ماركس انجلز لينين

المادية التاريخية

دار الفارابي
بيروت

مكتبة الزهراء الحديثة
دمشق

ماركس انجلز لينين

المادية التاريخية

مكتبة الزهراء الحديثة دمشق

دار الفارابي - بيروت

جميع الحقوق محفوظة

بيروت أيلول ١٩٧٥

القسم الأول

كارل ماركس - فردريك انجلز

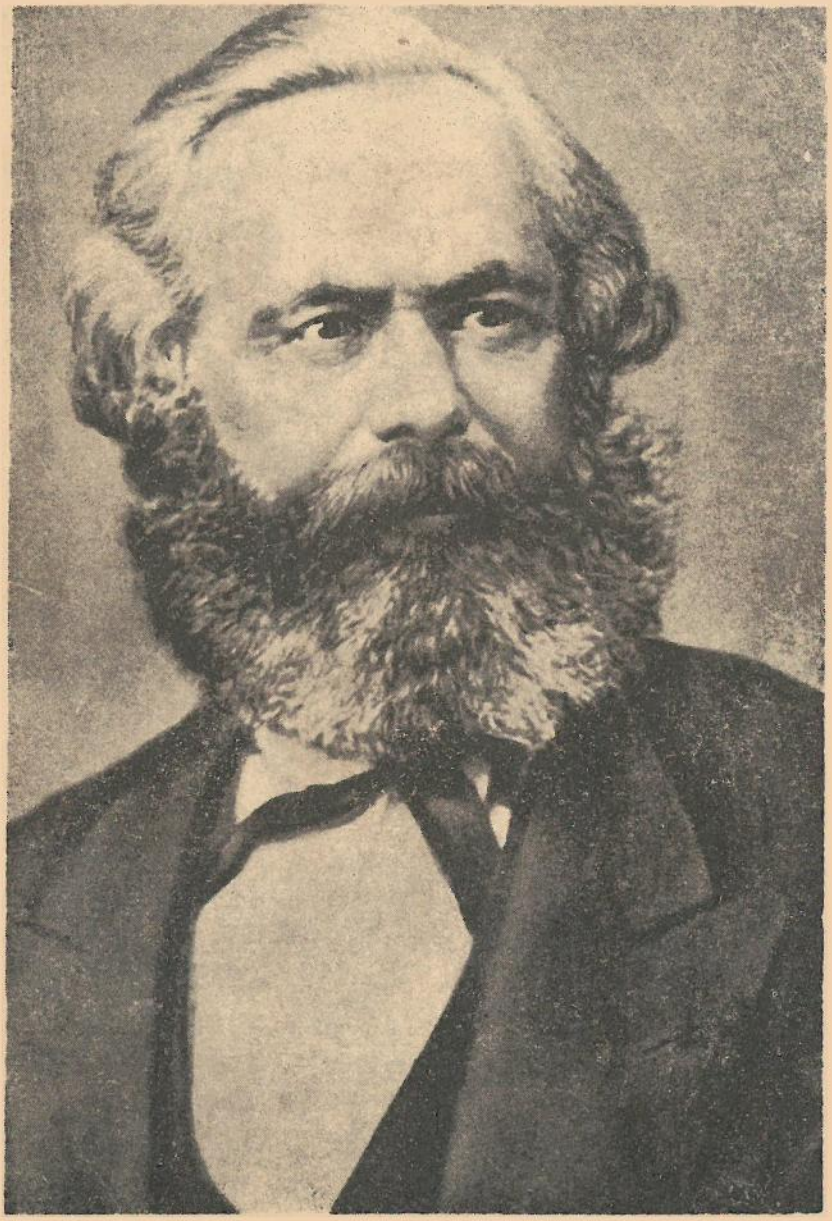

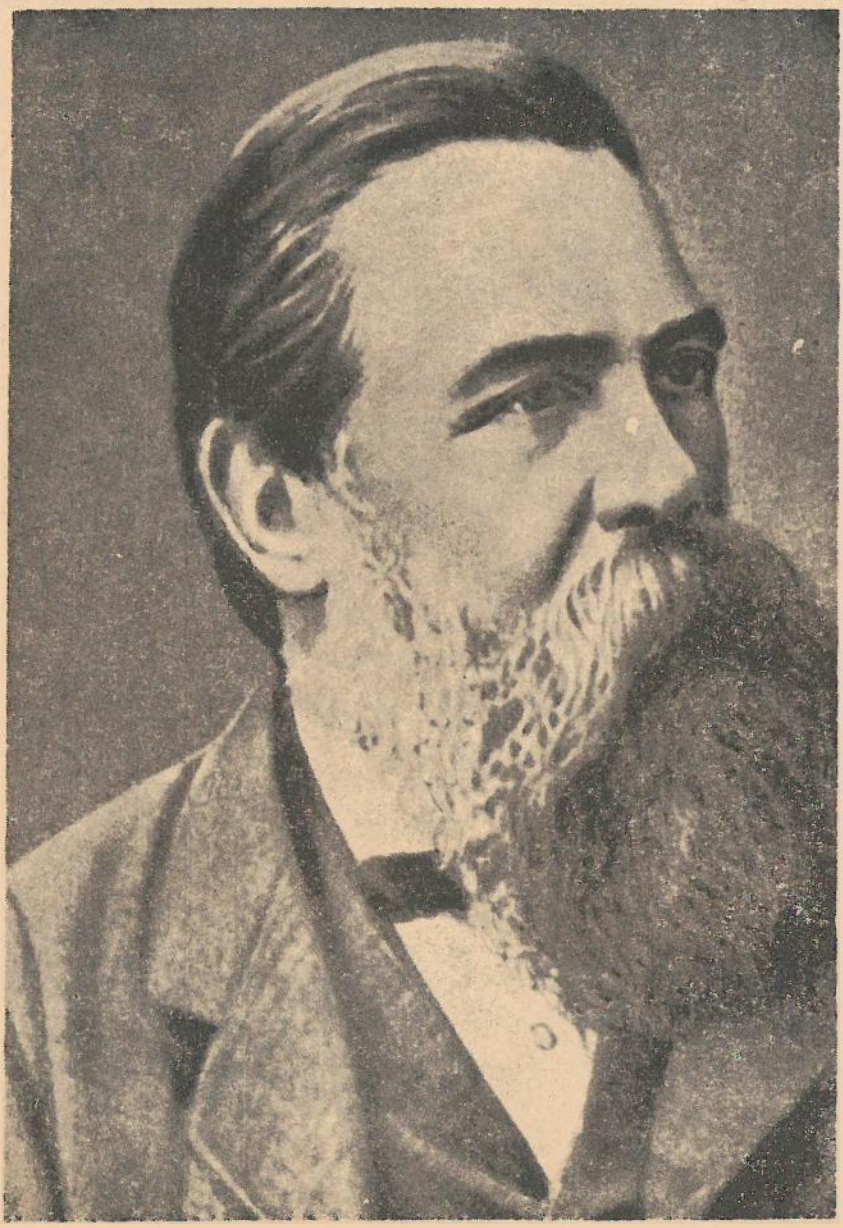

ملاحظة الى القارىء

يشتمل هذا الكتاب على مجموعة كبيرة من المقالات والرسائل ومن المقاطع المختارة من مؤلفات ماركس وانجلز ولينين قامت دار التقدم في موسكو بجمعها وترتيبها ترتيبا تاريخيا .

وهذه المختارات تتناول قضايا المادية التاريخية وتعالج القوانين التي تتحكم بتطور المجتمعات ودور الثورات في هذا التطور ، كما تتحدث عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وارتباط البناء التحتي بالبناء الفوقي وتأثير الواحد بالآخر ، كما تعالج دور الفرد ودور الجماهير في عملية التاريخ .

سيرى القارىء كيف استطاع كلاسيكيو الماركسية ـ اللينينية اعتمادا على نظرية المادية التاريخية ، ان يحللوا الوقائع بدقة علمية ، وان يرصدوا الخطوط العامة للتطور ، وأن يرسموا معالم المستقبل رسما علميا قائما على معطيات مادية ملموسة .

ويتألف الكتاب من قسمين كبيرين : الأول يتضمن مختارات ماركس وانجلز في المادية التاريخية ، والثاني يتضمن مختارات لينين في هذا الموضوع .

الارقام العددية تشير الى الملاحظات وهي ملحقة بالكتاب الحاقا ولا توجد في هوامش الصفحات .

حنا عبود

كارل ماركس

أطروحات حول فيورباخ [1]

١

العيب الرئيسي لكل مادية قائمة حتى الآن ـ بما في ذلك مادية فيورباخ ـ هو أن الشيء والواقع والمحسوس لا تدرك الا على شكل **موضوع** أو **تأمل** وليس على أساس أنها فعالية بشرية حسية ، على أنها ممارسة ، وليس على صورة ذاتية . ولذلك فان المثالية طورت الجانب **الفعّال** ، على أساس تجريدي ، متناقضة في ذلك مع المادية،لأن المثالية لا تقر بالفاعلية الواقعية المحسوسة كما هي فعلا. ويرمي فيورباخ الى الموضوعات الحسية التي تختلف فعلا عن الموضوعات الفكرية ، ولكنه لا يفهم الفعالية البشرية نفسها على أنها **فعالية موضوعية** . ولذا فانه في كتابه (**جوهر المسيحية**) ينظر الى الموقف النظري على أنه الموقف الانساني الحقيقي ، بينما لا ينظر الى الممارسة الا في منظرها الشحيح . ولذلك لم يتفهم أهمية « الفعالية » الثورية العملية النقدية .

٢

ان مسألة ما اذا كان بوسع الفكر البشري معرفة الحقيقة الموضوعية ليست مسألة نظرية ، بل مسألة عملية . فيجب على الانسان ان يثبت بالممارسة حقيقة فكره ، أي واقعه وقوته وشموله . والنزاع حول واقعية الفكر أو عدم واقعيته ، في معزل عن الممارسة ، نزاع **مدرسي** محض .

٣

المذهب المادي القائل ان الناس هم نتـــاج الظروف والتنشئة ، ولذلك فان الناس المتغيرين هم نتاج ظروف وتنشئة متبدلة ، هذا المذهب ينسى أن النـــاس هم انفسهم يقومون بتغيير الظروف ، وان المربي نفســه بحاجة الى تربية . ولذلك فان هذا المذهب ينتهي الى تقسيم المجتمع بالضرورة الى قسمين ، أحدهما هو القسم الأعلى في المجتمع (كما عند روبرت أوين مثلا) .

ان تطابق الظروف المتغيرة والفعالية البشرية لا ينظر اليه ولا يمكن فهمه فهمـا عقليا الا على انه **ممارسة ثورية** .

٤

ينطلق فيورباخ من واقع الاغتراب الذاتي الديني ، وانشطـــار العالم الـى عالمين : عالم ديني خيالي وعالم واقعي . ويقوم عمله على تذويب العالم الديني في اساسه الدنيوي . ويرى اننا بعد انجاز هذا العمل يبقى الشيء الرئيسي الذي يجب انجازه . لأن حقيقة أن الأساس الدنيوي يفصل نفسه عن ذاته ، ويقيم في الغيـوم وكأنه مملكة مستقلة ، لا يمكن تفسيرها الا بتفكك هذا الأســاس وتناقضه الذاتي . ولذلك يجب فهم هذا الأخير في تناقضه ، وعندئذ ، وبعد حذف التناقض ، يجري تثويره في الممارسة . فما ان نكتشف مثلا أن العائلة الأرضية هي سر العائلة السماوية حتى نجد انه ينبغي نقد العائلة السابقة نفسها نظريا ، وتثويرها عمليا .

٥

ما دام فيورباخ لا يرضى عن **الفكر المجرد** ، فانه يلجأ الى **التأمل الحسي** ، ولكنه لا يفهم المحسوس على انه فعاليه انسانية حسية **عمليـة** .

٦

يحل فيورباخ الجوهر الديني في الجوهر الانساني ، ولكن الجوهر الانساني ليس تجريدا متسقا مع الفرد المنعزل . انه في حقيقته مجموع العلاقات الاجتماعية .

ان فيورباخ الذي لم يقم بانتقاد هذا الجوهر مضطر بالتالي :

١ ــ الى تجريد العملية التاريخية واثبات الشعور الديني كشيء قائم بذاته والى افتراض الفرد والانساني المجرد ــ **المنعـزل** ــ .

٢ ــ ولذلك فان الجوهر الانساني ليس في اعتباره سوى « نـوع » ، سوى عمومية داخلية خرساء ، ينضوي تحتها افراد عديدون .

٧

لم ير فيورباخ ، بالتالـــي ، أن « الشعور الديني » ، في حد ذاته ، **نتـــاج اجتماعي** ، وان الفرد الذي يقــوم بتحليله ينتمي في الواقـــع الى شكل خـــاص للمجتمــع .

٨

الحياة الاجتماعية ، في جوهرها ، حياة **عملية** . وكل الاسرار التي تضلل النظرية وتوجهها الى الصوفية تجد حلها العقلي في الممارسة البشرية وفهم هذه الممارسة .

٩

ان اعلى نقطه وصلت اليها المادية **التاملية** ، اي المادية التي لم تفهم المحسوس على انه فعالية عملية ، هي تأمل لأفراد ، كل على حدة ، في « المجتمع المتمدن » .

١٠

ان وجهة النظر للمادية القديمة هي المجتمع « **المتمدن** » ، بينما وجهة نظـر المادية الجديدة هي المجتمع « **الانساني** » ، أو الانسانية ذات الصبغة الاشتراكية .

١١

لم يقم الفلاسفة الا **بتفسير** العالم فقط بشتى الاساليب ، ولكن القضية ، على اي حال ، هي قضية **تغيير** هذا العالم .

كارل ماركس وفردريك انجلز

من كتاب « الايديولوجية الألمانية »[٢]

الجزء الأول

فيورباخ . معارضة النظرة المادية والمثالية

(١)

كما سمعنا من الأيديولوجيين الألمان ، فان المانيا دخلت ، في الاعوام القليلة الأخيرة ، في ثورة لا نظير لها . ان تفسخ الفلسفة الهيغلية ، هذا التفسخ الذي بدأ مع شتراوس (٣) ، أدى الى اختمار شامل انجرفت فيه كل « قوى الماضي » . وفي الهيولى العامة قامت امبراطوريات قوية لتواجه مصيرها السريع ، وظهر أبطال عارضون سرعان ما ألقى بهم الى الظلمات منافسون اكثر منهم جرأة وقوة . لقد كانت ثورة ، اذا ما وضعنا الثورة الفرنسية الى جانبها لما بدت هذه الأخيرة سوى لعبة اطفال ، لقد كانت صراعا عالميا ظهرت الى جانبه المعارك التى خاضها ديا دوشي (٤) الاسكندر تافهة . وكانت المبادىء يطرد الواحد منها الآخر ، ونجد أبطال الفكر يصرع الواحد منهم الآخر بسرعة لم نسمع بها ، وفي مدة ثلاثة أعوام في عام ١٨٤٢ الى ١٨٤٥ ، اخلي الطريق في المانيا اكثر من ثلاثة قرون مضت .

وكل هذا يفترض ان يكون قد دار في ميدان الفكر الخالص .

حقا انه لحدث هام هذا الذي نعالجه : انه تعفن الروح المطلق . وعندما

انطفأت آخر شرارة من حياته . طفقت المكونات المختلفة لهـذا الراس الميت (★) تتفسخ ، ودخلت في تركيبات جديدة لتؤلف عناصر جديدة . وقد تخـاطف الآن صناعيو الفلسفة ، الذين عاشوا حتى اليوم على استثمار الروح المطلـق ، هذه التركيبات الجديدة . وراح كل واحد منهم يبدي غيرة لا مثيل لها في الترويج للحصة التي كانت من نصيبه . ومن الطبيعي ان هذا يفسح المجـال للمنافسة التي سارت بادىء الامر باتزان وبصورة برجوازيـة . وفيما بعد ، عندمـا اكتظت السوق الألمانية . ولم تجد البضاعة في السوق العالمية ، رغم كل الجهود المبذولة ، تصريفا لها ، اتجه العمل . حسب الطريقة الألمانية . الى الانتاج المغشـوش والزائف . والمنحط في النوعية ، ومادته الاولية مغشوشة ، والتضليـل باللصاقات وتزييف المبيع ، واستخدام قوائم العمل ونظام للحساب بعيد عن كل أسـاس واقعي . وانقلبت المنافسة الى صراع مرير ، يصور لنا ويقوم على انه ثورة ذات اهميـة عالمية ستأتي بالنتائج المدهشة والمنجزات الغريبة .

واذا أردنا أن نقدم القيمة الحقيقية لهذه الشعوذة الفلسفية ، التي توقظ حتى في صدر المواطن الألماني النبيل توهجا من الكبرياء القوميـة ، واذا أردنا ان نوضح التفاهة والمحدودية الضيقة لكل حركة الهيغليين الشبـاب ، وأن نوضح بشكل خاص التناقض المضحك المبكي بين أوهام أولئك الابطال حول منجزاتهـم والمنجزات الحقيقية ذاتها ، علينا أن ننظر الى المشهد العام من وجهـة نظر تقف خارج حدود المانيا (★★) .

(١ ـ الايديولوجيا بشكل عام ، والايديولوجيا الالمانية بشكل خاص)

لم ينسحب النقد الالماني ، حتى في جهوده الاخيرة ، فمملكة الفلسفة . واذ

(★) « Caput mortum » حرفيا تعني الراس الميت وهو مصطلح كيميائي لما يتبقى بعد التقطير . والراس الميت يعني هنا « الباقي » .

(★★) (نقدم هنا المقطع المحذوف من النسخة الاصلية) :

(ص ٢) : ولذلك نحن نمهد لنقد نوعي لممثلي هذه الحركة الفرديين ، ببضع ملاحظات عامة ، شارحين الشروط الايديولوجية المشتركة بينهم . هذه الملاحظات كافية لتفصح عن وجهة نظر نقدنـا بقدر ما تكون كافية لفهم وتحريض النقد الفردي التالي . ونحن نعارض هذه الملاحظات بفيورباخ (ص ٣) بشكل خاص ، لانه الوحيد على الاقل الذي حقق تقدما ، ولان كتبه توحي بالثقة الكبرى .

١ ـ الايديولوجيا بشكل عام ، والايديولوجية الالمانية بشكل خاص

٢ ـ نحن لا نعرف سوى علم واحد ، هو علم التاريخ . ويمكن ان ينظر المـرء الى التاريـخ من وجهين ، وان يقسمه الى تاريخ الطبيعة وتاريخ البشر . والقسمان على اي حال لا ينفصلان ، فتاريخ الطبيعة وتاريخ البشر يعتمد الواحد منهما على الاخر ما دام البشر موجودين . ان تاريخ الطبيعة او ما يسمى بعلم الطبيعة لا يهمنا هنا ، وما يهمنا هو تاريـخ البشر ، ما دامت كـل ايديولوجيا تقريبا شرحا مشوها لهذا التاريخ أو تجريدا كاملا منه . ان الايديولوجيا نفسها ليست سوى مظهر واحد من مظاهر هذا التاريخ .

(وفي الطبعة الاولى لهذه النسخة ياتي مقطع غير محذوف ، ويدور حول شروط المفهوم المادي للتاريخ . ويجد القارىء هذا المقطع في الفقرة رقم ٢ التالية في هذا الكتاب) .

لا نرمي الى امتحان المبادىء الفلسفية العامة ، ولكننا نلاحظ أن جميع الاسئلة قد نبعت من تربة النظام الفلسفي المحدد ، من نظام هيغل . ولا توجد المخادعة في الاجوبة على هذه الاسئلة ، بل في الاسئلة نفسها . هذا الاعتماد على هيغل هو السبب في أننا لا نجد ناقدا واحدا من النقاد المحدثين قام بمحاولة النقد الشامل للنظام الهيغلي ، مع أن كل واحد كان يصرح ويعلق أنه تخطى هيغل . ان مجادلتهم ضد هيغل وضد كل واحد منهم محدودة بأن كل واحد ينتزع جانبا من جوانب النظام الهيغلي وتوجيه هذا الجانب ضد كل النظام وضد بقية الجوانب التي انتزعها الآخرون . وقد بدؤوا باختيار مقولات هيغلية صحيحة مثل « الجوهر » و « الوعي الذاتي » (★) ، وفيما بعد احتقروا هذه المقولات باستخدام مقولات ذات أسماء اكثر دنيوية مثل « النوع » و « الاوحد » و « الانسان » (★★) ... الخ .

ان كل كيان النقد الفلسفي الالمانيمن شتراوس الى شتيرنر يقتصر على نقد المفاهيم الدينية (★★★) . وينطلق النقاد من الدين الحقيقي واللاهوت الفعلي . وما كان يقصد بالوعي الديني والمفهوم الديني فعلا كان يحدد باستمرار ، وكان تقدمهم يقوم على الحاق المفاهيم الميتافيزيائية والسياسية والحقوقية والاخلاقية السائدة والمفاهيم الاخرى بأنواع المفاهيم الدينية او اللاهوتية ، كما كان هذا التقدم يقوم على اعلانهم أن الوعي السياسي والحقوقي والاخلاقي هو وعي ديني أو لاهوتي ، وان الانسان السياسي والحقوقي والاخلاقي ، ـ **الانسان** في الملجأ الاخير ـ هو انسان ديني . وجرى التسليم والقبول بسيادة الدين . وبالتدريج اعلنوا أن كل علاقة سائدة هي علاقة دينية تحولت الى عبادة ، عبادة القانون وعبادة الدولة ... الخ . وفي كل مكان كانت المسألة هي مسألة المعتقدات والايمان بالمعتقدات . وأضيفت القداسة على العالم بشكل متزايد الانتشار الى أن تمكن القديس المبجل ماكس (★★★★) من اضفاء صفة القداسة على العالم دفعة واحدة وأن يصفي هذا العالم مرة واحدة والى الابد .

كان الهيغليون الشيوخ قد **فهموا** كل شيء ما دام يرجع الى مقولة منطقية هيغلية . **وانتقد** الهيغليون الشباب كل شيء بأن نسبوه الى المفاهيم الدينية ، او بالاعلان انه مادة لاهوتية . ويتفق الهيغليون الشباب مع الهيغليين الشيوخ في ايمانهم بسيطرة الدين والمفاهيم الدينية ، والمبدأ الكوني الديني في العالم الموجود . والفرق هو أن قسما منهم يعتبر هذه السيطرة اغتصابا بينما يعتبرها الفريق الآخر مشروعة .

(★) المقولات الاساسية لدافيد شتراوس وبرونوبوير .

(★★) المقولات الاساسية للودفيغ فيورباخ وماكس شتيرنر .

(★★★) (المقطع التالي محذوف من المخطوطة) .. مدعيا انه المنقذ المطلق للعالم من الشر . وكان الدين دائما يعتبر ويعامل على انه العدو الرئيسي ، كما ان السبب الاخير للعلاقات كريه لهؤلاء الفلاسفة .

(★★★★) هو ماكس شتيرنر .

وبما ان الهيغليين الشباب يعتبرون المفاهيم والآراء والافكار ، أو في الحقيقة كل نتاج الوعي الذي يجعلونه نتاجا مستقلا (تماما كما صرح الهيغليون الشيوخ ان هذا النتاج حقيقة مرتبطة بالمجتمع الانساني) ، فان من الواضح ان الهيغليين الشباب يحاربون فقط تلك الاوهام التي تنتج عن الوعي . وبما أن علاقة البشر ، طبقا لتخيلهم ، وبما أن كل أفعال البشر وقيودهم وحدودهم هي نتاج وعيهم ، فانهم منطقيا يضعون للبشر هذه الفرضية الاخلاقية وهي استبدال الوعي القائم بالوعي الانساني او بالوعي النقدي او الاناني،وبذا يتخلصون من حدودهم . هذه المطالبة بتحويل الوعي تنقلب الى تفسير الواقع بطريقة اخرى، أي الاعتراف به عن طريق تفسير آخر . ان ايديولوجيي الهيغليين الشباب ـ بالرغم من تصريحاتهم الصاخبة التي « تقلب العالم » هم اكثر المحافظين محافظة . وقد وجد الأصغرون منهم التعبير الصحيح عن نشاطهم ، عندما يصرحون بأنهم يحاربون « اللفظية » فقط . ولكنهم نسوا أنهم يحاربون هذه اللفظية بلفظية أخرى ، وأنهم لا يهاجمون أبدا العالم القائم فعلا عندما يهاجمون هذا العالم لفظيا فقط . ان النتائج الوحيدة التي يمكن أن ينجزها هذا النقد الفلسفي هي بعض التوضيحات للمسيحية من وجهة نظر التاريخ الديني ، وكل ما بقي من تأكيداتهم ليست اكثر من تزيين ادعاءاتهم مدعين انهم بهذه التوضيحات التافهة ينجزون مكتشفات ذات أهمية عالمية .

لم يخطر على بال اي فيلسوف من هؤلاء الفلاسفة مسألة التحري عن العلاقة (★) بين الفلسفة الالمانية والواقع الالماني ، وعن علاقة نقدهم بظروفهم المادية الخاصة .

(٢ ـ شروط المفهوم المادي للتاريخ)

ان الشروط التي ننطلق منها ليست شروطا تعسفية ولا معتقدات ، بل شروط واقعية لا يمكن أن يشتق منها التجريد الا في المخيلة فقط . ان هذه الشروط هي الأفراد الواقعيون ، وفعاليتهم وظروفهم المادية التي يعيشونها ، سواء ما كان جاهزا أم ما أوجدوه هم من خلال فعاليتهم . هذه الشروط تتحقق بطريقة تجريبية كليا .

ان الشرط الاول لكل تاريخ انساني هو بالطبع ، وجود أفراد (★★) من البشر الاحياء . وهكذا فان العمل الذي يفترض ان يكون هو التنظيم الفيزيائي لتلك الافراد وعلاقتهم التابعة لباقي الطبيعة . وطبيعي اننا لا نستطيع في هذا المجال ان نقدم دراسة عميقة في الطبيعة الحقيقية الفيزيائية للانسان ، أو الظروف الطبيعية التي يجد فيها الانسان نفسه من شروط جيولوجية وأوروهيدروغرافية وطقسية

(★) في المخطوطة نجد الجزء الباقي من الصفحة قد ترك ابيض . اما المقطع الذي تلا تلك الصفحة فموجود في الفقرة الثالثة من هذا الكتاب .

(★★) (المقطع التالي محذوف من المخطوطة) : ان العمل التاريخي الاول الذي يميز هؤلاء الافراد عن الحيوانات ليس انهم يفكرون ، بل انهم طفقوا ينتجون وسائل وجودهم .

وهكذا (★) . ان كتابة كل تاريخ يجب دائما ان تنطلق من هذه الاسس الطبيعية ومن التعديل الذي يدخله عليها عمل البشر عبر التاريخ .

ويمكن ان يتميز البشر عن الحيوانات بالوعي ، او بالدين او بأي شيء آخر ترغب فيه . ان البشر يبدؤون بتمييز انفسهم عن الحيوانات حالما يبدؤون بانتاج وسائل وجودهم ، وهي خطوة مشروطة بتنظيمهم الفيزيائي . ان البشر بأنتاجهم وسائل وجودهم ينتجون بشكل غير مباشر حياتهم المادية الحقيقية .

ان الطريقة التي ينتج فيها البشر وسائل وجودهم تعتمد اولا على طبيعة وسائل الوجود الحقيقية التي يجدونها موجودة مسبقا وعليهم أن يعيدوا انتاجها .

ويجب الا نعتبر **طريقة الانتاج** هذه على أنها ببساطة اعادة انتاج للوجود الفيزيائي للافراد فقط . انه بالاحرى نمط محدد من نشاط هؤلاء الافراد ، نمط محدد للتعبير عن حياتهم ، كما هم عليه . وما هم عليه يتطابق مع انتاجهم ، مع ما ينتجون والطريقة التي بها ينتجون . وهكذا فان طبيعة الأفراد تعتمد على الظروف المادية التي تحدد انتاجهم .

وهذا الانتاج لا يتخذ مظهره الا **بتزايد السكان** . وهذا يفترض بدوره **تداخل** الأفراد في علاقات مع بعضهم (٥) . وشكل هذه العلاقات يحدده أيضا الانتاج ،

(٣ ـ الانتاج والعلاقات . تقسيم العمل واشكال الملكية : القبلية والقديمة والاقطاعية)

ان علاقات مختلف الأمم فيما بينها يتعلق بمدى التطور الذي وصلت اليه القوى المنتجة وتقسيم العمل والعلاقات الداخلية . وهذا أمر معترف به بشكل عام . ولكن ليس فقط العلاقة بين أمة وأخرى ، بل ايضا البناء الداخلي للامة نفسها يقوم على مرحلة التطور التي وصل اليها الانتاج وعلاقتها الداخلية والخارجية . أما معرفة مدى التطور الذي بلغته القوى المنتجة للامة فيظهر في الدرجة التي وصل اليها تقسيم العمل . وكل قوة منتجة ، بقدر ما لا تكون فقط امتدادا كميا لقوى الانتاج المعروفة سابقا (كاحياء الاراضي البكر للزراعة مثلا) ، تؤدي الى تطور اكثر في تقسيم العمل .

ان تقسيم العمل داخل امة ما يقود اولا الى انفصال العمل الصناعي والتجاري عن العمل الزراعي ، وبالتالي يؤدي الى انفصال **الريف** عن **المدينة** والتصارع بين مصالحهما . ويؤدي التطور الأشد من هذا التطور الى انفصال العمل التجاري عن العمل الصناعي . وفي الوقت نفسه ، ومن خلال تقسيم العمل داخل مختلف هذه الفروع ، تتطور تقسيمات مختلفة بين الأفراد المتعاونين في انواع محددة من العمل . والوضع النسبي لهذه المجموعات الفردية تحدده الطرق المستخدمة في

(★) (المقطع التالي محذوف من المخطوطة) : ليس فقط التنظيم العفوي الاولي ، وعلى الاخص الاختلافات والفروق العرقية ، تعتمد على هذه الظروف ، بل كل التطور أو التخلف اللاحق للبشر حتى الزمن الحالي .

الزراعة والصناعة والتجارة (البطريركية ـ العبودية ـ الطوائف ـ الطبقات) . وهذه الظروف نفسها (في مرحلة متطورة) تظهر في علاقات مختلف الأمم فيما بينها.

ان مختلف مراحل تطور تقسيم العمل هي تماما اشكال مختلفة للملكية اي المرحلة القائمة لتقسيم العمل تحدد ايضا علاقات الافراد الواحد بالآخر فيما يتعلق بمادة العمل وانتاجه .

والشكل الاول للملكية القبلية (٦) . وهي ملكية متطابقة مع درجة متدنية من الانتاج ، فيها يعيش الناس على القنص والصيد وتربية الماشية ، وفي مرحلة أعلى يعيشون على الزراعة . والحالة الأخيرة تفترض كمية ضخمة من الاراضي غير المزروعة . وفي هذه المرحلة يكون تقسيم العمل بدائيا ، ويقتصر على اتساع تقسيم العمل الطبيعي الموجود في العائلة . ولذلك فان البنية الاجتماعية يحددها اتساع العائلة ، ورؤساء العائلة البطريركيين ، وتحتهم اعضاء القبيلة ثم العبيد . والعبودية الكامنة في العائلة تتطور تدريجيا مع تزايد السكان واتساع الحاجات ومع امتداد العلاقات الخارجية ، سواء في الحرب أم المقايضة .

والشكل الثاني للملكية هو ملكية المشاعية القديمة ، وملكية الدولة التي تنشأ بوجه خاص من اتحاد عدة قبائل في مدينة ما عن طريق الاتفاق أو الغزو ، مع استمرار وجود العبودية . والى جانب الملكية المشاعية تتطور الملكية الخاصة المنقولة وغير المنقولة ، ولكن كشكل شاذ تابع للملكية . وللمواطنين السيطرة المطلقة على عبيدهم العاملين في مشاعتهم فقط ، وبهذا المعنى وحده يرتبطون بالملكية المشاعية . وهذه الملكية الخاصة المشاعية هي التي أجبرت المواطنين الفعالين على البقاء في هذا الشكل المشتق العفوي للتعاون ضد عبيدهم . ولهذا السبب فان كل بنية المجتمع القائمة على هذه الملكية المشاعية تأخذ بالتفسخ بمقدار ما تتطور الملكية الخاصة غير المنقولة بشكل خاص . ويكون تقسيم العمل قد تطور من قبل . ونجد التضاد بين المدينة والريف ، وفيما بعد التضاد بين الدول التي تمثل مصالح المدينة والدول التي تمثل مصالح الريف ، وفي داخل المدن نفسها يظهر التضاد بين الصناعة وبين التجارة البحرية . وتصل العلاقات بين المواطنين والعبيد غاية تطورها .

ومع تطور الملكية الخاصة ، نجد هنا لأول مرة الظروف نفسها التي سنجدها مرة أخرى في الملكية الخاصة الحديثة ، ولكن بشكل مضخم . فمن جهة نجد التمركز في الملكية الخاصة الذي ظهر مبكرا في روما (كما يشهد بذلك قانون ليسينيان الزراعى (٧)) وانطلق بسرعة كبيرة من زمن الحروب الأهلية وعلى الاخص في ظل الأباطرة ، ومن جهة ثانية ، وبا لترابط مع هذا ، يمنع تحول الفلاحين الصغار من العامة الى بروليتاريا من ان تحقق تطورا مستقلا نظرا لوضعها الوسط بين المواطنين المالكين والأرقاء .

والشكل الثالث للملكية هو الملكية الاقطاعية أو ملكية الطوائف فاذا كانت العصور القديمة قد انطلقت من المدينة فان العصور الوسطى انطلقت من الريف . ونقطة الانطلاق المختلفة هذه يحددها توزع السكان في ذلك الوقت ، اذ كانوا

مبعثرين على مساحة ضخمة ، ولا يتلقون مزيدا من الغزاة . وعلى النقيض من اليونان وروما ، نجد التطور الاقطاعي في الخارج ينتشر على مساحات واسعة جدا هيأتها الغزوات الرومانية والزراعة المنتشرة بالتعاون معهم . والقرون الاخيرة للامبراطورية الرومانية المنهارة وغزو البرابرة لها دمرت اعدادا من القوى المنتجة ، فانهارت الزراعة وانحطت الصناعة لحاجتها الى سوق ، وانتهت التجارة أو صدت بالعنف ، وتناقص سكان المدن والارياف . من هذه الظروف وطريقة تنظيم الغزو المحددة بهذه الظروف ، تطورت الملكية الاقطاعية تحت تأثير التكوين العسكري الألماني . وهذه الملكية ، مثلها مثل الملكية القبلية والمشاعية ، تقوم ايضا على التجمع ، ولكن الطبقة المنتجة التي تقف ضد هذه الملكية مباشرة ليست العبيد كما في التجمع القديم ، بل صغار الفلاحين المستخدمين . وحالما يتم تطور الاقطاعية يظهر التضاد للمدن : ان البناء المتسلسل للملكية العقارية ، والكتائب المسلحة من الوكلاء المتعاونين معها فسح المجال النبلاء في التسلط على الأرقاء .

وكان هذا التنظيم الاقطاعي ، مثله مثل الملكية الاقطاعية القديمة يشارك ضد الطبقة المنتجة الخاضعة ، ولكن شكل المشاركة وعلاقة المنتجين المباشرين كانت تختلف باختلاف شروط الانتاج .

وهذا النظام الاقطاعي للملكية العقارية في المدن ساهم في شكل الملكية المشتركة والتنظيم الاقطاعي للتجارة . فقد قامت الملكية هنا (مقطع ٤) بشكل رئيسي على عمل كل فرد من الأفراد . ان ضرورة التعاون ضد لصوصية النبلاء المنظمة ، والحاجة الى أسواق محمية عامة في عصر كان فيه الصناعي هو التاجر أيضا ، واشتداد المنافسة على الارقاء الفارين الى المدن النامية ، والبنية الاقطاعية للبلاد بأسرها : كل هذا تجمع لينتج النقابات المهنية . والتراكم التدريجي لراسمال الحرفيين الافراد ، هذا الرأسمال الصغير ، والعدد الثابت لهم ، بالمقابلة مع تزايد السكان ، كل هذا طور العلاقة مع العامل المياوم والمتدرب، اللذين ترعرعا في المدن على شكل نظام متسلسل شبيه بنظام الريف .

وهكذا فان الشكل الرئيسي للملكية خلال العصر الاقطاعي ، قام من جهة على الملكية العقارية مع عمل الرقيق المقيد به ، ومن جهة اخرى قام على عمل الفرد براسمال صغير تطلب عمل المياوم . وكلا التنظيمين تحدده الشروط الدقيقة للانتاج ــ الزراعة الضيقة والبدائية للارض ، والشكل المهني للصناعة . ففي أوج الاقطاعية كان هناك تقسيم محدود للعمل . وكان كل قطر يحمل في ذاته التناقض بين المدينة والريف ، وكان الانقسام الى طوائف ظاهرا بشكل قوي . ولكن باستثناء الانقسام الى امراء ونبلاء وكهنوت وفلاحين في الريف ، والى معلمين ومياومين ومتدربين تلاه عمال عاديون في المدن ، لم يكن هناك تقسيم هام للعمل . وفي الزراعة كانت الصعوبات يضعها النظام المجزأ الى جانب الصناعة المنزلية التي ظهرت عند الفلاحين أنفسهم . وفي الصناعة لم يكن هناك تقسيم عمل أبدا لدى التجار الافراد بل كان تقسيم العمل ضعيفا بينهم . ان الفصل بين الصناعة والتجارة كان موجودا من قبل في المدن القديمة ، بينما تطور فيما بعد في المدن الجديدة ، عندما

دخلت هذه المدن في علاقات متبادلة .

ان تجمع مناطق واسعة من الارض في ممالك اقطاعية كان ضروريا للنبالة الاقطاعية ، كما كان ضروريا للمدن . ففي كل مكان كان يوجد ملك على راس تنظيم الطبقة الحاكمة ، اي النبلاء (★) .

(٤ ـ جوهر المفهوم المادي للتاريخ . الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي)

الحقيقة ، اذن ، ان افرادا معينين ذوي نشاط انتاجي بطريقة معينة (★★) ، يقيمون فيما بينهم علاقات اجتماعية وسياسية معينة. ان الملاحظة التجريبية يجب في كل مثال منفصل ان تظل ملاحظة تجريبية ومن غير اي صوفية أو تأمل ، وان تظهر ارتباط البنية الاجتماعية والسياسية مع الانتاج . ان البنية الاجتماعية والدولة يتطوران من خلال عملية الحياة لافراد معينين ، وليس للافراد كما يظهرون لأنفسهم ، أو كما يظهرون في مخيلة الآخرين بل كما يظهرون **فعلا** في الواقع ، أي كما يعملون وينتجون ماديا ، أي كما يعملون تحت حدود مادية معينة وتحت ظروف مستقلة عن ارادتهم (★★★) .

ان انتاج الأفكار والمفاهيم والوعي مرتبط أولا وبشكل مباشر ودقيق بالنشاط المادي والصلات المادية للبشر ، وتلك هي لغة الحياة الحقيقية . وفهم البشر وتفكيرهم وصلاتهم العقلية تظهر هذه المرحلة ، كانتاج مباشر لهذا السلوك المادي . والشيء ، نفسه يمكن تطبيقه على الانتاج العقلي كما يعبر عنه في لغة السياسة والقانون والأخلاق والدين والميتافيزياء ... الخ الشعب . من الشعوب . ان البشر هم الذين ينتجون مفاهيمهم وافكارهم ... الخ ـ انهم البشر الواقعيون الفعالون كما يحددهم التطور المعين لقواهم الانتاجية وصلاتهم المتطابقة مع هذا التطور ، حتى أعلى اشكال تطورهم (★★★★) . لا يمكن للوعي أن

(★) تركت بقية الصفحة بيضاء في المخطوطة . والصفحة التالية تبدأ بخلاصة عن المفهوم المادي للتاريخ . أما تشكيل البرجوازية للملكية فقد عولج في الجزء الرابع للفصل من الفقرة الثانية الى الفقرة الرابعة .

(★★) في النسخة الاصلية : افراد معينون في ظل علاقات معينة للانتاج .

(★★★) المقطع التالي محذوف من المخطوطة : ان الافكار التي يشكلها هؤلاء الافراد هي أفكار عن علاقتهم بالطبيعة أو علاقاتهم المتبادلة فيما بينهم ، أو عن طبيعتهم الخاصة . والواضح في كل هذه الحالات أن كل هذه الأفكار هي تعبير واع ـ حقيقي او وهمي ـ لعلاقاتهم الواقعية ونشاطاتهم ، لانتاجهم وارتباطهم وتنظيمهم الاجتماعي والسياسي . والافتراض المعاكس محتمل فقط في حالة اضافة الروح الى الواقع ، فيجب الافتراض المسبق للروح حتى يتم تطور الأفراد تطورا ماديا . فان كان التعبير الواعي عن العلاقات الحقيقية لهؤلاء الأفراد عبارة عن وهم ، وان قلبوا الواقع في مخيلتهم راسا على عقب ، اذن يكون هذا بدوره نتيجة للطريقة المادية المحدودة لنشاطهم والعلاقات الاجتماعية المحدودة الناشئة عن ذلك .

(★★★★) في النسخة الاصلية : ان البشر هم منتجو مفاهيمهم وافكارهم ... الخ ولكن البشر مشروطون تماما بطريقة انتاج حياتهم المادية ، وعلاقاتهم المادية وبالتطور اللاحق للبنية الاجتماعية والسياسية .

يكون غير الوجود الواعي ، ووجود البشر هو مجرى الحياة الحقيقية . فاذا كان البشر واحوالهم في كل ايديولوجية تظهر مقلوبة كما في **غرفة مظلمة** فان هذه الظاهرة تنشأ من مجرى الحياة التاريخي تماما كما تظهر رؤية الأشياء على شبكة العين نتيجة المجرى الفيزيائي للحياة .

وبتباين مباشر مع الفلسفة الألمانية التي تهبط من السماء الى الأرض ، نصعد نحن هنا من الأرض الى السماء . وبعبارة أخرى ، فاننا لا ننطلق مما يقوله البشر أو يتخيلونه أو يفهمونه ولا من البشر كرواة قصصيين أو مفكرين او متخيلين لنصل الى البشر من لحم ودم . اننا ننطلق من البشر الفعالين الحقيقيين ، وعلى اساس المجرى الواقعي للحياة لننظر الى تطور الانعكاسات الايديولوجية واصداء هذا المجرى العملي للحياة . وحتى الأشباح التي تتكون في الدماغ البشري هي ايضا تخضع بالضرورة للمجرى المادي للحياة ، الذي يمكن ان يلاحظ ماديا والمرتبط بالشروط المادية . فالأخلاق والدين والميتافيزياء وسائر انواع الايديولوجيا مع اشكال الوعي المتطابقة معها لا يمكن ان تحتفظ لنفسها بمظهر الاستقلال . ليس لها تطور ولا تاريخ ، بل البشر بتطويرهم لانتاجهم المادي وعلاقاتهم المادية ، يغيرون بتغير وجودهم الواقعي ، تفكيرهم ومنتجات تفكيرهم . الحياة لا يحددها الوعي ، بل الوعي تحدده الحياة . ففي الطريقة الاولى يكون الوعي هو نقطة الانطلاق وكأنه فرد حي ، وفي الطريقة الثانية تكون نقطة الانطلاق المتطابقة مع الحياة الواقعية ، هي هؤلاء الأفراد والأحياء الواقعيون انفسهم ، وما الوعي الا وعيهم هم .

ان هذه الطريقة في النظر لا تخلو من الشروط . انها تنطلق من الشروط الحقيقية ولا تتخلى عنها لحظة . وشروطها هم البشر غير المعزولين عزلا خياليا ومجمدون ،انهم البشر من خلال العملية المحسوسة التجريبية لتطورهم ضمن ظروف معينة . وحالما تطبق هذه الطريقة الفعالة ، فان التاريخ يكف عن أن يكون تجميعا لأحداث ميتة كما هو الحال لدى التجريبيين (وهم انفسهم لا يزالون تجريديين) أو يكف عن ان يكون عملا خياليا لذوات خيالية كما هو الحال لدى المثاليين .

وحيث ينتهي التأمل في الحياة الواقعية ، يبدأ العلم الايجابي : تصوير النشاط العملي والمجرى العملي لتطور البشر . ويتوقف الحديث الفارغ عن الوعي وتأخذ المعرفة الواقعية مكانها . وعندما يبرز الواقع تفقد الفلسفة كفرع مستقل من فروع المعرفة ، وساطتها في الوجود . وفي أحسن الحالات لا يكون محلها سوى تلخيص النتائج العامة الكبرى ، والتجريدات التي تنتج عن مراقبة التطور التاريخي للبشر . فاذا ما انفصلت تلك التجريدات عن التاريخ الواقعي فأنها تفقد كل قيمتها . انها لا تخدم الا في تسهيل تنظيم المادة التاريخية ، وفي الاشارة الى نتيجة تصنيفاتها المنفصلة . ولا يمكنها مطلقا أن تقدم وصفة أو مخططا ، كما تفعل الفلسفة ، حتى لشذرة دقيقة لعصور التاريخ . بل العكس ، ان متاعبنا تبدأ فقط عندما نأخذ بملاحظة هذه المادة التاريخية وتصنيفها ـ ووصفها

وصفا واقعيا ، سواء في العصر الماضي أو العصر الحالي . ان ازالة هذه المتاعب منوط بشروط لا يمكن التعرض لها هنا ، ولكن يمكن القول انها دراسة المجرى الحقيقي للحياة ، ونشاط الأفراد في كل عصر . وسوف نستخدم هنا بعض هذه التجريدات التي نستخدمها بشكل يناقض استخدام الايديولوجيين لها وسوف نشرحها بأمثلة تاريخية .

(٢)

(١ ـ شروط التحرر الحقيقي للانسان)

طبعا لن نزعج انفسنا بتنوير فلاسفتنا الحكماء ، بأن نشرح لهم أن « تحرر الانسان » لا يحقق خطوة واحدة الى الامام بالحط من الفلسفة واللاهوت والجوهر وكل فذارة الوعي الذاتي ولا بتحرير الانسان من سيطرة هذه التعابير التي لن تنقذه من العبودية (★) . ولن نشرح لهم ان الاحتمال الوحيد لتحقيق التحرر الحقيقي في العالم الحقيقي وباستخدام وسائل حقيقية ، هو ان العبودية لا يمكن ان تلغى من غير الآلة البخارية والمغزل الحديث ، والرق لا يمكن ان يلغى من غير تحسين الزراعة ، وان الشعب بشكل عام لا يستطيع ان يتحرر ما دام عاجزا عن الحصول على الطعام والشراب والمسكن والملبس بكمية كافية ونوعية معينة . ان « التحرر » عمل تاريخي وليس عملا عقليا ويمكن انجازه في شروط تاريخية وتطور الصناعة والزراعة والتجارة وشروط الصلة (★★) ... اذن بالتالي ، وبالتطابق مع المراحل المختلفة لتطورها ، نجد تفاهة الجوهر ، والذات ، والوعي الذاتي والنقد الخالص ، تماما مثل التفاهة الدينية واللاهوتية ، وفيما بعد تنحيه مرة اخرى عندما تكون قد تقدمت اكثر من اللازم في تطورها (★★★) .

في المانيا ، القطر الذي يأخذ فيه التطور التاريخي التافه مجراه ، تستخدم هذه التطورات العقلية ، هذه التفاهات العاجزة المجيدة ، كبديل لنقص التطور التاريخي ، وهي تمد جذورها ويجب أن تجتث . ولكن هذه الحرب ذات اهمية محلية (★★★★) .

(٢ ـ نقد مادية فيورباخ التاملية والمفككة)

في (★★★★★) الواقع، وبالنسبة للمادي **العملي**، أي **الشيوعي**، ليست المسألة

(★) ملاحظة هامشية بقلم ماركس : التحرر الفلسفي والتحرر الحقيقي ، الانسان ، الواحد المفرد ، الفرد ، الشروط الجغرافية والهيدروغرافية ... الخ . الجسد البشري .. الحاجات والعمل .

(★★) المخطوطة متلفة هنا . وقد تمزق الجزء الاسفل وحذف سطر واحد من النص .

(★★★) ملاحظة هامشية من ماركس : التعابير والحركة الحقيقية . اهمية التعابير في المانيا .

(★★★★) ملاحظة هامشية من ماركس : اللغة هي لغة الواقع .

(★★★★★) خمس صفحات محذوفة هنا من المخطوطة .

سوى مسألة تثوير العالم القائم ، مسألة الهجوم العملي وتغيير الأشياء الموجودة واذا كنا نجد مثل هذه الآراء عند فيورباخ ، فأنها ليست اكثر من فروض منعزلة ، وليس لها سوى تأثير ضئيل على نظرته العامة لا يؤبه بها الا كأي شيء جنيني آخر قابل للتطور .

ان « مفهوم » فيورباخ عن العالم الحسي مقصور من جهة على تأمله فقط ، ومن جهة اخرى مقصور على الشعور ، يقول « الانسان » بدلا من « الانسان التاريخي الحقيقي » . « الانسان » هو انسان « الماني » حقا . ففي الحالة الأولى يضفي بالضرورة تأمل العالم الحسي على الاشياء التي تناقض وعيه وشعوره ، التي تفسد الانسجام الذي يفترضه مسبقا ، انسجام كل أجزاء العالم الحسي ، وخاصة عالم الانسان والطبيعة (★) . وحتى يزيل هذا الافساد عليه اللجوء الى ادراك مزدوج ، ادراك دينوي لا يدرك الا « الوضوح المسطح » ، ادراك فلسفي أعلى يدرك « جوهر حقيقة » الاشياء . انه لم ير ان العالم الحسي المحيط به ليس هبة مباشرة من الابدية ، يظل دائما كما هو ، بل هو نتاج الصناعة وحالة المجتمع ، وهو ، في الواقع ، معطى تاريخي ، ونتيجة نشاط كل الاجيال ، كل جيل يقف على كتف الجيل السابق ، فيطور صناعته وصلاته ، ويعدل نظامه الاجتماعي طبقا للحاجات المتغيرة . وحتى الاشياء ذات « اليقين الحسي » البسيط ، تقدم له من خلال التطور الاجتماعي والصلات التجارية والصناعية . ان شجرة الكرز ، مثل كل أشجار الفاكهة تقريبا ، كما هو معروف ، نقلت غرسها التجارة منذ بضعة قرون الى اقليمنا ، وبواسطة هذا العمل لمجتمع معين في عصر معين أصبحت « يقينا حسيا » عند فيورباخ (٩) .

عندما نفهم الاشياء هكذا ، كما هي وكما تحدث ، فان كل معضلة فلسفية عميقة يمكن ان تحل ، كما يبدو ذلك بوضوح فيما بعد ، عن طريق الواقع التجريبي ببساطة . فمثلا ، المسألة الهامة في علاقة الانسان بالطبيعة (وبرونو يذهب اكثر من ذلك فيتحدث عن التناقض بين الطبيعة والتاريخ (ص ١١٠) (٨) وكأنهما « شيئان » منفصلان وكأن الانسان لا يجد دائما أمامه طبيعة تاريخية أو تاريخا طبيعيا) بعيدا عن كل « المؤلفات النبيلة العميقة » (★★) حول « الجوهر » و « الوعي الذاتي » ، تتفتت من تلقاء نفسها عندما نفهم أن « وحدة الانسان بالطبيعة » توجد دائما في الصناعة وتوجد في الاشكال المختلفة لكل عصر طبقا للتطور الضئيل أو الكبير للصناعة ، تماما مثل « صراع » الانسان مع الطبيعة ، ينسجم مع القوى المنتجة القائمة على اساس متطابق . الصناعة والتجارة ، الانتاج وتبادل ضروريات الحياة ، هي نفسها يحددها التوزيع ، وبنية مختلف الطبقات الاجتماعية تتحدد

(★) ان فشل فيورباخ ليس في أنه الحق الوضوح المسطح ، أي المظهر الحسي ، بالواقع الحسي الذي يدعمه التحري الدقيق للوقائع الحسية ، بل في أنه لم يستطع النظر الى العالم الحسي الا من خلال « عينيه » ، أي من خلال « منظار » الفيلسوف .

(★★) غوته في « فاوست » (حوار في السماء) .

بدورها ، بهذا التوزيع طبقا للطريقة التي تنفذ بها ، وهكذا يحصل ان فيورباخ لا يرى في مانشستر مثلا الا المصانع والآلات ، بينما منذ مئات السنين تمكن رؤية عجلات الغزل والمناسج ، أو لا يجد في كومبان في روما الا المراعي والمستنقعات ، وفي عهد اوغسطس لا يجد سوى حقول الكرمة وفيلات الرأسماليين . ويتحدث فيورباخ بشكل خاص عن معرفة العلم الطبيعي ، ويشير الى اسرار كشفت فقط الفيزيائي والكيميائي ، ولكن اين سيكون العلم الطبيعي من دون صناعة او تجارة ؟ فحتى هذا العلم الطبيعي « الخالص » مرتبط بهدف ، كارتباطه بمادته ، ولا يكون هذا الهدف الا من خلال التجارة والصناعة ، من خلال النشاط الحسي للناس . وهكذا فأن هذا النشاط ، هذا العمل الحسي الدؤوب والخلق الدائم ، هذا الانتاج ، هو اساس كل العالم الحسي كما هو موجود الآن . بحيث أن فيورباخ ، وهذا ما شرح من سنة فقط ، لا يجد الا تخيرا ضخما في العالم الطبيعي ، ولكنه سيجد على الفور ان كل عالم البشر ، وان قدرته الادراكية الخاصة ، وليس وجوده الخاص ، كانا مخطئين . وطبعا في كل هذا تبقى اسبقية الطبيعة الخارجية دون مهاجمة ، وكل هذا لا ينطبق على البشر الأوائل الذين أوجدهم الخلق العفوي ، ويكون لهذا الاختلاف معنى فقط في حالة اعتبار الانسان متميزا عن الطبيعة . ولأجل هذا فان الطبيعة ، الطبيعة التي سبقت التاريخ الانساني ليست بأي حال من الاحوال الطبيعية التي يعيش فيها فيورباخ . انها طبيعة لا توجد اليوم في اي مكان (ربما ما عدا بعض الجزر الاسترالية الحديثة المنشأ) وهي لذلك لا توجد بالنسبة لفيورباخ .

ولا شك ان لفيورباخ ميزة على الماديين « الخالصين » من حيث انه يتحقق كيف ان الانسان ايضا « موضوع من الأحاسيس » . ولكنه ابعد من ان يفهم الانسان على انه « موضوع من الاحاسيس » وليس « نشاطا حسيا » لانه لا يزال في مملكة النظرية ، فلا يفهم الناس في علاقتهم الاجتماعية المحددة ، ولا تحت شروط حياتية متوفرة تجعل منهم ما هم عليه ، انه لا يصل الى الناس الفاعلين الموجودين حقا ، بل يقف عند تجريد « الانسان » ولا يسير خطوة ابعد من تمييز « الانسان الحثماني ، الفرد ، الحقيقي » ، أي لا يعرف « علاقة انسانية بين انسان وانسان » سوى علاقة الحب والصداقة ، وحتى في هذا يبدو مثاليا . انه لا يقدم اي نقد لظروف الحياة الحاضرة . وهكذا فهو لا يفهم العالم الحسي باعتباره مجموع النشاط الحسي الحي لأفراد يقومون به ، ولذلك فانه ، على سبيل المثال ، يرى بدلا من الناس الاصحاء حشدا من المرضى المجهدين الجائعين ، فهو مضطر الى ان يلجأ الى « الادراك الأعلى » و « التعويض المثالي في الانواع ، وهكذا يقفز الى المثالية من النقطة التي يرى الشيوعيون أن من الضروري ، ومن الشروط الأساسية تحويل كل من الصناعة والبنية الاجتماعية .

بقدر ما يكون فيورباخ ماديا ، فانه لا يعالج التاريخ ، وبقدر ما يدرس ، فانه لا يكون ماديا . فبالنسبة اليه نجد التاريخ والمادية متناقضتان تناقضا كليا ، وهي

حقيقة يمكن استنتاجها بوضوح مما سبق من اقوالنا (★) .

(٣ ـ العلاقات التاريخية الاولية ، أو المظاهر الاساسية للنشاط الاجتماعي : انتاج وسائل البقاء ، انتاج الحاجات الجديدة ، تكاثر الناس (العائلة) الصلة الاجتماعية ، الوعي)

بما (★★) اننا نتعامل مع الالمان الذين يفتقرون الى الشروط ، فان علينا ان نبدأ بتشخيص الشرط الاول لكل وجود بشري وبالتالي لكل تاريخ ، ونعني بالشرط الاول ان الناس يجب ان يكونوا قادرين على الحياة حتى يتمكنوا من ان « يصنعوا التاريخ » . ولكن الحياة تستلزم قبل كل شيء الطعام والشراب والمسكن والملبس واشياء اخرى عديدة (★★★) . ان الحقيقة التاريخية الاولى هي اذن انتاج وسائل لتأمين هذه الحاجات ، أي انتاج الحياة المادية نفسها . وهذه فعلا حقيقة تاريخية وشرط اساسي لكل تاريخ يجب تحقيقه الآن ، كما منذ آلاف السنين ، في كل يوم ، في كل ساعة للحفاظ على الحياة الانسانية . وحتى عندما يقتصر العالم الحسي على عصا ، كما عند القديس برونو ، فانها تستلزم عملا لانتاج هذه العصا . ولذلك ففي اي تفسير للتاريخ يجب على المرء قبل كل شيء ان يلاحظ هذه الحقيقة التاريخية في كل اهميتها ومضموناتها وان يسجل لها مدى خطورتها . ان من المعروف ان الالمان لا يفعلون هذا ، ولذلك ليس لديهم ابدا اساس **ارضي** وبالتالي ليس لديهم مؤرخ واحد . والانكليز والفرنسيون حتى وان فهموا علاقة هذه الحقيقة بالتاريخ من نظرة احادية الجانب جدا نظرا لانهم ظلوا اسيرين للايديولوجيا السياسية ، قاموا بالمحاولات الاولى لكتابة التاريخ على اساس مادي ، وكانوا اول من كتب تواريخ المجتمع المدني ، والتجارة والصناعة .

والنقطة الثانية هي ان تأمين الحاجة الاولى (عمل التأمين ، واداة التأمين المطلوبة) تقود الى حاجات جديدة ، وانتاج الحاجات الجديدة هو العمل التاريخي الاول . وهنا نتعرف فورا على السلف الروحي لحكمة الالمان التاريخية الكبرى ، عندما يفتقرون الى المادة الايجابية ، وعندما لا يقدمون اي خدمة للسخافة اللاهوتية والادبية ، فيؤكدون ان هذا ليس تاريخا على الاطلاق ، بل تاريخ « عصر ما قبل التاريخ » . ومهما كان من امر ، فانهم لا يفسرون لنا كيف ننتقل من « ما قبل التاريخ » التافه الى التاريخ الحقيقي ، مع انهم ، من جهة اخرى ، يتلقفون ، في تأملهم التاريخي، حقبة «ما قبل التاريخ» بشوق خاص لانهم يتخيلون انفسهم في منأى عن تدخل « الوقائع الفجة » ، وفي الوقت نفسه ، لانهم يطلقون العنان لشهوتهم

(★) المقطع الثاني محذوف من المخطوطة : السبب في اننا لا نناقش التاريخ هنا بتفصيل اوسع هو ان الكلمتين « تاريخ » و « تاريخي » يعنيان كل شيء ممكن للالمان ما عدا الواقع ، وكمثال ساطع على ذلك هو القديس برونو مع « فصاحته الوعظية » .

(★★) ملاحظة هامشية من ماركس : التاريخ .

(★★★) ملاحظة هامشية من ماركس : هيغل (٩) . الجغرافية . الهيدروغرافية ... الخ الشروط . الاجسام البشرية . الحاجات والعمل .

التأملية فيقيمون ويقعدون الفرضيات آلاف المرات .

والحالة الثالثة التي تدخل منذ البدء في التطور التاريخي هي ان البشر الذين يجدون حياتهم الخاصة اليومية ، يباشرون بخلق بشر آخرين لحفظ نوعهم : العلاقة بين الرجل والمرأة ، الآباء والابناء ، **العائلة** . واذا ما أخذنا الاسرة بدت لنا العلاقة الاجتماعية الوحيدة ، ثم فيما بعد ، عندما تتزايد الحاجات وتظهر علاقات اجتماعية جديدة ويحتاج تزايد السكان الى حاجات جديدة ، تصبح العائلة تابعة (الا في المانيا) ، ويجب عندئذ ان نعاملها ونحللها طبقا للمعطيات التجريبية القائمة ، وليس طبقا « لمفهوم العائلة » كما هي العادة في المانيا .

هذه المظاهر الثلاثة للنشاط الاجتماعي يجب طبعا الا ينظر اليها على انها ثلاث مراحل مختلفة ، بل على انها مظاهر ثلاثة فقط ، او ، حتى نكون واضحين للالمان ، نقول انها ثلاث « لحظات » ، وقد وجدت بشكل عفوي منذ فجر التاريخ والبشر الاوائل ، ولا تزال تؤكد نفسها في تاريخ اليوم .

ان انتاج الحياة ، سواء الانتاج عن طريق العمل الخاص ، او انتاج حياة جديدة عن طريق التناسل ، يبدوا الآن كعلاقة مزدوجة : فمن جهة كعلاقة طبيعية ، ومن جهة اخرى كعلاقة اجتماعية ونفهم من كلمة اجتماعية تعاون افراد عديدين تحت اي ظروف وفي اي طريقة واي نهاية . وينتج من هذا ان طريقة معينة من الانتاج ، او مرحلة صناعية تتضافر دائما مع طريقة معينة من التعاون و مرحلة اجتماعية ، وهذه الطريقة من التعاون هي نفسها « قوة منتجة » . كما ان وفرة القوى المنتجة المتوفرة للناس تحدد طبيعة المجتمع ، ولذلك يجب ان ندرس « تاريخ الانسانية » في علاقته مع تاريخ الصناعة والتبادل . ولكن من الواضح ايضا مدى استحالة كتابة مثل هذا النوع من التاريخ في المانيا ، لان الالمان لا تنقصهم القدرة الضرورية للاستيعاب والمادة فحسب ، بل ينقصهم ايضا « وضوح مشاعرهم » ، اذ عبر الراين لا تجد اي تجربة لهذه الأشياء ما دام التاريخ قد توقف عن العمل . ولذا يبدو واضحا من البداية ، ان هناك علاقة قائمة بين الانسان والانسان ، وهذه العلاقة تحددها حاجاتهم وطريقة انتاجهم ، وهذه العلاقة قديمة قدم الانسان نفسه . وهي تتخذ دائما اشكالا جديدة ، وبهذا تقدم لنا « التاريخ » مستقلا عن وجود السخافة الدينية والسياسية التي تجمع البشر مع بعضهم .

والآن ، وبعد ان أخذنا بعين الاعتبار اللحظات الاربع ، او المظاهر الاربعة للعلاقة التاريخية الاولية ، سنجد ايضا ان الانسان يملك « وعيا » (★) ، ولكن حتى هذا الوعي نجده انه ليس فطريا ولا وعيا « خالصا » . ومنذ البدء ابتليت « الروح » بلعنة « حمل » المادة ، وهذا ما يجعل مظهرها على شكل نافخين محرضين للهواء والصوت ، اي اللغة . ان اللغة قديمة قدم الوعي ، ان اللغة وعي عملي يوجد

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : ان للبشر تاريخا لان عليهم ان ينتجوا حياتهم ، وفوق ذلك لان عليهم ان ينتجوا ذلك بطريقة معينة : ان هذا منوط بتنظيمهم الفيزيائي ، ويتحدد وعيهم بالطريقة ذاتها .

ايضا للبشر الآخرين ، ولهذا السبب وحده توجد ايضا بالنسبة لي شخصيا ، ان اللغة ، مثل الوعي ، تنشأ فقط عن الحاجة والضرورة للاتصال بالآخرين (★) . فحيثما توجد علاقة ، فانها توجد من اجلي : ان الحيوان لا يدخل في علاقة مع اي شيء ، انه لا يدخل في اي علاقة البتة . لان علاقة الحيوان مع الأشياء الاخرى لا توجد كعلاقة . ولذلك فأن الوعي اجتماعي منذ البدء ، ويبقى اجتماعيا ما دام هناك بشر . وبالطبع ان الوعي الأولي هو وعي البيئة الحسية **المباشرة** ، ووعي للرابطة المحددة مع الاشخاص والاشياء الاخرى الموجودة خارج الفرد الذي ينمو وعيه الذاتي . وهو في الوقت نفسه وعي للطبيعة ، التي تظهر للبشر اول ما تظهر وكأنها غريبة تماما ، كأنها قوة جبارة لا يمكن ان تهاجم ، وعلاقة البشر بها علاقة حيوانية خالصة تدخل فيهم الرعب مثل الوحوش ، انه وعي حيواني خالص للطبيعة (دين طبيعي) .

ونرى هنا للحال : أن هذا الدين الطبيعي ، أن هذه العلاقة العملية للبشر مع الطبيعة ، انما يتحدد بشكل المجتمع ، والعكس بالعكس . وتظهر هنا ، كما في كل مكان ، وحدة الانسان والطبيعة بطريقة تتحدد فيها العلاقة الدقيقة بين البشر والطبيعة ، بواسطة علاقة الواحد بالاخر علاقة محددة ، وهذه العلاقة المحددة الواحد بالآخر تحددها علاقة البشر بالطبيعة ، لان الطبيعة قلما تتعدل على مر التاريخ ، ومن جهة اخرى نجد أن وعي الانسان لضرورة التعاون مع الآخرين من الأفراد المحيطين به هو في البدء وعيه بأنه يعيش في مجتمع . هذا البدء هو بدء الحياة الحيوانية والاجتماعية في هذه المرحلة . انه الوعي القطيعي ويتميز الانسان في هذه النقطة عن القطيع بأن وعيه يحل محل الغريزة أو أن غريزته غريزة واعية . هذا الوعي القطيعي أو القبلي يتطور ويمتد من خلال تزايد الانتاجية ، وتزايد الحاجات ، وما هو أساسي أكثر من ذلك هو تزايد السكان . وبهذا يتم تطور تقسيم العمل ، الذي لم يكن في البدء سوى تقسيم عمل في الفعل الجنسي ، وعندئذ يتطور تقسيم العمل تطورا عفويا او « طبيعيا » بفضل الاستعداد الطبيعي (كالقوة الجسدية مثلا) والحاجات والصدف ... الخ ... الخ . ان تقسيم العمل لا يصبح تقسيم عمل حقا الا في اللحظة التي يظهر فيها تقسيم العمل المادي والفكري (★★) . من هذه اللحظة وما بعد **استطاع** الوعي ان يخدع نفسه حقا بأنه شيء آخر غير وعي النشاط العملي الموجود ، ذلك انه **فعلا** يمثل شيئا ما دون ان يمثل شيئا حقيقيا ، ومن هنا فما بعد يكون الوعي في وضع يتيح له تحرير نفسه من العالم والانطلاق الى تشكيل النظرية « الخالصة » واللاهوت والفلسفة والاخلاق ... الخ . ولكن حتى لو تناقضت هذه النظرية واللاهوت والفلسفة والاخلاق ... الخ مع العلاقات القائمة ، فان هذا يمكن ان يحدث لان العلاقات الاجتماعية غدت متناقضة مع قوى الانتاج القائمة ، وفوق ذلك فان هذا يمكن ايضا ان يحدث في المجال القومي للعلاقات اثناء ظهور

(★) الكلمات التالية محذوفة من المخطوطة : علاقتي بمحيطي هي وعيي انا .

(★★) ملاحظة هامشية من ماركس : وهذا يتزامن مع الشكل للايديولوجيين وهم الكهنة .

التناقض ، ليس داخل الدائرة القومية ، بل بين هذا الوعي القومي والامم الاخرى (★) ، أي بين الوعي القومي والوعي العام للامة (كما نرى الان في المانيا) ، ولكن ما دام هذا التناقض يبدو موجودا فقط كتناقض داخل الوعي القومي ، يبدو لهذه الأمة أن النضال ايضا محصور بهذه القذارة القومية .

وفوق ذلك ، فان ما يبدأ بعمله الوعي هو غير مادي : فمن كل هذه القذارة نصل الى استدلال واحد هو ان هذه اللحظات الثلاث ، قوى الانتاج وحالة المجتمع والوعي ، يمكن ويجب ان يدخل الواحد مع الآخر في تناقض ، لان تقسيم العمل يتضمن الامكانية ، ليس واقع ان النشاط المادي والفكري (★★) ـ المسرة والعمل ، الانتاج ـ تتوزع على أفراد مختلفين ، وان الامكانية الوحيدة لعدم الدخول في تناقض الواحد مع الآخر ، يكمن في نفي تقسيم العمل . ومما لا يحتاج الى دليل أن « الاشباح » و « المواثيق » و « الكائن الاعلى » و « المفهوم » و (الشك) ليست سوى تعبير روحي مثالي ، سوى مفهوم الفرد المنعزل ، سوى صورة للقيود والحدود التجريبية ، التي في داخلها يتحرك نمط الانتاج وشكل العلاقة المرتبط به .

(٤ ـ التقسيم الاجتماعي للعمل ونتائجه : الملكية الخاصة ، الدولة ، « اغتراب » النشاط الاجتماعي)

بتقسيم العمل ، الذي تكمن كل هذه التناقضات ، والذي يقوم بدوره ، على التقسيم الطبيعي للعمل في العائلة ، وانقسام المجتمع الى ثلاث عائلات فردية تعارض الواحدة الاخرى ، يظهر أمامنا بشكل عفوي التوزيع ، والواقع أنه **توزيع غير متساو** في الكمية وفي الكيفية للعمل ومنتجاته ، أي للملكية : وهي الجوهر والشكل الاول الذي يكمن في العائلة حيث الزوجة والاولاد عبيد للزوج . هذه العبودية الكامنة في العائلة ، مع انها لا تزال فجة جدا ، هي الملكية الاولى ، ولكن حتى في هذه المرحلة المبكرة نجد أن الملكية ينطبق عليها انطباقا تاما تعريف الاقتصاديين المحدثين القائل ان الملكية هي قدرة التصرف بقوة عمل الآخرين . وفوق ذلك فان العمل والملكية الخاصة هما تعبيران متحدان : في الاول يثبت الشيء نفسه بالرجوع الى النشاط ، بينما الثاني يثبت ذلك الشيء بالرجوع الى نتاج النشاط.

ويتضمن تقسيم العمل ، فوق ذلك ، تناقضا بين مصلحة الفرد المنعزل أو العائلة الفردية وبين المصلحة الجماعية لكل الافراد الذين دخلوا في علاقة الواحد مع الآخر . والحقيقة ان هذه المصلحة الجماعية لا توجد فقط في التصور كمصلحة « عامة » ، ولكنها توجد قبل كل شيء في الواقع باعتبارها علاقة متبادلة بين الأفراد الذين يتوزعون العمل .

وخلاصة هذا التناقض بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة ، أن هذه الاخيرة

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : الدين ، الالمان والايديولوجيا .

(★★) ملاحظة هامشية من ماركس كانت محذوفة : النشاط والتفكير اي ، النشاط مشتق من الفكر والتفكير غير الفعال .

تتخذ شكلا مستقلا **كدولة** متحللة من المصالح الحقيقية للأفراد والجماعة ، ولكن في الوقت نفسه وكحياة جماعية وهمية ، تقوم على الروابط الحقيقية الموجودة في كل خليط عائلي أو قبلي ـ كمصالح القربى واللغة وتقسيم العمل وبقية المصالح ـ وتقوم بشكل خاص ، كما سنتناول ذلك بالتوسع فيما بعد ، على الطبقات التي يحددها تقسيم العمل ، والتي فيها تتميز كل كتلة من الناس عن الاخرى . ونستنتج من كل ذلك أن كل الصراعات داخل الدولة ، الصراع بين الديمقراطية والارستقراطية والملكية ، والصراع من اجل الدستور ... الخ هي اشكال وهمية ينشب ضمنها الصراع بين الطبقات المختلفة (وليس لدى النظريين الالمان اي بارقة حول هذا رغم انهم قرؤوا تمهيدا هاما عن هذا الموضوع في الحولية الالمانية ـ الفرنسية) (١٠) . ونستنتج علاوة على ذلك ، أن كل طبقة تناضل من أجل السيادة ، حتى عندما تكون سيطرتها ، كما في حالة الطبقة العاملة ، الغاء للشكل القديم للمجتمع بكليته ، عليها أن تحارب اولا من اجل سلطتها السياسية ، في سبيل تقديم مصلحتها باعتبارها المصلحة العامة ، وتجبر بادىء الامر ان تفعل ذلك .

ولان الافراد يبحثون **فقط** عن مصلحتهم الخاصة ، التي لا تتطابق بعد بالنسبة اليهم مع مصلحتهم الجماعية (والحقيقة أن الحياة العامة هي الشكل الوهمي للحياة الجماعية) ، وهذه المصلحة الاخيرة تفرض عليهم كمصلحة « غريبة » و « مستقلة » عنهم ، وكأنها بدورها مصلحة « عامة » ، أو انهم يجب ان يظلوا ضمن هذا التنافر ، كما في الديموقراطية . ومن جهة اخرى ، نجد أن الصراع العملي لهذه المصالح الخاصة ، التي تعاكس باستمرار المصالح الجماعية ، أو المصالح الجماعية الوهمية ، يخلق تدخلا **عمليا** وسيطرة حتمية من خلال المصلحة « العامة » الوهمية باسم الدولة (★) .

واخيرا يقدم لنا تقسيم العمل المثال الاول كيف ان الانسان ما دام يبقى في المجتمع الطبيعي ، اي ما دام الانشقاق موجودا بين المصلحة الخاصة والمصلحة المشتركة ، ما دام النشاط غير مقسم اراديا بل طبيعيا ، فان عمل الانسان الخاص يتحول الى قوة غريبة تعارضه وتستعبده بدلا من ان يسيطر عليه . اذ حالما يظهر توزيع العمل ، يكون لكل انسان مجاله الخاص والمحدد من النشاط ، الذي يفرض عليه ، ولا يستطيع الافلات منه . فهو صياد أو سماك او راع او ناقد نقدي ، وعليه ان يبقى هكذا ، اذا اراد الا يفقد وسائل حياته ، في حين انه في المجتمع الشيوعي ، حيث لا يكون لكل انسان مجال خاص من النشاط ، بل يمكن لاي امرىء ان يكون متقنا في أي فرع يرغب فيه ، فيتولى المجتمع تنظيم الانتاج العام ، وهكذا يجعل من الممكن لي ان افعل شيئا هذا اليوم وان افعل شيئا آخر في اليوم التالي ، فقد اصطاد في الصباح ، واصيد السمك بعد الظهر ، واربي الماشية في المساء ، وانقد بعد العشاء كما يجول بخاطري ، من غير أن

(★) هذان المقطعان ادخلهما انجلز في الحاشية .

اكون صيادا أو راعيا او ناقدا .

هذا التثبيت للنشاط الاجتماعي ، هذا الترسيخ لما ننتجه نحن انفسنا في قوة موضوعية فوق قوتنا ، تفر من سيطرتنا ، تخيب توقعاتنا ، تبدد حساباتنا هباء ، هو واحد من العوامل الرئيسية في التطور التاريخي حتى ايامنا . ان القوة الاجتماعية اي القوة الانتاجية المضاعفة التي تنشأ من تعاون افراد مختلفين كما يحددها تقسيم العمل ، تظهر لهؤلاء الافراد ، وكأنها ليست قوتهم الخاصة المشتركة ، نظرا لان تعاونهم ليس اراديا بل ينشأ بشكل طبيعي ، انها تظهر كقوة غريبة موجودة خارجا عنهم ، وهم يجهلون منشأها وهدفها ، ولا يستطيعون السيطرة عليها بل على العكس ، تمر عبر سلسلة خاصة من المراحل المستقلة عن ارادة الانسان وعمله ، حتى انها لا تبدو مسيطرة على هذه المراحل . والا فكيف يكون للملكية تاريخ ، مثلا ، وقد اتخذت اشكالا مختلفة ، وكيف ، على سبيل المثال ، انطلقت الملكية العقارية في فرنسا من التفرق الى التمركز في ايدي فئة قليلة ، وانطلقت في انكلترا من التمركز في أيدي فئة قليلة الى التفرق ، كما هو الامر في أيامنا هذه ؟ أو كيف حدث أن التجارة ، وهي ليست اكثر من تبادل منتجات مختلف الأفراد والأمم ، تتحكم بالعالم أجمع من خلال علاقة العرض والطلب ــ هذه العلاقة التي يقول فيها احد الاقتصاديين الانكليز انها تحوم فوق الارض مثل قدر القدماء، وبيد خفية توزع الحظ وسوء الحظ على الناس ، فتقيم امبراطوريات وتطيح بامبراطوريات ، ترفع شعبا وتسحق شعبا ــ بينما بالغاء اساس الملكية الخاصة ، بالتنظيم الشيوعي للانتاج (ومن ضمن ذلك تحطيم العلاقة الغريبة بين البشر وما ينتجونه) تلغى علاقة العرض والطلب ويخضع الناس التبادل والانتاج وطريقة العلاقة المتبادلة لسيطرتهم الخاصة مرة ثانية ؟

(٥ ــ تطور القوى المنتجة كشرط مادي للشيوعية)

هذا « **الاغتراب** » (ونستخدم مصطلحا مفهوما ــ من قبل الفلاسفة) يمكن طبعا ان يلغى بشرطين عمليين . فحتى يصبح قوة « لا تطاق » ، اي قوة يقوم الناس ضدها ، من الضروري أن يوجد كتلة كبيرة من الانسانية « المحرومة من الملكية » وان يخلق ، في الوقت نفسه ، تناقضا في العالم القائم على الثروة والثقافة ، وظروف كلا الشرطين تفترض تزايدا ضخما في القوة الانتاجية ، ودرجة عالية من تطورها ومن جهة اخرى فان هذا التطور في القوى المنتجة (التي تتضمن هي نفسها الوجود التجريبي الفعلي للبشر في كينونتهم **التاريخيه العالمية** ، بدلا من كينونتهم المحلية) هو شرط عملي ضروري جدا ، لانه من دونه يصبح العوز عاما ، **وبالفاقة** يتجدد الصراع من اجل الضروريات ويعود العمل القذر القديم من جديد ، ولانه علاوة على ذلك بهذا التطور الشامل لقوى الانتاج ، يمكن أن تتوطد الصلة **الشاملة** بين الناس ، وهذه الصلة الشاملة تخلق في كل الأمم بشكل عفوي ظاهر الكتلة « المحرومة من

الملكية » (المنافسة العالمية) فتجعل كل أمة تعتمد على ثورات الأمم الاخرى ، وتضع اخيرا بشكل عملي الافراد **العالميين التاريخيين** محل الافراد المحليين . ومن غير هذا : (١) تكون الشيوعية ظاهرة محلية (٢) ان **قوى** العلاقة نفسها لا تستطيع أن تتطور لتصبح علاقة **عالمية** ، وبالتالي قوى لا تحتمل : انها تظل ظروفا محلية تحيط بها الخرافات (٣) كل امتداد في العلاقة سوف يلغي الشيوعية المحلية . ان الشيوعية ممكنة فقط اذا كانت عملا « مفاجئا » للشعوب السائدة ، وتحدث في زمن واحد (١١) ، وهذا يفترض سلفا تطورا عالميا لقوى الانتاج والصلة العالمية المرتبطة بالشيوعية .

وعلاوة على ذلك ، فان كتلة العمال **« المحرومة من الملكية »** ـ وتنقطع بشكل مطلق وضع قوة عملها القلق عن الرأسمال ، أو حتى من الاشباع المحدود ، ولذلك سرعان ما تحرم من العمل نفسه وهو مصدر حياتها ـ تفترض مسبقا **السوق العالمية** من خلال المنافسة . وبهذا وحده يمكن ان توجد البروليتاريا على الصعيد **العالمي التاريخي** ، ويمكن لنشاطها ان يتخذ وجودا على الصعيد العالمي التاريخي . ان الوجود العالمي التاريخي للأفراد ، يعني وجود الأفراد المرتبطة مباشرة بالتاريخ العالمي .

ليست الشيوعية في نظرنا **حالة** تنبغي اقامتها ، ليست **فكرة مثالية** يجب ان يتعدل الواقع وفقا لها . اننا نسمي شيوعية الحركة الواقعية التي تلغي الحالة القائمة . وظروف هذه الحركة تنبع من الشروط الموجودة حاليا (★) .

ان شكل العلاقة التي تحددها القوى المنتجة الموجودة في كل المراحل التاريخية السابقة هو **المجتمع المدني** . ولهذا المجتمع ، كما هو واضح مما سبق أو ما يسمى بالقبيلة ، وقد حددنا هذا المجتمع في ملاحظاتنا السابقة . ونرى كيف أن هذا المجتمع المدني هو الينبوع والمسرح الحقيقي لكل تاريخ ، ونرى كم هو سخيف مفهوم التاريخ المعتنق حتى الآن ، هذا المفهوم الذي يهمل العلاقات الحقيقية ويقصر نفسه على سرد المسرحيات المدونة للمراء والدول .

لقد اخذنا بعين الاعتبار مظهرا واحدا فقط من النشاط الانساني ، وهو **اعادة تشكيل الطبيعة من قبل البشر . واعادة تشكيل البشر من قبل البشر (★★) .**

منشأ الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني (★★★) .

(٦ ـ نتائج من المفهوم المادي للتاريخ : استمرار العملية التاريخية ، تحول التاريخ الى تاريخ عالمي ، ضرورة الثورة الشيوعية)

ليس التاريخ سوى تعاقب الاجيال المختلفة ، وكل جيل يستثمر المواد

(★) هذا المقطع ادخله ماركس في المخطوطة قبل المقطع الاول من هذه الفقرة .

(★★) ملاحظة هامشية من ماركس : العلاقة والقوة المنتجة .

(★★★) تركت نهاية الصفحة بيضاء في المخطوطة . وتبدأ الصفحة التالية بعرض النتائج من المفهوم المادي للتاريخ .

الاولية ، والخزينة المالية والقوى المنتجة التي استلمها من الجيل السابق ، فهو يتابع ، من جهة ، النشاط التقليدي في ظروف متغيرة كليا ، وهو من جهة اخرى يقوم بتعديل الظروف القديمة بنشاط متغير كليا . ولكن هذا يمكن ان يشوه ، بحيث يصنع التاريخ الحديث الاسبق ، فالهدف المعزو الى اكتشاف أميركا يؤدي الى انفجار الثورة الفرنسية . وبذلك يتسلم التاريخ اهدافه الخاصة ويصبح « شخصا مصنفا مع الاشخاص الآخرين » (واذا عبرنا بطرافة قلنا : الوعي الذاتي ، النقد ، الأوحد ... الخ) بينما يقصد بكلمة مصير التاريخ الاسبق وهدفه واصله وفكرته سوى تجريد تكون من التاريخ المتأخر ، من التأثير الفعال للتاريخ السابق الذي يمارسه على التاريخ اللاحق .

وكلما كان لدينا مجالات منفصلة ، يؤثر الواحد بالآخر ويمتد في مجرى التطور ، تحطم الانعزال الاساسي للقوميات المختلفة بواسطة الطريقة المتطورة للانتاج والعلاقة المتطورة ، وتقسيم العمل بين شتى الأمم ينشأ عن طريق ذلك ، ويصبح التاريخ تاريخا عالميا اكثر فأكثر . فلو اخترعت ، على سبيل المثال ، الآلة في انكلترا ، هذه الآلة التي تحرم عمال الهند والصين من الخبز فتقلب شكل وجود هاتين الامبراطوريتين ، فان هذا الاختراع يصبح عملا تاريخيا عالميا . او خذ ايضا قضية السكر والبن اللذين اثبتا أهميتهما التاريخية العالمية في القرن التاسع عشر ، فقد دفع نقص السكر والبن ، هذا النقص الذي سببه النظام القاري النابوليوني (١٢) ، بالالمان الى مناهضة نابليون ، وبذا يصبح هذا النقص هو الاساس الحقيقي لحروب التحرر المجيدة عام ١٨١٣ . ويتبع ذلك أن تحول التاريخ الى تاريخ عالمي ليس في الحقيقة عملا تجريديا فقط من جانب « الوعي الذاتي » ، والروح العالمية ، أو أي شبح ميتافيزيكي آخر ، بل هو عمل مادي تماما ، عمل متحقق تجريبيا ، عمل يقدم البرهان عليه كل فرد في مجيئه وذهابه، في اكله وشربه وملبسه .

في التاريخ حتى يومنا ، هناك بالتأكيد واقعية تجريبية وهي أن الأفراد باتساع نشاطهم في النشاط التاريخي العالمي ، يصبحون اكثر فأكثر ارقاء تحت قوة غريبة عنهم (وهو اضطهاد يفهمونه على انه خدعة قذرة من جانب ما يسمى بالروح العالمية ... الخ) قوة تصبح ضخمة اكثر فأكثر فتنتهي في نهاية الامر الى السوق العالمية . ولكن ما يمكن اثباته تجريبيا هو ان الثورة الشيوعية (التي سنتحدث عنها اكثر فيما بعد) بتحطيم الحالة القائمة في المجتمع والغاء الملكية الخاصة المرتبطة به ، وسوف تنحل هذه القوة التي حيرت النظريين الالمان ، وسيتحقق عندئذ تحرر كل فرد بمقدار ما يتحول التاريخ الى تاريخ عالمي (★) .

ويتضح مما سبق أن الثروة الثقافية الحقيقية للفرد تقوم كليا على ثروة ارتباطاته الواقعية . وعندئذ فقط سيتحرر الافراد من شتى حدودهم المحلية والقومية ، وسيدخلون في رابطة عملية مع الانتاج الثقافي والمادي للعالم اجمع ، ويجدون انفسهم في وضع يمكنهم من تحقيق القدرة على التمتع بكل انتاج الارض

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : في انتاج الوعي .

(مما يبدعه الانسان) . هـذه التبعية **الشاملة** ، هـذا الشكل الطبيعي لتعـاون الأفراد تعاونا **تاريخيا عالميا** سيتحول بواسطة الثورة الشيوعية الى سيادة واعيـة مسيطرة لتلك القوى التي نشأت مـن فعل الانسان على الانسان والتي لا تـزال ترهب البشر وتتحكم بهم كقوى غريبة عنهم تماما . ويمكن التعبـير عـن هـذا الراي باصطلاحات مثالية تأملية اي باصطلاحات وهمية مثـل « التوالد الذاتـي للانواع » (المجتمع كذات) ، ويمكن بالتالي تصور السلسلة المتتابعة مـن الأفراد الذين يقيمون علاقاتهم **الواحد بالآخر** ، على انهم فرد واحد يحقق سـر التوالد . والواضح هنا ان الأفراد يصنع الواحد منهم الآخر ، جسديا وفكريـا ، ولكنهـم لا يصنعون نفسهم حسب نظريـة القديس بـرونو ، أو حسب نظريـة الانسـان « الاوحد » ، الانسان « الصانع » *

واخيرا مـن مفهوم التاريخ الذي عرضناه نحصل على النتائج التالية : (١) في تطور القوى المنتجة تأتي مرحلة تظهر فيها قوى منتجة ووسائل تداول في ظـل العلاقات القائمة ، فلا تسبب الا الأذى ، وتكف عـن ان تكون منتجة ، بل تصبح مهدمة (الآلية والمال) ، وارتباطا مع هذا تظهر طبقة تتحمل كل اعباء المجتمـع من غير ان تتمتع بفوائده ، طبقة منبوذة مـن المجتمع ، ومجبرة ان تدخـل في تضاد عنيف مع سائر الطبقات ، طبقة تشكل اغلبية اعضاء المجتمع ، ومنها ينبـع وعي ضرورة ثورة جذرية ، انه الوعي الشيوعي ، الذي يمكن بالطبع ان ينشأ بـين الطبقات الاخرى ايضا من خلال تأمل وضع هذه الطبقة . (٢) ان الشروط التي يمكن فيها استخدام قوى منتجة محددة ، هي شروط سيطرة طبقة معينـة مـن المجتمع ، والقوة الاجتماعية الناجمة من ملكيتها تجد تعبيرها العملي المثالي في كل حالة على شكل دولة ، ولهذا فان كـل نضال ثوري موجـه ضد طبقـة لا تـزال السيطرة بيدها (★) (٣) ظلت طريقة النشاط ، في كل الثورات السابقة ، ثابتة ، وليست المسألة الآن اكثر من توزيع آخر لهذا النشاط ، توزيع جديد للعمل علـى عدة اشخاص آخرين ، بينما الثورة الشيوعية موجهة ضد **الطريقة** السابقة للنشاط، فهي تلغي العمل (★★) وتلغي سيطرة جميع الطبقات بالغائها للطبقـات ، لان الثورة تتحقق عـن طريق الطبقة التي لا تعتبر طبقة في المجتمع ، والتي لا يعترف بهـا كطبقة ، وهي بحد ذاتها تعبـير عـن انحلال جميـع الطبقات وجميـع القوميـات ... الخ في قلب المجتمع الحالي . (٤) مـن أجل هذا الوعي الشيوعي في جانـب الجمهور ، ومـن أجل القضية نفسها ، فان مـن الضروري تحويل الناس الـى جانب الجمهور ، وهـو تحويل يمكـن ان يأخذ مجراه عبر الحركة العمليـة : اي عبر **الثورة** ، هذه الثورة ضرورية ، ليس فقط لان الطبقة الحاكمة لا تمكن **الاطاحة** بهـا بطريقة اخرى ، بل أيضا لان الطبقة التي تطيح بها في الثورة تحرر نفسها من كل قذارة العصور ، وتصبح مهيأة لاقامة مجتمع جديد (★★★) .

(★) الكلمات التالية محذوفة من المخطوطة : ... شكل النشاط في ظل سلطة ...

(★★) ملاحظة هامشية من ماركس : يستفيد الشعب من الحفاظ على الحالة الراهنة للانتاج .

(★★★) المقطع الثاني محذوف من المخطوطة : اذ يتفق الشيوعيون في فرنسا كما في انكلترا والمانيا على

(٧ ـ خلاصة المفهوم المادي للتاريخ)

يعتمد هذا المفهوم للتاريخ على قدرتنا في عرض العملية الواقعية للانتاج ، انطلاقا من الانتاج المادي للحياة نفسها ، وفهم شكل العلاقة المرتبطة بهذا والذي تخلقه طريقة الانتاج (اي المجتمع المدني في مراحله المختلفة) ، باعتبارها أساس كل تاريخ ، واظهارها في عملها كدولة ، وشرح مختلف المنتجات النظرية واشكال الوعي والدين والفلسفة والاخلاق ... الخ ، ونقتفي نشأتها ونموها من ذلك الاساس ، والمقصود بذلك هو ان نرسم لكل شيء صورة كاملة (ولذلك علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ايضا الفعل المتبادل لهذه الجوانب المختلفة على الشيء الآخر). ولا نبحث ، كما في النظرة المثالية للتاريخ ، عن مقولة ، بل نبقى دائما على **الارض الحقيقية** للتاريخ ، فلا نشرح الممارسة عن طريق الفكرة ، بل نشرح كيف تتكون الافكار من الممارسة المادية ، فنصل الى نتيجة وهي ان كل اشكال الوعي ومنتجاته لا يمكن ان نحلها بالنقد ، او اللجوء الى « الوعي الذاتي او بالتحول الى « اشباح » و « خيالات » و « أوهام » (١٥) ... الخ ، بل نحلها بالطرح العملي للاطاحة بالعلاقات الاجتماعية الفعلية التي تفسح المجال لظهور هذا الهراء المثالي، ذلك ان الثورة هي القوة الدافعة للتاريخ وليس النقد ، انها القوة الدافعة للدين والفلسفة وكل الانماط الاخرى للنظرية وليس النقد . ان هذا المفهوم يظهر لنا ان التاريخ لا ينتهي بالانحلال في « الوعي الذاتي » باعتباره « روح الروح » (★) ولكن بايجاد نتيجة مادية في كل مرحلة : كمية من القوى المنتجة تخلق تاريخيا علاقة بين الافراد وبينهم وبين الطبيعة ، وهذا ما يتسلمه الجيل اللاحق من الجيل السابق ، كتلة من القوى المنتجة والاموال والظروف ، التي يعدلها في الحقيقة الجيل الجديد من جهة ، ولكنها من جهة اخرى تملي عليه شروط حياته وتمنحه تطورا معينا ، تمنحه طابعا نوعيا . ان هذا المفهوم يظهر ان البشر يصنعون الظروف كما ان الظروف تصنع البشر .

ضرورة الثورة ، يتابع القديس برونو حلمه ، ويؤمن ان « الانسانية الحقيقية »اي الشيوعية تحل محل الروحانية (التي لا محل لها) عسى ان يعود اليها شيء من الاحترام . وعندئذ يتابع في حلمه « ان الانعتاق سيتحقق ولا شك وستنقلب الارض سماء والسماء ارضا » (لا يزال هذا اللاهوتي غير قادر على نسيان السماء) « عندئذ ستتردد اصداء المسرة والبركة في انسجام سماوي ابد الآبدين » (ص ١٤٠) (١٣) . ان الاب السماوي سيدهش اي دهشة عندما يفاجئه يوم الدينونة ، وهو يوم يحصل فيه كل هذا ـ انه يوم سينعكس في السماء لهيب المدن المحترقة ليصنع الفجر ، يوم يتردد في اذنيه مع « الانسجام السماوي » صدى الحان المارسيليز والكارمانول مصحوبا بدوي المدافع وضربات المقصلة ، عندما يصرخ « الجمهور » الشائن : (هذا ما يحصل) ويحرم « الوعي الذاتي » من عمود المصباح (١٤) . وليس القديس برونو اي سبب على الاطلاق يدفعه الى ان يرسم صورة مهذبة « للمسرة والبركة الى ابد الآبدين » . ونحن نتجاوز بهجة رسم سلوك القديس برونو المسبق يوم الدينونة . ومن الصعب جدا التقرير فيما اذا كانت البروليتاريا في الثورة قد اتضحت « كجوهر » « كجمهور » ينوي الاطاحة بالنقد ، او « كانبثاق » للروح التي لا تزال بحاجة الى الضرورة الدائمة لهضم افكار بوير .

(★) التعبير لبرونو بوير .

هذه الكمية من القوى المنتجة والاموال وأشكال العلاقة الاجتماعية ، التي يجدها كل فرد وجيل موجودة كشيء معطى ، هي الاساس الواقعي لما فهمه الفلاسفة على انه « جوهر » و « ماهية الانسان » ولما مجدوه وحاربوه : اساس واقعي لا يفسده على الاقل في مفعوله وتأثيره على تطور البشر واقع ان هؤلاء الفلاسفة لا يثورون ضده كما يثورون ضد « الوعي الذاتي » و « الاوحد » . شروط الحياة هذه التي تجدها مختلف الاجيال جاهزة ، تقرر ايضا فيما اذا كانت الهزة الثورية التي تحدث دوريا ، قوية بما فيه الكفاية للاطاحة بأساس كل النظام القائم ام لا. واذا كانت هذه العناصر المادية للثورة الكاملة متوفرة (وهذه العناصر هي القوى المنتجة من جهة ، ومن جهة اخرى تكوين الجمهور الثوري الذي لا يتمرد فقط ضد شروط المجتمع القائم حتى الآن ، بل ضد كل « انتاج حياة » حتى ذلك الوقت ، ضد « مجموع النشاط » الذي يقوم عليه) ، عندئذ طالما نأخذ بعين الاعتبار التطور العملي ، فلا أهمية البتة فيما اذا كانت فكرة هذه الثورة قد جرى التعبير عنها مئة مرة من قبل ، كما يثبت تاريخ الشيوعية .

(٨ ـ المفهوم المثالي الاسبق للتاريخ ، وعلى الاخص للفلسفة الالمانية بعد هيغل)

في المفهوم الشامل للتاريخ حتى الآن ، نجد هذا الاساس الواقعي للتاريخ اما ان يكون قد اهمل اهمالا تاما او انه اعتبر شيئا ضئيلا لا صلة له بمجرى التاريخ . لذا يجب ان يكتب التاريخ دائما حسب مستوى بعيد عنه ، ويبدو الانتاج الواقعي للحياة تاريخا أوليا ، بينما ما هو تاريخي حقا يظهر منفصلا عن الحياة العادية ، يظهر شيئا فائقا غير ارضي . وبذا فان العلاقة بين الانسان والطبيعة تستثنى من التاريخ ، ولذلك ينشأ التعارض بين الطبيعة والتاريخ . وبالتالي فان مكونات هذا المفهوم كانت لا ترى في التاريخ الا الاحداث السياسية للامراء والدول ، وكل الصراعات الدينية والنظرية ، فشارك في كل عصر تاريخي ، في **وهم هذا العصر** . فمثلا لو ان عصرا ما يتخيل نفسه محددا بدوافع « سياسية » و « دينية » ، مع ان « الدين » و « السياسة » ليسا الا شكلين للدوافع الحقيقية ، فان المؤرخ يوافق على هذا الرأي . ان « فكرة » الناس و « مفهومهم » عن ممارستهم الواقعية ، يتحولان الى قوة فعالة حاسمة تسيطر على ممارستهم وتحددها . والشكل البدائي الذي يظهر فيه تقسيم العمل عند الهنود والمصريين ، عندما يخلق لدى هذين الشعبين نظام الطوائف في دولتهما ودينهما ، فان المؤرخ يعتقد ان نظام الطوائف هو القوة التي اوجدت ذلك الشكل الاجتماعي البدائي . وبينما يقف الفرنسيون والانكليز عند الوهم السياسي على الاقل ، وهو وهم قريب الى الواقع ، يتحرك الالمان في مملكة « الروح المحض » ، ويجعلون الوهم الديني هو القوة المحركة للتاريخ ان الفلسفة الهيغلية في التاريخ هي النتيجة الاخيرة ، دفعت الى « اسمى تعبير » له عن كل تلك الطريقة الالمانية في كتابة التاريخ ، والتي لا تهتم بالمصالح الواقعية ، ولا حتى بالمصالح السياسية ، بل بالافكار المحضة ، التي يجب ان تظهر عند القديس

برونو وكأنها سلسلة من « الافكار » تتهم الفكرة الاخرى ، ويتهما في النهاية « الوعي الذاتي » (★) ، وحتى مظهر التاريخ يبدو للقديس ماكس شتيرنر ، الذي لا يعرف شيئا عن التاريخ الواقعي ، وكأنه فقط قصة « فرسان » ولصوص وأشباح ، لا يستطيعوا انقاذ رؤيته لها الا عن طريق « الزندقة » . هذا المفهوم هو مفهوم ديني حقا : انه يفترض الانسان الديني باعتباره الانسان البدائي، على انه نقطة الانطلاق للتاريخ ، ويضع في خياله الانتاج الديني للاوهام مكان الانتاج الواقعي لوسائل الحياة نفسها .

هذا المفهوم للتاريخ كله ، مع انحلاله وما ينتج عنه من وساوس وشكوك هو قضية قومية محضه خاصة بالالمان ، ولها فائدة محلية للالمان فقط ، فمثلا القضية الهامة التي عولجت مؤخرا عدة مرات : كيف ننتقل حقا من « مملكة الرب » الى « مملكة الانسان » ــ كما لو ان « مملكة الرب » هذه لا توجد الا في الخيال ، وكما لو ان هؤلاء السادة المتعلمين ، من غير ان يدركوا ذلك ، لا يعيشون في « مملكة الانسان » التي يبحثون الآن عن الطريق المؤدية اليها ، وكما لو ان التسلية العلمية (لانها ليست اكثر من ذلك) في تفسير سر هذه الفقاعة النظرية المتطايرة ، لا تمكن ، على العكس ، في اظهار نشأتها في ظروف ارضية حقيقية . ان القضية بالنسبة لهؤلاء الالمان هي ببساطة قضية حل اللامعنى عند الكتاب السابقين الى فكاهة اخرى ، أي الافتراض المسبق ان هذا اللامعنى يملك معنى خاصا يمكن اكتشافه ، بينما القضية في الحقيقة ليست سوى قضية شرح هذه الثرثرة النظرية انطلاقا من الظروف الفعلية القائمة . والحقيقة ان الحل العملي لتلك اللفظيات ، واقصاء هذه البدع عن وعي البشر ، سوف تتأثر ، كما سبق وقلنا ، بالظروف المتغيرة ، وليس بالاستدلالات النظرية . لانه بالنسبة لجمهور الناس ، اي البروليتاريا ، لا توجد هذه البدع النظرية ولذلك لا تتطلب حلا . واذا كان للجمهور بدع نظرية من دين وسواه ، فان الظروف حلتها منذ زمن بعيد .

ان الطابع القومي الخالص لتلك المسائل والحلول يتجلى ايضا في الطريقة التي يؤمن بها هؤلاء النظريون بكل جدية ، وهي ان هذيانات من امثال « الله ــ الانسان » و « الانسان » ... الخ كانت على راس عصور التاريخ الفردية (ان القديس برونو يذهب الى اكثر من هذا فيؤكد ان النقد وحده والنقاد يصنعون التاريخ (١٦)) وعندما يقومون هم انفسهم ببناء الانظمة التاريخية فانهم يقفزون فوق كل الفترات المبكرة بسرعة فائقة ، ويعبرون فورا من « المنغولية » (١٧) الى تاريخ « غني المضمون » ، اي الى تاريخ الهاليش والحولية الالمانية (١٨) ، والى انحلال المدرسة الهيغلية الى مشاجرة عامة . لقد نسوا كل الامم الاخرى ، وكل الاحداث الواقعية ، ومسرح العالم مقتصر على معرض كتاب لايبزيغ ، والمشاحنات المتبادلة بين « النقد » و « الانسان » و « الاوحد » (★★) . ولو ان هؤلاء النظريين عالجوا حقا الموضوعات

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : ان ما يسمى بالطريقة الموضوعية في كتابة التاريخ تقوم في معالجة الظروف التاريخية معالجة مستقلة عن النشاط . الطابع الرجعي .

(★★) أي برونو بوير ولود فيورباخ وماكس شتيرنر .

التاريخية ، كما في القرن الثامن عشر مثلا ، فانهم يقدمون تاريخ الافكار لتلك الازمنة فقط ، مفصولا عن وقائع التطور العملي الاساسية لتلك الافكار ، وحتى ذلك ، فانهم يقدمون تلك الفترة على انها مرحلة اولية ناقصة ، وكأنها السلف المحدود للمرحلة التاريخية الحقيقية ، اي فترة الصراع الفلسفي الالماني من ١٨٤٠ الى ١٨٤٤ . كما يمكن ان نتوقع ان كتابة تاريخ فترة مبكرة بهدف زيادة تألق شخص غير تاريخي واوهامه ، فان كل الاحداث التاريخية الحقيقية ، وحتى التدخلات التاريخية للسياسة في التاريخ ، لا تجد اي اشارة . ولا نجد بدلا من ذلك سوى قصة لا تقوم على اي دراسة ، بل تقوم على انشاءات مستبدة وشائعات ادبية ، مثلما اثبت ذلك القديس برونو في تاريخه عن القرن الثامن عشر (١٩) المنسي الان . ان ادعياء الافكار هؤلاء ، الذين يتخيلون انفسهم منزهين عن الاهواء القومية ، هم اكثر قومية في الممارسة من القذرين متجرعي البيرة الذين يحلمون بألمانيا الموحدة . انهم لا يعترفون بان افعال الامم الاخرى هي افعال تاريخية : انهم يعيشون في المانيا ، الى المانيا ، من اجل المانيا ، انهم يحولون اغنية الراين الى ترنيمة دينية ، ويغزون الالزاس واللورين بسرقة الفلسفة الفرنسية بدلا من سرقة الدولة الفرنسية ، بجرمنة الافكار الفرنسية، بدلا من جرمنة المقاطعات الفرنسية . والهر فينيدي هو كوسمو بوليتي اذا ما قيس بالقديسين برونو وماكس ، اللذين يناديان بالسيطرة العالمية لالمانية عن طريق السيطرة العالمية للنظرية .

(٩ ـ نقد اضافي لفيورباخ ومفهومه المثالي للتاريخ)

ومن الواضح ايضا من تلك المنافسات كيف ان فيورباخ الفظ يغش نفسه عندما يعلن في (مجلة ويغاند الفصلية ، الملف الثاني) انه شيوعي (٢٠) بفضل صفة « الانسان العام » ، ويحول الاخير الى محمول لـ « الانسان » ، ولذلك يعتقد انه يمكن ان يغير كلمة « شيوعي » التي تعني في العالم الواقعي ، انسانا تابعا لحزب ثوري معين ، الى مجرد مقوله . ان كل استدلال فيورباخ فيما يخص علاقة الناس ببعضهم يرمي فقط الى البرهان على ان البشر في حاجة ، **ودائما في حاجة** الواحد للاخر . وعلى هذه الواقعة يريد ان يقيم الوعي ، اي مثل النظريين الاخرين ، فقط لخلق وعي صحيح على واقعة قائمة ، في حين ان القضية بالنسبة للشيوعي الحقيقي هي في الاطاحة بالحالة **القائمة** للاشياء . ونحن نقدر بعمق ، فوق ذلك ، ان فيورباخ في جهده لخلق وعي على **هذه** الواقعة تماما ، يقطع ابعد شوط يمكن لنظري ان يقطعه، دون التوقف عن ان يكون نظريا او فيلسوفا . ومن الدلالة بمكان ، على أي حال ، ان القديسين : برونو وماكس ، ينتزعان من فيورباخ مفهوم الشيوعي ويضعانه مكان المفهوم الشيوعي الحقيقي ـ وهذا يحدث جزئيا ليتسنى لهما ايضا مهاجمة الشيوعية باعتبارها « روح الروح » ، باعتبارها مقولة فلسفية ، باعتبارها خصما من مستواهما ، وبرونو يفعل ذلك ايضا لغرض نفعي .

وكمثال على موافقة فيورباخ ، وفي الوقت نفسه على سوء فهمه الواقع القائم ،

الذي لا يزال يشارك فيه خصومنا ، ولنتذكر مقطعا في كتاب فلسفة المستقبل ، حيث يطور الرأي القائل ان وجود الشيء او الانسان هو ، في الوقت نفسه ماهيته(٢١) وان شروط وجود ، طريقة حياة ، نشاط الفرد الانساني او الحيواني ، هي تلك التي تشعر فيها « ماهيته » بالرضى . ان اي مفهوم هنا يدرك على انه صدفة تعيسة ، على انه شذوذ لا نستطيع تغييره . وهكذا فلو ان ملايين البروليتاريين لا يشعرون ابدا بالرضى عن شروط حياتهم ، لو ان « وجودهم » لا يتطابق على الاقل مع « ماهيتهم » ، فان هذا ، بالنسبة للمقطع المقتبس ، سوء حظ لا يمكن تجنبه ، ويجب تحمله تماما . وعلاوة على ذلك فان ملايين البروليتاريين والشيوعيين يفكرون وسوف يثبتون هذا وقت يجعلون « وجودهم » في انسجام مع « ماهيتهم » بطريقة عملية ، بواسطة الثورة . ولذلك فان فيورباخ لا يتحدث ابدا عن عالم الانسان بمثل هذا ، بل يلجأ دائما الى الطبيعة الخارجية ، وفوق ذلك **الطبيعة** التي لم يخضعها الناس . ولكن كل اختراع جديد ، كل تقدم تحققه الصناعة ، يفصل قطعة اخرى من هذا الميدان ، بحيث تتقلص رقعة الارض التي تقدم الامثلة للفروض الفيورباخية .. ان « ماهية » السمكة هي « وجودها » في الماء ــ ولن نتجاوز هذه الفرضية . و « ماهية » السمكة ذات المياه الجديدة هي ماء النهر . ولكن الماهية الاخيرة تكف عن ان تكون « ماهية » السمكة ولا تعود وسطا مناسبا لوجودها حالما يقوم النهر بخدمة الصناعة ، حالما يتلوث بالاصباغ والمنتجات الفاسدة الاخرى ، وتجر فيه الزوارق البخارية ، او حالما تحول مياهه في قنوات ، حيث يمكن لاي شبكة مياه ان تنتزع من السمكة وسط وجودها . وتفسير ان كل تلك التناقضات هي شذوذات حتمية لا تختلف من حيث الاساس عن التعزية التي يقدمها القديس شتيرنر للساخطين قائلا ان التناقض هو تناقضهم الخاص ، وان المأزق هو مأزقهم الخاص ، واذ ذاك اما ان تتكاسل عقولهم محتفظين باحتقارهم لانفسهم ، او يتمردون ضده بطريقة وهمية. انه يختلف قليلا عن ادعاء القديس برونو ان هذه الظروف التعيسة ترجع الى واقع ان تلك الاعتبارات الملتصقة بقذارة « الجوهر » لم تطور « الوعي الذاتي المطلق » ، ولم يتحققوا ان تلك الظروف المتعاكسة هي روح روحهم .

٣

(١ ــ الطبقة السائدة والوعي السائد .

نشأة مفهوم هيغل عن سيادة الروح في التاريخ

ان افكار الطبقة السائدة هي في كل عصر الافكار السائدة ، والطبقة التي تملك القوة **المادية** المسيطرة في المجتمع، تملك في الوقت نفسه القوة **الثقافية** المسيطرة. والطبقة التي تملك وسائل الانتاج المادي تملك ايضا وسائل الانتاج العقلي وتسيطر عليها بحيث ان افكار اللذين تنقصهم وسائل الانتاج العقلي تخضع لها . وليست الافكار السائدة سوى التعبير المثالي عن العلاقات المادية السائدة ، فهذه العلاقات المادية تفهم باعتبارها افكارا ، ولذا فان العلاقات التي تجعل الطبقة سائدة تجعل افكارها سائدة . والافراد الذين يؤلفون الطبقة السائدة يملكون من

بين ما يملكون وعيا ، وبالتالي يفكرون . ولذلك بقدر ما يسودون كطبقة على مرحلة بكاملها ، فمن البديهي انهم يحققون ذلك في كل الاشياء ، ومن بين هـذه الاشياء يسودون كمفكرين ، كمنتجين للافكار ، وينظمون ويوزعون انتـاج افكار عصرهم : وبذا تكون افكارهم هي الافكار السائدة في المرحلة . ولنأخذ على سبيل المثال قطـرا ما في عصر ما من العصور ، حيث تتناحر القوة الملكيـة والارستقراطية والبرجوازيـة على السيادة ، وحيث السيادة مشتركة بين هذه القوى ، فان مبدأ فصل السلطات يشكل الفكرة السائدة ، ويوصف بأنه « قانون ازلي » .

ان تقسيم العمل ، الذي قدمناه من قبل على انه احدى القوى الرئيسية في التاريخ حتى الان ، يتجلى ايضا في الطبقة السائدة كتقسيم للعمل المادي والفكـري بحيث يظهر في داخل هذه الطبقة قسم منها يشكل مفكري هذه الطبقة (ايديولوجيوها المفكرون النشيطون ، الذين يجعلون من تتميم وهم الطبقة عـن نفسها مصدر رزقهم الرئيسي) أما موقف القسم الاخر مـن تلك الافكار والاوهام ، فانه اكثر سلبيـة وتفتحا ، لانهم في الحقيقة الاعضاء النشيطون في هذه الطبقة ، وليس لديهـم وقـت لصنع الافكار والاوهام عـن انفسهم . وهذا الانشقاق داخل الطبقة يمكن ان يتطور الى معارضة فعداء بين القسمين ، ولكن هذا العداء ، في حالة الصراع العملي الـذي تتعرض له الطبقة ، ينتهي تلقائيا ، كما ينتهي الوهم بان الافكار السائـدة ليسـت افكار الطبقة السائدة ، وان لها قوة متميزة عـن قوة هذه الطبقة . ان وجود افكـار ثورية في مرحلة معينة ، يفترض مسبقا وجود طبقة ثورية ، اما شروط هذه الطبقة فقد تحدثنا عنه الكفاية من قبل .

لو اننا في مجرى التاريخ فصلنا افكار الطبقة السائدة عـن الطبقة السائدة نفسها ونسبنا اليها وجودا مستقلا ، واذا اقتصرنا على القول ان هذه او تلك الافكار كانـت سائدة في يوم ما ، من غير ان نزعج انفسنا في البحث عـن ظروف الانتاج والمنتجين لهذه الافكار ، ولو اننا تجاهلنا ظروف الافراد والعالم ، التي هي مصدر هذه الافكار، لامكننا ان نقول مثلا انه خلال الزمن الذي سادت فيه الارستقراطية كانت مفاهيـم الشرف والولاء ... الخ هي المفاهيم السائدة ، وخـلال سيادة البرجوازية سـادت مفاهيم الحرية والمساواة ... الخ . ان الطبقة السائدة ككل تتخيل ان هذا يحدث . ان مفهوم التاريخ هذا ، المشترك بين جميـع المؤرخين ، وعلـى الاخص منذ القـرن الثامن عشر ، سيصطدم بالضرورة بظاهرة ان الافكار السائدة تزداد تجريدا اكثـر فأكثر ، اي انها تتخذ اكثر فاكثر شكل الشمول . لان كل طبقة جديدة تحل محل طبقة كانت سائدة قبلها مضطرة ، ولو لمجرد تحقيق هدفها ، على اظهار مصلحتها على انها المصلحة العامة لكل اعضاء المجتمع ، اي تعبر عنها بشكل مثالي : فتضفي على افكارها صفة الشمول ، وتقدم هذه الافكار على اعتبارها الافكار المعقولة والحقيقية . وتظهر الطبقة التي تصنع الثورة منذ البدء ، وان كان بسبب معارضتها لطبقة ما ، لا على انها طبقة ، بل على انها كل جماهير المجتمع التي تواجه الطبقة السائدة (★) .

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : يتطابق الشمول مع (١) الطبقة ازاء الطائفة (٢) المنافسة .. العلاقة العالمية الكبرى ... الخ (٣) الثورة العددية الضخمة للطبقة السائدة (٤) وهم المصالح المشتركة (يكون لوهم حقيقة في البداية) ، (٥) تضليل الايديولوجيين وتقسيم العمل .

ويمكنها ان تفعل ذلك منذ البداية فقط لان مصلحتها تكون حقا مرتبطة اشد الارتباط بالمصلحة العامة اكثر من كل الطبقات غير السائدة ، لان مصلحتها تحت ضغط الظروف القائمة حتى الان ، لا تتيح لها ان تتطور كمصلحة خاصة لطبقة خاصة . ولذا فان انتصارها يجلب اليها العديد من افراد الطبقات الاخرى التي لم تستطيع اكتساب وضع السيادة ، ولكن بقدر ما يضع الافراد انفسهم في وضع يخولهم الوصول الى الطبقة السائدة . وعندما اطاحت البرجوازية الفرنسية بسلطة الارستقراطية ، اصبح ممكنا فسح المجال امام عدة بروليتاريين للارتفاع فوق البروليتاريا ، ولكن بالقدر الذي يصبحون فيه بورجوازيين . ولذلك فان كل طبقة جديدة تحقق سيطرتها على اساس اكثر اتساعا من الطبقة السائدة من قبل، بحيث ان معارضة الطبقة غير السائدة ضد الطبقة السائدة الجديدة يتطور فيما بعد بشكل اكثر حدة وعمقا . ولكن ذلك يقر واقعة وهي انه في حالة شن الصراع ضد هذه الطبقة السائدة الجديدة ، فانها بدورها تهدف الى الالغاء الجذري والمقرر لظروف المجتمع السابقة ، اكثر مما استطاعته كل الطبقات السابقة الباحثة عن السيادة .

وسرعان ما يتلاشى بشكل طبيعي الوهم القائل ان سيادة طبقة معينة هي سيادة افكار معينة ، حالما تكف السيادة بشكل عام عن ان تكون الشكل الذي فيه ينظم المجتمع نفسه ، اي حالما لا تكون هناك ضرورة لاظهار المصلحة الخاصة كمصلحة عامة او سيادة « المصلحة العامة » .

وعندما تنفصل الافكار السائدة عن الافراد السائدين ، وتنفصل عن العلاقات الناجمة عن مرحلة معينة لطريقة الانتاج ، فان النتيجة التي يمكن الوصول اليها هي ان التاريخ يخضع دائما لسيطرة الافكار ، ومن السهل جدا ان نجرد من هذه الافكار المختلفة « الفكرة » ، البدعة ، المثال ... الخ باعتبارها للقوة السائدة في التاريخ وهكذا نفهم كل هذه الافكار والمفاهيم المنفصلة باعتبارها « اشكال التصميم الذاتي » من ناحية تطور المفهوم في التاريخ . وطبيعي ان نستنتج ايضا ان كل علاقات البشر يمكن اشتقاقها من مفهوم الانسان ، الانسان كما يفهم ، من ماهية الانسان ، **من الانسان** . وقد فعل هذا الفلاسفة التأمليون . ويعترف هيغل نفسه في نهاية كتابه فلسفة التاريخ انه « يعتبر التقدم في المفهوم فقط » ، ويقدم في التاريخ « علم الالهيات الحقيقي » . والان لا يمكن ان يعود المرء الى منتجي « المفهوم » ، الى النظريين ، والايديولوجيين والفلاسفة ، ويخلص المرء عندئذ الى نتيجة وهي ان الفلاسفة والمفكرين ايضا كانوا في كل العصور المسيطرين في التاريخ : انها نتيجة عبر عنها ، كما نرى ، هيغل مسبقا (٢٢) .

ان كل خدعة لاثبات سيطرة الروح في التاريخ (يدعوه شتيرنر النظام التسلسلي) محصورة في الجهود الثلاثة التالية :

١ ــ يجب على المرء ان يفصل افكار اولئك الافراد السائدين ، لاسباب تجريبية وتحت شروط تجريبية وافراد تجريبيين ، عن الافراد السائدين فعلا وبذا يعترف بسيادة الافكار او الاوهام في التاريخ .

٢ ـ وعلى المرء ان يدخل النظام في سيادة الافكار هذه ، ويثبت الرابطة الصوفية بين الافكار السائدة التي يمكن تنظيمها وفهمها على انها « افعال التصميم الذاتي » من طرف « المفهوم » (هذا محتمل اذ بفضل الاساس التجريبي لهذه الافكار، نراها ترتبط مع بعضها ، الفكرة بالفكرة ، لانها ، اذا ما فهمت كأفكار فقط ، تصبح متميزة ذاتيا والفكر يصنع التمييز) .

٣ ـ وحتى نبعد المظهر الصوفي عن «مفهوم التصميم الذاتي» نحوله الى شخص ـ « وعي ذاتي » ـ او حتى يكون اكثر مادية ، نحوله الى سلسلة من الاشخاص يمثلون المفهوم في التاريخ ، الى « مفكرين » وفلاسفة وايديولوجيين ، الذين نفهمهم على انهم مصانع التاريخ ، على انهم « مجلس حراس » ، على انهم حكام (★) . وهكذا نزيل كل كيان العناصر المادية من التاريخ ، والان يمكن ان نطلق العنان لحصان التأمل .

هذا المنهج التاريخي الذي ساد في المانيا ، يجب ان نفسره ونفهمه انطلاقا من ارتباطه بوهم الايديولوجيين بوجه عام ، مثل اوهام القضاة والسياسيين (ورجال الدولة من بينهم ايضا) ومن الاحلام العقائدية لهؤلاء الاتباع ، وهذا يمكن تفسيره بسهولة انطلاقا من وضعهم العملي في الحياة ، من وظيفتهم وتقسيم عملهم .

وبينما يستطيع اي صاحب متجر في الحياة العادية ان يميز جيدا بين الاعلان عما يكون الشيء ، وبين ما يكونه فعلا ، لم يستطع مؤرخونا بعد حتى الى هذه البصيرة العادية . انهم يتخذون كل مرحلة مما تقوله عن نفسها ويعتقدون ان كل شيء تقوله وتتخيله عن ذاتها هو حقيقة .

٤

(١ ـ ادوات الانتاج واشكال الملكية)

... من الحالة الاولى (★★) ينتج شرط توفر تقسيم عمل متطور تطورا عاليا وتجارة متسعة جدا ، ومن الحالة الثانية ينتج الطابع المحلي . ويجب على الافراد في الحالة الاولى ان يكونوا متجمعين ، وفي الحالة الثانية يجدون انفسهم الى جانب اداة الانتاج ، انهم هم ايضا ادوات انتاج .

ومن هنا ينشأ الفرق بين الادوات الطبيعية للانتاج وتلك التي تخلقها الحضارة. فالحقل (والماء مثلا) يمكن اعتبارها ادوات انتاج طبيعية . في الحالة الاولى التي تكون فيها اداة الانتاج طبيعية ، يخضع الافراد للطبيعة ، بينما في الحالة الثانية يخضعون لانتاج العمل . ولذلك تظهر الملكية (الملكية العقارية) في الحالة الاولى كسيطرة طبيعية مباشرة ، وفي الثانية كسيطرة عمل ، وعلى الاخص عمل متراكم ، راسمال . وتفترض الحالة الاولى مسبقا ان الافراد يتحدون عن طريق بعض الروابط : العائلة ، القبيلة ، الارض نفسها ... الخ ، وفي الثانية يستقل الافراد الواحد عن الاخر ، ويجتمعون

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : الانسان = « الروح الانسانية العاقلة » .

(★★) توجد اربع صفحات محذوفة من المخطوطة هنا .

مع بعضهم عـن طريق التبادل . في الحالة الاولى يجب ان يتم التبادل بشكل رئيسي بين البشر والطبيعة ، التي فيها يجري تبادل العمل السابق مع العمل اللاحق ، وفي الحالة الثانية يتم التبادل بشكل اساسي بين البشر انفسهم . في الحالة الاولى يكفي ان يكون الذكاء البشري وسطا ـ فالنشاط الجسدي لم ينفصل بعد عن النشاط الفكري، وفي الحالة الثانية تم الانقسام بين العمل الجسدي والعمل الفكري بشكل عملي . في الحالة الاولى تقوم سيادة المالك على غير المالك على العلاقة الشخصية ، وفي الحالـة الثانية يجب ان نأخذ بالحسبان الجزء الثالث وهو المال . في الحالـة الاولى توجـد الصناعة الصغيرة ولكنها تتميز باستخدام ادوات طبيعية في الانتاج فلم يكن هنـاك تقسيم عمل على الافراد ، وفي الحالة الثانية توجد الصناعة مـن خلال تقسيم العمل.

انطلق بحثنا حتى الان من ادوات الانتاج ، وقد اظهرنا مـن قبـل ان الملكيـة الخاصة كانت ضرورية لمراحل صناعية معينة. في الصناعة الاستخراجية تتطابق الملكية الخاصة مع العمل ، في الصناعة الصغيرة والزراعة نجـد الملكية حتـى الان نتيجـة ضرورية لادوات الانتاج الموجودة ، وفي الصناعة الكبيرة يظهر التناقض بـين ادوات الانتاج والملكية الخاصة لاول مرة وهو نتاج الصناعة الكبيرة ، وعلاوة على ذلك يجب ان تكون الصناعة الكبيرة قد تطورت تطورا عاليا حتى تنتج هـذا التناقض . وبـذا يصبح الغاء الملكية الخاصة في الصناعة الكبيرة ممكنا .

(٢ ـ تقسيم العمل المادي والفكري ـ انفصال المدينة والريف ـ النظام الحرفي)

ان اعظم تقسيم للعمل المادي والفكري هـو انفصال المدينـة والريف . ويبدأ التضاد بين المدينة والريف مع الانتقال مـن البربرية الى المدينة ، ومـن القبيلة الى الدولة ، ومن المحلية الى الامة ، ويستمر عبر تاريخ الحضارة الى يومنـا الحـاضر (العصبية المعادية لقانون القمح (٢٣)) .

ان وجود المدينة يتضمن في الوقت نفسـه ضرورة وجـود الادارة والشرطـة والضرائب ... الخ وباختصار يتضمن وجود بلدية وسياسة بشكل عام . ويظهـر هنا تقسيم السكان لاول مرة الى طبقتين كبيرتين ، ويقوم هذا التقسيم مباشرة على تقسيم ادوات الانتاج . فالمدينة في واقعها الحقيقي هي نتيجة تمركز السكان وادوات الانتاج ، والراسمال والملذات والحاجات بينما يظهر الريف كواقع مناقض منعـزل ومنفصل . والتضاد بين المدينة والريف يمكن ان يوجد فقط داخل اطـار الملكيـة الخاصة . وهو اعظم تعبير كامل لخضوع الفرد لتقسيم العمل ، خضوعه لنشـاط محدد يفرض عليه ـ خضوع يجعل انسانا حيوان مدينة محدد ، ويجعل انسانا اخر حيوان ريف محدد ، وينشب الصراع كل يوم بين مصالحهما . ان العمل هنـا هـو الشيء الرئيسي ، هو السلطة على الافراد ، ووجود السلطة على الافـراد يستوجب وجود الملكية الخاصة . ان الغاء التضاد بين المدينة والريف هو شرط من الشروط الاولى للحياة الجماعية ، وهذا الشرط يتعلق بجملة من الشروط المادية ، ولا يمكن

تحقيقه بالاراء فقط ، كما يلاحظ المرء للوهلة الاولى . (هذه الشروط لا يمكن عدها). ان انفصال المدينة عن الريف يمكن ان نفهمه انه انفصال رأس المال عن الملكية العقارية، على انه بداية وجود لراسمال مستقل عن الملكية العقارية ومتطور ، بداية ملكية تقوم على العمل والتبادل فقط .

في مدن العصور الوسطى التي لم تؤخذ جاهزة من فترة اسبق ، وانما تكونت مجددا عن طريق الارقاء الذين اصبحوا احرارا ، كان العمل الخاص لكل انسان هو ملكيته المستقلة عن الراسمال الصغير الذي احضره معه ، ويتألف معظمها من اهم الادوات الضرورية لحرفته . المنافسة بين الارقاء الفارين الى المدينة باستمرار ، والحرب الدائمة للريف ضد المدن مما أدى الى ضرورة تشكيل قوة عسكرية بلدية منظمة ، وربط الملكية المشتركة في نوع خاص من العمل ، وضرورة المباني المشتركة للحرفيين لبيع بضائعهم ، في وقت كان الحرفيون لا يزالون تجارا ، وضرورة استثناء غير المختصين من هذه المباني ، والصراع بين مصالح مختلف الحرفيين ، وضرورة حماية اعمالهم التي تتطلب مهارة ، والتنظيم الاقطاعي لكل القطر : كل هذا كان اسباب اتحاد العمال في كل حرفة على شكل نقابة حرفية . ولن نتعمق فندرس التعديلات التي ادخلت على النظام الحرفي النقابي ، والتي ظهرت من خلال التطورات التاريخية المتأخرة . واستمر تدفق الارقاء الى المدن بلا انقطاع طيلة العصور الوسطى : هؤلاء الارقاء المضطهدون من اسيادهم في الريف ، جاؤوا الى المدينة حيث وجدوا مجتمعا منظما لم يستطيعوا ازاءه ان يأتوا بشيء فخضعوا للحالة القائمة التي فرضتها الحاجة الى عملهم ومصلحة منافسيهم الصغار المنظمين . هؤلاء العمال الذين دخلوا واحدا واحدا ، كانوا اعجز من ان يحصلوا على اي سلطة، فهم اما ان عملهم كان من النمط الحرفي النقابي يجب تعلمه ، وعندها يخضعهم معلمو الحرفة لارادتهم وينظمونهم حسب مصلحتهم ، او ان عملهم لم يكن يحتاج الى تعلم ، وليس على النمط الحرفي النقابي ، وعندئذ يصبحون عمالا مياومين فلا ينتظمون ، فيبقون من الرعاع غير المنظمين . ان الحاجة الى عمال مياومين في المدن هي التي خلقت الرعاع .

كانت هذه المدن « تعاونيات » (٢٤) حقا دعت اليها الحاجة والحرص على صيانة الملكية ، وتعدد وسائل الانتاج ، والدفاع عن الاعضاء المشتتين . وكان رعاع هذه المدن محرومين من اي سلطة ، ويتألفون من افراد غرباء جاؤوا المدينة مشتتين ، فواجهوا ، وهم غير المنظمين ، سلطة منظمة ، ومسلحة للحرب ، وتراقبهم مراقبة الحسود . وكان العمال المهرة والعمال المتدربون منظمين كل في حرفته حسب ما تتطلبه مصلحة المعلمين . والعلاقة البطريركية القائمة بينهم وبين معلميهم منحت هؤلاء المعلمين سلطة مضاعفة ــ فمن جهة لشدة تأثيرهم في حياة العمال المهرة ومن جهة اخرى لان العمال المهرة الذين يعملون في خدمة معلم واحد كانت تجمعهم مع بعضهم رابطة حقيقية ضد العمال المهرة الذين يعملون في خدمة معلم آخر ، وهذا ما جعلهم ينفصلون عن بعضهم . واخيرا كان العمال المهرة مرتبطين بالنظام القائم عن طريق مصلحتهم . ولذلك ، بينما قام الرعاع على الاقل بتمردات ضد كل

النظام البلدي ، تمردات لم تؤثر بتاتا نظرا لضعفهم ، لم يقم العمال المهرة بأي عمل ضئيل من اعمال عدم الخضوع في النقابات الحرفية المختلفة ، نظرا لما تفرضه طبيعة النظام الحرفي . ان كل الانتفاضات الكبرى في العصر الوسيط انطلقت من الريف ، ولكنها ظلت عاجزة نظرا لعزلة الفلاحين وبساطتهم .

ان الراسمال في هذه المدن كان من الطبيعي ان ينشأ عن الراسمال المؤلف من بيت وادوات الحرفة ، والزبائن الطبيعيين والموروثين . ولم يكن قابلا للتحقق نظرا لتخلف التجارة ونقص التداول ، انه ينتقل من الاب الى الابن . وكان بعكس الراسمال الحديث الذي يقدر بالنقد والذي يمكن ان يستثمر بهذا الشيء او ذاك ، يرتبط مباشرة بالعمل الخاص لصاحبه ، ولا ينفصل الى حد ما عن الراسمال **الطائفي** .

في المدن ، كان تقسيم العمل بين الحرفيين النقابيين الفرديين (يتم بصورة طبيعية تماما) (★) ، وبين النقابيين انفسهم ، ولم يتطور ابدا بين العمال الافراد . كان المفروض من العامل ان يكون ضليعا بعدة مهمات ، وان يكون قادرا على صنع كل شيء يمكن ان يصنع بواسطة ادواته . ان التجارة المحدودة ، والصلة الواهية بين المدن الافرادية ، ونقص السكان والحاجات الضيقة ، لم تسمح بتقسيم رفيع للعمل ، ولذلك فان كل انسان يطمح في ان يصبح معلما ان يكون مقتنعا في كل حرفته. ولهذا نجد عند حرفيي العصور الوسطى اهتماما بعملهم الخاص واتقانه والارتفاع به الى المستوى الفني المحدود . ولهذا السبب كان كل حرفي منهمكا كليا في عمله ، وكانت علاقته به علاقة استعباد عن رضى ، وكان خاضعا له اكثر بكثير من العامل الحديث ، الذي لا يهتم بعمله .

(٣ ـ تقسيم العمل . انفصال التجارة والصناعة . تقسيم العمل بين المدن المختلفة . المشغل)

ان الامتداد التالي لتقسيم العمل كان الانفصال بين الانتاج والتجارة ، وتكوين طبقة خاصة من التجار ، وقد ارسيت دعائم الانفصال في المدن الموروثة عن العصور السابقة (ولليهود دور في ذلك) ، وسرعان ما ظهر هذا الانفصال في المدن الحديثة النشأة . وهذا ما هيأ امكانية الاتصالات التجارية التي تتجاوز الجوار ، ويعتمد تحقيق هذه الامكانية على وسائل الاتصال الموجودة ، وعلى حالة الامن العام في الريف الذي كان محدودا بشروط سياسية (خلال العصور الوسطى ، كما هو معروف ، كان التجار يسافرون بقوافل مسلحة) ، وعلى الحاجات الضرورية او الكمالية (وهذه الحاجات تحددها المرحلة الثقافية) للاقليم صاحب العلاقة .

ومع التجارة ظهر امتياز الطبقة الخاصة ، ومع امتداد التجارة بواسطة التجار وراء البيئة المحلية للمدينة ، ظهر على الفور الفعل المتبادل بين الانتاج والتجارة . ودخلت المدن في علاقات مع بعضها ، وانتقلت الادوات الجديدة من مدينة الى اخرى ، واستدعى الانفصال بين الانتاج والتجارة تقسيما جديدا للانتاج بين المدن ، فكل مدينة

(★) المخطوطة متلوفة هنا .

استثمرت فرعا من فروع الصناعة السائدة . واخذ الحصر المحلي للعصور السابقة بالتلاشي تدريجيا .

اما مسألة ما اذا كانت القوى المنتجة المنجزة محليا ، وباختراعات خاصة ، قد تأخرت الى تطور لاحق ام لا ، فان ذلك يعتمد كليا على توسع التجارة . وطالما ان التجارة لم تتجاوز الجوار المباشر ، فان اي اختراع يتم بشكل افرادي وفي البيئة المحلية ، وعن طريق المصادفة المحضة مثل غارات الشعوب البربرية ، او حتى الحروب العادية ، كان يكفي لان يضطر القطر الذي يملك قوى منتجة متطورة وحاجات عالية ، ان يبدأ من جديد ببناء ادواته . ففي التاريخ البدائي كان لا بد من تجديد الاختراع يوميا وفي كل دائرة محلية بصورة مستقلة . اما كيف لا ينقذ من التدمير ، الا القليل من القوى المنتجة المتطورة ، رغم وجود تجارة متقدمة نسبيا فيثبته الفينيقيون ، اذ تلاشى القسم الاكبر من اختراعاتهم التي ادخلوها الى بلادهم من الخارج عن طريق التجارة فدمرها الاسكندر مما ادى الى انحطاطها . ومثل ذلك الرسم على الزجاج في العصور الوسطى . ولم تصبح ديمومة القوى المنتجة المكتسبة مضمونة الا عندما اصبحت التجارة تجارة عالمية لها اساسها الصناعي الكبير، وعندما انخرطت كل الامم في الصراع التنافسي .

والنتيجة الفورية لتقسيم العمل بين المدن المختلفة هي ظهور المشاغل ، وهي فروع انتاجية نجمت عن النظام الحرفي . وازدهرت المشاغل في ايطاليا اولا ثم في فلورنده ، وقد ادى الى ذلك الازدهار الشرط التاريخي للتجارة مع الامم الاجنبية . وفي بلدان اخرى ، مثل انكلترا وفرنسا ، كانت المشاغل محصورة بادىء الامر بالسوق المحلية . والى جانب تلك الشروط التي اشرنا اليها ، تعتمد المشاغل على تركز متطور للسكان ، وعلى الاخص في الريف ، وعلى راس المال ، الذي طفق يتراكم في ايدي الافراد ، في الحرفيين جزئيا رغم التنظيم الحرفي ، وبين التجار ايضا بشكل جزئي .

ذلك العمل الذي يفترض منذ البداية وجود الالة ، وحتى الالة في احط انواعها، ظهر فيما بعد انه ذو قدرة عظيمة على التطور . فالحياكة التي ظهرت مبكرا في الريف على يد الفلاحين كعمل ثانوي لتأمين لباس هؤلاء الفلاحين ، كانت العمل الاول الذي يملك قوة دافعة وتطورا اكثر من خلال اتساع التجارة . لقد كانت الحياكة العمل الاول ، وظلت المشغل الرئيسي . فالطلب المتزايد على مواد الاقمشة نتيجة تزايد السكان ، والتراكم المتزايد للرأسمال الطبيعي من خلال التداول السريع ، ونشدان الرفاهية التي استدعاها التطور الاخير والاتساع التدريجي للتجارة ، كل ذلك كان دوافع في الكم والكيف ، حررت التجارة من شكل الانتاج الذي كان موجودا . وجنبا الى جنب مع حياكة الفلاحين ، الذين تابعوا ولا يزالون يتابعون هذا النوع من العمل، ظهرت طبقة جديدة من الحائكين في المدن ، التي كان نتاجها محصورا في السوق الداخلية كلها ، واحيانا للاسواق الخارجية .

لا تتطلب الحياكة في معظم الحالات الا قليلا من المهارة ، ولكن سرعان ما انقسمت الى فروع لا تحصى نظرا لطبيعتها التي تقاوم قيود الحرفة . ولذلك ظهرت الحياكة في القرى والمراكز التسويقية التي لا تخضع لتنظيم حرفي ، والتي اصبحت بالتدرج

مدنا ، ومدنا مزدهرة جدا في كل بلد من البلدان .

ومع المشغل المتحرر من الحرفة تغيرت بسرعة علاقات الملكية . والخطوة الاولى وراء الرأسمال الطائفي الطبيعي هي ظهور تجار كان رأسمالهم منذ البداية رأسمالا منقولا ، رأسمالا بالمعنى الحديث للكلمة ، وهذا ما هيأ الظروف لهذه الازمنة . وجاءت الخطوة الثانية من المشغل ، الذي جهز كتلة من الرأسمال الطبيعي ، كما ضاعف كتلة الرأسمال المنقول على حساب الرأسمال الطبيعي .

وفي الوقت نفسه اصبح المشغل ملجأ للفلاحين من الحرفيين الذين يطردونهم او يدفعون لهم اجرا ضئيلا ، تماما كما كانت المدن الحرفية ملجأ للفلاحين من اضطهاد النبالة الاقطاعية .

وكانت هناك مع بداية المشاغل مرحلة من التشرد وسببها الغاء الهيئات الاقطاعية من الوكلاء وتسريح الجيوش الضخمة التي كان يلتقطها الملوك لاستخدامها ضد تابعيه ، وتحسين الزراعة ، وتحويل مساحات واسعة محروقة الى مراع . ويتضح من هذا وحده كيف ان التشرد مرتبط تماما مع تحلل النظام الاقطاعي . ومنذ القرن الثالث عشر نجد فترات متفرقة من هذا النوع ، ولكن في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر اتخذ التشرد مظهرا عاما ودائما . وكان عدد المتشردين من الضخامة بحيث ان هنري الثامن في انكلترا شنق منهم (٧٢٫٠٠٠) ، وكانوا يدفعون الى العمل بصعوبة بالغة جدا ، وعند الضرورة القصوى ، وبعد مقاومة طويلة . ولكن الازدهار السريع للمشاغل ، وعلى الاخص في انكلترا ، امتصهم تدريجيا.

وبحلول المشغل دخلت مختلف الامم في علاقة تنافسية ، وصراع على التجارة ، الذي ادى الى اندلاع حروب ، وحقوق الحماية والخطر ، بينما من قبل لم تكن الامم، في علاقتها مع بعضها ، تقوم الا بالتبادل غير المؤذي . ويصبح للتجارة من الان فصاعدا اهمية سياسية .

وبحلول المشغل تغيرت العلاقة بين العامل ورب العمل . وفي الحرفيين استمرت العلاقة البطريركية بين العامل الماهر والمعلم ، وفي المشغل حلت محل هذه العلاقة علاقة مالية بين العامل والرأسمالي ــ وهي علاقة ظلت مشوبه بشيء من البطريركية في الريف والمدن الصغيرة ، اما في المدن الكبيرة ، في المدن الصناعية الحقيقية ، فقد انتهت هذه العلاقة مبكرا من كل التعقيدات البطريركية .

وحقق المصنع وحركة الانتاج قفزة ضخمة اثناء اتساع التجارة الذي رافق اكتشاف اميركا والطريق البحري الى جزر الهند الشرقية . وشحنت المنتجات الجديدة وعلى الاخص سبائك الذهب والفضة التي ظهرت في التداول وغيرت وضع الطبقات رأسا على عقب ، ووجهت ضربة قاسية الى الملكية العقارية الاقطاعية والى العمال ، كما ان حملات المغامرين ، والالحاق وفوق الجميع اتساع الاسواق وتحولها الى أسواق عالمية ، وهو واقع ممكن الان ، وكان يتحول من قبل اكثر فأكثر ، ان كل هذا استدعى مرحلة جديدة في التطور التاريخي ، وهذا ما لا نستطيع

ان ندخل في بحثه اكثر . وعـن طريق استعمار الاقطـار المكتشفـة ، وجد الصراع التجاري بين امة واخرى وقودا جديدا لمرجله مما زاد اتساع التجارة والهب العداء .

ان اتساع التجارة والمشغل سهل تراكم راس المال المنقـول ، بينما في الحرف التي لم تجد باعثـا يخصها غلى زيادة الانتـاج ، ظـل الراسمال الطبيعي ساكنـا او بالاحرى تناقص . التجـارة والمصنـع اوجـدا البرجوازية الكبـيرة ، بينمـا ظلت البرجوازية متمركزة في الحرف التي ظلت سائدة في المدن كالسابق ، ولكنها اضطرت ان تنحني للتجار والصناعيين الكبار (★) . ولذا فان الحرف اخذت بالانحطاط حالما دخلت في احتكاك مع المتسغل .

واتخذت العلاقة بين الامم ، في المرحلة التي نتحدث عنهـا شكلين مختلفـين . فأولا استوجبت الكمية الصغيرة للذهب والفضة المطروحـة في التداول خطرا علـى هذين المعدنين ، اما الصناعة، فنظرا لان الجزء الاعظم مستورد من الخارج ، والضرورة التي فرضت تشغيل سكان المدن الصغيرة الاخذين بالتكاثر ، فانها لم تستطع ان تصنع شيئا من غير تلك الامتيازات التي تمنح لها ، ليس ضد المنافسة الداخلية فحسب ، بل ضد المنافسة الاجنبية ايضا . وكانت الامتيازات الحرفية المحلية من ضمن هذه المحظورات التي امتدت فشملت كل الامة . ونشأت الضرائب الجمركية من الرسوم التي كان السادة الاقطاعيون يفرضونها كضرائب حماية ضد اللصوص ، على التجار الذين يعبرون اراضيهم . وفيما بعد فرضت المدن هذه الضرائب ، ومع ظهور الدول الحديثة ، كانت هذه الضرائب اعظم وسيلة واضحة لزيادة اموال الخزينة .

ان ظهور الذهب والفضة الاميركيين في اسواق اوروبـا ، والتطـور التدريجي للصناعة ، والاتساع السريع للتجارة نتيجة نهوض البرجوازية غير الحرفية ، واتساع النقد ، كل ذلك اعطى تلك المقاييس اهمية اخرى . والدولة التي كانت تشعر يوميـا بعجزها عن عمل شيء من غير النقد ، فرضت الان الحظر على تصدير الذهب والفضة لاعتبارات مالية ، والبورجوازيون ، الذين من اجلهم تدفقت هذه الكميات من النقد والتي هي شغلهم الشاغل ، كانوا راضين عن هذا . والامتيازات التي توطدت مـن قبل اصبحت مصدرا للدخل بالنسبة للحكومة وبيعت من اجل النقد . وفي تشريـع الضرائب ظهر رسم التصدير الذي كان له هدف مالي منذ ان وقف عائقا في طريق الصناعـــة .

وابتدات المرحلة الثانية في منتصف القرن السابع عشر واستمرت تقريبا الـى نهاية القرن الثامن عشر . واتسعت التجارة والملاحة بسرعة اكثر من المشغل ، الذي لعب دورا ثانويا ، وكانت المستعمرات قد تحولت الى مستهلكين لا بأس بهم ، وبعد صراعات طويلة اقتسمت الامم المختلفة الاسواق العالمية المفتوحة فيما بينها . وتبدأ هذه المرحلة مع قوانين الملاحة والمستعمرات الملحقة . واستبعدت المنافسة بين الامم المختلفة على اوسع نطاق عن طريق التعريفات والتحريمات والمعاهدات ، وكانت

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : البرجوازية الصغيرة ـ الطبقة الوسطى ـ البرجوازية الكبيرة .

الحروب في النوع الاخير هي التي تحسم الصراع التنافسي (وعلى الاخص الحروب البحرية) . واحتفظت انكلترا ، الدولة البحرية الاقوى ، بالتفوق في التجارة والمشاغل . ونرى هنا ، كما في السابق ، ان التركيز يكون في بلد واحد .

كان المشغل يصان دائما عن طريق رسوم الحماية في السوق الداخلية ، والاحتكارات في السوق الاستعمارية ، وبالرسوم المختلفة في الخارج قدر الامكان . وجرى تشجيع المواد الاولية المصنعة داخليا (الصوف والكتان في انكلترا والحرير في فرنسا) ، وحرم تصدير المواد الاولية الداخلية (الصوف في انكلترا) ، اما تصنيع المادة المستوردة فقد غض الطرف عنه او منع احيانا (القطن في انكلترا) . ومن الطبيعي ان الامة المسيطرة في التجارة البحرية والسلطة الاستعمارية ان تؤمن لنفسها اعظم توسع لمشغلها كما وكيفا . فالمشغل لا يمكنه الاستمرار من غير حماية اذ لو ان اقل تغير حصل في الاقطار الاخرى لانتزع منه السوق ودمره، وتحت ظروف مؤاتية معقولة يمكن ان يدخل الى قطر ما ، ولكن هذا السبب نفسه يمكن ان يحطمه بسهولة . وفي الوقت نفسه ، تدل الطريقة التي بها ظهر المشغل في الريف ، وعلى الاخص في القرن الثامن عشر ، الى اي مدى يرتبط بعلاقات حيوية مع جمهور ضخم من الافراد ، ولا يجرؤ القطر ان يعرض وجوده للخطر بالسماح بالمنافسة الحرة . وبما ان المشغل مهيأ للتصدير ، فانه يعتمد كليا على اتساع التجارة او تضييقها ، ولا يمارس الا ردة فعل بسيط على التجارة . ومن هنا كانت اهميته الثانوية وتأثير التجار في القرن الثامن عشر . لقد كان التجار وعلى الاخص تجار الشحن اكثر من غيرهم الحاحا على حماية الدولة والمستعمرات ، وقد طالب الصناعيون بالحماية وحصلوا عليها فعلا ، ولكنهم كانوا دائما متخلفين عن التجار من حيث الاهمية السياسية . ان المدن التجارية ، وعلى الاخص المدن البحرية ، اصبحت الى حد ما بورجوازية ، وصارت نظرتها نظرة البرجوازية الكبيرة ، ولكن في المدن الصناعية استمرت النظرة البرجوازية الصغيرة المتطرفة . انظر ايكين (٢٥) ... الخ . كان القرن الثامن عشر قرن التجارة . ويقول بنتو هذا ببلاغة : « التجارة هي هوس هذا القرن » و « منذ زمن والى الان لا يتحدث الناس الا عن التجارة والملاحة والبحرية (٢٦) » .

ان حركة راس المال ، مع انها كانت متسارعة الى حد ما ، الا انها لا تزال بطيئة نسبيا على اي حال . ان انقسام السوق العالمية الى اجزاء منفصلة ، كل جزء مستثمر من امة من الامم ، وحصر المنافسة بين بعضهم حول جزء من الامم ، وعدم اتقان الانتاج نفسه ، وحقيقة ان المالية كانت متحللة من مراحلها المبكرة ، كل هذا اعاق التداول . ونتيجة هذا كان روح المماحكة الشحيحة التي لا تزال تتشبث بكل التجار، والتي تعزى اليها طريقة انتشار التجارة . واذا ما قورن التجار بالصناعيين ، وعلى الاخص بالحرفيين ، لكانوا بالتأكيد بورجوازيين كبارا ، واذا ما قورنوا بالتجار والصناعيين في المرحلة التالية لظلوا برجوازيين صغارا . انظر آدم سميث (٢٧) .

وتتسم هذه المرحلة ايضا بوقف حظر تصدير الذهب والفضة ، وظهور التجارة في النقد ، عن طريق المصارف والديون القومية والعملة الورقية ، وعن طريق

المضاربة بالمال والاسهم والبورصة من كل نوع ، عن طريق تطور النظام المالي عامة . وقد فقد الرأسمال مرة اخرى جزءا من السمة الطبيعية التي كانت لا تزال فيه .

(٤ ـ تقسيم العمل الاكثر تعقيدا . الصناعة الكبيرة)

ان تمركز التجارة والمشغل في قطر واحد وهو انكلترا ، الذي تطور باستمرار في القرن السابع عشر ، خلق تدريجيا لهذا القطر سوقا عالمية نسبية ، وخلق طلبا على المنتجات المصنعة لهذا القطر ، هذا الطلب الذي لم تستطع تلبيته القوى المنتجة الصناعية الموجودة حتى الان . هذا الطلب الذي تجاوز القوى المنتجة كان القوة الدافعة التي بانتاجها الصناعة الكبيرة ـ استخدام قوة العناصر لاغراض صناعية ، الآلية وتقسيم العمل الاكثر تعقيدا ـ استدعت وجود المرحلة الثالثة للملكية الخاصة منذ العصور الوسطى . وقد توفرت في انكلترا الشروط الاخرى السابقة لهذه المرحلة الجديدة : حرية المنافسة في قلب الامة ، تطور الميكانيك النظري . . . الخ (الحقيقة ان علم الميكانيك الذي اكمله نيوتن كان اكثر العلوم شعبية في فرنسا وانكلترا في القرن الثامن عشر) . (المنافسة الحرة في قلب الامة نفسها لا بد لها من ثورة ـ ١٦٤٠ و ١٦٨٨ في انكلترا و ١٧٨٩ في فرنسا) .

وسرعان ما اجبرت المنافسة كل قطر يرغب في الحفاظ على دوره التاريخي ، ان يحمي مشاغله بتدابير جمركية جديدة (فالتدابير القديمة لم تعد صالحة امام الصناعة الكبيرة) ، فاسرع فيما بعد الى ادخال الصناعة الكبيرة في ظل رسوم الحماية. وحولت الصناعة الكبيرة هذه المنافسة الى منافسة عالمية على الرغم من اجراءات الحماية (هذه الصناعة هي تجارة عملية حرة ، وليست رسوم الحماية الا دواء مسكن ، وسلاح دفاعي داخل حرية التجارة) ، واقامت وسائل الاتصال والسوق العالمية الحديثة ، والحقت التجارة بها ، وحولت كل رأسمال الى رأسمال صناعي ، وهكذا انتجت التداول السريع (تطور النظام المالي) وتمركز رأس المال . وبالمنافسة العالمية اجبرت كل الافراد على بذل اقصى طاقتهم . وحطمت ما امكنها التحطيم الايديولوجيا والدين والاخلاق . . . الخ ؛ وحيثما لم تستطع ان تفعل ذلك ، جعلت منها كذبة مفضوحة . واوجدت تاريخا عالميا لاول مرة ، بقدر ما جعلت كل الامم المتمدينة وكل افرادها مستقلين لاشباعها حاجاتهم في كل العالم ، وبهذا حطمت العزلة الطبيعية السابقة لمختلف الامم . واخضعت علم الطبيعة للرأسمال ، وانتزعت من تقسيم العمل اخر مظهر من سمته الطبيعية . وحطمت النمو الطبيعي بشكل عام بقدر ما امكن هذا في حالة وجود العمل ، واذابت كل العلاقات الطبيعية في علاقات مالية ، واحلت محل المدن النامية بشكل طبيعي مدنا صناعية حديثة ضخمة نبتت بين عشية وضحاها . وحينما نفذت حطمت الحرفيين وكل المراحل المبكرة للصناعة . لقد انجزت انتصار المدينة التجارية على الريف . واساسها الاول هو النظام الآلي . وخلق تطورها كتلة من القوى المنتجة ، التي اصبحت الملكية الخاصة قيدا كقيد النظام الحرفي بالنسبة الى المشغل ، وكنظام العمل

الريفي بالنسبة للحرفيين الاخذين بالتطور . وقد تطورت تلك القوى المنتجة في نظام الملكية الخاصة تطورا احادي الجانب فقط ، واصبح معظمها قوى مدمرة ، وعلاوة على ذلك فان الكثير من هذه القوى لم يجد اي تطبيق له داخل هذا النظام . واذا تحدثنا بشكل عام قلنا ان الصناعة الكبيرة خلقت في كل مكان العلاقات ذاتها بين طبقات المجتمع وبهذا حطمت الطابع الخاص لمختلف القوميات . واخيرا ، بينما كانت برجوازية كل امة لا تزال تحتفظ بمصالح قومية خاصة ، خلقت الصناعة الكبيرة طبقة تتميز بان مصالحها واحدة في كل الامم ، والتي بها اماتت كل قومية ، طبقت وتحررت حقا من كل العالم القديم وفي الوقت نفسه تقف ضده . ان الصناعة الكبيرة لا تجعل العلاقة مع الراسمالي فقط لا تطاق بالنسبة للعامل ، بل تجعل العمل نفسه لا يطاق.

من الواضح ان الصناعة الكبيرة لا تحقق واحدا من التطور في كل مقاطعات القطر . وهذا ، على اي حال ، لا يؤخر حركة الطبقة البروليتارية ، لان البروليتاريين الذين تخلقهم الصناعة الكبيرة يتسنمون قيادة هذه الحركة ويجرون معهم كل الجماهير ، ولان العمال الذين لفظتهم الصناعة الكبيرة ، دفعت بهم الى وضع اسوأ من وضع العمال في الصناعة الكبيرة نفسها . ان البلدان التي تطورت فيها الصناعة الكبيرة تؤثر قليلا او كثيرا ، على البلدان غير الصناعية ، بقدر ما تجرف التجارة العالمية هذه البلدان في الصراع التنافسي العالمي .

هذه الاشكال المختلفة للانتاج هي بالضبط اشكال عديدة لتنظيم العمل ، وبالتالي لتنظيم الملكية . وفي كل مرحلة تظهر مجموعة من القوى المنتجة الموحدة ، بقدر ما تفرضه الضرورة الى الحاجات من اتحاد .

(٥ ـ التناقض بين القوى المنتجة وشكل العلاقة كاساس للثورة الاجتماعية)

ان التناقض بين القوى المنتجة وشكل العلاقة ، الذي ظهر ، كما راينا ، عدة مرات في التاريخ الغابر من دون ان يهدد الاساس بالخطر ، كان بالضرورة ينفجر في كل مناسبة على شكل ثورة ، تتخذ في الوقت نفسه اشكالا ثانوية مختلفة ، منها الاصطدامات الشاملة ، واصطدامات مختلف الطبقات ، وتناقض الوعي ، ومعركة الافكار ... الخ والصراع السياسي ... الخ . ويمكن للمرء ، من وجهة نظر ضيقة ، ان يعزل احد هذه الاشكال الضيقة ، وان نعتبره اساس تلك الثورات ، وهذا سهل جدا على اعتبار ان الافراد الذين بدؤوا الثورات قد كونوا اوهاما حول قدرتهم الخاصة حسب درجة ثقافتهم ، وحسب مرحلة التطور التاريخي .

★ ★ ★

وهكذا فان كل الاصطدامات في التاريخ لها ، حسب راينا ، اصلها في التناقض بين القوى المنتجة وشكل العلاقة . وليس من الضروري ان يصل هذا التناقض الى حده الاقصى في قطر ما حتى يؤدي الى اصطدامات في هذا القطر . ان المنافسة مع الاقطار المتطورة صناعيا والتي تنشأ عن اتساع العلاقة العالمية ، كافية لان تخلق

تنافض مشابها في الاقطار المتخلفة صناعيا (مثال ذلك ، البروليتاريا الكامنة في المانيا ظهرت بفعل متافسة الصناعة الانكليزية) .

(٦ ـ منافسة الافراد وتكوين الطبقات . تطور التناقض بين الافراد وظروف حياتهم . التشارك الوهمي للافراد في المجتمع البرجوازي والوحدة الحقيقية للافراد في ظل الشيوعية . خضوع ظروف حياة المجتمع لقوة الافراد المتحدين)

المنافسة تعزل الافراد ، الواحد عن الاخر ، وليس فقط البورجوازيين بل العمال ، على الرغم من انها تجمع بينهم . لذا لا بد من انقضاء زمن طويل قبل ان يتمكن هؤلاء الافراد من الاتحاد ، بغض النظر ـ ان لم يكن اتحادا محليا محضا ـ عما تقتضيه المنافسة مسبقا من خلق الصناعة الكبيرة الموسائل الضرورية ، والمدن الصناعية الكبيرة والمواصلات السريعة والرخيصة ، ولذا لا يمكن التغلب على كل قوة منظمة تقف في وجه هؤلاء الافراد المعزولين الذين يعيشون في ظروف تخلق عزلتهم يوميا ، الا بعد صراعات طويلة . والمطالبة بعكس هذا تساوي المطالبة بألا يكون هناك وجود للمنافسة في هذا العصر التاريخي المعين ، او بأن ينتزع الافراد من عقولهم العلاقات التي ليس لهم سيطرة عليها في عزلتهم .

★ ★ ★

بناء المنازل . من الطبيعي ان لكل اسرة لدى المتوحشين مغارتها او كوخها الخاص ، او ان تكون لكل اسرة من البدو خيمتها الخاصة . وهذا الاقتصاد الاهلي المنعزل ، لا يجعل تطور الملكية الخاصة الا اكثر لزوما . اما لدى الشعوب الزراعية ، فان الاقتصاد الاهلي المشترك مستحيل مثل استحالة الزراعة المشتركة للارض. ويعتبر بناء المدن تقدما كبيرا ، ولكن الغاء الاقتصاد الفردي الذي لا ينفصل عن الغاء الملكية الخاصة كان مستحيلا في جميع المراحل السابقة ، لسبب بسيط هو عدم توفر الشروط المادية . ان اقامة اقتصاد اهلي مشترك لها شروطها المسبقة من تطور الآلية واستخدام القوى الطبيعية والقوى المنتجة الاخرى ـ مثلا امداد الماء ، الانارة بالغاز ، التدفئة بالبخار ... الخ الغاء التضاد بين المدينة والريف . ومن غير هذه الشروط لن يشكل الاقتصاد المشترك قوة منتجة جديدة وسيكون مفتقرا الى كل اساس مادي ، ولن يقوم على اساس نظري ، وبكلمة اخرى لن يكون سوى ضرب من الهوس ولن يؤدي الا الى الاقتصاد الرهباني . وما كان مستحيلا يمكن ان نراه في المدن التي اقيمت على اثر التجمع واشادة المباني العامة لاغراض عديدة محددة (سجون ، ثكنات ... الخ) ان الغاء الاقتصاد الفردي لا ينفصل عن الغاء العائلة ، ان هذا امر واضح جلي .

★ ★ ★

(ان العبارة التي تتكرر باستمرار عند القديس ماكس ان كل انسان هو كل ما هو كائن عليه بفضل الدولة ، هي من حيث الاساس العبارة نفسها التي تقول ان

البرجوازي هو نوع من انواع البرجوازية ، وهي عبارة تفترض مقدما ان الطبقة البرجوازية وجدت قبل ان يؤلفها الافراد) (★) .

في العصور الوسطى ، كان المواطنون في كل مدينة مضطرين ان يتحدوا ضد نبلاء الارض حتى يستطيعوا الخلاص بجلودهم . وقد أدى اتساع التجارة وانشاء المواصلات الى ان تتعرف المدن المتفرقة الواحدة على الاخرى ، مما أكد المصلحة الواحدة المشتركة في النضال والعداء نفسه . ومن عدة تعاونيات محلية للمواطنين نشأت بالتدريج الطبقة البرجوازية . واصبحت ظروف حياة البرجوازيين الافراد ، بالتعارض مع العلاقات القائمة وطريقة العمل التي تحددها ، ظروفا عامة مشتركة بينهم ، وظروفا مستقلة لكل فرد . وقد خلق البرجوازيون الظروف بقدر ما استطاعوا التخلص من الروابط الاقطاعية ، وقد خلقوها بقدر ما استطاع ان يقررها عداؤهم للنظام الاقطاعي الذي وجدوه قائما . وعندما بدأت المدن الافرادية بالتعاون مع بعضها ، تطورت هذه الظروف المشتركة الى ظروف طبقية . فالظروف نفسها والتناقض نفسه ، والمصالح نفسها استدعت الرسوم نفسها في كل مكان . ان البرجوازية نفسها ، مع ظروفها ، تتطور بالتدريج ، وتنقسم حسب تقسيم العمل الى قطاعات مختلفة ، واخيرا تمتص كل الطبقات المالكة التي تجدها في طريقها (★★) (بينما تحول معظم المحرومين من الملكية وجزءا من الطبقات المالكة حتى الان الى طبقة جديدة هي البروليتاريا) بمقدار ما تتحول كل الملكية القائمة الى رأسمال صناعي او رأسمال تجاري .

ان الافراد المتفرقين يشكلون طبقة بمقدار ما يخوضون معركة مشتركة ضد طبقة اخرى ، الا اذا كانوا في علاقة عدائية مع بعضهم كمنافسين . ومن جهة أخرى فان الطبقة بدورها تحقق وجودا مستقلا ضد الافراد ، بحيث ان الافراد يجدون ظروف وجودهم محددة مسبقا ، ولذلك فان وضعهم في الحياة وتطورهم الشخصي محددين من قبل طبقتهم فيخضعون لها . والظاهرة نفسها نجدها في خضوع الافراد المتفرقين لتقسيم العمل ، ولا يمكن التخلص من ذلك الا بالغاء الملكية الخاصة والعمل نفسه . وقد أشرنا من قبل مرات عديدة كيف ان تبعية الافراد للطبقة ، تجلب معها خضوعهم لكل أنواع الافكار لهذه الطبقة الخ . . .

اذا اخذنا من وجهة نظر فلسفية تطور الافراد في ظروف وجودهم المشتركة والطائفية والطبقية ، وكل تطور يتبع الاخر ، وفي مفاهيمهم العامة المشتركة المفروضة عليهم ، لكان من السهل جدا ان نتخيل ان الانواع او « الانسان » يتطور في هؤلاء الافراد ، أو انهم طوروا « الانسان » ــ وبهذه الطريقة يمكن للمرء ان يقدم للتاريخ بعض الضربات القاسية في الاذن . ويمكن ان يفهم المرء هذه الطوائف والطبقات المختلفة

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : بالنسبة للفلاسفة : الوجود الاسبق للطبقة .

(★★) ملاحظة هامشية من ماركس: ابتدأت بامتصاص فروع العمل التي تعود مباشرة الى الدولة وعندئذ (في قليل او كثير) كل الطوائف الايديولوجية .

على انها مصطلحات توعية عن التعبير العام ، على انها اختلافات خاضعة للانواع ، او مراحل تطورية « للانسان » .

ولا يمكن الغاء تبعية الافراد للطبقات المعينة ، الا اذا اتخذت الطبقة شكلا ، فبدون هذا الشكل لا توجد مصلحة طبقية خاصة يتمسك بها الافراد ضد الطبقة الحاكمة .

★ ★ ★

ان تحول القوى الشخصية (العلاقات) ، من خلال تقسيم العمل ، الى قوى مادية ، لا يمكن ان يتم بالنبذ ، بانتزاع الفكرة العامة من الدماغ ، بل يتم فقط عن طريق الافراد ، الافراد الذين يعيدون اخضاع هذه القوى المادية لهم والغاء تقسيم العمل (★) . ان هذا مستحيل من غير التشارك . فقط في التشارك مع الاخرين يستطيع الفرد امتلاك وسائل تهذيب مواهبه وشحذها في كل المناحي ، ولذلك في التشارك فقط يمكن تحقيق الحرية الشخصية . في التبدلات السابقة للتشارك في الدولة ... الخ توجد الحرية الشخصية للافراد ، الذين تطوروا في علاقاتهم مع الطبقة السائدة ، وبقدر ما هم أفراد في هذه الطبقة فقط . ان التشارك الوهمي الذي لا يزال حتى الان يجمع الافراد ، يتخذ دائما وجودا مستقلا بالنسبة اليهم ، وفي الوقت نفسه ، بما أنه تجميع لطبقة ضد اخرى ، فانه ليس فقط تشاركا وهميا كاملا ، بل قيد جديد ايضا . في التشارك الحقيقي يحصل الافراد على حريتهم في تعاونهم ومن خلال هذا التعاون .

ان الافراد يعتمدون على أنفسهم . ولكن من الطبيعي انهم يفعلون ذلك ضمن ظروفهم وعلاقاتهم التاريخية المحددة ، ولا يعتمدون على الفرد (الصافي) بالمعنى الذي يفهمه الايديولوجيون . ولكن في مجرى التطور التاريخي ، وبالضبط من خلال الواقع المؤكد ان في داخل تقسيم العمل تتخذ العلاقات الاجتماعية وجودا مستقلا ، يظهر تقسيم في حياة كل فرد ، بقدر ما يكون هذا التقسيم شخصيا ، وبقدر ما يحدده فرع العمل والظروف المرتبطة به (نحن لا نرمي الى ان يفهم من كلامنا ، مثلا ، ان صاحب الدخل او الرأسمالي يكفان عن أن يكونا شخصين ، ولكننا نرى ان شخصيتيهما مشروطة بعلاقات طبقية محددة تماما ، وان تقسيم العمل يتجلى فقط في معارضتهما لطبقة اخرى ، ولا يتجلى لهما الا عندما يفلسان) . وفي الطائفة (وحتى في القبيلة) يظل هذا مخفيا : فمثلا يظل النبيل نبيلا دائما ، ويبقى العامي عاميا دائما ، بغض النظر عن علاقاته الاخرى ، وهذه صفة لا تنفصل عن فرديته . والتقسيم بين الفرد الطبقي والفرد الشخصي ، والطبيعة العرضية لظروف حياة الافراد ، يظهر بظهور الطبقة التي هي نفسها من نتاج البرجوازية . هذا الطابع العرضي مكتسب ويتطور عن طريق المنافسة وصراع الافراد فيما بينهم . وهكذا يبدو الافراد ، في التخيل ، اكثر حرية في ظل السيطرة البرجوازية مما كانوا قبلا ، لان ظروف حياتهم تبدو ظروفا عرضية ، طبعا انهم في الواقع أقل حرية لانهم اكثر خضوعا للعنف . والاختلاف

(★) ملاحظة هامشية من انجلز : (فيورباخ : الكائن والماهية) .

عن الطائفة ينشأ بشكل خاص عن التضاد بين البورجوازية والبروليتاريا . فعندما ظهرت معارضة طائفة البرجوازيين الصغار والتعاونيات الخ للنبلاء الاقطاعيين ، فان ظروف وجودهم ـ الملكية المنقولة والعمل الحرفي الذي كان موجودا على شكل كموت قبل الانفصال عن الروابط الاقطاعية ـ ظهرت ايجابية الى حد ما وكانت موجهة ضد الملكية الاقطاعية ، ولذلك اتخذت طريقتها أول الامر شكلا اقطاعيا . ولا شك ان الارقاء الفارين كانوا ينظرون الى عبوديتهم السابقة على انها شيء عارض بالنسبة لشخصيتهم . ولكنهم يعملون هنا ما تعمله كل طبقة تحررت من القيد، وهم لم يحرروا انفسهم كطبقة بل بشكل افرادي متفرق . وعلاوة على ذلك فانهم لم يتجاوزوا نظام الطوائف ، بل شكلوا طائفة جديدة فقط ، محتفظين بطريقتهم السابقة في العمل ، حتى في وضعهم الجديد ، ومطورين هذه الطريقة اكثر فأكثر بتحريرها من قيودها السابقة ، التي لم تعد تنسجم مع التطور اللاحق .

أما بالنسبة للبروليتاريين ، من جهة اخرى ، فان شرط وجودهم ، أي العمل ، ومعه كل شروط وجود المجتمع الحديث السائدة ، لم يصبح شرطا عرضيا ليس بمقدورهم كأفراد منفصلين السيطرة عليه ، كما لا يستطيع اي تنظيم **اجتماعي** ان يمنحهم السيطرة . ان التناقض بين فردية كل بروليتاري منفصل وبين العمل ، وهو شرط الحياة المفروض عليه ، يصبح واضحا له ، لانه يضحي به منذ شبابه وما بعد ، ولانه في طبقته الخاصة لا يجد الفرصة للوصول الى ظروف يمكن ان تنقله الى طبقة أخرى .

يجب الا ننسى أن حاجة الارقاء الماسة الى الوجود واستحالة الاقتصاد الضخم، الذي يقتضي توزيع الحصص بين الارقاء ، سرعان ما انقص خدمات هؤلاء الارقاء لسيدهم الى معدل الاجور والعمل القانوني . وهذا ما أتاح للرقيق امكانية تراكم ملكية منقولة مما سهل له الهرب من عبودية سيده وامكانية خلق طريقه كبرجوازي صغير ، كما خلقت درجات بين الارقاء ، بحيث ان الارقاء الهاربين كانوا انصاف بورجوازيين من قبل . ومن الواضح ايضا ان الارقاء الذين كانوا معلمين في حرفة من الحرف أتيحت لهم فرصة عظيمة لتحصيل ملكية منقولة .

وهكذا بينما رغب الارقاء الهاربون في أن يكونوا أحرارا ويخلقوا شروط وجودهم التي كانت من قبل على الشفير فيرتقوا بها الى العمل الحر ، فان البروليتاريين ،اذا ارادوا ان يخلقوا أنفسهم كأفراد ، فان عليهم ان يلغوا الشرط الاساسي لوجودهم القائم حتى الان (والذي لا يزال من بين المجتمع قائما حتى اليوم) ، اي العمل . ولذا يجدون انفسهم في معارضة مباشرة مع الشكل الذي فيه حاز الافراد الذين يتألف منهم المجتمع تعبيرا جماعيا وهو الدولة . ولذلك فان عليهم حتى يخلقوا انفسهم كأفراد ان يطيحوا بالدولة .

★ ★ ★

وينتج من كل ما قلنا حتى الان ان العلاقة التشاركية التي يدخل فيها أفراد طبقة من الطبقات والمحددة بمصالحهم العامة ضد طبقة أخرى ، كانت دائما تشاركا اليه ينتمي الافراد من حيث هم افراد متوسطون فقط طالما يعيشون في شروط وجود

طبقتهم . انها علاقة يساهم فيها الافراد لا كأفراد بل كأعضاء في طبقة . أما بالنسبة لتشارك البروليتاريين الثوريين ، من جهة اخرى ، الذين يضعون تحت اشرافهم شروط وجودهم وشروط وجود كل اعضاء المجتمع ، فانه على العكس تماما ، اذ يشاركون فيه كأفراد . ان تجمع الافراد هذا (والمفروض ان تكون هناك مرحلة متقدمة لقوى الانتاج الحديثة) يضع شروط التطور الحر وحركة الافراد تحت اشرافهم ـ شروط كانت من قبل متروكة للصدفة واتخذت وجودا مستقلا ضد الافراد المنفصلين بسبب انفصالهم كأفراد وبسبب ضرورة تجمعهم التي يفرضها تقسيم العمل ومن خلال انفصالهم اصبحت هذه الشروط غريبة عنهم . ان التجمع حتى الان (ولا يمكن ان يكون تجمعا استبداديا كما يصوره « العقد الاجتماعي » (٢٨) ولكنه تجمع ضروري) كان موافقة على تلك الشروط التي كان الافراد ضمنها يتمتعون بملذات الثروة (قارن على سبيل المثال بين تكوين دولة اميركا الشمالية وجمهوريات افريقيا الجنوبية (هذا الحق في التمتع واحتيال الفرصة يسمى حتى الان ، وفي ظروف معينة، حرية شخصية . وبالطبع ليست شروط الوجود هذه سوى القوى المنتجة واشكال العلاقات لاي زمن معين .

★ ★ ★

تختلف الشيوعية عن الحركات السابقة بأنها تقلب رأسا على عقب أساس كل علاقات الانتاج والعلاقات ، ولاول مرة تعالج بوعي كل الشروط الطبيعية باعتبارها من خلق الناس الموجودين حتى الان ، وتنزع منها صفتها الطبيعية وتخضعها لسلطة الافراد المتحدين . ولذلك فان تنظيمها من حيث الجوهر هو تنظيم اقتصادي ، تنظيم الانتاج المادي لشروط هذا الاتحاد ، وتقلب الشروط القائمة الى شروط اتحاد . والواقع الذي تخلقه الشيوعية هو بالضبط الاساس الحقيقي الذي يجعل من المستحيل ان يوجد اي شيء موجود بشكل مستقل عن الافراد ، بقدر ما يكون هذا الواقع من انتاج العلاقة السابقة للافراد انفسهم . وهكذا فان الشيوعيين يعالجون عمليا الشروط الموجودة حتى الان التي يقدمها الانتاج والعلاقات باعتبارها شروطا غير عضوية ، من غير أن يتصوروا ان هذا من تخطيط او تقرير الاجيال السابقة لتقديم المواد الاولية ، ومن غير ان يؤمنوا ان هذه الشروط غير عضوية لان الافراد يخلقونها .

٧ ـ التناقض بين الافراد وشروط حياتهم كتناقض بين القوى المنتجة وشكل العلاقة . تطور القوى المنتجة وتغير اشكال العلاقة

الفرق بين الفرد باعتباره شخصا ، وبين ما هو عرضي بالنسبة اليه ، ليس فرقا تصوريا بل واقع تاريخي . ولهذا التمييز اهمية تختلف باختلاف الازمنة ـ فمثلا الطائفة شيء عرضي بالنسبة للفرد في القرن الثامن عشر ، والعائلة ايضا . انه تمييز لا نقوم نحن بتحديده لكل عصر ، ولكنه تمييز يحدده كل عصر بنفسه من العناصر المختلفة التي يجدها موجودة ، ولا يحدده بحسب اي نظرية بل يضطر الى تحديده بالصراعات المادية في الحياة .

وما يبدو عرضيا في عصر لاحق بالمعارضة لعصر سابق ـ وينطبق هذا على العناصر التي أوجدها العصر السابق ايضا ـ انما هو شكل للعلاقة التي تتطابق مع مرحلة معينة لتطور القوى المنتجة . والعلاقة بين القوى المنتجة وشكل العلاقة هي العلاقة بين هذا الشكل والعمل ، اي نشاط الافراد . (طبعا الشكل الاساسي لنشاطه هو شكل مادي وعليه تقوم كل الاشكال الاخرى ـ العقلية والدينية والسياسية ... الخ) . والشكل المختلف الذي تتخذه الحياة المادية يقوم طبعا في كل حالة على الحاجات التي سبق وتطورت ، وانتاج هذه الحاجات ، واشباعها عبارة عن عملية تاريخية لا نجدها عند الخروف او الكلب رغم ان الخراف والكلاب في شكلها الراهن ، بالرغم منهما ، من نتاج العملية التاريخية . والشروط التي يدخل الافراد فيها الواحد في علاقة مع الاخر ، اذا لم يدرك فيها التناقض الذي اشرنا اليه ، فانها شروط تتعلق بفرديتهم ، وليست خارجية عنهم ، شروط فيها يعيش افراد معينون في علاقات محددة هي وحدها التي تنتج حياتهم المادية وما يرتبط بها ، فهي شروط نشاطهم الذاتي وهي ايضا من انتاج هذا النشاط الذاتي (★) . والشرط المحدد الذي فيه ينتجون بتطابق ، ما دام التناقض لم يظهر بعد ، مع واقع طبيعتهم المشروطة مع وجودهم الاحادي الجانب ، وتظهر احادية الجانب هذه بشكل واضح عندما يدخل التناقض المسرح ويوجد لدى الافراد اللاحقين . ويبدو عندئذ هذا الشرط وكأنه قيد عرضي ، ويعزى الوعي الذي هو قيد الى العصر السابق ايضا .

هذه الشروط المختلفة ، التي تظهر اولا كشروط للنشاط الذاتي ، وكقيد لهذا النشاط فيما بعد ، تشكل في تطور التاريخ سلسلة متماسكة من أشكال العلاقة ، والتماسك يقوم في ان شكل العلاقة السابق ، الذي أصبح قيدا ، يحل محله شكل جديد متطابق مع القوى المنتجة الاكثر تطورا وبالتالي مع الطريقة المتقدمة للنشاط الذاتي للافراد ـ وهو شكل ينقلب بدوره الى قيد وعندئذ يستبدل بشكل آخر وهكذا . وما دامت هذه الشروط تتطابق في كل مرحلة مع تطور القوى المنتجة ، فان تاريخها هو في الوقت نفسه تاريخ تطور القوى المنتجة التي يأتي بها كل جيل جديد ، وهو لذلك تاريخ تطور قوى كل الافراد .

ما دام هذا التطور يتخذ مكانه بشكل طبيعي ، أي ليس تابعا لخطة عامة لافراد يتجمعون تجمعا حرا ، فانه ينطلق من مختلف المحليات والقبائل والامم وفروع العمل ... الخ كل يتطور مستقلا عن غيره ثم يأخذ تدريجيا بالارتباط بغيره . وفوق ذلك يتخذ مكانه بشكل بطيء جدا والدرجات والمصالح المختلفة ليست مستبعدة كليا ، بل هي ملحقة فقط بالمصلحة المنتصرة التي تجر ذيلها طيلة قرون الى جانب هذه المصلحة . ويتبع ذلك ان الافراد في الامة الواحدة يتطورون تطورا مختلفا كل الاختلاف وان استثنينا ظروفهم العارضة ، كما يتبع ذلك ان المصلحة السابقة ، التي أخلى شكل علاقتها المكان لشكل آخر يتطابق مع المصلحة اللاحقة ، تبقى مدة طويلة تتمتع بقوة تقليدية في التشارك الوهمي (الدولة ، القانون) الذي اكتسب

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : انتاج شكل العلاقة نفسه .

وجودا مستقلا عن الافراد ، قوة لا يمكن تحطيمها الا بالثورة . ان هذا ، اذا ما عدنا الى نقاط فردية تسمح بتلخيص عام أكثر ، يفسر لنا لماذا يستطيع الوعي أحيانا أن يبدو متقدما اكثر من العلاقات التجريبية المعاصرة بحيث ان المرء في الصراعات اللاحقة يرجع الى النظر بين السابقين وكأنهم مرجع موثوق .

ومن جهة أخرى ، وفي بلاد مثل اميركا الشمالية ، التي بدأت في مرحلة تاريخية متقدمة من قبل ، يتم التطور فيها بشكل سريع جدا . وأمثال هذه البلدان ليس لها شرط طبيعي سابق سوى الافراد الذين يستقرون فيها وقادهم الى هذه البلاد أن اشكال العلاقة في بلادهم القديمة لم تعد تتطابق مع حاجاتهم . وهكذا فان هذه البلدان تبدأ مع أفراد متقدمين جدا من البلدان القديمة ، مع شكلٍ متطور من أشكال العلاقة المتطابقة مع هذا ، قبل ان يستطيع هذا الشكل ان يوطد نفسه في البلدان القديمة . هذه هي حالة كل المستعمرات ، بقدر ما لا تكون هذه المستعمرات مجرد محطات عسكرية أو تجارية . وكأمثلة على هذا نأخذ قرطاجة والمستعمرات اليونانية وايسلندا في القرنين الحادي عشر والثاني عشر . وعلاقة شبيهة تنجم عن الغزو ، عندما ينتقل شكل علاقة متطور في تربة اخرى بكامله الى البلاد التي خضعت للغزو : اذ يكون هذا الشكل في وطنه مثقلا بكل المصالح والعلاقات التي خلفتها الاحقاب السابقة ، ففي البلاد الجديدة من الممكن ، بل من الواجب ان يطبق بكامله من غير اعاقة ، وان كان لفرض فرض سلطة دائمة للغزاة . (انكلترا ونابولي بعد الغزو النورماندي (٢٩) حيث استقبلتا الشكل الاكمل للتنظيم الاقطاعي) .

٨ ـ دور العنف (الغزو) في التاريخ

هذا الشرح للتاريخ يبدو متناقضا مع واقع الغزو . فحتى الان اعتبر العنف والحرب والسلب وقطع الطريق ... الخ القوة الدافعة للتاريخ . وهنا علينا أن نقتصر على النقاط الرئيسية ونأخذ مثالا صارخا ـ وهو تحطيم حضارة قديمة من قبل شعب بربري وتكوين تنظيم في المجتمع جديد كل الجدة . (روما والبرابرة ، الاقطاعية والغال ، الامبراطورية البيزنطية والاتراك (٣٠)) .

فلدى الشعب البربري الغازي ، لا تزال الحرب ، كما اشرنا سابقا ، شكلا منظما للعلاقة ، يستغل استغلالا شديدا كلما كان تزايد السكان مع الطريقة البدائية الوحيدة والتقليدية للانتاج ، يفسحان المجال لظهور الحاجة الى وسائل جديدة للانتاج . وفي ايطاليا ، من جهة اخرى ، نجد تمركز الملكية العقارية (وسببه ليس الشراء والدين ، بل الارث ايضا ، وبما ان الحياة الماجنة كانت متفشية وكان الزواج نادرا ، فان العائلات القديمة اخذت تندثر تدريجيا وتنتقل ملكياتها الى ايدي فئة قليلة) وتحولها الى مراع (وسبب ذلك ليس القوى الاقتصادية العادية فقط التي لا تزال تفعل حتى الان ، بل استيراد الحبوب المنهوبة والمفروضة كجزية وما تلا ذلك من نقص الطلب على القمح الايطالي) ، يؤدي الى اختفاء معظم السكان الاحرار . فالارقاء ينقرضون اكثر فاكثر ويستبدلون بارقاء جدد . وظلت العبودية

اساس كل نظام الانتاج . ولم يفلح العامة ، الذين يتوسطون بين الاحرار والارقاء ، في ان تصبح اكثر من رعاع بروليتاريين . ان روما في الحقيقة لم تصبح اكثر من مدينة ، وعلاقتها مع الاقاليم كانت علاقة سياسية على وجه التحديد ، لذلك كان بالامكان تحطيمها بسهولة عن طريق الاحداث السياسية .

★ ★ ★

ما من بدعة شاعت اكثر من البدعة القائلة ان التاريخ حتى الان هو فقط مسألة استملاك . فالبرابرة استملكوا الامبراطورية الرومانية ، وواقع الاستملاك يشرح لنا الانتقال من العالم القديم الى النظام الاقطاعي . والمسألة في هذا الاستملاك الذي تم على يد البرابرة هي فيما اذا كانت الامة التي حل بها الغز وطورت القوى المنتجة الصناعية ، كما هو الحال لدى الشعوب الحديثة ، او فيما اذا كانت قواها المنتجة تقوم على تعاونهما وتشاركهما . والاستملاك يحدده الشيء المستملك . فثروة المصرفي المؤلفة من اوراق ، لا يمكن ان يستملكها المستملك ما لم يخضع لشروط الانتاج وعلاقاته في البلد المستملك . وشبيه بذلك مجموع الرأسمال الصناعي للبلاد الصناعية الحديثة . واخيرا فان الاستملاك ينتهي سريعا في كل مكان ، وعندما لا يكون هناك شيء للاستملاك ، فلا بد انك تشرح في انتاجه . من ضرورة الانتاج هذه ، التي سرعان ما تؤكد نفسها ، نستنتج ان شكل التشارك الذي يتبناه الغزاة المستوطنون يجب ان يتطابق مع درجة تطور القوى المنتجة التي يجدونها قائمة ، أو ، اذا لم تكن هذه هي الحالة منذ البدء ، يجب ان يتم التغير وفقا للقوى المنتجة . ولكن هذا ايضا يشرح لنا حقيقة اعتقد الناس انهم يلاحظونها في كل مكان ، في الفترة التي تعقب هجرة السكان ، وهي ان الخادم كان سيدا ، وان الغزاة سرعان ما يتخذون لغة الشعب الذي تعرض للغزو وثقافته وعاداته . فالنظام الاقطاعي نشأ بلا شك في المانيا بشكل كامل ، ولكن له اصلا ، اذا ما اعتبرنا الغزاة ، في التنظيم المادي للجيش اثناء الغزو الفعلي ، وهذا ما تطور بعد الغزو الى نظام اقطاعي من خلال عمل القوى المنتجة الموجودة في الاقطار التي تعرضت للغزو . اما الى اي مدى كان هذا الشكل مرتبطا بالقوى المنتجة فيظهر في المحاولات الفاشلة لفرض اشكال اخرى متبقية من ذكريات روما القديمة (شارلمان .. الخ) .

للبحث بقية .

٩ ـ تطور التناقض بين القوى المنتجة وشكل العلاقات في ظروف الصناعة الكبيرة والمنافسة الحرة . التناقض بين العمل وراس المال

ان جميع شروط وجود الافراد وحدودهم وانحرافاتهم في الصناعة الكبيرة والمنافسة يمكن جمعها في شكلين من ابسط الاشكال : الملكية الخاصة والعمل . مع نقد كل شكل للعلاقة ، والعلاقة نفسها ، يعتبران محض اتفاق بالنسبة للافراد . والنقد يقتضي ان كل علاقة سابقة كانت فقط علاقة افراد ضمن شروط خاصة ،

وليست علاقة افراد كأفراد ، وترجع هذه الشروط الى شرطين : العمل المتراكم والملكية الخاصة ، والعمل الفعلي . ولو ان هذين الشرطين او احدهما ابطل لتوقفت العلاقة نهائيا . ان الاقتصاديين المحدثين انفسهم مثل سيسموندي وشيربوليز ... الخ ، يعارضون « تعاون الافراد » مع « تعاون راس المال » . ومن جهة اخرى فان الافراد انفسهم يخضعون كليا لتقسيم العمل ولذلك يعتمد الواحد على الاخر اعتمادا تاما . والملكية الخاصة ، بقدر ما تعارض العمل داخل العمل نفسه ، تتطور من ضرورة التراكم ، ولا تزال شكلا للتشارك اول الامر ، ولكن في تطورها اللاحق تتقدم اكثر فاكثر من الشكل الحديث للملكية الخاصة . ان تقسيم العمل يتضمن اولا باول تقسيم ظروف العمل وادواته ومواده ، وبذا يتوزع الرأسمال المتراكم بين مختلف المالكين ، وبذا ايضا يتم التقسيم بين الراسمال والعمل ، والاشكال المختلفة للملكية نفسها . وكلما ازداد تطور تقسيم العمل ونمو التراكم ، ازدادت حدة الاشكال التي تفرضها عملية التجزئة . ان العمل نفسه يوجد فقط على اساس هذه التجزئة .

★ ★ ★

(الطاقة الشخصية لافراد الامم المختلفة ـ الالمان والاميركان ـ تتأتى من التزواج المختلط ـ وبذا نفسر قماءة الالمان ، ففي فرانسا وانكلترا ... الخ شعوب اجنبية انتقلت الى ارض لها تطورها السابق ، وفي اميركا انتقلت هذه الشعوب الى ارض جديدة كل الجدة ، اما في المانيا فان السكان الطبيعيين ظلوا حيث هم) .

★ ★ ★

تتجلى لنا هنا واقعتان (★) . الاولى ان القوى المنتجة تظهر كعالم قائم بذاته ، مستقلة تماما عن الشكل المنفصل للافراد ، الى جانب الافراد : وسبب هذا هو أن الافراد ، التي ليست هذه القوى الا قواهم ، يوجدون منقسمين ومتعارضين الواحد مع الاخر ، بينما ، من جهة اخرى ، نجد ان هذه القوى ليست سوى قوى حقيقية بالعلاقة مع هؤلاء الافراد والتعاون معهم . فلدينا ، من جهة ، مجموعة من القوى المنتجة التي تتخذ ، كما كانت تتخذ ، شكلا ماديا ، وهي بالنسبة للافراد لم تعد قوى الافراد ، بل ملكية خاصة ، ولذلك فهي قوى الافراد بقدر ما يحوز هؤلاء الافراد انفسهم من ملكية خاصة . في اي مرحلة سابقة لم تتخذ القوى المنتجة شكلا لا يختلف مع شكل علاقة الافراد كأفراد ، لان علاقتهم نفسها كانت من قبل محدودة. ومن جهة اخرى نرى انه في وجه هذه القوى المنتجة تنتصب غالبية الافراد الذين قذفت بهم هذه القوى ، والذين حرموا بالتالي من كل مضمون حياتهم الحقيقية ، واصبحوا افرادا مجردين ، ولكنهم على اي حال وضعوا انفسهم بهذه الطريقة في وضع يخولهم الدخول مع بعضهم في علاقات **كأفراد** .

ان الرابط الوحيد الذي لا يزال يربطهم بالقوى المنتجة وبوجودهم ، وهو العمل ، فقد كان كل مظهر من مظاهر النشاط الذاتي ، لا يمد حياتهم الا بالتشويه .

(★) ملاحظة هامشية من انجلز : سيسموندي .

وبينما نجد في المراحل السابقة ان النشاط الذاتي وانتاج الحياة المادية منفصلين ، واذ ينتقلان الى اشخاص مختلفين ، وان انتاج الحياة المادية بسبب محدودية الافراد انفسهم يعتبر طريقة تابعة للنشاط الذاتي ، نجد اليوم هذا التباين الى حد ان الحياة المادية تبدو وكأنها الهدف النهائي ، ويبدو العمل الذي ينتج هذه الحياة المادية وسيلة (ان العمل اليوم هو الشكل الممكن الوحيد للنشاط الذاتي ولكنه ، كما نرى ، الشكل السلبي) .

١٠ ـ الضرورة ، شروط الملكية الخاصة ونتائجه

وصلت الامور الى حد بات معه من الواجب على الافراد ان يملكوا مجموع القوى المنتجة القائمة ، لا لتحقيق النشاط الذاتي فقط ، بل لتأمين وجودهم الفعلي .

هذا التملك يقرره ، اولا الشيء المتملك ، اي القوى المنتجة ، التي تطورت الى درجة الكلية ،والتي توجد فقط في علاقة شمولية . ولذلك من هذه الزاوية وحدها يجب ان يتخذ هذا التملك طابعا شموليا متطابقا مع القوى المنتجة ومع العلاقة . ان تملك هذه القوى ليست سوى تطور القدرات الفردية المتطابقة مع الادوات المادية للانتاج . ولهذا السبب فان تملك ادوات الانتاج بمجموعها ، هو تطور مجموع القدرات في الافراد انفسهم .

هذا التملك يحدده الافراد الذين يتملكون . وبروليتاريو اليوم الذين حرموا نهائيا من كل نشاط ذاتي ، هم في وضع يخولهم من تحقيق النشاط الذاتي كاملا ودون كبح ، وهذا يكون بتملك مجموع القوى المنتجة وبالتطور المفروض لمجموع القدرات . ان كل التملكات الثورية السابقة كانت محدودة ، فهناك افراد كان نشاطهم الذاتي محدودا باداة انتاج بدائية وبعلاقة محدودة ، فيمتلكون اداة الانتاج البدائية هذه لكنهم لا يصلون الا الى انجاز حالة من المحدودية . اصبحت اداتهم الانتاجية ملكيتهم ، ولكنهم ظلوا تابعين ، لتقسيم العمل ولاداتهم الانتاجية . في كل التملكات السابقة ، كانت كتلة من الافراد تظل تابعة لاداة الانتاج ، اما في التملك الذي يحققه البروليتاريون فان كتلة من ادوات الانتاج يجب ان تخضع لسيطرة كل الافراد ، ولكن عندما تكون السيطرة للجميع .

ان التملك يتقرر بطريقة تكون فعالة . ولن تكون هذه الطريقة فعالة الا من خلال الاتحاد ، هذا الاتحاد الذي يصبح شاملا بسبب الطابع الشمولي للبروليتاريا نفسها ، ومن خلال ثورة تطيح من جهة بسيادة الطريقة الانتاجية والعلاقة السابقة للتنظيم الاجتماعي ، ومن جهة اخرى يتطور الطابع الشمولي وطاقة البروليتاريا التي من غيرها لا يمكن انجاز الثورة ، والتي بواسطتها تحرر البروليتاريا نفسها من شيء لا يزال عالقا بها من وضعها السابق في المجتمع .

وعند هذه المرحلة فقط يتطابق النشاط الذاتي مع الحياة المادية التي تتجاوب مع تطور الافراد الى افراد كاملين ، وتتحطم كل الحدود الطبيعية . ان تحول

العمل الى نشاط ذاتي يتطابق مع تحول العلاقة المحدودة القديمة الى علاقة افراد كافراد . ومع تملك مجموع القوى المنتجة عن طريق الافراد المتحدين ، تزول الملكية الخاصة . وفي حين اننا نجد سابقا في التاريخ ان الشرط الخاص كان يبدو دائما شرطا عرضيا ، نجد الان ان عزلة الافراد ، والكسب الخاص بكل واحد عرضيين .

ان الافراد الذين لم يعودوا يخضعون لتقسيم العمل ، جالوا في مخيلة الفلاسفة على انهم افراد مثاليون تحت اسم « الانسان » بحيث انها عملية تطور « للانسان » بحيث ان « انسان » كل مرحلة تاريخية يستبدل بافراد ويبدو كأنه القوة المحركة للتاريخ . وهكذا فهمت العملية على انها عملية اغتراب ذاتي « للانسان » ، ويعزى هذا مبدئيا الى واقع ان الفرد المتوسط للمرحلة اللاحقة كان يقدم دائما الى المرحلة السابقة ، وكان وعي المرحلة اللاحقة ينسب الى الافراد السابقين . وخلال هذا القلب الذي هو بالاصل صورة مجردة للظروف الحقيقية المعلية ، يمكن ان نحول التاريخ الى عملية ثورية للوعي .

★ ★ ★

المجتمع المدني يطوق كل العلاقة المادية للافراد ضمن مرحلة محددة من تطور القوى المنتجة . انه يطوق كل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة معينة ، بقدر ما تصعد الدولة وتعلو الامة ، مع ان الدولة ، من جهة اخرى ، يجب ان تظهر نفسها في علاقاتها الخارجية على انها قومية ، بينما يجب ان تنظم نفسها داخليا كدولة . ان اصطلاح « المجتمع المدني » (★) ظهر في القرن الثامن عشر ، عندما انتزعت العلاقات الخاصة نفسها من المجتمع المشاعي القديم والوسيط . ولم يتطور المجتمع المدني الا مع البرجوازية ، وانبثق التنظيم الاجتماعي مباشرة من الانتاج والتجارة ، اللذين يشكلان في كل العصور اساس الدولة وبقية البناء الفوقي المثالي ، ولهذا نال دائما الاسم نفسه .

١١ ـ علاقة الدولة والقانون بالملكية

الشكل الاول للملكية في العالم القديم كما في العصور الوسطى ، هو الملكية القبلية ، التي كان يحددها الرومان بشكل رئيسي عن طريق الحرب ، وعند الالمان عن طريق تربية الماشية . في حالة الشعوب القديمة ، بما ان عدة قبائل تعيش معا في مدينة واحدة ، فان الملكية الخاصة تظهر على شكل ملكية دولة ، ويبدو حق الفرد بالنسبة لها مجرد « حيازة » تحددها الملكية العقارية ، مثلها مثل الملكية بشكل عام . ابتدأت اذن الملكية الخاصة لدى القدماء ، كما ابتدأت لدى الامم الحديثة بالملكية المنقولة . (العبودية والتشارك) (★★) . ولدى الامم التي خرجت

(★) المجتمع المدني او المجتمع البرجوازي ايضا .

(★★) الملكية بحسب القانون المطبق على المواطنين الرومان الاصلاء .

من العصور الوسطى مرت الملكية القبلية في ثلاث مراحل : الملكية العقارية الاقطاعية .. الملكية المنقولة النقابية ، الراسمال المستثمر ، المشغل ـ حتى الراسمال الحديث الذي تحدده الصناعة الكبرى والمنافسة الشاملة اي الملكية الخاصة الصرف ، التي حطمت كل مظاهر المؤسسة التشاركية والتي ابعدت كل تأثير للدولة على تطور الملكية . ومع هذه الملكية الخاصة الحديثة ، تتجاوب الدولة الحديثة التي استولى عليها اصحاب الملكية تدريجيا مستخدمين وسيلة الضرائب ، وسقطت بكاملها في ايديهم من خلال الدين القومي ، وبات يرتبط بالرصيد التجاري الذي يمدها به اصحاب الملكية اي البرجوازيون ، كانعكاس لاسهم الدولة التي تعلو وتهبط في سوق البورصة . والبورجوازية ، لمجرد انها اصبحت طبقة ولم تعد طائفة ، باتت مرغمة على تنظيم نفسها قوميا وليس محليا ، وان تعطي شكلا عاما لمصلحتها المتوسطة الحقيرة . واثناء تحرير الملكية الخاصة من المشاعية ، اصبحت الدولة ذات كيان خاص منفصل الى جانب المجتمع المدني وخارجا عنه ،

ولكنها لا تعدو ان تكون اكثر من شكل تنظيمي يتبناه البورجوازيون بحكم الضرورة لاغراضهم الداخلية والخارجية معا ، لصيانة ملكيتهم ومصالحهم . ولا نجد استقلال الدولة اليوم الا في الاقطار التي لم تتوصل فيها الطوائف في تطورها الى مرحلة الطبقات بعد ، فحيث اقصيت الطوائف في الاقطار الاكثر تطورا ، نجد انها لا تزال تلعب دورا ما في الاقطار الخليطة ، اي التي لا يستطيع قطاع من السكان ان يحقق السيطرة على الاخرين . وهذه الحالة وجدت في المانيا بشكل خاص . والمثال الاكمل للدولة الحديثة هي اميركا الشمالية . ان الكتاب الفرنسيين والانكليز والاميركان المحدثين يعبرون جميعا عن الراي القائل ان الدولة توجد فقط من اجل الملكية الخاصة بحيث ان هذه الحقيقة شقت طريقها الى وعي الانسان العادي .

وبما ان الدولة هي الشكل الذي فيه يحقق افراد الطبقة المسيطرة مصالحهم ، والذي يتخلص فيه كل المجتمع البرجوازي لعصر ما ، فانه ينتج من ذلك ان الدولة تتوسط في تكوين كل المؤسسات العامة وان المؤسسات تحوز شكلا سياسيا . ومن هنا نشأ الوهم القائل ان القانون يقوم على الارادة ، والارادة الحرة المنفصلة عن اساسها الواقعي . وبالتالي فان العدل يرجع بدوره الى القانون الفعلي .

ان القانون البرجوازي يتطور في الوقت نفسه مع الملكية الخاصة التي هي نتيجة تفكك المشاعية البدائية . ولدى الرومان لم يكن لتطور الملكية الخاصة والقانون البورجوازي اي نتائج صناعية وتجارية ، لان كل طريقتهم في الانتاج لم تتغير . ومع الشعوب الحديثة حيث حللت الصناعة والتجارة المشاعية الاقطاعية ، بدأ ظهور الملكية الخاصة والقانون المدني (البرجوازي) باتخاذ مرحلة جديدة مكنت من التطور اكثر فاكثر . وكانت امالفي المدينة الاولى في العصر الوسيط التي اقامت تجارة بحرية واسعة ، وهي المدينة الاولى ايضا التي طورت القانون البحري (٣١) . وحالما طورت الصناعة والتجارة الملكية الخاصة اكثر فاكثر ، اولا في ايطاليا ثم في بقية الاقطار ، كان القانون المدني الروماني المتطور جدا يتخذ مباشرة كمرجع اعلى . وعندما حققت البورجوازية فيما بعد القوة الكافية بحيث يتعهد الامراء مصالحها

للاطاحة بالنبلاء الاقطاعيين عن طريق هذه البورجوازية ، بدأ في كل الاقطار ـ في فرنسا بدأ في القرن السادس عشر ـ التطور الحقيقي للقانون ، الذي انطلق في كل الاقطار ، ما عدا انكلترا ، من القوانين الرومانية . وفي انكلترا ايضا كان لا بد من ادخال مبادىء الحقوق الرومانية الى القانون المدني الاكثر تطورا (وعلى الاخص في ما يتعلق بالملكية المنقولة) . (يجب الا ننسى ان القانون كالدين ليس له تاريخ مستقل) .

في القانون المدني يصرح عن علاقات الملكية القائمة بأنها نتيجة الارادة العامة . ان حق التمتع والتصرف نفسه يؤكد من جهة حقيقية ان الملكية الخاصة اصبحت مستقلة كل الاستقلال عن الجماعة ، ويؤكد من جهة اخرى الوهم القائل ان الملكية الخاصة نفسها تقوم على الارادة الخاصة وحدها ، وعلى التصرف التحكمي بالاشياء . والواقع ان التصرف له حدودا اقتصادية معينة بالنسبة لصاحب الملكية الخاصة ،اذا كان لا يريد ان يرى ملكيته وبالتالي حقه في التصرف ، ينتقلان الى ايد اخرى ، ما دام الشيء الفعلي بالنسبة لارادته ، ليس شيئا على الاطلاق ، بل يصبح شيئا وملكية خاصة بالعلاقة فقط وبصورة مستقلة عن القانون (علاقة يسميها الفلاسفة فكرة) (★) . هذا الوهم الحقوقي الذي يرجع القانون الى الارادة المحضة يقود بالضرورة ، في العلاقات الاكثر تطورا ، الى وضع يكون للمرء فيه صك شرعي بالشيء دون ان يملك هذا الشيء فعلا . لنفرض مثلا ان قطعة ارض فقدت محصولها بسبب المنافسة ، فان المالك يملك الصك الشرعي بهذه الارض وحق التمتع والتصرف بها . لكنه لا يستطيع ان يفعل به شيئا ، ولا يملك شيئا كمالك عقاري ان لم يملك الراسمال الكافي لزراعة ارضه . هذا الوهم الذي وقع فيه الحقوقيون ، يفسر لنا واقع انه بالنسبة لهم ، وبالنسبة لكل قانون ، ان من المصادفة ان الافراد يدخلون في علاقات مع بعضهم (عقود على سبيل المثال) ، انه يفسر لنا لماذا يمكن لهذه العلاقات ان تتم او لا تتم حسب الارادة ، وان مضمونها يقوم على الارادة الفردية الحرة للاطراف المتعاقدة .

وفي كل مرة خلق فيها تطور الصناعة والتجارة اشكالا جديدة للعلاقات (شركات تأمين مثلا) ، اضطر القانون الى الموافقة عليها من بين طرق اكتساب الملكية .

١٢ ـ اشكال الوعي الاجتماعي

تأثير تقسيم العمل على العلم .
دور القمع بالنسبة للدولة والحق والاخلاق ... الخ .
في القانون يعطي البورجوازيون انفسهم تعبيرا عاما لانهم يحكمون كطبقة .
العلم الطبيعي .

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : العلاقة فكرة بالنسبة للفلاسفة : انهم يعرفون علاقة واحدة للانسان مع نفسه ولذلك تصبح العلاقات الواقعية بالنسبة اليهم افكارا .

لا يوجد تاريخ للسياسة والقانون والعلم ... الخ والفن والدين ... الخ (★)
لماذا يقلب الايديولوجيون كل شيء راسا على عقب .
الدينيون ، الحقوقيون ، السياسيون .
الحقوقيون ، السياسيون (تقرير بشكل عام) الاخلاقيون ، الدينيون .
بالنسبة للتقسيم الايديولوجي الثاني في طبقة ما ا ـ الشغل يفترض وجودا مستقلا يرجع الى تقسيم العمل . كل امرىء يؤمن بأن حرفته هي الحرفة الحقيقية . ان الطبيعة الحقيقية لحرفتهم تسبب لهم الانجراف بسهولة الى الاوهام ، نظرا للرابطة بين حرفتهم والواقع . في وعيهم ، في تشريعهم ، في سياستهم ... الخ تصبح العلاقات مفاهيم ، ما داموا لا يتجاوزون هذه العلاقات ، ومفاهيم العلاقات تصبح ايضا مفاهيم ثابتة في عقولهم . القاضي ، مثلا ، يطبق القانون ، ولذلك فهو يعتبر الشرعية هي القوة الحقيقية الفعالة المحركة . الاحترام يولونه لبضائعهم ، لان حرفتهم تعالج القضايا العامة .
فكرة العدل ، فكرة الدولة . ان القضية مقلوبة راسا على عقب في المفهوم **العادي .**

★ ★ ★

الدين هو الوعي الاولي للكائن السامي ، ولكنه ينشأ من الضرورة **الواقعية .** هذه الفكرة كثيرة الشعبية .

التقليد بالنظر للقانون والدين ... الخ .

★ ★ ★

ابتدأ الافراد دائما ، ودائما يبدؤون ، من انفسهم . وعلاقاتهم هي علاقات الحياة الحقيقية . فكيف يكون لعلاقاتهم ان تفترض وجودا مستقلا ضدهم ؟ وان قوى حياتهم الخاصة تتغلب عليهم ؟
باختصار : تقسيم العمل ، المستوى الذي عليه يعتمد تطور القوة المنتجة في اي زمن معين .

★ ★ ★

الملكية العقارية ، الملكية المشاعية ، والاقطاعية والحديثة .
ملكية الطائفة (الحرفة) ـ ملكية المشغل (المانيفاكتورة) ـ الرأسمال الصناعي .
كتب بين تشرين الثاني ١٨٤٥ وآب ١٨٤٦ .

(★) ملاحظة هامشية من ماركس : بالنسبة للمجتمع كما يبدو في الدولة القديمة ، في الاقطاعية ، في الملكية المطلقة ، والى هذه الرابطة تتطابق بشكل خاص المفاهيم الدينية .

كارل ماركس

من كتاب بؤس الفلسفة

ليست المقولات الاقتصادية الا التعبيرات النظرية ، الا التجريدات لعلاقات الانتاج الاجتماعية . ان برودون وهو يقلب الاشياء رأسا على عقب كفيلسوف حقيقي، لا يرى شيئا في العلاقات الفعلية الا تجسيدا لهذه المبادىء ، لهذه المقولات التي كانت غافية ــ هكذا يخبرنا برودون الفيلسوف ــ في احضان « الفكر المجهول للانسانية » .

ان برودون الاقتصادي يفهم جيدا ان الناس يصنعون الثياب والكتان او مواد الحرير في علاقات محددة للانتاج . ولكن ما لم يفهمه هو ان هذه العلاقات الاجتماعية المحددة هي من انتاج الناس تماما مثل الكتان والقنب .. الخ . ان العلاقات الاجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا مع القوى المنتجة . ان الناس في سعيهم وراء قوى منتجة جديدة يغيرون طريقتهم في الانتاج ، وفي تغيير طريقتهم في الانتاج ، في تغيير طريق كسب حياتهم ، يغيرون كل علاقاتهم الاجتماعية . ان الطاحونة اليدوية تعطيك مجتمعا مع السيد الاقطاعي ، وتعطيك الطاحونة البخارية مجتمعا مع الراسمالي الصناعي .

ان الناس انفسهم الذين يوطدون علاقاتهم الاجتماعية المتطابقة مع انتاجهم المادي ، ينتجون ايضا المبادىء والافكار والمقولات المتطابقة مع علاقاتهم الاجتماعية .

وهكذا فان هذه الافكار وتلك المقولات خالدة خلود العلاقات التي تعبر عنها . انها **منتجات تاريخية موقتة** .

هناك حركة مستمرة النمو في القوى الانتاجية . ومستمرة التدمير في العلاقات الاجتماعية وتشكيل الافكار ، ان الشيء الوحيد الثابت هو تجريد الحركة ...

للاقتصاديين طريقة منهجية تقليدية . فبالنسبة اليهم يوجد نوعان من القوانين: اصطناعية وطبيعية .. فالقوانين الاقطاعية هي قوانين اصطناعية ، وقوانين البرجوازية هي قوانين طبيعية وهم في هذا يشبهون اللاهوتيين ، الذين يقيمون مثلهم نوعين من الدين: فكل دين لا يخصهم هو بدعة من الانسان، بينما دينهم الخاص مصدره من الله . وعندما يقول الاقتصاديون ان العلاقات الحالية ـ علاقات الانتاج البرجوازي ـ هي علاقات طبيعية ، فانهم يضمرون ان هذه هي العلاقات التي بواسطتها خلقت الثروة وتطورت القوى المنتجة بتطابق مع قوانين الطبيعة . ولهذا فان هذه العلاقات نفسها قوانين طبيعية مستقلة عن تأثير الزمن . انها قوانين ابدية يجب ان تسود المجتمع دائما . وهكذا فقد كان يوجد تاريخ ، ولكنه الان لا يوجد ، كان يوجد تاريخ ما دامت قوانين الاقطاعيين موجودة ، وفي قوانين الاقطاعية هذه نجد علاقات الانتاج مختلفة تماما عن علاقات الانتاج في المجتمع البرجوازي ، التي يحاول الاقتصاديون الايهام بأنها طبيعية وكذلك ابدية .

وللاقطاعية ايضا عبوديتها البروليتارية ، التي تتضمن كل مكونات البرجوازية. وللانتاج الاقطاعي ايضا عنصران متصارعان ممهوران بالمثل باسم **الجانب الجيد والجانب الرديء** للاقطاعية ، بصرف النظر عن دافع ان الجانب الرديء هو دائما الذي ينتصر في النهاية على الجانب الجيد . ان الجانب الرديء ، هو الذي يولد الحركة التي تصنع التاريخ بواسطة امداده بالصراع . فان كان الاقتصاديون خلال مرحلة سيادة الاقطاعية ، وقد اخذتهم الحماسة فتمسكوا بالفضائل الفروسية والانسجام الجميل بين الحقوق والواجبات ، والحياة البطريركية في المدن والظروف الملائمة للصناعة الوطنية في الريف ، وتطور الصناعة المنظمة في تعاونيات واتحادات مهنية وجمعيات التآخي ، وباختصار ، كل ما يؤلف الجانب الجيد للاقطاعية ، قد تصدوا لقضية الغاء كل ما يلقي ظلا على هذه الصورة ـ العبودية ، الامتيازات ، الفوضى ـ فماذا كان حدث ؟ كل العناصر التي تدعي للصراع تسحق ، وتطور البرجوازية يخنق في مهده . ان المرء يضع امام نفسه القضية السخيفة في انهاء التاريخ .

وبعد انتصار البرجوازية لم يعد ثمة اي قضية للجانب الجيد او الرديء للاقطاعية . وقد اخذت البرجوازية تتملك القوى المنتجة التي تطورت في ظل الاقطاعية . وقد سحقت كل الاشكال الاقتصادية القديمة ، العلاقات المدنية المتبادلة، والدولة السياسية التي كانت التعبير الرسمي عن المجتمع المدني القديم .

واذا اردنا الحكم بحق على الانتاج الاقطاعي ، وجب اعتباره طريقة في الانتاج تقوم على الصراع . ويجب ان نظهر كيف ان الثروة قد انتجت في قلب هذا الصراع ، كيف ان القوى المنتجة تطورت في الوقت نفسه الذي تطور فيه الصراع الطبقي ، كيف ان احدى الطبقات ، وهي الجانب السيء ، وعقبة المجتمع ، تستمر في النمو حتى تصل الظروف المادية لتحررها الى نضجها التام . اليس هذا جيدا مثل القول ان طريقة الانتاج ، العلاقات التي فيها تتطور القوى المنتجة ، هي اي شيء سوى كونها قوانين ابدية ، ولكنها تتطابق مع التطور المحدد للناس وقواهم المنتجة ، واي تغيير في القوى

المنتجة الناس يستتبع بالضرورة تغييرا في علاقاتهم الانتاجية ؟ وبما ان الشيء الرئيسي لم ينزع من ثمار الحضارة ، من القوى المنتجة المكتسبة ، فان الاشكال التقليدية التي فيها ينتجون يجب ان تسحق . ومن هذه اللحظة تصبح الطبقة الثورية محافظة .

تبدأ البرجوازية مع البروليتاريا التي هي نفسها بقية من بروليتاريا العصر الاقطاعي . وتطور البرجوازية بالضرورة ، في مجرى تطورها التاريخي ، سمتها الصراعية التي تكون بادىء الامر مستترة تقريبا ، وموجودة فقط في حالة جمود . وكلما تتطور البرجوازية تتطور في احشائها ، بروليتاريا جديدة ، بروليتاريا حديثة ، ويتطور الصراع بين الطبقة البروليتارية والطبقة البرجوازية ، انه صراع يعبر عن نفسه قبل ان يشعر به الطرفان ويقدراه ويفهماه ، ويجاهران به ويعلناه جهارا ، بشكل صراعات موقتة وجزئية في اعمال تدميرية . ومن الجهة الاخرى اذا كان لاعضاء البرجوازية الحديثة المصالح نفسها فانهم يشكلون طبقة ضد طبقة اخرى ، ويقفون وجها لوجه امام الطبقة الاخرى . هذا التعارض في المصالح ناجم عن الشروط الاقتصادية لحياتهم البرجوازية . ومن يوم ليوم يتضح اكثر ان العلاقات الانتاجية التي تتحرك فيها البرجوازية ليست ذات سمة بسيطة وموحدة وانما ذات ازدواجية ، ذلك انه في العلاقات نفسها التي توجد فيها حركة تطور القوى المنتجة ، توجد فيها ايضا قوة تنتج القمع ، ذلك ان هذه العلاقات تنتج الثروة البرجوازية اي ثروة الطبقة البرجوازية عن طريق استمرار سلب ثروة الاعضاء الفرديين لهذه الطبقة وعن طريق توليد طبقة بروليتارية نامية .

وكلما اتضحت السمة الصراعية اكثر فاكثر وجد الاقتصاديون والممثلون العلميون للانتاج البرجوازي انفسهم في صراع مع نظريتهم الخاصة ، وقامت مدارس مختلفة .

ولدينا الاقتصاديون القدريون ، الذين يتفقون في نظريتهم على ما يسمونه نقائص الانتاج البرجوازي ، كما يتفق البرجوازيون فيما بينهم عمليا امام آلام البروليتاريين الذين يساعدونهم في الحصول على الثروة . وفي هذه المدرسة القدرية يوجد كلاسيكيون ورومانتيكيون . الكلاسيكيون ـ مثل آدم سميث وريكاردو ، يمثلون البرجوازية التي بينما لا تزال تتصارع مع بقايا المجتمع الاقطاعي ، تعمل فقط لتطهير العلاقات الاقتصادية من الشوائب الاقطاعية ، ولتزيد القوى المنتجة وتسمح بقفزة جديدة للصناعة والتجارة . والبروليتاريا التي تشارك في هذا الصراع وتستهلك في تجارب العمل المحموم ، انما تمر مرورا عابرا ، وتتألم عرضا ، وهي نفسها تعترف بهذا . ان اقتصاديين من امثال آدم سميث وريكاردو اللذين كانا مؤرخي هذه الحقبة، لا رسالة لهم اكثر من ان يظهروا كيف تم الحصول على الثروة في علاقات الانتاج البرجوازي ، ويصوغوا هذه العلاقات في مقولات ، في قوانين ، وبينوا كيف تظهر روعة هذه القوانين وتلك المقولات بالنسبة لمقولات المجتمع الاقطاعي وقوانينه . وليس البؤس في نظرهم الا الغصة التي ترافق كل ولادة في الطبيعة ، في الصناعة .

اما الرومانتيكيون فينتسبون لعصرنا الذي تعارض فيه البرجوازية البروليتاريا

الذي يتولد فيه البؤس اكثر مما تتولد الثروة . فالاقتصاديون الان يظهرون كقدريين متخمين ويلقون من وضعهم السابق نظرة ازدراء وكبرياء ، على الالات البشرية التي تصنع الثروة . انهم يقلدون التطورات التي قدمها اسلافهم ، وعدم المبالاة التي كانت عند الاسلاف سذاجة فقط تصبح عندهم غنجا ودلالا .

وبعد هؤلاء تأتي **المدرسة الانسانية** التي تعاطفت مع الجانب الرديء للعلاقات الانتاجية الحالية . انها تسعى ، لاراحة ضميرها ، الى تبرير ، وان كان تبريرا بسيطا، للتباينات الحقيقية ، بتعقل تواسي كرب البروليتاريا والمنافسة الجامحة للبرجوازية فيما بينها ، انها تشير على العمال ان يكونوا متعقلين ، وان يعملوا بهمة وكد والا ينجبوا الا بضعة اطفال ، وتنصح البرجوازية ان تبدي حماسة معقولة في الانتاج . ان كل نظرية هذه المدرسة ترتكز على الفروقات غير المحدودة بين النظرية والممارسة ، بين المبادىء والنتائج ، بين الفكرة والتطبيق ، بين الشكل والمضمون ، بين الجوهر والحقيقة ، بين الحق والواقع ، بين الجانب الجيد والجانب الرديء .

والمدرسة الخيرية هي المدرسة الانسانية وقد نزعت الى الكمال . انها ترفض ضرورة الصراع ، انها تريد ان تحول كل الناس الى البرجوازية ، انها تريد تحقيق نظرية منفصلة عن النشاط العملي ولا تتضمن صراعا ، وتستمر دون ان تقول انه من السهل في النظرية ان تجعل تجريدا للتناقضات التي تعترضنا كل لحظة في الحقيقة الواقعية . ولذا فان هذه النظرية ستصبح حقيقة مثالية . ويريد محبو الخير ان يحتفظوا بالمقولات التي تعبر عن العلاقات البرجوازية ، بدون الصراع الذي يكونها والذي لا ينفصل عنها . ويعتقدون بأنهم يحاربون بجد النشاط البرجوازي وهم برجوازيون اكثر من الاخرين .

ومثلما ان الاقتصاديين هم الممثلون العلميون للطبقة البرجوازية ، كذلك الاشتراكيون والشيوعيون هم نظريو الطبقة البروليتارية . وطالما ان البروليتاريا لم تتطور كفاية بعد لتكون نفسها كطبقة ، وبالتالي طالما ان صراع البروليتاريا نفسه مع البرجوازية لم يستوعب السمة السياسية ، والقوى المنتجة لم تتطور بما فيه الكفاية في احضان البرجوازية نفسها لتمكننا من رؤية بصيص من الشروط المادية الضرورية لانعتاق البروليتاريا ، ولتكوين مجتمع جديد ، هؤلاء النظريون ليسوا اكثر من طوباويين ، يرتجلون الانظمة لتلبية رغبات الطبقة الكادحة ، ويستمرون في البحث عن العلم المتجدد . ولكن التاريخ في مقياسهم يسير الى الامام ، وبه يحصل صراع البروليتاريا بمعالم اوضح واوضح ، فلا حاجة بهم الى ان يبحثوا عن العلم في عقولهم، يكفي ان يلاحظوا ما حدث امام عيونهم ليصبح مضغة في افواههم . وما داموا يبحثون عن العلم وصنع الانظمة فقط فأنهم في بداية النضال ، انهم لا يرون في البؤس سوى البؤس دون ان يروا فيه الجانب الثوري التدميري الذي يطيح بالمجتمع القديم ومن هذه اللحظة يندمج العلم نفسه الذي هو نتاج الحركة التاريخية ، مع هذا الجانب عن وعي وبصيرة وكف عن ان يكون مذهبا ، فأصبح ثوريا .

(*) Philantropuc .

دعنا نعد الى برودون .

لكل علاقة اقتصادية جانب جيد وجانب رديء ، انها النقطة الوحيدة التي لم يسمح برودون لنفسه بالكذب ، يرى الاقتصاديين يعرضون الجانب الجيد ، ويرى الاشتراكيين يدينون الجانب الرديء ، يستعير من الاقتصاديين ضرورة العلاقات الابدية ، ويستعير من الاشتراكيين الرؤية المشوشة التي لا ترى في البؤس سوى البؤس . وهو يتفق مع الفئتين في محاولة للاعتماد على سلطة العلم . ان العلم بالنسبة اليه يرجع نفسه الى النسب الضئيلة للصيغة العلمية ، انه رجل البحث عن الصيغ . وهكذا يخدع برودون نفسه بادعائه انه قدم نقدا لكل من الاقتصاد السياسي والشيوعية ، انه دون الاثنين كليهما . دون الاقتصاديين ما دام يفكر ، كفيلسوف يتأبط صيغة سحرية ، ان في مقدوره الاستغناء عن الاستمرار في عباب الهوامش الاقتصادية الصرفة . ودون الاشتراكيين لانه لا يملك الجراة ولا البصيرة اللتين تخولانه الارتفاع فوق افق البرجوازية ولو بالتأمل .

يريد ان يكون تركيبا ــ وهو خطأ مركب .

يريد ان يحلق كرجل علم فوق البرجوازيين والبروليتاريين ، وهو ليس اكثر من برجوازي صغير ، يندفع يمينا ويسارا بين راس المال والعمل ، الاقتصاد السياسي والشيوعية . . .

ان الصناعة الضخمة تمركز في مكان واحد جمهورا من الشعب لا يعرف واحدهم الاخر . وتفرق المنافسة مصالحهم ، ولكن المحافظة على الاجور ، هذه المصلحة العامة التي تجمعهم ضد رئيسهم ، توحدهم في فكرة مشتركة للمقاومة ــ الاتحاد . لذا فللاتحاد دائما هدف مزدوج ذلك انه يوقف المنافسة بين العمال ، ويدفعهم الى منافسة عامة مع الرأسمالي . فاذا كان الهدف الاول للمقاومة هو فقط المحافظة على الاجور ، فان الاتحادات ، في عملية الفرز الاولى ، تشكلهم في مجموعات ، كما يتحد الرأسماليون بدورهم بغرض كبح العمال ، وفي وجه الرأسمال المتحد دائما تصبح المحافظة على التعاون اكثر ضرورة لهم من المحافظة على الاجور . ان هذا امر حقيقي بحيث ان الاقتصاديين الانجليز يعجبون من رؤية العمال يضحون بجزء لا بأس به من اجورهم في سبيل الجمعيات التي هي في نظر هؤلاء الاقتصاديين منشأة فقط من اجل الاجور . في هذا النضال ــ وهو حرب اهلية حقيقية ــ تتحد كل العناصر الضرورية للمعركة القادمة وتتطور . فاذا وصلت مرة الى هذه النقطة ، فان الجمعية تتخذ سمة سياسية .

حولت الظروف الاقتصادية جماهير الشعب في الريف الى عمال . ان اتحاد راس المال يخلق لهذه الجماهير وضعا عاما ، مصالح عامة . ان هذه الجماهير هي الان طبقة ضد راس المال ، ولكن ليست طبقة لذاتها بعد . وفي الصراع ، الذي اشرنا فقط الى وجوهه القليلة ، تصبح هذه الجماهير متحدة وتجعل نفسها لطبقة لذاتها . ان المصالح التي تدافع عنها تصبح مصالح طبقية . ولكن صراع طبقة ضد طبقة هو صراع سياسي .

ونميز في البرجوازية طورين : ذاك الطور الذي فيه كونت نفسها كطبقة في ظل حكم

الاقطاعية والملكية المطلقة ، وذاك الذي فيه ، بعد ان كونت نفسها كطبقة ، اطاحت بالاقطاعية والملكية لتحول المجتمع الى مجتمع برجوازي . واول هذين الطورين كان الطور الاطول واقتضى جهودا اكبر . وهذا الطور ابتدأ ايضا باتحادات جزئية ضد السادة الاقطاعيين .

وقد جرى بحث طويل لتقصي الطورين التاريخيين المختلفين اللذين مرت بهما البرجوازية من الكوميون الى دستورها كطبقة .

ولكن عندما تكون المسألة مسألة وضع دراسة دقيقة عن الاضرابات والاتحادات والاشكال الاخرى التي فيها أقام البروليتاريون امام أعيننا تنظيمهم كطبقة ، فان بعضا سيمتلكهم خوف حقيقي ، ويبدي أخرون **ازدراء مترفعا** .

ان طبقة مضطهدة هي الشرط الحيوي لكل مجتمع يقوم على صراع الطبقات . ولهذا يتضمن تحرر الطبقة المضطهدة بالضرورة خلق مجتمع جديد . ومن الضروري للطبقة المضطهدة حتى تكون قادرة على تحرير نفسها ان لا تتمكن القوى المنتجة الحاصلة سابقا ، والعلاقات الاجتماعية القائمة ، الاستمرار في الوجود جنبا الى جنب . ومن بين أدوات الانتاج كلها ، تعتبر الطبقة الثورية نفسها اعظم قوة انتاجية . ان تنظيم العناصر الثورية كطبقة يفرض وجود كل القوى المنتجة التي يمكنها ان تولد في قلب المجتمع القديم .

هل يعني هذا انه بعد سقوط المجتمع القديم سيكون هناك تسلط طبقي جديد يبلغ ذروته في سلطة سياسية جديدة ؟ لا .

ان شرط تحرر الطبقة العاملة هو الغاء كل طبقة ، تماما مثلما كان شرط تحرير الطبقة الثالثة ، شرط تحرير النظام البرجوازي . الغاء كل الطبقات (★) وكل الانظمة .

سوف تستبدل الطبقة العاملة عبر مجرى تطورها ، المجتمع المدني القديم بجمعية تلغي الطبقات وصراعها ، ولن تكون هناك بعد سلطة سياسية ما دامت السلطة هي بالضبط التعبير الرسمي عن الصراع في المجتمع المدني .

وما دام الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية هو صراع طبقة ضد طبقة ، فان الصراع الذي يصل الى اعلى تعبيره هو الثورة الشاملة . والحقيقة هل من المدهش ان مجتمعا قائما على تناحر الطبقات لا يصل في تناقضه المرير ، الى اصطدام الجسد بالجسد ، كنهايته الاخيرة .

لا تقل ان الحركة الاجتماعية تبطل الحركة السياسية . فلا توجد ابدا حركة سياسية ليست في الوقت نفسه حركة اجتماعية .

فقط في نظام الاشياء الذي لا يوجد فيه طبقات ولا صراع طبقي ، تكف التطورات الاجتماعية عن ان تكون ثورات سياسية .

كتب في النصف الاول من عام ١٨٤٧

(★) : المقصود هنا بالطبقات ، بالمعنى التاريخي لطبقات الاقطاعية ، طبقات ذات امتيازات معروفة ومحددة وقد الغت الثورة البرجوازية الطبقات وامتيازاتها . ان المجتمع البرجوازي يعرف فقط طبقات . لذلك كان سيقع في تناقض كلي مع التاريخ اذا ما وصف البروليتاريا بانها « الطبقة الرابعة » .

(ملاحظة من انجلز في الطبعة الالمانية ١٨٨٥)

كارل ماركس و فردريك انجلز

من كتاب بيان الحزب الشيوعي (٣٢)

١

البورجوازيون والبروليتاريون (★)

ليس تاريخ كل مجتمع ، (★★) الى يومنا هذا ، سوى تاريخ صراع الطبقات .

(★) المقصود بالبرجوازية طبقة الراسماليين المحدثين الذين يملكون وسائل الانتاج الاجتماعي ، ويستخدمون العمل المأجور . والمقصود بالبروليتاريا طبقة العمال المأجورين الذين لا يملكون اي وسائل خاصة للانتاج ، فيضطرون بالتالي الى بيع قوة عملهم كي يعيشوا (ملاحظة انجلز في الطبعة الانجليزية ١٨٨٨) .

(★★) اي التاريخ المكتوب . ففي عام ١٨٤٧ كان تاريخ النظام الاجتماعي الذي سبق كل تاريخ مكتوب، اي عهد ما قبل التاريخ ، مجهولا تقريبا . وبعدئذ اكتشف هاكستهاوزن في روسيا الملكية المشاعية للارض ، وبرهن موريو ان هذه الملكية المشاعية كانت الاساس الاجتماعي الذي انطلق منه تاريخيا تطور جميع القبائل الجرمانية ، ثم تبين شيئا فشيئا ان المشاعة الريفية مع التملك الجماعي للارض كانت الشكل الابتدائي للمجتمع في كل مكان من الهند الى ايرلندا. واخيرا اتضح تماما التنظيم الداخلي لهذا المجتمع الشيوعي البدائي بما فيه من ميزات اساسية ، عقب اكتشاف مورغان الذي بين الطبيعة الحقيقية للجانس ومكانها من القبيلة . وبانحلال هذه الهيئات التشاركية الابتدائية يبدأ انقسام المجتمع الى طبقات متمايزة تصبح آخر الامر متعارضة . وقد حاولت تتبع سير هذه العملية الانحلالية في كتابي « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » الطبعة الثانية ، شتوتغارت ١٨٨٤ (ملاحظة انجلز في الطبعة الانجليزية ١٨٨٨) .

فالحر والعبد ، والنبيل والعامي ، والسيد الاقطاعي والقن ، والمعلم (★) والصانع ، اي باختصار المضطهِدون ، والمضطهَدون ، كانوا ، تعارض دائم ، يخوضون غمار حرب مستمرة ظاهرة تارة ومستترة تارة ، حرب انتهت في كل مرة اما بانقلاب ثوري يشمل المجتمع باسره ، واما بدمار الطبقتين المتصارعتين معا .

وخلال العصور الاولى من التاريخ ، نجد المجتمع ، في كل مكان تقريبا ، منظما تنظيما معقدا على درجات مختلفة ، كما نجد تسلسلا واضحا في المراتب الاجتماعية . ففي روما القديمة نجد النبلاء ، ثم الفرسان ، ثم العامة ثم الارقاء ، وفي القرون الوسطى نجد الاقطاعيين الاسياد ثم الاتباع ثم المعلمين ثم الصناع ثم الاقنان ، ونجد تقريبا داخل كل طبقة من الطبقات مراتب ثانوية ايضا .

اما المجتمع البورجوازي الحديث الذي نشأ على انقاض المجتمع الاقطاعي ، فانه لم يقض على هذا التناحر بين الطبقات ، بل لم يفعل سوى اقامة طبقات جديدة بدلا من الطبقات القديمة ، واتخاذ ظروف جديدة للارهاق والاضطهاد ، وأشكال جديدة للنضال مكان الاشكال القديمة .

الا ان ما يميز عصرنا الحاضر ، عصر البورجوازية ، هو أنه جعل التناحر الطبقي اكثر بساطة : فان المجتمع آخذ في الانقسام اكثر فأكثر ، الى معسكرين كبيرين متعاديين ، الى طبقتين كبيرتين تجابه كل منهما الاخرى بشكل مباشر ـ هما البورجوازية والبروليتاريا .

فمن اقنان القرون الوسطى نشأ سكان المدن الاولى ، ومن هؤلاء السكان المدنيين تطورت العناصر الاولى للبرجوازية .

واكتشاف أميركا ، والسياحات البحرية حول شواطىء افريقيا ، قدمت للبورجوازية الناشئة ميادين جديدة للعمل . فأسواق الهند والصين ، واستعمار اميركا ، والتجارة مع المستعمرات ، وتعدد وسائل المبادلة ، وتدفق البضائع ، كل هذه الامور دفعت التجارة والملاحة والصناعة الى الامام بقوة لم تعرف من قبل أبدا ، فأمنت بذلك نموا سريعا للعنصر الثوري في المجتمع الاقطاعي الآخذ في الانحلال .

ولم يعد في استطاعة اسلوب الانتاج الصناعي الاقطاعي القديم ، حيث الحرف المغلقة تحتكر الانتاج الصناعي ، يكفي حاجات الاسواق الجديدة المتزايدة باستمرار ، فحل المشغل (المانيفاكتورة) محله ، وأخذت الطبقة المتوسطة الصناعية الصغيرة ، مكان المعلمين ، واختفى تقسيم العمل بين هيئات الحرف المختلفة امام تقسيم العمل في قلب الورشة نفسها .

في تلك الاثناء كانت الاسواق تتسع وتتعاظم دون انقطاع ، والطلب يزداد ، فاصبح المشغل نفسه غير واف بالحاجة . وعندئذ أحدث البخار والآلة انقلابا ثوريا كبيرا في الانتاج الصناعي ، وحلت الصناعة الكبرى الحديثة محل المشغل ، واخلت الطبقة المتوسطة الصناعية الميدان لاصحاب الملايين الصناعيين ، قواد جيوش صناعية حقيقية ، انهم بورجوازيو العصر الحديث .

(★) المعلم : عضو كامل الحقوق في الحرفة ، معلم في داخل المشغل لا رئيسه . (ملاحظة انجاز في الطبعة الانكليزية ١٨٨٨) .

وخلقت الصناعة الحديثة السوق العالمية التي مهد لها الطريق اكتشاف أميركا . وقد ادت هذه السوق الى توسع التجارة والملاحة وتقدم وسائل النقل والمواصلات بسرعة هائلة . ثم عاد هذا التوسع بدوره فأثر في اتساع الصناعة.. وبمقدار ما كانت الصناعة والتجارة والملاحة والسكك الحديدية تتقدم وتنمو ، كانت البورجوازية كذلك تنمو وتتعاظم ، وتضاعف رؤوس اموالها ، وتدفع الى الوراء ، كل طبقة خلفتها العصور الوسطى .

هكذا نرى كيف ان البورجوازية الحديثة نفسها هي نتيجة تطور طويل ، وسلسلة من الثورات في أساليب الانتاج والمبادلة .

وكان يرافق كل مرحلة من مراحل التطور التي مرت بها البورجوازية ، رقي سياسي يوازي هذا التطور . فقد كانت البورجوازية اول الامر طبقة مضطهدة تحت عسف الاقطاعيين واستبدادهم ، ثم كانت جماعة مسلحة تسوس امورها بنفسها في كومونة (★) العصور الوسطى ، ثم كانت هنا جمهورية مدينية مستقلة (كما في ايطاليا والمانيا) وهناك « طبقة ثالثة » (كما في فرنسا) تدفع الجزية للملك ، ثم كانت في عهد المشغل (المانيفاكتورة) قوة توازن في خدمة الملكية نصف الاقطاعية والمطلقة ضد النبلاء ، وفي الحقيقة حجر زاوية الممالك الكبرى بصورة عامة ، قد انتزعت اخيرا منذ ان توطدت الصناعة الحديثة وتأسست السوق العالمية ، سلطة سياسية وقفا عليها في الدولة التمثيلية الحديثة . فالقوة التنفيذية في الدولة الحديثة ليست سوى لجنة ادارية تدير الشؤون العامة للطبقة البورجوازية بأسرها .

لقد لعبت البورجوازية في التاريخ دورا ثوريا الى درجة بعيدة .

فحيثما استولت البورجوازية على السلطة ، وضعت حدا للعلاقات الاقطاعية والبطريركية والعاطفية . وحطمت دون رأفة الصلات الاقطاعية المزخرفة التي تربط الانسان « بسادته الطبيعيين » ولم تبق على صلة بين الانسان والانسان الا المصلحة الشخصية العادية والدفع نقدا وعدا . ولقد اغرقت سائر الاشراقات السماوية للحمية الدينية وحماسة الفرسان ورقة البورجوازية الصغيرة في المياه الجليدية للحساب المشبعة بالانانية . ولقد جعلت من الكرامة الشخصية « قيمة تبادل » لا أقل ولا اكثر ، واحلت مكان الحريات العديدة التي كلف تحقيقها ثمنا غاليا ، هذه الحرية الوحيدة القاسية التي لا تعرف معنى الرحمة او الشفقة ، الا وهي حرية التجارة ، وقد أبدلت الاستثمار المغطى بالاوهام الدينية والسياسية باستثمار مكشوف ، شائق ، مباشر ، وحشي .

(★) الكومونة : اسم اطلق في فرنسا على المدن الناشئة حتى قبل ان تنتزع من سادتها الاقطاعيين الحكم الذاتي والحقوق السياسية كما فعلت « الطبقة الثالثة » . واذا تحدثنا بصورة عامة فاننا نأخذ هنا انكلترا كبلد نموذجي للتطور الاقتصادي وفرنسا للتطور السياسي (ملاحظة انجلز في الطبعة الانكليزية ١٨٨٨) .

الكومونة : هو الاسم الذي اطلقه سكان المدن في ايطاليا وفرنسا على مجموعاتهم البشرية بعد ان اشتروا او انتزعوا حقوقهم الاولية في الادارة الذاتية من سادتهم الاقطاعيين (ملاحظة انجلز في الطبعة الالمانية ١٨٩) .

وانتزعت البورجوازية عن سائر المهن والاعمال التي كانت تعتبر حتى ذلك الحين محترمة ، والتي ينظر اليها بشيء من الرهبة ، قداستها كلها ، وجعلت من الطبيب والمحامي والكاهن والشاعر ورجل العلم شغيلة مأجورين لها .

ولقد مزقت البورجوازية عن العائلة حجابها العاطفي وأحالت العلاقات العائلية الى علاقات مالية صرفة .

وبينت البورجوازية كيف أن الكسل والخمول في القرون الوسطى كانا التتمة الطبيعية لذلك المظهر الفظ للقوة الجسمانية التي تعجب بها الرجعية أيما اعجاب . والبورجوازية هي اول من اظهر ما يستطيع ابداعه النشاط الانساني ، فحققت عجائب تتجاوز بمراحل بعيدة اهرامات مصر ، والاقنية الرومانيـــة ، والكنائس القوطية ، وقادت حملات وغزوات الفت ظلا معتما على سائر هجرات الامم والحروب الصليبية السابقة .

ان البرجوازية لا تعيش الا اذا أدخلت تغييرات ثورية مستمرة على أدوات الانتاج ، وبالتالي على علاقات الانتاج ، أي على العلاقات الاجتماعية بأسرها . وبعكس ذلك ، كانت المحافظة على أسلوب الانتاج القديم ، الشرط الاول لحياة الطبقات الصناعية السالفة . فهذا الانقلاب المتتابع في الانتاج ، وهذا التزعزع الدائم في كل العلاقات الاجتماعية ، وهذا التحرك المستمر وانعدام الاطمئنان على الدوام ، كل ذلك يميز عهد البرجوازية من كل العهود السابقة ، فان كل العلاقات الاجتماعيـة التقليدية الجامدة ، وما يحيط بها من مواكب المعتقدات والافكار ، التي كانت قديما محترمة مقدسة ، تنحل وتندثر ، أما التي تحل محلها فتشيخ ويتقادم عهدها قبل ان يصلب عودها . وكل ما كان تقليديا ثابتا يطير ويتبدد كالدخان ، وكل ما هـو مقدس يدنس ، ويضطر الناس في النهاية الى النظر لظروف معيشتهم وعلاقاتهـم المتبادلة بأعين يقظة لا تغشاها الاوهام .

وبدافع الحاجة الدائمة الى اسواق جديدة تنطلق البورجوازية الى جميع أنحاء الكرة الارضية . فينبغي لها ان تدخل وتتغلغل في كل مكان ، وتوطد دعائمها في كل مكان ، وتقيم الصلات في كل مكان .

وباستثمار السوق العالمية تصبغ البورجوازية الانتاج والاستهلاك في كل الاقطار بصبغة كوسموبوليتية . وتنزع من الصناعة أساسها الوطني ، بين يأس الرجعيين وقنوطهم فتنقرض الصناعات الوطنية التقليدية القديمـــة ، او تصبح على وشك الانقراض . وتحل محلها صناعات جديدة يصبح ادخالها وتعميمها مسألة حيوية لكل الامم المتمدنة ، صناعات لم تعد تستعمل المواد الاولية المحلية ، بل المواد الاوليـة القادمة من ابعد مناطق العالم ، ولا تستهلك منتجاتها في البلد نفسه فحسب ، بـل في سائر ارجاء الكرة الارضية . ان حاجات جديدة تولد مكان الحاجات القديمة ، التي كانت المنتجات الوطنية تكفيها ، حاجات تطلب لاشباعها منتجات المناطق والاقاليم الاكثر بعدا في العالم . ومكان الانعزال المحلي والوطني السابق والاكتفاء الذاتي ، تقوم بين الامم صلات شاملة وتصبح الامم متعلقة بعضها ببعض في كل الميادين . وما

يقال عن الانتاج المادي يقال ايضا عن الانتاج الفكري . فثمار النشاط الفكري عند كل امة تصبح ملكا مشتركا لجميع الامم . ويصبح من المستحيل اكثر فاكثر على اي امة ان تبقى محصورة في افقها الضيق ومكتفية به . ويتألف من مجموع الآداب القومية والمحلية أدب عالمي .

وتجرف البورجوازية الى تيار المدنية كل الامم ، حتى اشدها همجية ، تبعا لسرعة تحسين جميع ادوات الانتاج وتسهيل وسائل المواصلات الى ما لا حد له . فان ارخص منتجاتها هو في يدها بمثابة مدفعية ضخمة تقتحم وتخرق كل ما هنالك من أسوار صينية ، وتنحني امامها رؤوس أشد البرابرة عداء وكرها للاجانب . وتجبر البورجوازية كل الامم ، تحت طائلة الموت ، ان تقبل الاسلوب البورجوازي في الانتاج ، وان تدخل اليها المدنية المزعومة ، اي أن تصبح بورجوازية . فهي ، باختصار ، تخلق عالما على صورتها ومثالها .

واخضعت البورجوازية الريف للمدينة ، فأنشأت المدن الكبرى وزادت سكان المدن زيادة هائلة بالنسبة لسكان الارياف ، وانتزعت بذلك قسما كبيرا من السكان من بلادة الحياة القروية ، وكما أنها اخضعت الريف للمدينة ، كذلك اخضعت البلدان الهمجية ونصف الهمجية للبلدان المتمدنة ، الامم الفلاحية للامم البورجوازية . لقد اخضعت الشرق للغرب .

وتقضي البورجوازية اكثر فاكثر على تبعثر وسائل الانتاج والملكية والسكان . وقد كدست السكان وركزت وسائل الانتاج وجمعت الملكية في ايدي افراد قلائل . وكانت النتيجة المحتومة لهذه التغييرات نشوء التمركز السياسي . فالمقاطعات المستقلة التي كانت العلاقات بينها تكاد تكون علاقات اتحادية ، والتي كانت لها مصالح وقوانين وحكومات وتصرفات جمركية مختلفة ، انما جمعت كلها ودمجت في امة واحدة مع حكومة واحدة ، وقوانين واحدة ، ومصلحة قومية طبقية واحدة ، وراء حاجز جمركي واحد .

وخلقت البورجوازية ، التي لم يكد يمضي على تسلطها قرن واحد ، قوى منتجة تفوق في عددها وعظمتها كل ما صنعته الاجيال السالفة مجتمعة . فان اخضاع قوى الطبيعة ، واستخدام الالات وتطبيق الكيمياء في الصناعة والزراعة ، ثم الملاحة البخارية والسكك الحديدية والتلغراف الكهربائي ، وهذه القارات الكاملة التي كانت بورا فأخصبت ، وهذه الانهار والترع التي اصلحت وراحت البواخر تمخر عبابها ، وهذه الشعوب التي كأنما قذفتها من بطن الارض قوة سحرية ــ اي عصر سالف واي جيل مضى كان يحلم بأن مثل هذه القوى المنتجة العظيمة كامنة في قلب العمل الاجتماعي !

وهكذا يتبين لنا أن وسائل الانتاج والتبادل التي قامت البورجوازية على اساسها ، نشأت داخل المجتمع الاقطاعي ، ثم لما بلغت هذه الوسائل حدا معينا من التقدم والرقي ، لم تعد الظروف التي كان المجتمع الاقطاعي ينتج ويبادل ضمنها ، لم يعد التنظيم الاجتماعي للزراعة والصناعة ، أي بكلمة واحدة ، لم يعد النظام الاقطاعي للملكية يتفق مع القوى المنتجة في ملء تقدمها ، بل أصبح يعرقل الانتاج

عوضا عن ان يطوره ، ثم تحول الى قيود تكبله ، واصبح من الواجب تحطيم هذه القيود ، فحطمت .

وحل محل ذلك المنافسة الحرة ، يرافقها دستور اجتماعي وسياسي يناسبها ، وقامت معها السيطرة الاقتصادية والسياسية للطبقة البورجوازية .

ان حركة مماثلة تجري الآن امام أعيننا . مجتمع بورجوازي حديث بعلاقاته الانتاجية وتبادله وملكيته ، كل هذا المجتمع الذي خلق وسائل الانتاج والتبادل العظيمة الهائلة اصبح يشبه الساحر الذي لا يدري كيف يقمع ويخضع القوى الجهنمية التي اطلقها من عقالها بتعاويذه . ومنذ عدة اجيال وتاريخ الصناعة والتجارة ليس سوى تاريخ تمرد القوى المنتجة الحديثة على علاقات الانتاج الحديثة ، على نظام الملكية الذي يقوم عليه وجود البورجوازية وسيطرتها . ويكفي ذكر الازمات التجارية التي تقع بصورة دورية وتهدد اكثر فأكثر وجود المجتمع البورجوازي بأسره . فكل ازمة من الأزمات لا تكتفي باتلاف كمية من المنتجات المصنوعة الجاهزة فقط ، بل تقضي أيضا على قسم كبير من القوى المنتجة القائمة نفسها . وينقض على المجتمع وباء لم يكن ليعتبر في جميع العهود السابقة سوى خرافة غير معقولة ، ــ هذا الوباء هو فيض الانتاج . فيرتمي المجتمع فجأة في حالة همجية حتى ليخيل للمرء أن هنالك مجاعة أو حربا طاحنة تقطع عن المجتمع وسائل معيشته وموارد رزقه ، وكأنما الصناعة والتجارة أتى عليهما الخراب والدمار . ولم ذلك ؟ ذلك لأنه أصبح في المجتمع شيء كثير من المدنية ، وكثير من وسائل العيش، وكثير من الصناعة والتجارة. ولم تعد القوى المنتجة الموجودة تحت تصرف المجتمع تساعد على نمو علاقات الملكية البورجوازية وتقدمها ، بل بالعكس أصبحت هذه القوى عظيمة جدا بالنسبة لهذه العلاقات البورجوازية التي أضحت عائقا في سبيل تقدمها وتوسعها . وكلما شرعت القوى المنتجة تتغلب على هذا العائق رمت المجتمع بأسره في الاضطراب والاختلال وهددت وجود الملكية البورجوازية بالانهيار . لقد أصبحت العلاقات البورجوازية اضيق من أن تستوعب الثروات الناشئة في قلبها . فكيف تتغلب البورجوازية على هذه الازمات ؟ تتغلب بالتدمير القسري لمقدار من القوى المنتجة من جهة ، وبالاستيلاء على اسواق جديدة وزيادة استثمار الاسواق القديمة من جهة اخرى . أي بتحضير ازمات اعم واشد هولا ، وتقليل الوسائل التي يمكن بها تلافي هذه الازمات .

ان الاسلحة التي استخدمتها البورجوازية للقضاء على الاقطاعية ترتد اليوم الى صدر البورجوازية نفسها .

ولكن البورجوازية لم تصنع فقط الاسلحة التي سوف تقتلها ، بل اخرجت ايضا الرجال الذين سيستعملون هذه الاسلحة : انهم العمال العصريون او البروليتاريون .

وبمقدار تطور البورجوازية ، أي رأس المال ، تتطور البروليتاريا ، الطبقة العاملة المعاصرة ، طبقة عمال لا يعيشون الا اذا وجدوا عملا ، ولا يجدونه الا اذا كان عملهم هذا ينمي رأس المال . وهؤلاء العمال المجبرون على بيع أنفسهم بالمفرق هم بضاعة ، هم مادة تجارية كغيرها ، يعانون كل تقلبات المنافسة وكل تموجات السوق.

ونتيجة اتساع استعمال الالات وتقسيم العمل ، فقد عمل البروليتاريين كل صبغة شخصية ، وأضاع بذلك كل جاذب ، واصبح العامل عبارة عن ملحق بسيط للالة لا يطلب منه الا القيام بعملية بسيطة رتيبة سهلة التلقين . وبذلك اصبح ما يكلفه العامل اليوم هو تقريبا ما تكلفه وسائل المعيشة اللازمة للاحتفاظ بحياته وتخليد نوعه . الا ان ثمن العمل كثمن كل بضاعة يساوي تكاليف انتاجه . اذن ، كلما اصبح العمل باعثا على الاشمئزاز هبطت الاجور . وفوق ذلك ينمو ، مع تقدم الالة وتقسيم العمل ، مجموع الجهد المصروف في العمل ، اما بزيادة ساعات العمل ، واما بزيادة الجهد المطلوب في مدة معينة من الزمن ، او بتعاظم سرعة حركة الالات ... الخ .

ان الصناعة الحديثة حولت ورشة المعلم الحرفي البطريركي الصغير الى مصنع كبير للصناعي الراسمالي ، واخذت جماهير العمال المتكدسين في هذا المصنع يخضعون لتنظيم اشبه بالتنظيم العسكري . فهم جنود الصناعة البسيطون الخاضعون لسلسلة كاملة من كبار الضباط وصغارهم وكأنهم في جيش عسكري . وهم ليسوا عبيد الطبقة البورجوازية والدولة البورجوازية فحسب ، بل هم في كل يوم وكل ساعة عبيد للالة وللمناظر وللبورجوازي ، صاحب المعمل نفسه ، بوجه خاص . وكلما تبين بصراحة ان الربح هو الهدف الوحيد لكل هذا الاستبداد ، ازداد هذا الاستبداد بشاعة وقبحا واثارة للسخط والحفيظة .

وكلما قل تطلب العمل اليدوي للمهارة والقوة ، اي كلما ترقت الصناعة الحديثة استعيض عن عمل الرجل بعمل النساء والاولاد . ولا تبقى للفروق في الجنس او السن اهمية اجتماعية بالنسبة للطبقة العاملة ، فليس هناك سوى ادوات للعمل تتغير كلفتها حسب العمر والجنس .

ومتى انتهى العامل من معاناة استثمار صاحب المعمل ، وحسبت له أجرته ، اصبح فريسة لعناصر اخرى من البورجوازية : المالكين والباعة بالمفرق والمرابين ... الخ .

أما الدرجات السفلى من الطبقات المتوسطة القديمة ـ الصناعيون الصغار ، والباعة وأصحاب الايرادات بصورة عامة ، والحرفيون ، والفلاحون ـ فيتدهورون جميعا الى صفوف البروليتاريا ، لان رؤوس أموالهم الهزيلة لا تسمح لهم ، من جهة، استخدام اساليب الصناعة الكبرى فيندحرون ويهلكون في منافستهم لكبار الراسماليين ، ومن جهة اخرى لان مهارتهم الفنية تفقد قيمتها واهميتها امام اساليب الانتاج الجديدة . وهكذا فان البروليتاريا تتجند من كل طبقات السكان .

وتمر البروليتاريا في تطورها بمراحل مختلفة ، ويبدأ نضالها ضد البورجوازية منذ نشأتها . ويقوم بالنضال بادىء ذي بدء عمال فرادى منعزلون ، ثم يتكاتف عمال معمل واحد ، ثم يعم النضال جميع عمال المهنة الواحدة في محلة واحدة ضد البورجوازي الذي يستثمرهم بصورة مباشرة . وانهم ليوجهون هجماتهم لا ضد الاسلوب البورجوازي في الانتاج ، بل ضد أدوات الانتاج نفسها ، فيتلفون البضائع الاجنبية التي تزاحم عملهم ، ويحطمون الالات ويحرقون المصانع ، ويسعون الى استعادة الوضع المضاع الذي كان يتمتع به الصانع في العصور الوسطى .

وفي هذه المرحلة لا يكون الكادحون يؤلفون بعد سوى جمهور غير متماسك ، مبعثر في طول البلاد وعرضها ، تفتته المنافسة . واذا اتفق ان اتحد العمال ليؤلفوا كتلا اكثر تكاتفا وتراصا ، فلا يكون ذلك ، في هذا الدور ، نتيجة وحدتهم الفعالة الخاصة ، بل نتيجة وحدة البورجوازية التي تضطر طبقتها ، في سبيل بلوغ مراميها السياسية ، الى تحريك البروليتاريا بأسرها ، وهي ما تزال تملك القدرة على ذلك لبعض الوقت . وفي هذا الدور لا يحارب البروليتاريون اعداءاهم الحقيقيين ، بل اعداء اعدائهم ، اي بقايا الحكم الملكي المطلق من كبار أصحاب الاراضي والبورجوازيين غير الصناعيين وصغار البورجوازيين . وهكذا تكون كل الحركة التاريخية متمركزة في ايدي البورجوازية ، وكل انتصار في هذه الظروف ، مهما كانت طبيعته ، يكون انتصارا بورجوازيا .

ولكن البروليتاريا لا يزداد عددها فحسب مع تطور الصناعة ، بل هي تتمركز ايضا في جماهير اوسع واعظم ، فتنمو قوتها وتحس هي هذه القوة بصورة أفضل . وتتساوى ، يوما فيوما ، المصالح وظروف الحياة المختلفة في صفوف البروليتاريا ، وذلك بمقدار ما تمحو الالة كل فرق في العمل ، وترجع الاجرة في كل مكان تقريبا الى المستوى المنخفض نفسه . وان التنافس المتعاظم فيما بين البورجوازيين أنفسهم وما ينتج عن ذلك من أزمات تجارية ، تجعل اجور العمال اكثر تقلبا واقل استقرارا . وان الاتفاق المستمر للالات ، المتزايد بسرعة عظيمة ، يضاعف اكثر فأكثر نصيب حالة العامل من عدم الاستقرار ، والمصادمات الفردية بين العامل والبورجوازية تصطبغ اكثر فأكثر بصيغة المصادمات بين طبقتين ، وعندئذ يبدأ العمال في تأليف الاتحادات ضد البورجوازيين ، ويتكاتفون في سبيل الدفاع عن أجورهم ، ويؤسسون جمعيات دائمة استعدادا لما يمكن حدوثه من حركات التمرد والعصيان ، وينفجر النضال هنا وهناك على صورة تمرد وعصيان .

قد ينتصر العمال احيانا ، ولكن انتصارهم يكون قصير الامد . وليست الثمرة الحقيقية لنضالاتهم هي النتائج الفورية ، بل هذا الاتحاد المتعاظم ابدا بين جميع الشغيلة . ويساعد على هذا الاتحاد واشتداده تحسين وسائل المواصلات التي تخلقها الصناعة الحديثة والتي تجعل العمال في مختلف الجهات والمناطق على اتصال بعضهم ببعض . ويكفي هذا الاتصال بين العمال لتحويل النضالات المحلية المتعددة ذات الصبغة المتماثلة في كل مكان ، الى نضال طبقي واحد يشمل القطر بأسره . غير ان كل نضال طبقي هو نضال سياسي . والاتحاد الذي كان سكان المدن في العصور الوسطى يقضون قرونا لتحقيقه نظرا لطرقهم الوعرة البدائية ، تحققه البروليتاريا الحديثة خلال بضع سنين فقط بفضل السكك الحديدية .

الا ان انتظام البروليتاريا في طبقة ، وبالتالي في حزب سياسي ، يحطمه بصورة مستمرة تنافس العمال فيما بينهم . ولكن هذا الانتظام لا يختفي حتى يعود فيولد من جديد ، وهو دائما اشد قوة واكثر صلابة واقوى بأسا ، ويستفيد من انقسامات البورجوازيين فيما بينهم ، فيجبرهم على جعل بعض مصالح الطبقة العاملة مشروعة معترفا بها قانونيا ، مثل قانون جعل مدة العمل اليومي عشر ساعات في انكلترا .

ان المصادمات بين الطبقات في المجتمع القديم تساعد بصورة عامة ، وبشتى الصور والاشكال ، على تطور البروليتاريا وتقدمها . فالبورجوازية نفسها تخوض غمار حرب مستمرة ، ضد الارستقراطية في بادىء الامر ، ثم ضد تلك الجماعات من البرجوازية نفسها ، التي اصبحت مصالحها متناقضة مع رقي الصناعة ، وضد بورجوازية الاقطار الاجنبية بصورة دائمة . وترى البرجوازية نفسها مضطرة في سائر هذه المعارك الى الالتجاء للبروليتاريا وطلب معونتها ، فتجرها بذلك الى الحلبة السياسية . وهكذا تزود البرجوازية نفسها العمال بمبادئهم الاولية في الثقافة والتربية السياسية والعامة ، اي انها تسلحهم بالسلاح الذي سيحاربونها به.

اضف الى ذلك ما رأيناه من ان جماعات كاملة من الطبقات الحاكمة تتدهور نتيجة تطور الصناعة وتقدمها ، الى طبقة البروليتاريا ، او تكون على الاقل مهددة في شروط وجودها . فهذه الجماعات تزود بدورها البروليتاريا بمبادىء ثقافية جديدة.

واخيرا عندما يقترب نضال الطبقات من الساعة الحاسمة الفاصلة ، فان عملية الانحلال الجارية في قلب الطبقة الحاكمة، والحقيقة، في قلب المجتمع القديم بأسره ، تتخذ شكلا يبلغ من حدته وعنفه ان جزءا صغيرا من هذه الطبقة الحاكمة نفسها ينفصل عنها وينضم الى الحركة الثورية ، الى الطبقة التي تأخذ المستقبل بين يديها . وكما انتقل فيما مضى قسم من النبلاء الى جانب البورجوازية ، كذلك في ايامنا هذه ينتقل قسم من البرجوازية الى جانب البروليتاريا ، وخصوصا ذلك القسم المؤلف من المفكرين البرجوازيين الذين تمكنوا من الاحاطة بمجموع الحركة التاريخية وفهمها بصورة نظرية .

ليس من بين الطبقات ، التي تقف الان امام البرجوازية وجها لوجه ، الا طبقة واحدة ثورية حقا ، هي البروليتاريا ، فالطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى ، اما البروليتاريا فهي ، على عكس ذلك ، نتاجها الخاص الاساسي.

والطبقة المتوسطة المؤلفة من صغار اصحاب العمل ، والباعة بالمفرق ، والحرفيين والفلاحين ، تحارب البرجوازية كي تنقذ من الفناء وجودها من حيث هي طبقات متوسطة . فهي اذن ليست ثورية ، بل محافظة . بل اكثر من محافظة ، انها رجعية ، لانها تحاول ان ترجع بالتاريخ القهقرى ، وتسير بدولاب التطور الى الوراء . واذا صدف وكانت ثورية فما ذلك الا من وجهة نظر انتقالها الوشيك الى صفوف البروليتاريا . فهي بذلك لا تدافع عن مصالحها الحاضرة ، بل عن مصالحها الاتية ، وهي تتخلى عن وجهة نظرها الخاصة لتعتنق وجهة النظر الخاصة بالبروليتاريا .

اما « الطبقة الخطرة » ، الرعاع الاجتماعي ، تلك الكتلة المنفصلة ، التي هي حثالة ادنى طبقات المجتمع القديم ، فقد تنجر الى الحركة هنا وهناك بثورة بروليتارية ولكن ظروف معيشتها تؤهلها بالاحرى لان تكون اداة مأجورة في يد الرجعية .

لقد اضمحلت ظروف معيشة المجتمع القديم ، ولم يعد لها اثر في ظروف معيشة البروليتاريا . فالبروليتاري محروم من الملكية . وليس ثمة صفة مشتركة بين علاقاته بزوجته واولاده والعلاقات العائلية البرجوازية . فالعمل الصناعي الحديث ، اي العبودية الحديثة لراس المال ، وهي نفسها في انكلترا وفرنسا ، في اميركا والمانيا ،

قد جردته من كل صبغة قومية . وما القانون والقواعد الاخلاقية والدين بالنسبة اليه سوى اوهام برجوازية تكمن خلفها مصالح برجوازية .

ان كل الطبقات السابقة التي استولت على السلطة فيما مضى ، حاولت تثبيت اوضاعها المكتسبة باخضاع المجتمع بأسره لاسلوب التملك الخاص بها . ولا تستطيع البروليتاريا الاستيلاء على القوى المنتجة الاجتماعية الا بالقضاء على اسلوب التملك الذي كان خاصا بها ،وبالقضاء بالتالي على كل اسلوب سابق للتملك ايضا . ان البروليتاريا لا تملك شيئا خاصا بها حتى تصونه وتحميه ، فرسالتها هي أن تهدم سائر الضمانات والتأمينات السابقة الخاصة بالملكية الفردية .

ان كل الحركات التاريخية الى يومنا هذا ، لم تكن سوى حركات قامت بها الاقليات او جرت في مصلحة الاقليات . اما حركة البروليتاريا فهي حركة واعية مستقلة تقوم بها الاكثرية الساحقة في مصلحة الاكثرية الساحقة . فالبروليتاريا التي هي ادنى طبقة في مجتمعنا الراهن لا يمكنها ان تنطلق وتثقف عودها ما لم تنسف كل الطبقات المتراكب بعضها فوق بعض ، هذه الطبقات التي تؤلف المجتمع الرسمي .

ان نضال البروليتاريا ضد البرجوازية يتخذ ، بادىء ذي بدء ، لا في جوهره بل في شكله ، صورة نضال قومي . ولا شك انه ينبغي على بروليتاريا كل قطر ان تنهي الامور قبل كل شيء مع برجوازيتها الخاصة .

وحين نرسم مراحل تطور البروليتاريا بصورة اجمالية ، فاننا نتتبع ، في الوقت نفسه، تاريخ الحرب الاهلية ، الاكثر او الاقل خفاء ، التي تحتدم في قلب المجتمع حتى الساعة التي تنفجر فيها بشكل ثورة علنية ، فيضع انهيار البرجوازية العنيف ، الاسس لسيطرة البروليتاريا .

لقد قامت المجتمعات السالفة كلها ، كما رأينا ، على التناحر بين الطبقات المضطهدة والمضطهدة . ولكن اضطهاد طبقة ما يتطلب توفر بعض الشروط اللازمة لها كي تستمر في حياتها المستعبدة . فقد رفع القن نفسه ، في عهد العبودية ، الى درجة عضو الكومونة، كما ان البرجوازي الصغير قد تدبر امره تحت نير الاستبداد الاقطاعي كي يبلغ مرتبة البرجوازي . اما العامل الحديث فعكس ذلك تماما ، اذ بدلا من ان يرتفع ويرقى برقي الصناعة ، لا ينفك يهوي ادنى فأدنى تحت شروط حياة طبقته نفسها ، بحيث يصبح العامل معدما ، ويزداد الفقر بسرعة تفوق سرعة ازدياد السكان ونمو الثروة . وهكذا يصبح من الواضح ان البرجوازية لم تعد جديرة بأن تكون الطبقة الحاكمة في المجتمع، وان تفرض على المجتمع شروط وجودها كقانون اعلى. انها لم تعد جديرة بالحكم ، ولم يعد بامكانها ان تؤمن لعبدها معيشة تتلاءم مع عبوديته ، لانها لا تستطيع ان تمنعه من الانحطاط الى حال تضطر معها الى اطعامه بدلا من ان يطعمها . ما عاد في مقدور المجتمع ان يحيا تحت سيادة البرجوازية، اي ان وجودها، بعبارة اخرى ، لم يعد متلائما مع المجتمع .

ان الشرط الاساسي لوجود الطبقة البرجوازية وسيطرتها هو تكوين رأس المال وتكديسه . اما شرط وجود الرأسمال فهو العمل المأجور . والعمل المأجور يرتكز ، بصورة مطلقة ، على تنافس العمال فيما بينهم . ورقي الصناعة الذي حافزه غير

الارادي هو البرجوازية ، يستبدل بانعزال العمال الناتج عن تزاحمهم ، اتحادهم الثوري الناجم عن تضامنهم . وهكذا فان تقدم الصناعة الكبرى يزلزل تحت اقدام البرجوازية ، الاسس نفسها التي شادت عليها نظام انتاجها وتملكها . فما تنتجه البرجوازية قبل كل شيء هو اذن حفارو قبرها . فسقوطها وانتصار البروليتاريا امران حتميان .

٢

البروليتاريون والشيوعيون

ما الموقف الذي يتخذه الشيوعيون من مجموع البروليتاريين ؟

ان الشيوعيين لا يؤلفون حزبا خاصا معارضا لاحزاب العمال الاخرى .

وليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح البروليتاريا بمجموعها .

ولا يدعون الى مبادىء خاصة بهم ، يصوغون حركة العمال بحسبها .

ان الشيوعيين لا يتميزون عن بقية احزاب العمال الا في نقطتين فقط : ١ ــ في النضالات القومية التي يخوض غمارها البروليتاريون في مختلف البلدان ، يبرز الشيوعيون ويضعون في المقدمة المصالح المشتركة للبروليتاريا بأسرها بصورة مستقلة عن كل قومية . ٢ ــ في مختلف مراحل التطور التي لا بد للنضال بين البروليتاريين والبرجوازيين من اجتيازها ، يمثل الشيوعيون دائما ، وفي كل مكان ، المصالح العامة للحركة بكاملها .

ولذا فان الشيوعيين ، من الناحية العملية ، هم الفريق الاحزم والاكثر تقدما من احزاب الطبقة العاملة في كل البلدان ، ذلك الفريق الذي يدفع الى الامام كل الفرق الاخرى . وهم من الوجهة النظرية يمتازون عن بقية البروليتاريين ، بادراك واضح لخطة سير الحركة البروليتارية وظروفها ونتائجها العامة الاخيرة .

اما هدف الشيوعيين المباشر ، فهو الهدف الذي ترمي اليه جميع احزاب العمال الاخرى ، اي تنظيم البروليتاريين في طبقة ، وقلب سيادة البرجوازية ، واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية .

ومفهومات الشيوعيين النظرية لا ترتكز مطلقا على افكار او مبادىء اكتشفها او اخترعها هذا او ذاك من الذين يدعون مصلحين عالميين . فما هي سوى التعبير الاجمالي عن العلاقات الراهنة المنبثقة عن نضال طبقي قائم . عن حركة تاريخية تجري امام اعيننا . وليس القضاء على علاقات الملكية القائمة صفة مميزة للشيوعية على الاطلاق .

لقد تعرضت سائر علاقات الملكية في الماضي لتغييرات تاريخية مستمرة ناتجة عن التبدل الجاري في الشروط التاريخية .

فالثورة الفرنسية ، مثلا ، قضت على الملكية الاقطاعية لصالح الملكية البرجوازية

فالصفة المميزة للشيوعية ليس القضاء على الملكية بصورة عامة ، بل القضاء على الملكية البرجوازية .

غير ان الملكية الخاصة الحديثة ، اي الملكية البرجوازية ، هي التعبير الاخير

والاكمل عن اسلوب الانتاج والتملك ، المبني على تناقضات الطبقات واستثمار الاقلية للاكثرية .

وعلى هذا يمكن تلخيص نظرية الشيوعيين في هذه الصيغة الوحيدة وهي : القضاء على الملكية الخاصة .

ويأخذون علينا ، نحن الشيوعيين ، اننا نريد القضاء على حق الملكية المكتسبة شخصيا بالعمل ، هذه الملكية التي يدعون انها اساس كل حرية وفعالية واستقلال فردي .

الملكية الشخصية ثمرة العمل والكفاءة والكفاح ! اتعنون ملكية المهني الصغير والفلاح الصغير ، هذا الشكل من الملكية الذي سبق الملكية البرجوازية ؟ ان كانت هذه الملكية هي التي تعنون ، فليس من حاجة للقضاء عليها ، لان رقي الصناعة قد دمرها حتى درجة بعيدة . وهو آخذ في محوها يوما بعد اليوم .

ام انكم تعنون الملكية الخاصة الحديثة ، اي الملكية البرجوازية ؟

ولكن هل يخلق العمل المأجور اي ملكية الكادح ؟ ابدا ! انه يخلق رأس المال ، اي تلك الملكية التي تستثمر العمل المأجور والتي لا يمكن ان تنمو الا بشرط ان تنتج مزيدا من العمل المأجور لاستثمار جديد . فالملكية في شكلها الحالي قائمة على اساس التناقض بين رأس المال والعمل المأجور ! فلنبحث طرفي هذا التناقض كليهما .

ان يكون المرء راسماليا ، هذا لا يعني انه يشغل مركزا شخصيا فحسب ، بل يشغل كذلك مركزا اجتماعيا في الانتاج . ان رأس المال نتاج جماعي : فهو لا يمكن ان يدار ويشغل الا بجهود متضافرة لافراد عديدين ، بل هو لا يدار ويشغل ، في اخر تحليل ، الا بالجهود المنسقة المتضافرة لجميع اعضاء المجتمع .

فليس رأس المال اذن قوة شخصية ، بل قوة اجتماعية .

فعندما يتحول رأس المال ، بالتالي ، الى ملك مشترك يخص جميع اعضاء المجتمع ، فالملكية الشخصية لا تكون قد تحولت الى ملكية مشتركة ، بل ما تبدل هو الصفة الاجتماعية للملكية التي تفقد صفتها الطبقية .

ولننتقل الان الى العمل المأجور .

ان الثمن المتوسط للعمل المأجور هو الحد الادنى للاجرة ، اي مجموع وسائل المعيشة الضرورية كل الضرورة للعامل كي يعيش كعامل . فما يمتلكه العامل المأجور اذن ، بجهده وكده ، يساوي تماما ما يلزمه بالضرورة للاحتفاظ بوجوده الهزيل وللابقاء على نوعه . فنحن لا ننوي البتة القضاء على هذا التملك الشخصي لمنتجات العمل ، هذا التملك الضروري لحفظ الحياة البشرية وتكثيرها ، والذي لا يترك اقل ربح يتسلط المرء بواسطته على عمل الاخرين . ان كل ما تريد الخلاص منه هو الطابع الكئيب لهذا التملك الذي يجعل العامل يحيا في سبيل انماء رأس المال فقط ، وهو لا يمنح حق الحياة الا بمقدار ما تتطلب ذلك مصالح الطبقة الحاكمة .

ليس العمل الحي في المجتمع البورجوازي الا وسيلة لانماء العمل المتراكم ، اما في المجتمع الشيوعي فليس العمل المتراكم سوى وسيلة لتوسيع حياة الشغيلة واغنائها وتحسينها .

ولذلك فان الماضي يسيطر في المجتمع البورجوازي على الحاضر . اما في المجتمع الشيوعي ، فالحاضر يسيطر على الماضي : ان راس المال مستقل وفردي في المجتمع البرجوازي ، بينما الشخص الحي الذي يعمل تابع لا يملك اي فردية .

وتنادي البرجوازية ان القضاء على هذه الحالة قضاء على الشخصية والحرية! وهي على حق فيما تزعم ، لان القضاء على الشخصية البرجوازية والاستقلال البرجوازي والحرية البرجوازية هو من دون ريب الهدف المطلوب .

انهم يعنون بالحرية ، في الظروف الحالية للانتاج البرجوازي ، حرية التجارة، حرية الشراء والبيع .

ولكن اذا تلاشى البيع والشراء ، فان البيع الحر والشراء الحر يتلاشيان ايضا بطبيعة الحال ! ان هذه الثرثرة عن البيع والشراء ، وسائر الكلمات الضخمة الاخرى التي ترددها بورجوازيتنا عن الحرية بصورة عامة لا معنى لها الا بالمقارنة مع التجارة المقيدة ، بالتجار المكبلين في العصور الوسطى ، ولا يبقى لها اقل معنى او دلالة عندما تقارن بما ترمي اليه الشيوعية من قضاء على التجارة البرجوازية ، ونظام الانتاج البرجوازي ، والبرجوازية نفسها .

يهولكم ويروعكم اننا نريد الخلاص من الملكية الخاصة ! ولكن الملكية الخاصة قد سبق فزالت في مجتمعكم القائم ، بالنسبة الى تسعة اعشار السكان ، واذا كانت الاقلية تتمتع بالملكية الخاصة فما سبب ذلك الا حرمان الاعشار التسعة الباقية منها. فانتم تاخذون علينا اننا نريد الخلاص من شكل للملكية ، يشترط وجود هذا الشكل حرمان اكثرية المجتمع الساحقة من كل ملكية .

وباختصار ، تاخذون علينا اننا نريد الخلاص من ملكيتكم انتم ، وحقا هذا ما نريد بالضبط .

وما ان يصبح من المستحيل تحول العمل الى راس مال ونقد وريع عقاري ، اي الى سلطة اجتماعية قابلة للاحتكار ، او بعبارة اخرى ، ما ان يصبح من المستحيل تحول الملكية الفردية الى ملكية برجوازية ، الى راس مال ، حتى تاخذوا بالصياح : ان الفردية قد تلاشت .

فانتم تعترفون اذن بانكم لا تعنون « بالفرد » الا البرجوازي والمالك ، فهذا الفرد يجب ، في الحقيقة ، ان يزول ويصير مستحيلا .

ان الشيوعية لا تسلب احدا القدرة على تملك منتجات اجتماعية ، كل ما تحرمه اياه هو القدرة على استعباد عمل غيره عن طريق هذا التملك .

ويعترضون بقولهم ان القضاء على الملكية الخاصة يؤدي الى توقف العمل ، وانتشار الكسل العام الذي يجرف الجميع .

ولو كان الامر كذلك ، لكان قضي على المجتمع البرجوازي منذ امد طويل بسبب الكسل او الخمول ، لان اولئك الذين يشتغلون من اعضائه لا يربحون شيئا ، واولئك الذين يربحون لا يشتغلون . وهكذا يمكن تاويل كل اعتراضهم بتعبير اخر من اللغو : حيث لا يبقى راس مال لا يبقى عمل مأجور .

ان كل الاعتراضات الموجهة الى الاسلوب الشيوعي في انتاج المنتجات المادية واستهلاكها ، قد وجهت الى الاساليب الشيوعية في انتاج المنتجات الفكرية

واستملاكها ايضا . فكما ان زوال الملكية الطبقية يعادل بالنسبة الى البرجوازي ، زوال كل انتاج ، فكذلك زوال المدنية الطبقية يعني بالنسبة اليه زوال كل مدينة .

غير ان هذه الثقافة التي ينوح البرجوازي على فقدها ما هي بالنسبة الى الاكثرية الساحقة سوى التدريب على العمل كآلة صماء .

ولكن لا تجادلونا ما دمتم تطبقون على نيتنا في القضاء على الملكية البرجوازية معيار مفهوماتكم البرجوازية عن الحرية والثقافة والقانون ... الخ . ان افكاركم نفسها ليست سوى ثمرات نظام انتاجكم البرجوازي وملكيتكم البرجوازية ، كما ان عدالتكم ليست سوى ارادة طبقتكم مخطوطة بشكل قانون يطبق على الجميع ، هذه الارادة التي تقرر فحواها ومبناها الظروف الاقتصادية لوجود طبقتكم .

ان مفهوماتكم المغلوطة الانانية التي تدفعكم الى تحويل العلاقات الاجتماعية المتولدة عن اسلوبكم الراهن في الانتاج والملكية ـ هذه العلاقات التاريخية التي تنشأ وتتلاشى اثناء سير الانتاج نفسه ـ الى قوانين طبيعية وعقلية ، خالدة ابدية ، هذه المفاهيم المغلوطة تشاركون فيها سائر الطبقات الحاكمة التي سبقتكم . ولكن ما ترونه بوضوح بالنسبة للملكية القديمة ، او ما تقبلونه بالنسبة الى الملكية الاقطاعية ، لم يعد في امكانكم ان تقبلوه بالنسبة الى ملكيتكم البرجوازية .

القضاء على العائلة !... يا الهول ! ان اشد الناس تطرفا يثورون ضد هذه النية الشائنة التي يقترحها الشيوعيون .

ولكن على اية قاعدة ترتكز العائلة الراهنة ، العائلة البرجوازية ؟ انها ترتكز على راس المال وعلى الربح الفردي . وهذه العائلة لا توجد بكامل كيانها وتمام بنيانها الا عند البرجوازية وحدها . ولتجد هذه الحقيقة تكملتها في الغياب العملي للعائلة بين البروليتاريين ، وفي البغاء العلني .

ان العائلة البرجوازية سوف تضمحل بكل تأكيد باضمحلال تكملتها . وكلتاهما سوف تضمحلان باضمحلال راس المال .

اتأخذون علينا اننا نريد وضع حد لاستثمار الاهل لابنائهم ؟ ان كان ذلك فنحن نعترف بهذه الجريمة .

ولكنكم تزعمون اننا نحطم اقدس العلاقات عندما نستبدل التربية الاجتماعية بالتربية البيتية .

تربيتكم ! أفليست هي الاخرى اجتماعية ؟ افلا تقررها الظروف الاجتماعية التي تربون فيها ، وذلك بتدخل المجتمع بصورة مباشرة او غير مباشرة بواسطة المدارس ... الخ ؟

ان الشيوعيين لم يخترعوا تدخل المجتمع في التربية ، بل لم يفعلوا سوى السعي الى تبديل طبيعة هذا التدخل وانتزاع التربية من تأثير الطبقة الحاكمة ونفوذها .

ان تشدق البرجوازيين الفارغ عن العائلة والتربية وعن الاواصر المقدسة التي تربط الولد بالاهل ، يصبح باعثا على النفور والاشمئزاز اكثر فأكثر ، اذ ان الصناعة الكبيرة الحديثة تنسف كل صلة عائلية بين البروليتاريين ، وتحول الاولاد

الى مواد تجارية بسيطة وادوات عمل صرفة .

وتزعق البرجوازية في جوقة واحدة : « ولكنكم ايها الشيوعيون تريدون اشاعة المرأة » .

لا يرى البرجوازي في امرأته سوى اداة انتاج ، وهو يسمع ان ادوات الانتاج يجب ان تكون مشتركة ، فلا يستطيع طبعا ان يستخلص الا هذه النتيجة وهي ان النساء انفسهن سينطبق عليهن ذلك القانون ايضا .

ولا يدخل في وهم البرجوازي لحظة واحدة ان الهدف الحقيقي المطلوب هو الخلاص من دور النساء الحالي كأدوات انتاج بسيطة واعطاؤهن دورا اخر .

ولشد ما يبعث على السخف ، على اية حال ، هذا الذعر فوق الاخلاقي الذي توحيه الى البرجوازيين اشاعة النساء الرسمية التي يزعمون ان الشيوعيين يدعون اليها ويريدون تحقيقها علنا . ان الشيوعيين لا يحتاجون الى إدخال اشاعة النساء ، فهي كانت موجودة بصورة دائمة تقريبا .

ان البرجوازيين لا يكتفون بان تكون نساء العمال وبناتهم تحت تصرفهم — هذا عدا عن البغاء الرسمي — بل يجدون لذة خاصة في اغواء بعضهم لنساء بعض .

ان الزواج البرجوازي هو في الحقيقة نظام اشاعة الزوجات . فقصارى ما يمكن ان يتهم به الشيوعيون اذن هو انهم يريدون ابدال اشاعة النساء المغطاة بصورة مفعمة بالرياء ، باشاعة صريحة ومشروعة . ولكن من البديهي الواضح ، على اية حال ، ان القضاء على نظام الانتاج الحالي سيؤدي بطبيعة الحال الى القضاء على اشاعة النساء المتفرعة عنه ، نعني البغاء ، سواء أكان هذا البغاء رسميا ام غير رسمي .

وفوق ذلك يتهم الشيوعيون بالرغبة في القضاء على الوطن والقومية

ليس للعمال وطن ، فليس في استطاعتنا ان نسلبهم ما لا يملكون . وبما ان على البروليتاريا ان تستولي اولا على السلطة السياسية ، وان تشيد نفسها بحيث تغدو الطبقة القائدة للامة ، وان تصبح هي الامة ، فهي لا تزال بعد اذن وطنية ، ولكن ليس بالمعنى البرجوازي للكلمة .

ان الفروق القومية والتناقضات بين الشعوب تضمحل يوما بعد يوم تبعا لتطور البرجوازية وحرية التجارة والسوق العالمية ، وتماثل الانتاج الصناعي وما ينشأ عنه من تشابه ظروف المعيشة واوضاع الحياة .

ان سيادة البروليتاريا ستعمل على اضمحلالها ايضا . ذلك ان نضالها المشترك في الاقطار المتمدنة على الاقل ، هو احد الشروط الاولية لتحررها .

ازيلوا استثمار الانسان للانسان ، تزيلوا استثمار امة لامة .

وبمقدار ما يزول التناحر الطبقي في قلب كل امة ، يزول في الوقت نفسه

العداء والحقد بين الامم .

اما التهم الاخرى الموجهة الى الشيوعية من وجهات نظر دينية وفلسفية وفكرية بصورة عامة ، فهي لا تستحق بحثا عميقا مستفيضا .

اذ هل يحتاج المرء الى تعمق كبير ليدرك ان اراء الناس ونظراتهم ومفاهيمهم، وبكلمة واحدة وعيهم ، يتغير مع كل تغير يطرأ على ظروف حياتهم ، وعلاقاتهم الاجتماعية ، وشروط معيشتهم الاجتماعية ؟ .

وهل يبرهن تاريخ الافكار الا على ان الانتاج الفكري يتبدل مع تبدل الانتاج المادي ؟ فالافكار السائدة في عهد من العهود ليست سوى افكار الطبقة السائدة .

وحينما يتحدثون عن افكار تؤثر تأثيرا ثوريا في مجتمع بأسره ، انما يعبرون في الحقيقة عن هذا الحادث ، وهو انه تشكلت في قلب المجتمع القديم عناصر مجتمع جديد ، وان انحلال الافكار القديمة يسير جنبا الى جنب مع انحلال ظروف المعيشة القديمة .

وحينما كان العالم القديم على اعتاب السقوط والزوال ، انتصر الدين المسيحي على الاديان الاخرى القديمة ، وحينما تركت الافكار المسيحية محلها في القرن الثامن عشر لافكار الرقي الجديدة ، كان المجتمع الاقطاعي يقوم اذ ذاك بمعركته الاخيرة ضد البرجوازية التي كانت حينذاك ثورية . ولم يكن ظهور الافكار القائلة بحرية المعتقد والحرية الدينية الا ايذانا بسيطرة المنافسة الحرة في ميدان المعرفة .

وقد يقولون : « مما لا ريب فيه ان الافكار الدينية والاخلاقية والفلسفية والسياسية والحقوقية وما اليها ، تبدلت خلال التطور التاريخي ، ولكن الدين والاخلاق والفلسفة والعلوم السياسية والحقوق ، قد حافظت على بقائها دائما خلال هذه التبدلات » .

« وفوق ذلك هناك حقائق ابدية ، كالحرية والعدالة ... الخ ، هي واحدة مشتركة في جميع الظروف الاجتماعية . أما الشيوعية فهي تقضي على الحقائق الابدية ، تقضي على كل دين وكل اخلاق عوضا عن ان تقيمها على اساس جديد . وهذا يناقض التطور التاريخي السابق كله ! » .

ففيم تتلخص هذه التهمة ؟... ان تاريخ كل مجتمع حتى الان قائم على التناحر بين الطبقات ، هذا التناحر الذي اتخذ اشكالا مختلف بحسب العهود المختلفة .

ولكن مهما كان الشكل الذي اتخذه هذا التناحر ، فقد كان هناك دائما شيء مشترك بين جميع العصور السالفة ، الا وهو استثمار قسم من المجتمع لقسم اخر منه . فلا غرابة اذن ، اذا راينا الوعي الاجتماعي في العصور السابقة ، رغم كل اختلاف وتنوع ، يتطور ضمن اشكال مشتركة معينة ، اشكال للوعي لن تنحل

تماما الا بالقضاء التام على التناقضات الطبقية .

ان الثورة الشيوعية هي الانفصال الجذري الحاسم عن علاقات الملكية التقليدية ، فلا عجب اذا انفصلت ، اثناء تطورها ، عن الافكار التقليدية بصورة جذرية حاسمة ايضا .

ولكن لنترك الان جانبا اعتراضات البرجوازية على الشيوعية .

ان الخطوة الاولى في ثورة العمال هي ، كما رأينا من قبل ، اعلاء البروليتاريا الى مرتبة الطبقة السائدة ، وكسب معركة الديمقراطية .

وستستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لانتزاع راس المال من البرجوازية شيئا فشيئا ، ومركزة جميع ادوات الانتاج في ايدي الدولة ، يعني في ايد يالبروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة ، وزيادة كمية القوى المنتجة وانمائها باسرع ما يمكن .

ولا يتم ذلك ، طبعا ، الا بخرق حق التملك ونظام الانتاج البرجوازي بالشدة والعنف ، في بادىء الامر ، اي باتخاذ تدابير قد تتراءى من الوجهة الاقتصادية غير كافية ولا مأمونة البقاء ، ولكنها تتعاظم وتتجاوز نفسها بنفسها خلال الحركة . وتكون ضرورية لا غنى عنها كوسيلة لقلب اسلوب الانتاج بأسره .

وتختلف هذه التدابير ، طبعا ، اختلافا كبيرا في مختلف الاقطار .

غير انه يمكن تطبيق التدابير التالية ، بصورة عامة ، في اكثر البلاد تقدما وراقيا :

١ ــ القضاء على الملكية العقارية وتخصيص الريع العقاري لتغطية نفقات الدولة .

٢ ــ فرض ضرائب دخل متصاعدة ثقيلة .

٣ ــ الغاء حقوق الوراثة كلها .

٤ ــ مصادرة جميع املاك المهاجرين والعصاة المتمردين .

٥ ــ مركزة القروض في ايدي الدولة عن طريق مصرف وطني يكون راسماله ملكا للدولة ويتمتع باحتكار تام مطلق .

٦ ــ مركزة جميع وسائل النقل في ايدي الدولة .

٧ ــ تكثير المصانع وادوات الانتاج التي تملكها الدولة ، واصلاح الاراضي البور وتحسين الاراضي المزروعة حسب منهاج معين عام .

٨ ــ جعل العمل اجباريا للجميع ، وتنظيم جيوش صناعية ، وللزراعة بصورة خاصة .

٩ ـ التوفيق بين العمل الزراعي والصناعي ، واتخاذ التدابير المؤدية تدريجيا الى محو الفرق بين المدينة والريف ، وذلك بتوزيع افضل للسكان في ارجاء البلاد .

١٠ ـ جعل التعليم عاما ومجانيا لجميع الاولاد ، والقضاء على تشغيل الاحداث في المصانع كما يجري اليوم ، والتوفيق بين التعليم والتربية وبين الانتاج الصناعي ... الخ .

وما ان تختفي الفروق الطبقية وتزول خلال سير التطور ، ويصبح الانتاج كله متمركزا في يدي جمعية واسعة تشمل الامة بأسرها ، حتى تفقد السلطات العامة صبغتها السياسية . اذ ان السلطة السياسية بالمعنى الصحيح ما هي سوى لسلطة المنظمة لطبقة في سبيل اضطهاد طبقة اخرى . فاذا كانت البروليتاريا في ضالها ضد البرجوازية ، تبني نفسها حتما في طبقة ، واذا كانت تجعل نفسها واسطة الثورة طبقة حاكمة ، ثم بصفتها طبقة حاكمة ، تهدم بالعنف والشدة علاقات الانتاج القديمة ، فانها بهدمها علاقات الانتاج القديمة ، تهدم في الوقت نفسه ظروف وجود التناقض والتناحر بين الطبقات وتهدم الطبقات بصورة عامة ، وبذلك تكون قد قضت على سيادتها ذاتها من حيث هي طبقة .

وعلى انقاض المجتمع البرجوازي القديم ، بطبقاته وتناقضاته الطبقية ، ينبثق مجتمع جديد تكون حرية التطور والتقدم فيه شرطا لحرية تطور الجميع وتقدمهم .

كتب في كانون اول ١٨٤٧ ـ وشباط ١٨٤٨

كارل ماركس

من كتاب العمل المأجور ورأس المال

في الانتاج ، لا يؤثر الناس في الطبيعة فقط ، بل يؤثرون في بعضهم ايضا . وهم لا ينتجون الا اذا تعاونوا بطريقة معينة ، وتبادلوا نشاطاتهم مع بعضهم . وحتى ينتجوا لا بد من الدخول في ارتباطات وعلاقات محددة مع بعضهم ، وفعلهم في الطبيعة لا يحدث الانتاج الا داخل هذه الارتباطات والعلاقات الاجتماعية .

وهذه العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين المنتجين ، والظروف التي يتبادلون نشاطاتهم فيها ويسهمون في فعل الانتاج كله ، من الطبيعي ان تختلف وفقا لطابع وسائل الانتاج . فمع اختراع الادوات الحربية الجديدة ، وهي الاسلحة النارية ، تبدل بالضرورة كل تنظيم الجيش الداخلي ، كما تحولت العلاقات التي كان يمكن للافراد فيها ان يشكلوا جيشا وان يتصرفوا كجيش ، كما تغيرت علاقة الجيوش مع بعضها .

وهكذا نجد ان العلاقات الاجتماعية التي ينتج فيها الافراد **العلاقات الاجتماعية للانتاج ، تتبدل وتتحول بتبدل وسائل الانتاج المادية ، اي القوى المنتجة ، وتطورها . وعلاقات الانتاج بمجموعها تشكل ما يسمى العلاقات الاجتماعية ، او المجتمع ، وعلى الاخص تشكل مجتمعا في مرحلة محددة من التطور التاريخي ، مجتمعا ذا طابع خاص . والمجتمع القديم والاقطاعي والبرجوازي** ، هي مثل تلك الكيانات من العلاقات الانتاجية ، وكل منها يدل في الوقت نفسه على مرحلة مخصوصة من التطور في التاريخ الانساني .

ورأس المال ايضا ، هو عبارة عن علاقة انتاج اجتماعية . انه **علاقة انتاج**

برجوازية ، علاقة انتاجية تخص المجتمع البرجوازي . ثم اذا نظرنا الى وسائل المعيشة وادوات العمل والمواد الخام ، التي منها يتكون رأس المال ، الا تنتج وتكدس في ظروف اجتماعية معينة ، في علاقات اجتماعية محددة ؟ افلا تستخدم من اجل انتاج جديد في ظروف اجتماعية معينة ، في علاقات اجتماعية محددة ؟ اليست هذه الخاصية الاجتماعية المحددة بالضبط هي التي تحول المنتجات العاملة في انتاج جديد الى **رأس المال** ؟ .

كتبه ماركس على شكل محاضرات القاها في منتصف كانون الاول ١٨٤٧ .

من كتاب صراع الطبقات في فرنسا ١٨٤٨-١٨٥٠ (٣٣)

لقد قام العمال بثورة شباط مشتركين مع البرجوازية ، وحاولوا **بجانب** البرجوازية تأمين مصالحهم ، تماما مثلما وضعوا عاملا في الحكومة الموقتة نفسها الى جانب الاكثرية البرجوازية . قاموا **بتنظيم العمل** . ولكن العمل المأجور ، ذلك هو التنظيم البرجوازي الموجود للعمل . ومن دونه لا يوجد راس مال ، ولا برجوازية ، ولا مجتمع برجوازي . وزارة خاصة بالعمل . ولكن أليست وزارات المال والتجارة والاشغال العامة ـ هي الوزارات البرجوازية للعمل ؟ ولا يمكن ان توجد وزارة عمل بروليتارية الى جانب تلك الوزارات ، سوى وزارة العجز ، وزارة التمنيات الورعة ، مجرد لجنة لوكسمبورغ فقط . ومثلما ظن العمال ان بامكانهم التحرر جنبا الى جنب مع البرجوازية ، ظنوا ايضا ان بامكانهم تحقيق ثورة بروليتارية داخل جدران القومية الفرنسية ، جنبا الى جنب مع البرجوازية المتبقية . لكن علاقات الانتاج الفرنسية مرتبطة بتجارة فرنسا الخارجية ، بمركزها في السوق العالمية والقوانين المترتبة عليها ، فكيف يمكن لفرنسا ان تمزق هذه القوانين من غير حرب ثورية يرتد فعلها على انكلترا ، طاغية السوق العالمية ؟

وحالما تقوم طبقة تتمركز فيها مصالح المجتمع القومية تجد المضمون والمواد اللازمة من اجل فعاليتها الثورية في وضعها الخاص بصورة مباشرة ، تجد الاعداء الذين يجب قهرهم ، والتدابير التي يجب اتخاذها والتي تفرضها حاجات النضال ، وان عواقب افعالها الخاصة لتحدثها قدما ، ان مثل هذه الطبقة لا تعتمد على ابحاث نظرية في المهمة الملقاة على عاتقها . ولم تكن الطبقة العاملة الفرنسية قد بلغت هذا المستوى بعد ، بل لا تزال عاجزة عن تحقيق ثورتها .

يرتبط تطور البروليتاريا الصناعية ، بشكل عام ، بتطور البرجوازية الصناعية . ولا يمكن للبروليتاريا الا في ظل حكم هذه الطبقة ان تكتسب الوجود الوطني الشامل الذي يمكن ان يرتفع بثورتها الى مستوى الثورة الوطنية ، وهي نفسها التي تخلق وسائل الانتاج الحديثة التي تصبح بدورها الوسائل الضرورية لتحررها الثوري . ان حكم هذه الطبقة هو وحده الذي يمزق الجذور المادية للمجتمع الاقطاعي ويهيء التربة، التربة التي لا يمكن ان تقوم الثورة البروليتارية الا عليها فقط . وان الصناعة

الفرنسية متطورة جدا والبرجوازية الفرنسية ثورية جدا ، كما هو الامر في بقية انحاء القارة . ولكن الم تكن ثورة شباط موجهة ضد الارستقراطية المالية بشكل مباشر ؟ وهذه حقيقة تبرهن ان فرنسا لم تكن محكومة من قبل البرجوازية الصناعية . ان البرجوازية الصناعية لا تستطيع ان تحكم الا حيث تبلور الصناعة الحديثة جميع اشكال علاقات الملكية ، بحيث تتلاءم معها ، ولا تستطيع الصناعة أن تكسب هذه القوة الا عندما تكون قد سيطرت على السوق العالمية ، لان الروابط القومية لا تتناسب مع تطورها. لكن الصناعة الفرنسية لم تكن تملك زمام القيادة حتى على السوق الوطنية الا باللجوء الى درجة بعيدة ، الى نظام اكثر او اقل تعديلا من الضرائب الوقائية . وهكذا ، بينما كانت البروليتاريا الفرنسية تملك في باريس ، في فترة الثورة ، قوة ونفوذا يدفعانها الى ما وراء امكانياتها ، فقد كانت مزدحمة في بقية ارجاء فرنسا في مراكز صناعية منعزلة ومتفرقة ، وهي تكاد تكون ضائعة في العدد المتفوق من الفلاحين والبورجوازيين الصغار . ان الصراع ضد الراسمال في شكله المتطور الحديث ، في مظهره الحاسم ، صراع العامل المأجور الصناعي ضد البرجوازي الصناعي ، هو ظاهرة جزئية في فرنسا ، ظاهرة كانت بعد تلك الايام من شباط اعجز من ان توفر مضمون الثورة الوطني ، ما دام الصراع ضد اشكال الاستثمار الثانوية ، اي صراع الفلاح ضد الربا والرهبنة او صراع البرجوازي الصغير ضد تاجر الجملة والمصرفي او الصناعي ، وباختصار ضد الافلاس ، كان مخفيا بعد في الانتفاضة العامة ضد الارستقراطية المالية . وبالتالي فلا عجب اذا عمدت البروليتاريا الباريسية الى السعي لدعم مصالحها الخاصة جنبا الى جنب مع مصالح البرجوازية ، بدلا من فرضها بوصفها المصالح الثورية للمجتمع نفسه ، اذا ما عمدت الى تنكيس الراية الحمراء امام الراية مثلثة الالوان . لم يكن في مقدور العمال الفرنسيين ان يتقدموا خطوة واحدة ، لم يكن في مقدورهم ان يمسوا شعرة واحدة من النظام البرجوازي ، حتى يكون مجرى الثورة قد حدا بجماهير الامة ، من فلاحين وبرجوازيين صغار ، التي تقف بين البروليتاريا والبرجوازية ، ضد هذا النظام ، ضد حكم الراسمال ، واضطرهم الى الارتباط بالبروليتاريين باعتبارهم ابطالا . وما كان في مقدور العمال ان يربحوا هذا النصر الا عبر هزيمة حزيران المريعة ... (٣٤) .

« كانت ثورة شباط الجميلة ، هي ثورة التعاطف الشامل ، لان التناحرات التي اندلعت فيها ضد النظام الملكي قد همدت دون ان يتم نموها ، متجاورة في انسجام ، لان الصراع الاجتماعي الذي كان يشكل خلفيتها لم يكتسب سوى وجود هوائي ، وجود الجمل والكلمات . اما ثورة حزيران فهي الثورة القبيحة ، الثورة المنفرة ، لان الافعال فيها حلت محل الاقوال ، ولان الجمهورية كشفت عن رأس الوحش ذاته ، اذ ألقت ارضا بالتاج الذي كان يحميه ويحجبه . **النظام !** هي صيحة الحرب التي اطلقها غيزو . النظام ! هكذا هتف سيباستياني ، نصير غيزو ، عندما اصبحت فرصوفيا روسية . **النظام !** يهتف كافيناك ، الصدى الوحشي للجمعية الوطنية الفرنسية والبرجوازية الجمهورية . **النظام !** هكذا ارعد مدفعه الرشاش وهو يحصد جسد البروليتاريا . لم تكن اي ثورة من ثورات البرجوازية الفرنسية العديدة منذ عام

١٧٨٩ ، هجوما على النظام ، لانها سمحت بالحكم الطبقي ، سمحت بعبودية العمال ، سمحت للنظام البرجوازي بالبقاء ، مهما تبدل الشكل السياسي لذلك الحكم ولهذه العبودية . لقد خرق حزيران هذا النظام ، فالويل لحزيران » (ن ـ ر ـ ز ـ ٢٩ حزيران ١٨٤٨) .

وردت اوروبا الصدى : الويل لحزيران !

لقد اجبرت البروليتاريا على تمرد حزيران من قبل البرجوازية . ويكفي هذا ليضع لها خاتمتها . ان حاجاتها العاجلة والجهرية لم تدفعها لخوض القتال في سبيل قلب البرجوازية بالقوة ، كما لم تكن في مستوى هذه المهمة . وكان لا بد من ان يعلمها المونيتور رسميا انه انقضى الوقت الذي كانت فيه الجمهورية ترى اي فرصة للانحناء امام اوهامها والتعلق بها ، وكانت هزيمتها وحدها تكفي لاقناعها بالحقيقة التالية ، وهي ان اقل تحسين لاوضاعها يبقى وهما في داخل الجمهورية البرجوازية ، وهما يتحول الى جريمة حالما تهفو الى ان تكون واقعا . وفي مكان مطالبها ، المتطرفة في الشكل ، ولكنها الحقيرة بل البرجوازية في المضمون ، هذه المطالب التي كانت تريد ان تسلم بها ثورة شباط ، ظهر الشعار الجريء للصراع الثوري : **الاطاحة بالبرجوازية واقامة دكتاتورية الطبقة العاملة !**

واذ تجعل البروليتاريا مهد البرجوازية لحدا لها ، فقد اجبرتها على الظهور في شكلها الصافي باعتبارها الدولة التي تستهدف سرمدة حكم رأس المال وعبودية العمل . وتحتم على الحكم البرجوازي ، وقد تحرر من كل القيود ، في حين انتصب امام عينيه بشكل دائم العدو المغطى بالندبات ، الثائر دائما ، الذي لا يقهر ـ وهو لا يقهر لان وجوده يشكل شروط وجود الحكم البرجوازي ـ ان ينقلب حالا الى **ارهاب برجوازي** . ومع اقصاء البروليتاريا عن المسرح موقتا ، واعلان الدكتاتورية البرجوازية رسميا ، اصبح من المحتم على الفئات الوسطى من المجتمع البرجوازي ، اي البرجوازية الصغيرة وطبقة الفلاحين ، ان تنضم اكثر فاكثر الى البروليتاريا بقدر ما كانت اوضاعها تأخذ بالتأزم ، بقدر ما كان تناحرها مع البرجوازية يزداد حدة . وكما وجدت من قبل سببا لبؤسها في عصيان البروليتاريا ، وجدته الان في اندحار هذه البروليتاريا .

اذا كان تمرد حزيران قد رفع الثقة الذاتية للبرجوازية في مختلف ارجاء القارة، وحملها على التحالف علنا مع النظام الملكي الاقطاعي ضد الشعب ، فمن كان الضحية الاولى لهذا التحالف ؟ البرجوازية القارية نفسها . فقد منعتها هزيمة حزيران من توطيد حكمها ومن ايقاف الشعب ، الراضي جزئيا والناقم جزئيا ، عند المرحلة الدنيا من الثورة البرجوازية .

واخيرا ان هزيمة حزيران قد باحت لدول اوروبا المتعسفة بالسر التالي وهو ان فرنسا مضطرة الى الحفاظ على السلام في الخارج بأي ثمن كان حتى تستطيع ان تخوض غمار الحرب الاهلية في الداخل . وهكذا سلمت الشعوب التي كانت قد بدأت القتال من اجل استقلالها الوطني للقوة المتفوقة التي تتمتع بها روسيا والنمسا وبروسيا ، لكن مصير هذه الثورات الوطنية قد ربط في الوقت نفسه بمصير الثورة

البروليتارية ، كما اختلس منها استقلالها الذاتي الظاهري ، اختلس منها استقلالها عن الثورة الاجتماعية الكبرى . ان المجري لن يكون حرا ، ومثله البولوني ، وكذلك الايطالي ، ما دام العامل عبدا .

واخيرا ان اوروبا اتخذت مع انتصارات الحلف المقدس (٣٥) شكلا يجعل كل انتفاضة بروليتارية جديدة في فرنسا متطابقة مباشرة مع حرب عالمية . ان الثورة الفرنسية الجديدة مضطرة بعد الان ان تغادر تربتها القومية وان تغزو الارض الاوروبية التي لا يمكن للثورة الاجتماعية في القرن التاسع عشر ان تتحقق الا فوقها .

وهكذا فان هزيمة حزيران وحدها قد خلقت كل الظروف التي يمكن لفرنسا ان تمسك فيها بزمام المبادرة في الثورة الاوروبية . ان العلم المثلث الالوان لم يصبح العلم الاحمر ـ علم الثورة الاووربية ـ الا بعد ان غمس في دماء حزيران .

ونحن نهتف : ماتت الثورة ! ـ عاشت الثورة . . .

ان وضع الفلاحين الفرنسيين مفهوم ، حين اضافت الجمهورية اعباء جديدة على اعبائهم القديمة . ويمكن ان نرى ان استثمارهم لا يختلف الا في الشكل عن استثمار البروليتاريا الصناعية . فالمستثمر نفسه ، وهو راس المال ، ان الراسماليين الفرديين يستثمرون الفلاحين الفرديين عن طريق الرهائن والربا ، والطبقة الراسمالية تستثمر الفلاحين عن طريق الضرائب الحكومية . ان حق الفلاح في الملكية هو الطلسم الذي بواسطته يستطيع الراسمال ان يبقى الفلاح تحت سيطرة سحره ، وهو الذريعة التي يحرضه بواسطتها ضد البروليتاريا الصناعية . وان سقوط الراسمال هو الامكانية الوحيدة للنهوض بالفلاح . كما ان قيام حكومة نقيض الراسمالية ، اي حكومة بروليتارية ، يمكنها تحطيم البؤس الاقتصادي والقضاء على انحطاطه الاجتماعي ، ان **الجمهورية الدستورية** هي دكتاتورية مستثمر الفلاح المتوحدين ، اما الجمهورية الاشتراكية الديمقراطية ، اي الجمهورية الحمراء ، فهي دكتاتورية حلفاء الفلاح . وترتفع كفتا الميزان او تنخفضان بحسب الاصوات التي يلقي بها الفلاح في صندوق الاقتراع . وعليه نفسه ان يقرر مصيره ، هذا ما ينادي به الاشتراكيون في الكراريس والتقاويم والنشرات والبيانات من شتى الانواع . وتصبح هذه اللغة اقرب منالا له بفعل الكتابات المضادة لحزب النظام (٣٦) الذي استدار من جهته اليه ، والذي ضرب على وتر الفلاح الحساس بفعل مبالغته الفظة ، وبفعل مفهومه وتصوره الغليظين عن نوايا الاشتراكيين وافكارهم ، بحيث حرض على الثمرة المحرمة بصورة شهوانية مفرطة . لكن لغة التجربة الفعلية التي اكتسبتها طبقة الفلاحين من استخدام الاختراع والاحباطات التي جرفته ، صفعة صفعة ، . . . كل ذلك سيكون مفهوما . ان الثورات هي قاطرات التاريخ . . .

شيئا فشيئا راينا الفلاحين ، والبرجوازيين الصغار ، والطبقات الوسطى بشكل عام ، تخطو الى جانب البروليتاريا ، وقد اضطرت الى التناحر العلني مع الجمهورية الرسمية وعوملت من قبلها كاضداد لها . **التمرد على الدكتاتورية البرجوازية ، الحاجة الى تبديل المجتمع ، الانضمام الى المؤسسات الديمقراطية الجمهورية باعتبارها اجهزة لحركتهم ، التجمع حول البروليتاريا باعتبارها القوة الثورية الحاسمة ـ**

تلك هي الخصائص المشتركة لما يسمى حزب الاشتراكية الديمقراطية ، حزب الجمهورية الحمراء . **وحزب الفوضى** هذا ، كما ظنه خصومه ، ليس تحالفا بين مصالح مختلفة اقل من حزب النظام نفسه . من اقل اصلاح للفوضى الاجتماعية القديمة حتى قلب النظام الاجتماعي القديم ، من الليبرالية البرجوازية حتى الارهاب الثوري ـ ان الطرفين اللذين يشكلان نقطة الانطلاق ونقطة الوصول لحزب «الفوضى» متباعدان بقدر تباعد المتناقضات السابقة .

الغاء التعرفة الوقائية ـ هي الاشتراكية ! ذلك ان هذا الالغاء يصيب في الصميم احتكار الفئة الصناعية لحزب النظام . تنظيم ميزانية الدولة ـ هي الاشتراكية ايضا ! ذلك ان هذا التنظيم يصيب في الصميم احتكار الفئة المالية لحزب النظام . الادارة الحرة للحوم والحبوب الاجنبية ـ هي الاشتراكية! ذلك ان هذه الادارة تصيب في الصميم احتكار الفئة الثالثة من حزب النظام ، وهي الملكية العقارية الكبيرة . ان مطالب حزب التجارة الحرة ، يعني الحزب البرجوازي الانكليزي الاكثر تقدما ، تبدو في فرنسا مطالب اشتراكية . الفولتيرية ـ هي الاشتراكية ! ذلك انها تصيب في الصميم فئة رابعة من حزب النظام ، وهي الفئة الكاثوليكية . حرية الصحافة ، وحق التجمع ، والتعليم العام الشامل ـ هي الاشتراكية ، هي الاشتراكية ! ذلك ان هذه التدابير تصيب في الصميم الاحتكار العام لحزب النظام .

وهكذا بسرعة عنيفة كان مسير الثورة ينضج الظروف بحيث ان اصدقاء الاصلاح من كل الالوان ، واكثر دعاة الطبقات الوسطى اعتدالا ، قد اضطروا الى تجمع انفسهم حول راية حزب الثورة الاكثر تطرفا ، حول **العلم الاحمر** .

ومع ذلك ، مهما تنوعت اشتراكية الفئات الكبرى المختلفة لحزب الفوضى ، حسب الظروف الاقتصادية والمتطلبات الثورية الشاملة لطبقتها او فئتها الطبقية الناتجة عن تلك الظروف ، فانها متفقة في نقطة واحدة وهي المناداة بأنها **وسائل تحرير البروليتاريا** ، وبأن تحرير البروليتاريا هدف لها . ذلك هو الخداع المقصود من جانب بعضهم ، والخداع الذاتي من جانب بعضهم الاخر ، الذين يعتبرون العالم المبدل حسب حاجاتهم الخاصة باعتباره افضل العوالم على الاطلاق . باعتباره تحقيقا للمطالب الثورية كلها وابطالا لكل التصادمات الثورية .

وخلف العبارات الاشتراكية **العامة** « **الحزب الفوضى** » التي تتردد على وتيرة واحدة ، تختفي **اشتراكية** « **القومية** » و « الصحافة » و « القرن » (٣٧) ، التي تريد بشيء قليل او كثير من الحزم ان تطيح بحكم الارستقراطية المالية ، وان تحرر الصناعة والتجارة من قيودها القائمة حتى ذلك الحين . تلك هي اشتراكية الصناعة والتجارة والزراعة ، التي ينكر اسيادها في حزب النظام هذه المصالح بقدر ما انقطعت عن التوافق مع احتكاراتهم الخاصة. وان الاشتراكية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، **الاشتراكية البرجوازية الصغيرة** ، الاشتراكية **الممتازة** ، تتميز عن هذه الاشتراكية البرجوازية التي تنضم اليها فئة من العمال والبرجوازيين الصغار بصورة طبيعية ، كما هو الامر في كل نوع من انواع الاشتراكية . ويطارد راس المال هذه الطبقة في المكان الاول باعتباره دائنا لها ، بحيث تطالب **بمؤسسات اعتمادية**، ويسحقها راس المال بالمنافسة،

بحيث تطالب **بالشركات** التي تساندها الدولة ، ويجرفها راس المال بالتمركز ، بحيث تطالب**بالضرائب التصاعدية** ، والقيود على الميراث ، واستيلاء الدولة على المشاريع العمرانية الكبرى ، والتدابير الاخرى التي تحد **بالقسر نمو راس المال** . وما دامت تحكم بالتحقيق السلمي لاشتراكيتها ـ ربما سمحت لثورة شباط ثانية ان تستمر بعض اليوم او نحو ذلك ـ فان التطور التاريخي المقبل يتراءى بصورة طبيعية في نظرها باعتباره **تطبيقا للانظمة** التي يبدعها مفكرو المجتمع ، زرافات ووحدانا ، او سبق لهم ان ابتدعوها . وهكذا يصبحون اصطفائيين او انصار **الانظمة** الاشتراكية القائمة ، او **انصار الاشتراكية المذهبية** التي ليست تعبيرا نظريا عن البروليتاريا الا لان البروليتاريا لم تكن قد واصلت تطورها ، ولم تكن قد تحولت الى حركة تاريخية حرة قائمة بذاتها .

وبينما كانت هذه **الطوباوية ، هذه الاشتراكية المذهبية** ، التي تخضع الحركة الكلية لبرهة من برهاتها ، والتي تضع مكان الانتاج الاجتماعي العام ، العمل الفكري لمتحذلقين فرديين ، وفوق كل شيء تهمل في الوهم صراع الطبقات الثوري ومتطلباته ، وتستعيض عنها بمكائد المتامرين الصغار او بالعاطفية المفرقة ، بينما كانت هذه الاشتراكية المذهبية التي في اعماقها تجعل هذا المجتمع الحالي مثاليا ، تأخذ عنه صورة لاظلال لها ، وتريد تحقيق مثلها الاعلى بمعارضة حقائق المجتمع القائم ، بينما كانت البروليتاريا تتنازل عن هذه الاشتراكية للبرجوازية الصغيرة ، وبينما كان صراع القادة الاشتراكيين المختلفين فيما بينهم يقدم كلا من الانظمة المدعوة باعتباره تمسكا مزعوما ،باحدى النقاط الانتقالية للثورة الاجتماعية ضد نقطة اخرى ـ كانت البروليتاريا تتجمع اكثر فاكثر حول **الاشتراكية الثورية** ، حول **الشيوعية** ، التي من اجلها اخترعت البرجوازية اسم **بلانكي** . هذه الاشتراكية هي **اعلان استمرار الثورة**، اعلان **دكتاتورية** البروليتاريا **الطبقية** باعتبارها نقطة الانتقال الضرورية **لالغاء التمايزات الطبقية بشكل عام** ، لالغاء كل العلاقات الانتاجية التي تقوم عليها ، لالغاء كل العلاقات الاجتماعية التي تتطابق مع تلك العلاقات الانتاجية ، لتثوير كل الافكار التي تنتج عن تلك العلاقات الاجتماعية .

كتب بين كانون الثاني وتشرين الثاني ١٨٥٠ .

كارل ماركس وفردريك انجلز

من رسالة اللجنة المركزية الى العصبة الشيوعية[٣٨]

ان علاقة حزب العمال الثوري بالديمقراطيين البورجوازيين الصغار هي هذه : انه يسير معهم ضد الزمرة التي يهدف الى الاطاحة بها ، ويعارضهم في كل شيء يسمح لهم بتقوية وضعهم في مصالحهم الخاصة .

والبورجوازية الديمقراطية الصغيرة ، التي هي ابعد من ان تقوم بتثوير المجتمع لصالح البروليتاريين الثوريين ، تجهد لاحداث تغيير في الظروف الاجتماعية ، بمعنى ان المجتمع القائم يجب ان يجعل هذه الظروف محتملة وملائمة لهم قدر الامكان . ولذلك طالبوا اولا وقبل كل شيء بتخفيض نفقات الدولة عن طريق استئصال البيروقراطية ، وتحويل الضرائب الرئيسية الى الاقطاعيين والبورجوازيين . وعلاوة على ذلك ، يطالبون بوضع حد لضغط الراسمال الكبير على الراسمال الصغير ، من خلال المؤسسات المصرفية العامة وسن قانون ضد الربا ، وبذا يعتقدون انهم من الممكن ان يحققوا لانفسهم وللفلاحين ظروفا ملائمة وتقدمات ملموسة ، من الدولة عوضا ان يحققوا ذلك من الراسماليين ، انهم ايضا يطالبون بتوطيد علاقات الملكية البرجوازية في الريف عن طريق القضاء على الاقطاعية قضاء مبرما . وحتى يحققوا هذا يحتاجون الى دولة ذات بنية ديمقراطية ، دستورية او جمهورية ، وهذا ما يحقق لهم ولحلفائهم الفلاحين ، الاغلبية العظمى ، كما تحقق لهم البنية التشاركية الديمقراطية السيطرة على الملكية التشاركية ، وعلى سلسلة من الوظائف التي يشغلها الان البيروقراطيون .

ان سيطرة الراسمال وتزايده السريع ادى الى تمركز اكثر فاكثر ، من ناحية بحصر حق الوراثة ، ومن ناحية بتحويل عدة مهمات عملية الى الدولة . وبقدر ما

يزداد تمركز العمال ، يظلون بالتأكيد عمالا مأجورين كما كانوا في السابق ، ان البرجوازيين الديمقراطيين الصغار لا يرغبون الا بتحسين اجور العمال وتأمين وجودهم ، ويأملون تحقيق هذا عن طريق الاحسان والتوظيف الجزئي من قبل الدولة، وباختصار ، انهم يأملون رشوة العمال بالصدقات المستورة ، قليلا او كثيرا ، ويحطمون طاقتهم الثورية بجعل وضعهم محتملا لفترة . ان مطاليب الديمقراطية البورجوازية التي لخصناها هنا ، لم ترفعها كل فئات هذه الديمقراطية في الوقت نفسه ، ولكن اعضاء قليلين جدا منهم يعتبرون هذه المطاليب اساسا لاهدافهم المحددة بشكل عام . وكلما ازداد الافراد او الفئات انفصالا بينهم ، ازداد تبني الكثير من هذه المطاليب ، ومن الممكن ان هؤلاء القلة الذين يرون برنامجهم فيما لخصناه من قبل ، يؤمنون بانهم وضعوا كل ما في جهدهم مما يمكن ان تطالب به الثورة. ولكن تلك المطاليب لا يمكن ان تكون كافية لحزب البروليتاريا . وبينما يرغب البورجوازيون الديمقراطيون الصغار في جر الثورة حتى نهايتها بأسرع ما يمكن ، وكل غاية هذه الثورة تحقيق المطاليب السابقة اعلاه ، فان من مصلحتنا ، ومن مهماتنا ، أن نخلق ثورة دائمة ، الى ان ترغم الطبقات المالكة بالتخلي عن وضعها ، عن سيطرتها ، الى ان يهاجم البروليتاريون سلطة الدولة ، وتعاون البروليتاريين ، ليس في قطر واحد فقط بل في كل اقطار العالم الخاضعة للسيطرة ، قد حقق تقدما بحيث ان المنافسة بين بروليتاريي هذه البلدان قد توقفت او ان القوى المنتجة الحاسمة ، على الاقل ، تمركزت في ايدي البروليتاريين . وليست القضية بالنسبة لنا قضية تغيير الملكية الخاصة ، بل القضاء عليها ،ليس تخفيف حدة العداء الطبقي ، بل الغاء الطبقات ، ليس تحسين المجتمع القائم ، بل خلق مجتمع جديد .

لندن ، اذار ، ١٨٥٠ .
وزع على شكل نشرة في عام ١٨٥٠ .

فـــردريـك انجـــلز

من كتاب حرب الفلاحين في المانيا

ان اسوأ شيء يمكن ان يحدث لقائد حزب متطرف ، هو ان يضطر للاشتـــراك في حكومة ما ، في الوقت الذي لا يكون فيه المجتمع ناضجا ومهيأ لسيطرة الطبقة التي يمثلها ، وللمقاييس التي تتضمنها هذه السيطرة . وما يمكن ان يفعله لا يعتمد علـى ارادته، بل على درجة التناحر بين الطبقات المختلفة، وعلى مستوى تطور الوسائل المادية للمعيشة، على ظروف الانتاج والتجارة، التي عليها تقوم دائما التناقضات الطبقية . ماذا يجب عليه ان يفعل ، وبماذا يأمره حزبه ، ان هذا يعتمد ايضا عليه او على مرحلة تطور الصراع الطبقي وظروفه . انه مرتبط بالمباديء والمطالب التي اعلن عنها حتى الان، والتي لا تنطلق من العلاقات الطبقية للبرهة القائمة ، او من المستوى العرضي للانتاج والتجارة ، بل من نظرته الثاقبة ، قليلا او كثيرا ، فـي النتيجـة العامـة للحركـــة الاجتماعية والسياسية . وهكذا يجد نفسه بالضرورة في معضلة مستعصية . ومـا يستطيع عمله يناقض كل افعاله ومبادئه السابقة ، والمصالح العاجلة لحزبه ، اما ما يجب عمله فلا يستطيع عمله . وبكلمة مختصرة ، انه مضطر لا الى تمثيل حزبـه او طبقته ، بل الطبقة التي انضجت الحركة لبسط سيطرتها . وبالنسبة لمصالح الحركة نجده مضطرا الى تقديم مصالح طبقية غريبة ، ويشبع طبقته الخاصة ثرثرة ووعودا ، ويقسم اغلظ الايمان ان مصالح الطبقة الغريبة هي مصالح طبقته . ان هذا الـــذي وضع في ذاك الوضع الاخرق ، سيفشل حتما . لقد شاهدنا أمثلة عن هذا في العصور الحديثة ، ونود فقط ان نذكر فقط بالوضع الذي اتخذه في الحكومـة الفرنسيـــة الموقتة الاخيرة ، ممثلوا البروليتاريا (٣٩) ، مع انهم هم انفسهم لا يمثلون الا مرحلة دنيا من تطور البروليتاريا . ان من لا يزال يضارب بالمراكز الرسمية بعد تجربة حكومة

شباط ـ ولن نقول شيئا عن الحكومات الموقتة الالمانية للنبلاء ، والاوصياء على العرش (٤٠) ـ هو احمق بلا شك او انه يقدم خدمة شفهية فقط للحزب الثوري المتطرف .

ان وضع مونزر رئيسا للمجلس الدائم لمولهوزن كان حقا اكثر اضطرابا وتقلقلا من اي وصي على العرش ثوري حديث . ليس حركة زمنه فقط ، بل ان عصره كله ليس ناضجا للافكار التي التي هو نفسه لا يعرف الا القليل عنها . والطبقة التي يمثلها كانت لا تزال تصرخ بطلق الولادة . لم تكن بعد قادرة على الامساك بزمام القيادة وتحويل المجتمع . ان التغيرات الاجتماعية التي دارت في مخيلته لم يكن لها الا اساس بسيط في الظروف الاقتصادية القائمة ، والانكى من ذلك ، ان هذه الظروف كانت تمهد السبيل لنظام اجتماعي يختلف اختلافا جذريا لذلك النظام الذي يهفو اليه . وعلى اي حال فقد كان مرتبطا بالموعظة السابقة للمساواة المسيحية والمشاعية الانجيلية للملكية ، وكان ، على الاقل ، مضطرا الى تحقيق ذلك . وقد اعلن عن مشاعية الملكية والعمل الشامل والمتساوي ، والغاء كل الحقوق من اجل ممارسة السلطة . ولكن مولهوزن بقيت في الواقع مدينة امبراطورية جمهورية ، مع دستور ديمقراطي الى حد ما ، ومجلس شيوخ منتخب باقتراع عام ويسيطر عليه محكمة ، وبنظام جرى تحسينه سريعا للعناية بالفقراء . ان الغليان الاجتماعي الذي ادخل الرعب في المعاصرين من البروتستانت لم يرتفع مطلقا حتى درجة المحاولة غير الناجحة الضعيفة لاقامة المجتمع البرجوازي للحقبة الاخيرة .

ان مونزر نفسه شعر بالهوة بين نظرياته والواقع المحيط به ، هوة يجب عليه ان يكون قد شعر بها بحذر اكثر ، وبقدر ذلك تتهشم اماله المنظورة في الاذهان الفجة لكتلة انصاره . لقد كرس نفسه لتوسيع الحركة وتنظيمها بغيرة نادرة حتى بالنسبة اليه . لقد كتب الرسائل ، واوفد المبعوثين والجواسيس في كل اتجاه . بيد ان كتاباته ومواعظه كانت تفوح منها العصبية الثورية ، ويعترينا العجب حتى عندما نقارنها بكتاباته السابقة . لقد ولت الكراريس الثورية السابقة لمزاج مونزر الفتي الساذج . كما ولت ايضا اللغة المدرسية الهادئة للمفكر ، التي اعتادت عليها اذناه . لقد غدا مونزر نبيا ايجابيا للثورة . وهو يثير الحقد بلا كلل ضد الطبقات الحاكمة ، ويحث اعمق المشاعر ، ولا يستخدم الا اللغة القوية التي يضعها الهذيان القومي والديني في افواه انبياء العهد القديم . ويعكس الاسلوب الذي يتبناه المستوى الثقافي للجمهور الذي يبحث للتأثير فيه .

كتب في صيف عام ١٨٥٠ .

فـــردريـك انجـــلز

من كتاب الثورة والثورة المضادة في ألمانيا [٤١]

تم الفصل الاول للمسرحية الثورية في القارة الاوروبية . القوى التي كانت قبل اعصار ١٨٤٨ هي نفسها القوى « الموجودة » والحكام الشعبيون تقريبا والحكـــام الموقتون ، والحكومات الثلاثية ، والدكتاتوريون مع ذيلهم من النواب والمفوضـــين المدنيين والعسكريين ، والولاة والقضاة والجنرالات والضباط والجنود ، بصقهم البحر على الشواطىء الغربية و « عبر البحار » الى انكلترا او اميركا ، حيث يشكلون هنـــاك حكومات (٤٢) ولجانا اوروبية ، ولجانا مركزية ولجانا وطنية ، ويعلنون عن عودتهـــم ببيانات وقورة تماما كتلك البيانات التي تصدر عن الحكام الموهومين .

ولا يمكن ان نتصور هزيمة بارزة اكثر من الهزيمة التي كابدها الحزب الثـــوري الاوروبي ــ او بالاحرى الاحزاب الثورية الاوروبية ــ في كل نقـــاط خط المعركـــة . ولكن ماذا يعني ذلك ؟ الم يستغرق صراع الطبقات الوسطى الانكليزية في سبيـــــل سيادتها الاجتماعية والسياسية ثمانية واربعين عاما ، وكذلك استغرقت الطبقـــات الوسطى الفرنسية اربعين عاما من صراع لا مثيل له ؟ ثم اكان انتصارهم اقرب الـــى اللحظة الحاسمة من انتصار تلك الطبقات عندما وطد الفكر الملكي نفسه ؟ ان زمـــن البدع حيث تعزى الثورات الى الاشرار والمحرضين قد ولى وانتهى . ان كل امرىء يعرف اليوم انه حيثما تكون انتفاضة ثورية ، تحتم ان تكون في خلفيتها ارادة اجتماعية تمنعها المؤسسات البالية من تحقيق ذاتها . ومن المحتمل الا يكون الشعور بهذه الارادة قويا بشكل عام، بحيث يمكن ان يحرز نجاحا فوريا، بيد ان اي محاولة لكبح جماح هذه الارادة كبحا عنيفا ، سوف يظهر اقوى فأقوى ، الى ان تحطم اغلالها . فان دحرنا ، فليس امامنا شيء اخر غير الانطلاق مجددا من البداية . ولحسن الحظ ، فان المرحلة

القصيرة جدا من الراحة التي تمنح لنا بين نهاية الفصل الاول وبداية الفصل الثاني للحركة ، تعطينا وقتا من اجل العمل الضروري : وهو دراسة الاسباب التي ادت الى شيئين : الانفجار المتأخر للثورة واندحارها ، والاسباب التي لا ننقب عنها في المجهودات ، والالمعيات والعيوب والاخطاء العرضية ، او خيانات بعض القادة ، بل نبحث عنها في الحالة الاجتماعية ، وظروف وجود الامم القابلة للانفجار . وهكذا فان الحركات المفاجئة في شباط واذار عام ١٨٤٨ ليست من عمل افراد مستقلين ، بل هي ظواهر عفوية وحتمية للرغبات والضرورات القومية التي يتراوح فهمها ، والتي يكون الشعور بها واضحا من قبل طبقات عدة في كل قطر ... ان هذا حقيقة معترف بها في كل مكان ، ولكن عندما نتقرى اسباب نجاح الثورة المضادة فسوف يقابلك الجواب الجاهز بأن نجاح هذه الثورة المضادة ليس سوى نتيجة خيانة هذا السيد او ذاك المواطن الذي « خان » شعبه . وان اي جواب يمكن ان يكون صادقا او غير صادق ، وذلك وفقا للظروف . ولكن هذا الجواب لا يمكن ــ في ظل اي ظروف ان يخان ــ ان يفسر شيئا ولا يمكنه حتى ان يبين كيف سمح « الشعب » لنفسه ان يخان . واي حظ سيء يواجه حزبا من الاحزاب السياسية كل بضاعته عبارة عن معرفة الحقيقة الوحيدة القائلة ان فلانا من المواطنين ليس موثوقا .

ان التحري عن الاسباب وشرحها ، سواء اسباب انفجار الثورة او قمعها ، ذو اهمية فائقة من وجهة النظر التاريخية . كل هذه المخاصمات والمهاترات الشخصية التافهة ، كل هذه التأكيدات المتناقضة التي صدرت عن مارست او ليدرو رولين او لويس بلان أو اي عضو اخر من اعضاء الحكومة الموقتة ، او كل ذلك مما دفع الثورة الى اواسط الصخور التي عليها شيدت ــ ومهما كانت الفائدة ، فأي خدمة يمكن ان يقدموها للاميركي او الانكليزي الذي يراقب كل هذه الحركات المختلفة من مسافة بعيدة جدا لا تسمح له بتمييز اي تفصيلات للعمليات الجارية ؟ ليس ثمة امرؤ يصدق بينه وبين نفسه ان الرجال الاحد عشر (★) ، مع اختلاف المقدرة في كل منهم خيرا ام شرا ، كانوا قادرين في اشهر ثلاثة على تدمير امة من ستة وثلاثين مليونا ، الا اذا راى هؤلاء الملايين الستة والثلاثين الطريق امامهم مثل الرجال الاحد عشر . ولكن كيف يغيب عنا ان الستة والثلاثين مليونا كانوا مدعوين الى ان يقرروا بأنفسهم اي طريق يسلكون ، مع انهم يتسكعون في غسق الظلام ، وكيف انهم ضاعوا عندئذ ، وسمح لقادتهم ، لو لفترة ، ان يعودوا الى قيادتهم ... تلك هي المسألة .

لو حاولنا ، عندئذ ، ان نضع بين يدي قراء صحيفة التريبيون الاسباب التي ، بينما ادت الى ضرورة قيام الثورة الالمانية عام ١٨٤٨ ، قادت بشكل حتمي الى قمعها الموقت في عامي ١٨٤٩ و ١٨٥٠ فلن نتوقع ان نقدم تاريخا كاملا للاحداث كما وقعت في القطر . ان الاحداث التالية ، وحكم الاجيال القادمة سوف تقرر فيما اذا كان نصيب تلك الجماهير المضطربة لما يبدو من وقائع عرضية ، ومفككة ومتناقضة ، يشكل جزءا من التاريخ العالمي . ولم نصل الزمن الذي يخولنا القيام بهذه المهمة ، ان علينا

(★) هم أعضاء الحكومة الفرنسية الموقتة .

ان نتقيد بحدود المحتمل وان نقتنع اذا استطعنا ان نجد الاسباب العقلية التي تقوم على وقائع لا تدحض ، لتوضيح الاحداث الرئيسية ، التغيرات الاساسية لتلك الحركة وتعطينا اشارة للاتجاه القادم ، وليس بعيدا جدا ان يكون الانفجار للشعب الالماني . .

ولكن هذا هو مصير كل الثورات ، بحيث ان هذا الاتحاد للطبقات المختلفة ، الذي هو الى حد ما شرط ضروري لكل ثورة ،لا يستطيع ان يبقى طويلا . والنصر المؤزر ضد العدو المشترك ، ليس اسرع من انقسام المنتصرين على انفسهم الى معسكرين مختلفين ، يقلب الواحد للاخر ظهر المجن . ان هذا التطور السريع والعاصف للتناحر الطبقي ، في تنظيم اجتماعي معقد وقديم ، هو الذي يخلق ثورة ويجعل منها عاملا قويا للتقدم السياسي والاجتماعي ، انه هذا الاستنتاج السريع المستمر لاحزاب جديدة ، ينجح احدها بالسلطة ، فيجعل من خلال هذه الانتفاضات العنيفة ، امة من الامم تقطع في خمس سنوات ما كانت ستقطعه في قرن في الظروف العادية . . .

والان ، ان الانتفاضة فن يشبه تماما فن الحرب او اي فن اخر ، ويخضع لمبادىء معينة ، اذا ما هجرت هذه المبادىء واهملت فستجلب الدمار على الحزب الذي يهمها . هذه المبادىء المستخلصة بشكل منطقي من طبيعة الاحزاب والظروف التي يعالجها المرء في مثل هذه الحالة ، هي مبادىء سهلة وبسيطة بحيث ان التجربة القصيرة لعام ١٨٤٨ جعلت الالمان يعرفون هذه المبادىء . فاولا لا تلعب الانتفاضة ما لم تجهز نفسك لمواجهة كل نتائج لعبتك . ان الانتفاضة حساب تفاضل وتكامل لاحجام ضخمة غير محددة ، يمكن ان تتغير قيمتها كل يوم ، ان القوى التي تعارضك تستخدم كل الاستخدام التنظيم والثقافة والسلطة العادية ، وما لم تجهز نزاعا اقوى ضدها ، فانك ستنهزم وتتحطم . ثانيا ، حالما ينطلق المجرى الثوري ، عليك ان تعمل بكل تصميم مؤكد وان تهاجم دائما . ان الدفاع يعني الموت الانتفاضة المسلحة ، انها تنتهي قبل ان تقيس نفسها باعدائها . باغت اعداءك عندما تكون قواهم مبعثرة ، وحقق دائما نجاحات مهما كانت صغيرة ، ولكن يجب ان تكون نجاحات يومية ، احتفظ بالهالة الاخلاقية التي منحتك اياها الانتفاضة الاولى الناجحة ، واجتذب العناصر المترددة الى جانبك ، هذه العناصر التي تتبع الاندفاع الاقوى ، والتي تبحث دائما عن الجانب الاسلم . اجبر اعداءك على التقهقر قبل ان يتمكنوا من استجماع قواهم ضدك ، وكما جاء في كلمات دانتون ، اعظم معلم معروف حتى الان للسياسة الثورية : الجراة الجراة ، وايضا الجراة !

كتب في آب ١٨٥١ ــ وايلول ١٨٥٢

كارل ماركس

من كتاب الثامن عشر من برومير لويس بونابرت[٤٣]

يلاحظ هيغل في مكان ما ، ان كل الاحداث الكبرى والشخصيات العظيمة في التاريخ العالمي تظهر مرتين ، اذا صح القول . ولكنه نسي ان يضيف : المرة الاولى كمأساة ، والمرة الثانية كملهاة ساخرة . فكوسيدير محل دانتون ، ولويس بلان محل روبسبير ، والجيل من ١٨٤٨ — ١٨٥١ محل الجيل من ١٧٩٣ — ١٧٩٥ ، وابن الاخ محل العم . والصورة الشائهة نفسها تظهر في الظروف المصاحبة للطبقة الثانية من الثامن عشر من برومير (٤٤) .

ان الناس يصنعون تاريخهم ، ولكنهم لا يصنعونه كما يطيب لهم ، انهم لا يصنعونه في ظروف يختارونها بأنفسهم ، وانما في ظروف تواجههم مباشرة ويتلقونها من الماضي . ان تقاليد جميع الاجيال الغابرة تجثم كالكابوس على ادمغة الاحياء . وفقط عندما يبدأ ينشغلون في تثوير انفسهم والاشياء المحيطة بهم ، لخلق شيء لم يكن موجودا من قبل ، في مثل هذه الفترات من الازمة الثورية بالضبط . يلجأون بقلق الى استحضار ارواح الماضي لتخدمهم ، وليتسعيروا منها اسماءهم ، وصيحات المعركة والازياء حتى يمثلوا المنظر الجديد للتاريخ العالمي في هذا الزي التنكري الذي اكسبه القدم جلالا ، وفي هذه اللغة المستعارة . وهكذا وضع لوثر قناع بولس الرسول ، وازينت ثورة ١٧٨٩ الى ١٨١٤ بثوب الجمهورية الرومانية حينا وثوب الامبراطورية الرومانية حينا اخر ، ولم تجد ثورة ١٨٤٨ شيئا تفعله اكثر من السخرية من عام ١٧٨٩ حينا ، والتقاليد الثورية لاعوام ١٧٩٣ الى ١٧٩٥ . وعلى هذا النحو يترجم المبتدىء في تعلم لغة جديدة ، هذه اللغة دائما الى لغته الاصلية ، ولكنه لا يكون قد تمثل روح اللغة الجديدة واستطاع التعبير عنها بطلاقة الا عندما

يشق طريقه فيها دون تذكر اللغة القديمة ، وينسى لغته الاصلية اذ يستخدم اللغة الجديـدة .

واذا اخذنا بعين الاعتبار هذه الاستحضارات لما غبر مـن التاريـخ العالمـي ، تكشف امامنا فرق ملحوظ . فكميل ديمولان ودانتون وروبسبير وسان ـ جوست ونابليون ، ابطال الثورة الفرنسية القديمة ، وايضا احزابها وجماهيرها قد نفذوا مهمة عصرهم في زي روماني وعبارات رومانية ، المهمة التي فكت قيود المجتمـع البرجوازي الحديثة واقامته . انهم الاولون الذين نسفوا اساس الاقطاعية قطعـا متناثرة وحصدو الرؤوس الاقطاعية التي نمت عليه . والاخر اوجد داخل فرنسـا الظروف التي يتسنى فيهـا للمنافسة الحـرة فقط ان تتطور وللارض الموزعـة ان تستغل ولطاقة الامة الانتاجية الصناعية التي انطلقت من قيودهـا ان تستخـدم ، وهدمت وراء الحدود الفرنسية المؤسسات الاقطاعية بقدر ما كان ذلك ضروريـا لتزويد فرنسا بالبيئة الملائمة في القارة الاوروبية . واذ تم توطيد التشكيلة الاجتماعية الجديدة ، اختفى عمالقة ما قبل الطوفان ، وولى معهم انبعاث العهد الرومانـي ـ البروتوتوسيون والكراشيون والببلكيون ، والمحامـون واعضـاء مجلس الشيـوخ والقيصر نفسه . ان المجتمع البرجوازي في واقعه المتزن قد انتج شراحه والناطقين بلسانه الحقيقيين من امثال ساي وكوزين وروي ـ كولار وبنيامين كونستان وغيزو واضرابهم . وتصدر قادته العسكريون المكاتب بينما كان رئيسه السياسـي لويس الثامن عشر ، صاحب الراس الخنزيري . واذ انهمك هذا المجتمع بشكل كامل في انتاج الثروة ، وفي الكفاح السلمي القائم على المنافسة ، نسي ان اشباحا من عهـد روما تسهر على مهده . وعلى الرغم من ان المجتمع البرجوازي قليل البطولة ، الا ان اظهاره الى الوجود كان يتطلب بطولة وارهابا وتضحية وحربا اهلية ومعارك بـين الشعوب . وقد وجد مصارعوه ، في التقاليد ذات الصرامة الكلاسيكية التي خلفتها الجمهورية الرومانية ، المثل العليا والاشكال الفنية والاوهام الذاتية التي يحتاجـون اليها حتى يخفوا عن انفسهم ما كان عليه مضمون صراعاتهم من قصور برجوازي ، وحتى يبقوا حماستهم في المستوى العالي للمأساة التاريخية العظيمة وشبيه بذلك ، وفي مرحلة اخرى من التطور ، وقبل ذلك بقرن من الزمان ، استعار كرومويل والشعب الانكليزي الكلام والعواطف والاوهام من « العهد القديم » لثورتهم البورجوازيـة . وعندما تحقق الهدف الواقعي ، وتحقق انجاز التحويـل البرجـوازي للمجتمـع الانكليزي ، حل لوك محل النبي حبقوق .

وهكذا استخدم بعث الاموات في تلك الثورات ، لتمجيد الصراعات الجديدة ، وليس التقليد الساخر للصراعات القديمة ، لتعظيم الواجب المحدد في الخيال وليس الهرب من ايجاد حل في الواقع ، لاكتشاف روح الثورة مرة اخرى ، وليس لجعـل شبحها يطوف ثانية .

ومن عام ١٨٤٨ الى عام ١٨٥١ كان يطوف شبح الثورة القديمة فقـط ، ابتداء من ماراست ، هذا الجمهوري ذي القفاز الاصفر ، الذي تنكر في ثوب بابيه القديم ، حتى المغامرة الذي كان يخفي ملامحه التافهة المنفرة تحت القناع الحديدي لنابوليون

الميت . ان شعبا بكامله ، كان يظن انه عن طريق الثورة ، قد عجل بتطوره ، يجد نفسه فجأة يرجع القهقرى الى عصر بائد . وحتى لا تكون هناك فرصة للشك في امر هذه الردة عادت الى الظهور التواريخ القديمة والتقاويم القديمة والاسماء القديمة والمراسيم القديمة ، التي اصبحت منذ زمن طويل موضوعا لهواة التحف القديمة ذوي المعرفة الواسعة ، كما عاد الى الظهور الاتباع القدامي للقانون ، الذين بدا انهم دفنوا منذ امد طويل . وشعرت الامة بما يشعر به الانجليزي المجنون في البدلام (مستشفى المجانين ــ المترجم) ، الذي يتوهم انه يعيش في زمن الفراعنة القدماء ، فيندب كل يوم العمل الشاق الذي ينبغي ان يقوم به في المناجم الاثيوبية كحفار يستخرج الذهب ، حبيس في هذا السجن الواقع تحت الارض ، شد مصباح خافت الى راسه ، ووراءه مراقب العبيد يمسك بسوط طويل ، وعند المخارج يقف الجنود البرابرة الذين لا يفهمون لغة عمال السخرة في المناجم ، كما لا يفهم الواحد منهم الاخر ، لانهم يتكلمون لغات مختلفة . ويتنهد الانكليزي المجنون قائلا : « يجب علي ان اتحمل كل هذا ، انا البريطاني الاصيل ، بغية استخراج الذهب للفراعنة القدماء » والامة الفرنسية تتنهد قائلة : « بغية تسديد ديون اسرة بونابرت » . وما دام الانكليزي مالكا لقواه العقلية ، فانه لا يستطيع التخلص من الفكرة الراسخة وهي استخراج الذهب . والفرنسيون ، ما داموا منشغلين في ثورة ، فانهم لا يستطيعون التخلص من ذكرى نابليون ، كما برهن على ذلك انتخاب العاشر من كانون الاول (٤٥)، انهم يتشوقون للعودة من مخاطر الثورة الى اوعية اللحوم المصرية (٤٦) . واليوم الثاني من كانون الاول ١٨٥١ كان هو الجواب . فلم يعد لديهم صورة كاريكاتورية عن نابليون القديم فقط ، بل صار لديهم ايضا نابليون القديم نفسه بصورة كاريكاتورية كما لا بد له ان يظهر في منتصف القرن التاسع عشر .

ان الثورة الاجتماعية للقرن التاسع عشر لا تستطيع ان تستمد اشعارها من الماضي ، بل من المستقبل فقط . انها لا تستطيع ان تبدأ بتنفيذ مهمتها قبل ان تقضي على كل احترام خرافي للماضي . كانت الثورات السابقة في حاجة الى استعادة ذكريات ما مضى من احداث تاريخ العالم حتى تخدع نفسها فيما يتعلق بمضمونها الخاص . أما ثورة القرن التاسع عشر ، فحتى تصل الى مضمونها الخاص ، كان عليها ان تدع الموتى يوارون موتاهم . هناك كانت العبارة تتجاوز المضمون ، وهنا كان المضمون يتجاوز العبارة .

كانت ثورة شباط هجوما مفاجئا ، كانت انتزاعا مباغتا للمجتمع القديم ، وقد اشاد الشعب بهذه الضربة غير المتوقعة باعتبارها عملا ذا اهمية عالمية ، يبشر بحقبة جديدة . وفي الثاني من كانون الاول ، تختفي ثورة شباط في يدي نصاب ماكر ، ويظهر بالتالي ، ان ما اطيح به ليس الملكية ، بل التنازلات الليبرالية التي انتزعتها منها قرون من الصراع . وبدلا من ان يظفر المجتمع لنفسه بمضمون جديد ، ظهر ان الدولة قد ارتدت الى اقدم اشكالها ــ الى السيطرة البسيطة الوقحة للسيف والقلنوة . والجواب على الضربة غير المتوقعة لشباط ١٨٤٨ قدمه العمل الطائش لكانون الثاني ١٨٥١ ، وما تجلبه الزوابع تذروه الرياح . ولكن هذه الفترة من الزمن لم تذهب

سدى . فخلال الفترة من سنة ١٨٤٨ لغاية سنة ١٨٥١ استخلص المجتمع الفرنسي ـ وبطريقة مختصرة لانها ثورية ـ العبر والتجارب التي ينبغي لها ، لو كانت نظامية او ، ان صح القول ، منهاجية ، ان تسبق ثورة شباط لو كانت هذه الثورة اكثر من مجرد هزة على السطح . يبدو المجتمع الان وكأنه ارتد الى ما وراء نقطة انطلاقه ، ان عليه في الحقيقة ان يخلق نقطة انطلاق ثورية لنفسه ، ان يخلق وضعا وعلاقات وظروفا لا يمكن بدونها ان تصبح الثورة الحديثة جدية .

ان الثورات البرجوازية ، كتلك التي حدثت في القرن الثامن عشر ، تندفع مسرعة كالعاصفة من نجاح الى نجاح ، واثارها الدرامية تفوق بعضها بعضا ، فتبدو الاشخاص والاشياء في تألقات متوهجة ، والغبطة تكون روح الايام ، ولكن عمر هذه الثورات قصير ، فسرعان ما تدرك ذروتها وتخيم على المجتمع كآبة السكر قبل ان يستطيع تمثل نتائج فترة الضغط والاندفاع . ومن جهة اخرى فان الثورات البروليتارية ، كتلك التي في القرن التاسع عشر ، فانها تنتقد ذاتها باستمرار ، وتقاطع نفسها بصورة مستمرة اثناء سيرها ، وتعود الكرة الى ما بدا انها انجزته لتبدأ فيه من جديد ، وتسخر من نقائص محاولاتها الاولى ونقاط ضعفها وتفاهاتها بتدقيق لا رحمة فيه ، ويبدو انها لا تلقي عدوا ارضا الا ليستمد قوة جديدة وينهض ثانية وهو اشد ضخامة ، وتنكص المرة بعد المرة امام الهول غير الواضح لأهدافها ، الى ان ينشأ وضع يجعل اي رجوع الى الوراء مستحيلا ، وتصرخ الظروف نفسها .

هنا الوردة ، فلترقص هنا (٤٧) ...

في ٢٨ أيار سنة ١٨٤٩ انعقدت الجمعية الوطنية التشريعية . وفي ٢ كانون الأول سنة ١٨٥١ انحلت . وهذه الفترة تشمل عمر الجمهورية الدستورية او البرلمانية .

في الثورة الفرنسية الاولى تعاقب الدستوريون فالجيروند فاليعاقبة على الحكم . وكان كل حزب من هذه الاحزاب يعتمد على الحزب الأكثر منه تقدمية لتأييده . وحالما كان كل حزب يدفع بالثورة بعيدا الى حيث لا يستطيع بعد ذلك أن يسايرها ، عدا عن أن يتزعمها ، كان يطرح جانبا من قبل الحليف الأجرأ الذي يقف وراءه ويرسل الى المقصلة . وهكذا كانت الثورة تسير في خط صاعد .

وحدث عكس ذلك في ثورة ١٨٤٨ . ففيها يبدو الحزب البروليتاري كتابع للحزب الديمقراطي البرجوازي الصغير، وقد خانه هذا الاخير وساعد على اسقاطه في ١٦ من نيسان والخامس عشر من أيار وفي أيام حزيران . والحزب الديمقراطي كان يستند بدوره الى اكتاف الحزب الجمهوري البرجوازي . ولكن ما ان ظن الجمهوريون البرجوازيون ان الامور قد استقرت لهم ، حتى ابعدوا رفيقهم المزعج واستندوا الى اكتاف حزب النظام . ويهز حزب النظام بكتفيه (٤٨) ويترك الجمهوريين البرجوازيين يسقطون ويسارع الى القاء نفسه على اكتاف القوة المسلحة . وتوهم هذا الحزب انه لا يزال يجلس على اكتاف هذه القوة ، عندما رأى ذات صباح جميل هذه الأكتاف وقد استحالت حرابا . كان كل حزب يركل الحزب الذي يدفعه من خلفه ، ويدفع في الوقت نفسه ظهر الحزب الذي أمامه ، والذي يدفع به الى الخلف . فلا عجب اذا

فقد توازنه وهو في هذا الوضع المضحك ، وأن يهوي بتقطيبات الوجه التي لابد منها وهو يقفز قفزات غريبة . وهكذا كانت الثورة تسير في خط نازل . وقد وجدت نفسها في هذه الحالة من الحركة التقهقرية قبل أن يزول آخر متراس من متاريس شباط وتشكيل اول سلطة ثورية (٤٩) .

ان الفترة التي ندرسها تضم خليطا متنافرا من التناقضات الصارخة : دستوريون يتآمرون على الدستور ، ثوريون يعترفون صراحة انهم انصار الدستور، جمعية وطنية تريد ان تكون كاملة القدرة ، وتبقى دائما برلمانية ، حزب « الجيل » الذي يجد دعوته في الصبر ويعوض عن هزائمه الحالية بالتنبؤ بانتصارات المستقبل، ملكيون يشكلون شيوخ الجمهورية ومرغمون بحكم الظروف على ان يدعموا خارج البلاد البيوتات المالكة المتعادية التي يشايعونها ، وان يدعموا في فرنسا الجمهورية التي يكرهونها ، سلطة تنفيذية تجد قوتها في ضعفها ذاته ، ومكانتها في الاحتقار الذي تثيره في النفوس ، الجمهورية ليست سوى الجمع بين اقذر جوانب ملكيتين : عهد العودة وملكية تموز ، وعليه لافتة امبراطورية ، أحلاف تقوم على الانفصال ، كفاحات قانونها الأساسي عدم السير بها الى النهاية ، اثارة طائشة جوفاء بأسم السكينة ، تبشير وقور جدا بالسكينة تحت اسم الثورة ، عاطفة بلا صدق وصدق بلا عاطفة ، ابطال بلا بطولات وتاريخ بلا احداث، تطور تبدو ان القوة الدافقة الوحيدة لهي التقويم الزمني ، تطور مرهق بسبب من دوام تكرار النهضات والانتكاسات ذاتها ، معاكسات يبدو كأنها لا تتأزم دورياً حتى تبلغ الاوج الا لتفقد حدتها بعد ذلك ولتسقط دون ان تستطيع الوصول الى حل ، جهود تعرض بمباهاة وادعاء ورعب تافه من خطر نهاية العالم الزاحفة في وقت ينصرف فيه مخلصو العالم الى أحقر المكائد والى مهازل البلاط فلا يذكروننا ، بسبب لا مبالاتهم ، بيوم الحساب بقدر ما يذكروننا بأيام الفروند ؟ ـ ان كل العبقرية الرسمية المتعاونة لفرنسا تصبح لا شيء أمام الحماقة الماكرة لفرد واحد ، الارادة الجماعية للأمة ، كلما تفصح عن ذاتها عن طريق الاقتراع العام ، تبحث عن التعبير الملائم عن نفسها في الاعداء الا لداء لمصالح الجماهير حتى تجده في نهاية الامر في ارادة قرصان واحد . ولو أن حقبة من التاريخ طليت بلون رمادي فوق لون رمادي لكانت هي هذه الحقبة . ان الناس والاحداث يظهرون كشليملات(★) معكوسة، مثل ظلال فقدت اجسادها (٥٠). فالثورة نفسها تشل اولئك الذين يحملون أعباءها ، وتمنح خصومها وحدهم قوة العنف الفائرة . وعندما يظهر اخيرا « الشبح الاحمر » الذي يستحضره دعاه الثورة المعاكسة ويطردونه باستمرار ، فهو لا يظهر والقبعة الفريجانية الفوضوية بيده ، بل يظهر في بزة النظام ، في السراويل الحمراء .

كان الشرعيون والاورليانيون ، كما قلنا ، يشكلون كتلتين كبيرتين تألف منهما حزب النظام . ألم يكن ماشد كلا من هاتين الكتلتين الى المطالب بالعرش الذي تريده ، وما فصلهما الواحدة عن الأخرى الا الزنبقة والعلم المثلث الالوان ، الا آل بوربون

(★) نسبة الى بيتر شليمل بطل قصة شاميسو «قصة بيتر شليمل المدهشة» الذي باع ظله مقابل صرة سحرية من النقود .

وآل اورليان أو الانواع المختلفة من النزعة الملكية ؟ هـل كانت المسألة كلها مسألـة اعتقاد بالملكية ؟ ان الملكية العقارية الكبيرة هي التي كانت تحكم في عهد أسرة بوربون ، مع كهانها وخدمها ، بينما كان سلطان رأس المال ـ أي الصناعة الكبـيرة والتجارة الكبيرة وارستقراطية المال ـ وحاشية مؤلفة من المحامين الاساتذة والخطباء المتملقين ـ هو الذي يحكم في عهد آل أورليان . ان الملكية الشرعية لم تكن الا التعبير السياسي عن الحكم الوراثي لمالكي الارض ، كما أن ملكية تموز لم تكن الا التعبير السياسي عن الحكم الذي اغتصبه محدثو النعمة البرجوازيون . ان ما فصل هاتين الكتلتين الواحدة عن الاخرى لم يكن لهذا السبب ما يسمى بالمبادىء ، بل كان شروط المعيشة المادية لكل منهما ، كان نوعين مختلفين من الملكية ، كان التناقض القديم بين المدينة والريف ، المنافسة بين رأس المال والملكية العقارية . أما أن الذكريات القديمة والخصومات الشخصية ، والمخاوف والآمال ، والخرافات والأوهام ومشاعر العطف والكراهية ، والمعتقدات ورموز الايمان ، والمبادىء قد ربطتهم في الوقت نفسه أيضا الى البيت المالك هذا أو ذاك ، فمن ينكر هذا ؟ ففوق أشكال الملكية المختلفة ، فـوق شروط المعيشة الاجتماعية ، يقوم بناء فوقي كامل من المشاعر والاوهام وانمـاط التفكـير ووجهات النظر الى العالم ، المتميزة بعضها عن بعض والمكونة تكوينا خاصـا . ان الطبقة بمجملها تخلق كل ذلك وتكوينه على أساس شروطها المادية والعلاقات الاجتماعية التي تقابل هذه الشروط . ان الفرد الذي يستمد ذلك من التقليد والتربية ، يمكن ان يتصوروا انها هي تشكل البواعث الحقيقية ونقطة البدء في تصرفه . فبينما كـان الأورليانيون والشرعيون ، وبينما كانت كل كتلة تسعى لتجعل نفسها وتجعل الكتلة الاخرى تعتقد ان ما كان يفصلها انما هو الولاء لبيتيهما المالكـين ، اثبتت الحقائـق فيما بعد أن تناقض مصالحهما هو الذي كان يحول دون توحيد البيتين المالكين . وكما ان المرء يفرق في الحياة العادية بين ما يحمله الانسان من رأي وما يقوله عن نفسه ، وبين ما هو عليه في الواقع وما يفعله ، هكذا أيضا في الصراعات التاريخية لابد للمرء أن يميز بين أقوال الاحزاب وتخيلاتها وبين طبيعتها الحقيقية ومصالحها الحقيقية ، بين فكرتها عن نفسها وبين حقيقتها . لقد وجد الاورليانيون والشرعيون انفسهـم جنبا الى جنب في الجمهورية ولهم ادعاءات متساوية . واذا كان كل جانب يسعى الى **اعادة بيته المالك** ضد الجانب الآخر فهذا لا يعني غير أن كلا من الكتلتين الكبيرتين التي انقسمت اليهما البرجوازية ـ الملكية العقارية والرأسمال المالي ـ كانت تسعى الى اعادة سيادتها واخضاع اخرى لها . ونتحدث عن الكتلتين للبرجوازية لأن الملكيـة العقارية الكبيرة ، على الرغم من غنجها الاقطاعي وفخرها بطيب محتدها ، قد اصبحت برجوازية تماما بفعل تطور المجتمع الحديث . وهكذا تصور التوريون (حزب توري المحافظ في انكلترا ـ المترجم) في انكلترا انهم كانوا متحمسين للسلطة الملكية والكنيسة ومواطن الجمال في الدستور الانجليزي القديم ، الى أن جاء يوم الخطر فانتزع منهم الاعتراف بأنهم متحمسون **للريع العقاري** وحده ...

وقام ائتلاف بين البرجوازيين الصغار والعمـال ، وهـو ما يدعى بالحزب الاشتراكي الديمقراطي ، ضد الائتلاف البرجوازي . وقد رأى البرجوازيون الصغار

انهم كوفئوا مكافأة سيئة بعد أيام حزيران لعام ١٨٤٨ ، وأن مصالحم المادية قد تعرضت للخطر ، وأن الضمانات الديمقراطية ، التي كان ينبغي لها أن تؤمن امكانية الدفاع عن هذه المصالح ، قد وضعتها الثورة المضادة موضع تساؤل . وطبقا لهذا تقربوا من العمال . ومن جهة اخرى فان تمثيلهم البرلماني ، وهو « الجيل » ، الذي نحي جانبا أثناء دكتاتورية الجمهوريين البرجوازيين ، قد استعاد ، في النصف الأخير من حياة الجمعية التأسيسية ، ومن خلال الصراع ضد بونابرت والوزراء الملكيين ، شعبيته المفقودة . وقد عقد تحالفا مع القادة الاشتراكيين . وفي شهر شباط ١٨٤٩ اقيمت الولائم احتفالا بالمصالحة . ووضع المتصالحون برنامجا مشتركا وشكلوا لجانا انتخابية مشتركة وقدموا مرشحين مشتركين . وقد انتزعت الناحية الثورية من المطالب الاجتماعية للبروليتاريا ، واصطبغت بصبغة ديمقراطية ، وانتزع الشكل السياسي الصرف السابق من المطالب الديمقراطية للبرجوازية الصغيرة ، وصبغت بصبغة اشتراكية . وهكذا ظهر الحزب الديمقراطي الاشتراكي . اما « الجيل » الجديد ، وهو نتيجة المساومة هذه ، فقد كان يضم ، باستثناء بعض الأفراد التافهين من الطبقة العاملة وبعض المنشقين الاشتراكيين ، العناصر نفسها التي كان يضمها الجيل القديم ، الا ان العدد كان اكثر فقط . وعلاوة على ذلك فانه قد تغير في مجرى التطور مع الطبقة التي كان يمثلها . ان الطابع الخاص للحزب الديمقراطي الاشتراكي، يتلخص في واقع انه يطالب بالمؤسسات الجمهورية الديمقراطية ان تكون وسائل، ليس لازالة الطرفين المتناقضين : راس المال والعمل المأجور ، بل لاضعاف تناحرهما ، وتحويل هذا التناحر الى انسجام. ومهما اختلفت الوسائل المقترحة للوصول الى هذه الغاية ، ومهما تزينت ، قليلا او كثيرا ، بالتصورات الثورية ، فان مضمونها يبقى هو نفسه . وهذا المضمون هو تحويل المجتمع بطريقة ديمقراطية ، ولكنه تحويل ضمن اطار البرجوازية الصغيرة . ولا ينبغي للمرء ان يشكل فكرة ضيقة الافق وهي ان البرجوازية الصغيرة ، من حيث المبدأ ، ترغب في تنفيذ مصلحتها الطبقية الانانية بالقوة . بل بالاحرى تعتقد ان الشروط الخاصة لانعتاقها هي نفسها الشروط العامة التي لا يمكن انقاذ المجتمع الحديث ، وتجنب الصراع الطبقي الا في اطارها . كما لا ينبغي للمرء أن يتصور أن كل ممثلي الديمقراطية هم حقا من أصحاب الحوانيت او انهم من المدافعين المتحمسين عن اصحاب الحوانيت . انهم بحسب ثقافتهم ووضعهم الفردي ، بعيدون عن ذلك اكثر من بعد السماء عن الارض . ان ما يجعلهم ممثلين للبرجوازية الصغيرة هو انهم عاجزون عن أن يتخطوا في تفكيرهم النطاق الذي لا تتعداه حياة البرجوازيين الصغار ، وانهم يصلون بالتالي ، بشكل نظري ، الى القضايا والحلول ذاتها التي تدفع البرجوازية الصغيرة اليها مصلحتها المادية ووضعها الاجتماعي . هذه هي بصورة عامة ، العلاقة بين **الممثلين السياسيين والفكريين لطبقة من الطبقات وبين الطبقة التي يمثلونها ...**

وعن طريق **ضربة مفاجئة** في ليل ١ و ٢ كانون الأول سرق بونابرت من بروليتاريا باريس زعماءها ، قادة المتاريس . واذ رات البروليتاريا انها جيش بلا ضباط ، لا يقاتل تحت لواء « الجيل » بسبب ذكريات حزيران ١٨٤٨ و ١٨٤٩ وأيار ١٨٥٠

فقد تركت لطليعتها ، الجمعيات السرية ، مهمة انقاذ شرف تمرد باريس ، وهو الذي سلمته البرجوازية للجند من غير أقل مقاومة ، حتى أن بونابرت استطاع فيما بعد ان يفسر متهكما الدافع الذي دفعه الى نزع سلاح الحرس الوطني بأنه كان يخشى ان يوجه الفوضويون انفسهم هذا السلاح ضد الحرس نفسه .

« هذا هو الانتصار التام النهائي للاشتراكية » . هكذا وصف غيزو انقلاب الثاني من كانون الاول . ولكن اذا كانت الاحاطة بالجمهورية البرلمانية تحمل في طياتها بذرة انتصار الثورة البروليتاريا ، فان عاقبتها المباشرة والملموسة هي **انتصار بونابرت على البرلمان وانتصار السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وانتصار القوة بلا عبارات على قوة العبارات** وجعلت الامة ارادتها العامة في البرلمان هي القانون ، أي جعلت قانون الطبقة الحاكمة هو ارادتها العامة. وتتخلى امام السلطة، السلطة التنفيذية عن كل ارادة خاصة وتستسلم لامرة ارادة غريبة ، تستلم للسلطة . والسلطة التنفيذية ، بالمقابلة مع السلطة التشريعية ، تعبر عن خضوع أمة ما ، بالمقابلة مع حكمها الذاتي . ولذلك يبدو ان فرنسا لم تنجو من استبداد طبقة برمتها الا لتقع تحت استبداد فرد بل تحت سلطة فرد بلا سلطة . ويظهر ان الصراع انتهى الى ان جميع الطبقات ، اذ تساوت عجزا وسكوتا ، ركعت على ركبتيها أمام عقب البندقية .

ولكن الثورة عميقة الجذور . فما تزال في رحلتها خلال المطهر . وهي تؤدي عملها بصورة منهجية ، وكانت حتى الثاني من كانون الاول قد انهت نصف عملها التحضري وهي الآن في سبيل انهاء النصف الثاني . لقد اكملت أولا السلطة البرلمانية لتتمكن من الاطاحة بها أما الآن وقد بلغت هذه الغاية فهي تكمل السلطة التنفيذية ، وتردها الى أصغر تعبيراتها وتعزلها ثم تنصبها مواجهة لها باعتبارها الهدف الوحيد حتى تركز جميع قواتها التدميرية ضدها . وعندما تكون قد أنهت هذا النصف الثاني من عملها التحضيري ، ستشب أوروبا من مقعدها وتصيح متهللة : لقد أحسنت النبش ، أيها الخلد العجوز (٥١) .

ان هذه السلطة التنفيذية ، بما لها من منظمة بيروقراطية وعسكرية ضخمة ، وبما لها من جهاز دولة معقد جدا ومضخم عن نية مبيتة ، وجيش من الموظفين يبلغ نصف مليون ، فضلا عن جيش يبلغ نصف مليون آخر . هذه الهيئة المتطفله المخيفة التي تلتف حول جسد المجتمع الفرنسي كالشباك وتخنق جميع مسامه ، نشأت أيام الملكية المطلقة ، مع تدهور الاقطاعية الذي عجلت به هذه الهيئة . ان امتيازات السياد التي كان يتمتع بها ملاكو الارض ، كما تتمتع بها المدن ، قد تحولت بالاغلبية نفسها الى سمات لسلطة الدولة ، وتحول أصحاب المقامات الرفيعة من الاقطاعيين ، الى موظفين يتقاضون مرتبات ، وتحولت الخريطة المزخرفة من الحقوق الاقطاعية المطلقة المتنازعة التي كانت قائمة في العصور الوسطى الى خطة منسقة لسلطة الدولة التي ينقسم عملها ويتمركز وكأنه في مصنع من المصانع . ان الثورة الفرنسية الاولى ، بما تعهدت به من تحطيم جميع السلطات المحلية والاقليمية المتفرقة وسلطات المدن والمقاطعات حتى يتاح لها خلق الوحدة الأهلية للأمة ، كانت ملزمة بتطوير ما بدات

به الملكية المطلقة وهو المركزية ، ولكن كان عليها في الوقت نفسه ، تطوير اتساع السلطة الحكومية وسماتها وعدد الوكلاء العاملين فيها . وقد اكمل نابليون جهاز الدولة هذا . ولم تضف اليه الملكية الشرعية وملكية تموز شيئا سوى المزيد من تقسيم العمل كان ينمو بقدر ما كان تقسيم العمل داخل المجتمع البرجوازي يخلق مجموعات مصالح جديدة فيخلق بالتالي مادة جديدة لادارة الدولة . ان كل مصلحة مشتركة كانت تفصل فورا عن المجتمع وتوضع في مواجهته باعتبارها مصلحة عامة عليا ، وتنزع من مجال نشاط أعضاء المجتمع أنفسهم وتجعل موضوعا للنشاط الحكومي ، ابتداء من الجسر ومبنى المدرسة والملكية المشاعية لمجتمع قرية من القرى حتى السكك الحديدية والثروة القومية وجامعات فرنسا الحكومية . وأخيرا وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها ، في صراعها ضد الثورة ، مجبرة على تعزيز وسائل سلطة الحكومة ومركزتها جنبا الى جنب مع اتخاذ الاجراءات القمعية . ان جميع الثورات اكملت هذه الآلة بدلا من تحطيمها . وكانت الأحزاب التي تصارعت للسيطرة بالتناوب ، تعتبر امتلاك صرح الدولة الضخم غنيمة رئيسية للمنتصر .

ولكن في ظل الملكية المطلقة ، وخلال الثورة الاولى وفي عهد نابليون ، لم تكن البيروقراطية الا وسيلة لاعداد الحكم الطبقي للبرجوازية . وفي عهد العودة وعهد لويس فيليب وعهد الجمهورية البرلمانية كانت البيروقراطية اداة الطبقة الحاكمة ، مهما حاولت بذل جهدها من اجل سلطتها الخاصة .

وبدأ في عهد بونابرت الثاني فقط ، ان الدولة جعلت نفسها مستقلة تمام الاستقلال وقد وطد جهاز الدولة مركزه تجاه المجتمع البرجوازي ، حتى انه بات ممكنا ان يكون على رأسه رئيس جمعية العاشر من كانون الاول ، وهو مغامر جاء من الخارج ، ورفعته على الترس ايدي الجنود السكارى الذين اشتراهم بالخمر والمقانق ، وكان عليه ان يمونهم دائما بالمقانق من جديد . ومن هنا كان القنوط والشعور بالذل والامتهان الذي يجثم على صدر فرنسا ويكتم انفاسها . انها تشعر بالعار .

وكما كان البوربونيون اسرة الملكية العقارية الكبيرة ، وكما كان الاورليانيون اسرة المال ، كذلك كان البونابرتيون اسرة الفلاحين ، أي جمهرة الشعب الفرنسي . فليس بونابرت الذي خضع للبرلمان البرجوازي ، بل بونابرت الذي شتت شمل البرلمان هو الذي اختاره الفلاحون . لقد نجحت المدن خلال ثلاث سنين في تزوير معنى انتخاب العاشر من كانون الاول ، وفي خداع الفلاحين واحباط امالهم بعودة الامبراطورية . ان انتخاب العاشر من كانون الاول ١٨٤٨ لم يبلغ تمامه الا **بانقلاب** الثاني من كانون الاول ١٨٥١ .

يشكل الفلاحون الصغار كتلة ضخمة ، يعيش اعضاؤها في ظروف متشابهة ،

ولكن من غير ان يدخلوا في علاقات متشعبة الواحد مع الاخر . وطريقة انتاجهم تعزلهم الواحد عن الاخر ، بدلا من جمعهم في علاقة متبادلة . وتزايدت هذه العزلة بسبب وسائل المواصلات السيئة في فرنسا وبسبب فقر الفلاحين . ان ميدان انتاجهم ، وهو ملكية صغيرة ، لا يسمح لهم بتقسيم العمل في فلاحتها ، ولا بتطبيق العلم ، ولا بتنوع اشكال التطور ، ولا بتنوع المواهب ، ولا بغنى العلاقات الاجتماعية ان كل اسرة فلاحية بمفردها مكتفية ذاتيا تقريبا ، وهي نفسها تنتج مباشرة الجزء الاكبر من استهلاكها وتحصل بذلك وسائل عيشها من التبادل مع الطبيعة اكثر مما تحصلها من التعامل مع المجتمع . قطعة ارض صغيرة ، فلاح وعائلة . والى جانبهم قطعة ارض صغيرة اخرى وفلاح اخر وعائلة اخرى . ان حفنة من هذه الوحدات تشكل قرية ، وحفنة من القرى تشكل مقاطعة . وبهذه الطريقة تتكون الجمهرة العظمى من الامة الفرنسية بمجرد اضافة مقادير متناظرة مثل البطاطا في الكيس تشكل كيسا من البطاطا . وبما ان ملايين العائلات تعيش في ظروف اقتصادية تميز طريقة حياتها ومصالحها وثقافتها عن طريقة حياة الطبقات الاخرى مصالحها وثقافتها ، وتضعها في تعارض عدائي مع تلك الطبقات ، فانها تشكل طبقة . وبما انه لا يقوم بين هؤلاء الفلاحين الصغار غير علاقات محلية ، وبما ان تطابق مصالحهم لا يخلق بينهم رابطة مشتركة او رابطة وطنية او تنظيما سياسيا فهم لا يشكلون طبقة . ولذلك يعجزون عن الدفاع عن مصلحتهم الطبقية باسمهم الخاص سواء أكان ذلك عن طريق برلمان او عن طريق ميثاق . انهم لا يستطيعون تمثيل انفسهم ، فلا بد ان يمثلهم غيرهم . ولا بد لمن يمثلهم ان يظهر نفسه سيدا عليهم في الوقت ذاته ، سلطة فوقهم ، سلطة حكومية غير محددة تحميهم من الطبقات الاخرى ، وتهبهم المطر ونور الشمس من فوق . ولهذا النفوذ السياسي للفلاحين الصغار تعبيره النهائي في حقيقة ان السلطة التنفيذية تخضع المجتمع لنفسها .

ان التقليد التاريخي اوجد عند الفلاحين الفرنسيين ايمانا بمعجزة تقول ان رجلا يدعى نابليون سيعيد لهم كل امجادهم . وخرج شخص ادعى انه هو هذا الرجل لانه يحمل اسم نابليون فقط ، بناء على قانون نابليون الذي نص على ان من المحظور على المواطنيين البحث عن نسبة الابوة . وبعد تشرد استمر عشرين عاما ، وبعد سلسلة من المغامرات السخيفة تتحقق الاسطورة ويصبح الرجل امبراطورا على الفرنسيين لقد تحققت فكرة ابن الاخ الوطيدة لانها انطبقت كل الانطباق على الفكرة الراسخة عند اكثر الطبقات عددا في الشعب الفرنسي .

ولكن هناك اعتراضا يقول : ما شأن انتفاضات الفلاحين في نصف فرنسا ، وغارات الجيش على الفلاحين واحتجازهم وتهجيرهم بالجملة ؟

منذ عهد لويس الرابع عشر لم تمارس فرنسا اضطهادا شبيها بهذا على الفلاحين « بسبب الممارسات الديماغوجية » .

ولكن ينبغي الا نسيء الفهم هنا . ان اسرة بونابرت لا تمثل الفلاح الثوري ، بل تمثل الفلاح المحافظ ، لا تمثل الفلاح الذي يحاول التخلص من ظروف معيشته

الاجتماعية التي تحددها قطعة ارضه الصغيرة ، بل بالاحرى الذي يريد تثبيت هذه الظروف وهذه الارض ، لا تمثل سكان الريف الذين يريدون الارتباط مع المدن والاطاحة بالنظام القديم بجهودهم الخاصة ، بل على العكس ، تمثل اولئك الذين يعزلون نفسهم بعناد ارعن ضمن هذا النظام القديم منتظرين ان ينقذهم شبح الامبراطورية . انها لا تمثل استنارة الفلاح بل خرافاته ، لا تمثل عقله بل وهمه ، لا تمثل مستقبله بل ماضيه ، لا تمثل سيفين الحديثة بل تمثل فنديه الحديثة (٥٢) .

ان حكم الجمهورية البرلمانية الفظ ثلاث سنوات ، حرر قسما من الفلاحين الفرنسيين من الوهم النابوليوني ، واحدث ثورة في نفوسهم ، وان بصورة سطحية ، لكن البرجوازية كانت تدفعهم بقوة الى الوراء كلما هموا بالتحرك الى الامام . وفي ظل الجمهورية البرلمانية كان الوعي العصري للفلاح الفرنسي ووعيه التقليدي يتنازعان السيادة . وكانت هذه العملية تأخذ شكل صراع مستمر بين معلمي المدارس والكهنة ـ وكانت البرجوازية تقمع المعلمين . ولاول مرة بذل الفلاحون جهودا في التصرف بصورة مستقلة ازاء نشاط الحكومة ، وبدا هذا في النزاع المتواصل بين رؤساء البلديات والحكام الاداريين ، وكانت البرجوازية تعزل رؤساء البلديات . واخيرا ثار الفلاحون في انحاء متفرقة اثناء فترة الجمهورية البرلمانية ضد وليدهم الخاص وهو الجيش . وعاقبتهم البرجوازية بفرض حالات الحصار والحملات التأديبية . وهذه البرجوازية نفسها تصرخ الان متذمرة من بلادة الجماهير ، هذه السوقة الحقيرة ، من انها باعتها لبونابرت . انها هي نفسها التي عززت بالقوة المشاعر الامبراطورية عند طبقة الفلاحين ، وحافظت بعناية على الظروف التي كانت بمثابة تربة تنبت عليها ديانة الفلاح هذه . والبرجوازية ، على وجه التأكيد ، مضطرة ان تخشى جهل الجماهير طالما بقيت هذه الجماهير محافظة ، وان تخشى وعي الجماهير حالما تصبح ثورية .

في الانتفاضات التي اعقبت الضربة المفاجئة (الانقلاب) احتج قسم من الفلاحين الفرنسيين ، وهم يحملون السلاح ، ضد صوتهم الانتخابي في ١٠ كانون الاول ١٨٤٨ . ان المدرسة التي اجتازوها منذ ١٨٤٨ قد شحذت ذكاءهم . ولكنهم القوا بأنفسهم في جحيم التاريخ ، والتاريخ كبلهم بكلمتهم ، وكانت الاغلبية منهم ما تزال غارقة في الضلال لدرجة ان سكان الريف في اشد المقاطعات احمرارا بالذات صوتوا بصورة علنية لبونابرت . كانوا يرون ان الجمعية الوطنية قد عرقلت تقدمه . وكل ما فعله بونابرت الان هو انه حطم القيود التي فرضتها المدن على ارادة الريف . وفي بعض الانحاء داعبت الفلاحين فكرة سخيفة وهي قيام ميثاق جنبا الى جنب مع نابليون .

بعد ان حولت الثورة الاولى الفلاحين من اشباه اقنان الى مالكين احرار ، ثبتت نابليون ونظم الشروط التي يمكنهم بواسطتها الاستقلال من غير عائق الاراضي الفرنسية التي آلت اليهم قبيل ذلك وارواء غليلهم المتعطش للتملك . ولكن ما سبب دمار الفلاح الفرنسي الآن هو ارضه الصغيرة نفسها ، وتقسيم الارض ، وشكل الملكية الذي اقامه نابليون في فرنسا . انها الظروف المادية التي جعلت الفلاح الفرنسي ، من

عهد الاقطاع ، مالكا عقاريا صغيرا ، وجعلت من نابليون امبراطورا . وكان يكفي جيلان للوصول الى النتيجة التي لا مفر منها وهي التدهور المتزايد في الزراعة والدين المتزايد على المشتغلين بالزراعة . ان الشكل « النابوليوني » للملكية الذي كان في بداية القرن التاسع عشر شرطا لتحرير اهل الريف الفرنسيين واثرائهم قد تطور في غضون هذا القرن الى قانون يثبت استعبادهم وفقرهم . وهذا القانون هو اول فكرة من الافكار النابوليونية ، ترتب على بونابرت الثاني الدفاع عنها . واذا كان لا يزال يشاطر الفلاحين الوهم القائل ان سبب خرابهم يجب البحث عنه لا في الملكية العقارية الصغيرة ذاتها بل خارج هذه الملكية ، في تأثير ظروف ثانوية ، فان تجاربه سوف تنفجر كفقاعات الصابون لدى ملامستها علاقات الانتاج .

ان التطور الاقتصادي للملكية العقارية الصغيرة ، قد غيرت علاقات الفلاحين بطبقات المجتمع الاخرى تغييرا جذريا . ففي عهد نابليون كان تقسيم الارض في الريف الى اقسام صغيرة يكمل المنافسة الحرة والصناعة الكبيرة التي ابتدأت في المدن . وكانت طبقة الفلاحين في جميع الاماكن هي الاحتجاج ضد ارستقراطية الارض التي اطيح بها من قبل ذلك بقليل . ان الجذور التي ضربتها الملكية العقارية الصغيرة في التربة الفرنسية قد حرمت الاقطاع من كل غذاء . وكانت علامات الارض الصغيرة التي تعيين حدودها بمثابة التحصينات الطبيعية للبرجوازية ضد اي هجوم عليها من قبل اسيادها القدماء . ولكن امراء الاقطاع جاء مكانهم في اثناء القرن التاسع عشر مرابو المدن ، والالتزام الاقطاعي الذي ينيخ بكلكله على الارض حل محله الرهن ، وحل محل الملكية الارستقراطية للارض رأس المال البرجوازي . لم تعد قطعة ارض الفلاح سوى حجة تسمح للراسمالي ان يجني من الارض ربحا وفائدة وريعا ، وان يترك المالك الارض نفسه امر الاهتمام بالطريقة التي يراها ناجحة للحصول على اجرته . ان دين الرهن العقاري الذي يثقل الارض الفرنسية يفرض على الفلاحين دفع مبلغ من الفائدة يعادل الفائدة السنوية المترتبة على الدين البريطاني كله . ان الملكية العقارية الصغيرة، التي استعبدها رأس المال الى هذه الدرجة ــ وتطور هذه الملكية يرجع الى هذا الاستعباد بصورة حتمية ــ قد حولت اغلبية الامة الفرنسية الى سكان الكهوف . ستة عشر مليونا من الفلاحين (بمن فيهم النساء والاطفال) يقطنون في اكواخ اغلبها بفتحة واحدة ، وبعضها بفتحتين ، واوفرها حظا بثلاث فتحات . والنوافذ بالنسبة للبيت كالحواس الخمس بالنسبة للرأس . ان النظام البرجوازي الذي اقام الدولة في بداية القرن حارسا على الملكية العقارية الصغيرة الناشئة فورا وسمدها بالغار اصبح الان عفريتا يمتص دماءها ونخاعها ويقذف بها في القدر الكيميائي لرأس المال . ان **قانون نابليون** ليس سوى مجموعة قوانين لتنفيذ قرارات المحاكم واجراءات الحجز والبيع بالمزاد العلني . ويجب ان نضيف الى الملايين الاربعة (تشمل الاطفال ... الخ) من المتسولين والمتشردين والمجرمين والمومسات في فرنسا المعترف بهم رسميا ، خمسة ملايين يحومون على شفا البقاء ، وهم اما يسكنون الريف نفسه ، او يهجرون الريف باستمرار ، مع خرقهم واطفالهم الى المدن ، او يهجرون المدن الى الريف . وباختصار ان مصالح الفلاحين لم تعد ، كما كانت في زمن نابليون ، تتفق مع مصالح

البرجوازية ، مع راس المال ، بل هي في تعارض مع مصالح البرجوازية وراس المال . ولذلك يجد الفلاحون خليفهم الطبيعي وقائدهم في بروليتاريا المدن ، التي مهمتهـــا الاطاحة بالنظام البرجوازي . ولكن **الحكومة القوية غير المحددة** ـ وهذه هي الفكـرة النابوليونية الثانية التي يجب على نابليون الثاني تنفيذها ـ مدعوة للدفاع عن هـذا النظام « المادي » بالقوة . ان هذا « النظام المادي » يستخدم ايضا ككلمة دالة في كل نداءات بونابرت ضد الفلاحين المتمردين .

كتب في كانون الاول ١٨٥١ ـ اذار ١٨٥٢ .

خطاب في الذكرى السنوية لصحيفة الشعب

ان ما يدعى ثورات عام ١٨٤٨ ليس سوى احداث تافهة ـ شذرات وتصدعات صغيرة في قشرة المجتمع الاوروبي . وعلى اي حال ، فانها اخطرت عن الهاوية . وفي اعماق السطح الذي يبدو متماسكا ، كشفت عن محيطات من المادة السائلة . ولم تكن هذه الاحداث تحتاج الا ان تمتد وتتسع حتى تمزق قارات من الصخر الاصم الى شظايا . وقد اعلنت بصخب واضطراب عن تحرير البروليتاريين ، اي سر القرن التاسع عشر ، وسر ثورة هذا القرن . والحقيقة ان تلك الثورة الاجتماعية لم تكن من البدع التي ابتكرت في عام ١٨٤٨ . فالبخار والكهرباء ، والمغزل الذاتي الحركة ، كانوا ثوارا ذوي طابع اخطر بكثير من مواطنين ثوار امثال باربي وراسبيل وبلانكي . ولكن على الرغم من ان الجو الذي نعيش فيه يثقل كل واحد منا بقوة عشرين الف ليبرة ، فهل تشعر انت بذلك ؟ لا ليس اكثر من المجتمع الاوروبي قبل عام ١٨٤٨ الذي شعر بالجو الثوري يحيط به ، ويضغط عليه من كل الجهات . هناك حقيقة عظمى ، هي طابع قرننا التاسع عشر هذا ، حقيقة لم يجرؤ حزب من الاحزاب على نكرانها . فمن جهة ، طفقت تدخل في الحياة ، قوى علمية وصناعية ، لم تكن متوقعة في اي فترة من فترات التاريخ الانساني السابق . ومن جهة اخرى نجمت عن ذلك اعراض الانحطاط ، الذي يتجاوز بأشواط الرعب الذي سجلته لنا العهود الاخيرة من حياة الامبراطورية الرومانية . ويبدو في ايامنا ان كل شيء يحمل نقيضه . فالى جانب الالية التي منحت قوة عجيبة لاختصار العمل الانساني ، وجعل مردوده اكثر اثمارا ، نشاهد المجاعة والكدح . لقد انقلبت المصادر الجديدة للثروة ، ببعض الرقى السحرية ، الى مصادر

للفاقة . ويبدو ان انتصارات الفن بيعت بفقدان الشخصية . ومع الخطوة نفسها التي خطاها بنو البشر ليكونوا اسياد الطبيعة ، يظهر ان الانسان بات مستعبدا للناس الاخرين ، او يستعبده عاره الخاص ، وحتى النور النقي للعلم ، يبدو انه عاجز ان ينير الا الخلفية المعتمة للجهل . فكل اختراعنا وتقدمنا ، يبدو ان نتيجة هبة القوى المادية للقوى العقلية ، وافساد الحياة الانسانية بالقوى المادية . هذا التناقض بين الصناعة الحديثة والعلم من جهة ، والبؤس والانحلال العصري من جهة اخرى ، هذا التناقض بين القوى المنتجة ، والعلاقات الاجتماعية لعصرنا هو حقيقة ، ملموسة وشاملة ، ولا يمكن دحضها . بعض الاحزاب يندبون عليها ، وربما عنى لاحزاب اخرى ان تتخلص من المبتكرات العصرية ، عسى ان تتخلص من الصراعات العصرية . او ربما توهموا ان مؤشر التقدم في الصناعة يجب ان يستكمل بمؤشر التقدم في السياسة . اما من جهتنا فلن نخطىء في تحديد شكل الروح الصارمة التي نتابع مهرها لكل تلك التناقضات . فنحن نعلم ان العمل الجيد لقوى المجتمع ذات الشكل الجديد يحتاج الى ان يسيطر عليه اناس ذوو شكل جديد ــ وهكذا هو الامر بالنسبة للكادحين . انهم من مخترعات العصر الحديث مثل الالية نفسها تماما . وفي الاشارات التي تربك الطبقة الوسطى ، والارستقراطية ، والانبياء التعساء للارتداد ، نجد اننا نعرف صديقنا الشجاع ، روبين غودفلور ، الخلد العجوز الذي يشق الارض بسرعة ، انه الرائد المبجل ــ انه الثورة . ان العمال الانكليز هم الابناء البكر للصناعة الحديثة . وهم ، على وجه التأكيد لن يكونوا اخر من يؤيد الثورة الاجتماعية التي خلقتها تلك الصناعة ، الثورة التي تعني تحرير طبقتهم في كل ارجاء المعمورة ، والتي هي شاملة شمول سلطة الراسمال وشمول العبودية المأجورة . انا اعرف النضالات البطولية التي شنتها الطبقة العاملة الانكليزية منذ اواسط القرن الماضي ــ انها نضالات اقل مجدا لان مؤرخ الطبقة الوسطى خنقها وجعل الغموض يكتنفها . وللانتقام من قبائح الطبقة الحاكمة ، هناك في العصور الوسطى ، في المانيا ، كانت توجد « محكمة سرية » تدعى « فيميريخت » . فاذا ما ظهرت علامة الصليب الاحمر في بيت من البيوت ، علم الناس ان « فيم » قد حكم على صاحب هذا البيت بالموت . ان كل بيوتات أوروبا موسومة الان بعلامة الصليب الاحمر السرية . والتاريخ هو القاضي ــ ما المنفذ فالبروليتاري .

خطاب القي بالانكليزية في ١٤ نيسان ١٨٥٦

وطبع في صحيفة الشعب العدد ٢٠٧ في ١٩ نيسان ١٨٥٦

كارل ماركس

مقدمة كتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي

سأفحص نظام الاقتصاد البرجوازي حسب التسلسل التالي : رأس المال ، الملكية العقارية العمل المأجور ، الدولة ، التجارة الخارجية ، السوق العالمية . وسوف اتحرى الظروف الاقتصادية للطبقات الثلاث الكبرى التي ينقسم اليها المجتمع البرجوازي الحديث ، في الفقرات الثلاثة الاولى ، والصلة التي تربط هذه الفقرات الثلاث مع بعضها واضحة منذ الوهلة الاولى . والقسم الاول من الكتاب الاول الذي يعالج رأس المال ، يتألف من الفصول التالية : ١ ـ السلع ٢ ـ النقد ، او التداول البسيط ، ٣ ـ رأس المال بشكل عام . والفصلان الاول والثاني يشكلان موضوع الكتاب الحالي . ويقع نظري على مجموع المواد على شكل دراسات ذاتية ، كتبت في فترات متفاوتة جدا ، لتوضيح مسائل تتعلق بي وليس للنشر ، ولكن صلتها وثيقة بالخطة المشار اليها ، وصياغتها تعتمد على الظروف الخارجية .

واني احذف تمهيدا عاما كنت قد دونته باختصار ، لانه يبدو لي ان المساهمة في وضع نتائج تحتاج الى برهان ، امر مؤسف ، والقارىء الذي يود متابعتي عليه ان يتدرج من الخاص الى العام . وهناك بعض اشارات تتعلق بدراساتي الاقتصادية السياسية قد ظهرت ، من جهة اخرى ، في مكانها هنا .

واتخذت القانون ، الذي تابعت دراسته كموضوع تابع للفلسفة والتاريخ . وفي ١٨٤٢ ـ ١٨٤٣ ، كان علي كمحرر « المجلة الرنيانية » (٥٣) ان اشارك في مناقشة ما يسمونه المصالح المادية لاول مرة كالزام مربك . مداولات البرلمان الريناني حول سرقات الاخشاب وتجزئة الملكية العقارية ، المناظرة الرسمية التي اجراها مع المجلة

الرينانية حول ظروف فلاحي موزيل ، الهرفون شابر ، الرئيس الاول للمقاطعة الرينانية ، وقتذاك واخيرا المناقشات التي دارت حول التجارة الحرة وضرائب الحماية تلك هي المناسبات الاولى التي دفعتني للاهتمام بالمسائل الاقتصادية (٥٤) . ومن جهة اخرى ، في ذلك الزمن الذي كانت فيه الارادة الطيبة تحل محل المعرفة في معالجة الموضوع ، كان هناك صدى فلسفي ضعيف للاشتراكية والشيوعية الفرنسية ، يتردد في المجلة الرينانية . واتخذت موقفا ضد هذه الهواية ، ولكني في الوقت نفسه اعترفت صراحة ، في مناقشة مع مجلة اوغسبرجر (٥٥) ان دراساتي السابقة لا تسمح لي حتى بالحكم على مضمون الاتجاهات الفرنسية . وفضلت الاستفادة من وهم اصحاب « المجلة الرينانية » الذين ظنوا انهم يمكن ان يلغوا قرار الموت الصادر بحق المجلة اذا ما جعلوا هذه المجلة تتخذ موقفا اكثر اعتدالا ، لاغادر المسرح العام الى غرفة دراستي .

واول عمل قمت به للتخلص من الشكوك العالقة بي هو مراجعة نقدية لفلسفة الحق عند هيغل ، وهو عمل ظهرت مقدمته في الحولية الالمانية الفرنسية (٥٦) عام ١٨٤٤ ، التي كانت تصدر في باريس . وقادتني ابحاثي الى نتيجة هي ان العلاقات الحقوقية ، مثلها مثل اشكال الدولة ، لا يمكن ان تفهم بذاتها ولا بما يسمى تطور الفكر العام للبشرية ، بل ان لها جذورا في الظروف المادية للحياة ، التي جمعها هيغل، مقتديا بالفرنسيين والانكليز في القرن الثامن عشر ، تحت اسم « المجتمع المدني » ، ولا يبحث تشريح المجتمع المدني الا في الاقتصاد السياسي . ودراسة هذا الاخير ، بداتها في باريس وتابعتها في بروكسل التي هاجرت اليها نتيجة امر النفي الذي اصدره السيد غيزو ضدي . ان النتيجة العامة التي وصلت اليها والتي ، بعد اكتسابها ، اصبحت الخيط الهادي لدراساتي ، يمكن ان نصوغها باختصار : يدخل الناس ، في الانتاج الاجتماعي لحياتهم ، في علاقات محددة حتمية مستقلة عن ارادتهم ، علاقات انتاج تتطابق مع درجة معينة من درجات تطور قواهم الانتاجية المادية . ومجموع هذه العلاقات الانتاجية يؤلف البنية الاقتصادية للمجتمع ، الاساس الحقيقي الذي يقوم عليه بناء فوقي سياسي وحقوقي ، ويتطابق مع اشكال محددة من اشكال الوعي. ان طريقة انتاج الحياة المادية تشترط بشكل عام عملية من النشاط الاجتماعي والسياسي والثقافي . ليس وعي الناس هو الذي يقرر كينونتهم ، بل على العكس ، كينونتهم الاجتماعية هي التي تقرر وعيهم . وفي مرحلة معينة من مراحل التطور ، تصل القوى الانتاجية المادية الى درجة التصارع مع علاقات الانتاج القائمة او ــ وهي ليست سوى التعبير الحقوقي للشيء نفسه ــ مع علاقات الملكية التي ينخرطون فيها حتى الان . وتنقلب هذه العلاقات من اشكال تطور القوى الانتاجية الى قيود لها. وعند ذاك يبدأ عهد الثورة الاجتماعية . وبتغير الاساس الاقتصادي يتغير بسرعة ، قليلة او كثيرة البناء الفوقي الضخم . وفي اعتبارنا لهذه التحولات ، يجب التفريق دائما بين التحول المادي للشروط الاقتصادية للانتاج ، التي يمكن ان يقررها العلم الطبيعي ، وبين التحول الحقوقي او السياسي او الديني او الجمالي او الفلسفي ــ وباختصار ، الاشكال الايديولوجية التي يصبح فيها الناس واعين لهذا الصراع

ويحاربون ضده حتى النهاية . وكما هو رأينا اننا لا نستطيع الحكم على فرد مما يفكر فيه حول نفسه ، كذلك لا نستطيع الحكم على مثل هذه الفترة من التحولات من خلال وعيها لذاتها ، بل على العكس ، يجب تفسير هذا الوعي انطلاقا من تناقضات الحياة المادية ، من الصراع القائم بين القوى الانتاجية الاجتماعية وعلاقات الانتاج . ولا يمكن لنظام اجتماعي ان ينتهي قبل ان تتطور كل القوى الانتاجية الموجودة فيه ، لاو يمكن ان تظهر علاقات انتاجية جديدة عليا ، قبل ان تنضج الشروط المادية لحياتهم في رحم المجتمع القديم نفسه . ولذلك فان البشرية لا تطرح دائما على نفسها مهمة لا تستطيع حلها ، ما دامت هذه البشرية ـ اذا انعمنا النظر في القضية ـ تجد دائما ان المهمة نفسها لا تنشأ الا عندما توجد مسبقا الشروط المادية لحلها ، او هي على الاقل في طريق الوجود وفي الخطوط العريضة ، يمكن اعتبارها اساليب الانتاج الاسيوية القديمة والاقطاعية والبرجوازية الحديثة ، هي مراحل متقدمة في التشكيل الاقتصادي للمجتمع . ان علاقات الانتاج البرجوازية هي اخر شكل تناحري من اشكال العملية الاجتماعية للانتاج ـ تناحري ليس بمعنى التناحر الفردي ، بل تناحر ينشأ من الشروط الاجتماعية لحياة الافراد ، وفي الوقت نفسه تتطور القوى الانتاجية في رحم المجتمع البرجوازي التي تخلقها الشروط المادية لحل ذاك التناحر . هذا التشكيل الاجتماعي يضع نهاية لفترة ما قبل تاريخ المجتمع الانساني .

ان فردريك انجلز ، الذي تبادلت معه الافكار عن طريق المراسلة بشكل دائم منذ ان نشر في الحولية الفرنسية الالمانية مساهمته العبقرية في نقد المقولات الاقتصادية (٥٧) ، وجد طريقا اخر (انظر كتابه : حالة الطبقات العاملة في انكلترا) ووصل الى النتيجة ذاتها التي وصلت اليها انا ، وعندما قدم في ربيع ١٨٤٥ واقام في بروكسل ، قررنا العمل معا في معارضة نظرتنا بالنظرة الايديولوجية للفلسفة الالمانية ، اي في الحقيقة لتصفية الحساب مع وعينا الفلسفي السابق . وقد كانت المخطوطة المؤلفة من مجلدين ضخمين (٥٨) قد وصلت منذ امد بعيد الى ايدي الناشر في وستفاليا عندما وصلتنا الاخبار ان الظروف المتغيرة لم تعد تسمح بنشرها . فتركنا المخطوطة بطيب خاطر للنقد القارض للفئران ما دمنا قد انجزنا هدفنا الرئيسي وهو ايضاح الامور لانفسنا. ومن بين الاعمال المبعثرة التي وضعنا فيها اراءنا امام الجمهور في ذلك الوقت ، مرة في هذا المظهر ، ومرة في مظهر اخر ، سأشير فقط الى « البيان الشيوعي » الذي كتبناه معا ، انجلز وانا و « رسالة في التبادل الحر » نشرتها انا . والنقاط الحاسمة لآرائنا بصورة علمية ، وبشكل مناظرة ، ظهرت في كتابي الذي طبع عام ١٨٤٧ والموجه ضد كتاب برودون وهو كتاب « بؤس الفلسفة » ... الخ . وقد انقطع طبع بحث لي بالالمانية عن العمل المأجور وهو كتاب ضمنته محاضراتي في هذا الموضوع التي القيتها في رابطة العمال الالمان في بروكسل (٥٩) ، بسبب ثورة شباط وما تلاها من ابعادي عن بلجيكا .

ان صدور المجلة الرينانية الجديدة (٦٠) في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ والاحداث التالية، قطعت دراساتي الاقتصادية التي لم استطع استئنافها الا في عام ١٨٥٠ في لندن .

ن المادة الضخمة لتاريخ الاقتصاد السياسي التي تراكمت في المتحف البريطاني ، والمركز المناسب الذي تقدمه لندن لمراقبة المجتمع البرجوازي ، واخيرا المرحلة الجديدة من التطور التي ابتدأت باكتشاف الذهب في كاليفورنيا واستراليا ، كل ذلك حداني من جديد ان ابدأ من نقطة الصفر واعمل بالمادة الجديدة بشكل نقدي . وقد قادتني هذه الدراسات جزئيا الى موضوعات قصية تماما اضطررت الى الانقطاع عنها فترات متفاوتة . وعلى الاخص في الفترة التي اضطرت فيها الى العمل لحفظ حياتي . واضطرتني مساهماتي خلال ثماني سنين حتى الآن ، في نيويورك تريبيون (٦١) ، وهي اول صحيفة انكليزية اميركية ، الى بعثرة دراساتي ، اذ كنت مشغولا بمراسلة الصحف في حالات استثنائية فقط . وعلى اي حال فان المقالات حول الاحداث الاقتصادية البارزة وحول القادة تؤلف جزءا مهما من مساهماتي التي اضطرتني الاعتياد على التفصيلات العملية التي تقع خارج مجال العلم الحقيقي للاقتصاد السياسي .

لقد قصدت من رصد مجرى دراساتي في مجال الاقتصاد السياسي الى ان اظهر ان آرائي ، مهما كانت الاحكام فيها ومهما كانت قليلة الانسجام مع الاهواء المصلحية للطبقات الحاكمة ، هي نتيجة للبحث المتأني الذي استمر سنوات عدة . ولكن في مدخل العلم ، كما في مدخل الجحيم ، يجب ان يكون الطلب هو :

هنا ينبغي ان يهجر كل شك

وهنا ينبغي ان تزول كل فكرة فيها وجل (★)

لندن ، كانون الثاني ١٨٥٩

(★) الكوميديا الالهية لدانتي .

كارل ماركس

من تعقيب على الطبعة الثانية الألمانية للمجلد الأول من كتاب رأس المال

بالطبع يصرخ المعلقون الالمان على « السفسطة الهيغيلية » . ولكن صحيفة « المراسل الاوروبي » في سانبطرسبرج ، ترى ، في مقال يعالج على وجه الحصر طريقة « رأس المال » (عدد ايار ١٨٧٢ ص ٤٢٧ — ٤٣٦) (٦٢) ان طريقتي في البحث واقعية جدا ، ولكن طريقتي في العرض ، لسوء الحظ ، طريقة ديالكتيكية المانية . تقول الصحيفة :

« منذ النظرة الاولى ، يبدو لنا ، اذا اردنا الحكم على الشكل الخارجي لعرض الموضوع ، ان ماركس اعظم فيلسوف مثالي من فلاسفة الالمان دائما ، اي بالمعنى السيء للكلمة . ولكن في الحقيقة يبدو ماركس واقعيا اكثر بكثير من كل اولئك الذين سبقوه في ميدان الاقتصاد السياسي . ولهذا لا يمكن نعته ابدا بالمثالية » .

ولا استطيع الرد على الكاتب اكثر من مساعدته في عرض مقتطفات من نقده هو ، قد تفيد القراء الذين لا يتوفر لهم الاصل الروسي .

بعد ان يقتبس من مقدمة كتابي « نقد الاقتصاد السياسي » المنشور في برلين عام ١٨٥٩ ص ٤ — ٧ (٦٣) حيث ناقشت الاساس المادي لطريقتي ، يتابع الكاتب :

« الشيء الاوحد الذي يهم ماركس ، هو ان يجد قانون الظاهرات التي يبحثها ، وليس فقط القانون الذي يتحكم في شكلها الساكن ، وفي ارتباطها الذي تمكن ملاحظته خلال فترة معينة من التاريخ . ان الاهم بالنسبة اليه هو قانون تغيرها وتطورها ، اي تحولها من شكل الى اخر ، من سلسلة من الارتباطات الى سلسلة مختلفة . وحالما اكتشف هذا القانون ، راح يتحرى بالتفصيل التأثيرات التي يظهر فيها في الحياة الاجتماعية . وبالتالي ، ان ماركس لا يزعج نفسه الا بشيء واحد : وهو ان يظهر ، بالبحث العلمي الصارم ، ضرورة الانظمة المحددة الناجحة للظروف الاجتماعية ، وان يحقق ، ما استطاع الوقائع التي استخدمها كنقاط انطلاق اساسية . ولهذا يكتفي ان يبرهن انه مع ضرورة النظام الحالي

للامور ، هناك ضرورة نظام اخر ، عليه ان ينتقل اليه حتما ، سواء اكان الناس يؤمنون به ام لا يؤمنون، ويعونه ام لا يعونه . ان ماركس يعامل الحركة الاجتماعية وكأنها عملية تاريخ طبيعي ، تتحكم فيها قوانين ليست فقط مستقلة عن ارادة الانسان ووعيه وثقافته ، بل على العكس ، تحدد ارادته ووعيه وثقافته ... فان كان العنصر الواعي يلعب دورا ثانويا في تاريخ الحضارة ، فمن البديهي ان النقد، الذي يرمي الى نقد الحضارة التي هي موضوعة ، لا يمكن ان يتخذ قاعدته من اي شكل من اشكال الوعي ولا اي حدث من احداثه . اي يمكن القول انه ليست الفكرة ، بل الظاهرة المادية هي التي تصبح نقطة انطلاق . ان مثل هذا البحث لا يكتفي بمجابهة حدث لفكرة او مقارنتهما ، بل بالمقابلة بين حدث وحدث اخر . غير انه تجب ، بالنسبة لهذا البحث ، مراقبة الحدثين بدقة متناهية ، قدر المستطاع ، وان يشكل الواحد بالنسبة للاخر مرحلة مختلفة من مراحل التطور . ولكن الاهم من كل هذا هو التحليل الصارم لسلسلة الظواهر المتعاقبة والمتوالية التي تظهر فيها المراحل المختلفة لهذا التطور الذي يظهر فيها . ولكن يمكن ان يقال ان القوانين العامة هي نفسها سواء طبقت على الماضي أم على الحاضر . ولكن هذا يرفضه ماركس بشكل قاطع . فبالنسبة اليه لا وجود لمثل هذه القوانين المجردة . بل العكس ، فلكل مرحلة تاريخية ، حسب رأيه ، قوانين خاصة بها ... وحالما يتجاوز مجتمع ما فترة معينة من التطور ، وينتقل من مرحلة الى مرحلة اخرى ، يأخذ بالخضوع لقوانين اخرى. وباختصار فان الحياة الاقتصادية تقدم لنا الظاهرة المماثلة لتاريخ التطور في الفروع الاخرى من فروع البيولوجيا . ولم يفهم الاقتصاديون القدامى طبيعة القوانين الاقتصادية ، عندما يشبهونها بقوانين الفيزياء والكيمياء . ان تحليلا نفاذا للظواهر يرينا ان العضويات الاجتماعية تتميز عن بعضها مثلما تتميز العضويات النباتية والحيوانية تميزا اساسيا . بل اكثر من ذلك فان الظاهرة الواحدة نفسها تخضع لقوانين مختلفة ، نتيجة البنية المختلفة لتلك العضويات ككل ، لتغيرات البنية العضوية الفردية ، للظروف المختلفة التي تعمل فيها هذه الاعضاء ... الخ فماركس ، على سبيل المثال ، يرفض ان يكون قانون السكان هو نفسه في كل زمان ومكان . بل على العكس ، يؤكد ان كل عهد اقتصادي له قانونه الخاص بالسكان ... تبعا لاختلاف درجة تطور القوى المنتجة ، والظروف الاجتماعية والقوانين التي تتحكم بها ايضا . واذ يضع ماركس أمامه مهمة تتبع النظام الاقتصادي وتفسيره من هذه النقطة من وجهة النظر بأن النظام الاقتصادي يقيمه رأس المال ، فانه يصوغ فقط ، بطريقة علمية دقيقة ، الهدف الذي يتطلبه كل بحث دقيق في الحياة الاقتصادية . والقيمة العلمية لهذا البحث تكمن في الكشف عن القوانين الخاصة التي تتحكم بنشأة عضوية اجتماعية محددة وحياتها وتطورها وموتها واستبدالها بعضوية اجتماعية اخرى ارفع منها . وهذه هي الحقيقة قيمة كتاب ماركس » .

فما الذي عرفه الكاتب ان لم يكن عرف ما يدعوه طريقتي بهذه الطريقة الدقيقة واللطيفة ، ما الذي عرفه ان لم تكن الطريقة الديالكتيكية (فيما يتعلق بتطبيعي لهذه الطريقة) ؟

لا شك ان طريقة العرض يجب ان تتميز من حيث الشكل عن طريقة البحث . فالاخيرة يجب ان تتملك المادة بكل تفاصيلها ، وان تحلل مختلف اشكال تطورها ، وان تتحرى ارتباطاتها الداخلية . وبعد ان يتم هذا العمل يصبح بالامكان وصف الحركة الفعلية . فاذا تم هذا بنجاح ، فاذا انعكست حياة المادة ذهنيا وكأنها في مرآة ، عندئذ يمكن ان يبدو لنا وكأنه بناء مسبق .

ان طريقتي الديالكتيكية لا تختلف فحسب عن الطريقة الهيغلية ، بل هي على عكسها تماما ، فبالنسبة لهيغل ، ليست عملية التفكير التي يطلق عليها اسم « الفكرة المثالية » الا الفكرة التي تخلق في نظره العالم وتصنعه ، وليس العالم الا الشكل الظاهري والخارجي لهذه « الفكرة » . أما بالنسبة لي ، فعلى العكس ، اي ان الفكرة ليست اكثر من عالم مادي كما يعكسه الفكر البشري ، وكما تترجمه اشكال التفكير .

ولقد نقدت الجانب الصوفي لديالكتيك هيغل منذ ثلاثين عاما تقريبا في زمن كان فيه ديالكتيك هيغل زيا شائعا . ولكن عندما كنت اعمل في الجزء الاول من رأس المال ، كان ابناء الجيل اللاهون النزقون المدعون التافهون (٦٤) الذين يتحدثون اليوم كثيرا عن المانيا المثقفة ، يعاملون هيغل مثل البطل موسى مندلسون ، كما عامل عصر ليسنغ سبينوزا ، اي كما يعامل « الكلب الميت » . ولذلك فانني اعلن انني تلميذ ذلك المفكر الجبار ، وحتى هنا وهناك من فصل نظرية القيمة ، تبنيت طريقته الخاصة في التعبير . ولكن هذا الجانب الصوفي الذي ارهق ديالكتيك هيغل ، لم يمنعه ابدا من ان يكون اول من يعرض الشكل العام للعمل بطريقة واعية شاملة . ان الديالكتيك لديه يمشي على رأسه ، ويكفي ان يقف على قدميه بوضع صحيح ، لتكتشف النواة العقلية في قلب القشرة الصوفية .

ان الديالكتيك بشكله الصوفي، اصبح الطراز السائد في المانيا، لانه يطري ويمجد الاشياء القائمة . اما في شكله العقلي فهو فضيحة وقباحة في نظر الطبقة الحاكمة ومفكريها المذهبيين ، لانه يتضمن في ذاته استيعاب الحالة القائمة للاشياء وتمييزها المؤكد ، ولانه يتضن في الوقت نفسه نفي تلك الحالة وتهديمها الحتمي ، لان الديالكتيك يرى ان أي شكل اجتماعي متطور عبارة عن حركة دفاقة ، ولذلك يأخذ في الحسبان طبيعة هذا الشكل الانتقالية على انها ليست اكثر من وجود موقوت ، ولان الديالكتيك يترك شيئا يغشه ، وهو في جوهره نقدي وثوري .

ان التناقضات الملتصقة بحركة النظام الراسمالي يشعر بها البرجوازي العملي بشكل دقيق جدا في تقلبات الدارة الدورية في الصناعة الحديثة ، التي تعتبر الازمة العامة ذروتها . ويمكن ان يلاحظ المرء بوادرها رغم انها في مرحلتها الاولية ، وبشمول مسرحها وشدة فعلها ، مما يجعلها تدخل الديالكتيك حتى في رؤوس الذين نبتوا كالفطر في الامبراطورية البروسية الالمانية الجديدة .

لندن٢٤ كانون الثاني ١٨٧٣

من كتاب رأس المال

المجلد الأول – الجزء الثامن : التراكم الأولي

الفصل السادس والعشرون : سر التراكم الاولي

لقد رأينا كيف يتحول النقد الى راسمال، وكيف تتكون عن طريق الراسمال القيمة الزائدة ، وعن طريق القيمة الزائدة نحصل على مزيد من الراسمال . ولكن التراكم الراسمالي يفترض مسبقا وجود القيمة الزائدة ، والقيمة الزائدة تفترض مسبقا الانتاج الراسمالي ، والانتاج الراسمالي لا يسبق في الوجود كتلات من الراسمال والقوى العاملة بين ايدي منتجي البضائع ، ويبدو ، لذلك ، ان كل هذه الحركة تدور في حلقة مفرغة ، لا يمكننا الخروج منها ، الا بافتراض وجود تراكم اولي (تراكم سابق كما يقول ادم سميث) يسبق التراكم الراسمالي ، تراكم ليس نتيجة الاسلوب الراسمالي في الانتاج بل نقطة الانطلاق .

وهذا التراكم الاولي يلعب في الاقتصاد السياسي الدور نفسه تقريبا الذي تلعبه الخطيئة الاصلية في اللاهوت . لقد عض آدم التفاحة ، ولذا سقطت الخطيئة على الجنس البشري . ويفسرون لنا اصل هذه الخطيئة فيقولون انها حكاية حدثت في الماضي . وفي ازمان موغلة في القدم كان هناك نوعان من الناس : النوع الاول يتألف من افراد نخبة عاملين نشيطين اذكياء ، يتميزون علاوة على ذلك بعادات مقتصدة ، والنوع الثاني يتألف من الانذال الكسالى ينفقون وجودهم في حياة مستهترة . وتخبرنا اسطورة الخطيئة الاصلية اللاهوتية كيف ان الانسان حكم عليه ان يأكل خبزه بعرق جبينه ، ولكن تاريخ الخطيئة الاصلية الاقتصادية يكشف لنا ان هناك

بشرا ليست هذه الخطيئة اساسية بالنسبة اليهم . وعلى اية حال ، فان النوع الاول قام بتكديس الثروة ، ولم يجد النوع الثاني شيئا يبيعه الا اجساده . ومن هذه الخطيئة الاصلية تؤرخ فقر الاغلبية العظمى التي ، رغم كل عملها ، لا تزال حتى اليوم لا تملك شيئا تبيعه سوى نفسها ، وتؤرخ غنى القلة القليلة التي تزيد ثروتها باستمرار رغم انها توقفت عن العمل منذ زمن بعيد . ولا يكلون من ترديد هذه الصبيانية في الدفاع عن الملكية كل يوم . فالسيد تيير مثلا يرددها يوميا ، بوقار رجل الدولة ، على الشعب الفرنسي ، الذي كان في يوم ما شعبا روحانيا . ولكن حالما تطرح الملكية على بساط البحث ، يرى تيير ان من الواجب المقدس ان يعلن ان الغذاء الفكري للاطفال ملائم لكل الاعمار وكل مراحل النمو . ففي التاريخ الحقيقي من السيء القول ان الغزو والاستعباد واللصوصية والقتل ، او القوة باختصار هي التي كانت تلعب الدور الاعظم . وفي الحوليات اللطيفة للاقتصاد السياسي كانت السيادة للحب الطاهر منذ العهد السحيق ، فالعمل و « الحق » كانا في كل الازمان الوسيلتين الوحيدتين للاثراء، باستثناء العام الحالي طبعا . والواقع ان طرائق التراكم الاولي ليست سوى الحب الطاهر .

والنقد والبضائع ليست في حد ذاتها راسمالا اكثر مما هي وسائل للانتاج والعيش انها تريد ان تتحول الى راسمال . وهذا التحول نفسه يمكن ان يتم تحت ظروف معينة ، اي ان نوعين مختلفين جدا من مالكي السلع يجب ان يتقابلا وجها لوجه ، فمن جهة هناك مالكو النقد ، اي وسائل الانتاج ، وسائل العيش ، الذين يريدون مضاعفة مجموع القيمة التي يملكونها ، عن طريق شراء قوة عمل الاخرين ، ومن جهة اخرى ، هناك الشغيلة الاحرار ، بائعوا قوة عملهم ، بائعوا عملهم . والشغيلة الاحرار انفسهم لا يشكلون جزءا ومجموعة من وسائل الانتاج ، كما في حالة العبيد وارقاء ... الخ . ولا تعود اليهم وسائل الانتاج ، كما في حالة المالكين الفلاحين ، ولذلك فهم احرار وغير مرتبطين بأي وسيلة من وسائل الانتاج تعود اليهم. هذا الاستقطاب للبضائع في السوق ، هو الذي اوجد الشروط الاساسية للانتاج الراسمالي . ان النظام الراسمالي يفترض مسبقا انفصالا تاما بين العمال واي ملكية في الوسيلة التي بواسطتها يحققون عملهم . وحالما ينتصب الانتاج الراسمالي على قدميه ، لا يحافظ فقط على هذا الانفصال بين العامل والملكية ، وانما يعيد انتاج هذا الانفصال فيزيد الهوة باستمرار . ولذلك فان العملية تفسح الطريق للنظام الراسمالي ، لا يمكن ان تكون الا العملية التي تنتزع من العامل أي وسيلة من وسائل الانتاج ، انها عملية تحول ، من جهة ، الوسائل الاجتماعية للعيش والانتاج الى راسمال ، وتحول ، من جهة اخرى ، المنتجين المباشرين الى عمال مأجورين . ولذلك فان ما يسمى بالتراكم الاولي ليس اكثر من عملية تاريخية لابعاد المنتج عن وسائل الانتاج . ويبدو وكأن التراكم اولي لانه تكون في مرحلة ما قبل التاريخ للراسمال وطريقة الانتاج المتطابقة معه .

ان البناء الاقتصادي للمجتمع الراسمالي نشأ ونما من البناء الاقتصادي للمجتمع

الاقطاعي . وانحلال هذا الاخير فسح المجال لعناصر السابق .

ان المنتج المباشر ، وهو العامل ، لا يستطيع ان يتصرف بشخصه الا بعد ان يكف عن ان يكون متصلا بالارض ، يكف عن ان يكون عبدا ، رقا ، او مستعبدا من نوع اخر . وحتى يصبح بائعا حرا لقوة عمله ، هذه القوة التي يحملها معه حيثما يجد سوقا ، عليه ان يكون قد تخلص من سلطة الحرفيين ، واحكامهم في المتدربين والماهرين من العمال ، وكل عوائق هذا التنظيم الحرفي . وهكذا فان الحركة التاريخية التي تحول المنتجين الى عمال مأجورين ، تبدو ، من جهة ، وكأنها تحرير لهم من الرق ومن قيود الحرفيين ، ولا يرى المؤرخون البرجوازيون الا هذا الجانب الوحيد من الحركة التاريخية . ولكن هؤلاء الاحرار الجدد يصبحون بائعين لانفسهم حالما تسلب منهم كل وسائل الانتاج وكل ضمانات العيش التي قدمتها لهم التنظيمات الأقطاعية القديمة وتاريخ حرمانهم من التملك كتب في سجل البشرية بحروف من دم ونار .

اما الرأسماليون ، اصحاب المشاريع ، فلم يكن عليهم فقط ان يخلعوا المعلمين الحرفيين من حرفهم ، بل ان يخلعوا ايضا المتملكين الاقطاعيين ، اصحاب الثروة . ومن هنا يبدو أستيلاء الرأسماليين على الحكم ، بمثابة نتيجة لمعركة ظافرة ضد سلطة السادة النبلاء ، مع امتيازاتهم المثيرة ، وضد النظام الحرفي والقيود التي وضعها في طريق التطور الحر للانتاج ، واستثمار الانسان على نحو حر . ولكن فرسان الصناعة الاشراف لم يخلفوا فرسان السيف الاشراف الا باستغلالهم لاحداث لا يد لهم فيها . لقد وصلوا عن طريق وسائل تشبه في دناءتها تلك التي استخدمها الرفيق الروماني المحرر حتى يصبح سيدا لسيده .

ان التطور ، الذي يشمل عملية ظهور العامل المأجور والرأسمالي معا ، له نقطة انطلاق هي استعباد الشغيلة ، والتقدم الذي يحققه انما يحققه عن طريق تغيير شكل الاستعباد ، وفسح المجال لتطور الاستثمار الاقطاعي الى استثمار رأسمالي . ولا نضطر لمعرفة سيرته ان نوغل بعيدا في القدم . ومع ان البدايات الاولى للانتاج الرأسمالي قد ظهرت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، بشكل متقطع في بعض مدن حوض البحر المتوسط ، فان العهد الرأسمالي يعود تاريخه الى القرن السادس عشر . وحيثما يظهر هذا الانتاج ، يكون الغاء نظام القنانة قد غدا امرا واقعيا ، وكذلك نظام المدن المسيطرة ، وهو مفخرة العصور الوسطى ، يكون قد غدا في حضيض انهياره .

في تاريخ التراكم الاولي ، نرى ان الثورات كلها علامات عهود تعمل كالروافع بالنسبة للطبقة الرأسمالية الاخذة في التكون ، ولكنها كلها تؤلف احداثا بارزة وخصوصا تلك التي تجرد جماهير واسعة من وسائل انتاجها ووسائل معيشتها التقليدية ، وتلقي بها بغتة في سوق العمل . ان نزع ملكية المنتج الزراعي ، اي الفلاح ، عن الارض ، يشكل اساس كل هذه العملية . ان تاريخ نزع التملك هذا

يتخـذ مظاهـر مختلفة ، ويجري في مراحل متباينة في انظمة مختلفة واحقـاب مختلفة ، ولكن انكلترا هي القطـر الوحيـد الـذي يتخـد كمثـال لهذا الشكـل الكلاسيكي (★) (٦٦) .

(★) في ايطاليا ، حيث تطور الانتاج الرأسمالي في عهد مبكر اكثر من سائر البلدان ، زالت الاقطاعيـة مبكرا ايضا وتحرر الاقنان حقا قبل ان يكون لديهم وقت ليضمنوا لانفسهم حقوق امتلاك الاراضي التي كانت بحوزتهم . ان قسما كبيرا من هؤلاء العمال الكادحين الاحرار كانوا يتدفقون على المـدن التي خلف اكثرها الامبراطورية الرومانية . وحين جردت ثورة السوق العالمية في اواخـر القـرن الخامس عشر (٦٥) ايطاليا الشمالية من سيادتها التجارية ، ظهرت حركة في اتجاه معاكس ، فقـد اندفع عمال المدن بالجملة الى الارياف ، حيث الزراعة الصغيرة ، التي كانت على شكـل حدائق والتي لم يكن لها مثيل .

الفصل الثاني والثلاثون

الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي

ما الذي يكمن في التراكم الاولي للرأسمال ، أي في تكوينه التاريخي ؟ طالما انه ليس تحويلا مباشرا للارقاء والعبيد الى عمال مأجورين ، بل تغير في الشكل فقط ، فانه ليس الا انتزاعا للتملك من المنتج المباشر ، اي حل الملكية الخاصة القائمة على العمل . ان الملكية الخاصة ، باعتبارها نقيضا للملكية التعاونية الاجتماعية ، توجد فقط حيث تعود وسائل العمل ، والشروط الخارجية للعمل الى الافراد الخاصين . أما بالنسبة لهؤلاء الافراد الخاصين ، فانهم اما عمال او غير عمال ، ولذلك فان للملكية الخاصة طابعا مختلفا . ان فروقا لا تحصى تبدو للوهلة الاولى ، تتطابق مع المراحل المتداخلة التي تقع بين هذين الطرفين . ان ملكية العامل الخاصة في وسائل انتاجه هي اساس الصناعة الصغيرة ، سواء كانت زراعية او صناعية ، او كانت الاثنين معا ، والصناعة الصغيرة هي الشرط الاساسي لتطور الانتاج الاجتماعي ولتحرر فردية العامل نفسه . وبالطبع فان هذا الاسلوب الصغير في الانتاج يوجد في ظل الرق والعبودية وحالات التبعية الاخرى ايضا . ولكنه لا يزدهر ، ولا يقدم كل طاقته وقوته ، ولا يتخذ شكله الكلاسيكي الكامل الا حيث يكون الشغيل هو المالك الحر لشروط العمل التي يديرها بنفسه ويضعها موضع العمل : الفلاح للارض التي يزرعها ، والحرفي لمجموعة الادوات التي يستخدمها ، كما يملك العازف الماهر ادواته الموسيقية ويستخدمها . هذا الاسلوب في الانتاج يفترض مسبقا تجزئة الارض وبعثرة الوسائل الاخرى للانتاج . وبما انه يستبعد التمركز لوسائل الانتاج هذه ، فانه ايضا يستبعد التعاون ، وتقسيم العمل في كل عملية انتاج

منفصلة ، والسيطرة عليها ، والتطبيق الانتاجي لقوى الطبيعة من قبل المجتمع، والتطور الحر للقوى المنتجة الاجتماعية . وهو ليس متلائما الا مع نظام للانتاج ، ومع مجتمع لا يسيران الى ضمن حدود بدائية تقريبا . وعليك اذا اردت تخليده ان تفعل كما يقول بيكور بحق : « يجب تقرير التفاهة الشاملة » (٦٧) . ولدى بلوغه درجة معينة من التطور ، يولد العوامل المادية لانحلاله . ومنذ تلك اللحظة تبدأ القوى الجديدة والعواطف الجديدة تجيش في قلب المجتمع ، ولكن التنظيم الاجتماعي القديم يكبلها ويكتبها . يجب ان ينتهي وقد انتهى . وانتهاؤه يحول وسائل الانتاج الفردية والمبعثرة الى وسائل انتاج متمركزة اجتماعيا ، تجعل من الملكية الضئيلة التي في حوزة غالبية السكان ، ملكية عملاقة جبارة في أيدي اقلية ضئيلة ، ان انتزاع الارض من الغالبية العظمى من السكان ، انتزاع وسائل العيش وانتزاع وسائل العمل منها ، هو الانتزاع المرعب المؤلم لجمهور الشعب ، الذي يشكل مقدمة لتاريخ الرأسمال . انه يتألف من سلسلة من الطرق العنيفة ، التي مررنا بها مرورا عابرا واقتصرنا على الطرق البارزة في التراكم الاولي للرأسمال . ولقد تمت عملية نزع الملكية ببربرية لا ترحم ، تحثها احقر الدوافع واحطها ، واقذر الاهواء واجدرها بالمقت . ان الملكية الخاصة ، القائمة على العمل الشخصي ، التي تلائم بين العامل المنعزل والمستقل ذاتيا والشروط الخارجية للعمل ، سوف تحل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية ، القائمة على استغلال عمل الاخرين ، على حالة العمل بالاجرة، والعمل المأجور (★) .

وحالما تفكك عملية التحول هذه المجتمع القديم من رأسه حتى اخمصه ، وحالما يتحول الشغيلة الى بروليتاريين ، وتتحول وسائل العمل الى رأسمال ، وحالما يقف اسلوب الانتاج الرأسمالي على قدميه ، فان اشتراكية العمل وتحويل الارض ووسائل الانتاج الاخرى الى وسائل مستغلة استغلالا اجتماعيا ، فتصبح وسائل انتاج مشتركة ، وانتزاع الملكية الخاصة ، ان كل هذا يتخذ شكلا جديدا . ان الذي يجب نزع ملكيته ليس العامل الذي يكدح لنفسه ، بل الرأسمالي الذي يستثمر عدة عمال . ونزع الملكية هذا انما يحقق حركة قوانين الانتاج الرأسمالي نفسها التي تؤدي الى تمركز الرأسمال . ودائما يقتل الرأسمالي الواحد العديد من الرأسماليين .. ويتطور جنبا الى جنب مع هذا التمركز او نزع الملكية للعديد من الرأسماليين من قبل فئة قليلة ، الشكل التعاوني للعملية على نطاق واسع ، ويتعاظم تطبيق العلم ، واستغلال الارض بأسلوب منظم ، وتحويل ادوات العمل الى ادوات عمل تستخدم استخداما مشتركا فقط ، والتنهيج الاقتصادي لوسائل الانتاج باستخدامها كوسائل انتاج مشتركة ، واشتراكية العمل ، واحتباك جميع الشعوب في شبكة السوق العالمية ، ومن هنا كان الطابع الاممي للنظام الرأسمالي . ومع التناقض المستمر في اقطاب الرأسمال الذين يغتصبون ويحتكرون كل فوائد عملية

(★) « نحن في وضع من اوضاع المجتمع جديد تماما ... اننا ننزع الى ان نفصل فصلا تاما كل نوع من انواع الملكية عن كل نوع من العمل » . (سيسموندي ـ مبادىء جديدة للاقتصاد السياسي ـ المجلد الثاني ـ الطبعة الثانية ، باريس ١٨٢٧ ص ٤٣٤) .

التحويل هذه ، يتزايد البؤس والاضطهاد والعبودية والاسترقاق والاستثمار ، ولكن مع هذا تتزايد مقاومة الطبقة العاملة ، الطبقة التي تتزايد اعدادها باستمرار ، وتتثقف وتتحد وتنتظم عن طريق آلية عملية الانتاج الرأسمالي نفسها . ان احتكار الرأسمال يصبح قيدا لطريقة الانتاج التي نمت وازدهرت معه وتحت رعايته . وتمركز وسائل الانتاج واشتراكية العمل يصلان في النهاية الى نقطة لا يستطيعان فيها الثبات في غلافهما الرأسمالي . ويتحطم هذا الغلاف شظايا . ان ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية يقرع . ونازعو الملكية تنزع ملكيتهم .

ان الطريقة الرأسمالية في التملك ، ونتيجة الطريقة الرأسمالية في الانتاج ، ينتجان الملكية الخاصة الرأسمالية . وهذه اول مرة يتم فيها نفي الملكية الخاصة الفردية التي لا تقوم الا على عمل المالك . ولكن الانتاج الرأسمالي يولد هو نفسه نفيه ، بالحتمية التي تخضع لها تطورات الطبيعة . انه نفي النفي . وهذا لا يعيد ملكية المنتج الخاصة ، بل ملكية الفردية التي تقوم على مكتسبات العصر الرأسمالي ، أي على التعاون والملكية المشتركة لجميع وسائل الانتاج والارض .

ان تحويل الملكية الخاصة المبعثرة الناشئة عن العمل الفردي ، الى ملكية خاصة رأسمالية هو بالطبع عملية تستلزم جهدا وعنفا ومشقة ، اكبر من ذلك الذي يلزم لتحويل الملكية الرأسمالية الخاصة الى ملكية اشتراكية . ففي الحالة الاولى نجد فئة قليلة تنزع ملكية جماهير الشعب ، وفي الحالة الثانية ، نجد جماهير الشعب تنزع ملكية فئة قليلة (★) .

طبع في كتاب رأس المال لاول مرة عام ١٨٦٧ .

(★) « ورقي الصناعة الذي حافزه غير الارادي هو البرجوازية ، يستبدل بانعزال العمال الناتج عن تزاحمهم ، اتحادهم الثوري الناجم عن تضامنهم . وهكذا فان تقدم الصناعة الكبرى يزلزل تحت اقدام البرجوازية ، الاسس نفسها التي شادت عليها نظام انتاجها وتملكها . فيما تنتجه البرجوازية قبل كل شيء هو اذن حفارو قبرها . فسقوطها وانتصار البروليتاريا امران حتميان ... ليس من بين جميع الطبقات ، التي تقف الان امام البرجوازية وجها لوجه ، الا طبقة واحدة ثورية حقا ، هي البروليتاريا ، فالطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى ، اما البروليتاريا فهي ، على عكس ذلك ، نتاجها الخاص الاساسي والطبقة المتوسطة المؤلفة من صغار اصحاب العمل ، والباعة بالمفرق والحرفيين والفلاحين ، تحارب البرجوازية كي تنقذ من الفناء وجودها من حيث هي طبقات متوسطة ، فهي اذن ليست ثورية بل محافظة ، بل اكثر من محافظة ، انها رجعية ، لانها تحاول ان ترجع بالتاريخ القهقرى ، وتسير بدولاب التاريخ الى الوراء » (كارل ماركس وفريدريك انجلز ـ بيان الحزب الشيوعي) .

كارل ماركس

من كتاب رأس المال ـ المجلد الثالث

ان عملية الانتاج الرأسمالي ، مثل اسلافها ، تنطلق تحت شروط مادية معينة ، تحمل هذه الشروط في الوقت نفسه ، علاقات اجتماعية محددة ، يدخل فيها الافراد في عملية اعادة انتاج حياتهم . تلك الشروط ، مثل تلك العلاقات ، هي ، من جهة ، متطلبات اساسية ، ومن جهة اخرى ، نتائج عملية الانتاج الرأسمالي ، ينتجونها ويعيدون انتاجها . ورأينا ايضا ان رأسمال ـ والرأسمالي ليس سوى رأسمال مشخص لينخرط في عملية الانتاج كوكيل عن الرأسمال ـ في تطابقه مع عملية الانتاج الاجتماعية يضخ كميات من العمل الزائد عن المنتجين المباشرين او عن العمال ، ان الرأسمال يتضمن هذا العمل الزائد من دون مقابل ، وهو في جوهره يبقى دائما عملا قسريا ـ ولا اهمية لما يمكن ان يبدو من انه نتيجة اتفاق . ويتجلى هذا العمل الزائد في قيمة زائدة ، وهذه القيمة الزائدة توجد كمنتوج زائدة. ان العمل الزائد ، بشكل عام ، ينفذ كعمل ويجب ان يكون موجودا دائما مهما كانت المتطلبات . في النظام الرأسمالي ، كما هو الحال في النظام العبودي ، ... الخ يفترض هذا شكلا تناحريا ، وهو يزود الكسل التام للطبقة العليا من المجتمع . ان كمية محدودة من العمل الزائد يفرضها الرأسمالي كضمان ضد الحوادث الطارئة ولضرورة توسع عملية الانتاج للحفاظ على تطور الحاجات ونمو السكان ، الذي يسمى تراكما من وجهة نظر الرأسمالي . انه مظهر من المظاهر الحضارية للرأسمال حيث يجبر هذا العمل الزائد على اسلوب وفي ظروف مفيدة جدا لتطور القوى المنتجة والعلاقات الاجتماعية ، وخلق العناصر شكل جديد اعلى من الاشكال السابقة للعبودية والرق ... الخ . وهكذا

نجده ، من جهة ، يدفع الى مرحلة ينتهي فيها القسر والاحتكار للتطور الاجتماعي (بما فيه فوائده المادية والفكرية) من قبل جزء من المجتمع على حساب امتداد الاجزاء الاخرى ، ومن جهة اخرى ، يخلق الوسائل المادية والشروط التجريبية فيجعل من الممكن في شكل اعلى للمجتمع جمع هذا العمل الزائد مع تخفيض كبير لزمن تطور العمل المادي بشكل عام . لان العمل الزائد، باعتماده على انتاجية العمل ، يمكن ان يتضخم اذا ما زيد العمل اليومي زيادة ضئيلة ، فاذا كان زمن العمل الضروري يساوي ٣ والعمل الزائد يساوي ٣ ، فان مجموع يوم العمل يساوي ٦ ومعدل العمل الزائد يساوي ١٠٠٪ . واذا كان العمل الضروري يساوي ٩ والعمل الزائد يساوي ٣ فان مجموع يوم العمل يساوي ١٢ ويكون معدل العمل الزائد يساوي ٣٣٪ وثلث . وفي تلك الحالة، فان انتاجية العمل هي التي تحدد مقدار القيمة الاستعمالية التي سوف يجري انتاجها في زمن محدد ، وايضا في زمن عمل زائد . ان الثروة الفعلية في المجتمع ، وامكانية الاتساع المستمر لعملية الانتاج ، ولذلك لا تعتمدان على دوام العمل الزائد ، بل على انتاجيته وعلى شروط الانتاج المتعددة التي يتم الانتاج في ظلها . والواقع ان مملكة الحرية الحقيقية تبدأ فقط حيث تتوقف الضرورة والاعتبارات الدنيوية عن ان تكون هي التي تحدد العمل ، وهكذا في الطبيعة الفعلية للاشياء تكمن هذه المملكة وراء مجال الانتاج المادي الفعلي . ومثلما يستقر المتوحش في الطبيعة حتى يشبع طلباته ، ويحافظ على انتاج الحياة ، كذلك الانسان المتمدن ، عليه ان يفعل ذلك في كل التشكيلات الاجتماعية وفي ظل كل طرق الانتاج الممكنة . ومع تطويره لمملكة ضرورته المادية ، تتسع هذه المملكة باتساع حاجاته ، ولكن في الوقت نفسه ، تتضاعف القوى المنتجة ايضا لاشباع هذه الحاجات . ان الحرية في هذا الميدان لا تقوم الا على الانسان الاجتماعي ، والمنتجين المتعاونين ، الذين ينظمون تنظيما عقليا مبادلاتهم المتداخلة مع الطبيعة ، ويخضعونها للسيطرة المشتركة ، بدلا من ان يكونوا محكومين من قبلها كما يكونون محكومين من قبل قوى الطبيعة العمياء ، ويحققون هذا ببذل طاقتهم ، وتحت شروط مناسبة جدا ولائقة بطبيعتهم البشرية . ولا شك ان مملكة الضرورة ستظل قائمة . ولكن وراءها يبدأ تطور الطاقة الانسانية التي هي نهاية لذاتها ، تبدأ مملكة الحرية التي يمكن ان تشرق وتزدهر اذا اتخذت مملكة الضرورة قاعدة لها ، كما ان تقليص يوم العمل شرط اساسي مسبق من شروطها .

ان التحليل العلمي لطريقة الانتاج الراسمالي يظهر العكس ، ذلك انها طريقة انتاج من نوع خاص ، مع خصائص نوعية تاريخية ، ذلك انها ، كأي طريقة انتاج اخرى ، تفرض مسبقا مستوى محددا من القوى الانتاجية الاجتماعية واشكالها من التطور ، كشرط مسبق : شرط مسبق هو نفسه نتيجة تاريخية ونتاج عملية سابقة ، ومنه تنطلق طريقة انتاج جديدة كقاعدة معينة لها ، ذلك ان العلاقات الانتاجية المتطابقة لطريقة الانتاج هذه المحددة تاريخيا ــ علاقات تدخلها الكائنات البشرية من خلال انتاج الحياة الاجتماعية ، في خلق حياتهم الاجتماعية ــ تملك

طابعا نوعيا تاريخيا انتقاليا ، ذلك ان توزيع العلاقات يتطابق مبدئيا مع العلاقات الانتاجية التي تمثل الجانب المقابل ، بحيث ان الجانبين يشاركان في الطابع التاريخي الانتقالي نفسه ...

ان ما يسمى توزيع العلاقات يتطابق ، اذن ، وينشأ عن اشكال اجتماعية نوعية محددة تاريخيا ، لعملية الانتاج والعلاقات المتبادلة التي يدخل فيها الناس لاعادة انتاج الحياة الانسانية . ان الطابع التاريخي للعلاقات الموزعة هو طابع تاريخي للعلاقات الانتاجية ، التي تعبر عن مظهر واحد فقط . ان التوزيع الرأسمالي يختلف عن تلك الاشكال من التوزيع التي تنشأ عن طريقة انتاج اخرى ، ان كل شكل من التوزيع يختفي مع اختفاء الشكل النوعي للانتاج الذي يرجع اليه ويتطابق معه .

ان الرأي الذي يعتبر العلاقات الموزعة على انها هي فقط العلاقات التاريخية وليس علاقات الانتاج ، هو من جهة نقد داخلي ، ولكنه معيق ، للاقتصاد البرجوازي . ومن جهة ثانية ، يقوم هذا الرأي على الخلط وعدم التمييز بين عملية الانتاج الاجتماعي مع عملية العمل البسيطة ، بحيث انها لا تنفذ الا من قبل كائنات بشرية معزولة وغير عادية ، من غير اي مساعدة اجتماعية . ومن حيث ان عملية العمل هي عملية بين الانسان والطبيعة ، فان عناصرها البسيطة تظل مشتركة وتبقى اشكالا اجتماعية للتطور . ولكن كل شكل نوعي من اشكال هذه العملية يطور اكثر اسسه المادية واشكاله الاجتماعية . وعندما نجد ان المرحلة المعينة من النضج قد تمت وتحققت ، فان الشكل التاريخي النوعي يأخذ بالتلاشي ، ويفسح المجال لشكل اعلى منه وارقى . اما فترة الوصول الى هذه الازمة فانه مرتبط بمدى العمق والعرض الذي تكون فيه التناقضات والصراعات بين العلاقات التوزيعية ، وبهذا يتطابق الشكل التاريخي النوعي مع العلاقات الانتاجية ، من جهة ، ومع القوى المنتجة وتطور عواملها ، من جهة اخرى . وينشب صراع عندئذ بين التطور المادي للانتاج وشكله الاجتماعي (★) .

طبع في كتاب لاول مرة عام ١٨٩٤ .

(★) انظر كتاب المنافسة والتعاون (١٨٣٢ ؟) (٦٨) .

فـــردريـك انجـــلز

من كتاب مسألة السكن

لقد ساء وضع العمال ماديا ، منذ ادخال الانتاج الرأسمالي على نطاق واسع. ان ذلك لا يشك فيه الا البورجوازيون وحدهم . ولكن الا يفترض نتيجة ذلك ، ان نعود بابصارنا في لهفة الى صناعة الاجر في مصر (٦٩) (وهي صناعة هزيلة جدا) ، الى الصناعة الريفية المحدودة ، التي لم تكن تنتج سوى نفوس وضيعة ، او الـــى « المتوحشين » ؟ ان الامر على عكس ذلك . ان البروليتاريا التي خلقتها الصناعـــة الضخمة ، المتحررة من كل القيود المتوارثة ــ بما فيها القيود التي تربطها بالارض ــ والمتجمعة في المدن الكبرى ، تستطيع وحدها ، بحكم وضعها ، ان تحقق التحويـل الاجتماعي الكبير الذي سيقضي على كل استثمار طبقي ، على كل حكم طبقي . ان الحائكين الريفيين القدامى لم يتمكنوا ان يفعلوا ذلك بمأواهم وبيتهم ، وما كانـــوا يستطيعون مثل هذه الفكرة فكيف تحقيق الرغبة .

وبالنسبة لبرودون ، من جهة اخرى ، فان كل الثورة الصناعية في مئة السنة الإخيرة ، وادخال قوة البخار والانتاج الصناعي الضخم الذي احل الآلات محـــل العمل اليدوي وضاعف الانتاج الف مرة ، هي وقائع كريهة جدا ، هي امور كان يجب الا تحدث فعلا . ان برودون ، البرجوازي الصغير ، يحلـم بعالم ينتـج فيـه كـل شخص منتوجا منفصلا ومستقلا قابلا للاستهلاك والتبادل بشكل مباشر في السوق. ولذلك ، فما دام كـل شخص يستلـم كـل قيمـة عملـه على صـورة منتـوج اخر ، فـأن « العدالة الابدية » تتحقق ، كما يخلق افضل العوالم الممكنة . لكن هذا العالم الخاص ببرودون ، والـذي هو افضـل عالـم ممكن ، قـد قتـل في مهـده

وداسته الاقدام نتيجة تقدم التطور الصناعي الذي سحق منذ امد بعيد العمل الفردي في كل الفروع الكبرى للصناعة ، والذي يسحقه كل يوم اكثر فأكثر في الفروع الصغرى ، بل الفروع الاصغر جدا ، والذي يحل محله العمل الاجتماعي الذي تعززه الآلات وقوى الطبيعة المروضة ، والذي ينشأ منتوجه الجاهز ، القابل للتبادل والاستهلاك بشكل فوري ، عن العمل المشترك لعدد من الافراد لم يكن له بد من المرور من تحت ايديهم جميعا . هذه الثورة الصناعية هي بالضبط التي رفعت قوة انتاجية العمل الانساني الى مثل هذا المستوى العالي بحيث تتوفر الامكانية للمرة الاولى في تاريخ البشرية ، في حال تحقيق تقسيم عقلاني للعمل بين الجميع ، ليس من اجل انتاج ما يكفي للاستهلاك الوافي لجميع اعضاء المجتمع ولايجاد اعتماد احتياطي فقط ، بل كذلك لتوفير الوقت الكافي لكل فرد بحيث ان ما يستحق الابقاء عليه فعلا في الحضارة الموروثة تاريخيا ــ علم ، فن ، اشكال العلاقات ــ لن يحافظ عليه فقط ، بل سيحول ايضا من احتكار تستأثر به الطبقة الحاكمة الى ملكية عامة للمجتمع بأسره ، ويمكن تطوير ذلك فيما بعد . والنقطة الحاسمة هي : حالما ترتفع قوة انتاجية العمل الانساني الى هذا الارتفاع ، فان كل ذريعة لقيام طبقة حاكمة تتلاشى . وعلى أي حال ، فان الاساس الاخير للدفاع عن الفوارق الطبقية هو دائما كما يلي : لا بد من وجود طبقة لا يضطرها الامر الى المضايقة الذاتية بانتاج معيشتها اليومية ، وذلك حتى يتوفر لها الوقت للعناية بعمل المجتمع الفكري . ان هذا الكلام الذي كان له حتى الان تبريره التاريخي العظيم ، فان الثورة الصناعية لمئة السنة الاخيرة قد اجتثته من جذوره . ان وجود طبقة حاكمة يصبح يوميا عائقا ، اكثر فاكثر ، أمام تطور القوة الانتاجية الصناعية ، وكذلك امام تطوير العلم والفن ، وعلى الاخص اشكال العلاقات الثقافية . لن يوجد اجلاف ابدا اشد جلافة من بورجوازيينا المحدثين ...

في مرحلة معينة ، بدائية جدا ، من مراحل تطور المجتمع ، تنشأ الحاجة الى وضع الافعال التي تتكرر يوميا والخاصة بانتاج المنتجات وتوزيعها وتبادلها تحت قاعدة مشتركة ، الحاجة الى اخضاع الفرد نفسه لشروط الانتاج والتبادل الجماعي وتصبح هذه القاعدة التي كانت في البدء ، قانونا بشكل سريع . وحين ينشأ القانون، تنشأ بالضرورة اجهزة مكلفة بتطبيقه ، وهي السلطة العامة ، او الدولة . ومع التطور الاجتماعي التالي ، يتطور القانون الى نظام تشريعي شامل تقريبا ، وبقدر ما يزداد النظام القانوني تعقيدا ، يبعد اسلوبه في التعبير اكثر فأكثر عن ذلك الاسلوب الذي يتم به التعبير عن الظروف الاقتصادية المألوفة لحياة المجتمع . انه يبدو كعنصر مستقل ، ينتزع مبررات وجوده ، والضرورة الملحة لتطوره التالي ، ليس من العلاقات الاقتصادية ، بل من اسسه الباطنة الخاصة ، او اذا رغبتم من « مفهوم الارادة » . ان الناس ينسون ان حقهم يؤخذ من شروط حياتهم الاقتصادية ، مثلما نسوا تماما ، انهم هم انفسهم يؤخذون من العالم الحيواني . ومع تطور النظام القانوني الى نظام معقد وشامل ، يصبح تقسيم العمل الاجتماعي الجديد ضروريا ، ويتطور نظام الحقوقيين المحترفين ، ومع هؤلاء ينشأ علم القانون . وهذا العلم

يقارن ، في تطوره اللاحق ، الانظمة الخاصة بالشعوب المختلفة والازمان المختلفة ليس باعتبارها انعكاسا للعلاقات الاقتصادية المحددة ، بل باعتبارها انظمة تجد دوافعها الاساسية في ذواتها . وتفترض المقارنة وجود نقاط مشتركة ، وهذه النقاط يجدها الحقوقيون الذين يرتبون الاشياء المشتركة بين كل هذه الانظمة القانونية ويسمونها الحق الطبيعي . والعصا المستخدمة لقياس ما هو حق طبيعي وما هو غير طبيعي هي التعبير الاكثر تجريدا عن الحق نفسه ، اقصد « العدالة » . وبالتالي فان تطور الحق بالنسبة للحقوقيين ، ولاولئك المؤمنين بكلامهم ايمانا اعمى ، ليس اكثر من السعي منذ تلك اللحظة ، الى ايجاد الشروط الانسانية ، بقدر ما يصير التعبير عنها باصطلاحات قانونية اقرب فأقرب الى المثل الاعلى للعدالة ، الى العدالة الابدية (٧٠) . وليست هذه العدالة دائما الا التعبير الذي تزيا بزي المثالية ، التعبير المجيد عن العلاقات الاقتصادية القائمة ، تارة من زاويتها المحافظة ، وتارة اخرى من زاويتها الثورية . لقد كانت عدالة اليونان والرومان تعتبر العبودية امرا عادلا ، كما طالبت عدالة البرجوازيين عام ١٧٨٩ ، بالغاء النظام الاقطاعي باعتباره اساسا غير عادل . كما كان قانون النواحي بالنسبة للاقطاعي البروسي الكبير ، عدوانا على العدالة الابدية . ان مفهوم العدالة الابدية لا يختلف فقط باختلاف الزمان والمكان ، بل يختلف باختلاف الاشخاص اصحاب العلاقة ايضا . وهو مفهوم ينتسب الى تلك الاشياء التي اصاب مولبيرجر في التعبير عنها حين قال : « كل واحد يفهم شيئا مختلفا » . بينما نجد تعابير من امثال : الصحيح والخطأ ، والعدالة والشعور بالحق ، تتلقاها الحياة اليومية من غير ان يشوبها اي سوء فهم حتى بخصوص القضايا الاجتماعية ، وذلك نتيجة بساطة العلاقات المطروحة على بساط البحث ، فهي تخلق ، كما رأينا في اي بحث علمي للعلاقات الاقتصادية ، الغموض اليائس نفسه ، الذي كان يظهر في الكيمياء الحديثة ، مثلا ، فيما لو بقيت اصطلاحات نظرية الفلوجستين . ويزداد الغموض اكثر فأكثر ، اذا كان كل شخص مثل مولبيرجر يؤكد جازما ان نظرية الفلوجستين صحيحة صحة نظرية الاكسجين (★) . . .

ليس الغاء التضاد بين المدينة والريف وهما صرفا لا اكثر ولا اقل من وهم الغاء التضاد بين الراسماليين والعمال المأجورين . لانه يصبح يوما فيوما ، مطلبا عمليا لكلا الانتاجين الصناعي والزراعي ، ولم يطالب احد بذلك اعنف مما طالب به ليبيغ في كتاباته عن الكيمياء الزراعية ، حيث كان مطلبه الاول دائما ، هو ان يعيد الانسان للارض كل ما سلبه منها ، وحيث يثبت ان وجود المدن ، والكبرى خاصة ،

(★) قبل اكتشاف الاكسجين كان الكيميائيون يفسرون احتراق المواد في الهواء الجوي ، بفرض وجود مادة نارية هي الفلوجستين ، تنطلق اثناء عملية الاحتراق . ولكن حين اكتشفوا ان المواد المحروقة تزن بعد الاحتراق اكثر مما كانت تزن قبل الاحتراق ، اعلنوا ان الفلوجستين يملك وزنا سلبيا بحيث ان المادة الخالية منه تزن اكثر ! لو كان فيها .وهكذا نسبت كل خصائص الاوكسجين الى الفلوجستين تدريجيا ، ولكن بشكل مقلوب . وحين اكتشف ان الاحتراق يقوم بعملية تركيب بين المادة المحترقة ومادة اخرى هي الاوكسجين واكتشفت هذه المادة ، اهملت الفرضية الاصلية ، ولكن بعد مقاومة شديدة من جانب الكيميائيين القدامى (ملاحظة من انجلز) .

هو العائق الوحيد امام ذلك . وعندما يرى المرء في لندن وحدها ، كيف تصب كمية من السماد اكبر مما تنتجه مملكة سكسونيا كلها ، تصب في البحر مع صرف مبالغ طائلة ، ويرى العمارات الضخمة الضرورية لمنع هذا السماد من تسميم لندن كلها ، فان وهم الغاء الفرق بين المدينة والريف يقدم قاعدة عملية واضحة . بل ان برلين ، وهي تافهة بالقياس الى لندن ، اختنقت بالروائح الكريهة لاقذارها المكدسة من ثلاثين سنة . وبالمقابل فان من الوهم الخالص ، كما عند برودون ، الطموح الى تصعيد المجتمع البرجوازي الحالي ، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالفلاح باعتباره فلاحا فقط . ان التوزيع المنظم ، قدر الامكان ، لسكان القطر جميعا ، والعلاقة الوثيقة بين الانتاجين : الصناعي والزراعي ، مع ما يترتب على ذلك من اتساع وسائل المواصلات ــ هذا اذا افترضنا ان الاسلوب الراسمالي في الانتاج قد الغي ــ يستطيعان وحدهما تخليص السكان الريفيين من العزلة والبلاهة التي مكثوا في ظلها دون تغيير الاف السنين. ان يكون المرء خياليا، لا يعني الاصرار على ان تحرير الانسانية من قيود الماضي ، لا يتحقق الا بعد ازالة التضاد بين المدينة والريف ، بل ان الوهم يبدأ حين يغامر المرء ، « انطلاقا من الظروف القائمة » ، ليصف الشكل الذي سينحل فيه هذا التضاد او اي تضاد اخر قائم في المجتمع الحالي .

كتب فيما بين ايار ١٨٧٢ وكانون الثاني ١٨٧٣ .

من كتاب نقد برنامج غوتا [٧١]

ملاحظات هامشية على برنامج حزب العمال الالماني

١

١ ـ « العمل هو مصدر كل ثروة وكل حضارة وما دام العمل النافع لا يتحقق الا في المجتمع وبواسطة المجتمع ، فان الدخل الناتج عن العمل يعود بشكل متساو وغير منقوص على جميع اعضاء المجتمع » .

القسم الاول من الفقرة : « العمل مصدر كل ثروة وكل حضارة » .

ليس العمل مصدر كل ثروة . فالطبيعة مصدر للقيم الاستعمالية (وهي بالتأكيد تشكل هذه القيم المادية مثل الاستعمالية) كعمل ، لا يعدو ان يكون هو نفسه ، مجرد ظاهرة لاحدى القوى الطبيعية ، وهي قوة العمل الانساني . ونجد العبارة السابقة في كل كتب الاطفال الابتدائية ، وهي صحيحة بقدر ما تتضمن ان العمل يتحقق بمواده وادواته الملحقة . ولكن لا يمكن ان يسمح برنامج اشتراكي لمثل هذه العبارات البرجوازية بأن تصمت عن الشروط التي تستطيع وحدها ان تقدم المعنى لتلك العبارات . وبقدر ما يتصرف المرء منذ البدء حيال الطبيعة ، وهي المصدر الاولي لكل ادوات العمل ومواده ، باعتباره مالكا ، ويعاملها باعتبارها ملكا له ، فان عمله يصبح مصدرا للقيم الاستعمالية ، وبالتالي يصبح مصدرا للثروة ايضا . وللبرجوازي

كل الحق في ان يعزو للعمل بشكل كاذب قوة خلاقة فوق الطبيعة ، ما دام ينجم عن هذه الحقيقة ، وهي ان العمل تابع للطبيعة ، ان الانسان الذي لا يملك اي ملكية اخرى غير قوة عمله مضطر ، في كل ظروف المجتمع والحضارة ، بأن يكون عبدا للناس الاخرين الذين جعلوا من انفسهم مالكين لشروط العمل المادية . وانه لا يستطيع ان يعمل الا بعد الاستئذان منهم ، ثم لا يستطيع ان يعيش الا باستئذان منهم .

ولنترك الان العبارة كما هي ، او بالاحرى نتركها على عرجها . ما النتيجة التي يتوقعها المرء من ذلك ؟ لا شك ان النتيجة هي :

« ما دام العمل مصدر كل ثروة ، فليس في مقدور احد في المجتمع ، ان يتملك الثروة الا كمنتج للعمل . ولذلك ، فانه اذا لم يعمل هو نفسه ، فانه يعيش من عمل الاخرين ، ويكسب حضارته على حساب عمل الاخرين » .

وبدلا من هذا ، فان فرضية ثانية تضاف بواسطة المسمار الشفهي وهو « ما دام » لاستخراج النتيجة من هذه الفرضية لا من العبارة الاولى .

القسم الثاني من الفقرة : « العمل النافع لا يتحقق الا في المجتمع وبواسطة المجتمع » .

كان العمل بحسب الفرضية الاولى مصدر كل ثروة وكل حضارة ، وبالتالي فان قيام اي مجتمع من دون العمل امر محال . ونتعلم الان عكس ذلك ، اي ان اي عمل « نافع » محال من دون المجتمع .

ويمكن ان يقول المرء ايضا ان العمل عديم الفائدة ، بل الضار اجتماعيا ، يمكن في المجتمع وحده ان يصبح فرعا من العمل الرابح ، ويمكن للمرء في المجتمع وحده ان يعيش عاطلا عن العمل ... الخ ـ وباختصار يمكن ان ننسخ روسو بكليته .

وما هو العمل « النافع » ؟ انه بالتأكيد العمل الذي يؤدي الى النتيجة المنشودة .. ان المتوحش ـ والانسان كان متوحشا عندما كف ان يكون فردا ـ الذي يقتل حيوانا بحجر ، والذي يجمع الثمار ... الخ ينجز عملا « نافعا » .

ثالثا : النتيجة ـ « وما دام العمل النافع لا يتحقق الا في المجتمع وبواسطة المجتمع ، فان الدخل الناتج عن العمل يعود بشكل متساو غير منقوص على جميع اعضاء المجتمع » .

نتيجة رائعة ! اذا كان العمل النافع لا يتحقق الا في المجتمع وبواسطة المجتمع، فان دخل العمل يخص الجميع ـ ومن هنا فان العامل الفرد لا ينال الا بقدر ما يحفظ له « شرط » العمل ، اي المجتمع .

والواقع ان هذه الفرضية استخدمت في كل الاوقات من قبل دعاة حالة المجتمع السائدة في اي زمن معين . وبذا تحل مطالب الحكومة وكل ما يتعلق بها في المحل الاول ، ما دامت تمثل الجهاز الاجتماعي الخاص بالحفاظ على النظام الاجتماعي . وعندئذ تأتي مطالب الانواع المختلفة للملكية الخاصة ، لان الانواع المختلفة للملكية الخاصة هي اسس المجتمع ... الخ ويتبين المرء ان مثل هذه التعابير الجوفاء يمكن ان تلوى وتقلب حسب الطلب .

والجزء الاول والجزء الثاني من الفقرة لا ترتبط ارتباطا ملموسا وبسيطا الا في النص التالي :

« يصبح العمل مصدر الثروة والحضارة باعتباره عملا اجتماعيا فقط » او بهذه العبارة التي تؤدي المعنى نفسه « في المجتمع وبواسطته » .

والفرضية هذه صحيحة لا ريب فيها ، اذ بالرغم من ان العمل المنعزل (مع فرض شروطه المادية مسبقا) يمكن ان يخلق قيما استعمالية ، فانه لا يمكنه خلق ثروة او حضارة .

ولكن هذه الفرضية الاخرى لا تقل ثبوتا :

« بقدر ما يتطور العمل اجتماعيا ، ويصبح نتيجة ذلك مصدرا للثروة والحضارة ، يتطور البؤس والفقر بين العمال ، والثروة والحضارة بين غير العمال ».

هذا هو قانون كل التاريخ حتى الان . ولذلك ، ما العمل هنا ، بدلا من وصف العبارات العامة عن « العمل » و « المجتمع » ؟ العمل هو البرهان بصورة ملموسة كيف توفرت اخيرا في المجتمع الراسمالي الحالي الشروط المادية ... الخ التي تمكن العمال وتضطرهم الى رفع هذه اللعنة الاجتماعية .

وعلى اية حال ، الحقيقة ان الفقرة كلها ذات الاسلوب المرقع والمضمون المهلهل ، لم تكن هناك الا لتدوين الكلمة الدالة اللاسالية عن « دخل العمل غير المنقوص » كشعار في قمة الراية الحزبية . وسأعود فيما بعد الى « دخل العمل » و « الحقوق المتساوية » ... الخ ما دام الشيء نفسه يتكرر في شكل مختلف الى حد ما في البرنامج .

٢ ـ « في المجتمع الحالي ، ليست ادوات العمل الا احتكارا للطبقة الراسمالية . وتبعية الطبقة العاملة الناتجة عن ذلك هي سبب البؤس والعبودية في كل اشكالها » .

هذه الجملة المستعارة من أنظمة الامية ، مغلوطة في هذه الطبعة « المنقحة ».

ان ادوات العمل في المجتمع الحالي هي احتكار للملاكين العقاريين (بل احتكار الملكية العقارية هو اساس احتكار رأس المال) والراسماليين . وانظمة الامية ، في المقطع المذكور ، لاتأتي على ذكر اي طبقة من الطبقات الاحتكارية . انها تتحدث عن « محتكر وسائط العمل ، أي مصادر الحياة » واضافة « مصادر الحياة » توضح بصورة كافية ان الارض مشمولة بأدوات العمل .

وقد ادخل التصحيح هذا ، لان لاسال يهاجم ، والاسباب باتت معروفة بشكل عام ، الطبقة الراسمالية وحدها ، وليس الملاكين العقاريين . ففي انكلترا ليس الراسمالي هو صاحب الارض التي يقف مصنعه عليها .

٣ ـ « ان تحرير العمل يتطلب رفع ادوات العمل الى ملكية المجتمع العامة والتنظيم التعاوني للعمل الاجمالي مع توزيع عادل لدخل العمل » .

جملة « رفع ادوات العمل الى ملكية المجتمع العامة » يجب ان تقرأ كما

يلي : « تحويلها الى الملكية العامة » . ولكننا نمر بذلك مرورا عابرا .

ما هو « دخل العمل » ؟ منتوج العمل أم قيمته ؟ وفي الحالة الاخيرة هل القيمة الاجمالية ام جزء من القيمة الذي اضافه العمل حديثا الى قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ؟

ان « دخل العمل » مفهوم غامض وضعه لاسال محل مفاهيم اقتصادية معينة .

ما هو « التوزيع العادل » ؟

الا يؤكد البرجوازيون ان التوزيع الحالي هو توزيع « عادل » ؟ أليس هو في حقيقة الامر التوزيع « العادل » الوحيد على اساس اسلوب الانتاج الحالي ؟ الا تترتب العلاقات الاقتصادية حسب المفاهيم الثانوية ، أم ان العلاقات الثانوية تنتج، على العكس ، من العلاقات الاقتصادية ؟ الا يملك المنشقون الاشتراكيون ايضا اشد المفاهيم تنوعا عن التوزيع « العادل » ؟

حتى نفهم ما تتضمنه عبارة « التوزيع العادل » في ارتباطها مع السياق العام، علينا ان نأخذ الفقرة الاولى مع هذه الفقرة . ان الفقرة الاخيرة تفترض مجتمعا حيث « ادوات العمل هي ملكية عامة ، والعمل الاجمالي منظم تعاونيا » في حين نعرف من الفقرة الاولى ان « دخل العمل غير المنقوص يخص بحقوق متساوية كل اعضاء المجتمع » .

« كل اعضاء المجتمع » ؟ اولئك الذين لا يعملون ايضا ؟ ماذا ينبغي من « دخل العمل غير المنقوص » اذن ؟ اولئك الاعضاء من المجتمع الذين يعملون فقط؟ ماذا يبقى من « الحقوق المتساوية لكل اعضاء المجتمع » اذن ؟

لكن الواضح ان « كل اعضاء المجتمع » و « الحقوق المتساوية » عبارتان فقط . ان النواة تقوم في هذا ، وهو ان كل عامل يجب ان يتسلم في هذا المجتمع الشيوعي « دخل العمل » اللاسالي « غير المنقوص » .

دعنا نأخذ اولا الكلمات « دخل العمل » بمعنى منتوج العمل . وعندئذ فان دخل العمل التعاوني هو المنتوج الاجتماعي الاجمالي .

وعلينا ان ننقص من هذا الان :

اولا : تغطية استبدال وسائل الانتاج المستعملة .

ثانيا : الحصة الاضافية لتوسيع الانتاج .

ثالثا : الاعتمادات الاحتياطية ، أو التأمينية المخصصة للاحتياط ضد الطوارىء ، وضد التشويشات التي تسببها الكوارث الطبيعية . الخ .

ان هذه الانقاصات من « دخل العمل غير المنقوص » هي ضرورة اقتصادية ، ويتحدد مقدارها حسب الوسائل والقوى المتوفرة ، وجزئيا بفعل تقدير الاحتمالات ، ولكن لا يمكن تقديرها ، مهما كان ، بالعدل والانصاف .

ويبقى القسم الاخر من المنتوج الاجمالي المعين ليستخدم كوسائل للاستهلاك وقبل ان يقسم هذا القسم بين الافراد ، لا بد ان تنتقص منه مجددا :

اولا : النفقات العامة للادارة غير المنتسبة الى الانتاج .

وسوف يتقلص هـذا القسـم كثـيرا بالمقارنة مع المجتمع الحالي ، ويتناقص بتطور المجتمع الجديد .

ثانيا : تلك النفقات المخصصة لتلبية الحاجات العامة كالمدارس والخدمـات الصحية ... الخ .

وهذا القسم سينمو الى درجة كبيرة منذ البدء بالمقارنة مع المجتمع الحالي ، وينمو نسبيا بتطور المجتمع الجديد .

ثالثا : الاعتمادات المخصصة للعاجزين عن العمل .. الخ وباختصار كل مـا تتضمنه عبارة ما يسمى اغاثة الفقراء الرسمية اليوم .

والان نصل الى « التوزيع » الذي يأخذه البرنامج ، تحت التأثير اللاسالـي، بعين الاعتبار وحده على طريقته الضيقة ، أي ذلك القسم من وسائل الاستهـلاك المقسم بين المنتجين الافراد في المجتمع التعاوني .

ان « دخل العمل غير المنقوص » قد حول الان ، بصورة غـير محسوسـة ، الى دخل العمل « المنقوص » ، على الرغم من ان ما يحرم العامل باعتباره انسـانا فردا ينتفع به بشكل مباشر أو غير مباشر باعتباره عضوا في المجتمع .

وكما زالت عبارة : « دخل العمل غير المنقوص » تزول الان عبارة « دخـل العمل » .

في المجتمع التعاوني القائم على اساس الملكية العامة لوسائل الانتاج ، لا يتبادل المنتجون منتوجاتهم ، تماما كما لا يبدو هنا العمل المستخدم في المنتوجات باعتباره قيمة هذه المنتوجات ، باعتباره صفة مادية تتمتع بها ، ما دام لـم يعد هنـاك وجود للعمل الفردي الان بصورة غير مباشرة ، بل بصورة مباشرة باعتبـاره جزءا لا يتجزأ من العمل الاجمالي . على العكس مما يحدث في المجتمـع الراسمالـي . وهكذا فان عبارة « دخل العمل » المرفوضة بسبب اشكالها ، تفقد اليوم كل معنى.

ان ما نعالجه هنا هو المجتمع الشيوعي ، ليس كمـا تطـور بحسب اسسه الخاصة ، بل العكس ، كما ينبثق من المجتمع الراسمالي ، فهو مدفوع من مختلف وجهات النظر ، اقتصاديا واخلاقيا وفكريا ، بسمات الولادة للمجتمع القديم الذي انبثق من رحمه . وطبقا لهذا ، فان المنتج الفرد يتقاضى من المجتمـع ـ بعـد الانقاصات التي يجريها ـ ما اعطاه اياه تماما . وما اعطاه له هو كمية الفرديـة من العمل . مثال ذلك ان يوم العمل الاجتماعي يتألف من مجموع ساعـات العمـل الفردية ، وزمن العمل الفردي الذي يخص المنتج الفرد هو جزء من يوم العمـل الاجتماعي الذي يشارك فيه ، انه حصته في هذا اليوم . وانه يتسلـم شهـادة من المجتمع تنص على انه قدم مقدارا ما من العمل « بعد ان يحسم من عمله مـا يخص الاعتمادات العامة) ، ويحسب بواسطة هذه الشهادة من المخزون الاجتماعي لوسائل المعيشة قدرا يعادل المقدار نفسه من العمل . فالمقدار نفسه من العمـل الذي اعطاه المجتمع في شكل ما يسترده على شكل اخر .

ومن الواضح انه يسود هنا المبدأ ذاته الذي ينظم تبادل السلع ، بقدر مـا هو تبادل بين قيم متعادلة . لقد تبدل المضمون والشكل ، اذ ليس في مقدور احد ،

هذه الظروف المتغيرة ، ان يقدم شيئا غير عمله ، ولانه لا يمكن من جهة اخرى اي شيء ان ينتقل الى ملكية الافراد ما عدا وسائل المعيشة الفردية . ولكن بمقدار ما يتعلق الامر بتوزيع وسائل المعيشة بين المنتجين الافراد ، يسود المبدأ ذاته السائد في التبادل السلعي المتعادل : مقدار معين من العمل في شكل ما يبادل بمقدار من العمل يعادله في شكل اخر .

ولذا ، فان الحق المتساوي هنا لا يزال مبدئيا هو الحق البرجوازي ، على الرغم من ان المبدأ والممارسة لم يظلا في حالة خصام ، بينما لم يعد لتبادل المتعادلات في تبادل السلع وجود الا بشكل وسطي ، وليس في الحالة الفردية .

وعلى الرغم من هذا التقدم ، فان هذا الحق المتساوي لا يزال مدفوعا بتحديد برجوازي . ان حق المنتجين يتناسب مع ما يقدمون من العمل ، فالمساواة موجودة في هذه الحقيقة ، وهي ان القياس يكون بمقياس متساو ، وهو العمل .

ولكن الناس يختلفون الواحد عن الاخر جسميا او عقليا ، فأحدهم يقدم المزيد من العمل في الوقت نفسه ، او يكدح لفترة اطول من الزمن . اذن لا بد من تحديد العمل ، حتى يستطيع ان يفيد كمقياس ، حسب استمراره او شدته ، والا يكف عن ان يكون معيارا للقياس . ان هذا الحق المتساوي هو حق متفاوت من اجل عمل متفاوت . انه لا يعترف بأي فوارق طبقية ، لان كل انسان ليس اكثر من عامل فقط مثله مثل غيره . ولكنه يعترف ضمنيا بالمواهب الفردية المتفاوتة، وبالتالي يعترف بالقدرة الانتاجية باعتبارها امتيازا طبيعيا . وهكذا فهو في مضمونه حق في التفاوت ، مثله مثل كل حق اخر . ان الحق ، بفعل طبيعته ذاتها ، لا يمكن ان يكون الا في تطبيق معيار متساو لكل الافراد المتفاوتين (وهؤلاء الافراد لا يمكن ان يكونوا افرادا مختلفين الا اذا كانوا افرادا متفاوتين) لا يمكن قياسهم الا بمعيار متساو بقدر ما تطبق عليهم وجهة نظر متساوية ، بقدر ما يؤخذون بعين الاعتبار من جانب محدد واحد فحسب ، بقدر ما يؤخذون بعين الاعتبار في الحالة الراهنة، باعتبارهم عمالا فحسب ، فلا يرى اي شيء اخر فيهم ، بل يتغاضى عن كل شيء اخر فيهم . وفيما عدا ذلك فان هذا العامل متزوج ، وذاك اعزب ، واطفال هذا العامل اكثر من ذاك ... وهلمجر . وهكذا فان هذا العامل سيتسلم ، رغم تحقيق عمل متساو ، والحصة المتساوية في الاعتماد الاستهلاكي الاجتماعي ، اكثر مما يتسلمه ذاك العامل ، وسيكون اغنى منه ... وهكذا . فلا بد لتجنب هذه العيوب كلها من ان يكون الحق متفاوتا بدلا من ان يكون متساويا .

لكن هذه العيوب حتمية في المرحلة الاولى من المجتمع الشيوعي ، كما تكون حاله حين ينبثق من المجتمع الراسمالي بعد مخاض طويل . ان الحق لا يمكن ان يكون اعلى من البناء الاقتصادي للمجتمع ، وما يترتب عليه من تطور ثقافي مشروط به .

وفي المرحلة العليا للمجتمع الشيوعي ، بعدما يزول خضوع الفرد لتقسيم العمل ، هذا الخضوع المهين ، ويزول معه ايضا الفرق بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، وبعدما يصبح العمل ليس وسيلة للحياة فقط ، بل الحاجة الاولية

في الحياة ، وبعدما تزداد القوى المنتجة ايضا مع تطور الفرد من شتى الجوانب ، وتتدفق كل ينابيع الثروة التعاونية بغزارة ـ عندئذ فقط يمكن اجتياز الافق الضيق للحق البرجوازي كله ، فيستطيع المجتمع ان يسجل على راياته : «من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجاته » .

لقد عالجت بشكل مطول « دخل العمل غير المنقوص » من جهة و « الحق المتساوي » و « التوزيع العادل » من جهة اخرى ، حتى أبين مدى الجريمة الموجودة في المحاولات المبذولة من جهة واحدة للفرض من جديد على حزبنا كعقائد ، افكار كان لها بعض المغزى في مرحلة معينة ، لكنها اصبحت الان ثرثرة لفظية تافهة ، بينما من جهة اخرى ، يجري تحريف النظرة الواقعية التي كلف نشرها في الحزب جهدا كبيرا ، لكن هذه الثرثرة ضربت بجذورها في الحزب بواسطة الثرثرة الايديولوجية عن الحق ، وبواسطة لغو اخر كثير الانتشار بين الديمقراطيين والاشتراكيين الفرنسيين .

واذا تركنا جانبا التحليل المقدم حتى الآن ، فقد كان من الخطأ اثارة كل هذه الجلبة فيما يتعلق بما يسمى التوزيع والالحاح عليه باعتباره النقطة الرئيسية فى الموضوع .

ان اي توزيع لوسائل المعيشة لا يعدو ان يكون نتيجة لتوزيع شروط الانتاج نفسها . وعلى اي حال ، فان هذا التوزيع الاخير هو احدى خصائص طريقة الانتاج .. ومثال ذلك ان طريقة الانتاج الرأسمالي تقوم على واقع ان شروط الانتاج المادية هي بين ايدي غير العمال في صورة الملكية ، اما رأسمال او عقار ، بينما ليس لدى الجماهير سوى الشرط الشخصي للانتاج ، سوى قوة العمل . فاذا كانت عناصر الانتاج موزعة على هذا الشكل ، فان التوزيع الحالي لوسائل المعيشة ينتج عنها بصورة الية . واذا كانت شروط الانتاج المادية هي الملكية التعاونية للعمال انفسهم ، فانه ينتج عنها بالطريقة الالية نفسها توزيع لوسائل المعيشة مخالف للتوزيع الحالي . ان الاشتراكية الرعاعية (ومنها قسم من الديمقراطية) قد ورثت عن الاقتصاديين البرجوازيين النظر الى التوزيع ومعالجته باعتباره مستقلا عن طريقة الانتاج ، وعرض الاشتراكية باعتبارها تدور بشكل رئيسي حول التوزيع وبعدما اصبحت العلاقة الحقيقية واضحة من زمن طويل ، فلماذا التقهقر مرة اخرى ؟.

٤ ـ « ان تحرير العمل يجب ان يكون عمل الطبقة العاملة ، التي ليست كل الطبقات الاخرى بالنسبة اليها سوى كتلة رجعية واحدة ليس غير » .

الفقرة الاولى مأخوذة من انظمة الاممية ، لكنها « منقحة » . وقد ورد هناك « ان تحرير الطبقة العاملة يجب ان يكون من عمل العمال انفسهم » ولكن هنا على العكس ، اذ على الطبقة العاملة ان تحرر ـــ ماذا ؟ « العمل » . فليفهم من يستطيع ان يفهم .

وبالمقابل ، فان الفقرة المضادة هي استشهاد لاسالي تام : « كل الطبقات الاخرى بالنسبة اليها (اي الطبقة العاملة) كتلة رجعية واحدة ليس غير » .

جاء في البيان الشيوعي : « ليس من بين جميع الطبقات ، التي تقف الان امام البرجوازية وجها لوجه ، الا طبقة واحدة ثورية حقا ، هي البروليتاريا ، فالطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع نمو الصناعة الكبرى ، اما البروليتاريا فهي على عكس ذلك ، نتاجها الخاص الاساسي » (٧٢) .

وتعتبر البرجوازية هنا طبقة ثورية ـ باعتبارها حاملة الصناعة الضخمة ـ بالقياس الى السادة الاقطاعيين والطبقة المتوسطة الدنيا الذين يرغبون في الابقاء على كل المراكز الاجتماعية التي هي وليدة اساليب في الانتاج بليت وبادت . وهكذا لا يشكلون مع البرجوازية كتلة رجعية واحدة .

ومن جهة اخرى فان البروليتاريا ثورية بالنسبة الى البرجوازية لانها تكدح ، لانها نشأت هي نفسها على اساس الصناعة الضخمة ، لتنزع عن الانتاج تلك الصفة الرأسمالية التي تسعى البرجوازية ان تبقيها دائمة . ولكن « البيان » يضيف « ان الطبقة المتوسطة الدنيا » تصبح ثورية « بسبب تحولها الاكيد الى بروليتاريا » .

ولذلك فان من السخف مرة اخرى ، من وجهة النظر هذه ، ان يقال انها مع البرجوازية ومع السادة الاقطاعيين ايضا « يشكلون كتلة واحدة » بالنسبة للبروليتاريا .

هل أعلن احد للحرفيين والصناعيين الصغار ... الخ والفلاحين خلال الانتخابات الاخيرة : انتم لا تشكلون بالقياس الينا ، مع البرجوازية والاسياد الاقطاعيين سوى كتلة رجعية واحدة ؟

ان لاسال يحفظ البيان الشيوعي عن ظهر قلب مثلما يحفظ انصاره المؤمنون الاناجيل التي كتبها . فاذا شوهه بهذه الفظاظة ، فلا لشيء الا ليضفي لونا فاقعا على اتحاده مع الخصوم الاقطاعيين والمتسلطين المستبدين ضد البرجوازية .

وفوق ذلك ، نجد في الفقرة السابقة ، ان قوله التنبؤي ادخل عنوة من دون اي ارتباط بالاقتباس المنتزع من انظمة الاممية . وهو هنا بكل بساطة ليس اكثر من وقاحة ، ولكنها في الحقيقة لا تسيء الى الهر بسمارك ، فهي احدى الاهانات التي يتعامل بها مع مارات البرليني (٧٣) .

٥ ـ « ان الطبقة العاملة تناضل من اجل تحررها اولا في اطار الدولة القومية الحالية، واعية ان النتيجة الضرورية لجهودها ، المشتركة بين جميع عمال البلدان المتمدنة ، هي الاخوة الاممية بين الشعوب » .

ان لاسال ، على النقيض من البيان الشيوعي وكل اشتراكية سابقة ، يفهم الحركة العمالية من وجهة نظر قومية ضيقة . وقد وجد من يتبعه ـ بعد عمل الاممية !

ان من نافلة القول انه لا بد للطبقة العاملة ، حتى تتمكن من ان تقاتل ، ان تنظم نفسها في الداخل باعتبارها طبقة ، وان بلادها الخاصة هي الحلبة المباشرة لصراعها . وان صراعها الطبقي هو صراع قومي في هذا المجال ، « شكلا » كما يقول البيان وليس من حيث الجوهر . ولكن « اطار الدولة القومية الحالية » ، كالامبراطورية الالمانية مثلا ، يدخل اقتصاديا في « اطار » نظام الدولة . وكل رجل اعمال يعرف ان التجارة الالمانية هي في الوقت نفسه تجارة خارجية ، ولا ريب ان عظمة الهر بسمارك تقوم بالضبط في اتباعه نوعا من السياسة العالمية .

والى ماذا يرجع حزب العمال الالماني اممية ؟ الى الوعي بان نتيجة جهوده سوف تكون « الاخوة الاممية بين الشعوب » ـ انها عبارة مأخوذة من عصبة السلم والحرية البرجوازية التي يقصد منها ان تكون مساوية للاخوة الاممية الخاصة بالطبقات العاملة في الصراع المشترك ضد الطبقات الحاكمة وحكوماتها . وهكذا لاتقال كلمة واحدة عن الوظائف الاممية للطبقة العاملة الالمانية ! وهو يطلب منها ان تتحدى بورجوازيتها الخاصة ـ التي ربطتها الاخوة مسبقا مع البرجوازيين في البلدان الاخرى ـ وسياسة بسمارك العالمية في التآمر !

في الواقع ان أممية البرنامج ، تقف بصورة ادنى جدا من اممية حزب التجارة الحرة . ان هذا الاخير يلح ايضا على ان نتيجة جهوده سوف تكون « الاخوة الاممية للشعوب » . لكنه في الوقت نفسه ، يفعل شيئا ليجعل التجارة اممية ولا يرضى بالوعي وحده ـ الوعي بأن جميع الشعوب تمارس التجارة في الداخل .

ان النشاط الاممي للطبقات العاملة ، لا يرتبط قطعا بوجود جمعية العمال الاممية . فلم تكن هذه الجمعية سوى محاولة اولى لخلق جهاز مركزي خاص بذلك النشاط ، وهي محاولة احرزت نجاحا دائما نتيجة الاندفاعة التي ادت اليها ، والتي لم يعد من الممكن التحقيق في شكلها التاريخي الاول بعد سقوط كومونة باريس .

لقد كانت صحيفة بسمارك « النوردوتش » على حق مطلق عندما اعلنت ، وهذا ما ارضى سيدها ، ان حزب العمال الالماني قد تنكر للاممية في برنامجه الجديد (٧٤) .

٢

« انطلاقا من هذه المبادىء الاساسية يناضل حزب العمال الالماني ، بكل الوسائل المشروعة، من اجل الدولة الحرة ـ و ـ المجتمع الاشتراكي : الغاء نظام الاجرة مع قانون الاجور الحديدي في وقت واحد ـ و ـ الاستثمار أي شكل ، والقضاء على كل تفاوت اجتماعي او سياسي » .

سوف اعود الى الدولة « الحرة » فيما بعد .

وهكذا ، فان من واجب حزب العمال الالماني في المستقبل ان يؤمن بقانون « الاجور الحديدي » اللاسالي ! وحتى لا يذهب هذا سدى يقترف هراء الحديث عن « الغاء نظام الاجرة » (يجب ان نقرأ هكذا : نظام العمل المأجور) « مع قانون الاجور الحديدي في وقت واحد » . فاذا قمت بالغاء العمل المأجور ، فإني الغي بشكل طبيعي قوانينه ايضا سواء اكانت من حديد أم من اسفنج . لكن مهاجمة لاسال للعمل المأجور تنصب على هذا القانون المزعوم وحده تقريبا . وبالتالي فان من الواجب ، للبرهان على ان الطائفة اللاسالية قد انتصرت ، الغاء « نظام الاجرة » « مع قانون الاجور الحديدي في وقت واحد » وليس من دونه .

من المعروف جيدا ان شيئا من « قانون الاجور الحديدي » لا يتعلق بلاسال ما عدا كلمة « حديدي » فهي العلاقة التي بواسطتها يتعرف المؤمنون الحقيقيون على بعضهم . ولكن لو اخذت القانون وعليه طابع لاسال ، والمعنى الذي يقصده ، فلا بد لي اذن من ان آخذه بحجته . فما هي هذه الحجة ؟ انها النظرية المالتوسية عن السكان ، كما سبق وبرهن لابخ على ذلك بعد موت لاسال بوقت قصير (وهي النظرية التي يبشر بها لابخ نفسه) (٧٥) . ولكن اذا كانت هذه النظرية صحيحة فانا اذن لا استطيع الغاء القانون الا بالغاء نظام الاجرة مئة مرة ، لان القانون في هذه الحالة لا يسود نظام العمل المأجور فقط ، بل كل نظام اجتماعي . فاذا اعتمد الاقتصاديون على هذه الحقيقة بصورة مباشرة ، فقد برهنوا طوال خمسين عاما واكثر ان الاشتراكية لا يمكن ان تلغي الفقر الذي يقوم اساسه في الطبيعة . لكنها لا تستطيع سوى تعميمه ، اذ توزعه على كل سطح المجتمع في آن واحد .

ولكن كل هذا لا يشكل النقطة الرئيسية . فاذا تركنا جانبا الصيغة اللاسالية الكاذبة عن القانون ، فان التقهقر الشائن يقوم فيما يلي :

منذ وفاة لاسال تأكد في حزبنا الفهم العلمي بأن الاجور ليست كما هي في مظهرها اي قيمة العمل او سعره ، بل انها شكل مقنع لقيمة قوة العمل او سعرها . ولذلك فقد قضي بشكل حاسم على كل المفهوم البرجوازي عن الاجور الى ذلك الحين ، وفي الوقت نفسه على النقد الموجه ضد هذا المفهوم الى ذلك الحين ، وتبين ان العامل المأجور لا ينال سماحا بالعمل من اجل معيشته الخاصة، اي السماح بالعيش ، الا بقدر ما يعمل بعض الوقت مجانا لحساب الراسمالي (ولحساب شركاء هذا الراسمالي في استهلاك القيمة الزائدة ايضا) ، وان نظام الانتاج الراسمالي كله يدور حول زيادة هذا العمل المجاني بتحديد يوم العمل او بتطوير الانتاج ، اي زيادة شدة قوة العمل ، الخ ... وان نظام العمل المأجور هو بنتيجة ذلك نظام من العبودية ، وفي الحقيقة انها عبودية تزداد قسوة بنسبة تطور قوى العمل الانتاجية الاجتماعية ، سواء تقاضى العامل اجرة كثيرة أم قليلة . وبعد ان توطد هذا الفهم اكثر فأكثر في حزبنا ، هانحن نرجع الى عقائد لاسال ، على الرغم من معرفتنا بأن لاسال لم يكن يعرف شيئا عن الاجور بل يأخذ المظهر على انه جوهر ، سائرا بذلك في ركاب الاقتصاديين البرجوازيين .

وذلك شبيه كما لو ان عبدا لا يزال تحت عبودية مفاهيم باطلة ، قام من بين

عبيد شقوا عصا الطاعة على سر العبودية واعلنوا التمرد ، فكتب هذا العبد في برنامج هذا العصيان : يجب الغاء العبودية لان تغذية العبيد في نظام العبودية لا يمكن ان يتخطى الحد الادنى المنخفض .

الا تبرهن هذه الحقيقة وهي ان ممثلي حزبنا امكن ان يرتكبوا مثل هذا التهجم الوحشي على الفهم الذي انتشر في صفوف حزبنا ، على ذلك الطيش الاجرامي وفقدان الوعي اللذين اعتمدوا عليهما في رسم هذا البرنامج .

وبدلا من العبارة الغامضة في نهاية الفقرة « القضاء على كل تفاوت اجتماعي »كان يجب ان يقال ، انه مع الغاء الفوارق الطبقية سيزول من تلقاء نفسه كل تفاوت اجتماعي وسياسي ناشىء عنها .

٣

« ان حزب العمال الالماني ، حتى يمهد السبيل لحل المسألة الاجتماعية ، يطالب بانشاء جمعيات المنتجين التعاونية مع مساعدة الدولة تحت الرقابة الديمقراطية للشعب الكادح . ويجب ان تنشأ جمعيات منتجين تعاونية من اجل الصناعة والزراعة على نطاق واسع جدا بحيث ينشأ عنها التنظيم الاجتماعي للعمل الاجمالي » .

بعد « قانون الاجور الحديدي » اللاسالي ، يأتي دواء النبي . والطريق « ممهد » بشكل جيد . ففي مكان الصراع الطبقي القائم ، تظهر عبارة ركيكة صحفية : « المسألة الاجتماعية » التي « يمهد السبيل » لـ « حلها » . وان « التنظيم الاجتماعي للعمل الاجمالي » ، بدلا من ان ينشأ عن العملية الثورية لتحويل المجتمع ، « ينشأ » عن « مساعدة الدولة » التي تقدمها الدولة الى جمعيات المنتجين التعاونية والتي « تنشئها » الدولة وليس العامل . ومما هو جدير بمخيلة لاسال ، ان يكون في الامكان بناء مجتمع جديد بالقروض الحكيمة مثل بناء خط حديدي جديد .

ومن بقية باقية من الشعور بالخجل وضعت « مساعدة الدولة » تحت الرقابة الديمقراطية « للشعب الكادح » .

فأولا بأول ، تتألف غالبية « الشعب الكادح » في المانيا من الفلاحين وليس من البروليتاريين .

وثانيا ، كلمة ديمقراطية في المانيا تعني حكم الشعب . ولكن ماذا تعني « الرقابة بحكم الشعب للشعب الكادح » ؟ وخصوصا في حالة شعب كادح يعبر ، عن طريق هذه المطالب التي يرفعها الى الدولة ، عن وعيه الكامل بأنه لا يحكم كما انه لم ينضج للحكم .

ان من نافلة القول ان نعالج هنا نقد الوصفة التي وصفها بوشيز ايام حكم

لويس فيليب معارضة للاشتراكيين الفرنسيين التي رضي بها عمال اتبلير (٧٦) الرجعيون . ان الاساءة الرئيسية لا تقوم في تسجيل هذا الدواء النوعي في البرنامج بل في الرجوع خطوة الى الوراء من وجهة نظر الحركة الطبقية الى وجهة نظر الحركة الطائفية . أما ان العمال يرغبون في اقامة الشروط من اجل الانتاج التعاوني في المجال الاجتماعي ، وبالدرجة الاولى في المجال القومي ، في بلادهم الخاصة ، فان ذلك لا يعني الا انهم يعملون من اجل تثوير شروط الانتاج الحالية ، ولا علاقة له بتأسيس الجمعيات التعاونية بمساعدة الدولة . ولكن بقدر ما يتعلق الامر بالجمعيات التعاونية الحالية ، فانها ليست ذات قيمة الا بقدر ما تكون ابداعات العمال المستقلة ، وليس من صنع الحكومات ولا البورجوازيين .

٤

انتقل الان الى القسم الديمقراطي .

آ ـ « الاساس الحر للدولة »

قبل كل شيء ، يناضل حزب العمال الالماني ، وفقا للفقرة ٢ ، من اجل « الدولة الحرة » .

الدولة الحرة ـ ما معنى هذا ؟

ليس من اهداف العمال مطلقا ، وقد تخلصوا من الذهنية الضيقة للرعايا الاذلاء ، ان يحرروا الدولة . « الدولة » في الامبراطورية الالمانية « حرة » كما هي في روسيا . ان الحرية تقوم في تحويل الدولة من جهاز مفروض على المجتمع من اعلى ، الى جهاز خاضع للمجتمع كليا ، كما ان اشكال الدولة هي اليوم الى حد وصفها بـ « حرية الدولة » .

ويبين حزب العمال الالماني ـ على الاقل اذا تبنى البرنامج ـ ان افكاره الاشتراكية لم تتجاوز الجلد . وبدلا من ان يعامل المجتمع القائم (وهذا ينطبق على اي مجتمع قادم) فانه يعامل الدولة باعتبارها وحدة مستقلة تملك اسسها الخاصة ، الفكري والاخلاقي المتعلق بحرية الافراد .

وماذا عن اساءة الاستخدام التي يعمد اليها البرنامج في الكلمات « الدولة الحالية » و « المجتمع الحالي » ، وسوء الفهم الاوخم الذي يخلقه حيال الدولة التي يوجه اليها مطالبه ؟

ان « المجتمع الحالي » هو المجتمع الراسمالي الذي يقوم في كل البلدان المتمدنة، المتحررة قليلا او كثيرا من الخليط الاقطاعي ، والمتغيرة قليلا او كثيرا من التطور التاريخي الخاص بكل بلد على حدة ، والنامية قليلا او كثيرا . ومن جهة اخرى ، ان « الدولة الحالية » تتغير مع حدود كل بلد ، في الامبراطورية البروسية الالمانية مختلفة عما هي عليه في سويسرا ، وفي انكلترا مختلفة مما هي عليه في الولايات المتحدة ، ان « الدولة الحالية » هي مجرد وهم .

ومع ذلك فان الدول المختلفة لشتى البلدان المتمدنة ، تشترك رغم تنوعها ، بانها تعتمد على المجتمع البرجوازي الحديث الذي تطور راسماليا في قليل او كثير .

وهي بالتالي تملك بعض السمات الاساسية المشتركة . وبهذا المعنى يمكن ان نتحدث عن « الدولة الحالية » بشكل معارض للمستقبل الذي سيكون اساسها الحالي ، وهو المجتمع البرجوازي ، قد فني فيه .

وينهض في وجهنا السؤال التالي : ما التحول الذي ستتعرض له الدولة في المجتمع الشيوعي ؟ وبكلمات اخرى ، ما الوظائف الاجتماعية التي ستبقى موجودة، وهي تماثل الوظائف الحالية للدولة ؟ ان جواب السؤال لا يكون بطريقة علمية ، ولا يقترب المرء من المشكلة قيد انملة اذا راح يركب كلمة شعب مع كلمة دولة بألف طريقة وطريقة .

بين المجتمع الراسمالي والمجتمع الشيوعي تقوم مرحلة تحول ثوري من الواحد الى الاخر وتطابقا مع هذا تقوم مرحلة انتقالية سياسية ، لا يمكن ان تكون الدولة خلالها الا دولة الدكتاتورية الثورية البروليتارية .

لكن البرنامج لا يعالج هذا كما لا يعالج الدولة المقبلة في المجتمع الشيوعي .

لا تشمل مطاليبه اكثر من التسبيحة الديمقراطية القديمة المألوفة عند الجميع : الاقتراع العام ، التشريع المباشر ، الحقوق الشعبية ، الميليشيا الشعبية ... الخ انها ليست اكثر من اصداء حزب الشعب البرجوازي وعصبة السلم والحرية . انها مطالب تحققت سلفا ، بقدر ما هي خالية من المبالغة في عرضها الخيالي . لكن الدولة التي تنتسب اليها لا تقوم داخل حدود الامبراطورية الالمانية ، بل في سويسرا ، والولايات المتحدة .. الخ . ان هذا النوع من « دولة المستقبل » هو دولة حالية ، وان تكن موجودة خارج « اطار » الامبراطورية الالمانية .

ولكن نسينا شيئا واحدا . فما دام حزب العمال الالماني يعلن صراحة انه يعمل ضمن « الدولة القومية الحالية » وبالتالي ضمن دولته الخاصة ، الامبراطورية البروسية الالمانية ـ والواقع ان مطالبه في غير ذلك هراء الى درجة بعيدة جدا ما دام المرء لا يطالب الا بالاشياء التي لم يحصل عليها ـ فقد كان من واجبه الا ينسى الامر الرئيسي ، وهو ان جميع هذه السفاسف التافهة جدا تعتمد على الاعتراف بما يسمى سيادة الشعب ، وبالتالي فهي ليست في مكانها الا في الجمهورية الديمقراطية .

وما دام المرء لا يملك الشجاعة ـ وهو مصيب في ذلك ، لان الظروف تفرض الحذر ـ للمطالبة بالجمهورية الديمقراطية ، كما فعلت برامج العمال الفرنسيين في حكم لويس فيليب ولويس بونابرت ، فقد كان عليه الا يلجأ ايضا الى هذه الخدعة غير « الشريفة » (★) ولا لائقة ، فيطالب بأشياء لا معنى لها الا في جمهورية ديمقراطية ، وذلك من دولة ليست سوى طغيان عسكري تحميه قوى الشرطة ، وقد زينته الاشكال البرلمانية ، وزيفه الخليط الاقطاعي ، وتؤثر فيه البرجوازية سلفا ، أما البيروقراطية فهي التي تقوم بحفر خشبة ، ثم يؤكد لهذه الدولة بالاضافة الى ذلك انه يتوهم القدرة بفرض مثل هذه الامور عليها « بالوسائل المشروعة » .

ان الديمقراطية الرعاعية نفسها ، هذه التي ترى العصر الالفي السعيد في الجمهورية الديمقراطية ، ولا شك ابدا في ان الصراع الطبقي يجب ان يجري حتى

(★) لقب » شريف « كان يطلق على الايزناخيين . فهنا يوجد تلاعب بالالفاظ .

نهايته في هذا الشكل الاخير للدولة الخاصة بالمجتمع البرجوازي ـ تقام الجبال فوق هذا النوع من النزعة الديمقراطية التي لا تخرج عن حدود ما تسمح به الشرطة وما يبيحه المنطق .

وفي الحقيقة ، ان المقصود من كلمة « الدولة » الآلة الحكومية ، أو الدولة بمقدار ما تشكل جهازا خاصا منفصلا عن المجتمع بسبب تقسيم العمل ، وهذا ما تؤكده لنا الكلمات التالية : « ان حزب العمال الالماني يطالب بضريبة دخل تصاعدية كأساس اقتصادي للدولة » الخ . ان الضرائب هي الاساس الاقتصادي للآلية الحكومية ولا شيء اخر . وقد تحقق هذا المطلب تماما في دولة المستقبل ، الموجودة في سويسرا . ان ضريبة الدخل تفترض مصادر مختلفة لدخل الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وهي اذن تفترض المجتمع الرأسمالي . ولذلك ، فلا عجب اذا كان الاصلاحيون الماليون في ليفربول ، وهم بورجوازيون يتزعمهم شقيق غلادستون يتقدمون بالمطلب ذاته كما يفعل البرنامج .

كتب في نيسان واوائل ايار ١٨٧٥ .

فـــردريـك انجـــلز

من مقال كارل ماركس

من بين الاكتشافات الهامـــة العديدة التي تحمل اسم ماركس في سجلات العلم، يمكن ان نكتفي هنا باكتشافين .

الاول هو الثورة التي ادخلها في المفهوم الشامل للتاريخ العالمي . ان مجمـــل النظرات السابقة في التاريخ قامت على المفهوم القائل ان الاسبـــاب الاساسيـــة لكـــل تغيرات تاريخية ، يجب ان يجري البحث عنها في تغيرات افكار البشر ، وان التغيرات السياسية ، من بين كل التغيرات التاريخية هي التي تحظى بأكبر اهمية ، وهي التي لها السيادة على التاريخ كله . ولكن المسألة لم تطرح على اساس الســؤال التالـــي : وهو متى دخلت هذه الافكار في اذهان الناس ، وما الاسبـــاب الدافعـــة للتغـــيرات السياسية . ولا نجد الا مؤرخي المدرسة الفرنسية الاكثـــر حداثة ، والمدرسة الانجليزية ايضا ولكن بصورة جزئية، يؤمنون بأن القوة الدافعة في التاريخ الاوروبي، على الاقل منذ العصور الوسطى ، هي صراع البرجوازية النامية مع الارستقراطيـــة الاقطاعية من أجل السيادة الاجتماعية والسياسية . ولكن ماركس اثبت الان ، ان كل التاريخ السابق لم يكن الا تاريخ صراع الطبقات ، وان الشيء الواحد البارز في كل الصراعات السياسية المعقدة والمتنوعة ، كان النظام الاجتماعي والسياسي للطبقـــات الاجتماعية ، فالطبقات القديمة تحاول الاحتفاظ بالسيادة ، بينما الطبقات الناهضـــة حديثا تحاول استلام السيادة . وفوق ذلك ، الى اي شيء يعود منشأ هذه الطبقات ووجودها المستمر ؟ انه يعود الى الشروط الا[illegible]ية الملموسة ، التي فيها المجتمع ويغير وسائل معيشته . فقد قام النظام الاقطاعي في العصور الوسطى على اقتصاد الاكتفاء

الذاتي لمجتمعات فلاحية صغيرة ، وينتج هؤلاء الفلاحون كل متطلباتهم ، التي قلما يعتريها تغير ، والتي تتلقى حماية النبلاء المسلحين داخل البلد او خارجها ، او يؤمنون لهم على الاقل التماسك السياسي . وعندما نشأت المدن ، ونشأت معها الصناعة اليدوية والعلاقات التجارية ، داخليا بادىء الامر ومن ثم على النطاق العالمي ، طورت برجوازية المدينة ، وبالاخص من قبل في العصور الوسطى ، في صراعها مع النبلاء ، وجودها في قلب النظام الاقطاعي ، باعتبارها طائفة ذات امتياز . ولكن بأكتشاف العالم الجديد ، خارج القارة الاوروبية ، منذ منتصف القرن الخامس عشر وما بعد ، حققت هذه البورجوازية مجالا واسعا جدا للتجارة ، تلاه قفزة جديدة في صناعتها ، وقام المشغل (المانيفاكتورة) فحل محل أهم فروع الحرفيين ، فنشأ المصنع ، وهذا ايضا حلت محله الصناعة الضخمة ، واصبح ذلك ممكنا بفضل مكتشفات القرن السابق ، وعلى الاخص الآلة البخارية . واثرت الصناعة الضخمة بدورها على التجارة عن طريق طرد العمل اليدوي القديم في الاقطار المتخلفة وخلق وسائل مواصلات جديدة عصرية : كالآت البخارية ، وسكك الحديد ، والتلغراف الكهربائي ، في الاقطار المتقدمة . وهكذا اقتربت البرجوازية اكثر فأكثر من تجميع الثروة الاجتماعية والسلطة الاجتماعية في يديها ، بينما كانت لا تزال منذ امد بعيد مبعدة عن السلطة السياسية ، التي كانت بين ايدي النبلاء ، والملكية التي يدعمها النبلاء .. ولكن في مرحلة معينة ــ في فرنسا منذ الثورة الكبرى ــ استولت البرجوازية هي ايضا على السلطة السياسية ، واصبحت الان هي بدورها ، الطبقة الحاكمة على البروليتاريين والفلاحين الصغار . ومن وجهة النظر هذه يمكن تفسير كل الظواهر التاريخية بأبسط طريقة ممكنة ــ مع معرفة كافية بالشرط الاقتصادي الخاص بالمجتمع ، وهو الذي ينقص مؤرخينا المحترفين ، وفي الوقت نفسه لا بد من معرفة كافية بالمفاهيم والافكار المتعلقة بكل فترة تاريخية ، التي يمكن تفسيرها بكل بساطة عن طريق الشروط الاقتصادية للحياة ، وعلاقات تلك الفترة ، السياسية والاجتماعية ، التي هي بدورها تحددها تلك الشروط الاقتصادية . لقد اقيم التاريخ ، ولاول مرة ، على اساسه الواقعي . وهناك حقيقة واقعية ملموسة اغفلت بشكل عام ، وهي ان البشر يجب اولا ان يأكلوا ويشربوا ويسكنوا ويلبسوا ، ولذلك يجب ان يعملوا ، قبل ان يناضلوا من اجل السيادة ، وقبل ان يتابعوا الدين والفلسفة والسياسة ... الخ ــ هذه الحقيقة الواقعية اتخذت اخيرا وضعها التاريخي الصحيح .

وعلاوة على ذلك ، فقد كان هذا المفهوم عن التاريخ ، ذا اهمية فائقة للنظرة الاجتماعية . انه يظهر ان كل التاريخ السابق تحركه التضادات والصراعات الطبقية، بحيث كان يوجد هناك دائما طبقات حاكمة وطبقات محكومة، طبقات مستثمِرة وطبقات مستثمَرة، وان الاغلبية العظمى من البشرية كانت دائما تعمل بمشقة بينما كان اقلية ضئيلة تتمتع بالملذات. ولكن لماذا حدث هذا؟ السبب ببساطة هو انه في المراحل المبكرة من تطور البشرية، كان الانتاج يتطور ببطء شديد، بحيث ان التطور التاريخي لم يستطع الانطلاق الا في هذا الشكل التناحري ، ذلك ان التقدم التاريخي ككل التصق بنشاط اقلية صغيرة ذات امتيازات ، بينما ظلت الجماهير الكبيرة محكومة بأن تنتج بعملها

وسائل حياتها الهزيلة ، وان تزيد ايضا من غنى وسائل حياة الاقلية ذات الامتياز . ولكن البحث في التاريخ نفسه ، الذي يمدنا بهذه الطريقة بتفسير طبيعي معقول للحكم الطبقي السابق ، يقود ايضا الى تحقيق هذا ، وهو انه نتيجة للتزايد الهائل للقوى المنتجة لعصرنا ، حتى وان اقصينا الحجة الاخيرة بأن تقسيم العمل جعل هناك حاكمين ومحكومين ، مستثمرين ومستثمرين ، على الاقل في الاقطار المتقدمة ، قد حققت البرجوازية الكبيرة الحاكمة رسالتها التاريخية ، بحيث انها لم تعد قادرة على قيادة المجتمع ، حتى انها اصبحت عائقا امام تطور الانتاج ، وقد اثبتت هذا الازمات التجارية ، وعلى الاخص الافلاس (٧٧) الاخير العظيم ، والوضع الكئيب للصناعة في كل الاقطار ، بحيث ان القيادة التاريخية قد انتقلت الى البروليتاريا ، الطبقة الوحيدة التي تستطيع ، بفضل وضعها في المجتمع ، ان تحرر نفسها بالغاء الحكم الطبقي بأسره ، بالغاء كل عبودية واستغلال ، وبحيث ان القوى المنتجة الاجتماعية ، التي ضاقت من سيطرة البرجوازية ، تنتظر البروليتاريا المتعاونة ان تنتزع ملكيتها لتقسيم الاوضاع في حالة يتمكن فيها كل عضو من اعضاء المجتمع ان يشارك ، ليس فقط في الانتاج ، بل ايضا في توزيع الثروة الاجتماعية وادارتها ، والتي تزيد القوى المنتجة الاجتماعية ، وتخضع هذه القوى لعملية تخطيط لكل الانتاج ، بحيث يمكن تأمين اشباع كل الحاجات المعقولة لاي فرد بمعدل متزايد ابدا .

اما الاكتشاف الثاني الهام الذي قدمه ماركس ، فهو الشرح الكامل للعلاقة بين الراسمال والعمل ، او بتعبير اخر قدم عرضا كيف يتم ، في قلب المجتمع الراهن، وفي ظل طريقة الانتاج الراسمالية ، استثمار الراسمالي للعامل . ومنذ ان وضع الاقتصاد السياسي فرضية هي ان العمل مصدر كل ثروة وكل قيمة ، باتت المسألة تطرح بشكل حتمي كما يلي : اذن ، كيف تتفق هذه الحقيقة مع حقيقة ان العامل المأجور لا يتقاضى كل مجموع القيمة التي يخلقها عمله ، بل يذهب جزء منها الى الراسمالي ؟ وقد بذل الاقتصاديون البرجوازيون والاشتراكيون على السواء قصارى جهدهم للاجابة عن هذا السؤال ، فلم يفلحوا ، الى ان جاء ماركس اخيرا بالحل . والحل هو كالتالي : ان طريقة الانتاج الراسمالية الحالية تفترض مسبقا وجود طبقتين اجتماعيتين فمن جهة ، طبقة الراسماليين التي تملك وسائل الانتاج والمعيشة ، ومن جهة اخرى ، طبقة البروليتاريا التي ، نظرا لتجردها من هذه الملكية ، لا تملك للبيع سوى سلعة واحدة ، هي قوة عملها ، ولذلك تضطر الى بيع قوة عملها بغية الحصول على وسائل معيشتها . وقيمة هذه السلعة ، على اي حال ، تحددها الكمية الضرورية اجتماعيا ، المتجسدة في انتاجها ، ولذلك فان في انتاجها ايضا ، نجد ان قيمة قوة العمل بمعدل كائن بشري ، في يوم او شهر او سنة ، تحددها كمية العمل المتجسدة في كمية وسائل المعيشة الضرورية للحفاظ على قوة العمل خلال يوم او شهر او سنة . ولنفرض ان وسائل المعيشة لعامل ما في اليوم الواحد تتطلب ست ساعات من العمل لانتاجها ، او يمكن ان نفرض ، والامران سيان ، ان العمل الموجود فيها يمثل كمية عمل لست ساعات ، فقيمة قوة العمل ليوم واحد ، اذن ، يعبر عنها بمجموع النقد المتجسد في ست ساعات عمل . ولنفرض اكثر من ذلك ، ان الراسمالي الذي

يستخدم عاملنا هذا ، يدفع له بدوره هذا المجموع من النقد ، اي يدفع له القيمة الكاملة لقوة عمله . لو ان العامل الان عمل ست ساعات في اليوم للرأسمالي ، فان الاستبدال يكون عادلا ـ ست ساعات عمل بست ساعات عمل . ولكن هذه العملية لا تأتي بأي نفع للرأسمالي ، ويبحث عن عملية مختلفة تماما . فهو يقول : لقد اشتريت قوة عمل هذا العامل ليس لست ساعات بل ليوم كامل ، وطبقا لهذا يجعل العامل يشتغل ٨ او ١٠ او ١٢ او ١٤ ساعة او اكثر من ذلك طبقا للظروف ، بحيث ان منتوج الساعات السبع او الثماني الاخيرة هو منتوج عمل بلا ثمن مقابل هذا العمل ، ويأخذ هذا الثمن طريقه الى جيب الرأسمالي . وهكذا فان العامل لا يعيد ، في خدمة الرأسمالي ، انتاج قيمة قوة عمله ، التي تلقى عنها اجرته ، بل فوق ذلك ينتج ايضا قيمة زائدة ، يمتلكها الرأسمالي اولا باول ، وبالتالي يتوزعها ، طبقا لقوانين الاقتصاد المحددة ، كل الطبقة الرأسمالية ، وتشكل المنبت الاساسي ، الذي منه ينشأ الريع العقاري ، والربح وتراكم الرأسمال ، وباختصار ، كل الثروة التي تستهلكها او تكدسها الطبقات غير العاملة . ولكن هذا يثبت ان حيازة الثروة من قبل الرأسماليين الحاليين ، تقوم تماما في استملاك عمل مجاني من الاخرين ، كما كان مالك العبيد ، او السيد الاقطاعي يستغل العمل العبودي ، وليست اشكال الاستثمار هذه متميزة عن بعضها الا بالاختلاف في الاسلوب او الطريقة التي بواسطتها يتم استملاك العمل المجاني . وهذا ، على اي حال ، يبعد التبرير الاخير للتعابير المرائية التي تستخدمها الطبقات المالكة بأنه في النظام الاجتماعي الحديث ، يسود الحق والعدالة ، والمساواة ، والحقوق والواجبات ، كما يسود انسجام عام بين المصالح ، كما نتبين ان المجتمع البرجوازي الحالي ، وهو لا يقل عن اسلافه ، قد انكشف لنا كمؤسسة فخمة فيها تستغل الاغلبية العظمى من الشعب اقلية صغيرة ، اخذة بالتناقص .

ان الاشتراكية العلمية الحديثة تقوم على هاتين الحقيقتين الواقعتين الهامتين . وفي المجلد الثاني من « الرأسمال » قام ماركس بتطوير هذين الاكتشافين وغيرهما من الاكتشافات العلمية التي لا تقل عنهما اهمية ، فيما يتعلق بالنظام والمجتمع الرأسمالي كما ان تلك المظاهر من الاقتصاد السياسي التي لم يتناولها المجلد الاول ، ستخضع لامتحان ثوري . امل ان يتاح لماركس ان يتمكن من تجهيز هذا المجلد للطبع .

كتب في منتصف حزيران ١٨٧٧

فـــردريـك انجـــلز

الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية[٧٨]

في عام ١٨٣١ وقعت اول انتفاضة للطبقـة العاملة في ليون ، وبين عامي ١٨٣٨ و ١٨٤٢ وصلت اول حركة وطنية للطبقة العاملة ، وهي حركة الشارتيين(٧٩) فـي انكلترا ، الى ذروتها . وبرز الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية ، في مقدمة تاريخ اكثر الشعوب تقدما في اوروبا ، بمقدار ما تطورت الصناعة الحديثة من جهة ، وتطور السيادة السياسية التي تنشدها البرجوازية ، من جهة اخرى . وقد دحضت الوقائع الوفيرة نفاق تعاليم الاقتصاد البرجوازي ، التي تقول بـأن هنـاك وحـدة مصالح بين العمل وراس المال ، وان الانسجام الشامل ، والازدهار العام سينجمـان عن المنافسة الطليقة . ان كل هذه الاشياء لا يمكن تجاهلها ، ولا تجاهل الاشتراكيـة الفرنسية والانجليزية ، هذه الاشتراكية التي كانت ، رغم نقصها الفاضح ، التعبير النظري عن هذه الوقائع . ولكن المفهوم المثالي القديم للتاريخ الذي لم يكن قد هزم بعد ، لا يعرف شيئا عن صراع الطبقات القائم على المصالـح الاقتصاديـة ، لا يعرف شيئا عن المصالح الاقتصادية ، والانتاج وكل العلاقات الاقتصادية التي تظهر فيه ، الا انها عناصر عرضية تابعة في « تاريخ الحضارة » .

لقد فرضت الوقائع الجديدة اختيارا جديدا على كل التاريخ الماضي . وعندئذ اتضح ان كل التاريخ الماضي ، باستثناء مراحله البدائية ، كان تاريخ صراع الطبقات، وان طبقات المجتمع المتحاربة هـذه هي دائما نتاجـات لاساليب الانتـاج والتبـادل ـ وباختصار انها نتاجات الشروط الاقتصادية لعصرهـا ، وان البنيـة الاقتصاديـة للمجتمع تؤلف دائما الاساس الحقيقي ، الذي انطلاقا منه فقط يمكن ان نقوم بالتفسير

الاخير لكل البناء الفوقي لاي مرحلة تاريخية محددة . لقد حرر هيغل التاريخ من الميتافيزياء ووطد النظرة الديالكتيكية ، ولكن مفهومه عن التاريخ كان من حيث الاساس مفهوما مثاليا . ولكن المثالية كانت قد طردت من ملجئها الاخير ، وهذا الملجأ هو فلسفة التاريخ ، وظهرت المعالجة المادية للتاريخ ، ووجدت طريقة لتفسير « معرفة » الانسان ، عن طريق « كينونته » بدلا من تفسير « كينونته » عن طريق « معرفته » .

ومنذ ذلك الوقت وما بعد ، لم تعد الاشتراكية ، اكتشافا عرضيا لهذا الدماغ العبقري او ذاك ، بل هي الحصيلة الضرورية للصراع بين طبقتين متطورتين تاريخيا ـ وهما البروليتاريا والبرجوازية . ولا تقوم مهمتها في خلق نظام تام قدر الامكان للمجتمع ، بل اختبار التعاقب الاقتصادي التاريخي للاحداث التي نشأت منها بالضرورة هاتان الطبقتان وصراعهما ، والكشف في قلب الشروط الاقتصادية عن سبب وجود هذا الصراع والطريقة الى ازالته . ولكن الاشتراكية في ايامها الاولى ، لم تكن منسجمة مع هذا المفهوم المادي كما كان مفهوم الماديين الطبيعيين الفرنسيين مع العلم الطبيعي الحديث والديالكتيك . ولا شك ان الاشتراكية في ايامها الاولى قد انتقدت طريقة الانتاج الراسمالية القائمة ونتائجها . ولكنها لم تستطع ان تفسرها ، ولذلك لم تستطع ان تحرز الاتقان فيها . انها رفضتها فقط بكل بساطة لانها سيئة . وبقدر ما ادانت هذه الاشتراكية المبكرة بشدة استغلال الطبقة العاملة ، في ظل الراسمالية المحتمة ، كانت عاجزة عن اظهار مم يتألف هذا الاستغلال وكيف ظهر . ولكن القيام بهذا كان يتطلب ـ ١ : عرض طريقة الانتاج الراسمالية في ارتباطها التاريخي ، وخلال مرحلتها التاريخية الخاصة المحتمة ، وعلاوة على ذلك ايضا عرض انهيارها المحتم . ٢ ـ الكشف عن سمتها الاساسية ، التي كانت لا تزال سرا . وقد تم هذا بعد اكتشاف **القيمة الزائدة** . وقد تبين ان امتلاك عمل مجاني هو اساس طريقة الانتاج الراسمالية وطريقة استثمار العامل ، اذ في ظل هذه الطريقة يحدث ان الراسمالي ، وان ابتاع قوة عمل شغيله بقيمتها الكاملة كسلعة في السوق ، الا انه يقتطع قيمة منها اكبر من القيمة التي دفعها ، وهذه القيمة الزائدة ، في التحليل الاخير ، هي التي تشكل تلك الكميات من القيمة التي منها تتزايد باستمرار كتلة راس المال في ايدي الطبقات المالكة . وقد اتضح الان منشأ الانتاج الراسمالي وانتاج راس المال .

هذان الاكتشافان العظيمان ندين بهما **لماركس** وهما : المفهوم المادي للتاريخ ، والكشف عن سر الانتاج الراسمالي بواسطة القيمة الزائدة . وبهذين الاكتشافين ، اصبحت الاشتراكية علما . والشيء الباقي هو استخلاص كل تفصيلاته وعلاقاته .

ان المفهوم العلمي للتاريخ ينطلق من فرضية تقول ان انتاج الوسائل لامداد الحياة البشرية ، وبالتالي تبادل الاشياء المنتجة ، هو اساس كل البناء الاجتماعي ، اذ في كل مجتمع ظهر في التاريخ، نجد ان الطريقة التي بواسطتها توزع الثروة، ويقسم المجتمع الى طبقات او انظمة ، تقوم على ما هو منتج ، وكيف انتج ، وكيف جرى تبادل المنتجات . ويمكن بواسطة وجهة النظر هذه البحث عن الاسباب الحقيقية

لكل التغيرات الاجتماعية والثورات السياسية ، ليس في ادمغة الناس ، ولا في نفاذ بصيرتهم في الحقيقة والعدالة الابدية ، بل في التغيرات في وسائل الانتاج والتبادل . لا يبحث عنها في **الفلسفة** بل في **الاقتصاد** الخاص بكل مرحلة معينة . ان الادراك المتعاظم الموجود في المؤسسات الاجتماعية لا يدرك وغير عادل ، لان العقل اصبح غير معقول ، وانقلب الحق باطلا (★) ، كل هذا يثبت ان هناك في وسائل الانتاج والمبادلة تغيرات اخذت تظهر بصمت ، ولم يعد معها النظام الاجتماعي المنسجم مع شروط اقتصادية سابقة ، قادرا على الاستمرار . وينتج من هذا ايضا ان وسائل التحرر من التناقضات التي ظهرت الى النور ينبغي ايضا ، في شرط متطور الى حد ما ، ان تبدو في قلب اساليب الانتاج المتغيرة نفسها . وهذه الوسائل ، لا يجري **اختراعها** عن طريق الاستدلال من مبادىء اساسية ، بل يجري اكتشافها في الوقائع المزمنة لنظام الانتاج القائم .

اذن ، ما موقف الاشتراكية الحديثة في هذا المضمار ؟

ان البناء الحالي للمجتمع ـ وهذا ما يسلم به الان بشكل عام الى حد ما ـ هو من خلق الطبقة الحاكمة حاليا ، من صنع البرجوازية . واسلوب الانتاج الخاص بالبرجوازية ، والمعروف منذ ايام ماركس ، بأنه الاسلوب الراسمالي في الانتاج ، لم يكن متلائما مع النظام الاقطاعي ، ولا مع الامتيازات الممنوحة للافراد ، وكل الفئات الاجتماعية العليا ، والاقاليم ، ولا مع الروابط الموروثة من التبعية التي تؤلف اطار التنظيم الاجتماعي . ان البرجوازية حطمت النظام الاقطاعي واقامت على انقاضه النظام الراسمالي للمجتمع ، اقامت مملكة المنافسة الحرة ، والحرية الشخصية ، والمساواة امام القانون لكل مالكي السلع ، وغير ذلك من بركات النظام الراسمالي . ومنذ ذلك الحين بات بامكان طريقة الانتاج الراسمالية ان تتطور بحرية . وبما ان البخار ، والآلية والصنع الالي للآلات حولت المشاغل القديمة الى صناعة حديثة ، فان القوى المنتجة تحت حراسة البرجوازية ، تطورت بسرعة وبدرجة لا مثيل لها . وكما ان المشغل القديم (المانيفاكتورة) ، في وقته ، والحرفة التي اصبحت اكثر تطورا تحت تأثيره ، قد دخل في صراع مع العوائق الاقطاعية لنظام الحرفة ، كذلك الان نجد الصناعة الحديثة ، في تطورها الكامل السريع ، تدخل في صراع مع القيود التي تفرضها طريقة الانتاج الراسمالية . ان القوى المنتجة الجديدة قد تجاوزت الان الطريقة الراسمالية في استخدامها . وهذا الصراع بين القوى المنتجة وطرق الانتاج ، لا يولد في اذهان الناس ، كالصراع بين الخطيئة الاصلية والعدالة الالهية . انه يوجد فعلا ، خارجنا ، بشكل موضوعي ، مستقلا حتى عن ارادة الناس الذين اوجدوه وعن افعالهم . ان الاشتراكية الحديثة ليست سوى انعكاس ، في الفكر ، لهذا الصراع الدائر في الواقع ، وانعكاسه الامثل يكون اولا في عقول الطبقة التي تتألم منه مباشرة ، وهي الطبقة العاملة .

والان ، مم يتألف هذا الصراع ؟

(★) من كلام اميفيستو فيلس في رواية غوته فاوست . الجزء الاول المشهد الرابع .

قبل الانتاج الراسمالي ، اي في العصور الوسطى ، لم يكن سوى نظام من الصناعة الصغيرة ، قائمة على الملكية الخاصة للشغيلة في وسائل انتاجهم ، وفي الريف زراعة الفلاح الصغير ، الحر أو القن ، وفي المدن الحرفيون المنظمون في نقابات حرفية. وادوات العمل ـ الارض ، ادوات الزراعة ، الحانوت ، الادوات الصغيرة ـ كانت ادوات عمل تخص افرادا ، مهيأة لاستعمال العامل الواحد ، ولذلك كانت بالضرورة صغيرة حقيرة محدودة . ولكن لهذا السبب نفسه كانت تلك الادوات تخص المنتج نفسه . ولمركزة وسائل الانتاج هذه المبعثرة المحدودة ، ولتوسيعها وقلبها الى روافع قوية للانتاج المنسجم مع ذلك العصر ، ذلك هو بالضبط الدور التاريخي للانتاج الراسمالي ولمنقذته الطبقة البرجوازية . وفي المقطع الرابع من « رأس المال » شرح ماركس بالتفصيل ، كيف حدث هذا منذ القرن الخامس عشر ، فتم تاريخيا خلال ثلاث مراحل : التعاونية البسيطة ، ثم المشغل (المانيفاكتورة) ، ثم الصناعة الحديثة. ولكن البرجوازية ، كما اظهر ماركس هناك ، لم تستطع تحويل تلك الادوات السقيمة للانتاج ، الى قوى منتجة جبارة ، من دون تحويلها ، في الوقت نفسه ، من وسائل انتاج فردية الى وسائل انتاج اجتماعية ، فقد حل محل النول اليدوي ومطرقة الحداد ، آلة الغزل والنول الآلي والمطرقة البخارية ، وحل محل الحانوت الفردي المصنع الذي يضم المئات والآلاف من العمال . وبطريقة مماثلة تغير الانتاج نفسه من سلسلة من الاعمال الفردية الى سلسلة من الاعمال الاجتماعية ، وتحولت المنتجات من منتجات فردية الى منتجات اجتماعية . ان الغزل ، واللباس والادوات المعدنية ، التي تخرج الان من المصنع ، كان الانتاج المشترك لعدة عمال ، مرت هذه المنتجات على ايديهم قبل ان تصبح جاهزة . فلا يستطيع واحد منهم ان يقول : « انا صنعت هذا ، او هذا **منتوجي** »

لكن حيث يكون الشكل الاساسي للانتاج ، في مجتمع من المجتمعات ، هو ذلك التقسيم العفوي للعمل ، الذي يزحف تدريجيا ، ليس على اساس خطة مفهومة سلفا، فان المنتجات تتخذ شكل **بضائع** يمكن تبادلها بشكل متبادل ، اي شراء وبيع ، وتهيء للمنتجين الافراد تحقيق حاجاتهم المتعددة . تلك كانت الحالة في العصور الوسطى . فالفلاح على سبيل المثال ، كان يبيع الصانع منتجات زراعية ويشتري منه منتجات الحرفة اليدوية . وفي هذا المجتمع من المنتجين الافراد ، من منتجي السلع ، اقحمت الطريقة الجديدة في الانتاج نفسها . وفي قلب تقسيم العمل القديم ، الناشىء عفويا ومن غير اي **خطة محددة** ، والذي ساد المجتمع كله ، ظهر تقسيم عمل وفقا **لخطة محددة** ، كما هو منظم في المصنع ، وجنبا الى جنب مع الانتاج **الفردي** ، ظهر الانتاج **الاجتماعي** . وكانت منتجات كلا النوعين من الانتاج تباع في السوق نفسها ، وبأسعار اقل ما يقال عنها انها كانت متساوية تقريبا . ولكن التنظيم المنهجي للعمل كان اقوى من التقسيم العفوي لهذا العمل ، بحيث كانت المعامل المشتغلة بالقوى الاجتماعية المتشاركة لجماعة من الافراد تنتج سلعها ارخص بما لا يقاس من المنتجين الافراد . وانهار بناء الانتاج الفردي طابقا طابقا ، كما قلب الانتاج الاجتماعي بصورة ثورية كل طرق الانتاج القديمة . بيد ان طابعه الثوري لم يكن في الوقت نفسه واضحا بما فيه

الكفاية ، اذ انه ادخل ، على العكس ، كوسيلة لزيادة انتاج السلع وتطويره . امـا حين ظهر ، فقد وجد بعض الآلات جاهزة لانتاج السلع وتبادلها واستخدمها بحريـة مطلقة : الرأسمال التجاري ، الحرف اليدوية ، العمل المأجور ، ولما فرض نفسـه باعتباره شكلا جديدا من الانتاج التجاري ، كان من الواضح ان اشكال التملك القديمة ستبقى في ظله مطلقة العنان ، وقد طبقت على منتجاته ايضا .

في مرحلة تطور السلع في العصور الوسطى ، لا يمكن ان تظهر مسألة صـاحب منتوج العمل . ان المنتج الفردي هو الذي انتجه من مواد خام تخصه ، وتلك هـي القاعدة العامة ، وهذا المنتـوج **هو من صنع يديه** ، بواسطـة ادواتـه الخاصة ، او بواسطة ايدي اسرته . وليس ثمة حاجة تدفعه الى تملك المنتوج الجديد . فهو يرجع اليه كليا ، وهذا امر بديهي . ولذلك فان ملكيته للمنتوج تقوم علـى اساس عملـه الشخصي . وحتى حين كان يستخدم العون الخارجي ، فلم يكن هذا العون هاما ، واحيانا كثيرة يحصل على مكافأة اخرى فوق اجوره . فقد كان المتدربون والمياومـون التابعون للنقابات الحرفية يشتغلون طلبا للتعلم اكثر مما يشتغلون طلبـا للطعـام والاجور ، بحيث يمكنهم ان يصيروا هم انفسهم حرفيين معلمين .

وعندئذ جاءت مركزة وسائل الانتاج والمنتجين في ورشات ومشاغل ، وتحويلها الى وسائل انتاج اجتماعية فعلا والى منتجين اجتماعيين . بيد ان المنتجين الاجتماعيين ووسائل الانتاج ومنتجاتها كانت تعامل بعد هذا التحويل مثلما كانت تعامل قبله ، اي باعتبارها وسائل للانتاج ومنتجات خاصة بالافراد . وحتـى الان ، كـان صاحب ادوات العمل يتملك المنتوج نفسه ، لانه منتوجه الخاص ، اما مساعدة الاخرين فهي استثناء والان يتملك صاحب ادوات العمل المنتوج بصورة دائمة رغم انه لم يعـد بعد الان منتوجه ، بل منتوج **عمل الاخرين** وحدهم . وهكذا فان المنتجات التي تنتج اجتماعيا الان لا يمتلكها اولئك الذين يديرون حقا وسائل الانتاج ، وينتجون السلع بصورة فعلية ، بل يتملكها الرأسماليون . ان وسائل الانتاج والانتاج نفسه ، قد باتت اجتماعية في جوهرها . لكنها كانت خاضعة لشكل من التملك يفترض الانتاج الخاص للافراد ، حيث يتملك كل فرد منتوجه الخاص ويحضره الى السوق . وقد جـرى اخضاع طريقة الانتاج لهذا الشكل من التملك ، مع انه ابطل الشروط التي يعتمـد عليها هذا الاخير (★) .

ان هذا التناقض ، الذي يقدم للطريقة الجديدة في الانتاج طابعها الرأسمالي ، **يتضمن بذرة كل التضادات الاجتماعية الحالية** . وبقدر ما كانت سيـادة الطريقـة

(★) ليس من الضرورة في هذا المجال ان نشير الى ان طابع التملك ، حتى وان بقي شكل التملك هو نفسه ، قد اصيب بتثوير جذري مثل الانتاج من جراء التبادلات الموصوفة اعلاه . ولا شـك ان هناك اختلافا جذريا بين تملكي منتوجي الخاص وتملكي منتوج غـيري . ونـلاحظ بالمناسبـة ، ان العمل المأجور ، الذي يتضمن كل الطريقة الراسمالية في الانتاج بشكل جنيني ، هو قديم جدا . وقد وجد طيلة قرون بصورة متفرقة ومبعثرة الى جانب العمل العبودي . ولكن ما كان للجنين ان يتطور الى الطريقة الراسمالية في الانتـاج الا عندما توفرت الشروط التاريخية الضرورية فقط (ملاحظة من انجلز) .

الجديدة في الانتاج في كل الحقول المهمة للانتاج والبلدان الصناعية ، تتعاظم ، بقدر ما كانت ترجع الانتاج الفردي اكثر فأكثر الى مجرد فضلة تافهة ، **فقد كان يتضح التنافر بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي .**

ان الراسماليين الاوائل قد وجدوا ، كما قلنا ، الى جانب الاشكال الاخرى من العمل ، العمل المأجور جاهزا لهم في السوق . ولكنه كان عملا مأجورا استثنائيا تكميليا احتياطيا وانتقاليا . فرغم ان الشغيل الزراعي كان يؤجر نفسه مياومة من حين لاخر ، فقد كان يملك بضعة اكرات (٤٨٤٠ ياردة مربعة ـ المترجم) من الارض التي تخصه ، فيعيش عليها في كل الاحداث بكرب وضيق . وكانت النقابات الحرفية منظمة جيدا بحيث ان المياوم اليوم يصبح معلما غدا . لكن الامور كلها تغيرت حين اصبحت وسائل الانتاج اجتماعية وتمركزت في ايدي الراسماليين واصبحت وسائل الانتاج الخاصة بالفرد ، مثل انتاجه ، زهيدة اكثر فأكثر ، حتى لم يعد امامه الا ان يتوجه الى الراسمالي ليعمل عنده بالاجرة . واصبح العمل المأجور ، وكان قبلا استثنائيا وملحقا ، القاعدة السائدة الان واساسا للانتاج كله ، لقد اصبح الان ، وكان قبلا تكميليا ، وظيفة العامل الباقية الوحيدة . واصبح العاملَ المأجور الموقت ، عاملا مأجورا طوال الحياة . ولقد ازداد عدد هؤلاء العمال المأجورين الدائمين بشكل ضخم بسبب انهيار النظام الاقطاعي الذي تم في الوقت نفسه على اثر تسريح اتباع السادة الاقطاعيين ، وطرد الفلاحين من أماكن اقامتهم .. الخ واصبح الانفصال تاما بين وسائل الانتاج المتمركزة في ايدي الراسماليين من جهة ، وبين المنتجين الذين لا يملكون شيئا غير قوة عملهم من جهة اخرى . **وان التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك** الراسمالي يتجلى بوصفه تناحرا بين البروليتاريا والبرجوازية .

لقد راينا ان الطريقة الراسمالية في الانتاج قد شقت طريقها في مجتمع منتجي السلع ، من المنتجين الافراد الذين كان تبادل منتجاتهم يشكل واسطة تماسكهم الاجتماعي . ولكن كل مجتمع يقوم على اساس الانتاج السلعي يملك هذه الميزة ، وهي ان المنتجين فقدوا الاشراف على علاقاتهم الاجتماعية المتبادلة الخاصة . ان كل انسان ينتج لنفسه بما يستطيع ان يحصل عليه بفعل المصادفة من وسائل الانتاج ، ومن اجل التبادل الذي تفرضه حاجاته الشخصية . ولا احد يعرف مقدار ما سينزل السوق من سلعته الخاصة ، او مقدار الطلب الذي سيكون عليها . ولا احد يعلم هل سيصادف منتوجه الخاص طلبا فعليا ، وهل سيستوفي كلفة انتاجه ، او هل يتمكن من بيع سلعته . ان الفوضى تسود في الانتاج الاجتماعي .

لكن الانتاج السلعي ، كأي شكل اخر للانتاج ، يملك قوانينه الخاصة الملتصقة التي لا تنفصل عنه . وهي قوانين تعمل رغم الفوضى ، وخلال الفوضى . وهي تبدو في شكل وحيد لا يبرح موجودا للعلاقات الاجتماعية المتبادلة ، أي في التبادل ، وتتحكم في المنتجين الافراد باعتبارها قوانين الزامية للمنافسة . وبادىء ذي بدء تكون مجهولة لدى هؤلاء المنتجين انفسهم ، ولا بد لهم من اكتشاف هذه القوانين تدريجيا ونتيجة التجربة . انها تعمل بصورة مستقلة عن المنتجين ، وفي تناقض معهم ، باعتبارها قوانين طبيعية حتمية لشكل انتاجهم الخاص . ان المنتوج يتحكم بالمنتجين .

في مجتمع العصور الوسطى ، كان الانتاج ، وخاصة في القرون المبكرة ، يتجه مباشرة لاشباع حاجات الفرد . ولم يكن يكفي الا حاجات المنتج واسرته . وحيث كانت تقوم علاقات من التبعية الشخصية ، كما في الريف ، كان يساعد ايضا في اشباع حاجات السيد الاقطاعي . وهنا كان التبادل معدوما ، ونتيجة هذا لم تتخذ المنتجات طابع السلع . ان الاسرة الفلاحية كانت تنتج كل حاجاتها تقريبا ، من ثياب واثاث ووسائل معيشة ايضا . ولم ينتج هذا الفلاح السلع الا عندما اخذ ينتج اكثر مما يكفي اشباع حاجاته الخاصة ومدفوعاته للسيد الاقطاعي . هذا الفائض القي في التبادل الاجتماعي وعرض للبيع واصبح سلعا .

والحقيقة انه لا بد لصناع المدن ان ينتجوا في الاصل من اجل التبادل . لكنهم كانوا يكفون ايضا ، القسم الاعظم من حاجاتهم الفردية . فكانت لديهم حدائق وقطع من الارض . ويرسلون مواشيهم الى الغابة المشاعية التي كانت تزودهم بالخشب والحطب . وكان النساء يغزلن الكتان والصوف وامثالهما . كان الانتاج بقصد التبادل ، اي الانتاج السلعي في طفولته بعد . ولذا كان التبادل محدودا ، والسوق ضيقة وطرائق الانتاج مستقرة ثابتة . كان هناك اقتصاد محلي دون ان تكون فيه وحدة محلية : انه المارك (★) في الريف ، والنقابة الحرفية في المدينة .

ولكن مع اتساع انتاج السلع ، وقيام طريقة الانتاج الرأسمالية ، ظهر مفعول قوانين الانتاج السلعي ، التي كانت كامنة حتى الان بشكل علني صريح ، وبشكل قوي وتراخت الروابط القديمة ، وتحطمت الحدود العازلة القديمة ، وتحول المنتجون اكثر فأكثر الى منتجين للسلع مستقلين ومنعزلين . وصار واضحا ان انتاج المجتمع على ضخامته ، كان محكوما عليه بانعدام الخطة والمصادفة والفوضى . وكانت هذه الفوضى تتعاظم اكثر فأكثر . ولكن الوسيلة الرئيسية التي ضاعفت بها طريقة الانتاج الراسمالية من تلك الفوضى الخاصة بالانتاج الاجتماعي قد كانت نقيض الفوضى تماما ، اي التنظيم المتزايد للانتاج ، على اساس اجتماعي ، في كل مؤسسة انتاجية على حدة . وبذا انتهت الاوضاع القديمة الساكنة المسالمة . لم يكن هذا التنظيم الانتاجي ، في تطبيقاته على فروع الصناعة ، يقبل ان يرى بجانبه اي طريقة اخرى اقدم منه . واصبح حقل العمل ميدانا للمعركة . وان الاكتشافات الجغرافية الكبرى والاستعمار الذي اعقبها ادت الى اتساع الاسواق والاسراع في تحويل الحرفة اليدوية الى مشغل . ولم تنشب الحرب بين المنتجين الافراد المحليين فقط ، بل ادت الصراعات المحلية الى نزاعات قومية ، وهي الحروب التجارية في القرنين السابع عشر والثامن عشر (٨٠) .

اخيرا ، ان الصناعة الحديثة وانشاء السوق العالمية جعلا الصراع شاملا ، واكسباه خبثا لا مثيل له . ان فوائد شروط الانتاج الطبيعية والاصطناعية هي التي تحدد الان وجود الراسماليين الافراد او عدم وجودهم ، كما يحدد ذلك في صناعات وبلدان كاملة . ان المغلوب يقضي عليه بلا رحمة او رأفة . ذلك هو الصراع الداروني

(★) انظر الملحق (ملاحظة من انجلز) . ان انجلزهنا يرجع الى كتابة « المارك » والمارك يعني المشاعة .

الذي يخوضه الفرد من اجل الوجود منقولا من الطبيعة الى المجتمع ولكن بكثير من العنف . تظهر شروط الوجود الطبيعي بالنسبة للحيوان باعتبارها ذروة التطور البشري . والتناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الراسمالي يتجدد على اعتباره **تناحرا بين تنظيم الانتاج في المصنع الفردي وفوضى الانتاج في المجتمع بشكل عام .**

ان الطريقة الراسمالية في الانتاج تتحرك في هذين الشكلين من التناحر اللاحق بها منذ اصوله الاولى . وهي عاجزة عن الخروج من هذه « الحلقة المفرغة » التي اكتشفها فورييه من قبل . والحقيقة انه ان لم يكن في مقدور فورييه ان يراه في زمانه هو ان هذه الحلقة تضيق تدريجيا ، وتصبح الحركة حلزونية اكثر فأكثر ، ولا بد لها ان تنتهي الى خاتمة ، كحركة الكواكب ، بسبب الاصطدام بالمركز . ان القوة القاهرة للفوضى في الانتاج الاجتماعي هي التي تحول بشكل عام الغالبية العظمى من البشر الى بروليتاريين ، كما ان جماهير البروليتاريا هي التي ستضع بدورها حدا ، في نهاية الامر لفوضى الانتاج . والقوة القاهرة للفوضى في الانتاج الاجتماعي هي التي تحول قابلية الآلات غير المحدودة للاكتمال في ظل الصناعة الحديثة ، الى قانون الزامي يفرض على كل راسمالي صناعي فردي ان يحسن آلاته اكثر فاكثر تحت طائلة الدمار.

ولكن تحسين الالات يحيل العمل البشري الى عمل غير ضروري. واذا كان تطبيق الالات وزيادتها يعني الاستغناء عن ملايين العمال اليدويين ببعض العمال الآليين ، فان تحسين الالات يعني الاستغناء عن عدد هائل من العمال الآليين انفسهم . ويعني هذا ، في التحليل الاخير ، انتاج عدد من العمال المأجورين المتوفرين ، يزيد عن الحاجات المتوسطة لراس المال ، وتكوين جيش احتياطي صناعي كامل ، كما اسميته عام ١٨٤٥ (★) ، وهو جيش جاهز في كل الاوقات ، حيث تعمل الصناعة تحت ضغط مرتفع ، ويمكن طرحه في الشارع حين يحدث الانهيار المحتوم ، انه ثقل ميت دائم على اطراف الطبقة العاملة من اجل الوجود مع الراسمال وهو منظم للحفاظ على الاجور المنخفضة عند ادنى حد يناسب مصالح الراسمال . وهكذا يحدث ، اذا استشهدنا بماركس ، ان الآلات تصبح السلاح الاقوى في حرب راس المال ضد الطبقة العاملة ، وتنتزع ادوات العمل وسائل المعيشة من ايدي الشغيل ، ذلك ان كل منتوج يصنعه العامل يتحول الى اداة من اجل استعباده تماما (٨١) ، وهكذا يحدث ان التوفير في ادوات العمل يصبح في الوقت نفسه ، منذ البدء ، التبديد الاشد طيشا لقوة العمل ، ونهبا بحق الشروط الطبيعية التي يعمل العمل فيها(٨٢)، وان الالات ــ وهي اقوى اداة لاختصار الزمن ــ تصبح الوسيلة الاشد ضمانة لوضع كل برهة من وقت الشغيل ووقت اسرته تحت تصرف الراسمالي لتوسيع قيمة رأسماله . وهكذا يحدث ان اجهاد بعضهم يصبح الشرط الاولي لبطالة الآخرين ، وان الصناعة الحديثة التي تطارد المستهلكين الجدد في شتى انحاء العالم تخفض من استهلاك الجماهير في الوطن الام الى الحد الادنى من الجوع ، وبذلك تدمر سوقها الداخلية الخاصة . « ان القانون الذي يوازن دائما الفائض النسبي من السكان او الجيش الصناعي الاحتياطي ، وبين

(★) اوضاع الطبقة العاملة في انكلترا (ملاحظة من انجلز) .

امتداد التجمع الرأسمالي وطاقته ، هذا القانون يربط العامل بالرأسمال بصورة اشد مما كانت أسافين فولكان تقيد بروميثيوس الى الصخرة الصماء . انه يقيم رابطة مشؤومة بين تجميع رأس المال وتجميع البؤس ، بحيث ان تجميع الثروة في قطب واحد هو في الوقت نفسه تجميع للبؤس ، وعذاب الكد الشاق ، والعبودية ، والقسوة والجهالة والانحطاط الذهني في القطب المقابل ، اي في جانب الطبقة التي تنتج منتوجها الخاص على شكل رأسمال » (رأس المال لماركس ص ٦٧١) (٨٣) . وان نتوقع اي تقسيم اخر من تقسيم المنتجات في الطريقة الرأسمالية للانتاج ، شبيه بتوقعنا من مصعد البطارية ومهبطها الا يحللا الماء ، والا يسمى بمرور الاكسجين عند القطب الموجب والهدروجين عند القطب السالب ، ما داما مرتبطين بالبطارية .

رأينا ان الاتقان المتزايد للآلات الحديثة يتحول ، بسبب فوضى الانتاج الاجتماعي ، الى قانون الزامي يفرض على الرأسمالي الصناعي الفردي ان يحسن آلاته دائما ، وان يزيد قوته المنتجة . ان مجرد امكانية توسيع حقل الانتاج تتحول بالنسبة اليه ، الى قانون اخر لا يقل الزاما عن ذلك . ان القوة المتسعة الهائلة للصناعة الحديثة ، والتي ليست قوة تمدد وتوسع الغاز ، اذا قورنت بها ، الا لعبة اطفال تبدو لنا الان ضرورة من اجل التوسع ، كما وكيفا ، الذي يتحدى كل مقاومة ، وهذه المقاومة هي الاستهلاك والمبيع والاسواق الخاصة بمنتوجات الصناعة الحديثة . ولكن قدرة الاسواق على الاتساع ، امتداد وكثافة ، تخضع قبل كل شيء لقوانين مختلفة كل الاختلاف ، وعملها دون ذلك بكثير من حيث الطاقة . ان اتساع الاسواق لا يمكن ان يجاري اتساع الانتاج بحيث ان التصادم يصبح محتوما . وما دام هذا التصادم لا يمكن ان يؤمن اي حل حقيقي ما لم يحطم طريقة الانتاج الرأسمالية اربا اربا ، فان التصادمات تصبح دورية . ان الانتاج الرأسمالي قد انجب « حلقة مفرغة » اخرى .

بالفعل ان مجموع العالم الصناعي والتجاري ، مجموع الانتاج والتبادل بين كل الشعوب المتمدنة واتباعها الاكثر او الاقل همجية ، تتعرض للاضطراب والتفكك مرة كل عشر سنوات ، وذلك منذ عام ١٨٢٥ ، حين شبت الازمة العامة الاولى ، فالتجارة تكسد ، والاسواق تكتظ ، والمنتجات تتراكم ، وهي متوفرة بقدر ما هي كاسدة ، والعملة تختفي ، والائتمان ينعدم ، والمعامل تغلق ابوابها ، وجماهير العمال تعوزهم وسائل المعيشة لانهم انتجوا مقادير كبيرة جدا من وسائل المعيشة والافلاس يعقب الافلاس ، والحجز يعقب الحجز . ويستمر الركود عدة سنوات ، والقوى الانتاجية والمنتجات تهدر او تتلف كما هي ، حتى تتصفى كتلة السلع المكدسة بعد ان تنخفض قيمتها قليلا او كثيرا ، فيستأنف الانتاج والتبادل حركتهما تدريجيا . وتتسارع الخطى شيئا فشيئا فتصبح خببا ، ويتحول الخبب الصناعي الى جري معتدل ، ويشتد الجري المعتدل فيتحول بدوره الى ركض سريع جدير بحصان سباق الحواجز الخاص بالصناعة والائتمان التجاري والمضاربة ، حتى ينتهي بعد قفزات قاتلة ، الى حيث بدأ ــ الى مستنقع الازمة . ويتكرر هذا مرة بعد مرة . وقد اجتزنا مثل هذه الاوضاع منذ عام ١٨٢٥ خمس مرات حتى الان ، والان (١٨٧٧) نجتازها

للمرة السادسة . وخاصة هذه الازمات محددة بوضوح جلي ، بحيث ان فورييه اصاب في وصمها جميعا عندما وصف الازمة الاولى باعتبارها ازمة اكتظاظ (٨٤) .

في هذه الازمات يؤدي التناقض بين الانتاج الاجتماعي والتملك الرأسمالي الى انفجار عنيف . ويتوقف تداول السلع عندئذ ، ويصبح المال ـ وهو وسيلة التداول ـ عقبة في طريق التداول . وتنقلب كل قوانين انتاج السلع وتداولها رأسا على عقب . ان التصادم الاقتصادي بلغ الذروة . **ان طريقة الانتاج تتمرد على طريقة التبادل والقوى المنتجة تتمرد على طريقة الانتاج التي تجاوزتها .**

وواقع ان التنظيم الاجتماعي للانتاج ضمن المعمل تطور بعيدا جدا بحيث اصبح متنافرا مع فوضى الانتاج في المجتمع ، هذه الفوضى القائمة الى جانب المجتمع والتي تسيطر عليه ، يظهر للرأسماليين انفسهم بسبب التمركز الشديد للرأسمال الحادث اثناء الازمات لقاء خراب اكبر عدد من الرأسماليين الكبار ، وعدد اكبر ايضا من الرأسماليين الصغار . وتنهار كل الية الطريقة الرأسمالية في الانتاج تحت ضغط القوى الانتاجية ، خالقتها . وباتت عاجزة عن تحويل رأسمال هذه الكتلة من وسائل الانتاج التي تكسد ، بحيث يكسد بالضرورة الجيش الصناعي لهذا السبب ايضا . ان وسائل الانتاج ووسائل المعيشة ، والشغيلة المتوفرين ، وكل عناصر الانتاج والثروة العامة موجودة على شكل فائض . ولكن « الفيض يصبح مصدرا للبؤس » (فورييه) لانه يعوق وسائل الانتاج والمعيشة من التحول الى رأسمال ، اذ ان وسائل الانتاج لا تستطيع ان تعمل في المجتمع الرأسمالي ، الا اذا اجتازت قبل ذلك تحولا اوليا الى رأس مال ، الى وسائل لاستثمار القوة المنتجة البشرية . وتنتصب هذه الضرورة التي تحول وسائل الانتاج والمعيشة الى رأس مال مثل الشبح بين هذه الوسائل ذاتها وبين العمال ، وهي وحدها ما يمنع تلاقي الرافعتين المادية والشخصية للانتاج ، هي وحدها ما يمنع وسائل الانتاج من العمل ، والعمال من العمل والعيش . وهكذا فان طريقة الانتاج الرأسمالية تقف من جهة متهمة بعجزها الخاص عن مواصلة توجيه هذه القوى الانتاجية ، في حين ان هذه القوى الانتاجية ذاتها تزيد من ضغطها ، من جهة اخرى ، للقضاء على التناقض القائم ، لالغاء نوعيتها باعتبارها رأسمالا ، **للاعتراف العملي بطابعها باعتبارها قوى انتاجية اجتماعية .**

هذا التمرد الذي تعلنه القوى المنتجة ، بتعاظم قوتها اكثر فاكثر ، على نوعيتها باعتبارها رأسمالا ، وهذا الطلب الذي يشتد اقوى فأقوى للاعتراف بطابعها الاجتماعي ، يجبران الطبقة الرأسمالية نفسها على معاملتها اكثر فأكثر على اعتبارها قوى منتجة اجتماعية ، بقدر ما يكون الامر ممكنا في الظروف الرأسمالية . ان مرحلة الضغط الصناعي العالي ، بما يتلوه من تضخم غير محدود للائتمان ، تميل بصورة لا تقل عن الانهيار نفسه ، الناتج عن تدهور المؤسسات الرأسمالية الكبرى ، الى اقامة ذلك الشكل من التشريك لكتل ضخمة من وسائل الانتاج ، وهو الشكل الذي نصادفه في صور مختلفة في الشركات المساهمة . ويكون العديد من وسائل الانتاج والتوزيع هذه عملاقة منذ البدء بحيث تستبعد ، كما هو الامر في السكك الحديدية ، كل الاشكال الاخرى من الاستثمار الرأسمالي . ويصبح هذا الشكل غير كاف نمو

ايضا في مرحلة لاحقة من التطور . ان المنتجين على نطاق واسع في فرع معين من الصناعة في بلد معين يتحدون في « تروست » ، وهو اتحاد غرضه تنظيم الانتاج . انهم يحددون المقدار الاجمالي الواجب انتاجه ، ويتوازعونه ، وبذلك يفرضون سعر البيع الذي حددوه سابقا . لكن التروستات من هذا النوع ، تتعرض للتفكك حالما تسوء احوال العمل ، ولهذا السبب فهي تتطلب بالضرورة تمركزا اعظم للمشاركة . ويتحول مجموع احدى الصناعات المعينة الى شركة مساهمة عملاقة واحدة ، وتفسح المنافسة الداخلية مكانها للاحتكار الداخلي الخاص بتلك الشركة الواحدة . وهذا ما حدث عام ١٨٩٠ مع شركة القلويات الانكليزية التي اصبحت الآن ، بعد انصهار ٤٨ معملا كبيرا ، في يد شركة واحدة بادارة واحدة ، وبراسمال قدره ٦ ملايين استرليني.

وفي التروستات ، تتحول حرية المنافسة الى نقيضها تماما ــ الى احتكار ، كما ان الانتاج غير المبرمج ، وهو انتاج خاص بالمجتمع الراسمالي ، يستسلم للانتاج المبرمج ، وهو خاص بالمجتمع الاشتراكي الغازي . ولا شك ان هذا لم يحدث حتى الان الا في مصلحة الراسماليين ولصالحهم . ولكن الاستثمار واضح جدا في هذه الحالة اذ لا بد من الانهيار . فليس هناك امة يمكن ان ترضى بمثل هذا الانتاج المسير من قبل التروستات ، وبمثل هذا الاستثمار الوقح للجماعية من قبل حفنة ضئيلة من المساهمين المستغلين .

وعلى اي حال ، فمع التروستات او من غيرها ، لا بد للممثل الرسمي للمجتمع الراسمالي وهو الدولة ، لا بد ان تأخذ زمام الامر بيديها (★) . وهذه الضرورة التي تفرض الانتقال الى ملكية الدول تتضح بادىء ذي بدء في المؤسسات الكبرى الخاصة بالاتصال والنقل كالبريد والبرق والسكك الحديدية .

(★) اقول « لا بد » . اذ حين تكون وسائل الانتاج والتوزيع قد تجاوزت فعلا شكل التدبير الذي تقوم به الشركات المساهمة ، وعندما يصبح ، تبعا لذلك ، استلامها من قبل الدولة امرا محتوما من ناحية اقتصادية ، حتى وان كانت الدولة الحالية هي التي تقوم بالاستيلاء ، يتحقق التقدم الاقتصادي ويتم تحقيق الخطوة التالية لاستيلاء المجتمع نفسه على كل القوى المنتجة . ولكن مؤخرا ، منذ حرص بسمارك على ملكية الدولة للمؤسسات الصناعية ، نشأ نوع من الاشتراكية المزيفة التي تتفسخ هنا وهناك الى شيء من النفاق ، فتعلن من غير جلية ، ان كل ملكية للدولة، حتى النوع البسماركي ، هي ملكية اشتراكية ، ومن المؤكد انه اذا كان تملك صناعة التبغ من قبل الدولة هو تدبير اشتراكي ، فينبغي ان يحسب نابليون ومترنيخ من بين مؤسسي الاشتراكية. فان قامت الدولة البلجيكية ، لاسباب سياسية ومالية عادية تماما ، بتمديد خطوطها الحديدية الرئيسية ، وان استولى بسمارك ، دون اي اكراه اقتصادي ، على الخطوط الرئيسية البروسية لمصلحة الدولة ، لتحقيق حرية التصرف في الحرب ، وتحويل مستخدمي السكك الحديدية الى قطيع مقترع في جانب الحكومة ، وعلى الاخص خلق مصدر جديد من الدخل لنفسه بعيدا عن الاصوات البرلمانية ــ فليس هذا باي حال من من الاحوال اجراءا اشتراكيا لا بشكل مباشر ولا غير مباشر ، ولا عن وعي ولا عن غير وعي . والا لعدت الشركة البحرية الملكية (٨٥) وصناعة البورسلين الملكية ، والخياط العسكري الخاص بالجيش ، مؤسسات اشتراكية ايضا ، او حتى استلام بيوت الدعارة من قبل الدولة ، كما اقترح ذلك كلب داهية في عهد فريدريك ويليام الثالث (ملاحظة من انجلز) .

واذا كانت الازمات تظهر عجز البرجوازية بعد الان عن تسيير القوى المنتجة الحديثة ، فان تحويل المؤسسات الكبرى الخاصة بالانتاج والتوزيع الى شركات مساهمة ، الى تروستات وملكية دولة ، يدل على مدى عدم ضرورة البرجوازية لهذا الغرض . ان كل وظائف الرأسمالي الاجتماعية يقوم بها الان مستخدمون مأجورون ، ولم يعد للرأسمالي بعد الان اي وظيفة اجتماعية الا وظيفة المساهمين المختلسين الذين يقتطعون القسائم ويقامرون في سوق التبادل ، فينهب الرأسماليون المختلفون رساميل بعضهم . كانت طريقة الانتاج الرأسمالية تطرد العمال بادىء الامر ، وها هي الان تطرد الرأسماليين وترميهم ، كما رمت العمال ، في صفوف فائض السكان ، وان لم ترم بهم مباشرة في الجيش الصناعي الاحتياطي .

ولكن التحويل ، سواء الى شركات مساهمة وتروستات ، ام الى ملكية دولة ، لن يقضي على الطبيعة الرأسمالية الخاصة بالقوى المنتجة . وهذا ما يبدو واضحا في الشركات المساهمة والتروستات . وليست الدولة الحديثة ايضا الا التنظيم الذي يتخذه المجتمع البرجوازي لدعم الشروط الخارجية العامة بطريقة الانتاج الرأسمالية ضد اعتداءات العمال والرأسماليين الفرديين . ومهما كان شكل الدولة الحديثة ، فانها في جوهرها الة رأسمالية ، دولة الرأسماليين ، التجسيد المثالي للرأسمال الوطني الاجمالي . وبقدر ما تميل الى الاستيلاء على القوى المنتجة ، بقدر ما تصبح رأسماليا وطنيا فعلا ، تضاعف من استثمارها للمواطنين ، ويبقى العمال عمالا مأجورين ــ بروليتاريين . ولا تنهي العلاقة الرأسمالية ، بل يطلق لها العنان . ولكن حين يطلق لها العنان ، فانها تهوي . ان ملكية الدولة للقوى المنتجة لا تشكل حلا للنزاع ، ولكن الشروط التقنية التي تشكل عناصر هذا الحل تكون كامنة فيها .

ولا يمكن ان يقوم هذا الحل الا بالاعتراف العملي بالطبيعة الاجتماعية للقوى المنتجة الحديثة ، وبالتالي في تنسيق اساليب الانتاج والتملك والتبادل مع الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج . وهذا لا يمكن تحقيقه الا باستيلاء المجتمع علنا وبشكل مباشر على القوى المنتجة التي تجاوزت كل اشراف ما عدا اشراف المجتمع باعتباره كلا واحدا . ان الصفة الاجتماعية لوسائل الانتاج والمنتوجات حاليا تقوم بردة فعل على المنتجين ، وبصورة دورية تمزق كل انتاج او تبادل ، ولا تعمل الا كقانون طبيعي يمارس مفعوله بصورة عمياء واجبارية ومدمرة . ولكن عندما يستولي المجتمع على القوى المنتجة ، فان الطابع الاجتماعي لوسائل الانتاج والمنتوجات ، ستستخدم من قبل المنتجين بوعي تام لطبيعتها ، وعندها تصبح الرافعة الاقوى للانتاج نفسه بدلا من ان تكون مصدرا للاضطراب والانهيار الدوري .

ان القوى الاجتماعية الفعالة ، تعمل كالقوى الطبيعية تماما : بشكل اعمى واجباري ومدمر ، ان لم نفهمها ونقدرها كما يجب . ولكن اذا فهمناها مرة ، وادركنا ماهية فعلها ، وادركنا منحاها ، ونتائجها ، فان الامر يتعلق بنا وحدنا حتى نخضعها لارادتنا الخاصة اكثر فأكثر ، وحتى نصل بواسطتها الى اغراضنا الخاصة . وينطبق هذا بشكل خاص على القوى المنتجة الجبارة الحالية . فما دمنا نرفض بعناد فهم طبيعة هذه القوى المنتجة وطابعها ــ وهذا الفهم يناقض طريقة الانتاج الرأسمالية

والمدافعين عنها ـ وما دامت هذه القوى تفعل فعلها رغما منا ، وبشكل يعارضنا ، فانها ستظل مسيطرة علينا كما سبق وبينا بالتفصيل .

ولكن حالما نفهم طبيعتها ، فبالامكان ، في ايدي المنتجين معا ، تحويلها من شياطين مسيطرة الى خدم منصاعين . وهذا الفرق يشبه الفرق بين القوة المدمرة للكهرباء في الصاعقة وبين الكهرباء الموجهة في جهاز التلفراف والقوس الكهرباعي وكالفرق بين الحريق والنار التي تجعل في خدمة الانسان ـ وحين يتم هذا الاعتراف بالطبيعة الحقيقية للقوى المنتجة في الوقت الحاضر ، فان فوضى الانتاج الاجتماعية يحل محلها تنظيم منهجي للاقتصاد بحسب الحاجات الجماعية وحاجات كل فرد . وعندها تستبدل الطريقة الراسمالية في التملك ، حيث يستعبد المنتوج المنتج اولا يستعبد المالك بعد ذلك ، بطريقة في تملك المنتجات القائمة على اساس طبيعة وسائل الانتاج الحديثة ، القائمة من جهة على اساس التملك الاجتماعي المباشر للحفاظ على الانتاج وتوسيعه ومن جهة اخرى ، على التملك الفردي المباشر بوصفه وسيلة للمعيشة والمتعة .

وفي الوقت الذي تحول فيه طريقة الانتاج الراسمالية اكثر فأكثر الاغلبية العظمى من السكان الى بروليتاريين ، فأنها تخلق القوة التي لا بد لها ، تحت طائلة دمارها ، من تحقيق تلك الثورة . واذ تفرض تحويل وسائل الانتاج اكثر فأكثر ، التي اصبحت اشتراكية من قبل ، الى ملكية الدولة ، فأنها تبين من تلقاء نفسها الطريق من اجل تحقيق تلك الثورة . **ان البروليتاريا تستولي على السلطة السياسية وتحول وسائل الانتاج كضرورة اولية الى ملكية الدولة .**

ولكن بعملها هذا ، تقضي على نفسها باعتبارها بروليتاريا ، تلغي كل الفوارق الطبقية والتناحرات الطبقية ، كما تلغي الدولة كدولة . لقد كان المجتمع ، القائم على التناحرات الطبقية ، يحتاج حتى الان الى دولة ، اي الى تنظيم للطبقة الخاصة التي كانت هي الطبقة المستثمرة ، تنظيم يرمي الى منع اي تدخل من الخارج في شروط الانتاج القائمة ، وايضا لاجبار الطبقات المستثمرة على البقاء في حالة اضطهاد تتطابق طريقة الانتاج المعينة (العبودية ، الرق ، العمل المأجور) . لقد كانت الدولة هي الممثل الرسمي للمجتمع ككل : في الازمنة القديمة دولة المواطنين اصحاب العبيد ، وفي العصور الوسطى دولة السادة الاقطاعيين ، وفي ايامنا الحاضرة دولة البرجوازية . وحين تصبح في النهاية الممثلة الحقيقية لكل المجتمع ، لا تعود ضرورية . وحالما لا تعود هناك طبقة اجتماعية يجب ابقاؤها بحالة استعباد ، ويتم القضاء على الحكم الطبقي والصراع الفردي من اجل الوجود القائم على الفوضى السائدة في الانتاج الحالي ، مع التصادمات والتطرفات الناجمة عنها ، فانه لا يبقى هناك شيء يجب اضطهاده ، ولا يبقى بالتالي ضرورة وجود قوة قامعة ، اي لا ضرورة للدولة . ان اول عمل تقوم به الدولة التي تصبح ممثلة الكل المجتمع ـ وهو الاستيلاء على وسائل الانتاج ـ هو في الوقت نفسه اخر اعمالها كدولة . فتدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية يصبح لا ضرورة له في ميدان اثر ميدان ، ويتلاشى هذا التدخل من تلقاء ذاته ، اذ يستعاض عن حكومة الاشخاص بادارة الامور وتوجيه عمليات الانتاج . فالدولة لا

« تلغى » بل تضمحل . وهذا ما يقدم لعبارة « الدولة الحرة » (٨٦) كل مضمونها ، سواء في تبرير استخدامها للتحريض بشكل موقت ، او بقصورها العلمي المطلق ، كما يبين قيمة مطالب الذين يدعون فوضويين في الغاء الدولة بضربة واحدة .

منذ ان ظهرت الطريقة الراسمالية في الانتاج تاريخيا ، كان تملك المجتمع لكل وسائل الانتاج ، حلما للافراد والمجموعات في قليل او كثير ، باعتباره المثل الاعلى للمستقبل . ولكن هذا التملك لا يمكن تحقيقه ، لا يمكن ان يصير ضرورة تاريخية ، الا اذا توفرت الشروط الفعلية لتحقيقه . ويمكن تطبيق هذا التملك ، كأي تقدم اجتماعي اخر ، ليس من قبل اناس يدركون ان وجود الطبقات يتناقض مع العدالة والمساواة الخ . . . الخ ، وليس للرغبة المحضة في الغاء هذه الطبقات والتحضير لذلك، بل بفضل بعض الشروط الاقتصادية الجديدة . ان انقسام المجتمع لطبقتين مستثمرة ومستثمرة ، الى طبقة سائدة وطبقة مسودة كان النتيجة الضرورية للتطور المعيب والمحدود للانتاج في الازمنة السالفة . فما دام العمل الاجتماعي الاجمالي لا يثمر سوى منتوج لا يفيض سوى القليل على ما هو ضروري جدا لمعيشة الجميع ، فان هذا المجتمع سينقسم بالضرورة الى طبقات . اذ تقوم الى جانب الغالبية العظمى ، الى جانب هؤلاء العبيد المقيدين الى العمل ، طبقة طليقة من العمل المنتج بشكل مباشر، وهي تعني بشؤون المجتمع العامة ، وادارة العمل ، وشؤون الدولة والقانون والعلم والفن . . الخ وهكذا فان قانون تقسيم العمل هو الذي يقوم بقسمة المجتمع الى طبقات . لكن ذلك الانقسام الى طبقات لا يمنع من القيام عن طريق العنف والسلب والغش والاحتيال . انه لا يمنع الطبقة الحاكمة ، بعد ان تحقق سيادتها ، من اقامة سلطتها على حساب الطبقة العاملة ، ومن تحويل قيادتها الاجتماعية الى استثمار متزايد للجماهير .

ولكن استنادا الى هذا ، اذا كان الانقسام الى طبقات يملك بعض التبرير التاريخي ، فان ذلك لا يصح الا بالنسبة الى مرحلة معينة ، لا يصح الا في بعض الظروف الاجتماعية المعينة . كان يقوم على اساس نقص الانتاج ، وهذا سيزيله التطور العام للقوى المنتجة الحديثة . وفعلا ، ان الغاء الطبقات في المجتمع يفترض درجة من التطور التاريخي لا يصبح عندها وجود هذه الطبقة الحاكمة المخصوصة او تلك فقط ، بل وجود اي طبقة سائدة على الاطلاق ، وبالتالي وجود التمايز الطبقي نفسه ، غلطة تاريخية باطلة . وبالتالي فانه يفترض ان تطور الانتاج قد ارتفع الى درجة لا يصبح عندها تملك وسائل الانتاج والمنتجات ، وبالاضافة اليها تملك السيطرة السياسية ، واحتكار الثقافة ، والقيادة الفكرية من قبل طبقة مخصوصة من المجتمع امرا غير ضروري فقط ، بل عقبة تعترض سبيل التطور اقتصاديا وسياسيا وفكريا .

لقد تم الوصول الى هذه النقطة الان . فلم يعد سرا تقريبا حتى بالنسبة للبرجوازيين انفسهم ما يعانون من افلاس سياسي وفكري . وان افلاسهم الاقتصادي يتكرر بانتظام كل عشر سنوات . وفي كل ازمة يختنق المجتمع تحت ثقل قواه المنتجة الخاصة ومنتجاته الخاصة التي لا يمكنه استخدامها ، فهو يقف عاجزا وجها لوجه مع التناقض السخيف التالي وهو ان المنتجين لا يملكون ما يستهلكون ، لان المستهلكين

مفقودون . ان القوة الامتدادية لوسائل الانتاج تحطم القيود التي فرضتها عليها الطريقة الراسمالية في الانتاج . وخلاصها من هذه القيود يشكل احد الشروط الاولية لتطور القوى المنتجة بشكل متواصل وسريع باستمرار ، وبالتالي لزيادة الانتاج نفسه بشكل غير محدود . وليس هذا كل شيء . ان التملك الاشتراكي لوسائل الانتاج لا يضع حدا للقيود الاصطناعية الحالية المفروضة على الانتاج فقط ، بل كذلك للتبذير والدمار اللذين تتعرض لهما القوى المنتجة والمنتوجات واللذين هما الان الرديفان الحتميان للانتاج ، ويبلغان الذروة وقت الازمات ، وفيما عدا ذلك ، يطلق للجماعة كتلة ضخمة من وسائل الانتاج والمنتوجات ، بالتخلص من المبالغة التافهة التي تمارسها الطبقات الحاكمة في الوقت الحاضر ، ويمارسها ممثلوها السياسيون . ان امكانية تزويد كل عضو من اعضاء المجتمع ، عن طريق الانتاج التشاركي ، بوجود ليس ممتلئا ماديا ، ويزداد امتلاء يوما فيوما فقط ، بل بوجود يضمن للجميع التطور الحر والممارسة الطليقة لامكاناتهم الجسمية والفكرية ـ هذه الامكانية موجودة الان لاول مرة هنا ، بل انها هنا (★) .

وحين يستولي المجتمع على وسائل الانتاج ، ينتهي انتاج السلع ، ويقضي في الوقت نفسه على تسلط المنتوج . وتستبدل الفوضى في الانتاج الاجتماعي ، بالتنظيم الواعي المنهجي . ويتوقف الصراع من أجل الوجود الفردي . وعندئذ ، وللمرة الاولى يتميز الانسان عن بقية المملكة الحيوانية ، وينتقل من شروط الوجود الحيوانية الى شروط الوجود الانسانية فعلا . ان كل دائرة شروط الحياة التي تحيط بالانسان، وتتحكم فيه حتى الان ، نقع الان تحت سيطرته واشرافه ، هذا الانسان الذي أصبح للمرة الاولى السيد الحقيقي للطبيعة ، لانه أصبح الان سيد تنظيمه الاجتماعي الخالص . ان قوانين الممارسة الاجتماعية التي كانت تقف أمام الانسان باعتبارها قوانين طبيعية غريبة عنه ومتسلطة عليه ، سوف تستخدم عندئذ بفهم تام ، وتصبح بذلك خاضعة لسيادته . والتنظيم الذي كان يجابهه حتى الان كضرورة يفرضها التاريخ والطبيعة ، سيصبح نتيجة فعله الحر الخاص . والقوى الموضوعية الطارئة التي كانت تسير التاريخ تخضع الان لاشراف الانسان نفسه . واعتبارا من هذا الوقت سوف يعمد الانسان الى صنع تاريخه الخاص بنفسه بوعي متزايد باستمرار ـ من هذا الوقت سوف يضع الاسباب الاجتماعية في حالة حركة ، وسيوجه

(★) قد نستفيد هنا من بعض الارقام لتقديم فكرة تقريبية عن القوة الامتدادية الهائلة لوسائل الانتاج الحديثة ، حتى تحت الضغط الراسمالي . فطبقا للسيد جيفن نجد ان الثروة الاجمالية لبريطانيا العظمى وايرلندا قد بلغت تقريبا :

٢٢٠٠ مليون ليرة استرلينية	١٨١٤
٦١٠٠ مليون ليرة استرلينية	١٨٦٥
٨٥٠٠ مليون ليرة استرلينية	١٨٧٥

ويمكننا ان نقدم المثال التالي لتبيان تبذير وسائل الانتاج والمنتوجات خلال الازمات : ان الخسارة الاجمالية في صناعة الحديد الالمانية وحدها ، في الازمة الاخيرة ، قد حددت في المؤتمر الصناعي الالماني الثاني (برلين ٢١ شباط ١٨٧٨) بما قيمته ٢٢٫٧٠٠٫٠٠٠ ليرة استرلينية (ملاحظة من انجلز) .

النتائج ، في خطوطها العامة ونموها المتزايد . ذلك هو صعود الانسان من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية .

ودعنا الان نلخص بايجاز عرضنا للتطور التاريخي :

١ ـ **مجتمع العصور الوسطى** : انتاج فردي صغير ، وسائل انتاج متطابقة مع الاستعمال الفردي ، وهي بالتالي بدائية ، غير مربحة ، ممسوخة ، قليلة الجدوى . الانتاج وجد من أجل الاستهلاك الفردي ، استهلاك المنتج نفسه أو استهلاك سيده الاقطاعي . واذا ما فاض انتاج عن الاستهلاك ، فانه في هذه الحالة فقط يعرض للبيع ويدخل في التبادل . ويكون الانتاج التجاري لا يزال في طفولته بعد . ولكنه ينطوي منذ الان بصورة جنينية ، على **فوضى في الانتاج الاجتماعي الى ابعد حد** .

٢ ـ **الثورة الراسمالية** : تحول الصناعة ، عن طريق التعاون البسيط والمشغل اول الامر . تمركز وسائل الانتاج في ورشات كبرى ، كانت مبعثرة حتى ذلك الحين . وتحولت هذه الوسائل نتيجة ذلك من وسائل فردية للانتاج الى وسائل اجتماعية ـ وهو تحول لا يؤثر في شكل التبادل ، على العموم . تظل أشكال التملك القديمة سارية المفعول . ويظهر **الراسمالي** . وبما أنه مالك لوسائل الانتاج ، فانه يتملك المنتجات ويحولها الى سلع . وقد أصبح الانتاج **عملا** اجتماعيا . ولكن التملك والتبادل يظلان عملين **فرديين** ، عملين من صنع الافراد . **ان المنتوج الاجتماعي يتملكه الراسمالي الفردي** . وهذا تناقض أساسي ، ومنه تنشأ سائر التناقضات التي يتحرك في ملئها مجتمعنا الحاضر ، والتي تحيط اللثام عنها الصناعة الحديثة .

آ ـ فصم المنتج عن وسائل الانتاج . الحكم على العامل بالعمل المأجور مدى الحياة . **التناحر بين البروليتاريا والبرجوازية** .

ب ـ التفوق المتعاظم والفعالية المتزايدة للقوانين المتحكمة في انتاج السلع . المنافسة المطلقة العنان . **التناقض بين التنظيم الاجتماعي في المصنع الفرد والفوضى الاجتماعية في الانتاج** .

ج ـ تحسين الآلات من جهة ، وهو ما تجعله المنافسة امرا الزاميا لكل صناعي فرد . ومكافئا للاستغناء عن العمال : الجيش الصناعي الاحتياطي . ومن جهة اخرى التوسع غير المحدود للانتاج ، وهو أمر الزامي ايضا من جراء المنافسة بالنسبة لكل صناعي . ومن كلا الجانبين ، تطور للقوى المنتجة لا نظير له ، وزيادة في العرض على الطلب ، وفرط الانتاج ، واكتظاظ الاسواق ، والازمات العشرية (كل عشر سنوات) ، والحلقة المفرغة : **هنا زيادة وسائل الانتاج والمنتجات ، وهناك زيادة العمال ، بلا عمل ولا وسائل معيشة** . لكن هاتين الرافعتين للانتاج والرخاء الاجتماعي لا يمكن ان تعملا معا ، لان الشكل الراسمالي في الانتاج يمنع القوى المنتجة من العمل ويمنع المنتجات من التداول ما لم تتحول الى رأسمال ـ وهو ما يمنعه فيض غزارتها بالضبط . ان التناقض قد اشتد متحولا الى عبث : **ان طريقة الانتاج تتمرد على شكل التبادل** . ان الجرم يقع على البرجوازية لعجزها عن مواصلة ادارة قواها المنتجة الاجتماعية الخاصة .

د ـ الاعتراف الجزئي بالطبيعة الاجتماعية للقوى المنتجة ، المفروض على

الراسماليين أنفسهم . الاستيلاء على المؤسسات الكبرى الخاصة بالانتاج والمواصلات، من قبل **الشركات المساهمة** أول الامر ، ومن بعد التروستات ثم الدولة . ويظهر أن البرجوازية طبقة غير ضرورية . فكل وظائفها الاجتماعية يقوم بها الان مستخدمون مأجورون .

٣ ـ الثورة البروليتارية :

حل التناقضات . تستولي البروليتاريا على السلطة العامة ، وتحول عن طريق هذه السلطة وسائل الانتاج التشاركية ، التي سقطت من أيدي البرجوازية ، الى ملكية عامة . البروليتاريا تحرر بهذا العمل وسائل الانتاج من تلك السمة الراسمالية التي حملتها حتى الان ، وتمنح سمتها التشاركية حرية تامة لاظهار ذاتها . ولذا ، فان الانتاج الاجتماعي تبعا لخطة موضوعة جاهزة يصبح ممكنا . وتطور الانتاج يجعل من وجود طبقات المجتمع المختلفة خطأ تاريخيا بعد الان . ومع زوال فوضى الانتاج الاجتماعي ، تتلاشى السلطة السياسية للدولة . والانسان ، الذي أصبح أخيرا سيد أسلوبه الخاص من التنظيم الاجتماعي ، يصبح في الوقت نفسه سيدا على الطبيعة ، سيدا على ذاته ـ حرا .

ان تحقيق التحرر الشامل هو المهمة التاريخية للبروليتاريا الحديثة . أما الفهم العميق للشروط التاريخية لهذا العمل ، وطبيعة هذا العمل ، وتقديم المعرفة الكاملة للطبقة البروليتارية المضطهدة الان ، حول شروط هذا العمل الخطير ومضمونه ، هذا العمل المدعوة الى القيام به ، فتلك هي مهمة التعبير النظري عن الحركة البروليتارية ، انها مهمة الاشتراكية العلمية .

كتب بين كانون الثاني والنصف الاول من آذار ١٨٨٠

فـــردريـك انجـــلز

الطبقات الاجتماعية ــ الضروري منها والنافل

طالما طرحت المسألة على النحو التالي : الى اي درجة يمكن اعتبار الطبقـــات المختلفة في المجتمع مفيدة ، او حتى ضرورية ؟ ومن الطبيعي ان الاجابة تختلف بحسب اختلاف المرحلة التاريخية المأخوذة بعين الاعتبار . لا شك انه كان هناك عصر كانت فيه الارستقراطية الاقليمية عنصرا ضروريا في المجتمع لا يمكن تجنبه . ولكن هذا ، علـى اي حال ، كان منذ امد بعيد ، وبعيد جدا . ثم كان هناك عصر ، ظهرت فيه الطبقـة الوسطى الراسمالية ، او كما يسميها الفرنسيون الطبقة البرجوازية ، وكان ظهورها بالمقابل ضروريا ولا يمكن تجنبه ، فكافحت ضد الارستقراطية الاقليمية ، وحطمت سلطتها السياسية ، وغدت بدورها طبقة سائدة اقتصاديا وسياسيا . ولكن منذ ان ظهرت الطبقات ، لم يكن هناك مجتمع في مقدوره ان يفعل شيئا من دون طبقة عاملة . وتسميه تلك الطبقة ، اي حالتها الاجتماعية ، قد تغيرت ، فالرق حل محل العبد ، ليفسح المجال بدوره للعامل الحر ــ حر من الرق ، ولكنه حر ايضا مـن اي تملـك ارضي ، ما عدا قوة عمله . والمسألة في غاية البساطة : فمهما كان نوع التغيرات التي تحدث في مراتب المجتمع العليا غير المنتجة ، فان المجتمع لا يستطيع العيش من دون طبقة من المنتجين . هذه الطبقة ، اذن ، ضرورية في كل الظروف ــ مع ان عصرا سوف يأتي ، فلا تكون هناك طبقة ، ويشمل ذلك كل المجتمع .

والان ، اي طبقة من بين هذه الطبقات الثلاث ضرورية في الوقت الحاضر لاستمرار الوجود ؟

ان الارستقراطية العقارية ، هي ، على الاقل ، عديمة النفع في انكلترا مـــن

الناحية الاقتصادية ، بينما اصبحت في ايرلندا وسكوتلاندا مؤذية بشكل جدي نظرا لاتجاهاتها نحو ابادة السكان . ارسال الناس عبر البحار او القاؤهم في المجاعة ، واحلال الخراف او الغزلان محلهم ـ تلك هي كل المزايا التي يمكن ان تضفي على الاقطاعيين الايرلنديين والسكوتلانديين . ولو ان منافسة الخضروات وغذاء الحيوان الاميركية تطور اكثر فأكثر ، لفعلت الارستقراطية العقارية الانكليزية الشيء ذاته ، او على الاقل اولئك الذين يستطيعونه ، لامتلاكهم مقاطعات مدينية كبيرة يرتدون اليها . أما الباقي ، فان المنافسة الغذائية الاميركية سوف تحررهم . وهو تحرير جيد ـ لان فعلهم السياسي ، في كلا المجلسين : اللوردات والعموم ، هو اذى قومي تام .

ولكن ماذا عن الطبقة الوسطى الراسمالية ، تلك الطبقة الليبرالية المتنورة ، التي اقامت الامبراطورية الاستعمارية الانكليزية ، والتي وطدت الحرية الانكليزية ؟ الطبقة التي قامت بالاصلاح البرلماني عام ١٨٣١ (٨٧) ، والغت قوانين القمح ، وخفضت ضريبة بعد ضريبة ؟ الطبقة التي خلقت ولا تزال تدير المصانع العملاقة ، والاسطول التجاري الضخم ، ونظام السكك الحديدية المنتشر باستمرار في انكلترا ؟ ان تلك الطبقة يجب ، بالتأكيد ، ان تكون على الاقل ضرورية مثل ضرورة الطبقة العاملة التي تتجه وتسير من تقدم الى تقدم .

والان لا بد ، ان الوظيفة الاقتصادية للطبقة الوسطى الراسمالية هي ، في الحقيقة ، خلق النظام الحديث للمصانع البخارية ، والمواصلات البخارية ، وسحق كل عائق سياسي واقتصادي يؤخر او يعوق تطور ذلك النظام . ولا ريب ، ما دامت الطبقة الوسطى الراسمالية قد نفذت هذه الوظيفة ، انها في تلك الظروف ، كانت طبقة ضرورية . ولكن الا تزال هكذا ؟ اتتابع تحقيق وظيفتها الاساسية كمنظم وموسع للنظام الاجتماعي لصالح المجتمع بأغلبيته ؟ فلنبحث في ذلك .

اذا ما بدأنا بوسائل الاتصال ، وجدنا التلغراف في ايدي الحكومة . اما السكك الحديدية والجزء الاكبر من السفن البخارية عابرة البحار فان من يملكها ليس الافراد الذين يقومون بأعمالهم ، بل تملكها الشركات المساهمة التي تدير عملها بدفع الرواتب وبخدم كل وضعهم انهم كادحون يدفع لهم اكثر من غيرهم . اما بالنسبة للمديرين والمساهمين فيعرفون ان تدخلا قليلا من المديرين في التنظيم واشرافا من المساهمين هو اهم ما يهمهم . ان اشرافا متراخيا او في احسن الاحوال ، اشراف روتيني هو ، في الحقيقة ، الوظيفة الوحيدة التي تركت لاصحاب العمل . وهكذا نرى ، في الواقع، ان المالكين الراسماليين لتلك المنشآت الضخمة ، لم يترك لهم اي عمل اخر ، الا قبض ثمن القسائم نصف السنوي الموزعة عليهم . ان الوظيفة الاجتماعية للراسمالي هنا انتقلت الى مستخدمين تدفع لهم الاجور ، ولكنه استمر يتقاضى ، عن طريق ارباحه، اجرة تلك الوظائف ، مع انه لم يعد يقوم بتنفيذها .

ولكن وظيفة اخرى لا تزال باقية للراسمال ، الذي اضطرته تعهداته الضخمة المتسعة الى « الانسحاب » من ادارتها . وهذه الوظيفة هي المضاربة مع المساهمين معه في سوق البورصة . وبحثا عن شيء ما افضل يقوم به هذا « المنسحب » او في الحقيقة هؤلاء الراسماليون الذين يحلون محل غيرهم ، وهو المقامرة من اعماق قلوبهم

في معبد الجشع . فيذهبون الى هناك بنية مبيتة للتلاعب بالاموال التي يتذرعون بأنهم كسبوها ، ومع هذا يقولون ان بداية كل ملكية هو العمل والتوفير ـ ربما كانت البداية ، ولكنها ليست النهاية على وجه التأكيد . فأي نفاق هذا الذي يلزمهم في اغلاق بيوت المقامرة الصغيرة ، بينما لا يستطيع مجتمعنا الراسمالي الاستغناء عن بيت المقامرة الضخم ، حيث الملايين والملايين يخسرون ويربحون ، لانه مركزه الحقيقي! هنا لا يصبح وجود الراسمالي المساهم « المنسحب » نافلا فقط ، بل يصبح ، في الحقيقة ، مؤذيا تماما .

وما هو حقيقة بالنسبة للسكك الحديدية والشحن البخاري ، يصبح حقيقة اكثر فاكثر كل يوم بالنسبة لكل المؤسسات الصناعية والتجارية . « التعويم » ـ وقد حول الحصص الفردية الكبيرة ـ كان قد اصبح النظام الجاري منذ عشر سنوات واكثر . فمن مغازل مانشستر الضخمة في ضاحية لندن الى صناعة الحديد ومناجم الفحم الحجري في ويلز والشمال ، الى مصانع لانكشاير ، كان كل شيء قد اصبح عائما ، او هو عائم في الحقيقة . ففي كل اولدهام لم يكد يوجد سوى مصنع قطن ترك في ايدي الافراد . لا ، فحتى التاجر بالمفرق حل محله اكثر فاكثر « محلات جماعية » التي كان اغلبها جماعيا بالاسم فقط ـ ولكن الجماعية لعصر غير ذلك . وهكذا نري انه بتطور نظام انتاج الراسماليين ، قد استبدل الراسمالي ، مثلما حل بناسج النول اليدوي تماما . ولكن مع فارق هو ان الناسج اليدوي حكم عليه بالمجاعة البطيئة ، بينما حكم على الراسمالي بالموت البطيء من التخمة . فهم في هذا متساويان بشكل عام ، فلا احد منهما يعرف ما سيفعل بنفسه .

النتيجة اذن هي : يميل التطور الاقتصادي لمجتمعنا الحالي الى التمركز اكثر فاكثر ، الى تشريك الانتاج في مؤسسات ضخمة لا يستطيع الراسماليون الفرديون ان يديروها . وكل عمل « عين المعلم » ، والمعجزات التي تقوم بها ، تنقلب الى تفاهة خالصة حالما يصل مشروعه الى حجم معين . فتخيل « عين المعلم » في سكك حديد لندن والشمال الغربي ! . ولكن ما لا يستطيع المعلم عمله ، فان الشغيلة ، مستخدمي الشركة المأجورين يستطيعون عمله ، وقد قاموا به بنجاح .

وهكذا لا يستطيع الراسمالي ان يعتبر ارباحه « اجور اشراف » ، ما دام هو لا يشرف على شيء . فلنتذكر هذا ، عندما يقرع المدافعون عن الراسمال بعبارة جوفاء اذاننا .

ولكننا حاولنا ان نظهر ، في عدد الاسبوع الماضي ، ان الطبقة الراسمالية قد اصبحت ايضا عاجزة عن ادارة النظام الانتاجي الضخم لهذا القطر ، ذلك انهم من جهة وسعوا الانتاج بحيث كان يفيض دوريا في كل الاسواق بالمنتجات ، ومن جهة اخرى اصبحوا عاجزين عن الحفاظ على انتاجهم الخاص من المنافسة الاجنبية . وهكذا نجد اننا لا نستطيع فقط ان ندير ادارة جيدة من دون تدخل الطبقة الراسمالية في الصناعات الكبرى للقطر ، بل ان تدخلهم يصبح مؤذيا اكثر فاكثر .

وللمرة الثانية نقول لهم « تنحوا ! وقدموا للطبقة العاملة فرصة الادارة لمرة واحدة » .

كتب في ١ و ٢ اب ١٨٨١

فـــردريـك انجـــلز

من كتاب أنتي دوهرنغ

فان كنا ، اذن، لا نحرز تقدما مع الصواب والخطأ ، فاننا اعجز من ان نحرز شيئا مع الخير والشر . ان هذا التعارض ليتجلى بشكل مقصور على ميدان الاخلاق، اي ميدان يخص تاريخ الجنس البشري ، والحقائق النهائية والمطلقة هي في هذا الحقل بالضبط على اقصى ما يمكن من التشتت . ان مفاهيم الخير والشر قد تغيرت كثيرا من امة لامة ومن عصر الى عصر بحيث ان المفهوم يعارض المفهوم بصورة مباشرة .

ورب من اعترض بأن الخير ليس شرا والشر ليس خيرا ، واذا اختلط الخير بالشر فقد انتهت الاخلاق ، ويصنع كل انسان ما يحلو له . هذا الرأي اذا ما جردناه من كل عباراته التكهنية ، هو رأي الهر دوهرنغ . ولكن المسألة لا يمكن ان تسوى بمثل هذه السهولة . ولو انها كانت فعلا بهذه البساطة ، لما قام بالتأكيد اي خلاف فيما يتعلق بالخير والشر ، ويصبح كل امرىء عارفا بما هو صالح وبما هو طالح . ولكن كيف تقف الامور في الوقت الحاضر ؟ وما الاخلاق التي يبشرون بها ؟ هناك اولا الاخلاق المسيحية الاقطاعية ، الموروثة من العصور الدينية السابقة ، وتقسم من حيث الجوهر ، الى اخلاق كاثوليكية واخلاق بروتستانتية ، ولا يفتقر اي منها الى التشعبات ، من الكاثوليكية اليسوعية والبروتستانتية الارثوذكسية ، الى الاخلاق « المستنيرة » المتراخية . والى جانب ذلك نجد الاخلاق البرجوازية الحديثة ، والى جانبها نجد ايضا اخلاق المستقبل البروليتارية ، بحيث ان الماضي والحاضر والمستقبل تقدم ، في البلدان الاوروبية المتقدمة وحدها ، ثلاث مجموعات من النظريات الاخلاقية التي تسري قوتها في وقت واحد وجنبا الى جنب . فأي منها ، اذن ، تعتبر النظرية

الصحيحة ؟ ولا واحدة منها ، بمعنى النهائية المطلقة . ولكن بالتأكيد الاخلاق التي تتضمن اقصى العناصر التي تبشر بالديمومة ، والتي في الحاضر تمثل قلب الحاضر ، وتمثل المستقبل ، هي الاخلاق البروليتارية .

ولكن عندما نرى في المجتمع الحديث الطبقات الثلاث : الارستقراطية الاقطاعية والبرجوازية والبروليتارية ، فلا نستطيع الا ان نصل الى نتيجة واحدة : ان هؤلاء الناس يأخذون ، عن وعي او غير وعي ، افكارهم الاخلاقية من العلاقات العملية التي يقوم عليها وضع طبقتهم ــ من العلاقات الاقتصادية التي فيها يقومون بالانتاج والتبادل

ولكن على اي حال ، هناك كمية من الامور التي تشترك فيها النظريات الاخلاقية الثلاث المشار اليها ــ الا يكون هذا الشيء المشترك على الاقل جزءا من اخلاق ثبتت بصورة نهائية ؟ ان هذه النظريات الاخلاقية ، تمثل ثلاث مراحل مختلفة من مراحل التطور التاريخي نفسه ، اذن ، لها خلفية تاريخية مشتركة ، ولها بالتالي عناصر كثيرة مشتركة فيما بينها . بل الامر اكثر من ذلك . ففي مراحل متشابهة او متشابهة تقريبا من التطور الاقتصادي ، يجب ان تكون النظريات الاخلاقية بالضرورة على قدر من الاتفاق قد يزيد وقد ينقص . فمنذ اللحظة التي ظهر فيها التملك الخاص للملكية المنقولة ، كان لا بد لكل المجتمعات التي وجدت فيها هذه الملكية الخاصة ان تشترك في هذه الوصية الاخلاقية : لا تسرق (٨٨) . فهل تصبح هذه الوصية ، نتيجة ذلك ، وصية اخلاقية ابدية ؟ كلا ابدا . ففي المجتمع الذي يتم فيه القضاء على كل دافع من دوافع السرقة ، فلا يمكن ، في اي حال ، الا للمجانين ان يسرقوا ، لم سيهزأ الناس من ذلك الواعظ الاخلاقي الذي يعلن بوقار هذه الحقيقة الابدية : لا تسرق .

ولذلك نرفض كل محاولة تلزمنا بأي عقيدة اخلاقية باعتبارها شريعة اخلاقية ابدية نهائية وثابتة ، بحجة ان العالم الاخلاقي ، ايضا ، يملك مبادئه الدائمة ، التي تسمو فوق كل تاريخ وفوق الفوارق بين الامم . اننا ، على العكس ، نتمسك بان كل النظريات الاخلاقية قد كانت حتى الان ، في اخر التحليل ، نتاجا للشروط الاقتصادية للمجتمع السائدة في زمنها . وبما ان المجتمع حتى الان يتحرك في التناحرات الطبقية ، فان الاخلاق دائما هي اخلاق طبقية . فهي اما ان تبرر سيطرة الطبقة الحاكمة ومصالحها ، او ان تمثل ، عندما تتمتع الطبقة المضطهدة بما يكفي من القوة ، السخط على تلك السيادة ، والمصالح المستقبلية للمضطهدين . وبهذه العملية فان هناك على الاجمال تقدما في الاخلاق ، كما في كل فروع المعرفة الانسانية الاخرى وهذا لا يشك فيه احد . ولكننا لم نتجاوز بعد الاخلاق الطبقية . ان الاخلاق الانسانية الفعلية التي تسمو على التناحرات الطبقية وعلى ذكراها ، لا تصبح ممكنة الا في مرحلة من المجتمع ، لا يجري فيها التغلب على التناحرات الطبقية فحسب ، بل يجرفها النسيان ايضا في الحياة العملية . . .

تعرفنا من قبل في اكثر من مناسبة ، على طريقة الهر دوهرنغ . وتقوم هذه الطريقة في تحليل كل مجموعة من موضوعات المعرفة الى ما يزعم انها عناصرها الابسط ، مطبقا على هذه العناصر ، بالمقابل ، ما يزعم انها اوليات بديهية ، وعندئذ

تواصل العمل بمساعدة النتائج الحاصلة . وحتى اي قضية في مجال الحياة الاجتماعية :

« يمكن تقريرها بديهيا ، طبقا لاشكال اساسية خاصة وبسيطة ، كما لو كنا نعالج ... الاشكال الاساسية والبسيطة الخاصة بالرياضيات » .

وهكذا فان تطبيق الطريقة الرياضية على التاريخ والاخلاق والقانون سيزودنا بتأكيد رياضي عن حقيقة النتائج الحاصلة اذ يمكن وصفها بأنها حقائق واضحة وثابتة .

ان هذا خرف جديد للطريقة الايديولوجية القديمة المحببة ، وهي تعرف ايضا بالطريقة القبلية ، والتي تقوم على تأكيد خصائص الشيء بالاستقراء المنطقي من مفهوم الشيء بدلا من استخراجها من الشيء ذاته . فاولا يصاغ مفهوم الشيء من الشيء نفسه ، وعندئذ يقلب السطور فيقاس الشيء بصورته ، اي بالمفهوم . وعندئذ ينبغي ان يتطابق الشيء مع المفهوم ، لا المفهوم مع الشيء ، وعند الهر دوهرنغ لا تفعل العناصر الابسط ، التجريدات القصوى التي يمكن التوصل اليها ، الا خدمة المفهوم ، وهذا لا يبدل شيئا ، ان هذه العناصر ، هي في احسن الاحوال ، من طبيعة مفهومية خالصة . ولذلك فان فلسفة الواقع تبرهن ايضا على انها ايديولوجية خالصة . انها استقراء الواقع ليس انطلاقا منه ، بل من المفهوم .

وحين يبني مثل هذا الايديولوجي الاخلاق والقانون من المفهوم ، او ما يسمى عناصر المجتمع ، بدلا من ان ينطلق من العلاقات الاجتماعية الحقيقية القائمة بين الناس حوله ، فما المواد المتوفرة لهذا البناء ؟ انها ، كما يبدو ، من نوعين : اولا البقية الهزيلة من المضمون الحقيقي وربما تكون منبعثة من التجريدات التي انطلق منها ، وثانيا المضمون الذي يأتي به ايديولوجينا مرة ثانية من وعيه الخاص . انه يجد ، بشكل رئيسي ، افكارا اخلاقية وقانونية هي التعبير الاكثر او الاقل دقة (الايجابي والسلبي ، المؤكد والمضاد) عن العلاقات الاجتماعية والسياسية التي يعيش في وسطها ، وربما ايضا بعض الافكار المأخوذة من الادب عن الموضوع ، وكامكانية اخيرة ، من بعض النزوات الشخصية . وايديولوجينا يمكن ان يتقلب ويتلوى وفق هواه ، لكن الحقيقة التاريخية التي يلقي بها خارج الابواب تعود مجددا من النافذة . وبينما يعتقد انه يصوغ مذهبا في الاخلاق والقانون لكل العوالم ولكل العصور ، فانه لا يفعل في الحقيقة الا انه يكون صورة عن التيارات المحافظة او الثورية في ايامه ــ وهي صورة مشوهة انتزعت من قاعدتها الحقيقية ، ومثل الانعكاس في مرآة مقعرة ، تقف على رأسها ...

الفكرة القائلة ان الناس ، كناس ، يملكون شيئا مشتركا ، وهم متساوون في هذا الشيء ، هي لا شك فكرة بدائية . ولكن مطلب المساواة الحديث امر مختلف كل الاختلاف عن ذلك ، وهذا المطلب يقوم على الاستنتاج من تلك الصفة المشتركة الخاصة بالوجود الانساني ، من تلك المساواة بين الناس ، كناس ، حقا في وضع سياسي واجتماعي متساو ولجميع الكائنات الانسانية ، او على الاقل لجميع المواطنين في دولة معينة او جميع افراد مجتمع معين . وقبل ان تستطيع تلك الفكرة

الاصلية عن المساواة النسبية ان تؤدي الى الاستنتاج بانه يحق ان تكون لجميع الناس حقوق متساوية في الدولة وفي المجتمع ، وحتى قبل ان يمكن لهذا الاستنتاج ان يبدو امرا طبيعيا وبديهيا . فلا بد من انقضاء الاف السنين ، وقد انقضت فعلا . وفي معظم الجماعيات القديمة والبدائية كانت المساواة في الحقوق تطبق على الاعضاء، فكان استبعاد النساء والعبيد والاجانب من هذه المساواة امرا بديهيا . وعند اليونان والرومان كان التفاوت بين الناس اعظم أهمية من المساواة . ولا شك ان القدماء كانوا يرون من الجنون ان يكون لليونان والبرابرة ، والاحرار والعبيد ، والمواطنين والاجانب ، والمواطنين الرومان والرعايا الرومان (اذا استخدمنا اصطلاحا شاملا) حق في وضع سياسي متساو . وقد انتهت كل هذه الفوارق تدريجيا في ظل الامبراطورية الرومانية ، ما عدا الفارق بين الاحرار والعبيد وبهذه الطريقة نشأت ، لدى الاحرار على الاقل ، تلك المساواة القائمة بين الافراد الخاصين التي تطور القانون الروماني على اساسها ــ وهو اكمل صياغة نعرفها للقانون القائم على اساس الملكية الخاصة . ولكن بقدر ما استمر التناحر بين الاحرار والعبيد ، فان من غير الممكن ان تطرح مسألة استخلاص نتائج قانونية انطلاقا من المساواة العامة للجنس البشري . وذلك ما شاهدناه مؤخرا في الولايات المالكة للعبيد في الاتحاد الاميركي الشمالي .

لا تعرف المسيحية الا نقطة واحدة يتساوى فيها البشر جميعا ، وهي انهم ولدوا متساوين في الخطيئة الاصلية ــ وهذا ما يتطابق تماما مع طابعها كدين للعبيد والمضطهدين . اما فيما سوى ذلك ، فقد اعترفت بالمساواة بين النخبة ، وهي مساواة لم يشدد عليها الا في البداية . واثار الملكية العامة التي تشاهد ايضا في المراحل الاولى من الدين الجديد يمكن ان ننسبها الى التضامن بين المنبوذين اكثر من ان ننسبها الى الافكار الحقيقية عن المساواة . وفي زمن قصير جدا برز التفريق بين الكهنة والعامة ليضع حدا حتى لهذه المساواة المسيحية البدائية .

ان اجتياح الجرمان لاوروبا الغربية قد انهى لعدة قرون كل افكار المساواة . من خلال القيام التدريجي لمثل ذلك التراتب الاجتماعي والسياسي المعقد الذي لا مثيل له . ولكن في الوقت نفسه . جرف هذا الغزو اوروبا الغربية والوسطى في مجرى التطور التاريخي . واوجد للمرة الاولى منطقة ثقافية متماسكة . كما خلق ضمن هذه المنطقة . ايضا للمرة الاولى . مجموعة من الدول التي يسودها الطابع القومي والتي تمارس على بعضها تأثيرا متبادلا كما تكبح جماح بعضها بشكل متبادل. وهكذا هيأ الغزو التربة التي امكن الحديث فوقها وحدها ، عن وضع متساو للناس، عن حقوق الانسان ، ولكن في فترة متأخرة .

وايضا طورت العصور الوسطى الاقطاعية في رحمها الطبقة التي سيتهيأ لها ، في مجرى التطور اللاحق، ان ترفع راية المطلب الحديث للمساواة، اي البرجوازية. ان البرجوازية التي كانت بالاصل طبقة اقطاعية طورت الصناعة التي تتفوق فيها الحرفة اليدوية وتبادل السلع ضمن المجتمع الاقطاعي الى حد مرتفع نسبيا . حين فتحت امامها في نهاية القرن الخامس عشر ، الاكتشافات البحرية الكبرى مستقبلا جديدا

ارحب مجالا . ان التجارة وراء حدود اوروبا ، التي كانت من قبل قائمة بين ايطاليا والمشرق فقط ، اتسعت الان حتى اميركا والهند ، وسرعان ما تجاوزت في الاهمية ، سواء في التبادل بين الاقطار الاوروبية المختلفة ، ام التجارة الداخلية في كل قطر على حدة . وغمر الذهب والفضة ، هذان المعدنان الاميركيان ، اوروبا وشقا الطريق كعنصر مفتت في جميع ثغرات المجتمع الاقطاعي وشقوقه ومسامه . ولم تعد الصناعة الحرفية اليدوية قادرة ان تسد الطلب المتعاظم ، فحل محلها المشغل (المانيفاكتورة) في الصناعات الرئيسية للاقطار الاكثر تقدما .

ولكن هذه الثورة الجبارة في شروط حياة المجتمع الاقتصادية ، لم يشفعها ، على اي حال ، اي تبدل مناسب مباشر في بنية المجتمع السياسية . وظل هذا النظام السياسي اقطاعيا ، بينما كان المجتمع يتحول الى البرجوازية اكثر فاكثر . ان التجارة الضخمة اي التجارة القومية بشكل خاص . بل اكثر من ذلك ، التجارة العالمية ، تطلب مالكين احرارا للسلع لا يقيد شيء حركاتهم ، فيتمتعون بهذا . بحقوق متساوية ، وبامكانهم تبادل سلعهم وفق قوانين متساوية بالنسبة اليهم ، او في كل مكان على حد ، على الاقل . ان الانتقال من الحرفة اليدوية الى المشغل (المانيفاكتورة) يفترض وجود عدد من العمال الاحرار ـ الاحرار من قيود النقابة الحرفية من جهة ، والاحرار من الوسائل التي يمكنهم بواسطتها ان يستخدموا قوة عملهم ، من جهة اخرى ـ عمال يستطيعون التعاقد مع الصناعي لتأجير قوة عملهم . ويملكون بالتالي ، كأطراف في العقد ، حقوقا مساوية لحقوقه . واخيرا ان المساواة والقيمة المتساوية للعمل الانساني ، لانه عمل انساني ، وبقدر ما هو عمل انساني(٨٩) قد وجدت صيغتها غير الواعية ، لكنها الصيغة الاشد وضوحا وجلاء . في قانون القيمة الخاص بالاقتصاد السياسي البرجوازي الحديث . هذا القانون الذي ينص على ان قيمة اي سلعة تقاس بما يتجسد فيها من العمل الضروري اجتماعيا (★) .

وعلى اي حال ، فحيثما تطلبت العلاقات الاقتصادية حرية ومساواة في الحقوق اعاقها النظام السياسي في كل خطوة بالقيود النقابية والامتيازات الخاصة . ان الامتيازات المحلية ، والرسوم ، والقوانين الاستثنائية من شتى الانواع ، لم تؤثر في تجارة الاجانب والناس المقيمين في المستعمرات فقط بل اثرت في مقولات كاملة من السكان القوميين للقطر المعني . فقد كانت الامتيازات الحرفية ، دائما وفي كل مكان ، تعترض سبيل تطور المشغل . ولم تكن الطريق في اي مكان خالية من العقبات والفرص متساوية امام المتنافسين البرجوازيين ـ ومع ذلك فقد كان هذا هو المطلب الاولي الملح جدا .

ان مطلب التحرر من القيود الاقطاعية واقامة المساواة في الحقوق ، والغاء التفاوت الطبقي كل هذا كان المفروض ان يتخذ ابعادا عريضة ، ما دام التقدم الاقتصادي للمجتمع قد وضعه في جدول الاعمال . واذا رفع هذا المطلب من اجل مصالح الصناعة والتجارة ، فان من الضروري ان تطلب المساواة ذاتها في الحقوق

(★) هذا الاشتقاق للافكار الحديثة في المساواة من الشروط الاقتصادية للمجتمع البرجوازي قد اثبته ماركس لاول مرة في كتابه « راس المال » (ملاحظة من انجلز) .

من اجل جماهير الفلاحين الذين كانوا ، في شتى درجات العبودية ، ومنذ الرق التام فما بعد ، مجبرين على تقديم القسم الاكبر من وقت عملهم لسيدهم الاقطاعي الكريم من غير تعويض ، وتقديم ضرائب اخرى لا تحصى له وللدولة . ومن جهة اخرى ، فقد تحتم ان يبرز مطلب اخر من اجل الامتيازات الاقطاعية ، والغاء اعفاء الطبقة النبيلة من الضرائب ، والغاء الامتيازات السياسية الخاصة بالمراتب المختلفة . وبما ان الناس لم يعودوا يعيشون في امبراطورية عالمية ، كالامبراطورية الرومانية قديما، بل في نظام من الدول المستقلة التي تتعامل على قدم المساواة والتي في مستوى واحد تقريبا من التطور البرجوازي ، فقد كان من البديهي ان يتخذ مطلب المساواة سمة عامة تتجاوز حدود اي دولة خاصة ، وان ينادى بالحرية والمساواة مطلبا انسانيا . ومما يميز السمة البرجوازية لهذه الحقوق الانسانية ان الدستور الاميركي ، وهو اول دستور يعترف بحقوق الانسان ، يثبت في الوقت ذاته عبودية الاجناس الملونة الموجودة في اميركا . لقد نبذت الامتيازات الطبقية ، ولكن الامتيازات العرقية قدست.

وعلى اي حال فان المعروف جيدا ، انه منذ خروج البرجوازية من مواطنية الاقطاعية ، منذ تطورت هذه المرتبة الخاصة بالعصور الوسطى الى طبقة حديثة ، صحبها ظلها المحتوم ، وهو البروليتاريا . وكانت المطالب البرجوازية من اجل المساواة تترافق بالمطالب البروليتارية من اجل المساواة . ومنذ أن قدم المطلب البرجوازي الخاص بالغاء **الامتيازات** الطبقية ، ظهر المطلب البروليتاري الخاص **بالغاء الطبقات** الى جانبه ـ اولا في شكل ديني يستند الى المسيحية البدائية ، وبعد ذلك استمد الدعم من النظريات البرجوازية الداعية الى المساواة . لقد صدق البروليتاريون ما قاله البرجوازيون : يجب الا تكون المساواة في الظاهر فقط ، ويجب الا تطبق في مجال الدولة فقط ، بل يجب ايضا ان تكون مساواة واقعية ، وان تمتد الى المجال الاجتماعي والاقتصادي . ومنذ ان وضعت البرجوازية الفرنسية ـ من الثورة الكبرى وما بعد ـ المساواة المدنية في الصف الاول ، تجاوبت البروليتاريا الفرنسية باستمرار مع المطلب الخاص بالمساواة الاجتماعية والاقتصادية ، واصبحت المساواة صيحة الحرب بالنسبة الى البروليتاريا الفرنسية .

ان لمطلب المساواة في فم البروليتاريا معنى مزدوجا . فهو اما ان يكون رد فعل عفوي ضد التفاوت الاجتماعي الصارخ ، ضد التناقض بين الغني والفقير ، بين السادة الاقطاعيين وارقائهم ، بين المتخمين والجائعين ـ كما كانت الحالة اول الامر في حرب الفلاحين مثلا ـ فهنا ليس المطلب الا تعبيرا عن الحس الثوري ، وهو يجد تبريره في هذا الحس ، وحده . واما ان ينشأ هذا المطلب من جهة اخرى ، كرد فعل ضد المطلب البرجوازي في المساواة ، مستخلصا من هذا المطلب البرجوازي مطالب اقل صحة وابعد مدى ، وكوسيلة تحريضية لاثارة العمال ضد الرأسماليين بمعونة تأكيدات الرأسماليين انفسهم ، وفي هذه الحال ينهض او يسقط مع المساواة البرجوازية نفسها . وفي كلتا الحالتين فان المضمون الفعلي للمطلب البروليتاري في المساواة هو المطالبة بالغاء الطبقات . واي مطلب مساواة يتجاوز هذه الحدود يسقط في السخف حكما . وقدمنا امثلة وسنقدم امثلة عن ذلك حالما نصل الى

تخيلات الهر دوهرنغ عن المستقبل .

ان فكرة المساواة ، في شكليها : البرجوازي والبروليتاري على السواء ، هي نفسها نتاج تاريخي كان خلقها يتطلب شروطا تاريخية محددة تفترض هي الاخرى تاريخا سابقا طويلا . ولذلك فان هذه الفكرة هي اي شيء الا الحقيقة الابدية . واذا كان اليوم عند الراي العام ــ بهذا المعنى او باخر ــ امر بديهيا انه اذا كانت هذه الفكرة تتصف الان بثبات الوهم الشعبي » (٩٠) ، كما يقول ماركس ، فما ذلك بسبب حقيقتها البديهية ، بل بسبب الانتشار العام والتقدير الدائم لافكار القرن الثامن عشر ...

من الصعب ان يعالج المرء الاخلاق والقانون من غير ان يصطدم بما يسمى حرية الارادة ، او مسؤولية الانسان الفكرية ، او العلاقة بين الضرورة والحرية . وليس للفلسفة حل واحد بل حلان لهذه المسألة .

« ان كل النظريات المغلوطة عن الحرية يجب ان تستبدل بما نعرف بالتجربة انه طبيعة العلاقة بين المحاكمة العقلية من جهة والدوافع الغريزية من جهة اخرى . وهي علاقة توحد ما بينهما في قوة ناتجة ، اذا جاز التعبير . والحقائق الاساسية لهذا الشكل من الحركية يجب ان تستنتج من المشاهدة، وللحساب في تقدم الاحداث التي لم تحدث بعد يجب ايضا ان تقدر بكل دقة ممكنة ، بشكل عام ، سواء في طبيعتها ام في اهميتها . وبهذه الطريقة فان الاوهام الخرقاء عن الحرية الباطنة ، التي مضغها الناس واقتاتو بها طيلة الاف السنين ، لا تجرف بحزم فقط ، بل يحل محلها شيء ايجابي يمكن ان يستخدم لتنظيم الحياة تنظيما عمليا » .

من وجهة النظر هذه ، تقوم الحرية في المحاكمة العقلية التي تدفع المرء الى اليمين بينما تدفعه الغرائز غير العقلية الى اليسار ، وتعمل الحركة الفعلية في هذا المتوازي الاضلاع في اتجاه القطر . ولذلك فان الحرية هي الوسط بين المحاكمة والغريزة ، بين العقل واللاعقل ، ويمكن تحديد درجتها في كل حالة فردية على اساس التجربة « بمعادلة شخصية » ، اذا استخدمنا تعبيرا فلكيا (٩١) . ولكننا نجد بعد بضع صفحات ما يلي :

« اننا نقيم المسؤولية الاخلاقية على اساس الحرية ، التي لا تعني بالنسبة لنا اكثر من التاثر بالدوافع الواعية بصورة متفقة مع ذكائنا الطبيعي والمكتسب . وان مثل هذه الدوافع تعمل بحتمية القانون الطبيعي ، رغم ادراك وجود افعال معاكسة ممكنة ، لكننا نعتمد على هذا الاكراه الذي لا مفر منه حين نطبق الروافع الاخلاقية » .

هذا التعريف الثاني للحرية ، الذي يوجه بلا كلفة ضربة قاضية الى التعريف الاول ، ليس اكثر من تعميم مبتذل متطرف للمفهوم الهيغلي . لقد كان هيغل سباقا الى تقرير العلاقة بين الحرية والضرورة بشكل صحيح . فالحرية بالنسبة لديه هي تقدير الضرورة تقديرا صحيحا . « الضرورة لا تكون عمياء الا بقدر ما لا تكون مفهومة » (٩٢) . إن الحرية لا تتكون في حلم الاستقلال عن القوانين الطبيعية ، بل في معرفة هذه القوانين ، وما تمنحه هذه المعرفة من امكانية فسح مجال لتلك

القوانين ان تعمل بصورة نظامية ، لاهداف محددة . وهذا ينطبق على قوانين الطبيعة الخارجية كما ينطبق على القوانين التي تتحكم بالوجود الجسماني والفكري للناس انفسهم . وهما نوعان يمكن فصلهما في الفكر وليس في الواقع . ولذلك فان حرية الارادة لا تعني اكثر من القدرة على اتخاذ القرارات بعد الاطلاع على حقيقة الامر . ولذلك بقدر ما تكون محاكمة الانسان لمسألة معينة اكثر حرية ، فأن الضرورة التي تحدد مضمون هذه المحاكمة تكون اعظم ، في حين ان التردد القائم على الجهل ، الذي يبدو انه يقوم باختيار اعتباطي بين قرارات عديدة مختلفة متنازعة ، يدل بسبب هذا الواقع عن انعدام حريته ، وعن اذعانه لذلك الشيء الذي كان ينبغي له ان يسيطر عليه . وهكذا فان الحرية تتكون في السيطرة على ذواتنا وعلى الطبيعة الخارجية ، وهي سيطرة قائمة على معرفة الضرورة الطبيعية ، فهي حتما نتاج للتطور التاريخي . ان البشر الاوائل الذين انفصلوا عن المملكة الحيوانية كانوا في كل الشؤون الاساسية منعدمين ، بقدر ما كانت الحيوانات نفسها ، لكن خطوة الى الامام في ميدان الحضارة كانت خطوة الى الامام نحو الحرية . وفي عتبة التاريخ الانساني ينتصب اكتشاف امكانية تحويل الحركة الميكانيكية الى حرارة : ذلك هو انتاج النار بواسطة الاحتكاك ، وينتصب في ختام التطور الذي اجتازه الانسان حتى الان ، اكتشاف امكانية تحويل الحرارة الى حركة ميكانيكية : ذاك هو المحرك البخاري .

وعلى الرغم مما تحققه الاله البخارية في العالم الاجتماعي من ثورة تحريرية ضخمة ــ وهي ثورة لم تكتمل بعد بصورة نصفية ــ فمما لا شك فيه ان توليد النار من الاحتكاك كان له اثر اعظم من ذلك في تحرير الجنس البشري . ذلك ان توليد النار من الاحتكاك منح الانسان للمرة الاولى السيطرة على احدى قوى الطبيعة ، وبذلك فصله عن المملكة الحيوانية فصلا نهائيا . ان الاله البخارية لن تستطيع تحقيق مثل هذه القفزة الجبارة الى الامام في التطور الانساني ، مهما كان شأنها في نظرنا باعتبارها تمثل جميع تلك القوى المنتجة الهائلة التابعة لها ــ وهي القوى الوحيدة التي تجعل من الممكن قيام اوضاع اجتماعية تنعدم فيها التباينات الطبقية او القلق بشأن وسائل المعيشة الفردية ، وحيث يمكن ان يجري الحديث للمرة الاولى عن الحرية الانسانية ، وعن الحياة في تطابق مع قوانين الطبيعة التي غدت معروفة . اما مدى ما يزال عليه التاريخ الانساني من الفتوة ، واما مبلغ السخف الموجود في محاولة اضفاء اي صلاحية مطلقة على ارائنا الحاضرة ، فذلك ما يتبين من الواقع البسيط التالي وهو ان التاريخ الماضي كله يمكن ان يوصف بانه تاريخ العصر منذ الاكتشاف العملي لتحويل الحركة الميكانيكية الى حرارة وحتى اكتشاف تحويل الحرارة الى حركة ميكانيكية .

وصحيح ان معالجة الهر دوهرنغ للتاريخ تختلف . فعلى العموم يشكل التاريخ ــ وهو سجل من الاخطاء والجهل والهمجية والعنف والاستعباد ــ شيئا منفرا بالنسبة لفلسفة الواقع ، لكنه ينقسم اذا ما اخذ بالتفصيل الى مرحلتين مختلفتين : ١ ــ من حالة المادة المتكافئة ذاتيا الى الثورة الفرنسية . ٢ ــ من الثورة الفرنسية الى الهر دوهرنغ .

ويبقى القرن التاسع عشر « رجعيا في جوهره بعد ، والحقيقة انه اكثر رجعية (!) ايضا من القرن الثامن عشر من وجهة النظر الفكرية » . ومهما كان من امر ، فانه يحمل في رحمه الاشتراكية ، بالتالي « بذرة تجدد اقوى مما تصوره (!) رواد الثورة الفرنسية وابطالها » .

ويمكن تبرير احتقار فلسفة الواقع لكل التاريخ الماضي كما يلي :

« ان الاف السنين القليلة التي سهلت الوثائق الاصلية امر النظر التاريخي فيها ، هي مع تركيبها للانسان ، ذات اهمية ضئيلة ، عندما يفكر المرء في تعاقب الاف السنين القادمة فيما بعد ... ان النوع الانساني كمجموع لا يزال ضعيفا جدا ، وحين يكون في الايام المقبلة امام النظر العلمي عشرات الالاف من السنين من الاف السنين ليأخذها بعين الاعتبار ، فان الطفولة القاصرة فكريا لمؤسساتنا سوف تصبح مقدمة بديهية لا جدال فيها بالنسبة الى عصرنا الذي سوف يكرم باعتباره اثرا قديما أشيب » .

سوف نلاحظ نقطتين فقط ، دون ان نتوقف عند « البناء اللغوي الطبيعي » من العبارة الاخيرة . اولا ان هذا « الاثر القديم الاشيب » سيبقى على اي حال عصرا تاريخيا على جانب كبير من الاهمية بالنسبة لكل الاجيال المقبلة ، لانه يشكل اساس كل تطور اعلى لاحق ، ولان نقطة انطلاقه هي خروج الانسان من المملكة الحيوانية ، ولان مضمونه هو التغلب على عقبات لن يجابه الجنس البشري المتآزر مثيلا لها مرة اخرى في المستقبل . ثانيا ان خاتمة هذا الاثر العتيق الاشيب ــ الذي تبشر المراحل المقبلة التي لن تكبحها تلك المصاعب والعقبات بعد الان بنجاحات علمية تكنيكية واجتماعية مختلفة كل الاختلاف ــ هي مهما كان الامر ، برهة وقع الاختيار عليها بصورة غريبة جدا لوضع القانون الخاص بتلك الالاف من السنين القادمة ، على شكل حقائق نهائية، غير متبدلة ومفاهيم عميقة الجذور اكتشفت على اساس الطفولة القاصرة فكريا التي تميز قرننا « الرجعي » و « المتخلف » حتى تلك الدرجة القصوى ... لا بد للمرء، في الواقع ، ان يكون ريتشارد فاغنر الفلسفة ــ لكن من غير مواهب فاغنر ــ حتى يعمى عن رؤية الواقع التالي ، وهو ان كل الصفات المجحفة الملصقة بالتطور التاريخي السابق تبقى متشبثة ايضا بما يزعم انه الحصيلة الاخيرة لهذا التطور ــ اي ما يسمى فلسفة الواقع ...

الاقتصاد السياسي ، بالمعنى الاوسع ، هو علم القوانين التي تتحكم بالانتاج وتبادل وسائل المعيشة المادية في المجتمع الانساني . والانتاج والتبادل وظيفتان مختلفتان . فالانتاج يمكن ان يتم من غير تبادل . ولكن التبادل ــ لكونه بالضرورة تبادل منتجات ــ لا يمكن ان يتم من غير انتاج . وكل وظيفة من الوظفتين تخضع لفعل المؤثرات الاجتماعية الخاصة التي هي خاصة بها الى اقصى حد ، ولهذا السبب فان لكل منهما ، الى اقصى حد ، قوانينها النوعية الخاصة . ولكنهما من جهة اخرى تحدد الواحدة الاخرى وتؤثر فيها الى درجة بعيدة ، بحيث يمكن ان نطلق عليهما الفواصل والتراتيب الخاصة بالمنحنى الاقتصادي .

ان الشروط التي ينتج في ظلها الناس ويتبادلون ، تختلف من قطر لاخر ، كما تختلف في القطر الواحد من جيل الى جيل . ولذلك فان الاقتصاد السياسي لا يمكن ان يبقى هو نفسه لكل الاقطار والمراحل التاريخية . ان مسافة هائلة تفصل القوس

والسهم والسكين الحجرية والتبادل بين المتوحشين ، هذا التبادل الذي لا يحدث الا بطريقة استثنائية ، عن الالة البخارية ذات الف حصان ، والنول الالي ، وسكك الحديد ومصرف انكلترا . ان سكان تيرادل فيغو لم ينتجوا كتلة ضخمة ولا تجارة عالمية ، ولم يجربوا سمسرة السندات او افلاس شركة مساهمة . وكل من يحاول ان يرجع الاقتصاد السياسي لتيرا دل فيغو ، في ظل القوانين نفسها السارية في انكلترا فانه لن ينتج الا الترهات المبتذلة . ولذلك فان الاقتصاد السياسي ، هو من حيث الاساس ، علم تاريخي يعالج مواد تاريخية ، اي انها في تبدل دائم ، ولا بد اول الامر من ان يستقصي القوانين الخاصة بكل مرحلة على انفراد من تطور الانتاج والتبادل ولن يكون في مقدوره ان يقيم القوانين العامة التي تنطبق على الانتاج والتبادل عامة الا بعد ان ينهي ذلك الاستقصاء . ومن البديهي ، في الوقت ذاته ، ان القوانين الصالحة لاساليب معينة في الانتاج واشكال محددة من التبادل تنسجم مع كل المراحل التاريخية التي تسود فيها تلك الاساليب من الانتاج وتلك الاشكال من التبادل . ولذا فان ادخال النقد المعدني مثلا قد جاء الى الميدان بسلسلة من القوانين ستظل صالحة لكل الاقطار والعصور التاريخية حيث يكون النقد المعدني وسيلة التبادل .

ان طريقة الانتاج والتبادل في مجتمع معين تاريخي ، والشروط التاريخية لهذا المجتمع تحدد طريقة توزيع منتجاته . ففي المشاعية القبلية او القروية الاخذة بالملكية الجماعية للارض ـ التي بها تدخل كل الشعوب المتمدنة التاريخ ، او ببقاياها التي يمكن التعرف اليها بسهولة كبيرة ـ يكون توزيع المنتجات بشكل عادل امرا مفروغا منه ، اما حيث يكون هناك تفاوت كبير في التوزيع بين افراد المشاعية فذلك يدل على ان هذه المشاعية اخذة بالتفكك .

ان تقبل الزراعة الكبيرة والصغيرة لاشكال متنوعة من التوزيع ، يعتمد على الظروف التاريخية التي منها تتطور الصناعتان . ولكن من الواضح ان الزراعة الكبيرة تفسح المجال دائما لتوزيع مختلف كليا عن الفلاحة الصغيرة، وان الزراعة الكبيرة تفترض او تخلق تناحرا طبقيا ـ اصحا بالعبيد والعبيد ، السادة الاقطاعيون والرقيق ، الراسماليون والعمال المأجورون ـ بينما الزراعة الصغيرة ليس فيها فوارق طبقية بين الافراد العاملين في الانتاج الزراعي ، بل العكس ، أن مجرد وجود هذه الفوارق يدل على بداية انحلال الاقتصاد الفلاحي الصغير .

ان ادخال النقد المعدني واستخدامه الواسع في قطر يسوده الاقتصاد الطبيعي او يتغلب عليه حتى ذلك الحين ، يترافق دائما بقلب ثوري سريع او بطيء ، للطريقة السابقة في الانتاج ويحدث هذا بطريقة يصبح معها تفاوت التوزيع بين الافراد ، والتناحر بين الغني والفقير ، اشد بروزا اكثر فاكثر .

ان الانتاج الحرفي الخاضع لاشراف النقابات في العصور الوسطى حد من توسع الراسماليين الكبار واطال من حياة العمال المأجورين بالحتمية التي ابرزت الى الوجود الصناعة الضخمة ونظام الائتمان في الوقت الحاضر ، وشكل التبادل المتطابق مع تطورهما ـ اي المنافسة الحرة .

ولكن مع الفوارق في التوزيع تظهر **الفوارق الطبقية** . وينقسم المجتمع الى

طبقات : اصحاب الامتياز والمجردين من الملكية ، المستثمِرين والمستثمَرين ، الحاكمين والمحكومين . والدولة ، التي وصلت اليها اول الامر المجموعات البدائية من المشاعيات المنتمية الى القبيلة نفسها ، تكتسب في هذه المرحلة ، حفاظا على مصالحها العامة (مثل الري في الشرق) وللحماية ضد الاعداء الخارجين ، وظيفة المحافظة بالقوة على شروط وجود الطبقة الحاكمة وسيطرتها ضد هذه الطبقة المستعبدة .

وعلى اي حال ، فان التوزيع ليس مجرد نتيجة منفعلة للانتاج والتبادل ، بل يقوم بدوره برد فعل عليهما . ان كل طريقة جديدة في الانتاج ، او شكل جديد من التبادل ، لا يعوقهما بادىء الامر عمل الاشكال القديمة وما يوافقها من مؤسسات سياسية فحسب ، بل بعمل الطريقة القديمة في التوزيع ايضا ، ولا يستطيعان تحقيق التوزيع المتناسب معهما الا في مجرى صراع طويل . ولكن بقدر ما تكون اي طريقة معينة للانتاج والتبادل اكثر حركية تكون اكثر قدرة على التطور والاكتمال ، كما ان التوزيع يبلغ بسرعة المرحلة التي نطلب فيها من السلف الذي انحدر من صلبه ، اي الطريقة السائدة حتى ذلك الوقت في الانتاج والتبادل . وتدخل في نزاع معه . وكان في مقدور المشاعيات البدائية التي اشرنا اليها ، ان تبقى موجودة الاف السنين ـ كما هو عند الهند والشعوب السلافية حتى ايامنا ـ قبل ان يؤدي الامتزاج بالعالم الخارجي الى ان تقوم في وسطها التفاوتات في الملكية التي لا تنفصم عراها بنتيجتها . وعلى العكس من ذلك ، فان الانتاج الرأسمالي الحديث الذي لا يجاوز عمره ثلاثمئة عام والذي يصبح سائدا الا منذ ادخال الصناعة الحديثة ، اي السنوات المئة الاخيرة فقط ، قد ادى في هذه الفترة القصيرة الى قيام تناحرات في التوزيع ـ تمركز الراسمال في ايدي فئة قليلة من جهة ، وتمركز الجماهير المعدمة في المدن الكبرى من جهة ثانية ـ لا بد ان تؤدي بالضرورة الى سقوطه .

ان الترابط بين التوزيع والشروط المادية لوجود المجتمع في اي مرحلة ، يكمن في صميم طبيعة الاشياء بحيث ينعكس على الدوام في الغريزة الشعبية . وما دام اية طريقة في الانتاج ترسم خطا بيانيا صاعدا للتطور ، فانها تلاقي الترحيب الحار حتى من قبل اولئك الذين يقاسون من طريقتها المناسبة في التوزيع . تلك هي حال العمال الانكليز في اوائل الصناعة الحديثة . وحتى حين تظل هذه الطريقة في الانتاج طبيعية بالنسبة الى المجتمع ، فان هناك بشكل عام قناعة بالتوزيع ، والاعتراضات التي ترتفع ضده في هذه الاثناء من قلب الطبقة الحاكمة نفسها (سان سيمون ، فورييه ، اوين) لا تلقى اول الامر اي تجاوب ابدا بين الجماهير المستثمرة . وحين تكون طريقة الانتاج قد رسمت سلفا قسما كبيرا من خطها البياني الانحداري ، حين تكون قد قضت نصف عمرها ، حين تكون الشروط اللازمة لوجودها قد اختفت الى حد بعيد ، وتكون الطريقة التي تخلفها قد صارت تطرق الابواب ـ في هذه المرحلة فقط يتراءى التفاوت المتعاظم في التوزيع مجحفا ، وعندئذ فقط تستأنف الوقائع التي جاء يومها مسيرتها الى ما يسمى العدالة الابدية . ومن وجهة نظر علمية ، فان الاستنجاد بالاخلاق والعدالة لا يقدمنا انملة ، فلا يمكن للعالم الاقتصادي ان يجد في الاستياء الاخلاقي ، مهما كان على جق ، حجة يستند اليها ، بل يجد عرضا فقط . ان مهمة العالم

الاقتصادي هي ان يبين ان المساوىء الاجتماعية التي نشأت حديثا هي نتائج ضرورية لطريقة الانتاج القائمة ، لكنها في الوقت نفسه دلائل انحلاله القريب ، وان يميط اللثام في شكل الحركة الاقتصادي السائر في طريق الانحلال عن عناصر التنظيم الجديد المقبل للانتاج والتبادل ، الذي سيضع حدا لتلك المساوىء ، وان الغضب الذي يخلق الشاعر (٩٣) هو في مكانه تماما في وصف هذه المساوىء ، وكذلك في مهاجمة اولئك الداعين الى التناسق ، العاملين في خدمة الطبقة السائدة التي قد تنكرهم او تحذرهم اما مبلغ عجزه في كل حالة خاصة ، فهذا ما توضحه حقيقة ان كل عصر من التاريخ السابق لم يفتقر ابدا الى دواعي مثل هذا الغضب .

وعلى اي حال ، فان الاقتصاد السياسي ، باعتباره علم الشروط والاشكال التي قامت المجتمعات البشرية المنوعة في ظلها بالانتاج والتبادل ، وعمدت الى توزيع منتجاتها على هذا الاساس ـ ان الاقتصاد السياسي بهذا المعنى الواسع لا يزال يتطلب التكوين، وان هذا العلم الاقتصادي الذي نملكه حتى هذا الوقت يقتصر تقريبا على مجرد تكوين الطريقة الراسمالية في الانتاج وتطورها : انه يبدأ بنقد بقايا الاشكال الاقطاعية من الانتاج والتبادل ، ويبين ضرورة استبدالها بالاشكال الراسمالية ، ثم يطور قوانين الطريقة الراسمالية في الانتاج واشكال التبادل الموافقة لها في مظاهرها الايجابية ، اي المظاهر التي تساعد بها اغراض المجتمع العامة ، وينتهي بنقد اشتراكي لطريقة الانتاج الراسمالية ، اي بعرض قوانينها في مظاهرها السلبية ، واظهار ان هذه الطريقة في الانتاج ، تتجه بسبب تطورها الخاص ، الى النقطة التي تجعل نفسها عندها امرا مستحيلا ، ويبرهن هذا النقد على ان الاشكال الراسمالية في الانتاج والتبادل تصبح بصورة متزايدة قيدا لا يطاق على الانتاج نفسه ، وان اسلوب التوزيع الناتج حكما عن تلك الاشكال قد اثار اوضاعا طبقية تتفاقم يوما بعد يوم ـ وذلك هو التناحر المتزايد يوميا بين الراسماليين ، الذي ينقص عددهم ويزداد غناهم ، وتتدهور ظروف العمال المأجورين المعدمين المتزايدين ، واخيرا ان القوى المنتجة الضخمة النابعة من طريقة الانتاج الراسمالية ، هذه القوى التي لم تعد هذه الطريقة قادرة بعد الان من السيطرة عليها ، لا تنتظر الا ان يستولي عليها مجتمع منظم للعمل التعاوني على اسس تخطيطية ليؤمن لكل افراد المجتمع وسائل المعيشة ووسائل التطور الطليق لامكانياتهم ، وذلك يعتمد على مقياس متزايد باستمرار .

ولا يكفي الاطلاع على هذا الشكل الراسمالي في الانتاج والتبادل والتوزيع ، للقيام بنقد الاقتصاد البرجوازي بشكل تام . فلا بد ان ندرس ونقارن بين الاشكال التي سبقته او تلك الاشكال التي لا تزال موجودة الى جانبه في الاقطار المتدنية في التطور ، في ملامحها الرئيسية ، على الاقل . ولم يجر مثل هذا البحث وهذه المقارنة، في خطوطهما العامة ، الا من قبل ماركس حتى الان ، فنحن ، بالتالي ، ندين لابحاثه وحدها تقريبا بكل ما تقرر حتى الان فيما يتعلق بالاقتصاد النظري السابق للاقتصاد النظري البرجوازي . . .

لا تظهر الملكية الخاصة مطلقا في التاريخ ، باعتبارها نتيجة لسرقة او عنف . بل الامر عكس ذلك . فقد وجدت من قبل ، وان اقتصرت على بعض اشياء معينة ، في

المشاعيات البدائية القديمة لكل الشعوب المتمدنة . وتطورت حتى اتخذت شكل سلع ضمن تلك المشاعيات ، عن طريق المقايضة مع الاجانب . وبقدر ما اتخذت منتجات المشاعية الشكل السلعي ، اي بقدر ما قل انتاجها في سبيل استخدامها من قبل منتجها الخاص وزاد انتاجها بقصد التبادل ، وبقدر ما كان التقسيم الطبيعي الاصلي للعمل ينحى جانبا من قبل التبادل ضمن المشاعية ايضا ، كانت حالة مختلف اعضاء المشاعية الافراد من الثراء تزداد تفاوتا ، وكانت ملكية الارض الجماعية القديمة تنسف اكثر فاكثر ، وكانت المشاعية تتطور بكثير من السرعة نحو انحلالها وتحولها الى قرية من الفلاحين الصغار . وظل الطغيان الشرقي والحكم المتغير للشعوب الرحل الغازية ، عاجزا طوال الاف السنوات عن ايذاء هذه المشاعيات القديمة . لكن الدمار التدريجي الذي اصاب صناعتها المنزلية البدائية ، بسبب منافسة منتجات الصناعة الكبرى قد قرب هذه المشاعيات اكثر فاكثر من الانحلال . ولم يكن للعنف تدخل في هذه العملية اكثر مما كان له في التقسيم الجاري بعد في الوقت الحاضر للارض المستغلة جماعيا من قبل المشاعيات الفردية في الموزيل وهو كوالد ، فالفلاحين يجدون من مصلحتهم ان تحل الملكية الخاصة للارض محل الملكية الجماعية . وحدث تشكيل الارستقراطية البدائية نفسها ، كما عند السلت والجرمان والبنجاب الهندي ، على اساس الملكية الجماعية للارض ، ولم يكن مؤسسا بادىء الامر على العنف في حال من الاحوال ، بل على القبول الحر وحسب العادة . فحيثما نشأت الملكية الخاصة ، نشأ تنتيجة العلاقات المتطورة في الانتاج والتبادل ، في مصلحة الانتاج المتزايد والتجارة المتطورة ـ وبالتالي كنتيجة لاسباب اقتصادية ، ولم يلعب العنف هنا اي دور . والحقيقة انه من الواضح ان قيام الملكية الخاصة يجب ان يكون امرا واقعا بصورة مسبقة حتى يتمكن السارق من تملك ملكية الاخرين ، وحتى يكون في مقدور العنف ان يبدل تملك الملكية الخاصة بحد ذاتها ، لكن من دون ان يكون في مقدوره ان يخلقها .

كذلك لا نستطيع ان نستخدم العنف والملكية القائمة على العنف لتعليل « اخضاع الانسان لاجباره على القيام بالعمل العبودي » في شكله الاكثر حداثة ، اي العمل المأجور . وقد سبق واشرنا الى الدور الذي لعبه تحويل منتجات العمل الى سلع ، الى انتاجها لا من اجل ان يستهلكها الذين انتجوها بل من اجل التبادل ، في انحلال المشاعية القديمة ، وبالتالي في التكوين المباشر او غير المباشر للملكية الخاصة . ولقد برهن ماركس بوضوح في كتابه **راس المال** ـ والهر دوهرنغ يتجنب ادنى اشارة الى ذلك ـ على ان انتاج السلع يتحول في مرحلة معينة من التطور الى انتاج راسمالي وفي هذه المرحلة نجد ان « قوانين التملك او الملكية الخاصة ، وهي قوانين تقوم على اساس انتاج السلع وتداولها ، تتبدل بفعل ما تشتمل عليه من جدلية باطنة وحاسمة، الى القوانين المناقضة لها تماما . فتبادل المتعادلات ، هذه العملية الاصيلة التي انطلقنا منها ، قد انقلب بصورة لم يترك منها سوى تبادل ظاهري . ويعود ذلك الى حقيقة ان الراسمال الذي يصير تبادله بقوة العمل ، ليس سوى جزء من نتاج عمل الاخرين المتملك من غير معادل ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، ينبغي ان يعوض المنتج

لا هذا الراسمال وحده ، بل يعوضه ومعه قيمة زائدة ... بدت لنا اولا حقوق الملكية كانما تقوم على اساس عمل المرء الخاص ... ولكن الان (في نهاية التحليل الماركسي) ، فان الملكية اصبحت الحق في تملك عمل الاخرين بلا اجرة ، او نتاجه من قبل الراسمالي ، واستحالة تملك العامل لمنتوجه . فانفصال الملكية عن العمل قد اصبح النتيجة الضرورية لقانون نشأ من هويتهما » (٩٤) . وبكلمات اخرى ، فحتى اذا استبعدنا كل امكانية للسرقة والعنف والاحتيال ، واذا افترضنا ان كل الملكية الخاصة قامت في الاصل على اساس عمل صاحبها الخاص ، ولم يجر في سياق التطور اللاحق سوى تبادل قيم متعادلة لقاء قيم متعادلة ، فان التطور التدريجي للانتاج والتبادل يؤدي بنا حكما الى الطريقة الراسمالية الحالية في الانتاج ، الى احتكار وسائل الانتاج ووسائل المعيشة من قبل طبقة واحدة صغيرة قليلة العدد ، والى تدهور الطبقة الاخرى التي تشكل الاغلبية العظمى الى مستوى البروليتاريين المعدمين ، والى التناوب الدوري لفترات ازدهار الانتاج التجاري وللازمات التجارية ، والى مجمل الفوضى السائدة حاليا في الانتاج . ان العملية بمجملها يمكن تفسيرها بالاسباب الاقتصادية الصرفة : فليست السرقة والعنف والدولة او التدخل السياسي مهما كان نوعه ، امرا ضروريا . ان « الملكية المؤسسة على العنف » تثبت هنا ايضا انها ليست اكثر من عبارة مباهاة ، الغرض منها اخفاء عوز صاحبها الى فهم المجرى الواقعي للامور .

ومجرى الامور هذا ، الظاهر تاريخيا ، هو تاريخ تطور البرجوازية . فاذا كانت « الظروف السياسية هي السبب الحاسم في الوضع الاقتصادي » فلا يمكن ان تكون البرجوازية الحديثة قد تطورت في الصراع ضد الاقطاعية ، بل يجب ان تكون هذه الاخيرة هي التي انجبت بمحض ارادتها ولدا مدللا . والجميع يعرفون ان ما جرى هو العكس . ان البرجوازيين ، الذين كانوا في الاصل مرتبة اجتماعية مضطهدة ، تدفع الجزية لطبقة النبلاء الاقطاعية الحاكمة ، وقد تجندوا من بين مختلف مقولات الاقنان وعمال السخرة ، قد استولوا على مراكز السلطة الواحد تلو الاخر في صراعهم المتصل ضد طبقة النبلاء ، واخيرا انتزعوا السلطة منها في اكثر الاقطار تطورا : في فرنسا باسقاط طبقة النبلاء مباشرة ، وفي انكلترا بقلبها الى طبقة بورجوازية اكثر فاكثر ، ودمجها ليجعلوا منها راسهم المزخرف . وكيف حققوا ذلك ؟ حققوه بكل بساطة عن طريق تحويل في » الوضع الاقتصادي » تلاه عاجلا او اجلا ، بالرضى او بالقتال ، تحول ، في الظروف السياسية . ان هذا الصراع الذي خاضته البرجوازية ضد الاقطاعية هو صراع المدينة ضد الريف ، صراع الصناعة ضد الملكية العقارية ، صراع الاقتصاد المالي ضد الاقتصاد الطبيعي ، وكان السلاح الحاسم في يد البرجوازية في هذا الصراع هو وسائلها الخاصة بالقوة **الاقتصادية** ، المتعاظمة باستمرار بسبب تطور الصناعة التي كانت يدوية اول الامر ، ثم تحولت الى مشغل (مانيفاكتورة) في مرحلة لاحقة من التطور ، وبسبب توسع التجارة . وكانت القوة السياسية ، طوال هذا الصراع ، الى جانب النبلاء ، ما عدا فترة انحاز فيها التاج الى جانب البرجوازيين ضد النبلاء ليلجم طبقة بواسطة طبقة اخرى ، لكن ما ان طفقت البرجوازية العاجزة بعد

سياسيا تكتسب خطورة بسبب قوتها الاقتصادية المتزايده ، حتى استأنف التاج تحالفه مع النبلاء واستدعى بعمله هذا الثورة البرجوازية في انكلترا اولا ثم في فرنسا. وظلت « الظروف السياسية » في فرنسا على حالها ، بينما تجاوزها « الوضع الاقتصادي » . لقد كان النبلاء ، سياسيا ، كل شيء ، اما البرجوازية فلا شيء ، اما اجتماعيا ، فكانت البرجوازية تشكل الطبقة الاهم في الدولة ، بينما انتزعت من النبلاء الوظائف الاجتماعية ، وما عادوا يفعلون شيئا سوى استلام التعويض عن تلك الوظائف التي لم يعد لها وجود ، وذلك على شكل مداخيل عائدة اليها . ولم يكن هذا كل شيء . لقد كان الانتاج البرجوازي ككل ، مكبلا بالاشكال السياسية الاقطاعية للعصور الوسطى التي تجاوزها هذا الانتاج منذ زمن بعيد ـ ليس في شكل المشغل فقط ، بل حتى في الصناعة الحرفية ايضا ، لقد ظل اسيرا لامتيازات النقابات التي لا حصر لها ، والحواجز الجمركية المحلية والاقليمية التي تحولت الى مجرد معيقات وقيود للانتاج .

ووضعت الثورة البرجوازية حدا لكلّ ذلك . وعلى اي حال ، فهي لم تفعل ذلك بضبط الوضع الاقتصادي ليتناسب مع الظروف السياسية ، وفقا لمبدأ الهر دوهرنغ ـ كان ذلك بالضبط ما كان النبلاء والتاج يسعون اليه عبثا طوال سنوات ـ بل بالعملية المعاكسة تماما ، اي ازاحة القمامة السياسية العفنة القديمة ، وايجاد ظروف سياسية يستطيع « الوضع الاقتصادي » الجديد ان يوجد ويتطور فيها ، وهو ما فعله في هذا الجو السياسي والتشريعي المناسب لحاجاته بصورة واضحة ، واضحة جدا ، بحيث لم تعدُ البرجوازية بعيدة الان عن احتلال المركز الذي كان يحتله النبلاء عام ١٧٨٩ : انها لا تصبح اكثر فاكثر غير ضرورية اجتماعيا فقط ، بل تنقلب الى عقبة اجتماعية ، انها تنفصل اكثر فاكثر عن الفعالية الانتاجية ، وتصير يوما بعد يوم ، مثل النبلاء فيما مضى ، كطبقة لا تفعل سوى ابتلاع المداخيل ، وقد حققت هذه الثورة في مركزها الخاص ، وفي خلق طبقة جديدة هي البروليتاريا من غير اي شعوذة من العنف ، بل بطريقة اقتصادية محضة . واكثر من ذلك ، فهي لم ترغب هذه النتيجة لافعالها وفعاليتها الخاصة ـ بل عكس ذلك ، اذ فرضت هذه النتيجة نفسها بقوة جارفة ، ضد ارادة البرجوازية وبشكل ينافي نواياها ، ان قواها المنتجة الخاصة قد نمت بحيث لم تعد تخضع لاشرافها ، وتدفع كل المجتمع البرجوازي نحو الدمار ، نحو الثورة ، فكان ذلك ضرورة يفرضها احد قوانين الطبيعة . واذا كان البرجوازيون يستنجدون حاليا بالعنف لانقاذ « الوضع الاقتصادي » المنهار من كارثة حاسمة ، فإن ذلك لا يثبت الا انهم يعملون تحت تأثير ذلك الوهم الذي يسيطر على الهر دوهرنغ ، الوهم بأن « الظروف السياسية هي السبب الحاسم في الوضع الاقتصادي » ، ولا يثبت الا انهم يتوهمون ، مثل الهر دوهرنغ ، بانهم اذا استخدموا « القوة السياسية الاولية » ، « المباشرة » فانهم يستطيعون ان يقولوا من جديد تلك « الحقائق التي من المرتبة الثانية » اي الوضع الاقتصادي وتطوره الحتمي ، وانهم يستطيعون ان ينسفوا العواقب الاقتصادية للالية البخارية والنظام الالي الحديث الذي تدفعه ، والتجارة العالمية والتطور الحديث للمصرف والائتمان ، بمدافع كروب

وبنـادق موزر ...

اذا كان الهر دوهرنغ ، بما ينادي به من سيادة الانسـان على الانسـان كشرط مسبق لسيادة الانسان على الطبيعة ، يريد ان يقرر بطريقة عامة ان كل نظامنـا الاقتصادي الحالي ، والمستوى الذي بلغته الزراعة والصناعة حاليا ، هو نتيجة تاريخ اجتماعي تطور في التناقضات الطبقية ، في علاقات السيطرة والاستعباد ، فانه يقول شيئا اصبح منذ زمن طويل ، منذ ايام البيان الشيوعي ، امرا معروفا . لكن المسألة هي كيف يمكن تعليل اصل الطبقات والعلاقات القائمة على التسلط ، فاذا كان جواب الهر دوهرنغ الوحيد هو كلمة « العنف » فقط ، فلا نزال حيث انطلقنا اذن . اما ان المحكومين والمستثمرين كانوا في كل زمن اكثر عـددا بمـا لا يقاس مـن الحاكمـين والمستثمرين ، وان القوة الفعلية كانت في ايدي اولئك ، فتلك حقيقة كافية تبرهـن على كل ما تنطوي عليه كل نظرية العنف من سخف . وهكذا لا يزال امامنا ان نفسر العلاقات القائمة على اساس السيطرة والاستعباد .

ونشأت العلاقات بطريقتين :

كما انفصل الناس في الاصل عن العالم الحيواني ـ بالمعنى الضيق للكلمة ـ كذلك دخلوا التاريخ : كانوا نصف حيوانيين قساة عاجزين اتجاه قوى الطبيعة ، جاهلـين بقوتهم الخاصة ، فقراء مثل الحيوانات ، ولا يكادون يزيدون انتاجا عنهم . كانـت تسود بعض المساواة في شروط الوجود ، ونوع من المساواة بالنسبة الى الرؤساء في المركز الاجتماعي ايضا ـ على الاقل انعدام الطبقات الاجتماعية ـ استمـرت بـين المشاعيات منذ البدء بعض المصالح المشتركة التي لم يكن بد من تسليم امـر الحفاظ عليها الى بعض الافراد ، وصحيح ان ذلك كان يتم تحت اشراف المشاعية باعتبارهـا كلا واحدا تصفيه الخلافات ، وقمع اساءة استعمال السلطـة مـن قبـل الافـراد ، والاشراف على مؤن المياه وخاصة في الاقطار الحارة ، ثم الوظائف الدينية حيث تكون الشروط بدائية بشكل مطلق . ونجد مثل هذه الوظائف في المشاعيات البدائية فـي مختلف المراحل ـ في الماركات الالمانية القديمة وفي الهند حتى الان . وطبيعي انهـا تتمتع بمقدار معين من السكان ، وهي تمثل اوائل سلطة الدولة . وتزداد القـوى المنتجة تدريجيا ، وتخلق كثافة السكان المتزايدة مصالح مشتركة هنا ، ومصالـح متضادة هناك بين المشاعيات المختلفة التي يؤدي تجمعها في وحدات اكبر الى تقسيـم جديد للعمل وانشاء اجهزة لحماية المصالح المشتركة ومكافحة المصالح المتضـادة . هذه الاجهزة ، اذا كانت تمثل المصالح المشتركة لكل المجموعة ، تحتل مركزا اجتماعيا بالنسبة لكل مشاعية على حدة ولو في مركز معارض في ظروف معينة ـ فانها سرعـان ما تجعل نفسها اكثر استقلالا ، جزئيا من خلال وراثة الوظائف ، التي تحدث فـي شكل بديهي في عالم تقع الاشياء فيه بصورة عفوية ، وجزئيا لانهـا تصبـح امـرا لا غنى عنه بسبب تزايد السكان الذي يؤدي الى نزاعات مع المجموعـات الاخـرى . وليس من الضروري بالنسبة لنا ان نتقصى هنا كيف ان هـذا الاستقـلال للوظائف الاجتماعية في علاقتها مع المجتمع قد تزايد مع الزمن الى ان تطور الى سيطرة علـى المجتمع ، ولا كيف ان الذي كان خادما ، تغير ، حيث كانت الظروف مواتية ، الى سيد

بالتدريج ، وكيف ان هذا السيد ، اعتمادا على الظروف ، قد برز كطاغية او سلطان شرقي ، او كحاكم في القبيلة اليونانية ، او زعيم في العشيرة السلتية وهكذا .. ولا حتى الى درجة من العنف في المراحل اللاحقة في مجرى هذا التغير ، وكيف اتحد الافراد في طبقة حاكمة . فلا تهتم هنا الا بتقرير حقيقة ان ممارسة احدى الوظائف الاجتماعية كانت في كل مكان اساس السيطرة السياسية ، وان السيطرة السياسية لم تكن توجد في اي فترة الا حين كانت تؤدي اعباء وظائفها الاجتماعية . فمهما كان عدد الحكومات المستبدة التي قامت وسقطت في بلاد فارس والهند ، فان كل حكومة كانت واعية تماما لهذه الحقيقة ، وهي انها قبل كل شيء المتعهد المسؤول عن المحافظة الجماعية على الري في مختلف مناطق وديان النهر ، هذا الري الذي لا زراعة هناك بدونه . وكان مقدرا للانكليز المستنيرين ان يعموا عن هذا في الهند ، فتركوا للخراب اقنية الري وسدوده ، وهاهم يكتشفون اخيرا الان ، بفضل المجاعات المتكررة بانتظام، انهم اهملوا النشاط الوحيد الذي يمكن ان يجعل حكمهم في الهند مساويا في الشرعية على الاقل لحكم اسلافهم .

ولكن الى جانب هذه العملية في تشكيل الطبقات ، كانت هناك عملية اخرى تجري . فتقسيم العمل في العائلة التي تفلح الارض قد جعل من الممكن ، في مستوى معين من الرخاء ، ادخال واحد او اكثر من الغرباء باعتبارهم قوى عمل اضافية ، وكانت تلك هي الحال بالنسبة للاقطار التي اصاب الانحلال الملكية المشاعية القديمة للارض او على الاقل افسحت الزراعة المشتركة السابقة المكان للزراعة الفردية لحصص الارض الخاصة بالعائلات . وكان الانتاج قد بلغ حدا من التطور امكن معه لقوة عمل الرجل الواحد ان تنتج اكثر مما يتطلبه الحفاظ على هذه القوة ، وتوفرت وسائل اعالة قوى العمل الاضافية ، كما توفرت وسائل استخدامها ، وبذلك اكتسبت قوة العمل قيمة . ولكن المشاعية ذاتها والشركة التي تنتسب اليها ما كانتا توفران اي قوى عمل اضافية جاهزة . وكانت الحرب ، بالمقابل ، تهيء هذه القوى ، والحرب قديمة قدم وجود التجمعات المختلفة من المشاعيات . ولم يكن الناس حتى ذلك الوقت يعرفون ما يصنعون بأسرى الحرب ، فقد كانوا يقتلونهم بكل بساطة ، وفي مرحلة سابقة كانوا يأكلونهم . واكتسب الاسرى قيمة في مرحلة من « الوضع الاقتصادي » ، وصار الناس يحافظون على حياتهم وينتفعون بعملهم . وهكذا فبدلا من ان يسيطر العنف على الوضع الاقتصادي فقد صار عكس ذلك اي في خدمة الوضع الاقتصادي . لقد اخترعت العبودية وسرعان ما اصبحت الشكل السائد في الانتاج عند كل الشعوب التي كانت تتطور متجاوزة المشاعية القديمة ، لكن العبودية كانت من الاسباب الرئيسية لانحطاطها . وكانت العبودية اول من قامت بتقسيم العمل بين الزراعة والصناعة على نطاق واسع ، وهي التي اقامت الهيلينية ايضا زهرة العالم القديم . فلا دولة يونانية ، ولا فن ولا علم يونانيين بدون العبودية ، ولا امبراطورية رومانية بدون العبودية ايضا . ولكن لا اوروبا حديثة ايضا بدون الاساس الذي وضعته الحضارة اليونانية والامبراطورية الرومانية . يجب الا ننسى ان كل تطورنا الاقتصادي والسياسي والفكري يفترض اوضاعا كانت العبودية فيها ضرورية كما كانت معترفا بها

بشكل عام . وبهذا المعنى يمكن ان نقول : لا اشتراكية حديثة بدون عبودية الازمنة القديمة .

من السهل جداً ان نهاجم العبودية والامور الاخرى المشابهة بعبارات عامة ، وان نطلق العنان للاستياء الاخلاقي ضد هذه الاثام وامثالها . ولسوء الحظ ان كل ما يؤدي ذلك اليه هو ما يعرفه جميع الناس ، وهو ان هذه المؤسسات الخاصة بالعصور القديمة ، لم تعد تتفق بعد الان مع ظروفنا الحالية ومشاعرنا التي تحددها تلك الظروف . لكن ذلك لا يقدم لنا كلمة واحدة عن كيفية قيام تلك المؤسسات ، وسبب وجودها ، والدور الذي لعبته في التاريخ . وحين ندرس هذه المسائل ، فاننا نضطر الى القول ـ مهما كان الصدى متناقضا وكافرا ـ ان تطبيق العبودية في الظروف التي سادت في ذلك الحين كان خطوة كبرى الى الامام . فمن الحقائق الواقعية ان الانسان خرج من الحيوان ، ولم يكن له مهرب من استخدام وسائل بربرية ، تكاد تكون متوحشة ، لينقذ نفسه من البربرية . وحيث استمرت المشاعيات القديمة في الوجود ، فقد شكلت طوال الاف السنين الاساس لشكل اشد وحشية من شكل الدولة ، وهو الاستبداد الشرقي من الهند وحتى روسيا . ولم تحقق الشعوب التطور من تلقاء ذاتها الا حيثما انحلت المشاعيات ، وكان تقدمها الاقتصادي يقوم على زيادة الانتاج وتطويره عن طريق العمل العبودي . ومن الواضح انه بقدر ما كان العمل الانساني قليل الانتاجية بحيث لم يكن يوفر الا فائضا قليلا عن وسائل المعيشة الضرورية ، فان اي زيادة في القوى المنتجة ، وتوسيع التجارة وتطوير القانون والدولة ، او تأسيس الفن والعلم ، لم تكن ممكنة الا عن طريق تقسيم اكبر للعمل . وقد كان الاساس الضروري لذلك كله هو التقسيم الكبير للعمل بين الجماهير التي تنجز العمل اليدوي البسيط وقلة من اصحاب الامتياز الذين كانوا يوجهون العمل ، ويديرون التجارة والشؤون العامة ، ويعنون في المراحل اللاحقة بالفنون والعلوم . وكان الشكل الاكثر بساطة وطبيعية لتقسيم العمل هو العبودية . ففي الظروف التاريخية للعالم القديم ، وخاصة اليونان ، لم يكن التقدم نحو مجتمع قائم على اساس التناحرات الطبقية يمكن ان يتم الا في شكل العبودية . وكان ذلك تقدما حتى للعبيد . ان اسرى الحرب الذين كانت جماهير العبيد تجمع من بينهم قد كانوا يبقون على حياتهم الان ، بدلا من ان يقتلوا من قبل ، بل ان يشووا كما كان حظهم في فترات اسبق من هذه .

ويمكن ان نضيف هنا ان كل التناحرات التاريخية بين الطبقات المستثمرة والمستثمرة ، بين الطبقات الحاكمة والمحكومة الى يومنا الحاضر تجد تفسيرها في الانتاجية غير المتطورة للعمل الانساني . وما دام السكان العاملون حقا منهمكين بعملهم الضروري الى ابعد حد بحيث لا يجدون فسحة من وقت للاهتمام بشؤون المجتمع المشتركة ـ ادارة العمل وشؤون الدولة والقضايا التشريعية والفنون والعلوم ... الخ ـ فقد كان من الضروري ان توجد بصورة مستمرة طبقة مخصوصة ، طليعة من العمل الفعلي ، لتدير تلك الشؤون ، ولم تتخلف هذه الطبقة عن فرض عبء اثقل فأثقل من العمل على الجماهير الكادحة حفاظا على مصلحتها الخاصة ـ والزيادة

الهائلة للقوى المنتجة التي بلغتها الصناعة الحديثة هي وحدها التي جعلت من الممكن توزيع العمل بين كل اعضاء المجتمع بلا استثناء ، وبالتالي تحديد زمن العمل الخاص بكل فرد على حدة في حدود يبقى معها للجميع وقت طليق يسمح لهم بالاسهام في شؤون المجتمع العامة النظرية والعملية على السواء . ثم ان اي طبقة مستثمرة وحاكمة لم تصبح عديمة النفع ، وفي الحقيقة لم تصبح عائقا في سبيل التطور الاجتماعي الا في الوقت الحالي ، كما لن يقضى عليها بلا رحمة ولا هوادة مهما كانت تملك من « قوة مباشرة » الا في الوقت الحالي ايضا .

ولذلك ، عندما يدير الهردوهرنغ ظهره للهيلينية لانها تقوم على العبودية ، فان من حقه ان يلوم اليونان لان الالات البخارية والبرق الكهربائي لم تكن بين ايديهم . وحين يؤكد ان استعبادنا المأجور الحديث يفسر فقط بأنه ميراث من العبودية تعرض لبعض التحول والتلطيف ، وليس بطبيعته الخاصة (اي قوانين المجتمع الحديث الاقتصادية) ، فذلك يعني فقط احد الامرين : اما ان العمل المأجور والعبودية هما شكلان من الاستعباد والسيطرة الطبقية ، وهذا ما يعرفه كل طفل ، واما ان ذلك خطأ . اذ معنا الحق ان نقول ان العمل المأجور لا يمكن ان يفسر الا انه شكل مخفف من اكل لحوم البشر ،وقد تقرر هذا الان بانه كان الشكل البدائي العام للانتفاع من الاعداء المهزومين .

ان الدور الذي لعبه العنف في التاريخ مع التطور الاقتصادي هو دور واضح. فأولا كل سلطة سياسة تقوم في الاصل على وظيفة اقتصادية واجتماعية ، وهي تتزايد بصورة مطردة مع تحول اعضاء المجتمع ، عن طريق انحلال المشاعية البدائية الى منتجين افراد ، وانفصالهم هكذا بصورة متزايدة عن مديري وظائف المجتمع المشتركة. ثانيا ، تستطيع السلطة السياسية بعد ان استقلت عن المجتمع وتحولت من خادمة الى سيدة عليه ، ان تعمل في اتجاهين مختلفين : فاما ان تعمل في اتجاه التطور الاقتصادي الطبيعي ومنحاه ، وهنا لا يقوم اي نزاع بينهما لان التطور الاقتصادي يتسارع ، واما ان تعمل ضد التطوير الاقتصادي ، وهنا تكون القاعدة استسلامها له ما عدا حالات استثنائية قليلة . وهذه الاستثناءات القليلة هي حالات شاذة من الغزو اذ يقضي الغزاة الاكثر بربرية على سكان البلد او يطردونهم فيسحقون قوى منتجة لا يعرفون كيف يستخدمونها او يتركونها نهبا للخراب . وهذا ما فعله المسيحيون في اسبانيا العربية بالقسم الاكبر من اعمال الري التي كانت زراعة العرب وعملهم الحدائقي المتطوران جدا تقومان عليها . ان اي غزو يقوم به شعب اكثر بربرية يعكر التطور الاقتصادي ويدمر قوى منتجة عديدة . لكن الغازي الاكثر بربرية مضطر ، في اغلب الحالات التي استمر فيها الغزو ، ان يتكيف مع « الوضع الاقتصادي » الاعلى كما ينشأ عن الغزو ، ان المغلوبين يهتضمون الغالب ، حتى انه كثيرا ما يضطر الى اتخاذ لغتهم الخاصة . فاذا نحينا حالات الغزو جانبا ، فحيث تصبح الدولة ذات سلطة داخلية في بلد ما متناحرة مع تطوره الاقتصادي ، كما حدث مع كل سلطة سياسية تقريبا في مرحلة معينة من مراحل الماضي ، فان النزاع كان ينتهي دوما

بسقوط السلطة السياسية . ان التطور الاقتصادي يشق طريقه عنوة ، وبلا هوادة ولا استثناء ـ وقد اشرنا من قبل الى اخر مثال بارز على هذه الحقيقة : الثورة الفرنسية الكبرى . فاذا كان الوضع الاقتصادي ، ومعه البناء الاقتصادي لبلد معين، يتبعان ببساطة ، حسب نظرية دوهرنغ ، السلطة السياسية ، فان من المستحيل ان نفهم لماذا لم يستطع فريدريك وليام الرابع بعد عام ١٨٤٨ ان ينجح رغما عن « جيشه الرائع » (٩٥) ، ان يطعم الخطوط الحديدية والالات البخارية والصناعة الضخمة التي اخذت في ذلك الحين بالتطور في بلده ، بالنقابات الوسيطية وغيرها من العجائب الرومانطيقية ، او لماذا يعجز قيصر روسيا (★) ، الذي كان يملك وسائل قسرية اكثر من ذلك ، ليس عن دفع ديونه فقط ، بل حتى عن المحافظة على « عنفه » من دون ان يستدين باستمرار من « الوضع الاقتصادي » لاوروبا الغربية .

العنف بالنسبة للهر دوهرنغ هو الشر المطلق ، واول عمل يراه من العنف هو الخطيئة الاصلية ، وكل عرضه رثاء طريف عن تلوث التاريخ اللاحق بالخطيئة الاصلية، رثاء عن الافساد المخجل لهذه القوة الشيطانية التي هي العنف، لكل القوانين الطبيعية والاجتماعية . اما ان العنف يلعب دورا في التاريخ ثوريا ، اي انه ، حسب تعبير ماركس ، مولدة كل مجتمع قديم حامل لمجتمع جديد (٩٦) ، او الاداة التي بها تشق الحركة الاجتماعية طريقها وتحطم الاشكال السياسية الميتة المتحجرة ـ فليس لدى دوهرنغ كلمة واحدة عن ذلك كله . ولا يقبل باحتمال ان يكون العنف ضروريا لقلب نظام الاستثمار الاقتصادي ، الا وهو يتأوه ويئن ـ ذلك ان اي استخدام للعنف يؤدي ، لسوء الحظ ، الى تحطيم معنويات الشخص الذي يلجأ اليه . ويؤكد على ذلك رغم الدفع المعنوي الروحي الهائل الذي كان من نتائج كل ثورة منتصرة ! ويؤكد ذلك في المانيا حيث سيكون على الاقل لاي تصادم عنيف ـ الذي يفرض في الحقيقة على الشعب ـ حسنة ازالة العبودية التي تشرب بها الوعي القومي نتيجة اذلال حرب الثلاثين ! وهذا الاسلوب في التفكير ، التافه العاجز ، عديم الحياة ، اللائق بالوعاظ . يدعي الحق في ان يفرض نفسه على اعظم حزب ثوري عرفه التاريخ !...

وعلى اي حال ، ليس الدين سوى انعكاس وهمي في عقول البشر لتلك القوى الخارجية التي تسيطر على حياتهم اليومية ، وهو انعكاس تتزيا فيه القوى الارضية بزي قوى خارقة فوق الطبيعة ، وفي بدايات التاريخ كانت قوى الطبيعة القوى الاولى التي انعكست على هذا النحو ، والتي تخطت في مجرى التطور التالي التجسدات الاكثر تعددا وتنوعا لدى الشعوب المختلفة . ولقد امكن تتبع هذه العملية المبكرة بالميثولوجيا المقارنة ، على الاقل في حالة الشعوب الهنداوروبية ، حتى اصولها في الفيدا الهندية ، وقد اثبتت بالتفصيل في تطورها التالي بين الهنود والفرس واليونان والرومان والجرمان ، كما اثبتت حتى الان ، بقدر توفر الوثائق ، عند السلت واللتوانيين والسلافيين . ولكن سرعان ما مارست القوى الاجتماعية فعلها ، جنبا الى جنب مع قوى الطبيعة ـ وكانت قوى تواجه الانسان باعتبارها غريبة ومستعصية على التفسير في الوقت ذاته ، وهي تسيطر عليه بمثل الضرورة الطبيعية الظاهرة

(★) اسكندر الثاني .

التي تسيطر قوى الطبيعة عليها . والصورة الخيالية ، التي لم تكن اولا تعكس سوى القوى الطبيعية العجيبة ، تكتسب عند هذا الحد نعوتا اجتماعية ، وتصبح ممثلة لقوى التاريخ (★) . وفي مرحلة متقدمة اكثر في التطور ، تحولت كل النعوت الطبيعية والاجتماعية للآلهة المتعددة الى اله واحد كلي القدرة ، ليس سوى انعكاس للانسان المجرد . هذا هو اصل التوحيد الذي كان من وجهة نظر تاريخية اخر نتاج الفلسفة المعممة للاغريق المتأخرين ، والذي وجد تجسيده في الاله القومي الخاص باليهود وهو يهوه . ويمكن للدين بهذا الشكل المناسب والمرن القابل للتكيف ، ان يستمر في الوجود كشكل فوري ، اي كشكل عاطفي للعلاقة بين البشر والقوى الغريبه الطبيعية والاجتماعية ، التي تسيطر عليهم ، ما دام البشر خاضعين لسيطرة هذه القوى . ومهما كان ، فقد رأينا مرارا ان البشر في المجتمع البرجوازي الحالي يخضعون للظروف الاقتصادية التي خلقوها بأنفسهم ، وكأنهم يخضعون لقوة غريبة . وهكذا فان الاساس الفعلي للنشاط الانعكاسي المؤدي الى نشأة الدين لا يزال موجودا ، ومعه الانعكاس الديني نفسه . وعلى الرغم من ان الاقتصاد السياسي البرجوازي يمكننا من معرفة الرابطة السببية لهذه السيطرة الغريبة الى حد ما ، فلا يغير ذلك في الامر شيئا . فليس في مقدور الاقتصاد البرجوازي ان يمنع الازمات او ان يحمي الراسماليين الافراد من الخسائر والديون المرهقة والافلاس ، او ان يضمن العمال الافراد ضد البطالة والبؤس ولا يزال صحيحا اننا نحن في التفكير والله في التدبير (اي السيطرة الغريبة لطريقة الانتاج الراسمالية) . والمعرفة المحضة ، مهما بعدت وتعمقت اكثر من علم الاقتصاد البرجوازي ، فانها لا تكفي لتضع القوى الاجتماعية تحت سيطرة المجتمع. ان ما يلزم لذلك هو قبل كل شيء عمل اجتماعي. وحين يتحقق هذا العمل ، وعندما يستولي المجتمع على كل وسائل الانتاج ويستخدمها على اساس منهج فيتحرر ويحرر كل اعضائه من العبودية التي تفرضها عليهم وسائل الانتاج ، وهي التي انتجوها بأنفسهم ، لكنها تجابههم كقوة غريبة لا سبيل الى مقاومتها ، ولذلك فان الانسان حين لا يكون محصورا في التفكير فقط ، بل يمارس التدبير ايضا ـ عندها فقط تزول القوة الاخيرة التي لا تزال منعكسة في الدين ، ويزول معها ايضا الانعكاس الديني نفسه لهذا السبب البسيط ، وهو انه لم يعد هناك شيء لينعكس .

كتب بين ايلول ١٨٧٦ وحزيران ١٨٧٨

(★) الصفة المزدوجة التي اتخذتها الشخصيات الالهية فيما بعد ، كانت احد الاسباب في الفوضى التي سادت في وقت لاحق في الميثولوجيات ـ وهو سبب تعامت عنه الميثولوجيا المقارنة ، اذ انصب كل اهتمامها على صفتها كانعكاسات لقوى الطبيعة . وهكذا فاله الحرب عند بعض قبائل الجرمان يدعى تبر (عند الشماليين القدماء) او زيو (المانيا العليا القديمة) ، فهو يقابل زيوس اليوناني ، وجوبيتر اللاتيني لديو بيتر ، وهو يسمى عند قبائل جرمانية اخرى ، ار ، اور ، وهو يقابل آريس اليوناني ومارس اللاتيني (ملاحظة من انجلز) .

فـــردريـك انجـــلز

من مقدمة ديالكتيك الطبيعة

مع الانسان ندخل التاريخ . ولكن للحيوانات تاريخها ، تاريخ منشئها وتطورها التدريجي حتى حالتها الراهنة . وعلى اي حال ، فان هذا التاريخ صنع من اجلها ، وبما انها تشارك في هذا التاريخ ، فان هذه المشاركة لا تتم بمعرفتها او رغبتها . ومن جهة اخرى ، كلما ازداد ابتعاد الكائنات البشرية عن الحيوانات ، بالمعنى الضيق للكلمة ، وقاموا اكثر بصنع تاريخهم ، يصبح تأثير العوامل غير المرئية والقوى التي لا سيطرة عليها قليلا في التاريخ ، وتتطابق اكثر فأكثر النتيجة التاريخية مع الهدف الموضوع مقدما . وعلى اي حال ، فلو اننا طبقنا معيار التاريخ الانساني هذا ، حتى على اكثر الشعوب تقدما في الوقت الحاضر لوجدنا انه لا يزال هنا تفاوت هائل بين الاهداف المنشودة والنتائج المنجزة ، وان العوامل غير المرئية المسيطرة ، والقوى التي لا سيطرة عليها هي اشد قوة من تلك التي وضعت في الخطة . ولا يمكن لهذا ان يكون غير ذلك ، ما دام معظم النشاط التاريخي الاساسي للبشر ، ذاك النشاط الذي رفعهم من الحالة المتوحشة الى الحالة الانسانية ، والذي يشكل الاساس المادي لسائر نشاطاتهم الاخرى ، ونقصد به ، انتاج وسائل معيشتهم ، اي الانتاج الاجتماعي اليوم ، يخضع بصورة خاصة لتفاعل العوامل غير المتوقعة للقوى الخارجية عن السيطرة ، ويحقق غايته المنشودة ، بصورة استثنائية ، وبشكل متكرر اكثر فاكثر ، على نحو متناقض تماما ، وفي معظم البلدان الصناعية المتقدمة ، اخضعنا قوى الطبيعة واجبرناها على خدمة الجنس البشري ، ولذلك حصلنا على انتاج مضاعف بشكل مطلق ، بحيث ان طفلا من الاطفال ينتج الان اكثر من مئة من البالغين في السابق . وما

هي النتيجة ؟ اجهاد متزايد وبؤس متعاظم للجماهير ، ودمار كل عشر سنوات . ان دارون لم يدر في خلده اي هجاء مرير للبشرية قد كتب ، وعلى الاخص ابناء جلدته ، عندما اظهر ان المنافسة الحرة ، والصراع من اجل البقاء ، الذي يعتز به الاقتصاديون على انه انجاز تاريخي من ارفع المنجزات ، هو الحالة المألوفة في مملكة الحيوان . ان التنظيم الواعي للانتاج الاجتماعي ، الذي فيه يتحقق الانتاج والتوزيع طبقا لطريقة مخططه ، يمكن وحده ان يصعد بالبشرية فوق باقي العالم الحيواني اجتماعيا ، بالطريقة نفسها التي يقوم فيها الانتاج بهذا نوعيا . ان التطور التاريخي يجعل مثل هذا التنظيم يوما فيوما امرا محتوما ، ولكنه يوما فيوما ايضا يصبح اكثر امكانية . ومنه ستتحدد مرحلة تاريخية جديدة ، فيها سوف تحقق البشرية ، ومعها كل فروع نشاطها ، تقدما يبدو فيه كل شيء سابق شاحبا عديم الاهمية .

كتب في ١٨٧٥ ـ ١٨٧٦

فـــردريـك انجـــلز

من كتاب لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية (٩٧)

ان ما يصدق على الطبيعة كعملية تطور تاريخية ، يصدق ايضا على تاريـــخ المجتمع بكل فروعه ، ويصدق على كل العلوم التي تعالج المسائل الانسانية (والالهية) . وهنا ايضا نجد ان فلسفة التاريخ والقانون والدين ... الخ اصبحت تنحصر فـــي احلال العلاقات المتداخلة التي صاغها عقل الفيلسوف دون ان تمت الى الواقع بصلة، محل العلاقات التي توضحها وتبرزها الاحداث ، وباتت هذه الفلسفة مقصورة علـــى فهم التاريخ من حيث انه كل واحد ، ومن حيث انه اجزاء منفصلة ، على انه تحقيق تدريجي لافكار ــ ومن الطبيعي انها افكار نابعة من الفيلسوف وحده . وتبعا لهـــذا ، سار التاريخ بطريقة لا شعورية وبحكم الضرورة نحو هدف مثالي معين وضع منـــذ الازل ــ كما عند هيغل ، على سبيل المثال ، يتجه التاريخ الى تحقيق فكرته المطلقة ــ والاتجاه الذي لا يتغير نحو هذه الفكرة المطلقة التي تكون الارتباطـات التاريخيـة في احداث التاريخ . وهكذا وضعت عناية الهية غامضة جديدة ــ غير واعية ، او هـــي في طريق الوعي التدريجي ــ محل الارتباط الداخلي الواقعي الذي لا يزال غير معروف ولذلك نجد هنا ــ تماما كما في مملكة الطبيعة ــ انه لا بد ان نبعد الارتباطات الداخلية المصطنعة عن طريق اكتشاف ارتباطات واقعية ــ وهي مهمة منوطة بشكل مطلـــق باكتشاف القوانين العامة للحركة التي تبرز نفسها كقوانين سائدة في تاريخ المجتمـع البشري .

ومع ذلك ، فان تاريخ تطور المجتمع يثبت ، من جهة ، انه يختلف اختلافـــا

جوهريا عن تاريخ تطور الطبيعة . فهناك في الطبيعة ـ بقدر ما نجهل رد فعل الانسان عليها ـ عوامل عمياء غير واعية يؤثر الواحد في الاخر ، ونتيجة ذلك التأثير المتبادل يظهر مفعول القوانين العامة . وليس هناك اي شيء مما يحدث ـ سواء المصادفات الواضحة العديدة التي تظهر على السطح ، او في النتائج النهائية التي تثبت الانضباط النظامي لهذه المصادفات ـ يمكن ان يحدث وفق هدف مرسوم بوعي . وفي تاريخ المجتمع نجد عكس ذلك ، فالعاملون كلهم يعون ما يعملون ، انهم اناس يفعلون افعالهم عن قصد او ميل ، ويسعون نحو اهداف محددة ، ولا شيء يحدث من دون غرض واع من دون هدف مقصود . ولكن هذا التمايز ، مهما كان هاما للبحث التاريخي ، وعلى الاخص في مراحل معينة واحداث محددة ، لا يمكن ان يغير حقيقة ان قوانين عامة داخلية هي التي تحكم مسيرة التاريخ. اذ انه هنا، بشكل عام، على الرغم من الاهداف المنشودة بشكل واع التي يسعى اليها كل الافراد ، فان الصدفة تسود في الظاهر . فقد يحدث ما نرغب فيه ، ولكنه يحدث بشكل نادر جدا ، فمعظم الاهداف المنشودة العديدة تنقطع او تتضارب مع بعضها ، او ان هذه الاهداف نفسها هي من حيث الاساس غير قابلة للتحقيق ، او ان وسائل تحقيقها غير كافية . وهكذا فان منازعات ارادات الافراد العديدة وافعالهم في ميدان التاريخ تؤدي الى حالة من الامور مماثلة لتلك التي تسود مملكة الطبيعة غير الواعية . ان اهداف الافعال مقصودة ، ولكن النتائج التي تنجم عن هذه الافعال هي نتائج غير مقصودة ، او انها عندما تبدو متطابقة مع النهاية المنشودة ، فان نتائجها تكون ولا شك غير تلك النتائج المنشودة . وهكذا يبدو ان الاحداث التاريخية ككل تتحكم بها الصدفة . ولكن حيثما يبدو في الظاهر ان الصدفة هي التي تتحكم ، فان هناك دائما قوانين فعلية كامنة وداخلية هي التي تتحكم ، ولا يبقى سوى كشف تلك القوانين .

يصنع الناس تاريخهم مهما كانت النتيجة ، بمعنى ان كل واحد يسعى الى غايته المنشودة عن وعي ، ولكن هذه النتيجة ، الناجمة عن الارادات العديدة التي تعمل في اتجاهات مختلفة وتأثيرات متعددة في العالم الخارجي ، هي بالضبط التي يتألف التاريخ منها وهكذا فان المسألة هي ايضا مسألة ما يرغب فيه الافراد . ان الارادة يتحكم فيها الهوى او القصد . ولكن الروافع التي تحدد بشكل فوري الهوى والقصد، هي من انواع مختلفة كل الاختلاف . فقد تكون من ناحية عوامل خارجية ، او من ناحية قد تكون دوافع مثالية ، مثل الطموح و « الحماسة للحق والعدالة » ، او حقد شخصي او حتى انها قد تكون نزوات فردية خالصة من شتى الانواع . ولكننا ، من جهة ، نرى ان الارادات الفردية العديدة الفعالة في التاريخ تؤدي في الاغلب ، الى نتائج مختلفة تماما عن النتائج المرجوة ـ وغالبا ما تكون مناقضة لها تماما ، بحيث ان دوافعها بالنسبة للنتيجة العامة تكون نتيجة ذلك ذات اهمية ثانوية . ومن جهة اخرى تبرز امامنا مسألة هي : ما القوى الدافعة التي تقف هي بدورها وراء هذه الدوافع؟ ما الاسباب التاريخية التي تتحول الى تلك الدوافع في ادمغة الممثلين على مسرح التاريخ ؟

لم توجه المادية القديمة هذا السؤال الى نفسها . ولذلك فان مفهومها عن

التاريخ ـ بقدر ما كان لها ذلك ـ هو من حيث الاساس مفهوم براجماتي ، فيحكم على كل شيء ، طبقا لدوافع الفعل ، فيقسم الناس الذين يفعلون التاريخ الى اناس شرفاء واناس غير شرفاء ، ثم يكشف هذا المفهوم في النهاية ان الشرفاء يخدعون ، وان غير الشرفاء ينتصرون وتستنتج المادية القديمة من ذلك ان لا فائدة تجنى من دراسة التاريخ ، اما نحن فنرى ان المادية القديمة غير منطقية مع نفسها في ميدان التاريخ ، لانها ترى في القوى الدافعة المثالية التي تفعل فعلها على انها الاسباب النهائية ، بدلا من ان تبحث عما هو وراء ذلك ، عن القوى المحركة لتلك القوى الدافعة ولا يقوم عدم التماسك في الاعتراف بقوى دافعة مثالية ، بل في عدم الاستمرار في البحث وراء هذه الدوافع الى الاسباب المحركة . ومن جهة اخرى فان فلسفة التاريخ، وعلى الاخص كما يمثلها هيغل ، تعترف بان الدوافع الفعالة الحقيقية للرجال الذين يؤثرون في التاريخ ليست مطلقا الاسباب النهائية للاحداث التاريخية ، حيث ان خلف تلك الدوافع هناك قوى محركة اخرى ، يجب ان تكتشف . ولكن لا يجري البحث عن تلك القوى في التاريخ نفسه ، بل تأتي اليه من الخارج ، من الايديولوجية الفلسفية . فعوضا عن ان يشرح هيغل ، على سبيل المثال ، تاريخ اليونان القديم انطلاقا من ارتباطاته الداخلية ، نراه يزعم بكل بساطة انه ليس اكثر من استنباط « اشكال الفردية الجميلة » ، وتحقيق « عمل فني » (٩٨) . انه يقول الكثير في هذا المجال عن اليونان القدماء ، يقول انهم رائعون وعميقون ، ولكن هذا لا يمنعنا اليوم من ان نرفض هذا التفسير وامثاله ، الذي لا يتعدى الاسلوب الكلامي .

ولذلك، نرى انه عندما تكون المسألة مسألة بحث في القوى الدافعة ـ بطريقة واعية او غير واعية ، والحقيقة انها غير واعية بشكل عام ـ الكامنة وراء دوافع الناس الذين يؤثرون في التاريخ والتي تؤلف القوى الدافعة النهائية للتاريخ، عندئذ لا تكون المسألة مسألة دوافع افراد منعزلين ، مهما كانت بارزة ، بقدر ما تكون تلك الدوافع هي دوافع الجماهير الغفيرة ، والشعوب بكاملها ، وطبقات بأسرها في كل شعب ، وهذا ليس ايضا ، شيئا موقتا كلهيب وهاج سرعان ما ينطفىء ويزول ، انه فعل عابر ولكنه يؤدي الى تحول تاريخي عظيم . والتأكد من ان الاسباب الدافعة التي تكون في عقول الجماهير المؤثرة في التاريخ وقادتها ـ او ما يسمى بالرجال العظام ـ تنعكس كدوافع واعية ، واضحة او غير واضحة ، ومباشرة بشكل ايديولوجي ، او بشكل ممجد ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن ان يرشدنا الى القوانين التي تسود التاريخ ككل والتي تسود فترات خاصة في بلدان خاصة . وكل شيء يضع الناس في العمل ينبغي ان يمر في اذهانهم ، ولكن ما يشكله في اذهانهم يعتمد كل الاعتماد على الظروف . فالعمال لم يصبحوا مطلقا على وفاق مع الصناعة الالية الرأسمالية ، ولو لم يعودوا يحطمون الالات كما فعلوا في عام ١٨٤٨ على ضفة الراين .

ولكن بينما كان بحث هذه الاسباب الدافعة مستحيلا تقريبا في الفترات السابقة ـ نظرا للترابطات الداخلية الحقيقية والمعقدة بين هذه الاسباب واثارها ـ فان فترتنا الحالية قد بسطت هذه الترابطات الداخلية بحيث غدا من الممكن حل اللغز . فمنذ قيام الصناعة الضخمة ، اي على الاقل منذ احلال السلام الاوروبي في عام ١٨١٥ ، لم

يعد سرا خافيا على احد في انكلترا ان كل النضال السياسي هناك يدور حول دعوى السيادة من قبل طبقتين : الارستقراطية العقارية والبرجوازية (الطبقة الوسطى) . وقد تجلت هذه الواقعة في فرنسا ، مع عودة ال بوربون الى السلطة ، وتحدث عنها مؤرخو عودة الملكية من تييرى الى غيزو ، من مينيه الى تيير ، على انها المفتاح لفهم كل التاريخ الفرنسي منذ العصور الوسطى . ومنذ ١٨٣٠ جرى الاعتراف بالطبقة العاملة البروليتارية في كلا القطرين على انها المنافس الثالث على السلطة . وقد غدت الظروف من البساطة بحيث ان المرء يتعمد اغماض عينيه حتى لا يرى في صراع هذه الطبقات الثلاث الكبرى ، وفي تضارب مصالحها ، القوة الدافعة للتاريخ الحديث ــ على الاقل في هذين القطرين المتطورين .

ولكن كيف وجدت هذه الطبقات ؟ فاذا كان من الممكن للوهلة الاولى ان نعزو نشأة الملكية العقارية الاقطاعية الكبيرة سابقا ــ او على الاقل في بدايتها الاولى ــ الى اسباب سياسية ، الى انتزاع الملكية بالقوة ، فان هذا لا يؤخذ بعين الاعتبار فيما يتعلق بالبرجوازية والبروليتاريا . فهنا نجد ان نشأة الطبقتين الكبيرتين وتطورهما ، يبدوان في الاسباب الاقتصادية الخالصة بشكل واضح ملموس . وكذلك يتضح تماما ان المسألة فيما يتعلق بالصراع بين الملكية العقارية والبرجوازية ، وفي الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا هي مسألة مصالح اقتصادية ، في الدرجة الاولى وقبل كل شيء ، ليست السلطة السياسية الا وسيلة من وسائل خدمة هذه المصالح فقط . ان البرجوازية والبروليتاريا نشأتا نتيجة تحول الشروط الاقتصادية ، وبعبارة ادق ، نتيجة اسلوب الانتاج . ان التحول من الحرف اليدوية الى المشغل (المانيفاكتورة) اولا ، ومن المشغل الى الصناعة الضخمة بعد ذلك ، باستخدام القوة البخارية والميكانيكية ، قد سبب تطور هاتين الطبقتين . وعند مرحلة معينة نجد ان القوى المنتجة الجديدة التي دفعتها البرجوازية الى العمل ــ عن طريق تقسيم العمل وتجميع العديد من الشغيلة ، حيث كل شغيل يقوم بجزء من العمل ، في مصنع واحد عام ــ وشروط التبادل ومتطلباته ، التي تطورت من خلال تلك القوى المنتجة ، اصبحت متضاربة مع نظام للانتاج القائم وقتذاك والذي اكتسب قدسية بمرور التاريخ عن طريق القانون ، وباختصار اصبحت متضاربة مع امتيازات النقابات الحرفية والامتيازات المحلية والشخصية الاخرى العديدة (التي كانت اغلالا في ايدي الذين لا يتمتعون بامتيازات) للتنظيم الاقطاعي للمجتمع . ان القوى المنتجة التي مثلتها البرجوازية ثارت ضد نظام الانتاج الذي كان يمثله الاقطاعيون والنقابات الحرفية . والنتيجة معروفة : سحق الاغلال الاقطاعية ، تدريجيا في انكلترا ، وبضربة واحدة في فرنسا . اما في المانيا فلما تنته العملية بعد . ولكن كما ان المانيفاكتورة (المشغل) ، في مرحلة معينة قد اصطدمت مع النظام الاقطاعي للانتاج ، كذلك الان تصطدم الصناعة الضخمة مع النظام البرجوازي في الانتاج الذي حل محل النظام الاقطاعي . وارتباطا بهذا النظام ، وبالحدود الضيقة لاسلوب الانتاج الراسمالي ، فان الصناعة هذه تنتج من جهة جماهير عظيمة من الشعب بعد ان تحولهم الى بروليتاريين ، ومن جهة اخرى تنتج كتلة ضخمة من المنتجات الكاسدة . ان فيض الانتاج والبؤس الشديد ، كل

واحد سبب للاخر ـ ذلك هو التناقض السخيف ، حصيلة هذا الانتاج ، الـذي يستدعي تغيير القوى المنتجة عن طريق التغير في اسلوب الانتاج .

لذلك ثبت على الاقل في التاريخ الحديث ان النضال السياسي هو نضال طبقي ، وان كل نضال سياسي يرمي التحرر يكون رغم شكله السياسي الذي يكتسبه بالضرورة ـ لأن كل صراع طبقي هو صراع سياسي ـ معتمدا على مسألة التحرر الاقتصادي . ولذلك نجد هنا على الاقل ، أن الدولة ـ وهي النظام السياسي ـ عبارة عن عنصر تابع ، وأن المجتمع المدني ـ وهو عالم العلاقات الاقتصادية ـ هو العنصر الحاسم . ان المفهوم التقليدي ، الذي يحبه هيغل ايضا ، يرى في الدولة العنصر الحاسم ، ويرى في المجتمع المدني العنصر الذي تقوم هي بتحديده . ان المظاهر تتطابق مع هذا . وكما أن كل قوى دافعة لافعال اي شخص فردي ينبغي أن تمر في دماغه وتتحول الى دوافع لارادته حتى تدفعه الى العمل ، كذلك ، ايضا حاجات المجتمع المدني ـ مهما كانت الطبقة التي تكون في الحكم ـ ينبغي أن تمر عبر ارادة الدولة حتى تؤمن الشرعية العامة على شكل قوانين . ذلك هو المظهر الشكلي للمسألة ـ والمظهر الوحيد الواضح ذاتيا . ومع هذا ينشأ السؤال الثاني : ما مضمون هذه الارادة التى ليست أكثر من ارادة شكلية فقط ـ اي ارادة الفرد والدولة ـ وما مصدر هذا المضمون ؟ ولماذا كان هذا هو المقصود ولا شيء سواه ؟ اذا دققنا في الامر اتضحت لنا حقيقة انه في التاريخ الحديث نجد ان ارداة الدولة ، بشكل عام ، تحددها الحاجات المتغيرة للمجتمع المدني ، تحددها سلطة هذه او تلك الطبقة ، ويحددها ، في التحليل الاخير ، تطور القوى المنتجة وعلاقات التبادل .

ولكن حتى ، العصر الحديث بوسائله الهائلة في الانتاج والمواصلات ، اذا لم تكن الدولة ميدانا مستقلا بتطور مستقل ، بل هي ميدان يفسر وجودها وتطورها ايضا ، في التحليل الاخير، بالشروط الاقتصادية لحياة المجتمع ، فمن باب اولى ان يصدق هذا أكثر فأكثر على الازمنة السابقة عندما كان انتاج حياة الانسان المادية لايجري بهذه الوسائل المساعدة، عندما ترتب على ذلك الى ان كانت الضرورة الداعية لهذا الانتاج ذات سيطرة على الانسان اكبر مما هي عليه الآن . اذا كانت الدولة اليوم في عصر الصناعة الضخمة ، والسكك الحديدية ، وليست سوى انعكاس ، في شكل مكثف ، للحاجات الاقتصادية للطبقة التي تتحكم بالانتاج ، فلا بد ان الامر كان على مقدار اوسع في عصر كان كل جيل انساني مضطرا الى تكريس قسم اكبر من حياته بكاملها لاشباع حاجاته المادية ، ولذلك كان يعتمد عليها اكثر مما نعتمد عليها الآن . ان اي اختبار لتاريخ العصور السابقة ، اذا ما أخذ بجدية من هذه الزاوية ، يثبت هذا بشكل وافي . ولكن هذا ليس مجاله هنا بالطبع .

اذا كانت الدولة والقانون العام تحددهما الشروط الاقتصادية ، فان هذا يصدق ايضا على القانون الخاص ، الذي هو في جوهره ليس سوى تأكيد العلاقات الاقتصادية القائمة بين الافراد ، وهو تأكيد طبيعي في ظروف معينة . والشكل الذي يمكن ان يحدث فيه هذا يمكن ان يكون مختلفا اختلافا ملحوظا . فمن الممكن ، كما في انجلترا ، انسجاما مع التطور القومي العام ، الاحتفاظ بشكل عام بأشكال

القوانين العامة الاقطاعية مع اعطائها مضمونا برجوازيا ، وفي الحقيقة ، نحن نضفي اسما اقطاعيا على المضمون البرجوازي ، ولكن يمكننا كذلك ـ كما في القسم الغربي من القارة الاوروبية يمكن ان نتخذ القانون الروماني كأساس ، وهو اول قانون عالمي للمجتمع الذي ينتج السلع ، مع دقة صياغته لكل العلاقات الشرعية الجوهرية اللازمة لصغار مالكي السلع (للمشترين والبائعين والدائنين والمدينين والعقود والالتزامات .. الخ) . وفي هذه الحالة يمكن لصالح مجتمع برجوازي صغير بسيط، وشبه اقطاعي ، ان نهبط الى مستوى هذا المجتمع من خلال الممارسة التشريعية (القانون العام) ، أو بمساعدة من يدعون الفقهاء الاخلاقيين المتنورين ، بعمل قانون خاص يتطابق مع هذا المستوى الاجتماعي ـ قانون سيكون سيئا في هذه الظروف من وجهة نظر تشريعية (قانون الاراضي البروسي مثلا) . وعلى أي حال ، في مثل هذه الحالة ، بعد ثورة بورجوازية كبرى ، من الممكن ان يقوم مثل هذا القانون الكلاسيكي للمجتمع البرجوازي ، كالقانون المدني الفرنسي ، على اساس القانون الروماني نفسه. ولذلك ، اذا كانت الاحكام القانونية البرجوازية ليست الا التعبير عن شروط الحياة الاقتصادية للمجتمع في شكل قانوني ، فانها يمكن ان تجيد أو تسيء فعل هذا تبعا للظروف .

تبدو لنا الدولة كأول قوة أيديولوجية مسيطرة على الانسان . ويخلق المجتمع لنفسه جهازا لصيانة مصالحه العامة ضد الاعتداءات الداخلية والخارجية . وهذا الجهاز هو سلطة الدولة . وحالما يظهر هذا الجهاز الى الوجود ، يجعل نفسه مستقلا عن المجتمع ، والحقيقة انه كلما ازداد حدوث هذا ، واصبح الجهاز خاصا بطبقة معينة ، غدا مباشرة قوة تدعم سيادة تلك الطبقة . وصراع الطبقة المضطهدة ضد الطبقة الحاكمة ، يصبح بالضرورة صراعا سياسيا ، صراعا موجها قبل كل شيء ضد السيادة السياسية لهذه الطبقة . ان وعي الارتباط الداخلي بين هذا النضال السياسي واساسه الاقتصادي يمكن ان يغدو باهتا ويمكن ان يمحى كليا . ومع ان هذا ليس حال المشتركين في النضال ، فانه يحدث غالبا مع المؤرخين . ومن المصادر القديمة للصراعات داخل الجمهورية الرومانية لا نجد سوى ابيان يخبرنا بوضوح ودقة عما كان يدور حول الملكية العقارية .

ولكن منذ ان تصبح الدولة سلطة مستقلة ازاء المجتمع ، تنتج ايديولوجيا اخرى. ان الارتباط بالحقائق الاقتصادية لا تضيع تماما الا عند الساسة المحترفين وواضعي نظريات القانون الدستوري وفقهاء القانون الخاص . اذ في كل حالة خاصة يجب ان تتخذ الحقائق الاقتصادية شكل دوافع قانونية حتى يمكن ان يتخذها القانون ، ونظرا لانه حين نفعل ذلك يتجه الاهتمام بالطبع الى النظام القانوني القائم بأسره ، فان النتيجة ان يعد الشكل القانون كل شيء ، اما المضمون الاقتصادي فلا يعد شيئا . فيعامل القانون العام والقانون الخاص كميدانين مستقلين لكل منهما تطوره التاريخي المستقل ، وكل منهما يمكن ان يعرض بطريقة منتظمة علمية وذلك باقصاء كل المتناقضات الداخلية اقصاء كاملا .

ولا تزال الايديولوجيات العليا ، أي التي تزداد ابتعادا عن الاساس المادي

الاقتصادي ، تتخذ شكل فلسفة ودين . وهنا نجد ان الرابطة الداخلية بين المفاهيم والشروط المادية لوجودها ، تصبح معقدة اكثر فأكثر ، كما تصبح غامضة اكثر فأكثر بواسطة الترابطات المتوسطة . ولكن الرابطة الداخلية موجودة . فكما كان عصر النهضة الممتد من منتصف القرن الخامس عشر الثمرة الجوهرية التي انتجتها المدن وبالتالي البرجوازية ، كذلك الامر نفسه ينطبق على الفلسفة التي ظهرت بعد ذلك بوقت قليل ، وليس مضمونها من حيث جوهره الا الصورة الفلسفية المعبرة عن افكار البرجوازية الصغيرة والوسطى في تطورها الى برجوازية كبيرة . وهذا الامر واضح جدا بين الانجليز والفرنسيين في القرن الماضي ، وكانوا في كثير من الحالات من رجال الاقتصاد والفلسفة معا ، وقد اثبتنا هذه الظاهرة من قبل فيما يتعلق بالمدرسة الهيغلية .

وعلاوة عن ذلك فاننا سنعالج هنا بايجاز موضوع الدين ، ما دام الاخير يبدو ابعد ما يكون عن الحياة المادية ، ويبدو غريبا عنها اكثر من غيره . نشأ الدين في الازمنة البدائية جدا ، من المفاهيم البدائية الخاطئة التي كونها الناس عن طبيعتهم والعالم الخارجي المحيط بهم . وكل ايديولوجيا تتطور ، حالما تظهره بالارتباط مع المادة المدركة ، وتتطور هذه المادة اكثر فأكثر ، والا لما كانت ايديولوجيا ، اي ملاحقة الافكار باعتبارها وحدات مستقلة وتتطور بصورة مستقلة ولا تخضع الا لقوانينها الخاصة . ذلك ان شروط الحياة المادية للاشخاص ، الذين تجري في رؤوسهم هذه العملية من التفكير ، هي التي تحدد ، في آخر التحليل ، مجرى هذه العملية ، وهذا ما يظل مجهولا بالضرورة عند هؤلاء الاشخاص ، والا لكان في ذلك وضع حد لكل ايديولوجية . ولذلك ، فان هذه التصورات الدينية البدائية المشتركة في اغلب الاحوال بين شتى مجموعات الشعوب المتقاربة ، تتطور بعد انقسام هذه المجموعة الى اقسام كثيرة لدى كل شعب يحب شروط الحياة التي كانت من نصيبه . وقد اقامت الميتولوجيا المقارنة الدليل على هذه العملية ، بالنسبة لعدد من مجموعات الشعوب ، وخاصة بالنسبة للآريين (الذين يدعون هند وأوروبيين) فالالهة التي تشكلت ، على هذه الصورة ، عند كل شعب من الشعوب ، هي آلهة قومية ، لا يمتد سلطانها خارج حدود الاراضي القومية التي يتعين على هذه الالهة حمايتها ، كما يوجد في الجانب الاخر لهذه الحدود آلهة أخرى سلطانها لا ينازعها فيه منازع . ولا تحيا هذه الالهة في مخيلة الامة الا بمقدار ما تظل الامة في حيز الوجود ! ولقد تلاشت عندما تلاشت الامة ، وقد كان زوال هذه القوميات القديمة ناجما عن ظهور الامبراطورية الرومانية التي لن نتعرض هنا لبحث شروط تكونها الاقتصادية . وانحطت ايضا الالهة القومية القديمة هي الاخرى ، بل ان الالهة الرومانية التي لم تكن متكيفة الا مع الحدود الضيقة لمدينة روما . وقد وضحت الحاجة الى دعم تلك الامبراطورية العالمية واكمالها بواسطة دين عالمي الصبغة ، من تلك المحاولات للاعتراف في روما بجميع الالهة الاجنبية واقامة المذابح لها وان كانت لا تحظى الا بأقل حظ من الاحترام ، ونصبتها الى جانب الالهة الوطنية . ولكن دينا عالميا جديدا لا يمكن خلقه بهذه الصورة ، عن طريق مرسوم امبراطوري . وكان الدين العالمي الجديد ، وهو

المسيحية ، قد سبق فتكون بصورة سرية ، وهو خليط من اللاهوت الشرقي ، وعلى الاخص اليهودي الذي عمم ، ومن الفلسفة اليونانية ، وعلى الاخص الفلسفة الرواقية المبسطة . وحتى نعرف المظهر الذي اتخذته في البداية ، ينبغي القيام اولا بأبحاث دقيقة ، لان الشكل الرسمي الذي نقلت الينا فيه ليس سوى الشكل الذي غدت فيه دينا للدولة ، فكيفت من اجل هذه الغاية من قبل مجمع نيقيا (٩٩) . وكونها دينا للدولة ـ بعد مرور ٢٥٠ سنة على نشأتها ـ يثبت وحده انها كانت الدين الوحيد المناسب لظروف العصر . وتبدلت في العصور الوسطى بمقدار ما تطورت الاقطاعية فاذا هي دين موافق لها . ولما قامت البرجوازية تطورت معها الهرطقة البروتستانتية معارضة للكاثوليكية الاقطاعية ، وظهرت تلك الهرطقة اولا في جنوب فرنسا بين جماعة (الالبيجيين) (١٠٠) ، في وقت بلغت فيه مدن تلك المنطقة اعظم مراحل ازدهارها . لقد ربطت العصور الوسطى باللاهوت كل اشكال الايديولوجيا من فلسفة وسياسة وفقه وجعلتها اقساما فرعية من اللاهوت . وبذلك أجبرت كل حركة اجتماعية وسياسية ان تتخذ شكلا دينيا . ولما كانت عقول الجماهير مليئة بالدين واستبعد منها كل شيء سواه ، فانه كان من الضروري ان تخدعها بأن تعرض عليها مصالحها تحت ستار ديني ليتسنى بذلك حملها على اثارة عاصفة كبرى . ولما كانت البرجوازية قد خلقت منذ البداية طبقة ملحقة بها يمثلها عمال المياومة والخدم من شتى الانواع لا يملكون شيئا وهم من عامة المدن الذين لا ينتمون الى طبقة اجتماعية معترف بها ، والذين هم مقدمة للبروليتاريا فيما بعد ، كذلك نجد ، بالمقابل ، ان الهرطقة انقسمت الى هرطقة برجوازية معتدلة وأخرى ثورية تعتنقها العامة ، واصبحت الاخيرة موضع كراهية واستنكار الهراطقة البرجوازيين أنفسهم .

ان عدم اجتثاث جذور الهرطقة البروتستنتية كان متمشيا مع عدم امكان القضاء على البرجوازية الناشئة . ولما أصبحت هذه الطبقة على قدر كاف من القوة ، أخذ نضالها ضد طبقة النبلاء الاقطاعيين ـ وكان من قبل ذا طابع محلي ـ يتسع ليتخذ ابعادا قومية . وجرت اول حركة من هذا القبيل في المانيا وسميت حركة الاصلاح الديني . ولم تكن البرجوازية على قدر كاف من القوة او التطور ليتسنى لها ان تجمع تحت لوائها بقية الطبقات الثائرة مثل العامة في المدن وصغار النبلاء والفلاحين الذين يعملون في الارض . مني النبلاء اولا بالهزيمة ، وبعد ذلك نشب تمرد الفلاحين الذي يعد ذروة الصراع الثوري كله ، ولكن المدن تركتهم وخانتهم ، وهكذا هزمت الثورة تحت ضربات الجيوش التي سيرها الامراء الزمنيون وهم الذين جنوا الثمرة كلها . ومنذ ذلك الوقت تختفي المانيا لمدة ثلاثة قرون من صفوف البلدان التي تلعب دورا مستقلا في التاريخ . ولكن الى جانب لوثر الالماني ظهر كالفن الفرنسي الذي عرف بذكائه الفرنسي كيف يضع الطابع البرجوازي للاصلاح في المقدمة . وجعل الكنيسة ذات صبغة جمهورية وديمقراطية ، وبينما انحط شأن الاصلاح اللوثري في المانيا وجلب على البلاد الدمار والخراب ، كان الاصلاح الكالفيني يحمل اللواء الذي استظل به الجمهوريون في جنيف وهولندا واسكتلاندا ، وعمل على تحرير هولندا من اسبانيا والامبراطورية الالمانية ، وهيأ الرداء الايديولوجي للثورة البرجوازية الثانية في

انجلترا . وهنا بررت الكالفينية وجودها بأن اصبحت الستار الديني الذي يخفي مصالح البرجوازية في ذلك العصر ، ولهذا السبب لم تلق قبولا عاما كاملا لان الثورة وقعت في عام ١٦٨٩ عن طريق اتفاق وسط بين البرجوازية وقسم من طبقة النبلاء (١٠١) . واعيد بناء الكنيسة الرسمية الانجليزية ، ولكن ليس بشكلها القديم اي الكاثوليكية التي يشغل فيها الملك مركز البابا ، ولكنها عادت مصطبغة بطابع كالفيني قوي . لقد كانت الكنيسة الرسمية القديمة تحتفل بيوم الاحد الكاثوليكي البهيج وكافحت ضد اليوم الكالفيني الكئيب ، ولكن الكنيسة البرجوازية الجديدة اتخذت اليوم الكالفيني الذي لا يزال يزين رأس انجلترا حتى اليوم .

وفي فرنسا أخمدت حركة الاقلية الكالفينية عام ١٦٨٥ ، وعادت هذه الاقلية الى حظيرة الكاثوليكية ، او طردت من البلاد . ولكن ما الفائدة من ذلك ؟ في ذلك الوقت كان المفكر الحر بيير بايل يقوم بعمله، وفي عام ١٩٦٤ ولد فولتير. لقد ترتب على اساليب القمع التي اتبعها لويس الرابع عشر انها سهلت للبرجوازية مواصلة ثورتها في شكل غير ديني وسياسي بصفة خاصة ، وهو الشكل الوحيد الملائم للبرجوازية المتطورة . ففي الجمعيات الوطنية ملأ المقاعد أحرار الفكر بدلا من البروتستانت ، وبذلك دخلت المسيحية مرحلتها الاخيرة . لقد اصبحت عاجزة بالنسبة للمستقبل عن خدمة طبقة تقدمية بأن تكون الرداء الايديولوجي لمطامحها . واخذت تصبح الاداة التي تستخدمها الطبقات الحاكمة للحكم واقصاء الطبقات الدنيا لتبقى تحت النير . ولهذا تستخدم كل طبقة من الطبقات المختلفة الدين المناسب لها : فالجزويتية الكاثوليكية ، او الارثوذكسية البروتستانتية لطبقة ملاك الارض ، والمذهب العقلي للبرجوازية الليبرالية والراديكالية ، ولا اهمية كبيرة فيما اذا كان هؤلاء السادة يؤمنون او لا يؤمنون بالاديان التي اتخذوها لخدمة اغراضهم .

ولذلك نرى هنا : ان الدين بمجرد ان ينشأ ، يحتوي على مادة تقليدية ، بمثل ما تكون التقاليد قوة محافظة كبيرة في كل الميادين الايديولوجية ، ولكن التحولات التي تطرأ على هذه المادة تنشأ عن العلاقات القائمة بين الطبقات ، ومعنى هذا عن العلاقات الاقتصادية بين الاشخاص الذين تتم بواسطتهم هذه التحولات — ويكفي هذا هنا .

ليس ما عرضناه سابقا سوى صورة عامة عن المفهوم الماركسي للتاريخ ، مصحوبة ببعض الامثلة والايضاحات القليلة . ولكن الدليل على هذا المفهوم تجده في التاريخ نفسه . واسمح لنفسي ان اقول ان هذا قد وجد بشكل كاف في كتابات اخرى . وعلى اي حال فان هذا المفهوم يضع نهاية للفلسفة في مملكة التاريخ ، تماما كما يجعل المفهوم الديالكتيكي عن الطبيعة كل الفلسفات الطبيعية غير ضرورية ومستحيلة . ولم تعد المسألة مسألة اختراع ارتباطات داخلية من ادمغتنا ، وانما هي مسألة اكتشاف هذه الارتباطات في الوقائع . اما بالنسبة للفلسفة التي ابعدت عن الطبيعة والتاريخ ، فلم يبق لها سوى ميدان الفكر الخالص ، هذا بقدر ما يوجد هذا الميدان فيما بعد : اقصد نظرية قوانين عملية الفكر نفسها ، أي المنطق والديالكتيك .

كتب في بداية عام ١٨٨٦

فـــردريـك انجـــلز

من مقدمة الطبعة الأولى عام ١٨٨٤ لكتاب : أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة

ان العامل الحاسم ، طبقا للمفهوم المادي ، هو ، في التحليل الاخير ، انتـاج الحياة المباشرة والاستمرار في اعادة انتاج هذه الحياة . على ان هذا الانتاج نفسه يتسم بطابع مزدوج . فهو من جهة انتاج وسائل المعيشة من غذاء وكساء ومسكن وما يستلزم انتاجها من ادوات ، وهو من جهة اخرى انتاج الكائنات البشرية ذاتها ، اي تكثير النوع . والمؤسسات الاجتماعية التي يعيش الناس في ظلها خلال عصر تاريخي معين ، وفي بلد معين ، يحددها كلا النوعين من الانتاج ، اي مرحلة تطور العمل من جهة ، وتطور العائلة من جهة اخرى . فبقدر قلة تطور العمل تقل كمية منتوجاته ، وتقل ثروة المجتمع تبعا لذلك ، وتهيمن اكثر فأكثر ، كما يبدو ، روابط الجنس على النظام الاجتماعي . وعلى أي حال ، ففي داخل هذه البنية الاجتماعية القائمة على روابط الجنس تتطور اكثر فأكثر انتاجية العمل ، وتتطور معها الملكية الخاصـة والتبادل والتفاوت في الثروة ، وامكانية الانتفاع بقوة عمل الاخرين ، ويتطور تبعـا لذلك أساس التناحرات الطبقية : عناصر اجتماعية جديدة تجهد على مر الاجيال لتكييف النظام الاجتماعي القديم حسب الظروف الجديدة ، الى ان يؤدي عـــدم التوفيق بينهما الى ثورة كاملة . فينفجر المجتمع القديم القائم على روابط الجنس بفعل تصادم الطبقات الاجتماعية الحديثة التطور ، ويظهر محله مجتمع جديد منظم في دولة ، مجتمع لا تبقى وحداته الفرعية جماعات قائمة على روابط الجنس ، بـل مجموعات اقليمية ، مجتمع يخضع فيه نظام الاسرة خضوعا تاما لنظام الملكية وتتطور فيه بحرية منذ ذلك الحين ، التناحرات الطبقية والصراعات الطبقية التي تتألف منها مادة التاريخ المكتوب حتى الان .

كتب من نهاية آذار حتى ٢٦ أيار ١٨٨٤

فردريك انجلز

من مقدمة الطبعة الانجليزية ١٨٨٨ لبيان الحزب الشيوعي

بما ان البيان نتاج عملنا المشترك ، ارى من واجبي ان أقرر هنا بأن فرضيته الاساسية التي تشكل نواته ، تعود الى ماركس وحده . وهذه الفرضية هي كالتالي : ان الاسلوب السائد في الانتاج الاقتصادي والتبادل والتنظيم الاجتماعي الناجم عنه بالضرورة ، يشكلان في كل مرحلة تاريخية ، الاساس الذي يقوم عليه . والذي يمكن ان يفسر به وحده ، التاريخ السياسي والفكري لتلك المرحلة ، وبالتالي فان تاريخ الجنس البشري بأسره (منذ انحلال المجتمع القبلي البدائي ، حيث كانت الارض ملكا مشتركا) كان تاريخ صراع الطبقات ، تاريخ صراع بين مستثمِرين ومستثمَرين ، بين طبقات حاكمة وطبقات مضطهدة . وان تاريخ هذه الصراعات الطبقية يؤلف سلسلة من التطورات تم في الوقت الحاضر بلوغ مرحلة منها لا يمكن للطبقة المستثمرة المضطهَدة ــ البروليتاريا ــ أن تحقق تحررها من تسلط الطبقة المستثمرة الحاكمة ــ البرجوازية ــ من غير ان تحرر في الوقت ذاته ، وبصورة نهائية ، المجتمع بأسره من كل استثمار ، واضطهاد وتمييز طبقي ، وصراع طبقي .

هذه الفرضية ، المقدر لها حسب رأيي ان تصنع للتاريخ ما صنعت نظرية داروِن لعلم الحياة ، قد اقتربنا ، كلانا ، منها بالتدريج قبل عام ١٨٤٥ بعدة سنوات . اما مدى ما اقتربت منها بصورة مستقلة ، فذلك ما يبينه كتابي « حالة الطبقة العاملة في انكلترا (★) » بصورة أفضل . لكني عندما التقيت بماركس من جديد في بروكسل عام ١٨٤٥ ، كان قد سبق فانضج هذه الفرضية ، وعرضها عليّ بصورة تكاد تكون بمثل الوضوح الذي عرضتها به هنا .

(★) « حالة الطبقة العاملة في انجلترا في عام ١٨٤٤ » بقلم فريدريك انجلز . ترجمة فلورنس ويسكنوتسكي نيويورك ، لوفل ــ لندن . و ــ ريفز ، ١٨٨٨ (ملاحظة من انجلز) .

فـــردريـك انجـــلز

من مقدمة لكتاب الحرب الأهلية في فرنسا

لقد اضطرت الكومونة الى الاعتراف منذ البداية ان الطبقة العاملة ، اذ تتسلم الحكم ، لا تستطيع ان تستمر في ادارة الامور بواسطة جهاز الدولة القديم ، وانـــه يجب على الطبقة العاملة ، حتى لا تفقد ثانية الحكم الذي ظفرت به من قبل ، ان تطيح بجهاز الاضطهاد القديم كله ، الذي كان سابقا يستخدم ضدها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، يجب ان تحمي نفسها من نوابها وموظفيها ، بالاعلان أنهم كلهم وبلا استثناء ، يخضعون للتسريح في أية لحظة . ماذا كانت الصفة المميـزة للدولـة قبل ذلك الحين ؟ في البداية ، خلق المجتمع لنفسه أجهزة خاصة لحماية مصالحـــه المشتركة ، وذلك عن طريق تقسيم العمل البسيط . ولكن هذه الاجهزة ، واهمها مع مرور الايام ،ولتحقيق مصالحها الذاتية الخاصة ،من خادمة للمجتمع الى سيدة له . ويمكن ان نرى ذلك ، مثلا ، ليس في الملكية الوراثية فقط ، بل في الجمهوريـة الديمقراطية أيضا . وليس هناك مكان يكون فيه « الساسة » جزءا من الامة اشـــد نفوذا وانعزالا مما هو في اميركا الشمالية . فان كلا الحزبين الكبيرين اللذين يتناوبان السلطة هناك يخضعان لاشخاص يتخذون من السياسة أمرا مربحا ويضاربون على مقاعد النواب في الجمعيات التشريعية في الاتحاد كما في كل ولاية على انفراد ، أو يعيشون من القيام بالتحريض لمصلحة حزبهم ، وعندما ينجح هذا الحزب يكافئهم بالمناصب . ومعروف جيدا كم بذل الاميركيون من جهود في الثلاثين سنـــة الاخيرة ليزيحوا عنهم هذا النير الذي بات لا يحتمل ، وكيف أنهم ما زالوا ، رغم ذلك،يغرقون شيئا فشيئا في مستنقع الرشوة . وفي اميركا بالضبط ، يتجلى بصورة أوضح

كيف يتطور انعزال سلطة الدولة عن المجتمع . وهي التي قصد منها في البداية ان تكون اداة له فقط . فهناك لا سلالة ولا نبلاء ولا جيش دائم ، باستثناء القليل من الجنود الذين يراقبون الهنود الحمر . ولا بيروقراطية ذات اوضاع دائمة او حقوق تقاعدية . ومع ذلك فنحن نجد هنا عصابتين كبيرتين من المضاربين السياسيين تستوليان بالتناوب على سلطة الدولة وتستغلانها بأشد الطرق فسادا وأكثر الغايات فسادا ـ والامة عاجزة امام هذين الاتحادين الكبيرين من الساسة الذين هم . في الظاهر خدامها ولكنهم ، في الحقيقة . يسيطرون عليها وينهبونها .

ولمواجهة تحول الدولة واجهزتها على هذا النحو من خدام للمجتمع الى اسياد له ـ وهو تحول لا مفر منه في جميع الدول السابقة ـ لجأت الكومونة الى وسيلتين ناجعتين : أولا عينت في كل المناصب ـ الادارية والقضائية والتعليمية ـ اشخاصا منتخبين على أساس حق الاقتراع العام ، واقرت في الوقت ذاته حق الغاء هؤلاء المنتخبين بقرار من ناخبيهم في أي وقت . ثانيا لم تدفع لكل الموظفين . الكبار منهم والصغار ، الا الاجور التي يتقاضاها العمال الاخرون . وكان أعلى مرتب تدفعه . بصورة عامة ، هو (٦٠٠٠) فرنك . وبهذه الطريقة اقيم سد منيع في وجه الركض وراء المناصب الرابحة والوصولية . حتى بغض النظر عن التفويضات الملزمة للمندوبين في الهيئات التمثيلية . التي أدخلت اضافة الى ذلك .

هذا التحطيم لسلطة الدولة السابقة واستبدالها بسلطة جديدة . ديمقراطية فعلا . جاء وصفهما بالتفصيل في المقطع الثالث من كتاب « الحرب الاهلية » . ولكن من الضروري ان نقف هنا وقفة قصيرة مرة اخرى عند بعض ملامح هذا الاستبدال . لان الاعتقاد الخرافي بالدولة ، قد انتقل . وعلى الاخص في المانيا . من الفلسفة الى الوعي العام للبرجوازية ، بل حتى لكثير من العمال . فالدولة حسب تعاليم الفلاسفة هي « تحقيق الفكرة » . أو هي . اذ ترجمناها الى لغة الفلسفة ، مملكة الله على الارض . الدولة هي المجال الذي تتحقق فيه، أو يجب أن تتحقق فيه الحقيقة والعدالة الابديتان . ومن هنا كان الاحترام الخرافي للدولة ولكل ما يتصل بها . وهو احترام خرافي يتوطد بسهولة اكثر لان الناس اعتادوا . منذ الطفولة ، ان يتصوروا ان الشؤون والمصالح التي ترجع الى المجتمع كله . لا يمكن تحقيقها والمحافظة عليها الا بالطريقة المتبعة في الماضي . أي بواسطة الدولة وموظفيها الذين ينالون المناصب الرابحة . ويتصور الناس انهم يسيرون الى الامام خطوة خارقة في جراتها اذا هم حرروا انفسهم من الاعتقاد بالملكية الوراثية . وباتوا من انصار الجمهورية الديمقراطية . اما في الحقيقة فان الدولة ليست سوى جهاز قمع طبقة من قبل طبقة اخرى. وهذا ما يصدق على الجمهورية الديمقراطية بدرجة لا تقل صدقا عن الملكية . والدولة . حتى في أحسن الحالات ، شر ترثه البروليتاريا المنتصرة في الكفاح من أجل السيطرة الطبقية . والبروليتاريا المنتصرة ، مثلها في ذلك مثل الكومونة ستجبر على بتر اسوأ جوانب هذا الشر فورا . حتى يأتي الوقت الذي يستطيع فيه جيل ترعرع في ظروف اجتماعية جديدة حرة . أن يرمي سقط متاع الدولة كله على كومة نفايات .

في الاونة الاخيرة ، امتلأت قلوب المبتذلين من الاشتراكيين الديمقراطيين رعبا

من كلمتي دكتاتورية البروليتارية . حسن وجيد ، هل تريدون ، أيها السادة ، أن تعرفوا كيف تظهر هذه الدكتاتورية ؟ انظروا اذن الى كومونة باريس . فقد كانت دكتاتورية البروليتاريا .

لندن ، في الذكرى السنوية العشرين لكومونة باريس
في ١٨ آذار ١٨٩١ .

فـــردريـك انجـــلز

من المقدمة الانجيلزية الخاصة عام ١٨٩٢ لكتاب الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية

وعلى ذلك فاني آمـــل ان روح الاحترام لن تصدم او استعملت في اللغـــة الانكليزية . كما في لغات أخرى كثيرة اصطلاح « المادية التاريخية » لاظهار وجهـــة النظر الخاصة بالتاريخ والتي تبحث عن السبب النهائي والقوة المحركة العظمى لكل الاحداث التاريخية الهامة في التطور الاقتصادي للمجتمع ، وفي التغيرات في اساليب الانتاج والتبادل ، وما يترتب على هذا من انقسام المجتمع الى طبقات متمايزة ، وفي صراع هذه الطبقات مع بعضها .

وربما أحظى بهذا التسامح حالما أوضح ان المادية التاريخية يمكن أن تكـــون ذات فائدة حتى لروح الاحترام الانجليزية . فقد اشرت منذ اربعين أو خمسين عاما تقريبا . ان كل غريب مثقف يستقر في انكلترا تعروه الدهشة لما يشاهده من تعصب ديني وغباء عند افراد الطبقة الوسطى الانجليزية . ولكني سأوضح الان ان الطبقـــة الانجليزية المحترمة لم تكن غبية فعلا كما تبدو لهذا الغريب الفطن . ويمكن تفسير ميولها الدينية .

عندما خرجت اوروبا من العصور الوسطى كانت الطبقة الوسطى المترعرعة في المدن . تؤلف العنصر الثوري . وقد احرزت في ظل التنظيم الاقطاعي مركزا معترفا به . ولكن هذا المركز اصبح محدودا بالنسبة الى قوتها على التوسع والامتداد . وأصبح تطور الطبقة الوسطى أي البرجوازية لا يتلاءم مع الحفاظ على النظـــام الاقطاعي ، فكان لا بد من أن يسقط هذا النظام .

كانت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية المركز العالمي العظيم للاقطاعية . وقد وحدت كل اوروبا الغربية ، رغم الحروب الداخلية ، في نظام سياسي واحد عظيم ، يقف ضد الكنيسة اليونانية المنشقة والاقطار الاسلامية على حد سواء . واحاطت الكنيسة المؤسسات الاقطاعية بهالة من القداسة السماوية . ونظمت مراتبها الكهنوتية حسب النموذج الاقطاعي . واخيرا كانت الكنيسة نفسها أقوى سيد اقطاعي ، وتملك ثلث ارض العالم الكاثوليكي . لهذا كان لا بد قبل الهجوم الناجح على النظام الاقطاعي الفاسد ، من تحطيم منظمته المركزية المقدسة ، في كل بلد وبكل تفاصيله .

وعلاوة على ذلك ، فالى جانب قيام الطبقة الوسطى سارت عملية احياء العلوم الكبرى من فلك وميكانيك وطبيعة وتشريح وفيزيولوجيا ، فاعيدت دراستها. وتطلبت البرجوازية بغية تطوير انتاجها الصناعي علما يحدد الخواص الفيزيائية للاشياء الطبيعية وأساليب فعل قوى الطبيعة . لقد بقي العلم حتى ذلك الوقت الخادم المتواضع للكنيسة ، ولم يسمح له أن يتجاوز الحدود التي رسمتها العقيدة الدينية ، ولذا لم يكن علما على الاطلاق . وتمرد العلم على الكنيسة ، وبما أن البرجوازية لا تستطيع الاستغناء عن العلم ، فقد شاركت في تمرده ضد الكنيسة .

وعلى الرغم من أن ما سلفت الاشارة اليه لا يمس الا ناحيتين من النواحي التي كان لا بد للطبقة الوسطى من ان تصطدم مع الدين القائم ، الا انه يكفي حتى يبين اولا ان البرجوازية هي الطبقة التي يهمها اكثر من غيرها النضال ضد ادعاءات الكنيسة الرومانية . وثانيا أن كل نضال في ذلك الوقت ضد الاقطاع كان لا بد ان يجري تحت قناع ديني ، اي يجب أن يكون موجها ضد الكنيسة اولا . ولكن اذا كانت هذه الصيحة قد بدات من الجامعات وتجار المدن ، فقد كان من المؤكد ان يتردد صداها في جماهير ابناء الريف ، اي في صفوف الفلاحين الذين كان عليهم ان يناضلوا في كل مكان من اجل وجودهم ضد سادتهم الاقطاعيين : الروحيين والزمنيين.

وقد بلغ كفاح البرجوازية الطويل ضد الاقطاعية أوجه في ثلاث معارك كبيرة حاسمة .

والمعركة الاولى هي ما يسمى الاصلاح الديني البروتستانتي في المانيا فاستجابة لصرخة الحرب التي اطلقها لوثر ضد الكنيسة ، نشبت انتفاضتان سياسيتان : الاولى قام بها صغار النبلاء بقيادة فراتز فون سيكنجن عام ١٥٢٣ ، وثانيتهما حرب الفلاحين الكبرى عام ١٥٢٥ . وقد هزمت الانتفاضتان والسبب هو عدم حزم الاطراف المستفيدة أي بورجوازيي المدن ــ ولا مجال لتفسير سبب عدم الحزم هذا هنا . ومنذ اللحظة التي انحط فيها النضال الى قتال بين الامراء المحليين والسلطة المركزية ، وانتهى بابعاد المانية ، لمدة مئتي سنة ، من الامم الاوروبية الفعالة سياسيا . وقد أدى الاصلاح اللوثري الى خلق دين جديد يتفق مع الملكية المطلقة . وحالما اعتنق الفلاحون في المانيا الشمالية الشرقية اللوثرية ، هووا من منزلة الاحرار الى منزلة الاقنان .

ولكن حينما فشل لوثر ، نجح كالفن . فكان مذهب كالفن مذهبا ملائما لاشد طبقة برجوازية جريئة في عصره. وكان مذهبه العذري القدري التعبير الديني عن واقع

ان عالم المنافسة التجاري . لا يعتمد فشله ونجاحه على نشاط المرء أو مهارته بل على ظروف لا سلطة له عليها . فما يحدث لا يتفق وارادته ، بل يخضع لفعل القوى الاقتصادية العليا. وهذا امر يصدق بصورة خاصة على فترة تميزت بثورة اقتصادية، عندما حلت محل المراكز والطرق التجارية مراكز وطرق جديدة، عندما انفتحت اميركا والهند للعالم ، عندما طفقت اقدس المعتقدات الاقتصادية ـ قيمة الذهب والفضة ـ تتداعى وتنهار . وكان دستور كنيسة كالفن يتعمق في جمهوريته وديمقراطيته ، وعندما تصبح مملكة الله جمهورية . فهل تظل ممالك هذا العالم خاضعة للملوك والاساقفة والاسياد ؟ وبينما اصبحت اللوثرية الالمانية اداة طيعة في ايدي الامراء ، اوجدت الكالفنية جمهورية في هولندا ، واحزابا جمهورية في انكلترا وعلى الاخص في اسكوتلاندا .

وقد وجدت الكالفنية . الانتفاضة الكبرى الثانية . مذهبا جاهزا ومفصلا على قياسها . وقد تموضعت هذه الانتفاضة في انكلترا . وقد قام بها الطبقة الوسطى في المدن وقاتل من أجلها صغار الاعيان في الريف ومقاطعاته . ومن الطريف أن الفلاحين في هذه الانتفاضات البرجوازية الكبرى الثلاث . قدمت الجيش الذي قام بالحرب. والفلاحون هم الطبقة ، التي حالما يتحقق النصر . فان نتائجه الاقتصادية تحطمها . وبعد مئة سنة من قيام كرومويل ، اختفت طبقة اعيان الريف الصغار في كل انكلترا تقريبا . وعلى كل ، فلولا طبقة الاعيان ومعها عامة المدن ، لما استطاعت البرجوازية وحدها ان تواصل النضال الى نهايته المريرة ، وان تدفع شارلز الاول الى المشنقة . ولضمان هذه النتائج للبرجوازية التي كانت ناضجة في ذلك الحين للحصاد ، كان ينبغي للثورة ان تسير اكثر فاكثر . تماما كما في فرنسا عام ١٧٩٣ وكما في المانيا عام ١٨٤٨ . ويبدو هذا . في الحقيقة قانونا من قوانين ثورة المجتمع البرجوازي .

وكان لا بد لهذا النشاط الثوري المشتط . ان تتبعه بالضرورة ردة فعل حتمية تخطت بدورها النقطة التي كان بوسعها أن تبقى عندها . وبعد سلسلة من التذبذبات ، برز اخيرا مركز الثقل الجديد . واصبح نقطة انطلاق جديدة . وكانت الفترة العظيمة للتاريخ الانجليزي . المشهورة عند روح الاحترام الانكليزية باسم « العصيان الكبير » ، والصراعات التي اعقبته . قد شارفت على نهايتها بحادث تافه نسبيا . يدعوه المؤرخون الليبراليون « الثورة المجيدة » .

كانت نقطة الانطلاق الجديدة مساومة بين الطبقة الوسطى النامية ، وبين الاقطاعيين السابقين . وكان الاخيرون . مع انه يطلق عليهم حتى الان لقب الارستقراطية ، قد اصبحوا في الطريق الذي يؤدي بهم الى ان يصبحوا ما آل اليه لويس فيليب في فرنسا في الفترة الاخيرة « البرجوازي الاول في المملكة » . ولحسن الحظ بالنسبة لانجلترا ، ان السادة الاقطاعيين قد راح كل فريق منهم يقتل الاخر في حرب الوردتين (١٠٢) . أما اسلافهم الذين تحدروا من عائلات عريقة ، فقد أخرجوا عن الخط المباشر الموروث بحيث كونوا كيانا جديدا ، له عادات واتجاهات برجوازية اكثر منها اقطاعية . لقد فهموا تماما قيمة النقد وطفقوا مباشرة يزيدون ريعهم العقاري بتحويل مئات المزارع الصغيرة الى مراع للاغنام . واذ خلق هنري

الثامن ، بتبديده املاك الكنيسة ، طبقة من الملاك البرجوازيين عن طريق العطايا وتوزيع الاراضي العديدة المصادرة على الاتباع الناشئين من لا شيء بصورة مطلقة او نسبية ، الذي استمر طيلة القرن السابع عشر وادى الى النتيجة ذاتها ، فتوجب على هذا ان الارستقراطية الانجليزية منذ عهد هنري السابع ، بدلا من ان تقاوم فعل تطور الانتاج الصناعي ، عمدت بالعكس الى الاستفادة منه بطريق غير مباشر ، وكان هناك دائما فريق من كبار الملاك يرغب في التعاون مع كبار افراد البرجوازية المالية والصناعية لاسباب اقتصادية وسياسية ، ولهذا تمت بسهولة مساومة في عام ١٦٨٩ بين هاتين الطبقتين ، فتركت الاسلاب السياسية للعائلات الكبيرة من ملاك الاراضي على ان تجد المصالح الاقتصادية للطبقة الوسطى الصناعية والتجارية العناية الكافية ، وكانت هذه المصالح الاقتصادية من القوة بحيث تحدد السياسة العامة للامة . وكان هناك مشاحنات حول القضايا التفصيلية ، ولكن بشكل عام عرفت الاوليغارشية الارستقراطية بشكل جيد أيضا ان ازدهارها الاقتصادي الخاص يرتبط ارتباطا وثيقا مع ازدهار الطبقة الوسطى الصناعية والتجارية .

ومنذ ذلك الحين، كانت البرجوازية عنصرا وضيعا ، ولكنه عنصر لا يزال يحظى بالاقرار انه من عناصر الطبقات الحاكمة في انكلترا . اما مع الباقي من ابناء الشعب فقد كانت المصلحة العامة له ان يبقي تحت سيطرته الجماهير العاملية الكبرى للامة. فالتاجر او الصناعي (صاحب المانيفاكتورة) ، وقف هو نفسه في مركز السيد ، او كما قيل فيما بعد ، « الرئيس الطبيعي » بالنسبة لموظفيه وعماله وخدامه المحليين . وكانت مصلحته هي ان يدفعهم الى العمل بقدر ما يستطيع ، ولتحقيق هذا الغرض كان لا بد من تعويدهم على الرضوخ . لقد كان هو نفسه متدينا ، ولكن دينه هو الذي أمده بالراية التي حارب في ظلها الملك والاسياد ، وسرعان ما كشف ان هذا الدين يهيء له فرصة التأثير في عقول تابعيه الطبيعيين ، وجعلهم خاضعين لاوامر معلميهم الذين اراد الله ان يجعلهم فوقهم . وباختصار اضطرت البرجوازية الانكليزية الان ان تساهم في الحفاظ على « الطبقات الدنيا » ، الكتلة الضخمة المنتجة في الامة ،وكان الدين من جملة الوسائل التي ساعدتهم في تلك المهمة .

وهناك عامل آخر اسهم في الميول الدينية البرجوازية . وهذا العامل هو ظهور المادية في انكلترا . فهذا المذهب الجديد لم يكتف بصدم شعور التقوى لدى الطبقة الوسطى ، بل جعل نفسه فلسفة ملائمة فقط لاهواء المتعلمين والمثقفين ، تقف موقف المعارضة من الدين الذي كان لا يصلح الا للجماهير غير المتعلمة،بما فيها البرجوازية. ومع هوبز برزت المادية على المسرح كمدافع عن الامتيازات والحكم الملكي المطلق ، ودعت الى الملكية المطلقة للحفاظ على الصبي القوي ولكنه شرير ، وللابقاء على خضوع الشعب (١٠٣) . وبالمقابل ، فقد ظلت المادية عند خلفاء هوبز ، بولينجبروك وشافتسبري .. الخ . تحافظ على الشكل المميز الجديد كمذهب ارستقراطي كريه الى نفوس الطبقة الوسطى بسبب هرصه الدينية من جهة واتصاله بخصوم البرجوازية السياسيين من جهة اخرى . وطبقا لذلك ، نجد انه في معارضة مادية الارستقراطية ومذهبها المؤله ، ظلت الطوائف البروتستانية التي قاتلت

السيتوارتيين القوة الرئيسية للطبقة الوسطى التقدمية ، ومنذئذ حتى الآن لا تزال العمود الفقري « لحزب الاحرار العظيم » .

واثناء ذلك ، انتقلت المادية من انكلترا الى فرنسا فتلاقت وتحالفت مع مدرسة مادية اخرى من الفلاسفة ، هي فرع من المدرسة الديكارتية . وظلت المادية كذلك في فرنسا مذهبا ارستقراطيا بشكل محدد ، ولكن سرعان ما اكد الطابع الثوري نفسه . ولم يقصر الماديون الفرنسيون نقدهم على قضايا العقيدة الدينية ، بل شمل التقليد العلمي للمؤسسة السياسية الذي اصطدموا به ، وحتى يثبتوا دعوى مذهبهم في شمولية تطبيقه ، اتخذوا اقصر الطرق ، وطبقوه بجراة على كل موضوعات المعرفة في عمل ضخم اطلق عليهم بسببه اسم هذا الكتاب ـ الموسوعة . وهكذا صار هذا المذهب ـ سواء بشكله المادي أو التأليهي ـ عقيدة لكل شباب فرنسا المثقف ، بحيث أنه لما انفجرت الثورة الكبرى ، صار هذا المذهب الذي نادى به الملكيون الانكليز اللواء النظري للجمهوريين والارهابيين الفرنسيين ، ومنه ظهر نص وثيقة حقوق الانسان (١٠٤) .

كانت الثورة الفرنسية الكبرى الانتفاضة الثالثة البرجوازية ، وكانت الثورة الاولى من حيث انها نزعت الرداء الديني تماما ، وحاربت في الخطوط السياسية الواضحة ، وكانت الثورة الاولى ايضا من حيث انها حاربت حقا حتى دمرت أحد الطرفين المتصارعين وهو الارستقراطية ، وحققت النصر النهائي للطرف الآخر وهو البرجوازية . وفي انكلترا نجد استمرارا للمؤسسات قبل الثورة وبعدها ومساومة بين الاقطاعيين والرأسماليين ، وقد وجدت هذه المؤسسات التعبير عنها في السوابق القضائية ، وفي المحافظة الدينية على الاشكال الاقطاعية للقانون . ولكن الثورة في فرنسا اقامت قطيعة تامة مع تقاليد الماضي ، وفضحت آخر مخلفات الاقطاعية ، وخلقت « القانون المدني » (١٠٥) الذي جعلته ملائما ملائمة دقيقة مع القانون الروماني ـ الذي هو التعبير الاكمل عن العلاقات القضائية المتطابقة مع المرحلة الاقتصادية التي يسميها ماركس مرحلة انتاج السلع ـ هذا القانون الذي اتفق مع الشروط الرأسمالية الحديثة ، وقد فعلت هذا بحذاقة بحيث لا يزال القانون الثوري الفرنسي ، هو النموذج لاصلاحات قانون الملكية في كل الاقطار الاخرى ، دون ان نستثني انكلترا . وعلى أي حال ، دعنا الآن ننس أن القانون الانكليزي استمر في التعبير عن العلاقات الاقتصادية للمجتمع الراسمالي بتلك اللغة الاقطاعية الهمجية التي تتطابق مع ما تعبر عنه، تماما كما يتطابق الهجاء الانكليزي مع اللفظ الانكليزي ـ تكتب لندن وتلفظ قسطنطينية، كما قال احد الفرنسيين ـ ذلك ان القانون الانكليزي نفسه هو القانون الوحيد الذي حفظ خلال العصور، ونقل الى اميركا والمستعمرات أفضل جزء مما اشتملت عليه التقاليد الجرمانية القديمة عن الحرية الشخصية والحكم الذاتي المحلي ، والاستقلال من كل تدخل الا تدخل المحاكم القانونية ، هذه الامور التي فقدت في القارة خلال الملكية المطلقة ، ولم تسترجع حتى الآن في أي مكان .

ولنعد الى بورجوازينا الانجليزي . فقد أتاحت له الثورة فرصة رائعة استطاع فيها بمساعدة الملكيات في القارة ، ان يدمر التجارة البحرية الفرنسية ، ويضم

ممتلكاتها الاستعمارية ويسحق آخر تبجح فرنسا في المنافسة البحرية. وهذا السبب يفسر لنا قتاله مع فرنسا والسبب الاخر ، هو ان سير الثورة ، خالف اتجاهه . ولم يقف الامر عند حد المظهر الارهابي « اللعين » فقط بل تابع حكم البرجوازية حتى نهايته المتطرفة . وماذا يصنع البرجوازي الانكليزي بغير الارستقراطية التي تعلمه العادات وتخترع الازياء ، ويخرج من صفوفها ضباط الجيش الذي يحفظ النظام في الداخل ، والاسطول الذي يستولي على الممتلكات الاستعمارية والاسواق الجديدة في الخارج ؟ والحقيقة انه كانت هناك اقلية برجوازية تقدمية ، تلك الاقلية التي لم تراع مصالحها في ظل المساومة ، وتتكون بشكل رئيسي من الطبقة الوسطى الاقل ثراء ، كانت تتعاطف مع الثورة ولكنها كانت عاجزة في البرلمان .

وهكذا ، فاذا كانت المادية قد اصبحت عقيدة الثورة الفرنسية ، فان خوف الله في الانكليزي البرجوازي دفعه الى التمسك بدينه . الم يثبت عصر الارهاب كيف تكون النتيجة اذا زالت الغرائز الدينية من نفوس الجماهير ؟ وانتشرت المادية بسرعة من فرنسا الى الاقطار المجاورة ، ودعمتها التيارات المذهبية المشابهة وبصورة خاصة الفلسفة الالمانية ، وكلما اصبحت المادية وحرية الفكر ، في الواقع ، السمات المميزة التي لا بد ان يتحلى بها المثقف الاوروبي ، ازداد تمسك الطبقة الوسطى الانجليزية العنيد بمعتقداتها الدينية المتعددة . وقد تختلف هذه العقائد فيما بينها، ولكنها كانت، كلها ، عقائد مسيحية دينية متميزة .

وبينما ضمنت الثورة النصر للبرجوازية في فرنسا ، باشر واط واكرايت وكارترابت وغيرهم في انجلترا ثورة صناعية نقلت مركز ثقل القوة الاقتصادية بشكل تام ونهائي . فزادت ثروة البرجوازية اكثر مما زادت ثروة الارستقراطية من ملاك الاراضي . وداخل البرجوازية نفسها برز رجال الصناعة الى الصفوف الامامية دافعين وراءهم الارستقراطية المالية والصيارفة ... الخ . ان مساومة ١٦٨٩ ، حتى بعد التغييرات التدريجية التي طرأت عليها ، لم تعد لصالح البرجوازية ، لم تعد تتطابق نسبيا مع الوضع النسبي لاطرافها . ان سمة هذه الاطراف ايضا قد تغيرت : فبرجوازية ١٨٣٠ تختلف كل الاختلاف عن برجوازية القرن السابق . فالسلطة السياسية لا تزال متروكة للارستقراطية ، واستخدمت من قبل الارستقراطيين لتقاوم الادعاءات التي خرجت بها البرجوازية الصناعية الجديدة ، واصبحت هذه السلطة غير متلائمة مع المصالح الاقتصادية الجديدة . وبذلك نشب صراع جديد مع الارستقراطية كان لا بد ان ينتهي بانتصار السلطة الاقتصادية الجديدة . فأولا طبق قانون الاصلاح (١٠٦) ، على الرغم من المقاومة وتحت تأثير الثورة الفرنسية عام ١٨٣٠ . وقد اكسب هذا البرجوازية مركزا قويا معترفا به في البرلمان . وعندئذ جاء الغاء قوانين القمح (١٠٧) ، ووطد هذا مرة والى الابد ، السلطة البرجوازية ، وعلى الاخص الجزء الفعال من هذه الطبقة ويتألف من الصناعيين ، على الارستقراطية العقارية . وكان هذا اعظم انتصار للبرجوازية ، وكذلك كان ايضا آخر انتصار جنت منه ثمار مصالحها الخاصة . وكل انتصارات جاءت فيما بعد شاركتها فيها سلطة اجتماعية جديدة ، تكون حليفتها في البدء ، ومنافستها بعد ذلك مباشرة .

لقد خلقت الثورة الصناعية طبقة من الراسماليين الصناعيين الكبار ، ولكنها خلقت ايضا طبقة من الكادحين الصناعيين ـ طفقت تتزايد. وتزايدت هذه الطبقة عدديا بقدر ما اخذت الثورة الصناعية تنتزع فرعا وراء فرع من المشغل (المانيفاكتورة) ، وبقدر ازديادها قوة . وقد اثبتت هذه القوة عام ١٨٢٤ باكراه البرلمان على الغاء القوانين التي تحظر تجمع العمال . وخلال اضطراب عهد الاصلاح ، أسس العمال الجناح الراديكالي في حزب الاصلاح ، واذ حرمهم قانون ١٨٣٢ من حق الاقتراع ، فقد صاغوا مطاليبهم في ميثاق الشعب (الشارتية) وجمعوا انفسهم والفوا حزبا يجابه حزب معارضة قانون القمح (١٠٨) ، واطلقوا على هذا الحزب المستقل « الشارتيين » وهو اول حزب عمالي في الازمنة الحديثة .

وعندئذ تلا ذلك ثورات في القارة في شباط وآذار ١٨٤٨ وهي ثورات لعب فيها العمال دورا بارزا . وقدموا ، على الاقل في باريس ، مطاليب لا يمكن ان تسمح بها وجهة نظر المجتمع الراسمالي . واعقب ذلك حركة رجعية عامة ظهرت اولا في هزيمة الشارتيين في ١٠ نيسان ١٨٤٨ ، وسحق ثورة العمال في باريس في حزيران من العام نفسه ، والنكبات التي حلت بايطاليا وهنغاريا وجنوب المانيا ، واخيرا انتصار لويس بونابرت في ٢ كانون اول ١٨٥١ على باريس . وهكذا اخمدت مطاليب العمال ودعاويهم ، موقتا على الاقل ، ولكن بأي ثمن ! لو ان البرجوازية البريطانية اقتنعت من قبل بضرورة ابقاء العامة تحت سيطرة النزعة الدينية ، فكم تكون الضرورة بعد كل هذه التجارب ؟ ولم يحفل البرجوازي الانكليزي بالسخريات تنهال عليه من زملائه في القارة ، وراح ينفق الالوف وعشرات الالوف سنة بعد سنة لادخال الدين في الطبقات الدنيا . واذ لم يقتنع بالجهاز الديني في وطنه فقد اخذ يطلب العون من الاخ جوناتان (١٠٩) ، اعظم منظم للدين في الوجود باعتباره سلعة وتجارة واستورد من اميركا حركة البعث ومودي وسانكي وامثالهما (١١٠) . واخيرا وافق على المساعدة الخطيرة لجيش الخلاص ، الذي يعيد الدعاية المسيحية الاولى الى الاذهان ، ويخاطب الفقراء على انهم شعب الله المختار ، ويحارب الراسمالية بطريقة دينية ، وهكذا غذى عنصرا من عناصر الصراع الطبقي للمسيحية الاولى ، يمكن ان يصبح هذا العنصر في يوم من الايام مقلقا للاغنياء المترفين ممن يتوفر لديهم المال الآن لتأييده .

ويبدو انه قانون من قوانين التطور التاريخي ، وهو الا تتمكن البرجوازية ، في اي قطر اوروبي من استخدام السلطة السياسية ـ لزمن كاف على الاقل ـ في مصلحتها الخاصة دون غيرها كما فعلت الارستقراطية الاقطاعية في العصور الوسطى. وحتى في فرنسا حيث استؤصلت شأفة الاقطاعية من جذورها ، لم تتسلم البرجوازية السلطة باعتبارها طبقة ، الا في فترات قصيرة جدا . ففي عهد لويس فيليب ١٨٣٠ ـ ١٨٤٨ تسلم السلطة قسم صغير جدا من البرجوازية المملكة ، وظل القسم الاكبر منها مبعدا عن التصويت وذلك بسبب القيود التي يفرضها القانون . وحكمت البرجوازية كلها في ظل الجمهورية الثانية ، ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ ولكن لمدة ثلاث سنوات فقط ، وقد ادى عجزها الى الامبراطورية الثانية . والآن فقط ، في عهد الجمهورية الثالثة ، احتفظت البرجوازية لنفسها بالسيادة لاكثر من عشرين سنة ، وها هي الآن تبدو

عليها علائم الانحلال . ان حكما دائما للبرجوازية محتمل فقط في اقطار مثل اميركا ، حيث لم تعرف الاقطاعية هناك ، وانطلق المجتمع من الاساس البرجوازي . وحتى في فرنسا واميركا ، فان خلفاء البرجوازية ، الشعب الكادح . اخذوا يطرقون الباب .

لم تستلم البرجوازية في انكلترا السلطة دون تجزئة . وحتى انتصار ١٨٣٢ ترك في ايدي الارستقراطية العقارية كل دوائر الحكومة العليا . وقد ظل هذا الخنوع للطبقة الوسطى الغنية ، غير مفهوم الى ان قام السيد فورستر احد رجال الصناعة الليبراليين في خطاب عام يناشد الشبان في براد فورد ان يتعلموا الفرنسية باعتبارها وسيلة للنجاح في العالم ، واقتبس امثلة من تجربته الخاصة وكيف كان مرتبكا وهو عضو في الوزارة حينما كان يضطر الى الاختلاط في مجتمع كانت اللغة الفرنسية فيه ضرورية كاللغة الانجليزية ! الحقيقة ان افراد الطبقة الوسطى الانجليزية كانوا . بوجه عام ، من منشأ غير مثقف ، ولا يسعهم ان يتركوا للارستقراطية المناصب الحكومية العليا التي تتطلب مميزات ومؤهلات اخرى غير ضيق الفكر والعجرفة اللذين تتصف بهما الجزيرة البريطانية ، ويمكن اجمال هذه المؤهلات بالمهارة التجارية(★) . وحتى المجادلات والمناقشات التي تعج بها الصحف اليوم تثبت بجلاء ما تشعر به الطبقة الوسطى الانجليزية من عدم اهليتها لنوع جيد من الثقافة العالية . فاكتفت بشيء اكثر تواضعا . وهكذا ، حتى بعد الغاء قوانين القمح . بدا كانه من المألوف ان يظل الذين احرزوا هذا النصر من امثال كوبدن وبرايت وفورستر مبعدين عن الاشتراك في الحكومة الرسمية للبلاد ، وظل الامر كذلك عشرين عاما بعد هذا الى ان فتح لهم قانون الاصلاح (١١١) الذي صدر ، باب الوزارة . ان البرجوازية الانكليزية لا تزال حتى اليوم تشعر بمركب نقصها الاجتماعي بحيث انها تمول على حسابها وحساب الامة طائفة مزينة من الزنابير لتمثل الامة بجدارة في جميع وظائف الدولة . وهي تعتبر نفسها انها تحوز الشرف، اذا ما حظي احدهم بقبول الانتساب الى هذه الزمرة المختارة والممتازة رغم انها صنعتها بنفسها .

لم تكن الطبقة الوسطى الصناعية والتجارية قد نجحت في ابعاد الارستقراطية

(★) وحتى في القضايا العملية ، فان عجرفة التعصب القومي ليست سوى مشير مؤسف . وحتى الوقت الحديث كان الصناعي الانكليزي العادي يعتبر ان من الحطة للانكليزي أن يتحدث أي لغة سوى لغته . وانه يشعر بالكبرياء ، اكثر من غيره في واقع ان « الاشرار الحقيرين » من الاجانب الذين استقروا في انكلترا قد اخذوا عنه مشكلة تنظيم منتجاته في الخارج . انه لم يلاحظ ابدا ان هؤلاء الاجانب ، ومعظمهم ألمان ، قد ساهموا بجزء كبير من التجارة البريطانية الخارجية ، في الاستيراد والتصدير ، وان التجارة الخارجية للانكليزي قد أصبحت محدودة ، بشكل كامل تقريبا ، في المستعمرات كالصين والولايات المتحدة وشمال افريقيا . ولم يلاحظ ان هؤلاء الالمان يتاجرون مع المان خارج الحدود ، قد نظموا بالتدريج شبكة كاملة من المستعمرات التجارية تشمل العالم باسره . ولكن عندما بدات المانيا ، منذ حوالي اربعين عاما ، بالتصنيع للتصدير خدمتها هذه الشبكة بشكل مدهش ، في تحويلها ، في وقت قصير ، من بلد مصدر للقمح اي بلد صناعي من الدرجة الاولى . وانتاب الرعب عندئذ ، منذ حوالي عشر سنوات ، الصناعي الانكليزي ، وسأل سفراءه ومستشاريه كيف انه لم يعد يستطيع الاحتفاظ بزبائنه . والجواب الذي اجمعوا عليه كان : ١ ـ لم تتعلم لغة زبونك بل توقعت منه ان يتعلم لغتك ٢ ـ انت لم تحاول حتى ان تلبي حاجات زبونك وعاداته ومشاربه ، بل توقعت منه ان ينفذ رغباتك انت . (ملاحظة من انجلز)

العقارية ابعادا تاما عن السلطة السياسية ، عندما ظهر على المسرح منافس آخر هو الطبقة العاملة . ونرى إن رد الفعل بعد الحركة الشارتية والثورات الاوروبية والتوسع غير المتوازي للتجارة الانكليزية من ١٨٤٨ ـ ١٨٦٦ (يعزى بشكل مبتذل الى حرية التجارة وحدها ، ولكنه يعزى اكثر فاكثر الى التطور الضخم في السكك الحديدية وعابرات المحيط ووسائل الاتصال بشكل عام) ، نقول ان ردة الفعل دفع الطبقة العاملة الى الاعتماد على حزب الاحرار (الحزب الليبرالي) الذين كانوا يشكلون منه الجناح الراديكالي قبل عهد الثورة الشارتية . واصبحت نداءاتهم حول حق التصويت ، شيئا فشيئا لا تقاوم ، وبينما « جبن » قادة الحزب الليبرالي ، أظهر دزرائيلي تفوقه بدفع الحزب الثوري الى استغلال اللحظة المناسبة وادخل حق الانتخاب الى المدن ، كما أعاد النظر بتوزيع المقاعد النيابية الذي ساوى بين المقاطعات الانتخابية الى حد ما (١١٢) . وقد زادت هذه الوسائل من القوة الانتخابية للطبقة العاملة بحيث انها كانت تشكل الاغلبية العظمى في ١٥٠ ـ ٢٠٠ دائرة انتخابية على الاقل . ولكن الحكومة البرلمانية هي مدرسة رأسمالية لتعليم احترام التقاليد . واذا نظرت الطبقة الوسطى بعين الاجلال والتقديس لما سماه اللورد جون مانر مازحا « النبلاء القدماء لدينا » ، فان جماهير الطبقة العاملة ستنظر بعين الاحترام والاختلاف الى ما اعتادوا تسميتهم « من يفضلونهم » أي الطبقة الوسطى . وبالفعل كان العامل البريطاني منذ خمسة عشر عاما نموذجيا مليئا بالاحترام لمركز سيده ومتواضعا في مطالبه ، الامر الذي كان فيه تعزية للاقتصاديين الالمان من مدرسة اشتراكيي الكراسي (١١٣) عن الميول الشيوعية والثورية التي لا يمكن شفاؤها عند عمالهم في الداخل .

ولكن رجال الطبقة الوسطى ـ وهم رجال أعمال مهرة ـ كانوا أبعد نظرا من الاساتذة الالمان . لقد أشركوا على مضض الطبقة العاملة في سلطتهم . فقد تعلموا اثناء السنوات الشارتية ان « هذا الصبي قوي ولكنه خبيث » ، لقد تعلموا ما يستطيع الشعب عمله . ومنذ ذلك الوقت اضطروا ان يجعلوا قوانين المملكة المتحدة تتضمن افضل المطاليب التي وردت في ميثاق الشعب . والآن يجب ابقاء الشعب في حالة طاعة وخضوع عن طريق وسائل اخلاقية والدين أول هذه الوسائل . وهذا يفسر الاغلبيات التي ينالها الكهنة في ادارة المدارس ، وتفرض البرجوازية على نفسها الضرائب المتزايدة لامداد كل أنواع حركة الاحياء ، من الطقسية (١١٤) الى جيش الخلاص .

والآن فازت روح الاحترام البريطانية على حرية الفكر والتساهل الديني لبرجوازيي اوروبا . واصبح عمال المانيا وفرنسا متمردين . وسرت اليهم عدوى الاشتراكية ، ولاسباب وجيهة لم يعبؤوا بمشروعية الاساليب التي يؤمنون بها السيادة والتفوق . ان **الصبي القوي** يزداد **خبثا** يوما عن يوم . فلم يبق أمام البرجوازية الفرنسية والبرجوازية الالمانية الا ان ترمي بكل هدوء حرية فكرها كما يرمي الشاب سيكاره عندما يصاب بدوار البحر على ظهر السفينة . واخذ الساخرون، الواحد تلو الآخر ، ينقلبون الى أتقياء في سلوكهم الخارجي ، ويتحدثون باحترام عن الكنيسة وعقائدها وطقوسها ، بل حتى تمشوا مع الاخيرة ما داموا يرون منها

بعض الفائدة . فأخذ الفرنسيون يخففون وجبة الجمعة ويصومون ، واخذ الالمان يجلسون منصتين طويلا لمواعظ البروتستانت يوم الاحد . وهكذا أصبحوا خصوما للمادية ـ ينبغي الاحتفاظ بالدين من أجل الشعب ـ تلك هي الوسيلة الوحيدة والاخيرة لانقاذ المجتمع من الدمار الشامل . ومن سوء حظهم انهم لم يهتدوا الى هذا الا بعد أن بذلوا قصارى جهدهم لتحطيم الدين الى الابد . والآن جاء دور البرجوازي الانكليزي ليسخر قائلا : « لماذا ايها الاغبياء ، لقد كان بامكاني اخباركم بهذا منذ مئتي عام ! » .

واخشى ان أقول انه لا بلادة الانكليز ، ولا ارتداد البرجوازية الاوروبية الى الدين بعد فوات الاوان ، يمكن ان يقيم سدا في وجه المد البروليتاري المتصاعد . ان التقاليد قوة كبيرة معوقة ، انها القوة التي تجمد التاريخ ، ولكن بما انها سلبية فمن المؤكد ان تتحطم ، ولذا فان الدين لن يصون المجتمع الراسمالي الى الابد . واذا كانت افكارنا الحقوقية والفلسفية والدينية هي ، من قريب او بعيد ، نتائج مترتبة على العلاقات الاقتصادية السائدة في مجتمع معين ، فان هذه الافكار وامثالها لن تستطيع ، على المدى الطويل ، ازالة الآثار المترتبة على التغير الكامل في هذه العلاقات . واذا كنا لا نؤمن بوحي خارج الطبيعة ، فان علينا ان نوافق ان ليلس هناك عقائد دينية تكفي لسند مجتمع منهار .

الواقع ان الطبقة العاملة ، في انكلترا ايضا ، قد ابتدات بالتحرك من جديد . ولا شك ان ابناء هذه الطبقة لا زالوا مقيدين بالتقاليد من شتى الانواع. منها التقاليد البرجوازية التي أشاعت الاعتقاد بأنه يجب الا يوجد سوى حزبين في البلاد ، حزب المحافظين وحزب الاحرار ، وان على الطبقة العاملة ان تسعى لانعتاقها من خلال حزب الاحرار الكبير . ثم التقاليد العمالية الموروثة عن المحاولات الاولى للقيام بعمل مستقل ، منها ان النقابات القديمة كانت تقدم على طرد كل من لا يمضي مدة تدريبه النظامية ، وهذا يعني تربية عمال احتياطيين منبوذين في قلب النقابة . ولكن رغم هذا فان الطبقة العاملة الانكليزية تتحرك ، حتى ان البروفيسور برنتانو اضطر ان يخبر بكل اسف هذا التحرك لاخوانه الاشتراكيين المدرسيين . انها تتحرك كأي شيء في انكلترا ، بخطى بطيئة هنا ، سريعة هناك ، مترددة هنا ، نتائجها متفاوتة التوفيق ، وهي تتحرك هنا وهناك بعدم ثقة وبحذر من اسم الاشتراكية ، بينما تشربت تدريجيا روحها ، والحركة تنتشر وتنتزع طائفة من العمال بعد اخرى ، وقد هزت العمال غير الماهرين من حي ايست اند في لندن من رقادهم ، وكنا نعلم مدى الدفعة الرائعة التي قدمتها هذه القوى الجديدة بدورها . واذا كانت خطى هذه الحركة لا تسير بالسرعة التي يريدها بعض عديمي الصبر ، فعليهم الا ينسوا ان الطبقة العاملة هي التي تحفظ أرفع سمات الطابع الانكليزي ، وانها اذا احرزت خطوة الى الامام في انكلترا ، فانها لن تفقدها بعد ذلك ، وهذه قاعدة للطبقة العاملة الانكليزية . واذا كان ابناء الشارتيين ، للاسباب التي شرحناها من قبل ، لم يحققوا الهدف المنشود فان الاحفاد يقدمون الدليل انهم جديرون بأجدادهم .

ولكن انتصار الطبقة العاملة الاوروبية ، لا يتوقف على انكلترا وحدها . فلا بد

لاحرازه من التعاون ، على الاقل ، بين انكلترا وفرنسا والمانيا . وفي كلا البلدين الاخيرين سبقت حركة الطبقة العاملة مثيلتها في انكلترا . وفي المانيا هي على مسافة قريبة من النجاح . والتقدم الذي حققته هناك خلال الخمس والعشرين سنة الاخيرة لا مثيل له . انها تتقدم بسرعة متزايدة . واذا كانت الطبقة الوسطى الالمانية قد اظهرت انها معدومة الكفاية في القدرة السياسية والنظام والشجاعة والقدرة والمثابرة فان الطبقة العاملة قدمت الدليل انها تحوز كل هذه الصفات . وكانت المانيا منذ اربعمئة سنة نقطة الانطلاق لاول انتفاضة للطبقة الوسطى الاوروبية . اما اين وصلت الاشياء الآن ، فهل خارج حدود الامكانية ان تكون المانيا ايضا مسرحا لاول انتصار عظيم للبروليتاريا الاوروبية ؟

٢٠ نيسان ١٨٩٢

فردريك انجلز

مقدمة ١٨٩٥ لكتاب ماركس : صراع الطبقات في فرنسا

من ١٨٤٨ ـ ١٨٥٠ (١١٥)

الكتاب الذي نعيد نشره ، كان محاولة ماركس الاولى لتفسير جزء من التاريخ المعاصر مستعينا بمفهومه المادي ، اي على اساس الوضع الاقتصادي المحدد . وهذه النظرية طبقت في البيان الشيوعي بخطوطها العريضة على مجمل التاريخ الحديث ؛ كما استخدمت باستمرار في المقالات التي كنا نكتبها ؛ ماركس وأنا ، **للمجلة الرينانية الجديدة** (١١٦) لتفسير الحوادث اليومية السياسية . والمقصود هنا تبيان الترابط السببي الباطني في مجرى تطور استمر عدة سنوات ، وهو تطور كان محرجا لكل اوروبا ، كما كان نموذجيا ، كما كان حسب مفهوم المؤلف ؛ تقصي الاحداث السياسية باعتبارها في آخر التحليل ، نتائج لاسباب اقتصادية .

اذا جرى الحكم على الاحداث ومجموعات الاحداث من وجهة النظر العادية ؛ فلن يكون من المستطاع ابدا الرجوع الى الاسباب الاقتصادية ، التي هي اسباب **قاطعة** . بل لا يزال من المستحيل حتى في انكلترا في الوقت الحاضر ، حين تقدم الصحافة كمية كبيرة من المواد ، ان يجري تتبع حركة الصناعة والتجارة يوما فيوما في السوق العالمية والتبدلات الطارئة على الاساليب الانتاجية بحيث يمكن الوصول الى نتيجة عامة من هذه العوامل المتنوعة والمعقدة والمتغيرة باستمرار . بالاضافة الى ذلك فان اهم هذه العوامل تفعل فعلها عامة بشكل سري لفترة طويلة من الزمن قبل ان تظهر بصورة مفاجئة وبكل عنف على سطح الاحداث . فهذا لا يتيح الحصول على نظرة واضحة فيما يتعلق بالتاريخ الاقتصادي لاي مرحلة بشكل يتزامن معها ، بل بشكل

يتأخر عنها بعد جمع المعلومات ودراستها . ان الاحصاءات وسيلة متممة ضرورية هنا ، وهي تأتي متأخرة عن الركب دائما . وهذا السبب هو الذي يدفع ، غالبا في التاريخ العادي ، الى معالجة هذا العنصر الهام جدا باعتباره عنصرا ثابتا ، وباعتبار الوضع الثابت غير المتحول طيلة هذه المرحلة ، أو الاشارة فقط الى تلك التبدلات الطارئة على الوضع ، كما تنشأ عن الاحداث الواضحة نفسها ، ولهذا فهي بالنتيجة واضحة أيضا . ولذا لا بد للطريقة المادية ان تقتصر في الاغلب على تتبع النزاعات السياسية حتى الصراع بين مصالح الطبقات الاجتماعية الموجودة والطوائف الطبقية التي خلقها التطور الاقتصادي ، واثبات ان الاحزاب السياسية ليست سوى التعبير السياسي ، قل أم زاد ، لهذه الطبقات او الطوائف نفسها .

ومما لا يحتاج الى اثبات ، ان هذا التجنب المحتم عن التبدلات الوقتية في الوضع الاقتصادي ، وهي الاساس لكل التطورات المدروسة ، هو ولا شك مصدر للخطأ . ولكن كل هذه الشروط الخاصة بعرض شامل للتاريخ الجاري تشمل حتما مصادر للخطأ ـ وهذا امر ، على أية حال ، لا يمنع أحدا من كتابة التاريخ الجاري.

وحين طفق ماركس يكتب هذا المؤلف ، كان مصدر الخطأ الذي أشرت اليه أعلاه يتصف بقسط وافر من الحتمية . فقد كان مستحيلا خلال مرحلة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ ، تقصي التغيرات الاقتصادية الجارية في الوقت نفسه او حتى وضعها تحت النظر . وكذلك كان الامر أثناء الاشهر الاولى من المنفى في لندن ، في خريف ١٨٤٩ ـ ١٨٥٠ وشتائه . كان ذلك تماما الوقت الذي أخذ ماركس يكتب فيه هذا المؤلف . ولكن معرفته الدقيقة سواء بالوضع الاقتصادي قبل ثورة شباط في فرنسا ، أو بالتاريخ السياسي بعد تلك الثورة ، قد مكنته من تقديم لوحة عن الاحداث كشف النقاب عن روابطها الباطنية بشكل لا مثيل له منذ ذلك الوقت ، وهي لوحة نجحت في الامتحان المزدوج الذي طبقه ماركس نفسه .

ونتج الامتحان الاول عن حقيقة ان الفرصة سنحت لماركس مجددا ، بعد ربيع ١٨٥٠ ، ليتفرغ للدراسات الاقتصادية ، فاتجه أول الامر الى الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي للسنوات العشر الاخيرة ، وعندئذ رأى ان ما استنتجه من مواد ناقصة قد اتضح له بشكل مطلق من الحقائق نفسها ، وهو ان الازمة التجارية العالمية لعام ١٨٤٧ كانت الام الحقيقية لثورتي شباط وآذار ، وان الازدهار الصناعي الذي أخذ بالظهور والعودة تدريجيا منذ أواسط عام ١٨٤٨ ، والذي بلغ الاوج في عامي ١٨٩٤ ـ ١٨٥٠ ، كان القوة التي انعشت الرجعية الاوروبية التي عادت بعزيمة شديدة حديثا . وكان هذا الامر حاسما . فيما كانت المقالات الثلاث الاولى (التي نشرت في أعداد كانون الثاني وشباط وآذار من **المجلة الرينانية الجديدة** ، هامبورغ ١٨٥٠) (١١٧) . تشير الى توقع انتفاضة مبكرة جديدة للطاقة الثورية ، فان العرض التاريخي الذي كتبته مع ماركس للعدد الاخير ، وهو عدد مزدوج (أيار حتى تشرين الاول) صدر خريف ١٨٥٠ ، قضى قضاء مبرما على هذه الاوهام : « ليس هناك امكانية لثورة جديدة الا بقيام أزمة جديدة ، وعلى أي حال ، فان تلك الثورة

مؤكدة بقدر ما تتأكد هذه الازمة تماما » . وكان ذلك التغيير الاساسي الوحيد الذي يجب اتخاذه ، ولم يكن هناك اي شيء يستدعي التبديل في تعليل الاحداث المقدم في الفصول السابقة ، او في الارتباط السببي المحدد في هذه الفصول ، كما دلت على ذلك تتمة القصة من ١٠ آذار حتى خريف ١٨٥٠ في العرض المشار اليه . وقد الحقت هذه التتمة في الطبعة الجديدة الحالية باعتبارها المقالة الرابعة .

وكان الامتحان الثاني اشد قسوة . فقد اتجه ماركس بعد انقلاب لويس بونابرت في ٢ كانون الاول ١٨٥١ مباشرة الى دراسة التاريخ الفرنسي من جديد منذ شباط ١٨٤٨ حتى تاريخ ذلك الانقلاب وهي فترة تشمل المرحلة الثورية لتلك الاثناء . (**الثامن عشر من برومير لويس بونابرت** ، الطبعة الثالثة . همبورغ ميسنر ١٨٨٥) وقد عولجت المرحلة تلك في نشرتنا الحاضرة في تلك الكراسة معالجة مقتضبة جدا. وسوف يتضح من المقارنة بين العرض الثاني هذا ، الموضوع على ضوء الحدث الحاسم الذي وقع بعد حوالي عام ، وبين العرض الذي قدمنا ، ان المؤلف لم يضطر الا الى اجراء تعديل بسيط جدا .

والى جانب ذلك فان ما أعطى مؤلفنا أهمية خاصة تماما هو انه كان سباقا الى التعبير عن الصيغة التي تلخص فيها الاحزاب العمالية في كل البلدان في العالم ، باتفاق جماعي ، مطلبها الخاص بالتحويل الاقتصادي : تملك المجتمع لوسائل الانتاج. وجاء في الفصل الثاني ، فيما يتعلق بـ « حق العمل » المعروض على انه « الصيغة الخرقاء الاولى التي لخصت فيها المطالب الثورية للبروليتاريا » ما يلي « لكنه خلف حق العمل تقف السلطة على راس المال ، وخلف السلطة على راس المال تملك وسائل الانتاج ، واخضاعها للطبقة العاملة المتعاونة ، وبالتالي الغاء العمل المأجور وراس المال وعلاقاتهما المتبادلة على حد سواء » ، وهكذا صيغت هنا لاول مرة الفرضية التي نتميز بها بشكل قاطع الاشتراكية العمالية الحديثة. سواء عن مختلف انواع الاشتراكية الاقطاعية والبرجوازية الصغيرة ... الخ ... ام عن شيوعية الخيرات الغامضة الخاصة بالشيوعية الخيالية والشيوعية العمالية العفوية . واذا كان ماركس ، فيما بعد ، قد وسع الصيغة لتشمل تملك وسائل التبادل ، فان هذا التوسيع الذي كان بديهيا بعد البيان الشيوعي ، ليس سوى التعبير عن احدى نتائج الفرضية الرئيسية. وقد أضاف بعض المتفلسفين في انكلترا فيما بعد ، ان المجتمع يجب ان يستلم « وسائل التوزيع » أيضا . ومن الصعب على هؤلاء السادة ان يقولوا ما هي حقيقة وسائل التوزيع الاقتصادية باعتبارها مختلفة عن وسائل الانتاج والتبادل ، الا اذا كانوا يقصدون الوسائل السياسية للتوزيع ، كالضرائب واعانة الفقراء ، بما فيها ملكية ساكسنفالد (١١٨) والهبات الاخرى ، لكن هذه الاشياء ، هي اولا ومن الآن وسائل للتوزيع يملكها المجتمع بشكل عام ، لانها لاملك الدولة او المشاعية ، ثم ان القضاء على هذه الوسائل وامثالها هو ما نرغب فيه .

★ ★ ★

عندما شبت ثورة شباط كنا جميعا ، بقدر ما يتعلق الامر بمفاهيمنا عن الظروف

الحالية وعن سير الحركات الثورية ، تحت تأثير التجربة التاريخية السابقة ، وعلى الاخص تجربة فرنسا . والحقيقة ان فرنسا هي التي كانت مسيطرة على التاريخ الاوروبي كله منذ عام ١٧٨٩ ، ومنها صدرت من جديد اشارة التبديل الثوري العام . ولذلك كان من الطبيعي والحتمي ان تتلون مفاهيمنا عن طبيعة الثورة «الاجتماعية» التي اعلنت في باريس في شباط ١٨٤٨ ، وسيرها ، مفاهيمنا عن ثورة البروليتاريا، بالوان غامقة من ذكرياتنا عن نموذجيها الاصليين لعامي ١٧٨٩ و ١٨٣٠ ، وعدا ذلك ، فحين وجدت انتفاضة باريس صداها في الثورات الظافرة في فيينا وميلانو وبرلين ، وحين انخرطت اوروبا كلها حتى حدود روسيا في هذه الحركة ، وحين قامت في باريس أثناء ذلك المعركة العظمى بين البروليتاريا والبرجوازية على السلطة، وحين تعرضت البرجوازية في كل البلدان لهزة عنيفة من جراء انتصار طبقتها نفسه بحيث ارتمت من جديد بين ذراعي الرجعية الملكية الاقطاعية التي قلبت على الفور ـ فما كان يمكن ان يخامرنا اي شك ، في الظروف السائدة آنئذ ، في ان المعركة العظمى الحاسمة قد بدأت ، وانه لا بد من خوض غمارها في مرحلة ثورية طويلة متقلبة ، لكنها لا يمكن أن تنتهي الا بانتصار حاسم للبروليتاريا .

ولم نشارك قطعا ، بعد هزائم عام ١٨٤٩ ، في أوهام الديمقراطية المبتذلة المتجمعة حول الحكومات الوقتية المقبلة في المنفى (١١٩) . وكانت هذه الديمقراطية المبتذلة تعتمد على نصر سريع حاسم يحققه « الشعب » على « الطغاة » ، اما نحن فكنا نتطلع الى صراع مديد ، بعد ابعاد « الطغاة » ، بين العناصر المتصارعة الكامنة ضمن هذا « الشعب » نفسه . وكانت الديمقراطية المبتذلة تتوقع تجدد الثورة قد انتهى في اية لحظة ، اما نحن فقد أعلنا منذ خريف ١٨٥٠ ان الفصل الاول على الاقل من المرحلة الثورية قد انتهى وانه لا يمكن توقع أي شيء على الاطلاق قبل اندلاع ازمة اقتصادية عالمية جديدة . ولذا فقد طردنا ، باعتبارنا خونة للثورة ، من قبل اولئك الناس أنفسهم الذين تصالحوا فيما بعد ، دون استثناء تقريبا ، مع بسمارك ـ وذلك بقدر ما وجد بسمارك انهم جديرون بالالتفات اليهم .

لكن التاريخ اظهر لنا أيضا اننا كنا مخطئين ، وان وجهة نظرنا كانت وهما صرفا . وفعل التاريخ اكثر من ذلك ايضا ، اذ لم يبدد فحسب الآراء المغلوطة التي كنا ننادي بها وقتذاك ، بل حوّل كذلك تحويلا تاما الشروط التي كانت البروليتاريا مضطرة الى النضال في ظلها . ان اسلوب عام ١٨٤٨ في الصراع قد اصبح اليوم باطلا من شتى الوجهات ، وهذه نقطة تستدعي درسا ادق بالمناسبة .

ان كل الثورات حتى الوقت الحاضر قد أدت الى استبدال حكم طبقة بحكم طبقة اخرى ، لكن كل الطبقات الحاكمة حتى اليوم لم تكن الا اقليات ضئيلة بالنسبة الى جمهور الشعب المحكوم . وهكذا كانت واحدة من هذه الاقليات الحاكمة تطيح بها اقلية اخرى وتستلم دفة الدولة بدلا منها ، وتعيد تشكيل مؤسسات الدولة بما يتلاءم ومصالحها الخاصة . وكانت هذه الاقلية ، في كل مناسبة ، هي القلة المؤهلة المدعوة للحكم بسبب درجة التطور الاقتصادي المحدد ، ولهذا السبب بالضبط ، ولهذا السبب وحده ، نجد ان الاكثرية المحكومة تساهم في الثورة لمصلحة الاقلية ،

أو ان تقبل الثورة بكل هدوء . لكننا اذا نحينا المضمون الحسي جانبا في كل حالة على انفراد ، فقد كان الشكل المشترك لكل هذه الثورات هو انهـــا ثورات الاقلية . وحتى عندما تسهم الاكثرية فيها ، فانها كانت تفعـل ذلك ـ عن رضى أو اكراه ـ في خدمة الاقلية فقط . ولهذا السبب كانت الاقلية تكتسب مظهر كونها ممثـــلة للشعب بمجموعه ، أو بسبب موقف الاكثرية المنفعل وعديم المقاومة .

وكقاعدة عامة ، كانت الاقلية المنتصرة تنقسم بعد النجاح الاول الكبير ، فيقنع نصفها بالمكتسبات المنجزة ، ويحاول النصف الآخر المتابعة الى الامام ، فيضع مطالب جديدة تكون هي ايضا ، بشكل جزئي على الاقل ، في مصلحـــــة الغالبية العظمى للشعب ، قلبا أو قالبا . وكانت المطالب الاكثر جذرية تفرض في حـالات فردية . لكن بصورة موقتة فقط في الاغلب : ان الحزب الاكثر اعتدالا ينقلب من جديد ، فاذا تم كسبه مؤخرا يفقد ايضا ، بشكل تام أو جزئي . وعندئذ يصرخ المغلوبون منددين بالغدر أو يعزون اندحارهم الى الصدفة . وعلى اية حال ، فان حقيقة الامر فـــي الواقع هي الى حد بعيد كالتالي : ان منجزات الانتصار الاول لم تحفظ الا بفضـل الانتصار الثاني الذي حققه الحزب الاكثر جذرية ، وعندما يتم ذلك ، ويتحقق معـه كل ما كان ضروريا من اجل الفترة الراهنة ، فان الراديكاليين ومنجزاتهم يختفون مرة اخرى عن المسرح .

ان كل ثورات العصور الحديثة ، ابتداء من الثورة الانكليزية العظمى في القرن السابع عشر ، أظهرت هذه الخصائص التي تراءت لاصقة بكل صراع ثوري . ولقـد بدا ان هذه الخصائص قابلة للتطبيق ايضا على نضال البروليتاريا من أجل تحررها ، وكانت قابلة للتطبيق شيئا فشيئا ما دام لم يكن هناك سوى قلة من الناس . عـام ١٨٤٨ ، يملكون أقل فكرة عن الاتجاه الذي يجب أن يبحث فيه عن هذا التحرر . وكانت الجماهير البروليتارية نفسها ، حتى في باريس بعد النصر لا تزال تتخبط في الجهل المطلق فيما يتعلق بالطرق الواجب سلوكها . ومع ذلك فقد كانت الحركة هناك غريزية عفوية قوية . أليس ذاك بالضبط الوضع الذي يجب ان تنتصر الثورة فيه . وان تكن الاقلية هي القائدة الفعلية لهذه الثورة . ولكن هذه المرة ليس في مصلحة الاقلية ، بل في مصلحة الاغلبية ؟ واذا كان من السهل جدا . في كل المراحل الثورية الطويلة ، كسب الجماهير الشعبية الغفيرة بمجرد التصورات الكاذبة الخادعة للاقليات المندفعة الى الامام . فلماذا نأمل . اذن . من هذه الجماهير ان تكون أقل تأثرا بافكار تشكل أصدق انعكاس لطرفها الاقتصادي . أفكار ليست سوى التعبير الواضح والعقلاني عن حاجاتها . هذه الحاجات التي لم تفهمها بعد . لكنها كانت تشعر بها شعورا غامضـا فقط ؟ ولا شك ان هذا المزاج الخاص بالجماهير قد افسح المكان دائما تقريبا ، بسرعة عظيمة . للاعياء أو حتى لشعور من الاشمئزاز حالما يتبخر الوهم وتتحقق خيبـــة الرجاء . الا ان المسألة هنا ليست مسألة تصورات كاذبة . بل مسألة تحقيق المصالح الخاصة العليا للغالبية الساحقة نفسها . وهي مصالح لم تكن فعلا واضحة في ذلك الحين لهذه الغالبية الساحقة ، لكنها ستصبح واضحة لها في أسرع وقت . وذلك في

مجال تحقيقها العملي ، بسبب وضوحها المقنع . ألم تتوفر كل امكانات ، وقتئذ ـ كما بين ماركس في المقالة الثالثة في ربيع ١٨٥٠ ، عندما ركز تطور الجمهورية البرجوازية التي نشأت عن الثورة « الاجتماعية » عام ١٨٤٨ السلطة الفعلية شيئا فشيئا بين أيدي البرجوازية الكبيرة ـ ذات الميول الملكية أيضا ـ وجمع من جهة ثانية كل الطبقات الاجتماعية الاخرى، طبقة الفلاحين والبرجوازية الصغيرة على حد سواء، حول البروليتاريا بحيث كانت البروليتاريا التي اكتسبت الوعي بالتجربة هي التي ستصبح ، وليس هاتين الطبقتين ، العامل الحاسم أثناء النصر المشترك وما بعده ـ اقول ، ألم تتوفر كل الامكانات لتحويل ثورة الاقلية الى ثورة اغلبية ؟

واثبت التاريخ اننا ، ومعنا كل الذين فكروا مثلنا ، مخطئون . لقد أظهر ان حالة التطور الاقتصادي في القارة لم تكن وقتئذ ناضجة أبدا للقضاء على الانتاج الراسمالي ، وبرهن على ذلك بالثورة الاقتصادية التي استولت ، منذ ١٨٤٨ ، على القارة كلها وأدت بالصناعة الضخمة الى التوطد في فرنسا وهنغاريا والنمسا وبولونيا ، وأخيرا في روسيا ، بينما جعلت من المانيا بلدا صناعيا من الدرجة الاولى ـ على قاعدة رأسمالية كانت لا تزال تملك في عام ١٨٤٨ امكانية كبيرة على التوسع. ولكن هذه الثورة الصناعية بالضبط هي التي أدت في كل مكان الى الوضوح في العلاقات الطبقية ، والى ابعاد عدد من الاشكال الموروثة عن مرحلة الصناعة اليدوية (المانيفاكتورة) ، وحتى عن النقابات الحرفية في أوروبا الشرقية ، والى خلق برجوازية حقيقية وبروليتاريا صناعية حقيقية على نطاق واسع ، ودفعهما الى مقدمة التطور الاجتماعي . وعلى كل فقد كان من نتائج ذلك أن امتد الصراع بين هاتين الطبقتين الكبيرتين ، وهو الصراع الذي لم يكن موجودا ، عام ١٨٤٨ ، ما عدا انكلترا، الا في باريس وبعض المراكز الصناعية الكبرى ، الى اوروبا كلها وبلغ حدة لم يكن يتصورها أحد بعد عام ١٨٤٨ . في ذلك الحين ، كانت أناجيل الطوائف العديدة الغامضة بعقاقيرها المتنوعة هي المعترف بها ، اما اليوم فان نظرية ماركس النيرة كالبلور ، هي النظرية الوحيدة التي يعترف بها الجميع ، والتي تحدد بكل وضوح الاهداف الاخيرة للنضال . في ذلك الحين كانت الجماهير المنقسمة والمتباينة حسب محليتها وقوميتها التي تتقاذفها الحماسة واليأس ، اما اليوم فهناك جيش واحد هو جيش الاشتراكيين الاممين السائر بصورة عاصفة الى الامام ، والذي يتكاثر عدده كل يوم ، ويزداد تنظيمه وانضباطه وبصيرته وايمانه بالنصر . واذا كان هذا الجيش الجبار للبروليتاريا لم يبلغ هدفه بعد ، واذا كان عليه ، وهو أبعد من أن يكسب النصر بضربة قاضية واحدة ، ان يشق طريقه ببطء من مركز الى مركز في صراع قاس عنيد ، فانه يفعل ذلك ليبرهن بشكل قاطع ان من المستحيل عام ١٨٤٨ انجاز التحويل الاجتماعي بهجوم مفاجيء بسيط .

بورجوازية منقسمة الى فريقين يؤيد كل منهما أسرة مالكة (١٢٠) ، وهي برجوازية تطالب بادىء ذي بدء ، بالسلام والامن من أجل عملياتها المالية ، وتواجهها بروليتاريا مقهورة فعلا ، لكنها لا تزال تشكل خطرا ، بروليتاريا يلتف حولها البرجوازيون الصغار والفلاحون شيئا فشيئا ـ وهو ما يشكل تهديدا دائما بانفجار

عنيف ، لكنه مع ذلك لا يقدم اية امكانية لحل نهائي ـ ذلك هو الوضع وكأنه خلق بشكل خاص لانقلاب المطالب الثالث بالعرش لويس بونابرت الديمقراطي المنافق. ففي ٢ كانون الاول ١٨٥١ ، استعان لويس بونابرت بالجيش ليضع نهاية للحالة المتوترة وليحقق لاوروبا الاطمئنان الداخلي ليلقي اليها ببركة عصر جديد من الحروب (١٢١). لقد توقفت مرحلة الثورات من الاسفل موقتا واعقبتها مرحلة الثورات من الاعلى .

قدم الانقلاب الى الامبراطورية عام ١٨٥١ برهانا جديدا على عدم نضج المطامح البروليتارية في ذلك الوقت . لكن هذا الانقلاب هو الذي سيوفر الشروط التي فيها سوف تنضج هذه المطامح . لقد أمن الهدوء الداخلي تطورا كاملا للازدهار الصناعي الجديد ، كما ان ضرورة الهاء الجيش وتحويل التيارات الثورية الى الخارج ، أدت الى حروب حاول فيها بونابرت ، بحجة تأكيد « مبدأ القومية » ، الى الحاق بعض البلدان بفرنسا . وتبنى مقلده بسمارك السياسة ذاتها ولكن لمصلحة بروسيا ، فقام بانقلابه ، بثورته ، من الاعلى عام ١٨٦٦ ضد الاتحاد الالماني (١٢٢) والنمسا والمجلس البروسي كذلك . لكن أوروبا كانت أصغر من ان تتسع لبونابرتين اثنين ، فشاءت سخرية التاريخ ان يطيح بسمارك ببونابرت ، وأن لا يؤسس الملك البروسي غليوم الامبراطورية الالمانية فقط (١٢٣) ، بل الجمهورية الفرنسية ايضا . وعلى أية حال ، فان النتيجة العامة الناجمة عن ذلك كانت جعل الاستقلال والوحدة الداخلية لامم اوروبا الكبرى ، ما عدا بولونيا ، حقيقة واقعة . وصحيح ان ذلك تحقق في حدود متواضعة نسبيا ، لكن على نطاق واسع بشكل كاف حتى يسمح لتطور الطبقة العاملة بالتقدم دون ان تكون التعقيدات القومية حاجزا خطيرا بعد الآن . ان حفاري قبر ثورة ١٨٤٨ قد أصبحوا منفذي ارادتها ، وكانت البروليتاريا ، وريثة عام ١٨٤٨ ، تقف مهددة الى جانبهم في شكل الاممية .

وبعد حرب ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ يختفي بونابرت عن المسرح وتتحقق رسالة بسمارك بحيث يمكن ان يعود من جديد الى وضعه السابق كيونكر عادي (★) . وعلى أية حال فان كومونة باريس هي التي اختتمت تلك المرحلة . ان المحاولة اللصوصية التي قام بها تيير لسرقة مدفع الحرس الوطني الباريسي قد أدت الى انتفاضة ظافرة . واتضح مرة ثانية انه لم يعد بالامكان بعد الآن ان تقوم في باريس سوى ثورة بروليتارية. وسقطت السلطة بعد النصر ، تلقائيا ، ودون منازع البتة ، بين أيدي الطبقة العاملة. وثبت مرة اخرى كم هو من المستحيل ، حتى في ذلك الحين ، بعد عشرين سنة من الزمن المعروض في مؤلفنا ، قيام هذا الحكم الخاص بالطبقة العاملة . فمن جهة تركت فرنسا باريس وشأنها ، وراحت تتفرج في حين كانت باريس تنزف بغزارة من رصاص مكماهون ، ومن جهة اخرى ضاعت الكومونة في خصام عقيم بين الحزبين اللذين شطراها ، البلانكيين (الاكثرية) والبرودونيين (الاقلية) وكلاهما لا يعرفان ما ينبغي عمله . وهكذا فان النصر الذي جاء مثل هبة عام ١٨٧١ بقي عقيما كالهجوم المفاجىء في عام ١٨٤٨ .

وكان يظن ان البروليتاريا الجريئة دفنت نهائيا مع دفن كومونة باريس . لكن

(★) اليونكر : الاقطاعي .

الامر كان عكس ذلك تماما ، اذ ان انبعاثها الاقوى يعود تاريخه الى الكومونة والى الحرب الفرنسية البروسية . ان تعبئة كل السكان القادرين على حمل السلاح في جيوش أصبحت تعد منذ ذلك الوقت بالملايين ، وادخال الاسلحة النارية والقذائف والمتفجرات التي لم يخطر في بال الانسان مدى فعاليتها ، قد خلقا ثورة كاملة في فن الحرب كله . ومن جهة ، كان من نتائج هذه الثورة ، وضع حد مفاجىء لمرحلة الحروب البونابرتية ، وتأمين التطور الصناعي السلمي ، اذ جعلت قيام اي حرب غير عالمية لا مثيل لوحشيتها كما لا يمكن تقدير عواقبها ، أمرا مستحيلا تماما . ومن جهة اخرى كان من نتائجها ان التكاليف العسكرية ارتفعت بحسب سلسلة هندسية، وبالتالي فقد فرضت ضرائب فادحة للغاية بحيث دفعت بالطبقات الاشد فقرا من الشعب الى أحضان الاشتراكية . وقد أدى الحاق الالزاس واللورين ، وهو سبب مباشر لهذا التسابق الجنوني الى الاسلحة ، الى جعل البرجوازيتين الفرنسية والالمانية تتعانقان بتعصب قومي ، اما بالنسبة لعمال هذين البلدين ، فقد أصبح ذلك الالحاق رباطا جديدا للوحدة بينهم . وأصبحت ذكرى كومونة باريس يوم الاحتفال العام الاول بالنسبة لكل البروليتاريا .

وحولت حرب ١٨٧٠ – ١٨٧١ وهزيمة الكومونة مركز ثقل الحركة العمالية الاوروبية في تلك الاثناء من فرنسا الى المانيا ، كما تنبأ ماركس . وكان من الطبيعي ان يتطلب الامر عدة سنوات في فرنسا لاسترداد القوى بعد ان جرى نزيف الدم في ايار ١٨٧١ . ثم ان الديمقراطية الاشتراكية تخطت تطورا سريعا شيئا فشيئا في المانيا حيث الصناعة كانت في تطور مستمر ، وأصحاب المليارات الفرنسيون (١٢٤) يحضنونها بحنان الام أيضا . وبفضل الاستخدام الذكي للاقتراع الشامل عام ١٨٦٦ ، الذي قام به العمال الالمان ، فقد حقق الحزب نموا واضحا أمام العالم بأرقام لا تدحض ، ففي عام ١٨٧١ نال ١٠٢٠٠٠ وفي عام ١٨٧٦ نال ٣٥٢٠٠٠ وفي عام ١٨٧٧ نال ٤٩٣٠٠٠ . وتم الاعتراف بهذا التقدم من السلطة العليا على شكل القانون المناوىء للاشتراكية ، فكسرت شوكة الحزب بشكل موقت وهبط عدد أصواته في عام ١٨٧١ الى ٣١٢،٠٠ . وسرعان ما تخطى ذلك . وعندئذ ، وتحت ضغط القانون الاستثنائي ، ودون منظمة شرعية ودون صحافة ، ودون الحق في التكتل والاجتماع، بدأ الانتشار العاصف : ٥٥٠،٠٠٠ صوت عام ١٨٨٤ و ٧٦٣،٠٠٠ صوت في عام ١٨٨٧ و ١،٤٢٧،٠٠٠ صوت في عام ١٨٩٠ . ولذلك أسقط في يد الدولة . واختفى القانون المناوىء للاشتراكية ، وارتفعت الاصوات الى ١،٧٨٧،٠٠٠ وهي اكثر من ربع الاصوات الانتخابية . لقد استنفدت الحكومة والطبقات الحاكمة كل حيلها ، دون فائدة ، ودون هدف ، ودون نجاح . وكانت البراهين الحسية على عجزها تعد بالملايين ، واضطرت السلطات ، من الحارس الليلي حتى المستشار الامبراطوري ، الى الاعتراف بهذا العجز – وذلك أمام العمال المحتقرين . لقد كانت الدولة في نهاية جهدها بينما كان العمال في بداية جهدهم .

والى جانب ذلك أدى العمال خدمة كبيرة ثانية الى قضيتهم الى جانب الخدمة الاولى وهي خدمة تحققت بمجرد وجودهم كحزب اشتراكي قوي ، ومنضبط جدا

وسريع النمو . لقد جهزوا رفاقهم في كل الاقطار بسلاح جديد من أفتك الاسلحة ، عندما اطلعوهم كيف يستخدمون الاقتراع العام .

ان الاقتراع العام كان منذ زمن طويل موجودا في فرنسا ، لكنه أصيب بالخزي لسوء استخدامه من قبل الحكومة البونابرتية . ولم يكن هنـــاك حزب عمالي بعد الكومونة للاستفادة من الاقتراع العام. وكان هذا الاقتراع موجودا في اسبانيا أيضا منذ قيام الجمهورية ، لكن مقاطعة الانتخابات كانت في اسبانيا القاعـدة التي تتبعها كل أحزاب المعارضة الجدية . وكانت تجربة السويسريين مع الاقتراع العام أبعد من ان تشجع حزبا عماليا . وقد اعتاد العمال الثوريون في البلدان اللاتينية على النظر الى الاقتراع باعتباره مكيدة، اداة للاحتيال الحكومي. ولكن الامر كان نقيض ذلك في المانيا. لقد أعلن البيان الشيوعي من قبل ان الكسب من الاقتراع العام، الكسب من الديمقراطية، هو مهمة من المهمات الرئيسية الهامة للبروليتاريا المناضلة ، وقد الح لاسال ايضا على هذه الناحية . وحين وجد بسمارك نفسه مضطرا الى ادخـــال هذا الامتياز (١٢٥) باعتباره الوسيلة الوحيدة لاثارة اهتمام جمهور الشعب بخططه ، استلمه عمالنـــا فورا بلهفة وأرسلوا أوغست بيبل الى الريخستاغ التأسيسي الاول. ومنذ ذلك اليوم وهم يستخدمون هذا الامتياز بطريقة عادت عليهم بفوائد مضاعفة الف مرة وافـادت كنموذج يقتدي به عمال كل الاقطار . وقد جرى تحويل هذا الامتياز ، حسب تعبير البرنامج الماركسي الفرنسي ، من وسيلة تضليل كما كان حتى اليـــوم الى وسيلة تحرير (١٢٦) . واذا لم يقدم لنا الاقتراع العام أية حسنة سوى السماح لنا باحصاء أعدادنا مرة كل ثلاث سنوات ، وبرفع ثقة العمال بالنصر وزيادة ذعر أعدائهم ، بحيث يصبح أفضل وسيلة لدينا للدعاية ، بفضل الزيادة السريعة غير المتوقعة ، والمحققة بصورة دورية في عدد أصواتنا ، واذا لم يقدم سوى اعلامنا بشكل دقيق عن قوتنا الخاصة وقوة بقية الاحزاب المعادية لنا ، بحيث يزودنا بمقياس لا مثيل له من أجـل تقدير أعمالنا ، فيحفظنا من الدجل الذي في غير محله والتهور الذي في غير محله أيضا ــ اذا كانت تلك هي الحسنة الوحيدة التي كسبناها من الاقتراع ، فانها تظل مع ذلك أكثر من حسنة فقط . لكن الاقتراع أفادنا أكثر من ذلك بكثير ، فقد زودنا في حملة الدعاية للانتخابات بوسيلة لا مثيل لها للاتصال بالجماهير الشعبية حيـث لا تزال هذه الجماهير تقف معزولة عنا ، ولاجبار كل الاحزاب على الدفاع عن آرائها وأفعالها ضد هجماتنا أمام الشعب باسره ، كما زود أيضا ممثلينا فـي الريخستاغ بمنبر يمكنهم ان يتحدثوا منه الى معارضيهم في المجلس النيابي ، والى الجماهير خارج هذا المجلس ، وذلك بسلطة وحرية تختلفان كل الاختلاف عما يتوفر لهم في الصحافة أو في الاجتماعات العامة . فما النفع الذي جنته الحكومة والبرجوازية من قانونهما المناوىء للاشتراكية عندما كانت تمزقه الحملة الانتخابية والخطابات في الريخستاغ.

مع هذا الاستخدام الناجح لحق الاقتراع العام ، أخـــذ أسلوب جديد تماما للنضال البروليتاري يفعل فعله ، وقد تطورت هذه الطريقة بشكل سريع . واتضح ان مؤسسات الدولة ، وهي شكل تنظيمي للبرجوازية ، توفر للطبقة العاملة مزيدا من الفرص لمحاربة هذه المؤسسات الخاصة بالدولة ذاتها ، فالعمال يشاركون فـي

الانتخابات من اجل مجالس خاصة ، بلدية وتجارية ، ويزاحمون البرجوازية على كل مركز تستطيع فيه البروليتاريا ان تقول كلمتها فيما يتعلق بالشخص الذي سوف يشغله . وهكذا حدث ان البرجوازية والحكومة اصبحتا تخافان العمل المشروع لحزب العمال اكثر من عمله غير المشروع ، وتخافان نتائج الانتخابات اكثر من نتائج العصيان .

وهنا ايضا تغيرت شروط النضال تغيرا جوهريا ، اذ ان الاسلوب القديم للعصيان ، قتال الشوارع مع استخدام المتاريس الذي كان يقرر نتائج النضال في كل مكان حتى عام ١٨٤٨ ، لم يعد له اي اعتبار .

فلنطرح عنا الاوهام : ان النصر الحقيقي للعصيان على القوة العسكرية في حرب الشوارع ، وهو النصر الذي كان يتحقق كما لو ان القتال يدور بين جيشين ، قد غدا من اندر الاستثناءات . كذلك صار العصاة لا يعتمدون الا نادرا عليه. وباتت القضية بالنسبة اليهم بعد الآن هي فقط قضية حمل الجنود على الخضوع للمؤثرات المعنوية، وهي المؤثرات التي لا تتدخل ابدا ، او تتدخل بشكل محدود ، في القتال بين الجيشين التابعين للبلدين المتحاربين . فاذا نجحوا ، فلم يلب الجنود الاوامر، او فقد الضباط صوابهم ، حقق العصيان النصر . اما اذا لم ينجحوا ، فسوف تتضح – وان كان العسكريون قلة – آثار تفوق التحضير الافضل والتدريب الاتقن، والقيادة الموحدة ، والاستخدام المنهجي للقوات العسكرية ، والانضباط . واقصى ما يمكن ان يحققه العصيان في العمليات التكتيكية هو البناء المناسب لمتراس وحيد والدفاع المناسب عنه . اما الدعم المتبادل، وترتيب الاحتياط واستخدامه – وباختصار العمل المنسق المرتب للفصائل المفردة، الضروري حتى للدفاع عن قطاع واحد من المدينة، فكم بالاحرى عن مدينة بكاملها، فلن يتحقق الا على نطاق محدود جدا، والاغلب انه لن يتحقق. ولا شك ان مركزة القوات العسكرية في نقطة حاسمة امر خارج عن بحثنا هنا. ان الدفاع السلبي هو الشكل الاغلب للقتال، قد يحدث هجوم هنا وهناك ، ولكن بشكل استثنائي، حين تسنح الفرصة لشن غارات عرضية او هجمات جانبية ، وعلى اي حال ، فان الهجوم هذا يقتصر على احتلال المراكز التي يتركها الجنود المنسحبون . اما ما عدا ذلك فان العسكريين يملكون مدفعية وسلاحا للهندسة مدربا بكامل معداته وامكانياته الحربية التي يفتقر العصاة اليها في كل الاحوال تقريبا. فلا عجب ، اذن ، اذا انتهى حتى قتال المتاريس الاكثر بطولة – باريس في حزيران ١٨٤٨ ، وفيينا في تشرين الاول ١٨٤٨ ، ودريسدن في أيار ١٨٤٩ – بهزيمة للثورة حالما عمل قادة الهجوم ، غير خاضعين لاي اعتبار سياسي ، من وجهة النظر العسكرية المحضة ، وبقي جنودهم أهلا للثقة .

ان نجاحات العصاة العديدة حتى عام ١٨٤٨ تعزى الى عدد كبير جدا من الاسباب . فقد كان الحرس الوطني يقف بين العصاة والعسكريين في باريس في حزيران ١٨٣٠ وفي شباط ١٨٤٨ ، كما في اغلب معارك الشوارع في اسبانيا. وكان هذا الحرس ينحاز مباشرة الى جانب العصيان، او يجعل الجنود يتأرجحون نظرا لموقفه المتردد، ويمد العصيان بالاسلحة علاوة على ذلك. اما حيثما كان هذا الحرس الوطني يقف ضد العصيان منذ البدء ، كما في حزيران باريس ١٨٤٨ ، فقد كان العصيان

يهزم . أما في برلين ١٨٤٨ ، فقد انتصر الشعب بسبب وصول قوى مقاتلة جديدة بأعداد كبيرة أثناء الليل وفي صباح ١٩ (آذار) من جهة واحدة ، ونتيجة اعيـــاء الجنود وسوء تموينهم من جهة ثانية ، واخيرا نتيجة شلل القيادة من جهة ثالثة . وفي جميع الحالات فقد انتهت المعركة بالنصر لان الجنود لم يلبـــوا الاوامر . ولان الضباط القادة فقدوا القدرة على الحزم او لان ايديهم كانت مقيدة .

وحتى في العصر الكلاسيكي لقتال الشوارع ، فان مفعول المتراس كان معنويا اكثر منه ماديا . وكان وسيلة لضعضعـــة صمود الجيش . فاذا تم التمسك به تم النصر والا الهزيمة . ويجب أن نضع هذه النقطة الرئيسية أمام أعيننـــا حين نبحث في المستقبل امكانية قيام قتال في الشوارع .

ومن قبل في ١٨٤٩ كانت هذه الفرص ضئيلة جدا . لقد امتد في كل مكان نفوذ البرجوازية على الحكومات ، وراحت « الثقافة والملكية » تقـــدم التحية للحركـة العسكرية ضد العصيان وتقيم لها الاعياد . وانتهى سحر المتراس ، ولم يعد الجندي بعد الآن يرى « الشعب » وراءها ، بل العصاة والمحرضين وقطاع الطرق ودعـــاة التسوية ، أي قمامة المجتمع ، وفي هذه الاثنـــــاء كان الضابط قد اتقن الاشكـال التكتيكية لقتال الشوارع ، ولم يعد الآن يتقدم على خط مستقيم من غير حماية ضد المتراس الاعتباطي ، بل يلتف بقليل من المهارة في كل تسع من عشر حالات .

ولكن هناك تبدلات اكثر بكثير وقعت منذ ذلك الحين ، وجميعها في مصلحة الجيش . فاذا كانت المدن الكبرى أصبحت اكبر الى حد بعيد ، فان الجيوش اصبحت اكبر ايضا . فقد توسعت باريس وبرلين منذ عام ١٨٤٨ ، أقل من أربعة أضعاف ، لكن الحامية في كل منهما تضخمت اكثر من ذلك . وفي مقدور هذه الحامية بفضل السكك الحديدية ، أن تزداد أكثر من ضعفين في أقل من أربع وعشرين ساعة ، وفي خلال ثمان وأربعين ساعة يمكن ان تزداد الى ان تصبح جيشا لجبا . واصبح تسليح هذا العدد الهائل من الجنود أشد فاعلية بما لا يقاس . ففي عام ١٨٤٨ استخدمت بندقية ذات ماسورة لينة تعبأ من فوهتها ، واليوم البندقية الصغيرة ذات الخزان ، وهي أبعد مرمى أربعة أضعاف ، وادق تصويبا عشرة أضعاف ، واسرع اطلاقا عشر مرات ايضا من البندقية السابقة . في ذلك الحين استخدمت المدفعية ذات القنبلة الواحدة المدورة أو العنقودية غير الفعالة ، واليوم القذائف المدكولة التي تكفي واحدة منها الى تدمير أفضل المتاريس . كان معول العسكري هو وسيلة اختراق الجدران في ذلك الحين أما اليوم فاصبع الديناميت .

ومن جهة أخرى ، فان كل الشروط من قبل العصـــاة ازدادت سوءا . لقـد أصبح من الصعب بعد الآن قيام عصيان تتعاطف معه كل فئات الشعب ، فمن المؤكد ان الطبقات المتوسطة لن تلتف بعد الآن أبدا في الصراع الطبقي حول البروليتاريا ، فيكاد حزب الرجعية المتجمع حول البرجوازية أن يتلاشى بالمقـــارنة معها . ثم ان « الشعب » سوف يبدو منقسما على الدوام ، بحيث ان الرافعة القوية جدا ، التي كانت فعالة بشكل عال عام ١٨٤٨ ، قد انتهت الآن . واذا انحاز بعض الجنود الذين قاموا بالخدمة العسكرية الى جانب العصاة ، فان تسليحهم سيكون في غاية الصعوبة .

ان بنادق الصيد والزينة في دكاكين تجار الاسلحة ـ حتى وان لم تعطل سلفا بنزع قسم من مغلاقها بأمر من الشرطة ـ هي ابعد ما تكون عن مجاراة بندقية الجندي ذات الخزان ، حتى في القتال المتلاحم . وكان في الامكان حتى عام ١٨٤٨ تهيئة الذخيرة الضرورية من البارود والرصاص ، اما اليوم فان الطلقات تختلف باختلاف انواع البنادق ، وهي متشابهة في كل مكان الا في ناحية واحدة ، وهي انها منتوج معقد للصناعة الضخمة ، ثم ان من المحال صناعتها فورا ، وهذا يؤدي الى ان معظم البنادق تظل عديمة النفع ما دام المرء لا يملك الذخيرة المصنوعة خصيصا لها . واخيرا فان الاحياء المبنية حديثا في المدن الكبرى منذ عام ١٨٤٨ قد صممت على جانبي شوارع طويلة ومستقيمة وعريضة ، كأنها صنعت لتمكين استخدام المدافع والبنادق الجديدة فيها على افضل صورة . ولا بد ان يكون مجنونا ذلك الثوري الذي يختار بنفسه المناطق العمالية الجديدة في شمالي برلين وشرقيها لقتال المتاريس .

هل يعني ذلك ان قتال الشارع في المستقبل لن يلعب اي دور ابدا ؟ بالتأكيد لا . ان ذلك يعني فقط ان الشروط قد اصبحت منذ ١٨٤٨ اكثر مناهضة للمقاتلين المدنيين بما لا يقاس واكثر ملاءمة للجيش بما لا يقاس ايضا . ثم ان قتال الشوارع لا يمكن ان يحرز النصر في المستقبل الا اذا عدل هذا الوضع السيىء بفعل بعض العوامل الاخرى . وعلى اية حال فان حدوثه في مطلع ثورة كبرى سيكون اندر منه خلال تطورها التالي ، وعندئذ لا بد من خوض غماره بقوات كبيرة ، وسوف تفضل هذه القوات ، كما حدث في الثورة الفرنسية الكبرى او في الرابع من ايلول والحادي والثلاثين من تشرين الاول ١٨٧٠ (١٢٧) في باريس ، الهجوم المكشوف على تكتيك حرب المتاريس .

هل يفهم القارىء الآن لماذا كانت السلطات القائمة آنذاك تريدنا بايجابية ، ان نأتي الى حيث تقصف المدافع والى حيث تقوم السيوف بالذبح ؟ لماذا يتهموننا اليوم بالجبن ، الآننا لم ننزل من غير صخب الى الشارع اذ كنا واثقين من الهزيمة مسبقا لماذا يناشدوننا بكل لهفة ان نلعب مرة اخرى دور الطعام للمدافع ؟

ان اولئك الاسياد يهرقون دعواتهم وتحدياتهم مقابل لا شيء ، لا شيء على الاطلاق . نحن لسنا اغبياء الى هذه الدرجة . وكأني بهم يسألون عدوهم في الحروب المقبلة ان يقابلهم في المعركة على شكل صفوف متقابلة، تلك الطريقة التي كان يتبعها فريتز العجوز ، او على طريقة طوابير الكتائب الكاملة المتبعة في واغرام وواترلو (١٢٨) ، وسلاحه المقلاع الحجري ايضا . فاذا كانت الشروط قد اختلفت في حالة الحرب بين الدول ، فان ذلك صحيح ايضا في حالة الصراع الطبقي . لقد ولى زمن الهجمات المفاجئة ، زمن الثورات التي تقوم بها اقليات صغيرة واعية على رأس الجماهير غير الواعية. فحيث يكون المقصود هو التغيير التام للتنظيم الاجتماعي، فلا بد من اشتراك الجماهير نفسها ، لا بد لهذه الجماهير ان تدرك من تلقاء ذاتها ، مسبقا ، وما الامور المعرضة للخطر ، وما الامور التي تجازف من اجلها بالجسد والروح . ان تاريخ السنوات الخمسين الاخيرة قد علمنا ذلك . لكنه لا بد ، حتى تفهم الجماهير ما يتوجب عليها فعله ، من عمل طويل ملحاح قبل ذلك ، وهذا العمل

هو تماما ما نسعى اليه الآن ، وبنجاح يدفع العدو الى اليأس .

في الاقطار اللاتينية ، أيضا ، يتحقق شيئا فشيئا . انه لا بد من مراجعة التكتيك القديم . ان القدوة الالمانية الخاصة باستخدام الاقتراع . وبكسب المناصب التي يمكن ان نصل اليها ، تحتذى في كل مكان ، وفي كل مكان تم العزوف عن شن أي هجوم دون استعداد سابق له . ففي فرنسا ، حيث الارض منذ مئة سنة ترتج من الثورات المتتابعة ، وحيث لا يوجد حزب واحد الا وشارك في المؤامرات والعصيانات والاعمال الثورية الاخرى ، في فرنسا حيث لم تعد الحكومة نتيجة ذلك واثقة من الجيش بأي حال ، وحيث تتوفر بشكل عام ، شروط أفضل مما في المانيا من أجل عمل ثوري حربي ، حتى في فرنسا يفهم الاشتراكيون شيئا فشيئا ان من المتعذر عليهم ان يحققوا نصرا ثابتا ان لم يكسبوا مسبقا الجماهير الشعبية الفقيرة ، وهم الفلاحون في هذه الحالة . ومن البديهي ان العمل الدعائي البطيء والنشاط البرلماني هما مهمتان من مهمات الحزب المباشرة . انهم لم يحرزوا فقط مجموعات من المجالس البلدية فقط ، بل ان خمسين اشتراكيا يحتلون مقاعدهم في المجالس الاخرى وقد أسقطوا ثلاث وزارات ورئيسا للجمهورية . وفي بلجيكا فرض العمال في السنة الاخيرة اصدار الدستور ، وقد ربحوا ربع مقاعد المجلس التأسيسي . وللاشتراكيين ممثلوهم في المجالس النيابية في سويسرا وايطاليا والدانمرك ، بل وفي بلغاريا ورومانيا أيضا . ويتفق كل الفرقاء في النمسا انه لم يعد بالامكان الاستمرار في منع قبولنا في الريخستراتات الذي سندخله بالتأكيد ، وان كانت المسألة الوحيدة المختلف حولها هي من أي باب ندخله؟ وحتى في روسيا عندما يجتمع **الزمسكي سوبور** المشهور ــ اي الجمعية الوطنية التي يقاومها نيقولاس الشاب دون طائل ــ فاننا على ثقة من انه سيكون لنا فيه ممثلونا.

ولا شك ان رفاقنا الاجانب لا يتنازلون مطلقا عن حقهم في الثورة . ان الحق في الثورة هو ، آخر الامر ، « الحق التاريخي » الحقيقي الوحيد ، الحق الوحيد الذي عليه تقوم كل الدول الحديثة بلا استثناء ، بما في ذلك ميكلنبورغ التي انتهت ثورتها الارستقراطية عام ١٧٦٥ « بالتسوية الوراثية » ، وهي الوثيقة المجيدة للاقطاعية التي لا تزال سارية المفعول حتى الآن (١٢٩) . ان الحق في الثورة أمر مفروغ منه بما لا نتعارض مع الوعي العام حيث ان الجنرال فون بوغوسلافسكي نفسه يستنتج الحق في الانقلاب ، الذي يبرره لقيصره ، من الحق الشعبي وحده .

ولكن مهما يمكن ان يحصل في البلدان الاخرى ، فان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية تحتل مركزا خصما ، وبالتالي فان أمامها مهمة خاصة ، في المستقبل القريب. ان المليونين من المقترعين الذين أرسلتهم الى صناديق الاقتراع ، بالاضافة الى الشبان والشابات الذين يقفون وراءهم باعتبارهم غير مقترعين ، يشكلون الكتلة الاكثر عددا والاعظم كثافة ، و « قوة الصدام » الحاسمة للجيش البروليتاري الاممي . وتشكل هذه الكتلة منذ الآن اكثر من ربع الناخبين ، وهي تزداد باستمرار كما تبين الانتخابات الفرعية للريخستاغ ، وانتخابات الدييت في الدول على انفراد ، وانتخابات المجالس البلدية والمجالس التجارية . وان هذا النمو يتم بصورة عفوية ومستمرة وقوية وهادئة أيضا مثل أي تطور طبيعي . ولقد اتضح ان أي تدخل من قبل الحكومة

عاجز امامه . بل نستطيع ان نعتمد حتى اليوم على مليونين وربع المليون من الناخبين . واذا استمرت الحال على هذا الشكل ، فسوف نفوز حوالي نهاية القرن بالقسم الاعظم من الطبقة المتوسطة من المجتمع ، ومن البرجوازية الصغيرة وصغار الفلاحين ، ونصبح القوة الحاسمة في البلاد ، القوة التي لا بد ان تنحني امامها كل القوى الاخرى ، رغبت في ذلك ام لم ترغب . ان واجبنا الرئيسي هو الحفاظ على هذا النمو دون انقطاع حتى يفلت من تلقاء ذاته من سيطرة النظام الحكومي السائد ، وعدم تبديد هذه القوة الصدامية النامية يوميا في مناوشات طليعية ، بل الحفاظ عليها سليمة حتى اليوم الحاسم . وليس هناك غير وسيلة وحيدة يمكن بها ايقاف الصعود المستمر للقوى الاشتراكية النضالية في المانيا بشكل موقت ، وحتى ردها الى الخلف لبعض الوقت : تلك هي صدام واسع مع القوى العسكرية ، ومسيلة دموية كتلك التي حدثت في باريس عام ١٨٧١ . وسوف يتحقق التغلب على هذا ايضا بمرور الزمن . ان القضاء على حزب يعد بالملايين ابعد من ان تطاله كل بنادق اوروبا واميركا ذات الطلقات السريعة . لكن التطور الطبيعي سيتعثر ، ولعل قوة الصدام لن تكون جاهزة في اللحظة الحرجة ، وستتأخر المعركة الحاسمة وتطول وتستدعي تضحيات جسيمة .

ان سخرية التاريخ العالمي تقلب كل الاشياء راسا على عقب . فنحن «الثوريون»، « الانقلابيون » ننجح بالاساليب الشرعية بأفضل من الاساليب غير الشرعية والانقلابية. ان احزاب النظام ، كما تسمي نفسها ، تتلاشى في ظل الشروط الشرعية التي قامت بخلقها هي نفسها . وتهتف بصورة يائسة مع اوديلون بارو : ان الشرعية تقتلنا ، بينما نكتسب نحن ، في ظل هذه الشرعية ، عضلات مفتولة وخدودا موردة ، ونبدو كأننا الحياة الابدية . واذا لم نكن على درجة كبيرة من الجنون بحيث ننجر الى قتال الشوارع لنرضيهم ، فانه لن يبقى لهم آخر الامر شيء ، يفعلونه الا أن يعتدوا هم انفسهم على هذه الشرعية القاتلة .

واثناء ذلك يضعون قوانين جديدة ضد الاعمال الانقلابية ، والاشياء تنقلب مرة ثانية راسا على عقب . هؤلاء المهووسون المناوئون للاعمال الانقلابية اليوم ، أليسوا هم انفسهم انقلابيي الامس ؟ هل قمنا باثارة الحرب الاهلية عام ١٨٦٦ عن طريق الصدفة؟ هل نحن طردنا ملك هانوفر امير هيس ودوق ناسو من ملكياتهم الوراثية القانونية واستولينا على هذه الملكيات الوراثية (١٣٠) ؟ وان هؤلاء الانقلابيين للاتحاد الالماني ولثلاثة تيجان بنعمة الله يشكون من الاعمال الانقلابية ! من يتألم لفراشوس اذا شكا من اعمال الشغب ؟ من يمكن ان يسمح لعباد بسمارك أن يتحصنوا من الاعمال الانقلابية ؟

دعهم ، على اية حال ، يصدرون لوائحهم المناوئة للانقلابيين ، وليجعلوا اكثر سوءا ، وليحولوا قانون العقوبات الى مطاط هندي ، فانهم لن يربحوا شيئا سوى برهان عجزهم الجديد . اذا كانوا يريدون ان يوجهوا الى الاشتراكية الديمقراطية ضربة قاضية ، فلا بد لهم علاوة على ذلك من اللجوء الى تدابير مختلفة كل الاختلاف . انهم لن يستطيعوا مكافحة الانقلابية الاشتراكية الديمقراطية ، التي تحسن فعلا حاليا بحفاظها على القانون ، الا بانقلاب تقوم به احزاب النظام ، انقلاب لا بد له ان يخرق القانون . ان الهرروسلر البيروقراطي البروسي ، والهرفون بوغوسلافسكي

الجنرال البروسي ، قد كشفا لهم عن الطريقة الوحيدة التي ربما لا تزال ممكنة للتغلب على العمال الذين يرفضون ببساطة ان ينخدعوا بالانجرار الى قتال الشوارع، وذاك هو خرق الدستور ، والدكتاتورية والعودة الى الحكم المطلق ، الى ارادة الملك التي هي القانون الاسمى . اذن تشجعوا أيها السادة فهنا لا تجديكم التدابير النصفية، يجب ان تتابعوا حتى نهاية الشوط .

ولكن لا تنسوا ان الامبراطورية الالمانية ، مثل كل الدول الصغيرة ، والدول الحديثة بشكل عام ، هي نتاج عقد ، عقد بين الامراء مع بعضهم أولا ، ثم عقد بين الامراء والشعب ثانيا . فاذا ما خرق احد الطرفين العقد ، سقط هذا العقد على الارض ، واصبح الطرف الاخر غير مقيد به ، كما أظهر لنا ذلك بسمارك بشكل رائع عام ١٨٦٦ ، فاذا خرقتم انتم دستور الرايخ ، فان الاشتراكية الديمقراطية تكون حرة، وفي امكانها عندئذ ان تتصرف معكم على هواها . لكنها لن تفشي لكم اليوم أبدا ما هي فاعلته وقتذاك .

لقد انتهى الان ، تقريبا في هذه السنة ، ستة عشر قرنا منذ ان نشط حزب انقلابي خطير في الامبراطورية الرومانية . لقد قوض الدين وكل اسس الدولة ، وانكر علانية ان تكون ارادة قيصر هي القانون الاسمى ، ولم يكن لهذا الحزب وطن ، كان اممياً ، انتشر في كل ارجاء الامبراطورية من أرض الغال الى آسيا ، ووراء حدود الامبراطورية . كان يقوم سرا بأعمال الشغب ، وشعر مع مرور الزمن ، انه يملك ما يكفي من القوة حتى يخرج الى العالم . كان هذا الحزب ، المعروف باسم المسيحيين موجوداً بشكل قوي في الجيش ، فكانت كتائب كاملة من هذا الجيش مسيحية . وحين امر الجنود المخربون بحضور الاحتفالات القربانية وان يقوموا بواجباتهم في الكنيسة الوثنية تجرؤا ورفعوا شعارات خاصة ــ الصلبان ــ فوق خوذهم تعبيرا عن احتجاجهم . عنفهم ضباطهم الكبار فلم ينفع تعنيفهم . لم يعد في امكان ديو كليسان أن يظل صامتا في تضعضع النظام والطاعة والانضباط في جيشه . وتدخل بقوة ، قبل فوات الاوان ، واصدر قانونا مناوئا للاشتراكية ــ عفوا أردت ان أقول مناوئا للمسيحية . وحظرت اجتماعات الانقلابيين ، واغلقت أمكنة اجتماعهم او دمرت ، وحظرت الشعارات المسيحية ، من صلبان وغير صلبان ، مثلها مثل المناديل الحمراء في سكسونيا . واعتبر المسيحيون غير صالحين لملء الوظائف العامة ، ولم يسمح لهم حتى بأن يترفعوا الى رتبة العرفاء . واذ لم يتوفر في ذلك الحين قضاة مدربون جيدا على « احترام الشخصية » مثل منفذي اللوائح المناوئة للاشتراكيين التي وضعها الهرفون كولر ، فقد منع المسيحيون منعا باتا من طلب العدالة امام المحاكم . وظل هذا القانون الاستثنائي عديم المفعول ايضا ، اذ مزقه المسيحيون على الجدران بكل احتقار . وقيل انهم احرقوا قصر الامبراطور في نيقوموديا على رأسه . فانتقم الامبراطور لنفسه باضطهاد مرعب للمسيحيين عام ٣٠٣ ، وكان ذلك آخر اضطهاد من نوعه . وقد كان فعالا الى درجة بعيدة . اذ لم تمض سبع عشرة سنة حتى وجدنا الجيش الذي كانت غالبيته تتألف من المسيحيين ، والاوتوقراطي وارث العرش قسطنطين ، الذي يسميه الكهان قسطنطين العظيم ، يعلنان المسيحية دينا للدولة .

لندن ٦ آذار ١٨٩٥

«رسائل»
من ماركس إلى ب. ف. أننكوف
بروكسل ٢٨ كانون الأول ١٨٤٦

عزيزي أننكوف

تسلمت منذ أمد بعيد جوابي على رسالتك في الاول من تشرين الثاني ولكن الحق اقول لك ان الورّاق الذي أتعامل معه أرسل اليّ كتاب برودون « فلسفة البؤس » في الاسبوع الفائت فقط . وقد مخرت في عبابه يومين عسى ان اكون قادرا على ايضاح رأيي فيه لك دفعة واحدة .

وبما انني قرات الكتاب بسرعة كبيرة فليس في وسعي التعريج على التفصيلات وانما استطيع ان أقدم اليك الانطباع الذي تركه فيّ . فـــاذا رغبت فسأبحر في تفصيلاته في الرسالة الثانية .

أعترف بصراحة انني وجدت الكتاب سيئا بشكل عام ، بل سيئا جدا . انك نفسك تسخر في رسالتك من « رقعة الفلسفة الالمانية » التي يستعرضها برُودون في هذا الكتاب الدعي (١٣١) ، ولكنك تفترض ان المناقشة الاقتصادية لم تصب بالسم الفلسفي . أنا ايضا أبعد من أن أعزو الاخطاء في المناقشة الاقتصادية لفلسفة برودون. ان برودون لم يعطنا نقدا خائبا للاقتصاد السياسي لانه أستاذ نظرية فلسفية تافهة ، وانما يعطينا نظرية فلسفية تافهة لانه يفشل في فهم النظام الاجتماعي المعاصر في ترابطه ، ولنستخدم كلمة تروق الاخرين ، ان برودون اقتبس من فورييه .

لماذا يتحدث برودون عن الله ، عن العقل الشامل عن العقل غير المشخص للبشرية ، الذي لا يخطىء ، المساوي لنفسه دائما خلال كل العصور وحتى يعرف المرء الحقيقة لا بد له من ان يعيه وعيا صحيحا ؟ لماذا يلجأ الى اضعاف الهيغيلية ليضفي على نفسه مظهر المفكر الجريء ؟ انه هو نفسه يمدك بدليل لهذا اللغز . انه يرى في التاريخ سلسلة تطورات اجتماعية ، يجد التقدم يتحقق في التاريخ ، يجد أخيرا ان الناس ، كأفراد ، لا يعرفون ماذا هم يفعلون ويخطئون في حركتهم الخاصة ، اي ، ان تطورهم الاجتماعي يظهر للوهلة الاولى انه متميز ومنفصل ومستقل عن تطورهم الفردي . انه لا يتمكن من شرح هذه الوقائع ، ولهذا يكتفي فقط باكتشاف فرضية العقل الشامل الذي يكشف عن نفسه . ولا شيء أسهل من اكتشاف اسباب سرية Mzstical ، اي ، الجمل التي تحتاج الى معنى عام .

ولكن عندما يوافق برودون انه لا يفهم شيئا عن التطور التاريخي للبشرية ـ عندما يوافق على هذا باستخدام كلمات طنانة مثل : العقل الشامل ، الله ... الخ . الا يوافق ضمنا وبالضرورة انه عاجز عن فهم التطور الاقتصادي ؟.

ما هو المجتمع ، مهما كان شكله ؟ انه نتاج عمل الناس المتبادل . هل الناس أحرار ان يختاروا لانفسهم هذا الشكل او ذاك من اشكال المجتمع ؟ كلا مطلقا . افترض حالة من التطور خاصة في القوى المنتجة للانسان وعندها سوف تحصل على شكل خاص للتجارة والاستهلاك . افترض مراحل خاصة من التطور في الانتاج ، وعندها سيكون للتجارة والاستهلاك دستور اجتماعي مماثل ، وتنظيم للاسرة ، وانظمة للطبقات ، وبكلمة ، مجتمع مدني مماثل . افترض مجتمعا مدنيا خاصا وسوف تحصل على شروط سياسية خاصة هي التعبير الرسمي فقط عن المجتمع المدني . وبرودون لن يفهم هذا لانه يفكر بأنه يصنع شيئا عظيما باستئنافه من الدولة الى المجتمع ، اي ، من التلخيص الرسمي للمجتمع الى المجتمع الرسمي .

ان من نافلة القول ان نضيف ان الناس ليسوا احرارا في اختيار **قواهم المنتجة** ـ التي هي قاعدة كل تاريخهم ـ لان كل قوة انتاج انما هي قوة حاصلة ، هي نتاج فعالية سابقة . القوى المنتجة هي نتيجة الطاقة البشرية العملية ، ولكن هذه الطاقة نفسها مشروطة بالظروف التي يجد فيها الناس انفسهم ، مشروطة بالقوى المنتجة الحاصلة سابقا ، مشروطة بالشكل الاجتماعي الذي يوجد قبل ان يفعلوا هم شيئا ، الذي لا يخلقونه ، الذي هو نتاج الجيل السابق . وبسبب هذه الحقيقة البسيطة وهي ان كل جيل لاحق يجد نفسه يملك قوى منتجة حاصلة من الجيل السابق ، التي تخدم كمادة أولية للانتاج الجديد ، فان مطابقة تقوم في التاريخ البشري ، فتاريخ البشرية يتخذ شكلا هو تاريخ البشرية كقوى منتجة للانسان ، ولذلك فان علاقاته الاجتماعية تطورت اكثر . ويتبع ذلك بالضرورة ان التاريخ الاجتماعي للناس ليس شيئا آخر سوى تاريخ تطورهم الفردي ، سواء وعوا ذلك ام لم يعوا . وعلاقاتهم المادية هي أساس كل علاقاتهم . هذه العلاقات المادية هي الاشكال الضرورية فقط التي تتحقق فيها مادتهم ونشاطهم الفردي .

ان برودون يخلط الافكار والاشياء . ان الناس لا يهجرون ابدا ما كسبوه ،

ولكن هذا لا يعني انهم لن يهجروا الشكل الاجتماعي الذي حصلوا فيه على بعض القوى المنتجة . بل على العكس ، فمن اجل الا يسلبوا من النتيجة التي وصلوا اليها ، من اجل الا يحرموا ثمار الحضارة يضطرون من اللحظة التي لا يعود فيها شكل تجارتهم متطابقا مع القوى المنتجة التي حصلوا عليها ، لتغيير كل اشكالهم الاجتماعية التقليدية . اني استخدم هنا كلمة « تجارة » بأوسع معانيها ، ونستخدم نحن في المانيا كلمة Verkehr . ولنأخذ مثلا : الامتيازات ، مؤسسة النقابات والتعاونيات ، الحكم النظامي للعصور الوسطى ، كانت علاقات اجتماعية بحيث تتطابق مع القوى المنتجة الحاصلة والشرط الاجتماعي الذي وجد مسبقا ، والذي منه قامت هذه المؤسسات . وفي ظل حماية حكم التعاونيات والانظمة ، تراكم راس المال ، وتطورت التجارة فيما وراء البحار ، وأقيمت المستعمرات . ولكن ثمار هؤلاء الناس ستضيع اذا لم يحاولوا صيانة الاشكال التي نضجت في كنفها هذه الثمار . ولذا انفجرت عاصفتان : ثورة ١٦٤٠ و ١٦٨٨ . ان كل الاشكال الاقتصادية القديمة ، والعلاقات الاجتماعية المطابقة لها ، والشروط السياسية التي كانت التعبير الرسمي للمجتمع المدني ، كانت محطمة في انكلترا . وهكذا فان الاشكال الاقتصادية التي فيها ينتج الانسان ، ويستهلك ويتبادل ، هي **انتقالية وتاريخية** . ومع حيازه القدرات الانتاجية الجديدة ، يغير الناس طريقتهم في الانتاج ويغيرون مع طريقتهم في الانتاج كل العلاقات الاقتصادية التي ليست سوى العلاقات الضرورية لطريقة الانتاج هذه .

هذا هو ما لم يفهمه برودون ولا يزال اقل بروزا . ان برودون العاجز عن تتبع الحركة الحقيقية للتاريخ ، يقدم هلوسة Phamtasmagoria يدعي ويخمن انها ديالكتيكية . ولا يشعر بضرورة الحديث عن القرن السابع عشر أو الثامن عشر أو التاسع عشر لان تاريخه ينشأ في المملكة الضبابية للتخيل ويقوم بعيدا فوق المكان والزمان . وباختصار ، ليس تاريخا وانما هو سقط متاع هيغلي قديم ، وليس تاريخا دنيويا ــ تاريخ الانسان ــ وانما تاريخ مقدس ــ تاريخ أفكار ــ . والانسان من وجهة نظره ليس الا الاداة التي تستخدمها الفكرة ، او العقل الابدي ، من أجل كشف نفسها . **والتطورات** التي يتحدث عنها برودون تفهم على انها تطورات تمت في داخل الرحم المقدس للفكرة المطلقة . فاذا هتكت الحجاب عن هذه اللغة المقدسة فان ما تصل اليه هو ان برودون يقدم اليك النظام الذي فيه تنظم المقولات الاقتصادية نفسها في داخل راسه . ولا يحتاج الامر مجهودا كبيرا من قبلي حتى أثبت لك انه نظام فكر مضطرب جدا .

يبدأ برودون كتابة بحديث عن **القيمة** التي هي موضوعه المحبب . ولن أعرج اليوم على اختيار هذا البحث .

تبدأ سلسلة التطورات الاقتصادية للعقل الابدي **بتقسيم العمل** . وتقسيم العمل بالنسبة لبرودون هو شيء بسيط تماما . ولكن الم يكن الحكم الطبقي ايضا تقسيما خاصا للعمل ؟ او لم يكن تقسيم العمل في ظل نظام المانيفاكتوره ايضا . الذي ظهر في انكلترا حوالي منتصف القرن السابع عشر وشارف نهايته في الربع الاخير من القرن الثامن عشر ، يختلف كليا عن تقسيم العمل في الصناعة الحديثة الضخمة ؟.

ان برودون يغفل عن حقيقة انه يهمل حتى ما اهتم به الاقتصاديون الدنيويون . عندما يتحدث عن تقسيم العمل لا يحس ان من الضروري الاشارة الى **السوق** العالمية ، البضاعة . ثم الا يجب ان يختلف تقسيم العمل في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، عندما لم تكن هناك مستعمرات ، عندما لم يكن لاميركا وجود بالنسبة لاوروبا ، وكانت آسيا الشرقية موجودة فقط بالنسبة لها عن طريق القسطنطينية ، اختلافا اساسيا عما كان عليه في القرن السابع عشر عندما كانت المستعمرات قد تطورت ؟.

وليس هذا كل شيء . فهل التنظيم الداخلي العام للامم هل كل علاقاتها الدولية اكثر من تعبير عن تقسيم خاص للعمل ؟. ثم الا تتغير هذه العلاقات عندما يتغير تقسيم العمل ؟.

وقلما فهم برودون مشكلة تقسيم العمل حيث لا يشير حتى الى الفرق بين المدينة والريف ، هذا الفرق الذي برز في المانيا ، مثلا ، من القرن التاسع الى القرن الثاني عشر . ان هذا الفرق ، بالنسبة لبرودون ، هو قانون أبدي ما دام لا يعرف شيئا عن نشأته ولا تطوره . وطوال كتابه يتحدث كما لو أن هذا الخلق للطريقة الخاصة في الانتاج سوف يبقى حتى نهاية الزمان . ان كل ما يقوله برودون حول تقسيم العمل ليس سوى خلاصة ، واكثر من ذلك : خلاصة ناقصة وطافية ، لما قاله آدم سميث والاف آخرون قبله .

التطور الثاني هو **الالة** . والارتباط بين تقسيم العمل والالة هو ارتباط سري كليا بالنسبة لبرودون . ان لكل نوع من انواع تقسيم العمل ادواته الانتاجية الخاصة. لم يكن الناس مثلا بين أواسط القرن السابع عشر واواسط القرن الثامن عشر يصنعون كل شيء باليد . كان هناك آلات ، وآلات شديدة التعقيد مثل الانوال والسفن والروافع ... الخ .

وهكذا لا شيء اشد تفاهة من اشتقاق الالة من تقسيم العمل بشكل عام .

ويمكنني ان اشير ايضا بشكل عابر ، الى ان برودون كما لم يفهم نشأة الالة فانه لا يزال اقل فهما لتطورها . ويمكن ان يقول المرء انه حتى عام ١٨٢٥ ــ فترة الازمة العامة الاولى ــ تضاعف طلب الاستهلاك بشكل عام بسرعة أكثر من الانتاج ، وكان تطور الالة نتيجة لازمة لحاجات السوق . ومنذ ١٨٢٥ كان اختراع الالة وتطبيقها نتيجة الحرب بين العمال وأرباب العمل . ولكن هذا يصدق فقط في انكلترا . أما بالنسبة للامم الاوروبية ، فانها كانت مدفوعة الى تطبيق الالة نتيجة المنافسة الانكليزية في أسواقها الداخلية وفي السوق العالمية . وأخيرا ، يعزى دخول الالة في اميركا الشمالية الى المنافسة مع الاقطار الاخرى والحاجة الى الايدي معا ، اي ، الى عدم التناسب بين سكان اميركا الشمالية وحاجاتها الصناعية . من هذه الوقائع يمكنك ان ترى كم تطورت نباهة السيد برودون عندما يجعل شبح المنافسة كتطور ثالث ، كطباق للالة .

واخيرا ، وبشكل عام من التفاهة ايضا جعل **الالة** مقولة اقتصادية جنبا الى جنب مع تقسيم العمل والمنافسة والرصيد ... الخ .

ان الالة ليست مقولة اقتصادية اكثر من الثور الذي يجر المحراث . وتطبيق الالة

في الوقت الحاضر هو احدى علاقات نظامنا الاجتماعي القائم ، ولكن الطريقة التي تشتغل بها الالة تتميز عن الالة نفسها . المسحوق يبقى هو نفسه سواء أستخدم لجرح انسان او لتضميد جراحه .

ان برودون يسبق نفسه عندما يسمح للمنافسة والاحتكار والضرائب او الشرطة والميزان التجاري والرصيد والملكية ... ان تتطور داخل راسه في النظام الذي اشرت اليهم فيه . ان كل مؤسسات الاعتماد تطورت في انكلترا في مطلع القرن الثامن عشر ، قبل اكتشاف الآلة . ان الرصيد العام كان فقط طريقة جديدة لزيادة الضرائب ولتلبية الحاجات الجديدة التي اوجدها صعود البرجواجوازية الى السلطة . واخيرا ، ان المقولة الاخيرة في نظام برودون تؤلفها **الملكية** ، ومن جهة ثانية ان تقسيم العمل وكل مقولات برودون الاخرى ، في العالم الواقعي ، هي علاقات اجتماعية تؤلف في مجملها ما يعرف اليوم باسم **الملكية** : وخارج هذه العلاقات ليست الملكية البرجوازية سوى وهم سحري او ميتافيزيقي . ان ملكية عصر مختلف ، الملكية الاقطاعية مثلا ، تتطور في سلسلة من العلاقات الاجتماعية المختلفة كل الاختلاف ، ان برودون بتثبيته الملكية على انها علاقة حرة ، يقترف اكثر من خطيئة واحدة في الطريقة : انه يظهر بوضوح انه لا يستوعب الرابطه التي تجمع كل أشكال الانتاج **البرجوازي** ، حيث انه لم يفهم السمة **التاريخية والانتقالية** لاشكال الانتاج في مرحلة خاصة . ان برودون الذي لا يعتبر مؤسساتنا الاجتماعية منتجات تاريخية ، الذي لا يستطيع ان يفهم لا نشأتها ولا تطورها ، يمكن فقط ان يقدم نقدا دوغماطيا لها .

اضطر برودون لذلك ان يتخذ ملجأ في **خرافة** من الخرافات ليشرح التطور . انه يتخيل ان تقسيم العمل والرصيد والآلة ... الخ اخترعت كلها لتخدم فكرته الثابتة ، فكرة المساواة . ان شرحه ساذج للغاية . ان هذه الاشياء اخترعت لصالح المساواة ولكنها لسوء الحظ انقلبت ضد المساواة ، هذا ما يؤلف كل مناقشته . وبكلمة اخرى انه يضع افتراضا لا مسوغ له وعندئذ بما ان التطور الحقيقي يناقض خرافته في كل خطوة ، استنتج ان هناك تناقضا . انه يخفي عنك حقيقة ان التناقض يوجد فقط بين افكاره الثابتة والحركة الواقعية .

وبسبب افتقار برودون للمعرفة التاريخية بشكل رئيسي ، لم يفهم انه ما دام الناس يطورون قواهم المنتجة ، أي ، ما داموا يعيشون ، فانهم يطورون علاقات معينة كل مع الآخر ، وان طبيعة هذه العلاقات يجب ان تتغير بالضرورة مع تغير القوى المنتجة ونموها . انه لم يفهم ان **المقولات الاقتصادية** هي فقط **تعبيرات** مجردة لتلك العلاقات الفعلية وتبقى هذه التعبيرات صحيحة ما دامت هذه العلاقات موجودة . لذلك يقع في اخطاء الاقتصاديين البورجوازيين ، الذين يعتبرون تلك العلاقات الاقتصادية أبدية وليست قوانين تاريخية التي هي قوانين فقط لتطور تاريخي معين ، لتطور محدد للقوى المنتجة . ولذلك بدلا من اعتبار المقولات الاقتصادية السياسية تعبيرات مجردة عن الواقع ، وعلاقات اجتماعية تاريخية انتقالية ، لا يرى السيد برودون ، والفضل في ذلك لقلب الامور قلبا سريا ، في العلاقات الواقعية سوى تجسيدات للتجريدات . وهذه التجريدات نفسها صيغ نائمة في قلب الاله الاب منذ

بدء العالـم .

ولكن هنا يقع برودوننا الطيب في تشنجات عقلية حادة . فاذا كانت كل تلك المقولات الاقتصادية تفيض من قلب الاله ، فأولا هل حياة الانسان الخفية والابدية مهما حدث ، يوجد فيها شيء كالتطور ، وثانيا أليس برودون محافظا ؟ انه يشرح تلك التناقضات الواضحة بالنظام الكلي للتضادات .

ودعنا نأخذ مثالا لالقاء ضوء على نظام التضادات هذا **الاحتكار** شيء جيد ، لانه مقولة اقتصادية ولذلك هو فيض الاله . المنافسة شيء جيد لانها ايضا مقولـة اقتصادية . ولكن ما ليس جيدا هو واقع المنافسة . وما هو اسوأ في الواقع هو ان المنافسة والاحتكار يبيد كل واحد الاخر . فما العمل ؟ وبما ان هاتين الفكرتين الابديتين تناقض الواحدة الاخرى ، فانه يبدو واضحا له ان هناك تركيبا لهما في احضـان الرب ، وفي هذا التركيب تتعادل شرور الاحتكار بشرور المنافسة ، والعكس بالعكس. وكنتيجة للصراع بين الفكرتين لا يبدو منهما سوى جانبهما الجيـد . وعلى المرء ان ينتزع هذه الفكرة السرية من الاله ويطبقها . وكل شيء سيسير الى الافضل ويجب ان تتضح الصيغة التركيبية التي تختبىء في عتمة العقل المجهول للانسان . ولا يتردد برودون ولو لحظة في تقديم نفسه على انه الموضح .

ولكن انظر لحظة الى الحياة الواقعية . انك لا تجد في حياتنا الاقتصادية في الوقت الحاضر المنافسة والاحتكار فقط وانما تجد تركيبهما ، الذي ليس **صيغة** بل **حركة** . ان الاحتكار ينتج المنافسة . والمنافسة تنتج الاحتكار . ولكن هذه المعادلة، وهي ابعد من ان تريح صعوبات الوضع القائم ، كما يتخيل الاقتصاديون البرجوازيون، تنشأ في وضع لا يزال اكثر صعوبة وتشويشا . فاذا انت غيرت القاعدة التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الحاضرة ، اي اذا دمرت الطريقة **الحاضرة** في الانتاج ، فانك عندئذ لن تدمر المنافسة والاحتكار وتضادهما فقط ، وانما تدمر وحدتهما وتركيبهما، والحركة التي هي التوازن الحقيقي للمنافسة والاحتكار .

وسأقدم اليك الان مثالا من ديالكتيك السيد برودون .

الحرية و **العبودية** يؤلفان تضادا . ولا احتاج الى الحديث عن الجانب الجيـد والجانب الرديء للحرية ، ولا احتاج في الحديث عن العبودية ، ان اعالج جوانبها الرديئة . ان الشيء الوحيد الذي يجب ان يشرح هو جانبها الجيد . اننا لا نعالج العبودية غير المباشرة ، عبودية البروليتاريا ، وانما نعالج العبودية المباشرة ، عبودية الاجناس السوداء في سورنيام ، في البرازيل ، في الولايات الجنوبية لاميركـا الشماليـــة .

ان العبودية المباشرة هي محور صناعتنا اليوم مثلها مثل الآلة ، الرصيد ... الخ . لا قطن بلا عبودية ، ولا صناعة حديثة بلا قطن . ان العبودية أعطت قيمـة للمستعمرات ، والمستعمرات خلقت التجارة العالمية ، والتجارة العالمية هي الشرط الضروري للصناعة الآلية الضخمة . وهكذا قبل ان تبدأ المواصلات عند الزنوج ، أمدت مستعمرات العالم القديم فقط بمنتجات قليلة جدا ولم تحرز تقدما محسوسا في وجه الارض . لذلك فالعبودية مقولة اقتصادية على درجة كبيرة من الاهمية . لولا العبودية

لتحولت اميركا الشمالية ، اكثر الاقطار تقدما ، الى بلاد بطريركية ، ما عليك الا ان تمسح اميركا الشمالية من مصور الامم وستحصل على الفوضى ، على الدمار الكامل للتجارة والحضارة الحديثة . ولكن حتى لا تترك العبودية تظهر عليك بمسح اميركا الشمالية من مصور الامم . ولذلك ، ولانها مقولة اقتصادية نجد العبودية في كل امة منذ بدء العالم . ان الامم الحديثة تعرف فقط كيف تخفي العبودية من اقطارها الخاصة بينما هي تستوردها الى العالم الجديد . بعد هذه الملاحظات عن العبودية كيف سيتصرف برودوننا الفاضل ؟ انه سوف يبحث عن التركيب ، الحرية والعبودية، الوسيلة الذهبية او المعادلة بين العبودية والحرية .

لقد استوعب السيد برودون استيعابا جيدا حقيقة ان الناس تنتج القماش والكتان والحرير ، وانها لفضيلة عظيمة له ان يستوعب هذه الكمية الصغيرة . وما لم يفهمه هو ان هؤلاء الناس ، طبقا لامكاناتهم ، ينتجون أيضا **العلاقات الاجتماعية** ، التي فيها يجهزون الاقمشة والكتان . وقلما فهم ان الناس ، الذين ينتجون العلاقات الاجتماعية المتطابقة مع انتاجيتهم المادية ينتجون ايضا **الافكار ، المقولات** ، اي التعبير العقلي المجرد لتلك العلاقات الاجتماعية نفسها . وهكذا فان المقولات ليست اكثر ابدية من العلاقات التي تعبر عنها . انها منتجات انتقالية تاريخية . ان التجريدات، المقولات بالنسبة الى برودون هي ، على العكس ، السبب الاصلي . انها ، بالنسبة اليه ، هي التي تصنع التاريخ وليس الانسان . واذا ما اخذ **التجريد ، المقولة** هكذا ، اي بعيدا عن اعين الناس انتاجيتهم المادية ، فانها طبعا خالدة ، لا تتغير ولا تتحرك ، انها فقط شكل من اشكال مخلوق العقل الخالص ، الذي ليس سوى طريقة اخرى للقول ان التجريد هو مجرد . يا له من حشو عجيب !.

وباعتبار العلاقات الاقتصادية مقولات ، فانها بالنسبة الى برودون صيغ ابدية بدون منشأ او تقدم .

دعنا نضعها في طريقة اخرى : ان برودون لا يذكر مباشرة ان **الحياة البرجوازية** بالنسبة اليه **حقيقة ابدية** ، انه يذكرها بشكل غير مباشر . عن طريق تأليه المقولات التي تعبر عن العلاقات البرجوازية على شكل فكر . انه يظن منتجات المجتمع البرجوازي وقد نشأت كائنات ابدية بشكل عفوي ، وقفا على حياتها الخاصة ، ما دامت نفسها تتمثل لعقله على شكل مقولات ، على شكل فكر . وهكذا لا يرتفع فوق الافق البرجوازي . وبما انه يتعامل مع الافكار البرجوازية ، مع الحقيقة الابدية التي يفترضها مسبقا ، فانه يبحث عن تركيب ، عن معادلة لهذه الافكار ، ولا يرى ان الطريقة الحالية ، التي بواسطتها يصل الى المعادلة ، هي الطريقة الوحيدة الممكنة.

انه في الحقيقة يقوم بكل ما يقوم به البرجوازيون الطيبون . انهم جميعا يخبرونك ان المنافسة والاحتكار ، في المبدأ ، اي باعتبارها أفكار مجردة ، هي القاعدة الوحيدة في الحياة ، ولكنها في الممارسة العملية أبعد من ان تكون مرغوبة . فهم جميعا يريدون المنافسة بدون الاثار المميتة للمنافسة . وهم جميعا يريدون المستحيل ، اي ظروف الوجود البرجوازي بدون العواقب الضرورية لهذه الظروف . ولكن لا أحد منهم يفهم ان الشكل البرجوازي للانتاج هو شكل انتقالي وتاريخي ، تماما مثلما كان

الشكل الاقطاعي . وتنشأ هذه الخطيئة من واقع ان الانسان البرجوازي بالنسبة اليهم هو القاعدة الممكنة لكل مجتمع ، فهم لا يستطيعون تصور مجتمع يكف فيه الناس عن ان يكونوا بورجوازيين .

لذلك فان برودون بالضرورة **صاحب مبدأ** بالنسبة اليه تخضع الحركة التاريخية ، التي تقلب العالم المعاصر رأسا على عقب ، لقضية اكتشاف المعادلة الصحيحة ، اي التركيب ، انها تخضع **لفكرين** بورجوازيين . وهكذا فان الزميل الذكي قادر بمهارته ان يكشف الفكر المستكن للاله ، وحدة الفكرتين المنفصلتين ـ اللتين انفصلتا فقط لان برودون فصلهما عن الحياة العملية ، عن الانتاج الحاضر ، اي عن وحدة الحقائق التي تعبران عنها .

وفي مكان الحركة التاريخية العظيمة الناشئة عن الصراع بين القوى المنتجة التي حصل عليها الناس مسبقا وعلاقاتها الاجتماعية ، التي لا تتأخر عن التطابق مع القوى المنتجة تلك ، ومكان الحروب المرعبة القائمة بين الطبقات المختلفة في قلب كل امة وبين الامم المختلفة ، ومكان العمل العنيف التطبيقي للجماهير الذي بواسطته وحده يمكن حل هذه الصراعات ـ وفي مكان هذه الحركة المعقدة الطويلة الضخمة ، يقدم السيد برودون الحركة الهوائية المتقلبة لراسه . وهكذا فان الرجال المتعلمين هم الذين يصنعون التاريخ ، الرجال الذين يعرفون كيف يسرقون افكار الاله السرية . وليس على الناس العاديين الا تطبيق استلهاماتهم فقط . وسوف تفهم الان لماذا أعلن برودون نفسه عدوا لكل حركة سياسية . وحل القضايا الحاضرة لا يمكن ، عنده ، في العمل العام بل في العلاقات الديالكتيكية لعقله . وما دامت المقولات بالنسبة له هي القوة المحركة ، فليس من الضروري تغيير الحياة العملية لتغيير المقولات . العكس تماما . على المرء ان يغير المقولات وستكون النتيجة تغيير المجتمع القائم .

والسيد برودون في رغبته مصالحة التناقضات لا يسأل اذا كان اساس تلك التناقضات يجب ان لا يطرح بعيدا . انه تماما مثل المذهبي السياسي الذي يريد ان يجعل الملك وقاعة النواب وقاعة النبلاء على انها اجزاء كاملة من الحياة الاجتماعية ، على أنها مقولات ابدية . ان كل ما يبحث عنه هو صيغة جديدة يقيم بواسطتها معادلة بين تلك القوى التي تقوم معادلتها بالضبط في الحركة الواقعية التي فيها تكون القوة الواحدة مهاجمة حينا وحينا تحت رحمة الاخرى . وهكذا انشغل في القرن الثامن عشر عدد من العقول الوسيطة بايجاد صيغة حقيقية تجعل الطبقات الاجتماعية ، النبلاء ، الملك ، البرلمان . . . الخ في معادلة ، ويستيقظون ذات صباح ليجدوا ان ليس هناك في الواقع اي ملك او برلمان او نبلاء . ان المعادلة الحقيقية في هذا التضاد كانت الغاء العلاقات الاجتماعية التي خدمت كأساس للوجود الاقطاعي ولتضادات الوجود الاقطاعي . ولان برودون يقيم الافكار الابدية ، مقولات العقل الخالص من جهة والكائنات البشرية وحياتها العملية التي هي بالنسبة اليه تطبيق لتلك المقولات من جهة ثانية ، يجد المرء منذ البداية **ثنائية** بين الحياة والافكار ، بين الروح والجسد ، ثنائية تتكرر في عدة اشكال ، وبمقدورك ان ترى الان ان هذا التضاد ليس شيئا سوى عجز السيد برودون عن فهم المنشأ الدنيوي والتاريخ الدنيوي للمقولات التي يقدسها .

ان رسالتي طويلة جدا حتى اتحدث عن الحالة السخيفة التي يضعها برودون ضد الشيوعية . وسوف توافقني للخطة ان رجلا لا يفهم الحالة القائمة في المجتمع لا يمكن ان تتوقع منه فهم الحركة التي تميل الى طرحه ، والتعبيرات الادبية لهذه الحركة الثورية .

ان **النقطة الوحيدة** التي اتفق اتفاقا تاما مع السيد برودون فيها هي مقته لاحلام اليقظة الاشتراكية العاطفية . وقد سبق لي ، قبله ان أظهرت العداء بالهزء من هذه الاشتراكية البلهاء الطوباوية العاطفية . ولكن اليس برودون يضلل نفسه بغرابة عندما يقيم عاطفته البرجوازية الصغيرة ؟ وانا ارجع الى خطابه حول الحب الزوجي والعائلي وامثال هذه التناقضات ـ ضد العاطفة الاشتراكية ، التي تذهب ، عند فورييه مثلا ، اعمق من التفاهة المتعجرفة لبرودوننا الفاضل ؟ انه نفسه يعي تماما ضحالة مناقشاته ، وعجزه المطلق عن الحديث حول تلك الاشياء ، حيث ينفجر في اندفاعات عنيفة من الحنق والهياج والغضب المحق Isae Hominis probi في فمه الزبد واللعنات والاتهامات ، ويرغي بالخزي والقتل ، يضرب صدره ويتباهى امام الله انه لم يتلوث بالفضائح الاشتراكية ؟ انه لا ينتقد جديا العاطفيات الاشتراكية ، او ما يعتبره من امثالها . ومثل ولي او بابا يحرم الخطاة الفقراء ويثبت امجاد البرجوازية الصغيرة ، والاوسام الولهانة البطريركية البائسة للموقد العائلي . وليس هذا صدفة . ان برودون من رأسه حتى أخمص قدميه فيلسوف البرجوازية الصغيرة واقتصادياتها. في مجتمع متقدم يكون **البرجوازي الصغير** ، لوضعه الحرج ، اشتراكيا من جهة واقتصاديا من جهة ثانية ، اي انه يذهل من ابهة البرجوازية الكبيرة ويعطف على المعذبين من الشعب . انه في الوقت نفسه برجوازيا وابن الشعب . وفي اعماق قلبه يراهن نفسه انه غير منحاز وانه وجد المعادلة الصحيحة التي يعلن أنها شيء مختلف عن الوساطة . ان برجوازية صغيرة من هذا النمط تمجد **التناقض** ، لان التناقض اساس وجودها . وهو نفسه ليس الا تناقضا اجتماعيا في العمل وعليه ان يحقق في النظرية ما هو في الواقع العملي ، ولبرودون فضيلة كونه الشارح العلمي للبرجوازية الصغيرة الفرنسية ـ فضيلة أصيلة لان البرجوازية الصغيرة سوف تؤلف قسما شاملا من كل الثورات الاجتماعية الوشيكة ـ .

حبذا لو استطعت ارسال كتابي حول الاقتصاد السياسي اليك مع هذه الرسالة ، ولكن حتى الآن يستحيل علي الحصول على هذا المؤلف ، ونقد الفلاسفة والاشتراكيين الألمان الذي تحدثت اليك عنه في بروكسل ، قد طبع . انك لن تصدق مدى الصعوبات التي تعترض ناشر هذا النوع في المانيا ، سواء من البوليس من جهة ام من بائعي الكتب الذين هم أنفسهم الممثلون المستفيدون من كل الاتجاهات التي أهاجمها ، من جهة اخرى . اما بالنسبة لحزبنا الخاص ، فليس القطاع الفقير فقط وانما قطاع ضخم من الحزب الشيوعي الالماني غاضب مني ايضا لمعارضتي طوباوياتهم وخطاباتهم . . .

من ماركس إلى ويديماير في نيويورك

لندن ٥ آذار ١٨٥٢

... اما فيما يتعلق بي الآن ، فلا فضل لي في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث او الصراع بين هذه الطبقات . فقبلي بزمن طويل وصف المؤرخون البرجوازيون التطور التاريخي لصراع الطبقات هـــذا ، كما وصف الاقتصاديون البرجوازيون أيضا التشريح الاقتصادي للطبقات . اما الجديد الذي قمت به فهو اثبات:

١ ـ ان وجود الطبقات مرتبط فقط بمراحل تاريخية خاصة في تطور الانتـاج .

٢ ـ ان صراع الطبقات يقود بالضرورة الى **دكتاتورية البروليتاريا** . ٣ ـ ان تلك الدكتاتورية ذاتها هي انتقال فقط الى **الغاء كل الطبقات والوصول الى مجتمع لا طبقي.**

ان الحذقى الجاهلين ، امثال هيزن الذي لا يرفض فقط الصراع الطبقي ، بل يرفض حتى وجود الطبقات ، يبرهنون ، على الرغم من كل نباحهم المسعور وكل الادعاءات الخيرة التي يعزونها لانفسهم ، بأنهم يعتبرون الشروط الاجتماعية التي تحكـــم البرجوازية في ظلها، انها النتاج النهائي، **واسمى ذروة** يمكن الحصول عليها في التاريخ، وانهم ليسوا اكثر من خدم للبرجوازية . وبقدر ما يقل تحقق هؤلاء الحذقى من عظمة النظام البرجوازي وضرورته العابرة ، بقدر ما تثير خدمتهم الاشمئزاز اكثر فأكثر ...

من ماركس إلى كوغلمان في هانوفر

لندن ١١ تموز ١٨٦٨

... اما بالنسبة لـ « Centralblatt » ، فان الرجل يقوم بأقصى ما يمكن من تنازل في الموافقة على انه اذا كان المرء يعني اي شيء على الاطلاق بالقيمة ، فان النتائج التي توصلت اليها يمكن قبولها . ان صديقنا السيء الحظ لم ير انه وان لم يكن هناك فصل عن « القيمة » (١٣٣) في كتابي ، فان تحليل العلاقات الواقعية الذي قدمته يشتمل على اثبات العلاقة الحقيقية للقيمة وعرضها . ان كل ذلك اللغو عن ضرورة ثبات مفهوم القيمة مرده الجهل التام لكل من الموضوع المعالج والمنهج العلمي على السواء . فان اي طفل يعرف ان الامة التي تتوقف عن العمل ، ولا اقول لسنة بل لاسابيع معدودة ، سوف تنقرض . ان كل طفل يعرف ايضا ان كتلة المنتوجات المتطابقة مع الحاجات المختلفة تتطلب كتلة محددة من مجموع عمل المجتمع تتفاوت كميا بحسب الحاجات . ذلك ان هذه **الضرورة لتوزيع** العمل الاجتماعي في نسب محددة التي لا يمكن ان تلغى عن طريق **شكل خاص** من الانتاج الاجتماعي ، بل يمكن ان تتبدل عن طريق تغيير **طريقة مظهرها** ، امر بديهي . ولا يمكن الغاء القوانين الطبيعية . ان ما يمكن تغييره في الظروف المتبدلة تاريخيا هو فقط الشكل الذي فيه تؤكد هذه القوانين ذاتها . والشكل الذي فيه يؤكد هذا التوزيع النسبي للعمل نفسه، في حالة مجتمع تتبدى فيه الرابطة الداخلية للعمل الاجتماعي في **التبادل الخاص** لمنتوجات العمل الفردية ، هي بالضبط **القيمة التبادلية** لهذه المنتوجات .

ان العلم يقوم بالضبط على اظهار **كيف** يؤكد قانون القيمة نفسه . ذلك انه لو رغب احد منذ البدء ان « يفسر » كل الظواهر التي تتراءى مناقضة لذاك القانون ، فان عليه ان يقدم العلم **قبل** علم آخر . انها ولا شك خطيئة ريكاردو في فصله الاول

عن القيمة (١٣٤) اذ يتخذ كشيء محدد كل امكان لاقامة مقولات متطورة بغية البرهان على انسجامها مع قانون القيمة . . .

ومن جهة اخرى ، كما كنت مصيبا في افتراضك ، ليظهر **تاريخ النظرية** بصورة اكيدة ، ان مفهوم علاقة القيمة كان **هو نفسه على الدوام** ـ في كثير او قليل من الوضوح ، ومسيج في كثير او قليل من الاوهام ، او محدد علميا في قليل او كثير . وما دامت عملية التفكير ذاتها تنمو انطلاقا من الظروف ، وهي نفسها عملية طبيعية ، ينبغي اذن ، على التفكير الذي يستوعبها حقا ، ان يكون هو ذاته ، ويمكن ان يختلف تدريجيا فقط ، طبقا لنضج التطور ، بما في ذلك تطور العضو التي يقوم بعملية التفكير . وكل ما سوى ذلك هراء .

ليس لدى الاقتصادي المبتذل ادنى فكرة عن ان العلاقة المتغيرة يوميا لا يمكن **ان تنطبق مباشرة** مع احجام القيمة . ان جوهر المجتمع البرجوازي يقوم بالضبط في هذا ، اي انه لا يوجد **بشكل مسبق** تنظيم اجتماعي واع للانتاج . ان الضرورة الطبيعية السببية تؤكد نفسها كوتيرة عملية عمياء فقط . وعندئذ يعتقد الاقتصادي المبتذل انه حقق اكتشافا عظيما حين يدعى بكبرياء ، ضد تجلي الرابطة الداخلية ، ان الاشياء تبدو مختلفة في مظهرها . والحقيقة انه يتفاخر انه يرتفع بسرعة الى المظهر ، ويسير فيه الى حده النهائي . فما حاجته ، بعد ذلك ، الى أي علم ؟

ولكن للقضية أساسا آخر ايضا . فحالما تفهم الرابطة الداخلية ، فان كل الايمان النظري في الضرورة الدائمة للشروط القائمة ينهار قبل انهيار هذه الشروط عمليا . ولذلك فان من مصلحة الطبقات الحاكمة بشكل مطلق هنا ، ان يستمر هذا الوهم التافه . والا فلأي غرض آخر يندفع الثرثارون المنافقون ، الذين لا يملكون ورقة علمية رابحة اخرى ما عدا تلك التي في الاقتصاد السياسي والتي لا يوليها المرء اي اهتمام ؟

وهذا يكفي . ففي كل الحالات يظهر الدرك الاسفل الذي انحدر اليه كهنة البرجوازية عندما فهم العمال ، وحتى العمال اليدويون والتجار كتابي (رأس المال) ووجدوا فيه طريقهم بينما يشكون هؤلاء « الكتاب **المتعلمون** » (!) من اني وضعت متطلبات مفرطة على فهمهم . . .

من انجلز إلى لافروف في لندن

لندن ١٢ – ١٧ كانون الأول ١٨٧٢

١ – من المذهب الدارويني اوافق على نظرية التطور ، ولكن طريقة دارون في الاثبات (الصراع من اجل الحياة ، والانتخاب الطبيعي) لا اعتبرها الا تعبيرا ناقصا موقتا للواقعة المكتشفة حديثا . وحتى عصر دارون نرى الناس الذين لا يرون الآن في اي مكان الا **صراعا من اجل الوجود** (فوغ ، بوخنر ، مولسكوت ... الخ) الحوا تماما على **التعاون** في الطبيعة العضوية ، على حقيقة ان المملكة النباتية تمد المملكة الحيوانية بالاوكسجين والغذاء ، وبالمقابل فان المملكة الحيوانية تزود النباتات بالاسيد كاربون والسماد ، وهذا ما الح عليه عمليا ليبغ . وكلا المفهومين صحيح الى حدود معينة ، ولكن واحدهما أحادي الجانب وضيق الافق كالآخر . ان تفاعل الاجسام في الطبيعة – الحية وغير الحية على السواء – يشمل كلا من الانسجام والصدام ، الصراع والتعاون . ولذلك عندما يبيح عالم طبيعي ذاتي الاسلوب الحرية لنفسه ان يرجع كل التطور التاريخي مع كل غناه وتنوعه الى عبارة هزيلة احادية الجانب هي « الصراع من اجل الوجود » ، وهي عبارة لا يمكن قبولها حتى في مجال الطبيعة ، فان هذا عمل يتضمن فعلا ادانته الخاصة بذاته ...

٢ – لا ارفض فوائد طريقتك في الهجوم ، التي اود تسميتها الطريقة البسيكولوجية ، ولكني سأختار طريقة اخرى . فكل واحد منا متأثر ، الى هذا الحد او ذاك ، بالبيئة الفكرية التي يتحرك فيها بشكل عام . فبالنسبة لروسيا ، حيث تعرف جمهورك اكثر مني ، وبالنسبة للصحافة الدعائية التي تدعو الى « التأثير الكابح » ، الى الشعور الاخلاقي ، فان طريقتك اكثر مناسبة من طريقتي . اما بالنسبة لالمانيا ، حيث العاطفية التافهة تأخذ ، ولا تزال ، في التدمير ، فان طريقتك غير مناسبة ، وسوف يساء

فهمها وتؤخذ على ضلال بشكل عاطفي . ففي بلدنا نحتاج الى الكراهية أكثر مما نحتاج الى الحب ـ على الاقل في المستقبل القريب ـ ونحتاج ، قبل اي شيء آخر الى طرح البقايا الاخيرة للمثالية الالمانية ، وتثبيت الوقائع المادية في حقوقها التاريخية . ولذلك سوف أهاجم ـ وربما أهاجم عندما يحين الوقت ـ اولئك الداروينيين البرجوازيين بالطريقة التالية :

ان كل التعليم الدارويني حول الصراع من أجل الوجود هو تحويل لمذهب هوبز في **الانسان ضد الانسان** (١٣٥)، وللمذهب الاقتصادي البرجوازي في المنافسة مع نظرية مالتوس في السكان ، من المجتمع الى الطبيعة . وعندما نفذت خدعة المشعوذ هذه (وانا اطرح ترخيصها المطلق ، كما اشرت في النقطة الاولى ، وبشكل خاص اذا اخذنا النظرية المالتوسية بعين الاعتبار) فان النظريات ذاتها حولت مرة اخرى من الطبيعة العضوية الى التاريخ ، وتدعي الان ان حقيقتها ، كقوانين ابدية للمجتمع البشري ، قد تم اثباتها . ان صبيانية هذا الاجراء من الوضوح بحيث لا يحتاج الى ان تقال فيه كلمة . ولكني اذا شئت التعمق في المسألة اكثر فاني اصورهم على انهم اقتصاديون سيئون في المكان الاول وانهم علماء طبيعيون وفلاسفة سيئون في المكان الثاني .

٣ ـ ان الفرق الجوهري بين المجتمع الانساني والمجتمع الحيواني يقوم في حقيقة ان الحيوانات بشكل عام يتجمعون بينما الناس ينتجون . هذا الفرق الوحيد والاساسي يجعل بكل بساطة من المستحيل انتحول المجتمعات الحيوانية الى مجتمعات انسانية . ويجعل ذلك ممكنا كما لاحظت انت بشكل خاص :

« بالنسبة للانسان فانه لا يكافح من اجل الوجود فقط بل ايضا من اجل المزيد من المتع ... من اجل ان يكون مهيأ لتخطي المتع الدنيا من أجل المتع العليا » .

ولا جدل ان نتائجك البعيدة ، المستقاة من هذا ، انطلاقا من فرضياتي ، ستدفعني الى الاستدلالات التالية : في مرحلة معينة نجد ان انتاج الانسان الذي يصل الى مستوى عال حيث ليس الضروريات فقط بل ايضا الكماليات التي اولا تكون كافية فعلا ، هي التي تنتج من اجل الاقلية . ان الصراع من اجل **الوجود** ـ اذا وافقنا لفترة ان هذه المقولة حقيقة ـ تحول الى صراع من اجل المتع ، ليس من اجل وسائل **الوجود** ، بل من اجل **وسائل** التطور ، **الوسائل** المنتجة **اجتماعيا** المتطور ، والى هذه المرحلة نجد ان المقولات هذه مشتقة من مملكة الحيوان ، ولا يمكن تطبيقها . ولكن اذا كان الانتاج ، كما يحدث الآن ، في شكله الراسمالي ، يقدم كمية ضخمة من وسائل الوجود والتطور اكثر مما يستطيع المجتمع الراسمالي استهلاكها لانه يبقى على جماهير عظيمة من المنتجين الحقيقيين خارج وسائل الوجود والتطور هذه ، اذا كان هذا المجتمع المجبر بحكم قانونه الخاص في المجتمع يزيد باستمرار هذا المحصول الذي هو من قبل ضخم جدا بالنسبة اليه ، فانه يصل دوريا ، كل عشر سنوات ، الى النقطة التي لا تدمر فقط كتلة المنتوجات ، بل تدمر حتى القوى المنتجة ـ فأي معنى عندئذ يبقى لهذا الحديث عن « الصراع من اجل الوجود» ؟ ان الصراع من اجل الوجود يقوم عندئذ على هذا : وهو ان الطبقة المنتجة تنتزع ادارة الانتاج والتوزيع في الطبقة التي كانت حتى الان مؤتمنة عليه ولكنها باتت الان عاجزة عن ادارته ، وعندئذ تحصل

الثورة الاشتراكية .

وبالمناسبة . فحتى ازدراء التاريخ السابق باعتباره سلسلة صراع الطبقات ، يكفي ليوضح لنا مفهوم هذا التاريخ كتنوع ضئيل لـ « الصراع من اجل الوجود » . ولذلك فاني لن افعل هذا لصالح هؤلاء العلماء الطبيعيين التافهين .

٤ ــ وللسبب ذاته فقد غيرت ، وفقا لذلك ، صياغة اطروحتك التالية ، التي اعتبرها صحيحة من حيث الاساس :

« وحتى نسهل الصراع ، يمكن لفكرة التضامن أن تنمو أخيرا .... الى نقطة تشمل فيها كل الجنس البشري وتعارضه ، باعتباره مجتمعا من الاخوة يعيشون متضامنين ، بباقي العالم ــ عالم المادن والنبات والحيوان »

٥ ــ ومن جهة اخرى لا استطيع موافقتك على ان « الانسان ضد الانسان » كانت المرحلة الاولى للتطور البشري . ففي رأيي ان الغريزة الاجتماعية كانت واحدة من الدوافع الجوهرية ، ومن اهمها ، لتطور الانسان من القرد . يجب ان يعيش البشر الاوائل في مجموعات وبقدر ما نستطيع ان نخترق بأعيننا حجب الماضي ، يتبين لنا ان الحالة كانت كما قلنا ...

من انجلز إلى شميدت في برلين

لندن ٥ آب ١٨٩٠

... لقد قرأت نقدا لكتاب بول هارت (١٣٦) بقلم طائر الشؤم موريس ويرت في مجلة « **دوتش ورت** » (١٣٧) الفيينية ، وقد ترك هذا النقد في ذهني انطباعا غير مستحب عن الكتاب نفسه ايضا . سألقي نظرة عليه ولكن يجب ان اقول انه اذا كان « موريس التافه » محقا عندما يستشهد ببارت في تقريره ان المثال الوحيد لاعتماد الفلسفة ... الخ على شروط الحياة المادية والذي يجد هذا المقال في كل مؤلفات ماركس ، اي ان ديكارت يصرح بأن الحيوانات الات ، فاني ارثي للرجل الذي يمكن ان يكتب مثل هذا . واذا كان هذا الرجل لم يكتشف بعد أنه بينما تعتبر الطريقة المادية للوجود هي السبب الاولي ، وان هذا لا يتضمن ان الميادين الايديولوجية تقوم بتأثير مقابل هي بدورها ، ولكن بشكل ثانوي ، فانه لا يمكن ان يفهم الموضوع الذي يكتب فيه . ولكن هذا ، كما قلت ، أمر ثانوي وموريس التافه هو صديق خطير . وعند المفهوم المادي للتاريخ كثرة من امثال هؤلاء ، الذين يشكل هذا المفهوم ذريعة لديهم للامتناع عن دراسة التاريخ . وكما اعتاد ماركس ان يقول في تعليقه على « الماركسيين » الفرنسيين في أواخر السبعينات : « كل ما اعرفه أني لست ماركسيا » كذلك الامر بالنسبة لهؤلاء .

ودارت مناقشة في صحيفة « **منبر برلين الشعبي** » حول توزيع المنتجات في مجتمع المستقبل ، فيما اذا كان هذا سيحقق كمية العمل بطريقة أو بأخرى . وقد تداولوا المسألة بطريقة « مادية » جدا خلافا للثرثرة المثالية عن العدالة . ولكن الغرابة انه لم يخطر ببال أحد ، بعد كل هذا ، ان طريقة التوزيع تعتمد بشكل أساسي على كمية المنتوجات الواجب توزيعها ، وان هذه الكمية ينبغي بالتأكيد ان تتغير وفقا لتقدم

الانتاج والتنظيم الاجتماعي بحيث ان اسلوب التوزيع يجب ان يتغير ايضا . ولكن « المجتمع الاشتراكي » بدا لكل المشتركين في المناقشة لا باعتباره مجتمعا يخضع لتغير مستمر ولتقدم مطرد ، بل بدا امرا ثابتا ، أقيم المرة الاولى والى الابد ، ولذلك يجب ان يكون له اسلوب في التوزيع يثبت مرة والى الابد ايضا . وكل ما يمكن ان يفعله المرء الذي يفكر تفكيرا سليما هو : ١) ان يحاول اكتشاف اسلوب التوزيع الذي يجب **البدء به** ٢) ان يحاول العثور على **الاتجاه العام** للتطور اللاحق . ولكنك لا تجد كلمة واحدة حول هذا في كل المناقشة .

بشكل عام ، يستخدم الكتاب الشباب في المانيا صفة « مادي » وكأنها عبارة يمكن ان تلصق على اي شيء دون عميق دراسة ، اي انهم يضعون اللصاقة ، وعندئذ يعتبرون المسألة محلولة . بيد أن مفهومنا عن التاريخ هو قبل كل شيء ، مرشد للدراسة ، وليس رافعة للبناء على الطريقة الهيغلية . فكل التاريخ يجب ان يدرس من جديد ، ويجب القيام بدراسة شروط وجود التشكيلات المختلفة في المجتمع ، كل على حدة ، قبل ان نحاول استنتاج الاراء السياسية والقانونية والجمالية والفلسفية والدينية الخ المتطابقة معها . وحتى الان لم تعكف على هذا سوى قلة من الناس بشكل جدي . وفي هذا الميدان نحتاج الى كثير من المعونة ، فالميدان واسع جدا ، ويمكن ان يحقق اي واحد يعمل بجد الكثير من المنجزات ويكسب لنفسه الشهرة . ولكن بدلا من هذا ايضا قام العديد من الالمان الشبان يستخدمون بكل بساطة عبارة المادية التاريخية (وكل شيء يمكن ان ينقلب الى عبارة) لا لشيء الا لتحصيل معرفتهم التاريخية الضئيلة نسبيا ـ بالنسبة للتاريخ الاقتصادي فانه لا يزال في المهد ـ وليرتبوها في نظام انيق بقدر ما يستطيعون من العجلة ، وعندئذ يحكمون على انفسهم بأنهم من الرجال العظام . وعندئذ يمكن لرجل مثل بارت أن يهاجم هذا الشيء نفسه الذي انحط فعلا في بيئته الى مجرد عبارة .

وعلى اية حال فان هذا سيصلح نفسه . ونحن اقوياء في المانيا بما فيه الكفاية لنتحمل الكثير . ان احدى الخدمات الكبيرة التي قدمها لنا القانون المناوىء للاشتراكية هي ان هذا القانون حررنا من لجاجة المثقف الالماني ذي الصبغة الاشتراكية . ونحن من القوة بحيث نهتضم هذا المثقف الالماني ايضا الذي اخذ يشمخ جدا . وانت الذي قدمت شيئا حقيقيا ، تلاحظ بنفسك ان قلة من الادباء الشباب الذين ارتبطوا بالحزب قد كلفو انفسهم مشقة دراسة الاقتصاد وتاريخ الاقتصاد وتاريخ التجارة والزراعة وتشكيلات المجتمع . وكم هناك من اناس لا يعرفون عن موريز غير اسمه . ان الاكتفاء الذاتي الصحافي يجب في سبيل كل شيء هنا وفي سبيل النتائج التي يبحث عنها . ويبدو ، بشكل عام ، وكأن هؤلاء السادة يعتقدون ان كل شيء يصلح للعمال . وحبذا لو ان هؤلاء السادة عرفوا فقط ان ماركس كان يعتبر ان اعظم اعماله ليست مع ذلك جديرة بشكل كاف للعمال ، وانه كان يعتبر ان عدم تقديم اعظم الاشياء للعمال هو جريمة !...

من انجلز إلى أوتوفون بوينيغ

دولكسون قرب دوفر ٢١ آب ١٨٩٠

... لا استطيع الاجابة الا باختصار وبشكل عام عن اسئلتك (١٣٨) . اذ لو اخذنا السؤال الاول لتطلب مني كتابة اطروحة كاملة .

١ ـ في اعتقادي ان ما يسمى « المجتمع الاشتراكي » ليس شيئا ثابتا . فهو مثل غيره يجب ان يفهم على انه حالة من التغير والتبدل المستمرين. ان ميزته الاساسية عن النظام الحالي تقوم بشكل طبيعي في الانتاج المنظم على اساس ملكية الامة ملكية عامة لوسائل الانتاج . ان البدء باعادة هذا التنظيم ، بل بتنفيذه تدريجيا ، يبدو لي ممكنا تماما . ذلك ان عمالنا قادرون على ذلك عن طريق جمعياتهم الانتاجية والاستهلاكية التي لم يدمرها البولس عن قصد ، والتي يمكن ان تدار مثل الشركات البرجوازية المساهمة ، بل احسن بكثير . ولا استطيع ان افهم كيف يمكنك اتهام الجماهير في المانيا بالجهل بعد الدليل الواضح على النضج السياسي الذي اظهره العمال في نضالهم المظفر ضد القانون المناوىء للاشتراكية . ان المحاضرات المضللة الدعية لما يسمى بمثقفينا تبدو لي عقبة كأداء جدا . فلا نزال بحاجة الى التقنيين والمهندسين الزراعيين والمهندسين والكيميائيين والمهندسين المعماريين .. الخ . ولكن الحقيقة اننا في اسوا الاحوال يمكننا ان نشتريهم دائما كما يشتريهم الراسماليون تماما ، واذا عوقب بعض الخونة بيننا عقابا رادعا ليكونوا عبرة لغيرهم ـ اذا ما يزال بيننا خونة بالتأكيد ـ فسوف يجدون من مصلحتهم ان يتعاملوا معنا باخلاص . ولكن اذا ابعدنا هؤلاء الاختصاصيين الذين اضم اليهم أيضا معلمي المدارس ، فان في مقدورنا ان نعمل تماما بدون « المثقفين » الاخرين . ان تدفق المتعلمين والطلاب على حزبنا ، مثلا ، يمكن ان يكون مضرا تماما اذا لم يكن هؤلاء السادة تحت الرقابة الخاصة .

ويمكن بسهولة تأجير اراضي اليونكر (الاقطاعي الالماني ، المترجم) شرقي الالب تحت التنظيم التقني المطلوب للعمال المياومين الحاليين والمستأجرين الاخرين الذين سيعملون بشكل تعاوني . واذا حدثت أية مزعجات فان السبب هم اليونكر الذين دفعوا الناس الى التوحش رغم التشريع المدرسي القائم ، وسيكونون وحدهم المسؤولين .

والعقبة الكبرى هم الفلاحون الصغار والمثقفون الرفيعو الذكاء اللجوجون الذين يعتقدون انهم يعرفون كل شيء في الوقت الذي لا يفقهون فيه شيئا .

وحالما يكون لدينا العدد الكافي من الاتباع بين الجماهير ، فان بالامكان تحويل الصناعة الكبيرة والاراضي اليونكرية الضخمة الى ملكية اشتراكية شريطة ان تكون معنا السلطة السياسية . والاخرون ، ان عاجلا ام اجلا ، سيتبعوننا . وعندئذ ستكون لنا طريقتنا في الانتاج الضخم .

وتتحدث عن فقدان البصيرة الموحدة . هذا موجود ــ ولكن من جهة المثقفين المنحدرين من الارستقراطية والبرجوازية فانهم لا يشكون في ان هناك الكثير يترتب عليهم ان يتعلموه من العمال ...

من انجلز إلى بلوخ في كونيفسبرغ

لندن ٢١ (٢٢) ايلول ١٨٩٠

بحسب المفهوم المادي للتاريخ . فان العنصر الاولي الحاسم بشكل مطلق في لتاريخ هو انتاج الحياة المادية واعادة انتاجها. واكثر من هذا فلم نؤكد، ماركس وانا، شيء اكثر من هذا ، ولذلك فاذا صور احد ما هـــذا الى القول بـــأن العنصر صادي هو العنصر الوحيد الحاسم فانه يحول تلك الفرضية الى عبارة بليـــدة ة لا معنى لها . ان الوضع الاقتصادي هو الاساس ، ولكن العناصر المختلفـــة ء الفوقي والاشكال السياسية لصراع الطبقات ونتائجها . وباختصار : المؤسسات ي تقيمها الطبقة المنتصرة بعد معركة ناجحة .. الخ ، والاشكال القانونية ، وحتى كاسات كل تلك الصراعات الفعلية في عقول المشتركين ، والنظريات الحقوقيـــة سياسية والفلسفية ، والاراء الدينية وتطورها اللاحق في انظمة عقائدية ـ تمارس ايضا تأثيرها على مجرى الصراعات التاريخية ، وفي كثير من الحالات تكون الغلبة في تحديد شكله . فهناك ترابط داخلي لكل تلك العناصر ، وفي النهاية نجد الحركة صادية تشير الى أنها العنصر الضروري الجوهري وذلك وسط جمع لا نهاية له من ل العرضية (أي الاشياء والحوادث التي يكون من البعيد او المستحيل ان نبرهن بحيث نعدها غير موجودة ويمكن اغفال أمرها) وبخلاف ذلك يصبح تطبيق ظرية على أي فترة تاريخية نختارها أسهل من معادلة بسيطة من الدرجة الاولى .

نحن نصنع تاريخنا بأنفسنا ، ولكن في الدرجة الاولى تحت معطيات وشروط دة . ومن بين هذه الشروط تعتبر الشروط الاقتصادية هي الحاسمة بشكـــل لكن الشروط السياسية .. الخ وحتى التقاليد التي تظل تعشش في الادمغة

البشرية تلعب ايضا دورا ما ، وان لم يكن دورا حاسما . فالدولة البروسية نشأت وتطورت بفعل اسباب اقتصادية تاريخية بشكل نهائي . ولكن هل يزعم امرؤ ، ان لم يكن متحذلقا ان من بين الدويلات الصغيرة لشمال المانيا ، كانت براندنبرغ بشكل خاص تؤهلها الضرورة الاقتصادية لان تصبح سلطة كبرى تجسد الفوارق الاقتصادية واللغوية ، ثم الدينية بعد الاصلاح ، بين الشمال والجنوب ، وان هذا لم تحدده العوامل الاخرى ايضا (وقبل كل شيء الانجرار مع بولونيا ، ويعزى هذا لامتلاك بروسيا ، الى العلاقات السياسية الدولية ــ التي كانت ايضا حاسمة في تكوين سلطة البيت المالك النمسوي) . ان من الصعب ، ان لم يجعل المرء نفسه مضحكا ، ان نفسر بلغة الاقتصاد وجود اي دويلة صغيرة في المانيا ، في الماضي والحاضر ، او نفسر نشأة تبدلات المانيا العليا التي مدت الحاجز الصدعي الجغرافي الذي شكلته جبال من سلسلة السوديت حتى تاونوس ليشكل شقا نظاميا عبر المانيا .

ومن جهة اخرى ، فان التاريخ يصنع بطريقة تنجم فيها النتيجة الاخيرة دائما عن الصراعات بين الارادات الفردية ، والتي كل منها بدورها تكون على ما هي عليه عن طريق مجموعة من شروط الحياة الخاصة . وهكذا فان هناك قوى متداخلة لا تحصى . هناك سلسلة غير محدودة من متوازيات الاضلاع من القوى التي تؤدي الى نتيجة واحدة ــ وهي الحدث التاريخي . ويمكن ان ينظر الى هذا ايضا على انه نتاج قو تعمل بشكل عام من **دون وعي** ولا ارادة . اذ ان كل ارادة من الارادات الفردية تصطد بارادة اخرى لشخص آخر . وما ينجم هو شيء ليس مرغوبا فيه . وهكذا يس التاريخ حتى الان بطريقة من العملية الطبيعية وهي تخضع بشكل اساسي لقوا الحركة نفسها . ولكن من واقع ان ارادات الافراد ــ وكل واحد منهم يرغب ما مضطر اليه بحكم تركيبه الجسدي والخارجي ، وفي آخر التحليل بحكم ظروف الاقتصادية (سواء ظروفه الشخصية او ظروف المجتمع بشكل عام) ــ لا تحقق م تريد ، بل تمتزج مع بعضها في ارادة وسط ، في نتيجة عامة ينبغي الا تساوي صفر بل العكس . فكل ارادة تشارك في النتيجة العامة وهي مندرجة فيها الى حد ما .

وعلاوة على ذلك فاني أناشدك ان تدرس هذه النظرية من مصادرها الا وليس من يد ثانية . انها في الحقيقة أيسر . فلم يكتب ماركس شيئا لم تقم فيه هذه النظرية بدور . وأشير عليك بالاخص كتاب **الثامن عشر من برومير لويس بونابر** فهو مثال فذ لتطبيق هذه النظرية . كذلك هناك اشارات كثيرة اليها في « **راس المال** » . ويمكن ايضا ان اوجهك الى دراساتي : **انتي دوهرنغ واود فيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية** ففي هذين الكتابين قدمت عرضا مفصلا جدا للمادية التاريخية وهي اكثر العروض الموجودة تفصيلا كما اعتقد .

ان ماركس وانا ملومان جزئيا عن واقع ان الشبان في بعض الاحيان يعلقون الجانب الاقتصادي أهمية اكبر مما تعزى اليه . ولقد اضطررنا الى التأكيد على المبدأ الرئيسي لمواجهة خصومنا الذين رفضوه . ولم يكن لدينا الوقت دائما المناسبة لنقدم تقديرا للعناصر الباقية المشتركة في التفاعل . ولكن عندما نأتي

من انجلز الى شميدت في برلين

لندن ٢٧ تشرين الأول ١٨٩٠

عزيزي شميدت .

انتهز اللحظات التي اكون فيها حرا لارد على رسالتك ، أعتقد انك تفعل حسنا اذ قبلت اقتراح صحيفة « بريد زوريخ » . ففي مقدورك ان تتعلم دائما شيئا عن الاقتصاد هناك ، وعلى الاخص ، اذا وضعت في حسابك ان زوريخ هي بعد كل شيء ليست سوى سوق للنقد والمضاربة ، بحيث ان جميع الانطباعات التي تبرز هناك يمكن ان تضعف لانعكاسها مرتين او ثلاث مرات ، او تشوه عن عمد . وسوف تحصل على معرفة عملية للالية ، وستضطر الى تتبع تقارير البورصة من لندن ونيويورك وباريس وبرلين وفيينا من مصادرها ، وستكشف السوق العالمية نفسها اليك ، عن طريق انعكاسها كسوق بورصة او سوق مالية . ان الانعكاسات الاقتصادية والسياسية مثلها مثل الانعكاسات الاخرى في العين البشرية : فهي تمر عبر عدسات مكثفة ولذلك تبدو مقلوبة راسا على عقب . وليس سوى الجهاز العصبي يوقفها على قدميها ثانية لاحضارها لنا . ان رجل السوق النقدية لا يرى حركة الصناعة والسوق العالمية الا في الانعكاس المقلوب للنقد والبورصة ولهذا تنقلب النتيجة سببا في نظره . ولاحظت من قبل في الاربعينات في مانشستر : ان تقارير بورصة لندن لم تكن تصلح مطلقا لفهم مجرى الصناعة وذروتها وحضيضها الدوريتين ، لان هؤلاء السادة حاولوا تفسير كل شيء بواسطة ازمات البورصة ، التي كانت هي نفسها اعراضا بشكل عام . وكان الاتجاه في ذلك الوقت يميل الى انكار ان فيض الانتاج الموقت هو سبب الازمات الصناعية ، بحيث ان للشيء هذا جانبه المتحيز يحرض على التشويه . هذا

الاتجاه انتهى الان ـ بالنسبة الينا انتهى كليا ـ والى جانبه هناك حقيقة هي ان من الممكن ان يكون لسوق النقد أزماته الخاصة ، التي فيها لا تلعب التدميرات المباشرة سوى دور ثانوي اولا تلعب دورا على الاطلاق . ولا يزال هنا الكثير لتوطيده واختباره. وعلى الاخص في تاريخ السنوات العشرين الاخيرة .

وحيث يوجد تقسيم عمل في المجال الاجتماعي ، فان عمليات العمل المنفصلة تصبح مستقلة عن بعضها . وفي المثال الاخير نجد ان الانتاج هو العامل الحاسم . ولكن حالما تصبح تجارة المنتوجات مستقلة عن الانتاج ، فانها تتخذ حركة خاصة بها . بينما يظل الانتاج يتحكم بها بشكل عام ، ولا تزال في خصوصياتها وداخل هذه التبعية العامة ، تتبع قوانينها الخاصة الملازمة لطبيعة هذا العامل الجديد ، ولهذه الحركة مراحل خاصة بها وهي بدورها تقوم برد فعل على حركة الانتاج . ان التعطش للذهب كان سبب اكتشاف أميركا ، وهذا التعطش هو ما دفع البرتغال الى افريقيا (قارن : سوتبير في كتابه « **انتاج المعادن الكريمة** ») ، لان التضخم الهائل للصناعة الاوروبية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر والتجارة المنسجمة معها اقتضت كثيرا من وسائل التبادل اكثر مما تستطيع ان تقدمه المانيا ، اعظم بلد للفضة من ١٤٥٠ الى ١٥٥٠ . ان غزو الهند من قبل البرتغال وهولندا وانكلترا بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ كان الغرض منه الاستيراد من الهند ـ ولم يكن احد يحلم باستيراد شيء من هناك . فما رد الفعل العظيم لهذه الاكتشافات والغزوات التي دفعت اليها المصالح التجارية ، على الصناعة : لم يكن الا حاجة التصدير الى هذه الاقطار التي خلقت وطورت الصناعة الضخمة الحديثة .

وهكذا الامر بالنسبة لسوق النقد . فحالما تصبح التجارة بالنقد منفصلة عن التجارة بالسلع ، فانه سيكون لها ـ تحت شروط معينة يفرضها الانتاج وتجارة السلع ، وضمن هذه الحدود ـ تطورها الخاص ، وقوانينها الخاصة التي تقررها طبيعتها ومراحلها المختلفة . وعندما تتسع تجارة النقد ، علاوة على ذلك ، اثناء تطورها ، فتشمل تجارة الاوراق المالية ـ مع ان هذه الاوراق المالية لا تتألف من سندات الدولة فقط ، بل من أسهم مؤسسات الصناعة والنقل ايضا ، وتظفر تجارة النقد بالسيطرة المباشرة على قسم من الانتاج الذي يسود عليها بشكل عام ـ عند ذاك يصبح التأثير المقابل لتجارة النقد على الانتاج أقوى وأعقد . ان تجار النقد هم الذين يملكون السكك الحديدية والمناجم ومصانع التعدين ... الخ ان وسائل الانتاج هذه تحظى بطابع مزدوج ، فينبغي ان يتكيف عملها تارة مع مصالح الانتاج المباشر ، وتارة مع مطالب المساهمين لانهم هم أصحاب المصارف . وابرز مثال على هذا السكك الحديدية في أميركا الشمالية ، التي يعتمد عملها كليا على عمليات البورصة اليومية لجي غولد أو فاندر بلت ... الخ وهي عمليات لا تؤثر على السكك الحديدية الخاصة وعلى مصالحها كوسائل نقل . وحتى هنا في أنكلترا رأينا نضالات في العقود الاخيرة بين شتى شركات السكك حول حدود أراضيها ـ نضالات اصدرت فيها اموال طائلة ، لا بسبب مصالح الانتاج والمواصلات ، بل ، بكل بساطة ، بسبب المنافسة التي لا ترمي غالبا الا لتسهيل عمليات البورصة على تجار النقد المساهمين .

بهذه الملاحظات القليلة لمفهومي عن علاقة الانتاج بتجارة السلع وتجارة النقد على السواء ، أجبت ، بشكل اساسي ، عن اسئلتك حول « المادية التاريخية » بشكل عام. والامر يكون أسهل اذا فهم من وجهة نظر تقسيم العمل . فالمجتمع يسمح بقيام وظائف عامة معينة لا يمكن الاستغناء عنها . ويعين اشخاص لهذا الغرض من فرع جديد من فروع تقسيم العمل **داخل المجتمع** . وهذا يقدم لهم مصالح خاصة متميزة ايضا ، عن مصالح اولئك الذين عينوهم ، انهم يجعلون انفسهم مستقلين عن الاخرين — وعندئذ تظهر الدولة الى الوجود . وهنا تجري الاشياء كما جرت في ظل تجارة السلع وفيما بعد في ظل تجارة النقد : فنرى ان القوة المستقلة الجديدة ، بينما تتبع بشكل رئيسي حركة الانتاج ، تقوم هي بدورها برد فعل ، بفضل استقلالها النسبي الملازم لها — اي ان الاستقلال النسبي يتحول اليها ثم يتطور تدريجيا شيئا فشيئا — عن شروط الانتاج ومجراه . انه تفاعل قوتين متساويتين : فمن جهة الحركة الاقتصادية، ومن جهة اخرى السلطة السياسية الجديدة التي تكافح لتستقل قدر الامكان ، والتي ، اذ توطدت ، تنال حركتها الخاصة . وبشكل عام فان الحركة الاقتصادية تشق طريقها، ولكنها ايضا تعاني من ردود فعل الحركة السياسية التي توطدت هي نفسها ونالت استقلالا نسبيا ، ومن جهة تعاني من حركة سلطة الدولة ومن جهة اخرى تعاني من حركة المعارضة التي تظهر في الوقت نفسه . وتماما كما أن حركة السوق الصناعية ، بشكل عام وبالتحفظات المشار اليها من قبل ، تنعكس على سوق النقد ، طبعا بشكل معكوس ، كذلك النضال بين الطبقات الموجودة من قبل حيث تتصارع كل طبقة مع الاخرى ، ينعكس في الصراع بين الحكومة والمعارضة ، ولكنه ينعكس بشكل مشوه ايضا ، ليس بشكل مباشر بل بشكل غير مباشر ، ليس كنضال طبقي بل كحرب في سبيل المبادىء السياسية ، فيشوه الشكل بحيث يتركنا آلاف السنين وراءه .

يمكن لرد فعل سلطة الدولة على التطور الاقتصادي ان يكون في ثلاثة انواع : يمكن ان يجري في الاتجاه نفسه ، وعندئذ يتسارع التطور جدا ، او يمكنه ان يعارض خط التطور وفي هذه الحالة تتمزق سلطة الدولة عند كل شعب عظيم ، او يمكنه ان يمنع التطور الاقتصادي من الانطلاق في خطوط معينة ، ويحدد له خطوطا اخرى . ولكن من الواضح انه في الحاليتين الثانية والثالثة يمكن ان تحدث سلطة الدولة ضررا هائلا في التطور الاقتصادي وتسبب تبديدا كبيرا في المادة والطاقة .

وهناك ، فوق ذلك ، حالة غزو المصادر الاقتصادية وتدميرها بوحشية ، وفي هذه الحالة ، وفي ظروف معينة ، يمكن ان تخرب الحركة الاقتصادية المحلية او الوطنية . اما الآن ، فان لهذه الحالة في الاغلب نتيجة معاكسة ، على الاقل عند الشعوب العظيمة : ففي المدى الطويل نرى ان المغلوب غالبا ما يستفيد اقتصاديا وسياسيا ومعنويا اكثر من الغالب .

ويتشابه الامر في حالة القانون . فحالما يصبح تقسيم العمل الذي يخلق حقوقيين محترفين ضروريا ، حتى ينفسح مجال مستقل جديد آخر يملك ايضا ، رغم تبعيته العامة للانتاج والتجارة ، قدرته الخاصة في التأثير على تلك المجالات .

في الدولة الحديثة ، لا ينبغي للقانون ان يتطابق مع الشرط الاقتصادي العام ، ولا يكون تعبيرا عنه فقط ، بل ينبغي ان يكون ايضا تعبيرا **منسقا داخليا** لا يتعارض مع نفسه ، بحكم تناقضاته الداخلية . ومن اجل تحقيق هذا الانعكاس الصادق للشروط الاقتصادية يعاني من التشويه بشكل متزايد . وهذا ما تتزايد حالات وقوعه بقدر ما يندر ان يحدث ان يكون القانون تعبيرا حادا غير مخفف وغير مشوه عن سيادة طبقة ما ـ لان هذا بحد ذاته ينطوي على الاساءة « لمفهوم الحق » . وحتى في **قانون نابليون** (١٣٩) الخالص نرى ان « مفهوم الحق » الذي رفعته البرجوازية الثورية من عام ١٧٩٢ ـ ١٧٩٦ قد شوه بعدة طرق ، ونجد انه حالما تجسد ، خضع لكل انواع التعديل من جراء تعاظم قوة البروليتاريا . ولكن هذا لم يمنع **قانون نابليون** من ان يكون مرجعا يستخدم كأساس لكل قانون جديد يصاغ في اي جزء من العالم . وهكذا نجد الى حد بعيد ، ان مجرى « تطور الحق » يقوم اولا في محاولة تنحية التناقضات الناجمة عن الترجمة المباشرة للعلاقات الاقتصادية في مبادىء قانونية ، ولاقامة نظام منسجم من القانون ، وبعدئذ يتم الخرق المتكرر في هذا النظام بسبب تأثير التطور الاقتصادي اللاحق وقوته الدافعة ، وهذا ما يدفعه الى تناقضات اكثر . (انا اتحدث هنا فقط عن القانون المدني) .

ان انعكاس العلاقات الاقتصادية كمبادىء قانونية هو ايضا بالضرورة انعكاس مقلوب : فهو يتم دون ان يشعر به الشخص الذي يعمل فيه ، فالفقيه يتصور انه يعمل بفرضيات **مسبقة** ، بينما ليست هي في الواقع سوى انعكاسات اقتصادية . وهكذا فان كل شيء يكون رأسا على عقب . ويبدو لي واضحا ان هذا القلب ، طالما يظل غير مدرك ، وتتكون منه ما ندعوه **النظرة الايديولوجية** فانه يؤثر بدوره في الاساس الاقتصادي ، ويمكنه ، ضمن حدود معينة ، ان يقوم بتعديله . ان قانون حق الوراثة ـ والمفروض ان المراحل التي وصل اليها تطور العائلة هي نفسها واحدة ـ ما هو الا قانون اقتصادي . وعلى اية حال فان من الصعب ان نثبت ، مثلا ، ان الحرية المطلقة للموحي في انكلترا ، والقيود الشديدة المفروضة عليه في فرنسا ، تعود الى الاسباب الاقتصادية وحدها . فلكل منهما رد فعل في المجال الاقتصادي الى درجة بعيدة ، لانهما يؤثران في توزيع الملكية .

اما بالنسبة لملكة الايديولوجيا التي لا تزال تحلق بعيدا في السماء ـ دين ، فلسفة ... الخ ـ فان لها اصلا يعود الى ما قبل التاريخ ، وقد وجد جاهزا عند بدات المرحلة التاريخية ، وهذا الاصل ندعوه الآن سخافة . ولتلك المفاهيم الخاطئة المختلفة عن كينونة الانسان ، والارواح والقوى السحرية ... في غالبيتها العظمى عنصر اقتصادي سلبي كأساس لها ، فالتطور الاقتصادي المتدني لمرحلة ما قبل التاريخ هو الذي يقدم هذه المفاهيم الخاطئة ويكون جزئيا شرطا وسببا لها ايضا . وحتى لو كانت الضرورة الاقتصادية هي القوة الدافعة الرئيسية لمعرفة الطبيعة بشكل تقدمي ، واصبحت اكثر فأكثر هي الدافع للتقدم في المعرفة ، فان من الحذلقة ان نحاول ايجاد الاسباب الاقتصادية لكل هذه السخافة البدائية . ان تاريخ العلم هو تاريخ الكشف التدريجي عن هذه السخافة او بالاحرى احلال سخافة جديدة

محلها ولكنها تكون اقل تفاهة منها دائما . اما الذين يعنون بهذا فانهم ينتمون بدورهم الى مجالات خاصة في تقسيم العمل ويبدو لانفسهم وكأنهم يعملون في حقل مستقل . وهؤلاء يشكلون الى حد ما مجموعة مستقلة داخل التقسيم الاجتماعي للعمل ، داخل انتاجهم ، بما يشمل من اخطاء ورد فعل على مجمل تطور المجتمع ، وحتى على تطوره الاقتصادي . ولكن رغم ذلك فانهم هم أنفسهم بدورهم تحت تأثير التطور الاقتصادي. ففي الفلسفة ، على سبيل المثال ، يمكن اثباته فعلا بالنسبة للمرحلة البرجوازية . كان هوبز اول فيلسوف معاصر (بمعنى الفلسفة في القرن الثامن عشر) ولكنه كان فيلسوفا مطلقا في عصر كانت فيه الملكية المطلقة في اعلى قوتها قد ادخلت في اوروبا وانكلترا قوانينها ضد الشعب . وكان لوك ، سواء في الدين او في الفلسفة ، طفل المساومة الطبقية لعام ١٦٨٨ (١٤٠) . فالفلاسفة الالهيون الانكليز ، والذين تابعوهم بشكل اكثر انسجاما ، اي الماديون الفرنسيون ، كانوا فلاسفة البرجوازية ، بل كان الفرنسيون فلاسفة الثورة البرجوازية . ان عديم الثقافة الالماني يسير في الفلسفة من كانت الى هيغل ، احيانا بصورة ايجابية واحيانا بصورة سلبية . ولكن كمجال محدد في تقسيم العمل ، فان فلسفة كل مرحلة تفترض مسبقا مادة فكرية محددة استلمها الفلاسفة من اسلافهم ، فيتخذونها نقطة انطلاق لهم . وهذا هو السبب في ان البلدان المتخلفة اقتصاديا لا تزال في مقدورها ان تلعب الدور الاول في الفلسفة : فرنسا في القرن الثامن عشر اذا ما قورنت بانجلترا التي على اساس فلسفتها اقام الفرنسيون فلسفتهم ، وفيما بعد المانيا اذا ما قورنت بانكلترا وفرنسا . ولكن الفلسفة في فرنسا كما في المانيا تزدهر كما يزدهر الادب بشكل عام كنتيجة لحركة اقتصادية نامية . اني اعتبر السيادة المطلقة للتطور الاقتصادي ثابتة في هذه المجالات ايضا ، ولكن داخل الحدود التي يفرضها المجال الخاص نفسه : ففي الفلسفة ، مثلا ، تظهر هذه الجدود بفعل التأثيرات الاقتصادية (التي لا تمارس تأثيرها الا تحت اقنعة سياسية ... الخ) على المادة الفلسفية الموجودة التي قدمها الاسلاف. فالاقتصاد هنا لا يخلق شيئا جديدا ، ولكنه يحدد الطريقة التي فيها يتم تغيير المادة الفكرية الموجودة وتطورها اللاحق ، وذلك يتم ايضا بالنسبة للجزء الاعظم بشكل غير مباشر ، اما بالنسبة للانعكاسات السياسية والحقوقية والاخلاقية فانها تمارس اعظم تأثير مباشر على الفلسفة .

وقد قلت حول الدين ما يجب قوله بالضرورة القصوى في الفصل الاخير عن فيورباخ (١٤١) .

ولذلك فاذا كان بارت يفترض اننا نرفض كل رد فعل للانعكاسات السياسية... الخ ، الصادرة عن الحركة الاقتصادية ، على الحركة نفسها ، فانه ، بكل بساطة ، يحارب طواحين الهواء . انه لم يفعل اكثر من القاء نظرة على كتاب ماركس **« الثامن عشر من برومير لويس بونابرت »** لماركس حيث يعالج كله تقريبا الدور **الخاص** الذي تلعبه الصراعات السياسية والاحداث السياسية ، طبعا باعتمادها العام على الشروط الاقتصادية او « رأس المال » الفصل الخاص بيوم العمل ، مثلا ، حيث يمارس التشريع ، وهو عمل سياسي ، تأثيرا حاسما ، (الفصل الرابع

والعشرون (١٤٢)) . او يكفي ان يسأل نفسه لماذا نكافح من اجل الدكتاتورية السياسية للبروليتاريا ، اذا كانت القوة السياسية عاجزة اقتصاديا ؟ القوة (اي سلطة الدولة) هي ايضا سلطة سياسية .

ولكن ليس لدي وقت لانتقد الكتاب الآن (١٤٣) . فعلي اولا ان احصل على الجزء الثالث(١٤٤) والى جانب ذلك اعتقد ان برنشتاين ، مثلا ، يستطيع ان يفعل هذا بمهارة جديرة .

ان ما ينقص هؤلاء السادة هو الديالكتيك . انهم لا يرون سوى السبب هنا والنتيجة هناك . ان هذا تجريد فارغ ، ذلك ان هذه المتعارضات الميتافيزيائية لا توجد في العالم الواقعي ، الا خلال الازمات ، بينما مجمل العملية الضخمة تستمر على شكل ترابط داخلي ــ مع ان القوى المتفاوتة جدا،اي الحركة الاقتصادية هي الاقوى والاولية والاشد حسما ــ ذلك ان كل شيء نسبي ولا وجود لشيء مطلق ابدا ــ وهذا ما لم يروه ، طالما ان هيغل في نظرهم ليس موجودا . . .

من انجلز إلى مهرنغ في برلين

لندن ١٤ تموز ١٨٩٣

عزيزي مهرنغ

انتهز اليوم فرصتي الاولى لاشكر لك تكرمك في ارسال نسخة من كتاب **اسطورة السبخ** . ولم ارغب ان اجيبك عن استلامي الكتاب ، بل رميت في الوقت نفسه الى ان اقول لك شيئا عنه ، عن مضمونه ، ولهذا تأخرت .

سوف ابدأ من النهاية ــ من الملحق « في المادية والتاريخ » ، الذي وضعت فيه بمهارة الاشياء الرئيسية ، وهو مقنع لكل امرىء بعيد عن الهوى . واذا كان لي من اعتراض عليه فهو انك نسبت الي اكثر مما استحق ، حتى وان اخذنا بالحسبان كل ما اكتشفه بنفسي ــ مع مرور الزمن ــ ولكن ماركس بنظره الثاقب السريع ورؤياه الواسعة اكتشف اكثر من هذا بشكل اسرع . وعندما يسعد الحظ امرا فيعمل مع رجل مثل ماركس اربعين عاما ، فانه لا يحوز شهرة خلال حياته كما يأمل . ولكن عنما يموت الرجل العظيم ، فانه يحصل بكل سهولة على التقدير ، وهذا ما يبدو انه يحصل لي في الوقت الحاضر ، ان التاريخ في النهاية سيصحح هذا ، ولكني في ذلك الوقت اكون قد غادرت ، ولن اعرف شيئا عن اي شيء .

وفيما عدا ذلك ، فان هناك نقطة اخرى كانت تنقصنا ، حيث لم نلح دائما ــ ماركس وانا ــ بما فيه الكفاية على هذه النقطة في كتاباتنا . وهذا التقصير يعزى الينا كلينا على حد سواء . ذلك اننا كلينا ركزنا ، **وكان علينا ان نركز** ، على التأكيدات الرئيسية ، واولها تركيزنا على ان **استخلاص** الافكار السياسية والتشريعية والايديولوجية الاخرى ، وعن الافعال التي تنشأ بوساطة هذه الافكار ، انما يكون من

الوقائع الاقتصادية الاساسية . ولكننا بعملنا هذا اهملنا الجانب الشكل ـ الطرق والوسائل التي بواسطتها تظهر هذه الافكار ... وغيرها لصالح المضمون . وقدم هذا لخصومنا فرصة مرغوبة لاساءة فهم افكارنا وتشويهها . وليس بول بارت سوى مثال ساطع على ذلك (١٤٥) .

صحيح ان الايديولوجيا عملية ينجزها من نسميه مفكرا عن وعي ، ولكنه وعي خاطىء . ان القوى الدافعة الحقيقية التي تدفعه الى ذلك تظل مجهولة بالنسبة اليه ، والا فانها بكل بساطة لن تكون عملية ايديولوجية . ولهذا فهو يتخيل قوى دافعة خاطئة او ظاهرية . وبسبب كونها عملية تفكير، فانه يشتق شكلها ومضمونها من الفكر الخالص ، سواء من فكره او من فكر اسلافه. انه يعمل في مادة فكرية خالصة، ويوافق دون ان يختبرها انها نتاج التفكير ، ولا يتحرى بعد ذلك عن المصدر البعيد المستقل عن التفكير ، والحقيقة ان هذا بديهي بالنسبة اليه ، اذ ما دام كل فعل يكون الفكر وسيطه ، فانه يبدو له ان هذا الفعل يقوم نهائيا على الفكر .

ان كل ايديولوجي تاريخي (والتاريخي هنا يعني بكل بساطة المجالات السياسية والقضائية والفلسفية واللاهوتية ... الخ وباختصار ، كل المجالات التي تتعلق بالمجتمع وليس بالطبيعة فقط) يمتلك في كل مجال مادة علمية تكونت بذاتها مستقلة عن فكر الاجيال السابقة ، واستمرت في مجراها المستقل من التطور في ادمغة هذه الاجيال المتعاقبة . والحقيقة ان الوقائع الخارجية التي تعود الى مجال أو آخر يمكن ان تمارس تأثيرا حاسما مترافقا على هذا التطور ، ولكن الفرضية المسبقة الضمنية هي ان تلك الوقائع نفسها ليست ايضا سوى ثمرات عملية التفكير ، وهكذا نرى انفسنا اننا لا نزال في مملكة الفكر المحض ، التي تهضم بنجاح واضح حتى اصعب الوقائع .

وعلى اي حال فان ظاهرة التاريخ المستقل لدساتير الدولة ، ولانظمة القانون ، والمفاهيم الايديولوجية في كل ميدان على حدة ، هي التي تحير معظم الناس . ولو ان لوثر وكالفن « تغلبا » على الدين الكاثوليكي الرسمي ، او لو ان هيغل « تغلب » على فيخته وكانت او لو ان روسو في « عقده الاجتماعي » الجمهوري « تغلب » بشكل غير مباشر على مونتسكيو الدستوري فان هذه العملية التي تظل داخل اللاهوت والفلسفة او العلم السياسي ، تمثل مرحلة في تاريخ تلك المجالات الخاصة للفكر ، ولن تتخطى مجال الفكر . ومنذ ان ظهر الوهم البرجوازي عن أبدية الانتاج الراسمالي وكماله ، وحتى تغلب الفيزيوقراطيين وآدم سميت على الميركانتيليين ، فقد عد ذلك انتصارا خالصا للفكر ، وليس كانعكاس في الفكر للوقائع الاقتصادية المتغيرة ، بل اعتبر فهما صحيحا كاملا منجزا للشروط الفعلية القائمة في كل مكان ودائما دون تغيير . ولو ان ريتشارد قلب الاسد وفيليب اوغست قدما حرية التجارة بدلا من الانخراط في الحروب الصليبية لوفر هذا علينا خمسمئة سنة من البؤس والجهل .

هذا المظهر من المسألة ، الذي يمكن ان اشير اليه اشارة فقط هنا ، قد اهملناه ، ماركس وانا ، كما اعتقد اكثر مما ينبغي . انها القصة القديمة ذاتها ، يهجر الشكل دائما لصالح المضمون. واكرر انني اقترفت ذلك الخطأ ايضا، ودائما ما يصفعني الخطأ بعد فوات الاوان . ولهذا فلست بعيدا عن ان اوجه اللوم اليك على هذا ، واني لا ارى

حقا لمن اقترف الذنب قبلك ان يوجه اللوم اليك ، بل العكس . ولكني رغبت في ان اوجه اهتمامك الى هذه النقطة في المستقبل .

وارتباطا مع هذا هناك فكرة سخيفة لدى الايديولوجيين وهي أننا طالما نرفض التطور التاريخي المستقل لشتى المجالات الايديولوجية التي تلعب دورا في التاريخ ، فاننا نرفض ان يكون لها أي **نتيجة في التاريخ** . وسبب هذه الفكرة هو المفهوم غير الديالكتيكي العام للسبب والنتيجة باعتبارهما قطبين متعارضين ، ولا يؤبه بالترابط الداخلي فيما بينهما . ان هؤلاء السادة يتناسون عن قصد في اغلب الاحوال انه حالما يظهر عنصر تاريخي في العالم عن طريق اسباب اخرى اقتصادية محضة فانه يقوم برد فعل ، ويمكن ان يكون رد الفعل واقعا على بيئة ، بل حتى على الاسباب التي سمحت له بالظهور . وعلى المثال ، كما هو الامر عند بارت فيما يتعلق بالكهانة والدين، في صفحتك ٤٧٥ . واني لجد مسرور اذ أراك صفيت الحساب معه ، هذا الذي تجاوزت نذالته كل توقع ، وقد جعلوا منه استاذا للتاريخ في ليبزيغ ! وعلي ان اقول ان ذلك العجوز واكسموت ــ مع انه أحمق ولكنه اكثر استيعابا للوقائع ــ كان فتى من نوع مختلف تماما . . .

من انجلز الى بورغيوس في برسلاف

لندن ٢٥ كانون الثاني ١٨٩٤

سيدي العزيز ،

اليك الجواب عن اسئلتك :

١ ــ ان ما نفهم من العلاقات الاقتصادية ، التي نعتبرها الاساس الحاسم لتاريخ المجتمع ، هي الطريقة او المنهج الذي بواسطته ينتج البشر ، في مجتمع معين ، وسائل حياتهم ويتبادلون الانتاج فيما بينهم (طالما ان هناك تقسيما للعمل) . ويشتمل هذا على كل تقنية الانتاج والنقل . وطبقا لمفهومنا فان هذه **التقنية** تقرر ايضا طريقة التبادل ومنهجه ، وطريقة توزيع المنتجات ومعها ايضا ، بعد انحلال المجتمع العشائري والانقسام الى طبقات ، وعلاقات السيادة والعبودية والدولة والسياسة والقانون ... الخ . ويشمل مفهوم العلاقات الاقتصادية ايضا **الاساس الجغرافي** الذي فيه تمارس هذه العلاقات عملها ومعها ما تبقى من مرحلةسابقة من التطور الاقتصادي التي تحولت من الماضي وانتعشت الآن ــ عادة بفضل التقاليد او بقوة الاستمرار،والبيئة الخارجية طبعا التي تحيط بهذا الشكل للمجتمع .

اذا كانت التقنية ، كما تقول ، تعتمد اعتمادا كبيرا على حالة العلم ، فان العلم يعتمد ولا يزال يعتمد اكثر فأكثر على **حالة** التقنية **ومتطلباتها** . واذا كان المجتمع يملك حاجة تقنية ، فان ذلك يساعد العلم على السير الى الامام اكثر من الجامعات . ان كل علم توازن السوائل (تورشيلي مثلا) ظهر بفضل ضرورة تنظيم سيول ايطاليا الجبلية في القرنين السادس عشر والسابع عشر . ولم نعرف شيئا عمليا عن الكهرباء

الا بعد ان اكتشفت تقنيتها بشكل تطبيقي . ولكن جرت العادة في المانيا ، لسوء الحظ ان يكتب تاريخ العلوم ، وكأن هذه العلوم هبطت من السماء .

٢ ـ اننا نعتبر الشروط الاقتصادية هي التي تشترط بشكل نهائي التطور التاريخي . ولكن العرق نفسه يعتبر عاملا اقتصاديا . وهنا نقطتان يجب عدم اغفالهما :

آ ـ ان التطور السياسي والحقوقي والفلسفي والديني والادبي والفني ... الخ يقوم على تطور اقتصادي . ولكن هؤلاء يؤثر الواحد في الآخر كما تؤثر كلها في الاساس الاقتصادي . ولا يعني هذا ان الوضع الاقتصادي دون غيره **هو السبب ، هو الوحيد الفعال** ، بينما كل شيء غيره يعتبر نتيجة منفعلة . اذ ان هناك ترابطا داخليا على اساس الضرورة الاقتصادية ، التي تؤكد نفسها دائما بصورة مطلقة . فالدولة ، على سبيل المثال تمارس تأثيرا عن طريق رسوم الحماية والتجارة الحرة ، والنظام الضرائبي الرديء او الجيد ، وحتى الارهاق القاتل والعجز الذي يعاني منهما عديم الثقافة الالماني ، نشأ عن الظرف الاقتصادي البائس لالمانيا من عام ١٦٤٨ الى عام ١٨٣٠ وعبرا عن نفسيهما اولا في المذهب الالوهي وعندئذ في العاطفية والعبودية المتزلفة امام الامراء والنبلاء ، لم يكونا دون نتيجة اقتصادية . وهذا ما كان عقبة امام النهوض ، ولم تتزحزح هذه العقبة الا بالحروب الثورية والنابوليونية التي جعلت البؤس حادا مزمنا . ولذلك ليس صحيحا ، كما يحاول اناس هنا وهناك ان يتخيلوا عن قناعة ، ان الوضع الاقتصادي يؤدي الى نتيجة بشكل اوتوماتيكي . لا فالناس يصنعون تاريخهم بأنفسهم ، وهم يفعلون ذلك فقط في بيئة معينة ، نشترط ذلك ، وعلى اساس العلاقات الفعلية الموجودة سابقا ، التي تؤلف بينها الشروط الاقتصادية ـ مهما كان تأثير الظروف الاخرى من سياسية وايديولوجية ... الخ قويا عليها ـ العنصر الحاسم في اخر التحليل ، وتشكل الفكرة الاساسية التي تتخلل التطور وتؤدي الى فهمه .

ب ـ الناس يصنعون تاريخهم بأنفسهم ، ولكن ليس بارادة جماعية وطبقا لخطة ، او حتى في مجتمع معين محدد سابقا . ومطامحهم تتصارع ، ولهذا السبب فان كل هذه المجتمعات وامثالها تحكمها **الضرورة** ، التي تعتبر **الصدفة** تكملة وشكلا لمظهر هذه الضرورة . ان **الضرورة** التي تؤكد نفسها هنا ومعها كل **الصدف** هي ضرورة اقتصادية بشكل نهائي . وهنا لا بد ان نعالج مشكلة من يسمونهم الرجال العظام . ان ظهور هذا الرجل العظيم ، وهذا الرجل العظيم بالذات لا غيره في زمن معين وفي بلد معين هو بالطبع مجرد صدفة . ولكن نحه وسوف يظهر عندئذ حاجة الى بديل ، وسوف يعثرون على هذا البديل ، سيئا كان ام جيدا ، ولكنهم سوف يعثرون عليه في نهاية الامر . ان الصدفة هي التي جعلت ذلك الكورسيكي بالضبط الدكتاتور العسكري الذي تطلبته الجمهورية الفرنسية التي ارهقتها الحروب ، ولكنّ لو ام يكن هناك نابليون لشغل غيره مكانه ، والدليل على صحة هذا القول ان مثل هذا الفرد يظهر حالما يصبح وجوده ضروريا ، كما هو الحال في قيصر واغسطس وكرومويل ... الخ . وفي الوقت الذي اكتشف فيه ماركس المفهوم المادي للتاريخ ، فان تييري ومينيه وغير وكل المؤرخين الانكليز حتى ١٨٥٠ قدموا الدليل ان النضال كان يجري لاكتشاف

هذا المفهوم ، واكتشاف في هذا المفهوم من قبل مورغان ، يبرهن ان الوقت قد حان لاكتشافه وانه ينبغي تحقيق هذا الاكتشاف .

وهكذا هو الامر مع الصدف الاخرى ، وكل الصدف الواضحة في التاريخ . وبقدر ما يبتعد المجال الخاص الذي ندرسه عن المجال الاقتصادي ، وبقدر ما يقترب من المجال الايديولوجي المجرد الصرف فاننا نجد الكثير من الصدف في تطوره ، ويزداد خطه المنحني تعرجا . ولكن اذا رسمت المحور الاوسط للمنحنى ، فسوف تجد ان هذا المحور يقترب اكثر فأكثر بشكل متواز لمحور التطور الاقتصادي ، كلما طالت المرحلة التي تدرسها ، وكلما اتسع الميدان الذي تعالجه .

ان العائق الاكبر في المانيا امام الفهم الصحيح ، هو التخلي غير المسؤول عن آداب التاريخ الاقتصادي . وليس من الصعب فقط التخلي عن التصورات بصدد التاريخ التي غرستها المدرسة ، بل لا يزال من الصعب اكثر تحضير المادة الضرورية لذلك . فمن قرأ على الاقل ، مثلا ، مؤلفات العجوز غواليش الذي نجد مجموعة جافة(١٤٦) من المواد تشتمل على الكثير من الاشياء المفيدة لايضاح الوقائـــع السياسية التي لا تحصى .

وعلى العموم فان المثال الرائع الذي قدمه ماركس في كتابه **الثامن عشر من برومير** يمدك ، كما اعتقد ، بشكل جيد بالمعلومات التي تتطلبها اسئلتك ، والسبب هو ان هذا الكتاب مثال عملي . وانا ايضا ، كما اظن ، قد تناولت معظم هذه النقاط من قبل في كتابي **انتي دوهرنغ** (الجزء الاول الفصول من ٩ ــ ١١ والجزء الثاني الفصول من ٢ ــ ٤ وكذلك في الجزء الثالث الفصل الاول ، أو في المقدمة) وايضا في الفصل الاخير من **فيورباخ** (١٤٧) .

ارجوك الا تزن كل كلمة مما عرضته بميزان التعنت ، بل احتفظ في ذهنك بالعلاقة العامة ، واني آسف لاني لا أجد متسعا من الوقت لان اعرض عليك ما اكتبه بالدقة التي اضطر اليها عندما أعد هذه الكتابات للنشر .

القسم الثاني

ف ـ إ ـ لينين

ان الماركسية ، وقد استنارت بالضوء الساطع للتجربة الفنية الشاملة الجديدة التي قدمهـا العمال الثوريون ، تساعدنا على فهم حتمية التطور الحالي . وسوف تساعد عمال العالم جميعا ، الذين يكافحون من اجل الاطاحة بالعبودية المأجورة للنظام الراسمالي ، على ادراك اهداف نضالهم ادراكـا واضحا ، وعلى السير بثبات اكثر عبر الطريق المرسومة من قبل بثقة اعظم وتصميم اشد لتحقيق الانتصار وتعزيزه .

من هم اصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديمقراطيين

(رد على مقالات روسكويا بوغاتسفو ضد الماركسيين ١٤٨)

يكرس السيد ميخائيلوفسكي جل اهتمامه الرئيسي للمبادىء النظرية للماركسية ، ولذلك يقوم بدراسة خاصة عن المفهوم المادي للتاريخ . وبعد ان يوجز بشكل عام مضامين الادب الضخم الذي يتناول هذا المفهوم ، يفتتح السيد ميخائيلوفسكي نقده بالمقطع التالي :

يقول : « بادىء ذي بدء ، يبرز امامنا بصورة طبيعية السؤال التالي : في اي كتاب عرض ماركس مفهومه المادي عن التاريخ ؟ ففي « **راس المال** » قدم لنا مثالا لتآلف قوة المنطق مع سعة الاطلاع ، مع دراسة دقيقة لكل الادب الاقتصادي ، وللوقائع المناسبة . ودفع الى النور منظري العلم الاقتصادي ، كانوا لمدة طويلة في دجوة النسيان ، او لا يعرفهم احد اليوم ، ولم يترك اي تفصيل مهما كان ضئيلا من تفاصيل تقارير مفتشي المصانع ، او شهادات الخبراء امام مختلف اللجان المختصة ، وباختصار ، لقد حرك مجموعة ضخمة من الوثائق الحسية ، اما لتبرير نظرياته الاقتصادية او لشرحها وتعزيزها بالادلة . واذا كان قد اوجد مفهوما «جديدا تماما» عن المجرى التاريخي ، **واذا كان** قد شرح كل ماضي البشرية من وجهة نظر جديدة ، وجمع كل نظريات **فلسفة التاريخ** القائمة حتى الان ، وفعل ذلك طبعا بقدر كبير من الغيرة : **فهو قد استعرض ، في** الحقيقة ، واخضع كل النظريات المعروفة عن العملية التاريخية لتحليل نقدي ، **واشتغل** في كتلة من وقائع التاريخ العالمي . ومقارنته مع وارون ، وهي عادة الادب الماركسي ، لا يزال يميل الى تأكيد هذه الفكرة فما الذي

يعنيه كل عمل دارون ؟ أفكار عامة مترابطة ترابطا وثيقا معينا من المواد الواقعية تغطي جبل « مونت بلان » . ولكن اين العمل الثمين لماركس ؟ ليس له وجود مطلقا . وليس فقط انه ليس له وجود مطلقا عند ماركس ، بل لا يوجد قطعا في الادب الماركسي ، على الرغم من طابعه الواسع الضخم .

ان المقطع كله ذو اهمية قصوى ويساعدنا على ان نفهم كم هو ضئيل الفهم العامي لكتاب « راس المال » ولماركس . ان الناس ، وقد اخذ هذا العرض الضخم المقنع الذي قدمه بألبابهم ، ينحنون اجلالا امام ماركس ، ويجلونه ولكنهم ، في الوقت نفسه ، لا يتبصرون كليا المضمون الاساسي لمذهبه ويتابعون بكل هدوء انشاد الاغاني القديمة عن « علم الاجتماع الذاتي » . وبهذه المناسبة لا يستطيع المرء الا ان يتذكر المقطع الجدير جدا الذي اختاره كاوتسكي لكتابه في تعاليم ماركس الاقتصادية :

من لا يمتدح كلوبشتوك ؟
ولكن هل سيقرأه كل انسان ؟ لا
نحن نريد أقل ما يمكن من المديح
ولكننا نريد ان نثابر على قراءة المزيد

هكذا تماما ! على السيد ميخائيلوفسكي ان يقلل جدا من امتداح ماركس ، وان يقرأ ، بمزيد من المثابرة ، او بالاحرى ، ان يفكر جديا في ما يقرأه .

يقول السيد ميخائيلوفسكي : « قدم لنا ماركس في « **راس المال** » مثالا لتآلف قوة المنطق مع سعة اطلاع » . ولاحظ احد الماركسيين ان ميخائيلوفسكي قدم لنا في هذه العبارة مثالا عن عبارة براقة يتآلف مع نقص المادة . وكيف تجلت ، في الحقيقة قوة المنطق عند ماركس ؟ ما هي نتائجها ؟ اذا ما قرأ المرء المقطع السابق لميخائيلوفسكي فانه يمكن ان يعتقد ان هذه القوة كانت مركزة كليا في « النظريات الاقتصادية » بالمعنى الضيق للكلمة ــ ولا شيء اكثر من ذلك . وحتى يزيد من التأكيد على الحدود الضيقة ، التي اظهر فيها ماركس قوة منطقه ، يشدد ميخائيلوفسكي على « التفاصيل الدقيقة » ، على « الدراسة الدقيقة » ، على « المنظرين الذين لم يعرفهم أحد » وهلمجرا . ويبدو ان ماركس لم يساهم بتقديم اي شيء جديد من حيث الجوهر ، أو أن ما جاء به لم يكن جديرا بتلك الطرائق التي اقامت هذه النظريات ، وكأنه ترك حدود العلم الاقتصادي حيث وضعها الاقتصاديون السابقون ، من غير ان يوسعها ، من غير ان يقدم مفهوما « جديدا كليا » لذلك العلم نفسه . مع ان اي انسان قرأ « **راس المال** » يعرف ان هذا غير صحيح قطعا . وبهذه المناسبة لا يستطيع المرء الا ان يتذكر ما كتبه السيد ميخائيلوفسكي عن ماركس منذ ستة عشر عاما مضت ، عندما جادل ذلك البرجوازي المبتذل السيد زوكوفسكي (١٤٩) . ربما كان الزمن مختلفا . ربما كانت العواطف جديدة ــ ولكن على اية حال فان نغمة مقالة السيد ميخائيلوفسكي ومضمونها كانت عندئذ مختلفة كليا .

« ... ان الهدف النهائي لهذا الكتاب ، ان يكشف عن قانون التطور (في الاصل : القانون الاقتصادي للحركة) الذي يتحكم بالمجتمع المعاصر » ، هكذا يقول ماركس فيما يتعلق بكتابه « راس المال » ، وقد التزم تماما بهذا البرنامج » . هذا

ما قاله السيد ميخائيلوفسكي في عام ١٨٧٧ . فلنختبر عن كثب ، هذا البرنامج الذي التزم به ماركس تماما ـ كما يعترف الناقد . انه « الكشف عن القانون الاقتصادي للمجتمع المعاصر » .

ان هذه الصياغة الحقيقية تضعنا وجها لوجه امام اسئلة متعددة تتطلب شرحا . لماذا تحدث ماركس عن « المجتمع المعاصر » بينما تحدث كل الاقتصاديين الذين سبقوه عن المجتمع بشكل عام ؟ بأي معنى استخدم كلمة « المعاصر » وبأي سمات ميز هذا المجتمع المعاصر ؟ وعلاوة على ذلك ، ماذا قصد من القانون الاقتصادي لحركة المجتمع؟ لقد اعتدنا ان نسمع من الاقتصاديين ـ وهذه ، بالمناسبة ، احدى الافكار العزيزة على الناشرين والاقتصاديين في الوسط الذي تنتمي اليه صحيفة **روسكويا بوغاتسفا** ـ ان انتاج القيم يخضع للقوانين الاقتصادية وحدها ، بينما الانتاج كتوزيع ، كما يزعمون ، يعتمد على السياسة ، على طبيعة التأثير الذي تمارسه الحكومة والمثقفون على المجتمع، وهلمجرا . بأي معنى ، اذن ، يتحدث ماركس عن القانون الاقتصادي لحركة المجتمع، حتى عندما يعتبر هذا القانون قانونا للطبيعة ؟ فكيف لنا ان نفهم هذا عندما يحبر اقتصاديو بلادنا تلالا من ورق ليثبتوا ان الظواهر الاجتماعية تختلف بشكل خاص عن ظواهر التاريخ الطبيعي ، ولذلك تستدعي دراسة الاسبق استخدام « الطريقة الذاتية في علم الاجتماع » بشكل مطلق ومتميز .

كل هذه الالغاز تنشأ بشكل طبيعي وضروري ، وبالطبع ليس سوى الجهل المطبق وحده يمكن ان يتجنبها عندما يجري الحديث عن **رأس المال** . وحتى توضح هذه الاسئلة ، سوف نستشهد اولا بمقطع آخر من المقدمة ذاتها **لراس المال** ـ ليس اكثر من بضعة اسطر فقط :

يقول ماركس « من وجهة نظري ارى تطور التشكيلة الاقتصادية للمجتمع ، كعملية التاريخ الطبيعي » (١٥٠) .

يكفي ان نقارن بين المقطعين المقتبسين من المقدمة حتى نرى ان الفكرة الاساسية **لراس المال** تكمن هنا ، ويتابع بتطبيقها ، كما سمعنا ، بتقيد دقيق وبقوة منطق نادرة . دعنا نلاحظ ، اولا ، شيئين يتعلقان بكل هذا : يتحدث ماركس عن « تشكيلة اقتصادية واحدة للمجتمع » ، هي التشكيلة الاجتماعية ، اي أنه يقول انه درس قانون تطور هذه التشكيلة فقط ، ولم يدرس تشكيلة اخرى . هذا اولا ، وثانيا دعنا نلاحظ الطرائق التي استخدمها ماركس في استخلاص نتائجه . تتألف هذه الطرائق ، كما سمعنا من السيد ميخائيلوفسكي الآن ، من « البحث الدقيق للوقائع الوثيقة الصلة بالموضوع » .

دعنا الآن نختبر هذه الفكرة الاساسية **لراس المال** ، التي حاول فيلسوفنا الذاتي ان يتجنبها بمهارة . ففيم يقوم ، اذا تحدثنا بدقة ، مفهوم التشكيلة الاقتصادية للمجتمع ؟ وبأي معنى يمكن ان نعتبر تطور مثل هذه التشكيلة على انها عملية التاريخ الطبيعي ؟ ـ هذان هما السؤالان اللذان يواجهاننا هنا . لقد اشرت من قبل الى أنه من وجهة نظر علماء الاجتماع والاقتصاديين القدماء (وليسوا قدماء بالنسبة لروسيا) يعتبر مفهوم التشكيلة الاقتصادية للمجتمع امرا ناقلا بشكل مطلق : انهم

يتحدثون عن المجتمع بشكل عام ويناقشون سبنسر عن طبيعة المجتمع بشكل عام ، وعن جوهر المجتمع وهدفه بشكل عام... وهلمجرا . ان علماء الاجتماع هؤلاء الذاتيين يعتمدون ، في تبريراتهم ، على مناقشات من امثال هذه : هدف المجتمع هو ان يفيد كل اعضائه ، ولذلك فان العدالة تتطلب مثل هذا التنظيم ، وان نظاما لا ينسجم مع هذا التنظيم المثالي (« يجب ان ينطلق علم الاجتماع من بعض الطوباوية » ـ هذه الكلمات للسيد ميخائيلوفسكي ، احد مبتكري الطريقة الذاتية ، وهي تعرض بشكل رائع جوهر طرائقهم) هو نظام غير طبيعي ، ويجب ان يلقى جانبا . ويناقش السيد ميخائيلوفسكي على سبيل المثال قائلا : « ان المهمة الجوهرية لعلم الاجتماع هي التأكيد على الشروط الاجتماعية التي في ظلها يمكن اشباع اي حاجة خاصة من حاجات الطبيعة البشرية » . فأنت ترى ان ما يهتم به عالم الاجتماع هذا هو مجتمع يشبع الطبيعة البشرية ، ولا يهتم اطلاقا ببعض التشكيلات الغريبة للمجتمع ، التي يمكن علاوة على ذلك ان تقوم على ظاهرة لا تنسجم مع « الطبيعة البشرية » مثل استعباد الاقلية للاكثرية . وانت ترى أيضا ان من وجهة نظر عالم الاجتماع هذا لا توجد أي مسألة تتعلق بتطور المجتمع باعتبار هذا التطور عملية التاريخ الطبيعي (ويعلل ميخائيلوفسكي قائلا : « اذا ما قبل عالم الاجتماع بشيء مرغوب او غير مرغوب فان عليه ان يكتشف الشروط التي في ظلها يمكن ان يتحقق المرغوب ، او يقضى على غير المرغوب » ـ التي في ظلها يمكن لهذه المثل ان تتحقق «) . والانكى من ذلك انك لا تعثر على حديث حتى عن التطور ، وانما تعثر على حديث عن الانحرافات المختلفة للمرغوب من « النقائص » التي ظهرت في التاريخ كنتيجة ... كنتيجة لواقع ان الناس الذين لم يكونوا اذكياء بما فيه الكفاية ، كانوا اعجز من ان يفهموا متطلبات الطبيعة البشرية ، كانوا اعجز من ان يكتشفوا شروط تحقيق مثل هذا النظام العقلي . ومن الواضح ان فكرة ماركس الاساسية عن ان تطور التشكيلات الاقتصادية السياسية هو عملية التاريخ الطبيعي ، تقطع من الجذور هذه الاخلاقية الصبيانية التي تدعى لقب علم الاجتماع . ولكن بأي وسائل وصل ماركس الى هذه الفكرة الاساسية ؟ لقد وصل بواسطة افراد المجال الاقتصادي عن المجالات الاخرى للحياة الاجتماعية ، بافراد علاقات الانتاج عن **العلاقات الاجتماعية** باعتبارها العلاقات الاساسية والاولية والتي تقرر كل العلاقات الاخرى . ان ماركس نفسه يصف مجرى تبريره لهذه المسألة كالتالي :

« ان اول عمل الزمت نفسي به لازالة الشكوك العالقة بي كان مراجعة نقدية لفلسفة الحق الهيغلية (١٥١) ... وقادتني دراستي الى النتيجة التالية ، وهي ان العلاقات الحقوقية مثلها مثل اشكال الدولة ، لا يمكن ان تفهم بحد ذاتها ، ولا مما يسمى التطور العام للفكر البشري ، وانما لها جذورها في شروط الحياة المادية ، التي يجملها هيغل ، مقتديا في ذلك بالانكليز والفرنسيين في القرن الثامن عشر ، تحت اسم « المجتمع المدني ، اي ان تشريح المجتمع المدني يجب ان يبحث عنه في الاقتصاد السياسي ... والنتيجة التي وصلت اليها يمكن ان اصوغها باختصار كالتالي : ان البشر في انتاجهم الاجتماعي لحياتهم ، يدخلون في علاقات محددة ... **علاقات انتاج** تتطابق مع مرحلة معينة من مراحل تطور قواهم المنتجة المادية . ومجموع علاقات الانتاج تلك تؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع ، الاساس الحقيقي الذي عليه

يقوم بناء فوقي سياسي وحقوقي . والذي معه تتطابق اشكال محددة من الوعـــي الاجتماعي . ان اسلوب انتاج الحياة المادية يشترط بشكل عام عملية الحياة الثقافية والسياسية . ليس وعي البشر هو الذي يحدد كينونتهم ، بل على العكس ، ان كينونتهم الاجتماعية هي التي تحدد وعيهم . وفي مرحلة معينة لتطورهم ، تدخـل القوى المنتجة المادية للمجتمع في صراع مع علاقات الانتاج الموجودة أو ـ اذا ما عبرنا بشكل حقوقي عن الشيء نفسه ـ مع علاقات الملكية التي يعملون ضمنها حتى الان . ومن اشكال تطور القوى المنتجة تنقلب هذه العلاقات الى أغلال لها . وعندئذ تبدا مرحلة الثورة الاجتماعية . ومع تغير الاساس الاقتصادي يتغير البناء الفوقي الضخم بسرعة تزيد او تقل . واذا اخذنا بعين الاعتبار هذه التحولات ، ينبغي علينا دائما ان نقيم تمايزا بين التحول المادي لشروط الانتاج ، الذي نتحقق منه باستخدام العلم الطبيعي ، وبين الاشكال الحقوقية والسياسية والدينية والجماليـــة ، وباختصار الاشكال الايديولوجية التي فيها يصيح البشر واعين لهذا التصادم ويحاربون لازالته . وكما ان الحكم على الفرد لا يكون قائما على ما يفكر به هو ، كذلك لا نستطيع الحكم على مرحلة التغيرات هذه بوعينا الخاص لها ، بل على العكس ، اذ يجب ان يفسر هذا الوعي من تناقضات الحياة المادية ، من التصادم القائم بين القوى المنتجة الاجتماعية وعلاقات الانتاج .... ان اساليب الانتاج الاسلوب الاسيوي والقديم والاقطاعـــي والبرجوازي الحديث ، يمكن اعتبارها ، بخطوطها الكبرى ، عهود تقدمية في التشكيلة الاقتصادية للمجتمع » (١٥٢) ..

ان فكرة المادية هذه في علم الاجتماع كانت في حد ذاتها فكرة عبقرية . ومـن الطبيعي انها حتى ذلك الوقت كانت فرضية دقيقة ، ولكنها كانت اول فرضية خلقت امكانية الاقتراب العلمي الدقيق من القضايا الاجتماعية والتاريخية . وحتى الان نرى ان علماء الاجتماع اذ لا يعرفون كيف ينزلون الى ابسط العلاقات الاولية مثل علاقات الانتاج ، فقد اتخذوا طريقهم مباشرة الى دراسة الاشكال السياسية والقانونية ، معتمدين على ان تلك الاشكال تظهر من افكار بشرية معينة في المرحلة التي يدرسونها ـ وهنا نراهم يقنون ، فبدا وكأن العلاقات الاجتماعية قد أقامها البشر عن وعي . ولكن هذه النتيجة التي عبر عنها بشكل تام في فكرة **العقد الاجتماعي** (١٥٣) (ويمكن ان نرى آثارها بشكل واضح جدا في كل مذاهب الاشتراكية الطوباوية) ، كانت مناقضة تماما لكل الملاحظات التاريخية . ولم تكن المسألة عندئذ ، كما ليست المسألة الان ، ان اعضاء المجتمع يدركون مجموع العلاقات الاجتماعية التي يعيشون فيها كشيء محدد ومتكامل ويجمعها مبدأ من المبادىء ، بل العكس ، فان جمهور الشعب يكيفون انفسهم مع هذه العلاقات دون وعي ، وليس لديهم سوى مفهوم بسيط عن هذه العلاقات باعتبارها علاقات اجتماعية تاريخية نوعية . اذ لم يوجد ، مثلا تفسير للعلاقـــات المتبدلة التي في ظلها عاش الناس الا في العصر الحديث جدا . وقد ازالت المادية هذا التناقض ، بالتعمق اكثر فأكثر في تحليل نشأة افكار الانسان الاجتماعية نفسها ، ونتيجتها ان مجرى الافكار يعتمد على مجرى الاشياء ، هي فقط النتيجة التي تنسجم مع علم النفس العلمي . وعلاوة على ذلك ، وبشكل آخر ، كانت هذه الفرضية هي

الاولى التي صعدت بعلم الاجتماع الى مستوى العلم . وحتى الان ، وجد علمـــاء الاجتماع ان من الصعب التمييز بين الهام وغير الهام في شبكة العلاقات الاجتماعيـة المعقدة (وذلك هو أصل الذاتية في علم الاجتماع) وكانوا عاجزين عن اكتشاف اي قاعدة موضوعية يقوم عليها مثل هذا التمييز . وقد قدمت المادية القاعدة الموضوعية المطلقة بافرادها « علاقات الانتاج » باعتبارها بناء المجتمع ، وبجعلها من الممكن تطبيق تلك العلاقات على القاعدة العلمية العامة للتكرار التي ينكر الذاتيون في علم الاجتماع امكانية تطبيقها . وطالما انهم يتقيدون بالعلاقات الاجتماعية الايديولوجية (أي قبل ان تتخذ شكلها تمر خلال الوعي الانساني (★)) فلن يستطيعوا ملاحظة التكـرار والنظامية في الظواهر الاجتماعية للبلدان المختلفة ، وكان علمهم ، في أحسن احواله ، يقتصر على تشخيص تلك الظواهر ، كان تجميعا لمادة خام . ان تحليل العلاقـــات الاجتماعية المادية (اي تلك التي تتخذ شكلها من غير ان تمر خلال الوعي الانساني : عندما يتبادل الناس المنتجات فانهم يدخلون في علاقات انتاج من غير ان يتحققوا ان هناك علاقة اجتماعية للانتاج هنا) ــ ان تحليل العلاقات الاجتماعية المادية جعل من الممكن ملاحظة التكرار والنظامية وتعميم انظمة البلدان المختلفة في مفهوم اساسي واحد هو : التشكيلة الاجتماعية . ان هذا التعميم وحده جعل من الممكن الانطلاق من تمييز الظواهر الاجتماعية (وقيمتها من وجهة نظر مثالية) الى تحليلها العلمي الصارم الذي يعزل ، ولنتحدث عن طريق المثل ، ما يميز قطرا رأسماليا من قطر آخر ويدرس ذلك الشيء المشترك بين الاقطار الرأسمالية .

ثالثا واخيرا ، هناك سبب آخر لماذا جعلت هذه الفرضية للمرة الاولى امكانية قيام علم اجتماع علمي وهو ان اعادة العلاقات الاجتماعية الى العلاقات الانتاجية ، واعادة الاخيرة الى مستوى القوى المنتجة ، قدم اساسا ثابتا للمفهوم القائل ان تطور تشكيلات المجتمع هو عبارة عن عملية من عمليات التاريخ الطبيعي . ومن نافلة القول انه من دون هذه الفكرة لا يمكن ان يكون هناك علم اجتماعي . (الذاتيون ، مثلا ، مع انهم يسلمون بأن الظواهر التاريخية تتطابق مع القانون ، كانوا عاجزين عن اعتبـار تطورها عملية من عمليات التاريخ الطبيعي ، والسبب يكمن بالضبط في أنهم كانوا عاجزين عن ارجاعها الى العلاقات الاجتماعية المادية) .

ان ماركس ، اذن ، الذي عبر عن هذه الفرضية في الاربعينات انكب على دراسة المادة الحقيقية (لاحظوا جيدا) . واتخذ واحدة من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ــ نظام الانتاج السلعي ــ وعلى اساس كتلة ضخمة من المعطيات (التي درسها لا أقل من خمس وعشرين سنة) قدم اعظم تحليل مفصل للقوانين التي تتحكم بوظيفة هذه التشكيلة وتطورها . وقد تحدد هذا التحليل بالعلاقات الانتاجية بين أعضاء المجتمع : من غير ان يلجأ في تحليلاته الى عوامل خارج علاقات الانتاج هـذه ، يتيـح ماركس للقارىء ان يرى كيف يتطور التنظيم السلعي الاجتماعي ، كيف يتحول هذا الاقتصاد الى اقتصاد رأسمالي ويخلق طبقتين متناحرتين (وهذه المرة في اطار علاقات الانتاج) وهما البرجوازية والبروليتاريا ، وكيف يطور انتاجية العمل الاجتماعي ويقدم بالتالي

(★) بالطبع نحن نقصد هنا دائما وعي العلاقات الاجتماعية ، وليست اي علاقات اخرى .

عنصرا يدخل في تناقض لا يمكن ان تحله مبادىء هذا التنظيم الرأسمالي نفسه .

ذلك هو **هيكل** كتاب « **رأس المال** » . وعلى اي حال فان الامر الرئيسي هو ان ماركس لم يقف عند هذا الهيكل ، ولم يقتصر على « النظرية الاقتصادية » فقط بمعناها المألوف ، وانه مع **تفسير** التركيب والتطور لتشكيلة اجتماعية معينة بعلاقات الانتاج **على وجه الحصر** ، قد حلل دائما ، وفي كل مكان ، الابنية الفوقية المطابقة لعلاقات الانتاج هذه ، والبس هذا الهيكل لحما ودما . والنجاح الفائق الذي احرزه « **رأس المال** » يرجع تماما الى ان هذا الكتاب « لمؤلفه الاقتصادي الالماني » قد كشف للقارىء كل التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية واظهرها وكأنها شيء حي ـ مع وقائع الحياة الجارية ، مع الظاهرات الاجتماعية اليومية البارزة لتناحر الطبقات الملازم لعلاقات الانتاج ، مع البناء الفوقي البرجوازي الذي يحمي سيطرة طبقة الرأسماليين ، مع الافكار البرجوازية عن الحرية والمساواة ... الخ ، مع العلاقات العائلية البرجوازية . وبذا ندرك الآن ان المقارنة مع داروين صحيحة تماما: فكتاب «**رأس المال**» ليس سوى « بضعة أفكار معممة ، وثيقة الصلة ، تغطي جبل مونت بلان من المواد الواقعية » . واذا قرأ أحد راس المال ولم يتمكن من ملاحظة هذه الافكار المعممة اثناء القراءة ، فلا يقع الذنب على ماركس الذي يلفت الانظار الى هذه الافكار ، حتى في المقدمة ، كما سبق ورأينا . وفضلا عن ذلك فان هذه المقارنة ليست صحيحة من الوجه الخارجي (الذي لا ندرك ما السبب الذي يجعل السيد ميخائيلوفسكي يهتم به بشكل خاص) فقط ، بل من الوجه الداخلي . فكما انهى داروين المفهوم القائل ان الحيوانات والنباتات بأنواعها ليست على صلة فيما بينها ابدا ، وانها عرضية « خلقها الله » بشكل ثابت لا يتغير ، وكان اول من قدم البيولوجيا على أساس علمي تماما عندما اثبت تغير الانواع وتعاقبها ، كذلك أنهى ماركس المفهوم القائل ان المجتمع عبارة عن مجموعة ميكانيكية من الافراد تطرأ عليهم تغيرات مختلفة بحسب مشيئة السلطات (او بحسب مشيئة المجتمع والحكومة والامران واحد) . وتولد وتتحول عن طريق الصدفة ، وكان أول من قدم علم الاجتماع على أساس علمي عندما خلق مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية باعتبارها مجموعة من علاقات انتاج معينة ، وبرهانه على ان تطور هذه التشكيلات هو عملية تاريخ طبيعي .

والآن ـ منذ صدور « **رأس المال** » ـ لم يعد المفهوم المادي للتاريخ فرضية ، بل اصبح مذهبا ثابتا من الوجهة العلمية ، ولذلك فحتى ظهور محاولة اخرى لتقديم تفسير علمي لحركة تشكيلة اجتماعية ما وتطورها ـ تشكيلة اجتماعية على وجه الدقة ، وليس عادات قطر او شعب ما وتقاليدهما ، او حتى طبقة ما ... الخ ـ محاولة اخرى يكون في مقدورها ، مثلها مثل المادية ، ان تنسق وتنظم « المواد الحقيقية » ، وترسم لوحة حية عن تشكيلة من التشكيلات ، وتقدم تفسيرا علميا صارما ـ سيظل المفهوم المادي للتاريخ مرادفا لعلم الاجتماع . ان المادية ليست « قبل كل شيء ، مفهوما علميا عن التاريخ » كما يعتقد السيد ميخائيلوفسكي ، وانما هي المفهوم العلمي الوحيد عن التاريخ .

والآن هل تتصور شيئا ابعث للضحك من واقع ان هناك اناسا قرؤوا «**رأس المال**» من غير ان يكتشفوا فيه اي مادية. ويسأل السيد ميخائيلوفسكي بحيرة صادقة :

لقد قرا « **البيان الشيوعي** » واخفق في ملاحظة ان التفسير الوارد فيه للانظمة العصرية ـ الحقوقية والسياسية والعائلية والدينية والفلسفية ـ تفسير مادي، وانه يبحث حتى عن جذور انتقادات النظريات الاشتراكية والشيوعية ، ويجدها في هذه العلاقة او تلك من علاقات الانتاج .

لقد قرا « **بؤس الفلسفة** » واخفق في ملاحظة ان علم الاجتماع عند برودون ، قد تناولته النظرة المادية بالتحليل في هذا الكتاب ، وان هذا الكتاب يتخذ مبادىء المادية اساسا لانتقاد الحل الذي اقترحه برودون لمختلف القضايا التاريخية ، وان اشارات المؤلف نفسها ، فيما يتعلق بالمصادر التي يجب الاخذ منها للعثور على حل هذه القضايا ، تعود كلها الى علاقات الانتاج .

لقد قرا « **راس المال** » واخفق في ملاحظة انه امام مثال من التحليل العلمي لتشكيلة اجتماعية واحدة ـ وهي من أشد التشكيلات الاجتماعية تعقيدا ـ حسب الطريقة المادية امام مثال اعترف الجميع به ولم ينبذه احد . وها نحن نراه الآن يتأمل بعمق هذه القضية وهي « في اي كتاب عرض ماركس مفهومه المادي للتاريخ ؟ » .

ان كل من تعرف على فكر ماركس يجيب عن هذا السؤال بسؤال آخر : في اي كتاب من كتبه لم يعرض ماركس المفهوم المادي للتاريخ ؟ ولكن السيد ميخائيلوفسكي لا يعرف بلا شك عن ابحاث ماركس المادية شيئا الا عندما يصنفها كاربيف في كتاب تاريخي ما سفسطائي ضمن باب « المادية الاقتصادية » .

ولكن كل ما في الامر ان السيد ميخائيلوفسكي يتهم ماركس بأنه « لم يستعرض (كذا) كل النظريات المعروفة عن العملية التاريخية . فيا له من شيء مضحك حقا. فمم كانت تتألف تسعة اعشار هذه النظريات ؟ كانت تتألف من تركيبات جاهزة مسبقا ، وجامدة ومجردة حول : ما هو المجتمع ؟ وما هو التقدم ؟.. الخ (اقدم عن قصد امثلة عزيزة على قلب السيد ميخائيلوفسكي وفكره) . ولكن هذه النظريات لم يعدلها اي قيمة لمجرد وجودها بالذات ، لمجرد طرائقها الاساسية ، لميتافيزيائها المكثفة المعمقة . لان البدء بسؤال ما هو المجتمع وما هو التقدم ، انما هو بدء من النهاية . فكيف يتيسر لك أن تأخذ مفهوم المجتمع والتقدم بصورة عامة ، ان كنت لم تدرس تشكيلة اجتماعية واحدة على حدة ، وان كنت لم تعرف حتى كيف تصوغ هذا المفهوم ، وان كنت لم تعرف حتى كيف تقوم بدراسة الوقائع دراسة جدية ، وكيف تأخذ بتحليل العلاقات الاجتماعية ، مهما كانت ، تحليلا موضوعيا ؟ هذه سمة من ابرز سمات الميتافيزياء ، سمة بدأ بها كل علم : فطالما ان المؤلفين لم يكونوا قادرين على مواجهة دراسة الوقائع ، فقد ظلوا يبتكرون نظريات مسبقة جاهزة عامة ظلت دائما نظريات عقيمة . فالكيميائي الميتافيزيائي الذي لا يزال عاجزا عن تقديم دراسة واقعية للعمليات الكيميائية يلفق نظرية من النظريات حول اعتبار الصلة الكيميائية

قوة من القوى . ويتحدث البيولوجي الميتافيزيقي عن طبيعةالحياة والقوة الحيوية . ويناقش النفساني الميتافيزيائي حول طبيعة النفس .. وهكذا كان هذا المنهج نفسه منهجا اخرق . فلا يمكن النقاش حول النفس من غير تفسير العمليات النفسية بصورة خاصة : وهنا يجب أن يتحقق التقدم في نبذ النظريات العامة والتركيبات الفلسفية حول النفس البشرية ، وفي القدرة على وضع دراسة الوقائع التي تصف مختلف العمليات النفسية على اساس علمي . ولهذا فان اتهام السيد ميخائيلوفسكي يذكرنا بنفساني ميتافيزيائي قضى كل حياته في تحبير « أبحاث » عن مسألة النفس البشرية (من غير ان يعرف بالضبط كيف يفسر ولو ظاهرة من الظواهر النفسية بل حتى أبسط هذه الظواهر) وعندئذ يشرع في اتهام عالم نفساني علمي بأنه لم يحلل جميع النظريات المعروفة عن النفس البشرية . فهذا النفساني العلمي قد نبذ النظريات الفلسفية عن النفس وشرع يدرس بصورة مباشرة الجوهر المادي للظواهر النفسية ـ العمليات العصبية ـ وقدم ، على سبيل المثال ، تحليلا وتفسيرا لهذه العملية النفسية أو تلك . وها هو نفسانينا الميتافيزيائي يقرأ هذا الكتاب ويقرظه قائلا : ان وصف العمليات ودراسة الوقائع في هذا الكتاب جيدان ، ولكنه غير راض. فيصيح بقلق ، اذ يسمع حوله الحديث الذي يتناول الطريقة الجديدة كليا التي ينظر بها هذا العالم الى علم النفس ، الطريقة الخاصة بعلم النفس العلمي . « عفوا في أي كتاب عرضت هذه الطريقة اذن ؟ فهذا الكتاب لا يتضمن الا «وقائع» . ولا تلميح فيه لتحليل « كل النظريات المعروفة عن النفس البشرية » . هذا الكتاب غير لائق على الاطلاق » .

وبالطبع فان كتاب « **رأس المال** » غير لائق على الاطلاق بالنسبة لعالم الاجتماع الميتافيزيائي الذي لا يتحقق من عقم المناقشات الدائرة حول طبيعة المجتمع . ولا يفهم ان مثل هذه الطرائق ، بدلا من ان تساهم في دراسة القضية وتوضيحاتها . تدخل خلسة في مفهوم « المجتمع » الافكار البرجوازية لصاحب المتجر الانكليزي، ومثاليات الاشتراكية البرجوازية الصغيرة للديمقراطي الروسي. ولا شيء اكثر من هذا. وذلك هو السبب في ان كل نظريات فلسفة التاريخ تلك تظهر وتنفجر مثل فقاعات الصابون. وقد كانت في افضل الاحوال علامة للافكار والعلاقات الاجتماعية في زمنها ، ولم يكن في مقدورها ان تدفع الى الامام بمقدار شعرة الفهم الواسع للانسان حول العلاقات الاجتماعية حتى وان كانت هذه العلاقات منفردة ولكنها فعلية حقا (وليس العلاقات « المنسجمة مع الطبيعة البشرية ») . ان الخطوة الجبارة التي خطاها ماركس الى الامام في هذا المجال تقوم بالضبط في انه نبذ كل المناقشات عن المجتمع والتقدم بوجه عام . وقدم تحليلا **علميا لمجتمع واحد** محدد ولتقدم معين . وهما المجتمع الراسمالي والتقدم الراسمالي . واذا كان السيد ميخائيلوفسكي يتهم ماركس انه بدأ من البداية ، ولم يبدأ من النهاية . بتحليل الوقائع لا بالاستنتاجات الاخيرة. بدراسة علاقات اجتماعية خاصة محددة تاريخيا لا بنظريات عامة عن طبيعة هذه العلاقات الاجتماعية بصورة عامة ! ويسأل : « أين ، اذن ، الكتاب اللائق ؟ » فيا للعالم الاجتماعي الذاتي الحكيم !

ولو ان فيلسوفنا الذاتي قنع بالافصاح عن حيرته فقط حول اي كتاب قدم الدليل عن المادية ، لما كان الامر على هذه الدرجة من السوء . ولكن رغم واقع انه لم يجد حتى اي شرح او استبدال للمفهوم المادي للتاريخ في اي مكان (وربما كان لانه لم يعثر على ذلك) ، فانه يبدأ بالصاق ادعاءات لهذا المفهوم لا توجد فيه قطعا . يقتبس مقطعا من بلوس حول ان ماركس ادعى انه قدم مفهوما جديدا كل الجدة عن التاريخ ، وبدون اي عناء يصرح ان هذه النظرية تدعي انها « فسرت للبشرية ماضيها » و « فسرت كل (كذا ؟) ماضي البشرية » وهكذا . ولكن هذا خطأ بصورة مطلقة . لان النظرية تدعي فقط انها تفسر التنظيم الاجتماعي الراسمالي، وليس تنظيما آخر . واذا كان تطبيق المادية على تحليل تشكيلة اجتماعية واحدة وتفسيرها، قد ادى الى مثل هذه النتائج الساطعة ، فمن الطبيعي الا تبقى المادية فرضية فقط في مجال التاريخ ، بل تصبح نظرية ثابتة علميا ، ومن الطبيعي ان تتسع ضرورة مثل هذه الطريقة فتشمل ايضا بقية التشكيلات الاجتماعية ، حتى وان كانت تخضع لدراسة خاصة على اساس الوقائع ، كما لم تخضع لتحليل مفصل ، مثلها في ذلك مثل فكرة التحويلية التي جاء الدليل على صحتها بالنسبة لعدد كاف من الوقائع ، والتي تشمل كل عالم البيولوجيا ، مع ان الدليل لم يقم حتى الآن بشكل دقيق على تحول بعض انواع الحيوانات والنباتات . وكما ان التحويلية لا تدعي ابدا تفسير « كل » تاريخ نشأة الانواع ، بل تهدف فقط الى وضع طرائق هذا التفسير في المستوى العلمي ، كذلك الطريقة « العلمية الوحيدة » ، اذا استخدمنا تعبير ماركس في كتابه « راس المال » لتفسير التاريخ (١٥٤) . ولذلك يمكن للمرء ان يحكم مدى العبقرية والحذاقة في طرائق الجدل التي يستخدمها السيد ميخائيلوفسكي عندما يسيء ، منذ المرة الاولى ، عرض ماركس اذ يعزو الى المادية في التاريخ الادعاءات التافهة عن « شرح كل شيء » عن العثور على « مفتاح كل الاقفال التاريخية » (وهي ادعاءات كان ماركس طبعا ، يدحضها بشكل مباشر ، وباسلوب قارس جدا في «رسالته» (١٥٥) عن مقالات ميخائيلوفسكي)، وعندئذ يسحب الاقنعة عن هذه الادعاءات التي اخترعها بنفسه ، واخيرا يستشهد بدقة بأفكار انجلز ـ بدقة لانه في هذه المرة اقتباس كامل ، وليس مقطعا مجزوءا ـ حول استنتاج ان الاقتصاد السياسي كما يفهمه الماديون « لا يزال من الواجب تكوينه » وان « كل العلم الاقتصادي الذي بين ايدينا حتى الآن محصور بشكل ضيق تماما » بتاريخ المجتمع البرجوازي ١٥٦ ـ ثم النتيجة « ان تلك الكلمات تضيق بشدة ميدان عمل المادية الاقتصادية » . فما هذه السذاجة البالغة وما هذا الغرور الذي لا حد له يجب ان يتصف بهما امرؤ حتى يأخذ بمثل هذه الاحابيل دون ان يلاحظها . فأولا شوه عرض ماركس ، ثم نزع الاقنعة عن اكاذيبه التي ابتكرها . وعندئذ يستشهد بصورة دقيقة بأفكار محددة ـ والآن يتواقح ويعلن ان هذا يضيق ميدان عمل المادية الاقتصادية !

ان نوع السيد ميخائيلوفسكي وطبيعته التلاعبية يمكن ان يظهرا من المثال التالي : يقول السيد ميخائيلوفسكي : « ان ماركس لم يثبتها » ـ ويقصد اسس

النظرية المادية الاقتصادية . « صحيح ان ماركس فكر في ان يكتب مع انجلز مؤلفا يعالج تاريخ الفلسفة وفلسفة التاريخ ، ولكن حتى ما كتب (في ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦) لم ينشر أبدا . يقول انجلز « ان القسم المنجز ـ من هذا الكتاب ـ (١٥٧) يقتصر على عرض المفهوم المادي للتاريخ ، ويثبت فقط الى اي حد كانت معرفتنا بالتاريخ الاقتصادي كانت ناقصة حتى تلك الايام» . و «هكذا» يستنتج السيد ميخائيلوفسكي « فان النقاط الاساسية للاشتراكية العلمية والنظرية المادية الاقتصادية كانت قد اكتشفت وعرضت في « **البيان الشيوعي** » في الوقت الذي يصرح فيه أحد المؤلفين ، انهما كانا غير مجهزين على الاطلاق بالمعرفة اللازمة لمثل هذا الكتاب » .

طريقة ساحرة في النقد اليس كذلك ؟ يقول انجلز ان معرفتهما بالتاريخ الاقتصادي كانت هزيلة ، ولهذا السبب لم يطبعا كتابهما عن السمة «العامة» لتاريخ الفلسفة . ويتلاعب السيد ميخائيلوفسكي بهذا القول ليجعله بمعنى ان معرفتهما كانت هزيلة « لمثل هذا الكتاب » كشرح « للنقاط الاساسية للاشتراكية العلمية » ، اي « نقد علمي » للنظام « البرجوازي » الذي سبق تقديمه في **البيان الشيوعي** . هناك أمر من اثنين : اما ان السيد ميخائيلوفسكي لا يستطيع ان يفهم الفرق بين محاولة الاحاطة بكل فلسفة التاريخ ، ومحاولة تفسير النظام البرجوازي تفسيرا علميا ، او انه يتخيل ان ماركس وانجلز حازا على معرفة غير كافية لنقد الاقتصاد السياسي . في تلك الحالة فان من الغبن له جدا الا يطلعنا على آرائه حول النقص في المعرفة ، وعلى تعديلاته واضافاته . ان قرار ماركس وانجلز في عدم طبع كتابهما حول تاريخ الفلسفة وتركيز كل جهودهما في التحليل العلمي لتنظيم اجتماعي واحد ، هو دلالة على المستوى الرفيع لوعيهما العلمي. اما قرار السيد ميخائيلوفسكي بالتلاعب في هذا القول عن طريق اضافة ان ماركس وانجلز عرضا آراءهما بينما يعترفان في الوقت نفسه ان معرفتهما لم تكن كافية لشرحها ، فانه يشير فقط الى طرائق الجدال التي لا تدل على الثقافة ولا على اي معنى من الكياسة .

وهذا مثال آخر : يقول السيد ميخائيلوفسكي : « لقد فعل الشخص الآخر لماركس ، وهو انجلز ، الكثير لاثبات المادية الاقتصادية باعتبارها نظرية في التاريخ. فقد كتب مؤلفا تاريخيا خاصا ، وهو **اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة في ضوء أبحاث مورغان** . وهذه الابحاث جديرة حقا . فان كتاب مورغان الاميركي صدر بعد ان نادى ماركس وانجلز بمبادىء المادية الاقتصادية بعدة سنوات ـ بشكل مستقل تماما عن مورغان » وهكذا يزعم السيد ميخائيلوفسكي ان « الماديين الاقتصاديين » انضما الى هذا الكتاب ، وبما انه لم يكن هناك نضال طبقي في ازمنة ما قبل التاريخ. فقد جاءا بـ « تعديل » لصيغة المفهوم المادي للتاريخ اي ان العامل الحاسم ، الى جانب انتاج القيم المادية ، هو انتاج الانسان بالذات ، أي التناسل ، الذي قام بدور اولي في العصور الاولية عندما كان انتاج العمل لا يزال هزيلا .

يقول انجلز « ان مأثرة مورغان الكبرى هي انه وجد علاقات العشائر بين هنود اميركا الشمالية مفتاح الالغاز الرئيسية ، التي بقيت بلا حل حتى ذلك الوقت ، لتاريخ العصور الغابرة اليونانية والرومانية والجرمانية » (١٥٨) .

وهكذا يقول السيد ميخائيلوفسكي : « وهكذا تم اكتشاف مفهوم جديد عن التاريخ كل الجدة ، وتمت صياغته في نهاية الاربعينات ، مفهوم مادي وعلمي حقا، فعل للعلم التاريخي ما فعلته نظرية داروين للعلوم الطبيعية العصرية » . ولكن هذا المفهوم كما يقول السيد ميخائيلوفسكي ايضا وايضا لم يبرر علميا . « فلم يتم التحقق منه في ميدان المواد الفعلية الضخم المتنوع » (ان « راس المال » ليس عملا « لائقا » : فهو لا يتضمن الا وقائع وابحاثا دقيقة ! » وليس هذا فقط ، بل انه لم يثبت بما فيه الكفاية ولو عن طريق نقد كل المناهج الفلسفية التاريخية وازالتها » . ان كتاب انجلز « الهر دوهرنغ يقلب العلم » لا يقدم « غير محاولات طريفة كتبت عرضيا » ولذلك فان السيد ميخائيلوفسكي يعتبر ان من الممكن ان نتجاهل كليا كمية الاسئلة الجوهرية التي عولجت في ذلك الكتاب ، على الرغم من واقع ان « تلك المحاولات الظريفة اظهرت بظرافة حاذقة خواء علوم الاجتماع التي « تبدأ من الطوباويات » ، ورغم واقع ان هذا الكتاب يشمل نقدا تفصيليا لـ «نظرية العنف» التي تؤكد ان الانظمة السياسية والقانونية تحدد الانظمة الاقتصادية ، والتي يعتنقها بحماسة السادة الذين يكتبون في **روسكويا بوغاتسقا** . وبالطبع من السهل جدا ان نصرح ببضع عبارات عديمة المعنى عن كتاب ما اكثر من ان نقوم باختبار جدي حتى لقضية واحدة من القضايا التي عولجت فيه معالجة مادية . وان هذا ايضا اكثر سلامة ، لان الرقيب لن يسمح بترجمة ذلك الكتاب، وبذا يمكن للسيد ميخائيلوفسكي، دون ان يخاف على فلسفته الذاتية ، ان يسميه كتابا ظريفا .

ولكن في تعليقاته على كتاب « **راس المال** » لماركس يبدو اكثر وضوحا ودلالة (وكأنه يؤكد المثل القائل لقد اعطي الانسان لسانا ليخفي افكاره ، او ليجعل شكل الفكر فارغا) : توجد صفحات ساطعة من التاريخ في راس المال ولكن (تلك الـ «لكن» الرائعة ! ولكنها ليست لكن العادية ، بل لكن المقولة الشهيرة التي تعني ترجمتها باللغة الروسية : لا يمكن ان تطول الاذنان فتزيدان على الجبين) « بفضل غرض الكتاب بالذات » ، لا تشمل سوى مرحلة تاريخية معينة ، وبدلا من ان تؤكد المبادىء الاساسية للمادية الاقتصادية ، لا تفعل شيئا سوى ملامسة الجانب الاقتصادي لمجموعة معينة من الظواهر التاريخية. وبتعبير آخر : ان « **راس المال** » ـ الذي غرضه الوحيد دراسة المجتمع الراسمالي فقط ـ يتضمن تحليلا ماديا لهذا المجتمع وابنيته الفوقية ، « ولكن » السيد ميخائيلوفسكي يفضل ان يغض النظر عن هذا التحليل . الا ترون انه يعالج مرحلة « واحدة » فقط ، بينما السيد ميخائيلوفسكي يرغب في ان يحيط بكل المراحل بحيث لا يتحدث عن اي منها بشكل خاص . وبالطبع هناك طريقة واحدة فقط لتحقيق هذا الهدف ـ اي الاحاطة بكل المراحل دون معالجة مرحلة واحدة من هذه المراحل ، وهذه الطريقة التي تقتصر على الجمل والعبارات العامة « الرائعة » والفارغة . ولا يمكن ان نقارن احدا بالسيد ميخائيلوفسكي فنه البارع في التهرب عن طريق العبارات . فيبدو ان من العبث ان نعالج (بشكل منفصل) ابحاث ماركس لانه ، اي ماركس « لم يؤكد الفرضيات الاساسية للمادية الاقتصادية بالبساطة التي لمس فيها المظهر الاقتصادي لمجموعة من

الظواهر التاريخية » . فيا له من عمق . « لم يؤكد ولكن «يلمس ببساطة ! » فما اسهل في الحقيقة ان نجعل اي موضوع غامضا عن طريق ترتيب العبارات . فمثلا عندما اظهر ماركس مرارا وتكرارا كيف ان المساواة المدنية والتعاقد الحر والمبادىء الاخرى المشابهة للقانون الذي يسود الدولة ، تقوم كلها على العلاقات بين منتجي السلع ـ فما هذا ؟ فهل يؤكد المادية ، او يلمس « ببساطة » هذه المادية ؟ ويمتنع فيلسوفنا . بتواضعه المشهور . عن الاجابة عن جوهر القضية ، ويرسم النتائج مباشرة من « محاولاته الظريفة » ليتحدث بصخب ، ولكن دون ان يقدم شيئا .

ويستمر الاستنتاج : « لا عجب بعد مرور اربعين عاما على اعلان النظرية التي ادعت انها توضح التاريخ العالمي : التاريخ اليوناني القديم ، والروماني والالماني كانت تواريخ ملغزة بالنسبة للنظرية . وقد جاء بمفتاح هذه الالغاز ، أولا ، رجل لا صلة له مطلقا بالنظرية المادية الاقتصادية ولا يعرف شيئا عنها . وثانيا بمساعدة عامل لم يكن من العوامل الاقتصادية . وهناك اصطلاح آخر يبعث على الضحك وهو « انتاج الانسان ذاته . اي التناسل . الذي يتمسك به انجلز ليبقى على الصلة الواهية مع الصيغة الاساسية للمادية الاقتصادية . لقد كان ، على أي حال . مضطرا الى التسليم بأن حياة البشرية لعدة قرون لم تنطلق وفقا لهذه الصيغة . ان طريقتك في الجدل « مدهشة » حقا ايها السيد ميخائيلوفسكي . ان النظرية وضعت « التوضيح » التاريخ . وذلك ينبغي على المرء ان يبحث الاسس ليس في العلاقات الايديولوجية . بل في العلاقات الاجتماعية المادية . ان الحاجة الى المواد الحقيقية الفعلية . يجعل من المستحيل تطبيق هذه الطريقة على تحليل الظواهر الهامة جدا في التاريخ الاوروبي القديم ـ مثلا . ذلك التنظيم العشائري ـ الذي يبقى بالتالي عقبة من العقبات (★) . ولكن وفرة المواد التي جمعها مورغان في اميركا مكنته من تحليل طبيعة التنظيم العشائري ، ووصل الى نتيجة وهي ان تفسيره لا يبحث عنه في العلاقات الايديولوجية (القانونية والدينية مثلا) ، بل في العلاقات المادية . وواضح ان هذه الحقيقة اثبات ساطع للطريقة المادية . ولا شيء غيرها . وعندما يوجه السيد ميخائيلوفسكي اللوم الى هذا المذهب من حيث انه ، مفتاح ألغاز تاريخية شديدة الصعوبة ، عثر عليه رجل « لا علاقة له مطلقا » بالمادية الاقتصادية . فان المرء لا يعجب الا من هذا المستوى الذي يفشل فيه الناس فلا يميزون بين ما يقال في صالحهم وما يقال ضدهم . ويناقش فيلسوفنا ـ ثانيا ـ ان التناسل ليس عاملا اقتصاديا . ولكن اني قرات في كتب ماركس او انجلز انهم يتكلمون بالضرورة عن المادية الاقتصادية ؟ فعندما وصفوا نظرتهم الى العالم سموها بكل بساطة النظرة المادية . وفكرتهم الاساسية ، التي عبر عنها بشكل محدد تماما . المقطع المقتبس من ماركس اعلاه ، هي ان العلاقات الاجتماعية تنقسم الى قسمين : علاقات مادية وعلاقات ايديولوجية . وتتألف الاخيرة من البناء

(★) هنا ايضا ينتهز السيد ميخائيلوفسكي فرصة نزع الاقنعة : يقول ، ماذا نعني بالمفهوم العامي للتاريخ ، مع ان التاريخ القديم يبقى عقبة من العقبات . فخذ أيها السيد ميخائيلوفسكي اي كتاب صغير ، وسوف تجد ان فضيلة التنظيم العشائري ، من أشق القضايا وأعقدها ، وقد قامت مجموعة من النظريات لشرحها .

الفوقي القائم على الاولى ، التي تتخذ شكلها بعيدا عن ادارة الانسان ووعيه كشكل (كنتيجة) لنشاط الانسان حفاظا على وجوده . ان تفسير الاشكال القانونية والسياسية ـ كما يقول ماركس في المقطع اعلاه ـ ينبغي أن يبحث عنه في «الشروط المادية للحياة » . هل يعتقد السيد ميخائيلوفسكي بالتأكيد ان العلاقات التناسلية هي علاقات ايديولوجية ؟ ان التفسير الذي قدمه السيد ميخائيلوفسكي بهذا الصدد هام وبارز ينبغي التريث عنده . يقول : « مهما حاولنا واستخدمنا عبقريتنا في مسألة « التناسل » ورمينا الى اقامة أوهى الصلات بينها وبين المادية الاقتصادية ، ومهما حاولنا ان نحبكها مع النسيج المعقد لظواهر الحياة الاجتماعية ، بما في ذلك الظواهر الاقتصادية ، فان لها جذورها الفيزيولوجية والنفسية الخاصة » (أيها السيد هل تخبر الرضع والاطفال ان للتناسل جذورا فيزيولوجية ؟ فمن تظن انك تخدع بهذا ؟) « وهذا يذكرنا بأن منظري المادية الاقتصادية فشلوا لا مع التاريخ بل مع علم النفس ايضا . ولا شك بأن العلاقات العشائرية فقدت أهميتها في تاريخ البلدان المتمدنة ، ولكن من الصعب ان نقول هذا بالتأكيد ذاته عن العلاقات الجنسية والعائلية مباشرة. انها ، بالطبع ، تخضع لتعديل ملحوظ تحت ضغط تعقيدات الحياة المتزايد بشكل عام ، ولكن يمكن ببعض المهارة الديالكتيكية أن نظهر بأنه ليس العلاقات القانونية وحدها فقط ، بل العلاقات الاقتصادية ايضا تؤلف « البناء الفوقي » في العلاقات العائلية والجنسية . ولن نقف عند هذه النقطة ، لكن تكفي الاشارة الى قانون الوراثة » .

وأخيرا أسعف الحظ فيلسوفنا فترك مجال الجمل الجوفاء (★) ، واقترب من الوقائع ، من الوقائع المحددة ، التي يمكن التحقق منها ولا يكون من السهل «خداع» الناس حول جوهر القضية . دعنا الآن ننظر كيف يوضح ناقد ماركسي ان قانون الوراثة هو بناء فوقي قائم على العلاقات العائلية والجنسية . يناقش السيد ميخائيلوفسكي : « ان ما يتحول عن طريق الوراثة هو منتجات الانتاج الاقتصادي » (منتجات الانتاج الاقتصادي !! يا للادب ، يا للرنين ، يا للغة البليغة !) « وان قانون الوراثة الفعلي تحدده الى درجة ما حقيقة المنافسة الاقتصادية . ولكن القيم غير المادية تتحول ايضا عن فريق الوراثة أولا بأول ـ كما يعبر عنه تربية الابناء بروح الآباء » . وهكذا فان تربية الابناء يعتبر جزءا من قانون الوراثة ! ان القانون الروسي على سبيل المثال ، يتضمن مادة تقول ان « على الآباء ان يبذلوا جهدهم في التربية البيتية لتدريبهم » (أي تدريب الاطفال) « على الاخلاق ولتحقيق اهداف الحكومة» . اهذا ما يدعوه فيلسوفنا قانون الوراثة ؟ ـ « وثانيا ، حتى لو حصرنا انفسنا في المجال الاقتصادي ، فاذا كان قانون الوراثة غير معقول دون منتجات الانتاج المحول عن طريق الوراثة ، فان من غير المعقول ايضا ان يكون قانون الوراثة دون منتجات « التناسل » دونها ودون علم النفس المعقد الواسع ، الذي يلتصق به مباشرة »

(★) وبالفعل فاي اسم غير هذا يمكن ان نطلقه على اتهام الماديين بانهم لم يصفوا حسابهم مع التاريخ ،دون اي اختبار من غير دراسة قضية واحدة من الشروح المادية العديدة لمختلف قضايا التاريخ التي قدمها الماديون ؟ او بالقول ان بامكاننا اثبات ذلك ، ولكن لم نزعج انفسنا ؟

، وجهوا انتباهكم الى هذه اللغة : علم نفس معقد « يلتصق » بمنتجات الانتاج ! تلك لغة رفيعة حقا) وهكذا نرى ان قانون الوراثة هو بناء فوقي قائم على علاقات عائلية وجنسية ، لان الوراثة غير معقولة دون تناسل ! لماذا انه اكتشاف مماثل لاكتشاف اميركا ! وحتى الان ظن كل امرىء ان التناسل يمكن ان يفسر قانون الوراثة بمقدار ما يمكن ان تفسر ضرورة الطعام قانون الملكية حتى الان اعتقد كل امرىء انه ، على سبيل المثال ، في العصر الذي ازدهر فيه نظام الاقطاع (١٥٩) في روسيا ، لو ان الارض لم تتحول عن طريق الوراثة (لانها كانت تعتبر ملكية مشروطة فقط) ، لبحثنا عن التفسير في خصوصيات التنظيم الاجتماعي لذاك العصر . ويعتقد السيد ميخائيلوفسكي على ما يبدو ، ان تفسير القضية من البساطة بحيث ان علم النفس الذي التصق بمنتجات انتاج اوصياء الاقطاعيات في ذلك العصر كان يتميز بتعقيد غير كاف.

حك « صديق الشعب » ـ على قول المثل السائر ، وستجده برجوازيا . والحقيقة هل يمكن ان نفسر انعكاسات السيد ميخائيلوفسكي حول الرابطة بين قانون الوراثة وتربية الاطفال ، بين علم النفس والتناسل ، وهلمجرا ، الا بأن قانون الوراثة ابدي وجوهري ومقدس كتربية الاطفال ذاتها ؟ حقا لقد حاول السيد ميخائيلوفسكي أن يجد لنفسه مخرجا باعلانه ان « قانون الوراثة يحدد الى حد ما حقيقة المنافسة الاقتصادية » ، ولكن هذا ليس سوى محاولة للتهرب من الاجابة المحددة عن السؤال، ومحاولة جدباء ايضا . فكيف يمكننا ان نأخذ بعين الاعتبار هذا التصريح عندما لا نجد كلمة واحدة تخبرنا بالضبط ما « الدرجة المعينة » التي تعتمد فيها الوراثة على المنافسة ، وعندما لا نرى مطلقا اي تفسير حول ما الذي يجعل هذه الرابطة بين المنافسة وقانون الوراثة ؟ حقا ان قانون الوراثة يفترض وجود الملكية الخاصة وتظهر الاخيرة فقط بظهور التبادل . وأساسها يكون في الاختصاص الاولي للعمل الاجتماعي واغتراب المنتجات في السوق . فمثلا طالما ان كل اعضاء المشاعة الهندية الاميركية البدائية تنتج بشكل مشترك كل المواد التي تتطلبها ، فان الملكية الخاصة مستحيلة . ولكن عندما غزا تقسيم العمل هذه المشاعية ، وراح اعضاؤها ينهمكون، فرديا ، بانتاج مادة واحدة وبيعها في السوق ، فان مادة منتجي السلع المنعزلة تجد التعبير عنها في قانون الملكية الخاصة . والملكية الخاصة والوراثة كلاهما مقولتان من مقولات النظام الاجتماعي الذي يأخذ بالتطور في الاسر الصغيرة المنفصلة التي كانت قد تشكلت واخذت تتبادل مع بعضها . ان مثال السيد ميخائيلوفسكي يثبت عكس ما يريد ان يثبته .

ويقدم السيد ميخائيلوفسكي شهادة واقعية اخرى وهي جوهرة فريدة من نوعها ايضا . ويتابع في سبيل تصحيح المادية فيقول : «اذا اخذنا الروابط العشائرية لرأينا حقا انها شحبت في تاريخ الشعوب المتمدنة ، تحت تأثير اشعة اشكال الانتاج ، (حيلة اخرى ، لكنها واضحة . ولكن اية أشكال انتاج بالضبط ؟ انها عبارة جوفاء ؟!) « ولكن جزئيا تصبح منحلة في استمرارها وتعميمها ـ في روابط قومية». وهكذا نجد ان الروابط القومية هي استمرار وتقييم للروابط العشائرية. ان من الواضح ان السيد ميخائيلوفسكي يستعير افكاره في تاريخ المجتمع من القصص التي يتعلمها

الاطفال في المدارس . ان تاريخ المجتمع ـ تماما كما جاء في كتب المدرسة ـ هو انه توجد اولا العائلة التي هي نواة كل مجتمع (★) ، وعندئذ ، كما يخبروننا ، ارتقت العائلة الى قبيلة ، والقبيلة الى دولة . واذ كان السيد ميخائيلوفسكي يكرر هذه التفاهة الصبيانية بكل وقار ، فانها لا تظهر ـ قبل كل شيء آخر ـ الا انه لا يمكن اقل فكرة عن المسيرة حتى التي اتخذها التاريخ الروسي . واذ يمكن للمرء ان يتحدث عن الحياة العشائرية في روسيا القديمة ، فلا شك انه في العصور الوسطى ، عصور القياصرة الموسكوفيين ، لم يعد لهذه الروابط العشائرية اي وجود ، اي ان الدولة اقيمت على تعاون لم يكن عشائريا البتة ، بل كان محليا : فكان الاقطاعيون والرهبان يقبلون الفلاحين من مختلف المحليات ، وهكذا شكلت المشاعيات تعاونا مكانيا صرفا. ولكن المرء يتحدث بصعوبة عن الروابط القومية بالمعنى الحقيقي للكلمة في ذلك الوقت : فقد انقسمت الدولة الى «اراض» مبعثرة وحتى الى امارات حافظت بقوة على اثار استقلالها الذاتي السابق، وعلى خصائص ادارية ، واحيانا بقواتها الخاصة (كان النبلاء المحليون يذهبون الى الحرب على رأس أفواجهم الخاصة) وعلى حدودهم الجمركية ، وهلمجرا . ولم تتميز الا الفترة الحديثة للتاريخ الروسي (من القرن الثامن عشر تقريبا) باندماج كل الاقاليم والاراضي والامارات في دولة واحدة . هذا الاندماج ، ايها السيد المبجل ميخائيلوفسكي ، لم تخلقه الروابط العشائرية ، ولا حتى استمرارها وتعميمها : لقد خلقها تزايد التبادل بين الاقاليم ، والتداول المتزايد تدريجيا للسلع ، وتمركز الاسواق المحلية الصغيرة في سوق واحدة لكل روسيا . وبما ان قادة هذه العملية واسيادها هم التجار والرأسماليون فان خلق هذه الروابط القومية لم يكن سوى خلق الروابط البرجوازية . ان السيد ميخائيلوفسكي لم يفعل باشارتيه الفعليتين ، سوى انه ضارب نفسه ، ولم يقدم لنا سوى أمثلة عن « التفاهة » البرجوازية ، لانه يشرح لنا قانون الوراثة عن طريق التناسل ، وعلم نفسه ، ويشرح لنا القومية بالروابط العشائرية ، « البرجوازية » لانه يأتي بالمقولات والابنية الفوقية لتشكيلة اجتماعية محددة تاريخيا (تلك التي تقوم على التبادل) وكأنها مقولات عامة وابدية ، كتربية الاطفال والروابط الجنسية « المباشرة » .

والشيء المميز هنا هو انه حالما يحاول فيلسوفنا الذاتي الانتقال من العبارات الى الوقائع ، يجد نفسه في مأزق . وواضح انه يشعر بالراحة في هذا الوضع غير المريح : هناك يجلس ، يسرف في أناقته ، ويتفل القذارات حوله . انه يريد مثلا ان يفند الاطروحة القائلة ان التاريخ هو تعاقب موضوعات الصراع الطبقي ، وهكذا يصرح بعمق ان هذا « تطرف » فيقول : ان جمعية العمال الاممية (١٦٠) التي شكلها ماركس ونظمها من اجل الصراع الطبقي ، لم تمنع العمال الفرنسيين والالمان من قطع اعناق بعضهم ومن تخريب بعضهم » ـ واحيانا ، كما يؤكد، يثبت هذا ان المادية لم تصف حسابها مع « شيطان الاثرة القومية والحقد القومي » . يكشف مثل هذا التأكيد عن فشل الناقد فشلا ذريعا في فهم ان المصالح الحقيقية للبرجوازية

(★) انها فكرة برجوازية صرفة : عائلات صغيرة مبعثرة تسود فقط في ظل نظام برجوازي ، ولم تكن موجودة نهائيا في عصور ما قبل التاريخ . ولا شيء يميز البروجوازي اكثر من تطبيق سمات العصر الحديث على كل العصور وكل الشعوب .

الصناعية والتجارية ، يقوم على القاعدة الاساسية لهذا الحقد ، وان التحدث عن العاطفة القومية كعنصر مستقل ما هو الا طمس جوهر القضية . وقد رأينا من قبل اي فكرة قومية عميقة يملك فيلسوفنا . ان السيد ميخائيلوفسكي لا يرجع الى الاممية الا بسخرية كسخرية بورينين (١٦١) . » كان ماركس رئيس جمعية العمال الاممية، التي تفتتت حقا ، ولكنها ستبعث من جديد » . طبعا اذا رأى المرء الحد الاقصى للتضامن الاممي في نظام من التبادل « الجيد » كما يرسمه بكل تفاهة معلق الشؤون الداخلية عديم الثقافة في العدد الثاني من صحيفة روسكوبا بوغاتسقا ، واذا لم يفهم ان التبادل ، الجيد او غير الجيد ، يفترض دائما بشكل مسبق ، ويتضمن حكم البرجوازية ، وان توقف الغارات الاممية يستحيل ان لم يحطم التنظيم الاقتصادي القائم على التبادل ، عندئذ يمكن فهم انه لا يوجد شيء بالنسبة للاممية سوى السخرية . وعندئذ يمكن ان يفهم المرء ان السيد ميخائيلوفسكي لا يستطيع ان يستوعب الحقيقة البسيطة بان ليس هناك طريقة اخرى لمهاجمة الحقد القومي سوى تنظيم الطبقة المضطهدة للنضال ضد الطبقة المضطهدة في كل قطر على حدة ، سوى توحيد منظمات العمال القومية في جيش عامل اممي لمحاربة الرأسمال العالمي ، اما بالنسبة للتصريح بأن الاممية لم تمنع العمال من قطع اعناق بعضهم ، فيكفي ان نذكر السيد ميخائيلوفسكي باحداث الكومونة ، التي أظهرت الموقف الحقيقي للطبقة البروليتارية المنظمة تجاه الطبقات الحاكمة الغارقة في الحرب .

وان ما ينفر بشكل خاص في كل مناظرة السيد ميخائيلوفسكي هذه ، هو الطرق التي استخدمها . فاذا كان غير مرتاح لتكتيك الاممية ، اذا لم يشارك في الافكار التي انتظم باسمها العمال الاوروبيون ، فلينقدها على الاقل بصراحة ووضوح، وليعرض فكرته عن التكتيك الافضل والافكار الاصح . وليس لديه ، بدلا من ذلك ، اي اعتراضات واضحة ومحددة ، وكل ما لديه عبارة عن انحرافات مبعثرة هنا وهناك في فوضى من الجمل الطنانة . فماذا يمكن ان يسمي المرء هذا غير قذارة ، وخاصة اذا عرفنا ان الدفاع عن افكار الاممية وتكتيكها لا يسمح به القانون في روسيا ؟ وكذلك ايضا طرق ميخائيلوفسكي التي يستخدمها عندما يجادل ضد الماركسيين الروس : ومن غير ان يزعج نفسه في صياغة اية اطروحات بوعي ودقة، بحيث يخضعها لنقد مباشر ومحدد ، فانه يفضل التشبث بشذرات المجادلات الماركسية التي يسمعها صدفة ويشوهها . فاحكموا بأنفسكم : « كان ماركس ذكيا جدا ومتعلما فوق ان يعتقد انه هو الذي اكتشف فكرة الضرورة التاريخية والثبات الطبيعي لقانون الظواهر الاجتماعية . والدرجات الدنيا » (من السلم الماركسي) (★)

(★) اذا اعتبرنا هذا التعبير الخاوي ، فيجب ان نقرر ان السيد ميخائيلوفسكي يقدم مكانا خاصا لماركس (الذي هو ذكي جدا ومتعلم جدا ـ ليتمكن ناقدنا من نقد اي فرضية من فرضياته بشكل مباشر وصريح) ويضع انجلز في المكان الثاني (ليس له فكر مبدع) بعد ماركس ، وعندئذ رجال احرار قليلا او كثيرا امثال كاوتسكي وعندئذ ياتي الماركسيون الاخرون . شيء جيد، ولكن هل لهذا التصنيف اي قيمة جدية ؟ اذا لم يكن الناقد مرتاحا من مبسطي ماركس ، فما الذي يمنعه من تصحيح ذلك على اساس افكار ماركس ؟ انه لا يقوم باي شيء من هذا القبيل. لقد اراد ان يكون ذكيا ، ولكن خاب فال ذكائه.

« تجهل هذا » ، (ذلك « ان فكرة الضرورة التاريخية ليست شيئا جديدا اكتشفه او لم يكتشفه ماركس ، ولكنه حقيقة مثبتة منذ زمن طويل ») « او انهم يملكون ، على الاقل ، فكرة غامضة فقط عن قرون من الجهود الفكرية والطاقة العقلية التي انفقت لتوطيد هذه الحقيقة » .

طبعا ، ان تصريحات من هذا القبيل يمكن ان تؤثر جيدا في اناس سمعوا بالماركسية للمرة الاولى ، وفي مثل هذه الحالة ، فان هدف الناقد يمكن ان يتحقق بسهولة، وهو التشويه والتلاعب و « الغزو » (لقد استخدمت هذه الكلمة، كما قيل، حول مقالات ميخائيلوفسكي من قبل محرري روسكايا بوغاتسقا) . ان اي امرىء لديه ادنى فكرة عن ماركس سوف يفهم على الفور الخطأ المطلق والعار الذي يلحق بهذه الطرق. ربما لا يتفق المرء مع ماركس ، ولكنه لا يستطيع ان ينكر انه صاغ بأعظم دقة اراءه تلك التي تؤلف « **شيئا جديدا** » بالنسبة لعلماء الاجتماع السابقين . ويقوم الشيء الجديد في واقع ان علماء الاجتماع السابقين كان يكفي لتثبيت افكارهم ان يظهروا اضطهاد الجماهير في ظل الحكم القائم ، ان يظهروا سمو النظام الذي يتلقى فيه كل انسان ما ينتجه هو بنفسه ، ان يظهروا ان هذا النظام المثالي منسجم مع « الطبيعة البشرية » ، مع مفهوم الحياة العقلية والاخلاقية ، وهلمجرا . ولقد وجد ماركس ان من المستحيل ان يرضى بمثل هذه الاشتراكية . انه لم يحصر نفسه في وصف النظام القائم ، الذي يختلف في الاقطار الاوروبية وغير الاوروبية ، الى اساس مشترك ــ وهو التشكيلة الاجتماعية الراسمالية ، كما اخضع قوانين عمله وتطوره لتحليل **موضوعي** (اظهر ضرورة الاستثمار في ظل ذلك النظام) . وبالطريقة ذاتها لم يرَ من الممكن ان يقنع نفسه بالتأكيد على ان النظام الاشتراكي وحده هو الذي ينسجم مع الطبيعة البشرية ، كما كان يصرح بذلك الاشتراكيون المثاليون الكبار . وبواسطة هذا التحليل **الموضوعي** نفسه للنظام الراسمالي ، اثبت **ضرورة** تحويله الى نظام اشتراكي . (ان ما اثبته بالضبط وما عارضه فيه السيد ميخائيلوفسكي هو ما سنرجع اليه ثانية) ذاك هو مصدر الاستشهادات الضرورية ، التي تتردد باستمرار بين الماركسيين . والتشويه الذي ادخله السيد ميخائيلوفسكي على المسألة واضح : لقد حذف كل المضمون الواقع للنظرية ، حذف كل جوهرها ، وعرض القضية وكأن كل النظرية تنحصر في كلمة واحدة هي « **الضرورة** » (« لا يستطيع المرء ان يرجع الى هذا وحده في قضايا عملية معقدة ») ، كما لو ان برهان النظرية هو ذلك الذي تتطلبه الضرورة . وبكلمات اخرى ، نراه اذ لا يذكر شيئا عن مضمون المذهب ، ينتزع لصاقته، وطفق مرة اخرى يكشف الاقنعة بكل بساطة عن « العملية البالية » التي حاول ان يدخل ضمنها تعاليم ماركس بكل جهده . وطبعا لن نحاول ملاحقة تهريجه ، لاننا عرفنا من قبل ما فيه الكفاية عن هذا النوع . فدعه يقطع الوثبات ليريح ويسر السيد بورينين (الذي لم يربت على كتفي السيد ميخائيلوفسكي لوجه الله في صحيفة **نوفويا فريميا**) (١٦٢) ، دعه ، بعد ان قدم احتراماته لماركس ، ينبح

عليه من الزاوية : « ان جداله مع الطوباويين والمثاليين هو احادي الجانب تماما » اي كما لو كان من دون تكرار الماركسيين بحجج الجدال . اننا لا نستطيع ان نسمي هذه الهجمات الا نباحا . لانه لم يضف الى هذه المناظرة اي اعتراض واحد حقيقي محدد وواقعي . بحيث اننا مهما رغبنا في مناقشة الموضوع ، فما دمنا نعتبر هذا الجدال هاما للغاية بالنسبة لطرح القضايا الاشتراكية الروسية ـ فاننا ببساطة لا نستطيع ان نجيب على هذا النباح ، ولا يسعنا ان نهز اكتافنا ونقول : **عظيما يجب ان يكون الكلب ، اذا كان ينبح على الفيل !**

وليس عبثا ان السيد ميخائيلوفسكي في الجدال التالي يتحدث عن الضرورة التاريخية . لان هذا الجدال يكشف ، ولو جزئيا فقط ، عن التجارة الايديولوجية الحقيقية الكاسدة لـ « عالمنا الاجتماعي الشهير » (وهو اللقب الذي يتمتع به السيد ميخائيلوفسكي ، على قدم المساواة مع السيد ف. ف من بين الاعضاء الليبراليين لـ « مجتمعنا المثقف ») . انه يتحدث عن التصادم بين فكرة الضرورة التاريخية واهمية النشاط الفردي » : ان الرجال الفاعلين اجتماعيا يخطئون في اعتبار انفسهم فاعلين ، بينما هم في الحقيقة « منفعلون » ، « دمى تحركها من مكان مجهول قوانين ملازمة للضرورة التاريخية » ـ وهكذا ، كما يدعي ، هي النتيجة التي تستخلص من هذه الفكرة ، التي يصفها لذلك انها « عقيمة » و « مسهبة » . وربما لا يعرف كل قارىء من اين جاء السيد ميخائيلوفسكي بكل هذه السخافة حول الدمى وامثالها . والقضية ان هذه هي احد خيول الهواة المحببة لفيلسوفنا الذاتي ـ فكرة التصادم بين الحتمية والاخلاق ، بين الضرورة التاريخية واهمية الفرد . لقد حبّر مواعين من الورق حول الموضوع واضطر لاقرار هذا التصادم لصالح الاخلاق ودور الفرد . ـ والحقيقة ان ليس هنا اي تصادم اطلاقا ، لقد اخترع هذا التصادم السيد ميخائيلوفسكي ، الذي خاف (وليس بلا سبب) من ان الحتمية ستزعزع الارض من تحت اقدام الاخلاق التافهة التي يعشقها بشغف . ان فكرة الحتمية ، التي تسلم ان الافعال الانسانية ضرورية ، وترفض القصة السخيفة عن حرية الارادة ، لا تدمر مطلقا فكر الانسان او وعيه او تقدير افعاله . بل العكس ان النظرة الحتمية تضع تقديرا صحيحا ودقيقا قدر الامكان بدلا من ان تنسب كل شيء يسرك الى حرية الارادة . وبالمقابل ، فان فكرة الضرورة التاريخية لا تقضي ، على الاقل ، على دور الفرد في التاريخ : فكل تاريخ خلقه الافراد بأفعالهم ، الذين هم ولا شك شخصيات فعالة . ان القضية الحقيقية التي تواجهنا في تقدير النشاط الاجتماعي للفرد هي : ما الظروف التي تتيح نجاح افعاله ؟ ما الضمانة في ان هذه الافعال لا تبقى عملا معزولا في فوضى الافعال المعاكسة ؟.. وهذه ايضا مسألة اختلف في الاجابة عنها الاشتراكيون الديمقراطيون والاشتراكيون الروس الآخرون : كيف ينبغي للاعمال الهادفة الى اقامة النظام الاشتراكي ان تجتذب الجماهير حتى تجني ثمارا جدية ؟ ومن الواضح ان جواب هذا السؤال يعتمد مباشرة على الطريقة التي تفهم بها مجموع القوى الاجتماعية في روسيا والصراع الطبقي الذي يشكل جوهر الواقع الروسي ،

وهنا ايضا يعجب السيد ميخائيلوفسكي من السؤال دون ان يحاول صياغة الاجابة بشكل دقيق . ان الجواب الاشتراكي الديمقراطي عن هذا السؤال يقوم ، كما نعرف على الراي القائل ان النظام الاقتصادي الروسي يؤلف مجتمعا برجوازيا ، منه يمكن ان يظهر طريق واحدة فقط ، طريق واحـــدة تنبع بالضرورة من طبيعـــة النظام البرجوازي ، أي الصراع الطبقي للبروليتاريا ضد البرجوازية . ومـــن الواضح ان النقد الجدي يجب ان يوجه الى الفكرة القائلة ان نظامنا نظام برجوازي ، أو يوجـه ضد مفهوم طبيعة هذا النظام وقوانين تطوره ، ولكن السيد ميخائيلوفسكي لا يحلم حتى بمعالجة مسائل جدية . بل يفضل التخلص من القضايا بالجمل التافهة حول ان فكرة الضرورة عامة جدا بحيث يجب ان نضعها في جملة معترضة وهكذا . ولكن ايها السيد ميخائيلوفسكي ان اي فكرة ستكون عامة جدا وتجعلها معترضة اذا عاملتهـا كما تعامل البيضة التي تفرغ محتواها وتروح تلعب بقشرها ! هـذا القشر الخارجي الذي يخفي القضايا الجدية والملحة جدا لايامنا ، هو مجال السيـد ميخائيلوفسكي العزيز على نفسه وهو مثلا يلح بشكل خاص على نقطة ، وهي ان « الماديةالاقتصادية تتجاهل ، أو تلقي بايضاح خاطىء حول مسألة الابطال والجمهور » . نتضرع اليكم لاحظوا ــ ان مسألة التصادمات التي تقوم بها الطبقات في الواقع الروسي المعاصر ، وما هو أساس هذا الواقع ، هي مسألة عامة جدا بالنسبة للسيد ميخائيلوفسكي ، ولذلك فهو يتجنبها . ومن جهة اخرى ، فان مسألة ما هي العلاقات التي تقوم بين البطل والجمهور ــ وهل هو جمهور من العمال او الفلاحين ، او اصحاب المصنـع او الاقطاعيين ، هي مسألة تهمه للغاية . ربما كانت هاتان المسألتان « هامتين » ، ولكن تفريغ الماديين لتكريسهم كل جهودهم في سبيل حل القضايا التي تتعلق مباشرة بتحرر الطبقة الشغيلة ، لا يدل الا على شخص معجب بالعلم التافه ، ولا شيء اخر.

والسيد ميخائيلوفسكي ، اذ يشمل « نقده » المادية ، يقوم بمحاولة اخرى ليسيء عرض الوقائع ويطبق تزويرا آخر . واذ عبر عن شكه في صحة راي انجلز في ان الراسمال واجهة الاقتصاديـــون الرسميون (١٦٣) بصمت (وهـــو شك يبرره ميخائيلوفسكي بأسس غريبة وهي انه توجد جامعات عديدة في المانيا !) يقول : ان ماركس لم يأخذ بعين النظر هذه الدائرة الخاصة من القراء (العمال) « بل توقـع شيئا من رجال العلم ايضا » . وهذا غير صحيح قطعا . لقد فهم ماركس جيدا مدى ضآلة النقد العلمي الذي يتوقعه من العلماء البرجوازيين ، وفي مقدمته للطبعـــة الثانية لكتابه « رأس المال » عبر ماركس نفسه عن توقعات بشكل محدد في هـذا الخصوص . يقول : « ان التقدير الذي حظي به رأس المال في الـــدوائر العريضة للطبقة العاملة الالمانية هو اعظم مكافأة عن اعمالي . ان الهر ماير ... الذي يمثـل وجهة النظر البرجوازية في القضايا الاقتصادية ، أعرب في كراس نشر خلال الحرب الالمانية الفرنسية عن فكرة وهي ان القدرة الكبيرة لاستيعاب النظرية ، التي اعتدنا اعتبارها قدرة يرثها الالمان ، لا تكاد تظهر كليا تقريبا في اوساط ما يسمى الطبقـــة المثقفة في المانيا ، بل في اوساط الطبقة العاملة الالمانية ، على العكس تنبعث من جديد هذه القدرة » (١٦٤) .

والتزوير يتعلق ايضا بالمادية وهو شبيه كليا بأسلوب النمـوذج الاول . ان النظرية (المادية) لم تثبت علميا » . تلك هي الاطروحة . أما البرهان فهو : « ان الصفحات الجيدة الفردية ذات المضمون التاريخي فـي مؤلفات انجلز وكاوتسكي وآخرين ايضا (كما في كتاب بلوس الذي يقدره تقديرا بالغا) يمكن ان تستغني عن شعار المادية الاقتصادية ما داموا (لاحظ ما داموا !) في الحقيقة » (كذا) «يأخذون بالحسبان ، بينما نجد الحالة على النقيض تماما : لقد كان الماديون (الماركسيون) هذا اللحن » . اما النتيجة فهي : « ان المادية الاقتصادية لم تبرز نفسها في العلم» .

خدعة مألوفة ! فحتى يثبت السيد ميخائيلوفسكي ان النظريـة تحتـاج الى اساس ، يشوهها اولا بأن يعزو اليها القصد السخيف في عدم اخذ الحياة الاجتماعية بالحسبان ، بينما نجد الحالة على النقيض تماما : لقد كان الماديون (الماركسيون) الاشتراكيون الاوائل الذين رفعوا موضوع الحاجة الى تحليل كل مظـاهر الحياة الاجتماعية . وليس الحياة الاقتصادية فقط (★) ـ عندئذ يصرح : « في الواقع » ان الماديين فسروا « بشكل فعال » مجموع الحياة الاجتماعية عن طريق الاقتصـاد (وهو تصريح يناقض المؤلف حقا) ـ واخيرا يرسم النتيجة وهي ان المادية لم تبرر نفسها » . ان تزويراتك . ايها السيد ميخائيلوفسكي مبررة ببراعة !

هذا كل ما يتقدم به السيد ميخائيلوفسكي « لتفنيد » المادية . واكرر انـه ليس هناك اي انتقاد . بل هو ثرثرة جوفاء دعية . ولو سألنا اي انسان : ما الاعتراضات التي قدمها السيد ميخائيلوفسكي ضد الراي القائل ان علاقات الانتاج هي اساس كل العلاقات الاخرى كيف فقد صحة مفهوم التشكيلة الاجتماعية ، والتطور التاريخي الطبيعي لتلك التشكيلات الذي شرحه ماركس مستخدما الطريقة الماديـة ، وكيف اثبت خطأ التفسيرات المادية لمختلف القضايا التاريخية المعروضة ، مثلا ، من قبل الكتاب الذين اشار اليهم ـ والجواب سيكون ان السيد ميخائيلوفسكي لم يقم بأي اعتراضات . ولم يقدم اي تفنيد . ولم يشر الى اي اخطاء . وفي محاولة لستر جوهر القضية بالعبارات الطنانة ، ولتجاوزها اخترع ذرائع حقيرة مختلفة .

ان من الصعب ان نتوقع اي شيء جدي من مثل هذا الناقد عنـدما يتابع

(★) هذا ما جرى التعبير عنه بشكل واضح تماما في «رأس المال» وفي تكتيك الاشتراكيين الديمقراطيين، اذا قورنوا بالاشتراكيين القدامى . لقد طالب ماركس مباشرة بأن الامـور يجب أن تنحصر بالمظهر الاقتصادي . ففي ١٨٤٣ ، عندما كان يرسم مشروع برنامج لجريدة ينوي اصدارها ، كتب يقول الى روج (١٦٥) : « ان كل المظهر الاشتراكي هو مظهر واحد فقط ... فمن جهتنا يجب ان نوجه اهتمامنا الى المظهر الاخر ، وهو مظهر الوجود للانسان ، كما يجب بالتالي ان نجعل الدين والعلم وغيرهما موضوعا لنقدنا ... وكما يمثل الدين لائحة مضمونات التصادمات النظرية للبشرية ، فان الدولة السياسية تمثل لائحة مضمونات التصادمات العملية للانسان . وهكذا فان الدولة السياسيه في حدود اشكالها تعبير عن موقف سياسي ، عن كل المصالح والحاجات والتصادمات الاجتماعية . وهكذا حتى تجعل مسالة سياسية خاصـة ـ مثلا الفرق بين نظام الطبقات الاجتماعية والنظـام التمثيلي ـ موضوعا للنقد ، فـلا يعني ذلك ابدا النزول عن المبادىء السامية ما دامت هـذه المسالة تعبر بلغة السياسة عن الفرق بين حكم الانسان وحكم الملكية الخاصة . وهذا لا يعـني فقط ان الناقد يمكنه ، فقط بل يجب عليه ان يعالج تلك المسائل السياسية (التي يعتبرها الاشتراكـي المتشدد غير جديرة بالاهتمام) (١٦٦) .

تفنيد الماركسية في العدد رقم ٢ من روسكايا بوغاتسقا . والفارق الوحيد هو ان هذه الاختراعية في مجال التزويرات قد استنفدت ، وانه يستخدم التزويرات من اناس آخرين .

يبدأ بالحديث عن « تعقيد » الحياة الاجتماعية . لماذا ، كما يقول ، ارتبطت حتى الغاغانية بالمادية الاقتصادية ؟ لان التجارب الغاغانية « اثرت » في هيغل ايضا. ذكاء عجيب ! اذ يمكن للمرء ان يربط بسهولة السيد ميخائيلوفسكي مع امبراطور الصين ! وماذا ينتج من ذلك غير ان هناك اناسا يحبون تعاطي الثرثرة ؟

ويتابع السيد ميخائيلوفسكي : « ان جوهر العلمية التاريخية المحير بصورة عامة ، هو ايضا يحير مذهب المادية الاقتصادية ، مع ان هذا يقوم بوضوح على دعامتين : اكتشاف الاهمية المحتمة لاشكال الانتاج والتبادل وعلى التسليم بالعملية الديالكتيكية » .

وهكذا ، فان الماديين يقيمون قضيتهم على « التسليم » بالعمليةالديالكتيكية. وبكلمة اخرى انهم يقيمون نظرياتهم في علم الاجتماع على ثلاثية هيغل . ونحن هنا امام طريقة قديمة في اتهام الماركسية الديالكتيك الهيغلي ، وهي تهمة بليت بما فيه الكفاية لكثرة استخدامها من قبل نقاد الماركسية البرجوازية . واذ يعجزون عن تقديم اي مناقشة اساسية ضد المذهب ، فان هؤلاء السادة يهاجمون طريقة ماركس في التعبير ، ويهاجمون اصل النظرية ، معتقدين انهم بذلك سيقضون على جوهرها . والسيد ميخائيلوفسكي يبذل قصارى جهده في اللجوء الى هذه الطرائق وامثالها. ويحتج بفصل من كتاب انجلز **انتي دوهرنغ** (١٦٧) . ويقول انجلز فيرده علىدوهرنغ الذي هاجم ديالكتيك ماركس ، ان ماركس لم يحلم ابدا باثبات اي شيء عن طريق الثلاثية الهيغلية ، ذلك ان القاعدة الوحيدة التي اعترف بها هي التزامه بالواقع . واذا حصل احيانا ان تطور ظاهرة اجتماعية خاصة تلاءمت مع الطريقة الهيغلية ، اي الاطروحة والنفي ونفي النفي ، فلا عجب في هذا ، اذ لا شيء نادر في الطبيعة على الاطلاق . ويأخذ انجلز بتقديم امثلة التاريخ الطبيعي (تطور البذرة) ومن المجال الاجتماعي ــ فكما كان مثلا شيوعية بدائية ، ثم مثالية ، وعندئذ مادية علمية ، وهلمجرا . يتضح لكل امرىء ان الثقل الرئيسي لمناقشة انجلز الذي يجب على الماديين ان يرسموا منه بدقة العملية التاريخية الحقيقية ، وانيلحوا علىالديالكتيك، وان يختاروا الامثلة لاظهار صحة الثلاثية ، ليس سوى ذخيرة الهيغلية التي منها نجمت الاشتراكية العلمية ، ذخيرة طريقتها في التعبير . والحقيقة انك عندما تعلن، مقوليا ، ان « اثبات » اي شيء عن طريق الثلاثية سخيف ، وان لا احد يفكر في القيام بهذا ، فأن اهمية يمكن ان تحظى بها امثلة العملية الديالكتيكية ؟ اليسواضحا ان هذا ليس سوى اشاراتالىاصلالمذهب ولا شيء آخر ؟ انالسيد ميخائيلوفسكي نفسه يرى ذلك عندما يقول ان النظرية لا تلام بسبب اصلها . ولكن حتى نأخذ بعين الاعتبار مجادلات انجلز اكثر مما يتعلق باصل النظرية ، يجب ان يتجه الاثبات ، بوضوح ، الى ان الماديين حلوا ، على الاقل ، قضية تاريخية بوسائلالثلاثية ، لا بقوة الوقائع الملائمة . فهل حاول السيد ميخائيلوفسكي ان يثبتهذا ؟ لا شيء من هذا

على الاطلاق . بل العكس ، لقد كان هو نفسه مضطرا الى قبول ان « ماركس » ملأ الخطة الديالكتيكية الفارغة بمضمون من الوقائع ، بحيث يمكن ان نقصيها عن هذا المضمون مثلما نقصي الغطاء عن الوعاء دون ان يكون هناك أي تغيير » (اما بالنسبة للتحفظ الذي يضعه السيد ميخائيلوفسكي ـ فيما يتعلق بالمستقبل ـ فسوف نعالجه عاجلا) . واذا كان الامر هكذا ، فلماذا يقوم السيد ميخائيلوفسكي بهذا الطنين حول هذا الغطاء الذي لا يغير شيئا ؟ لماذا يقول ان الماديين « يقيمون » قضيتهم على التسليم بالعملية الديالكتيكية ؟ لماذا ، عندما يهاجم هذا الغطاء ، يصرح انه يهاجم احد « دعامتي » الاشتراكية العلمية التي لا صحة فيها ؟

ومن البديهي انني لن اختبر هنا كيف يحلل السيد ميخائيلوفسكي أمثلة الثلاثية ، لان هذا ، واكرر هنا ، لا علاقة له البتة مع المادية العلمية ، او مع الماركسية الروسية . ولكن هناك سؤالا هاما : ما الاسس التي من اجلها يشوه السيد ميخائيلوفسكي موقف الماركسيين من الديالكتيك ؟ هناك اساسان : اولا ، لقد سمع السيد ميخائيلوفسكي قرع جرس ، اما متى حصل ، فهو لا يستطيع ان يخبرنا ، ثانيا ينفذ السيد ميخائيلوفسكي افتراء آخر (او بالاحرى استعارها من دوهرونغ) .

١ ـ اما فيما يتعلق بالناحية الاولى ، فعندما يقرأ السيد ميخائيلوفسكي الادب الماركسي يصطدم باستمرار مع شواهد « الطريقة الديالكتيكية » في العلوم الاجتماعية ، و « التفكير الديالكتيكي في مجال القضايا الاجتماعية (وهو الوحيد الموضوع موضع تساؤل) وهلمجرا . وببساطة قلبه (وهو شيء حسن اذا كان يملك بساطة) يسلم بأن هذه الطريقة تقوم في حل كل قضايا علم الاجتماع طبقا لقوانين الثلاثية الهيغلية . ولو انه اهتم بالقضية اكثر قليلا من هذا ، لما اقتنع بتفاهة هذه الفكرة . ان ما سماه ماركس وانجلز طريقة ديالكتيكية ـ كنقيض للطريقة الميتافيزيائية ـ ليس سوى الطريقة العلمية في علم الاجتماع ، التي تقوم في اعتبار المجتمع مادة عضوية حية في حالة تطور ، وليس كشيء متسلسل ميكانيكيا ، ويتيح ، بذلك ، لكل انواع التجمعات التعسفية للعناصر الاجتماعية المبعثرة) عضوية تتطلب دراستها تحليلا موضوعيا لعلاقات الانتاج التي تؤلف التشكيلة الاجتماعية المحددة . كما تتطلب بحثا في قوانين عملها وتطورها . ولن نحاول توضيح العلاقة بين الطريقة الديالكتيكية والطريقة الميتافيزيائية (التي ينتمي اليها مفهوم الطريقة الذاتية في علم الاجتماع بلا شك) كما هي في مجادلات السيد ميخائيلوفسكي . لاننا حاليا سوف نشير الى ان اي انسان يقرأ تعريف الطريقة الديالكتيكية ووصفها من قبل انجلز (في مناظرته ضد **دوهرنغ** **الاشتراكية المثالية والاشتراكية العلمية**) او من قبل ماركس (في تعقيبه على الطبعة الثانية لراس المال وفي التعليقات العديدة في هذا الكتاب . وفي كتاب **بؤس الفلسفة**) سوف يرى ان الثلاثية الهيغلية لم يشر اليها . وان كل ما هناك هو اعتبار التطور الاجتماعي عملية طبيعية تاريخية لتطور التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية . وكاثبات على هذا سوف استشهد بالنص الكامل بوصف الطريقة الديالكتيكية التي قدمتها صحيفة (**فستنيك يفروبي** (١٦٨)) العدد ٥ عام ١٨٧٢ (وجهة نظر كتاب نقد الاقتصاد السياسي لكارل ماركس (١٦٨)) التي يقتبسها ماركس

في تعقيب الطبعة الثانية لراس المال . يقول ماركس ان الطريقة التي يستخدمها في راس المال فهمت فهما سيئا . ان « النقاد الالمان يصرخون ، بالطبع ، عن السفسطائية الهيغلية » . وحتى يوضح ماركس طريقته بوضوح اكثر ، يقتبس وصفها من المقال المشار اليه . ان الشيء الوحيد الهام بالنسبة لماركس ، كما جاء في المقال ، هو ايجاد القانون الذي يتحكم بالظواهر التي يدرسها ، وما هو هام بشكل خاص بالنسبة اليه هو قانون التغير ، وتطور تلك الظواهر ، قانون انتقالها من شكل الى آخر ، من نظام للعلاقات الاجتماعية الى نظام آخر . وبالتالي فقد اخذ ماركس بعين الاعتبار شيئا واحدا فقط وهو : ان يظهر ، بالبحث العلمي الصارم ، ضرورة النظام المحدد للعلاقات الاجتماعية ، وان يثبت ، على أتم ما يكون ، الوقائع التي تخدمه فاشارات اساسية للانطلاق في البحث . ولهذا الغرض يكفي ان يبرهن ، عندما يثبت ضرورة النظام الحالي ، انه في الوقت نفسه سيظهر حتما وبالضرورة نظام آخر من النظام السابق ، ولا أهمية لما اذا كان الناس يؤمنون او لا يؤمنون بهذا النظام ، ولا أهمية فيما اذا كانوا واعين له ام غير واعين . ان ماركس يعالج الحركة الاجتماعية باعتبارها عملية من عمليات التاريخ الطبيعي ، تتحكم فيها قوانين ليست مستقلة عن الارادة البشرية ، عن وعي أو قصد فقط ، انما بالاحرى على العكس ، انها تحدد ارادة الانسان ووعيه ومقاصده . (ونحول هذا الاعلام للسادة الذاتيين الذين يفصلون التطور الاجتماعي عن تطور التاريخ الطبيعي فقط لان الانسان يضع بنفسه « اهدافه » الواعية وتقوده مثل محددة) . واذا كان العنصر الواعي يلعب دورا تابعا ، جزءا من تاريخ الحضارة ، فان النقد الذي موضوعه الحضارة يمكن ان يتخذ كأساس له اي شكل من اشكال الوعي او نتيجة من نتائجه . أي بعبارة أخرى ، ليست الفكرة هي التي يمكن استخدامها كنقطة انطلاق ، بل الظاهرة الموضوعية الخارجية فقط . ينبغي للنقد ان يقوم في المقارنة ، ومعارضة الواقعة مع واقعة أخرى ، وليس مع الفكرة ، والشيء الوحيد الهام هو ان كلا الواقعتين تدرسان بكل دقة ممكنة ، وانهما يشكلان فعلا، فيما يتعلق بين الواحدة والاخرى ، مرحلتين مختلفتين من التطور ، ولكن أهم شيء على الاطلاق هو الدراسة الدقيقة التي يقوم بها لكل حلقات الحالات المعروفة ونتيجتها والعلاقة بين المراحل المختلفة للتطور . ان ماركس يرفض الفكرة القائلة ان قوانين الحياة الاقتصادية ليست واحدة ولا هي نفسها الآن كما كانت في الماضي . بل العكس فان لكل مرحلة تاريخية قوانينها الخاصة . وتؤلف الحياة الاقتصادية ظاهرة مشابهة لتاريخ التطور في الفروع الاخرى للبيولوجيا . ان سوء فهم الاقتصاديين السابقين لطبيعة القوانين الاقتصادية هو انهم يشبهونها بالقوانين الفيزيائية والكيميائية . ان تحليلا عميقا اكثر يظهر ان العضوية الاجتماعية تختلف بشكل اساسي عن عضوية النباتات والحيوانات . واذ وضع نصب عينيه مهمة دراسة العضوية الاقتصادية الرأسمالية وجهة النظر هذه ، يصوغ ماركس ، بطريقة علمية دقيقة ، الهدف الذي يجب ان تصل اليه كل دراسة دقيقة في الحياة الاقتصادية . ان القيمة العلمية لمثل هذا البحث تكمن في الكشف عن القوانين الخاصة (النظرية) التي تنظم نشأة عضوية اجتماعية محددة ووجودها وتطورها وموتها وكيف تحل مكانها عضوية أخرى أعلى منها .

ذاك هو تشخيص الطريقة الديالتيكية التي التقطها ماركس من جمهرة من تعليقات الصحف والمجلات في رأس المال ، وقد ترجم هذا الى الالمانية ، لانه تشخيص، كما يقول نفسه ، للطريقة صادق كل الصدق وصحيح . والسؤال المطروح هنا هو : هل توجد كلمة واحدة قيلت هنا حول الثلاثيات والتسليم بالعملية الديالكتيكية والتفاهات الاخرى ، التي يحارب السيد ميخائيلوفسكي ضدها بجرأة؟ ويتابع ماركس هذا التشخيص فيقول ببساطة ان طريقته تعارض « تماما » طريقة هيغل . فبالنسبة لهيغل نرى ان تطور الفكرة ، انسجاما مع القوانين الديالكتيكية للثلاثية ، تحدد تطور العالم الواقعي . وفي تلك الحالة فقط ، يمكن للمرء ، طبعا ، ان يتحدث عن اهمية الثلاثيات والتسليم بالعملية الديالكتيكية . يقول ماركس « اما بالنسبة لي فان الفكرة المثالية ليست شيئا سوى انعكاس الواقع المادي » فكل القضية هي « الاقرار بالحالة القائمة لتطوره الحتمي » ، ولا شيء يبقى للثلاثية سوى الغطاء والقشرة (يقول ماركس : « وقد عبثت بطرق التعبير الخاصة بهيغل » في التعقيب ذاته) اللذين لا يهتم بهما الا عديمو الثقافة . اذن يمكن ان نسأل ، كيف نحاكم رجلا وجه بنفسه النقد الى احدى « دعامتي » المادية العلمية ، اي الديالكتيك ، ونأخذ بالحديث عن كل انواع الاشياء الاخرى ، حتى عن نابليون والضفادع ، ولكن ليس عن الديالكتيك ، ما هو ، وفيما اذا كان تطور المجتمع هو حقا عملية من عمليات التاريخ الطبيعي ، فيما اذا كان المفهوم المادي عن التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية باعتبارها منظمات عضوية اجتماعية خاصة ، هو المفهوم الصحيح ، فيما اذا كانت طرائق التحليل الموضوعي للتشكيلات تلك هي طرائق صحيحة ، فيما اذا كانت الافكار الاجتماعية لا تحدد فعلا التطور الاجتماعي بل تتحدد هي نفسها به وهلمجرا ؟ هل يستطيع المرء الا ان يفترض الافتقار الى الفهم في هذه الحالة ؟

٢ ــ اما فيما يتعلق بالناحية الثانية ، فبعد هذا النقد للديالكتيك يلصق السيد ميخائيلوفسكي هذه الطرائق في اثبات الاشياء بواسطة ثلاثية هيغل بماركس ، وطبعا يهاجمها بانتصار . يقول : « اذا نظرنا الى المستقبل فان القوانين المستمرة للمجتمع تقوم على الديالكتيك بصورة خالصة» . (هذا هو التحفظ الذي اشرت اليه من قبل). ان مجادلات ماركس حول حتمية انتزاع الملكية من المالكين بسبب قوانين تطور الراسمالية هي « ديالكتيكية خالصة » . ان « فكرة » ماركس المثالية عن الملكية المشتركة للارض والراسمال « بمعنى حتميتها ويقينها تقوم كليا على نهاية الحلقة الثلاثية الهيغلية » .

لقد اخذت هذه المجادلة بأكملها من دوهرنغ ، الذي عرضها في كتابه (تاريخ نقدي للاقتصاد القومي والاشتراكية الطبعة الثالثة ١٨٧٩ الصفحتان ٤٧٦ ــ ٤٨٧) ولكن السيد ميخائيلوفسكي لا يقول كلمة واحدة عن دوهرنغ . ولكن ربما وصل ، عرضا ، وبشكل مستقل الى هذه الطريقة في تشويه ماركس ؟

قدم انجلز ردا رائعا على دوهرنغ ، وبما انه ايضا يقتبس نقد دوهرنغ . فاننا سنحصر انفسنا برد انجلز (١٧٠) . وسوف يرى القارىء أنه رد ينطبق تماما على السيد ميخائيلوفسكي .

يقول دوهرنغ : « ان العرض التاريخي (لنشأة ما يسمى التراكم الاولي للرأسمال في انكلترا) هو نسبيا اعظم اجزاء كتاب ماركس . وكان افضل لو انه لم يعتمد على العكاز الديالكتيكية لتساعد عكازته المدرسية . ان نفي النفي الهيغلي ، بسبب نقص كل ما هو افضل واوضح ، يستخدم في الحقيقة كقابلة لتوليد المستقبل من رحم الماضي . ان الغاء « الملكية الخاصة » التي كانت منذ القرن السادس عشر تؤثر في الطريق التي أشرنا اليها ، هو النفي . ويتبع ذلك نفي ثان يحمل اسم نفي النفي . ولذلك فان اقرار « الملكية الفردية » ولكن بشكل اسمي ، قائم في الملكية المشتركة للارض وادوات العمل . ان الهر ماركس يسمي ايضا هذه « الملكية الفردية » الجديدة « الملكية الاجتماعية » . وفي ذلك تظهر الوحدة الهيغلية العليا التي يفترض ان التناقض محذوف منها » (محذوف : تعبير خاص بهيغل) « أي من الشعوذة الهيغلية اللفظية المتجاوزة او المحفوظة على حد سواء » ...

« بالنسبة الى هذا ، فان انتزاع الملكية من المالكين هو نتيجة اوتوماتيكية للواقع التاريخي في علاقاته الخارجية المادية .. وان من الصعب ان نقنع الانسان الواعي بضرورة الملكية المشتركة للارض الرأسمال ، على اساس ما جاء في الشعوذة اللفظية الهيغلية عن نفي النفي .. ان مفاهيم ماركس الهجينة السديمة لن تبدو غريبة على أي انسان يتحقق أي تفاهة لفقها الديالكتيك الهيغلي باعتباره اساسا علميا ، او بالاحرى أي تفاهة ينبغي ان تنشأ عن الديالكتيك بالضرورة . اما بالنسبة للقارىء الذي لم يألف هذه الاختلافات ، فتنبغي الاشارة الى ان النفي الاول عند هيغل اخذه من فكرة الكتاب الديني حول السقوط من النعمة ، والنفي الثاني هو وحدة اسمى تقود الى الانعتاق . ان من العسير لمنطق الوقائع ان يقوم على هذه المماثلة التافهة المستعارة من ميدان الدين ... ويبقى الهر ماركس مغتبطا بعالمه السديمي لملكيته التي هي ملكية خاصة وملكية اجتماعية ويتركه لاتباعه ليقوموا انفسهم بحل هذا اللغز الديالكتيكي العميق » . الى هذا الحد يبتعد الهر دوهرنغ .

ويستنتج انجلز « وهكذا ليس امام ماركس أي سبيل اخر لاثبات ضرورة الثورة الاجتماعية ، في اثبات الملكية المشتركة للارض ووسائل الانتاج التي يقدمها العمل ، الا سبيل استخدام نفي النفي الهيغلي ، ولانه يقيم نظريته الاجتماعية على هذه المماثلات التافهة التي استعارها من الدين ، يصل الى نتيجة وهي ان مجتمع المستقبل ستكون فيه سيطرة للملكية الفردية والاجتماعية معا ، على اساس الوحدة العليا الهيغلية للتناقض المحذوف (★) .

(★) تلك الصياغة لاراء دوهرنغ التي طبقها السيد ميخائيلوفسكي مثبتة في المقطع التالي من مقالته « كارل ماركس امام محكمة جوكوفسكي » فبعد ان اكد موضوعية جوكوفسكي ان ماركس مدافع عن الملكية الخاصة يرجع السيد ميخائيلوفسكي الى مخطط ماركس ويشرحه بالطريقة التالية : « يستخدم ماركس في مخططه خدعتين معروفتين من خدع الديالكتيك الهيغلي : فاولا نرى المخطط مبني بحسب قوانين الثلاثية الهيغلية ، وثانيا
يقوم التركيب على وحدة التناقضات ـ الملكية الاجتماعية والملكية الفردية . وهذا يعني ان كلمة « فردية » هنا لها معنى نوعي خالص مشروط بمصطلح العملية الديالكتيكية ، ولا شك انه لا يمكن اقامة شيء عليها . هذا ما قاله رجل يحظى بالنوايا النبيلة ويدافع امام الراي العام الروسي

« ولكن لنسلم بنفي النفي لفترة ، فدعنا نلق نظرة على « الملكية » التي هي « فردية واجتماعية معا » . ان السيد دوهرنغ يصف هذا باعتباره « عالما سديما » ، ومن الغرابة انه محق في هذه النقطة فعلا . ولكن لسوء الحظ ليس ماركس بل الهر دوهرنغ نفسه هو الذي في هذا العالم السديمي .. انه يستطيع ان يصلح ماركس بالنسبة لهيغل بأن يعزو اليه الوحدة العليا للملكية التي لا توجد كلمة واحدة حولها عند ماركس .

« يقول ماركس : انه نفي النفي . ولكن هذا لن يعيد اقامة الملكية الخاصة للمنتج ، بل يمنحه ملكية فردية قائمة على مكتسبات العصر الراسمالي ، أي على التعاون والحيازة في الاشتراك بالارض ووسائل الانتاج . ان تحويل الملكية الفردية المبعثرة ، الناجمة عن العمل الفردي ، الى ملكية خاصة رأسمالية هو ، بشكل طبيعي، عملية شاقة وعنيفة اكثر بكثير من تحويل الملكية الخاصة الراسمالية التي قامت من قبل على الانتاج التشاركي ، الى ملكية اشتراكية » . هذا كل ما هنالك . ان حالة الاوضاع الناجمة عن انتزاع ملكية المالكين تتسم لذلك باعادة توطيد الملكية الفردية ، ولكن على اساس الملكية الاجتماعية للارض ووسائل الانتاج التي ينتجها العمل نفسه . بالنسبة لكل من يفهم الالمانية (والروسية ايضا) ، ايها السيد ميخائيلوفسكي ، لان الترجمة صحيحة تماما) « فان هذا يعني ان الملكية الاجتماعية تمتد الى الارض ووسائل الانتاج الاخرى ، وتمتد الملكية الفردية الى المنتجات ، أي ، مواد الاستهلاك . وحتى نجعل القضية مفهومة حتى بالنسبة لاطفال السادسة ، فان ماركس يفترض في الصفحة ٥٦ » (الطبعة الروسية ص ٣٠) (١٧١) « مجتمعا تعاونيا يقوم بعمله بوسائل انتاج مشتركة . والتي تطبق فيها قوة عمل كل الافراد المختلفين ، تطبيقا واعيا باعتبارها قوة عمل مجمعة لكل المجتمع » . أي المجتمع المنظم على اساس اشتراكي . ويتابع : « ان مجموع انتاج مجتمعنا هو انتاج اجتماعي ، وحصتنا تستخدم كوسائل انتاج جديدة ، وتبقى وسائل انتاج اجتماعية » . ولكن الحصة الاخرى تستهلك من قبل الاعضاء باعتبارها وسائل الحياة . « وتوزيع هذه الحصة بينهم هو بالتالي امر ضروري » . ان ذاك واضح كفاية حتى للهر دوهرنغ ..

« ان الملكية التي هي في الوقت نفسه اجتماعية وفردية . هذا الهجين الغامض . هذه التفاهة التي تنجم بالضرورة عن الديالكتيك الهيغلي ، هذا العالم السديمي . هذا اللغز الديالكتيكي العميق ، الذي يتركه ماركس لاتباعه ليقوموا أنفسهم بحله — ليس سوى محض اختلاق وتصور لا يقيده قيد من جهة الهر دوهرنغ ...

ويتابع انجلز : « ولكن ما الدور الذي يلعبه نفي النفي عند ماركس ؟ في الصفحة ٧٩١ والصفحات التالية » (الطبعة الروسية ص ٦٤٨ وما يلي) (١٧٢) « يستخلص النتائج النهاية التي يستخلصها من الصفحات الخمسين السابقة » (الطبعة الروسية

عن « الدموي » ماركس من البرجوازي جوكوفسكي . وبهذه النوايا النبيلة يشرح ماركس على اساس مفهومه للعملية القائمة على « الخدع » ! ويمكن للسيد ميخائيلوفسكي ان يستنتج من هذا ما هو بالنسبة اليه ليس اخلاقا غير ملائمة ، بحيث ان النوايا النبيلة ، مهما كانت القضية المعروضة ، لن تكون كافية وحدها .

٣٥) « التي تتضمن بحثا تاريخيا في ما يسمى التراكم الاولي لراس المال . فقبل العصر الراسمالي، قامت الصناعة الصغيرة، على الاقل في انكلترا ، على اساس الملكية الخاصة للشغيل في وسائل انتاجه . ان ما يسمى التراكم للراسمال يقوم هنا في نزع ملكية هؤلاء المنتجين المباشرين ، اي ، في انحلال الملكية الخاصة القائمة على عمل المالك . وبات هذا ممكنا لان الصناعة الصغيرة المشار اليها محصورة بحدود بدائية ضيقة للانتاج والمجتمع ، وفي مرحلة معينة نجدها تنتج بنفسها العوامل لالغائها . هذا الالغاء، هذا التحويل لوسائل الانتاج الفردية والمبعثرة الى وسائل مركزة اجتماعيا ، يشكل مرحلة تسبق تاريخ راس المال . وبقدر ما ينقلب الشغيلة الى بروليتاريين ، وتنقلب وسائل عملهم الى راس مال ، وبقدر ما تقف طريقة الانتاج الراسمالي على قدميها ، فان تشريكا اكثر للعمل سوف يتم ، كما يتم ايضا تحويل الارض ووسائل الانتاج الاخرى » (الى راس المال) « ولذلك فان انتزاع الملكية اللاحق من اصحاب الملكية الخاصة ، يتخذ شكلا جديدا » . ذلك ان من ستنزع ملكيته الان ليس الشغيل الذي يعمل لنفسه ، بل هو الراسمالي الذي يستغل عدة شغيلة . ان نزع الملكية هذا يتم بفعل القوانين المستمرة للانتاج الراسمالي نفسه ، بفعل تمركز راس المال . ان الراسمالي الواحد يقتل دائما العديد من الراسماليين . ويدا بيد ، مع هذا التمركز ، او مع هذا الانتزاع للملكية من قبل قلة من الراسماليين للكثرة من الراسماليين ، يطور، بشكل متزايد ، الشكل التعاوني لعملية العمل ، للتطبيق التقني الواعي للعلم ، الزراعة المنهجية للتربة ، تحويل ادوات العمل الى ادوات مستخدمة بشكل مشترك فقط ، واستخدام الاقتصاد في كل ادوات الانتاج ، استخدامها باعتبارها ادوات عمل مجمعة وتشاركية . وجنبا الى جنب مع التقليص المستمر لعدد اقطاب الراسمال ، الذي يغتصب ويحتكر كل عملية التحويل هذه ، تنمو كتلة البؤس والاضطهاد والعبودية والانحطاط والاستغلال ، ولكن مع هذا تنمو ايضا ثورة الطبقة العاملة ، وهي طبقة تتزايد عددا باستمرار ، كما تزداد ثقافة وانضباطا واتحادا بسبب ميكانيكية عملية الانتاج الراسمالي نفسها . ان راس المال يصبح قيدا لاسلوب الانتاج ، الذي يغتصبه وينميه باستمرار . ان تمركز وسائل الانتاج وتشريك العمل يصلان في النهاية الى نقطة لا يمكنهما بعدها التلاؤم مع الاطار الراسمالي . وينفجر هذا الاطار . ان ناقوس الملكية الراسمالية يقرع . والذين يملكون تنتزع ملكياتهم » .

« والآن اسأل القارىء : أين الحيل الديالكتيكية والتعقيدات الحسية ، اين الافكار الخليطة والتي اسيء ادراكها ، التي كل شيء بالنسبة اليها هو كل شيء والشيء نفسه في النهاية ، اين المعجزات الديالكتيكية لهؤلاء الاتباع المؤمنين ، اين الهراء الديالكتيكي الغامض والحيرة المطابقان لمذهب المنطق الهيغلي ، الذي بدونه ، حسبما يقول الهر دوهرنغ ، يعجز ماركس عن ان يتخذ اطارا لعرضه ؟ ان ماركس يبرهن ، من التاريخ فقط ، وهنا حالات كثيرة بشكل موجز ، انه كما ان الصناعة الصغيرة السابقة خلقت بالضرورة ونتيجة تطورها ، شروط الغائها . . . كذلك الآن نرى اسلوب الانتاج الراسمالي يخلق بالمقابل الشروط المادية التي تضع حدا له . ان العملية هي عملية تاريخية ، واذا كانت في الوقت نفسه عملية ديالكتيكية ، فان هذا ليس ذنب

ماركس ، مهما ازعج الهر دوهرنغ .

وينطلق ماركس عندما يصل الى هذه النقطة فقط . وبعد ان يكمل برهانه على اساس الوقائع الاقتصادية والتاريخية : اسلوب الانتاج الرأسمالي ، ونتيجة اسلوب للملكية الفردية الخاصة ، كما اقيمت على اساس عمل المالك . ولكن الانتاج الرأسمالي يؤدي الى قيام الملكية الرأسمالية الخاصة . هذا هو النفي الاول يولد نفيه ، مع حتمية قانون الطبيعة . انه نفي النفي ـ وهلمجرا (كما اقتبس من قبل) .

« وهكذا ، عن طريق تشخيص العملية كنفي للنفي ، لا يرمي ماركس الى اثبات ان العملية كانت ضرورة تاريخية . بل العكس : فبعد ان اثبت من التاريخ ان العملية في الواقع حصلت من قبل بشكل جزئي ، وينبغي ان تحدث في المستقبل بشكل جزئي . قام ايضا بتشخيصها باعتبارها عملية تتطور طبقا لقانون ديالكتيكي محدد . هذا كل ما هنالك . ولذلك انه تشويه محض للوقائع عندما يعلن الهر دوهرنغ ان نفي النفي يستخدم هنا كقابلة لتوليد المستقبل من رحم الماضي ، او ان ماركس يريد ان يقتنع كل امرىء بضرورة الملكية المشتركة للارض ورأس المال ... على اساس استخدام نفي النفي » (ص ١٢٥) .

سوف يلاحظ القارىء ان تفنيدات انجلز الرائعة ضد الهر دوهرنغ . تنطبق بكليتها على السيد ميخائيلوفسكي ، الذي يؤكد هو الاخر ان المستقبل عند ماركس هو بالضبط في نهاية الحلقة الهيغلية ، وان الاعتقاد بحتميته لا يوجد الا في الايمان (★) .

ان الفارق بين دوهرنغ والسيد ميخائيلوفسكي يرجع الى النقطتين الصغيرتين التاليتين :

اولا : ان دوهرنغ ، على الرغم من حقيقة انه لا يستطيع التحدث عن ماركس دون ان يرغي ويزبد ، يرى ان من الضروري الاشارة في المقطع التالي من **تاريخه** ان ماركس في تعقيبه (١٧٣) يفند ، مقوليا ، تهمة الهيغلية . وعلى أي حال ، فليس لدى السيد ميخائيلوفسكي شيء يقوله حول (سبقت الاشارة) التقارير الواضحة المحددة بصورة مطلقة ، التي قدمها ماركس وشرح فيها ما يفهمه من الطريقة الديالكتيكية .

ثانيا : خاصية اخرى للسيد ميخائيلوفسكي هي انه يركز كل اهتمامه على استخدام الصيغ . لماذا يستخدم ماركس صيغة الحاضر عندما يتحدث عن المستقبل ؟ ـ ان فيلسوفنا يأمر بلهجة المنتصر . ويمكن ان تجد الرد على هذا في أي كتاب قواعد ، ايها الناقد المبجل : سوف ترى ان صيغة الحاضر تستخدم بدلا من صيغة المستقبل عندما

(★) أعتقد ان من الجدير هنا ان نلاحظ في هذا الخصوص ان كل التفسير الذي قدمه انجلز موجود في الفصل نفسه الذي يعالج فيه قضية البذرة وتعاليم روسو ، وامثلة اخرى عن العملية الديالكتيكية . ويبدو ان تفاهة اتهام الماركسيةبالديالكتيكية الهيغلية ، سوف تتضح فقط بمقارنة تلك الامثلة بتلك التقارير المقولية الواضحة التي كتبها انجلز (وماركس الذي قرأ المخطوطة قبل نشرها) ، ولن يكون هناك اي سؤال حول محاولة اثبات اي شيء عن طريق الثلاثيات او اقحام « الاعضاء المشروطة » في تشخيص العملية الحقيقية .

يعتبر المستقبل امرا حتميا لا شك فيه . ولكن لماذا هكذا ؟ لماذا لا يشك فيه ؟ ـ يسأل السيد ميخائيلوفسكي بقلق راغبا في ان يحمل اثارة عميقة بحيث تبرر هذه الاثارة حتى تشويهه . ولكن حتى على هذه النقطة ايضا يقدم ماركس جوابا محددا بصورة مطلقة . يمكنك ان تعتبر هذا غير كاف او انه خطأ ، ولكن شريطة ان تظهر **كيف بالضبط ولماذا بالضبط** يكون هذا خطأ ، لا ان تتحدث بالتفاهة عن الهيغلية .

مر زمن عندما كان السيد ميخائيلوفسكي لا يعرف هو نفسه ليس فقط ما هو الجواب ، بل يحاضر على الاخرين بذلك . وقد كتب في عام ١٨٧٧ ان السيد جوكوفسكي كان يملك اساسا صحيحا بالنسبة لاعتبار مفهوم ماركس للمستقبل حدسيا . ولكن لا يملك « الحق الاخلاقي » في ان يتجاهل مسألة تشريك العمل « التي يعزو اليها ماركس اهمية ضخمة » . لا بأس . فالسيد جوكوفسكي في عام ١٨٧٧ لا يملك الحق الاخلاقي في ان يتجنب السؤال ، ولكن السيد ميخائيلوفسكي في عام ١٨٩٤ يملك هذا الحق الاخلاقي ! ربما فما يمكن ان يفعله جوف ، لا يمكن ان يفعله الثوار ؟!

لا استطيع الا ان أتذكر هنا فكرة غريبة عن التشريك الذي عبرت عنه مجلة **اوتشيفيني زابسكي** (١٧٤) . ففي العدد ٧ عام ١٨٨٣ نشرت هذه المجلة « رسالة الى هيئة التحرير » من المدعو بوستوروني الذي مثل ميخائيلوفسكي . يعتبر « مفهوم » ماركس عن المستقبل مفهوما حدسيا . ويجادل هذا السيد قائلا : « ان الشكل الاجتماعي للعمل في ظل الرأسمالية ينحصر من حيث الجوهر بأن مئات او ملايين عديدة من العمال يطحنون ويطرقون ويقلبون ويقيمون ويجرون وينفذون عمليات عديدة **اخرى تحت سقف واحد** . اما بالنسبة للطابع العام لهذا الحكم فقد عبر عنه ببراعة في قوله : « كل انسان لنفسه ، والله للجميع » . فما دخل الشكل الاجتماعي للعمل ؟ »

لا بأس . فأنت ترى حالا ان الرجل يستوعب الموضوع الذي يتحدث عنه . « الشكل الاجتماعي للعمل » « ينحصر » الى قوله « يعملون تحت سقف واحد » ! وعندما يجري التعبير عن مثل هذه الافكار المنافية للعقل في واحدة تعتبر من افضل المجلات الروسية ، فانهم لا يزالون يريدون التأكيد لنا بأن القسم النظري من كتاب **رأس المال** يعترف به العلم بشكل عام . نعم ، وبما ان العلم اعجز من ان يقدم اقل اعتراض جدي على **رأس المال** « اعترف به بشكل عام » ابتدأ ينحني له ويتملقه . في الوقت الذي يتابع الجهل المبدئي ويكرر السخافات القديمة للاقتصاد المدرسي . وينبغي التريث عند هذه المسألة قليلا لنظهر للسيد ميخائيلوفسكي ما هو جوهر القضية التي تجاوزها كليا . بحكم العادة .

ان تشريك العمل من قبل الانتاج الرأسمالي لا يستدعي بالضرورة أناسا يعملون تحت سقف واحد (فذلك جزء ضئيل فقط من العملية) ، بل يكون التشريك في ان تمركز رأس المال يصاحبه اختصاص في العمل الاجتماعي ، وزيادة في عدد الرأسماليين في كل فرع محدد من فروع الصناعة ، وزيادة في عدد فروع الصناعة المبعثرة ـ ففي عدة عمليات انتاجية مبعثرة تظهر عملية انتاج اجتماعية واحدة . فمثلا في ايام الحياكة

اليدوية . عندما كان صغار المنتجين ينسجون الغزل ويصنعون منه الثياب . نجد ان فروع الصناعة قليلة (الغزل والنسج كانا قد ظهرا) . ولكن عندما اصبح الانتاج تشاركيا بواسطة الراسمالية فان عدد الفروع المختلفة للصناعة تتزايد : غزل القطن يتم بشكل منفصل وكذلك نسجه ، هذا التقسيم الشديد وتمركز الانتاج يفسحان المجال لقيام فروع جديدة ـ صنع الات مناجم فحم ، وهلمجرا . وفي كل فرع من الصناعة ، اذ اصبح الان اكثر اختصاصا ، يتزايد عدد الراسماليين بثبات . وهذا يعني أن الرابط الاجتماعي بين المنتجين يتزايد جدا ، ويصبح المنتجون ملتحمين في كتلة واحدة . ان المنتجين الصغار المعزولين ينفذ كل واحد عمليات مختلفة في وقت واحد . ولذلك فان الواحد يستقل نسبيا عن الاخر : فمثلا ، عندما كان الحرفي اليدوي يزرع الكتان ويغزله وينسجه بنفسه ، كان مستقلا تقريبا عن الاخرين . لقد كان هذا (وهذا وحده) النظام لمنتجي السلع الصغار المنعزلين هو الذي يبرر المثل القائل : « كلّ انسان لنفسه والله للجميع » اي فوضى تقلبات السوق . ولكن الحالة مختلفة كليا في ظل تشريك العمل الذي حققته الراسمالية . فالصناعي الذي ينتج المنسوجات يعتمد على صناعي يغزل القطن ، والاخير يعتمد على المزارع الراسمالي الذي يستنبت القطن ، على مالك الاعمال الالية ، على مالك منجم الفحم . وهكذا . وهلمجرا . والخلاصة ان الراسمالي لا يمكن ا نيعمل من غير الاخرين . ومن الواضح ان المثل « كل انسان لنفسه » لا يمكن ان ينطبق ابدا على مثل هذا النظام : فهنا كل واحد يعمل للجميع والجميع يعملون لكل واحد (ولا يترك مكان للرب ـ لا بوصفه تخيلا غيبيا ولا بوصفه « عجلاً ذهبيا » ارضيا) ان طابع النظام يتغير تماما . فاثناء نظام المؤسسات المعزولة الصغيرة. عندما كان العمل يتوقف في احداها فان هذا التوقف لا يؤثر الا في قسم ضئيل من اعضاء المجتمع ، ولا يسبب اي تشويش . ولذلك لا يلفت الانظار ولا يستدعي تدخل الرأي العام . ولكن عندما يتوقف العمل في مؤسسة كبرى، تعمل في فرع اختصاصي جدا من الصناعة ، ولذلك تعمل من اجل كل المجتمع ، وتعتمد بدورها على كل المجتمع (ومن اجل التبسيط اتخذت حالة يصل فيها الاختصاص نقطة الذروة) فان العمل يتوقف في كل المؤسسات الاخرى للمجتمع . لانهم لا يحصلون على المنتجات التي يحتاجونها الا من هذه المؤسسة . فلا تستطيع المؤسسات تصريف كل سلعها الا اذا كانت سلع تلك المؤسسة متوفرة . ان كل عمليات الانتاج تظهر هكذا في عملية انتاج اجتماعية واحدة ، ومع ان كل فرع يديره راسمالي منفصل . فانه يعتمد عليه . وما المنتجات الاجتماعية سوى ملكيته الخاصة . اليس من الواضح ان شكل الانتاج يدخل في تناقض مستعص مع شكل التملك ؟ اليس من الثابت أن الاخير ينبغي ان يلائم نفسه مع الاول وان يصبح اجتماعيا ، اي . اشتراكيا ؟ ولكن التافه الانيق في مجلة **اوتشتستيفني زابسكي** يرجع كل الاشياء الى العمل تحت سقف واحد . فهل هناك ابعد عن الهدف من هذا ! (انا لم اصف سوى عملية مادية فقط . لم اصف سوى التغير في علاقات الانتاج ، دون ان المس المظهر الاجتماعي للعملية ، اي واقع ان العمال اصبحوا متحدين ، وممتزجين معا ومنظمين، ما دام ذلك ظاهرة ثانوية وتابعة) .

والسبب الذي من اجله شرحت هذه الاشياء الجوهرية « للديمقراطيين » الروس ، هو انهم غرقوا في وحل الافكار البرجوازية الصغيرة بحيث انهم لا يتصورون نظاما غير نظام البرجوازية الصغيرة .

وعلى اية حال ، فلنعد الى السيد ميخائيلوفسكي . فما الاعتراض الذي وضعه على الوقائع والمناقشات التي اقام ماركس عليها نتيجته وهي ان النظام الاشتراكي حتمي بسبب قوانين التطور الراسمالي ؟ هل اظهر انه في ظل التنظيم السلعي للاقتصاد الاجتماعي لا يوجد تخصص متنام لعملية العمل الاجتماعي ، ولا يوجد تمركز للمؤسسات ولراس المال ، كما لا يوجد تشريك في كل عملية العمل ؟ لا . انه لم يقدم مناقشة واحدة يفند فيها تلك الوقائع . وهل قوض الفرضية بان الفوضى المستعصية في تشريك العمل ، هي سمة ملازمة للمجتمع الراسمالي ؟ انه لم يقل شيئا البتة عن هذا . هل اثبت ان اندماج عملية العمل لكل الراسماليين في عملية عمل اجتماعية واحدة لا يتلاءم مع الملكية الخاصة ، او ان بعض الحل للتناقض ممكن ومعقول اكثر من ذاك الذي اشار اليه ماركس ؟ لا . انه لم يقل شيئا البتة حول هذا.

اذن على اي شيء يدور نقده ؟ على الافتراءات والتشويه ، وعلى سيل من الكلمات ليس اكثر من ضجيج قعقعة .

والا فاي شيء ، في الحقيقة ، نصف به الطرائق التي يستخدمها الناقد الذي ، بعد ان يتحدث بالكثير من التفاهات عن الخطوات الثلاث الناجحة للتاريخ ، يطلب من ماركس بكل جدية : « وماذا بعد ذلك ؟ » ــ اي كيف ينطلق التاريخ بعد تلك المرحلة النهائية للعملية التي يصفها ؟ ونرجو ملاحظة ان ماركس منذ البداية الاولى لنشاطاته الادبية والثورية طالب بكل تحديد ان نظرية علم الاجتماع ينبغي ان تؤخذ بكل دقة من العملية الواقعية ــ ولا شيء اخر (قارن مثلا **البيان الشيوعي** حول مقياس الشيوعيين للنظرية) (١٧٥) . وقد التزم بصراحة بهذا المطلب في كتابه **راس المال** : لقد جعله مهمته ليقدم تحليلا علميا لشكل المجتمع الراسمالي ــ وهناك توقف ، بعد ان اظهر ان تطور هذا التنظيم الجاري فعلا امام اعيننا يسير في هذا او ذاك الاتجاه ، وانه ينبغي حتما ان ينقلب الى تنظيم اخر ، الى تنظيم اعلى . ولكن السيد ميخائيلوفسكي، اذ يتجنب كل جوهر مذهب ماركس ، يطرح سؤاله الغبي : « وماذا بعد ذلك ؟ » ويضيف بعمق : « ينبغي ان اعترف بصراحة انه لم يتضح لي تماما ردّ انجلز » ونحن بدورنا ينبغي ان نعترف بصراحة ، ايها السيد ميخائيلوفسكي ، انه اتضح لنا تماما روح مثل هذا « النقد » وطرائقه !

او خذ المناقشة التالية : « في العصور الوسطى ، تقوم ملكية ماركس الفردية على ان العمل الخاص بالمالك لم يكن العامل الوحيد ولا العامل المسيطر سابقا ، حتى في مملكة العلاقات الاقتصادية . وهناك الكثير الى جانب هذا ، ولكن الطريقة الديالكتيكية في تفسير ماركس » (اليس في رؤية السيد ميخائيلوفسكي المشوهة لها؟) « لا تفترض عودة اليها . . . فمن الواضح ان كل تلك المخططات لا تقدم صورة للواقع التاريخي ، او حتى لاقسامه ، انها ترضي ببساطة ميل الفكر الانساني الى التفكير بكل شيء في حالاته الثلاث : الماضي والحاضر والمستقبل » . وحتى طريقتك في التشوته ،

ايها السيد ميخائيلوفسكي متماثلة الى درجة الاشمئزاز ! في مخطط ماركس . الذي لا يدعي الا صياغة العملية الفعلية لتطور الرأسمالية (★) ، دس السيد ميخائيلوفسكي اولا النية ان كل شيء يثبت عن طريق الثلاثية . وعندئذ يعلن ان مخطط ماركس لا يتناسب مع التصميم الذي ينسبه ميخائيلوفسكي اليه (المرحلة الثالثة لا تبقي الا مظهر واحد من المرحلة الاولى وتحذف الباقي) وعندئذ يرسم بكل عجرفة النتيجة التالية « ان المخطط لا يقدم بصورة واضحة صورة للواقع التاريخي » .

فهل يعقل ان تقوم (كما قال انجلز لدوهرنغ) مناقشة جدية مع انسان لا يقتبس بامانة . ولو بطريقة استثنائية ؟ هل يمكن ان تقوم اية مناقشة عندما يؤكد للراي العام ان المخطط « بصورة واضحة » لا يتطابق مع الواقع دون ان يقوم باية محاولة لاثبات الخطأ في اي مجال ؟

وبدلا من انتقاد المضمون الحقيقي للاراء الماركسية يمارس السيد ميخائيلوفسكي عبقريته في موضوع مقولات الماضي والحاضر والمستقبل . فانجلز ، مثلا ، يقول في نقاشه ضد « الحقائق الابدية » التي نادى بها الهر دوهرنغ ، ان الاخلاق التي تقام الدعاية لها اليوم هي ثلاثة انواع : الاخلاق المسيحية الاقطاعية ، والاخلاق البرجوازية، والاخلاق البروليتارية ، بحيث ان للماضي والحاضر والمستقبل نظرياتها في الاخلاق (١٧٦) . ويبرر السيد ميخائيلوفسكي فيما يتعلق بهذا قائلا : « اعتقد ان مقولات الماضي والحاضر والمستقبل هي التي تكمن في اساس التقسيم الثلاثي للتاريخ الى مراحل » . فيا لعمق التفكير ! من لا يعرف انه اذا اختبر اي ظاهرة اجتماعية في عملية تطورها يجب عليه ان يكتشف اثارها في الماضي واسسها في الحاضر وبذورها في المستقبل ؟ ولكن ، على سبيل المثال ، هل فكر انجلز في الالحاح على ان تاريخ الاخلاق (كان يتحدث ، كما نعرف ، عن « الحاضر ») كان محصورا في العوامل الثلاثة المشار اليها ، هل فكر ، مثلا ، ان الاخلاق الاقطاعية لم تنشأ من اخلاق العبودية وان الاخلاق الاخيرة لم تنشأ عن اخلاق المجتمع الشيوعي البدائي ؟ وعوضا عن ان ينتقد السيد ميخائيلوفسكي محاولة انجلز في ايضاح الاتجاهات الحديثة في الافكار الاخلاقية عن طريق شرحها ماديا ، يعاملنا بأعظم ما تكون الجمل الفارغة !

وفي مجال طرائق « النقد » التي يستخدمها ميخائيلوفسكي ، النقد الذي يبدأ بالتصريح بانه لا يعرف اين ، ولا في اي كتاب ، عرض المفهوم المادي للتاريخ ، ربما كان من الخير ان نتذكر انه كان هناك زمن عرف فيه المؤلف احد هذه الكتب ، وكان قادرا على تقييمه بادق ما يكون التقييم . ففي عام ١٨٧٧ عبر السيد ميخائيلوفسكي عن الراي التالي في راس المال : « اذا نحينا من **راس المال** الغطاء الثقيل الغامض وغير الضروري وهو الديالكتيك الهيغلي » (ياللغرابة ! كم كان الديالكتيك الهيغلي غير ضروري في عام ١٨٧٧ بينما في عام ٨٩٤ يبدو ان المادية تقوم على » التسليم بالعملية الديالكتيكية » ؟) « اذن سوف نلاحظ ، بغض النظر عن هذه المقالة ، في راس المال

(★) السمات الاخرى لنظام العصور الوسطى الاقتصادي محذوفة لانها تتعلق بالتشكيلة الاجتماعية الاقطاعية حيث ان ماركس درس فقط التشكيلة الرأسمالية ـ في انكلترا مثلا بدات عملية التطور الرأسمالي في شكلها الصافي بنظام منتجي السلع المتفرقين وبملكيتهم المفردة للعمل .

مادة مشروحة رائعة كجواب عن السؤال العام عن علاقة الاشكال بالشروط المادية للحياة ، كما نجد صياغة رائعة لهذه المسألة في مجال محدد » . « علاقة الاشكال بالشروط المادية للحياة » ـ لماذا ، تلك هي مشكلة العلاقة المتداخلة بين المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية ، للبناء الفوقي للعلاقات الاجتماعية الايديولوجية على اساس العلاقات المادية ، مشكلة يؤلف حلها كما هو معروف مذهب المادية . فلنتابع .

« والواقع ان كل كتاب الرأسمال مكرس للبحث في ما هو شكل المجتمع ، الذي ما ان يظهر حتى يتابع تطوره ويتخذ سماته النموذجية ، مخفضا لسلطته ومتمثلا الاكتشافات والاختراعات وتحسينات طرائق الانتاج ، والاسواق الجديدة والعلم نفسه ، ويجبر كل ذلك على العمل من اجله ، وكيف ، في النهاية ، لا يستطيع هذا الشكل المحدد ان يقف ضد التغيرات المقبلة في الشروط المادية » .

امر مدهش . ففي عام ١٨٧٧ « **كل رأس المال** » مكرس للبحث المادي في الشكل الخاص للمجتمع (فبأي شيء تقوم المادية ، ان لم يكن في تفسير اشكال المجتمع بالشروط المادية ؟) ، بينما يبدو في عام ١٨٩٤ انه لا يعرف حتى اين ، وفي اي كتاب يبحث ليجد هذا العرض للمادية !

في عام ١٨٧٧ تضمن رأس المال « بحثا في » كيف « لا يمكن للشكل الخاص » (الشكل الرأسمالي ، اليس كذلك ؟) « ان يقف » (سجل ذلك) « ضد التغيرات المقبلة في الشروط المادية » ـ بينما يقلب الامر في عام ١٨٩٤ فيقول انه ليس هناك اي بحث على الاطلاق وان الاعتقاد بان الشكل الرأسمالي لا يستطيع ان يصمد امام التطورات القادمة للقوى المنتجة ـ يقوم « كليا على نهاية الثلاثية الهيغلية » ! كتب السيد ميخائيلوفسكي في عام ١٨٧٧ ان « تحليل علاقات الشكل المحدد للمجتمع على اساس الشروط المادية للحياة سوف يبقى ابدا نصبا تذكاريا للقدرة المنطقية والاطلاع الضخم للمؤلف » ، بينما يصرح في عام ١٨٩٤ ان المذهب المادي لم يثبت علميا ابدا ولا في اي مكان .

امر مدهش ! ماذا يعني هذا حقا ؟ ما الذي جرى ؟ .

حدث شيئان . الاول أن الاشتراكية **الروسية** الفلاحية في السبعينات (١٧٧) ـ التي « صهلت » بالحرية بسبب طابعها البرجوازي ، بحثت عن « الاحرار ناصعي الجبين » الذين جهدوا لتغطية الطبيعة التناحرية للحياة الروسية ، وطالبوا بثورة فلاحية ـ تفسخت نهائيا وولدت الليبرالية المبتذلة الرعاعية ، التي راعت « الانطباع المشجع » في الاتجاهات التقدمية للزراعة الفلاحية ، متناسية أن هذا يصاحبه (ويشترطه) الانتزاع الكامل لملكية الفلاح . ثانيا في عام ١٨٧٧ كان السيد ميخائيلوفسكي متساقا في مهمته في الدفاع عن « الدموي » (اي الاشتراكي الثوري) ماركس ، امام النقاد الليبراليين وفشل في ان يلاحظ أن طريقة ماركس لا تتجاوب مطلقا مع طريقته . وعندئذ فان هذا التناقض المستعصي بين المادية الديالكتيكية وعلم الاجتماع الذاتي ، يمكن أن يفسر له ، نفسره انجلز في مقالاته وكتبه ، ويفسره الاشتراكيون الديمقراطيون الروس (ويرى المرء تعليقات هامة جدا حول ميخائيلوفسكي في كتابات بليخانوف) ـ وبدلا من أن يعيد السيد ميخائيلوفسكي

النظر بالمسألة كلها ، فانه يضع اللقمة بين اسنانه بكل بساطة . وبدلا من الترحيب بماركس (كما فعل عام ١٨٧٢ وعام ١٨٧٧) (١٧٨) ينبح عليه تحت ستار المديح المشكوك فيه . ويصخب ويغضب ضد الماركسيين الروس الذين يرفضون الاكتفاء « بالدفاع عن الضعيف اقتصاديا » مع المستودعات والتحسينات في الريف مع المعارض والمؤسسات للحرفيين . وكذلك الافكار المبتذلة عن التقدم ، ولأنهم يريدون أن يظلوا « مويين »يدافعون عن الثورة الاجتماعية . وان يعلموا ويقودوا وينظموا العناصر الثورية الفعلية في المجتمع .

بعد هذا الاستطراد الوجيز في مملكة الماضي البعيد ، يمكن للمرء ، كما نعتقد . أن يستنتج هذا الاختبار « لنقد » ميخائيلوفسكي لنظرية ماركس . فلنحاول الآن أن نلخص ونوجز « مناقشات » الناقد .

ان المذهب الذي عزم على تدميره يقوم اولا على المفهوم المادي للتاريخ ، وثانيا ، على الطريقة الديالكتيكية .

اما بالنسبة الأول فيبدأ الناقد بالتصريح انه لا يعرف في أي كتاب عرضت المادية . اذ لم يجد هذا العرض في اي مكان ، فانه يقوم بنفسه بتلفيق شرح للمادية . وحتى يقدم فكرة عن الادعاءات المغالية لهذه المادية ، لفق قصة هي أن الماديين يدعون انهم شرحوا كل ما في البشرية وحاضرها ومستقبلها ــ وعندما تبين بالرجوع الى البيانات الرسمية للماركسيين بأنهم لا يفسرون سوى تشكيلة اجتماعية واحدة ، قرر الناقد أن الماركسيين يضيقون مجال المادية وانهم ، كما يؤكدون ، يهزمون أنفسهم بأنفسهم . وحتى يقدم فكرة عن الطرائق التي تعمل بها هذه المادية ، يخترع قصة هي ان الماديين أنفسهم اعترافوا بعدم كفاية معرفتهم لشرح الاشتراكية العلمية ، على الرغم من حقيقة ان ماركس وانجلز لم يعترفا الا بعدم كفاية معرفتهم (في ١٨٤٥ ــ ١٨٤٦) للتاريخ الاقتصادي بشكل عام ، ــ على الرغم من حقيقة أنهما لم يطبعا ابدا المقالة التي تدل على نقص معرفتهما . وبعد هذه المقدمات ينعم علينا بالنقد نفسه : لقد انتهى كتاب راس المال لانه عالج مرحلة واحدة فقط ، بينما يريده الناقد ان يعالج كل المراحل . ولانه ايضا لم يثبت المادية الاقتصادية بل ، لمسها لمسا ــ انها مناقشات، كما يتضح ، ثقيلة وجدية بحيث تدفع الى الاقرار بأن المادية لم تثبت علميا وعندئذ يستشهد بواقعة ضد المادية وهي أن انسانا لم يطلع مطلقا على هذا المبدأ ، يدرس عصور ما قبل التاريخ في قطر مختلف كليا ، يصل أيضا الى النتائج المادية . وعلاوة على ذلك ، فحتى يظهر أن من الخطأ الفادح ادخال التناسل في المادية ، وأن هذا لم يكن الا اصطناعا لفظيا ، انطلق الناقد لاثبات ان العلاقات الاقتصادية هي بناء فوقي قائم على العلاقات العائلية والجنسية . والتقريرات التي يطل بها ناقدنا على الماديين لتنويرهم تغنينا بالحقيقة العميقة التالية وهي أن الوراثة مستحيلة من غير تناسل ، وأن علم نفس معقد « يلتصق » بمنتجات هذا التناسل ، وان الاطفال يربون بروح آبائهم . والى جانب ذلك فقد علمنا ايضا أن الروابط القومية هي استمرار وتعميم للروابط العشائرية . وبمتابعة الناقد لابحاثه هذه في المادية لاحظ أن مضمون العديد من مناقشات الماركسيين تقوم اعلى التأكيد بأن اضطهاد الجماهير واستغلالها كانا

« ضروريين » في ظل النظام البرجوازي وان هذا النظام ينبغي « بالضرورة » أن ينقلب الى نظام اشتراكي ، بعد أن أسرع الى الاعلان ان الضرورة هي أيضا فكرة عامة وهي جملة معترضة (اذا نحن اسقطنا ما يعتبره الناس ضرورة بالضبط) وان الماركسيين بالتالي متصوفون وميتافيزيائيون . ومع أن الناقد اعلن أن مناظرة ماركس ضد المثاليين كانت « وحيدة الجانب » ، فانه لم يقل كلمة واحدة عن علاقة آراء هؤلاء المثاليين بالطريقة الذاتية وعلاقة مادية ماركس الديالكتيكية بتلك الاراء .

اما بالنسبة للدعامة الثانية للماركسية ـ اي الطريقة الديالكتيكية ، فتكفي ضربة واحدة من الناقد الشجاع حتى تلقيها أرضا . وقد وجهت الضربة توجيها مباشرا : فالناقد هاج وماج باذلا قصارى جهده لنقض أن أي شيء ، يمكن اثباته عن طريق الثلاثيات ، متجاهلا حقيقة أن الطريقة الديالكتيكية لا تقوم مطلقا على الثلاثيات، بل تقوم بالضبط في رفض طرائق المثالية والذاتية في علم الاجتماع . وضربة أخرى وجهه بصورة خاصة الى ماركس : فبمساعدة الهر دوهرنغ القوي عزا الناقد لماركس سخافة لا تصدق في أنه حاول اثبات ضرورة فناء الراسمالية عن طريق الثلاثيات ـ وعندئذ راح يهاجم هذه السخافة بلهجة المنتصر .

تلك هي ملحمة « الانتصارات » الساطعة « لعالمنا الاجتماعي المشهور » ! وان تأمل تلك الانتصارات ليشكل « ثقافة » عظيمة (بورينين) .

ولا نستطيع في هذه النقطة أن نحجم عن تناول مثال آخر ، الذي لا ينتقد مذهب ماركس مباشرة ، ولكنه للغاية ، لفهم أفكار الناقد المثالية ، ومفهومه عن الواقع . انه موقفه من حركة الطبقة العاملة في الغرب .

لقد اقتبسنا من قبل مثل تصريح السيد ميخائيلوفسكي بان المادية لم تجد لنفسها تبريرا « علميا » (ربما في علم أصدقاء « الشعب » الالمان ؟) ، ولكن هذه المادية ، كما يناقش ميخائيلوفسكي « تنتشر فعلا بسرعة بين الطبقة العاملة » فكيف يفس ميخائلوفسكي هذه الحقيقة ؟ يقول « النجاح الذي تلقاه المادية الاقتصادية ، اذا جاز القول ، من حيث السعة وانتشارها في شكل غير محقق نقديا ، يعزى بشكل رئيسي الى الممارسة اليومية التى ترسمها آمال المستقبل وليس الى العلم » . هل هناك معنى آخر لهذه الجملة الغامضة حول الممارسة « التي ترسمها » آمال المستقبل ، غير ان المادية تنتشر لا بسبب شرحها الدقيق للواقع ، بل بسبب انتقالها من الواقع الى الآمال ؟ ويستمر في القول : « هذه الآمال متطلبة من الطبقة العاملة الالمانية التي تلائمها هذه الامال ، ومن هؤلاء الذين لهم مصلحة بالغة في مستقبلها ـ وليس من المعرفة ولا من جهد التفكير النقدي . انها لا تستدعي الا الايمان » وبكلمات أخرى ، فان انتشار المادية والاشتراكية العلمية في السعة يعزى الى حقيقة أن هذا المذهب يعد العمال بمستقبل أفضل ! ولكن معرفة مبدئية أفضل بتاريخ الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة في الغرب تكفي لفضح هذه السخافة المطلقة وكشف خطأ هذا التفسير . ان كل انسان يعرف ان الاشتراكية العلمية لم ترسم اية امال فيما يتعلق بالمستقبل كهذه : لقد حصرت نفسها في تحليل النظام البرجوازي الحالي ، وفي دراسة اتجاهات تطور التنظيم الاجتماعي الراسمالي ، وهذا كل ما في الامر . كتب ماركس منذ ١٨٤٣

وانجز ما وعد : « نحن لا نقول للعالم كفوا عن النضال ، ان نضالكم كله لا اهمية له . ان كل ما نفعله هو اننا نمده بالشعار الحقيقي للنضال . لقد اظهرنا للعالم ما يجب النضال من اجله فعلا . والوعي هو شيء ينبغي للعالم أن يحصله ، رغب في ذلك أم يرغب » (١٧٩) . فمثلا كل انسان يعرف ان الراسمال ـ وهو الكتاب الرئيسي والاساسي الذي عرضت فيه الاشتراكية العلمية ـ يقيد نفسه بالايضاحات العامة عن المستقبل ورصد ارهاصات تلك الايضاحات القائمة الان والتي ينبثق منها المستقبل. وكل انسان يعرف ان كثيرا وكثيرا جدا من هذه الامال المتعلقة بالمستقبل والتي لا تقارن بما قاله ماركس يعزى للاشتراكيين السابقين ، الذين وصفوا المستقبل بكل تفصيل . راغبين في جذب البشرية الى صورة من النظام يعيش فيه الناس دون تصادم ولا تكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الاستثمار بل على مبادىء حقيقية للتقدم تطابق ظروف الطبيعة البشرية . ومع ذلك رغم كتيبة الموهوبين الذين عرضوا هذه الافكار ، ورغم الأشتراكيين المؤمنين ايمانا ثابتا بهذا ، فقد نحيت نظرياتهم عن الحياة ولم ترتبط برامجهم مع الحركات السياسية للشعب ، الى أن جرفت الصناعة الآلية الضخمة كتلة العمال البروليتاريين الى دوامة الحياة السياسية ، والى ان وجد الشعار الحقيقي لنضالهم . وقد وجد ماركس هذا الشعار « وماركس ليس طوباويا بل هو علمي صارم ، وجاف أحيانا » (كما وصفه السيد ميخائيلوفسكي منذ امد بعيد ـ في عام ١٨٧٢) ، وبالتأكيد لم يعثر ماركس على هذا الشعار بواسطة الآمال ، بل بالتحليل العلمي للنظام البرجوازي الحالي ، بايضاح ضرورة الاستغلال في ظل هذا النظام ، بدراسة قوانين تطور هذا النظام . يمكن للسيد ميخائيلوفسكي ان يؤكد ، بالطبع ، لقراء **روسكويا بوغاتسفو** ان لا حاجة الى المعرفة وجهد التفكير لفهم هذا التحليل ، بل كما رأينا في المثال الخاص السابق (وكما سنرى اكثر عند معاونة الاقتصادي) (١٨٠) . يحتاج الى نقص فاضح في ادراك الحقائق الأولية التي اقامها هذا التحليل ، حيث ان مثل هذا التصريح ، لا يثير بالطبع سوى ضحكة ساخرة . وتبقى الحقيقة التي لاجدال فيها وهي أن حركة الطبقة العاملة تنتشر وتتطور بالضبط حيث تتطور الصناعية الآلية الراسمالية الضخمة ، ان المذهب الاشتراكي ينجح بالضبط عندما يوقف النقاش حول الشروط الاجتماعية التي تلائم الطبيعة البشرية ، ويقوم بالتحليل المادي للعلاقات الاجتماعية المعاصرة ويوضح ضرورة الاستغلال في النظام القائم .

واذ حاول السيد ميخائيلوفسكي تجنب الاسباب الواقعية لنجاح المادية بين العمال ، بأن عزا هذا الموقف الى « الآمال » بشكل يغاير الحقيقة تماما ، راح يسخر بطريقة مبتذلة عديمة التهذيب من افكار حركة الطبقة العاملة لاوروبا الغربية وتكتيكها . وكما رأينا ، كان أعجز من أن يضيف نقاشا واحد ضد براهين الماركسية عن حتمة تحول النظام الراسمالي الى نظام اشتراكي كنتيجة لتشريك العمل . وهو يسخر بصفاقة من فكرة « جيش البروليتاريا » المجهز لانتزاع ملكية الراسماليين « وعندئذ يتوقف كل تصادم ، وعلى الارض يعم السلام ابين الناس تنتشر المسرة » . ان ميخائيلوفسكي يعرف سبلا اكثر بساطة واكثر تأكيدا لتحقيق الاشتراكية ، من

هذا الطريق : فكل ما هناك ان « أصدقاء الشعب » سوف يشيرون بكل تفصيل الى السبل « الواضحة والثابتة » « للتطور الاقتصادي المنشود » ـ وعندئذ سوف « يدعى » اصدقاء الشعب هؤلاء الى حل القضايا الاقتصادية العملية (انظر مقالة « قضايا التطور الاقتصادي في روسيا » بقلم يوزاكوف في **روسكويا بوغاتسفو** العدد ١١) حتى ذاك ينبغي أن ينتظر العمال ، يجب أن يعتمدوا على أصدقاء الشعب، والا يبدؤوا ، بثقة نفس لا مبرر لها » ، نضالا مستقلا ضد المستثمرين . ورغبة من مؤلفنا في توجيه ضربة قاضية الى الثقة بالنفس التي لا مبرر لها هذه ، يزيد من استيائه « لهذا العلم الذي يمكن أن يسعه معجم جيب » . ياللفظاعة حقا ! العلم ـ ومؤلفات الاشتراكيين الديمقراطيين بقرش واحد يمكن أن يسعها الجيب ! ! اليس من الواضح كم يحوز من ثقة نفس لا مبرر لها هؤلاء الذين يقدرون العلم بقدر ما يعلم المستثمرين فقط على شن نضال مستقل من اجل تحررهم ، يعلمهم تجنب كل « اصدقاء الشعب » الذين ينهمكون في طمس معالم التناحر الطبقي والذين يرغبون في ان يأخذوا على عاتقهم كل هذا العمل ـ هؤلاء الذين شرحوا هذا العلم بمطبوعات بقرش واحد تصدم عديمي الثقافة ؟ فكم يختلف الامر لو ان العمال وضعوا مصيرهم في أيدي « اصدقاء الشعب » ! فسوف يطلعونهم على العلم التافه الجامعي الضخم ، وسيعرفونهم بالتفصيل على التنظيم الاجتماعي الذي يتلاءم مع الطبيعة البشرية ، ولكن ـ شريطة ان يوافق العمال على الانتظار والا يبدؤا نضالا من تلقاء انفسهم بثقة النفس التي لا مبرر لها . . .

لننظر الآن كيف يحارب السيد ميخائيلوفسكي الاشتراكيين الديمقراطيين . ما المناقشات التي طرحها ضد نظرياتهم ، ضد نشاطهم الاشتراكي والسياسي ؟.

لقد عرض الناقد آراء الماركسيين النظرية بالطريقة التالية :

« الحقيقة » (الماركسيون يمثلهم كما يعلنون عن انفسهم) « انه طبقا للقوانين اللازمة للضرورة التاريخية ، فان روسيا ستطور انتاجها الراسمالي الخاص ، بكل تناقضاته اللازمة له ، مع ابتلاع الراسماليين الكبار للراسماليين الصغار ، وسوف يتحول ، في هذه الاثناء ، الفلاح المطرود من الارض الى بروليتاري ، فيتحد ويغدو « اشتراكيا » ، وتتم اللعبة ، وتختفي القبعة ، ولا يبقى الا ان تضع القبعة على راس انسانية سعيدة جديدة » .

وهكذا ، لاحظوا من فضلكم ، ان الماركسيين لا يختلفون مطلقا عن « اصدقاء الشعب » في مفهومهم عن الواقع ، انهم يختلفون فقط في فكرتهم عن المستقبل : انهم كما يبدو ، لا يعالجون الحاضر مطلقا ، وانما يعالجون « الآمال » فقط . ولا شك ان هذه الفكرة هي فكرة السيد ميخائيلوفسكي ، فيقول ان الماركسيين « يعتقدون جازمين ان ليس هنا طوباوية في تنبؤاتهم عن المستقبل ، وان لكل شيء وزنا وقياسا طبقا لاملاءات العلم الصارمة » . واخيرا ، وبوضوح اكثر : ان الماركسيين « يؤمنون ، ويعترفون بذلك ، بثبات المخطط التاريخي المجرد » .

وباختصار ، نحن امام تهمة من أشد التهم ابتذالا وسخفا ضد الماركسيين يستخدمها منذ زمن طويل كل اولئك الذين ليس لديهم شيء يقدمونه ضد آراء

الماركسيين : « ان الماركسيين يعترفون بثبات المخطط التاريخي المجرد » !!
ولكن هذه كذبة دنيئة وافتراء .

لا وجود لماركسي ناقش في أي مكان ، انه « يجب ان تكون » رأسمالية في روسيا « لان » هناك رأسمالية في الغرب ، وهلمجرا . وليس هناك ماركسي اعتبر نظرية ماركس مخططا فلسفيا اجباريا عاما للتاريخ ، بل اعتبرها تفسيرا فقط لتشكيلة اقتصادية اجتماعية خاصة . ان الفيلسوف الذاتي فقط ، ميخائيلوفسكي، رتب أمر تمثيل مثل هذا النقص في تهم ماركس بحيث عزا اليه نظرية فلسفية شاملة ، وردا على هذا ، تلقى من ماركس التفسير الواضح تماما وهو انه يقرع بالخطأ بابا آخر . ليس هناك ماركسي اقام آراءه الاشتراكية الديمقراطية على أي شيء سوى تطابق النظرية مع الواقع والتاريخ لشيء محدد ، أي للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والروسية ، وهو لا يفعل هذا ، الا لان هذا الطلب في النظرية وضعه بدقة ووضوح وكحجر زاوية للمذهب ، مؤسس الماركسية نفسه ، ماركس .

بالطبع ، يمكن لميخائيلوفسكي ان يرفض هذه التصريحات ويفندها بقوله انه سمع « بأذنيه » الاعتراف بالمخطط التاريخي المجرد . ولكن ما علاقتنا ، نحن الاشتراكيين الديمقراطيين ، وما علاقة أي امرىء آخر ، اذا كان ميخائيلوفسكي يغتنم الفرصة لسماع كل انواع السخافات التافهة من الناس الذين يتحدث اليهم ؟ الا يعني هذا انه جد موفق في اختيار الناس الذين يتحدث اليهم ولا شيء اكثر ؟ من المحتمل جدا ، طبعا ، ان هؤلاء المتحدثين الظرفاء مع الفيلسوف الذكي سموا أنفسهم ماركسيين اشتراكيين ديمقراطيين وهلمجرا ـ ولكن من لا يعرف في هذه الايام (كما لاحظنا من قبل) ان كل نذل يود ان ينظم نفسه « باللباس الاحمر » (★) ؟ واذا كان ميخائيلوفسكي بصيرا بحيث لا يستطيع ان يميز هؤلاء «المقلدين» عن الماركسيين، او انه اذا كان لا يستطيع ان يفهم ماركس بعمق بحيث انه لم يلاحظ هذه القاعدة ـ التي شدد عليها ماركس جدا ـ التي هي قاعدة كل المذهب (صياغة « ما يجري امام اعيننا») ، فان هذا يثبت مرة اخرى ان ميخائيلوفسكي ليس ذكيا، ولا شيء آخر .

وعلى اية حال ، فما دام اخذ بالمناظرة في الصحافة المعادية للاشتراكيين الديمقراطيين ، فكان عليه ان يتذكر جماعة الاشتراكيين الذين حملوا هذا الاسم منذ امد بعيد ، وحملوه وحدهم ـ بحيث لا يمكن ان يختلطوا مع الآخرين ـ ولهم ممثلوهم الادبيون ، بليخانوف وحلقته (١٨١) . ولو انه فعل هذا ـ وطبيعي ان كل انسان محترم الى حد ما يجب ان يفعل هذا ـ او انه حتى اول كتاب اشتراكي ديمقراطي ، وهو كتاب خلافاتنا لبليخانوف ، لوجد في الصفحات الاولى تصريحا حاسما قدمه المؤلف باسم اعضاء حلقته .

« اننا لا نرغب ابدا في اخفاء برنامجنا تحت سلطان اسم كبير » (اي ماركس) . فهل تفهم الروسية ايها السيد ميخائيلوفسكي؟ فهل تفهم الفرق بين المناداة بالمخططات

(★) اقول هذا على فرض ان السيد ميخائيلوفسكي سمع فعلا اعترافات حول مشاريع تاريخية مجردة من غير ان يختلق شيئا . ولكني اعتبر من اللازم في هذا المجال ان اقدم تحفظا بحيث اقدم هذا لما هو جدير به .

المجردة وبين نفي كل سلطان لماركس عندما يتعلق الامر بالشؤون الروسية .

هل تتحقق انك قمت بدور غير شريف بعرضك الرأي الاول الذي سمعته صدفة من محدثيك كماركسيين ، وبتجاهلك التصريح المطبوع الذي وضعه عضو بارز من اعضاء الاشتراكيين الديمقراطيين باسم كل مجموعته ؟

وعندئذ يصبح التصريح اكثر بساطة :

يقول بليخانوف : « اكرر ان معظم الماركسيين انسجاما يمكن الا يوافقوا على تقدير الوضع الروسي الحالي » ، مذهبنا هو « اول محاولة في تطبيق هذه النظرية العلمية الخاصة لتحليل العلاقات الاجتماعية الغامضة والمعقدة » .

ان من الصعب التحدث بلهجة اوضح من هذه : ان الماركسيين يستمدون بلا تحفظ من نظرية ماركس فقط طرائقها الثمينة ، التي بدونها يستحيل ايضاح العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي ، فانهم يرون قاعدة محاكمتهم لهذه العلاقات ، لا في المخططات المجردة واضرابها من التفاهات ابدا ، بل في صحتها ومطابقتها للواقع .

ربما يعتقدون ان المؤلف كان يجول في ذهنه شيء آخر عندما ادلى بهذه التصريحات ؟ ولكن الامر ليس كذلك . لقد كانت المسألة التي يعالجها ـ « اينبغي على روسيا ان تمر بالمرحلة الراسمالية للتطور ؟ » ولهذا فان السؤال لم يطرح بصياغة ماركسية مطلقا ، بل يتطابق مع الطرائق الذاتية لشتى فلاسفتنا الوطنيين ، الذين يرون قاعدة هذه الـ «ينبغي» في سياسة السلطات ، او في نشاطات « المجتمع » . او في الفكرة المثالية للمجتمع التي « تتلاءم مع الطبيعة البشرية » ، وغيرها من الترهات . ولذا من الافضل ان نسأل ، كيف يجب على الانسان الذي يؤمن بالمخططات المجردة ان يجيب عن هذا السؤال ؟ من الواضح انه سيتحدث عن التسليم بالعملية الديالكتيكية ، وعن الاهمية الفلسفية العامة لنظرية ماركس ، وعن حتمية مرور كل قطر بمرحلة ... وهكذا وهلمجرا .

وكيف اجاب بليخانوف ؟

بالطريقة الوحيدة التي يجيب بها الماركسي .

لقد ترك جانبا بصورة كلية مسألة الـ « ينبغي » باعتبارها مسألة بليدة ولا تهم الا الذاتيين ، وعالج بالتحديد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الواقعية وتطورها الفعلي . وهذا هو السبب في انه لم يقدم جوابا مباشرا عن هذا السؤال المصاغ صياغه خاطئة ، وبدلا من ذلك اجاب : ان روسيا دخلت الطريق الراسمالية.

والسيد ميخائيلوفسكي يتحدث بنفسية الخبير عن الاعتقاد بمخططات تاريخية مجردة ، عن قوانين الضرورة الملازمة ، وتفاهات مشابهة لا تصدق ! وهو يدعو هذا « مناظرة ضد الاشتراكيين الديمقراطيين » !!

اذا كان هذا مناظرا . فانني لا أستطيع ببساطة ان افهم كيف يكون المهذار ؟

يجب ان يلاحظ المرء ايضا فيما يتعلق بمناقشة ميخائيلوفسكي المقتبسة اعلاه انه يقدم آراء الاشتراكيين الديمقراطيين كالتالي : « سوف تطور روسيا انتاجها الراسمالي الخاص » . ولا شك . انه في راي هذا الفيلسوف ، لم تحقق روسيا انتاجها الراسمالي « الخاص » . والواضح انه يشارك في الراي القائل ان الراسمالية

الروسية تنحصر في مليون ونصف مليون من العمال . وسوف يقابلنا فيما بعد بهذه الفكرة الصبيانية لاصحابنا « أصدقاء الشعب » الذين يصنفون كل الاشكال الاخرى من استثمار العمل الحر تحت عناوين لا تعرفها الا السماء . « سوف تطور روسيا انتاجها الرأسمالي الخاص مع كل تناقضاته الداخلية ، وفي اثناء ذلك يتحول الفلاح المطرود من الارض الى بروليتاري » . الاب في الغابة ، فالاشجار كثيرة هناك. هكذا اذن ، هناك «تناقضات داخلية» في روسيا ؟ او اذا وضعنا القضية ببساطة ، ليس هناك استثمار لجماهير الشعب من قبل حفنة من الرأسماليين ، وليس هناك خراب للاغلبية العظمى من السكان ولا اثراء للقلة القليلة ؟ الا يزال الفلاح ينتظر الطرد من الارض ؟ ولكن ما هو تاريخ روسيا بعد الاصلاح ، ان لم يكن كله نزع ملكية الفلاحين وبشدة لا مثيل لها ؟ ينبغي على المرء ان يحوز الشجاعة الكبيرة حقا ليقول مثل هذه الاشياء جهارة . والسيد ميخائيلوفسكي ـ يحوز ـ تلك الشجاعة : « ان ماركس يعالج البروليتاريا الجاهزة والرأسمالية الجاهزة ، بينما نحن في سبيل خلقهم » . اذن روسيا لا تزال تخلق البروليتاريا ؟ في روسيا ـ القطر الوحيد الذي يمكن ان يرى فيه المرء فقرا قانطا للجماهير واستثمارا وقحا للكادحين ، يمكن ان يقارنا (وبشكل مشروع) بانكلترا ، مع اعتبار ظروف الفقير ، حيث مجاعة الملايين تسير بشكل مستمر جنبا الى جنب ، مثلا ، مع التزايد المستمر في تصدير الحبوب ـ في روسيا لا توجد بروليتاريا !!

اعتقد انه يجب اقامة تمثال للسيد ميخائيلوفسكي في حياته لهذه الاقوال الكلاسيكية (★) .

وسوف نرى فيما بعد انه تكتيك دائم ومنسجم « لاصدقاء الشعب » ان يغمضوا أعينهم نفاقا عن الظرف الذي لا يطاق للكادحين في روسيا ، ولرسم هذا الظرف على انه « مزعزع » فقط ، بحيث لا يحتاج الامر الا لجهود « المجتمع المثقف » والحكومة لوضع كل شيء بشكل صحيح . ان هؤلاء الفرسان انهم اذا اغمضوا أعينهم عن حقيقة ان ظرف الجماهير العاملة رديء لا بسبب انه « مزعزع » بل بسبب ان تلك الجماهير تسرقها حفنة من المستثمرين ، وانهم اذا دفنوا رؤوسهم في الرمال كالنعام بحيث لا يرون هؤلاء المستثمرين ، فان المستثمرين سيختفون . وعندما يخبرهم الاشتراكيون الديمقراطيون ان من العار والنذالة ان يخاف المرء من رؤية الواقع وجها لوجه ، وعندما يتخذون الاستثمار نقطة انطلاقهم ويدعون ان التفسير الوحيد الممكن يقوم في التنظيم البرجوازي للمجتمع الروسي ، هذا التنظيم الذي يقسم جماهير الشعب الى بروليتاريا وبرجوازية ، وفي الطابع الطبقي للدولة الروسية ،

(★) ولكن ربما حاول هنا السيد ميخائيلوفسكي اللف والدوران بالتصريح انه لم يقصد ان يقول انه لا توجد بروليتاريا على الاطلاق في روسيا ، وانما اراد ان ليس هناك بروليتاريا رأسمالية ؟ هل الامور كذلك ؟ اذن لماذا لم تقل ذلك ؟ ان كل المسالة هي فيما اذا كانت البروليتاريا الروسية هي بروليتاريا التنظيم البورجوازي أم أنها بروليتاريا تنظيم اقتصاد اجتماعي اخر . ومن اللازم اذا كنت لم تشر في كل مقالتيك بكلمة واحدة عن هذه المسالة ، والمسالة الهامة الوحيدة والجدية، بل فضلت بدلا ما ذلك ان تتحدث عن كل انواع التفاهات فتصل بذلك الى الاستنتاجات الحمقاء ؟

التي ليست سوى اداة حكم هذه البرجوازية ، ولذلك فان **السبيل الوحيد** يكمن في النضال الطبقي للبروليتاريا ضـــد البرجوازية ـ فان « اصدقاء الشعب » هؤلاء يولولون ان الاشتراكيين يريدون انتزاع الناس من اراضيهم !! وانهم يريدون تدمير التنظيم الاقتصادي الشعبي .

ان الطبقة المثقفة الاشتراكية لا تتوقع تنفيذ عمل مثمر الا عنـــدما يهجرون اوهامهم ويشرعون في البحث في التطور الفعلي وليس في التطور المنشود لروسيا ؛ في العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الفعلية وليس المحتملة . وفوق ذلك ، ينبغي ان يتجه عملهم **النظري الى الدراسة الملموسة لكل اشكال التناحر الاقتصادي في روسيا ، دراسة ارتباطات هذه الاشكال وتطورها اللاحق ، عليهم ان يكشفوا هذا التناحر حيث يخفيه التاريخ السياسي ، وخصوصيات الانظمة الشرعية . عليهم ان يقدموا صورة شاملة لعلاقاتنا لنظام محدد لعلاقات الانتاج ، وان يظهروا ان الاستثمار ونزع ملكية الكادحين ، امر لا بد منه في ظل هذا النظام ، وان يبينوا سبيل الخلاص من هذا النظام كما يشير الى ذلك التطور الاقتصادي .**

هذه النظرية ، القائمة على دراسة مفصلة للتاريخ الروسي والواقع الروسي ، يجب ان تقدم جوابا على مطالب البروليتاريا ـ واذا كانت منسجمة مع متطلبـات العلم ، فان كل يقظة في الفكر المعارض البروليتاري ، سوف يقود حتما الى طريق الاشتراكيين الديمقراطيين . وكلما تحقق نجاح اعظم في شرح هذه النظرية ، فان الاشتراكية الديمقراطية تحقق نموا اكثر ، لانه حتى امهر حراس النظـام الحـالي لا يستطيعون الحؤول دون استيقاظ فكر البروليتاريا ، لان هذا النظام نفسه يؤدي حتما الى زيادة انتزاع ملكية المنتجين ، والى النمو المستمر للبروليتاريا وجيشهـا الاحتياطي ـ وهذا يوازي تقدم الثروة الاجتماعية ، والنمو العظيم للقوى المنتجـة وتشريك العمل من قبل الراسمالية . ومهما كان لا يزال للجهد ان يبذل في شرح هذه النظرية ، فان الاشتراكيين سيبذلونه ، هذا هو الضمان الوحيد لانتشار الماديـة بينهم ، وهي الطريقة العلمية الوحيدة ، التي تتطلب من كل برنامج ان يكون صياغة دقيقة للعملية الفعلية ، وضمانة ذلك نجاح الاشتراكية الديمقراطية ، التي تبنـت هذه الافكار ـ نجاح اثار ليبراليينا وديمقراطيينا بحيث ان مجلتهم الشهريـة ـ كما قال احد الماركسيين ـ كفت عن ان تكون كسولة .

واذ الح على ضرورة العمل النظري واهميته بالنسبة للاشتراكيين الديمقراطيين ، فاني لم اقصد القول ان هذا العمل يجب ان يتقدم العمل التطبيقي (★) ـ او ان هذا الاخير ينبغي ان يتأخر حتى يتم العمل النظري ، او ان يصل اتباع الاشتراكيـة الخيالية الى مثل هذه النتيجة . وبالطبع يفترض ان مهمـة الاشتراكيين ان يبحثوا (في المعطيات الواقعية) عن « سبل التطور المختلفة » للقطر ، ومن الطبيعي عندئذ

(★) بل العكس ، فان العمل التطبيقي للدعاية والتحريض ان يكون في الصدارة ، لان العمل النظري اولا ، لا يقدم الا اجابات عن المشكلات التي يثيرها العمل التطبيقي ، وثانيا ، لان الاشتراكيين الديمقراطيين ، لاسباب خارجة عن ارادتهم، مضطرون غالبا لان يحصروا انفسهم بالعمل النظري، بحيث انهم يقدرون تقديرا عاليا كل لحظة يكون العمل التطبيقي فيها ممكنا .

ان يصبح العمل التطبيقي ممكنا فقط عندما تكتشف العبقريات الفلسفية « السبل المختلفة » وتشير اليها ، وبالعكس ، فحين تكتشف هذه السبل ويشار اليها فان العمل النظري ينتهي ، ويبدأ عمل اولئك الذين يقودون « الوطن » عبر « السبل المختلفة » « المكتشفة حديثا » . ان الوضع يختلف كليا عندما تكون مهمة الاشتراكيين ان يكونوا القادة الايديولوجيين للبروليتاريا في نضالها الفعلي ضد الاعداء الفعليين والحقيقيين الذين يقفون في وجه السبيل الفعلي للتطور الاقتصادي والاجتماعي . في ظل هذه الظروف ينبثق العمل النظري والتطبيقي كعمل واحد وصفه بحق أحد الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان وهو ليبكنخت كما يلي :

دراسة ، دعاية ، تنظيم .

فأنت لا تستطيع ان تكون قائدا ايديولوجيا من غير العمل النظري المشار اليه، تماما مثلما انك لا تستطيع ان تكون قائدا ما لم توجه هذا العمل لتلبية حاجات القضية ، وما لم تنشر نتائج هذه النظرية بين العمال وتساعدهم على التنظيم .

بمثل هذا القيام بالمهمة المشار اليها يصون الاشتراكيون الديمقراطيون أنفسهم من النواقص التي تعاني منها المجموعات الاشتراكية واقصد بها : الجمود العقائدي والانشقاقية .

فلا يمكن ان يكون هناك جمود عقائدي ، حيث القاعدة الاسمى والوحيدة للمذهب تقوم في انسجامها مع العملية الفعلية للتطور الاقتصادي والاجتماعي ، ولا يمكن ان تكون هناك انشقاقية عندما تكون المهمة هي الرقي بتنظيم البروليتاريا ، وعندما يكون دور « المثقفين » هو في الاستغناء عن قادة مختصين من بين المثقفين.

ولهذا رغم وجود الخلافات بين الماركسيين حول مسائل نظرية عديدة ، ظلت طرائق نشاطهم السياسي لا تتغير منذ نشوء المجموعة الاولى .

ان النشاط السياسي للاشتراكيين الديمقراطيين يكمن في تطوير حركة الطبقة العاملة وتنميها في روسيا ، في تحويل هذه الحركة من حالتها الحالية وهي المحاولات المنعزلة في الاحتجاج ، و « التمردات » والاضرابات من غير فكرة موجهة ، الى نضال منظم لكل الطبقة العاملة الروسية موجه ضد النظام البرجوازي، الى العمل من اجل انتزاع ملكية المالكين ، والغاء النظام الاجتماعي القائم على اضطهاد الكادحين . وبشن هذه النشاطات سيكون هناك اعتقاد عام بين الماركسيين بأن العامل الروسي هو الممثل الطبيعي الوحيد لكل سكان روسيا المستغلين (★) .

طبعا لان استثمار الكادحين في روسيا هو في **كل مكان استثمار ذو طبيعة رأسمالية** ، اذا أسقطنا من حسابنا البقايا المحتضرة للاقتصاد العبودي ، ولكن استثمار سواد المنتجين هو الى حد ما مبعثر وغير منظور ، بينما استثمار البروليتاريا الصناعية هو استثمار ضخم تشاركي ومتمركز . في الحالة الاولى لا يزال

(★) انسان المستقبل في روسيا هو الموجيك (الفلاح) ـ هكذا يعتقد ممثلوا الاشتراكية الفلاحية او النارودنيك بالمعنى الواسع للكلمة . ان انسان المستقبل في روسيا هو العامل ـ هكذا يعتقد الاشتراكيون الديمقراطيون. على هذا النحو صيغ الرأي الماركسي في احدى المخطوطات .

الاستثمار باقيا في اشكاله التي كانت في العصـــور الوسطى ، وبشتى الاشكال السياسية والقانونية . وشتى الحيل والاحابيل والآثام التي تعـــوق الكادحين وايديولوجييهم عن رؤية جوهر النظام الذي يقوم على اضطهاد الكادحين ، عن رؤية اين وكيف نجد السبيل للخروج من هذا النظام . وفي الحالة الثانية نجد العكس ، فالاستثمار يظهر ويتطور في شكله الصافي ، من دون أي تفاصيل مشوشة . ان العامل لا يعجز عن رؤية ان **الرأسمال** يضطهده ، وان نضاله يجب ان يشن ضـــد الطبقة البرجوازية . وهذا النضال الذي يهدف الى اشبـــاع حاجاته الاقتصادية العاجلة ، الى تحسين ظروفه المادية . يحتم على العمال التنظيم ، ويشنون بالتأكيد حربا ، لا ضد افراد ، بل ضد **طبقة** ، الطبقة التي اضطهدت وسحقت الكادحين . ليس فقط في المصانع . بل في كل مكان . ذلك هو لماذا ان عمال المصنع ليس اكثر من الممثل الاسبق لكل السكان المستثمرين . وفي سبيل ذلك يمكنه تحقيق وظيفته في كونه ممثلا فئ نضال منظم قوي . ولا حاجة مطلقا لاجتذابه الى النضال عن طريق « الآمال » . ان كل ما يحتاج اليه هو ان **تجعله يفهم وضعه** . ان تجعله يفهم البنـاء الاقتصادي والسياسي للنظام الذي يضطهده . وضرورة التنـاحر الطبقي وحتميته في ظل هذا النظام . هذا لعامل المصنع في النظام العام للعلاقات الراسمالية يجعل منه المحارب الوحيد لتحرير الطبقة العاملة . لان المرحلة العليا للتطور الراسمالي . وللصناعة الآلية الضخمة . تخلق الشروط المادية والقوى الاجتماعية الضرورية لهذا النضال . ففي أي مكان آخر ، حيث اشكال التطور الراسمالي في حالة متدنية . فان تلك الشروط المادية تغيب . ويكون الانتاج مبعثرا بين آلاف **المؤسسات** الصغيرة ، ولا تكف هذه الاشكال عن بعثرة المؤسسات حتى في أعظم اشكال المساواة فـــي **ملكية الارض** الجماعية) ، لان القسم الاعظم من المستثمرين لا يزال يملك مؤسسات صغيرة . وهكذا ارتبطوا بالنظام البرجوازي الذي يجب عليهم ان يحاربوه . ان هذا يؤخر ويعوق تطور القوى الاجتماعية القادرة على الاطاحة بالراسمالية . ان الاستثمار الصغير الفردي المبعثر يربط الكادحين بمحلية واحدة . فيقسمهم ويمنعهم من ان يصبحوا واعين بتضامنهم الطبقي ، ويمنعهم من ان يتوحدوا حالما يفهمون ان الاستثمار لا يسببه هذا الفرد او ذاك ، بل يسببه النظام الاقتصادي ككل . بينما الراسمالية الضخمة . على العكس . نجدها تقطع حتما كل روابط العمـــال مع المجتمع القديـم ، مع المحلية الخاصة . ومع المستثمر الخاص ، انها توحدهم . تضطرهم الى التفكير وتضعهم في ظروف تمكنهم من البدء بتنظيم النضـال . ان الاشتراكيين الديمقراطيين ، لذلك ، يركزون كل اهتمامهم ونشاطاتهم على الطبقة العاملة . وعندما اتقن الممثلون المتقدمون للاشتراكية العلمية . واتقنوا أفكارهم عن الدور التاريخي للعامل الروسي ، عندما انتشرت هذه الافكار . وعندما قام تنظيم وطيد بين العمال لتحويل الحـرب الاقتصادية المشتتة الى صراع طبقي ـ عندئذ ينهض العامل الروسي على راس كل العناصر الديمقراطية . وسوف يطيح بالحكم المطلق ويقـود البروليتاريا الروسيـة (جنبا الى جنب مع بروليتاريا كل الاقطار) **عبر الطريق المستقيم للنضال السياسي المكشوف الى** الثورة الشيوعية المظفرة .

بالرغم من الوقائع التاريخية الحالية ، نرى ان فلاسفتنا ، متجاهلين العمل الضخم الذي يقوم به الاشتراكيون في تقديم الوعي والتنظيم لحركة الطبقة العاملة، يدسون على ماركس آراء قدرية تافهة . فحسب رأيه ، كما يؤكدون ، يتم التنظيم وتشريك العمال بشكل عفوي ، وبالتالي ، اذا نحن رأينا راسمالية دون ان نرى حركة للطبقة العاملة ، فذلك لان الراسمالية لا تحقق رسالتها ، ولان عملنا لا يزال قليلا في مجال التنظيم والدعاية بين العمال . هذا الاختلاق البرجوازي النذل لفلاسفتنا الاستثنائيين لا يستحق التفنيد : ان نشاطات الاشتراكيين الديمقراطيين في كل الاقطار هي التي تقوم بتفنيده ، ان أي حديث عام لاي ماركسي يمكن ان يفنده . ان الاشتراكية الديمقراطية ـ كما يلاحظ ذلك كاوتسكي بحق ـ هي صهر حركة الطبقة العاملة والاشتراكية ودمجهما . وحتى « يظهر » العمل الناجح للراسمالية في هذا القطر ايضا فان على اشتراكيينا ان ينهضوا للعمل بكل طاقاتهم ، عليهم ان يعملوا بكل دقائق المفهوم الماركسي للتاريخ والوضع الحالي لروسيا . وان يركزوا دراستهم على كل اشكال النضال الطبقي والاستثمار ، التي هي اشكال معقدة ومقنعة في روسيا بشكل خاص . ولذلك عليهم ان يجعلوا هذه النظرية شعبية ومعروفة من قبل العامل ، عليهم ان يساعدوا العامل على تمثلها ، وان يبتكروا **شكل التنظيم الاعظم ثباتا في ظل ظروفنا لنشر الافكار الاشتراكية الديمقراطية وصهر العمال في قوة سياسية.** وان الاشتراكيين الديمقراطيين الروس ، اذ يعلنون انهم أبعد من ان يكونوا قد أنجزوا وأتموا عمل ايديولوجيي الطبقة العاملة هذا (لا نهاية لهذا العمل) فانهم يلحون دائما على حقيقة انهم آخذون في البدء فقط ، وان الامر يتطلب الكثير والكثير جدا من جهد العديد من الاشخاص لخلق أي شيء مستمر .

لقد اعتبر ماركس ، من جهة اخرى ، ان كل قيمة نظريته يكمن في حقيقة انها « في جوهرها نقدية (★) وثورية » (١٨٢) . وهذه الصفة الاخيرة كاملة وملازمة للماركسية دون قيد ولا شرط ، لان هذه النظرية تلقي على عاتقها مهمة **كشف** كل اشكال التناحر والاستثمار في المجتمع الحديث ، وتتبع تطور طابعها الانتقالي . وحتمية التحول الى شكل مختلف ، **وهكذا تستخدم البروليتاريا لانهاء كل استثمار بسرعة وسهولة قدر الامكان** . ان قوة جذب هذه النظرية الذي لا يقاوم ، التي تجر اليها كل الاشتراكيين في كل الاقطار ، تكمن بالضبط في واقع أنها تجمع صفة كونها علمية صارمة ورفيعة (وهي الكلمة الاخيرة في العلوم الاجتماعية) الى صفة كونها ثورية . وهي لا تجمع هاتين الصفتين عن طريق الصدفة ولا لان مؤسس المذهب جمع في شخصه صفتي العالم والثوري . وانما تجمع هاتين الصفتين بشكل وثيق لا ينفصل . أليس حقا ان مهمة النظرية ، هدف العلم ، محصور هنا بمساعدة الطبقة المضطهدة في نضالها الاقتصادي الفعلي ؟

(★) لاحظ ان ماركس يتحدث هنا عن النقد المادي ، الذي يعتبره نقدا علميا ـ أي انه نقد يقارن الوقائع السياسية والقانونية والاجتماعية والمادية والوقائع الاخرى، مع الاقتصاد ، مع العلاقات الانتاجية ، مع مصالح الطبقات التي ستتخذ حتما شكلا على اساس التناحر الذي من الصعب ان نشكك فيه . ولكن لم يحاول احد بعد ان يتخذ هذه العوامل كأساس لمثل هذا النقد .

« نحن لا نقول للناس : كفوا عن نضالكم ، فنضـــالكم لا معنى له . ان كل ما نفعله هو ان نمدهم بالشعار الحقيقي للنضال » (١٨٣) .

ولهذا فان المهمة المباشرة للعلم ، حسب ما يقول ماركس ، هي تقديم الشعار الحقيقي للنضال ، أي ان تقدم هذا النضال بصورة موضوعية كنتاج محدد لعلاقات الانتاج ، ان تكون قادرا على فهم ضرورة هذا النضال ، فهم مضمـــونه ، ومجراه وشروط تطوره . فمن المستحيل تقديم « شعار للنضال » ما لم ندرس بكل دقـة كل شكل من أشكال النضال دراسة على حدة ، ما لم نتتبع كل مرحـلة من مراحل النضال خلال التجول من شكل الى آخر ، بحيث يمكننا تحديد الوضع في أية لحظة، من غير ان نفقد رؤية الطابع العام للنضال وهدفه الرئيسي ، أي القضـــاء النهائي والتام على كل استثمار وكل اضطهاد .

كتب في الربيع والصيف من عام ١٨٩٤

من المضمون الاقتصادي للناردونية (الشعبية) ونقدها في كتاب ستروفه

(انعكاس الماركسية في الادب البرجوازي)

ستروفه · « ملاحظات نقدية على موضوع التطور الاقتصادي في روسيا » بطرسبرغ ١٨٩٤ (١٨٤)

علينا ان نعترض على الملاحظة التي يوجهها السيد ستروفه ضد السيد ميخائيلوفسكي . يقول المؤلف : « حسب رايه ، ليس هناك اتجاهات تاريخية غير متصاعدة ، يمكن ان تستخدم كنقطة انطلاق من جهة ، ومن جهة اخرى كروابط محتمة للنشاط الهادف للافراد والمجموعات الاجتماعية » (!!) .

تلك هي لغة (مادي) موضوعي ، وليس ماديا ماركسيا . بين تلك المفاهيم (انظمة الآراء) هناك خلاف سوف نتريث عنده ، ما دام الفهم الناقص لهذا الخلاف هو احد النقائص الاساسية في كتاب السيد ستروفه ويتجلى في معظم مناقشاته.

يتحدث الموضوعي عن ضرورة عملية تاريخية محددة ، ويعطي المادي صورة دقيقة للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المحددة ، وللعلاقات التناحرية التي فسحت لها المجال في الظهور . وعندما يجري عرض ضرورة سلسلة من الوقائع المحددة ، فان الموضوعي يخاطر في ان يصبح مبررا لتلك الوقائع ، اما المادي فيكشف التناقضات الطبقية واثناء كشفه هذا يحدد موقفه . يتحدث الموضوعي عن الاتجاهات التاريخية غير المتصاعدة » بينما يتحدث المادي عن الطبقة التي « توجه » النظام الاقتصادي المحدد فاسحة المجال لهذا او ذاك الشكل من اشكال التمركز من قبل الطبقات الاخرى . وهكذا فالمادي ، من جهة ، هو اكثر انسجاما من الموضوعي ، ويقوم

باستنتاج أعمق واكمل لموضوعيته . انه لا يحصر نفسه في الحديث عن ضرورةعملية ما ، وانما يؤكد بالضبط على ما تقدمه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للعملية من مضمون ، **وبالضبط يؤكد على الطبقة التي تحدد هذه الضرورة** . في الحالةالراهنة. مثلا ، لا يرضى المادي على نفسه ان يبدأ من « الاتجاهاتالتاريخية غير المتصاعدة » بل يشير الى وجود طبقات معينة ، تحدد مضمون النظام المحدد ، وتعوق امكانية اي حل ما عدا الحل الذي يأتي عن طريق عمل المنتجين انفسهم . ومن جهة ثانية ، تتضمن المادية مشاركة ، أو لنقل تفرض اقرارا صريحا ومباشرا بموقف الفئة الاجتماعية المحددة في اي تقديرات للاحداث (★) . . .

دعنا ، على أية حال ، نرجع الى السيد ستروفه . فنراه بعد ان يظهر خواء المناقشات النارودنيكية فيما يتعلق « بالفرد » يتابع : « ان علم الاجتماع ذاك يكافح دائما لارجاع عناصر الفردية الى المصادر الاجتماعية ، ويدل على ذلك كل محاولة لشرح اي مرحلة كبيرة فيالتطور التاريخي . وعندما نرجع الفردية التاريخية للرجل العظيم ، فاننا نجد دائما هناك اتجاها لتمثيله وكأنه « عجلة » روح عصر معين . وكأنه ممثل لعصره ، وافعاله ، واخطاؤه ونجاحاته وكأنها نتيجة ضرورية لكلالمجرى السابقللامور » (٣٢) . هذا الاتجاهالعام لكلمحاولة في **تفسير** الظواهر الاجتماعية. اي خلق عالم اجتماعي ، « موجود بصورة جلية في المذهب القائل ان الصراعالطبقي هو العملية الاساسية في التطور الاجتماعي . وحالما ينبذ الفرد ، فان عنصرا آخر سوف يوجد . ان الفئة الاجتماعية هي هذا العنصر » (٣٣) . ان السيد ستروفه محق هنا تماما عندما يقول ان نظرية الصراع الطبقي تتوج ، اذا جاز القول ، المحاولة العامة في علم الاجتماع « لارجاع العناصر الفردية الى المصادر الاجتماعية » وعلاوة على ذلك فان نظرية الصراع الطبقي تلاحق لاول مرة هذه المحاولة باستمرار والحاح بحيث ترفع علم الاجتماع الى مستوى علم حقيقي . ولا توجد علامة ثابتة يمكن ان نميز بها هذه «الفئات» في كل تلك المجالات . وعلى أية حالفانظرية الصراعالطبقي تقدم مكتسبا ضخما للعلم الاجتماعي لسبب حقيقي وهو انها تتمسك بالطرائق التي بواسطتها يمكن للفرد ان يرجع الى المصادر الاجتماعية بكل دقة وتحديد . فأولا أخذت هذه النظرية بمفهوم **التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية** . وتتخذ كنقطة انطلاق لها حقيقية ان من الاساسي لكل مجتمع انساني ، اي طريقة انتاج وسائل المعيشة . انيرتبط بعلاقات بين الناس ، تشكلت تحت تأثير أساليب انتاج محددة لوسائل المعيشة ، وتظهر ان هذا النظام من العلاقات (علاقات الانتاج) اذا استخدمنا تعبير ماركس ، هو قاعدة المجتمع ، التي ترتدي اشكالا سياسية وقانونية واتجاهات محددة من التفكير الاجتماعي . فحسب نظرية ماركس ، اي نظام من علاقات الانتاج هو عضوية اجتماعية نوعية ، الذي ابتداؤه ووظيفته وتحوله الىشكلاعلى ، وانتقاله الى عضوية اجتماعية اخرى ، انما تتحكم في ذلك قوانين نوعية . وان هذه النظرية طبقت على العلم الاجتماعي تلك القاعدة الموضوعية العلمية العامة في التكرار ،

(★) سوف نقدم فيما بعد امثلة حسية عن التطبيق الناقص لمادية ستروفه والافتقار للانسجام في نظريته عن الصراع الطبقي .

هذه القاعدة التي يعلق الذاتيون انهم لا يستطيعون ان يطبقوها على علم الاجتماع . والواقع انهم يناقشون انه امام التنوع والتعقيد الشديد للظواهر الاجتماعية لا يستطيعون درسها دون ان يفصلوا بين الهام وغير الهام منها ، وان هذا الفصل لا يكون الا من وجهة نظر « التفكير نقديا » و « التطور اخلاقيا » الافراد . وهكذا نجحوا بغبطة في تحويل العلم الاجتماعي الى سلسلة من الاحتفالات بأخلاق البرجوازية الصغيرة ، وأمثلة رأينا نماذجها عند السيد ميخائيلوفسكي ، الذي تفلسف عن عدم ملاءمة التاريخ ، وعن طريق يضيئها « نور العلم » . ان امثال هذه المناقشات هي التي اجتثتها نظرية ماركس من جذورها . ان التمييز بين الهام وغير الهام حل محله التمييز بين البناء الاقتصادي للمجتمع ، **كمضمون** ، **والشكل** الايديولوجي والسياسي . ويتضح المفهوم الحقيقي للبناء الاقتصادي تماما من رفض آراء الاقتصاديين السابقين الذين يرون قوانين الطبيعة حيث لا مكان الا لنظام نوعي محدد تاريخيا من علاقات الانتاج . ان مناقشات الذاتيين حول « المجتمع » بصورة عامة ، مناقشات تافهة لانها لا تتجاوز طوباويات البرجوازية الصغيرة (لانه حتى امكانية تعميم الانظمة الاجتماعية المختلفة في انماط خاصة من العضويات الاجتماعية لم توافق عليه) وقد حلت محلها دراسة لاشكال محددة من اشكال بناء المجتمع . ثانيا ، ان أفعال « الافراد الاحياء » داخل ارتباطات كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية ، وهي أفعال متنوعة ولا تعتمد كما هو واضح على أي ترتيب . عممت وارجعت الى افعال فئات من الافراد تختلف الواحدة عن الاخرى في الدور الذي تلعبه في نظام العلاقات الانتاجية ، في الشروط الانتاجية ، وبالتالي في شروط الحياة ، وفي المصالح التي تحددها هذه الشروط ، وباختصار ترجع الى أفعال الطبقات ، الى النضال بين من يحدد تطور المجتمع . وهذا يدحض السذاجة الصبيانية والرأي الميكانيكي للتاريخ الذي يتبناه الذاتيون . الذين قبلوا بالاطروحة التافهة التي تقول ان التاريخ يصنعه الافراد الاحياء ، والذين رفضوا ان يختبروا أي شروط اجتماعية تحدد أفعالهم . ان الذاتية حل محلها الرأي القائل ان العملية الاجتماعية هي عملية من عمليات التاريخ الطبيعي ــ وهو رأي لا يمكن من دونه ان يكون هناك علم اجتماعي . ان السيد ستروفه محق تماما في ان يلاحظ ان « تجاهل الفرد في علم الاجتماع ، أو بالاحرى تنحية الفرد من علم الاجتماع ، هو من حيث الاساس ، مثال خاص للنضال من أجل معرفة علمية » (٣٣) وان « الشخصيات » توجد ليس في العالم الروحي بل أيضا في العالم المادي . ان النقطة الاساسية هي ان ارجاع «الشخصيات» الى القوانين العامة المحددة قد تم بالنسبة للميدان الفيزيائي منذ زمن بعيد ، اما بالنسبة للميدان الاجتماعي فلم يتم بشكل ثابت الا في نظرية ماركس .

وهناك اعتراض آخر قدمه السيد ستروفه على نظرية علم الاجتماع للذاتيين الروس ، وهو انه بالاضافة الى كل المناقشات التي أشرنا اليها « لا يستطيع علم الاجتماع **تحت اية ظروف** ان يقر بما نسميه فردية باعتباره واقعة أولية ، ما دام المفهوم الفعلي للفردية (الذي لم يخضع لشرع لاحق) وحقيقة التطابق معه عبارة عن

نتيجة لعملية اجتماعية طويلة » (٣٦) . هذا تفكير حقيقي فعلا ، وهو جـــدير بأن نتريث عنده لان مناقشة المؤلف تشتمل على شيء من عدم الدقـة . فهو يستشهد بآراء **سيميل** الذي ، كما يعلن ، أثبت في « **الاختلاف الاجتماعي** » التبعية المتداخلة المباشرة بين تطور الفرد واختلافه مع الفئة التي ينتمي اليها الفرد . ويثق السيـد ستروفه بهذه الفرضية مع نظرية ميخائيلوفسكي عن التبعية المتعـاكسة بين تطور الفرد وتمايز (تبعية) المجتمع . يعترض السيد ستروفه قـائلا : « فـي بيئة غير متمايزة ، فسوف يتكامل الفرد بصورة منسجمة » ... في « تبعيته وعدم تحقيق شخصيته » . ان الفرد الحقيقي لا يستطيع ان يكون « متكتـــلا مع كل السمات الملازمة للعضوية الانسانية بصورة عامة » والسبب ببساطة هو ان امتلاء المضمـون هذا يتجاوز قوى الفرد الحقيقي » (٣٨ ــ ٣٩) . « وحتى يكون الفرد متمايزا عليه ان يعيش في بيئة متمايزة » (٣٩) .

ولا يتضح من هذا العرض كيف يصوغ سيميل المسألة تماما وكيف يناقشها. ولكن صيغة المسألة كما نقلها ستروفه تعاني من بعض العيب الذي نجده في قضية ميخائيلوفسكي . ان التبرير المجرد حول كيف ان التطور البعيد (والسعادة) للفرد يعتمد على تمايز المجتمع ، هو تبرير غير علمي أبدا ، اذ لا يمكن اقامة علاقة متبادلة بحيث تتلاءم مع كل شكل من اشكال البناء الاجتماعي . ان المفـــاهيم الفعلية عن « التمايز » و « التبعية » وغير ذلك ، تحتمل معاني مختلفة بصورة مطلقة ، استنادا الى البيئة الاجتماعية الخاصة التي تطبق فيها هذه المفاهيم ان الخطيئة الاساسية للسيد ميخائيلوفسكي تقوم بالضبط في الجمود العقائدي المجرد لتبريره ، الـــذي يحاول ان يحيط « بالتقدم » ، بشكل عام ، بدلا من ان يدرس « التقدم » الملموس في تشكيلة اجتماعية ملموسة . وعندما أنشأ السيد ستروفه أطروحاته الخاصـة (التي وصفت أعلاه) ضد السيد ميخائيلوفسكي ، كرر غلطة الاخير بتركه لوصف التقدم الملموس وتفسيره لميدان العقائد السديمية وغير المؤسسة . ولنأخذ مثـالا على ذلك : « ان الالتئام المنسجم للفرد يتحدد بالنسبة لمضمونه بواسطـــة درجة التطور ، أي تمايز الفئة » هكذا يقول السيد ستروفه ويضع هذه العبارة بخط بارز. ولكن ماذا نفهم نحن هنا من « تمايز » الفئة ؟ هل الغاء العبودية قوّى أم أضعف هذا « التمايز » ؟ ان السيد ميخائيلوفسكي يجيب على السؤال بالمعنى الاخير (« ما هو التقدم ؟ ») ، ولكن السيد ستروفه يحب ان يجيب عن السؤال بالمعنـى السابق ، على أساس تزايد التقسيم الاجتماعي للعمل. ويذكرنا المعنى السابق بالغاء التمايزات الطائفية الاجتماعية ، اما الاخير فيخلق تمايزات اقتصادية. ان المصطلح، كما ترى، غير محدد ، بحيث يمكن ان يتسع ليشمل أشياء متناقضة . وهنـاك مثال آخر . ان التحول من الصناعة الرأسمالية الى الصناعة الآلية الضخمة يمكن ان يعتبر تقليصا « للتمايز » لان التقسيم الدقيق للعمل بين العمال الاختصاصيين ينتهي . ومع هذا فلا شك ان شروط تطور الفردية أبعد من ان يكون مناسبا (بالنسبة للعامل) بالضبط في الحالة الاخيرة . والنتيجة هي ان الصياغة الفعلية للمسألة غير صحيحة . ان المؤلف نفسه يوافق ان هناك أيضا تناحرا بين الفرد والفئة (التي اليها يرجع السيد

ميخائيلوفسكي) . ويضيف « ولكن الحياة لا تصنع من تناقضات **مطلقة** : ففي الحياة كل شيء **متحرك ونسبي** ، وفي الوقت نفسه فان كل الجوانب المتفرقة هي في حالة من الفعل الداخلي المستمر » (٣٩) . اذا كان الامر هكذا ، فلماذا كان من الضروري التحدث عن العلاقات المتداخلة بين الفئة والفرد ، علاقات متداخلة ليس لها أي رابط مع المرحلة المحددة بدقة في تطور تشكيلة اجتماعية محددة ؟ لماذا لا تتحول كل المناقشة الى عملية ملموسة للتطور في روسيا ؟ ان المؤلف قام بمحاولة لصياغة السؤال بهذه الطريقة والصق به مناقشة بشكل منسجم ليحصل على معالجة عظيمة. « لقد كان فقط تقسيم العمل ـ لقد حرمت البشرية من النعمة ، طبقا لمذهب ميخائيلوفسكي ـ هو الذي خلق الشروط لتطور « الفرد » الذي باسمه يعارض السيد ميخائيلوفسكي الاشكال الحديثة لتقسيم العمل » (٣٨) . وقد وضع المسألة وضعا ممتازا . فقط لو انه وضع «الراسمالية» محل تقسيم العمل، وحتى لو ضيق ذلك وقال **الراسمالية الروسية** . ان الراسمالية تقدمية في طابعها لانها بالضبط حطمت الشروط العائقة القديمة للحياة البشرية التي خلقت التفاهة الفكرية ومنعت المنتجين من التحكم بمصائرهم بأيديهم. ان التطورات الهائلة للعلاقات التجارية والتبادل العالمي والهجرات المستمرة لجماهير ضخمة من السكان قد حطمت القيود القديمة للقبيلة والعائلة والجماعية المحلية ، وخلقت ذلك التنوع من التطور ، ذلك « التنوع في الموهوبين والغنى في العلاقات الاجتماعية » (★) التي تلعب دوا عظيما في تاريخ الغرب الحديث. وظهرت هذه العملية في روسيا بشكل كامل في عصر ما بعد الاصلاح ، عندما انهارت بسرعة قوية الاشكال القديمة للعمل ، وحل محلها شراء قوة العمل وبيعها التي انتزعت الفلاح من العائلة البطريركية ونصف الاقطاعية، من الظروف البليدة لحياة القرية واحلت محل ذلك الاشكال نصف الاقطاعية لحيازة القيمة الزائدة بواسطة الاشكال الراسمالية الصرفة . وانعكست هذه العملية الاقتصادية في المجال الاجتماعي عن طريق « الشعور الحاد بالفردية » ، عن طريق نبذ الطبقة الاقطاعية خارج «المجتمع» من قبل مثقفي الطبقة الوسطى (١٨٦) ، عن طريق الحرب الادبية الحامية ضد تفاهة تقييدات العصور الوسطى للفرد، وهكذا . ولا شك ان النارودنيك لا ينكرون ان روسيا ما بعد الاصلاح هي التي أوجدت هذا الشعور الحاد بالفردية ، بالكرامة الشخصية . ولكنهم لم يسألوا انفسهم ما هي الشروط المادية التي قادت الى هذا . وبالطبع لا شيء من هذا القبيل يمكن ان يحدث في ظل العبودية . وهكذا فالنارودنيكي يرحب بالاصلاح « التحريري » دون ان يلاحظ انه يقترف اثم التفاؤلية قصيرة النظر ، كالمؤرخين البرجوازيين الذين كتب عنهم ماركس بأنهم اعتبروا الاصلاح الفلاحي «تحريرا» من غير ان يلاحظوا ان هذا «التحرير» يقوم فقط في احلال شكل محل آخر ، واحلال القيمة الزائدة البرجوازية محل المنتوج الزائد الاقطاعي . وفي قطرنا حدث الشيء نفسه تماما . فاقتصاد « النبلاء القدماء » ، قام باضطهاد الفرد عن طريق ربط الناس بمحلياتهم ، وتقسيم السكان الى حفنات من الخاضعين للاسياد. وجاءت الراسمالية فحررت الفرد من القيود الاقطاعية كلها، وجعلته مستقلا

(★) كارل ماركس (١٨٥) .

فيما يتعلق بالسوق ، وجعلت منه صاحب سلعة (مثله مثل كل اصحاب السلع الآخرين) ، وهكذا جعلت شعوره بفرديته يزداد حدة . واذا كان السادة النارودنيك قد شحنوا رعبا مرائيا عندما سمعوا الحديث عن الطابع التقدمي للراسمالية . فسبب ذلك هو انهم لم ينتبهوا للشروط المادية التي قدمت « للمستفيدين من التقدم » روسيا ما بعد الاصلاح . وعندما يبدأ السيد ميخائيلوفسكي «علم اجتماعه» ب « الفرد » الذي يحتج على الراسمالية الروسية باعتباره حرفا موقوتا وعرضيا لروسيا عن الصراط المستقيم ، فانه يهزم هدفه الخاص لانه لم يدرك ان الراسمالية وحدها هي التي خلقت الشروط التي جعلت من الممكن قيام هذا الاحتجاج من قبل الفرد . ومن هذا المثال نرى ايضا التغيرات التي تحتاجها مناقشات السيد ستروفه . ان المسألة هي مسألة الواقع الروسي ، بشكل شامل ، هي مسالة ما هو موجود فعلا ولماذا وجد على هذا الشكل وليس بشكل آخر . وليس عبثا ان النارودنيك اقاموا كل علم اجتماعهم لا على تحليل الواقع ، بل على المناقشات الجارية حول « يمكن ان يكون » ، انهم لم يروا ان الواقع كان فظا في تحطيم اوهامهم .

وينهي المؤلف دراسته لنظرية « الافراد » بالصياغة التالية « الفرد بالنسبة لعلم الاجتماع هي وظيفة البيئة » « الفرد هنا مفهوم شكلي يستمد **مضمونه** من دراسة الفئة الاجتماعية » (٤٠) . هذه المقارنة الاخيرة تظهر تماما التباين بين الذاتية والمادية . فعندما ناقش الذاتيون « الفرد » حددوا مضمون هذا المفهوم (أي « افكار الفرد وشعوره » وافعاله الاجتماعية) بشكل مسبق ، اي يدرسون طوباوياتهم بدلا من « دراسة الفئة الاجتماعية » .

يتابع السيد ستروفه « وهناك مظهر هام آخر للمادية ، وهو يقوم في ان المادية الاقتصادية تلحق الفكرة بالواقع ، وتلحق الوعي وما يجب ان يكون بالكائن » (٤٠) . و « الحاق الفكرة » هنا يعني تحديد وضع تابع لها في تفسير الظواهر الاجتماعية. ان الذاتيين النارودنيك يفعلون العكس تماما : انهم يقيمون مناقشاتهم على « الافكار المثالية » دون ان يزعجوا انفسهم بحقيقة ان تلك الافكار لا يمكن ان تكون الا انعكاسا للواقع ، وبالتالي يجب ان تختبر على اساس الوقائع ، يجب ان تقوم على الوقائع . ولكن هذه الفرضية الاخيرة لن تكون مفهومة للنارودنيكي دون شرحها . كيف يكون ذلك ؟ يسأل النارودنيكي نفسه ، ان الافكار يجب ان تشجب الوقائع ، وتبين كيف يتم تغيير هذه الوقائع ، وهي التي تختبر هذه الوقائع ، ولا تختبرها الوقائع ، يبدو هذا بالنسبة للنارودنيكي الذي اعتاد ان يحوم في الغيوم ، وكأنه مساومة مع الوقائع . فلنفسر ذلك .

ان وجود « العمل من اجل الآخرين » ، وجود الاستثمار ، سوف يولد دائما افكارا مثالية معادية لهذا النظام ، سواء بين المستثمرين انفسهم ، أو بين بعض اعضاء « المثقفين » .

ويقدر الماركسي هذه الافكار المثالية تقديرا عاليا ، انه يجادل النارودنية فقط حول اساس تلك الافكار ، انه على وجه الحصر يجادل حول بناء تلك الافكار وتحقيقها.

ويظن النارودني انه تكفي ملاحظة الواقعة التي نجمت عنها هذه الافكار ،

ويرجع عندئذ الى شرعية الفكرة المثالية من موقف « العلم الحديث والافكار الاخلاقية الحديثة » (وهو لا يتحقق ان تلك « الافكار الحديثة » ليست الا الوعي الذي خلقه « الرأي العام » الاوروبي الغربي للقوة الجديدة الناهضة) ، وعندئذ يطوف « بالمجتمع » و « الدولة » ، لتأكيدها وحراستها وتنظيمها !

فيطلق الماركسي من الفكرة المثالية نفسها ، فهو لا يقارنها مع « العلم الحديث والافكار الاخلاقية الحديثة على اية حال » (★) بل يقارنها مع **التناقضات الطبقية الموجودة** ، ولذلك فهو لا يصوغها كمطلب يطرحه « العلم » امامنا ، وانما مطلب تطرحه هذه الطبقة او تلك ، مطلب تخلقه هذه او تلك العلاقات الاجتماعية (التي يجب ان تدرس دراسة موضوعية) وينجز هذا المطلب بهذه او تلك الطريقة تبعا لهذه او تلك الخصائص للعلاقات الاجتماعية . واذا كانت الافكار المثالية لا تقوم على وقائع في **هذه الطريقة** ، فانها لا تعدو ان تكون رغبات ورعة ، ولا تتوفر لها الفرصة لتتقبلها الجماهير . ولذلك لا تتحقق .

وبعد ان يعرض السيد ستروفه هذه الفرضيات النظرية العامة التي تفرض الاقرار بأن المادية هي الطريقة الصحيحة الوحيدة للعلم الاجتماعي ، يبدأ بعرض آراء ماركس وانجلز ، مقتبسا بشكل رئيسي من مؤلفات انجلز . وهذا جزء هام وبناء ومفيد للغاية في الكتاب .

وتصريح المؤلف : « لا يجد المرء في أي مكان اساءة فهم ماركس مثلما يجد ذلك عند الصحفيين الروس » . هو تصريح صحيح تماما : وايضاحا لذلك يستشهد اولا بالسيد ميخائيلوفسكي الذي يعتبر نظرية ماركس « الفلسفية التاريخية » اكثر من تفسير « لنشأة النظام الراسمالي » والسيد ستروفه محق تماما في الاحتجاج على هذا . والواقع انها حقيقة بارزة . فالسيد ميخائيلوفسكي كتب عن ماركس عدة مرات ، ولكنه لم يشر ولو مرة الى علاقة **طريقة ماركس بالطريقة** الذاتية في علم الاجتماع . ان السيد ميخائيلوفسكي كتب عن **راس المال** واعلن « تضامنه » ؟ مع مذهب ماركس الاقتصادي ولكنه ، مثلا ، تجاوز نهائيا في صمت مطبق مسألة فيما اذا كان الذاتيون الروس لا يتبعون طريقة برودون ، الذي اراد اعطاء شكل للاقتصاد والسعي تجاوبا مع فكرته المثالية عن العدالة (★★) . وبأي طريقة تختلف هذه القاعدة (عن العدالة ــ العدالة الابدية) عن قاعدة السيد ميخائيلوفسكي (العلم الحديث والافكار الاخلاقية الحديثة) ؟ ان السيد ميخائيلوفسكي يحتج دائما ضد توحيد طريقة العلوم الاجتماعية مع طريقة العلوم الطبيعية ، اذن لماذا لم يعترض على تصريح ماركس ان طريقة برودون تافهة كتفاهة ذلك الكيميائي الذي اراد ان يحول الاستقلاب طبقا لقوانين « القرابة » بدلا من دراسة « القوانين الحقيقية للاستقلاب » ؟ لماذا لم يعترض على رأي ماركس بأن « العملية الاجتماعية هي عملية من عمليات التاريخ الطبيعي » ؟ اننا لا نستطيع ان نفسر هذا بعد اطلاعه على الادب ، ان التفسير يكمن

(★) يشير انجاز في انتي دوهرنغ الى ان هذه كانت طريقة علم النفس القديمة ، فمفهوم الشخص يقارنه مع مفهوم الاخر ، بالنظر الى واقعة اخرى ، وليس بالنظر الى الواقعة التي تعكسها .

(★★) انظر راس المال .

بصورة واضحة في الفشل الذريع او في رفضه ان يفهم ذلك . يبدو لي ان السيد ستروفه هو أول من أشار في ادبنا الى هذا ـ وهذا امر عظيم منه .

ولنتجاوز هذا الآن الى تلك التصريحات عن الماركسيـة التي أثارت انتقادا . يقول السيد ستروفه : « لا نستطيع الا ان نوافق على ان **البرهان الفلسفي الخالص** لهذا المذهب لم يثبت ، وهو لم يصل بعد الى مستوى المعطيات الضخمة التي يقدمها التاريخ العالمي . ويتضح ان ما هو ضروري حقا ، ليس الا اعادة النظر في الوقائع من وجهة نظر هذه النظرية الجديدة ، ان الضروري هو نقد النظرية من زاوية الوقائع . فربما كان هناك الكثير من التعميمات الاحادية الجانب والسريعـة يجب نبذهـا » (ص ٤٦) . ليس واضحا تماما ماذا يعني المؤلف بقوله « برهان فلسفي خالص » . فمن وجهة نظر ماركس وانجلز لا يحق للفلسفة ان يكون لها وجود مستقل ومنفصل، ومادتها مقسومة بين شتى فروع العلم الايجابي . وهكـذا يمكن ان يفهـم المرء من البرهان **الفلسفي** ، اما انه يعني مقارنة أسسه مع القوانين الثابتة للعـلوم الاخرى ويوافق السيد ستروفه نفسه على انه حتى علم النفس يقدم فرضيات تكره المرء على نبذ الذاتية وتبني المادية) او انه يعني التجربة في تطبيق هذه النظرية . ولدينا في هذا الصدد تصريح ستروفه نفسه ان « المادية اثبتت دائما انها قدمت تفسيرا **فلسفيا** حقا وعلميا عميقا لعدد (لاحظوا جيدا) من الوقائع التاريخية الهامة جدا » (ص.٥) . يشتمل هذا التصريح الاخير اقرار المؤلف بأن المادية هي الطريقة العلمية الوحيدة في علم الاجتماع ، ولذلك فان المطلوب « اعادة النظر بالوقائع » من وجهة النظر هـذه، وعلى الاخص اعادة النظر بوقائع التاريخ الروسي والواقع الراهن ، الذي شوهـه بحماسة الذاتيون الروس . اما فيما يتعلق بالملاحظة الاخيرة حـول « التعميمات الاحادية الجانب والسريعة » الممكنة ، فلن نقف عند هذا التصريح العام ، ولذلك هو تصريح غامض ، بل سنرجع مباشرة الى أحد التعديلات التي قدمها المؤلف « الـذي لم تصبه عدوى الارثوذكسية » على « تعميمات » ماركس السريعة .

الموضوع هو الدولة . فبعد ان يرفض ماركس « هو واتباعه الـدولة ... يذهبون بعيدا في نقدهم **للدولة الحديثة** » وكان هـذا ذنب التعميم « الاحـادي الجانب » ويصحح السيد ستروفه هذه المبالغة فيقول : « الـدولة هي أولا **تنظيم القانون** ، انها تنظيم الحكم (حكم الطبقة) في المجتمع الذي تكون فيه تبعية فئات معينة لفئات اخرى محددة عن طريق بنائه الاقتصادي » (٥٣) . ان الحياة القبليـة، على راي المؤلف ، عرفت الدولة ، وستبقى حتى بعد زوال الطبقات ، لان قـاعدة الدولة هي قوة قسرية .

ان مما يدعو الى العجب ان المؤلف ، بانتقاده ماركس من وجهة نظره الحرفية، يقوم بهذا مع انه بحاجة فاضحة لاصول المناقشات . فأولا نجد انه يعتبر ، بصورة خاطئة تماما ، ان القوة القسرية هي الطابع المميز للدولة : فهناك سلطة قسرية في كل تجمع انساني ، وهناك في النظام القبلي والعائلي سلطة قسرية ، ومع هـذا فليس هناك دولة . يقول انجلز في كتاب يقتبس منه ستروفه فيما يتعلق بالدولة : « ان الطابع الاساسي للدولة هو السلطة العامة التي تميزها عن جماهير الشعب» (انظر الترجمة

الروسية ص ١٠٩) (١٨٨) ويتحدث من قبل الى حد ما عن مؤسسة النوكراري (١٨٩) فيقول انها : « خنقت النظام القبلي بطريقتين : الاولى بخلق سلطة شعبية لم يطل الامر بها حتى تطابقت وانسجمت مع مجموع الشعب المسلح (المرجع السابق الترجمة الروسية ١٠٥) (١٩٠) ..وهكذا فان الطابع المميز للدولة هو وجود طبقة منفصلة من الشعب تمركزت السلطة في يديها . ومن الجلي ، ان المرء لا يستخدم اصطلاح « الدولة » ليقصد به تجمعا يقوم « بتنظيم القانون » كل اعضاء هذا التجمع . وعلاوة على ذلك فلا تزال مناقشات السيد ستروفه تحتاج الى الكثير من الادلة فيما يتعلق بالدولة الحديثة . اما ان نقول عنها « انها اولا (كذا ؟!) تنظيم القانون » فهو العجز عن فهم اهم النقاط في نظرية ماركس . ان البيروقراطية ، في المجتمع الحديث، هي طبقة خاصة تمتلك السلطة في يديها . ان العلاقة المباشرة الوثيقة بين هذا الجهاز وبين الطبقة البرجوازية ، التي تسيطر على المجتمع الحديث ، واضحة سواء من التاريخ (كانت البيروقراطية اول اداة سياسية للبرجوازية ضد السادة الاقطاعيين ، وضد ممثلي نظام « النبلاء القدماء » بصورة عامة ، وهي التي وسمت المظهر الاول في عصر الحكم السياسي للناس الذين لم يكونوا مالكي ارض عريقي المحتد ، بل كانوا من العامة « الطبقة الوسطى ») او من الشروط الفعلية للتشكيلة وتطويع هذه الطبقة ، التي ليست مفتوحة الا للبرجوازية « سليلة الشعب » ومرتبطة مع تلك البرجوازية بالاف الروابط القوية (★) ان غلطة المؤلف هي، لسوء الحظ، غلطة النارودنيك الروس، الذين ادرك الفكرة الرائعة لشن المعركة ضدهم ، وهم الذين لا يملكون اية فكرة ان اي بيرواقراطية ، بحكم نشأتها التاريخية ومصدرها المعاصر ، وغرضها ، هي على وجه الحصر مؤسسة برجوازية ، مؤسسة لا نجد الا ايديولوجيي البرجوازية الصغيرة يستطيعون ان يجعلوها لصالح المنتج .

ومن المفيد ايضا ان نتريث قليلا عند موقف الماركسية من الاخلاق . ففي الصفحتين ٦٤ ــ ٦٥ يقتبس المؤلف مقطعا لتفسير رائع قدمه انجلز حول العلاقة بين الحرية والضرورة : الحرية هي تقدير الضرورة » (١٩٢) . ان الحتمية ، وهي ابعد ما تكون عن القدرية ، تقدم في الحقيقة اساسا لفعل معقول . ولا يستطيع المرء ان يحجم عن ان يضيف ان الذاتيين الروس لا يستطيعون حتى فهم مثل هذه المسألة الاساسية على انها حرية الارادة . ان السيد ميخائيلوفسكي يخلط بين الحتمية والقدرية ، ويجد الحل ... في محاولته الجلوس بين مسندين ، فلا يرغب في رفض عمل القوانين ، انه يؤكد ان حرية الارادة هي واقع وعينا (واذا تحدثنا بشكل ادق قلنا هذه فكرة مارتوف استعارها ميخائيلوفسكي) ولذلك يمكن ان تستخدم كقاعدة للاخلاق . ومن الواضح ان هذه الافكار ، في تطبيقها على علم الاجتماع ، لا تستطيع ان

(★) قارن كارل ماركس صراع الطبقات في فرنسا والثامن عشر من برومير (١٩٠) : « ولكن فقط بالحفاظ على الة الدولة المتضخمة بتشعباتهاالعديدة » ــ يقصد البيروقراطية ــ « تشابكت المصالح المادية للبرجوازية الفرنسية في شكل متلاحم . فهنا تجد وظائف لسكانها الفائضين ، فتنقدهم على شكل مرتبات شهرية لانها لا تستطيع ان تنقدهم على شكل ارباح وفائدة وريع عقاري ومكافآت » .

تقدم شيئا سوى اخلاق طوباوية او مبتذلة تتجاهل الصراع الطبقي الجاري في المجتمع ولذلك لا يستطيع المرء ان يرفض عدالة ملاحظة سومبارت ان » الماركسية لا توجد فيها ذرة اخلاق من البداية الى النهاية » ، فنظريا تلحق الماركسية «الموقف الاخلاقي» « بمبدأ السببية » وفي الممارسة ترجعه الى الصراع الطبقي .

ويلحق السيد ستروفه بعرضه للمادية بتقييم ، من وجهة نظر المادية ، « عاملين يلعبان دورا هاما جدا في مناقشات النارودنيكي كلها » ـ وهما « المثقفون » و « الدولة » (٧٠) . وهذا التقييم يعكس مرة اخرى « عدم ارثوذكسية » المؤلف التي لاحظناها من قبل فيما يتعلق بموضوعيته . « لو ... ان كل الفئات الاجتماعية بصورة عامة قدمت قوة حقيقية فقط الى الذى ... يؤلفون فيه طبقات اجتماعية ، او ينتمون اليها ، وعندئذ ، فان من الواضح ان المثقفين غير المصنفين ليسوا قوة اجتماعية » (٧٠) بالطبع ان المؤلف محق ولكن بالمعنى النظري المجرد . انه يؤمن بكلام النارودنيك ، اذا ما تكلموا . فانت تقول ان المثقفين هم الذين عليهم ان يوجهوا روسيا عبر « طرق مختلفة » ـ ولكنك لا تفهم ان المثقفين طالما لا ينتمون الى اي طبقة فانهم صفر . انت تتباهى بان المثقفين غير المنتمين الروس يتميزون بافكارهم « الصافية » ـ ولكن ذلك هو بالضبط سبب اهميتهم . ان نقد المؤلف محصور بمقارنة **فكرة** النارودنيكي التافهة عن اهمية المثقفين **بفكرته** الصحيحة تماما عن « اهمية المثقفين في العملية الاقتصادية » (٧١) . وللحكم على المثقفين غير المنتمين باعتبارهم الفئة الخاصة في المجتمع الروسي التي ميزت كل عصر ما بعد الاصلاح ـ وهو عصر حل فيه العامي بشكل نهائي محل النبيل ـ والتي من غير شك لعبت ولا تزال تلعب دورا تاريخيا معينا ، علينا ان نقارن افكار « المثقفين غير المنتمين ، وفوق ذلك برامجهم بوضع طبقات المجتمع الروسي المحددة ومصالحها . وحتى ننحي احتمال انحيازنا ، فسوف لن نقوم بهذه المقارنة بانفسنا ، بل سنحصر انفسنا بالرجوع الى مقالة النارودنيكي في الفصل الاول . والنتيجة التي تنجم عن كل تعليقاته محددة تماما ، وهي ان المثقفين « الديمقراطيين » الليبراليين التقدميين كانوا مثقفين برجوازيين . ان حقيقة ان المثقفين « غير منتمين » تحجب الاصل الطبقي لافكارهم . ان البرجوازية نهضت دائما وفي كل مكان ضد الاقطاعية تحت شعار الغاء الطبقات الاجتماعية ـ وفي قطرنا ايضا ، فان النبالة القديمة ، اي النظام الاجتماعي الطبقي ، واجهت المعارضة من المثقفين غير المنتمين . ان البرجوازية دائما وفي كل مكان عارضت الشكل المطلق للطبقات الاجتماعية ومؤسسات العصور الوسطى الاخرى باسم كل « الشعب » ، الذي في داخله كانت التناقضات الطبقية لا تزال غير متطورة . وكان ذلك صحيحا سواء في اوروبا او في روسيا لان المؤسسات المنتقدة كانت عائقة فعلا لكل كيان .

وحالما تلقى نظام الطبقات الاجتماعي ضربة حاسمة (١٨٦١) ، اصبح التناحر داخل « الشعب » واضحا وبصورة مباشرة ، وفي الوقت نفسه ، وبفضل هذا ، اصبح التناحر واضحا داخل المثقفين غير المنتمين انفسهم ـ بين الليبراليين والنارودنيك ايديولوجيي الفلاحين (والايديولوجيين الروس الاوائل للمنتجين المباشرين لم يروا تشكيلة الطبقات المتصارعة ، والحق ان الوقت كان مبكرا لرؤية ذلك) . وادى التطور

الاقتصادي اللاحق الى جلاء كامل للتناقضات الاجتماعية في قلب المجتمع الروسي ، ودفع قسرا الى الاقرار بحقيقة ان الفلاحين انقسموا الى برجوازية زراعية والى بروليتاريا . ان النارودنية ترفض الماركسية وتصبح بصورة تامة تقريبا ايديولوجية البرجوازية الصغيرة . ولذلك فان المثقفين الروس غير المنتمين يمثلون « قوة اجتماعية حقيقية » **بقدر ما تدافع عن المصالح العامة للبرجوازية** (★) . واذا كانت هذه القوة غير قادرة على خلق مؤسسات ملائمة للمصالح التي تدافع عنها ، اذا كانت عاجزة عن تغيير « جو الثقافة الروسية المعاصرة » (السيد ف . ف) اذا » افسحت الديمقراطية الفعالة في عصر الصراع السياسي » الطريق « للانسجام الاجتماعي (السيد ف . ف في النيديليا العدد ٤٧ عام ١٨٩٤) ، فان سبب هذا لا يكمن فقط في احلام « مثقفنا » الوطني غير المنتمي ، بل يكمن ، وبصورة رئيسية ، في وضع تلك الطبقات التي منها ظهرت هذه القوة التي تهب لها دعمها ، في ازدواجيتها . لا نكران في في روسيا ، حسب رأي النارودنيك ، تملك الطبقة التي ليست عجلة « الفكرة الصافية للعمل » مقومات خاصة . ولذلك فان صلات الماركسيين بهذه الطبقة ابعد من ان « الجو » الروسي ، قد جاء عليهم باضرار عديدة ، ولكنه قدم لهم فوائد معينة . ان « تحطم الخيط الديمقراطي ــ كما يؤكد السيد ف . ف المختص باختلاق اعظم السخافات التافهة عن الماركسيين ــ وهي تمسك بهذا « الخيط » الذي يسمح « المجتمع » المنسجم بان يسقط من يديها ، ويأمرها بالتطور وتعزيز نفسها والدخول في غمرة الحياة اكثر .

كتب في نهاية ١٨٩٤ وبداية ١٨٩٥ .

(★) ان الطبيعة البرجوازية الصغيرة للاغلبية العظمى من رغائب النارودنيك جرت الاشارة اليها في الفصل الاول . انها رغبات لا تدخل ضمن هذا الوصف (مثل تشريك العمل) وتحتل مكاناً ضئيلا في النارودنية الحديثة . وكل من روسكويا بوغاتسفا (١٨٩٣ العددان ١١ ــ ١٢ من مقالة يازاكوف « قضايا التطور الاقتصادي في روسيا ») والسيد ف . ف (مقالة حول الاقتصاد النظري ١٨٩٥) تحتجان ضد السيد ن ــ حول الدواء المبتذل للارصدة ، والتوسع في امتلاك الارض ، والهجرة الخ .

مطالعة في كتاب كارل كاوتسكي

« برنشتاين والبرنامج الاشتراكي الديمقراطي . نقد مضاد »

يبدأ كاوتسكي نقده المضاد بطرح مسألة الطريقة . فيدرس اعتراضات برنشتاين على المفهوم المادي للتاريخ ، ويظهر ان برنشتاين يخلط مفهوم « الحتمية » بمفهوم « الميكانيكية » ، بحيث انه يخلط بين حرية الارادة وحرية الفعل ويوحد دون اي اساس الضرورة التاريخية مع الوضع اليائس للشعب في ظل القسر . ان تهمة القدرية السخيفة التي يكررها برنشتاين ايضا ، وتدحضها الاسس الفعلية لنظرية ماركس في التاريخ . يقول برنشتاين ، ليس كل شيء يرجع الى تطور القوى المنتجة . فهناك عوامل « ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار » .

يجيب كاوتسكي : حسن ، هناك شيء يجب على كل باحث ان يقوم به ، بغض النظر عن مفهوم التاريخ الذي يقوده . فاي امرىء يريد منا ان نرفض طريقة ماركس ، الطريقة التي اثبتت وتستمر في اثبات نفسها في الممارسة العملية ، عليه ان يسلك سبيلين : اما ان يرفض فكرة القوانين الموضوعية ، قوانين ضرورة العملية التاريخية ، وبعمله هذا ينبذ كل محاولة لتقديم اساس علمي لعلم الاجتماع . او ان عليه ان يظهر كيف يستطيع استنباط ضرورة العملية التاريخية من العوامل الاخرى (الاراء الاخلاقية مثلا) ، عليه ان يفعل هذا بتقديم تحليل يوازي على الاقل تحليل ماركس في راس المال اذا ما قورن به . وليس فقط ان برنشتاين لم يقم بادنى محاولة في هذا ، بل انه، بعد ان حصر نفسه بالتفاهات الفارغة عن « الاخذ بعين الاعتبار » العوامل الاخرى ، تابع استخدام الطريقة المادية القديمة في كتابه مع انه لم يصرح بانه يرغب فيها ! وكما اشار كاوتسكي ، يطبق برنشتاين ، مرارا ، هذه الطريقة بسذاجة واحادية جانب مرفوضة . وعدا عن اتهامات برنشتاين ضد الديالكتيك الذي يزعم انه يقود الى ابنية تعسفية .. الخ .. الخ فانه يكرر هذه

العبارات (التي رتبت ليشمئز منها القراء الروس ايضا) دون ادنى محاولة لاظهار ما هو الصحيح في الديالكتيك ، وفيما اذا كان الذنب ذنب هيغل او ماركس او انجلز في ارتكاب الاخطاء الطرائقية (واي اخطاء بالضبط) . ان الوسيلة الوحيدة التي يحاول بها برنشتاين ان يعزز ويدعم رأيه هي عودة الى « نزعة » تتضمن فقرات من **رأس المال** (في الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي) . وقد بليت هذه التهمة : لقد اظهرها ايوجين دوهرنغ وجوليوس وولف وعديدون اخرون في المانيا ، وقد قدمها (نضيف من طرفنا نحن ايضا) السيد جوكوفسكي في السبعينات ، والسيد ميخائيلوفسكي في التسعينات ــ لقد قدمها السيد ميخائيلوفسكي نفسه عندما اتهم السيد جوكوفسكي بالاعيب لتقديم التهمة نفسها . وما البرهان الذي يقدمه برنشتاين في اثبات هذه السخافة التافهة ؟ لا يقدم الا ما يلي : بدأ ماركس « بحثه » بنتائج جاهزة ، ففي عام ١٨٦٧ رسم رأس المال النتيجة نفسها التي كان ماركس قد رسمها منذ الاربعينات . ويرد كاوتسكي ان مثل هذا « البرهان » يساوي الخديعة ، لان ماركس اقام نتائجه في بحثين وليس في بحث واحد ، كما يشير بصورة محددة في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي (انظر الترجمة الروسية : **نقد بعض فرضيات الاقتصاد السياسي**) . لقد قام ماركس ببحثه الاول في الاربعينات ، بعد ان ترك هيئة تحرير الصحيفة الرينانية (١٩٣) . لقد ترك ماركس الصحيفة لانه اضطر الى التفرغ لانه يعالج المصالح المادية وتحقق انه لم يكن مجهزا كفاية لهذا العمل . ومن مدرج الحياة العامة ، كتب ماركس عن نفسه بانه غرق في الدراسة . وهكذا فان ماركس ساورته الشكوك فيما يتعلق بصحة حكمه على المصالح المادية ، فيما يتعلق بصحة الاراء السائدة في هذا الموضوع وقتئذ ، ولكنه لم يعتقد ان شكوكه كانت من الاهمية بحيث تدفع الى تحبير كتاب كامل يخبر الدنيا بذلك . بل العكس ، فقد عكف ماركس على الدراسة ليتخلص من شكوكه بالاراء القديمة الى الاراء الايجابية الجديدة. لقد بدأ بدراسة النظريات الاجتماعية الفرنسية والاقتصاد السياسي الانجليزي . وربطته صلة وثيقة بانجلز الذي كان في ذلك الوقت يقوم بدراسة مفصلة للحالة الحقيقية للاقتصاد في انكلترا ونتيجة لهذا العمل ، لهذا البحث الاول ، ظهرت الاستنتاجات المشهورة التي عرضها المؤلفان بكل تحديد حوالي نهاية الاربعينات (١٩٤) . لقد انتقل ماركس الى لندن عام ١٨٥٠ ، ودفعته الظروف المواتية هناك الى « العودة من جديد الى **البداية الاولى** ، والى العمل على اساس المواد الجديدة النقدية (**نقد بعض الفرضيات** ، الطبعة الاولى ص ١١) (١٩٥) . ان ثمرة هذا البحث الثاني ، في السنوات العديدة الاخيرة كانت كتابين : **نقد الاقتصاد** (١٨٥٩) **ورأس المال** (١٨٦٧) . ان النتيجة التي رسمت في **رأس المال** تتطابق مع النتيجة السابقة التي رسمت في الاربعينات لان البحث الثاني يثبت نتائج البحث الاول . كتب ماركس في عام ١٨٥٩ (المرجع المذكور ص ١٢) « يمكن الحكم على ارائي هنا بانها ... نتيجة البحث الواعي للسنوات الاخيرة العديدة » . ويسأل كاوتسكي ، هل وجدت هذه النتائج المشابهة جاهزة قبل البحث بوقت طويل ؟...

ويعالج كاوتسكي مرورا من الطريقة الى نتائج تطبيقها ، ما يسمى **نظرية الانهيار** . يعالج الضربة المفاجئة للراسمالية في اوروبا الغربية ، ضربة امن ماركس

بحتميتها كما هو مزعوم وارتباطها بازمة اقتصادية هائلة . يقول كاوتسكي ويثبت ان ماركس وانجلز لم يقدما مطلقا **نظرية الانهيار** ، ولم يربطا الانهيار بصورة ضرورية مع ازمة اقتصادية . ان هذا تشويه مقصود لاعدائهما الذين يعرضون نظرية ماركس بصورة احادية الجانب ، منتزعين مضمون مقاطع غريبة من كتاباتهما المختلفة بقصد دحض « المظهر الاحادي الجانب » و « فجاجة » النظرية . في الحقيقة ان ماركس وانجلز اعتبرا تحول العلاقات الاقتصادية الاوروبية الغربية تابعا بنضج الطبقات وقوتها ، هذه الطبقات التي ابرزها التاريخ الاوروبي الحديث الى الامام . ويحاول برنشتاين التأكيد بان هذا ليس نظرية ماركس بل هو شرح كاوتسكي وتوسيعه لها . وعلى اية حال فان كاوتسكي بشواهد دقيقة من كتابات ماركس في الاربعينات والستينات ، وايضا عن طريق تحليل الافكار الاساسية للماركسية ، فند بصورة كاملة هذه الخدعة الحقيرة لبرنشتاين الذي اتهم بوقاحة تلامذة ماركس بانهم « خالقوا الاعذار والمدافعون المبتذلون » . . .

يصرح برنشتاين ان كل امرىء ينبذ « نظرية البؤس » او « نظرية الافكار » لماركس ويعرض كاوتسكي ان هذا ايضا مبالغة تشويهية من قبل اعداء ماركس ، ما دام ماركس لم يعط اي نظرية من هذا القبيل . لقد تحدث عن تعاظم البؤس والانحطاط . . الخ مشيرا في الوقت نفسه الى الاتجاه المعاكس والى القوى الاجتماعية الحقيقية التي تستطيع وحدها ان تفسح المجال لهذا الاتجاه . لقد اثبت الواقع تماما كلمات ماركس حول تعاظم البؤس : فنرى اولا ان الراسمالية تتجه الى خلق البؤس وزيادته ، الذي يحقق نسبا هائلة عندما يغيب الاتجاه المعاكس الذي تحدثنا عنه من قبل . ثانيا أن البؤس ينمو ، لا بالمعنى المادي بل بالمعنى الاجتماعي ، اي بمعنى التفاوت بين تزايد مستوى الاستهلاك من قبل البرجوازية والاستهلاك من قبل المجتمع ككل ، ومستوى معدلات الحياة للكادحين . ويضخم برنشتاين بسخرية مفهوم « البؤس » قائلا ان هذا مفهوم بيكويكياني (★) . ويظهر كاوتسكي في رده ان اناسا امثال لاسال وروديرتوس وانجلز ، قدموا تصريحات محددة حول نتيجة هذا البؤس وكيف يجب ان تفهم بمعناها الاجتماعي كما تفهم بمعناها المادي ايضا وكما ترى ــ وهو هنا يستعير سخرية برنشتاين ــ ان هذه الصحبة التي انتسبت الى « نادي بكويك » ليست سيئة! ثالثا واخيرا يبقى المقطع حول البؤس حقيقة تامة فيما يتعلق « باقاليم الحدود » الراسمالية ، التي يجب ان تفهم بالمعنى الجغرافي (الاقطار التي اخذت فيها الراسمالية تشق طريقها وهي لا تفسح المجال للبؤس المادي فقط ، بل للمجاعة الصريحة للجماهير) وبالمعنى الاقتصادي السياسي (الصناعة الحرفية ، وبصورة عامة تلك الفروع من الاقتصاد التي لا تزال فيها الطرق المتخلفة للانتاج باقية) .

ان الفصل الذي يدور حول « الطبقة الوسطى الجديدة » هام للغاية ، ودرس لنا نحن الروس . اذا كان برنشتاين لا يريد الا القول ان طبقة ثالثة جديدة ، هي طبقة المثقفين ستظهر محل المنتجين الصغار المنحدرين ، فانه محق تماما ، ويقول كاوتسكي مشيرا الى انه هو نفسه لاحظ اهمية هذه الظاهرة منذ عدة سنوات . في

(★) نسبة الى المستر بيكويك وهو من الابطال الهزليين البارزين في ادب شارلز ديكنز (المترجم) .

كـل مجالات عمـل الناس تزيد الراسمالية عدد **العمال الاختصاصيين والرسميـين** بسرعة خاصة وتخلق الطلب المتزايد على المثقفين . ان الاخيرين يشغلون مركزا خاصا بين الطبقات الاخرى ، ملتحقين هم انفسهم بالبرجوازية عن طريق روابطهم ونظرتهم ... الخ من جهة ، ومن جهة اخرى بالعمال المأجورين ما ذامت الراسمالية ، بصورة متزايدة ، تنتزع المثقف من مركزه المستقل ، وتحوله الى عامـل بالاجـرة وتهدده بتخفيض مستواه المعيشي . ان المركز الموقوت ، المزعزع المتناقض لتلك الفئة مـن المجتمع التي تتناولها المناقشة ، ينعكس بخاصة منتشرا في وسط الاراء الانتقائيـة الهجينة ، في وسط مزيج من المبادىء والاراء المتضاربة ، وهي تحرض لتصل الـى المجالات العليا ولتخفي التصادمات بين الفئات التاريخية للسكان بالعبارات ـ كل هذا كال له ماركس سياط سخريته منذ نصف قرن مضى .

كتب في نهاية ١٨٩٩

من كتاب ما العمل

المسائل الملحة لحركتنا [١٩٦]

ان حالة الاشتراكيين الديمقراطيين الروس توضح بجلاء الظاهرة الاوروبية العامة (التي طالما لاحظها الماركسيون الالمان ايضا) وهي ان التبجح الشديد بحرية النقد لا يتضمن استبدال نظرية باخرى ، بل التحرر من النظرية الشاملة والتي يجري التأمل فيها ، انها تتضمن الانتقائية والحاجة الى مبدأ . ان هؤلاء الذين يطلعون ابسط اطلاع على الحالة الحقيقية لحركتنا لا يمكن الا ان يروا ان الانتشار الواسع للماركسية كان مصحوبا بانخفاض معين للمستوى النظري . فهناك اعداد من الناس ينقصهم التدريب النظري الى حد بعيد ، بل حتى ينقصهم نهائيا ، انضموا الى الحركة بسبب طابعها العملي ونجاحاتها العملية . ومن هنا يمكن الحكم على **رابوتشيي ديلو** (١٩٧) بعدم اللياقة عندما تقتبس بروح المنتصر تصريح ماركس : « ان كل خطوة للحركة الواقعية اهم الف مرة من دزينة برامج » (١٩٨) . وتكرار هذه الكلمات في مرحلة الفوضى النظرية ، يشبه رغبة المعزين في جنازة بان يعيد الله هذا اليوم . وعلاوة على ذلك . فان كلمات ماركس هذه اخذت من رسالته حول مؤتمر غوتا (١٩٩) الذي ادان فيه بحدة المذهب الانتقائي في صياغة المبادىء . كتب ماركس الى قادة الحزب ، اذا كان عليكم ان تتحدوا ، اذن ادخلوا في اتفاقات لتحققوا الاهداف العملية للحركة ، ولكن لا تسمحوا بعقد الصفقات حول المبادىء ، ولا تقدموا « تنازلات » نظرية . هذه هي فكرة ماركس ، وها نحن نجد بيننا من يسعى ـ باسمه ـ للتقليل من اهمية النظرية .

من غير نظرية ثورية لا يمكن ان تقوم حركة ثورية . وهذه الفكرة لا يمكن الالحاح عليها بقوة في الوقت الذي تنتشر فيه الدعاية الشائعة للانتهازية جنبا الى جنب مع

الافتتان بالاشكال الضيقة للنشاط العملي . ومع ذلك ، فبالنسبة للاشتراكيين الديمقراطيين تزداد اهمية النظرية لثلاثة اسباب ، غالبا ما يتجاهلونها : اولا ، نظرا لحقيقة ان حزبنا ليس الا في عملية التأسيس ، وسماته اصبحت محددة ، وهو ابعد من ان يصفي الحساب مع الاتجاهات الاخرى للفكر الثوري التي تهدد باخراج الحركة عن الطريق الصحيح . بل العكس ، ففي الماضي الحديث على وجه الضبط ، نجد انبعاثا للاتجاهات الثورية غير الاشتراكية الديمقراطية (وهو تخمين حذر اكسلورد « الاقتصاديين » منه منذ زمن بعيد (٢٠٠)) . ففي ظل هذه الظروف ، ما يبدو للوهلة الاولى انه خطأ « غير هام » يمكن ان يؤدي الى نتائج وخيمة ، وليس الا قصير النظر من يعتبر ان المنازعات الانقسامية والخلاف الدقيق بين الفرق امرا غير مناسب اولا لزوم له . فمصير الاشتراكية الديمقراطية لعدة سنوات يعتمد على تقوية هذا او ذاك من « الفرق » .

ثانيا ان الحركة الاشتراكية الديمقراطية حركة اممية في جوهرها . وهذا لا يعني فقط انه ينبغي علينا ان نهاجم الشوفينية القومية ، بل يعني ان الحركة البادئة في قطرنا شيء لا يمكن ان تكون ناجحة الا اذا استخدمت تجارب الاقطار الاخرى . ولاستخدام تلك التجارب لا يكفي فقط ان تطلع عليها ، او ان تنسخ بكل بساطة قراراتها الاخيرة . بل المطلوب هو القدرة على معالجة تلك التجارب نقديا واختبارها بشكل مستقل . ان الذي يتحقق من مدى اتساع حركة الطبقة العاملة الحديثة وتشعبها سوف يفهم كم يتطلب تنفيذ هذه المهمة من قوى نظرية احتياطية وتجربة سياسية (وثورية ايضا) .

ثالثا ان المهمات الوطنية للاشتراكية الديمقراطية الروسية لم يواجهها اي حزب اشتراكي اخر في العالم . وسوف تكون امامنا فرصة اكثر لمعالجة الواجبات السياسية والتنظيمية التي تلقيها على عاتقنا مهمة تحرير الشعب كله من نير الاوتوقراطية . ونحب حول هذه النقطة ان نشير فقط الى ان **دور المحارب الطليعي لا يمكن ان يتحقق الا بواسطة حزب ترشده اعظم نظرية تقدمية** . وحتى نفهم فهما حسيا ما هو المقصود بهذا ، فليتذكر القارىء أسلاف الاشتراكية الديمقراطية الروسية امثال هرزن وبيلنسكي وتشير فيشيسفكي ، وكوكبه ثوريي السبعينات الساطعة ، فليتأمل الاهمية العالمية التي حاز عليها الادب الروسي اليوم ، دعه ... ولكن هذا يكفي .

ولنقتبس ما قاله انجلز عام ١٨٧٤ فيما يتعلق باهمية النظرية في الحركة الاشتراكية الديمقراطية . لا يعترف انجلز بشكلين من اشكال الصراع الكبير للاشتراكية الديمقراطية (الشكل السياسي والشكل الاقتصادي) كما هو شائع بيننا ، بل يعترف بثلاثة اشكال ، **فيضع الصراع النظري الى جانب الصراعين الاولين.** وتوصياته لحركة الطبقة العاملة الالمانية ، التي غدت قوية ، عمليا وسياسيا ، هي درس كبير من وجهة المشكلات والمناقشات الراهنة ، بحيث نأمل ان القارىء لن يلومنا اذا اقتبسنا مقطعا طويلا من ملاحظته التمهيدية لكتابه « **حرب الفلاحين في المانيا** » الذي اصبح منذ زمن طويل من الكتب النادرة :

« يمتاز العمال الالمان عن بقية عمال اوروبا بميزتين هامتين . الاولى هي انهم ينتمون الى اعظم شعب يمتاز بقوته النظرية التي فقدتها ما تسمى الطبقات « المثقفة » في المانيا فقدانا تاما تقريبا . فالاشتراكية العلمية الالمانية هي الاشتراكية العلمية الوحيدة التي وجدت حتى الان ، ما كانت لتوجد لولا الفلسفة الالمانية التي سبقتها ، وعلى الاخص فلسفة هيغل . وبدون ملكة نظرية بين العمال لما دخلت الاشتراكية العلمية في لحمهم ودمهم كما هي الان . ويظهر مدى اهمية هذه الميزة . من جهة ، من عدم الاكتراث باي نظرية . وهو سبب من الاسباب الرئيسية التي تجعل حركة العمال الانكليزية تتقدم ببطء رغم التنظيم الرائع في الحرف . ويظهر ذلك من جهة ثانية ، من الاضطراب والتشويش اللذين ادخلتهما البرودونية ، في شكلها الاصلي ، بين الانجليز والفرنسيين ، وبشكلها الكاريكاتوري الذي خلقه باكونين ، بين الاسبان والايطاليين .

والميزة الثانية هي ان الالمان اشتركوا في حركة العمال بعد الجميع تقريبا . وكما ان الاشتراكية النظرية الالمانية لا تنسى ابدا انها تعتمد على سان سيمون وفورييه واوين — وهم المفكرون الثلاثة الذين يقفون ، رغم الافكار الوهمية في طوباويتهم ، من مصاف المفكرين المشهورين في كل العصور ، والذين شاركت عبقريتهم في اشياء كثيرة تقوم الان باثبات صحتها علميا — كذلك يجب على حركة العمال الالمانية في المانيا ان لا تنسى انها تطورت على اكتاف الحركات الانكليزية والفرنسية ، بحيث انها كانت قادرة بكل بساطة ان تستفيد من الخبرة التي كلفت الانكليز والفرنسيين غاليا . وبامكانها ان تتجنب اخطاءهم الان ، هذه الاخطاء التي لم يكن ممكنا تجنبها وقتذاك . واين نكون الان لولا نقابات العمال الانكليز ولولا نضالات العمال الفرنسيين ، لولا الاندفاع الجبار الذي قدمته كومونة باريس بشكل خاص ؟

« علينا ان نعترف للعمال الالمان باستغلال مزايا وضعهم بفهم نادر . فلاول مرة منذ وجدت حركة العمال يدور النضال بصورة منتظمة في جوانبه الثلاثة : النظري والسياسي والاقتصادي العملي (مقاومة الراسماليين) بطريقة منسجمة متداخلة ونظامية . وفي هذا بالضبط ، ان امكن القول ، في الهجوم المركز تكمن قوة الحركة الالمانية ومنعتها .

« وبفضل هذا الوضع الملائم ، من جهة ، وبفضل عزلة الحركة الانكليزية في جذرها ، وقمع الحركة الفرنسية بالقوة ، من جهة اخرى ، يحتل العمال الالمان في هذا الوقت في طليعة النضال البروليتاري . ولا يمكن التنبؤ بما تسمح به لهم الاحداث في شغل هذا المركز . ولكن نأمل انهم طالما يشغلونه ، فانهم سيقومون بما يترتب عليهم وهذا يستدعي مضاعفة الجهود المبذولة في ميادين النضال والتحريض . ومن واجب القادة ، بصورة خاصة ، ان يحصلوا على بصيرة اصفى في كل المسائل النظرية ، ليحرروا انفسهم اكثر واكثر من التعابير التقليدية التي ورثوها عن النظرة القديمة للعالم ، وان يتذكروا باستمرار ان الاشتراكية ما دامت اصبحت علما ، فان الواجب يفرض ان تعامل كعلم ، اي يجب ان تدرس . وسوف تنتشر هذه المهمة بحماسة بالغة بين جماهير العمال ، كلما حازوا على فهم واضح ، ويجب ان يزداد التماسك بثبات

بين منظمة الحزب ومنظمة النقابات ...

« اذا نجح العمال الالمان بهذه الطريقة ، فانهم لن يسيروا بالضبط في مقدمة الحركة ـ فليس من مصلحة هذه الحركة ان يسير عمال اي قطر آخر في مقدمتها ـ ولكنهم سوف يشغلون مركزا مشرفا في خط المعركة ، وسوف يتسلحون للمعركة عندما تحدث الامور على حين غرة او تتطلب منهم الاحداث الضخمة شجاعة وتصميم وقدرة عظيمة (٢٠١) » .

لقد اثبتت كلمات انجلز نبوءتها . ففي سنوات قليلة واجه العمال محنا قاسية على حين غرة على شكل القانون الاستثنائي ضد الاشتراكية (٢٠٢) . وقد قابلوا هذه المحن متسلحين للمعركة ، ونجحوا في الخروج منها منتصرين .

وسوف تواجه البروليتاريا الروسية محنا اقسى بما لا يقاس ، فسوف تحارب وحشا بالقياس اليه لا يبدو القانون المعادي للاشتراكية اكثر من قزم . ان التاريخ يواجهنا الان بمهمة **عاجلة** هي مهمة **ثورية** جدا واعظم من كل المهمات العاجلة التي تواجه البروليتاريا في اي قطر اخر . ان انجاز هذه المهمة ، وهي تحطيم اقوى حصن ، ليس للرجعية الاوروبية فقط (وهذا ما يمكن قوله الان) بل للرجعية الاسيوية . سوف يجعل البروليتاريا الروسية طليعة البروليتاريا الثورية العالمية . ولنا الحق في ان نحمل هذا اللقب المشرف ، الذي حمله اسلافنا من قبل ، وهم ثوريو السبعينات ، اذا نجحنا ان نلهم حركتنا ، وهي اعرض واعمق الاف المرات ، بما الهموه من تصميم وقوة ...

ان اضرابات التسعينات كشفت بشكل اعظم ومضات من الوعي ، فقد وصفت مطالب معينة ودرست مسبقا اللحظة المناسبة وبحثت حوادث وامثلة معروفة من المناطق الاخرى .. الخ .. لقد كانت المتمردات مقاومة الاضطهاد ، حيث كانت الاضرابات المنظمة تمثل النضال الطبقي بحالة جنينية ، وبحالة جنينية فقط واذا اخذنا هذه الاضرابات على حدة ، فانها بكل بساطة نضالات نقابية ، وليست بعد نضالات اشتراكية ديمقراطية . لقد سجلت التناحرات اليقظة بين العمال واصحاب العمل ، ولكن العمال لم يكونوا ، ولا يمكن ان يكونوا ، واعين للتناحرات المستعصية لمصالحهم بالنسبة لكل النظام الاجتماعي والسياسي الحديث، اي ان اضراباتهم لم تكن ذات وعي اشتراكي ديمقراطي . وبهذا المعنى ، فان اضرابات التسعينات ، رغم تقدمها الضخم بالقياس الى « التمردات » ، تبقى حركة عفوية كليا .

لقد قلنا ان الوعي الاشتراكي الديمقراطي ، **لم يكن من الممكن ان يوجد** وقتها عند العمال فلا يمكن ان يحوز العمال هذا الوعي الا في الخارج . ان تاريخ كل الاقطار يظهر أن الطبقة العاملة ، وعلى وجه الحصر بقوتها الخاصة ، قادرة أن تطور فقط الوعي النقابي ، اي الاعتقاد بان من الضروري التجمع في اتحادات ، ومحاربة اصحاب العمل، والكفاح لاجبار الحكومة باصدار تشريع العمل الضروري .. الخ (★) . وعلاوة على

(★) النقابية لا تستثنى مطلقا « السياسة » كما يتوهم بعضهم . فقد قامت النقابات دائما بشن التحريض والنضال السياسي (ولكن ليس الاشتراكي الديمقراطي) وسوف نعالج الفرق بين سياسة النقابات وسياسة الاشتراكية الديمقراطية في الفصل التالي .

ذلك فان نظرية الاشتراكية انبثقت من النظريات الاقتصادية والتاريخية والفلسفية التي شرحها ممثلوا الطبقة العاملة المثقفون ، اي بواسطة المثقفين . ان مؤسسي الاشتراكية العلمية الحديثة ، ماركس وانجلز ، ينتميان من حيث وضعهما الاجتماعي، الى المثقفين البرجوازيين . وبالطريقة نفسها في روسيا ، نشأ المذهب النظري للاشتراكية الديمقراطية بشكل مستقل عن النمو العفوي لحركة الطبقة العاملة ، لقد نشأ كحصيلة طبيعية حتمية لتطور الفكر بين المثقفين الاشتراكيين الثوريين . وفي الفترة التي نناقشها ، اي اواسط التسعينات ، لم يمثل هذا المذهب بشكل كامل البرنامج المصاغ لعصبة تحرير العمل (٢٠٣) ، بل ربح من قبل الى جانبه اغلبية الشباب الثوري في روسيا .

وهكذا نجد امامنا في وقت واحد يقظة الجماهير العاملة ، استيقاظها على الحياة الواعية والنضال الواعي ، والشباب الثوري ، والتسلح بنظرية الاشتراكية الديمقراطية والاتجاه نحو العمال . ومن الاهمية بمكان ان نشير في هذا الخصوص ان من الجدير ان نذكر حقيقة منسية (مطموسة نسبيا) وهي ان الاشتراكيين الديمقراطيين الاوائل لتلك الفترة ، خلقوا **تحريضا اقتصاديا بحماسة** (ولا بد من ان نشير الى ان توجيه هذا النشاط عن طريق ارشادات مفيدة حقا اشتمل عليه كراس « في التحريض » الذي كان يومها مخطوطا) فانهم لم يعتبروا هذا مهمتهم الخاصة الوحيدة . بل العكس ، فمن البدء وضعوا امام الاشتراكية الديمقراطية الروسية اوسع المهام التاريخية بصورة عامة ومهمة الاطاحة بالحكم المطلق بصورة خاصة ...

ان كل تقديس لعفوية حركة العمال ، كل انتقاص من دور « العنصر الواعي » . من دور الاشتراكية الديمقراطية **يعني ، بغض النظر فيما اذا كان ذلك المنتقص اراد ذلك ام لم يرد ، تقوية تأثير الايديولوجية البرجوازية على العمال** . وكل هؤلاء الذين يتحدثون عن « تضخيم اهمية الايديولوجيا » (★) ، عن المبالغة في دور العنصر الواعي (★★) ... الخ يتخيلون ان حركة العمل الصرفة تستطيع ببساطة ان تضع لنفسها ، وسوف تضع ، ايديولوجية مستقلة ، لو ان العمال « انتزعوا مصيرهم من ايدي القادة » ولكن هذه غلطة فادحة . وحتى نكمل ما قلناه من قبل سنقتبس الكلمات الهامة والعميقة لكارل كاوتسكي حول المشروع الجديد لبرنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي (★★★) :

«يعتقد الكثير من نقادنا المحرفين ان ماركس اكد ان التطور الاقتصادي والنضال الطبقي لا يخلقان فقط شروط الانتاج الاشتراكي فحسب ، بل يخلقان مباشرة أيضا الوعي حول ضرورته . ويؤكد هؤلاء النقاد ان بريطانيا ، القطر المتطور رأسماليا تطورا عاليا ، هي ابعد من غيرها عن هذا الوعي . وبالنظر في المشروع ، فأن المرء يمكن ان يفترض ان هذا الرأي الماركسي الارثوذكسي ، الذي رفض ، قد شاركت فيه لجنة مشروع البرنامج النمساوي . جاء في مشروع البرنامج : « بقدر ما يزيد التطور الرأسمالي اعداد البروليتاريا ، تضطر البروليتاريا الى ان تصبح مستعدة للحرب ضد الرأسمالية . والبروليتاريا

(★) رسالة « الاقتصاديين » في الايسكرا العدد ١٢

(★★) رابوتشيي ديبلو العدد ١٠

(★★★) نيوزيت ١٩٠١ ـ ١٩٠٢ ، ٢٠ ، ١ ، العدد ٣ ص ٧٩ . ان مشروع اللجنة الذي يتحدث كاوتسكي عنه اقره مؤتمر فيينا (في اواخر السنة الماضية) في شكل معدل تعديلا طفيفا (٢٠٤)

تصبح واعية لامكانية تحقيق الاشتراكية وضرورتها . وفي هذا المجال يظهر الوعي الاشتراكي ضروريا ونتيجة مباشرة لنضال الطبقة البروليتارية . ولكن هذا غير صحيح على الاطلاق . طبعا ، الاشتراكية كمذهب ، لها جذورها في العلاقات الاقتصادية الحديثة ، مثلها مثل النضال الطبقي للبروليتاريا يظهر مثل الاخير ، من النضال ضد ما تخلقه الرأسمالية للجماهير من فقر وبؤس . لكن الاشتراكية والنضال الطبقي ينبثق احدهما الى جانب الاخر ، ولا ينبثق احدهما من الاخر ، فكل واحد ينبثق من شروط مختلفة . ان الوعي الاشتراكي الحديث لا يمكن ان ينبثق الا على اساس المعرفة العلمية العميقة . والواقع أن العلم الاقتصادي الحديث هو شرط للانتاج الاشتراكي مثل التقنية الحديثة ، مثلا ، ولا يمكن للبروليتاريا ان تخلق هذا او ذاك ، وليست القضية في انها رغبت ان تفعل ذلك ، فان الاثنين ينبثقان من العملية الاجتماعية الحديثة . ان البروليتاريا ليست عجلة العلم ، ان عجلة العلم هي المثقفون البرجوازيون . فالاشتراكية الحديثة نفسها انبثقت من افكار بعض اعضاء هذه الفئة ، ونقلوها الى اكثر البروليتاريين المتطورين ذهنيا ، الذين بدورهم ، ادخلوها في النضال الطبقي البروليتاري ، حيث كانت الظروف تسمح بذلك ان يحدث . وهكذا فان الوعي الاشتراكي هو شيء جاء الى البروليتاريا من الخارج ، وليس شيئا نشأ في داخلها بشكل عفوي . وما جاء في برنامج هيتفلد القديم من ان مهمة الاشتراكية الديمقراطية هي ان تحمل الى البروليتاريا (حرفيا : أتخام البروليتاريا) الوعي بوضعها ووعي مهمتها ، هو صحيح تماما . ولن تكون هناك حاجة الى هذا لو ان الوعي كان ينبثق بنفسه من النضال الطبقي . ان المشروع الجديد ينسخ هذه الفرضية من البرنامج القديم ، ويربطها بالفرضية المشار اليها اعلاه . ولكن هذا يقطع كليا مجرى التفكير ... » .

وطالما لا يمكن الحديث عن ايديولوجيا مستقلة يصوغها العمال بانفسهم في مجرى حركتهم (★) ، فان الاختيار الوحيد هو : اما الايديولوجية البرجوازية او الايديولوجيا الاشتراكية . ولا وسط بينهما (لان البشرية لم تخلق ايديولوجيا ثالثة » وعلاوة على ذلك ، ففي المجتمع الذي تمزقه التناحرات الطبقية لا يمكن ان تكون هناك ايديولوجيا غير طبقية ، او فوق الطبقات) . ولذا ، فان الانتقاص من الايديولوجيا الاشتراكية بأي طريقة ، والابتعاد عنها بأدنى درجة يعني تقوية الايديولوجيا البرجوازية . وهنا لغط حول العفوية . ولكن التطور العفوي لحركة الطبقة العاملة يؤدي الى تبعيتها للايديولوجيا البرجوازية ، الى تطورها عبر خطوط برنامج الكريدو (٢٠٥) ، لان الحركة العفوية للطبقة العاملة هي نقابية ، والنقابية تعني عبودية العمال الايديولوجية للبرجوازية . ولذلك فان مهمتنا ، وهي مهمة الاشتراكية الديمقراطية ، هي ان نهاجم العفوية ، وان ننتزع حركة الطبقة العاملة في هذا الكفاح النقابي العفوي الذي يجعلها تحت جناح البرجوازية ، وان نجعلها تحت جناح الاشتراكية الديمقراطية الثورية . ان الجملة التي استخدمها

(★) بالطبع هذا لا يعني ان العمال لا دور لهم في خلق هذه الايديولوجيا . انهم يلعبون دورا لا باعتبارهم عمالا ، بل باعتبارهم منظرين اشتراكيين ، مثل برودون وويتلنج ، وبكلمات اخرى انهم لا يلعبون دورا الا عندما يستطيعون ، الى الحد الذي فيه يستطيعون ، في قليل او كثير ، الحصول على معرفة عصرهم وتطوير تلك المعرفة . ولكن حتى ينجح العمال في ذلك بشكل واسع ، ينبغي بذل كل جهد لرفع مستوى وعي العمال بشكل عام ، ومن الضروري الا يحصر العمال انفسهم ضمن الحدود الضيقة المصطنعة لـ « ادب العمال » ، بل ان يزيدوا من درجة وعيهم ليتقنوا الادب العام . ومن الاصدق ان نقول « الا يحصروا » بدلا من « الا يحصروا انفسهم » ، لان العمال انفسهم يرغبون في القراءة ويقرؤون كل ما يكتب للمثقفين ، وليس الا القليل من المثقفين (السيئين) يؤمنون انه يكفي « للعمال » ان يعلموا بعض الاشياء حول ظروف المصنع ، وان يكرر عليهم ما هو معروف منذ زمن بعيد .

واضعوا الرسالة « الاقتصادية » المنشورة في الايسكرا العدد ١٢ . وهي ان كل جهود معظم الايديولوجيين الملهمين أعجز من ان تحرف حركة الطبقة العاملة عن الطريق التي تحددها تداخلات العناصر المادية والبيئة المادية ، **هي جملة تعادل تماما التخلي عن الاشتراكية** . ولو كان هؤلاء المؤلفون قادرين على الامعان بعمق وجراة ومنطق فيما يقولون ، كما ينبغي ان يفعل كل من يدخل مسرح النشاط العام والادبي . لما بقي عليهم الا ان « يضعوا ايديهم التي لا فائدة منها على صدورهم الفارغة ويخلون حقل العمل لستروفه وبروكوفيتش . الذين يجرون حركة الطبقة العاملة « عبر خط فيه اسهل المقاومة » اي عبر الخط النقابي البرجوازي ، اولزاباتوف ، الذي يجرها عبر خط « الايديولوجيا » الاكليريكية والدرك .

ولنتذكر مثال المانيا . فما الخدمة التاريخية التي قدمها لاسال لحركة الطبقة الالمانية ؟ لقد **حرق** هذه الحركة عن طريق النقابية التقدمية والتعاونية التي كانت تتجه اليه بصورة عفوية (**بمساعدة شولتزه ـ ديليتش وامثاله**) . ولتحقيق هذه المهمة من الضروري ان نفعل شيئا ما يختلف تماما عن الحديث عن تقليل اهمية العنصر العفوي ، عن التكتيك كحركة ، عن التفاعل بين العناصر والبيئة ... الخ . ان من الضروري **شن نضال عنيف ضد العفوية** ، وبعد هذا النضال فقط ، الممتد الى سنوات ، يمكن ، مثلا ، تحويل السكان العاملين لبرلين من حصن الحزب التقدمي (٢٠٦) الى حصن من اقوى حصون الاشتراكية الديمقراطية . وهذا النضال لم ينته حتى الان (كما يمكن ان يظهر ذلك لاولئك الذين تعلموا تاريخ الحركة الالمانية من بروكوفيتش . وتعلموا فلسفتها من ستروفه (٢٠٧) وحتى اليوم فان الطبقة العاملة الالمانية منقسمة ، اذا جاز القول ، بين عدد من الايديولوجيات . فقطاع من العمال منظم في النقابات الكاثوليكية والملكية ، وقطاع آخر منظم في اتحادات هيرش دونكر (٢٠٨) ، التي اسسها العباد البرجوازيون للنقابية الانكليزية ، والقطاع الثالث منظم في النقابية الاشتراكية الديمقراطية. والمجموعة الاخيرة اكثر بما لا يقاس من القطاعين الآخرين ، ولكن ايديولوجيا الاشتراكية الديمقراطية كانت قادرة على تحقيق هذا التفوق ، وستكون قادرة على الاحتفاظ به ، ولكن عن طريق النضال المستمر فقط ضد الايديولوجيات الاخرى).

وسوف يسأل القارىء ولكن لماذا ادت الحركة العفوية ، الحركة عبر الخط الاسهل مشقة ، الى سيادة الايديولوجيا البرجوازية ؟ والسبب بسيط جدا وهو ان الايديولوجيا البرجوازية أعرق في نشأتها من الايديولوجيا الاشتراكية بكثير ، ولانها مدروسة من جميع الوجوه بصورة اكمل ، وتتصرف بوسائل نشر اكثر بما لا يقاس (★) . وكلما كانت حركة الطبقة العاملة فتية في أي قطر ، فان عليها ان تناضل

(★) غالبا ما يقال ان الطبقة العاملة تنجذب الى الاشتراكية بصورة عفوية . وهذا صحيح تماما اي ان النظرية الاشتراكية تبين بعمق اسباب بؤس الطبقة العاملة ما بعده عمق وبصدق ما بعده صدق اكثر من اي نظرية اخرى، ولهذا السبب يتمثلها العمال بسهولة شريطة الا تستسلم هذه النظرية نفسها للعفوية ، شريطة الا تتبع العفوية . ومن البديهي ان هذا امر مسلم به ، ولكن هذا بالضبط

بقوة اشد ضد كل محاولات توطيد الايديولوجيا غير الاشتراكية ، ويجب ان يكون العمال اكثر حذرا ضد المستشارين السيئين الذين يجارون ضد « المبالغة في العنصر الواعي » ... الخ .

ان وعي الجماهير العاملة لا يمكن ان يكون وعيا طبقيا واعيا ما لم يتعلم العمال ، من الوقائع والاحداث الملموسة ، وقبل كل شيء الوقائع المحلية ، كيف يراقبون الطبقة الاجتماعية الاخرى في كل مظاهر حياتها السياسية والاخلاقية والثقافية ، ما لم يتعلموا كيف يطبقون في الممارسة التحليل المادي والتقدير المادي لكل مظاهر حياة كل طبقات السكان وفئاتهم ومجموعاتهم ونشاط هذه الطبقات والفئات والمجموعات . ان هؤلاء الذين يركزون اهتمام الطبقة العاملة ومراقبتها ووعيها بشكل محصور ، بل بشكل كامل في هذه الطبقة نفسها ليسوا اشتراكيين ديمقراطيين ، لان المعرفة الذاتية للطبقة العاملة مرتبطة تماما بالفهم النظري الواضح ـ والاصح ان نقول ليس بالفهم النظري بقدر ما نقول بالفهم العملي ـ للعلاقات بين كل الطبقات المختلفة للمجتمع الحديث ، التي يمكن تحصيلها من خلال تجربة الحياة السياسية . ولهذا السبب فان مفهوم النضال الاقتصادي كما هو مطبق بشكل واسع يعني دفع الجماهير في الحركة السياسية ، التي يدعو اليها اقتصاديونا ، مؤذ ورجعي الى حد بعيد في طابعه العملي . واذا اراد العامل ان يكون اشتراكيا ديمقراطيا ، عليه ان يملك صورة واضحة في ذهنه عن الطبيعة الاقتصادية والسمات السياسية والاجتماعية للاقطاعي والكاهن ، وموظف الدولة الكبير ، والفلاح والطالب والمشرد ، عليه ان يعرف نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم ، عليه ان يدرك معنى كل الدلالات والصوفيات التي تموه بها كل طبقة وكل فئة كفاحها الذاتي و « اعمالها الداخلية » الحقيقية ، عليه ان يفهم اي مصالح تعكسها المؤسسات الخاصة والقوانين المعينة وكيف تنعكس هذه المصالح .

كتب بين خريف ١٩٠١ وشباط ١٩٠٢

هو ما تنساه الرابوتشيي دييلو او تشوهه . وتنجذب الطبقة العاملة بصورة عفوية الى الاشتراكية ولكن الايديولوجيا البرجوازية الاوسع انتشارا (والتي تنبعث باستمرار بشكل متنوع) تفرض نفسها على الطبقة العاملة بصورة عفوية ، اكثر من غيرها بكثير .

من أيام ثورية

ارتقت حركة الطبقة العاملة الى مستوى اعلى في الايام القليلة الاخيرة (٢٠٩) . انها آخذة في التطور امام اعيننا الى انتفاضة قومية . ومن الطبيعي ان نجد هنا في جينيف صعوبة بصورة متزايدة في مواكبة الاحداث . ولكن طالما نتريث عند هذه المسافة المعينة ، فعلينا ان نحاول الاحتفاظ بمواكبة الاحداث ، وباختصار ان نرسم النتائج، انّ نرسم عن خبرة احداث اليوم، الدروس التي ستكون مفيدة في الغد، حيث « لا يزال الناس اليوم صمـا » ، وحيث في المستقبـل القـريب ، بهـذا الشكل او بآخر ، سيندلع حريق كبير . وعلينا ان نجعل مهمة دعاتنا كتابة التاريخ المعاصر ، وان نحاول كتابته بطريقة متسلسلة تقدم لنا اكبر مساعدة ممكنة للمساهمين المباشرين في الحركة والى البروليتاريين الابطال هناك ، على خشبة المسرح ـ ان نكتب بطريقـة تساعد الحركة المنتشرة على الاختيار الواعي لوسائل النضال وسبله وطرائقه ، الذي، في أقل جهد مبذول ، سيحقق اعظم النتائج الاساسية والدائمة .

في تاريخ الثورات تظهر تناقضات تكون قد نضجت منذ عشرات السنين والقرون. ان الحياة تصبح زاخرة بشكل غير عادي . ان الجماهير التي تقف دائما في الظل ، ولهذا بقيت محتقرة من قبل المراقبين المتفوقين ، تدخل المسرح السياسي كمحاربة فعالة . وتتعلم تلك الجماهير من الممارسة العملية ، وامام اعين العالم تتخذ خطواتها الموقوتة ، وتشعر بطريقها ، وتحدد موضوعاتها ، وتختبر نفسها ونظريات كـل ايديولوجييها . ان تلك الجماهير تقدم مجهودا بطوليا لترتفع الى مستوى المهمات الجبارة ، ذات الاهمية العالمية التي يلقيها التاريخ على عاتقها . ومهما كانت الاندحارات الفردية ، ومهما ارعبونا بأنهار الدم وآلاف الضحايا ، فلا شيء يمكن ان نقارن اهميته بهذا التدريب المباشر الذي تتلقاه الطبقات والجماهير في مجرى النضال الثوري نفسه. ان تاريخ هذا النضال يقاس بالايام .

طبعت في فبريود العـدد ٤
كانون الثاني ٣١ (١٨) ، ١٩٠٥

من الصوفية السياسية

ان حركة الطبقة العاملة نمت بشكل واسع لا يقارن ، ولكن قلما تغيرت العلاقة بين العناصر الشرعية والعناصر غير الشرعية لصالح الاول .

لماذا هذا الفرق ؟ لان كل البناء الاقتصادي والاجتماعي لروسيا منح اعظم ثمرة لاولئك الذين عملوا على الاقل . ولا يمكن ان يكون غير هذا في ظل الراسمالية . انه قانون راس المال ، الذي يتحكم بالحياة السياسية كما يتحكم بالحياة الاقتصادية . وقد حازت حركة الطبقات الدنيا قوة ثورية ، انها تجمع كتلة من الشعب ، التي هي ، من جهة ، قادرة على تمزيق كل البناء الفاسد ، ومن جهة اخرى ، لا ترتبط بالبناء بأي سمات خاصة لمركزها ، وسوف تمزقه بكل سرور . وعلاوة على ذلك ، مع انها غير واعية لاهدافها ، فان تلك الجماهير قادرة وميالة الى تمزيق البناء ، لان مركزها مؤسس ، ما دام الاضطهاد المستمر يدفعها الى اتخاذ الطريق الثوري ، فهي لا تملك شيئا تخشى فقده سوى قيودها . هذه القوة الشعبية ، البروليتارية ، تلوح جبارة امام اسياد البناء الفاسد لان هناك شيئا ما في المركز الفعلي للبروليتاريا ، اي تهديد كل المستثمرين . ولهذا السبب فان اي حركة للبروليتاريا ، مهما كانت صغيرة او محتشمة يمكن ان تبدأ ، مهما كان شأن المناسبة وجيها ، بالتهديد الحتمي لتعاظم اهدافها المباشرة ، وتتطور الى قوة مستعصية على كل النظام القديم وتدمره .

ان الحركة البروليتارية ، بسبب الخصائص الجوهرية لمركز هذه الطبقة في ظل الراسمالية لها اتجاه ملحوظ للتطور الى النضال المفرط العارم ، نضال حتى النصر التام على قوى الظلام والاستثمار والاضطهاد . وحركة البرجوازية الليبرالية ، على العكس ، وللاسباب نفسها (اي بفضل الخصائص الجوهرية لمركز البرجوازية) لها اتجاه نحو المساومة بدلا من النضال ، نحو الانتهازية بدلا من الراديكالية ، نحو

الحساب الوضيع للارجح والممكن من المحصول المباشر بدلا من « عدم اللياقة » والجراة والتصميم لاحراز النصر الكامل . ان من يشن نضالا حقيقيا يجب ان يتابع بصورة طبيعية ، وان من يفضل المساومة في النضال سوف يستنبط قبل كل شيء « الاطباق » التي يميل اليها ، والتي في افضل الحالات ، يرضي نفسه بها (وفي اسوا الحالات يرضى حتى بلا نضال على الاطلاق ، اي انه يقيم سلما دائما مع اسياد العالم القديم) .

ولذلك فان من الطبيعي جدا بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية ، باعتبارها حزب البروليتاريا الثورية ، ان تأخذ بعين الاعتبار برنامجها ، ان تعاني الآلام لتوطيد هدفها النهائي ، وهو التحرر الكامل للطبقة العاملة ، وان تحرس هذا الهدف بغيرة من اي محاولات تريد تنحيته . ولهذه الاسباب نفسها تتشبث الاشتراكية الديمقراطية عقائديا بهدفها النهائي واضحا من كل الاهداف السياسية والاقتصادية المباشرة الثانوية . ان ذاك الذي يذهب حتى نهاية الشوط ، الذي يحارب من اجل الانتصار التام يجب عليه ان يحذر من الانسياق وراء مكاسب ثانوية تكبل يديه ، والا يضل وينسى ذلك الهدف الذي لا يزال بالمقارنة مع هذه الاهداف بعيدا ، والذي بدونه تغدو كل هذه المكاسب الثانوية عبثا فارغا . ان مثل هذا الاعتبار للبرنامج والموقف النقدي الدائم تجاه التحسينات الصغيرة والتدريجية هي غير مفهومة وغريبة بالنسبة لحزب بورجوازي ، مهما كان حبه عظيما للحرية ، ومهما كان حبه للشعب كبيرا .

فبريود العدد ١٨ ، (٥) أيار ١٩٠٥

من خطتا الاشتراكية الديموقراطية للثورة الديموقراطية[٢١٠]

يؤمن الماركسيون ايمانا مطلقا بالطابع البرجوازي للثورة الروسية (٢١١) . فماذا يعني ذلك ؟ انه يعني ان الاصلاحات الديمقراطية في النظام السياسي ، والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، التي أصبحت ضرورية لروسيا ، لا تتضمن بحد ذاتها القضاء على الرأسمالية ، القضاء على سيطرة البرجوازية ، ليس هذا وحسب ، بل العكس ، انها ستوضح بجلاء ، لاول مرة ، اساس التطور الواسع السريع ، الاوروبي وليس الآسيوي ، انها لاول مرة ، تجعل من الممكن للبرجوازية ان تحكم كطبقة . ان الاشتراكيين الثوريين (٢١٢) لا يستطيعون ادراك هذه الفكرة ، لانهم لا يعرفون الفباء قوانين تطور الانتاج السلعي والرأسمالي ، انهم يعجزون حتى عن رؤية ان النجاح التام لانتفاضة فلاحية ، حتى اعادة توزيع كل الارض لصالح الفلاحين حسب رغباتهم (« اعادة التقسيم العام (٢١٣) » أو ما شابه ذلك) لن يدمر الرأسمالية مطلقا ، بل على العكس ، سوف يقدم حافزا لتطورها ويعجل بالتفسخ الطبقي للفلاحين انفسهم . ان الفشل في ادراك هذه الحقيقة يجعل الاشتراكيين الثوريين ايديولوجيين غير واعين للبرجوازية الصغيرة . والالحاح على هذه الحقيقة ذو اهمية كبيرة بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية ليس من وجهة نظر النظرية ، بل من تلك السياسة العملية ، اذ ينجم عن ذلك ان الاستقلال الطبقي التام لحزب البروليتاريا في الحركة « الديمقراطية العامة » الحالية شرط اساسي لا غنى عنه .

ولكن لا ينجم عن ذلك أبدا ان ثورة **ديمقراطية** (بورجوازية في جوهرها الاجتماعي والاقتصادي) لن تكون مفيدة فائدة هائلة للبروليتاريا . لا ينجم عن ذلك ان الثورة الديمقراطية لا يمكن ان تحتل مكانها سواء على شكل مفيد بصورة رئيسية للرأسمالي

الكبير ، والقطب المالي ، والاقطاعي « المستنير » ، او على شكل مفيد للفلاح والعامل .

ان جماعة الايسكرا الجديدة (٢١٤) ، يسيئون بصورة مطلقة فهم معنى اهمية الثورة البرجوازية كمقولة . ان الفكرة التي تبرز دائما في مناقشاتهم هي ان الثورة البرجوازية هي ثورة لا يمكن ان تكون مفيدة الا للبرجوازية . ومع هذا فلا شيء اكثر خطأ من هذه الفكرة . ان الثورة البرجوازية لا تنفصل عن اطار البرجوازية ، اي النظام الراسمالي الاقتصادي الاجتماعي . ان الثورة البرجوازية تعبر عن حاجات التطور الراسمالي ، وهي لا تدمر اسس الراسمالية ، بل على العكس ، بل توسع وتعمق هذه الاسس . ولذلك فان هذه الثورة تعبر ليس فقط عن مصالح الطبقة العاملة ، بل مصالح كل البرجوازية ايضا . وما دامت سيطرة البرجوازية حتمية في ظل الراسمالية ، فان من الممكن القول ان الثورة البرجوازية لا تعبر عن مصالح البروليتاريا بقدر ما تعبر عن مصالح البرجوازية . ولكن من السخافة الاعتقاد ان الثورة البرجوازية لا تعبر مطلقا عن مصالح البروليتاريا . وهذه الفكرة السخيفة اما انها من النظرية « النارودنية » الشمطاء ، التي تقول ان الثورة البرجوازية تعادي مصلحة البروليتاريا ، واننا لذلك لا نحتاج الى حرية سياسية برجوازية ، أو انها من الفوضوية التي ترفض أي مساهمة للبروليتاريا في السياسة البرجوازية وفي البرلمانية البرجوازية . ومن جهة النظرية فان هذه الفكرة تهمل الفرضيات المبدئية للماركسية فيما يتعلق بحتمية التطور الراسمالي على اساس للانتاج السلعي. ان الماركسية تعلمنا انه في مرحلة معينة من التطور ، فان مجتمعا قائما على الانتاج السلعي وله علاقة متبادلة تجارية مع الامم الراسمالية المتحضرة ، يجب حتما ان يتخذ طريق الراسمالية. ولقد قطعت الماركسية نهائيا الصلة مع التفاهة النارودنية والفوضوية بأن روسيا مثلا ، يمكنها ان تتجاوز التطور الراسمالي وان تنجو من الراسمالية . وان تنحرف الى طريق آخر غير طريق الصراع الطبقي ، على اساس اطار هذه الراسمالية وقاعدتها .

ان كل مبادىء الماركسية هذه قد اثبتت وفسرت بتفاصيلها وبشكل عام ، وفيما يتعلق بروسيا بشكل خاص . وينجم من هذه المبادىء ان فكرة البحث عن طريق خلاص الطبقة العاملة غير طريق تطور الراسمالية ، انما هي فكرة **رجعية** . ففي اقطار امثال روسيا لا تعاني الطبقة العاملة من الراسمالية كما تعاني من التطور الناقص للراسمالية . ولذلك فان الطبقة العاملة **تستفيد بالتاكيد** من اتساع تطور الراسمالية وسرعته . ان تنحية كل بقايا النظام القديم التي تصور اتساع تطور الراسمالية وحريته وسرعته، هو أمر مفيد بشكل مطلق للطبقة العاملة . ان الثورة البرجوازية هي بالضبط انقلاب يكنس بحزم انبعاثات الماضي ، انبعاثات نظام ملكية العبيد (الذي لا يتضمن الاتوقراطية فقط ، بل الملكية ايضا) ويضمن اعظم تطور حر واسع سريع للراسمالية .

هذا هو السبب في ان **الثورة البرجوازية تفيد البروليتاريا الى ابعد حد** . ان الثورة البرجوازية ضرورية بصورة مطلقة لمصالح البروليتاريا . وكلما ازداد استمرار

الثورة البرجوازية وتحددت وانجزت تأكد اكثر فأكثر ان نضال البروليتاريا موجه ضد البرجوازية وفي سبيل الاشتراكية. وليس سوى هؤلاء الذين يجهلون الفباء الاشتراكية العلمية يمكنهم اعتبار هذه النتيجة جديدة او غريبة او استثنائية . وهذه النتيجة ، من بين النتائج الاخرى ، ينجم عنها فكرة هي ان الثورة البرجوازية في معنى معين هي اكثر فائدة للبروليتاريا من البرجوازية . ولا شك ان هذه الفكرة صحيحة بالمعنى التالي : ان من صالح البرجوازية ان تعتمد على بقايا معينة من الماضي كالملكيةوالجيش الجاهز ... الخ . في نضالها ضد البروليتاريا . ومن الصالح للثورة البرجوازية الا تكنس كل بقايا الماضي بشكل مطلق وبحزم ايضا ، بل من صالحها ان تحتفظ ببعض هذه البقايا ، اي ، ان لا تكون منسجمة تماما ولا منجزة نهائيا ، ولا ان تكون محددة وقاسية . وغالبا ما يعبر الاشتراكيون الديمقراطيون عن هذه الفكرة بشكل مختلف الى حد ما ، بالقول ان البرجوازية تخون نفسها ، ان البرجوازية تخون قضية الحرية، وان البرجوازية اعجز من ان تستمر في ديمقراطيتها . ومن المفيد جدا للبرجوازية ان تتم التغيرات الضرورية في اتجاه الديمقراطية البرجوازية ببطء شديد ، وبالتدريج وبمنتهى الحذر ، وبأقل حزم عن طريق الاصلاحات وليس عن طريق الثورة ، و ن تكون هذه التغيرات لصالح المؤسسات « المبجلة » لنظام العبودية (كالملكية مثلا) قدر الامكان، ان تطور هذه التغيرات، بأضعف ما يمكن، النشاط الثوري المستقل، والمبادهة وطاقة جماهير الشعب ، أي الفلاحين وعلى الاخص العمال ، اما اذا تمت الامور في غير هذا الطريق فان من السهل جدا للعمال ، كما يقول احد الفرنسيين « إن ينقلوا البندقية من كتف لآخر » اي ان يصوبوا ضد البرجوازية السلاح الذي ستمدهم به الثورة البرجوازية ، والحرية التي حققتها الثورة ، والمؤسسات الديمقراطية التي تنبثق وتظهر في ارض نظيفة من النظام العبودي .

ومن جهة اخرى ، فان من المفيد جدا للطبقة العاملة ان تتجه التغيرات الضرورية باتجاه الديمقراطية البرجوازية وتتحقق بواسطة الثورة وليس بواسطة الاصلاح ، لان الاصلاح هي طريق التلكؤ واللف والدوران ، طريق الموت البطيء والتفسخ للاجزاء البالية من العضوية القومية . ان طبقة البروليتاريا والفلاحين هي التي تعاني اكثر ما تعاني من هذا التفسخ . ان الطريق الثورية هي طريق البتر السريع ، وهي طريق اقل الما للبروليتاريا ، طريق الاقصاء المباشر لكل ما هو متفسخ، طريق أقل مجاملة واقل اعتبارا للملكية ولمؤسساتها الرديئة الآثمة العفنة البغيضة التي تذهب معها .

وهكذا فليس بسبب الرقابة فقط ، ولا بسبب «الخوف من اليهود» فقط بل من صحافة برجوازيتنا الليبرالية تنوح على احتمال الطريق الثورية ، وتخاف الثورة ، وتحاول ان تدب الرعب في قلب القيصر من عربة الثورة ، وتبحث لتجنب الثورة ، وينبطحون ويتملقون من أجل الاصلاحات البائسة كاساس للطريق الاصلاحية . ولم يشارك في هذا الموقف فقط « **روسكويا فيدوموستي** » و « **سين اوتشيستفا** » و « **ناشازيزن** » و « **ناشي دني** » (٢١٥) ، بل شاركت فيه ايضا « **أوسفو بوشديني** » (٢١٦) غير الشرعية، وغير المراقبة . ان المركز الفعلي الذي تتخذه كطبقة في

المجتمع الراسمالي يقود حتما الى تذبذبها في الثورة الديمقراطية . والمركز الفعلي الذي تتخذه البروليتاريا كطبقة يضطرها ان تكون ديمقراطية باستمرار . ان البرجوازية تتطلع الى الوراء خوفا من التقدم الديمقراطي الذي يهدد بتقوية البروليتاريا . ان البروليتاريا لا تملك شيئا تخسره سوى قيودها ، ولكنها بمساعدة الديمقراطية فانها تكسب العالم كله (٢١٧) . هذا هو السبب في انه كلما ازدادت الثورة البرجوازية في تحقيق التحولات الديمقراطية ، قلت الفائدة التي كانت تحصرها بالبرجوازية وحدها. وكلما ازدادت ضمانة البروليتاريا والفلاحين في الفوائد التي تجنيها من الثورة الديمقراطية .

ان الماركسية تعلم البروليتاري الا ينعزل عن الثورة البرجوازية ، والا يكون غير مبال تجاهها ، والا يسمح لقيادة الثورة ان تكون كلها بيد البرجوازية ، بل على العكس ، يجب ان يبذل قصارى جهده ليكون له دور فيها ، ان يحارب بحزم لاقامة الديمقراطية البروليتارية ، ليدفع بالثورة الى نهايتها . ولا نستطيع ان نخرج من الحدود البرجوازية الديمقراطية للثورة الروسية ، ولكن يمكن ان نوسع هذهالحدود وداخل هذه الحدود يمكننا بل يجب علينا ان نحارب من اجل مصالح البروليتاريا ، من اجل الحاجات المباشرة ، من اجل الشروط التي تجعل من الممكن ان تجهد قواها لتحقيق النصر التام في المستقبل . فهناك ديمقراطية برجوازية ، وديمقراطية برجوازية . فالملكي الزيمستفي الذي يؤيد اقامة مجلس أعلى و « يطالب » باقتراع عام ، بينما يساوم سرا ويعقد صفقة مع القيصرية لتقديم دستور مبتور، هو برجوازي ديمقراطي ايضا . والفلاح الذي يشهر السلاح ضد الاقطاعيين وضباط الحكومة ويقترح « بسذاجة جمهورية » « طرد القيصر » هو برجوازي ديمقراطي ايضا . هناك انظمة برجوازية ديمقراطية مثل النظام القائم في المانيا ، والنظام القائم في انكلترا ايضا ، مثل النظام القائم في النمسا واميركا وسويسرا . وسيكون ظريفا حقا ذاك الماركسي الذي يعجز في مرحلة الثورة الديمقراطية عن رؤية هذا الفرق بين درجات الديمقراطية والفرق بين اشكالها ويحصر نفسه في ملاحظات « ذكية » ليصل الى النتيجة القائلة ان هذه « ثورة برجوازية » وهي بعد كل شيء ثمرة « الثورة البرجوازية » .

واحد الاعتراضات التي ترتفع ضد شعار « دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية » هو ان تلك الدكتاتورية تفترض مسبقا « ارادة واحدة » (الايسكرا العدد ٩٥) ، وان الارادة الواحدة لا يمكن ان توجد بين البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة . وهذا الاعتراض تافه لانه قائم على التفسير « الميتافيزيكي » المجرد لعبارة « الارادة الواحدة » ، اذ يمكن ان تكون هناك ارادة واحدة في مجال ولا تكون في مجال آخر . ان غياب الوحدة في مسائل الاشتراكية والنضال من أجل الاشتراكية لا يحول دون وحدة الارادة في مسائل الديمقراطية والنضال من اجل الجمهورية . ونسيان هذا يعادل نسيان الفرق التاريخي المنطقي بين ثورة ديمقراطية وثورة اشتراكية . ان نسيان هذا يعادل نسيان طابع الثورة الديمقراطية باعتبارها ثورة **لكل الشعب** : واذا كانت « لكل الشعب » ، فان ذلك يعني ان هناك « ارادة

واحدة » بالضبط ما دامت هذه الثورة تلبي حاجات كل الشعب ومطاليبه . ووراء حدود الديمقراطية لا يمكن التحدث عن مسألة الارادة الواحدة للبروليتاريا والفلاحين. ان النضال الطبقي بينهما محتوم ، ولكن في الجمهورية الديمقراطية يكون هذا النضال نضالا اكثر عمقا وانتشارا للشعب **من أجل الاشتراكية**. ومثل أي شيء آخر في العالم، فان ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية ماضيا ومستقبلا . فماضيها هو الاوتوقراطية والعبودية والملكية والامتيازات . وفي النضال هذا الماضي ، في النضال ضد الثورة المضادة، سوف تكون « الارادة الواحدة» للبروليتاريا والفلاحين ممكنة ، اذ ستكون هنا وحدة مصالح .

اما مستقبلها فهو النضال ضد الملكية الخاصة ، نضال العامل المأجور ضد رب العمل ، النضال من اجل الاشتراكية . فالوحدة هنا ستكون مستحيلة (★) . فالطريق هنا ليس من الاوتوقراطية الى الجمهورية ، بل من الجمهورية الديمقراطية البرجوازية الصغيرة الى الاشتراكية .

بالطبع ، في الظروف التاريخية الفعلية ، فان عناصر الماضي تصبح متداخلة مع عناصر المستقبل ، والطريقان تتقاطعان . فالعمل المأجور في نضاله ضد الملكية الخاصة يوجد في ظل الاوتوقراطية ايضا ، انه ينشأ حتى في ظل العبودية . ولكن هذا على الاقل يمنعنا من التمييز بصورة منطقية وتاريخية بين المراحل الكبرى للتطور . اننا نعارض الثورة البرجوازية بالثورة الاشتراكية ، ونلحق على الضرورة المطلقة للتمييز بحزم بينهما ، ولكن هل يمكن نكران انه في مجرى التاريخ تتداخل العناصر الخاصة لهاتين الثورتين ؟ الم يرافق مرحلة الثورات الديمقراطية في اوروبا عدد من الحركات والمحاولات الاشتراكية لاقامة الاشتراكية ؟ اليس امام الثورة الاشتراكية القادمة في اوروبا ان تكمل الكثير مما لم تنجزه الثورة الديمقراطية ؟

ينبغي على الاشتراكي الديمقراطي الا ينسى ولو للحظة ان البروليتاريا سوف تشن حتما نضالا طبقيا من اجل الاشتراكية حتى ضد البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الاكثر ديمقراطية . ان هذا امر لا ريب فيه . ولذلك فمن الضرورة القصوى اقامة حزب للاشتراكية الديمقراطية مستقل ومنفصل وحازم . ولذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار الطبيعة الموقوتة لتاكتيكنا مع البرجوازية في توجيه « ضربة قاضية » . وواجب المراقبة الدقيقة « لتحالفنا . ولعدونا » الخ . وكل هذا لا يدع مجالا للشك . ومن السخرية والرجعية ان نستنتج من هذا ان علينا ان ننسى او نتجاهل او نهمل المهمات التي . وان كانت وقتية انتقالية . هي على درجة كبيرة من الحيوية في الوقت الحاضر . ان النضال ضد الاوتوقراطية هو مهمة وقتية انتقالية امام الاشتراكيين . ولكن تجاهل هذه المهمة او اهمالها بأي طريقة هو خيانة للاشتراكية وخدمة للرجعية . ان دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية هي بلا شك هدف اشتراكي موقت وانتقالي . ولكن تجاهل هذا الهدف في مرحلة الثورة الديمقراطية يعني الارتماء في احضان الرجعية .

(★) ان تطور الرأسمالية بشكل واسع وسريع في ظروف الحرية ، سوف يضع حتما نهاية لوحدة الارادة ، وبقدر ما تتم ذلك عاجلا ، تسحق الثورة المضادة والردة الرجعية .

ينبغي اظهار الاهداف السياسية الملموسة في الظروف الملموسة . فكل الاشياء نسبية ، فكل الاشياء تظهر ، وكل الاشياء تتغير . فلم تضع الاشتراكية الديمقراطية الالمانية في برنامجها المطالبة بالجمهورية . فالوضع في المانيا يجعل هذه المسألة في الممارسة العملية لا تنفصل عن مسألة الاشتراكية (مع ان انجلز ، فيما يتعلق بألمانيا ايضا ، حذر في تعليقاته على مشروع برنامج ايرفورت ١٨٩١ من التقليل من اهمية الجمهورية والنضال في سبيل الجمهورية !) وفي الاشتراكية الديمقراطية الروسية لم تظهر مسألة الغاء المطلب من اجل الجمهورية من برنامجها ودعايتها التحريضية ، لانه لا يمكن الحديث في قطرنا عن العروة الوثقى بين مسألة الجمهورية ومسألة الاشتراكية. ومن الطبيعي تماما بالنسبة للاشتراكي الديمقراطي الالماني في عام ١٨٩٨ الا يضع تأكيدا خاصا على مسألة الجمهورية ، وهذا لا يثير العجب ولا الشماتة . ولكن في عام ١٨٤٨ اذا لم يضع الاشتراكي الديمقراطي تأكيدا على مسألة الجمهورية ، فانه خائن للثورة . فليس ثمة حقيقة مطلقة . ان الحقيقة هي دائما ملموسة .

وسوف يأتي وقت يكف فيه النضال ضد الاوتوقراطية الروسية ، وستمر فترة الثورة الديمقراطية في روسيا ، وعندئذ سيكون من السخرية حتى التحدث عن « وحدة الارادة » للبروليتاريا والفلاحين ، حول الدكتاتورية الديمقراطية .. الخ . وعندما يحين ذلك الوقت فسوف نطرح مباشرة مسألة الدكتاتورية الاشتراكية للبروليتاريا ، ونتحدث عن ذلك بكل تفصيل . ولا يستطيع ، حاليا ، حزب الطبقة التقدمية الا ان يكافح بكل طاقته من اجل النصر الحاسم للثورة الديمقراطية على القيصرية . والنصر الحاسم لا يعني اكثر من الدكتاتورية الديمقراطية الثورية للبروليتاريا والفلاحين ..

هل فكرتم أيها السادة بالقوى الاجتماعية التي تقرر « تكنيس الثورة » ؟ فلنهمل القوى السياسية الاجنبية ، التضامنات العالمية ، التي تطورت لصالحنا في الوقت الحاضر ، ولكننا نحذفها كلها من المناقشة في اعتبارنا لمسألة القوى الداخلية في روسيا . فلندرس هذه القوى الاجتماعية الداخلية . ان الاوتوقراطية والبلاط الامبراطوري والبوليس والبيروقراطية والجيش وحفنة من الارستقراطية يقفون ضد الثورة . فكلما تفاقم السخط العميق للشعب ، قل الاعتماد على الكتائب وازداد المتذبذبون البيروقراطيون . وعلاوة على ذلك فان البرجوازية ككل ، هي الآن الى جانب الثورة وتتحدث بحماسة عن الحرية ، وتتمسك أكثر فأكثر باسم الشعب وحتى باسم الثورة (★) . ولكننا نعرف ، نحن الماركسيون ، من النظرية ومن الملاحظة يوما يوما وساعة ساعة لليبراليينا ، شعب الزمستفو ، وانصار اوسفوبوزديني ان البرجوازية مفككة وتبحث عن ذاتها بجبن في دعمها للثورة . ان البرجوازية ، في كتلتها ستنقلب حتما الى الثورة المضادة ، الى الاوتوقراطية ضد الثورة ، وضد الشعب حالما تواجه مصالحها الانانية الضيقة ، وحالما تتراجع عن الديمقراطية المدعمة (وقد ارتدت عنها من قبل) . وهناك يبقى « الشعب » ، أي البروليتا والفلاحون :

(★) ومما يفيد هنا رسالة ستروفه المفتوحة الى جوريس المنشورة حديثا قبل الاخير في الاومانيتية ومن قبل ستروفه في اوسفوبوزديني العدد ٧٢ .

ولا يمكن الاعتماد الا على البروليتاريا وحدها التي تسير بالثورة حتى النهاية ، لانها تتجاوز حدود الثورة الديمقراطية . وهذا هو السبب في ان البروليتاريا تحارب في الجبهة الامامية من أجل الجمهورية وترفض باصرار النصيحة التافهة الغبية القائلة انما تأخذ بعين الاعتبار امكانية الارتداد البرجوازي . ويشتمل الفلاحون على عدد كبير من انصاف البروليتاريا وعناصر البرجوازية الصغيرة . ان هذا يجعلها غير ثابتة وتضطر البروليتاريا ان تعتمد على حزب طبقي صارم او علاوة على ذلك فان زعزعة الفلاحين تختلف اختلافا جذريا عن زعزعة البرجوازية ، لان الفلاحين في الوقت الحاضر لا يهتمون بالحفاظ المطلق على الملكية الخاصة بقدر ما يهتمون بانتزاع أراضي الملاك العقاريين التي هي شكل من الاشكال الرئيسية لهذه الملكية . ودون ان يصبح ، الفلاحون ، لهذا السبب ، اشتراكيين ، ودون ان يكفوا عن ان يكونوا بورجوازيين صغارا ، يمكنهم ان يصبحوا من انصار الثورة الديمقراطية الحازمين ، ومن اشد الناس تمسكا بها. وسيصبح الفلاحون هكذا حتما ان لم تقطع مجرى الاحداث الثورية، التي تجعل منهم متنورين ، خيانة البرجوازية وهزيمة البروليتاريا . وخضوعا لهذا الشرط يصبح الفلاحون حصن الثورة والجمهورية ، اذ ان الثورة المظفرة بشكل نهائي هي وحدها التي يمكنها ان تهب الفلاح كل شيء في مجال الاصلاح الزراعي — كل ما يرغب فيه الفلاحون ، ويحلمون به ، ويحتاجونه حقا (ليس لالغاء الراسمالية كما يتصور الاشتراكيون الثوريون ، ولكن) حتى يتخلصوا من اوحال شبه العبودية ، ومن عتمة الاضطهاد والمذلة ، ليحسنوا شروط حياتهم بقدر ما يستطيعون في قلب نظام الانتاج السلعي .

وعلاوة على ذلك ، فليس توقع الاصلاح الزراعي الجذري هو ما يربط الفلاحين بالثورة فقط ، بل كل المصالح العامة والدائمة أيضا . وحتى عندما يحارب الفلاحون مع البروليتاريا ، نجدهم في حاجة الى الديمقراطية ، اذ ان النظام الديمقراطي وحده قادر على التعبير بدقة عن مصالحهم وتأمين سيادتهم كطبقة ، كأغلبية . وكلما ازداد الفلاحون استنارة (وقد أصبحوا متنورين منذ الحرب مع اليابان بشكل لم يتوقعه العديد من اولئك الذين اعتادوا ان يقيسوا التنوير بمقياس مدرسي) ، ازدادوا حزما وعزما في الوقوف الى جانب الثورة الديمقراطية البرجوازية ، لانهم ، على عكس البرجوازية ، لا يخافون من سيادة الشعب ، بل يجنون الفوائد من تلك السيادة . وستفدوا الجمهورية الديمقراطية الفكرة المثالية عند الفلاحين حالما تبدأ بالتخلص من ملكيتها الساذجة ، لان الملكية الواعية للسماسرة البرجوازيين (مع مجلس أعلى .. الخ) تمثل للفلاحين الشيء نفسه من غياب الحقوق والاضطهاد نفسه والجهل نفسه كما تعاني اليوم ، مع فارق بسيط هو أنها مطلية بطلاء الدستورية الاوروبية البراق طلاء خفيفا .

هذا هو السبب في ان البرجوازية ، كطبقة تنضوي بشكل حتمي وطبيعي تحت جناح الحزب الليبرالي الملكي ، بينما ينضوي الفلاحون ، كطبقة ، تحت قيادة الحزب الجمهوري والثوري . وهذا هو السبب في ان البرجوازية عاجزة عن السير بالثورة الديمقراطية حتى غايتها ، بينما يستطيع الفلاحون تنفيذ ذلك ، وعلينا ان نبذل

كل جهودنا لمساعدتهم على فعل هذا .

ويمكن الاعتراض بأن هذا الامر البديهي كله من الالفباء الذي يعرفه الاشتراكيون الديمقراطيون معرفة تامة . لا فليس الامر بهذه الصورة ، انه امر لا يفهمه اولئك الذين يتحدثون عن « التقليص الكاسح » للثورة كنتيجة لتنحي البرجوازية عنها . ان هؤلاء يكررون كلمات برنامجنا الزراعي ، التي يستظهرونها دون ان يفهموا معناها ، والا فانهم لن يرتعبوا من مفهوم الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا والفلاحين التي تنجم بصورة حتمية عن النظرة الماركسية الى العالم ، وعن برنامجنا ، والا فانهم لن يحصروا تكنيس الثورة الروسية الكبرى ضمن الحدود التي هيأتها البرجوازية لتسير فيها . ان امثال هؤلاء الناس تنهزم عباراتهم الثورية الماركسية المجردة امام قراراتهم الملموسة المناوئة للماركسية وللثورة .

ان هؤلاء الذين يفهمون حقا دور الفلاحين في الثورة الروسية المظفرة ، لا يحلمون بالقول ان مدى الثورة سيتقلص اذا انحرفت البرجوازية عنها . لان الثورة الروسية، في الواقع الفعلي ، لم تبدأ باكتساحها الفعلي ، وسوف تحقق الاكتساح الثوري الواسع المرتقب في مرحلة الثورة الديمقراطية البرجوازية فقط عندما تنحرف البرجوازية عن الثورة ، وعندما تلعب جماهير الفلاحين الدور الثوري الفعال جنبا إلى جنب مع البروليتاريا . وحتى تسير ثورتنا الديمقراطية بصورة منسجمة يجب ان تعتمد على قوى قادرة على تحقيق شل التذبذب المحتوم للبرجوازية (أي بالضبط قادرة على « جعل البرجوازية تنحرف عن الثورة » التي يجزع انصار الايسكرا القوقازيون من هذا بسبب ضعف تفكيرهم) .

ينبغي على البروليتاريا ان تتابع الثورة الديمقراطية حتى غايتها ، بان تتحالف مع جماهير الفلاحين لسحق مقاومة الاوتوقراطية بالعنف ولشل تذبذب البرجوازية . على البروليتاريا ان تنجز الثورة الاشتراكية معتمدة على العناصر نصف البروليتارية من السكان ، حتى تسحق مقاومة البرجوازية بالعنف ولشل تذبذب الفلاحين والبرجوازية الصغيرة . تلك هي مهمات البروليتاريا ، كما تعرضها جماعة الايسكرا الجديدة بصورة ضيقة في كل مناقشاتها وقراراتها حول اكتساح الثورة . .

ان الثورة الديمقراطية في روسيا هي ، في جوهرها الاقتصادي والاجتماعي ، ثورة برجوازية . ولا يكفي فقط ان نكرر هذه الفرضية الماركسية الصحيحة . فيجب فهمها كما ينبغي وتطبيقها على السفارات السياسية . ان الحرية السياسية كلها القائمة على علاقات الانتاج الحالية ، أي علاقات الانتاج الراسمالية هي حرية برجوازية بشكل عام . ومطلب الحرية يعبر بالدرجة الاولى عن مصالح البرجوازية . وكان ممثلوها اول من رفع هذا المطلب . وفي كل مكان استخدم انصارها مثل الاسياد الحرية التي ينشدون ، وحصروها في جرعات معدلة بورجوازية دقيقة ، وجمعوها مع الاضطهاد الانيق جدا للبروليتاريا الثورية في زمن السلم ، ومع الاضطهاد الوحشي في الزمن العصيب .

وليس سوى النارودنيك المتمردين والفوضويين والاقتصاديين (٢١٨) يستنتجون من ذلك ان النضال من اجل الحرية يجب ان يهجر او يستصغر شأنه . ولا

يمكن فرض المذاهب المثقفة التافهة على البروليتاريا الا لفترة ضد ارادتها . لقد تحققت البروليتاريا غريزيا أنها تحتاج للحرية السياسية ، تحتاج أكثر من غيرها ، مع ان النتيجة المباشرة لتلك الحرية سوف تقوي وتنظم البرجوازية . ليس بالتهرب من النضال الطبقي ، تتوقع البروليتاريا أن تجد خلاصها ، بل بتطويره ، بتوسيع رقعته ووعيه وتنظيمه وحزمه . وكل من يقلل من مهمات النضال السياسي ، فانه يحول الاشتراكي الديمقراطي من مدافع عن الشعب الى امين سر نقابي . وكل من يقلل من مهمات البروليتاريا في الثورة البرجوازية الديمقراطية ، يحول الاشتراكي الديمقراطي من قائد للثورة الشعبية الى قائد في اتحاد عمل حر .

نعم ، الثورة **الشعبية** . لقد حاربت الاشتراكية الديمقراطية ، ولا تزال تحارب بحق ، اساءة استعمال الديمقراطية البرجوازية لكلمة « الشعب » . انها تطالب بألا تكون هذه الكلمة وسيلة لتغطية العجز عن فهم التناحرات الطبقية في داخل الشعب . وهي تلح على ضرورة الاستقلال الطبقي التام لحزب البروليتاريا . ولكنها اذا كانت تقسم « الشعب » الى « طبقات » فليس معنى ذلك ان تنطوي الطبقة الطليعية على نفسها ، وتنحصر في نطاق ضيق ، وتخفي نشاطها خوفا من ان ينحرف حكام العالم الاقتصاديون ، انها تفعل ذلك بحيث ان الطبقة الطليعية ، التي لا تعاني من تأرجح الطبقات الوسيطة وتذبذبها وعدم ثباتها ، تكافح بطاقة وحماسة كبيرتين من اجل قضية كل الشعب في طليعة الشعب باسره .

وهذا ما لا يعرفه اليوم الايسكريون الجدد غالبا ، اذ يستبدلون بصياغة الشعارات السياسية الفعالة في الثورة الديمقراطية ، التكرار المتحذلق لكلمة « طبقة » فينحطون في شتى الحالات .

ان الثورة الديمقراطية هي ثورة برجوازية في طبيعتها . وشعار اعادة التقسيم العام أو « الارض والحرية » ـ ذاك الشعار الواسع الانتشار بين جماهير الفلاحين الجاهلة والمستعبدة ، ولكنها تسعى بشغف وراء النور والسعادة ـ هو شعار برجوازي : ولكن علينا نحن الماركسيون ، ان نعرف انه ليس هناك ولا يمكن ان يكون للبروليتاريا والفلاحين الا طريق واحدة الى الحرية الحقيقية ، وهو طريق الحرية البرجوازية والتقدم البرجوازي . وعلينا الا ننسى انه ليست هناك اليوم ولا يمكن ان تكون الا وسيلة واحدة لتقريب الاشتراكية وهي الحرية السياسية التامة ، والجمهورية الديمقراطية ، ودكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية . ونحن ، باعتبارنا ممثلي الطبقة الطليعية ، الطبقة الثورية الوحيدة ، والثورية بلا تحفظ ولا تردد ولا تطلع الى الوراء ، يتوجب علينا ان نضع امام الشعب كله مهمات الثورة الديمقراطية بأكثر ما يمكن من الاتساع والجراة والمبادرة . واستصغار هذه المهمات ، يعني في حقل النظرية ، تحويل الماركسية الى كاريكاتور ، وتشويهها على طريقة ضيقي الافق التافهين المبتذلين ، ويعني في حقل السياسة العملية ، تسليم قضية الثورة الى ايدي البرجوازية التي ستنحرف حتما عن السير بالثورة حتى النهاية . ان العراقيل التي تعترض سبيل انتصار الثورة الكامل كبيرة جدا . وليس في مقدور اي انسان ان يلوم ممثلي البروليتاريا ، اذا بذلوا قصارى جهدهم واذا تحطمت هذه

الجهود بمقاومة الرجعية ، وخيانة البرجوازية ، وجهل الجماهير . ولكن الجميع وكل انسان ـ والبروليتاريا الواعية اولا ـ سوف يدين الاشتراكية الديمقراطية اذا بترت الطاقة الثورية للثورة الديمقراطية ، وطالبت بالعزيمة الثورية خوفا من ان تربح البرجوازية أو تنحرف .

قال ماركس (٢١٩) ان الثورات قاطرات التاريخ . ان الثورات هي اعياد للمضطهدين والمستثمرين . ولن يتهيأ وضع لجماهير الشعب في اي زمن آخر لتكشف عن مبدعين فعالين لنظام اجتماعي جديد . مثل زمن الثورة . في مثل هذه الازمنة يمكن ان يحقق الشعب المعجزات . اذا ما قيس بمقياس التقدم التدريجي التافه المحدود المبتذل . ولكن من الضروري ان يتقدم قادة الاحزاب الثورية ايضا . بأهداف بمزيد من الاستيعاب والجراة ، في مثل ذلك الزمن . بحيث تكون شعاراتهم في طليعة المبادهة الثورية للجماهير ، فيكونون مثل منارة تكشف لهم مثالنا الاشتراكي والديمقراطي في كل عظمته وجماله . ويظهرون لهم اقصر الطرق واقربها الى الانتصار التام المطلق الحاسم . فلنترك الانتهازيين البرجوازيين من جماعة « اوسفوبوزديني » يختلقون ، خوفا من الثورة والصراط القويم . سبلا ملتوية ومداورات ومساومات . واذا جرفنا بالقوة الى هذه السبل ، فسوف نعرف كيف نقوم بواجبنا حتى في هذا العمل اليومي المتواضع . ولكن النضال العنيد هو الذي يقرر اولا السبيل الواجب اتباعها . وسوف نكون ناكرين وخونة للثورة ، ان لم نستغل هذه العزيمة لدى الجماهير المحتفلة بعيدها ، هذه الحماسة الثورية ، للنضال بلا هوادة ولا ضعف من اجل السبيل القويم الحاسم . فلندع الانتهازيين البرجوازيين يتأملون بجبن في الرجعية المقبلة . ان العمال لن يخافوا من فكرة ان الرجعية تبغي ان تكون بطاشة مرعبة ، ولن يخافوا من انحراف البرجوازية . ان العمال لا يتوقعون المساومات . ولا يسألون الشفقة . ان ما يكافحون من أجله هو سحق القوى الرجعية بلا رحمة . اي **اقامة دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية .**

وبالطبع ان سفينة حزبنا في الايام العاصفة تتعرض للمخاطر أكثر من فترة « الابحار » الهادئة للتقدم الليبرالي ، التي تعني امتصاص دم الطبقة العاملة بكل ألم عن طريق مستثمريها . وبالتحديد ان مهمات الدكتاتورية الديمقراطية الثورية أكثر صعوبة وتعقيدا من مهمات « المعارضة المتطرفة » للنضال البرلماني المحدود . اما الذي يفضل عن وعي الابحار الهادىء و « المعارضة » المأمونة في الوضع الثوري الحالي فان من الافضل له ان يترك العمل الاشتراكي الديمقراطي ، ان ينتظر حتى تمر الثورة ، وتنتهي أيام العيد ، وعندما تبدأ الحياة اليومية الرتيبة ثانية ، ولا تبقى مقاييسه الروتينية الضيقة تعزف معزوفة شاذة ، أو تشوه ببشاعة مهمات الطبقة الطليعية .

وفي طليعة كل الشعب ، والفلاحين بشكل خاص ـ من أجل الحرية التامة ، من أجل الثورة الديمقراطية الوطيدة ، من أجل الجمهورية ! في طليعة كل الكادحين والمستثمرين ، من اجل الاشتراكية ، هكذا يجب ان يكون الشعار الطبقي الذي ينبغي ان يسود وان يقرر كل قضية تكتيكية ، وكل خطوة عملية لحزب العمال أثناء الثورة . . .

ان اساءة استخدام العبارات ممارسة مألوفة في السياسة . فقد تسمى بالاشتراكية مثلا انصار الليبرالية البرجوازية الانكليزية (« نحن كلنا اشتراكيون » هكذا قال هاركورت) وانصار بسمارك واصدقاء البابا ليون الثالث عشر . وكلمة « ثورة » تعرضت كثيرا لسوء الاستعمال بكل مظاهره ، وسوء الاستعمال هذا محتوم في درجة معينة من تطور الحركة . وعندما يشرع السيد ستروفه بالحديث باسم الثورة فلا يمكننا الا ان نتذكر تيير . فقبل أيام معدودة من ثورة شباط شعر هذا القزم المرعب ، هذا المجسد الاكمل لفساد البرجوازية السياسي ، بأن العاصفة تجتاح الشعب ، فأعلن من على منبر البرلمان انه « **من حزب الثورة** » (راجع **الحرب الاهلية في فرنسا** لماركس) (٢٢٠) والمعنى السياسي لانتقال « اوسفوبوزديني » الى حزب الثورة مماثل قطعا لانتقال تيير . وعندما يأخذ امثال تيير من الروس يتحدثون عن انتمائهم لحزب الثورة ، فان شعار الثورة يعني انه صار غير كاف ، و لايدل على شيء ولا يحدد أية مهمة ، لان الثورة اصبحت امرا واقعا ولان اكثر العناصر تباينا راحت تنحاز الى جانبها .

وبالفعل ما هي الثورة من وجهة نظر الماركسية ؟ انها تقويض بالعنف لبناء فوقي سياسي قديم ، أدى تناقضه مع علاقات الانتاج الجديدة ، في لحظة معينة الى تداعيه . ان التناقض بين الاوتوقراطية وكل النظام في روسيا الرأسمالية ، وكل متطلبات تطورها الديمقراطي البرجوازي ،قد اسفر عن تداع أشد خصوصا وان هذا التناقض قد استمر زمنا اطول بصورة مصطنعة . ان البناء الفوقي يتصدع من كل الجهات ، ولا يصمد للضغط ويضعف . وعلى الشعب نفسه ، بشخص ممثلي مختلف الطبقات والفئات ، ان يقيم بناء فوقيا جديدا . وفي لحظة معينة من التطور ، يتضح عدم صلاح البناء الفوقي القديم امام الجميع . ويقر الجميع بالثورة ، والمطلوب الان تحديد الطبقات التي ينبغي لها ، على وجه الدقة ، ان تقيم البناء الفوقي الجديد ، وكيف يجب ان تبنيه تماما . ومن غير هذا التحديد ، يكون شعار الثورة في هذه اللحظة فارغا تماما لا معنى له ، لان ضعف الاوتوقراطية يجعل حتى كبارا الامراء و« **الموسكوفسكي فيدومستفي** » (٢٢١) ينقلبون الى « ثوريين » ، من غير مجال هذا التحديد ، لا مجال حتى للقول بأهداف ديمقراطية طليعية للطبقة الطليعية . وهذا التحديد ينحصر في شعار دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية . ان هذا الشعار يحدد في آن واحد الطبقات التي يمكن ويجب ان يعتمد عليها « البناؤون » للبناء الفوقي الجديد ، وطابعه (الدكتاتورية ، استخدام العنف لسحق كل مقاومة الاشتراكية) وطريقة بنائه (الدكتاتورية ، أي استخدام العنف لسحق كل مقاومة بالعنف ، وتسليح طبقات الشعب الثورية) . ومن لا يقبل اليوم شعار الدكتاتورية الديمقراطية الثورية هذا ، اما انه لا يفهم مطلقا مهمات الثورة ، وهو عاجز عن تحديد المهمات الجديدة ، المهمات العليا التي تمليها الساعة ، واما انه يخدع الشعب ، ويخون الثورة ويسيء استعمال شعار « الثورة » .

كتب في حزيران — تموز ١٩٠٥

من احدث ما في تاكتيك الا يسكرا

أو الانتخابات المزيفة كحافز جديد للانتفاضة

« الانتفاضة » كلمة هامة . والدعوة للانتفاضة هي دعوة جدية للغاية . اذا كان النظام الاجتماعي اكثر تعقيدا ، وقوة الدولة اكثر تنظيما ، وجهاز الجيش اكثر كمالا ، فان من غير المسموح طرح مثل هذا الشعار بدون تفكير مناسب . وكما شرحنا مرارا وتكرارا ، فان الاشتراكيين الديمقراطيين الثوريين يحضرون منذ زمن طويل لشن الانتفاضة . ولكن لا يدعون الى مباشرتها الا عندما لا يكون هناك شك في ثقل الحركة الثورية وانتشارها بجذورها العميقة ، عندما لا يكون هناك شك في القضايا التي تتصدر المقدمة . كلمات هامة يجب استخدامها بحذر . فهناك صعوبات جمة تجابه تحويل هذه الكلمات الى افعال . ولهذا السبب بالضبط لا يجوز السماح بتنحية هذه الصعوبات بمجرد عبارة واحدة ، اذا استخدمنا اختراعات مانيلوفيست ، لعزل المهمات الحدية ، او أن يحلم المرء بما يسمى « التحولات الطبيعية » لهذه المهمات الشاقة .

ان جيشا ثوريا هو ايضا كلمات هامة . فخلق جيش ثوري هو عملية طويلة معقدة شاقة. ولكن عندما نرى انه ابتدأ وينطلق من كل الجوانب ـ وانه يشكل دورات ووثبات متقطعة ـ عندما نعرف ان نصرا واضحا للثورة هو امر مستحيل بدون مثل هذا الجيش ، فعلينا ان نطرح شعارا محددا ومباشرا ، وان ندافع عنه ، وأن نجعله حجر الزاوية للمهمات السياسية الجارية . ومن الخطأ الاعتقاد ان الطبقات الثورية هي قوية بما فيه الكفاية عندما تكون هذه الثورة قد نضجت بفضل شروط التطور الاجتماعي والاقتصادي . لا ، فالمجتمع الانساني لا يؤلف العناصر التقدمية ، بصورة عقلية أو « مريحة » . فمن الممكن ان تنضج الثورة ، ومع هذا فقد يتبين ان القوى

التي تحلقها غير كافية لتنفيذها . وفي هذه الحالة يتفسخ المجتمع . وقد تستمر عملية التفسخ هذه الى عدة سنوات . فلا شك ان روسيا ناضجة للثورة الديمقراطية ، ولكن البحث لا يزال جاريا حول من هي الطبقات الثورية التي تملك القوة الكافية الان لتنفيذها . ولا تحل هذه المسألة الا عن طريق النضال ، الذي تقترب لحظته الحرجة بسرعة فائقة ــ اذا كانت المؤشرات الهائلة المباشرة وغير المباشرة لا تفسدنا . ان الرجحان الاخلاقي لا مراء فيه ــ فالقوة الاخلاقية عظيمة بشكل مسيطر . ولا شك انه بدونها لا يمكن ان تكون هناك مسألة ثورة على الاطلاق . ولكنها **ليست بكافية** . ان حصيلة النضال فقط هي التي تظهر فيما اذا كانت ستترجم الى قوة مادية كافية لسحق (ولن نغمض اعيننا عن هذا) مقاومة الاوتوقراطية الفعلية . ان شعار الانتفاضة هو شعار لتقرير الموضوع بالقوة المادية ، التي يمكن ان تكون الحضارة الاوروبية في العصر الحالي هي وحدها القوة العسكرية . ينبغي الا يطرح هذا الشعار ، ما لم تكن كل متطلبات الثورة قد نضجت . ما لم تظهر الجماهير بصورة محددة انها ناهضة وجاهزة للعمل ، ما لم تؤد الظروف الخارجية الى ازمة واضحة . ولكن حالما يصدر هذا الشعار فان من الخطأ الفادح التراجع عنه ، والعودة ثانية الى القوة الاخلاقية ، العودة الى احد الشروط التي تهيء الاساس للانتفاضة العودة الى « تحول ممكن » .. الخ . لا ، فحالما يطرح النرد فان كل المخادعات يجب ان تطرح جانبا ، يجب ان نوضح للجماهير بصراحة وبصورة مباشرة الشروط العملية للثورة الناجحة المطلوبة في الوقت الراهن ..

البروليتاري عدد ٢١ في ١٧ (٤) تشرين أول ١٩٠٥

الاشتراكية والدين

يقوم المجتمع المعاصر بأسره على استثمار جماهير الطبقة العاملة الضخمة من قبل اقلية ضئيلة من السكان ، وهي طبقة المالكين العقاريين والطبقة الراسمالية . انه مجتمع عبودي ، ما دام العمال « الاحرار » ، الذين يعملون طيلة حياتهم للراسماليين، غير « مؤهلين » الا بأدنى شيء من وسائل المعيشة كشيء ضروري للحفاظ على الارقاء منتجي الربح ، ولصيانة العبودية الراسمالية واستمرارها .

ان اضطهاد العمال السياسي ينتج حتما كل اشكال الاضطهاد السياسي والاذلال الاجتماعي ، وابتذال الحياة الروحية والاخلاقية للجماهير وتعميتها . ويمكن ان يضمن العمال قدرا يزيد او ينقص من الحرية السياسية ليكافحوا من اجل انعتاقهم الاقتصادي . ولكن لا يمكن للحرية ان تعتقهم من البؤس والبطالة والاضطهاد ، ما لم تتحقق الاطاحة بسلطة رأس المال . والدين هو شكل من اشكال الاضطهاد الروحي ينيخ بكلكله على جماهير الشعب في كل مكان ، ويزيده ثقلا عملهم الدائب من اجل الاخرين ، وعوزهم وعزلتهم . وعجز الطبقات المستثمرة في نضالها ضد الطبقات المستثمرة يفسح المجال حتما لظهور الايمان بحياة افضل بعد الموت ، كما ان عجز المتوحش في صراعه مع الطبيعة فسح المجال للايمان بالآلهة والابالسة والمعجزات وما شابه ذلك . ان هؤلاء الذين يكدحون ويعيشون في عوز حياتهم يعلمهم الدين على الخضوع والصبر طالما هم على الارض ، ويمنيهم بالامل في مكافأة سماوية . ولكن هؤلاء الذين يعيشون من عمل الاخرين يعلمهم الدين ان يكونوا متعففين طالما هم على الارض، وهكذا يقدم لهم طريقة رخيصة جدا لتبرير كل وجودهم ، ويبيعونهم بطاقات بثمن متهاود تؤمن لهم السعادة في السماء . ان الدين أفيون الشعوب . ان الدين نوع من

المسكرات الروحية ، فيه يرسم ارقاء رأس المال صورتهم الانسانية ، مطلبهم من اجل حياة جديرة بالانسان حقا .

ولكن العبد الذي اصبح مدركا لعبوديته وشن النضال من اجل انعتاقه ، هو عبد كف عن ان يكون عبدا الى حد ما . ان العامل الحديث الواعي طبقيا ، الذي ربته الصناعة الضخمة وتقننه الحياة المدنية ، يلقي جانبا بازدراء الاهواء الدينية ، تاركا السماء للكهنة والمتعصبين بالدين البرجوازيين ، ويحاول ان يكسب لنفسه هنا على الارض حياة افضل . ان البروليتاريا اليوم تقف الى جانب الاشتراكية ، التي جندت العلم في المعركة ضد ضباب الدين ، وحررت العمال من ايمانهم بالحياة الآخرة بتوحيدهم مع بعضهم ليحاربوا الآن ، وعلى الارض ، من اجل حياة افضل .

ينبغي ان يكون الدين قضية خاصة . بهذه الكلمات يعبر الاشتراكيون عادة عن موقفهم تجاه الدين . ولكن يجب ان يتحدد معنى هذه الكلمات لابعاد اي سوء فهم . فنحن نطالب بأن يكون الدين شأنا خاصا فيما يتعلق بالدولة . ولكن لا يمكن اعتبار الدين شأنا خاصا فيما يتعلق بحزبنا . ويجب الا تأخذ الدولة الدين بعين الاعتبار ، وينبغي الا ترتبط المجتمعات الدينية بالسلطة الحكومية . فكل فرد حر حرية مطلقة في ان يعتنق او لا يعتنق اي دين مهما كان ، اي ان يكون ملحدا ، وكل اشتراكي يكون هكذا عادة . ولا يجوز التمييز بين المواطنين بحسب معتقداتهم الدينية ابدا . بل وحتى التصريح بدين المواطن في الوثائق الرسمية لا يجوز ابدا ــ كما ينبغي تقديم الاعانات لاقامة كنيسة ولا تقديم اعانات من الدولة للكيانات الدينية والاكليريكية . يجب ان يكون هذا اتحادات حرة حرية مطلقة يتجمع فيها المواطنون من ذوي التفكير المتشابه ، وهي اتحادات مستقلة عن الدولة . ان تحقيق هذه المطالب تحقيقا كاملا يمكن ان يضع نهاية محددة للماضي اللعين والمخزي عندما كانت الكنيسة تعيش في تبعية اقطاعية مع الدولة ، وكان المواطنون الروس يعيشون في تبعية اقطاعية مع الكنيسة القائمة ، عندما كانت قوانين التفتيش وقوانين العصور الوسطى (ولا تزال البقايا موجودة في قانون العقوبات وكتب قوانيننا) موجودة ومطبقة في الدعاوي الجنائية في الايمان وعدم الايمان ، في انتهاك حرمة ضمائر الناس ، واقامة قيد يربط الوظائف الحكومية المخادعة والمداخيل الحكومية بالتدبير الالهي لهذا او ذاك المحذر عن طريق الكنيسة الموقرة . ان فصل الكنيسة التام عن الدولة هو ما يطلبه البروليتاري الاشتراكي من الكنيسة الحديثة والدولة الحديثة .

يجب على الثورة الروسية ان تحقق هذا المطلب كضرورة جوهرية للحرية السياسية . وفي هذا المجال فان الثورة الروسية في وضع ملائم تماما ، ما دامت الاوتوقراطية الاقطاعية البوليسية تقوم بتحريات دموية كريهة فتثير السخط والهياج والاشمئزاز حتى بين سلك الكهنوت . فكم كان رجال الكهنوت الارثوذكس الروس اغبياء وبليدين ، حتى وان استيقظوا الان على دوي انهيار نظام روسيا الوسيط القديم . وحتى في انضمامهم الى المطالبة بالحرية ، فانهم يعارضون ضد التحريات الدموية ، والادارة الاستبدادية للموظفين والتجسس البوليسي المخادع على « خدام الرب » . علينا نحن الاشتراكيين ان نؤيد هذه الحركة ، وان نتابع مطالب اعضاء

السلك الكهنوتي الواعين الشرفاء حتى نهايتها ، وان نربطهم بوعودهم عن الحرية ، مطالبين بأن يقطعوا بصورة مطلقة كل الروابط بين الدين والبوليس . فاما ان تكونوا حكماء وفي هذه الحالة عليكم ان تطالبوا بالفصل التام للكنيسة عن الدولة ، وفصل المدرسة عن الكنيسة ، وان تعلنوا بصراحة وبصورة مطلقة ان الدين هو شأن خاص . واما انكم لا توافقون على هذه المطالب من اجل الحرية ، وفي هذه الحالة فانكم لا تزالون على ما يظهر اسيري تقاليد عهد التفتيش ، في هذه الحالة لا تزالون كما يبدو معلقين بوظائفكم الحكومية المخادعة ، والمداخيل الحكومية العشرية ، في حالة لا تؤمنون على ما يبدو بالسلطة الروحية لسلاحكم ، وتتابعون اخذ الرشاوي من سلطات الدولة ـ في حالة سيعلن فيها عمال روسيا قاطبة ، الواعون طبقيا ، حربا ضروسا ضدكم .

اما فيما يتعلق بحزب البروليتاريا الاشتراكية . فان الدين ليس شأنا خاصا . ان حزبنا هو اتحاد المحاربين الطليعيين الواعين طبقيا من اجل انعتاق الطبقة العاملة . ومثل هذا الاتحاد لا يستطيع ان يكون غير مبال تجاه نقص الوعي الطبقي والجهالة والغموض على شكل معتقدات دينية . اننا نطالب بعدم توطيد الكنيسة بحيث يمكن ان نهاجم الضباب الديني باسلحة ايديولوجية صرفة ، وايدولوجية فقط . عن طريق صحافتنا وكلماتنا المنطوقة . ولقد اقمنا اتحادنا ، نحن حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي تماما من اجل مثل هذا النضال ضد تخدير العمال عن طريق الدين . والحق ان النضال الايديولوجي بالنسبة لنا ليس شأنا خاصا ، ولكنه يخص كل الحزب ، يخص كل البروليتاريا .

واذا كان الامر هكذا فلماذا لا نعلن في برنامجنا اننا ملحدون ؟ ولماذا لا نمنع المسيحيين والمؤمنين الآخرين بالله من الانضمام الى حزبنا ؟

وسوف يساعدنا الجواب عن هذا السؤال في شرح الفارق الهام جدا بين الديمقراطية البرجوازية والديمقراطية الاشتراكية في طريقة طرح مسألة الدين .

ان برنامجنا قائم كليا على النظرة المادية العلمية للعالم . وايضاح برنامجنا يتضمن بالضرورة ايضاحا للجذور الاقتصادية والتاريخية الحقيقية للضباب الديني. وتتضمن دعايتنا بالضرورة نشر الالحاد ، وطباعة الادب العلمي الملائم . الذي لا تزال الحكومة الاقطاعية الاوتوقراطية تحظره حتى الآن بحزم وتعاقب عليه . وهذا ما يشكل الآن احد فروع عمل حزبنا . وسنتبع الان نصيحة قدمها مرة انجلز للاشتراكيين الالمان : ترجموا وانشروا ما استطعتم ادب الملحدين والمتنورين الفرنسيين في القرن الثامن عشر (٢٢٢) .

ولكننا لا يمكن في أي حال من الاحوال ان نقترف خطيئة كبيرة وهي أن نطرح المسألة الدينية في شكل مثالي مجرد ، وكأنها مسألة « ثقافية » لا علاقة لها بالنضال الطبقي ، كما يفعل ذلك عادة الديمقراطيون الراديكاليون من الطبقة البرجوازية . ومن السخف الاعتقاد أنه في مجتمع قائم على اضطهاد جماهير العمال والانحدار بمستواهم بشكل لا يوصف ، يمكن ان تبدد الميول الدينية بطرق الدعاية وحدها . انه فكر بورجوازي ضيق ذاك الذي ينسى ان النير الديني الذي يثقل كاهل البشرية

ليس سوى نتاج وانعكاس للنير الاقتصادي في داخل المجتمع . فلا عدد الكراريس ولا كمية المنشورات يمكن ان تنير البروليتاريا ، ان لم ينرها نضالها الخاص ضد قوى الرأسمالية السوداء . والوحدة الحقيقية للنضال الثوري للطبقة المضطهدة من أجل خلق فردوس أرضي أهم بالنسبة لنا من وحدة الرأي البروليتاري حول فردوس سماوي .

هذا هو السبب في اننا لم ولن نضع في الحاديتنا في برنامجنا ، وهذا هو السبب في اننا لم ولن نمنع البروليتاريين الذين لا يزالون يحملون آثار ميولهم القديمة من الانضمام الى حزبنا . اننا نكرر بالنظرة العلمية الى العالم ، ومن الجوهري بالنسبة لنا أن نهاجم تقلب شتى « المسيحيين » . ولكن في أدنى الاحتمالات ، فان ذلك لا يعني ان تحتل المسألة الدينية مركز الصدارة ، بينما ليست لها تلك الاهمية على الاطلاق ، ولا يعني ان نسمح لقوى النضال الاقتصادي والثوري والسياسي ان تنقسم الى آراء رديئة وأفكار تافهة ، فسرعان ما تفقد أهميتها السياسية ، وسرعان ما يكنسها مجرى التطور الاقتصادي وكأنها قمامة .

في كل مكان تعتبر البرجوازية الرجعية نفسها ، وقد شرعت الآن في روسيا تعتبر نفسها ، أنها أثارت الكفاح الديني ـ لتسترعي الانتباه وتحول نظر الجماهير عن القضايا السياسية والاقتصادية الاساسية الهامة ، وقد حلت هذا عمليا بروليتاريا كل روسيا باتحادها في نضال ثوري . هذه السياسة الرجعية لتقسيم القوى البروليتارية ، التي تتجلى في هذه الايام بالسفاحين المئة السود ، يمكن ان تفسد غدا بعض الاصلاحات البسيطة . ونحن في أي درجة ، سنعارض هذه السياسة بدعوتنا الصبورة الدائبة الى الوحدة البروليتارية والنظرة العلمية الى العالم ، دعوة أبعد من ان تثير أية خلافات ثانوية .

ان البروليتاريا الثورية ستنجح في جعل الدين شأنا خاصا حقا فيما يتعلق بالدولة . وبهذا النظام السياسي ، وبتنظيف مستنقع العصور الوسطى ، سوف تشن البروليتاريا نضالا واسعا ومكشوفا لانهاء العبودية الاقتصادية ، المصدر الحقيقي لهراء البشرية الديني .

نوفايازين العدد ٢٨ في ٣ كانون اول ١٩٠٥

من حرب العصابات

ما هي المطالب الاساسية التي ينبغي على كل ماركسي ان يطرحها لاختبار مسألة أشكال النضال ؟ ان الماركسية تختلف ، في الدرجة الاولى ، عن كل أشكال البدائية الاشتراكية بعدم ربط الحركة بأي شكل خاص من أشكال النضال . انها تعترف بكل اشكال النضال المختلفة ، ولا « تمزج » بينها ، بل تعمم وتنظم وتقدم التعبير الواعي لتلك الاشكال من نضال الطبقات الثورية التي تظهر في مجرى الحركة . واذ تعادي الماركسية بصورة مطلقة كل الصيغ المجردة والوصفات المذهبية ، تدعو الى الاهتمام الشديد بالنضال الجماهيري ، الذي كلما تطورت الحركة ، وازداد اكثر فأكثر الوعي الطبقي للجماهير وازدادت الازمات السياسية والاقتصادية حدة ، يفسح المجال باستمرار لظهور طرائق اكثر تنوعا للهجوم والدفاع . ولذلك فان الماركسية ، بكل ايجابية ، لا ترفض أي شكل من أشكال النضال . ولا يمكن بحال من الاحوال ان تحصر الماركسية نفسها بأشكال النضال الممكنة والموجودة في فترة محددة فقط ، مقرة بأنها تقوم بتلك الاشكال النضالية الجديدة ، غير المعروفة من قبل المشتركين في تلك المرحلة المحددة ، والتي تظهر بصورة حتمية كلما تغير الوضع الاجتماعي المحدد . وفي هذا المجال فان الماركسية تتعلم ، اذا نحن عبرنا عنها ، من الممارسة الجماهيرية ، ولا تدعو مطلقا الى تعليم الجماهير اشكال نضال ابتكرها « المنظمون » في دراساتهم المنعزلة . نحن نعرف ــ قال كاوتسكي ، مثلا ، عندما نختبر اشكال الثورة الاجتماعية ــ ان الازمة القادمة سوف تقدم اشكالا جديدة من النضال نحن أعجز من ان نتنبأ بها .

وفي الدرجة الثانية ، تطالب الماركسية ، بصورة مطلقة ، بالدراسة **التاريخية** لمسألة اشكال النضال . ومعالجة هذه المسألة بعيدا عن الوضع التاريخي الملموس ،

هو عجز عن فهم مبادىء المادية الديالكتيكية . في مراحل مختلفة من التطـــور الاقتصادي ، واعتمادا على اختلافات في الشروط السياسية والثقافية الوطنيـــة والحياتية والشروط الاخرى ، تقفز الى المقدمة اشكال مختلفة من النضال ، وتصبح الاشكال الاساسية للنضال ، وارتباطا بهذا فان الاشكال الثانوية والمساعدة للنضال تخضع بدورها للتغيير ومحاولة الرد بنعم او لا على مسألة فيما اذا كانت أية وسائل خاصة من النضال يجب ان تستخدم ، دون دراسة تفصيلية للوضع الملموس للحركة المحددة في مرحلة محددة من مراحل تطورهـــا ، يعني نبذ الموقف الماركسي نبذا نهائيـــا .

هاتان هما الفرضيتان النظريتان الاساسيتان اللتان يجب ان نهتدي بهما . ان تاريخ الماركسية في اوروبا الغربية يثبت عددا ضخما من الامثلة تؤيد ما قلناه . ان الاشتراكية الديمقراطية الاوروبية تعتبر في الوقت الراهن ان البرلمانية والحركـة النقابية هما الشكلان الرئيسيان من اشكال النضال ، لقد اعترفت بالانتفاضة فيما مضى ، وسوف تقوم بالاعتراف بها اذا ما تغيرت الظروف في المستقبل ـ على الرغم من رأي الليبراليين البرجوازيين امثال الكاديت (٢٢٣) وبيزاغلافتسي (٢٢٤) . لقد رفضت الاشتراكية الديمقراطية في السبعينات الاضراب العام كـدواء اجتماعي ، كوسيلة للاطاحة بالبرجوازية بضربة واحدة عن طريق الوسائل غير السياسية ـ ولكن الاشتراكية الديمقراطية أقرت تماما الاضراب السياسي الجماهيري (وخاصة بعـد تجربة روسيا في عام ١٩٠٥) كطريقة من طرائق النضال الاساسي تحت شروط معينة. لقد أقرت الاشتراكية الديمقراطية بحرب المتاريس في الاربعينات ، ورفضته لاسباب محددة في القرن التاسع عشر ، وأبدت استعدادها التام لاعادة النظر في الرأي الاخير والموافقة على جدوى حرب المتاريس بعد تجربة موسكو (٢٢٥) التي ، حسب تعبير كاوتسكي ، قدمت تكتيكا جديدا لحرب الشوارع .

البروليتاري العدد ٥ في ٣٠ ايلول ١٩٠٦

« من حول مسألة الوطنية الشاملة »

ليس سوى ثورة وطنية شاملة يمكن ان تكون مظفرة ، بالمعنى المحـدد للكلمة . وهذه حقيقة بمعنى أن الاغلبية العظمى من السكان في النضال من أجل مطالـب تلك الثورة هي أساسية لتحقيق النصر . وهذه الاغلبية العظمى اما ان تتألف من طبقة واحدة كاملة ، أو من طبقات مختلفة لها أهداف معينة مشتركة . وطبعا انها لحقيقة ان الثورة الروسية الحالية لا يمكن ان تنتصر الا اذا شملت الوطن بالمعنى الخاص بالكلمة بحيث ان المشاركة الواعية للاغلبية العظمى للسكان في النضال امر أساسي لتحقيق النصر .

ذلك هو حد الحقيقة المقنعة لكلمة « الثورة الوطنية الشاملة » . ولا يمكن رسم نتائج اكثر من هذا المفهوم ، الذي ليس سوى حقيقة (ان ليس سوى الاغلبية العظمى يمكن ان تنتصر على الاقلية المنظمة المسيطرة) . ولهذا السبب فان من غير الصحيح من حيث المبدأ ، ومخالف للماركسية مخالفة عميقة ، ان نطبق هذه الحقيقة كصيغة عامة ، كنموذج ، كقاعدة للتكتيك . ان مفهوم الثورة الوطنية الشاملة سوف يـدل الماركسي على ضرورة التحليل العملي للمصالح المتباينة للطبقات **المختلفة** التي تتفق في اهداف مشتركة محددة . ولا ينبغي في أي حال من الاحوال ان يستخدم هـذا المفهوم **لاخفاء** دراسة النضال الطبقي او تعميمه في مجرى أي ثورة . مثل هـذا الاستخدام لمفهوم « الثورة الوطنية الشاملة » تقابله الماركسية بالرفض ، وينقلب الى حذلقة لغوية مبتذلة للديمقراطيين البرجوازيين الصغار او للاشتراكيين البرجوازيين الصغـار .

هذه الحقيقة غالبا ما ينساها الجناح اليميني في الاشتراكية الديمقراطيـة . وينسون اكثر فأكثر ان **العلاقات الطبقية في ثورة من الثورات تتغير مـع تقدم تلك**

الثورة . ان كل تقدم ثوري يعني دفع الجماهير العريضة الى الحركة ، وبالتالي ـ الى وعي أعظم المصالح الطبقية ، وبالتالي ـ الى تجمعات حزبية سياسية اكثر وضوحا ، والى معالم دقيقة للفراسة الطبقية لشتى الاحزاب ، وبالتالي ـ الى احلال المطالب الحسية الواضحة المحددة **المختلفة** لشتى الطبقات محل المطالب الاقتصادية والسياسية العامة المجردة غير الواضحة .

فنرى ، مثلا ، ان الثورة البرجوازية الروسية ، مثل أي ثورة برجوازية ، تبدأ حتما بشعارات « الحرية السياسية » و « المصالح الشعبية » ، وليس الا في مجرى النضال فقط تصبح المعاني الحسية لهذه الشعارات واضحة للجماهير وللطبقات المختلفة ، ولكن الى المدى الذي تقدم فيه المحاولة العملية مضمونا لتلك « الحرية » . تقدم مضمونا **محددا** حتى لتلك الكلمات الجوفاء مثل كلمة « الديمقراطية » . قبل الثورة البرجوازية وفي بدايتها،كان الجميع يتحدثون باسم الديمقراطية ـ البروليتاريا والفلاحون مع البرجوازية الصغيرة المدينية ، والبرجوازية الليبرالية مع سادة الارض الليبراليين . وفي مجرى النضال الطبقي فقط ، في مجرى التطور التاريخي للثورة الضئيل أو الكثير فقط ، يتجلى الفهم المختلف لهذه « الديمقراطية » من قبل الطبقات **المختلفة** . وفوق ذلك ، تتجلى الهوة العميقة بين مصالح الطبقات المختلفة في مطالبها بمقاييس سياسية واقتصادية مختلفة ، باسم « الديمقراطية » نفسها .

فقط في مجرى النضال ، فقط في تطور الثورة ، تتجلى الطبقة « الديمقراطية » الوحيدة ، أو الطبقة التي لا تريد ان تستمر ، أو لا تستطيع ان تستمر مثلما يستمر غيرها ، وبينما تأخذ الاشياء « المشتركة » (يزعمون أنها مشتركة) في التحقق ، تتطور مناوشات وحشية حول **الطريقة** التي بواسطتها تتحقق ، مثلا حول حرية الشعب وسلطته ، أو الوسيلة التي بواسطتها تنقل الارض الى الفلاحين .

البروليتاري العدد ١٦ في ٢ أيار ١٩٠٧

من ضد المقاطعة

ملاحظات حول منشور اشتراكي ديمقراطي

اذا طفنا خلال أدب المنشفيك ، وعلى الاخص أدب ١٩٠٥ (حتى تشرين الاول)، نجد فيه هذه التهمة تجتاحه ، وهي ان البلشفيك « متعصبون » ، ونجد ايضا تحذيراتهم بضرورة الاخذ بعين الاعتبار الطريق المتعرج للتاريخ . ونجد في هذا الطابع لادب المنشفيك نموذجا آخر لنوع من التبرير الذي يخبرنا ان الخيول تأكل الشوفان، وان الفولغا يصب في البحر الاسود ، تبرير يعمي جوهر المسألة المتنازع حولها ، بتكرار ما ليس موضع خلاف . اما ان التاريخ يتبع عادة طريقا متعرجا ، وان الماركسي يجب أن يكون قادرا على السماح لاكثر التعرجات تعقيدا ووهما في التاريخ فانه امر لا خلاف فيه . ولكن هذا التكرار لما لا خلاف فيه لا يقدم شيئا لمسألة ما يجب ان يقوم به الماركسي عندما يواجه التاريخ نفسه القوى المتصارعة بالاختيار بين الطريق المستقيمة أو الطريق المتعرجة . وللتخلص من المشكلة في مثل هذه اللحظات ، أو في مثل هذه الفترات ، أي عندما يتم هذا بالمناقشة حول المجرى المتعرج العادي للتاريخ، فان التخلص يكون بالحذو على غرار «در الرجل في اللفاع» والاستغراق في تأمل حقيقة ان الخيول تأكل الشوفان . وكما يجري عادة ، فان الفترات الثورية هي بصورة رئيسية تلك الفترات في التاريخ حيث يقرر التصادم القوي المتصارعة في فترة قصيرة نسبيا من الزمن مسألة اختيار القطر للطريق المباشرة أو لطريق التطور المتعرجة لفترة طويلة نسبيا . والحاجة الى التعرف على الطريق المتعرجة ، لا يمكن ، على الاقل ، ان ينفي حقيقة ان الماركسيين يجب ان يكونوا قادرين على ان يشرحوا للجماهير خلال اللحظات الحاسمة من تاريخها ان الطريق المباشرة هي الامثل ، يجب ان يكونوا قادرين على مساعدة الجماهير في النضال لاختيار الطريق المباشرة ، في تقديم الشعارات لذاك النضال ، وهكذا . والتافهون اليائسون ، والمتحذلقون البلهاء

يستطيعون . بعد ان تمر المعارك التاريخية الحاسمة التي تقرر الطريق المتعرجة بدلا من الطريق المباشرة ، ان يسخروا من هؤلاء الذين حاربوا حتى النهاية من اجل الطريق المباشرة . وسيكون ذلك شبيها بسخريات المؤرخين الرسميين الالمان ذوي العقول البوليسية ، امثال تريتشك ، من الشعارات الثورية والمباشرة الثورية لماركس في عام ١٨٤٨ .

ان موقف الماركسية من الطريق المتعرجة للتاريخ هو نفسه من حيث المبدأ موقفها من المساومة . ان كل تعرج ينقلب في التاريخ الى مساومة ، مساومة بين القديم ، الذي لم يعد قويا بما فيه الكفاية لنفي الجديد الذي لم يصبح بعد قويا بما فيه الكفاية للاطاحة بالقديم بصورة نهائية . والماركسية لا ترفض المساومات ، انها تعتبر استخدامها ضروريا ، ولكن ذلك ، على الاقل ، لا يمنع الماركسية ، كقوة تاريخية عاملة حية ، من الكفاح بكل طاقتها ضد المساومات . وعدم فهم هذا التناقض الظاهر يعني عدم معرفة مبادىء الماركسية .

لقد عبر انجلز مرة عن الموقف الماركسي من المساومات بصورة دقيقة وواضحة وحيوية . في مقالة حول بيان لاجيء الكومونة من البلانكيين (١٨٧٤) (★) لقد كتب البلانكيون في بيانهم هذا أنهم لا يقبلون بأية مساومات على الاطلاق مهما كانت . وقد سخر انجلز من هذا البيان . وقال ان المسألة ليست مسألة رفض المساومات التي تديننا الظروف فيها (او التي تضطرنا فيها الظروف ــ واعتذر من القارىء لاضطراري الى الاستشهاد بانجلز من ذاكرتي ، حيث لا أتمكن الان من العثور على النص الاصلي) . انها مسألة تحقيق الاهداف الثورية الحقيقية للبروليتاريا والقدرة على متابعتها خلال كل الظروف ، التعرجات والمساومات (٢٢٦) .

تختلف الماركسية عن غيرها من النظريات الاشتراكية الاخرى في طريقتها المشهورة في جمع الرصانة العلمية التامة في تحليل الامور تحليلا موضوعيا والمجرى الموضوعي للتطور ، مع التشديد على الاعتراف بأهمية الطاقة الثورية ، والعبقرية الخلاقة الثورية ، والمبادهة الثورية للجماهير ــ وطبعا تشدد ايضا على الافراد والفئات والمنظمات والاحزاب القادرة على اكتشاف الاحتكاك وتحقيقه مع هذه الطبقة أو تلك . وأعلى تقدير للفترات الثورية في تطور الانسانية نجده بشكل منطقي في كل آراء ماركس في التاريخ . ففي مثل هذه الفترات تصبح التناقضات العديدة التي تراكمت ببطء أثناء فترات ما يسمى التطور السلمي ، محلولة . في مثل هذه الفترات يظهر الدور المباشر للطبقات المختلفة ، في تقرير اشكال الحياة الاجتماعية ، بأعظم قوته . وتوضع الاسس لاقامة « البناء الفوقي » السياسي ، الذي ظل طويلا يقاوم ، على اساس العلاقات الجديدة للانتاج . وعلى عكس النظريين البرجوازيين الليبراليين، لم يعتبر ماركس هذه الفترات بأنها انحرافات عن الطريق « الطبيعية » ، ولم يعتبرها اعراض « مرض اجتماعي » ، على انها نتائج محزنة للتطرف والاخطاء ، بل على انها

(★) جاءت هذه المقالة في مجلد الماني للمقالات الكاملة . وعنوان الترجمة الروسية هو مقالات من « فولفستات » نشرها زنانيي .

لحظات حيوية وهامة واساسية وحاسمة في تاريخ المجتمعات البشرية . وفي نشاطات ماركس وانجلز ، تقف فترة مشاركتهما في النضال الثوري ١٨٤٨ – ١٩٤٩ شامخة كنقطة مركزية . وكانت هذه نقطة انطلاقهما عندما حددا نموذج المستقبل للديمقراطية ولحركة العمال في الاقطار المختلفة . والى هذه النقطة بالذات يرجعون دائما اذا ما أرادوا تحديد الطبيعة الاساسية للطبقات المختلفة واتجاهاتها في اعظم اشكالها دقة وصفاء. ومن الموقف،في تلك الفترة الثورية لذلك الزمن.كانا دائما يدرسان التشكيلات والمنظمات السياسية المتأخرة والاقل شأنا . والاهداف السياسية . والصراعات السياسية . فلا عجب اذا ما كره قادة الليبرالية الايديولوجيون : امثال سومبارت . كرها عميقا هذا الطابع لنشاطات ماركس وكتاباته وعزوها الى « مرارة المنفى » . انها في الحقيقة فكرة نموذجية من الافكار البلهاء للعلم الجامعي البرجوازي ان يعزي أهم عنصر في نظرة ماركس وانجلز الثورية . الى المرارة الشخصية : الى المشقة الشخصية للحياة في المنفى .

في احدى رسائل ماركس . وأظنها رسالته الى كوغلمان . نمر بملاحظة هامة جدا ، وتفيدنا في القاء ضوء على المسألة التي نناقشها . يقول ان الرجعية في المانيا نجحت تقريبا في محو ذكرى المرحلة الثورية لعام ١٨٤٨ (٢٢٧) وتقاليدها من اذهان الشعب . فأمامنا الآن أهداف الرجعية واهداف حزب البروليتاريا فيما يتعلق بالتقاليد الثورية في قطرين معين ، وهي أهداف متعارضة كليا . ان اهداف الرجعية هي محو هذه التقاليد ، لتقدم الثورة على أنها « جنون اساسي » – وهذه ترجمة ستروفه للجملة الالمانية (« السنة المجنونة » – اصطلاح طبقة المؤرخون البرجوازيون الالمان اصحاب العقلية البوليسية ، كما استخدمه أكثر فأكثر التاريخ الالماني الرسمي الجامعي واطلقوه على عام ١٨٤٨) . ان هدف الرجعية هي ان تدفع الشعب الى نسيان اشكال النضال ، واشكال التنظيم . والافكار والشعارات التي ولدتها هذه الفترة الثورية بتلك الغزارة والتنوع . وتماما كما ان الندابين التافهين من المثقفين المبتذلين . أمثال سدني وبياتريس ويب . يحاولون اظهار الشارتية ، وهي الفترة الثورية للحركة العمالية الانكليزية ، وكأنها صبيانية خالصة وكأنها « تبذر الشوفان الوحشي » ، وكأنها كتلة من السذاجة لا تستحق أدنى اهتمام جدي ، كأنها انحراف عرضي وغير طبيعي . كذلك المؤرخون البرجوازيون الالمان يعاملون عام ١٨٤٨ في المانيا . وهكذا أيضا موقف الرجعيين من الثورة الفرنسية الكبرى التي لا تزال بحقدها العنيف تلهم وتظهر حتى اليوم تأثيرا قويا وحيويا على الانسانية . وراح ابطال الثورة المضادة ، وعلى الاخص « ديمقراطيو » الامس . امثال ستروفه ومليوكوف وكيزويتر ، في جوقة ينافس الواحد الاخر في الشتائم البذيئة لتقاليد الثورة الروسية . ومع أنه لم تمر سوى سنتين منذ أن اكتسب النضال الجماهيري المباشر للبروليتاريا ذلك القسط الضئيل من الحرية الذي جاء بالنشوة لخدام العهد القديم الليبراليين ، فقد ظهر اتجاه ضخم يسمي نفسه بالاتجاه **الليبرالي** (!!) في ادبنا الدعائي . وقد غذت صحافة الكاديت هذا الاتجاه الذي كرس نفسه لرسم ثورتنا وطرق النضال الثورية ، والشعارات الثورية ، والتقاليد الثورية

كأنها شيء سيء بدائي ساذج مجنون ... الخ حتى كأنه شيء اجرامي ... من مليوكوف حتى كاميشانسكي لا توجد سوى خطوة واحدة . ومن جهة اخرى فان نجاح الرجعية الذي دفع أولا الشعب من سوفيتات العمال والفلاحين الى دوما وباسوف ـ ستوليبين ويدفعهم الآن الى دوما التشرينية (٢٢٨) ، قد رسمه ابطال الليبرالية الروسية على أنه « عملية نمو الوعي الدستوري في روسيا » .

لا ريب ان من واجب الاشتراكيين الديمقراطيين الروس ان يدرسوا ثورتنا بكل عناية وعمق ، ويعرفوا الجماهير بكل أشكال النضال واشكال التنظيم ... الخ ، وان يرسخوا التقاليد الثورية بين الشعب ، ان يقنعوا الجماهير ان التحسينات مهما كانت اهميتها واستمرارها يمكن ان تتحقق فقط وعلى وجه الحصر من خلال النضال الثوري ، وان يفضحوا بشكل منظم انحطاط اولئك الليبراليين الانيقين الذين يلوثون الجو الاجتماعي بدخان خانق من الخنوع « الدستوري » والخيانة والمولخانية . في تاريخ النضال من أجل الحرية نرى اليوم الواحد من ايام اضراب تشرين الاول او من ايام انتفاضة كانون الثاني اهم مئات المرات من شهور من خطابات الكاديت الاممية في الدوما ، حول تأنيب الملكية والملكية الدستورية . وسوف نظهر ـ وان لم نظهر نحن فلا أحد يظن ـ ان الشعب يعرف بصورة عميقة وتفصيلية الايام العابرة الجريئة اكثر من تلك الاشهر من الاختناق « الدستوري » ونجاح بالاليكين ـ مولخالين (٢٢٩) التي أعلنتها بحماسة للعالم صحافتنا الحزبية ـ الليبرالية وغير الحزبية و « الديمقراطية » (يا للقرف !) مع الخضوع الودي لستوليبين وبطانته من المراقبين الدرك .

كتب في ٢٦ حزيران (٩ تموز) ١٩٠٧

الماركسية والتحريفية

هناك مثل مشهور يقول لو ان البدهيات الهندسية أصابت مصالح الانسان بضرر لسعى ، بالتأكيد ، الى رفضها . فنظريات التاريخ الطبيعي التي هي في صراع مع أهواء اللاهوت القديمة أثارت ولا تزال تثير معارضة ضارية . ولذلك ، لا عجب اذا كان مذهب ماركس ، الذي يُستخدم مباشرة لتنوير الطبقة الطليعية في المجتمع الحديث وتنظيمها ، والذي يشير الى المهمات التي تواجه هذه الطبقة ويبرهن على الاحلال الحتمي (بفضل التطور الاقتصادي) لنظام جديد محل النظام الحالي ـ لا عجب اذا اضطر هذا المذهب الى ان يحارب في كل خطوة يخطوها في مجرى حياته .

ولا حاجة الى القول الى ان هذه الحرب تطبق على العلم والفلسفة البرجوازيين اللذين يقوم بتدريسهما أساتذة رسميون ليسكروا الجيل الناشىء من الطبقات المالكة و « ليجهزوه » ضد الاعداء الداخليين والخارجيين . ان هذا العلم الذي لا يريد حتى ان يسمع بالماركسية ، يعلن انها دحضت ودحرت . وهوجم ماركس بالحماسة نفسها من المتعلمين الشباب الذين يبنون مستقبلهم المهني بتفنيد الاشتراكية ، ومن قبل الشيوخ الهرمين الذين يتمسكون بتقاليد كل أنواع « الانظمة » البالية . ان تقدم الماركسية ، وواقع ان أفكارها تنتشر وتترسخ بين الطبقة العاملة ، يحتم تزايد هذه الحملات البرجوازية وتوترها على الماركسية ، التي اصبحت أقوى وأشد مئات المرات في كل مرة « يبيدها » العلم الرسمي .

ولكن ، حتى بين المذاهب المتعلقة بنضال الطبقة العاملة والتي تنتشر بين البروليتاريا بشكل رئيسي ، لم تدعم الماركسية مركزها دفعة واحدة . ففي نصف القرن الاول من وجودها (من عام ١٨٤٠ ـ وما بعد) انشغلت الماركسية في مكافحة

النظريات المعادية لها بصورة اساسية . ففي الاربعينات المبكرة صفى ماركس وانجلز الحساب مع الهيغليين الراديكاليين الشباب الذين كانوا يتبنون المثالية الفلسفية . ونشب النضال بنهاية الاربعينات في حقل المذهب الاقتصادي ، ضد البرودونية(٢٣٠). وشهدت الخمسينات بقية هذا النضال في نقد الاحزاب والمذاهب التي ظهرت في عام ١٨٤٨ العاصف . وفي الستينات انتقل النضال من حقل النظرية العامة ، الى نضال الصق بالحركة العمالية المباشرة : فطردت الباكونينية من الاممية (٢٣١) . وفي مطلع السبعينات برز لفترة قصيرة البرودوني ملبرجر ، وبرز في اواخر السبعينات الوضعي دوهرنغ . ولكن تأثير الاثنين على البروليتاريا كان غير ذي بال . فقد كانت الماركسية قد احرزت انتصارا ساحقا على كل الايديولوجيات الاخرى في الحركة العمالية .

وتم انجاز هذا الانتصار في التسعينات . وحتى في الاقطار اللاتينية ، حيث وطدت البرودونية دعائمها منذ زمن بعيد ، أقامت الاحزاب العمالية برامجها وتكتيكها على أسس ماركسية . والتنظيم الاممي لحركة العمال المنبعث من جديد ــ على شكل مؤتمرات أممية دورية ــ منذ البداية ، ومن غير نضال تقريبا ، تبنى الموقف الماركسي في كل قضاياه الجوهرية . ولكن بعد ان حطمت الماركسية كل المذاهب المعادية لها ، طفقت الميول التي كانت تعبر هذه المذاهب عنها ، تبحث عن مسارب أخرى . لقد تغيرت اشكال النضال ، ولكن النضال استمر . وقد بدأت الماركسية في نصف القرن الثاني لوجودها بالنضال ضد تيار معاد لها ظهر في داخلها .

وبرنشتاين ، الذي كان في يوم ما ماركسيا مستقيماً ، قدم اسمه كممثل لهذا التيار (٢٣٢) وأثار اعظم ضجة واعظم تعبير فعرض للتعديلات الواجب ادخالها على نظريات ماركس ، ونادى باعادة النظر بماركس ، وهذه هي التحريفية . وحتى في روسيا ــ بسبب تأخر القطر اقتصاديا وبسبب ان غالبية السكان من الفلاحين الذين تثقلهم بقايا العبودية ــ مالت الاشتراكية غير الماركسية التي كانت قد ارست دعائمها منذ أمد طويل ، الى التحريفية امام أعيننا . ففي المسألة الزراعية (برنامج تحويل الارض كلها الى ملكية بلديات) كما في المسائل العامة المتعلقة بالبرنامج والتكتيك ، طفق اصحابنا النارودينك الاشتراكيون يستعيضون اكثر فأكثر عن تعديلات ماركس بالبقايا المتلاشية والزائلة لنظامهم القديم ، المتماسك في طريقته والمعادي للماركسية في أساسه .

لقد منيت اشتراكية ما قبل الماركسية بالهزيمة . وهي تواصل النضال ، لا في ميدانها الخاص ، بل في ميدان الماركسية العام ، باعتبارها نزعة تحريفية . فلننظر اذن في الجوهر الفكري للتحريفية .

سارت التحريفية ، في حقل الفلسفة ، في ركاب «العلم» التدريسي البرجوازي. و « عاد » الاساتذة المدرسون الى « كانت » ــ وسارت التحريفية في ركاب الكانتيين الجدد (٢٣٣) . وكرر الاساتذة تفاهات اولئك الكهان الذين لاكوها آلاف المرات ضد المادية الفلسفية ــ ويتمتم المحرفون ، يبتسمون بكل تساهل (كلمة كلمة بعد هاندبوخ الاخير) ان المادية « دحضت » منذ زمن بعيد . ويعامل الاساتذة هيغل كأنه « كلب ميت » (٢٣٤) ، بينما يقومون انفسهم بترويج المثالية ، مثالية أحقر واسخف

الف مرة من مثالية هيغل ، ويهزون اكتافهم هزءا بالديالكتيك ـ فاذا المحرفون يتخبطون وراءهم في مستنقع الابتذال الفلسفي للعلم ، مستعيضين عن الديالكتيك ـ « المعقد » (والثوري) « بتطور » « بسيط » (وهادىء) . وكان الاساتذة يكسبون معاشاتهم الرسمية ، مكيفين انظمتهم المثالية « الانتقادية » بحسب « الفلسفة » السائدة والموروثة من القرون الوسطى (اي اللاهوت) ـ واذا المحرفون يقفون الى جانبهم ، ساعين بأقصى جهدهم ليجعلوا من الدين « شأنا خاصا » لا بالنسبة للدولة المعاصرة ، بل بالنسبة لحزب الطبقة الطليعية .

ولا حاجة للحديث حول ما تعنيه حقا في المعنى الطبقي هذه « التعديلات » على ماركس : انه أمر بديهي . وسوف نلاحظ ببساطة ان بليخانوف كان الماركسي الوحيد في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الاممية ، الذي انتقد هذه التفاهات الفظيعة للمحرفين من موقف مادي ديالكتيكي متماسك . وينبغي التشديد والتأكيد على هذا ما دامت هناك محاولات ضالة تبذل في الوقت الحاضر لتمرير هذا الحطام من الفلسفة الرجعية تحت ستار انتقاد انتهازية بليخانوف التكتيكية (★) .

واذا انتقلنا الى حقل الاقتصاد السياسي ، نلاحظ قبل كل شيء ان « تعديلات » المحرفين كانت اكثر تنوعا وتفصيلا بكثير ، وقد بذلوا جهدهم للتأثير في الجمهور بما دعوه « المعطيات الجديدة في التطور الاقتصادي » . فزعموا ان تمركز الانتاج وازاحة الانتاج الصغير من قبل الانتاج الكبير ، لا يظهران مطلقا في الزراعة ، ولا يجريان في التجارة والصناعة الا بمنتهى البطء . وزعموا ان الازمات صارت اليوم نادرة اكثر مما مضى ، وتخف حدتها ، وان الكارتيلات والتروستات ستتيح للراسمال القضاء على الازمات بصورة تامة . وزعموا ان « نظرية الافلاس » الذي تسير نحوه الراسمالية ، نظرية واهية ، لان حدة التناحرات الطبقية تصبح اكثر ليونة واخف حدة . واخيرا ، زعموا انه يجب تصحيح نظرية ماركس في القيمة بحسب آراء بوهم ـ بوويرك (٢٣٥) .

وادى الكفاح ضد المحرفين في هذه المسائل الى نهوض مثمر في فكر الاشتراكية الاممية النظري ، بقدر ما أدى اليه جدال انجلز مع دوهرنغ قبل عشرين عاما . فقد حللت مناقشات المحرفين ، على ضوء الحقائق والارقام . وقدم البرهان على ان المحرفين يسعون جاهدين بصورة نظامية على تجميل الانتاج الصغير العصري . لكن هناك معطيات لا تدحض تبرهن على تفوق الانتاج الضخم على الانتاج الصغير ، من حيث التكنيك والتجارة ، لا في الصناعة فقط ، بل في الزراعة ايضا . ولكن الانتاج السلعي في الزراعة أقل تطورا بكثير ، ولا يتقن عادة الاحصائيون والاقتصاديون المعاصرون ابراز الفروع الخاصة في الزراعة (واحيانا حتى العمليات) التي تعبر عن

(★) انظر « دراسات في الفلسفة الماركسية » لبوغدانوف وبازاروف وآخرين . ولا حاجة تدعو الى تحليل هذا الكتاب . فيكفي الاعلان هنا اني عما قريب سابين ، في مقالات عديدة او في كراس خاص ، ان كل ما قيل في هذا النص حول المحرفين الكانتيين الجدد ينطبق ايضا ، من حيث الجوهر ، على هؤلاء المحرفين « الجدد » من انصار هيوم و « الجدد » من انصار بركلي .

الاندماج المطرد للزراعة في نظام التبادل للاقتصاد العالمي . وعلى انقاض الاقتصاد الطبيعي، ما يزال الانتاج الصغير قائما على اساس تفاقم سوء التغذية الى ما لا حد له، والمجاعة المزمنة ، واطالة يوم العمل ، وانخفاض نوعية المواشي والعناية بها ، اي عن طريق الوسائل نفسها التي لجأ اليها الانتاج الحرفي للصمود في وجه المانيفاكتورة الراسمالية . ان كل خطوة يخطوها العلم والتكنيك الى امام تدك حتما وبلا رحمة اسس الانتاج الصغير في المجتمع الراسمالي . اذن ، مهمة العلم الاقتصادي الاشتراكي هي تحليل مجرى هذا التطور في جميع اشكاله التي غالبا ما تكون معقدة ومتشابكة ، وان يبين للمنتج الصغير استحالة بقائه في النظام الراسمالي ، ويبين ان حالة الاقتصاد الفلاحي في ظل الراسمالية لا مخرج منها ، وان من الضروري للفلاح ان يعتنق وجهة نظر العامل البروليتاري . في هذه المسالة . كان المحرفون يخطئون من الوجهة العلمية ، لانهم يقومون بتعميم سطحي للاحداث التي يأخذونها ، بشكل مفرض ، بمعزل عن ارتباطها بمجوع النظام الراسمالي . ويخطىء المحرفون من الوجهة السياسية لانهم ، عن قصد او غير قصد ، كانوا يدعون الفلاح او يدفعونه حتما الى اعتناق وجهة نظر المالك (اي وجهة نظر البرجوازية) بدلا من ان يدعوه الى الاخذ بوجهة نظر البروليتاريا الثورية .

وكان وضع التحريفية حتى اشد سوءا ، فيما يتعلق بنظرية الازمات ونظرية الافلاس . ولم يكن الا اقصرهم نظرا يحلم ، خلال فترة قصيرة جدا ، باعادة صياغة مبادىء مذهب ماركس ، تحت تأثير بضع سنوات من الانطلاق والازدهار الصناعيين. لكن الواقع اثبت للمحرفين ان عهد الازمات لم يول : فكل ازدهار تعقبه ازمة . لقد حدث تغير في اشكال بعض الازمات ، وفي تتابعها ، ومعالمها المميزة ، ولكن الازمات ظلت جزءا لا يتجزأ من النظام الراسمالي لا يمكن الخلاص منه . فالكارتيلات والتروستات ، بتوحيدها الانتاج ، كانت تزيد في الوقت ذاته ، وفي نظر الجميع ، من تفاقم فوضى الانتاج . ومن قسوة معيشة البروليتاريا ومن تعسف الراسمال ، وبذلك تلهب التناحرات الطبقية الى حد لم يكن معهودا الى ذلك الحين . وقد اثبتت التروستات الضخمة الحديثة ، بصورة خاصة ، وبشكل بارز وعلى مدى واسع ، ان الراسمالية في طريقها الى الافلاس ، سواء من حيث الازمات السياسية والاقتصادية المختلفة ، ام من حيث انهيار النظام الراسمالي انهيارا تاما . ان الازمة المالية الاخيرة في اميركا ، وتفاقم البطالة تفاقما مخيفا في كل اوروبا ، عدا عن الازمة الصناعية الوشيكة التي ينذر بها كثير من الاعراض ، قد جعلت الجميع ينسون « نظريات » المحرفين الاخيرة ، بل نسيها ، على ما يظهر ، كثير من المحرفين انفسهم . ولكن يجب الا ننسى الدروس التي استخلصتها الطبقة العاملة من هذا التقلقل لدى المثقفين .

وفيما يتعلق بنظرية القيمة ، يكفي ان نقول انه ، عدا الزفرات والتلميحات المفنعة جدا كالتي صدرت عن بوهم ـ بوويرك مثلا ، لم يأت المحرفون باي شيء على الاطلاق بهذا الخصوص ، ولم يتركوا ، بالتالي ، اي اثر في تطور الفكر العلمي .

وفي الحقل السياسي ، حاولت التحريفية حقا اعادة النظر في المبدأ الاساسي

للماركسية : نظرية الصراع الطبقي . فالحرية السياسية ، والديمقراطية ، والاقتراع العام تقضي ـ كما يؤكدون لنا ـ على كل اساس الصراع الطبقي ، وتكذب المبدأ القديم الذي جاء به **البيان الشيوعي** : بان « ليس للعمال وطن » ، وطالما ان « ارادة الاكثرية » هي التي تسود ، في ظل الديمقراطية ، فانه ليس من الممكن ، على حد زعمهم ، اعتبار الدولة جهاز سيطرة طبقية ، ولا رفض التحالف مع البرجوازية التقدمية الاشتراكية الاصلاحية ضد الرجعيين .

لا جدال في ان اعتراضات المحرفين هذه ، كانت تتلخص في مجموعة من المفاهيم تقوم على شيء من التماسك ، وهي مفاهيم برجوازية ليبرالية معروفة منذ امد طويل . وطالما زعم الليبراليون ان النظام البرلماني البرجوازي يزيل الطبقات والانقسام الى طبقات ، ما دام كل المواطنين ، بلا تمييز ، يتمتعون بحق الاقتراع ، والمساهمة في القضايا العامة . ان كل التاريخ الاوروبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وكل تاريخ الثورة الروسية في مطلع القرن العشرين ، يدلان بجلاء على مدى سخافة هذه المفاهيم . فالفروق الاقتصادية تزداد وتتفاقم ، في ظل حرية الرأسمالية « الديمقراطية » بدلا من ان تخف . والنظام البرلماني لا يزيل بل يحجب جوهر الجمهوريات البرجوازية الاكثر ديمقراطية باعتبارها اجهزة الظلم الطبقي . وبما ان النظام البرلماني يساعد في التنوير والتنظيم لجماهير من السكان اوسع بما لا يقاس من الجماهير التي كانت تشترك من قبل بنشاط في الاحداث السياسية ، فهو بذلك يهيء ، لا لالغاء الازمات والثورات السياسية ، بل تفاقم الحرب الاهلية حتى ذروتها خلال مثل هذه الثورات . ان احداث باريس ربيع ١٨٧١ ، واحداث روسيا شتاء ١٩٠٥ (٢٣٨) ، قد دلت بوضوح تام ، على ان هذا التفاقم لا مناص منه . فالبرجوازية الفرنسية لم تتردد لحظة واحدة ، في سحق الحركة البروليتارية ، في عقد صفقة مع عدو الامة كلها ، مع الجيش الاجنبي الذي كان قد هدم وطنها منذ امد قريب . ان من لا يفهم الديالكتيك الداخلي الحتمي للبرلمانية والديمقراطية البرجوازية ـ هذا الديالكتيك الذي يؤدي الى حل المناقشة حلا امضى مما كان يجري في السابق ، عن طريق استخدام العنف ضد الجماهير ـ لن يعرف ابدا كيف يقوم على اساس هذه البرلمانية بدعاية وتحريض مطابقين لمبادئنا وقادرين على تهيئة جماهير العمال ، في الواقع لان تشترك اشتراكا ظافرا في هذه « المناقشات » . وفي تجربة المحالفات والاتفاقات والتكتلات مع الليبرالية الاشتراكية الاصلاحية ، في الغرب ، ومع الاصلاحية الليبرالية (الكاديت) في الثورة الروسية ، ما يدل بشكل مقنع على انه ليس من شأن هذه الاتفاقات الا ان تبلد وعي الجماهير ، وانها بدلا من ان تزيد المدى الحقيقي لنضالها ، تخفف منه ، وذلك بربطها المكافحين بأقل العناصر قابلية للكفاح واكثر مسارعة الى التخاذل والخيانة . ان الميليراندية (٢٣٧) في فرنسا ـ وهي اعظم تجربة في تطبيق التكتيك السياسي التحريفي على نطاق واسع ، على نطاق قومي حقا ـ قد اعطت عن النزعة التحريفية تقديرا عمليا لن تنساه بروليتاريا العالم كله ابدا .

كان موقف التحريفية من الهدف النهائي للحركة الاشتراكية ، هو المتمم الطبيعي لاتجاهاتها الاقتصادية والسياسية . ان كلمة برنشتاين المجنحة : « الهدف

النهائي ليس شيئا ، الحركة هي كل شيء » تعبر عن طبيعة التحريفية اكثر مما يعبر عنها كثير من الابحاث المطولة . فتحديد المسلك في كل حالة على حدة ، والتكيف مع الاحداث اليومية ، ومع التبدل الذي يطرأ على اصغر الوقائع السياسية ، ونسيان المصالح الحيوية للبروليتاريا والخطوط الجوهرية للنظام الرأسمالي بمجموعه وللتطور الراسمالي كله ، والتضحية بهذه المصالح الحيوية باسم الاستفادة من مغانم آنية ، واقعية او مفترضة : تلكم هي سياسة التحريفية . ومن جوهر هذه السياسة ، ينبثق هذا الواقع الواضح وهو قدرتها على تبديل اشكالها الى ما لا نهاية له ، وان كل مسألة « جديدة » بعض الجدة ، وكل تبدل في الاحداث غير منتظر ولا متوقع الى حد ما ــ حتى واو كان من شأنه ان يغير من خط التطور الاساسي بقدر ضئيل ولاقصر مدة من الزمن ــ ان كل هذا يولد حتما ودائما هذا النوع من انواع التحريفية او ذاك.

ان حتمية التحريفية تفرضها الجذور الطبقية في المجتمع الحديث . ان التحريفية ظاهرة عالمية . ولا يمكن لاي اشتراكي يملك قسطا بسيطا من الاطلاع والتفكير ان يكون لديه اقل شك في ان العلاقات بين الماركسيين المستقيمين (الارثوذكس) والبرنشتانيين في المانيا (٢٣٨) ، والجوريسيين (حاليا انصار بروسيست بصورة خاصة) في فرنسا (٢٣٩) ، والعلاقات بين الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي وحزب العمل المستقل في بريطانيا العظمى (٢٤٠) . بين بروكير وفاندر فيلده في بلجيكا ، والاطلاقيين والاصلاحيين في ايطاليا (٢٤١) بين البلاشفة والمناشفة في روسيا (٢٤٢) ، هي في الاساس ، وفي كل مكان ، من طبيعة واحدة ، رغم التنوع الهائل في الاحوال القومية والعوامل التاريخية في الوضع الراهن في جميع هذه البلدان ، ان « الانقسام » في قلب الاشتراكية العالمية المعاصرة ، يجري فعلا منذ اليوم ، حسب الخط نفسه في شتى اقطار العالم ، مقدما الدليل بذلك على انه قد انجزت خطوة كبيرة الى الامام ، بالقياس الى ما كان يجري منذ ثلاثين او اربعين سنة ، حين كانت في شتى الاقطار ميول مختلفة تتصارع في قلب حركة اشتراكية عالمية واحدة . حتى ان « التحريفية اليسارية » التي تبدو اليوم على شكل « نقابات ثورية » في البلدان اللاتينية ، تتكيف مع الماركسية ايضا ولكن بعد « تعديلها » : فان لا يربولا في ايطاليا ، ولاغارديل في فرنسا يتنصلان في كل لحظة تقريبا من ماركس الذي اسيء فهمه ويستشهدان بماركس الذي احسن فهمه .

لا نستطيع التوقف هنا لتحليل المضمون الايديولوجي لهذه التحريفية ، التي لا تزال بعيدة عن بلوغ التطور الذي بلغته التحريفية الانتهازية ، والتي لم تنتشر عالميا بعد ، ولم تخض عمليا اية معركة هامة مع الحزب الاشتراكي في اي قطر . فلنقصر اذن كلامنا على « التحريفية اليمينية » التي رسمناها اعلاه .

ما الذي يجعل التحريفية حتمية في المجتمع الراسمالي ؟ ولماذا هي اعمق من الخصائص القومية ومن درجات التطور الراسمالي : ذلك لانه ، في كل قطر راسمالي، تقف دائما ، الى جانب البروليتاريا ، الفئات الواسعة من البرجوازية الصغيرة ، وصغار ارباب العمل . ان الانتاج الصغير قد ولد وما يزال يولد الراسمالية باستمرار. وتخلق الراسمالية بشكل محتوم « فئات وسطى » جديدة (ملحق المصنع ، العمل في

المسكن ، المشاغل الصغيرة المنتشرة هنا وهناك في طول البلاد وعرضها ، نظـــــرا لمتطلبات الصناعة الضخمة ، مثلا ، صناعة الـدراجات والسيـارات .. الـخ) . وهؤلاء المنتجون الصغار الجدد انفسهم ينحدرون بصورة حتمية الى صفـوف البروليتاريا . وعليه يكون من الطبيعي تماما ان تتسرب المفاهيم البرجوازية الصغيرة اكثر فاكثر الى صفوف الاحزاب العمالية الواسعة . ومن الطبيعي تماما ان تكـون الحالة على هذا النحو ، وان تبقى كذلك ابدا حتى في مراحل الثورة البروليتاريـــة ذاتها ، اذ من الخطأ الفادح الاعتقاد ان تحويل اغلبية السكان تحويلا « تاما » الـى بروليتاريين . لكي تتم هذه الثورة ، فان ما نمر به اليوم ، وفي معظم الاحيـــان في ميدان الايديولوجيا فقط ، اي من مناقشات حول تعديلات نظرية ماركس ، وما لا يظهر عمليا في الوقت الحاضر ، الا بالنسبة لبعض المسائل الخاصة للحركـــــة العمالية ـ كالخلافات التكتيكية مع المحرفين والانشقاقات التي تحدث في هذا المجال ـ انما سيترتب على الطبقة العاملة ، بالضرورة ، ان تمر به بنسب اوسع بما لا يقاس، عندما تؤدي الثورة البروليتارية الى التشديد من حدة جميع المسائل المتنازع حولها، وعندما تحصر هذه الثورة جميع الخلافات في نقاط ذات اهمية مباشرة بالنسبة لتحديد سلوك الجماهير ، عندما تجبرنا هذه الثورة ، في حومة النضال ، على الفصل بـين الاعداء والاصدقاء ، على نبذ الحلفاء السيئين ، لتسديد ضربات حاسمة الى العدو .

ان نضال الماركسية الثورية الايديولوجي ضد التحريفية ، في اواخر القـــرن التاسع عشر ، ليس سوى تمهيد للمعارك الثورية الكبيرة التي ستخوضها البروليتاريا السائرة الى الامام ، نحو انتصار قضيتها انتصارا تاما ، رغم كل تردد العناصـــر البرجوازية الصغيرة وتخاذلها .

كتب في النصف الاخير من اذار ـ وليس بعد ٣ نيسان عام ١٩٠٨

من « المادية ومذهب النقد التجريبي »

تعليقات نقدية على فلسفة رجعية [٢٤٤]

ان بوغدانوف يستشهد في مقالته « تطور الحياة في الطبيعة والمجتمع » (راجع **علم نفس المجتمع** ١٩٠٢ ص ٢٥ وما بعدها) بفقرة مشهورة من مقدمة كتاب **نقد الاقتصاد السياسي** (٢٤٥) الذي يعرض فيه « اكبر علماء الاجتماع » ، اي ماركس ، اسس المادية التاريخية . ويعلن بوغدانوف ، بعد ان استشهد بماركس ، ان « التعريف القديم للاحادية التاريخية ، الذي ما زال صحيحا من حيث الاساس ، لا يقنعنا الان كل الاقناع » (٣٧) ويرمي المؤلف اذن تصحيح النظرية او تطويرها ، **انطلاقا من اسسها بالذات** . وحجته الاساسية هي :

« لقد بينا ان الاشكال الاجتماعية تنتمي الى جنس واسع من التكيفات البيولوجية ، ولكننا لم نحدد بعد مجال الاشكال الاجتماعية ، اذ يجب ان يكون هناك تعريف ، ليس **للجنس** وحده ، بل **للانواع** ... وفي نضال الناس من اجل معيشتهم لا يمكنهم ان يتحدوا الا بمساعدة **الوعي** : فمن غير الوعي لا يمكن ان يكون هناك علاقة متداخلة . ولذلك فان الحياة الاجتماعية في كل مظاهرها هي حياة نفسية بصورة واعية ... وهي اجتماعية لا تنفصل عن الوعي . **ان الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي هما ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، شيء واحد** » (٥٠ ، ٥١)

اما ان هذه النتيجة لا علاقة مشتركة لها مع الماركسية ، فقد بينه ارثوذكس(★) في كتابه (**مقالات فلسفية** ، سانبطرسبرج ١٩٠٦ ص ١٨٣ وما قبلها) . ولكن بوغدانوف لم يرد على هذا الا بالشتائم ، متمسكا **بخطيئة** وردت في الشواهد : فبدلا من « المعنى الدقيق للكلمة » اقتبس ارثوذكس « بالمعنى التام للكلمة » . وقد ارتكبت

(★) اي اكسلرود (المترجم)

هذه الخطيئة فعلا ، وللمؤلف الحق كل الحق ان يصححها ، ولكن ان يجأر صارخا من هذا « التشويه » و « الابدال » وهلمجرا (**الاحادية التجريبية** الكتاب الثالث ص ٦٤) فان هذا يعني ببساطة **تعمية** جوهر الموضوع بكلمات حقيرة . فمهما يكن المعنى « الدقيق » الذي يمكن ان يبتكره بوغدانوف لمصطلح « الكائن الاجتماعي » و « الوعي الاجتماعي » ، فمما لا شك فيه ان التصريح الذي استشهدنا به هنا ليس صحيحا . فالكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي ليسا شيئا واحدا (اي ليسا متماثلين) كما ان الكائن العام والوعي العام ليسا متماثلين . ومن واقع ان الناس يقومون بعلاقاتهم المتبادلة باعتبارهم كائنات اجتماعية ، **لا ينتج عن ذلك** ابدا ان الوعي الاجتماعي متماثل مع الكائن الاجتماعي . ففي كل التشكيلات الاجتماعية ، مهما كانت معقدة ـ وعلى الاخص في التشكيلة الاجتماعية الراسمالية ـ نجد ان الناس في علاقاتهم المتداخلة **لا يعون** اي نوع من العلاقات الاجتماعية تأخذ بالتكون ، ولا طبقا لاي قانون تتطور ... الخ . فعلى سبيل المثال عندما يبيع فلاح قمحه يدخل في «علاقة متداخلة» مع المنتجين العالميين للقمح في السوق العالمية ، ولكنه لا يعي ذلك ، ولا يعي نوع العلاقات الاجتماعية التي كونها على اساس التبادل . ان الوعي الاجتماعي **يعكس** الكائن الاجتماعي ـ ذاك هو تعليم ماركس . **والانعكاس** يمكن ان يكون نسخة حقيقية تقريبا للشيء المعكوس ، ولكن من التفاهة الحديث عن تماثلهما . ان الوعي بشكل عام **يعكس** الكائن ـ تلك هي موضوعة عامة للمادية كلها . ومن المستحيل الا نرى رابطها **الوثيق** المباشر مع موضوعة المادية التاريخية : الوعي الاجتماعي **يعكس** الكائن الاجتماعي .

ان محاولة بوغدانوف تصحيح ماركس وتطويره ، بصورة غير ملحوظة « بروح مبادئه » هي تشويه واضح للمبادى **المادية** بروح **المثالية** . ومن المضحك انكار ذلك . ولنتذكر عرض بازاروف لمذهب النقد التجريبي (وليس لمذهب الاحادية التجريبية ، اوه ! لا ، فهناك فارق كبير ، وكبير جدا بين « المذهبين » !) . « الادراك الحسي هو واقع يوجد خارج ذاتنا » . ان هذه مثالية واضحة ، نظرية واضحة عن وحدة الوعي والكائن . وعلاوة على ذلك فلنتذكر صيغة شوبي هذا الحلولي (الذي يقسم اغلظ الايمان انه ليس مثاليا ، مثله مثل بازاروف وصحبه ، وكان يلح على المعنى « الدقيق » لهذه الكلمة ، مثل بوغدانوف تماما ولكن ليس اقل قوة منه) : « الكائن هو الوعي » . قارنوا الان مع هذه النصوص تفنيد مادية ماركس التاريخية من قبل الحلولي شوبرت ـ سولدرن : كل عملية انتاج مادية هي دائما فعل واع من قبل المرء الذي يشاهدها ... في مظهرها المعرفي ، ليست عملية الانتاج الخارجية هي **الاولية**، بل الذات او الذوات ، وبتعبير اخر : ان عملية الانتاج المادية الخالصة نفسها لا تعتقنا من رابطة الوعي العام .

يمكن لبوغدانوف ان يلعن الماديين ما طاب له لانهم « شوهوا افكاره » ، ولكن اللعنات لن تغير شيئا من الحقيقة البسيطة الواضحة . ان تصحيح نظرية ماركس وتطوير ماركس ، بروح ماركس عن طريق « الاحادية التجريبية » ، **لا يختلفان من حيث الاساس** عن دحض ماركس من قبل شوبرت ـ سلدرن المثالي والتصوري

المعرفي . ويؤكد بوغدانوف انه ليس مثاليا . ويؤكد شوبرت ـ سولدرن انه واقعي (حتى ان بازاروف يصدقه) . وحتى يكون المرء فيلسوفا في ايامنا يجب ان ينادي بأنه « واقعي » و « عدو للمثالية » . لقد حان الوقت ايها السادة الماخيون لتفهموا ذلك .

يناقش الحلوليون والنقديون التجريبيون والاحاديون التجريبيون ، اشياء ثانوية ، تفاصيل ، تعريف المثالية ، وننكر نحن ، **منذ البداية** ، كل مبادىء فلسفتهم المشتركة بين هذا الثالوث . فليبشر بوغدانوف ، الذي يسلم بأفضل معنى وبأفضل المقاصد في العالم بجميع استنتاجات ماركس ، « بالهوية » بين الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي ، فاننا نقول : ان بوغدانوف **ناقصا** « الاحادية التجريبية » (او بالاحرى **ناقصا** الماخية) هو ماركسي . ذلك ان هذه النظرية عن هوية الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي هي **هراء خالص** ، هي نظرية **رجعية بصورة مطلقة** . واذا كان هناك من يوفق بينها وبين الماركسية ، وبينها وبين السلوك الماركسي ، فاننا مجبرون على الاعتراف بان هؤلاء الناس هم افضل من نظرياتهم ، ولكننا لا نستطيع مع ذلك ان نتسامح بهذه التشويهات النظرية الصارخة للماركسية .

يوفق بوغدانوف بين نظريته واستنتاجات ماركس ويضحي بالتماسك المنطقي الاولي لمصلحة هذه الاستنتاجات . ان كل منتج ، على حدة ، يدرك انه يدخل في الاقتصاد العالمي تعديلا معينا على تقنية الانتاج . وان كل مالك يدرك انه يبادل منتجات معينة بمنتجات اخرى ، ولكن هؤلاء المنتجين وهؤلاء المالكين لا يدركون انهم يغيرون بذلك **الكائن الاجتماعي** ، وان سبعين ماركس لا يكفون للاحاطة بحصيلة هذه التغيرات في جميع فروع الاقتصاد الراسمالي العالمي . ان الشيء الاساسي هو اننا اكتشفنا **قوانين** هذه التغيرات . وحددنا منطقها **الموضوعي** وتطورها التاريخي في خطوطها العامة الاساسية ـ الموضوعي ليس بمعنى ان مجتمعا من الكائنات الواعية ، من الكائنات البشرية ، يمكن ان يوجد ويتطور بصورة مستقلة عن وجود الكائنات الواعية (ومثل هذه الترهات هي التي يؤكد عليها بوغدانوف « بنظريته ») ولكن بمعنى ان الوجود الاجتماعي **مستقل عن وعي البشر الاجتماعي** . ان واقع ان تعيشوا وتمارسوا نشاطا اقتصاديا ، وتنجبوا اطفالا ، وتصنعوا منتجات ، وتتبادلوها ، تحدد تسلسلا ضروريا ، بصورة موضوعية للحوادث والتطورات مستقلا عن وعيكم **الاجتماعي** الذي لا يحيط بذلك التسلسل في شموله . ان المهمة العليا للبشرية هي الاحاطة بهذا المنطق الموضوعي للتطور الاقتصادي (تطور الحياة الاجتماعية) في سماته العامة والاساسية ، بحيث يكون من المستطاع ان يتلاءم معه باكثر ما يمكن من وضوح وصفاء ، بوعيه الاجتماعي ووعي الطبقات الطليعية في كل الاقطار الراسمالية .

ويوافق بوغدانوف على كل هذا . ولكن ماذا يعني ذلك ؟ يعني في **الواقع** انه يرمي من فوق السطح بنظريته عن « هوية الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي » التي تبقى حشوا مدرسيا لا يقل عبثا وبطلانا عن نظرية « الاستبدال العام » او مذهب « العناصر » و « التقمص » وبقية التفاهات الماخية الاخرى . ولكن « الميت يمسك بالحي » ، ولغو بوغدانوف المدرسي الميت يحول فلسفته ، **بصورة مستقلة عن وعيه**

وضد ارادته ، الى اداة في خدمة شوبرت ـ سولدرن ورجعيين اخرين ، الذين في الاف المفاتيح ، ومن اعلى كرسي تدريسي ، ينشرون هذا الشيء الميت باعتباره شيئا حيا ، ويوجهونه ضد الشيء الحي بغية خنقه . ان بوغدانوف شخصيا هو العدو الالد لكل رجعية بصورة عامة ، والرجعية البرجوازية على الاخص . ان « استبدال » بوغدانوف ونظريته عن « هوية الكائن الاجتماعي والوعي الاجتماعي » **يقدمان خدمة** لهذه الرجعية ، ومع ان ذلك مؤسف ، لكنه صحيح .

وتعترف المادية بشكل عام بالكائن الواقعي (المادة) اعترافا موضوعيا ، باعتباره مستقلا عن وعي البشرية واحساسها وتجربتها ... الخ . وتعترف المادية التاريخية بالكائن الاجتماعي باعتباره مستقلا عن الوعي الاجتماعي للانسانية . وليس الوعي هنا وهناك سوى انعكاس للكائن ، وفي أفضل الحالات انعكاس صحيح بصورة تقريبية (كاف ، دقيق بصورة تامة) . من هذه الفلسفة الماركسية ، التي صبت كقطعة واحدة لا تستطيع ان تقضي على مبدأ اساسي واحد منها ، على جزء جوهري واحد ، دون ان تنحرف عن الحقيقة الموضوعية ، دون ان تقع فريسة التزييف الرجعي البرجوازي

اليكم ايضا مزيدا من الامثلة عن هذه الفلسفة المثالية الميتة وكيف تمسك بالماركسي الحي بوغدانوف .

مقالة « ما هي المثالية » ١٩٠١ (المصدر السابق ص ١١ وما يليها) : « نصل الى النتيجة التالية :سواء اتفق الناس او لم يتفقوا في احكامهم على التقدم ، يظل المعنى العميق لفكرة التقدّم هو نفسه ، اي **الكمال المتعاظم والانسجام المتزايد للحياة الواعية** . هذا هو المضمون الموضوعي لمفهوم التقدم ... واذا قارنا الان الصيغة النفسية للتقدم الذي توصلنا اليه ، بالصيغة البيولوجية المشروحة سابقا (« ان التقدم البيولوجي هو **زيادة في حصيلة الحياة** » ص ١٤) فسنقنع انفسنا بسهولة ان الاولى تتطابق تماما مع الثانية ، ويمكن ان تستخلص منها ... وبما ان الحياة **الاجتماعية** ترجع الى حياة اعضاء المجتمع النفسية ، فان مضمون مفهوم التقدم يظل واحدا هنا : كمال وانسجام متزايدان للحياة . ويجب ان نضيف فقط : لحياة البشر الاجتماعية . من **المؤكد** ان مفهوم التقدم الاجتماعي لم يكن ولا يمكن ان يكون له قط اي مضمون اخر » (ص ١٦) .

« لقد وجدنا ... ان المثالية تعبر عن انتصار تطلعات النفس الانسانية الاكثر اجتماعية على التطلعات الاقل اجتماعية ، وان المثل الاعلى للتقدم هو انعكاس للميل الاجتماعي للتقدم في علم النفس المثالي » (ص ٣٢) .

لا حاجة للقول ان كل هذا اللعب بالبيولوجيا وعلم الاجتماع لا يتضمن **ذرة واحدة** من الماركسية . سنجد عند سبنسر وميخائيلوفسكي كل ما نطلبه من التعاريف التي لا تقل في شيء عن هذه التعاريف ، والتي لا تعرف شيئا سوى « المقاصد الطيبة » للمؤلف وتفضح **العجز التام** عن فهم « ما هي المثالية » ، وما هي المادية .

يبدأ المؤلف في الكتاب الثالث من **الواحدية التجريبية** مقالة « الاصطفاء الاجتماعي » (اسس الطريقة) ١٩٠٦ برفض « المحاولات الانتقائية في علم الاجتماع ـ البيولوجيا فلانج وفيري وولتمان وكثير غيرهم » (ص ١) وفي الصفحة ١٥ نجد

النتيجة التالية لـ « بحثه » : « يمكن ان نصوغ العلاقة الاساسية بين الطاقة والاصطفاء الاجتماعي كما يلي » :

« ان كل فعل للاصطفاء الاجتماعي يمثل زيادة او نقصا في طاقة التعقيد الاجتماعي المأخوذ بعين الاعتبار . ففي الحالة الاولى نحن امام « اصطفاء ايجابي » وفي الحالة الثانية نحن امام « اصطفاء سلبي » (التشديد للمؤلف) .

وهكذا تستخدم هذه التفاهة التي لا يمكن التحدث عنها وكأنها ماركسية ! فهل يتصور المرء شيئا اكثر علما وبوارا ومدرسية من الجمع بين مصطلحات بيولوجية وطاقية لا تدل على شيء اطلاقا، ولا تعني شيئا في العلوم الاجتماعية؟ فلا ظل هنا لدراسة اقتصادية ملموسة ، ولا لمحة واحدة عن **طريقة** ماركس ، طريقة الديالكتيك والنظرة المادية للعالم ، انها ليست اكثر من **ابتكار** تعريفات ومحاولات لتكييفها مع النتائج الجاهزة للماركسية . « ان النمو السريع لقوى انتاج المجتمع الرأسمالي هو ولا شك نمو في طاقة الكل الاجتماعي ... » ان النصف الثاني لهذه الجملة ليست بلا شك سوى تكرار بسيط للنصف الاول الذي عبر عنه بمصطلحات لا معنى لها ، وتبدو انها « عمقت » المسألة ، ولكنها في الواقع لا تختلف بأي شكل عن المحاولات البيولوجية ـ السوسيولوجية الانتقائية للانج وشركاه ! « ... ولكن الطابع غير المنسجم لهذه الازمة يؤدي الى « ازمة » ، الى تبديل هائل للقوى المنتجة ، والى نقص مفاجىء في الطاقة : ويحل الاصطفاء السلبي محل الاصطفاء الايجابي » (ص ١٨) .

فبأي طريقة يختلف هذا عن لانج ؟ ان لصاقه حيوية ـ طاقية تلتصق على النتائج الجاهزة في موضوع الازمات دون ان يضاف اليها اقل حقيقة حسية دون توضيح طبيعة هذه الازمات . وكل هذا حصل مع اطيب المقاصد ، لان المؤلف يصر على ان يؤكد ويعمق نتائج ماركس التي **يمدد** كثافتها في مدرسية خاوية مرعبة لا تحتمل . « الماركسية » الوحيدة هنا هي **تكرار** نتيجة معروفة مسبقا ، وكل البرهان «الجديد» عليها وكل هذه « الطاقية الاجتماعية » (ص ٣٤) و « الاصطفاء الاجتماعي » ليس اكثر من « تجميع كلمات » ، اكثر من سخرية خالصة من الماركسية .

لا ينهمك بوغدانوف بأي بحث ماركسي على الاطلاق ، وكل ما يفعله هو اعادة النتائج السابقة في لباس المصطلحات الحيوية الطاقية . والمحاولات كلها عقيمة من اولها حتى اخرها ، لان مفاهيم « تمثل الطاقة » و « عدم تمثل الطاقة » و « توازن الطاقة ، وهلمجرا عندما تطبق في ميدان العلوم الاجتماعية ، ما هي **الا جمل فارغة .** والحقيقة ان البحث في الظواهر الاجتماعية وتوضيح **طريقة** العلوم الاجتماعية **، لا يمكن** تحقيقها باللجوء الى هذه المفاهيم . وليس اسهل من الصاق لصاقة « طاقية » او « سوسيو ـ بيولوجية » على مثل هذه الظواهر واعتبارها ازمات وثورات وصراعا طبقيا وهلمجرا ، ولكن ليس هناك اكثر عقما ومدرسية وبوارا من مثل هذا العمل . والشيء الهام ليس ان بوغدانوف يحاول ان يلائم **كل** هذه النتائج والاستدلالات مع النظرية الماركسية ـ او « تقريبا » (كل ما رأيناه هو « تصحيح » قام به حول موضوع علاقة الكائن الاجتماعي بالوعي الاجتماعي) ـ وانما طرق الملاءمة ـ هذه الطاقات

الاجتماعية ـ هي **طرق** خاطئة كليا ولا يمكن ان تختلف عن طرق لانج .

كتب ماركس الى كوغلمان في ٢٧ حزيران ١٨٧٠ : « ان الهر لانج (**في مسالة العمل** ... الخ الطبعة الثانية) يصدح غاليا بمدائحي ليجعل نفسه هاما . وانت تعرف ان الهر لانج قام باكتشاف عظيم . ان كل التاريخ يجب ان يخضع لقانون طبيعي كبير واحد . وهذا القانون الطبيعي هو **جملة** « الصراع من اجل الحياة » (ولا يصبح تطبيق تعبير دارون اكثر من جملة) ومضمون هذه الجملة هو القانون المالتوسي للسكان او بالاحرى تزايد السكان . وهكذا بدلا من تحليل « الصراع من اجل الحياة » كما تقدمه تاريخيا مختلف اشكال المجتمع المحددة ، نجد ان كل ما فعله هو نقل كل الصراع الملموس الى جملة « الصراع من اجل الحياة » ، ونقل هذه الجملة نفسها الى « وهم السكان » المالتوسي . وينبغي ان يعترف المرء ان تلك طريقة مؤثرة ـ من اجل الجهل والغرور العلمي والكسل الثقافي » (٢٤٦) .

ان اساس نقد ماركس للانج ليس لان لانج يدس المالتوسية (٢٤٧) بصورة خاصة في علم الاجتماع ، بل لان تحويل المفاهيم البيولوجية **بصورة عامة** الى مجال العلوم الاجتماعية هو عبارة عن **جملة** محذلقة . وسواء اخذ التحويل بنوايا « طيبة » ام بقصد تأييد الاستنتاجات السوسيولوجية الخاطئة ، فان الجملة تبقى مع ذلك جملة . و « الطاقة الاجتماعية » عند بوغدانوف ، ومزاوجته الاصطفاء الاجتماعي مع الماركسية هو تماما مثل هذه الجملة .

وكما ان ماخ وافيناريوس لا يطوران المثالية في نظرية المعرفة ، بل يرهقان كاهل الاخطاء المثالية **العتيقة** بمصطلحات ادعائية بليدة (« عناصر » و « توافق مبدئي » و « تقمص » الخ) كذلك لا يصل النقد التجريبي في علم الاجتماع ، حتى وان تعاطف باخلاص مع استنتاجات الماركسية ، الا الى تشويه المادية التاريخية عن طريق لغة جوفاء وادعائية مستعارة من البيولوجيا ومذهب الطاقة .

وهناك خاصة تاريخية للماخية الروسية المعاصرة (او بالاحرى خاصة لشغف بعض الاشتراكيين ـ الديمقراطيين الروس بالماخية) وهي : « كان فيورباخ ماديا في الادنى مثاليا في الاعلى » ، وهذا ينطبق ايضا ، الى حد ما ، على بوخنر وفوغت ومولشوت ودوهرنغ ، مع فارق جوهري هو ان جميع هؤلاء الفلاسفة ليسوا اذا قيسوا بفيورباخ سوى اقزام ومرقعين تافهين .

لقد انطلق ماركس وانجلز من فيورباخ ، ونضجا في الكفاح ضد المرقعين ، فكان من الطبيعي ان يتمسكا بصورة خاصة باكمال الفلسفة المادية ، اي المفهوم للتاريخ ، وليس نظرية المعرفة المادية . وهذا هو سبب الحاحهما في مؤلفاتهما ، فيما بعد ، على المادية **الجدلية** اكثر من **المادية** الجدلية ، وسبب الحاحهما على المادية **التاريخية** اكثر من **المادية** التاريخية . ان ماخيينا الراغبين في ان يكونوا ماركسيين ، قد عالجوا الماركسية في فترة من التاريخ مختلفة كل الاختلاف ، عندما كانت الفلسفة البرجوازية قد انحصرت على الاخص في نظرية المعرفة ، واذ تمثلت في شكل احادي الجانب ومشوه ، بعض اجزاء اساسية في الجدلية (كالنسبة على سبيل المثال) ، فقد وجهت جل اهتمامها الى الدفاع عن المثالية ، واعادة بنائها في الاسفل وليس في الاعلى.

وقد اهتمت الوضعية عامة والماخية خاصة بتزوير نظرية المعرفة بكل براعة ، متظاهرتين بالمادية ومخبئتين لمثاليتهما تحت مصطلحات مادية مزعومة ، ولم توليا الا القليل من الانتباه لفلسفة التاريخ. ان ماخيينا لم يفهموا الماركسية، لانهم عالجوها **بصورة معكوسة** الى حد ما . لقد تمثلوا ـ واحيانا حفظوا عن ظهر قلب اكثر مما تمثلوا ـ نظرية ماركس الاقتصادية والتاريخية ، دون ان يفهموا أسسها ، أي المادية الفلسفة ـ ولذا يجب ان يطلق على بوغدانوف وشركاه اسم بوخنر ودوهرنغ روسي بشكل معكوس ، فهم يريدون ان يكونوا ماديين في الاعلى ، ولا يستطيعون التخلص، في الاسفل ، من مثالية مختلطة ! فنصادف لدى بوغدانوف « في الاعلى » المادية التاريخية المبتذلة فعلا والمفسدة بالمثالية الى حد بعيد ، ونصادف « في الاسفل » مثالية مقنعة بالمصطلحات الماركسية ، ومتلائمة مع اللغة الماركسية . فمثلا « التجربة المنظمة اجتماعيا » و « عملية العمل الجماعي » وغيرها هي ألفاظ ماركسية ولكنها ليست اكثر من الفاظ فقط ، تخفي الفلسفة المثالية التي ترى ان الاشياء هي مركبات « عناصر » ، مركبات « احساسات » ، وان العالم الخارجي « تجربة » أو « رمز تجريبي » للبشرية ، وان الطبيعة الفيزيائية هي « منتوج » الطبيعة « النفسية » ، وهكذا وهلمجرا .

تزوير بارع للماركسية ، وعرض بارع للمذهب المناوىء للماركسية تحت قناع الماركسية ـ تلك هي السمة البارزة للتحريفية المعاصرة في الاقتصاد السياسي ، وفي مسائل التكتيك ، وفي الفلسفة عامة ، سواء في نظرية المعرفة أو علم الاجتماع .

بقي علينا ان ندرس العلاقة بين الماخية والدين . ولكن هذا يدفعنا الى السؤال عما اذا كانت هناك ، بصورة عامة احزاب في الفلسفة ، وماذا يعني عدم التحزب في الفلسفة .

لقد تتبعنا أعلاه ، في جميع مسائل نظرية المعرفة التي عالجناها ، كما في كل مسائل الفلسفة التي طرحتها الفيزياء الجديدة ، الصراع بين المادية والمثالية . ووجدنا دائما ، خلف تراكم المصطلحات الجديدة المبتكرة ، وخلف سقط متاع التبحر المدرسي، اتجاهين أساسيين، تيارين رئيسيين في اسلوب حل المسائل الفلسفية . هل يجب ان نعطي الاولية للطبيعة ، للمادة ، للفيزياء ، للعالم الخارجي ، ونعتبر الوعي والفكر والاحساس ، (التجربة بحسب المصطلحات **المنتشرة** في أيامنا هذه) والعامل النفسي ... الخ عنصرا ثانويا ، تلك هي المسألة الرئيسية التي ما زالت في الواقع تقسم الفلاسفة الى **معسكرين كبيرين** . ان سبب آلاف آلاف الاخطاء والاختلاطات في هذا المجال هو ان المرء **لا يلاحظ** ، تحت ظاهر الالفاظ ، والتعريفات ، والمبتكرات المدرسية ، والشعوذات اللفظية ، هذين الاتجاهين الاساسيين (فمثلا لا يريد بوغدانوف ان يقر بمثاليته لانه ، كما ترون ، استبدل المفهومين « الميتافيزيائيين » « للطبيعة » و « الفكر » بالمفهومين « التجريبيين » للطبيعي والنفسي . لقد تغيرت الكلمة !)

تكمن عبقرية ماركس وانجلز بالضبط في انهما عملا خلال مدة طويلة جدا ـ **حوالي نصف قرن تقريبا** ـ على تطوير المادية ، والذهاب الى الامام باتجاه اساسي

في الفلسفة . ودون ان يتلكأ عند اعادة النظر في المسائل المعرفة التي سبق حلها ، فقاما بتطبيق هذه المادية نفسها وبينا **كيف** تطبق على العلوم الاجتماعية ، وكنسا بلا هوادة قمامة الاباطيل والسفاسف المفخمة ، والمحاولات العديـــدة « لاكتشاف » خط « جديد » في الفلسفة ، اتجاه « جديد » ... الخ ! « الطابع اللفظي المحض للمحاولات التي من هذا القبيل ، واللهو المدرسي « للمذاهب » الفلسفية الجديدة ، وتعمية جوهر المسألة بحيل معقدة ، والعجز عن فهم صراع الاتجاهين الاساسيين في نظرية المعرفة وتصورهما بصورة جيدة ، هذا ما حاربه ماركس وانجلز ولاحقاه خـلال نشاطهمـا .

قلنا « حوالي نصف قرن تقريبا » . والحقيقة انه منذ ١٨٤٣ ، عندما كان ماركس يصبح ماركس ، أي مؤسس الاشتراكية كعلم ، مؤسس **المادية الحديثـة** التي هي أغنى مضمونا واشد حزما بما لا يقاس من كل الاشكال السابقة للمادية ـ حتى في ذلك الوقت أشار ماركس بوضوح باهر الى الاتجاهات الاساسية في الفلسفة . ويورد كارل غرون رسالة بعثها ماركس الى فيورباخ في ٢٠ تشرين الاول عام ١٨٤٣ يطلب فيها من فيورباخ ان يكتب لمجلة « **الحوليات الالمانيةالفرنسية** » (٢٤٨) ضـد شلنغ . ويقول ماركس : ليس شلنغ سوى متحذلق تافه ، اذ يزعم انه يريـد ان يضم ويتجاوز جميع الاتجاهات الفلسفية السابقة . « يقول شلنـــغ للرومانيين الصوفيين الفرنسيين : انا وحدة اللحم والفكرة . ويقول للريبيين الفرنسيين : انا مهدم العقائدية » (★) . وهؤلاء « الريبيون » ، سواء انتسبوا الى هيوم ام الى كانت (ام الى ماخ في القرن العشرين) ، يناوئون « العقائدية » المادية والمثالية على السواء ، وهذا ما كان يراه ماركس منذ ذلك الحين ، وعرف على الفور ، دون ان يشغله اي مذهب من المذاهب الفلسفية الصغيرة البائسة التي لا عد لها ، انطلاقا من فيورباخ ، كيف يسلك طريق المادية ضد المثالية . وبعد ثلاثين عاما من ذلك التاريخ ، في التعقيب على الطبعة الثانية **لرأس المال** « الكتاب الاول » ، عارض ماركس بالصفاء والوضوح ذاته **مثالية** هيغل **بماديته** ، أي عارض مثالية اكثر تطورا واكثر تماسكـا مع غيرها ، ولقد نحى جانبا بازدراء « وضعية » كونت ، ووصف الفلاسفة المعاصرين الذين يظنون أنهم قضوا على هيغل بأنهم ابطال سخفاء ، وهم لم يفعلوا حقا سوى استئناف اخطاء كانت وهيوم ، التي سبقت هيغل . وفي رسالة الى كوغلمان ٢٧ حزيران عام ١٨٧٠ ، يعامل « بوخنر ولانج ودوهرنغ وفخنر وغيرهم » بالاحتقار ذاته ، لانهم استهانوا بهيغل ولم يعرفوا كيف يفهمون ديالكتيكيته (★) . واخيرا خذوا المذكرات الفلسفية القليلة التي وضعها ماركس في **رأس المـال** وكتبه الاخرى ، وستجدون فيها بصورة ثابتة الفكرة الرئيسية ذاتها : الالحاح على **المادية** والسخريات التي تفوح احتقارا من كل غموض ، وكل اختلاط ، وكل تراجع نحو **المثاليـة** .

(★) كارل غرون : لودفيغ فيورباخ .

(★) يقول ماركس في رسالة بتاريخ ١٣ كانون الاول عام ١٨٧٠ ، عن الوضعي بيسلي ما يلي : ان الاستاذ بيسلي « كونتي » ، وهو لهذا مجبر « علـــى تحمل جميع انواع النزوات » (٢٤٩) قارنوا بين هذه السطور والتقويم الذي وضعه انجلز في ١٨٩٢ للوضعيين على طريقة هكسلي (٢٥٠) .

ان كل مذكرات ماركس الفلسفية تدور في اطار هذين الضدين الصارمين ، ومن وجهة نظر الفلسفة الاستاذية يكمن نقيضهما تماما في « ضيقهما » ، في « طابعهما الاحادي الجانب » . ان هذا الاحتقار للمشاريع الهجينة التي ترمي الى التوفيق بين المادية والمثالية ، هو حقا اكبر فضل لماركس الذي كان يسير قدما **الى الامام** ، متبعا في الفلسفة طريقا محددة واضحة .

ان انجلز ، تدفعه روح ماركس بالذات ، وبتعاون وثيق معه ، يعارض هو ايضا ، في جميع مؤلفاته الفلسفية ، بصورة واضحة ومختصرة ، وفي جميع المسائل والاتجاهات المثالية بالاتجاهات المادية ، غير عابىء ، لا عام ١٨٧٨ ولا ١٨٨٨ ولا ١٨٩٢ (٢٥١) ، بالمحاولات المبذولة التي لا عد لها « لتجاوز» «الطابع الاحادي الجانب» للمادية والمثالية ، وللمناداة **باتجاه** جديد ، سواء أكان الوصفية ام « الواقعية » ام اية احبولة استاذية أخرى . وقام انجلز بحملته ضد دوهرنغ تحت شعار التطبيق **الحازم** للمادية ، فاتهم المادي دوهرنغ بتعمية جوهر المسألة بالكلمات ، وتشذيب العبارة ، واستخدام طرائق للمحاكمة تتضمن تنازلا للمثالية ، وانتقالا الى المثالية . اما المادية الحازمة حتى النهاية ، واما أباطيل المثالية الفلسفية ، التي تتناوب في **كل فقرة من انتي دوهرنغ** ، والناس الذين خدرت الفلسفة الاستاذية الرجعية ادمغتهم ، هم الوحيدون الذين لم يستطيعوا ان يدركوا ذلك . وحتى عام ١٨٩٤ ، وهو التاريخ الذي كتب فيه مقدمته الاخيرة لكتاب انتي دوهرنغ ، الذي كان قد فرغ لتوه من مراجعته واكماله للمرة الاخيرة ، لم يكف انجلز ، الذي كان مطلعا على الفلسفة الجديدة وتقدمات العلم ، عن الالحاح بالحزم ذاته على وجهات نظره الواضحة الصلبة ، فكنس غبار المذاهب الجديدة ، الكبيرة والصغيرة سواء بسواء .

اما ان انجلز كان متتبعا للفلسفة الحديثة ، فهذا ما نراه في **لودفيغ فيورباخ** . بل يذكر في مقدمته عام ١٨٨٨ ، ظاهر انبعاث الفلسفة الكلاسيكية الالمانية في انكلترا واسكاندينافيا ، ولا يحمل انجلز للكانتية الجديدة والهيومية اللتين كانتا سائدتين في تلك الفترة (سواء في المقدمة ام في متن الكتاب) الا الاحتقار العميق . وبديهي واضح انه كان مستعدا ، عندما لاحظ ان الفلسفة الالمانية والانكليزية **الشائعتين** تكرران اخطاء هيوم وكانت القديمة ، السابقة لهيغل ، لان يتوقع بعض الخير **حتى من العودة الى هيغل** (في انكلترا واسكاندينافيا) ، يحدوه امل ان يساهم هذا المثالي والديالكتيكي الكبير في اظهار اضعف الاخطاء المثالية والميتافيزيائية .

ودون ان يأخذ انجلز على عاتقه قضية دراسة التنوعات العديدة جدا للكانتية الجديدة في المانيا ولمذهب هيوم في انكلترا ، أدان منذ البداية انحرافهما الجوهري عن المادية . انه يصف الاتجاه الكامل لهاتين المدرستين « بالتراجع العلمي » . وما هو رأيه في « الوضعية » التي لاشك فيها بحسب المصطلح الجاري ، والاتجاه «الواقعي» الذي لا شك للكانتيين الجدد والهيوميين الذين كان لا يستطيع ان يتجاهل من بينهم واحدا كهكسلي مثلا ؟ لقد كان انجلز يعلن ، ان « الوضعية » و « الواقعية » اللتين تضللان ولا تزالان تضللان عددا من المتقلبين انهما طريق الانسان المرئية التي تستقيم في **ادخال المادية خلسة** ، مع تشنيعها وجحدها في الوقت نفسه . ويكفي ان

نفكر هنيهة بهذا التقويم بخصوص توماس هكسلي ـ العالم الطبيعي الكبير ، والواقعي الاكثر واقعية ، والوضعي الاكثر وضعية من ماخ وافيناريوس وشركائهما ، لنعرف مدى الاحتقار الذي كان يبثه في انجلز الافتتان الحالي لحفنة من الماركسيين « بالوضعية الحديثة » و « الواقعية الحديثة » الخ .

لقد كان ماركس وانجلز متحزبين في الفلسفة من البداية الى النهاية ، لقد كانا قادرين على اكتشاف الانحرافات عن المادية والتجاوزات المقدمة للمثالية والايمانية في جميع الاتجاهات « الحديثة » . فهما لم يقدرا هكسلي الا من ناحية اخلاصه للمادية. واخذا على فيورباخ عدم تطبيق المادية حتى النهاية ، لانه ادان المادية بسبب اخطاء الماديين السابقين ، لانه هاجم الدين لتجديده او اقامة دين جديد استنادا اليه ، ولانه كان عاجزا في علم الاجتماع ان يحرر نفسه من العبارات المثالية ويصبح ماديا .

ومهما كانت الاخطاء الخاصة التي اقترفها ج ديتزجن في عرضه للمادية الديالكتيكية ، فقد قدر تقديرا تاما وحافظ على التقليد الرائع والعظيم لمعلميه . لقد اخطأ ديتزجن بانحرفاته الخرقاء عن المادية ، ولكنه لم يحاول ابدا الانفصال عنها في المبدأ ، ولم يحاول ابدا ان يرفع الراية « الجديدة » ، وكان يعلن دائما وفي الوقت المناسب بكل ثبات ومبدئية : أنا مادي ، فلسفتنا هي الفلسفة المادية . وصاحبنا جوزيف ديتزجن قال بحق : « من بين كل احزابنا يعتبر الحزب الوسط احقرها ... وكما ان الاحزاب في السياسة تصبح منقسمة اكثر فأكثر الى معسكرين ... كذلك العلم فانه ينقسم الى طبقتين كبيرتين : الميتافيزيائيين من جهة والفيزيائيين أو الماديين من جهة اخرى (★) . اما العناصر الوسيطة والمشعوذون المصلحون ، مع القابهم المختلفة ـ الروحيون ، الحسيون ، الواقعيون الخ الخ ـ فانهم في طريقهم يقعون في التيار . اننا ننشد التحديد والوضوح . ان الرجعيين الذين يتظاهرون بالانسحاب يدعون أنفسهم مثاليين (★★) ، اما الماديون فهو الاسم الذي يجب ان يطلق على كل من يكافح لتحرير العقل البشري من السحر الميتافيزيائي ... واذا شبهنا الحزبين بجسمين احدهما صلب والآخر سائل فان **ما بينهما** ليس سوى الميوعة» (★★★) .

وحقا ان « الواقعيين » ... الخ ومنهم « الوضعيون » والماخيون ... الخ ليسوا كلهم سوى ميوعة حقيرة ، انهم حزب الوسط الحقير في الفلسفة ،الذي يخلط الاتجاهين المادي والمثالي في كل مسألة . ومحاولة التخلص من هذين الاتجاهين الاساسيين في الفلسفة ليست سوى « شعوذة توفيقية » .

لم يكن ديتزجن يشك أبدا في ان « الكهنوت العلمي » للفلسفة المثالية هو الغرفة التي تؤدي الى الكهنوت الصريح ، كتب : « الكهنوت العلمي يجهد جديا لمساعدة الكهنوت الديني » (ص ٥١) « ان مجال نظرية المعرفة بصورة خاصة أي سوء فهم العقل البشري هو حفرة القمل حيث يضع هذان الضربان من الكهنوت، بيوضهما . » « ان الخدام المجازين الذين يتحدثون عن « البركة المثالية » يفسدون الشعب

(★) التعبير هنا اخرق وغير دقيق : فيجب ان يقول « مثاليين » بدلا من « ميتافيزيائيين » . وفي مكان اخر نرى ديتزجن يعارض الميتافيزيائيين والديالكتيكيين .

(★★) فلنلاحظ ان ديتزجن قد صحح نفسه فهو الان يفسر بدقة عظيمة ما هو حزب اعداء الماديين .

(★★★) راجع مقال « الفلسفة الاشتراكية الديمقراطية » المكتوب في ١٨٧٦ .

« بمثاليتهم » المتعرجة » (٥٣) ـ ذاك هو رأي ديتزجن في اساتذة الفلسفة . « وكما ان الشيطان نقيض الله ، كذلك الكاهن الاستاذ يقف تماما نقيض المادي» . ان النظرية المادية في المعرفة تشكل « سلاحا عاما ضد الايمان الديني » (٥٥) ليس فقط « ضد دين الكهنة الاصلي المعتاد الذي يعرفه الجميع ، بل أيضا ضد الدين الاستاذي المصفي والمتصعد ، دين المثاليين المشوشين » (٥٨).

كان ديتزجن مستعدا لان يفضل « النزاهة الدينية » على « فتورة » المفكرين الاحرار الجامعيين (٦٠) لانه » هناك مذهب يسود وشعب منسجم » ، شعب لا يفصل النظرية عن التطبيق . اما بالنسبة للسادة الاساتذة « فالفلسفة ليست علما بل وسيلة للدفاع ضد الاشتراكية ـ الديمقراطية » (١٠٧) . « ان الفلاسفة وحملة الشهادات العليا ، كل الذين يسمون انفسهم فلاسفة ، يقعون بصورة تقل أو تكثر ، رغم حرية فكرهم ، في الخرافات والصوفية ... بالنسبة للاشتراكية الديمقراطية ولا يشكلون سوى كتلة رجعية واحدة » (١٠٨) « يجب حتى نتبع الطريق القويم ونتجنب السخافات الدينية والفلسفيـــة . ان ندرس متاهـــة المتاهات ، أي الفلسفة » (١٠٣) .

ولنفحص الآن ماخ وافيناريوس ومدرستهما من وجهـــة نظر الاحزاب في الفلسفة . أوه ، ان هؤلاء السادة يتباهون بأنهم **مستقلون** عن كل حزب ، واذا كان لهم نقيض فهو نقيض واحد فقط ، انه **المـادي** . ومن خـــلال كتابات كل الماخيين هناك خيط احمر يربطها وهو الادعاء انهم « يرتفعون » فوق المادية والمثالية ، والتغلب على هذا التعارض « الباطل » ، **والحقيقة** ان كل هذه الاخوة ، تقع في أي لحظة ، في المثالية وتخوض حربا ضروسا ضد المادية . ان الاحابيل المعرفية البارعة لرجل مثل افنياريوس ليست سوى اختراعات استاذية ، ومحاولة لخلق شيعته الفلسفية الصغيرة ، ولكن الحقيقة ان الدور الموضوعي لهذه الاحابيل المعرفية يكمن في الشروط العامة لصراع الافكار والاتجاهات في قلب المجتمع المعاصر ، وترمي الى شق طريق فقط للمثالية والايمانية ، وخدمتها بأمانة . وليس من قبيل المصادفة ان تصبـــح مدرسة النقديين التجريبيين الصغيرة عزيزة الى هذا الحد على الروحانيين الانكليز من امثال وارد ، وعلى النقديين الجدد الفرنسيين الذين يطرون ماخ لكفاحه ضـــد المادية ، وعلى الحلوليين الالمان ! ان الصفة التي يطلقها ديتزجن : « الخدام المجازين » يصفع ماخ وأفيناريوس وكل مدرستهما في الوجه (★) .

(★) ونقدم مثالا جديدا عن كيفية استغلال مذهب ماخ من قبل التيارات الواسعة الانتشار للفلسفـــة البرجوازية الرجعية . وربما كانت الذرائعية (من الكلمة اليونانية براغما أي العمل) « اخر صرخة » لزي الفلسفة الاميركيـــة الاحـــدث . والمجلات الفلسفية تخص الذرائعية حصة كبرى مـــن اهتمامها . وتهزأ الذرائعية من الميتافيزياء المادية والمثالية ، وترفع الى السماء التجربة ، ولا شيء غير التجربة ، وترى في الممارسة المقياس الوحيد ، وتنادي بانتمائها للتيار الوضعي بشكل عام ، وتنادي باوزولد وماخ وبونكاريه وبيرسن ودوهم ، بشكل خاص ، وبان العلم ليس « نسخة عن الوقائع » و ... تستنتج من كل هذا ، وبكل اطمئنان ، وجود الله لغايات عملية ، وعملية فقط ، بدون ميتافيزياء ، او تجاوز لحدود التجربة (راجع كتاب وليـــم جيمس : البرغماتية (الذرائعية) هي اسم جديـــد لطريقة قديمة في التفكير . نيويورك ولندن ص ٦٧ وخاصة ص ١٠٦) . ان الاختـــلاف بـــين مـــاخ

ان مصيبة الماخيين الروس الذين يتبنون « المصالحة » بين ماخ وماركس هي انهم وثقوا بأساتذة الفلسفة الرجعيين ، واذ فعلوا ذلك انزلقوا في منحدر . ومختلف محاولاتهم لتطوير ماركس وتكميله قائمة على طرائق بسيطة جدا . وهي انهم كانوا يقرؤون أوزولد ويؤمنون بأوزولد ويعرضون أوزولد ويقولون : ماركسية . ويقرؤون ماخ ، ويؤمنون بماخ ، ويعرضون ماخ ويقولون : ماركسية . ويقرؤون بوانكاريه . ويؤمنون ببوانكاريه ، ويقولون : ماركسية . ولكن عندما يتعلق الامر بالفلسفة ، فلا يمكن تصديق **كلمة واحدة لاي واحد** من هؤلاء الاساتذة القادرين على كتابة مؤلفات ذات قيمة كبرى في المجالات الخاصة للكيمياء والتاريخ والفيزياء . لماذا ؟ للسبب ذاته الذي يدفعنا الى عدم تصديق **كلمة واحدة** لاي واحد من اساتذة الاقتصاد السياسي ، القادرين على كتابة مؤلفات ذات قيمة كبرى في مجال الابحاث الخاصة ، في موضوع الحقائق الفعلية ، وذلك حالما يتعلق الامر بالنظرية العامة للاقتصاد السياسي . ذلك ان هذا الاقتصاد السياسي هو ، مثله مثل نظرية المعرفة ، علم **حزبي** في المجتمع المعاصر . فما اساتذة الاقتصاد السياسي ، بشكل عام ، الا علماء اجراء للطبقة الراسمالية ، وليس اساتذة الفلسفة الا علماء اجراء اللاهوتيين .

ان مهمة الماركسيين ، في كلا الحالين ، ان يكونوا قادرين على السيطرة على مكتسبات هؤلاء « الاجراء » وهم يعيدون تشكيلها (وهكذا لا يمكنكم التقدم خطوة واحدة في دراسة الظواهر الاقتصادية الجديدة دون اللجوء الى اعمال هؤلاءالاجراء) ، وان يكونوا **قادرين** على طرح الاتجاه الرجعي منها ، وتطبيق خط سلوكهم الخاص ومواجهة **كل خط** القوى والطبقات المعادية لنا . هذا ما لا يستطيع اصحابنا الماخيون ان يفعلوه ، وهم الذين يتبعون ، بعبودية ، الفلسفة الاستاذية الرجعية . « ربما نضل السبيل ، ولكننا نبحث » هذا ما كتبه لوناتشارسكي باسم مؤلفي كتاب دراسات في الفلسفة الماركسية . لا فما **انتم** بباحثين ، بل **يجري البحث عنكم** ، تلك هي المصيبة . وما انتم الذين تتناولون من وجهة نظركم ، أي الماركسية ، (ذلك انكم تريدون ان تكونوا ماركسيين) الى كل تغيرات الزي في الفلسفة البرجوازية ، بل ان هذا الزي هو الذي يتناولكم ويفرض عليكم تزويداته الجديدة حسب ذوق المثالية ، على طريقة اوزولد اليوم وطريقة ماخ غدا وطريقة بوانكاريه بعد غد . هذه الحيل « النظرية » الحمقاء بما فيه الكفاية (طاقية ، عناصر ، تقمص ... الخ) التي تؤمنون بها بسذاجة محصورة بمدرسة ضيقة وصغيرة ، بينما **الاتجاه الاجتماعي** والايديولوجي لهذه الحيل يصبح على الفور اداة في ايدي امثال وارد والنقديين الجدد والحلوليين وامثال لوباتين ، والذرائعيين ، **ويخدم اغراضهم** . ان الافتتان بالنقدية التجريبية والمثالية الفيزيائية يجري بسرعة كالافتتان بالكانتية الجديدة والمثالية « الفيزيولوجية » ولكن الايمانية تحصل على حصتها من كل افتتان وتكيف اصيلها

الذرائعية ، من وجهة نظر مادية طفيف وتافه جدا كاختلاف النقدية التجريبية عن الاحادية التجريبية . قارنوا ، مثلا ، بين تعريف بوغدانوف للحقيقة وتعريف الذرائعيين لها : « ان الحقيقة بالنسبة للذرائعي هي تصوير شامل يدل ، في التجربة على مختلف قيم العمل المحددة » (المصدر السابق ص ٦٨) .

بالف اسلوب لصالح المثالية الفلسفية .

ان الموقف تجاه الدين وتجاه علوم الطبيعة يوضح بشكل مدهش هذا الاستغلال الفعلي الطبقي للنقدية التجريبية من قبل الرجعيين البرجوازيين .

ولنأخذ المسألة الاولى . فهل تعتقدون ان لوناتشارسكي يصل بمحض الصدفة الى الحديث ، في مؤلف جماعي ضد الفلسفة الماركسية ، عن « تأليه الكمونات البشرية العليا » عن « الالحادية الدينية » ... الخ ؟ (★) واذا كان هذا رأيكم ، فان السبب الوحيد هو أن الماخيين الروس قدموا للجمهور اعلاما خاطئا عن كل اتجاه ماخ في اوروبا وعن موقفه من الدين . وهذا موقف لا يشبه في شيء موقف ماركس وانجلز وديتزجن ولا حتى فيورباخ ، انه **مضاد له بصورة مباشرة** ، ابتداء من تصريح بتزولد . ان النقدية التجريبية « لا تتناقض مع مذهب الاعتقاد بالله ولا مع الالحادية » ، او ابتداءا من تصريح ماخ : « ان الآراء الدينية هي من الامور الخاصة » (الترجمة الفرنسية ص ٤٣٤) ، وانتهاءا بالالمانية الصريحة **والنزعة الرجعية** الصريحة لكورنيلوس الذي يتبادل الاطراء مع ماخ وكاروس وكل الحلوليين . ان حياد **الفيلسوف** في هذه المسألة يعني سلفا العبودية تجاه الايمانية . ولكن ماخ وافيناريوس لا يرتفعان ولا يستطيعان الارتفاع ، بسبب نقطة انطلاق نظريتهما في المعرفة . فوق الحياد .

حالما تنكرون الواقع الموضوعي ، المقدم لنا في الاحساس ، فانكم تفقدون سلفا كل سلاح ضد الايمانية ، لانكم تقعون عندئذ في للاارادية او الذاتية ، ولا تتطلب منكم الايمانية اكثر من هذا . فاذا كان العالم المحسوس واقعا موضوعيا ، فان الباب يغلق في وجه كل « واقع » أو شبه واقع آخر (تذكروا بأن بازاروف آمن « بواقعية » الحلوليين الذين كانوا يعلنون ان الله تصور واقعي) . اذا كان العالم مادة في حالة حركة ، فان من الممكن ، ويجب ، ان ندرسه بصورة لا متناهية ، حتى في اقل ظواهر هذه الحركة وتفرعاتها المعقدة جدا ، حركة المادة هذه بالذات ، ولكن لا يمكن ان يوجد شيء وراء هذه المادة ، خارج هذا العالم الخارجي ، « الطبيعي » ، المألوف لدى كل فرد ، ولا شيء اكثر من ذلك . ان الحقد على المادية والافتراءات المتراكمة على الماديين هي في جدول اعمال اوروبا المتحضرة والديمقراطية . وهذا لا يزال مستمرا حتى يومنا . وكل هذا **مخفي** عن الجمهور من قبل الماخيين الروس الذين لم يحاولوا ولو مرة ان يقارنوا بكل بساطة بين هجمات ماخ وافيناريوس وبتزولد وشركاهم ضد الماديين وتصريحات فيورباخ وماركس وانجلز وديتزجن **المؤيدة** للمادية .

ولكن « اخفاء » موقف ماخ وافيناريوس من الايمانية لا يجدي نفعا . ان الحقائق تتكلم من تلقاء نفسها . ان اي جهد لن يقتلع هؤلاء الفلاسفة الرجعيين من العمود الذي سمرتهم فيه قبلات وارد ، والنقديين الجدد ، وشوبرت ـ سولدرن ، ولوكلير

(★) دراسات ص ١٥٧ و ١٥٩ . في مجلة زاكرانيشيا (٢٥٢) ، يعالج المؤلف نفسه « الاشتراكية العلمية وقيمتها الدينية » (العدد الثالث ص ٥) ويكتب بوضوح في مجلة اوبرازوفاني (٢٥٣) (العدد الاول ١٩٠٨ ، ص ١٦٥) : ان دينا جديدا في سبيله الى النضج في نفسي منذ امد بعيد » .

والذرائعيين ، الخ . إن نفوذ الاشخاص الذين احصيتهم الان باعتبارهم فلاسفة واساتذة ، وانتشار افكارهم بين الجمهور « المثقف » ، اي البرجوازي والادب الخاص الذي ابدعوه، هي أغنى واوسع بعشرات المراتمن مدرسة ماخ وافيناريوس الصغيرة. وهذه المدرسة تخدم اولئك الذين يجب ان تخدمهم ، كما ان هذه المدرسة تستخدم كما ينبغي ان تستخدم .

ان الاشياء المخزية التي توصل اليها لوناتشارسكي ليست استثناء ، بل هي ثمرة النقدية التجريبية الروسية والالمانية معا . ولا يمكن ان يدافع عنها استنادا الى « النوايا الطيبة » لدى المؤلف ، ولا استنادا الى « المعنى الخاص » لاقواله . لو ان المقصود هو المعنى المباشر المألوف ، اي الايماني الصريح ، لما اتعبنا انفسنا في مناقشة المؤلف ، فمما لا ريب فيه انه لا يوجد ماركسي واحد لم يضع بدون تحفظ ، بعد هذه التصريحات ، اناتولي لوناتشارسكي بالمستوى ذاته الذي يضع فيه بيوتر ستروفه . واذا لم يكن الامر كذلك (وليس كذلك حتى الان) فلسبب وحيد هو اننا نجد في اقوال ذاك معنى « خاصا » **نحاربه طالما بقيت لنا ارض** لمحاربته محاربة رفاقية . ان عار تصريحات لوناتشارسكي يكمن بالضبط في كونه استطاع ان يربطها بنواياه « الطيبة » . وضرر « نظريته » يكمن تماما في انها تسلم **بمثل** هذه الوسائل او مثل هذه النتائج لتحقيق نوايا طيبة . والمشكلة هي ان النوايا « الطيبة » تظل على الاكثر شأنا ذاتيا لزيد او عمرو ، بينما **الاهمية الاجتماعية** لمثل هذه التصريحات مؤكدة ولا جدال فيها ولا يسيء اليها أي تقييد او تعليل .

يجب ان يكون المرء أعمى حتى لا يرى القرابة الايديولوجية بين « تأليه الكمونات البشرية العليا » عند لوناتشارسكي ، « الاستبدال العمومي » لكل الطبيعة الفيزيائية بالنفسي عند بوغدانوف . ان الفكرة واحدة ولكن في الحالة الاولى يعبر عنها من وجهة نظر علم الجمال ، ويعبر عنها في الحالة الثانية من وجهة نظر نظرية المعرفة . ان « الاستبدال » الذي يقترب من المسألة بصورة ضمنية ، ويؤلف سلفا من جهة أخرى « الكمونات البشرية العليا » اذ يفضل « نفسي » الانسان على الطبيعةالفيزيائية ويستبدل كل **الطبيعة الفيزيائية** « بالنفسي بشكل عام » ، هذا **النفسي الموسع** بشكل ضخم والمجرد والميت الهيا . وماذا أدخل « لوغوس » ياشكيفتش في « المجرى اللا معقول » للتجربة .

صنعوا مخلبا واحدا للعصفور في الشرك ، فاذا العصفور يقع . وقد وقع كل ماخيينا في شرك المثالية ، اي في الايمانية المرققة المراوغة ، لقد وقعوا في شرك منذ ان راحوا يعتبرون « الاحساس » « عنصرا » خاصا ، وليس صورة للعالم الخارجي . لا شعور ولا فكر ولا روح ولا ارادة ــ هذا ما يصل اليه المرء حتما اذا لم يعترف بالنظرية المادية القائلة ان الفكر البشري **يعكس** العالم الخارجي الحقيقي بصورة موضوعية .

كتب في شباط ، وتشرين اول ١٩٠٨

سمات معينة في تطور الماركسية التاريخي

قال انجلز : مذهبنا ـ ويقصد نفسه وصديقه المشهور ـ ليس عقيدة جامدة ، بل مرشد للعمل . هذا التصريح الكلاسيكي يشدد بقوة ملحوظة على ركن من الماركسية غالبا ما يغيب عن النظر . وبغياب هذا الركن عن النظر نقلب الماركسية الى ماركسية احادية الجانب مشوهة وميتة، فننزعها من حياتها ونخنق مبادئها النظرية الاساسية ـ الديالكتيك ، مذهب التطور التاريخي ، وكل التناقضات ، اننا نخنق رابطتها مع المهمات العملية المحددة للعصر ، التي يمكن ان تتغير في كل منعطف تاريخي جديد .

والحقيقة اننا ، في عصرنا ، غالبا ما نقابل ، بين اولئك المهتمين بمصير الماركسية في روسيا ، اناسا غاب عن نظرهم هذا الركن من اركان الماركسية . ومع هذا ينبغي ان يكون واضحا لكل امرىء ان روسيا في الاعوام الحديثة خضعت لتغيرات حادة بحيث غيرت الوضع بسرعة وقوة غير مألوفتين ـ الوضع الاجتماعي والسياسي ، الذي يحدد بشكل مباشر وفوري شروط العمل ، واهدافه ايضا . وانا لم اقصد الاهداف العامة والاساسية ، التي لا تتغير مع المنعطفات التاريخية ، اذا بقيت العلاقة الاساسية بين الطبقات دون تغيير . ومن الواضح ان هذا الاتجاه العام للتطور الاقتصادي في روسيا (وليس الاقتصادي فقط) ، مثله مثل العلاقة الاساسية بين الطبقات المختلفة في المجتمع الروسي ، لم يتغير خلال السنوات الست الاخيرة .

ولكن اهداف العمل العاجل والمباشر تغيرت بشكل حاد خلال هذه الفترة ، تماما كما تغير الوضع الاجتماعي والاقتصادي الفعلي ، وبما ان الماركسية بالتالي مذهب حي ، فان اركانها **المختلفة يجب ان تكون** بارزة .

وحتى نوضح هذه الفكرة ، دعنا نلق نظرة على التغير في الوضع الاقتصادي والاجتماعي الفعلي في السنوات الست الماضية . فنميز على الفور فترتين كل منها

بثلاث سنوات : الاولى تنتهي في صيف عام ١٩٠٧ ، والاخرى تنتهي في صيف ١٩١٠ . فترة ثلاث السنوات الاولى ، اذا ما نظرنا اليه من وجهة نظر نظرية صرفة ، تتميز بالتغيرات السريعة في السمات الاساسية لنظام الدولة في روسيا ، وعلاوة على ذلك فان مجرى هذه التطورات كان قلقا ، وكانت التذبذبات في كل الاتجاهات واسعة بشكل ملحوظ . وكان الاساس الاجتماعي والاقتصادي لتلك التغيرات هو عمل كل الطبقات في المجتمع الروسي في أشد الحقول تشعبا (نشاط داخل الدوما وخارجه، في الصحافة ، والنقابات ، والاجتماعات وهلمجرا) عمل صريح وفعال وفي مجال طبقي لا مثيل له في التاريخ .

وفترة السنوات الثلاث الثانية ، على العكس ، ونكرر القول اننا نحصر انفسنا بوجهة النظر « السيوسولوجية » النظرية الصرفة ـ تتميز بتطور بطيء بحيث يمكن ان نعتبره ركودا . فلا تمكن ملاحظة اي تغيرات مهمة في نظام الدولة . وقلما نجد هناك اعمالا واضحة ومتشعبة قامت بها الطبقات في غالبية هذه « الفترة » التي تطورت فيها الاعمال في المرحلة السابقة .

والتشابه بين الفترتين هو ان روسيا دخلت التطور الراسمالي في كل هاتين الفترتين . ان التناقض بين هذا التطور الاقتصادي وبين وجود عدد من المؤسسات الوسيطية (أي من العصور الوسطى ـ المترجم) والاقطاعية ، لم يحل ، بل بالاحرى اصبح متفاقما ، تدل على ذلك حقيقة ان مؤسسات معينة قد بات لها طابع برجوازي بصورة خاصة .

والفارق بين الفترتين هو انه في المرحلة الاولى كان السؤال عن الشكل الذي ستتخذه التغيرات القلقة والسريعة المشار اليها ، الموضوع السائد المؤثر في التاريخ . وكان مضمون هذه التغيرات مرتبطا بامتلاك البرجوازية للطابع الراسمالي لتطور روسيا ، بيد ان هناك انواعا مختلفة من البرجوازية . ان البرجوازية الوسطى والكبيرة ، التي تفصح في قليل او كثير عن الليبرالية ، كانت ، وقد تمكنت من مركزها الطبقي الفعلي ، خائفة من قطع التغيرات ، وتكافح من اجل الاحتفاظ ببقايا المؤسسات القديمة ، سواء في النظام الزراعي وفي « البناء الفوقي » السياسي . وكانت البرجوازية الريفية الصغيرة ، المختلطة بالفلاحين الذين يعيشون « عن طريق عمل ايديهم بشكل منعزل » ، مضطرة ان تكافح من أجل الاصلاحات البرجوازية من نوع مختلف ، اصلاحات لا تترك مجالا لبقايا العصور الوسطى . واذ تحقق العمال المأجورون مما يدور حولهم ، اضطروا الى تحديد موقفهم تجاه هذين المتمايزين . وظل كلا الاتجاهين في اطار النظام البرجوازي ، محددين بشكل شامل الاشكال المختلفة لذاك النظام ، ومعدلات مختلفة كليا لتطوره ، ودرجات مختلفة لتأثيره الناجح .

وهكذا ابرزت الفترة الاولى بالضرورة في مقدمة المسرح ـ وليس بمحض الصدفة ـ قضايا الماركسية تلك التي ينظر اليها على انها قضايا تكتيكية . ولا شيء اكثر خطأ من الرأي القائل ان النزاعات والاختلافات حول المسائل هي نزاعات « بين المثقفين » ، هي « نضال للتأثير على البروليتاريا غير الناضجة » ، تعبير عن « تلاؤم

المثقفين مع البروليتاريا ، كما يظن اتباع فيكي » (٢٥٤) من شتى الالوان . بل العكس، فقد كان السبب هو تماما ان هذه الطبقة قد وصلت الى النضج بحيث لا تستطيع ان تقف غير مبالية بنزاع الاتجاهين المختلفين في تطور البرجوازيـة الروسية ، ولا يستطيع ايديولوجيو هذه الطبقة ان يتجنبوا الصيغ النظرية المثبتة المتطابقة (مباشرة أو غير مباشرة ، في انعكاس مباشر او معاكس) مع هذين الاتجاهين المختلفين .

ولم يظهر الصدام بين الاتجاهين المختلفين للتطور البرجوازي في روسيا ، في الفترة الثانية ، لان كلا من الاتجاهين كان قد سحق من قبل « السياسيين المحافظين المتطرفين » (٢٥٥) ، فقهر ، وابعد ، وخنق لفترة . ولم يشغل المحافظون المتطرفون مقدمة المسرح فقط ، بل الهموا القطاعات العريضة من المجتمع البرجوازية عواطف دعاية فيكي ، عواطف الاكتئاب والتراجع . وليس التصادم بين طريقتي اصلاح النظام القديم هو الذي ظهر على السطح ، بل فقدان الايمان بأي نوع من الاصلاح ، وروح « الخنوع » و « الندامة » والتعصب للمذاهب المناوئة للاشتراكية ، والموضـة الصوفية وغيرها .

لم يكن بتر التغير المدهش هذا امرا عرضيا ولا نتيجة « الضغط » الخارجي وحده . فقد حرضت الفترة السابقة بصورة عميقة قطاعات من السكان الذين كانوا لاجيال وقرون منعزلين وغريبين عن الموضوعات السياسية التي كان من الطبيعي والمحتم ان تظهر « اعادة تقييم القيم كلها » ، دراسة جديدة لكل القضايا الاساسية ، اهتمام جديد بالنظرية ، بالعناصر ، بألفباء السياسية . ان الملايين الذين استيقظوا فجأة من سباتهم الطويل وواجهوا قضايا هامة للغاية لا يمكن ان يبقوا طويلا عند هذا المستوى ، لا يستطيعون المتابعة دون تأخير ، دون عودة الى المسائل الاولية ، دون تدريب جديد يساعدهم على « هضم » دروس الغنى المتفاوت ، ويجعل من الممكن لاعرض الجماهير ان تعود الى متابعة مسيرتها الى الامام ، ولكن الان بثبات اكثر ووعي اكثر وثقـة اشد وصلابة أقوى .

لقد كان ديالكتيك التطور التاريخي ضخما بحيث احرز في الفترة الاولـى الاصلاحات العاجلة في كل مجال من مجالات حياة القطر التي كان يطرحها الوقت . وكانت الدراسة النقدية للتجربة في المرحلة الثانية ٤٥٠ ، تمثلها من قبل القطاعات العريضة ، نفوذها ، ان جاز القول ، الى اعماق التربة ، الى الصفوف الخلفيـة للجماهير المختلفة .

ولان الماركسية ، بالضبط ، ليست عقيدة ميتة ، او تامة ، او جاهزة او مذهبا ثابتا ، بل مرشد للعمل ، فان عليها ان تعكس التغير المنقطع الداعي الى الدهشة في شروط الحياة الاجتماعية . لقد انعكس التغير في تفتت عجيب وتفكك ، في كل طريقة من التذبذب ، وباختصار ، **في أزمة داخلية** جدية للماركسية . اما المقاومة الحازمة للتفتت ، والنضال الحازم والدؤوب للتمسك **بمبادىء** الماركسية ، طرحته امامنا متطلبات الظروف مرة ثانية . في الفترة السابقة ، نرى قطاعات عريضة للغاية لم تكن تستطيع ان تتجنب الماركسية في صياغة اهدافها قد تمثلت ذاك المذهب بشكل احادي الجانب ومشوه للغاية . لقد حفظت تلك القطاعات عن ظهر قلب بعض « الشعارات »

وبعض الاجابات عن مسائل تكتيكية ، **دون ان يفهموا** القاعدة الماركسية من اجل هذه الاجابات . ان « اعادة تقييم القيم كلها » في المجالات المختلفة للحياة الاجتماعية ادى الى « تحريف » لمعظم مبادىء الماركسية الفلسفية العامة والمجردة . ان تأثير الفلسفة البرجوازية في فروعها المثالية المتشعبة يعبر عنه الوبـــاء الماخي الذي انتشر بـين الماركسيين . ان ترداد « الشعارات » دون فهم ودون تفكير أدى الى الانتشار الواسع للجمل الفارغة . وكان التعبير العملي عن هذا بشكل مطلق في الاتجاهات البرجوازية الصغيرة غير الماركسية ، « كاوتزوفية » (التذكرية) الصريحة ، او المخزية ، او تنظيم » الاوتزوفية » (٢٥٦) باعتبارها « فرعا شرعيا » للماركسية .

ومن جهة اخرى، فان روح مجلة **فيكي** ، روح التنكر للذات التي تملكت قطاعات عريضة جرامق البرجوازية ، نفذت ايضا الى التيار المنشود لتحصر النظرية الماركسية، وتقوم بالممارسات في المجالات « المعتدلة والحريصة » . ان كل ما بقي من الماركسية هذا ليس سوى حذلقة لفظية لتغطيـــة المناقشات الدائـرة حول « الكهنوت » و « التسلط » ، وهلمجرا ، بحيث نفذت بعمق مع روح الليبرالية .

ان الغرض من هذه المقالة ليس اختبار هذه المناقشات . فان العودة اليهـــا فقط يكفي في توضيح ما قيل من قبل فيما يتعلق بعمق الازمة التي تمر فيها الماركسية وارتباطها مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي بأسره في المرحلة الحاضرة . لقد طرحت الازمة اسئلة لا يمكن تنحيتها جانبا . ولا شيء اكثر خبثا او بعدا عن المبدئية من المحاولات التي تنحيها عن طريق الحذلقة اللفظية . ولا شيء أكثر اهمية من الاعتماد على جميع الماركسيين الذين تحققوا من عمق الازمة وضرورة الاجهاز عليها ، للدفاع عن اساس الماركسية النظري ، وموضوعاتها الاساسية ، تلك التي شوهتها كـــل الجوانب المتعارضـــة عن طريق انتشار التأثير البرجوازي في « رفاق طريق » الماركسية المختلفين .

ايقظت السنوات الثلاث الاولى قطاعات عريضة ارتفعت الى المشاركة الواعيـة في الحياة الاجتماعية ، قطاعات هي الآن ، في عدة حالات ، تتعرف لاول مرة علـى الماركسية في عناية حقيقية .ان الصحافة البرجوازية خلقت كثيرا من الافكار المخادعة في مجرى الاحداث اكثر من اي وقت مضى ، وتنشرها بسرعة كبيرة . ان التفتت في ظل هذه الظروف في الصفوف الماركسية هو خطير بصورة خاصة . ولذلك فان فهم الاسباب التي ادت الى هذا التفتت بصورة حتمية في الوقت الراهن ورص الصفوف من اجل النضال الدؤوب ضد هذا التفتت هو ، بالمعنى المباشر والدقيق للكلمة ، المهمة اليومية للماركسيين .

ازفست العدد ٢ في ٢٣ كانون الاول ١٩١٠

مصادر الماركسية الثلاثة واقسامها المكونة الثلاثة

تثير تعاليم ماركس ، في كل العالم المتمدن ، اشد العداء والكراهية لدى العلم البرجوازي (الرسمي والليبرالي على السواء) ، الذي يعتبر الماركسية نوعا من « البدعة الفاسدة» . ولا يمكن توقع موقف آخر اذ لا يمكن ان يكون هناك علم اجتماعي غير متحيز في مجتمع يقوم على النضال الطبقي ان كل العلم الرسمي او الليبرالي **يدافع** ، بطريقة او بأخرى ، عن العبودية المأجورة ، بينما تعلن الماركسية حربا شعواء على تلك العبودية . وتوقع عالم غير متحيز في مجتمع قائم على العبودية المأجورة ، سذاجة حمقاء مثل توقع عدم تحيز الصناعيين في مسألة ما اذا كان يجدر تخفيض ارباح الرأسمال لزيادة اجر العمال .

ولكن هذا ليس كل شيء . فيبين تاريخ الفلسفة وتاريخ العلم الاجتماعي بكل وضوح ان الماركسية لا تماثل « الانعزالية بشيء ، بمعنى انها مذهب متحجر ومنطو على ذاته ، قام **بمعزل** عن الطريق الرئيسي لتطور المدنية العالمية . بل العكس . فعبقرية ماركس تقوم بالضبط في انه اجاب عن الاسئلة التي طرحتها العقول السابقة للانسانية . وقد انبثق مذهبه باعتباره **المتابعة** المباشرة والفورية لمذاهب اعظم ممثلي الفلسفة والاقتصاد السياسي والاشتراكية .

ان مذهب ماركس جبار لانه صحيح . وهو شامل ومتناسق ، ويقدم للبشر مفهوما منسجما عن العالم ، لا يتفق مع اي ضرب من الخرافة ، او الرجعية ، او دفاع عن الاضطهاد البرجوازي . وهو الوريث الشرعي لخير ما ابدعه الانسان في القرن التاسع عشر : الفلسفة الالمانية . والاقتصاد السياسي الانكليزي ، والاشتراكية الفرنسية .

واننا سنتناول بايجاز مصادر الماركسية الثلاثة هذه ، التي هي في الوقت نفسه اقسامها المكونة الثلاثة .

١

الفلسفة الماركسية فلسفة **مادية** . فعبر تاريخ اوروبا الحديث ، وعلى الاخص في اواخر القرن الثامن عشر ، في فرنسا ، حيث كان النضال الحاسم يجري ضد كل نفايات العصور الوسطى ، ضد الاقطاعية في المؤسسات والافكار ، اثبتت المادية أنها الفلسفة الوحيدة المتماسكة حتى النهاية ، والامينة على كل تعاليم العلوم الطبيعية ، والمعادية للخرافة والنفاق وما شابه ذلك . ولذلك بذل اعداء الديمقراطية قصارى جهدهم « لدحض » المادية ، وتقويضها والافتراء عليها ، ودافعوا عن مختلف اشكال المثالية الفلسفية التي تؤدي ، بنحو او بآخر ، الى الدفاع عن الدين او تأييده .

وبكل حزم دافع ماركس وانجلز عن المادية الفلسفية ، واوضحا مرارا عديدة ما يترتب من اخطاء عميقة على الانحرافات عن هذا الاساس . ووجهة نظرهما عرضت بأعظم ما يكون من الوضوح والتفصيل في كتابين من كتب انجلز : « **لودفيغ فيورباخ** » و « **انتي‌د وهرنغ** » اللذين هما مثل **البيان الشيوعي** (٢٥٧) ، كتيبان ضروريان لكل عامل واع طبقيا .

ولم يقف ماركس عند مادية القرن الثامن عشر ، بل دفع الفلسفة خطوات الى الامام ، فاغناها بمنجزات الفلسفة الكلاسيكية الالمانية ، وعلى الاخص بمنجزات مذهب هيغل ، الذي أدى بدوره الى مادية فيورباخ . واهم هذه المنجزات هو الديالكتيك ، اي نظرية التطور بأكمل مظاهرها واشد عمقا ، واكثرها بعدا عن ضيق الافق . نظرية نسبية المعارف الانسانية ، التي تعكس المادة في تطورها الدائم . ان احدث مكتشفات العلوم الطبيعية ــ الراديوم ، والالكترونات وتحول العناصر ــ قد أثبت بشكل رائع صحة مادية ماركس الديالكتيكية ، رغم انف تعاليم الفلاسفة البرجوازيين ورغم كل ارتداداتهم « الجديدة » نحو المثالية القديمة المهترئة .

وقد عمق ماركس المادية الفلسفية وصورها ، فوصل بها الى نهايتها المنطقية ووسع نطاقها من معرفة الطبيعة الى معرفة **المجتمع البشري** ، ان **مادية ماركس التاريخية** كانت اكبر انتصار حققه الفكر العلمي . فعلى أثر البلبلة والاعتباط . اللذين كانا سائدين حتى ذلك الحين في مفاهيم السياسة والتاريخ ، ظهرت نظرية علمية رائعة التناسق والتجانس والانسجام ، تبين كيف ينبثق ويتطور ، من شكل معين من التنظيم الاجتماعي ، وبسبب نمو القوى المنتجة ، شكل آخر ، أرفع ــ كيف تولد مثلا الراسمالية من الاقطاعية .

وكما تعكس معرفة الانسان الطبيعة الموجودة وجودا مستقلا عنه ، اي المادة في التطور ، كذلك تعكس **معرفة الانسان الاجتماعية** (اي مختلف الآراء والمذاهب الفلسفية والدينية والسياسية الخ) **نظام المجتمع الاقتصادي** . ان المؤسسات السياسية تقوم كبناء فوقي على اساس اقتصادي ، فنرى على سبيل المثال ، كيف ان مختلف الاشكال السياسية للدول الاوروبية الحديثة هي ادوات لتعزيز سيطرة البرجوازية على البروليتاريا .

ان فلسفة ماركس هي مادية فلسفية شاملة ، قدمت للانسانية ، ولا سيما

للطبقة العاملة أدوات جبارة للمعرفة .

٢

بعد ان لاحظ ماركس ان النظام الاقتصادي يشكل الاساس الذي عليه يقوم البناء الفوقي السياسي، كرس كل اهتمامه لدراسة هذا النظام الاقتصادي. وكتاب ماركس الرئيسي وهو « **رأس المال** » مخصص لدراسة النظام الاقتصادي في المجتمع الحديث ، اي المجتمع الرأسمالي .

لقد نشأ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، قبل ماركس، في انكلترا ، وكانت انكلترا أكثر الاقطار الرأسمالية تطورا . فقد درس آدم سميث ودافيد ريكاردو النظام الاقتصادي ، فسجلا بداية **نظرية العمل في القيمة** . وتابع ماركس عملهما ، فقدم برهانا على هذه النظرية وطورها بشكل متماسك . لقد اظهر ان قيمة أي سلعة تحددها كمية زمن العمل الاجتماعي الضروري المبذول في انتاجها .

وحيث كان الاقتصاديون البرجوازيون يرون علاقة بين اشياء (تبادل سلعة بأخرى) كان ماركس **يكشف العلاقة بين البشر** . ان تبادل السلع يعبر عن الصلة القائمة ، بواسطة السوق ، بين المنتجين المنفردين . **والمال** يشير ان الرابطة تزداد وثوقا ، جامعة في كل واحد لا يتجزأ كل حياة المنتجين المنفردين الاقتصادية . **والرأسمال** يشير الى تطور اكثر لهذه الرابطة : ان قوة عمل الانسان تصبح سلعة . والعامل المأجور يبيع قوة عمله لمالك الارض وصاحب المصنع وأدوات العمل . وينفق العامل جزءا واحدا من يومه لتغطية نفقات اعالته واعالة اسرة (الاجور) ، بينما يعمل الجزء الاخر من اليوم مجانا ، خالقا للرأسمالي **القيمة الزائدة** ، التي هي مصدر الربح ومصدر الثروة للطبقة الرأسمالية .

ان مبدأ القيمة الزائدة هو حجر الزاوية في نظرية ماركس الاقتصادية .

ان الرأسمال الذي يخلقه عمل العامل يسحق العامل ، ويخرب صغار المالكين ويخلق جيشا من العاطلين عن العمل . وانتصار الانتاج الضخم في الصناعة امر ظاهر من النظرة الاولى . ولكن يجدر بنا ان نلاحظ ظاهرة مماثلة أيضا في الزراعة : فتفوق الاستثمار الزراعي الرأسمالي الضخم واستخدام الالات يزدادان . والاقتصاد الفلاحي يقع في قبضة رأس المال الحالي ، وينحط ويحيق به الدمار ٤٥٥ تحت وطأة التقنية المتخلفة . ان اشكال هذا الانحطاط في الانتاج الصغير تختلف في الزراعة عنها في الصناعة . ولكن الانحطاط نفسه واقع لا شك فيه .

وبتدمير الانتاج الصغير ، يؤدي الرأسمال الى زيادة انتاجية العمل والى خلق وضع احتكاري لصالح جمعيات الرأسماليين الكبار . وتزداد السمة الاجتماعية للانتاج بروزا يوما بعد يوم . فمئات الالاف والملايين من العمال يجمعون في هيئة اقتصادية متناسقة ، بينما قبضة من الرأسماليين تملك نتاج العمل المشترك . وتشتد فوضى الانتاج ، والازمات والسعي المحموم وراء الاسواق . وعدم ضمان المعيشة لسواء السكان .

وبزيادة تبعية العمال لرأس المال ، يخلق النظام الرأسمالي قوة هائلة من العمل الموحـد .

لقد تتبع ماركس تطور الرأسمالية منذ عناصر الاقتصاد السلعي الاولية ، التبادل البسيط ، حتى الاشكال العليا ، الانتاج الكبير .

وتجربة جميع الاقطار الرأسمالية ، قديمها وحديثها ، تظهر بجلاء ، وسنة فسنة ، صحة هذا المذهب الماركسي لعدد متزايد من العمال .

لقد انتصرت الرأسمالية في كل العالم ، ولكن هذا الانتصار ليس سوى مقدمة لانتصار العمل على رأس المال .

٣

عندما أطيح بالاقطاعية وظهر المجتمع الرأسمالي « **الحر** » في العالم ، اتضح على الفور أن هذه الحرية تعني نظاما جديدا لاضطهاد الشغيلة واستثمارهم . وأخذت تنبثق على الفور المذاهب الاشتراكية المختلفة ، انعكاسا لهذا النظام واحتجاجا عليه . ولكن الاشتراكية السابقة كانت اشتراكية **طوباوية** . فقد كانت تنتقد المجتمـع الرأسمالي ، وتدينه وتلعنه ، وتحلم بازالته ، وتتخيل نظاما افضل ، وتسعى الى اقناع الاغنياء بأن الاستثمار مناف للاخلاق .

ولكن الاشتراكية الطوباوية لم تستطع ان تشير الى الحل الحقيقي . ولـم تستطع تفسير طبيعة العبودية المأجورة في ظل الرأسمالية ، لم تستطع ان تكشف قوانين التطور الرأسمالي ، او تبين ما **القوة الاجتماعية** القادرة ان تصير خالقة المجتمع الجديـد .

لكن الثورات العاصفة في كل أوروبا ، وعلى الاخص في فرنسا ، التي رافقت سقوط الاقطاعية ، اظهرت بجلاء ان **نضال الطبقات** هو الاساس والقوة الدافعة لكل تطـور .

فما من حرية سياسية تم انتزاعها من الطبقة الاقطاعية الا بمقاومة يائسة . وما من قطر رأسمالي قام على أساس حر ، ديمقراطي ، الى هذا الحد او ذاك ، دون نضال حتى الموت بين مختلف طبقات المجتمع الرأسمالي .

ان عبقرية ماركس تكمن في انه كان اول من استخلص هذا الدرس من التاريخ العالمي وطبقه بصورة متماسكة حتى النهاية . ان الاستنتاج الذي قام به هو مبـدأ **النضال الطبقي** .

ان الناس كانوا ، ولا يزالون ، ضحايا أغبياء يخدعهم الاخرون ويخدعـون انفسهم ، ما لم يتعلموا كيف يبحثون عن **مصالح** هذه الطبقة او تلك وراء كل التعابير والتصريحات والاعلانات الاخلاقية والدينية والسياسية والاجتماعيـة . فانصار الاصلاحات والتحسينات سيكون عرضة دائما لخداع المدافعين عن الاوضاع القديمة

طالما لم يدركوا ان قوى هذه الطبقات السائدة او تلك تدعم كل مؤسسة قديمة مهما ظهر فيها من بربرية وتفسخ . فلسحق مقاومة هذه الطبقات ليس سوى وسيلة واحدة هي أن نجد في المجتمع نفسه الذي يحيط بنا القوى التي تستطيع ـ ويجب عليها بحكم وصفها الاجتماعي ـ أن تصبح القوة القادرة على تكنيس القديم وخلق الجديد ، ثم ان تثقيف هذه القوى وتنظمها للنضال .

لقد بينت مادية ماركس الفلسفية وحدها للبروليتاريا الطريق الواجب سلوكها للخروج من العبودية الفكرية التي كانت تتخبط فيها حتى ذلك الوقت كل الطبقات المظلومة . لقد اوضحت نظرية ماركس الاقتصادية وحدها وضع البروليتاريا الحقيقي في النظام العام للرأسمالية .

ان المنظمات البروليتارية المستقلة تتكاثر في العالم أجمع من أميركا حتى اليابان ومن اسوج حتى افريقيا الجنوبية . والبروليتاريا تتعلم وتتثقف عن طريق شنها للنضال الطبقي ، وتتحرر من اوهام المجتمع البرجوازي وتزداد تلاحما على الدوام ، وتتعلم كيف تقدر نجاحاتها تماما وتوطد قواها وتنمو نموا لا يقاوم .

بروسفيشينيي العدد ٣ آذار ١٩١٣

من مفاهيم النضال الطبقي : الليبرالية والماركسية

ملاحظة

ان مسألة النضال الطبقي هي احدى المسائل الماركسية الاساسية . ولذلك من الجدير ان نعالج مفهوم النضال الطبقي في تفصيل عام معالجة متأنية .

ان كل نضال طبقي هو نضال سياسي (٢٥٨) . ونحن نعرف ان الانتهازيين ، خدام افكار الليبرالية ، فهموا هذه الكلمات العميقة لماركس بشكل خاطىء وحاولوا ان يفسروها تفسيرا مشوها . ومن بين الانتهازيين ، هناك ــ مثلا ــ الاقتصاديون(٢٥٩) ، الاخوة الكبار للتصفويين (٢٦٠) . لقد آمن الاقتصاديون بأن كل تصادم بين الطبقات هو نضال سياسي . ولذلك يعترف الاقتصاديون « بالنضال الطبقي » ، النضال من اجل خمسة كوبيكات من زيادة على الروبلات ، ويرفضون الاعتراف بالنضال الطبقي الاعلى والاكثر تطورا والوطني الشامل ، النضال من اجل **الاهداف السياسية** . ولذلك اعترف الاقتصاديون بالنضال الطبقي التجريبي ، ولكنهم لم يعترفوا به في شكله المتطور . وبكلمات أخرى ، اعترف الاقتصاديون فقط بذلك الجزء من النضال الطبقي ، الذي كان اكثر احتمالا من قبل البرجوازية الليبرالية ، ورفضوا تخطي الليبراليين ، رفضوا الاعتراف بالشكل الاعلى للنضال الطبقي الذي لا يوافق عليه الليبراليون . فغدا الاقتصاديون بعملهم هذا سياسيين متحررين للعمال . لقد رفض الاقتصاديون بعملهم هذا المفهوم الماركسي الثوري للنضال الطبقي .

فلنتابع . لا يكفي ان يصبح النضال الطبقي حقيقيا متماسكا ومتطورا فقط عندما يدخل المجال السياسي . ففي السياسة ايضا ، من الممكن ان ينحصر المرء في القضايا التافهة ، ومن الممكن ان يذهب اعمق ، ان يغوص حتى الاسس الحقيقية .

والماركسية لا تعترف بالنضال الطبقي كنضال متطور وطني شامل ، الا اذا لم يحصر نفسه في السياسة **فقط** ، بل ان يتبنى اهم شيء في السياسة ـ وهو تنظيم سلطة الدولة .

ومن جهة اخرى ، فان الليبراليين ، عندما تعاظمت حركة الطبقة العاملة واصبحت اكثر قوة بقليل ، لم يجرؤوا على انكار النضال الطبقي بل حاولوا تضييقه واجهاض مفهومه واضعافه . والليبراليون مستعدون للاعتراف بالنضال الطبقي في مجال السياسة ايضا ، ولكن بشرط واحد وهو الا يقحم تنظيم سلطة الدولة في ذلك المجال . وليس من العسير ان نفهم أيا من المصالح الطبقية البرجوازية التي افسحت المجال للتشويه الليبرالي لمفهوم النضال الطبقي ...

« تريد » البرجوازية ان تجهض النضال الطبقي ، وتشوه وتضيق المفهوم ، **وتبلد** تخمه الحاد . و « تريد » البروليتاريا ان تفضح هذا المفهوم . ويريد الماركسي ان يأخذ على عاتقه **فضح** الضيق ، والضيق **الذاتي** للمفهوم البرجوازي عن النضال الطبقي ، لا ان يقتبس الاشكال فقط ، ولا ان يؤخذ بالاشكال « الضخمة » و « يريد » الليبرالي تقريظ البرجوازي ونضاله الطبقي بطريقة **تخفي** ضيقه ، **تخفي** فشله في أن يستنتج من النضال ما هو « أساسي » وهام جدا .

بروسفيشينيي العدد ٥ أيار ١٩١٣

من كارل ماركس

(موجز حياة مع عرض الماركسية)

دخلت فكرة النمو ، فكرة التطور ، في أيامنا بصورة تامة تقريبا ، الى الوعي الاجتماعي ، ولكن عن غير طريق فلسفة هيغل . لكن هذه الفكرة ، كما صاغها ماركس وانجلز ، استنادا الى هيغل ، هي أوسع وأغنى جدا في مضمونها من الفكرة الشائعة عن التطور . تطور يظهر كأنه يستنسخ مراحل معروفة سابقا ولكن على نحو آخر وعلى اساس ارفع (« نفي النفي ») تطور ، اذا جاز القول ، ينطلق بشكل لولبي ، وليس في خط مستقيم ، تطور عن طريق القفزات ، والكوارث والثورات « وقطع الاستمرار » ، التحول من الكمية الى الكيفية ، والاندفاعات الداخلية نحو التطور يدفعها تناقض وتصادم لمختلف القوى والاتجاهات التي تعمل في كيان محدد ، او داخل ظاهرة محددة ، او داخل مجتمع محدد ، التداخل والامتزاج والرابطة التي لا تفصم بين كل مظاهر اي ظاهرة (لان التاريخ يخلق دائما مظاهر جديدة) رابطة تشترط العملية الموحدة الشاملة للحركة ، رابطة تخضع لقوانين محددة ــ تلك هي بعض سمات الديالكتيك كمذهب للتطور الاغنى بكثير من المذهب الشائع (قارن رسالة ماركس الى انجلز في ٨ كانون الثاني ١٨٦٨ ، التي يهزأ فيها من « سفسطات » شتايــن « المشدودة » ، التي من الحماقة خلطها بالديالكتيك المادي) .

المفهوم المادي للتاريخ

ان التحقق من تفكك المادية القديمة ونقصها واحادية جانبها ، اقنع ماركس أن من الضروري « تقديم علم للمجتمع ... منسجم مع الاساس المادي ، واعادة بناء

العلم على هذا الاساس » (٢٦١) . وما دامت المادية تفسر الوعي ، بصورة عامة ، على انه حصيلة الكائن ، وليس العكس ، فانها في تطبيقها على الحياة الاجتماعية للانسانية مضطرة ان تفسر الوعي الاجتماعي على انه حصيلة الكائن **الاجتماعي** . كتب ماركس (**رأس المال المجلد الاول**) : « ان التقنية تبرز اسلوب عمل الانسان تجاه الطبيعة ، اي العملية المباشرة لانتاج حياته ، وبالتالي ، الظروف الاجتماعية لحياته ، والافكار ، او المفاهيم الفكرية التي تنجم عن هذه الظروف » (٢٦٢) . وقد قدم ماركس صيغة كاملة عن الموضوعات الاساسية للمادية في تطبيقها على المجتمع البشري وعلى تاريخه ، وذلك في مقدمة كتابه « **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** » ، كما يلي :

« يدخل الناس ، اثناء انتاجهم الاجتماعي لحياتهم ، في علاقات معينة ضرورية فيما بينهم ، مستقلة عن ارادتهم . وتطابق درجة الانتاج هذه درجة معينة من تطور قواهم المنتجة المادية .

« ومجموع علاقات الانتاج هذه يؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع ، اي الاساس الواقعي الذي عليه يقوم بناء فوقي حقوقي وسياسي ، وتطابقه اشكال معينة من الوعي الاجتماعي . ان اسلوب انتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة تفاعلا اجتماعيا وسياسيا وفكريا ، بصورة عامة . فليس وعي الناس هو الذي يحدد معيشتهم ، بل العكس ، ان معيشتهم الاجتماعية هي التي تحدد وعيهم . وعندما تبلغ قوى المجتمع المنتجة المادية درجة معينة من تطورها ، تدخل في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة ، او مع علاقات الملكية ــ وليست هذه سوى التعبير الحقوقي لتلك ــ التي كانت حتى ذلك الوقت تتطور في داخلها . وبعد ان كانت هذه العلاقات اشكالا لتطور القوى المنتجة ، اصبحت قيودا لها . وعندئذ يبدأ عهد الثورة الاجتماعية . ومع تغير الاساس الاقتصادي يتغير ، قليلا او كثيرا ، كل البناء الفوقي الضخم . واذا درسنا هذه التحولات ، ينبغي التمييز بين التحول المادي للشروط الاقتصادية للانتاج ، الذي يمكن ان يحدد بدقة العلم الطبيعي ، وبين الاشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية ــ وباختصار الاشكال الايديولوجية ، التي يعي فيها الناس هذا النزاع ويكافحونه .

« وكما ان رأي فرد ما لا يقوم على ما يفكر فيه هو ، فاننا لا نستطيع ان نحكم على مثل هذه الفترة من التحول عن طريق وعيها الخاص ، بل العكس ، اذ يجب ان يفسر هذا الوعي ذاته بتناقضات الحياة المادية ، وبالنزاع الذي تتعارض فيه قوى المجتمع المنتجة وعلاقات الانتاج .... ان اساليب الانتاج ، الاسلوب الاسيوي والقديم والاقطاعي والبرجوازي الحديث ، مرسومة بخطوطها الكبرى ، يمكن اعتبارها عهودا متصاعدة من التكون الاجتماعي ــ الاقتصادي » (قارن الصيغة الموجزة التي يقدمها ماركس في رسالته الى انجلز في ٧ تموز ١٨٦٦ « نظريتنا حول تحديد تنظيم العمل بواسطة أساليب الانتاج ») .

ان اكتشاف المفهوم المادي للتاريخ ، او بتعبير اكثر دقة ، تطبيق المادية وتوسيعها باستمرار وتماسك وانسجام في ميدان الظواهر الاجتماعية أبعدت عيبين رئيسيين في النظريات التاريخية السابقة . ففي الدرجة الاولى ، لم تكن هذه النظريات تفحص

غير الدوافع الايديولوجية لنشاطات الناس التاريخية ، دون ان تبحث عن اصل هذه الدوافع ، او تدرك القوانين الموضوعية التي تتحكم بتطور نظام العلاقات الاجتماعية . او ترى جذور هذه العلاقات في درجة تطور الانتاج المادي . وفي الدرجة الثانية . كانت النظريات السابقة تهمل ، بصورة خاصة ، عمل **جماهير** السكان ، بينما مكنت **المادية** التاريخية ، لاول مرة ، من دراسة الظروف الاجتماعية لحياة الجماهير ، ومن دراسة التغيرات في هذه الظروف ، بالدقة العلمية . لقد كان « علم الاجتماع » وعلم التاريخ ، قبل ماركس ، يكدسان في أحسن الحالات ، وقائع خام ، مجموعة فوضوية ، ويعرضان بعض جوانب حركة تطور التاريخ . لقد فتحت الماركسية الطريق امام دراسة موسعة شاملة لعملية نشوء تشكيلات المجتمع الاقتصادية وتطورها وانهيارها . وذلك بتحليلها مجموعة الميول المتناقضة وردها الى ظروف المعيشة والانتاج ، الواضحة المعالم ، لمختلف **الطبقات** في المجتمع ، وبابعادها اختيار الافكار « القائدة » او تأويلها على نحو ذاتي واعتباطي ، وبكشفها عن جذور كل الافكار ، وكل الميول المتباينة في اوضاع القوى المنتجة المادية دون استثناء . ان الناس هم صانعو تاريخهم ، ولكن ما الذي يحدد دوافعهم ، وبصورة خاصة ، دوافع الجماهير البشرية ؟ وما سبب نزاعات الافكار والمطامح المتضادة ؟ وماذا يمثل مجموع هذه النزاعات في مجمل المجتمعات البشرية ، وما الشروط الموضوعية لانتاج الحياة المادية التي يقوم عليها اساس كل نشاط الناس التاريخي ؟ وما قانون تطور هذه الشروط ؟ ان ماركس وجه اهتمامه الى كل هذه المسائل ، ورسم الطريق لدراسة علمية للتاريخ باعتباره حركة تطور واحدة تسير حسب قوانين معينة ، على الرغم من تنوعها العجيب ، وعلى الرغم من جميع تناقضاتها .

النضال الطبقي

من المعروف انه ، في اي مجتمع محدد ، تتصادم كفاحات بعض اعضائه مع كفاحات الاخرين ، وان الحياة الاجتماعية مليئة بالمتناقضات ، وان التاريخ يكشف عن نضال بين الامم والمجتمعات ، كما يقوم نضال في داخل الامم والمجتمعات نفسها . والى جانب ذلك يكشف ايضا عن مراحل متعاقبة من الثورة والرجعية ، من السلم والحرب ، من الركود والازدهار السريع او الانحطاط . ان الماركسية تقدم المرشد . اي نظرية النضال الطبقي ، لاكتشاف القوانين التي تتحكم في هذا اللغز والتشويش الظاهرين . فقط دراسة مجمل الكفاحات لدى جميع اعضاء مجتمع ما ، او مجموعة من المجتمعات ، يمكن ان تؤدي الى تحديد علمي لنتيجة هذه الكفاحات . والكفاحات المتنازعة تنشأ عن الاختلاف في وضع هذه **الطبقات** واسلوب حياتها ، هذه **الطبقات** التي ينقسم اليها المجتمع . كتب ماركس في **البيان الشيوعي** « ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا هو تاريخ نضال الطبقات (ويضيف انجلز فيما بعد : عدا تاريخ المشاعية البدائية) . فالحر والعبد والنبيل والعامي ، والسيد الاقطاعي والقن ، والمعلم والصانع ، وباختصار ، المضطهدون والمضطهَدون ، كانوا في تعارض دائم ، وكانت بينهم حرب مستمرة ، ظاهرة تارة ومستترة تارة ، حرب كانت تنتهي دائما اما بانقلاب ثوري يشمل المجتمع بأسره ، واما بانهيار الطبقتين المتناضلتين معا ...

اما المجتمع البرجوازي الحديث ، الذي ولد من رحم المجتمع الاقطاعي المتداعي ، فانه لم يقض على التناقضات بين الطبقات ، بل اقام طبقات جديدة محل الطبقات القديمة، وخلق ظروفا جديدة للاضطهاد ، واشكالا جديدة للنضال بدلا من الاشكال القديمة . الا ان ما يميز عصرنا الحاضر ، عصر البرجوازية ، هو انه جعل التناحر الطبقي اكثر بساطة . فان المجتمع آخذ في الانقسام ، اكثر فأكثر، الى معسكرين كبيرين متعارضين، الى طبقتين كبيرتين ، العداء بينهما مباشر : هما البرجوازية والبروليتاريا » . ومنذ الثورة الفرنسية الكبرى ، كشف التاريخ الاوروبي في عدد من الاقطار ، بصورة بديهية، عن السبب الحقيقي للاحداث ، وهو نضال الطبقات . فمنذ عودة الملكية ظهر في فرنسا عدد من المؤرخين (تييري وغيزو ومينيه ، وتيير) لم يتمكنوا ، عند تعميم الاحداث . الا ان يعترفوا بأن النضال الطبقي هو مفتاح كل تاريخ فرنسا . ولكن المرحلة الاخيرة، مرحلة الانتصار التام للبرجوازية والمؤسسات التمثيلية ، والاقتراع الموسع (وان لم يكن عاما) ، مرحلة الصحافة اليومية الزهيدة الثمن ، التي تتغلغل بين الجماهير الخ ، مرحلة الجمعيات العمالية الجبارة التي تتسع اكثر فأكثر ، وجمعيات ارباب العمل الخ ، هذه المرحلة قد اثبتت بكثير من الوضوح ايضا (وان كان احيانا بشكل احادي الجانب و « سلمي » و « دستوري ») أن النضال الطبقي هو المحرك للاحداث. والمقطع التالي من **البيان الشيوعي** يبين لنا ماذا كان ماركس يطلب من علماء الاجتماع ، من وجهة نظر التحليل الموضوعي لاوضاع كل طبقة من طبقات المجتمع الحديث ، بالارتباط مع تحليل شروط تطور هذه الطبقة : « وليس بين جميع الطبقات التي تقف الان امام البرجوازية وجها لوجه ، الا طبقة واحدة ثورية حقا ، هي البروليتاريا. فان كل الطبقات الاخرى تنحط وتهلك مع تطور الصناعة الكبرى ، اما البروليتاريا فهي ، خلافا لذلك ، المنتوج الخاص والاساسي لهذه الصناعة . ان فئات الطبقة الوسطى الدنيا ، صغار الصناعيين والباعة بالمفرق والحرفيين والفلاحين تحارب البرجوازية حفاظا على وجودها باعتبارها قطاعات الطبقة الوسطى . ولذلك فهي غير ثورية ، بل محافظة . بل اكثر من ذلك انها رجعية ، لانها تحاول ان تعيد عجلة التاريخ الى الوراء . واذا كانت ثورية فبقدر ما ينتظرها من انتقال الى صفوف البروليتاريا ، وبذلك تدافع لا عن مصالحها في الوقت الحاضر ، بل في المستقبل ، وتتخلى عن موقفها الخاص لتتبنى موقف البروليتاريا » . وفي عدد من المؤلفات التاريخية (**انظر قائمة هذه المؤلفات**) ، يضرب ماركس امثلة ساطعة وعميقة عن علم التاريخ المادي ، عن تحليل وضع كل طبقة على حدة ، واحيانا ظروف مختلف الجماعات والفئات في الطبقة الواحدة ، ويبين على نحو ساطع ، لماذا وكيف « ان كل نضال طبقي هو نضال سياسي » (٢٦٣) . ان المقطع الذي استشهدنا به آنفا يبين بوضوح ، كم هي معقدة تلك الشبكة من العلاقات الاجتماعية ، والمراحل **الانتقالية** من طبقة الى اخرى ، من الماضي الى المستقبل ، وقد حلل ماركس ذلك ليحدد حصيلة التطور التاريخي .

ان نظرية ماركس تجد تأكيدها وتطبيقها الاكثر عمقا وشمولا وتفصيلا ، في مذهبه الاقتصادي .

كتب في تموز ــ تشرين الثاني ١٩١٤

من افلاس الاممية الثانية

لا يشك الماركسي قطعا في ان الثورة مستحيلة دون وضع ثوري ، وعلاوة على ذلك ، ليس كل وضع ثوري يؤدي الى ثورة . فما هي ، اذا تحدثنا بصورة عامة ، اعراض الوضع الثوري؟ لا شك اننا لا نخطيء اذا أشرنا الى الاعراض الرئيسية الثلاثة التالية : (١) ــ عندما يستحيل على الطبقات الحاكمة الاحتفاظ بحكمها دون اي تغيير، عندما تكون هناك ازمة ، في هذا الشكل او ذاك ، بين « الطبقات العليا » ، ازمة في سياسة الطبقة الحاكمة ، تؤدي الى صدع ينفجر منه استياء الطبقات المضطهدة وسخطها . فلا يكفي حتى تنفجر الثورة « ان ترفض الطبقات الدنيا » أن تعيش حسب الطريقة القديمة ، بل من الضروري ايضا ان « تصبح الطبقات العليا عاجزة » عن ان تعيش حسب الطريقة القديمة ، (٢) ــ ان يتفاقم بؤس الطبقات المضطهدة ويشتد عوزها بشكل حاد واكثر من المألوف (٣) ــ ان يتعاظم ، للاسباب المشار اليها سابقا ، نشاط الجماهير التي تستسلم للسلب بكل هدوء في « زمن السلم » ، ولكنها في الازمنة العصيبة ، مدعوة ، سواء بدافع مجمل ظروف الازمة ام بدافع من « **الطبقات العليا** » **نفسها** ، الى القيام بعمل تاريخي مستقل .

ومن غير هذه التغيرات الموضوعية المستقلة لا عن ارادة هذه الفئات والاحزان او تلك فقط ، بل مستقلة ايضا عن ارادة هذه الطبقات او تلك ، تستحيل الثورة ، بصورة عامة ، ومجموع هذه التغيرات الموضوعية يسمى بالضبط وضعا ثوريا . هذا الوضع كان قائما عام ١٩٠٥ في روسيا وفي كل المراحل الثورية في الغرب ، ولكنه كان قائما ايضا في سنوات الستينات من القرن الاخير في المانيا ، وكذلك من ١٨٥٩ الى ١٨٦١ ومن ١٨٧٩ الى ١٨٨٠ في روسيا ، وان لم تقع ثورات في تلك الفترات . لماذا ؟ لان الثورة لا تنشأ عن كل وضع ثوري ، وانما تنشأ فقط اذا أضيف الى كل

التغيرات الموضوعية المذكورة سابقا تغير ذاتي ، اي قدرة **الطبقة** الثورية على القيام بأعمال ثورية جماهيرية قوية بحيث تحطم (أو تصدع) الحكم القديم الذي لـــن « يسقط » ابدا في فترة الازمات ما لم يجر العمل على اسقاطه .

تلك هي المفاهيم الماركسية عن الثورة ، وقد طورها الماركسيون واقروها دون جدال مرارا وتكرارا عديدة واكدتها لنا ، نحن الروس ، تجربة ١٩٠٥ ، بصورة بليغة. اذن ما الذي افترضه بيان بال الصادر في ١٩١٢ بهذا الصدد ، وماذا جرى في ١٩١٤ ـ ١٩١٥ (٢٦٤) .

كان يفترض وضعا ثوريا ، يعبر عنه بايجاز تعبير « أزمة اقتصادية وسياسية ». فهل ظهر هذا الوضع ؟ نعم ، لا ريب في ذلك ابدا . فالاشتراكي الشوفيني لينش (الذي اخذ على عاتقه الدفاع عن الشوفينية بمزيد من الاستقامة والصرامة والولاء عما يفعله المنافقون كونوف وكاوتسكي وبليخانوف وشركاهم . واذ يفعل ذلك يذهب الى حد القول « ما نمر فيه هو نوع من **الثورة** » (الصفحة ٦ من كراسته **الاشتراكية الديمقراطية الالمانية والحرب** ، برلين ١٩١٥) . فقد وجدت أزمة سياسية ، فما من حكومة تثق بالغد ، ما من حكومة في مأمن من خطر الافلاس المالي وخسارة أرضها ، وطردها من بلادها (كما حدث لحكومة بلجيكا التي طردت من بلادها) . وكل الحكومات تعيش كأنها على فوهة بركان ، وكلها تستنهض مبادرة الجماهير وبسالتها . والنظام السياسي الاوروبي مزعزع بأكمله ، ولا شك انه لن يتصدى احد وينكر اننا دخلنا (وندخل بعمق متزايد اكثر ـ اكتب هذه الاسطر يوم اعلان ايطاليا الحرب) في مرحلة من الهزات السياسية الكبرى . وبعد اعلان الحرب بشهرين (٢ تشرين الاول ١٩١٤) كان كاوتسكي قد كتب في **النيو زيت** : « ما من وقت تكون فيه الحكومة قوية قوتها في بداية الحرب . وما من وقت تكون الاحزاب فيه ضعيفة ضعفها في بداية الحرب » ، واذا كان كلامه هذا لم يكن غير مثال على تزويره العلم التاريخي سعيا لارضاء زوديكوم وامثاله وغيرهم من الانتهازيين . فالحكومة ليست ابدا في حاجة الى موافقة كـل احزاب الطبقات السائدة والى خضوع كل الطبقات المضطهَدة لهذه السيادة خضوعا « سلميا » ، حاجتها الى ذلك اثناء فترة الحرب . هذا اولا ، وثانيـا : اذا كانت الحكومة تبدو كاملة القدرة « في بداية الحرب » وبصورة خاصة في قطر يتوقع انتصارا سريعا ، فما من أحد في زوايا الارض جمع بوجه الحصر بين توقع حدوث وضـع ثوري وبين « بداية » حرب من الحروب ، ولم يأخذ « المظهر » على انه « **الواقع** » .

ان الجميع كانوا يعرفون ويرون ويعترفون ان الحرب الاوروبية ستكون قاسية واقسى من كل الحروب الاخرى . وجاءت التجربة لتؤكد ذلك اكثر فأكثر دائما . فالحرب تمتد وتتسع والاسس السياسية في اوروبا تتزعزع اكثر وأكثر . وبؤس الجماهير مرعب ، والجهود التي تبذلها الحكومات والبرجوازية والانتهازيون لالتزام الصمت حول هذا الشقاء تبوء بالفشل بصورة متزايدة . والارباح التي تجنيها بعض الفئات الاجتماعية في الحرب أرباح فاحشة مكشوفة . وبلغ تفاقم التناقض ذروته . وهناك استياء الجماهير المكظوم ، وطموح الفئات المضطهدة الجاهلة الغامض الى سلام طيب ظريف (ديمقراطي) والتمتمة التي بدات في « الطبقات الدنيا » . وكلما طال أمد الحرب واشتد لهيبها ، طورت الحكومات نفسها واضطرت الى ان تطور نشاط

الجماهير ، داعية اياها الى بذل قصارى الجهد والتفاني غير المحدود . ان تجربة الحرب ، كأي تجربة في كل ازمة في التاريخ ، وكل كارثة وكل انقلاب في حياة الانسان، تجعل بعض الناس بليدين وتسحقهم ، وبالعكس ، **تعلم بعضهم الاخرين وتصلبهم** ، وقد بين التاريخ العالمي ان هذا البعض الاخر ، عدا عدد قليل من الامثلة عن افلاس هذه الدولة او تلك وخرابها ، هو ، في آخر التحليل ، اكثر عددا واعظم قوة من ذاك البعض الاول .

ان النتيجة السلمية ، وهي ابعد من ان تنتهي « على الفور » كل هذا الشقاء والتناقضات المتفاقمة ، يمكن في مجالات عديدة ان تجعل هذا الشقاء اعمق تأثيرا في اشد الجماهير تأخرا من السكان .

وباختصار ، ان الوضع الثوري موجود في معظم الاقطار المتقدمة والدول الاوروبية الكبرى . وبهذا الخصوص فقد ثبتت **تماما** صحة نبوءة بيان بال . وكل انكار لهذه الحقيقة ، بصورة مباشرة ام غير مباشرة ، او السكوت عنها ، كما يفعل كونوف ، وبليخانوف وكاوتسكي وشركاهم ، يعني الامعان في الكذب الفظيع ، وخداع الطبقة العاملة ، وخدمة البرجوازية . وقد اوردنا في « **الاشتراكي الديمقراطي** » (الاعداد ٣٤ و ٤٠ و ٤١) معطيات تبين ان من **يجزعون** من الثورة ، الكهان المسيحيون التافهون المحدودون ، وهيئات الاركان العامة ، وصحف اصحاب الملايين ، قد اضطروا الى الاعتراف بوجود اعراض وضع ثوري في اوروبا .

فهل يستمر هذا الوضع طويلا ؟ وكم سوف يصبح حادا ؟ هل يؤدي الى ثورة ؟ اننا نجهل هذا الامر ، وما من احد بقادر ان يعرف ذلك . ولن يبينه غير **تجربة** تطور الحالة الفكرية الثورية عند الطبقة الطليعية ، اي البروليتاريا ، وانتقالها الى النشاط الثوري . وبهذا الخصوص لا يمكن أن توضع مسألة « الاوهام » بصورة عامة ، ولا مسألة دحضها ، اذ ما من اشتراكي يضمن في اي مكان من العالم واية فترة من الزمن ان الثورة ستنشب تماما في الحرب الحالية (لا من الحرب المقبلة) ، من الوضع الثوري الحالي (لا من الوضع المقبل) . والمقصود هنا ليس سوى الواجب الثابت الاساسي الملقى على عاتق كل الاشتراكيين ـ واقصد به واجب ان يبينوا للجماهير وجود وضع ثوري ، وان يوضحوا مداه وعمقه ، ويوقظوا وعي البروليتاريا الثوري وعزيمتها الثورية ، وان يساعدوها على الانتقال الى النشاط الثوري ، وان ينشئوا منظمات تتلاءم مع الوضع الثوري للعمل في هذا المنحى .

وليس هناك اي اشتراكي متنفذ ومسؤول تجرأ قط على ان يشك في أن هذا هو واجب الاحزاب الاشتراكية ، وبيان بال يتحدث عن واجب الاشتراكيين هذا بالضبط ، دون نشر أدنى « وهم » وتغذيته ، حث الشعب (لا تخديره بالشوفينية كما يفعل بليخانوف واكسلرود وكاوتسكي) واستغلال الازمة **للاسراع** في افلاس الراسمالية ، والاستيحاء من **امثلة** الكومونة وتشرين اول ـ كان اول ١٩٠٥ (٢٦٥) . ولذا فان عدم قيام الاحزاب الحالية بواجبها هذا يعني خيانتها ، وموتها السياسي ، والتنازل عن دورها ، وانتقالها الى جانب البرجوازية .

كتب في النصف الثاني من أيار والنصف الاول من حزيران عام ١٩١٥

حول شعار الولايات المتحدة الاوروبية [٢٦٦]

في العدد ٤٠ من مجلة **الاشتراكي الديمقراطي** اعلنا ان مؤتمر فروع حزبنا في الخارج قرر ارجاء مسألة شعار « الولايات المتحدة الاوروبية » الى أن تبحث في الصحافة الناحية الاقتصادية لهذه القضية .

وفي مؤتمرنا اتخذت مناقشة هذه القضية طابعا سياسيا صرفا . وربما كان من اسباب ذلك ، بصورة جزئية ، ان بيان اللجنة المركزية قد صاغ هذا الشعار باعتباره شعارا **سياسيا** ((شعارا **سياسيا** مباشرا .. » هكذا ورد) ولم يؤيد البيان الولايات المتحدة الاوروبية فقط ، بل أشار ، بصورة خاصة الى ان هذا الشعار يبقى شعارا اخرق كاذبا « اذا لم يتم اسقاط الملكيات الالمانية والنمسوية والروسية عن طريق الثورة » .

ومن الخطأ تماما الاعتراض على مثل هذه الطريقة في طرح المسألة **ضمن حدود** تقدير سياسي لهذا الشعار، كالقول مثلا انه يعمي او يضعف شعار الثورة الاشتراكية. ولا يمكن للتغيرات السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية الحقيقية ، وعلى الاخص الثورات السياسية ، مهما كانت الاحوال ، ان تعمي او تضعف شعار الثورة الاشتراكية . انها على العكس ، تدفع هذه الثورة اقرب فأقرب ، موسعة اساسها ، ومجتذبة الى النضال الاشتراكي فئات جديدة من البرجوازية الصغيرة والجماهير نصف البروليتارية . ومن جهة اخرى يتبين ان الثورات السياسية شيء محتم في مجرى الثورة الاشتراكية التي لا يمكن اعتبارها عملا واحدا ، بل مرحلة من الهزات السياسية والاقتصادية العاصفة ، من أشد النضالات الطبقية ضراوة ، من الحروب الاهلية والثورات والثورات المضادة .

ولكن اذا كان شعار الولايات المتحدة الاوروبية الجمهورية ـ اذا صاحبته اطاحة

ورية للملكيات الرجعية الثلاث في أوروبا ، وعلى راسها الملكية الروسية ـ منفيا تماما اعتباره شعارا سياسيا ، فلا تزال هناك مسألة هامة جدا هي أهمية المضمون لاقتصادي لهذا الشعار . وانطلاقا من الشروط الاقتصادية للامبريالية ـ أي من حيث تصدير راس المال واقتسام العالم من قبل الدول الاستعمارية « المتقدمة » و « المتحضرة » ـ نرى أن شعار الولايات المتحدة الاوروبية ، في ظل الراسمالية ، اما انه مستحيل اوانه رجعي .

لقد اصبح راس المال عالميا واحتكاريا . والعالم مقسوم وموزع بين حفنة من الدول الكبيرة ، اي الدول التي يحالفها الحظ في نهب الامم واضطهادها . ان الدول الاربع العظمى في اوروبا ـ بريطانيا وفرنسا وروسيا والمانيا ، بعدد سكان ضخم يتراوح بين ٢٥٠ مليون و ٣٠٠ مليون ، ومساحة حوالي ٧ ملايين كم٢ ـ وتملك مستعمرات سكانها حوالي ٥٠٠ مليون (٤٩٤ر٥ مليون) ومساحتها ٦٤ر٦ مليون كم٢ اي ، نصف مساحة العالم تقريبا (١٣٣ مليون كم٢ ، باستثناء القطبين الشمالي والجنوبي) . اضف الى ذلك ايضا الاقطار الاسيوية الثلاثة : الصين وتركيا وايران ، التي تتقطع الان اربا من قبل اللصوص الذين يشنون حربا « تحررية واللصوص هم : اليابان وروسيا وبريطانيا وفرنسا . ان هذه الاقطار الاسيوية التي يمكن ان تدعى نصف مستعمرات (انها في الواقع مستعمرات بنسبة ٩٠٪) تعد ٣٦٠ مليون نسمة ومساحة ١٤ر٥ مليون كم٢ (اي اكثر من اوروبا كلها بمرة ونصف المرة) .

وعلاوة على ذلك فقد وظفت انكلترا وفرنسا والمانيا في الخارج راسمالا لا يقل عن ٧٠ مليار روبل . ولتحقيق ربح « شرعي » جيد من هذا المبلغ الظريف ، ـ ربح يزيد على ٣ مليارات روبل سنويا ـ هناك لجنة وطنية من اصحاب الملايين ، تسمى حكومات ومجهزة بجيش واسطول حربي ، « تنصب » في المستعمرات وشبه المستعمرات ، ابناء السيد « المليار » واخوته بصفتهم نواب ملوك ، وقناصل وسفراء وموظفين من كل شاكلة وطراز وكهنة وغيرهم من مصاصي الدماء .

وعلى هذه الشاكلة تقوم حفنة من الدول الكبرى بنهب ما يقرب من مليار نسمة من سكان الارض منظمة هذا النهب في مرحلة التطور الاعلى للراسمالية . ويستحيل في ظل النظام الراسمالي اي تنظيم آخر . التخلي عن المستعمرات ، عن « مناطق النفوذ » ، عن تصدير الرساميل ؟ ان مجرد التفكير بهذا الامر يعني الهبوط الى مستوى كاهن صغير يعظ الاغنياء في كل يوم احد بالعظمة المسيحية ويوصيهم بأن يتصدقوا على الفقراء ... ان لم يكن ببضعة ملايين ، فببعض المئات سنويا من الروبلات .

ان ولايات متحدة اوروبية في ظل النظام الراسمالي ، هي ضرب من اتفاق لتقاسم المستعمرات . وفي ظل الراسمالية ، لا يمكن للتقاسم ان يقوم على اي اساس، على اي مبدأ ، غير القوة . ان المليونير لا يستطيع تقاسم « الدخل الوطني » في الاقطار الراسمالية مع اي امرىء ، الا بنسبة « الراسمال » الموظف (والراسمال الاكبر ينال اكثر من حصته) . ان الراسمالية ملكية خاصة لوسائل الانتاج وفوضى الانتاج . ولذا فالدفاع عن التقاسم « العادل » للدخل على مثل هذا الاساس يعد نوعا من

البرودونية (٢٦٧) ، والتفاهة الغبية . فلا يمكن التقاسم الا « بنسبة القوة » . والقوة تتغير مع التقدم الاقتصادي . فبعد ١٨٧١ أصبحت المانيا قوية أسرع من انكلترا وفرنسا بثلاثة اضعاف او اربعة ، وأصبحت اليابان قوية اسرع من روسيا بعشر مرات تقريبا . وللتثبيت مما عند الدولة الراسمالية من قوة فعلية ، لا يمكن ان تكون هناك وسيلة غير الحرب . فالحرب لا تتناقض مع أسس الملكية الخاصة ، بل هي تطورها المباشر المحتوم . وفي ظل النظام الراسمالي يستحيل النمو الاقتصادي الضعيف للمشاريع الفردية او الدول الفردية . في ظل الراسمالية . والوسائل الوحيدة الممكنة لاعادة التوازن المفقود ، من حين لآخر ، هي الازمات في الصناعة والحروب في السياسة .

بالطبع ، ان من الممكن عقد اتفاقات **موقتة** بين الراسماليين وبين الدول . وبهذا المعنى فان ولايات متحدة اوروبية ممكنة ايضا على اساس انها اتفاق بين راسماليين **اوروبيين** ... ولكن الى اي هدف ؟ فقط بهدف العمل معا على خنق الاشتراكية في أوروبا ، على الدفاع معا عن المستعمرات الممتلكة ضد اليابان واميركا ، اللتين لحق بهما حيف كبير من جراء تقاسم المستعمرات الحالي ، واللتين اصبحتا قويتين ، خلال السنوات الخمسين الاخيرة ، بأسرع بما لا حد له من اوروبا المتأخرة الملكية ، التي تدب فيها الشيخوخة . ان اوروبا بالقياس الى الولايات المتحدة الاميركية ، ما هي الا الركود الاقتصادي . وعلى الاساس الاقتصادي الحالي ، اي في ظل النظام الراسمالي ، فان اقامة ولايات متحدة اوروبية يرمي الى تنظيم الرجعية بغية وقف تطور اميركا السريع . لقد ولى الى الابد الزمان الذي كانت فيه قضية الديمقراطية وقضية الاشتراكية مرتبطتين باوروبا فقط .

ان ولايات متحدة للعالم (وليس لاوروبا وحدها) هي شكل دولة الامم الموحدة والحرة الذي تربطه بالاشتراكية — الى ان يأتي زمن انتصار الشيوعية انتصارا نهائيا فتزول الدولة تماما ، بما فيها الدولة الديمقراطية . ولكن شعار ولايات متحدة للعالم ، باعتباره شعارا مستقلا ، ربما لا يكون صحيحا ، لانه اولا يمتزج بالاشتراكية ، ولانه ثانيا قد يحمل على الخطأ في تفسير استحالة انتصار الاشتراكية في قطر واحد ، وتفسير موقف هذا القطر من الاقطار الاخرى .

ان التذبذب في التطور الاقتصادي والسياسي هو قانون مطلق للراسمالية ولذلك ، فان انتصار الاشتراكية ممكن بادىء الامر في عدة اقطار او حتى في قطر راسمالي واحد على حدة . فالبروليتاريا المنتصرة في هذا القطر ، بعد نزعها الملكية من الراسماليين وتنظيم الانتاج الاشتراكي ، تهب في وجه بقية العالم الراسمالي — جاذبة اليها الطبقات المضطهدة في الاقطار الاخرى ، فتدفعها الى الانتفاضة على الراسماليين ، بل تستخدم ، عند الضرورة ، القوة العسكرية ، ضد الطبقات المستثمرة ودولها . والشكل السياسي للمجتمع الذي تنتصر فيه البروليتاريا ، بعد الاطاحة بالبرجوازية ، هو الجمهورية الديمقراطية التي تمركز اكثر فأكثر قوى البروليتاريا لامة ما او لعدد من الامم في النضال ضد الدول التي لم تنتقل الى الاشتراكية بعد . فمن المستحيل ازالة الطبقات ، من غير ديكتاتورية الطبقة المضطهدة ، أي البروليتاريا . ان حرية اتحاد الامم في ظل الاشتراكية مستحيلة دون

نضال طويل وشاق ، الى هذه الدرجة او تلك ، تخوضه الجمهوريات الاشتراكية ضد الدول المتخلفة .

ولهذه الاسباب وبعد تكرار المناقشات في مؤتمر فروع حزب الاشتراكية الديمقراطية الروسي في الخارج ، وماثلا ذلك المؤتمر ، نجد ان هيئة التحرير المركزية وصلت الى نتيجة هي ان شعار الولايات الاوروبية المتحدة هو شعار خاطىء .

الاشتراكي الديمقراطي العدد ٤٤ في ٢٣ آب ١٩١٥

من ثورة الاشتراكية وحق الامم في تقرير مصيرها

١ ـ الامبريالية، والاشتراكية ، وتحرر الشعوب المضطهدة

الامبريالية هي المرحلة العليا من مراحل تطور الرأسمالية . فبعد ان حطم رأس المال ، في معظم الاقطار ، حدود الدول القومية ، اقام الاحتكار بدلا من المنافسة ، وخلق جميع الشروط الموضوعية لتحقيق الاشتراكية . ولذلك ، ففي اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية ، نجد ان النضال الثوري للبروليتاريا للاطاحة بالحكومات الرأسمالية ، ونزع ملكية البرجوازية هو المطلب اليومي . والامبريالية تكره الجماهير على هذا النضال بالتناقضات الطبقية الحادة في أضخم مجالاتها ، بافساد ظروف الجماهير اقتصاديا ـ التروستات وارتفاع تكاليف الحياة ـ وسياسيا ـ نمو العسكرية ، والحروب المتكررة ، والرجعية القوية ، والاتساع الضخم في الاضطهاد القومي ، والنهب الاستعماري . وعلى الاشتراكية المنتصرة بالضرورة أن توطد ديمقراطية كاملة ، وبالتالي ، ان لا تقيم مساواة تامة بين الامم فقط ، بل ايضا توطد حق الامم المضطهدة في تقرير مصيرها ، اي حق الانفصال السياسي الحر . ان الاحزاب الاشتراكية التي لم تبين الان ، أو اثناء الثورة او بعد انتصارها ، انها ستحرر الامم المستعبدة وأنها ستقيم علاقات معها على أساس الاتحاد الحر ـ وما الاتحاد الحر سوى جملة تافهة دون حق الانسحاب ـ فان هذه الاحزاب تخون الاشتراكية .

والديمقراطية ، طبعا ، شكل هي الاخرى من اشكال الدولة ، ينبغي ان يختفي عندما تختفي الدولة ، ولكنه يحتل مكانه فقط في الانتقال من الاشتراكية الموطدة والمنتصرة الى الشيوعية التامة .

٢ ـ الثورة الاشتراكية والنضال من اجل الديمقراطية

ليست الثورة الاشتراكية عملا واحدا ، انها ليست معركة واحدة في جبهة واحدة ، بل هي عصرا كاملا من الصدامات الطبقية الحادة ، انها سلسلة من المعارك الطويلة في كل الجبهات ، أي كل المسائل الاقتصادية والسياسية ، انها المعارك التي تنتهي فقط بنزع ملكية البرجوازية . وانها لخطيئة مضحكة ان نعتقد ان النضال من اجل الديمقراطية قادر ان يحرف البروليتاريا عن الثورة الاشتراكية او التغطية عليها وتضليلها . . . الخ بل العكس الكاملة ، فكما انه ليس هناك ، بالطريقة ذاتها،اشتراكية بروليتارية لا تمارس الديمقراطية الكاملة ، فان البروليتاريا لا تستطيع التحضير لانتصارها على البرجوازية دون نضال ثوري شامل ومتماسك من اجل الديمقراطية .

وليس أقل خطأ من هذا ، خطيئة اقصاء احدى نقاط البرنامج الديمقراطي ، مثلا ، كنقطة حق الامم في تقرير مصيرها ، باعتبار ان هذه النقطة « غير عملية » و « وهمية » في ظل الامبريالية . ان النزاع حول ان حق الامم في تقرير مصيرها ليس عمليا داخل حدود الرأسمالية يمكن ان يفهم سواء بالمعنى الاقتصادي المطلق او بالمعنى السياسي المشروط .

ففي الحالة الاولى يعتبر هذا من الخطأ الجذري من وجهة نظر النظرية . فحسب هذا المعنى هناك اولا اشياء ، على سبيل المثال ، كالنقد او القضاء على الازمات . . . الخ هي اشياء غير عملية في ظل الرأسمالية . ومن الخطأ ، بصورة مطلقة ، الاعتقاد ان حق الامم في تقرير مصيرها هو بالمقابل غير عملي . وثانيا ، يمكن حتى لمثال انفصال النروج عن السويد في عام ١٩٠٥ ان يكون كافيا وحده لتفنيد « عدم العملية » حسب ذاك المعنى . ثالثا ان من السخافة انكار ان تغيرا طفيفا في العلاقات السياسية والستراتيجية لالمانيا وبريطانيا يمكن ، اليوم او غدا ، ان يؤسس دولة بولينية جديدة ودولة هندية جديدة ، ودولا اخرى مشابهة بصورة « عملية » جدا . رابعا ، ان رأس المال المالي ، في اندفاعه التوسعي ، يمكن ان يبيع « بحرية » ، او يرشو الحكومة الديمقراطية الحرة والدوائر الانتخابية في أي قطر ، وان كان « مستقلا » . ان سيطرة رأس المال المالي ، ورأس المال بصورة عامة ، لا يمكن ان يوضع لها حد عن طريق أي اصلاحات تتحقق في مجال الديمقراطية السياسية ، وحرية تقرير المصير ترجع الى هذا المجال كليا وبشكل محصور . وعلى أية حال ، فان سيطرة رأس المال المالي لا تبطل ، في أسوأ الحالات ، اهمية الديمقراطية السياسية كشكل للاضطهاد الطبقي والنضال الطبقي بصورة اوضح واعرض واكثر حرية . ولذلك فان جميع المناقشات حول « اللاعملية » ، في المعنى الاقتصادي ، لاحد مطالب الديمقراطية السياسية في ظل الرأسمالية ترجع الى التعريف الخاطىء من الناحية النظرية للعلاقات الاساسية العامة للرأسمالية والديمقراطية السياسية بصورة شاملة .

وفي الحالة الثانية فان التأكيد غير تام وغير دقيق . وسبب هذا ليس فقط حق الامم في تقرير مصيرها ، بل السبب ان كل المطالب الاساسية للديمقراطية السياسية هي ، بصورة خاصة ، « غير عملية » في ظل الرأسمالية ، وبشكل مشوه ،

وعن طريق شواذ القاعدة (مثلا : انفصال النرويج عن السويد عام ١٩٠٥) . ان المطالبة بالتحرير الفوري للمستعمرات قد وضعه الاشتراكيون الديمقراطيون الثوريون في المقدمة هو ايضا شعار « غير عملي » في ظل الرأسمالية دون سلسلة من الثورات . ولكن لا ينتج من هذا ، في أي حالة من الاحوال ، ان الاشتراكية الديمقراطية يجب ان ترفض النضال العنيد والمباشر من اجل كل تلك المطالب ـ ان مثل هذا الرفض لا يستفيد منه الا البرجوازية والرجعية ـ بل على العكس ، فينتج من ذلك أن هذه المطالب يجب ان تصاغ وتوضع بطريقة ثورية ، وليس بطريقة اصلاحية ، فتتجاوز حدود الشرعية البرجوازية ، وتحطم هذه الحدود ، متجاوزة الخطابات البرلمانية ، والاحتجاجات الكلامية ، وتدفع الجماهير الى العمل الحاسم ، معمقة وموسعة النضال من اجل كل مطلب ديمقراطي يؤدي الى الانقضاض البروليتاري على البرجوازية ، اي يؤدي الى الثورة الاشتراكية التي تنتزع ملكية البرجوازية . ويمكن ان تندلع الثورة الاشتراكية ليس فقط في اضراب كبير ، أو مظاهرة ظاهرة او تمرد جائع ، او انتفاضة عسكرية ، او تمرد على الاستعمار ، بل يمكن ان تندلع ايضا كنتيجة لازمة سياسية مثل قضية دريفوس (٢٦٨) ، او حادثة زيبرن (٢٦٩) ، او باستفتاء حول انفصال الامة المضطهدة ، ... الخ .

ان تزايد الاضطهاد القومي في ظل الامبريالية لا يعني ان على الاشتراكية الديمقراطية ان ترفض ما تسميه البرجوازية النضال « الطوباوي » من اجل حرية الامم في الانفصال ، بل العكس ، يجب ان تستخدم ، الى أقصى حد ، الصدامات التي تنشب في هذا المجال ، ايضا ، كأساس للعمل الجماهيري ، وشن الهجمات الثورية على البرجوازية .

٣ ـ أهمية حق تقرير المصير وعلاقته بالاتحاد الفدرالي

ان حق الامم في تقرير المصير يتضمن ، على وجهه الحصر، حق الاستقلال بالمعنى السياسي ، وحق الانفصال السياسي الحر عن الامة الظالمة . ويتضمن هذا المطلب للديمقراطية السياسية ، على وجه الخصوص ، الحرية الكاملة لاثارة الانفصال والاستفتاء حول هذا الانفصال . ولذلك فان هذا المطلب لا يعادل مطلب الانفصال التام والتجزؤ وتكوين دول صغيرة . انه لا يتضمن الا التعبير المتماسك للنضال ضد الاضطهاد القومي . ونظام الدولة الديمقراطية هو ، اذا ما أردنا الاقتراب منه ، هو الحرية التامة في وضع الرغبة في الانفصال موضع العمل ، لان الدول الكبيرة تجني الامتيازات الكبيرة ، سواء من التقدم الاقتصادي او من مصالح الجماهير ، وعلاوة على ذلك ، فان هذه الامتيازات تتزايد مع نمو الرأسمالية . فالاعتراف بحق تقرير المصير ليس مرادفا للاعتراف بالاتحاد الفدرالي كمبدأ . ويمكن ان يكون المرء خصما عنيدا لذلك المبدأ ، وان يكون رائدا للمركزية الديمقراطية ، ولكنه مع ذلك يفضل الاتحاد الفدرالي للتفاوت القومي باعتباره الطريق الاوحد الى المركزية الديمقراطية . ومن وجهة النظر هذه فضل ماركس ، الذي كان مركزيا ، حتى الاتحاد الفدرالي بين ايرلندا وانكلترا على تبعية ايرلندا لانكلترا بالاكراه .

ليس هدف الاشتراكية فقط انهاء تقسيم البشرية الى دول صغيرة ، وفصل الامم بأي شكل ، ليس فقط جمعها ، بل توحيدها . ولتحقيق هذا الهدف بالضبط علينا ، من جهة ، ان نفسر للجماهير الطبيعة الرجعية لفكرة رينر واوتو بوير عما يسمى « الاستقلال الثقافي والقومي » (٢٧٠) ، ومن جهة اخرى ، المطالبة بتحرير الامم المضطهدة وفق برنامج سياسي مصاغ صياغة دقيقة بحيث يأخذ بالحسبان نفاق الاشتراكيين وجبنهم في الامم المضطهدة ، وليس بالجمل الضبابية العامة ، ولا بالتصريحات الجوفاء ، وليس عن طريق « ارجاء » المسألة حتى تحقيق الاشتراكية. وكما تتوصل البشرية الى انهاء الطبقات عن طريق مرحلة انتقال تسود فيها دكتاتورية الطبقة المضطهدة فقط ، كذلك ، بالطريقة نفسها ، لا تستطيع الوصول الى التوحيد المحتوم للامم الا من خلال انتقال يسود فيها التحرر التام لجميع الامم المضطهَدة . اي حرية الانفصال .

٤ ـ الطرح البروليتاري الثوري لمسألة حق الامم في تقرير مصيرها

لقد وضعت البرجوازية الصغيرة في المقدمة ليس فقط مطلب تقرير المصير للامم، بل ايضا كل نقاط البرنامج الديمقراطي الصغير الذي صدر قديما ، ويعود ذلك الى القرنين السابع عشر والثامن عشر . ولا يزالون يضعونها بطريقة طوباوية لانهم فشلوا في رؤية النضال الطبقي وتعاظمه المتزايد في ظل الديمقراطية ، ولانهم يؤمنون بالرأسمالية « السلمية » . تلك هي بالضبط طوباوية الاتحاد السلمي للامم المتساوية في ظل الامبريالية التي تضلل الشعب ، والتي يدافع عنها انصار كاوتسكي . ويجب على البرنامج الاشتراكي الديمقراطي ، باعتباره نقيضا للطوباوية البرجوازية الصغيرة الانتهازية ، ان يسلم بتقسيم الامم الى امم مضطهدة وامم مضطهَدة ، كأمر اساسي مهم وحتمي في ظل الامبريالية .

وينبغي على بروليتاريا الامم المضطهَدة الا تحصر نفسها في الجمل الرنانة العامة، ضد الالحاق ولصالح المساواة بين الامم بشكل عام ، كما تفعل وتكرر كل برجوازية سلمية . ولا تستطيع البروليتاريا ان تبقى صامتة حول مسألة حدود الدولة التي اقيمت على الاضطهاد القومي ، وهي مسألة « لا تسر » البرجوازية الامبريالية . ينبغي على البروليتاريا ان تناضل ضد الاحتفاظ قسرا بالامم المضطهدة داخل حدود الدولة القاسرة ، وهذا يعني ان على البروليتاريا ان تحارب من اجل حرية تقرير المصير . ويجب على البروليتاريا ان تطالب بحرية الانفصال السياسي للمستعمرات والامم المضطهدة ، بواسطة « أمتها » الخاصة . والا فلن تكون أممية البروليتارية سوى كلمات فارغة ، وستكون الثقة والوحدة بين عمال الامم المضطهِدة وعمال الامم المضطهَدة مستحيلتين ، ويبقى نفاق الاصلاحيين والكاوتسكيين ، الذين يدافعون عن تقرير المصير ولكنهم يلزمون الصمت عن الامم المضطهدة من قبل أمتهم « الخاصة » ويحتفظون بأمتهم « الخاصة » بالقوة ، دون فضح .

ومن الناحية الاخرى ، فان على اشتراكيي الامم المضطهَدة ، بصورة خاصة ، ان يدافعوا عن الوحدة التامة وغير المشروطة ، بما في ذلك الوحدة التنظيمية ،

وتضامن عمال الامة المضطهدة وعمال الامة المضطهدة . وبدون ذلك يستحيل الدفاع عن السياسة المستقلة للبروليتاريا وتضامنها الطبقي مع بروليتاريا الاقطار الاخرى لمواجهة كل أساليب النفاق والخداع والخيانة من قبل البرجوازية . ان برجوازية الاقطار المضطهدة تستغل دائما شعارات التحرر القومي لافساد العمال ، فتستغل هذه الشعارات في سياستها الداخلية . بغية الاتفاقات الرجعية مع برجوازية الامة المسيطرة ، وكمثال على ذلك : البولونيون في النمسا وروسيا الذين انضموا الى الرجعيين لاضطهاد اليهود والاوكرانيين) وفي سياستها الخارجية تكافح للتعاون مع احدى القوة الامبريالية المتنافسة بغية تنفيذ مخططاتها الاجرامية (سياسة الدول البلقانية الصغيرة .. الخ)

ان حقيقة ان النضال من اجل التحرر القومي ضد احدى القوى الامبريالية قد تستغله ، في شروط معينة ، قوة « عظمى » أخرى لاهدافها الخاصة ، والامبريالية ايضا ، يجب الا يجعل الاشتراكيين الديمقراطيين يرفضون الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها ، كما ان الحالات العديدة للاستغلال البرجوازي للشعارات الجمهورية بغية التضليل السياسي والنهب المالي (كما في الاقطار الرومانية ، مثلا) يجب الا تدفعهم الى رفض مبدئهم الجمهوري (★) .

٥ ـ الماركسية والبرودونية في المسالة القومية

اعتبر ماركس ، مناقضا في ذلك الديمقراطيين البرجوازيين الصغار ، ان كل مطلب ديمقراطي ، دون استثناء ، ليس مطلبا مطلقا ، بل ما هو الا تعبير تاريخي عن نضال الجماهير الشعبية ، بقيادة البرجوازية ، ضد الاقطاعية . ولا يوجد مطلب من هذه المطالب لم يستخدم ، في ظروف معينة ، كأداة في أيدي البرجوازية لتضليل العمال . وفي هذا المجال ، فان افراد مطلب من مطالب الديمقراطية السياسية ، وبخاصة حق الامم في تقرير مصيرها ، ومعارضته ببقية المطالب هو اقتراف خطأ أساسي في النظرية . ولا تستطيع البروليتاريا ، في الممارسة العملية ، ان تحتفظ باستقلالها الا اذا الحقت نضالها من اجل المطالب الديمقراطية كلها ، دون استثناء مطلب الجمهورية ـ بالنضال الثوري للاطاحة بالبرجوازية .

ومن جهة أخرى ، نرى ان ماركس ، اذ يناقض البرودونيين الذين « رفضوا » القضية القومية « باسم الثورة الاجتماعية » ، وقد استوعب في ذهنه ، بالدرجة

(★) لا حاجة الى القول ان من المضحك ان نرفض حق تقرير المصير على أساس انه يتضمن « الدفاع عن الوطن الام » . ويرجع الاشتراكيون الشوفينيون لاعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٦ بحق التساوي ، اي النقص للجدية ، الى اي مطلب من مطالب الديمقراطية (الى مبدئها الجمهوري مثلا) والى اي صيغة للنضال ضد الاضطهاد القومي حتى يبرروا « الدفاع عن الوطن الام » . ان الماركسية تستنتج الدفاع عن الوطن الام في الحروب ، مثلا في الثورة الفرنسية الكبرى او حروب غاريبالدي في أوروبا ، والتخلي عن الدفاع عن الوطن الام في حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٦ الاستعمارية ، من تحليل الخصائص التاريخية الملموسة لكل حرب فردية وليس من اي « مبدا عام » ، او من اي نقطة من نقاط اي برنامج .

الاولى ، مصالح نضال الطبقة البروليتارية في البلدان المتطورة ، وضع المبدأ الاساسي للاممية والاشتراكية في المقدمة ـ اي لا يمكن لامة تضطهد أمما اخـــرى ان تكون حرة (٢٧١) . وانطلاقا من وجهة نظر مصالح الحركة الثورية للعمال الالمان ، طالب ماركس في ١٨٤٨ بأن على الديمقراطية المنتصرة في المانيا ان تعلن وتسلم بحرية الامم التي يضطهدها الالمان (٢٧٢) . وانطلاقا من وجهة نظر النضال الثوري للعمال الانكليز، طالب ماركس ، في ١٨٦٩ ، بانفصال ايرلندا عن انكلترا ، وأضاف : « ... حتى وان نتج عن الانفصال اتحاد فدرالي (٢٧٣) » . وبوضع هذا المطلب في المقدمة فقط ، كان ماركس يثقف حقا العمال الانكليز بروح الاممية . وبهذا المطلب فقط يمكنه ان يعارض الانتهازيين والاصلاحية البرجوازية ـ التي حتى الان ، حوالي نصف قرن ، لم تنفذ « الاصلاح » الايرلندي ـ بالحل الثوري للمهمة التاريخية المحددة . وبهذه الطريقة فقط استطاع ماركس ان يقول ـ مناقضا في ذلك المدافعين عن رأس المـال الذين يعرفون بأن حرية الامم الصغيرة في الانفصال هي ايضا طوباوية وغير عملية ، وانه ليس التمركز الاقتصادي وحده تقدميا بل التمركز السياسي ايضا ـ ان هذه المركزية تقدمية عندما لا تكون امبريالية ، وان الامم ينبغي الا تضم بالقوة ، بل بالاتحاد الحر لبروليتاريا لكل الاقطار . وبهذه الطريقة فقط استطاع ماركس ، معارضا بذلك الاعتراف اللفظي فقط ، والمنافق في الاغلب ، بالمساواة بين الامم في حق تقرير مصيرها ، ان يدافع عن العمل الثوري الجماهير في تسوية المسائل القومية ايضا . ان حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٦ الامبريالية ، والزرائب الايجية (٢٧٤) للنفاق من جانب الانتهازيين والكاوتسكيين ، وهو ما جرى فضحه ، اكدا بقوة صحة سياسة ماركس ، التي تستخدم كنموذج لكل الاقطار المتطورة ، لانها جميعها تقوم باضطهاد الامم الاخرى (★) ...

٨ ـ المهمات الملموسة للبروليتاريا في المستقبل القريب

يمكن ان تندلع الثورة الاشتراكية في المستقبل القريب جدا . وفي هذه الحالة سوف تواجه البروليتاريا مهمات عاجلة لكسب السلطة ، ونزع ملكية المصارف ، وتمارس المقاييس الدكتاتورية الاخرى . ان البرجوازية ـ وعلى الاخص المثقفـون الذين على شاكلة الفابيين والكاوتسكيين ـ سوف تكافح في مثل هذه اللحظة ، لشق الثورة وكبحها عن طريق تزييف اهدافها الديمقراطية المحددة . وحيث ان أي مطلب

(★) غالبا ما يستشهدون هنا ـ وقام بذلك حديثا الشوفيني الالماني لينش في مجلة غلوك في العددين التاسع والعاشر ـ باعتراض ماركس على الحركة القومية لبعض الشعوب ، على حركة التشيكيين في عام ١٨٤٨ فيرفض ، مثلا ، الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها من وجهة نظر ماركسية . ولكن هذا غير صحيح ، لانه في عام ١٨٤٨ كانت هناك اسس تاريخية وسياسية لرسم خط مميز بين الامم « الرجعية » والامم الثورية الديمقراطية . وقد كان ماركس محقا في الدفاع عن الثانية وادانـة الاولى (٢٧٥) . ان حق تقرير المصير مطلب من مطالب الديمقراطية التي ينبغي ، بصورة طبيعية ، ان تخضع لمصالحها العامة . وقد فرضت هذه المصالح العامة في ١٨٤٨ وما بعد ذلك بسنوات ، مهاجمة القيصرية ، بصورة اولية .

ديمقراطي ، بصورة خالصة ، قد يعوق الثورة ، الى حد ما ، الا اذا كانت الهجمة البروليتارية قد ابتدأت على اعمدة السلطة البرجوازية ، فـــان الضرورة تقضي بالاعلان والتسليم بحرية كل الشعوب المضطهدة (اي حقها في تقرير مصيرها) وهي ضرورة ملحة في الثورة الاشتراكية كما كانت ملحة لانتصار الثورة البرجوازيـــة الديمقراطية في المانيا عام ١٨٤٨ او في روسيا ١٩٠٥ على سبيل المثال .

ومن الممكن ، فوق هذا ، أن تمر خمس أو عشر أو اكثر من السنوات قبـل ان تبدأ الثورة الاشتراكية . وسيكون هذا زمنا يجري فيه التثقيف الثوري للجماهير بروح تجعل من المستحيل على الاشتراكيين الشوفينيين والانتهازيين أن ينتسبوا لحزب الطبقة العاملة ويحصدوا ثمار النصر ، كما كان في ١٩١٤ ــ ١٩١٦ . يجب على الاشتراكيين ان يشرحوا للجماهير ان الاشتراكيين الانكليز الذين لم يطالبوا بحرية الانفصال للمستعمرات وايرلندا ، وان الاشتراكيين الالمان الذين لا يطالبون بحريـة انفصال المستعمرات ، والالزاسيين والدانمركيين والبولونيين ، والذين لا يوسعون دعايتهم الثورية ونشاطهم الجماهيري الثوري ، بصورة مباشرة ، الى ميدان النضال ضد الاضطهاد القومي ، او الذين لا يستخدمون هذه الاحداث أمثال احداث زابرن للدعاية المحظورة الواسعة بين بروليتاريا الامة المضطهدة ، لمظاهرات الشوارع والعمل الجماهيري الثوري ــ وان الاشتراكيين الروس الذين لا يطالبون بحرية انفصـال فنلاندا وبولونيا واكرانيا الخ الخ ــ أن أمثال هؤلاء الاشتراكيين يعملون كشوفينيين واجراء لمصاصي الدماء الملكيين الامبرياليين القذرين ، والبرجوازية الامبريالية .

كتب في كانون الثاني ــ شباط ١٩١٦

من خلاصة المناقشة حول حرية تقرير المصير

لقد اكدنا أن من الخيانة للاشتراكية رفض تنفيذ حق الامم في تقرير مصيرها في ظل الاشتراكية . وقد جاءنا رد يقول ان « حق الامم في تقرير المصير لا ينطبق على المجتمع الاشتراكي » . فالخلاف هو خلاف جذري . فمن أين ينشأ ؟

ويقول خصومنا معللين : « نعلم ان الاشتراكية سوف تنهي كل نوع من انواع الاضطهاد السياسي ، ما دامت تنهي المصالح الطبقية التي تقود الى هذا الاضطهاد ... » وماذا لدى هذه المناقشة حول المتطلبات الاقتصادية لانهاء الاضطهاد القومي ، التي هي متطلبات معروفة جدا ولا جدال فيها ، وعلاقتها بمناقشة شكل من اشكال الاضطهاد السياسي ، أي الاحتفاظ قسرا بأمة داخل حدود امة اخرى ؟ ليس هذا الا محاولة للخلاص من المسائل السياسية ! وبالتالي فان المناقشات تزيد قناعتنا بأن حكمنا صحيح :

« لا سبب يحدونا للتصديق انه في مجتمع اشتراكي ستقوم امة باعتبارها وحدة اقتصادية وسياسية. فالمفروض في جميع الحالات ان يكون هناك طابع للوحدة الثقافية واللغوية ، لان تقسيم الحدود لمنطقة اشتراكية ثقافية ، هذا اذا جرى هذا التقسيم ، يمكن ان يقوم فقط بحسب حاجات الانتاج ، وعلاوة على ذلك ، فان مسالة هذا التقسيم لن يناط تقريرها لامم منفردة وحدها تملك كامل سيادتها (كما يتطلب ذلك « حق تقرير المصير ») بل يقرره كل المواطنين بصورة جماعية ... »

ان رفاقنا البولونيين يحبون هذه المناقشة الاخيرة « التقرير بصورة جماعية » بحيث أنهم كررهوها ثلاث مرات في اطروحاتهم ! وترديد التكرار ، على أية حال ، لن يقلب هذه المناقشة الاكتوبرية (٢٧٦) الرجعية الى مناقشة اشتراكية

ديمقراطية . ان كل الرجعيين والبرجوازيين يمنحون الامم التي احتفظ بها قسرا داخل حدود الدولة المعينة ، حق « تقرير المصير بصورة جماعية » في البرلمان العام . ان وليم الثاني يعطي البلجيكيين حق « تقرير المصير بصورة جماعية » لكل الامبراطورية الالمانية في البرلمان الالماني العام .

ان خصومنا يحاولون التملص من النقطة الاساسية ، النقطة الوحيدة المطروحة للمناقشة ـ وهي حق الانفصال . وانها لمضحكة ان لم تكن مأساة !

لقد قالت فرضيتنا الاولى ان تحرر الامم المضطهدة يتضمن انتقالا مزدوجا في الميدان السياسي ١ ـ المساواة التامة للامم . ان هذا لا جدال فيه ويطبق فقط على ما يجري داخل الدولة . ٢ ـ حرية الانفصال السياسي . وهذا يرجع الى تعيين حدود الدولة . وهذا فقط ما يمكن ان يوضع للمناقشة . ولكن هذا بالضبط ما يلزم حوله الصمت كل خصومنا . انهم لا يريدون التفكير بحدود الدولة او حتى لا يريدون التفكير حتى بالدولة . ان هذا نوع من « الاقتصادية الامبريالية » الشبيهة بالاقتصادية القديمة ١٨٩٤ ـ ١٩٠٢ ، التي تناقش بهذه الطريقة ! الراسمالية منتصرة ، ولذلك فان المسائل السياسية هي هدر للوقت (٢٧٧) . الامبريالية منتصرة ، **ولذلك** فان المسائل السياسية هي هدر للوقت . ان مثل هذه النظرية السياسية تؤذي الماركسية للغاية .

كتب ماركس في كتابه **نقد برنامج غوتا** : « بين المجتمع الراسمالي والمجتمع الشيوعي هناك مرحلة انتقال ثورية من مجتمع الى مجتمع . ويتطابق مع هذا ايضا مرحلة انتقال سياسية لا يمكن ان تكون فيها الدولة غير دكتاتورية البروليتاريا (٢٧٨) . وحتى الان لا جدال حول هذه الحقيقة لدى الاشتراكيين وتتضمن الاعتراف بأن الدولة ستظل قائمة حتى تتطور الاشتراكية المنتصرة الى الشيوعية الكاملة . والقول المأثور لانجلز حول **اضمحلال** الدولة مشهور جدا . اننا نشدد ، بصورة مقصودة ، في فرضيتنا الاولى ، ان الديمقراطية هي شكل من اشكال الدولة ، سوف يضمحل ايضا عندما تضمحل الدولة . وما لم يحل خصومنا الماركسية محل نوع من وجهة النظر عن « اللا دولة » فان مناقشاتهم تشكل خطيئة كبرى .

وبدلا من الحديث عن الدولة (الذي **يعني** الحديث عن تعيين **حدودها**) يتكلمون عن « المنطقة الاشتراكية الثقافية » ... اي انهم يختارون عمدا تعبيرا غير محدد بمعنى ان كل مسائل الدولة قد طمست . وهكذا لا نجد امامنا الا حذلقة مضحكة : اذا لم تكن هناك دولة ، فلا يمكن ، بالطبع ، ان تكون هناك مسألة حدود. وفي هذه الحالة فان كل البرنامج الديمقراطي السياسي غير ضروري . ولن تكون هناك اي جمهورية ، عندما « تضمحل الدولة » .

ان الشوفيني الالماني لينش ، في المقالات التي اشرنا اليها ، ففي الفرضية الخامسة (الملاحظة الهامشية) يقتبس مقطعا هاما من مقالة انجلز « البو والرين » . ويقول انجلز ، من جملة ما يقول في هذه المقالة ، انه في مجرى التطور التاريخي الذي ابتلع عددا من الامم الصغيرة غير المؤهلة للحياة، فكانت «حدود الامم الكبرى المؤهلة

للحياة » تتسع وتحددها « اللغة والعواطف » التي يحملها السكان . ويسمي انجلز هذه الحدود « طبيعية » . وهكذا كانت الحالة في مرحلة الرأسمالية التقدمية في اوروبا ، من ١٨٤٨ الى ١٨٧١ تقريبا . واليوم تقوم الرجعية والرأسمالية الامبريالية **بتحطيم** هذه الحدود التي اقيمت على اساس ديمقراطي اكثر فاكثر . وهناك دلالة واضحة ان الرأسمالية سوف تترك لوريثتها الاشتراكية ، تراثا من الحدود أقل ديمقراطيا ، وعددا من الالحاقات في اوروبا وبقية اجزاء العالم . فهل من المفروض ان الاشتراكية المنتصرة اذ توطد وتنفذ الديمقراطية الكاملة عبر خطها ، سوف تحجم عن تعيين حدود الدولة **ديمقراطيا** ، وتتجاهل « عواطف » السكان ؟ ان هذه المسائل لا تحتاج الا الى طرحها حتى يكون واضحا ان الزملاء البولونيين قد انحدروا من الماركسية الى الاقتصادية الامبريالية .

ان الاقتصاديين القدامى الذين مسخوا الماركسية ، اخبروا العمال ان الاساس « الاقتصادي » هو الهام في نظر الماركسيين . والاقتصاديون الجدد يبدو انهم يظنون اما ان الدولة الديمقراطية للاشتراكية المظفرة سوف توجد دون حدود (مثل « الامسيات المعقدة » دون وجود مادة محسوسة) أو أن الحدود سوف « تخطط » « فقط » طبقا للحاجات الانتاجية . والواقع الفعلي هو ان حدودها سوف تخطط ديمقراطيا ، أي طبقا لارادة السكان و « عواطفهم » . لقد استغلت الرأسمالية هذه العواطف بفظاظة مضيفة بذلك عقبات اكثر امام التسوية بين الامم . اما الاشتراكية فبتنظيمها الانتاج دون اضطهاد طبقي ، وتأمين سعادة كل اعضاء الدولة تفسح المجال كاملا امام « عواطف » السكان ، وبذلك تعزز وتسهل جدا عملية جمع الامم وصهرها .

وحتى نمنح القارىء قسطا من الراحة من هذه الاقتصادية الثقيلة الخرقاء ، سوف نقتبس تعليلا لاحد الاشتراكيين من خارج نزاعنا . وذاك الكاتب هو اوتو بوير الذي له هو ايضا « مناقشاته » البسيطة الخاصة والصحيحة تماما حول عدد ضخم من المسائل الهامة . فمثلا في الفصل ٢٩ من كتابه « المسألة القومية والاشتراكية الديمقراطية » ، كان على حق في ملاحظة استخدام الايديولوجية القومية لتغطية السياسات الامبريالية . ويقول في الفصل ٣٠ « الاشتراكية ومبدأ القومية » :

« ان المجتمع الاشتراكي لن يكون قادرا على استيعاب كل الامم ، داخل تشكيلة عن طريق استخدام العنف . فتصور جماهير الشعب تتمتع بكل ثمرات الثقافة القومية وتساهم في جزء كامل وفعال في التشريع والحكومة ، واخيرا ، تمد بالسلاح — فهل من الممكن اخضاع مثل هذه الامة لحكم عضوية اجتماعية غريبة بالعنف ؟ ان كل سلطة الدولة تقوم على قوة السلاح . وجيش الشعب الحالي ، والفضل يرجع الى الميكانيكية البارعة ، لا يزال يؤلف اداة في ايدي شخص معين ، اسرة او طبقة تماما مثل جيوش الفرسان والجيوش المرتزقة في الماضي . ان جيش المجتمع الاشتراكي الديمقراطي ليس سوى الشعب المسلح ، طالما انه يتألف من الاشخاص المثقفين جدا ، يمارسون عملهم دون اكراه في اعمال اشتراكية ويقومون بدور كامل في حل مجالات الحياة السياسية . في مثل هذه الظروف لا يمكن لاي حكم اجنبي ان يظهر » .

هذا صحيح . ومن **المستحيل** الغاء الاضطهاد القومي (أو اي اضطهاد سياسي آخر) في ظل الرأسمالية ، ما دام هذا **يتطلب** الغاء الطبقات ، أي اقامة الاشتراكية وبينما تقوم الاشتراكية على الاقتصاد ، فانها لا تستطيع ان تقتصر على الاقتصاد فقط . ان الاساس ـ الانتاج الاشتراكي ـ هو جوهري لالغاء الاضطهاد القومي ، ولكن هذا الاساس يجب ان يقوم ايضا في دولة منظمة ديمقراطيا ، وجيش ديمقراطي ... الخ . وبالانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية تخلق البروليتاريا **امكانية** الغاء الاضطهاد القومي ، الامكانية التي تصبح واقعا « وحيدا » ـ « وحيدا » ! ـ بتوطيد الديمقراطية الكاملة في كل المجالات ، بما فيها تخطيط حدود الدولة طبقا « لعواطف » السكان ، وبما فيها الحرية التامة في الانفصال . وسوف يستخدم هذا بدوره كأساس لتطوير الانهاء العملي لاي احتكاك قومي أو أي ريبة قومية ، ذلك ان تسهيل جمع الامم وصهرها سوف يتم عندما **تضمحل** الدولة . هذه نظرية ماركسية ، وهي النظرية التي انفصل عنها زملاؤنا البولونيون بصورة خاطئة ... .

نشر كاوتسكي في كراسته « **الاشتراكية والسياسة الاستعمارية** » (برلين ١٩٠٧) وكان وقتها لا يزال ماركسيا ، رسالة بعثها اليه انجلز مؤرخة في ١٢ ايلول ١٨٨٢ ، تفيدنا للغاية في المسألة التي نناقشها . ونثبت هنا الجزء الاساسي من الرسالة :

« في اعتقادي ان المستعمرات الخاصة ، اي ، الاقطار التي يقطنها السكان الاوروبيون ـ كندا ، راس الرجاء ، استراليا ـ سوف تصبح مستقلة ، ومن جهة اخرى فان الاقطار التي يقطنها سكانها الاصليون والتي اخضعت بسهولة ـ الهند ، الجزائر ، والممتلكات الهولندية والبرتغالية والاسبانية ـ يجب ان تتهيأ ، مع الزمن ، من قبل البروليتاريا وان تسير بأسرع ما يمكن نحو الاستقلال . ومن الصعوبة التحدث عن كيفية تطور هذه العملية . فربما ، وربما الارجح ، ان تقوم الهند بثورة ، وبما ان البروليتاريا في عملية الاستقلال الذاتي لا تستطيع ان تدير اية حروب استعمارية ، فانها ستعجل بمجراها ، ولن يمر هذا ، بالطبع ، دون معاناة انواع التدمير ، ولكن ذلك النوع من التدمير لا ينفصل عن كل الثورات . ويمكن للشيء نفسه ان يحدث في أي مكان آخر ، في الجزائر ، مثلا ، وفي مصر ، وسيكون شيئا عظيما **بالنسبة الينا** . وسيكون امامنا منفسح للعمل في الداخل . ان اعادة تنظيم اوروبا واميركا الشمالية ، ستوفر قوة هائلة ومثالا ساطعا الى درجة ان البلدان شبه المتحضرة ستتبع من جراء نفسها ، وتتعهد الحاجات الاقتصادية بهذه المهمة . اما الاطوار الاجتماعية والسياسية الواجب ان تجتازها هذه الاقطار قبل ان تبلغ درجة التنظيم الاشتراكي ، فهذا ، كما اظن ، لا نستطيع ان نجيب عنه الا بفرضيات لا فائدة منها . بيد ان هناك امرا « لا ريب فيه » : **وهو ان البروليتاريا المنتصرة لا تستطيع ان تفرض اية سعادة على أية امة اجنبية دون ان تقوض بذلك انتصارها هي بالذات** . وبالطبع ، ذلك لا يمنع ابدا من قيام حروب دفاعية من شتى الانواع » (٢٨٨) .

ان انجلز لا يفترض قطعا ان « العوامل الاقتصادية » وحدها تكفي للتغلب مباشرة على جميع المصاعب . فستدفع الثورة الاقتصادية **كل** الشعوب **للكفاح** من اجل الاشتراكية ، لكن من الممكن ، رغم ذلك ، ان تقوم ثورات ، بل تنشب حروب ضد الدولة الاشتراكية . ان السياسة سوف تتكيف حتما بحسب الاقتصاد ، ولن يحدث ذلك دفعة واحدة ، دون صدام ، وبكل بساطة ، وبصورة مباشرة . ان « ما لا ريب فيه » في نظر انجلز ، هو مبدأ واحد أممي يطبقه على **جميع** « الامم الاجنبية » اي ليس فقط على الامم المستعمرة : ان فرض اي سعادة عليها يقوض انتصار البروليتاريا .

ولن تصبح البروليتاريا قديسة لمجرد قيامها بالثورة الاجتماعية ، ولن تكون معصومة عن الاخطاء ونواحي الضعف . ولكن الاخطاء المحتملة (والمصالح الانانية عند الذين سيسعون الى تنفيذ شؤونهم على حساب الآخرين) ستدفعها حتما الى ادراك هذه الحقيقة .

اما نحن ، اعضاء الجناح اليساري الزيمبرفالدي (٢٨١) ، فاننا مقتنعون ، كما كان ، مثلا ، كاوتسكي مقتنعا قبل ان يتنكر للماركسية عام ١٩١٤ وينتقل للدفاع عن الشوفينية ، بأن الثورة الاشتراكية امر ممكن تماما **في المستقبل القريب** العاجل ، « بين ليلة وضحاها » ، كما قال كاوتسكي نفسه في يوم من الايام . ان مشاعر العداء القومي لن تزول بمثل هذه السرعة ، فان الحقد ـ المشروع تماما ـ الذي تكنه الامة المضطهدة للامة التي تضطهدها **سيبقى** بعض الوقت ، ولن يزول الا **بعد** انتصار الاشتراكية ، **بعد** اقامة علاقات ديمقراطية تامة بين الامم بصورة نهائية . فاذا شئنا ان نكون امناء على الاشتراكية ، توجب علينا منذ الآن ان نهتم بتربية الجماهير بالروح الاممية ، وهو امر مستحيل في الامم المضطهدة دون الدعاية لحق الامم المضطهدة في الانفصال ...

ان مصطلح « الفتنة » ، بالمعنى العلمي للكلمة ، يستخدم فقط حين تقتصر محاولة الانتفاضة على حلقة ضيقة من المتآمرين او من المهووسين الحمقى ، ولا تستثير اي عطف بين الجماهير . ولكن الحركة القومية الايرلندية ، التي قامت منذ قرون ، والتي مرت بمختلف المراحل وخبرت اشكالا متنوعة من تناسق المصالح الطبقية ، قد تجسدت ، من جملة ما تجسدت ، بمؤتمر وطني ايرلندي جماهيري، عقد في اميركا (مجلة الى الامام ٢٠ ـ ٣ ـ ١٩١٦) وطالب باستقلال ايرلندا ، كما تجسدت بمعارك الشوارع خاضها فريق من البرجوازية الصغيرة في المدن **وفريق من العمال** ، بعد دعاية جماهيرية طويلة ، ومظاهرات وتعطيل صحف ... الخ ولذلك ، كان من يصف مثل هذه الانتفاضة بالفتنة ، اما رجعيا من شر الرجعيين ، واما عقائديا متحجرا يعجز اطلاقا عن تصور الثورة الاجتماعية بصورة واضحة حية .

ذلك لان التفكير بأن الثورة الاجتماعية **ممكنة** دون انتفاضات تقوم بها الامم الصغيرة في المستعمرات وفي اوروبا ، دون انفجارات ثورية يفجرها قسم من البرجوازية الصغيرة **رغم كل اوهامها** ، دون حركة تقوم بها الجماهير البروليتارية

ونصف البروليتارية اللا واعية ضد الاضطهاد الاقطاعي والكهنوتي والملكي والقومي ... الخ ـ لان التفكير على هذا الشكل **هو انكار الثورة الاجتماعية** ، فكأننا نتصور جيشا يقف في مكان ويقول : « أنا مع الاشتراكية » وجيشا آخر يقف في مكان آخر ويقول : « أنا مع الامبريالية » ، واذا نحن نهتف : هذه هي الثورة الاجتماعية ! بمثل وجهة النظر هذه المضحكة فقط لا يمكن تحقير الانتفاضة الايرلندية ووصفها بأنها « فتنة » .

ان من ينتظر ثورة اجتماعية « صرفة » **فلن** يبصرها ابدا . انه ثوري قولا ، لا يدرك ما هي الثورة الحقيقية .

كانت ثورة ١٩٠٥ الروسية ثورة بورجوازية ديمقراطية ، تجسدت في سلسلة من المعارك خاضتها جميع الطبقات ، وجميع الفئات ، وجميع العناصر المستاءة ، واشتركت فيها جماهير غارقة في اشد الاوهام وحشية ، وساعية خلف اكثر الاهداف غموضا وغرابة ، وحفنات ضئيلة من المرتشين بالاموال اليابانية ، ومضاربون ، ومغامرون... الخ .. فمن **الناحية الموضوعية** ، كانت حركة الجماهير تسحق القيصرية وتمهد الطريق امام الديمقراطية ، ولذا قام بقيادتها عمال واعون .

ان الثورة الاشتراكية في اوروبا **لا يمكن** ان تكون سوى انفجار النضال الجماهيري الذي يخوضه شتى المضطهدين والمستائين . ولذا فمن المؤكد ان تشترك في هذه الثورة بعض فئات البرجوازية الصغيرة والعمال المتأخرين ، ـ وبدون اشتراكهم **يستحيل** اي نضال **جماهيري** ، ويستحيل قيام اي ثورة ـ ولا شك انهم سيحملون معهم الى الحركة اوهامهم واضاليلهم ، وتخيلاتهم الغريبة الرجعية ، ونواقصهم واخطاءهم . ولكنهم، من **الناحية الموضوعية**،سوف يهاجمون **راس المال**، فاذا ما عبرت الطليعة الواعية الثورية ، أي البروليتاريا المتقدمة ، عن الحقيقة الموضوعية لهذا النضال الجماهيري بما فيه من تباين وتنافر وتنوع ، وتجزئة ظاهرية ، استطاعت توحيده وتوجيهه ، فتظفر بالسلطة ، وتستولي على المصارف ، وتصادر التروستات التي يكرهها الجميع (وان تنوعت الاسباب !) وتحقق غير ذلك من التدابير الدكتاتورية التي تؤدي بمجملها الى الاطاحة بالبرجوازية وانتصار الاشتراكية ، مع العلم ان هذا الانتصار لم « يتطهر » مباشرة من ادران البرجوازية الصغيرة .

ان ديالكتيك التاريخ يقول ان الامم الصغيرة العاجزة ، باعتبارها عاملا **مستقلا** في النضال ضد الامبريالية ، تقوم بدور خميرة من الخمائر التي تسهم في ابراز القوة الحقيقية المعادية للامبريالية ، أي البروليتاريا الاشتراكية ، وتحريكها .

ان هيئات الاركان العامة تسعى جهدها لاستغلال كل حركة قومية وثورية تنشب في معسكر الاعداء في الحرب الحالية ، كما يستغل الالمان ، مثلا الانتفاضة الايرلندية وكما يستغل الفرنسيون الحركة التشيكية ، الخ ... وهي على صواب تماما من وجهة نظرها . فلا يمكن لاي محارب ان يسلك سلوكا جديا في حرب جدية ان لم يستغل اصغر بادرة للضعف عند خصمه ، ان لم يستفد من اقل مناسبة

في صالحه ، وبصورة خاصة انه لا يستطيع ان يعرف سلفا اي مخزن للبارود هنا ام هناك « سينفجر » ولا في اية لحظة ، ولا بأية قوة . فاذا لم نعرف كيف نستغل، في الحرب التحررية الكبرى التي تخوضها البروليتاريا في سبيل الاشتراكية ، كل حركة شعبية ضد هذه المصيبة او تلك من مصائب الامبريالية ، لكي نزيد من حدة الازمة ونوسع نطاقها ، كنا ثوريين سخفاء تافهين . واذا رحنا نعلن ونكرر بألف شكل ولون ، من جهة ، اننا « ضد » كل اضطهاد قومي ، وننعت ، من جهة أخرى، « بالفتنة »الانتفاضة البطولية التي يقوم بها القسم الاكثر حركة ونشاطا وثقافة من بعض طبقات امة مضطهدة ضد مضطهديها ، انحدرنا الى مستوى الكاوتسكيين في البلادة والحماقة .

ولكن سوء حظ الايرلنديين ، انهم تمردوا في فترة غير مناسبة ، في فترة لم تنضج بعد الثورة البروليتارية في اوروبا . فالرأسمالية ليست متماسكة التنظيم الى الدرجة التي فيها تندمج مختلف مصادر الثورة من تلقاء نفسها وبصورة مباشرة ، دون ان تصاب بالاخفاقات والهزائم . بل العكس ، فاختلاف اوقات الانتفاضات وتنوع اماكنها ، وتباين مظاهرها ، أن كل ذلك هو ما يضمن للحركة العامة شمولها وعمقها . ومن تجارب الحركات الثورية الخاصة ، المجزأة ، التي نشبت في غير اوانها ، والتي فشلت لهذا السبب ، من هذه التجارب وحدها تكتسب الجماهير الخبرة الضرورية ، وتتعلم وتحشد قواها وتعرف زعماءها الحقيقيين ، البروليتاريين الاشتراكيين ، وتهيء بهذا لهجوم عام ، كما هيأت الاضرابات المنفردة ، والمظاهرات المحلية والقومية ، والتمردات في الجيش ، والانتفاضات بين الفلاحين ... الخ تمهد السبيل للهجوم العام سنة ١٩٠٥ .

كتب في تموز ١٩١٦

من « الهزء بالماركسية والاقتصادية الامبريالية »[٢٨٢]

ان مركز كل ابحاث خصومنا في حق تقرير المصير هو الادعاء ان هذا الحق ، بصورة عامة ، « غير قابل للتطبيق » في ظل الراسمالية او الامبريالية . ان عبارة « غير قابل للتطبيق » تستعمل مرارا بمعاني مختلفة وغير محددة بصورة دقيقة . ولهذا السبب الحقنا في اطروحاتنا على ما هو جوهري في كل مناقشة نظرية : شرح المقصود بـ « غير قابل للتطبيق » . فنحن لم نحصر انفسنا بذلك . لقد حاولنا ان نقدم تفسيرا . **فكل** المطالب الديمقراطية « غير قابلة للتطبيق » في ظل الامبريالية بمعنى انها عمليا صعبة التحقيق ، أو انها لا تطبق دون سلسلة من الثورات .

وعلى أية حال ، فان من الخطأ الاساسي الادعاء ان تقرير المصير غير قابل للتطبيق بالمعنى الاقتصادي .

تلك هي قناعتنا . انها النقطة المحورية لخلافاتنا النظرية ، وهي المسألة التي يجب على خصومنا في أية مناقشة جدية أن يولوها اهتمامهم .

ولكن سوف نرى كيف يعالج كييفسكي هذه المسألة .

انه يرفض مبدئيا غير قابلة للتطبيق بمعنى « صعبة التحقيق » سياسيا . انه يقدم ردا مباشرا بمعنى غير التطبيق الاقتصادي .

يكتب كييفسكي : « هل يعني ان تقرير المصير في ظل الامبريالية غير قابل للتطبيق كما يعني المال العملي في ظل الانتاج السلعي ؟ » ويجيب : « نعم انه يعني ذلك تماما . لان ما نناقشه هو التناقض المنطقي بين مقولتين اجتماعيتين : « الامبريالية » و « حق الامم في تقرير مصيرها » ، وهو نفسه التناقض المنطقي القائم بين المال العملي والانتاج السلعي . ان الامبريالية هي نفي لتقرير المصير ، ولا يمكن لاي ساحر ان يوفق بينهما » .

واذ يخيفنا كييفسكي فيصرخ فينا ، كما في كلمته الغاضبة « ساحر » ، فاننا

نشير صراحة الى انه بكل بساطة لم يفهم ما يتضمنه التحليل الاقتصادي . فيجب الا يكون هناك « تناقض منطقي » ـ طبعا الا اذا كان هناك تفكير منطقي خاص ـ لا في التحليل الاقتصادي أو في التحليل السياسي . ولذا فان الدفاع عن « تناقض منطقي » بصورة عامة،في الوقت الذي نناقش فيه تحليلا اقتصاديا وليس سياسيا، هو خروج كلي عن المناقشة . فكلا الظاهرتين الاقتصادية والسياسية تأتيان مع « المقولات الاجتماعية » . وبالتالي فان كييفسكي اذ يجيب على الفور وبصورة محددة « نعم ، انه يعني ذلك تمّاما » (أي ان تقرير المصير لا يقبل التطبيق مثل المال العملي في ظل الانتاج السلعي) ، فانه ينحرف عن كل المسألة بالضرب حول الاممية ، دون ان يهتم بأي تحليل اقتصادي .

فكيف نثبت ان المال العملي غير قابل للتطبيق في ظل الانتاج السلعي ؟ بالتحليل الاقتصادي . والتحليل الاقتصادي ، مثل أي تحليل آخر ، يتحكم « بالتناقضات الطبقية » ، ويتخذ المقولات الاقتصادية والاقتصادية **فقط** (وليس « المقولات الاجتماعية » بشكل عام)ومنها يستنتج ان المال العملي غير قابل للتطبيق . ففي الفصل الاول من **رأس المال** لا توجد اشارة الى أي نوع من السياسة ، او الاشكال السياسية ، او « المقولات الاجتماعية » : ان التحليل يطبق فقط على الظواهر الاقتصادية ، على التبادل السلعي وتطوره . والتحليل الاقتصادي يظهر ـ ولا حاجة للقول ، من خلال مناقشات « منطقية » ـ انه في ظل الانتاج السلعي لا يمكن تطبيق المال العملي .

ان كييفسكي لا يحاول حتى بأي شيء يقربه من التحليل الاقتصادي ! انه **يخلط** بين الجوهر الاقتصادي للامبريالية واتجاهاته السياسية ، كما يتضح منذ الجملة الاولى للمقطع الاول في مقالته . ونثبت هنا هذا المقطع :

« الرأسمال الصناعي هو تركيب انتاج ما قبل الرأسمالية والرأسمال التجاري المرابي . ويصبح الرأسمال المرابي خادما للرأسمال الصناعي . وعندئذ تخضع الرأسمالية شتى اشكال الرأسمال فينبثق نمطه الاعلى الموحد ـ الرأسمال المالي. ولذلك فان كل العصر يمكن ان يتسم بأنه عصر الرأسمال المالي، التي بسببه تكون الامبريالية نظاما مطابقا في السياسة الخارجية » .

هذا التعريف ، اقتصاديا ، تافه بصورة مطلقة : فعوضا عن المقولات الاقتصادية الدقيقة لا نعثر على اكثر من جمل . وعلى أية حال فمن المستحيل معالجة ذلك الآن . ان الشيء الاهم هو ان كييفسكي يعلن ان الامبريالية هي « نظام سياسة خارجية » .

اولا هذا ، من حيث الاساس ، تكرار خاطىء لفكرة كاوتسكي الخاطئة .

ثانيا انه تعريف سياسي صرف ، وسياسي فقط ، للامبريالية . فكييفسكي بتعريف الامبريالية انها « نظام للسياسة » ، يريد ان يتجنب التحليل **الاقتصادي** الذي وعد ان يقدمه عندما اعلن ان تقرير المصير هو « **تماما** » غير قابل للتطبيق ، اي

لا يطبق اقتصاديا في ظل الامبريالية مثل المال العملي في ظل الانتاج السلعي (★) .

صرح كاوتسكي في صدامه مع ليفيتس ، ان الامبريالية ليست سوى « نظام في السياسة الخارجية فقط » (أي سياسة الالحـــاق) ومن الصعب ان ننعت الامبريالية اي مرحلة اقتصادية محددة ، او اي مستوى من مستويات تطـور الراسماليـــة .

ان كاوتسكي على خطأ .بالطبع يجب الا نجادل حول الكلمات. فأنت لا تستطيع ان تحظر استخدام « كلمة » امبريالية بهذا المعنى أو اي معنى آخر . ولكن اذا أردت ان تشترك في مناقشة فعليك ان تحدد مصطلحاتك بدقة .

فالامبريالية ، اقتصاديا ، (أو « عصر » الراسمال المالي ـ فليست القضية قضية كلمات) هي اعلى مراحل تطور الراسمالية ، مرحلة حصل فيها الانتاج على نسب ضخمة كبيرة بحيث فسحت **المنافسة الحرة المجال الاحتكار** . ذلك هو الجوهر **الاقتصادي** للامبريالية . ويتجلى الاحتكار في التروستات والسنديكات ... الخ في القدرة الفائقة للمصارف الجبارة ، في شراء المواد الاولية ... الخ في تمركز راس المال المصرفي ... الخ . ان كل شيء يبدأ في الاحتكار الاقتصادي .

ان البناء الفوقي السياسي لهذا الاقتصاد الجديد ، للراسمالية الاحتكاريـة (الامبريالية هي الراسمالية الاحتكارية) هو الانتقال **من** الديمقراطية **الى** الرجعيـة السياسية . ان الديمقراطية تتطابق مع المنافسة الحرة والرجعية السياسيـــة تتطابق مع الاحتكار . « ان الراسمال المالي يكافح من اجل السيطرة ، لا من أجل الحرية » هكذا يلاحظ رودولف هلفردنغ بحق في كتابه **راس المال المالي** .

انه خطأ مبدئي وغير ماركسي وغير علمي ان نفرد « السياسة الخارجية » عن السياسة بوجه عام ، دعك من تعارض السياسة الخارجية مع السياسة الداخلية . فالراسمالية في السياستين الخارجية والداخلية تسعى الى خرق الديمقراطية ، وتتجه الى الرجعية . وبهذا المعنى فان **الامبريالية هي ولا شك « نفي » الديمقراطية بوجه عام ، نفي كل ديمقراطية** ، وليس فقط نفي احد مطالبها ، وهو حرية الامـم في تقرير مصيرها .

ولكون الامبريالية « نفيا » للديمقراطية في المسألة القومية (أي حرية الامـم في تقرير مصيرها) : فانها تبحث عن خرق الديمقراطية.ان تحقيق الديمقراطية ،بالمعنى ذاته ، والى الدرجة ذاتها ، اشد صعوبة في ظل الراسمالية « اذا ما قورنت براسمالية ما قبل الاحتكـــار) ، مثل تحقيق الجمهوريـــة والميليشيا والانتخاب الشعبـي للرسميين ... الخ . فلا يمكن التحدث عن ديمقراطية لا تتحقق « اقتصاديا » .

(★) هل يجزع كييفسكي من الكلمة غير المهذبة التي يستخدمها ماركس فيما يتعلق بهذه « الطرائـق المنطقية » ؟ ودون ان نطبق هذه الكلمة غير المهذبة على كييفسكي ، فاننـــا مضطرون لان نلاحظ ان ماركس وصف مثل هذه الطرق ب « الاحتيال » : فيلح بشدة على ما هو قيد الدرس بالضبط على ما يجب ان يثبت ، في تعريف مفهوم من المفهومات ، ونكرر هنا اننا لا نطبق تعبير ماركس غير المهذب على كييفسكي ، اننا فقط نقترب من مصدر خطيئته . (هذا المقطع مفقود من مخطوطـة لينين ـ هيئة النشر)

ان الذي ضلل كاوتسكي هنا هو (الى جانب عوزه العام لفهم متطلبات التحليل الاقتصادي) حقيقة ان المثقف التافه يعتبر الالحاق (أي حيازة اراض أجنبية رغم ارادة شعبها أي خرق حق تقرير المصير) لشيء مماثل « الانتشـــار » (اتساع) راس المال المالي الى اضخم منطقة اقتصادية .

ولكن ينبغي الا تعالج القضايا النظرية من مفاهيم المثقف التافه .

فالامبريالية ، اقتصاديا ، هي الرأسمالية الاحتكارية . وللحصول على الاحتكار الكامل ، يجب ان يتم القضاء على كل منافسة ، وليس على السوق الوطنية فقط (لدولة معينة) بل ايضا على الاسواق الخارجية ، في سائر ارجاء العالم . فهل من الممكن **اقتصاديا** « في عصر راس المال المالي » القضاء على المنافسة حتى في الدولة الاجنبية ؟ بالتأكيد نعم . فيمكن تحقيق ذلك عن طريق اتباع المنافس تبعية مالية وحيازة مصادر المواد الاولية لهذا المنافس ثم السيطرة على كل مشاريعه .

ان التروستات الاميركية هي التعبير الامثل لاقتصاد الامبريالية او الرأسمالية الاحتكارية . انها لا تقيد نفسها بالوسائل الاقتصادية للقضاء على المنافسين ، بل تلجأ الى طرق سياسية بل حتى اجرامية . وانها لخطيئة كبرى ، مع ذلك ، ان نعتقد ان التروستات لا تستطيع اقامة احتكارها بالطرق الاقتصادية الصرفة . ويقدم الواقع برهانا ساطعا ان هذا « قابل للتطبيق » : ان التروستات تقوض كل حسابات المنافسين من خلال المصارف (يصبح مالكو التروستات مالكي المصارف : يشترون الاسهم) وامدادهم بالمواد الاولية (يصبح مالكو التروستات مالكي السكك الحديدية: يشترون الاسهم) ، يبيعونها لفترة من الزمن دون سعر الكلفة ، فيخسرون الملايين في هذا لتدمير المنافس وعندئذ **يشترون** مؤسساته ومصادر مواده الاولية (المناجم ، الارض ،.. الخ) .

فأمامك تحليل اقتصادي خالص للتروستات وتوسعها . وامامك طريق اقتصادي خالص للتوسع : شراء المصانع والمعامل ، ومصادر المواد الاولية .

ويمكن للرأسمال المالي الكبير في قطر واحد ان يشتري المنافسين في قطر آخر مستقل سياسيا ، وهو يفعل هذا باستمرار . ان هذا يتحقق بصورة كاملة اقتصاديا . ان « الالحاق » الاقتصادي « قابل للتحقيق » **تماما** دون الحاق سياسي وتمكن ممارسته بصورة واسعة . في ادب الامبريالية سنصادف دائما اشارات ان الارجنتين ، مثلا هي في الواقع « مستعمرة تجارية » لبريطانيا ، او ان البرتغال هي في الواقع « تابع » بريطانيا... الخ. وذلك هو حقا هكذا : ان التبعية الاقتصادية للمصارف الانكليزية ، والدين لبريطانيا ، وامتلاك انكلترا للسكك الحديدية والمناجم والارض ... الخ مكن بريطانيا من « الحاق » تلك الاقطار اقتصاديا دون خرق استقلالها السياسي .

ان تقرير المصير قوميا يعني الاستقلال السياسي . والامبريالية تبحث عن خرق هذا الاستقلال لان الالحاق السياسي غالبا ما يجعل الالحاق الاقتصادي اسهل ، وارخص (اسهل لرشوة الرسميين وتأمين الامتياز ، والحصول على الشرعية الامتيازية) واكثر يسرا واقل عسرا ـ تماما كما تبحث الامبريالية الى الاستعاضة

عن الديمقراطية بالاوليغارشية . اما الحديث عن « عدم قابلية التحقيق » **اقتصاديا** لحق تقرير المصير في ظل الامبريالية ، فانه تفاهة محضة .

ان كييفسكي يدور حول الصعوبات النظرية بمراوغة سطحية بسيطة ، تعرف في المانيا باسم (Burschikose) ، أي الجمل البدائية الفجة التي تسمع ، وبصورة طبيعية تماما) في حفلات سمر الطلاب . وهاكم مثالا :

يكتب « ان الاقتراع الشامل ويوم ثماني الساعات في العمل ، وحتى الجمهورية تنسجم منطقيا مع الامبريالية ، مع أن الامبريالية ابعد من ان تسخر (!!) منها ، ولذلك فان تحقيقها صعب للغاية » .

وليس لدينا اطلاقا أي اعتراضات على التصريح البدائي (Burschikose) بأن الامبريالية أبعد من ان « تسخر » في الجمهورية ـ احيانا نجد ان كلمة عابثة يمكن ان تصبغ مناظرة علمية ! ـ اذا قدم لنا في هذه المناظرة ، موضوع جدي **بالاضافة الى** التحليل الاقتصادي والسياسي الذي تشتمل عليه . اما عند كييفسكي فان الجملة البدائية تؤدي واجبها لمثل هذا التحليل ، او تستخدم لاخفاء الافتقار اليه .

وماذا يعني قوله : « الامبريالية أبعد من أن تسخر من الجمهورية ؟ » ولماذا ؟

ان الجمهورية هي الشكل الممكن لبناء المجتمع الرأسمالي الفوقي السياسي . وعلاوة على ذلك فانها في الوقت الراهن هي اعظم الاشكال ديمقراطية . والقول ان الامبريالية لا « تسخر » من الجمهورية هو القول بأن هناك تناقضا بين الامبريالية والديمقراطية ، وانه لامر جيد ان كييفسكي لا « يسخر » او حتى « ابعد من ان يسخر » من هذه النتيجة . ومع هذا فانها لا تدحض .

ولكن دعنا نتابع . ما طبيعة هذا التناقض بين الامبريالية والديمقراطية ؟ اهو تناقض منطقي أم غير منطقي ؟ ان كييفسكي يستخدم كلمة « منطقي » دون ان يفكر ، ولذلك فانه لا يلاحظ انه انما **يخفي** في هذه الحالة الخاصة (سواء في عيني القارىء وفكره أم في عيني المؤلف وفكره) . **المسالة الاساسية** التي يطرحها للمناقشة ! تلك المسالة هي علاقة الاقتصاد بالسياسة : علاقة الظروف الاقتصادية والمضمون الاقتصادي للامبريالية بالشكل السياسي المحدد . والقول ان كل « تناقض » ينكشف في المناقشة الانسانية هو تناقض منطقي ، انما هو حذلقة تافهة . وبالاعتماد على هذه الحذلقة يتجنب كييفسكي **جوهر** المسألة : فهل هو تناقض « منطقي » بين ظاهرتين او فرضيتين **اقتصاديتين** (١) ؟ او بين ظاهرتين فرضيتين **سياسيتين** (٢) ؟ ظاهرتين او فرضيتين **اقتصاديتين وسياسيتين** (٣) ؟

ولان هذا هو لب المسألة ، فاننا نناقش التطبيق او عدم التطبيق الاقتصادي في ظل شكل سياسي او آخر .

وبعد ان تجنب كييفسكي لب المسألة ، يتحقق ان التناقض بين الامبريالية والجمهورية هو تناقض بين اقتصاد الامبريالية الحديثة (أي الرأسمالية الاحتكارية) والديمقراطية السياسية بصورة عامة . لان كييفسكي لن يثبت ابدا ان أي مقياس ديمقراطي اساسي (الانتخاب العام للرسميين والدوائر ، والحرية التامة

للتجمع والتعاون ... الخ) هو اقـــل تناقضا للامبرياليـــة (او اذا رغبت اكثر « سخرية ») من الجمهورية .

ان ما بقي لدينا ، اذن ، هو الفرضية التي قدمناها في اطروحاتنا: ان الامبريالية تناقض ، وتناقض « منطقيا » كل الديمقراطية السياسية بصورة عامة . ان كييفسكي لا « يسخر » من هذه الفرضية لانها تدك كل تعليماته المنطقية . ولكن ما الـــذي نستطيع فعله ؟ هل نوافق على الطريقة التي تفترض انكار فرضيات معينة ، الا باستبدال ما قدمناه سرا باستعمال مثل هذه التعبيرات « كالامبريالية ابعد من ان تسخر بالجمهورية » ؟

وعلاوة على ذلك ، لماذا نجد ان الامبريالية ابعد من ان تسخر بالجمهورية ؟ وكيف « تجمع » الامبريالية اقتصادها مع الجمهورية .

ان كييفسكي لا يولي ذلك تفكيرا . علينا ان نذكره بالكلمات التالية لانجلز التي تتناول الجمهوريـــة الديمقراطية . فهل تستطيع الثروة ان تسيطـــر في ظل هـــذا الشكل من الحكومـــة ؟ ويأخذ السؤال بعين الاعتبار « التناقض » بين الاقتصـــاد والسياســـة .

يجيب انجلز : « ان الجمهورية الديمقراطية لا تعرف رسميا فروق الملكية (بين المواطنين) . ففيها تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة ، ولكنها تمارسها ولا شك . فمن جهة ، على شكـــل افساد مباشر للرسميين ، وتقدم اميركا المثـــال الكلاسيكي على ذلك ، ومن جهـــة اخرى ، على شكـــل تحالف بين الحكومـــة والبورصة ... (٢٨٣) » .

وهكذا فان امامك مثالا رائعا للتحليل الاقتصادي حول مسألة « امكانية تطبيق» الديمقراطية في ظل الراسمالية .

ومسألة « امكانية تطبيق » حق تقرير المصير في ظل الامبريالية هي جزء مـــن تلك المسألة .

ان الجمهورية الديمقراطية تناقض « منطقيا » الراسمالية ، لانها تضـــع « رسميا » الغني والفقير على قدم المساواة . ان ذاك تناقض بين النظام الاقتصادي والبناء الفوقي السياسي . ويوجد التناقض نفسه بين الامبريالية والجمهورية يعمقه ويفاقمه واقع ان الانتقال من المنافسة الحرة الى الاحتكار يحقق الحريات السياسية حتى الاكثر « صعوبة » .

فكيف تتفق اذن الراسمالية مع الديمقراطية ؟ عن طريق الاستخدام المباشر لقوة راس المال الفائقة . وهناك وسيلتان اقتصاديتان لذلك : (١) الرشوة المباشرة . (٢) تحالف الحكومة مع البورصة . (وذاك ما أثبتناه) في اطروحاتنا ـ يمكـــن « للراسمال المالي في ظـــل النظام البرجوازي ان يرشي ويشتري اي حكومـــة واي دائرة رسمية ») .

وما دمنا نقر بسيطرة الانتاج السلعي ، للبرجوازية ، لسلطة المال ـ فان الرشوة (المباشرة او من خلال البورصة) « قابلة للتطبيق » في ظل اي شكل للحكومة وفي ظل اي نوع من الديمقراطية .

ويمكن ان نسأل ما الذي يتغير ، في هذا الخصوص ، عندما تفسح الراسمالية

الطريق للامبريالية ، اي عندما تحل الراسمالية الاحتكارية محل راسمالية ما قبل الاحتكار ؟

لا شيء الا ان البورصة تتزايد . وبما ان الراسمال المالي هو راسمال صناعي في اعلى درجاته ، فان مستوى الاحتكار يندمج مع الراسمال المصرفي . ان المصارف الكبيرة تظهر مع البورصة وتمتصها . (يتحدث الادب الذي يبحث في الامبريالية عن الدور المنحط للبورصة ، ولكن فقط بمعنى ان كل مصرف جبار هو نفسه سوق بورصة) .

وعلاوة على ذلك . اذا كانت « الثروة » بصورة عامة قادرة على تحقيق السيطرة على اي جمهورية ديمقراطية بالرشوة والبورصة ، فكيف يقول كييفسكي ، دون ان يقع في « تناقض منطقي » خطير جدا ، ان الثروة الضخمة للتروستات والمصارف ، التي تملك آلاف الملايين تحت امرتها ، لا تستطيع ان « تطبق » سيطرة راس المال المالي على الجمهورية الاجنبية ، اي الجمهورية المستقلة سياسيا ؟؟

حسنا ؟ هل رشوة الدوائر الرسمية « غير قابلة للتطبيق » في دولة اجنبية ؟ ام ان « التحالف بين الحكومة والبورصة » يطبق فقط على الحكومة الخاصة ؟..

ان شك كييفسكي الاساسي خلال مقالاته هو : لماذا ندافع وننفذ ، عندما نكون في السلطة ، حرية الامم في **الانفصال** معتبرين ان التطور هو باتجاه اندماج الامم ؟ ونحن نجيب ـ للسبب نفسه سوف ندافع وننفذ ـ عندما تكون في السلطة ـ دكتاتورية البروليتاريا ، وان كان التطور بأكمله يتجه الى انهاء السيطرة القسرية لقسم من المجتمع على آخر . ان الدكتاتورية هي سيطرة قسم من المجتمع على بقية المجتمع ، وفوق ذلك فان السيطرة تكمن مباشرة في القسر . ان دكتاتورية البروليتاريا ، الطبقة الثورية الوحيدة المتماسكة ، ضرورية للاطاحة بالبرجوازية ولاحباط محاولاتها في الثورة المضادة . ان مسألة دكتاتورية البروليتاريا من الاهمية الكبرى بمكان ان الذي يرفض الحاجة لمثل هذه الدكتاتورية ، او الذي يعترف بها بالكلام فقط ، لا يستطيع ان يكون عضوا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي . وفوق ذلك ، لا يمكن نكران ان من **الممكن** ، في حالات فردية ، وبصورة استثنائية ، مثلا في دولة من الدول الصغيرة التي تحققت الثورة الاجتماعية في جارتها من الدول الكبيرة ، ان تتنازل البرجوازية عن السلطة بصورة سلمية ، اذا اقتنعت بأن مقاومتها امر لا ثمرة منه ، واذا كانت تفضل الهرب بجلدها . ومن المحتمل جدا ، طبعا ، ان **لا** تتحقق الاشتراكية في الدول الصغيرة ايضا دون حرب أهلية ، ولذلك فان برنامج الاشتراكية الديمقراطية الاممية **الوحيد** لا بد ان يكون الاعتراف بهذه الحرب ، وان كانت مثلنا العليا بريئة من استخدام العنف ضد الناس . والشيء نفسه (مع التعديلات **المناسبة**) يطبق على الامم . اننا نؤيد اندماجها ، ولكن الانتقال من الدمج القسري من الالحاق ، الى الاندماج الحر ، لا يمكن **حاليا** دون حرية الانفصال . اننا نقر ـ ونحن محقون في ذلك ـ بأن للعامل الاقتصادي الدور الاول ، ولكن تفسير ذلك على غرار كييفسكي يعني الهزء بالماركسية . فالتروستات نفسها ، والمصارف نفسها ، وان كانت على قدم المساواة امرا لا بد منه في ظل الراسمالية المتطورة ، تختلف في

ظروف الامبريالية الحالية من حيث مظهرها الملموس في شتى الاقطار . فكم بالاحرى ان تختلف الاشكال السياسية في الاقطار الامبريالية المتقدمة ـ اميركا ، انجلترا ، فرنسا ، المانيا ـ رغم كونها في الاصل واحدة . وسيظهر هذا التنوع في الطريق الذي ستجتازه البشرية من الامبريالية الحالية الى ثورة الغد الاشتراكية . ان جميع الامم سوف تصل الى الاشتراكية ، ان هذا امر حتمي . ولكنها لن تصل جميعا على صورة واحدة ، فستحمل كل منها امرا تنفرد به ، الى هذا الشكل او ذاك من اشكال الديمقراطية ، الى هذا المظهر او ذاك من مظاهر دكتاتورية البروليتاريا ، الى هذه السرعة او تلك في تحويل مختلف وجوه الحياة الاجتماعية على اسس الاشتراكية . ولا شيء احقر نظريا وادعى للضحك عمليا من ان نتصور المستقبل من هذه الناحية ، « باسم المادية التاريخية » ، بلون رمادي واحد . فالنتيجة لن تكون اكثر من خربشة سوزدال (٢٨٤) . وحتى لو اظهر الواقع انه لن يتحرر وينفصل قبل ان تحرز البروليتاريا الاشتراكية اول انتصارها غير ١ على ٥٠٠ من الامم المضطهدة الآن ، وانه لن ينفصل قبل آخر انتصار في الدنيا تحرزه البروليتاريا الاشتراكية (اي اثناء ما سيمر من تقلبات الاحوال على الثورة الاشتراكية التي ابتدأت) غير ١ على ٥٠٠ ايضا من الامم المضطهدة ، وان انفصالها سيكون لاقصر وقت ، سنظهر حتى في هذه الحالة على حق من الناحيتين : النظرية والعملية السياسية ، اذ ننصح العمال ان يقفوا من الآن دون دخول عتبة احزابهم الاشتراكية الديمقراطية ، ودون اولئك الاشتراكيين من ابناء الامم المضطهدة الذين لا ينشرون الدعاية لحرية جميع الامم المضطهدة في الانفصال ، ولا يعترفون لها بهذه الحرية . اذ لا نعلم في الواقع ، ولا يمكننا ان نعلم اي عدد من الامم المضطهدة سيحتاج عمليا الى الانفصال ليقدم قسطه في تنوع اشكال الديمقراطية واشكال الانتقال الى الاشتراكية. واننا نعلم ونرى ونحس كل يوم ان انكار حرية الانفصال هو اليوم تزييف نظري لا حد له وخدمة عملية للشوفينيين في الامم المضطهدة .

يكتب كييفسكي عن مقطع اقتبسناه من قبل : « نؤكد اننا نؤيد دون قيد او شرط مطلب « عدم الالحاق بالقوة » ... »

ولكنه لا يقدم ردا ، حتى ولا بكلمة واحدة ، على تقريرنا الواضح جدا بأن هذا « المطلب » يساوي الاقرار بحق تقرير المصير ، بأنه ليس من الممكن ان يكون هناك تعريف صحيح لمفهوم « الالحاق » ما لم يتضمن حق تقرير المصير . ان كييفسكي يؤمن جدلا بأنه يكفي في المناقشة ان يقدم احد المتناقشين مجادلاته ومطالبه دون تقديم اي دليل !

ويتابع : « اننا نوافق بلا تحفظ على عدد من المطالب ، في صيغتها السلبية ، لاستخدامها في زيادة حدة الوعي البروليتاري ضد الامبريالية ، ولكن لا يوجد مطلقا امكانية تنفيذ صيغ ايجابية على اساس النظام القائم . ضد الحرب ، نعم ، ولكن ليس من اجل سلام ديمقراطي ... » .

خطأ ـ خطأ من الكلمة الاولى حتى الكلمة الاخيرة . لقد قرأ كييفسكي قرارا حول « السلمية والشعار السلمي » (في كراستي الاشتراكية والحرب ص ٤٤ ـ ٤٥) وحتى انه قدره ، كما اظن . ولكن من الواضح انه لم يفهمه . اننا بالنسبة لسلام

ديمقراطي ، نحذر العمال فقط من التضليل القائل بأن مثل هذا السلام ممكن في ظل الحكومات البرجوازية الحالية ، « دون سلسلة من الثورات » ، كما يشير القرار . وقد أدنا الدفاع « المجرد » عن السلام باعتباره تضليلا للعمال ، اي ان الذي لا يأخذ بالحسبان الطبيعة الطبقية الحقيقية ، او بشكل خاص ، الطبيعة الامبريالية للحكومات الحالية في الاقطار المشتركة في الحرب . لقد اثبتنا بدقة في مجلة الاشتراكي الديمقراطي (العدد ٤٧) موضوعة تقول انه اذا وضعت الثورة حزبنا في السلطة اثناء الحرب الدائرة حاليا ، فسوف نقترح على الفور سلاما ديمقراطيا لكل الاقطار المتحاربة .

ومع هذا ، فان كييفسكي ، وهو المضطرب في اقناع نفسه ، واقناع الاخرين بأنه يعارض « فقط » تقرير المصير وليس الديمقراطية بشكل عام ، ينتهي الى التأكيد اننا « لا نعمل من اجل سلام ديمقراطي » فيا للمنطق الغريب !

ولا حاجة ان نقف عند جميع الامثلة الاخرى التي يستشهد بها ، ولا معنى لاضاعة الوقت في تفنيدها ، لانها في المستوى نفسه من السذاجة والمنطق السخيف ولا تثير الا سخرية القارىء . فلا يوجد ، ولا يمكن ان يوجد، مثل هذا الشعار الاشتراكي الديمقراطي « السلبي » الذي يستخدم فقط لزيادة « حدة الوعي البروليتاري ضد الامبريالية » دون ان يقدم ، في الوقت نفسه ، جوابا ايجابيا على سؤال **كيف** ستحل الاشتراكية الديمقراطية القضية عندما تستولي على السلطة . ان شعارا « سلبيا » لا صلة له بحل ايجابي محدد ، لن يزيد من « حدة » الوعي بل يجهضه ، لان مثل هذا الشعار ليس سوى جملة جوفاء ، سوى خطاب اخرق تافه .

ان كييفسكي لا يفهم الفرق بين الشعارات « السلبية » التي تصم الشرور **السياسية** وتلك التي تصم الشرور الاقتصادية . ان الفرق يكمن في واقع ان بعض الشرور الاقتصادية تشكل جزءا من الراسمالية ايضا ، مهما كان البناء الفوقي السياسي ، وان من **المستحيل** القضاء عليها اقتصاديا دون القضاء على الراسمالية نفسها . ولا يوجد مثال واحد يستشهد به ليدحض هذا الواقع . ومن جهة أخرى فان الشرور السياسية تمثل انفصالا عن الديمقراطية ، التي هي ممكنة تماما ، اقتصاديا ، « على اساس النظام القائم » اي الراسمالية ، ويمكن ان تنفذ ، بصورة استثنائية ، في ظل الراسمالية ــ مظاهر محددة في هذا القطر ، ومظاهر اخرى في قطر آخر . وما يفشل المؤلف في فهمه ايضا هو بالضبط الشروط الاساسية الضرورية لتنفيذ الديمقراطية بوجه عام !

والشيء نفسه يطبق على مسألة الطلاق . وسوف يتذكر القارىء انها شرحت لاول مرة من قبل روزا لوكسمبورغ لدى مناقشة المسألة **القومية** . لقد عبرت عن الراي الصحيح تماما عندما قالت اننا عندما نصل الى الاستقلال الذاتي داخل دولة ما (لاقليم او مساحة محددة .. الخ) فيجب علينا كاشتراكيين ديمقراطيين مركزيين ان نلح ان القضايا القومية الكبرى جميعها ــ **وتنوع** التشريع واحدة منها ــ يجب ان تخضع للسلطة القضائية والحكومية والبرلمان المركزيين . ان هذا المثال يوضح بجلاء ان المرء لا يمكن ان يكون ديمقراطيا او اشتراكيا دون المطالبة بحرية الطلاق التامة

الآن ، لان فقدان هذه الحرية هو اضطهاد يضاف الى الاضطهاد الجنسي — مع انه يجب الا تكون هنـاك صعوبـة في التحقيق ان الاعتراف بحرية ترك المرأة لزوجها ، ليس دعوة لكل الزوجات ان يفعلوا ذلك !

و « يعترض » كييفسكي :

ماذا يعني هذا الحق (في الطلاق) في مثل هذه الحالات (عندما تطلب الزوجة ترك زوجها) اذا كانت المرأة لا تمارس حقها ؟ او اذا كانت ممارستها تعتمد على الشريك الثالث او ، وهذا أسوأ ، تعتمد على ارادة نوازع عواطفها ؟ فهل يجب ان ندافع عن مثل هذا الحق ؟ بالطبع لا ! »

يكشف هذا الاعتراض عن العجز التام في فهم العلاقـة بين الديمقراطيـة بصورة عامة وبين الرأسمالية . ان الشروط التي تجعل من الممكن للطبقات المضطهدة « ان تمارس ، حقوقها الديمقراطية ليست استثناء في ظل الرأسمالية ، انها الشيء النموذجي للنظام . ففي اغلب الحالات سيبقى حق الطلاق غير متحقق في ظـل الرأسمالية ، لان الجنس المضطهد لا يزال خاضعا اقتصاديا . ولا يهم كم يوجد مـن ديمقراطية في ظل الرأسمالية ، فالمرأة تبقى « عبدة بيت » عبدة يقفل عليها في غرفـة النوم ، والتمريض والمطبخ . ان حقهن في انتخاب حكام شعبهن والرسميين ومعلمي المدارس ورجال القضاء ... الخ لا يتحقق في معظم الحالات في ظل الرأسمالية وذلك يرجع بالضبط الى الاخضاع الاقتصادي للعمال والفلاحين . والشيء نفسه يطبق على الجمهورية الديمقراطية : ان برنامجنا يحددها بأنها « حكومة من قبل الشعب» مع ان الاشتراكيين الديمقراطيين يعرفون تماما انه في ظل الرأسماليـة ، وحتى في افضل الجمهوريات ديمقراطية ، ترشو البرجوازيين الرسميين ، ويقوم تحالف بـين البورصة والحكومة .

فقط اولئك الذين لا يستطيعون التفكير السليم أوليس لديهم المام بالماركسيـة يستنتجون : وهكذا لا يوجد بند يتحدث عن الجمهورية ، ولا بند يتحدث عن حريـة الطلاق ، ولا بند يتحدث عن الديمقراطية ، ولا بند عن حق الامم في تقرير مصيرها !. ولكن الماركسيين يعرفون ان الديمقراطية لا تلغي الاضطهـاد الطبقي . انها تسهـل النضال الطبقي وتوسعه وتجعله صريحا معلنا ، وهذا ما نحتاجه . وكلما تكاملت حرية الطلاق ، سوف ترى المـرأة بصورة اوضح ان مصدر « عبوديتها البيتية » هـو الرأسمالية ، وليس فقدان الحقوق . وكلما غدا نظام الحكومة اكثر ديمقراطيـة ، سوف يرى العمال بصورة اوضح ان الشر الاصلي هو الرأسمالية ، وليس فقدان الحقوق . وكلما ازدادت المساواة القومية تكاملا (ولـن تتكامل دون حرية انفصال) سوف يرى العمال في الاقطار المضطهدة بصورة اوضح ان سبب اضطهادهم هـو الرأسمالية ، وليس فقدان الحقوق .. الخ .

يجب ان نعيد القول مرارا وتكرارا : ان جهل ألفباء الماركسية لما يربك ، ولكن ما العمل اذا كان كييفسكي لا يعرفها ؟

انه يناقش مسألة الطلاق وكأن سيمكوفسكي ، سكرتير اللجنة التنظيمية في الخارج ، هو الذي يناقشها ، على ما أذكر في مجلة غولوس الباريسية (٢٨٥) . وقد

كان منحاه في التبرير هو ان حرية الطلاق ليست ، والحق يقال ، دعوة لكل الزوجات لترك أزواجهن ، ولكن اذا تبين ان كل الازواج الاخرين افضل من زوجك ، ايتها السيدة ، فان الامر عندئذ يكون معادلا للشيء نفسه .

ان سيمكوفسكي ، في اتخاذه هذا المنحى من المناقشة ، ينسى ان التفكير المهووس ليس خرقا للمبادىء الاشتراكية والديمقراطية . واذا كان سيمكوفسكي يريد اخبار المراة ان كل الرجال الآخرين افضل من زوجها ، فلا احد يعتبر هذا خرقا للمبادىء الديمقراطية . والارجح ان يقول الناس : هناك تأكيد بأن المهووسين الكبار يكثرون في الحزب الكبير . ولكن اذا كان سيمكوفسكي يتمسك بالدفاع كديمقراطي عن رجل يعارض حرية الطلاق ويستدعي الشرطة الى المحكمة ، او الكنيسة ، ليمنع زوجته من هجره ، فاننا لعلى يقين من ان معظم زملاء سيمكوفسكي في السكرتارية خارج البلاد ، سوف يحجمون عن تأييده ، وان كانوا اشتراكيين هزيلين .

ان سيمكوفسكي وكييفسكي ، كليهما ، في « مناقشتهما » الطلاق لا يستطيعون فهم الموضوع ويتجنبون جوهره ، أي أن حق الطلاق ، مثل بقية الحقوق في ظل الرأسمالية ولا استثناء ، هو حق مشروط ومحصور وشكلي وضيق ويصعب تحقيقه للغاية . ولكن لا يوجد اشتراكي ديمقراطي يحترم نفسه يعتبر الشخص الذي يعارض حق الطلاق ديمقراطيا ، عدا عن انه لا يعتبره اشتراكيا . تلك هي المشكلة . ان كل « ديمقراطية » تقوم في الاعلان عن « الحقوق » وتحقيقها ، ولكن هذه الحقوق في ظل الرأسمالية لا يمكن تحقيقها الا الى درجة ضئيلة جدا ، وبصورة نسبية فقط . ولكن الاشتراكية مستحيلة دون اعلان هذه الحقوق ، دون النضال لتنفيذها الآن ، وبصورة مباشرة ، دون تدريب الجماهير بروح هذا النضال .

وبعد ان فشل كييفسكي ، متخطيا المسألة الاساسية ، ان يفهم ان تلك المسألة تتعلق بموضوعه الخاص ، وبالضبط ، كيف نزيل ، نحن الاشتراكيين الديمقراطيين الاضطهاد القومي ؟ انه ينحي المسألة جانبا بجمل حول العالم «الغارق بالدماء » الخ . (مع ان هذا لا علاقة له بالمسألة المطروحة للمناقشة . ان هذا سوف يترك حجة واحدة : ان الثورة الاشتراكية سوف تحل كل شيء ! او الحجة التي يقدمها احيانا الناس الذين يشاركونه آراءه : ان تقرير المصير مستحيل في ظل الراسمالية وامر نافل في ظل الاشتراكية .

هذا الراي تافه من وجهة نظر نظرية ، وهو شوفيني من وجهة نظر عملية . انه لا يستطيع تقدير اهمية الديمقراطية ، لان الاشتراكية مستحيلة بدون ديمقراطية لان: (١) البروليتاريا لا تستطيع تنفيذ الثورة الاشتراكية ما لم تمهد لها بالنضال من اجل الديمقراطية ، (٢) لا تستطيع الاشتراكية الظافرة ان توطد انتصارها وتهيء البشرية لاضمحلال الدولة دون تنفيذ الديمقراطية كاملة . ان الادعاء ان تقرير المصير امر نافل في ظل الاشتراكية هو خلط غير اشتراكي ويائس كالادعاء تماما ان الديمقراطية امر نافل في ظل الاشتراكية .

ان تقرير المصير ليس ابدا مستحيلا في ظل الراسمالية ، وليس نافلا في ظل

الاشتراكية كالديمقراطية بوجه عام .

سوف تخلق الثورة الاقتصادية المتطلبات الضرورية للقضاء على **جميع** انماط الاضطهاد السياسي. ولهذا السبب بالضبط فان من غير المنطقي وغير الصحيح ارجاع كل شيء الى الثورة الاقتصادية، لان السؤال هو : **كيف** نقضي على الاضطهاد القومي؟ ان القضاء عليه غير ممكن بدون ثورة اقتصادية . ان هذا امر لا يدحض . ولكن عندما **نحصر** انفسنا بذلك نكون قد انحدرنا الى الاقتصادية الامبريالية التافهة والبائسة .

علينا ان نعمل من اجل **المساواة** القومية ، فنعلن ونصوغ وننفذ « الحقوق » المتساوية لكل الامم . ان **الجميع** يوافقون على ذلك ، ربما ما عدا كييفسكي . ولكن هذا يطرح سؤالا تجنبه كييفسكي : أليس نفي الحق في تكوين دولة قومية نفيا للمساواة ؟

بالطبع نعم . ان الثابتين ، أي الاشتراكيين الديمقراطيين ، يعلنون ويصوغون وسوف ينفذون هذا الحق دون ان يكون هناك سبيل لتحقيق الاندماج الطوعي بين الامم .

كتب في آب ـ تشرين الاول ١٩١٦

من البرنامج العسكري للثورة البروليتارية

ان تاريخ القرن العشرين ، قرن « الاستعمار السائب » مفعم بالحروب الاستعمارية . ولكن ما نسميه ، نحن الاوروبيين المضطهِدين الاستعماريين لمعظم شعوب العالم بشوفينيتنا الاوروبية الكريهة ، « حروب المستعمرات » ، هي في الاغلب حروب وطنية او تمردات قومية لهذه الشعوب المضطهدة . ان احدى السمات الاساسية للامبريالية هي انه بالضبط يسرع في تطور الرأسمالية في البلدان الاكثر تخلفا . وانه يوسع ويشدد النضال بذلك ضد الاضطهاد القومي . ان هذا حقيقة واقعة ، وينجم عنها حتما ان الامبريالية ، في اغلب الاحيان ، تولد الحروب القومية . ان **يونيوس** (اسم مستعار لروزا لوكسمبورغ ــ المترجم) التي تدافع في كراسها عن « الموضوعات » السابقة ، تقول ان كل حرب قومية تقوم في عهد الامبريالية ضد احدى الدول الاستعمارية الكبرى ، تقود الى تدخل دولة كبيرة اخرى منافسة للدولة الاولى وهي استعمارية مثلها ، فكل حرب قومية تنقلب الى حرب استعمارية . بيد ان هذه الحجة خاطئة هي ايضا . اذ يمكن ان يحدث هذا ، ولكنه لا يحدث دائما . فكثيرة هي حروب المستعمرات التي سارت بين ١٩٠٠ و ١٩١٤ في مجرى آخر . ومن التفاهة التأكيد انه لا مجال ، بعد الحرب الحالية عندما تنتهي باستنزاف شديد للاقطار المتحاربة ، لقيام اي حرب قومية تقدمية ثورية « من اي نوع » على يد الصين المتحالفة مع الهند وفارس وسيام .. الخ ضد الدول الكبرى .

ان رفض كل امكانية لقيام حروب وطنية في ظل الامبريالية ، هو أمر باطل من الوجهة النظرية ، وخطأ فظيع من الوجهة التاريخية ، وهو يعادل الشوفينية الاوروبية من الوجهة العملية : اننا نحن المنتمين الى أمم تضطهد مئات الملايين في أوروبا وافريقيا وآسيا ... الخ مدعوون لان نعلن للشعوب المضطهدة ان من « المستحيل » عليهم شن حرب ضد « أممنا » .

ثانيا ان الحرب الاهلية هي حرب مثلها مثل اي حرب اخرى . ان من يستطيع ان يقبل النضال الطبقي لا يمكن الا ان يقبل بالحروب الاهلية ، التي هي في كل مجتمع طبقي ، الامتداد والتطور والتفاقم الطبيعي الحتمي في شروط معينة للنضال الطبقي. ان رفض الحرب الاهلية ، او تجاهلها ، هو السقوط في الانتهازية المتطرفة وادانة للثورة الاشتراكية .

ثالثا : ان انتصار الاشتراكية في قطر واحد لا ينهي دفعة واحدة كل حرب بصورة عامة . بل العكس ، انه يفترض الحروب مسبقا . ان تطور الراسمالية هو تطور متفاوت في مختلف الاقطار . انه لا يمكن ان يكون غير ذلك في ظل الانتاج السلعي . وينجم من ذلك بصورة لا تدحض ان الاشتراكية لا تستطيع ان تحقق الانتصار في **جميع** الاقطار في وقت واحد . انها ستحقق انتصارها اولا في قطر او عدة اقطار بينما تبقى الاقطار الاخرى برجوازية او ما قبل البرجوازية . ولا يؤدي هذا الى حدوث احتكاك فحسب ، بل الى المحاولة المباشرة التي تقوم بها برجوازية الاقطار الاخرى لسحق بروليتاريا الدولة الاشتراكية المنتصرة . وفي مثل هذه الحالات فان الحرب من جهتنا هي حرب مشروعة وعادلة . انها ستكون حربا من اجل الاشتراكية ، من اجل تحرر الامم الاخرى من البرجوازية . لقد كان انجلز على حق تماما عندما اعلن بوضوح ، في رسالته الى كاوتسكي في ١٢ ايلول ١٨٨٢ ، ان من الممكن بالنسبة للاشتراكية **المنتصرة** ان تشن « حروبا دفاعية » . وما كان يقصده هو الدفاع عن البروليتاريا المنتصرة ضد برجوازية الاقطار الاخرى .

فقط بعد الاطاحة بالبرجوازية في كل انحاء العالم وسحقها ونزع ملكيتها ، وليس فقط في قطر واحد ، ستصبح الحروب مستحيلة . ومن وجهة النظر العلمية سيكون من الخطأ المطلق ــ واللاثورية المطلقة ــ بالنسبة الينا ان نتجنب او نطمس الشيء الاكثر اهمية : سحق مقاومة البرجوازية ــ المهمة الشاقة جدا ، والمهمة التي تتطلب اشد الحروب ، في **الانتقال** الى الاشتراكية . ان الكهان « الاجتماعيين » والانتهازيين هم دائما مستعدون لبناء الاحلام عن اشتراكية المستقبل السلمية . ولكن الشيء الهام الذي يميزهم عن الاشتراكيين الديمقراطيين الثوريين ، هو انهم يرفضون التفكير في النضال الطبقي الضاري **والحروب** الطبقية اللازمة لتحقيق المستقبل الجميل .

كتب في المانيا ، في ايلول ١٩١٦

من الامبريالية والانشقاق في الاشتراكية

هل هناك اية صلة بين الامبريالية والانتصار الضاري المقرف الذي حققته الانتهازية (على شكل اشتراكية شوفينية) في الحركة العمالية في أوروبا ؟

هذه هي المسألة الاساسية للاشتراكية الحديثة . واذ اثبتت آداب حزبنا بصورة كاملة ، اولا : الطابع الامبريالي لعصرنا وللحرب الحاضرة ، وثانيا : الصلة التاريخية الوثقى بين الاشتراكية الشوفينية والانتهازية ، كما في التشابه الداخلي لايديولوجيتهما السياسية ، فاننا نستطيع ، بل علينا ان نحلل هذه المسألة الاساسية.

علينا ان نبدأ بتعريف للامبريالية تام ومحدد قدر الامكان . ان الامبريالية هي مرحلة تاريخية نوعية للراسمالية . وطابعها النوعي ذو ثلاثة اوجه : (١) الامبريالية هي الراسمالية الاحتكارية (٢) الامبريالية هي الراسمالية الطفيلية ، او المتعفنة (٣) الامبريالية هي الراسمالية المحتضرة . ان تكميل الاحتكار للمنافسة الحرة هو السمة الاقتصادية الاساسية ، **جوهر** الامبريالية . ان الاحتكار يتجلى في خمسة اشكال اساسية : (١) الكارتلات والسنديكات والتروستات ــ تمركز انتاج وصل الى درجة تسمح بقيام هذه التجمعات الاحتكارية للراسماليين (٢) المركز الاحتكاري للمصارف الكبيرة ــ فثلاثة او اربعة او خمسة مصارف تتحكم بكل الحياة الاقتصادية لاميركا وفرنسا والمانيا ، (٣) الاستيلاء ، على مصادر **المواد الاولية** من قبل التروستات، من قبل الاوليغارشية المالية (راس المال المالي هو اندماج راس المال الصناعي الاحتكاري مع الراسمال المصرفي) ، (٤) لقد **بدأت** التجزئة (الاقتصادية) للعالم من قبل الكارتلات العالمية . فهناك اكثر من **مئة** كارتل عالمي يتحكم **بكل** السوق العالمية وتتقاسم هذه الكارتلات السوق « وديا » بين بعضها ــ حتى تعيد الحرب اقتسامها من جديد . ان تصدير راس المال ، كشيء مميز عن تصدير السلع في ظل الراسمالية غير الاحتكارية ، هو الظاهرة المتميزة ، بصورة كبيرة ، وهو مرتبط جدا مع التجزئة

الاقليمية الاقتصادية السياسية للعالم (٥) ، لقد **تمت** التجزئة الاقليمية للعالم .

ان الامبريالية ، باعتبارها أعلى مراحل الراسمالية في أميركا واوروبا ، وفيما بعد في آسيا ، اتخذت شكلها النهائي في الفترة بين ١٨٩٨ – ١٩١٤ . ان الحرب الاسبانية الاميركية (١٨٩٨) وحرب انكلترا البوير (١٨٩٩ – ١٩٠٢) والحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ – ١٩٠٥) والازمة الاقتصادية الاوروبية عام ١٩٠٠ هي العلاقات التاريخية الرئيسية في العصر الجديد لتاريخ العالم .

ان حقيقة ان الامبريالية هي الراسمالية الطفيلية أو المتعفنة ، تبدو قبل كل شيء في الاتجاه نحو الفساد ، الذي هو السمة المميزة **لكل** احتكار في ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ان الفرق بين البرجوازية الامبريالية الديمقراطية الجمهورية والبرجوازية الامبريالية الملكية الرجعية قد امحتا والسبب ، بالضبط ، هو انهما تعيشان متعفنتين (لا يعوقان قطعا التطور السريع الفائق للراسمالية في الفروع الفردية للصناعة ، في الاقطار الفردية ، وفي المراحل الفردية) ثانيا ، ان فساد الراسمالية يظهر في خلق طبقة ضخمة من **أصحاب الدخل** ، من الراسماليين الذين يعيشون عن طريق « قسائم الصكوك » . ان الراسمال في كل من الاقطار الاربعة الامبريالية القائدة – انكلترا والولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والمانيا – موجود بكميات ضخمة ١٠٠ او ١٥٠ الف مليون فرنك ، ويجني منه كل قطر دخلا سنويا لا يقل عن ٥ الى ٨ آلاف مليون . ثالثا ان تصدير رأس المال هو طفيلية وصلت الى درجتها العليا . رابعا «يكافح رأس المال المالي من اجل السيطرة ، وليس من اجل الحرية ». ان الرجعية السياسية دائما وعلى طول الخط هي الطابع المميز للامبريالية. الفساد والرشوة وكل انواع الخداع بصورة ضخمة . خامسا ، استغلال الامم المضطهدة – الذي لا ينفصل عن الالحاق – وعلى الاخص استغلال المستعمرات من قبل حفنة من الدول العظمى ، تنقل بسرعة العالم « المتحضر » الى طفيلي يعيش على جسد مئات الملايين في الامم غير المتحضرة .

لقد عاش البروليتاري الروماني على حساب المجتمع . والمجتمع الحديث يعيش على حساب البروليتاري الحديث . لقد الح ماركس على هذه الملاحظة العميقة لسيسموندي (٢٨٦) . ان الامبريالية تغير الوضع الى حد ما . ان الطبقة العليا ذات الامتياز من البروليتاريا في الاقطار الامبريالية تعيش على حساب مئات الملايين في الامم غير المتحضرة .

لقد اتضح لماذا ان الامبريالية هي راسمالية **محتضرة** ، راسمالية في طريقها الى **الانتقال** الى الاشتراكية : الاحتكار الذي نجم عن الراسمالية ، هو راسمالية آخذة في الموت ، بداية انتقالها الى الاشتراكية . ان **التشريك** (Socialisation) الضخم للعمل من قبل الامبريالية (ما يسميه المدافعون عن الامبريالية – الاقتصاديون البرجوازيون – بالتداخل) يقدم النتيجة ذاتها .

واذ نقدم هذا التعريف للامبريالية نضع انفسنا في تناقض تام مع كاوتسكي ، الذي يرفض اعتبار الامبريالية « مرحلة راسمالية » ويعرفها على انها **سياسة** « يفضلها » راس المال المالي ، واتجاه الاقطار « الصناعية » الى الحاق الاقطار

« الزراعية » بها (★) . ان تعريف كاوتسكي خاطيء تقريبا من الوجهة النظرية . فما يميز الامبريالية ليس حكم راس المال الصناعي ، بل راس المال المالي ، الكفاح **ليس** لالحاق الاقطار الزراعيـــة ، بصورة خاصة ، بل **لالحاق اي نوع من الاقطـار** . ان كاوتسكي يطلق السياسة الامبريالية من الاقتصاد الامبريالي ليمهد الطريق لاصلاحيته البرجوازية المبتذلة ، مثل « نزع السلاح » « الامبريالية العليا » والتفاهات المشابهة. ان كل غرض هذه الضلالة النظريـــة واهميتها هو تعميـــة التناقضات **الاكثر عمقا** للامبريالية وهكذا يبرر نظرية « الوحدة » مع المدافعين عن الامبريالية : الاشتراكيين الشوفينيين والانتهازيين الضالين ...

البروليتاريا هي الابن الشرعي للرأسمالية ـ للرأسمالية العالمية وليس فقـط للرأسمالية الاوروبية ، او الرأسمالية الامبريالية . وعلى الصعيد العالمي ، نجد انه في خمسين عاما عاجلا او خمسين عاما آجلا ـ فالمقياس على الصعيـــد **العالمي** قضيـة بسيطة ـ « سوف » « تتوحد » البروليتاريا طبعـــا ، وسوف تنتصر ولا شـــك الاشتراكية الديمقراطية داخلها . ولكن ليست هذه هـــي القضية ايهـــا السادة الكاوتسكيون . ان القضية هي انه في العصر الحالي ، في الاقطار الاوروبية الامبريالية، **تتوددون** للانتهازيين ، الذين هم **غريبون** عن البروليتاريا كطبقة ، الذين هم خـدام البرجوازية وعملاؤها ، الذين هم ادوات تأثيرها ، **وما لم تحرر** حركة العمال نفسها منهم ، فسوف **تبقى حركة عمال برجوازية** . وبالدفاع عن « الوحدة » مع الانتهازيين مع الليجيين والدافيديين ، مع البليخانوفيين ، مع الشخينكيلين والبوتريسوفيين ... الخ ، انتم تدافعون ، موضوعيا ، عن **عبودية** العمال من قبل البرجوازية الامبريالية، بمساعدة اعظم عملائها في حركة العمال . ان انتصار الاشتراكية الديمقراطية عـلى الصعيد العالمي هو امر حتمي بصورة مطلقة ، انها تتحرك وسوف تتحرك ، انهـــا تنطلق وسوف تنطلق ، **ضدكم** ، انها ستنتصر **عليكم** .

هذان الاتجاهان ، ويمكن ان يقول المرء : هذان الحزبان ، في الحركة العمالية الحالية ، اللذين شقا الطريق ما بين ١٩١٤ ـ ١٩١٦ بصورة واضحة في كل ارجاء العالم ، **لاحقهما انجلز وماركس في انجلترا** عبر عدة **عقود** ، من ١٨٥٨ الى ١٨٩٢ تقريبـــا .

فلا ماركس ولا انجلز عاشا ليعاينا عصر الرأسمالية العالمية الامبريالي ، الذي ابتدأ ليس قبل ١٨٩٨ ـ ١٩٠٠ . ولكن كان لانكلترا طابع خاص بحيث انها حتى في منتصف القرن التاسع عشر كشفت على الاقل **سمتين** متميزتين كبيرتين للامبريالية : (١) المستعمرات الضخمة و (٢) الربح الاحتكاري (بفضل مركزهـــا الاحتكاري في السوق العالمية) . وقد كانت انكلترا في كلا المجالين وقتذاك شواذ القاعدة بين الاقطار الرأسمالية ، وقد حلل ماركس وانجلز هذا الاستثناء فأشارا بدقـة ووضوح الى **ارتباط** هذا الاستثناء بالانتصار (الموقوت) للانتهازية في حركة العمال الانكليزية .

(★) « الامبريالية هي نتاج الرأسمالية الصناعية المتطورة جدا . انها تكمن في نضال كل أمة رأسماليـة صناعية من اجل ان تخضع وتلحق اضخم الاقاليم الزراعية ، دون اي اعتبار للامم التي تقطنها » (كاوتسكي في النيوزيت ١١ ايلول ١٩١٤) .

كتب انجلز في رسالة الى ماركس مؤرخة في ٧ تشرين اول ١٨٥٨ « ــ ان البروليتاريا الانكليزية اخذت تصبح حقا برجوازية اكثر فأكثر ، بحيث ان هذه البرجوازية في كل الامم ترمي كما هو واضح بصورة نهائية الى امتلاك ارستقراطية برجوازية وبروليتاريا برجوازية **الى جانب** البرجوازية . ان هذا له تبريره بالنسبة لامة تستثمر العالم بأسره ، بالطبع الى حد معين » (٢٨٧) . وفي رسالة الى سورج مؤرخة في ٢١ ايلول ١٨٧٢ ، يخبره انجلز ان هاليس اثار مشاجرة كبيرة في المجلس الاتحادي للاممية واظهر احتجاجا على ماركس لقوله ان « قادة العمال الانكليز قد باعوا انفسهم . وكتب ماركس الى سورج في ٤ آب ١٨٧٤ « اما بالنسبة لعمال المدينة هنا (في انكلترا) فان من المؤسف ان كل قادتهم لم يصلوا الى البرلمان . وهذه اضمن طريقة للتملص من المجموعة » . وفي رسالة الى ماركس مؤرخة في ١١ آب ١٨٨١ ، يتحدث انجلز عن « تلك النقابات الاشد سوءا التي سمحت لنفسها أن يقودها رجال باعوا انفسهم للبرجوازية ، او على الاقل في خدمة البرجوازية » . وفي رسالة الى كاوتسكي ، مؤرخة في ١٢ ايلول ١٨٨٢ كتب انجلز : « تسألني كيف ينظر العمال الانكليز الى سياسة المستعمرات. حسنا، انهم كما ينظرون تماما الى السياسة بصورة عامة . فلا وجود لحزب عمال هنا . يوجد فقط محافظون وليبراليون راديكاليون ، اما العمال فيشاركون بكل سرور وبهجة في وليمة احتكار انكلترا للسوق العالمية والمستعمرات » (٢٨٨) .

وكتب انجلز الى سورج في ٧ كانون اول ١٨٨٩ : « ان اكره شيء هنا (في انكلترا) هو « روح الاحترام » البرجوازية التي نفذت حتى عظم العمال ... حتى توم مان ، الذي اعتبره اعظم من في المجموعة ، يتباهى بالتصريح انه سيتناول الغداء مع اللورد ماير . واذا قارن المرء هذا مع الفرنسيين ، تحقق ، بعد كل شيء ان الثورة نافعة جدا للانكليز » (٢٨٩) وفي رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان ١٨٩٠ كتب : « ولكن **تحت** السطح تأخذ الحركة (حركة الطبقة العاملة في انكلترا) مجراها، وتضم اوسع القطاعات ومعظمها بين الطبقة **الادنى الراكدة** حتى الان (التشديد لانجلز) . ولن يطول اليوم الذي **سوف تجد** هذه الكتلة **نفسها** بصورة مفاجئة ، عندما تتبين انها هي نفسها هذه الكتلة الضخمة في الحركة » . وفي ٤ آذار ١٨٩١ كتب : « ان فشل نقابة الدوكر وافلاسها ، النقابات المحافظة « القديمة » ، **الغنية** ، ولذلك فهي جبانة ، تبقى وحدها في الميدان ... » وفي ١٤ ايلول ١٨٩١ كتب : « في مؤتمر نقابة نيوكاسل ، هزم النقابيون القدامى ، خصوم تمديد يوم العمل بثماني ساعات ، « واعترفت الصحف البرجوازية **بهزيمة حزب العمل البرجوازي** (التشديدلانجلز) .

تلك الافكار ، التي كررها انجلز لعشرات السنين ، وشرحها ايضا ، بصورة علنية ، في الصحافة ، اثبتها في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه **حالة الطبقة العاملة في انكلترا** ١٨٩٢ (٢٩٠) . ويتحدث فيها عن « الارستقراطية بين العمال » ، وعن الاقلية العمالية صاحبة الامتياز » ، تفريقا لهم عن « الجمهور الكبير للكادحين » . « ان اقلية صغيرة ذات امتياز » من الطبقة العاملة ، هي وحدها التي استفادت من المركز الامتيازي لانكلترا في ١٨٤٨ ــ ١٨٦٨ ، حيث ان « الحجم الاكبر قد امتلك خبرة اكبر

ولكن التحسين كان موقتا » ... « وبخمود ذلك الاحتكار (الصناعي الانكليزي) ستفقد الطبقة العاملة الانكليزية ذاك المركز الامتيازي.. » ان اعضاء النقابات«الجدد» اتحادات العمال غير المهرة « استفادت من هذه الميزة ، بحيث ان عقولهم كانت تربة عذراء متحررة نهائيا من الاهواء « الاحترامية » البرجوازية الموروثة ، التي تعوق ادمغة الاتحاديين القدماء ذوي المركز الممتاز » ... « ان من يسمون « ممثلي » العمال في انكلترا هم اشخاص « نسوا انهم اعضاء في الطبقة العاملة لانهم هم انفسهم يريدون القاء صفة كونهم عمالا في محيط ليبراليتهم ... » ...

لقد اقتبسنا عمدا بيانات ماركس وانجلز المباشرة في اكبر حجم ممكن عسى ان تدرس **كمجموع** . فتجب دراستها ، لانها جديرة بالامعان . ولانها **تمهد** السبيل للتكتيك في الحركة العمالية التي املتها الشروط الموضوعية لعصر الامبريالية .

وهنا ايضا حاول كاوتسكي ان « يعمي الموضوع » ويستبدله بالمصالحة العاطفية الماركسية مع الانتهازيين . وفي مناقشة كاوتسكي ضد الاشتراكيين الامبرياليين الساذجين (من امثال لينش) الذين يبررون اشتراك المانيا بالحرب كوسيلة لتحطيم الاحتكار الانكليزي ، « **يصحح** » هذه الكذبة الواضحة بكذبة اخرى مماثلة . وبدلا من الكذبة المضحكة يستخدم كذبة دمثة . ان احتكار انكلترا **الصناعي** ، كما يقول ، قد تحطم من امد بعيد ، ودمر من امد بعيد ، ولم يبق شيء للتدمير .

لماذا هذه الحجة خاطئة ؟

لانها ، اولا ، تجاهلت الاحتكار **الاستعماري** . ومع هذا فقد اشار انجلز ، كما سبق واشرنا ، الى هذا بوضوح في عام ١٨٨٢ ، اي منذ ثلاثين عاما ! ومع ان الاحتكار الصناعي الانكليزي يمكن ان يكون قد دمر ، فان الاحتكار الاستعماري هنا قد بقي ، ولكنه اصبح بارزا للغاية ، لان العالم كان قد قسم بأسره ! وبهذه الكذبة الدمثة يروج كاوتسكي الفكرة التافهة الانتهازية والاستسلامية البرجوازية القائلة انه « لا يوجد هناك شيء تحارب من اجله » . وعلى العكس ، ليس فقط لا يملك **الرأسماليون** شيئا يحاربون من اجله الان ، بل انهم لا **يستطيعون** الحرب اذا هم ارادوا الحفاظ على الرأسمالية ، اذ بدون اعادة تقسيم المستعمرات بالقوة لا يستطيع الامبرياليون **الجدد** الحصول على الامتيازات التي تتمتع بها الدول الامبريالية القديمة (**والضعيفة**) .

ثانيا لماذا يفسر لنا احتكار انكلترا الانتصار (المؤقت) للانتهازية في انكلترا ؟ لان الاحتكار يقدم **ارباحا فائقة** اي قيمة زائدة للارباح علاوة على الارباح الرأسمالية التي هي طبيعية ومألوفة في سائر ارجاء العالم . ان الرأسماليين **يستطيعون** تخصيص قسم (وليس قسما ضئيلا) من تلك الارباح الفائقة لرشوة عمالهم **الخاصين** ، لخلق **شيء** يشبه التحالف (تذكروا « التحالفات » التي وصفها ويب وزوجته بين النقابات الانجليزية وارباب العمل) بين عمال الامة المعنية ورأسماليهم **ضد** الاقطار الاخرى . لقد كان الاحتكار الصناعي الانكليزي محطما في نهاية القرن التاسع عشر . ان ذلك من الامور المسلم بها . ولكن **كيف** تم هذا التحطيم ؟ هل اختفى **كل** احتكار ؟

اذا كان كذلك ، فان « نظرية » كاوتسكي في المصالحة (مع الانتهازيين) ستكون صحيحة الى حد ما . ولكن الامر **ليس كذلك** ، وتلك هي المشكلة . فالامبريالية هي

الراسماليـة الاحتكارية . ان كل كارتل وكل تروست وكل سنديكا وكل مصر جبار انما **هـو** احتكار . والارباح الفائقة لم تختف . ان استثمار **جميع** الاقطار الاخرى من قبل قطر غني ماليا لا يزال قائما ، وقد اصبح اشد حدة . ان حفنة من الاقطـار الغنية ـ ويوجد اربعة منها اذا عنينا الثروة « الحديثة » الجبارة حقا والمستقلة : انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية والمانيا ـ تمتلك احتكارا متطورا بنسب ضخمة ، انها تحصل على ارباح فائقة تتدفق بين يديها بالمئات ، ان لم يكن بالآلاف ، او بالملايين، « تأتي من خلف مئات ومئات الملايين من السكان في الاقطار الاخرى وتحارب بينهم لاقتسام الغنى بصورة خاصة واقتسام الغنائم بسهولة .

هذا هو ، في الواقع ، الجوهر الاقتصادي والسياسي للامبريالية ، هذه هي التناقضات العميقة التي يتجاهلها كاوتسكي بدلا من فضحها .

ان برجوازية دولة « كبرى » امبريالية **تستطيـع اقتصاديا** ان ترشو الفئـة العليا من عمالـ « ها » بأن تنفق عليهم مئة مليون او ما يقرب من ذلك من الفرنكات سنويا ، من اجل **ارباحها الفائقة** التي تقارب الف مليون . أما كيف توزع هذه اللقمة الصغيرة بين وزراء العمال ، « ممثلي العمال » (تذكر تحليل انجلز الرائع لها) ، بين اعضاء العمال في لجان الصناعات الحربية (٢٩١) ، بين الدوائر العمالية ، بين العمال المنتمين الى الاتحادات اليدوية الضيقة ، بين الموظفين الرسميين ... الخ .. الخ فانها مسألة ثانوية .

بين ١٨٤٨ و ١٨٦٨ ، وفيما بعد ذلك الى حد ما ، تمتعت انكلترا بالاحتكار : **ذلك هو سبب الانتهازية** وسبب سيادتها لعشرات السنين . ولا توجد اقطـار اخرى تملك مثل هذه المستعمرات الغنية او مثل هذا الاحتكار الصناعي .

وقد شهد الثلث الاخير من القرن التاسع عشر الانتقال الى عصر الامبرياليـة الجديد . ان الراسمال المالي **ليس** واحدا ، بل متعدد ، ومع ذلك فان قلة قليلة من الدول الكبرى تتمتع بالاحتكار . (روسيا واليابان اكمل احتكار القوة العسكريـة والمناطق الضخمة ، او التسهيلات الخاصة لسرقة القوميات الصغيرة والصين.. الخ، كما حلت بصورة جزئية محل الاحتكار الحديث ، محل الراسمال المالي المعاصر) هذا الفارق يوضح لماذا **يستطيع** مد الوضع الاحتكاري الانكليزي ان يبقى **دون تحـد** الى عشرات السنين . ان احتكار الراسمال المالي يجري تحديه بصورة وحشية ، ان عصر الحروب الامبريالية قد ابتدأ . فبات من الممكن في هذه الايام رشوة الطبقة العاملة وافسادها في قطر **واحد** لعشرات السنين . هذا غير محتمل الان،ان لم يكن مستحيلا. ومن جهة أخرى فان **كل** دولة « كبيرة » امبريالية تستطيع ان ترشو الفئة «**القليلة**» (اكثر مما في انكلترا في ١٨٤٨ ـ ١٨٦٨) من « الارستقراطية العماليـة » . واذا استخدمنا تعبير انجلز العميق المشهور ، فان « **حزب العمل البرجوازي** » سابقـا استطاع ان يظهر فقط في قطر واحد لانه وحده،الذي يتمتع بالاحتكار، ولكن من جهة اخرى ، يمكن ان يوجد لزمن طويل . اما الان فان « **حزب عمل برجوازي** » هو **حتمي** ونموذجي في **كل** الاقطار الامبريالية ، ولكن نظرا للنضال اليائس الذي تشنه من اجل اقتسام الغنائم ، فان من المحتمل ان حزبا كهذا ان يسود لفترة طويلة في عدد من

الاقطار . اذ بينما **تمكن** التروستات والاوليغارشية المالية والاسعار المرتفعة .. الخ من رشوة الفئات العليا ، تضطهد بازدياد وتسحق وتدمر وتؤلم **جمهور** البروليتاريا ونصف البروليتاريا .

ومن جهة اخرى ، هناك اتجاه للبرجوازية والانتهازية لتحويل حفنة من الامم الغنية جدا وذات الامتيازات الى طفيليين « ابديين» على جسد بقية البشرية ، لتستريح « على مجد » استثمار الزنوج والهنود ... الخ محتفظة بهم خاضعين بمساعدة السلاح الفتاك الذي تمدها به العسكرية الحديثة .ومن جهة اخرى هناك اتجاه **للجماهير** التي تضطهد اكثر من السابق والتي تتحمل كل اعباء الحروب الاستعمارية ، لتحطيم هذا النير والاطاحة بالبرجوازية . وفي النضال بين هذين الاتجاهين سوف يتطور حتما الان تاريخ الحركة العمالية . اما بالنسبة للاتجاه الاول فليس اتجاها عرضيا ، انه « ثابت » اقتصاديا . لقد أمنت البرجوازية في جميع الاقطار وخلقت وغذت لنفسها « أحزاب عمل برجوازية» من الاشتراكيين الشوفينيين. ان الفارق بين حزب شكل بصورة محددة مثل حزب بيزولاتي في ايطاليا ، مثلا ، الذي هو حزب اشتراكي امبريالي بصورة تامة ، وشبه الحزب نصف المشكل للبتريسوفيين والغفوزديوفيين والبلكينيين والشخيدزيين والسكوبيليفيين وشركاهم هو فارق غير هام . والشيء الهام هو انه ، اقتصاديا ، قد نضجت ظروف هجر الارستقراطية العمالية للبرجوازية واصبحت واقعا منجزا ، وهذا الواقع الاقتصادي ، هذا التغير في العلاقات الطبقية ، سوف يجد شكله ، في هذا الشكل او الاخر ، دون أي « صعوبة » خاصة .

وعلى الاساس الاقتصادي الذي اشرنا اليه من قبل ، فان المؤسسات السياسية للراسمالية الحديثة ــ الصحافة ، البرلمان ، الجمعيات ، المؤتمرات ... الخ ــ قد خلقت امتيازات **سياسية** ورشاوي للمستخدمين والعمال الرسميين المحترمين الخانعين الاصلاحيين والوطنيين ، انسجاما مع الامتيازات والرشاوي الاقتصادية . الوظائف المربحة والناعمة في الحكومة او في لجان الصناعات الحربية ، في البرلمان او في اللجان المتنوعة ، في هيئات تحرير الصحف المطبوعة المشروعة « المحترمة » او في المجالس التنظيمية التي لا تقل احتراما ونقابات « الاسكان البرجوازي ــ هذه هي المغريات التي بواسطتها تجذب البرجوازية الامبريالية وتكافىء ممثلي « حزب العمل البرجوازي » وانصارهم .

وميكانيكية الديمقراطية السياسية تعمل بالاتجاه ذاته . فلا شيء يمكن ان ينفذ في ايامنا دون انتخابات ، ولا شيء يمكن ان ينفذ بدون الجماهير . ومن **المستحيل** في هذا العصر من الطباعة والبرلمانية ان تكسب تتبع الجماهير بدون نظام متشعب ومنظم ومجهز من المراءاة والاكاذيب والخداع والشعوذة مع كلمات شعبية دالة ووعود باصلاحات وبركات للعمال يمينا ويسارا ــ طالما انهم يتخلون عن النضال الثوري للاطاحة بالبرجوازية . وسوف ادعو هذا النظام باللويدجورجية ، بعد الوزير الانكليزي لويد جورج ، اسبق واحذق ممثلي هذا النظام في البلد النموذجي الكلاسيكي « لحزب العمل البرجوازي » . اداري بورجوازي من الدرجة الاولى ، وسياسي

ماكر ، وخطيب شعبي ، يلقي اي خطب من اي نوع تريد ، ورجل قادر على انتزاع الفضلات للعمال الطيعين على شكل اصلاحات اجتماعية (تأمين ... الخ) ان لويد جورج يخدم البرجوازية بصورة رائعة (★) ، ويخدمها ، بالضبط ، بين العمال ، فيدخل ، بالضبط ، تأثيرها الى البروليتاريا حيث تحتاج البرجوازية الكثير من ذلك ، وحيث تجد اشد صعوبة لاخضاع الجماهير بصورة اخلاقية .

فهل هناك فارق كبير بين لويد جورج والسخيدمانيين والليجيين والهندرسونيين والهندمانيين والبليخانوفيين والرينولديين وشركاهم ؟ وبالنسبة للاخيرين يمكن القول موضوعيا ان بعضهم سوف يرتد الى اشتراكية ماركس الثورية . ان هذا ممكن ولكن ثمة فارقا هاما في الدرجة ، اذا اخذنا المسألة من مظهرها السياسي ، اي مظهرها الجماهيري . ويمكن لافراد معينين من بين القادة الاشتراكيين الشوفينيين الحاليين ان يرتدوا الى البروليتاريا . ولكن التيار الاشتراكي الشوفيني او الاتجاه الانتهازي (ولا فارق) لا يمكن ان يختفيا أو « يرتدا» الى البروليتاريا الثورية. ومهما كانت الماركسية شعبية بين العمال ، فان هذا التيار السياسي ، « حزب العمل البرجوازي » هذا سوف يقسم باسم ماركس . ولا يمكن منعه من ان يقوم بهذا ، كما أنه لا يمكن منع الشركة التجارية من استخدام لصاقة خاصة او اشارة او دعاية . وهكذا الحالة في التاريخ حيث انه بعد موت القادة الثوريين الذين كانوا شعبيين بين الطبقات المضطهدة ، يحاول اعداؤهم استغلال اسمائهم لتضليل الطبقات المضطهدة.

والحقيقة ان « احزاب العمل البرجوازية » ، كظاهرة سياسية ، قد تشكلت في جميع الاقطار الراسمالية الاولى ، وما لم يشن نضال حازم وضروس ، على طول الخط ، ضد هذه الاحزاب ـ او الفئات او التيارات ... الخ والشيء نفسه ـ فلا مسألة هناك تطرح للنضال ضد الامبريالية ، او مسألة الماركسية ، او حركة عمل اشتراكية . وليست زمرة شخيدز (٢٩٢) ، والناش دبيلو والفولوس ترودا (٢٩٣) في روسيا وانصار ورس (٢٩٤) في الخارج الا تشعبات لمثل هذا الحزب . ولا يوجد ادنى سبب للاعتقاد ان تلك الاحزاب سوف تختفي قبل الثورة الاشتراكية . على العكس ، فكلما اقتربت خطوات الثورة اشتد سعيرها بقوة وازدادت خرقا بصورة فجائية للتحولات والقفزات في تقدميتها ، وتعاظم الدور الذي سيلعبه في حركة العمال نضال التيار الجماهيري الثوري ضد التيار البرجوازي الصغير الانتهازي . والكاوتسكية ليست تيارا مستقلا ، اذ ليس لها جذور في الجماهير ، ولا في الفئة ذات الامتياز التي انحازت الى البرجوازية . ولكن خطر الكاوتسيكية يكمن ، اذا ما استخدمنا ايديولوجية الماضي ، في واقع انها تحاول مصالحة البروليتاريا مع « حزب العمل البرجوازي » ، والمحافظة على وحدة البروليتاريا مع ذلك الحزب ، ولذلك تعزز هيبة الاخير . ان الجماهير لن تتبع الاشتراكيين الشوفينيين : فلويد جورج هسهس بذلك في اجتماعات العمال في انكلترا ، وترك هاندمان الحزب ، والرينولديون والشيدمانيون والبوتريسوفيون والغفوزديوفيون تحافظ عليهم الشرطة . ان

(★) قرات حديثا مقالة في مجلة انجليزية بقلم احد الثوريين ، وهو خصم سياسي للويد جورج بعنوان « لويد جورج من وجهة نظر احد الثوريين » . وفتحت الحرب الاعين على هذا الخصم وجعلته يتحقق اي خادم للبرجوازية هذا اللويد جورج ! لقد اقام الثوريون معه اتفاقا سلميا .

الدفـــاع المقنع للتروتسكيين عن الاشتراكيين الشوفينيين هو اشد خطرا .

ومن ابرز سفسطات الكاوتسكية الشائعة هي عودتها الى « الجماهير » . ويقولون انهم لا يريدون ان ينفصلوا عن الجماهير والتنظيم الجماهيري . ولكن تذكروا تماما كيف وضع انجلز المسألة . لقد كانت « المنظمات الجماهيرية » في القرن التاسع عشر الى جانب حزب العمل . ولم يقرر ماركس وانجلز لنفسيهما المصالحة على هذا الاساس ، بل فضحوا هذه المصالحة . فلم ينسيا ، اولا ، ان المنظمات النقابية تضم مباشرة **اغلبية البروليتاريا** . ففي انكلترا وقتها ، كما في المانيا الان ، لم يكن سوى خمس البروليتاريا منظما . ولا يمكن لاحد ان يفكر جديا ان من الممكن تنظيم اغلبية البروليتاريا في ظل الراسمالية . ثانيا ــ وهذه هي النقطة الرئيسية ــ ليست المسألة مسألة حجم التنظيم ، بقدر ما هي مسألة الاهمية الحقيقية الموضوعية لسياسته: هل تمثل سياسته الجماهير ، هل تخدمها ، أي هل ترمي الى تحريرها من الراسمالية ام انها تمثل مصالح الاقلية ، ومصالحة الاقلية مع الراسماليـــة ؟ ان مصالحـــة الاقليـــة مع الراسمالية كانت حقيقـــة انجلترا في القرن التاسع عشر ، وهي حقيقـــة المانيا . . . الخ الان .

لقد رسم انجلز خطا مميزا بين « حزب العمل البرجوازي » للنقابات **القديمـــة** ــ الاقلية ذات الامتياز ــ وبين الجمهور « **الادنى** » ، الاغلبيـــة الحقيقية ، ولجـــأ الى هذه الاغلبية ، التي **لـــم** تصبها « روح الاحترام الانجليزية » . هذا هو جوهر التكتيك الماركسي !

فلا نحن ولا اي شخص آخر يمكن ان يحسب بالضبط أي قسم من البروليتاريا يتبع وسوف يتبع الاشتراكيين الشوفينيين والانتهازيين . ان هذا سينكشف فقط في غمرة النضال ، ولن يتحدد بالضبط الا بالثورة الاشتراكية . ولكننا نعلم الى حد ما ان « المدافعين عن الوطن الام » في الحرب الاستعمارية لا يمثلون الا اقلية . ولذا فان من واجبنا ، اذا رغبنا في ان نظل اشتراكيين ، ان ننزل **ادنى واعمق** ، الى الجماهير الحقيقية ، هذا هو المعنى الكامل وكل فحوى النضال ضد الانتهازية . وبفضح حقيقة ان الانتهازيين والاشتراكيين الشوفينيين هم في الحقيقة الذين يخونون ويبيعون مصالح الجماهير ، ذلك انهم يدافعون عن الامتيازات الموقتة للاقلية العمالية، ذلك انهم ادوات الافكار البرجوازية وتأثيراتها ، ذلك انهم فعلا حلفاء وعملاء للبرجوازية ، فاننا نعلم الجماهير تقدير مصالحها السياسية الحقيقية ، نعلمها الحرب من اجل الاشتراكية ، ومن اجل الثورة من خلال كل التقلبات الطويلة والمؤلمـــة للحروب الامبريالية وللهد الامبريالية .

ان الخط الماركسي الوحيد في حركة العمال العالمية هو ان نشرح للجماهير حتمية الابتعاد عن الانتهازية وضرورته ، ان نثقف الجماهير للثورة بشن نضال ضار ضـــد الانتهازية ، ان نستغل تجربة الحرب لفضح حقارة سياسة العمل القومية الليبرالية . وليس لاخفائها .

في المقالة التالية سوف نحاول تلخيص السمات المبدئية التي تميز هذا الخط من الكاوتسكية .

كتب في تشرين اول ١٩١٦

من علم الاحصاء وعلم الاجتماع

الوقائع هي اشياء عنيدة ، هكذا يقول المثل الانجليزي . ونتذكر هذا ، بصورة خاصة ، عندما يشمع مؤلف معين التعصب حول عظمة « المبدأ القومي » في مضامينه وعلاقاته المختلفة . وفوق ذلك ، وفي معظم الحالات ، يطبق المبدأ بجدارة تماما ، مثل اعلان أحدى الشخصيات في قصة شعبية لدى رؤية جنازة : « فرحة عظيمة في هذا اليوم » .

الوقائع الدقيقة ، الوقائع التي لا تدحض ـ انها بغيضة بصورة خاصة لمؤلف من مثل هذا الطراز ، ولكنها ضرورية ، بصورة خاصة ، اذا أردنا ان نكوّن فهما صحيحا لهذه المسألة المعقدة الصعبة التي غالبا ما شوشت عن عمد . ولكن كيف نجمع الوقائع ؟ كيف نقيم ارتباطها وعلاقتها المتبادلة ؟

ان الطريقة الاكثر انتشارا والاكثر زيفا في ميدان الظواهر الاجتماعية هي تمزيق الوقائع الصغيرة **الفردية** والشعوذة بالامثلة . وليس في اختيار الامثلة العرضية اية صعوبة على الاطلاق ، ولكن لا قيمة لها ، او لها قيمة سلبية ، اذ في كل حالة فردية يوافق كل شيء على الوضع الملموس تاريخيا . اذا نحن أخذنا الوقائع **بكليتها** ، **بعلاقتها المتبادلة** ، فانها ليست فقط أشياء عنيدة ، بل اشياء تحمل البرهان بلا شك . واذا اخذنا الوقائع الصغيرة في كليتها ، بعيدا عن علاقتها المتبادلة ، اذا هي انتخبت بتعسف ، وتمزق مضمونها ، فانها لا تعدو كونها اشياء للشعوذة ، او حتى اسوأ من ذلك . فمثلا ، يتخذ مؤلف كان في الامس مؤلفا جديا ، ويرغب ان يكون كذلك ايضا الان ، واقع النير المنغولي ويقدمه باعتباره مثالا يوضح احداثا معينة في اوروبا القرن العشرين ، هل يعتبر ذلك شعوذة فقط ، اوليس من الاصح ان نعتبر ذلك مغالطة سياسية ؟ ان النير المنغولي واقع من التاريخ ، وهو واقع يرتبط ولا شك

بالمسألة القومية ، كما نلاحظ في اوروبا القرن العشرين عددا من الوقائع المماثلة ارتبطت بهذه المسألة . ولكنك سوف تجد اناسا قليلين من الطراز الفرنسي يوصفون « بالمهرجين القوميين » ـ الذين يغامرون ، بينما يدعون الجدية ، باستخدام واقع النير المنغولي هذا لايضاح الاحداث في اوروبا القرن العشرين .

ان الاستدلال واضح : علينا ان نسعى لبناء اساس متين من الوقائع الدقيقة التي لا نزاع حولها والتي تواجه أي مناقشات « عامة » و « نموذجية » اسيء استعمالها جدا في اقطار معينة . واذا كان هذا اساسا حقيقيا ، فعلينا الا نتخذ وقائع فردية ، بل **المجموع العام** للوقائع ، المتعلقة بالمناقشة دون استثناء واحد . والا فسوف يكون هناك شك حتمي ، ومبرر تماما ، ان الوقائع اختيرت او قسرت قسرا ، بحيث اننا بدلا من ان نقدم الظواهر التاريخية في علاقاتها المتداخلة والمتبادلة ونعالجها باعتبارها كلا ، نقدم تلفيقا « ذاتيا » لنبرر ما هو عمل قذر . ان هذا يحدث ... وغالبا ما يحدث اكثر مما يتصور المرء .

كتب في كانون الثاني ١٩١٧

من رسائل حول التكتيك

تتطلب الماركسية منا دقة صارمة وتحليلا ثابتا موضوعيا لعلاقات الطبقات والسمات الملموسة التي تعود الى كل وضع تاريخي . اننا ، نحن البلاشفة ، نحاول ان نلبي هـذا المطلب ، الذي هـو بصورة مطلقـة جوهري لتقديم اساس علمي للسياسة .

« نظريتنا ليست عقيدة جامدة ، انها مرشد للعمـل » (٢٩٥) هكـذا كان ماركس وانجلز يقولان دائما ، فكانا يسخران بحق من تذكر « الصيغ » وتكرارها ، التي هي في احسن الحالات لا تقدر الا على رسـم المهمات **العامة** ، التي تتحـول بالضرورة بواسطة الشروط الاقتصادية والسياسية الملموسة لكل **مرحلـة** خاصة في العملية التاريخية .

اذن ، ما **الوقائع** الموضوعية الثابتة التي يجب على حزب البروليتاريا الثـوري الان أن يسترشد بها في تحديد مهمات نشاطه واشكال هذا النشاط ؟

في مقالتي « **رسالة من بعيد** » الاولى (المرحلة الاولى من الثورة الاولى) المطبوعة في البرافدا ، الاعداد ١٤ و ١٥ في ٢١ و ٢٢ آذار عام ١٩١٧ ، وفي موضوعاتي حددت « السمة النوعية للوضع الراهن في روسيا » كفترة **انتقال** من المرحلة الاولى للثورة الى المرحلة الثانية . ولذلك اعتبرت الشعار الاساسي ، « المهمة اليومية » في **هـذه** اللحظة هو : « أيها العمال ، لقد حققتم معجزات البطولة البروليتارية ، بطولـة الشعب ، في الحرب الاهلية ضد القيصرية . فعليكم ان تحققوا معجزات التنظيم ، تنظيم بروليتاريا كل الشعب ، وان تمهدوا السبيل لانتصاركم في المرحلة الثانية من الثورة » (**البرافدا** العدد ١٥) .

اذن ما هي المرحلة الاولى ؟

انها انتقال سلطة الدولة الى البرجوازية .

قبل ثورة شباط — اذار عام ١٩١٧ ، كانت سلطة الدولة في روسيا في ايدي طبقة واحدة قديمة ، اي نبلاء الارض الاقطاعيين ، برئاسة نيقولا رومانوف .

بعد الثورة صارت السلطة في ايدي طبقة **مختلفة**، طبقة جديدة، اي **البرجوازية**.

ان انتقال سلطة الدولة من **طبقة** الى اخرى هو العلامة الاولى ، والمبدئية ، والاساسية **لثورة** من الثورات ، سواء بالمعنى العلمي او المعنى السياسي العملي .

والى هذا المدى ، فان الثورة البرجوازية ، او الثورة الديمقراطية البرجوازية قد **انجزت** .

ولكن عند هذه النقطة سوف نسمع احتجاجا صاخبا من اشخاص يدعون انفسهم مسبقا « البلاشفة القدامى » . يقولون : الم نقل ان الثورة الديمقراطية البرجوازية انجزت فقط « بالدكتاتورية الديمقراطية الثورية للبروليتاريا والفلاحين » ؟ هل الثورة الزراعية ، التي هي ايضا ثورة ديمقراطية برجوازية قد انجزت ؟ اليس على العكس : انها لم تبدأ **بعد** ؟

والرد هو : ان الشعارات والافكار البولشفية **بصورة** عامة قد اثبتها التاريخ ، ولكن الاشياء بصورة ملموسة تجري **بشكل مختلف** ، انها اكثر اصالة واكثر خصوصية واكثر تنوعا مما يتوقع اي انسان .

ان تجاهل هذه الحقيقة او تجاوزها يعني الجراء وراء هؤلاء « البلاشفة القدامى » الذين لعبوا في يوم من الايام دورا مؤسفا في تاريخ حزبنا بترديد « الصيغ » التي **حفظوها عن ظهر قلب** بصورة تافهة بدلا من **دراسة** السمات النوعية للواقع الحي والجديد .

« ان دكتاتورية البروليتاريا والفلاحيين الديمقراطية الثورية » قد **أصبحت من قبل** واقعا (★) في الثورة الروسية ، لان هذه « الصيغة » تتصور فقط **العلاقة بين الطبقات** ، وليس **القانون السياسي الملموس** الذي **تتضمنه** هذه العلاقة ، هذا التعاون . « سوفييت نواب العمال والجنود » — فهنا توجد « دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية » انجزت مسبقا في الواقع .

ان هذه الصيغة عتيقة . فقد نحتها الاحداث من ميدان الصيغ الى ميدان الواقع ، والبستها لحما وعظما ، وجعلتها محسوسة ، **ولذلك** عدلت منها .

ان مهمة جديدة ومختلفة تواجهنا الان : احداث انشقاق **داخل** هذه الدكتاتورية بين العناصر البروليتارية (المناوئة للدفاع ، الاممية والعناصر « الشيوعية » التي تقف الى جانب الانتقال الى الكومونة والعناصر **المالكة الصغيرة** او عناصر البرجوازية الصغيرة (الشخيدية ، والتسيريتيلية والستكلوفية والثوريون الاشتراكيون (٢٩٦) والمدافعون الثوريون الاخرون ، الذين يعارضون التحرك نحو الكومونة ويعملون لصالح « تأييد » البرجوازية والحكومة البرجوازية) .

ان الشخص الذي يتحدث الان فقط عن « دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية » ، هو خلف الزمن ، وهو بالتالي **سينضم** الى البرجوازية

(★) في شكل معين والى حد معين .

الصغيرة ضد النضال الطبقي البروليتاري ، ان مثل هذا الشخص يجب ان يخصص لارشيف المعروضات القديمة « البلشفية » ما قبل الثورية (ويمكن ان نطلق عليه ارشيف « البلاشفة القدامى ») .

ان دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية قد تحققت من قبل ، ولكن بصورة اصيلة جدا ، وبتعديلات هامة للغاية . وسأعالج هذه التعديلات في احدى رسائلي القادمة . اما بالنسبة للوقت الحاضر ، فان من الامور الاساسية ان نستوعب الحقيقة التي لا تقبل الجدل وهي أن الماركسي يجب ان يقر بالحياة الواقعية ، بالواقائع الحقيقية **للواقع** ، والا يتعلق بنظرية الامس التي هي في احسن الحالات ، مثل غيرها من النظريات كلها ، ليست سوى خلاصات للامور الرئيسية والعامة ، سوى **اقتراب** للاحاطة بالحياة في كل تعقيدها .

« الحقيقة ، يا صديقي ، رمادية ، ولكن الشجرة الابدية للحياة خضراء » (٢٩٧)

ومعالجة مسألة « انجاز » الثورة البرجوازية **بالطريقة القديمة** هو تضحية بالماركسية الحية ، واستخدام الحرف الميت .

وطبقا لطريقة التفكير القديمة ، فان حكم البرجوازية يمكن ويجب ان **يتلوه** حكم البروليتاريا والفلاحين ، عن طريق دكتاتوريتهم .

في الحياة الواقعية تجري الاشياء **بصورة مختلفة ومسبقة** ، فهناك **تتضافر هذه الاشياء** الواحد مع الاخر بصورة اصيلة للغاية وبجدة لا سابق لها . فترى جنبا الى جنب ، ويوجدان معا وفي آن واحد **كلا** من حكم البرجوازية (حكومة لفوف وغوشكوف) ودكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديمقراطية الثورية ، التي تتخلى **طوعا** للبرجوازية عن السلطة ، وتجعل نفسها طوعا ملحقة بالبرجوازية .

ويجب الا ننسى فعلا ان السلطة في بتروغراد ، هي في يد العمال والجنود ، والحكومة الجديدة لا تستخدم ولا تستطيع ان تستخدم العنف ضدهم ، اذ **ليس هناك** شرطة ، ولا جيش يقف منفصلا عن الشعب ، ولا طبقة موظفين تقف بكل قوتها فوق الشعب . هذه واقعة وقد برز هذا النوع من الواقعة في نموذج دولة كومونة باريس . هذه الواقعة لا تدخل في المخططات القديمة . على المرء ان يعرف كيف يكيف المخططات مع الوقائع ، بدلا من تكرار الكلمات التي لا معنى لها الان عن « دكتاتورية العمال والفلاحين » **بصورة عامة** .

وحتى نلقي مزيدا من الضوء على هذه المسألة ، يجب ان نقترب من زاوية اخرى .

على الماركسي الا يترك ارضية التحليل الحريص للعلاقات الطبقية. فالبرجوازية في السلطة . ولكن اليست جماهير الفلاحين برجوازية **ايضا**، وان تكن من فئة مختلفة، من نوع مختلف ، من سمة مختلفة ؟ فمتى نجم عن ذلك أن **هذه** الفئة **لا تستطيع** الوصول الى السلطة ، « فتنجز » بذلك الثورة البرجوازية الديمقراطية ؟ ولماذا يكون هذا مستحيلا ؟

هكذا غالبا تجري مناقشة البلاشفة القدامى .

وجوابي هو انه ممكن تماما . ولكن في تقييم وضع معين ، ينبغي على الماركسي

الا ينطلق مما هو محتمل بل مما هو واقعي .

والواقع يقدم حقيقة ان نواب الجنود والفلاحين المنتخبين انتخابا حرا انضموا بكل حرية في الحكومة الثانية المتوازية ، فتكملها وتطورها وتحققها . وبكل حرية استساغت السلطة للبرجوازية ـ وهذه واقعة لا « تتناقض » مع نظرية الماركسية ، لاننا نعرف دائما ونشير تكرارا ان البرجوازية لا تحافظ على نفسها في السلطة عن طريق القوة فقط ، بل ايضا بفضل نقص الوعي الطبقي والتنظيم الطبقي ، والدولة المداسة للجماهير .

وفي ضوء هذا الواقع الحالي ، فان من المضحك تماما ان يدير المرء ظهره للحقيقة ويتحدث عن « الامكانيات » .

من المحتمل ان ينتزع الفلاحون كل الارض وكل السلطة . واذ لا يغرب عن بالي هذا الاحتمال ، واذا لا احصر نفسي في الحاضر ، فاني أصوغ ، بصورة دقيقة وواضحة ، البرنامج الزراعي ، آخذا في الحسبان الظاهرة الجديدة ، اي الشق العميق بين العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء من جهة ، والفلاحين المالكين من جهة اخرى .

ولكن هناك احتمالا آخر ايضا ، فمن المحتمل ان الفلاحين سيأخذون بنصيحة حزب البرجوازية الصغيرة من الثوريين الاشتراكيين ، الذي استسلم للبرجوازية ، وتكيف مع موقف دفاعي ، والذي ينصح بالانتظار حتى انعقاد الجمعية التأسيسية ، مع ان موعد اجتماعها لم يحدد بعد (★) .

ومن المحتمل أن **يحافظ** الفلاحون وان يطيلوا الاشتراك مع البرجوازية ، الاشتراك الذي حصلوا عليه من خلال نواب العمال والجنود ، ليس فقط شكلا ، بل واقعا .

ان عدة اشياء محتملة . ومن الخطأ الفادح اغفال الحركة الزراعية والبرنامج الزراعي . وليس أقل خطأ اغفال **الواقع** الذي يكشف واقعة ان **اتفاقا** ما أو ـ اذا استخدمنا دقة اكثر وشرعية أقل ، ولكن بمزيد من اللغة الاقتصادية الطبقية ـ **تعاونا طبقيا** يوجد بين البرجوازية والفلاحين .

وعندما تكف هذه الواقعة عن أن تكون واقعة ، عندما ينفصل الفلاحون عن البرجوازية ، وينتزعون الارض والسلطة رغم انف البرجوازية ، فان ذلك سيكون مرحلة جديدة في الثورة البرجوازية الديمقراطية ، وهذه مسألة ستعالج بصورة منفردة .

ان الماركسي ، بالنظر لاحتمال هذه المرحلة المستقبلية ، الذي ينسى واجباته **في الوقت الراهن** ، عندما يكون الفلاحون **على وفاق** مع البرجوازية ، ينقلب الى

(★) حتى لا يساء فهم كلماتي ، فسوف أقول مرة واحدة انني اتعاطف ايجابيا مع الاستيلاء المباشر لسوفيتيات العمال والفلاحين الزراعيين على الارض كلها ، ولكن يجب ان يلاحظوا هم انفسهم ، النظام الدقيق الصارم والانضباط لا يسمحان بأدنى تخريب للالات والابنية أو الدواجن ، أو بتحطيم تنظيم الزراعة وانتاج الحبوب ، بل يجب ، بالاحرى ، تطوير ذلك ، لان الجنود يحتاجون ضعفين من الخبز ، ويجب عدم السماح بمجاعة الشعب .

برجوازي صغير . لانه عمليا يدعو الى **الثقة** البروليتارية بالبرجوازية الصغيرة (« هذه البرجوازية الصغيرة ، هذه الطبقة من الفلاحين ينبغي ان تنفصل عن البرجوازية عندما تكون السلطة لا تزال سلطة الثورة الديمقراطية البرجوازية ») لان « احتمال » جعل المستقبل طيبا وسارا ، حيث لا يكون فيه الفلاحون ذيلا للبرجوازية ، الذي فيه لا يكون الثوريون الاشتراكيون والشخيدزيون والتسيرتيليون والستيكلوفيون تابعين للحكومة البرجوازية ـ لان « احتمال » جعل المستقبل سارا ، يجعله ينسى **الحاضر الكئيب** والذي لا يزال فيه الفلاحون يشكلون ذيلا للبرجوازية ، والذي لم يظهر فيه بعد دور الثوريين الاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين كتابعين للحكومة البرجوازية ، كمعارضة « سيادته » اللفوفية (٢٩٨) .

هذا الشخص الافتراضي يشبه لويس بلان الطيب او كاوتسكي صاحب الطعم السكري ، ولكنه بالتأكيد ليس ماركسيا ثوريا .

ولكن هل ثمة خطر علينا من الوقوع في الذاتية ، في الوصول الى الثورة الاشتراكية عن طريق « تخطي » الثورة الديمقراطية البرجوازية ـ التي لم تنجز بعد ولم تنهك بعد الحركة الفلاحية ؟

يمكن ان اجر على نفسي هذا الخطر اذا قلت : « لا القيصر ولا حكومة العمال » (٢٩٩) . ولكني لم أقل ذلك ، لقد قلت شيئا آخر . لقد قلت انه **لا يمكن ان تكون** (ما عدا حكومة برجوازية) في روسيا **غير** سوفيتات نواب العمال والشغيلة الزراعيين والجنود والفلاحين . لقد قلت ان السلطة في روسيا لا يمكن ان تنتقل الان من غوشكوف ولفوف **الا** الى هذه السوفيات . وكما يحدث في هذه السوفيتات ، فان الفلاحين والجنود ، اي البرجوازية الصغيرة ، هم الذين يرجحون من حيث التشخيص الطبقي ، اذا استخدمنا المصطلح العلمي الماركسي ، وليس تشخيصا حرفيا عاما كما يفهمه رجل الشارع .

واكدت بنفسي بصورة مطلقة في موضوعاتي ضد تخطي الحركة الفلاحية ، التي لم تعمر ، او الحركة البرجوازية الصغيرة بصورة عامة ، ضد **أي لعب** « بانتزاع السلطة » عن طريق حكومة عمالية ، ضد اي نوع من المغامرة البلانكية ، لذلك استشهدت مشيرا الى تجربة كومونة باريس . وهذه التجربة ، كما نعرف وكما اثبت ماركس منذ ١٨٧١ وانجلز في ١٨٩١ (٣٠٠) ، تنفي البلانكية بصورة مطلقة (٣٠١) وتؤكدبصورة مطلقة السلطة المباشرة والفورية التي لا جدال فيها **للاغلبية** ونشاط الجماهير وحده هو الذي يحدد الى اي مدى تعمل هذه الاغلبية **بصورة واعية** .

وقد ارجعت المسألة في هذه الموضوعات ، بصورة محددة جدا ، الى **النضال للتأثير داخل** نواب سوفيتات العمال والشغيلة الزراعيين والفلاحين والجنود . وحتى لا ادع ظلا للشك حول هذا فقد اكدت **للمرة الثانية** الحاجة الى الصبر والعمل « التوضيحي » الدائب المتكيف مع الحاجات **العملية للجماهير** .

والرجال المجهولون او المرتدون عن الماركسية ، مثل بليخانوف ، يمكن ان يجمجموا حول الفوضوية والبلانكية وهلمجرا . أما هؤلاء الذين يريدون ان يفكروا ويتعلموا لا يعجزون عن فهم ان البلانكية تعني انتزاع السلطة من قبل اقلية ، بينما

السوفيتات ، كما هو **مسلم به** هي التنظيم المباشر والفوري **لاغلبية** الشعب . والعمل المحدود بنضال للتأثير **داخل** هذه السوفيتات لا يمكن ، ولا يمكن بكل بساطة ، ان يغرق في مستنقع البلانكية . ولا يمكن ان يقع في مستنقع الفوضوية ، لان الفوضوية ترفض **الحاجة الى دولة وسلطة دولة في** مرحلة **الانتقال** من حكم البرجوازية الى حكم البروليتاريا ، بينما ، **دافعت** انا عن الحاجة الى دولة في هذه المرحلة « بكل دقة تنفي اي احتمال لاساءة التفسير » ، مع انني ، انسجاما مع ماركس ودروس كومونة باريس ، لم أدافع عن الدولة البرجوازية البرلمانية المألوفة ، بل عن دولة **بدون** جيش قائم ، **بدون** شرطة تعارض الشعب ، **بدون** طبقة موظفين **تضع** نفسها فوق الشعب .

عندما يجعجع السيد بليخانوف ، في صحيفته يدينستفو ، بكل قوته ان هذا هو الفوضوية ، فانه لا يقدم اي دليل الا الدليل الابرز لانفصاله عن الماركسية . وبعد ان تحديت بليخانوف في **البرافدا** (العدد ٢٦) ان يخبرنا عن تعاليم ماركس وانجلز حول هذا الموضوع في عام ١٨٧١ وعام ١٨٧٢ وعام ١٨٧٥ (٣٠٢) ، فانه لا يستطيع الا ان يلزم الصمت حول المسألة المطروحة ويجعجع شاتما طريقة البرجوازية الساخطة .

لقد فشل بليخانوف ، الماركسي سابقا ، في فهم المذهب الماركسي في الدولة **بصورة مطلقة** . وبالمناسبة ، فان بذور هذا التخلف في الفهم قد ظهرت أيضا في كراسته الالمانية عن الفوضوية (٣٠٣) .

كتب في ٨ نيسان و ١٣ منه ١٩١٧

من الحرب والثورة

محاضرة القيت في ١٤ أيار ١٩١٧

يبدو لي ان اهم شيء يصرف النظر عنه عادة في مسألة الحرب ، وهو المفتاح الذي لا يولي اهتماما كافيا ، ويدور حوله نزاع كبير ـ نزاع عقيم بليد يائس ، هكذا يجب ان اقول ـ هو مسألة الطابع الطبقي للحرب : ما الذي سبب تلك الحرب ، ما الطبقات التي تشنها ، وما الظروف التاريخية والاقتصادية التاريخية التي جعلتها تنشب . وبقدر ما أستطيع تتبع الطريقة التي عولجت بها المسألة في الاجتماعات العامة والحزبية ، فاني اصل الى نتيجة وهي ان السبب الذي من اجله حصل فيه سوء فهم حول الموضوع ، هو أننا ، جميعا تقريبا ، عندما نعالج مسألة الحرب ، نتحدث بلغات مختلفة كليا .

فمن وجهة نظر الماركسية ، اي ، الاشتراكية العلمية الحديثة ، فان الموضوع الرئيسي في أي مناقشة للاشتراكيين هو كيف نقيم الحرب وما الموقف الواجب اتخاذه تجاهها هو : من اجل اي شيء شنت الحرب . وما الطبقات التي شنتها وادارتها . اننا ، نحن الماركسيين ، لا ننتمي الى ذاك النوع من الناس الذين يخاصمون كل حرب. اننا نقول : ان هدفنا هو تحقيق النظام الاشتراكي للمجتمع الذي سوف يلغي كل سبب للحرب بصورة حتمية بالغائه انقسام البشر الى طبقات ، بالغائه اي استثمار لانسان من قبل انسان آخر او لامة من قبل امة اخرى . ولكن حتى نربح ذلك النظام الاشتراكي في الحرب ، فاننا مضطرون الى مواجهة الظروف التي في ظلها يمكن ان يظهر النضال الطبقي داخل كل امة معينة ضد حرب بين امم مختلفة ، حرب مشروطة بهذا النضال الطبقي الفعلي . ولذلك لا نستطيع الحكم على احتمال الحروب الثورية، اي الحروب التي تنجم عن النضال الطبقي ، الحروب التي تشنها الطبقات الثورية ،

الحروب التي تحمل طابعا ثوريا مباشرا . واقل من ذلك الحكم على هذا عندما نتذكر ان تاريخ الثورات الاوروبية خلال القرن الاخير ، في مجرى ١٨٢٥ ـ ١٨٣٥ تقريبا ، اذ يقدم لنا الحروب التي كانت في معظمها رجعية ، يقدم لنا ايضا الحروب الثورية ، مثل حرب الجماهير الثورية الفرنسية ضد اوروبا الملكية الموحدة ، والمتخلفة والاقطاعية ونصف الاقطاعية . ولا شيء اشد تضليلا للجماهير اكثر انتشارا اليوم في أوروبا الغربية ، وفيما بعد هنا في روسيا ايضا ، من ممارسة الاستشهاد بمثال من الحرب الثورية . فهناك حروب وحروب . وحري بنا ان نكون واضحين للظروف التاريخية التي سمحت بنشوب الحرب ، واي الطبقات تشنها ، ولاية أهداف تشن . وما لم نفهم هذا ، فان كل حديثنا عن الحرب سوف يكون بالضرورة عقيما ينتج من الحرارة اكثر مما ينتج من الضوء . وهذا هو سبب اتخاذي معتقداانكم اخترتم الحرب والثورة موضوعا لحديث اليوم ، لنعالج هذا الركن من القضية بصورة مطولة .

كلنا نعرف قول كلاوزفتز المشهور ، وهو واحد من اشهر الكتاب في فلسفة الحرب وتاريخها ، وهو : « الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل اخرى » (٣٠٤) . وقد جاءنا هذا القول من كاتب طالع تاريخ الحروب واستخلص الدروس الفلسفية منها باختصار بعد فترة الحروب النابوليونية . هذا الكاتب ، الذي نرى ان آراءه الان معروفة من قبل اي شخص مفكر بصورة لا شك فيها ، تحدى ، منذ ما يقرب من ثمانين سنة ، مفهوم رجل الشارع الجاهل عن الحرب باعتبارها شيئا بعيدا عن سياسات الحكومات والطبقات المعينة ، على انها هجوم بسيط يعكر صفو السلم ، وعندئذ تتلوها فترة من اقرار السلم الذي عكر صفوه ، بحيث يمكن القول « انهم يحاربون ، وعندئذ يتفاوضون ! » هذا رأي جاهل وفظ . دحضها منذ عشرات السنين ويدحضها الان أي تحليل حريص الى حد ما ، لاي عهد تاريخي من عهود الحروب .

الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل اخرى . ان كل حرب ترتبط بعرى وثيقة بالنظام السياسي الذي تنجم منه . ان السياسة التي تبنتها دولة معينة ، طبقة معينة ، داخل هذه الدولة في مجرى طويل قبل الحرب ، انما تواصلها هذه الطبقة ذاتها اثناء الحرب بصورة حتمية لا مفر منها ، لا تغير الا شكل العمل فقط .

الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل اخرى . اذا كان سكان المدن الثوريون والفلاحون الثوريون الفرنسيون قد اطاحوا في اواخر القرن الثامن عشر بالنظام الملكي عندهم بالطريقة الثورية واقاموا الجمهورية الديمقراطية ، ـ وما ان صفوا حساب ملكهم حتى صفوا الحساب ايضا مع اقطاعييهم بطريقة ثورية ـ فان هذه السياسة التي تبنتها الطبقة الثورية كان لا بد من ان تهز ، حتى الاسس ، كل بقية اوروبا الاوتوقراطية القيصرية الملكية نصف الاقطاعية . وكانت الحروب التي اسهمت فيها كل الشعوب الملكية في اوروبا ضد فرنسا الثورية وشكلت حلفها المشهور وشنتها ضد فرنسا كحرب مضادة للثورة ، استمرارا حتميا للسياسة التي اتبعتها الطبقة الثورية الظافرة في فرنسا . وكما اظهر الشعب الثوري الفرنسي وقتذاك ، لاول مرة ، داخل البلاد حدا اقصى من الطاقة الثورية بصورة لم يسبق لها مثيل خلال قرون وقرون ،

كذلك اظهر خلال الحرب في اواخر القرن الثامن عشر الابداع الثوري الجبار نفسه ، واعاد بناء نظام الستراتيجية كله ، ومزق جميع القوانين والعادات القديمة بشأن الحروب ، واقام بدلا من القوات القديمة ، قوات جديدة ثورية وشعبية ، وطريقة جديدة في خوض غمار الحرب . ان هذا المثال ، كما يبدو لي ، جدير بالاهتمام ، خاصة وانه يبين بجلاء ما ينساه الان كتاب الصحف البرجوازية وصحفيوها عند كل خطوة ، اذ يلعبون بأوهام الجماهير الشعبية المتخلفة وبجهلها الفاضح وضيق أفقها ، واذ لا يدركون هذه الرابطة الاقتصادية التاريخية التي لا تنفصم عراها بين الحرب ، اي حرب ، وبين السياسة السابقة التي تبناها اي قطر ، كل طبقة كانت تسود قبل الحرب ، وتؤمن بلوغ أهدافها عن طريق ما يسمى « الوسائل السلمية » ، لان أعمال العنف الظالم التي ينتهجونها ، مثلا ، من اجل السيطرة « السلمية » على المستعمرات، من الصعوبة جدا ان ندعوها وسائل سلمية .

كان السلام يسود أوروبا ، ولكنه استتب لان سيطرة الشعوب الاوروبية على مئات الملايين من سكان المستعمرات لم يكن يؤمنها غير حروب دائمة ، متواصلة ، لا انقطاع فيها . ونحن الاوروبيين لا نعتبر هذه الحروب حروبا ، فهي في معظم الاحوال لا تشبه الحروب ، بل هي مذبحة ، ابادة للشعوب العزلاء من السلاح بأكثر الاشكال وحشية وهمجية . وهذه المسألة تقوم تماما على الوجه التالي ، وهو انه ينبغي علينا، حتى نفهم الحروب الحديثة ، ان نلقي نظرة عامة ، قبل كل شيء ، على سياسة الدول الاوروبية بمجملها . ينبغي علينا الا نجتزىء أمثلة منفردة ، حالات منعزلة من السهل انتزاعها من مجمل الظواهر الاجتماعية ، ولا تتسم بأي قيمة لانه من السهل ايضا تقديم امثلة مناقضة . لا بل الواجب يفرض علينا ان نأخذ كل سياسة نظام الدول الاوروبية بمجموعه بعلاقاتها الاقتصادية والسياسية المتبادلة ، حتى نفهم كيف نشأت حرب معينة من هذا النظام بصورة حتمية .

نشهد دائما محاولات ، وعلى الاخص من قبل الصحف الراسمالية ـ ملكية كانت أم جمهورية ، فالامر سيان ـ لاضفاء مضمون تاريخي على الحرب الحالية غريب عنها . فمثلا ليس هناك اسلوب اكثر استعمالا وانتشارا في الجمهورية الفرنسية من محاولة تصوير هذه الحرب من قبل فرنسا بأنها استمرار ومثيل لحروب الثورة الفرنسية الكبرى ، ثورة ١٧٩٢ . وليس هناك اسلوب أوسع انتشارا لخداع الجماهير الشعبية الفرنسية ، لخداع العمال الفرنسيين وكل عمال العالم ، من استخدام « لغة » ذلك العهد « الخاصة » وبعض شعاراته في عصرنا ، ومحاولة تصوير الامر كأن فرنسا الجمهورية تدافع الان ايضا عن حريتها ضد الملكية . ولكنهم ينسون واقعا « صغيرا » وهو ان الحرب آنئذ ، عام ١٧٩٢ ، قد خاضتها في فرنسا طبقة ثورية أشعلت ثورة لم يسبق لها مثيل ، وحطمت النظام الملكي الفرنسي من أسسه بما أظهرته الجماهير من بطولة لم يسمع بمثلها من قبل ، وانتفضت ضد أوروبا الملكية المتحدة ، لا يدفعها الا هدف مواصلة النضال الثوري .

كانت الحروب في فرنسا استمرارا لسياسة تلك الطبقة الثورية التي فجرت الثورة وظفرت بالجمهورية وصفت الحساب مع الراسماليين والاقطاعيين الفرنسيين

بقوة لا سابق لها ، وخاضت ، باسم هذه السياسة ، واستمرارا لها ، حربا ثورية ضد اوروبا الملكية المتحدة .

وما نجده امامنا الان ، قبل كل شيء ، هو تحالف مجموعتين من الدول الراسمالية . نجد امامنا اعظم الدول الرأسمالية في العالم جميعها ـ انجلترا ، فرنسا ، اميركا ، المانيا ـ التي تتلخص كل سياستها في عدة عقود بمنافسة اقتصادية مستمرة للسيطرة على العالم بأسره ، لخنق الامم الصغيرة ، لضمان ارباح توازي ثلاثة اضعاف وعشرة اضعاف الراسمال المصرفي الذي يشمل العالم بأسره ، في شبكة نفوذه . في هذا تتلخص سياسة انجلترا والمانيا الفعلية . وهذا ما ألح عليه . ولا يجوز لنا يوما ان نكل من التأكيد عليه ، لاننا اذا نسينا هذا ، عجزنا عن فهم اي شيء في الحرب العصرية واصبنا بالشلل ووقعنا في لعبة أي كاتب سياسي برجوازي كان ، يدس لنا جملا كاذبة .

ان السياسات الواقعية لمجموعتين كبيرتين جبارتين رأسماليتين ـ انكلترا والمانيا ـ اندفعتا احداهما ضد الاخرى وكل معه حلفاؤه ـ هذه السياسة التي اتبعتاها خلال عدة عقود قبل الحرب ، تنبغي دراستها وفهمها بمجملها . ولو لم نفعل هذا ، لنسينا ، ليس فقط المطلب الاساسي للاشتراكية العلمية ، ولكل علم اجتماعي بوجه عام ، ـ بل حرمنا انفسنا ايضا عن امكانية فهم اي شيء ، كان في الحرب العصرية ، ولوقعنا في قبضة ميليوكوف ، الكذاب ، الذي يضخم الشوفينية وكره امة لامة اخرى باساليب تطبق في كل مكان بلا استثناء ، باساليب كتب عنها منذ ثمانين عاما كلاوزفيتز الذي ذكرته في البدء ، والذي سخر حتى في زمنه من هذه النظرة القائلة ان الامم كانت تعيش في سلام ثم تشاجرت ! كأنما هذه هي الحقيقة ! فهل يمكن تفسير الحرب بدون اقامة علاقة بينها وبين السياسة السابقة لها التي اتبعتها هذه الدولة المعنية ، المنظومة المعنية من الدول ، من الطبقات المعنية ؟ اكرر مرة اخرى : هذه هي المسألة الاساسية التي ينسونها على الدوام ، والتي تتحول بسبب عدم فهم تسعة اعشار الاحاديث عن الحرب الى مهاترة فارغة والى تبادل كلام بكلام . اما نحن فنقول : اذا لم تدرسوا السياستين اللتين اتبعتهما مجموعتا الدول المتحاربة في مجرى عشرات السنين ـ حتى لا تكون هناك مصادفات ، حتى لا تتناولوا أمثلة منفردة ـ اذا لم تبينوا الصلة بين هذه الحرب والسياسة السابقة لها ، فانكم لم تفهموا شيئا في هذه الحرب !

تظهر لنا هذه السياسات امرا واحدا كاملا ، وهو المنافسة الاقتصادية المتصلة بين اكبر عملاقين عالميين ، بين أكبر اقتصاديين رأسماليين . فمن جهة ، انكلترا ، الدولة التي تملك القسم الاكبر من الكرة الارضية ، والتي لم تخلق هذه الثروة بفضل كدح عمالها بقدر ما خلقتها ـ بصورة رئيسية ـ بفضل استثمار عدد ضخم من المستعمرات ، وبفضل القوة الهائلة لدى المصارف الانكليزية التي تشكلت ، في مقدمة جميع المصارف الاخرى ، في كتلة ، ضئيلة من حيث العدد ـ نحو ثلاثة او اربعة او خمسة مصارف ـ في كتلة من المصارف الجبارة التي تتصرف بمئات المليارات من الروبلات ، وتتصرف بها على نحو يمكن معه القول بلا مبالغة : ليس هناك بقعة في

الكرة الارضية لم يضع هذا الرأسمال يده الثقيلة عليها ، وليس هناك بقعة من الارض لم يحبكه الرأسمال الانكليزي بالالوف من خيوطه . ولقد تطور هـــذا الرأسمال في اواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين الى حد أنه نقل نشاطه بعيـدا خارج حدود الدول اذ شكل كتلة من المصارف الجبارة بثروتها التي لم يسمع بمثلها من قبل . وهو اذ يدفع بهذا العدد الضئيل من المصارف الى الامام ، يشبك العالم كله ، بواسطة هذه الشبكة ، بمئات المليارات من الروبلات . هذا هو العنصر الاساسي في سياسة انكلترا الاقتصادية وفي سياسة فرنسا الاقتصادية التي سبق للكتـاب الفرنسيين انفسهم ـ مثلا معاونو صحيفة « الاومانيتية » التي يشرف عليها الان الاشتراكيون السابقون انفسهم (ومنهم ، على سبيل المثـال ، الكاتب المعروف في القضايا المالية ، ليزيس ، لا غيره) ـ أن كتبوا عنها قبل الحرب بعـــدة سنوات : « فرنسا هي ملكية مالية ، فرنسا هي طغمة مالية ، فرنسا هي مرابي العالم بأسره ».

ومن جهة اخرى ، تحركت ضد هذه الكتلة ، الانكلو ـ فرنسية بمعظمها ، كتلة اخرى من الرأسماليين ، اكثر ضراوة ، واشد لصوصية ـ هي كتلة الذين وصلوا الى مائدة المأكولات الرأسمالية عندما كانت الاماكن مشغولة ، ولكنهم ادخلوا في النضال اساليب جديدة لتطوير الانتاج الرأسمالي ، وتقنية افضل ، وتنظيما أمثل ، يحول الرأسمالية القديمة ، رأسمالية عهد المنافسة الحرة ، الى رأسماليـة التروستات والسنديكات والكارتيلات الجبارة . لقد جلبت هذه الكتلة بواكير تبعية الانتـاج الرأسمالي للدولة ، بواكير توحيد القوة الجبارة عند الرأسمالية مع القوة الجبارة عند الدولة في آلية واحدة تضم عشرات الملايين من الناس في منظمة واحدة لرأسماليـة الدولة . هذا هو التاريخ الاقتصادي ، هذا هو التاريخ الدبلوماسي في سياق عـدة عقود ، الذي لا يمكن لاحد ان يتملص منه . وهو وحده يقدم اليكم السبيل الى حـل مسألة الحرب حلا صحيحا ويجعلكم تفهمون ان الحرب الحاليـــة هي ايضا نتـاج لسياسة تلك الطبقات التي اشتبكت في هذه الحرب ، لسياسة اكبر عملاقين القيا بشباك استثمارهما المالي على العالم بأسره ، على كل الاقطار ، قبل الحرب بزمـن طويل ، وتقاسما فيما بينهما العالم بأسره من الناحية الاقتصادية قبل الحرب . وكان لا بد من ان يتصادما لان اعادة اقتسام هذه السيطرة قد اصبحت امرا حتميا لا مناص منه من وجهة نظر الرأسمالية .

نشر لاول مرة في ٢٣ نيسان ١٩٢٩
في البرافدا العدد ٩٣

من الدولة والثورة

النظرية الماركسية في الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة [٣٠٥]

الفصل الأول

المجتمع الطبقي والدولة

١ـ الدولة ـ نتاج التناحرات الطبقية المستعصية .

ان ما يحدث لنظرية ماركس الان ، هو ما حدث مرارا ، في سياق التاريخ ، لنظريات المفكرين الثوريين وقادة الطبقات المضطهدة في نضالها من اجل الانعتاق . ان الطبقات المضطهدة تكافىء الثوريين الكبار ، اثناء حياتهم ، باضطهادات مستمرة ، انها تستقبل نظرياتهم بالنقمة الاكثر توحشا ، والحقد الاشد قسوة ، وحملات الاكاذيب والافتراءات البعيدة الى أقصى حد عن الخجل والحياء . فاذا ماتوا حاولت تلك الطبقات ان تصنع منهم ايقونات لا ضرر منها ، ان تقدسهم اذا صح التعبير ، ان تحيط اسماءهم بشيء من المجد حتى « تعزي » الطبقات المضطهدة وتهزأ بها ، بينما في الوقت نفسه تسرق من النظريات الثورية **جوهرها** ، فتغل حدها الثوري وتجعلها مبتذلة . وتتفق البرجوازية اليوم مع الانتهازيين داخل الحركة العمالية ، في هذا التكييف للماركسية . انهم يحذفون ، يعمون او يشوهون الجانب الثوري لهذه النظرية ، روحها الثورية . انهم يدفعون الى المقدمة ما هو مقبول ، او ما يبدو مقبولا من البرجوازية . ان كل الاشتراكيين الشوفينيين هم الان « ماركسيون » (لا تضحكوا) واكثر فاكثر يتحدث مرارا أساتذة المان برجوازيون ، كانوا حتى البارحة متخصصين

في تدمير الماركسية . عن ماركس « قومي الماني » تقف . كمـــا يدعون ، الاتحادات العمالية المنظمة بصورة رائعة بهدف شن حرب للنهب .

في هذه الظروف ، وحيال انتشار تشويه الماركسية لم يسبق له مثيل ، فان مهمتنا الاولية هي **اعادة توطيد** تعاليم ماركس فعلا عن موضوع الدولة . وهذا يقتضي عددا من الاقتباسات من كتب ماركس وانجلز نفسيهما . وبالطبـــع فان هـــذه الاقتباسات سوف تثقل البحث بطبيعة الحال دون ان تساعد مطلقا على جعله مقروءا بصورة شعبية ، ولكننا لا نستطيع بأي حال ان نستغني عنها . فيجب الاقتباس من كتب ماركس وانجلز . وبأتم شكل ممكن ، جميع المقاطع الحاسمة ، حتى يتمكن القارىء من ان يكوّن لنفسه بصورة مستقلة فكرة عن مجمل نظرات مؤسسي الاشتراكية العلمية وتطور هذه النظرات ، وكذلك حتى نثبت بالاعتماد على الوثائق ، ونوضح بجلاء تحريف هذه النظرات من قبل الكاوتسكية السائدة في هذه الايام .

فلنبدأ بأكثر مؤلفات انجلز شعبيـــة وهو **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** الذي صدرت طبعته السادسة من شتوتفارت عام ١٨٩٤ . ولا بد لنا من ترجمـة الاقتباسات من الالمانية مباشرة ، فالمترجمات الروسية على كثرتها ، هي في الاغلب اما غير كاملة او غير مرضية ابدا .

يقول انجلز مستخلصا النتائج من تحليله التاريخي :

« ولذلك فان الدولة لا تمثل مطلقا قوة مفروضة من الخارج على المجتمع ، كما أنها ليست ابدا « واقع الفكرة الاخلاقية » ، « صورة العقل وواقعه » كما يدعي هيغل (٣٠٦) . الدولة نتاج المجتمع في مرحلة من مراحل تطوره ، وهي تشكل الاعتراف بأن هذا المجتمع قد تعثر في تناقض مستعص مـع نفسه ، انقسم الى تناحرات مستعصية ، تناحرات يعجز عن التخلص منها ، ولكن حتى لا تلتهم هذه التناحرات تلك الطبقات ذات المصالح المتناحرة ، بعضها مع بعض وتلتهم المجتمع في صراع عقيم ، بات من الضروري وجود قوة تخفف من حدة النزاع باقامة نفسها فوق المجتمع ظاهريا ، وتحفظه ضمن حدود « النظام » . هذه القوة المنبثقة عن المجتمع ، لكنها تضع نفسها فوق المجتمع ، وتبتعد عنه اكثر فأكثر ، هي الدولـــة » (ص ١٧٧ و ١٧٨ مـــن الطبعة الالمانية السادسة) (٣٠٧) .

هنا تعبير واضح كل الوضوح عن فكرة الماركسية الجوهرية عن الدور التاريخي للدولة ومعناها . ان الدولة نتاج تناحرات الطبقات **المستعصية** ومظاهرها . ان الدولة تنبثق حيث **لا يمكن** ، موضوعيا ، التوفيق بين تناحرات الطبقات ، وحين يستحيل هذا التوفيق ، وبمقدار ما هو مستحيل ايضا . وعلى العكس ، فان وجود الدولـــة يثبت ان تناحرات الطبقات لا يمكن التوفيق بينها .

وفي هذه النقطة الجوهرية الرئيسية بالضبط يبدأ تشويه الماركسية ، هـــذا التشويه الذي يسلك خطين رئيسيين .

فمن جهة يلجأ المفكرون البرجوازيون ، والبرجوازيون الصغار بصورة خاصة ، يجبرهم ضغط الاحداث التاريخية التي لا يرقى اليها شك على الاعتراف بأن الدولة

لا توجد الا حيث توجد تناحرات الطبقات وصراع الطبقات ، الى « تصحيح » ماركس بحيث تظهر الدولة كجهاز **للتوفيق** بين الطبقات . فالدولة في رأي ماركس لا يمكن ان تنبثق او تبقى اذا كان التوفيق بين الطبقات ممكنا . وفي رأي الاساتذة والدعاة البرجوازيين الصغار الحقيرين ، الذين يرجعون دائما ، في شيء كثير من المسايرة ، الى منتخبات من ماركس ، تشير الى ان الدولة توفق بالضبط بين الطبقات . ان الدولة ، في رأي ماركس ، هي جهاز **الحكم** الطبقي ، جهاز **اضطهاد** طبقة لاخرى ، هي خلق « نظام » يعطي هذا الاضطهاد صفة المشروعية ، ويوطد أركانه ، مخففا اثناء ذلك من حدة الصراع الطبقي . وفي رأي السياسيين البرجوازيين الصغار ، ان النظام هو بالضبط التوفيق بين **الطبقات** ، لا اضطهاد طبقة لاخرى ، فالتخفيف من حدة النزاع، يعني لديهم التوفيق ، وليس تخليص الطبقات المضطهدة من وسائل النضال واساليبه المعينة في سبيل الاطاحة بالمضطهدين .

وعندما برزت ، في ثورة ١٩١٧ ، قضية دور الدولة ومعناها بكل قوتها واتساعها ، عندما برزت عمليا باعتبارها قضية عمل ثوري ، والاكثر من ذلك قضية عمل جماهيري، فقد انزلق الاشتراكيون الثوريون ، والمناشفة، جميعا ودفعة واحدة، ودون أي تحفظ ، نحو النظرية البرجوازية الصغيرة عن « التوفيق » بين الطبقات بواسطة « الدولة » . وهناك عدد ضخم من قرارات عدد كبير من الرجال السياسيين لهذين الحزبين ومقالات مشربة حتى الاعماق بهذه النظرية البرجوازية الصغيرة المخادعة عن « التوفيق » . اما ان الدولة جهاز سيطرة لطبقة معينة **لا يمكن** ان تتصالح مع نقيضها (الطبقة المناهضة لها) ، فهذا ما لا تستطيع الديمقراطية البرجوازية الصغيرة فهمه . والموقف الذي يتخذه اشتراكيونا الثوريون ، ومنشفيونا (٣٠٨) من الدولة لدليل واضح على انهم ليسوا اشتراكيين قطعا (الامر الذي أثبتناه دائما نحن البلاشفة ، بل هم ديمقراطيون برجوازيون صغار يجعجعون باسلوب شبه اشتراكي .

ومن جهة اخرى ، نرى التشويه « الكاوتسكي » للماركسية اكثر دقة وبراعة. فالكاوتسكية لا تنكر « نظريا » ان تكون الدولة جهاز سيطرة طبقي ، ولا تنكر ان تكون التناحرات الطبقية مستعصية . ولكنها تنسى او تسقط من حسابها واقع ان الدولة اذا كانت نتاج التناحرات الطبقية المستعصية ، اذا كانت قوة موضوعية فوق المجتمع ، **ومبتعدة عنه « اكثر فاكثر »** ، فمن الواضح اذن ان تحرر الطبقة المضطهدة مستحيل ، ليس دون ثورة عنيفة فقط ، **بل ايضا دون القضاء** على جهاز السلطة الدولة ، هذا الجهاز الذي خلقته الطبقة المسيطرة ، والذي يتحقق فيه هذا « الاغتراب » بصورة مادية . هذه النتيجة ، الواضحة نظريا بصورة بديهية ، قد استخلصها ماركس بكل جلاء ، كما سوف نرى فيما بعد ، من التحليل التاريخي الملموس لمهمات الثورة . وهذه النتيجة هي بالضبط التي .. « نسيها » كاوتسكي وشوهها ــ وهذا ما سنتناوله بتفصيل موسع في سياق عرضنا .

٢ ــ فصائل خاصة من رجال مسلحين ، وسجون .. الخ

ويتابع انجلز :

« وبالمقارنة مع التنظيم القديم للجانس (القبيلة او العشيرة) ، فان الدولة تتميز اولا بتقسيم رعايا الدولة حسب الاراضي » ..

« ويبدو هذا التقسيم « طبيعيا » ، لكنه اقتضى صراعا طويلا ضد التنظيم البطريركي القديم ، حسب القبائل او العائلات .

« والصفة الثانية المميزة للدولة هي اقامة سلطة عامة لا تعود متفقة ابدا ، بشكل مباشر ، مع السكان المنظمين في قوة مسلحة . وان هذه السلطة العامة الخاصة ضرورية لا يستغنى عنها ، لان التنظيم العفوي للسكان بشكل مسلح قد بات مستحيلا منذ انقسام المجتمع الى طبقات ... وهذه السلطة العامة موجودة في كل دولة ، وهي لاتضم رجالا مسلحين فقط ، بل تضم ايضا ملحقات مادية ، من سجون ومؤسسات رادعة من شتى الالوان كانت مجهولة من مجتمع « الجانس » (٣١٠) .

ويوضح انجلز مفهوم « القوة » التي تسمى الدولة ، وهي قوة تنبثق من المجتمع ولكنها تضع نفسها فوقه وتغترب عنه اكثر فاكثر . فما الاسس الرئيسية لهذه القوة ؟ اسسها الرئيسية فصائل خاصة من الرجال المسلحين ، وتحت تصرفهم سجون ... الخ .

ولنا ما يبرر الحديث عن فصائل خاصة من الرجال المسلحين ، لان السلطة العامة الخاصة بكل دولة « لم تعد تتطابق بصورة مباشرة » مع السكان المسلحين ، مع « التنظيم العفوي للسكان بصورة مسلحة » .

ويحاول انجلز ، مثل سائر المفكرين الثوريين الكبار ، توجيه انتباه العمال الواعين طبقيا الى ما يبدو ، في نظر التفكير البرجوازي السائد ، كأنه اقل الاشياء جدارة بالاهتمام ، كأنه شيء مألوف ، مكرس بأوهام لا تتصف بالعناد فقط ، بل يمكن القول بالتحجر ايضا . ان الجيش الدائم والشرطة هما الاداتان الرئيسيتان لقوة سلطة الدولة . ولكن هل يمكن ان يكون الامر غير ذلك ؟.

ولا يمكن ان يكون الامر غير ذلك بالنسبة الى الاغلبية العظمى من الاوروبيين في اواخر القرن التاسع ، الذين كان انجلز يتوجه اليهم ، والذين لم يعيشوا او يشاهدوا عن قرب ثورة كبيرة واحدة ، فهم ما كانوا يفهمون مطلقا ما هو « التنظيم المسلح العفوي للسكان » . ان هؤلاء البرجوازيين الصغار الحقيرين ، في اوروبا الغربية وروسيا ، اذا ما طرحت عليهم مسألة « معرفة » لماذا ظهرت ضرورة الفصائل الخاصة من الرجال (الشرطة ، الجيش الدائم) ، لا يجيبون الا ببعض العبارات المستعارة من سبنسر و من ميخائيلوفسكي ، مستندين الى الحياة الاجتماعية التي يتزايد تعقيدها باستمرار ، والى تقسيم الوظائف وهكذا .

يبدو مثل هذا الشاهد « علميا » وممتازا لتتويم الرجل العامي ، مختصرا ما هو رئيسي واساسي ، وهو انقسام المجتمع الى طبقات متناقرة مستعصية .

لولا هذا الانقسام لكان « التنظيم المسلح العفوي للسكان » يتميز بتعقيده وتكتيكه الرفيع ... الخ عن التنظيم البدائي لقطيع من القردة تتسلح بالعصي ، او

اجماعة من الناس البدائيين او الناس المنظمين في مجتمعات قبلية ، ولكن مثل هذا التنظيم سيكون ممكنا .

هذا التنظيم مستحيل ، لان المجتمع البرجوازي منقسم الى طبقات متعادية ، والاكثر من ذلك انها متعادية بصورة مستعصية فتسلحها « العفوي » سيؤدي الى صراع مسلح فيما بينها . وتتشكل الدولة ، وتخلق لنفسها قوة منفصلة ، فصائل خاصة من الرجال المسلحين ، وكل ثورة تبين بجلاء ووضوح ، حين تدمر جهاز الدولة ، كيف ان كل طبقة مسيطرة تجهد ان تعيد تشكيل الفصائل الخاصة من الرجال المسلحين التي تخدمها هي ، كيف ان الطبقة المضطهدة تجهد ان تخلق تنظيما جديدا من هذا النوع ، قادرا ليس على خدمة المستثمرين ، بل المستثمرين.

في الفقرة المبينة اعلاه ، يطرح انجلز نظريا القضية التي تطرحها عمليا كل ثورة كبرى علينا بما لا تردد فيه ، بل اكثر من ذلك ، انها تطرح على صعيد العمل الجماهيري ، قضية العلاقات بين الفصائل « الخاصة » من الرجال المسلحين ، و « التنظيم المسلح العفوي » . وسوف نرى كيف تبرهن تجربة الثورات الاوروبية والروسية بصورة ملموسة هذه القضية .

ولكن لنعد الى عرض انجلز .

يشير الى ان السلطة العامة ضعيفة احيانا ، كما هو الامر في بعض مناطق اميركا الشمالية على سبيل المثال (انه يتحدث ـ وهو استثناء نادر جدا في المجتمع الرأسمالي ـ عن هذه المناطق من اميركا الشمالية حيث كان المستعمر الحر هو الذي يسود في المراحل السابقة للامبريالية) ، ولكن ذلك تعاظم اكثر ، اذا ما تحدثنا بصورة عامة :

« انها (السلطة العامة) تقوى اكثر ، بالنسبة التي تصبح التناحرات الطبقية داخل الدولة اكثر حدة ، وبنسبة ما تصبح الدول المتلاصقة اكبر واكثر سكانا . وليس علينا الا ان ننظر الى اوروبا في عصرنا ، حيث النضال الطبقي والتنافس على الغزو قلبا السلطة العامة الى الدرجة التي يهددان فيها المجتمع بالابتلاع الكلي ، بابتلاع حتى الدولة » (٣١١) .

لقد كتب هذا ليس بعد التسعينات المبكرة للقرن الاخير ، فرسالة انجلز الاخيرة مؤرخة في ١٦ حزيران ١٨٩١ . فالانعطاف نحو الامبريالية ـ بمعنى السيطرة الكاملة للتروستات ، والقدرة الفائقة للمصارف الكبيرة ، والسياسة الاستعمارية الضخمة ، وهلمجرا ـ لم يكن الا في بدايته في فرنسا ، وكان اضعف من ذلك في اميركا الشمالية وفي المانيا . ومنذ ذلك الحين حقق « التنافس على الغزو » خطوة جبارة ، وبخاصة منذ انقسام الكرة الارضية بصورة تامة ، بعد ١٩١٠ ، بين هؤلاء « الغزاة الخصوم »، اي بين القوى الكبرى العدوانية . وازداد التسلح العسكري والبحري منذ ذلك الحين بنسب لا تصدق ، بينما حرب السلب والنهب الدائرة رحاها بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٧ في سبيل سيادة انكلترا او المانيا على العالم ، في سبيل اقتسام المغانم ، قد قربت من كارثة شاملة « امتصاص » سائر قوى المجتمع من قبل سلطة الدولة النهمة .

استطاع انجلز ، منذ ١٨٩١ ان يشير الى « التنافس الى الغزو » باعتباره

احدى السمات المميزة الرئيسية للسياسة الخارجية التي تتبعها الدول الكبرى ، بينما سفلة الاشتراكية الشوفينية في ١٩١٤ ـ ١٩١٧ ، حين نشأ هذا التنافس تماما ، وقد تفاقم سوءا بصورة ملموسة ، حين نشأت الحرب الامبريالية ، يغطون الدفاع عن المصالح العدوانية « لبرجوازيتهم » بعبارات ، « الدفاع عن الوطن » ، « الدفاع عن الجمهورية والثورة ». الخ .

٣ ـ الدولة ـ اداة استثمار الطبقة المضطهدة

للحفاظ على سلطة عامة خصوصية ، تقف فوق المجتمع ، لا بد من ضرائب وقروض للدولة .

كتب انجلز :

« بعد ان ملك الرسميون السلطة العامة وحق تحصيل الضرائب ، يقفون الآن **فوق** المجتمع . ان الاحترام الحر الطوعي الذي كان يحظى به كل اعضاء مجتمع الجانس لا يكفيهم ، حتى وان حصلوا عليه ... » . وتوضع قوانين خاصة عن قداسة الرسميين وحرمتهم . « فأحقر رجل شرطة » له من « السلطة » أكثر مما لممثلي القبيلة ، ولكن حتى رئيس السلطة العسكرية لدولة متمدنة يمكن ان يغار من رئيس القبيلة الذي يحيطه المجتمع البطريركي باحترام « طوعي ، غير مفروض » (٣١٢) .

وتواجهنا هنا مسألة المركز الامتيازي للرسميين كأعضاء سلطة الدولة . والنقطة الرئيسية المشار اليها هنا هي : ما الذي يضعهم فوق المجتمع ؟ ولسوف نرى كيف حلت كومونة باريس ١٨٧١ هذه المسألة النظرية بصورة عملية ، وكيف شوهها كاوتسكي بصورة رجعية عام ١٩١٢ .

« ولان الدولة ولدت من الحاجة الى كبح التناحرات الطبقية ، وولدت من جهة اخرى ، من النزاع نفسه بين هذه الطبقات ، فهي على العموم الطبقة الاقوى والمسيطرة اقتصاديا ، التي تصبح من خلال الدولة كأداة ، الطبقة المسيطرة سياسيا ايضا ، وتحوز بهذا على وسائل جديدة لاضطهاد الطبقة المضطهدة واستثمارها » .. فليست الدولة القديمة والدولة الاقطاعية وحدهما جهازين لاستثمار العبيد والارقاء ، بل ان « الدولة التمثيلية في الوقت الحاضر هي اداة استثمار راس المال للعمل المأجور . ولكن هناك فترات استثنائية ، رغم ذلك ، تبلغ فيها الطبقات المتنازعة توازنا في القوى بحيث تكتسب سلطة الدولة ، لفترة من الزمن ، بعض الاستقلال تجاه الطبقتين المتحاربتين ، فهي شبه حكم بينهما » (٣١٣) ... هكذا كانت الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والبونابرتية في ظل الامبرطوريتين الاولى والثانية في فرنسا ، وحكم بسمارك في المانيا .

ويمكن ان نضيف الى ذلك حالة حكومة كيرفسكي في روسيا الجمهورية بعد ان راحت تضطهد البروليتاريا الثورية ، وحين **اصبحت** السوفيتات عاجزة بسبب قيادة الديمقراطيين البرجوازيين الصغار ، ولم تصبح البرجوازية **بعد** على قدر كاف من

القوة لتحل تلك السوفيتات بكل بساطة :

ويتابع انجلز :

في الجمهورية الديمقراطية « تمارس الثروة من سلطتها بصورة غير مباشرة، لكن بصورة أضمن على أية حال » اولا « بافساد مباشر للموظفين الرسميين» (اميركا) ثانيا « باتحاد بين الحكومة والبورصة » (فرنسا واميركا) .

وقد « طورت » الامبريالية وسيطرة المصارف اليوم ، في جميع الجمهوريات الديمقراطية ، هاتين الوسيلتين للدفاع عن سلطة الثروة الهائلة واستخدامها ، حتى صارا فنا نادر المثال . واذا كان السيد بالتشنسكي مثلا قد نسف منذ الايام الاولى للجمهورية الديمقراطية في روسيا ، في فترة يصح ان نسميها فترة شهر العسل بين الاشتراكيين الثوريين والمناشفة مع البرجوازية في حكومة تجمع ، كل التدابير الرامية الى كبح الراسماليين واحتيالاتهم ومنعهم من نهب الخزينة عن طريق الامدادات العسكرية ، واذا كان الراسماليون قد « منحوا » السيد بالتشنسكي ، بعد ان خرج من الوزارة (وبالطبع استبدل ببالتشنسكي آخر يماثله بالضبط) منصبا شرفيا بمرتب يبلغ ١٢٠ الف روبل سنويا ، فما هذا ؟ أهو رشوة مباشرة ام غير مباشرة ؟ هل هو اتحاد الحكومة مع النقابات الراسمالية أم علاقات ودية « فقط » ؟ اي دور يلعبه امثال تشيرنوف وتسرتيلي ، او فكسيتيف وسكوبيليف ؟ هل هم حلفاء « مباشرون » ام غير مباشرين فقط لاصحاب الملايين الذين ينهبون الخزينة ؟

والسبب في ان سلطة « الثروة » **اضمن** في الجمهورية الديمقراطية ، هو انها لا تتوقف على الصعوبات الفردية لآلة الدولة ، على الغلاف السياسي الرديء للراسمالية . فالجمهورية الديمقراطية هي احسن غلاف سياسي ممكن للراسمالية، ولذلك ، حين يستولي الراسمال على هذا الغلاف الافضل (بواسطة بالتشنسكي وتشيرنوف وتسرتيلي وشركاهم) يقيم سلطته على اساس وطيد ، على اساس مضمون الى حد انه لا يمكن معه **لاي** تبديل في الاشخاص والمؤسسات والاحزاب في الجمهورية البرجوازية الديمقراطية ان يزعزع هذه السلطة .

ويجب علينا ان نلاحظ ان انجلز يصف بصورة حاسمة حق الانتخاب العام بانه اداة سيطرة البرجوازية ، فقد قال آخذا بعين الاعتبار بشكل واضح الخبرة التي اكتسبتها الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ، ان الاقتراع العام :

« دلالة نضج الطبقة العاملة . انه لا يستطيع ان يقدم ، ولن يعطي ابدا شيئا اكثر في الدولة المعاصرة » (٣١٥) .

ان الديمقراطيين البرجوازيين الصغار امثال اشتراكيينا الثوريين ومنشفيكيونا، مثل اخوانهم التوائم ، بقية الاشتراكيين الشوفينيين والانتهازيين في اوروبا الغربية ، ينتظرون شيئا « اكثر » من الاقتراع العام . انهم يساهمون شخصيا في هذا المفهوم الخاطىء ، ويلقنونه للشعب وهو ان الاقتراع العام في « الدولة **العصرية** » قادر حقا على الكشف عن ارادة معظم الشغيلة وتأمين تحقيق هذه الارادة .

ولا نستطيع هنا الا ان نشير الى هذا المفهوم الخاطىء ، ونبين ببساطة ان هذا البيان الواضح الدقيق الملموس جدا ، الذي جاء به انجلز تشوهه في كل خطوة دعاية

الاحزاب الاشتراكية « الرسمية » (اي الانتهازية) وعملها التحريضي . ويبين عرضنا التالي لآراء ماركس وانجلز في الدولة « **المعاصرة** » بصورة تفضيلية كل ما في هذا المفهوم من خطأ يرفضه انجلز .

وفي الكلمات التالية يقدم انجلز خلاصة هذه المفاهيم في اكثر كتبه شعبية :

« وهكذا ، فان الدولة لم توجد دائما ، فهناك مجتمعات قد استغنت عنها ، لم تكن تملك أقل فكرة عن الدولة او سلطتها . وقد اصبحت الدولة ، في درجة من درجات تطور المجتمع الاقتصادي ، الذي يتضمن بالضرورة انقسام هذا المجتمع الى طبقات ، باتت الدولة ضرورة بفضل هذا الانقسام . وبخطى كبيرة نسير في الوقت الحاضر نحو تطور للانتاج ، ليس وجود هذه الطبقات ضروريا فقط ، بل اصبح عائقا مباشرا في طريق الانتاج ايضا . وهكذا فان الطبقات سوف تتلاشى بالحتمية التي ظهرت فيها . ومع زوال الطبقات تزول الدولة حتما . ان المجتمع الذي سيعيد تنظيم الانتاج على اساس الاتحاد الحر التساوي بين المنتجين سوف يضع آلة الدولة في المكان اللائق بهـــا : في متحف الاشياء القديمة ، الى جانـب دولاب الغـزل والفأس البرونزي » (٣١٦) .

وغالبا لا نصادف هذا المقطع في ادب الدعاية والتحريض الخاص بالاشتراكية الديمقراطية المعاصرة . ولكن حين نصادف هذا المقطع ، يكون غالبا مثل مـن يريد ان ينحني امام ايقونة ، اي يمجد انجلز بصورة رسمية ، دون اي جهد للتفكير في هذا الاتساع امتدادا وعمقا . اتساع الثورة التي يتضمنها هذا « الوضع لآلة الدولة كلها في متحف الاشياء القديمة » بل لا نلاحظ غالبا ان هناك فهما لما يدعوه انجلـز آلة الدولـة .

٤ ـ « اضمحلال » الدولة والثورة العنيفـة

تحظى كلمات انجلز عن « اضمحلال » الدولة بشهرة واسعة ، فكثيرا ما يجري الاستشهاد بها ، كما انها توضح بجلاء ، بالضبط ، جوهر ذلك التزوير المألوف اللاحق بالماركسية المكيفة مع الانتهازية ، بحيث نرى ان من الضروري ان نتوقف عندهـــا تفصيلا . وسوف نأتي بالمناقشة كلها التي اخذت منها الكلمات هذه .

« **تستولي البروليتاريا على سلطة الدولة وتقلب وسائل الانتاج الى ملكيـة دولة ، لتبدأ منها** . وبذلك تقضي على نفسها باعتبارها بروليتاريا ، تقضي على كل الفوارق الطبقية وكل التناحرات الطبقية ، وتقضي بالتالي علـــى الدولة باعتبارها دولة . ان المجتمع، كما هو، المتحرك عبر تناحرات الطبقات يحتاج الى الدولة ، أي الى منظمة خاصة بالطبقة المستثمرة ، حفاظا علـى ظروف الانتاج الداخلية ، وبالتالي ، وبصورة خاصة ، من اجل الحفاظ بالقوة على الطبقة المستثمرة في شروط الاضطهاد التي يحددهـــا اسلوب الانتاج المحدد (العبودية ـ الرق ـ العمل المأجور) . لقد كانت الدولـة الممثل الرسمي للمجتمع ككل ، وتمركزه في كيان مرئي . لكنها لم تكن كذلك

الا بمقدار ما كانت دولة الطبقة التي كانت تمثل هي نفسها ، في زمنها الخاص ، المجتمع ككل : دولة المواطنين مالكي العبيد في العصور القديمة ، دولة طبقة النبلاء الاقطاعية في العصور الوسطى ، دولة البرجوازية في أيامنا الحالية . ولكنها عندما تصبح أخيرا الممثل الفعلي للمجتمع كله ، فانها هي نفسها عندئذ تصبح غير ضرورية . وحالما لا تكون هناك أية طبقة اجتماعية ينبغي الحفاظ على اخضاعها ، حالما يقضى على المصادمات وعلى المظالم الناتجة عنها ، في الوقت الذي يقضى فيه على الحكم الطبقي وعلى النضال الفردي في سبيل المعيشة ، القائم على فوضى الانتاج الحالية ، حتى لا يبقى هناك مجال للاضطهاد ــ ولا شيء يستدعي قيام قوة قسر خاصة ، هي الدولة . ان العمل الاول الذي تبرز فيه الدولة حقا كممثل للمجتمع بأكمله ــ انتزاع ملكية وسائل الانتاج باسم المجتمع ــ هو أيضا عملها المستقل الاخير كدولة . فتدخل سلطة الدولة في العلاقات الاجتماعية يصبح لا ضرورة له في ميدان بعد آخر ، يصبح نافلا ، ويموت بعد ذلك من تلقاء ذاته . وهكذا تستبدل حكومة الاشخاص بادارة الاشياء وتوجيه عملية الانتاج. ان الدولة « لم تلغ » انها تضمحل . ومن وجهة النظر هذه يجب تقدير العبارة التالية : « دولة شعبية حرة » سواء في فائدتها الموقتة للتحريض أو عدم كفايتها العلمية النهائية ، وكذلك يجب أن نقدر من وجهة النظر هذه مطلب من يدعون فوضويين ، الذين يريدون الغاء الدولة بين ليلة وضحاها » (الهر دوهرنغ يقلب العلم ــ انتي دوهرنغ ــ ص ٣٠١ ــ ٣٠٣ ، الطبعة الالمانية الثالثة) (٣١٧) .

ويمكن القول بأمان أن من بين مناقشة انجلز هذه ، الغنية بالافكار الهامة ، هناك نقطة واحدة أصبحت جزءا مشتركا شاملا للفكر الاشتراكي في الاحزاب الاشتراكية في أيامنا هذه ، وهي صيغة أن الدولة « تضمحل » ، حسب رأي ماركس، على خلاف المذهب الفوضوي عن « الغاء الدولة . وبتر الماركسية بهذا الشكل ، يعني ارجاعها الى الانتهازية ، اذ لا يبقى بعد هذا التفسير ، سوى فكرة غامضة عن تبدل بطيء ، متساو ، تدريجي ، دون طفرات أو عواصف ، دون ثورة . ان « اضمحلال » الدولة هو بلا شك ، حسب المفهوم المألوف ، المنتشر بصورة عامة ، يعني تعمية الثورة ان لم يكن انكارها .

وعلى أية حال ، فان مثل هذا « التفسير » هو التشويه الاكثر فجاجة للماركسية ، يلائم البرجوازية وحدها، وأساسه النظري نسيان الظروف والاعتبارات الهامة جدا المشار اليها في مناقشة انجلز « الموجزة » التي اقتبسناها بأكملها .

فأولا يقول انجلز في المطلع الافتتاحي لمناقشته أن البروليتاريا ، حين تستولي على سلطة الدولة « تقضي بالتالي على الدولة بصفتها دولة » . وليس من المألوف الامعان في معنى هذا القول . فهو اما ان ينكر تماما كما هي العادة ، او انهم يرون فيه شيئا من قبيل « الضعف الهيغلي » من جانب انجلز . بينما هذه الكلمات تعبر بصورة موجزة عن تجربة ثورة من أعظم الثورات البروليتارية ، وهي تجربة كومونة باريس

عام ١٨٧١ التي سنتناولها بالتفصيل الاوسع في مكانها . وانجلز ، في الواقع ، يتحدث هنا عن « القضاء » على دولة **البرجوازية** عن طريق الثورة البروليتارية، بينما ما يقوله عن الاضمحلال يعود الى بقايا الدولة **البروليتارية بعد** الثورة الاشتراكية . أن الدولة البرجوازية ، حسب رأي انجلز ، « تضمحل » ، بل « **تلغى** » بواسطة البروليتاريا في مجرى الثورة . أما ما يتم اضمحلاله بعد هذه الثورة فهو الدولة البروليتارية او شبه الدولة .

ثانيا ، الدولة « قوة قسر خاصة » . ويقدم انجلز هنا هذا التعريف الرائع والعميق بصورة عظيمة بكل وضوح . وينجم من ذلك أن « قوة القسر الخاصة » لاضطهاد البروليتاريا من قبل البرجوازية ، لاضطهاد ملايين الشغيلة من قبل حفنة من الاغنياء ، يجب أن تستبدل « بقوة قسر خاصة » لاضطهاد البرجوازية من قبل البروليتاريا (دكتاتورية البروليتاريا). وفي هذا يكمن القضاء على الدولة بصفتها دولة . وفي هذا أيضا يكمن « فعل » الاستيلاء على وسائل الانتاج باسم المجتمع . ومن الواضح ان **هذا** الاستبدال « للقوة الخاصة » (البرجوازية) « بقوة خاصة » أخرى (بروليتارية) لا يتم مطلقا الا على شكل « اضمحلال » .

ثالثا ، في حديث انجلز عن «اضمحلال» الدولة ، او حتى، بتعبير ابرز وازهى. « خمود الدولة » ينسبه انجلز بصورة واضحة دقيقة الى مرحلة ما بعد « امتلاك الدولة لوسائل الانتاج باسم المجتمع كله » ، اي ما **بعد** الثورة الاشتراكية . ونعلم جميعا أن الديمقراطية الاكمل ، هي الشكل السياسي « للدولة » في هذه المرحلة . ولكن لا يدور في ذهن أحد من الانتهازيين الذين يشوهون الماركسية دون خجل أن القضية ، هي بنتيجة ذلك ، عند انجلز ، قضية خمود « **الديمقراطية** » و « **اضمحلالها** » . ويبدو هذا غريبا جدا للوهلة الاولى . ولكنه لا يبدو « عسيرا على الفهم » الا بالنسبة لمن لم يفكر في واقع أن الديمقراطية **هي ايضا** دولة ، وانها تنتهي بانتهاء الدولة . والثورة وحدها قادرة على « القضاء » على الدولة البرجوازية . أما الدولة بصورة عامة ، أي الديمقراطية الاكمل ، فليس لها من سبيل الا ان « تضمحل » .

رابعا ، بعد أن صاغ انجلز فرضيته الشهيرة : « الدولة تضمحل » ، اوضح فورا أنها موجهة ضد الانتهازيين والفوضويين سواء بسواء . وما يحتل بالنسبة لانجلز المكان الاول هو نتيجة فرضية « اضمحلال » الدولة ، الموجهة ضد الانتهازيين .

وتكمن المراهنة أن ٩٩٩٠ من أصل عشرة آلاف شخص قراوا شيئا في موضوع « اضمحلال » الدولة ، او سمعوا شيئا عنه ، يجهلون كل الجهل ، او ما عادوا يذكرون ، أن انجلز كان يوجه نتائج هذه الفرضية ليس ضد الفوضويين **وحدهم** ، أما العشرة الباقون ، فأن تسعة منهم لا يعرفون ما هي « الدولة الشعبية الحرة » ؛ او لماذا يعني الهجوم على هذا الشعار هجوما على الانتهازيين . هذه هي الكيفية التي كتبها التاريخ . وهكذا يتم بصورة غير ملحوظة تحوير التعاليم الثورية الكبرى وملاءمتها مع الثقافة المبتذلة السائدة . لقد كرروا الف مرة النتيجة الموجهة ضد الفوضويين ، وابتذلوها وضربوا بها على رؤوس الشعب بشكل سطحي طاف ، وحازوا

على قوة الوهم . بينما ، عموا النتيجة الموجهة ضد الانتهازيين و « نسوها » .

وقد كانت « الدولة الشعبية الحرة » مطلبا من مطاليب برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان في سبعينات القرن وصيغة منتشرة بينهم ، ولا يضم هذا الشعار الخالي من اي مضمون سياسي الا الوصف البرجوازي الصغير الطنان لمفهوم الديمقراطية . ولما كانوا يلمحون فيه علنا الى الجمهورية الديمقراطية كان انجلز مستعدا « لتبرير » هذا الشعار « الى حين » من وجهة نظر دعائية لكن هذا الشعور كان انتهازيا . لانه لا يدل فقط على تجميل الديمقراطية البرجوازية ، بل أيضا عن عدم فهم النقد الاشتراكي لكل دولة بصورة عامة . اننا مع الجمهورية الديمقراطية لانها بالنسبة للبروليتاريا الشكل الافضل للدولة في عهد الراسمالية ، ولا يحق لنا ان ننسى ان عبودية العمل المأجور هي حصة الشعب حتى في الجمهورية البرجوازية الاكثر ديمقراطية . وبعد كل شيء فان كل دولة هي « قوة قسر خاصة » لقمع الطبقة المضطهدة . وعلى هذا فان كل دولة **ليست** حرة **وليست** شعبية. وقد شرح ماركس وانجلز ذلك مرارا لرفاقهم الحزبيين في السبعينات (٣١٨).

خامسا . ان الكتاب الذي اورد فيه انجلز ، كما يذكر الجميع . صيغته عن اضمحلال الدولة يتضمن صيغة اخرى عن أهمية الثورة العاصفة . فالتقدير التاريخي لدورها يتحول عند انجلز الى مديح محق للثورة العنيفة . و « ما من أحد يذكر » . فالحديث ، بل بالاحرى حتى مجرد التفكير بأهمية هذه الفكرة غير مألوف في الاحزاب الاشتراكية الحالية ، وفي التحريض والدعاية اليومية بين الجماهير ، ليس لهذه الافكار من مكان . بينما تقترن بفكرة اضمحلال الدولة بشكل وثيق ، ويكونان كلا مترابطا .

واليكم مناقشة انجلز :

« اما ان العنف ، يلعب كذلك في التاريخ دورا آخر » (باستثناء القوة الشريرة) «دورا ثوريا ، وهو كما قال ماركس ، المولد لكل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد (٣١٩) . وان العنف هو تلك الالة التي تشق الحركة الاجتماعية بواسطتها لنفسها الطريق وتحطم الاشكال السياسية المتحجرة والبالية ــ عن كل ذلك لم يقل السيد دوهرنغ كلمة واحدة . انه لا يسلم من غير اطلاق الزفرات والانات ان اسقاط الاقتصاد القائم على الاستثمار قد يتطلب العنف ، فياللاسف ! لان كل استخدام للعنف يضعف ، كما قال ، معنويات من يلجأ اليه . يقال ذلك رغم ما نعلم من مبلغ السمو الاخلاقي والفكري الذي كان يحدث عقب كل ثورة ظافرة ! يقال ذلك في المانيا التي اقل ما يمكن ان تكون فيها ثمرة الاصطدام العنيف الذي قد يحمل عليه الشعب هو سمة استئصال روح الخنوع التي تغلغلت في وعي الامة من جراء اهانات حرب الثلاثين عاما (٣٢٠) . ان طريقة تفكير الكهنة ــ هذه السقيمة الهزيلة الضعيفة ــ تنوي أن تفرض ذاتها على أعظم حزب ثوري عرفه التاريخ حتى الان » (ص ١٩٣ من الطبعة الالمانية الثالثة ، نهاية الفصل الرابع من القسم الثاني) (٣٢١) .

وكيف يمكن ان يوفق المرء بين المديح للثورة العنيفة الذي يقدمه انجلز باصرار الاشتراكيين الديمقراطيين الالمان من ١٨٧٨ حتى ١٨٩٤ أي حتى عام وفاته ، وبين نظرية « اضمحلال » الدولة في نظرية واحدة ؟

والعادة انهم يجمعون بين الاثنين عن طريق الاختيار ، عن طريق الانتخاب غير المبدئي أو السفسطائي بصورة تعسفية (أو لارضاء القوى القائمة على السلطة) لهذه المناقشة طورا ، ولتلك طورا آخر . وفي ٩٩٪ ، ان لم يكن أكثر ، تحتل فكرة « الاضمحلال » المقام الاول . ويحل الاختيار محل الديالكتيك ـ هذه هي الممارسة المألوفة والمنتشرة التي نجدها في الادب الاشتراكي الديمقراطي الرسمي حيال الماركسية . وهذا الاحلال ليس بدعة جديدة ، طبعا ، فقد لاحظنا ذلك حتى في تاريخ الفلسفة الكلاسيكية اليونانية . وفي تحوير الماركسية بشكل انتهازي ، فان احلال الاختيار محل الديالكتيك هو أقرب السبل لتضليل الجماهير . انه يقدم قناعة وهمية ، فيتظاهر انه يأخذ بالحسبان كل جوانب العملية ، وكل اتجاهات التطور ، وكل التأثيرات المتصارعة وهلمجرا ، بينما لا يثبت في الواقع أي مفهوم شامل وثوري لعملية التطور الاجتماعية على الاطلاق .

لقد قلنا فيما سبق ، وسنبين بتفصيل أكثر فيما يلي ، أن نظرية ماركس وانجلز فيما يخص حتمية الثورة العنيفة تتعلق بالدولة البرجوازية . فهذه الاخيرة لا **يمكن** استبدالها بدولة بروليتارية (دكتاتورية البروليتاريا) عن طريق عملية « الاضمحلال » ، بل بالثورة العنيفة كقاعدة عامة . فالمديح الذي كاله لها انجلز ، والذي يتفق كل الاتفاق مع تصريحات ماركس العديدة (فلنتذكر خاتمة « **بؤس الفلسفة** » وخاتمة **البيان الشيوعي** ، حيث ينادي بكل فخر وصراحة بحتمية الثورة العنيفة ، ولنتذكر نقد برنامج غوتا ١٨٧٥ ، وما كتبه ماركس فيه بعد ما يقارب ثلاثين عاما ، عندما قرع بلا شفقة الطابع الانتهازي لذلك البرنامج) ـ هذا المديح ليس ابدا من قبيل « النزوة » ، ليس أبدا من باب البهرج ، أو من باب الحماسة الجدلية . ان ضرورة تربية الجماهير **بهذه** النظرة ، وهذه النظرة بالذات للثورة العنيفة هي أساس **كل** نظرية ماركس وانجلز . ان خيانة نظريتهما من قبل اتجاهي الاشتراكية الشوفينية والكاوتسكية السائدين تجد تعبيرها تماما في هذين الاتجاهين المتجاهلين **مثل** هذه الدعاية والتحريض .

ان ابدال الدولة البرجوازية بدولة البروليتاريا لا يتم بدون ثورة عنيفة ، والقضاء على الدولة البروليتارية ، أي على كل دولة، لا يتم الا عن طريق الاضمحلال.

لقد شرح ماركس وانجلز هذه الاراء بصورة ملموسة وتفصيلية ، فدرسا كل حالة ثورية معينة ، وحللا عن طريق الخبرة كل ثورة بعينها . وسوف ننتقل الى هذا القسم من نظريتهما ، وهو أهمها على الاطلاق .

الفصل الثاني

الدولة والثورة – خبرة ١٨٤٨ – ١٨٥١

١ – عشية الثورة

ظهر **بؤس الفلسفة والبيان الشيوعي** وهما من المؤلفات الماركسية الناضجة الاولى . في عشية ثورة ١٨٤٨ . ولهذا السبب ، وبالاضافة الى تقديم المبادىء الماركسية العامة . فانهما يعكسان الى درجة معينة الوضع الثوري في ذلك الزمن . ولذلك فربما كان من الانسب أن نبسط ما قاله المؤلفان في كتابيهما مباشرة قبل أن يستخلص النتائج من تجربة سنوات ١٨٤٨ – ١٨٥١ .

كتب ماركس في **بؤس الفلسفة** :

« ان الطبقة العاملة ، في مجرى التطور . تستبدل المجتمع البرجوازي القديم . بجمعية تنهي الطبقات وتناحرها ، ومن تكون هناك سلطة سياسية خاصة . ما دامت السلطة السياسية هي بالضبط التعبير الرسمي للتناحر الطبقي في المجتمع البرجوازي (ص ١٨٢ الطبعة الالمانية ١٨٨٥) (٣٢٢) .

ومن المفيد أن نقارن هذا العرض لفكرة تلاشي الدولة بعد القضاء على الطبقات. مع العرض الذي جاء في **البيان الشيوعي** ، الذي كتبه ماركس وانجلز بعد بضعة أشهر – في تشرين الثاني ١٨٤٧ . على وجه الدقة .

« في رسم المراحل العامة لتطور البروليتاريا . نتتبع في الوقت نفسه، بصورة اكثر او اقل ، الحرب الاهلية الخفية ، المحتدمة داخل المجتمع القائم الى النقطة التي تنفجر فيها في ثورة مكشوفة . فتضع الاطاحة العنيفة

بالبرجوازية اسس سيطرة البروليتاريا ...
« ... لقد رأينا سابقا ، أن الخطوة الاولى في ثورة الطبقة العاملة هي رفع البروليتاريا الى مركز الطبقة الحاكمة ، وأن تربح معركة الديمقراطية .
«وتستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية لانتزاع رأس المال من البرجوازية تدريجيا ، وتمركز كل أدوات الانتاج في يد الدولة ، أي البروليتاريا المنظمة كطبقة حاكمة ، وتزيد مجموع القوى المنتجة بأسرع ما يمكن (ص ٣١ وص ٣٧ من الطبقة الالمانية السابعة ١٩٠٦) (٣٢٣) .

ان لدينا هنا صياغة احدى الافكار الماركسية الابرز والاهم في موضوع الدولة ، فكرة « دكتاتورية البروليتاريا » بالضبط (كما سيقول ماركس وانجلز بعد كومونة باريس) ونجد بعد ذلك تعريفا من « الكلمات المنسية » للماركسية : « **الدولة ، أي البروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة** » .

هذا التعريف للدولة لم يشرح أبدا في الدعاية السائدة والادب التحريضي للاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الرسمية . بل فوق ذلك ، جرى تجاهله قصدا لانه لا يمكن أن يتفق أبدا مع النزعة الاصلاحية . فهو يصفع وجه الميول الانتهازية العامة . والاوهام المبتذلة عن « التطور السلمي للديمقراطية » .

ان البروليتاريا بحاجة الى دولة ــ هذا ما يكرره كل الاشتراكيين الشوفينيين والكاوتسكيين الانتهازيين . الذين يؤكدون لنا أن هذا هو ما يعلمه ماركس . ولكنهم « **ينسون** » أن يضيفوا أنه في الدرجة الاولى عند ماركس ، تحتاج البروليتاريا الى دولة تأخذ في الاضمحلال ، أي دولة ما أن تقوم حتى تأخذ بالاضمحلال ، بصورة فورية ، ولا يمكن الا أن تضمحل . وثانيا يحتاج الشغيلة الى « دولة ، أي البروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة » .

الدولة هي تنظيم خاص للقوة : انها تنظيم العنف لقمع بعض الطبقات . فما الطبقات التي يجب أن تقمعها البروليتاريا ؟ بالطبع الطبقة المستثمرة فقط . أي البرجوازية . ان الشغيلة يحتاجون الى الدولة فقط من أجل قمع مقاومة المستثمرين، وعلى البروليتاريا وحدها فقط أن تدير هذا القمع وتنفذه. لان البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة الثورية باستمرار ، هي الطبقة الوحيدة التي تستطيع أن توحد كل الكادحين والمستثمرين في النضال ضد البرجوازية ، وتقصيها اقصاء تاما .

ان الطبقات المستثمرة تحتاج الى سلطة سياسية للحفاظ على استثمارها ، أي المصالح الانانية للاقلية التافهة ضد أغلبية الشعب العظمى . أما الطبقات المستثمرة فتحتاج السلطة السياسية للقضاء على الاستثمار قضاء مبرما ، أي مصالح الاغلبية العظمى للشعب ضد الاقلية التافهة التي تتألف من مالكي العبيد الحديثين والاقطاعيين والرأسماليين .

ان الديمقراطيين البرجوازيين الصغار ، الاشتراكيين الادعياء الذين يحلمون احلام الانسجام الطبقي محل النضال الطبقي ، حتى أنهم صوروا التحول الاشتراكي على شكل حلم ــ وليس على أنه اطاحة بسيطرة الطبقة المستثمرة ، بل على أنه خضوع

الاقلية خضوعا سلميا للاغلبية الواعية لمهماتها . وهذا الوهم البرجوازي الصغير . المرتبط ارتباطا وثيقا بالاعتراف بدولة فوق الطبقات ، أدى عمليا الى خيانة مصالح الطبقات الكادحة ، كما بين ذلك مثلا تاريخ الثورات الفرنسية من ١٨٤٨ حتى ١٨٧١ ، وكما بينته تجربة الاشتراك « الاشتراكي » بالوزارات البرجوازية في انكلترا وفرنسا وايطاليا وسواها ، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

لقد حارب ماركس طيلة حياته ضد هذه الاشتراكية البرجوازية الصغيرة . المنبعثة الان في روسيا عن طريق الحزبين : الاشتراكي الثوري والمنشفيكي (٢٣٤) . فطور نظريته في النضال الطبقي ، بصورة مستمرة . حتى شملت نظرية السلطة السياسية أي الدولة .

ان الاطاحة بالسلطة البرجوازية لا يمكن ان تتم الا عن طريق البروليتاريا فقط . الطبقة الخاصة التي تهيئها شروطها الاقتصادية المعاشية لهذه المهمة . وتزودها بالامكانية والقوة لتنفيذها . وبينما تفتت الجماعات البرجوازية الصغيرة طبقة الفلاحين ويبعثرها . فهي تمركز البروليتاريا وتوحدها وتنظمها . والبروليتاريا فقط ـ بحكم دورها الاقتصادي الذي تلعبه في الانتاج الضخم ـ قادرة أن تكون قائدة لجميع الجماهير الكادحة والمستثمرة . التي كثيرا ما تستثمرها البرجوازية وتضطهدها وتسحقها . ليس أقل بل أكثر من البروليتاريين . لكنها عاجزة عن نضال مستقل في سبيل تحررها .

ان نظرية النضال الطبقي . التي طبقها ماركس على مسألة الدولة والثورة الاشتراكية . تؤدي ، بطبيعة الامر ، الى الاعتراف **بالسيطرة السياسية** للبروليتاريا . بدكتاتوريتها ، أي بسلطة لا تقاسم فيها أحدا ، سلطة تعتمد مباشرة على القوة المسلحة للجماهير . ان الاطاحة بالبرجوازية لا يمكن أن يحقق الا بتحويل البروليتاريا الى **طبقة حاكمة** ، قادرة على سحق المقاومة التي لا مناص منها ، المقاومة اليائسة التي ستظهرها البرجوازية . وعلى تنظيم سائر الجماهير العاملة والمستثمرة في سبيل نظام اقتصادي جديد .

ان البروليتاريا تحتاج سلطة الدولة . تحتاج التنظيم المركز للقوة . تنظيم العنف في سبيل سحق مقاومة المستثمرين وكذلك في سبيل **توجيه** الكتلة العظمى للسكان ـ الفلاحين والبرجوازية الصغيرة . وانصاف البروليتاريين ـ في تنظيم الاقتصاد الاشتراكي .

والماركسية بتثقيفها حزب العمال . تثقف طليعة البروليتاريا القادرة على انتزاع السلطة **وقيادة الشعب بأسره** الى الاشتراكية ، وعلى ادارة نظام جديد وتنظيمه ، وعلى أن تكون المثقف والدليل والقائد لكل الشغيلة والمستثمرين في سبيل تنظيم حياتهم الاجتماعية بدون البرجوازية وضد البرجوازية . وعلى العكس . فالانتهازية السائدة اليوم تثقف ، في حزب العمال ، ممثلي الشغيلة الافضل أجورا . الذين ينفصلون عن الجماهير ، و « يحفرون » لانفسهم ملجأ في ظل الراسمالية ويبيعون حق الابن البكر بصحن من العدس ، أي أنهم يتخلون عن دورهم كقادة ثوريين للشعب ضد البرجوازية .

ان نظرية ماركس في « الدولة ، أي البروليتاريا المنظمة كطبقة حاكمة » . ترتبط ارتباطا وثيقا بكل مبدئه عن دور البروليتاريا الثوري في التاريخ . وخاتمة هذا الدور هي دكتاتورية البروليتاريا ، سيادة البروليتاريا سياسيا .

ولكن البروليتاريا ، اذا كانت بحاجة الى الدولة بوصفها منظمة **خاصة** للعنف ضد البرجوازية فمن هنا ينبثق الاستنتاج من تلقاء نفسه : هل من المعقول اقامة مثل هذه المنظمة دون أن يسبق ذلك تحطيم آلة الدولة التي أقامتها البرجوازية **لنفسها** وتدميرها ؟ هذا هو الاستنتاج الذي يسير بنا « البيان الشيوعي » مباشرة اليه وعن هذا الاستنتاج يتحدث ماركس ملخصا خبرة سنوات ١٨٤٨ – ١٨٥١ .

٢ ـ تلخيص الثورة

يلخص ماركس نتائجه من ثورة ١٨٤٨ – ١٨٥١ في موضوع الدولة الذي نحن بصدده بالمناقشة التالية التي يتضمنها كتاب **الثامن عشر من برومير لويس بونابرت** :

« ولكن الثورة عميقة . فلاتزال تمخر عباب المطهر . فتقوم بعملها بصورة منهجية . وحتى ٢ كانون الاول ١٨٥١ » (وهو اليوم الذي قام فيه لويس بونابرت بانقلابه) « كانت قد أنجزت نصف استعدادها . وتكمل الان النصف الاخر . لقد أكملت السلطة البرلمانية ، لتكون قادرة على الاطاحة بها . واذ بلغت الان الى هذا الحد ، فانها تكمل **السلطة التنفيذية** ، فتعيدها الى تعبيرها الاصفى ، وتعزلها ، وتضعها ضد نفسها ، باعتبارها اللوم الوحيد ، **حتى تتمركز كل قوى التدمير ضدها** . (اشارة التأكيد هنا) « وعندما تنجز الثورة هذا النصف الثاني من عملها التحضيري ، تنهض عندئذ أوروبا على قدميها وتهتف مهللة : لقد حفرت جيدا ، أيها الخلد العجوز !

« هذه السلطة التنفيذية، بمنظمتها البيروقراطية والعسكرية الضخمة، بآلة الدولة المعقدة المصطنعة الخاصة بها ، بهذا الجيش من الموظفين الذين يعدون نصف مليون ، الى جانب جيش يعد كذلك نصف مليون انسان ، هذه العضوية المتطفلة الرهيبة التي تلق ، مثل الشبكة ، جسد المجتمع الفرنسي وتسد سائر مساماته، قد ولدت في زمن الملكية المطلقة ، عند زوال الاقطاعية، هذا الزوال الذي ساعدت في تعجيله » . ان الثورة الفرنسية الاولى قد طورت التمركز ، « لكنها زادت في الوقت نفسه من امتداد السلطة الحكومية وامتيازاتها وضاعفت خدمها . وقد كمل نابليون آلة الدولة هذه » . وان الملكية الشرعية وملكية تموز « لم تضيفا شيئا ، الا تقسيما أعظم للعمل » .

« واخيرا وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها في نضالها ضد الثورة مضطرة الى أن تقوي وسائل عمل السلطة الحكومية وتمركزها ، بصورة موازية للتدابير الجذرية . **ان سائر الانقلابات لم تعمل الا لجعل هذه الآلة أكمل بدلا من تحطيمها** (اشارة التأكيد منا) « كانت الاحزاب التي تناضل ، كل حزب بدوره ، في سبيل السيادة ترى في امتلاك هذا البناء الجبار من الدولة الغنائم الرئيسية للمنتصر » (الثامن عشر من برومير لويس بونابرت:

(ص. ص ٩٨ ـ ٩٩ الطبعة الرابعة ؛ هامبورغ ١٩٠٧) (٣٢٥) .

حققت الماركسية في هذه المناقشة المشهورة خطوة كبيرة الى الامام بالنسبة **للبيان الشيوعي** . فقد كانت مسألة الدولة في البيان لا تزال تعالج بطريقة مجردة للغاية . بجمل وتعابير عامة جدا . وفي المقطع أعلاه ، عولجت المسألة بطريقة ملموسة ، وجاء الاستنتاج دقيقا محددا محسوسا عمليا : فكل الثورات السابقة اكملت آلة الدولة . بينما كان يجب تحطيمها وسحقها .

هذا الاستنتاج هو النقطة الرئيسية والاساسية في النظرية الماركسية عن الدولة . وهذه النقطة بالذات هي التي جرى **تجاهلها** من قبل الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية الرسمية السائدة . والتي **شوهتها** ، في الحقيقة (كما سوف نرى فيما بعد) المنظر الاسبق للاممية الثانية (١٣٢٦) . كارل كاوتسكي .

يقدم **البيان الشيوعي** خلاصة عامة للتاريخ ، تضطرنا الى اعتبار الدولة جهاز الحكم الطبقي وتقودنا الى الاستنتاج الحتمي وهو أن البروليتاريا لا تستطيع الاطاحة بالبرجوازية دون أن تربح أولا السلطة السياسية ، دون الحصول على السيادة السياسية ، بدون تحويل الدولة الى « البروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة » وأن هذه الدولة البروليتارية سوف تبدأ بالاضمحلال بعد انتصارها مباشرة لان الدولة غير ضرورية ولا يمكن ان توجد في مجتمع ليس فيه تناحرات طبقية. ولم تطرح من وجهة نظر التطور التاريخي مسألة كيف ستحل الدولة البروليتارية محل الدولة البرجوازية في البيان الشيوعي .

هذه هي المسألة التي طرحها ماركس واجاب عنها في ١٨٥٢ . واتخذ ماركس ، انسجاما مع فلسفته المادية الديالكتيكية ، كأساس له ، الخبرة التاريخية للسنوات الثورية العظيمة من ١٨٤٨ حتى ١٨٥١ . وهنا ، كما في أي مكان آخر ، نرى أن نظريته **تستخلص من التجربة** وتستنير بمفهومه الفلسفي العميق عن العالم، وبمعرفته الغنية في التاريخ .

ان مشكلة الدولة تطرح بصورة نوعية : كيف ظهرت تاريخيا الدولة البرجوازية، آلة الدولة الضرورية لحكم البرجوازية ؟ ما التغيرات التي خضعت لها ، وما التطور الذي نفذته في مجرى الثورات البرجوازية ، وفي مواجهة الاعمال المستقلة للطبقات المضطهدة ؟ وما مهمات البروليتاريا تجاه آلة الدولة هذه ؟

لقد انبثقت سلطة الدولة المركزة الخاصة بالمجتمع البرجوازي في عهد انهيار الحكم المطلق . وهناك مؤسستان بارزتان جدا لآلة الدولة هذه وهما : البيروقراطية والجيش الدائم . لقد بين ماركس وانجلز في كتبهما ، مرارا وتكرارا ، ان البرجوازية مرتبطة بهاتين المؤسستين بآلاف الخيوط . وكل تجربة عمالية تفصح عن هذه الرابطة بطريقة بارزة ومعبرة . والطبقة العاملة تتعلم ، من خبرتها المريرة الخاصة، كيف تميز هذه الرابطة . وهذا هو السبب في انها تستوعب بسهولة وتتعلم بثبات المذهب الذي يظهر حتمية هذه الرابطة ، المذهب الذي اما أكثر الديمقراطيين البرجوازيين الصغار يرفضونه بجهل وطيش ، أو أنهم لا يزالون يوافقون « بصورة عامة » عليه . بينما ينسون أن يستخلصوا منه الاستنتاجات العملية .

ان البيروقراطية والجيش الدائم « طفيليان » على جسد المجتمع البرجوازي ـ طفيليان خلقتهما التناحرات الطبقية التي تمزق ذلك المجتمع ، ولكنهما طفيليان « يسدان » كل مساماته الحيوية . ان الانتهازية الكاوتسكية السائدة الان في الاشتراكية الديمقراطية الرسمية تعتبر الرأي القائل. ان الدولة **جهاز طفيلي** ، خاصا بالفوضوية وحدها . وبديهي ان هذا التشويه للماركسية ذو فائدة كبرى لاولئك المثقفين التافهين الذين أرجعوا الاشتراكية الى عار لا مثيل له ، عار تبرير الحرب الامبريالية وتزويقها بتطبيق مفهوم « الدفاع عن الوطن الام » ، ولكن رغم ذلك يظل هذا تشويها لا شك فيه .

ان تطوير هذا الجهاز البيروقراطي العسكري واكماله وتقويته يستمر خلال كل الثورات البرجوازية العديدة التي شهدتها اوروبا منذ سقوط الاقطاعية . ونلاحظ أن البرجوازية الصغيرة ، بصورة خاصة ، هي التي تنجذب الى جانب البرجوازية الكبيرة ، وتخضع لها من خلال هذا الجهاز الذي يوزع على الجماعات العليا من الفلاحين ، والمهنيين الصغار ، والتجار الصغار ... الخ . أعمالا هي نسبيا مريحة : هادئة ، محترمة ، تضع أصحابها **فوق** الشعب . انظروا الى ما جرى في روسيا خلال ستة أشهر ، من ٢٧ شباط عام ١٩١٧ : ان مراكز الموظفين الممنوحة للمئة السود (٣٢٨) من قبل ، قد أصبحت غنائم الكاديت ، والمناشفة والاشتراكيين الثوريين . انهم لم يفكروا فعلا بأي اصلاح جدي . لقد جهدوا أن يؤجلوا الاصلاحات حتى « الجمعية التأسيسية » وأن يؤجلوا هذه الجمعية التأسيسية نفسها، تدريجيا، حتى نهاية الحرب . اما فيما يتعلق باقتسام الغنائم ، والاستيلاء على مراكز الوزراء، وأمناء الدولة العامين ، والحكام العامين .. الخ فأنهم لم يضيعوا وقتا ، ولم ينتظروا جمعية تأسيسية ! . وان محاولات التوفيق فيما يتعلق بتشكيل الحكومة لم تكن ، حقا ، سوى التعبير عن هذا الاقتسام واعادة اقتسام « الغنائم » ، الذي سجدت من فوق الى تحت في طول البلاد وعرضها ، في كل الادارات المركزية والمحلية . والنتيجة الموضوعية بعد ستة أشهر ـ من ٢٧ شباط حتى ٢٧ آب ١٩١٧ ـ ثابتة لا شك فيها : لقد أرجئت الاصلاحات وتم اقتسام المناصب الادارية ، وصححت « الاخطاء » في التعيينات في عدد من التوزيعات الجديدة .

وبقدر ما « يقتسم » الجهاز البيروقراطي بين أحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (بين الكاديت والاشتراكيين الثوريين والمنشفيك في روسيا) ، كلما ازداد حذر الطبقات المضطهدة ، وعلى رأسها البروليتاريا ، فتصبح في عداء مستعص للمجتمع البرجوازي **بأسره** . ولذلك فان الضرورة بالنسبة الى سائر الاحزاب البرجوازية ، بما فيها الاحزاب الاكثر ديمقراطية و « وديمقراطية ثورية » تقضي بتشديد القمع ضد البروليتاريا الثورية ، وتقوية جهاز الاضطهاد أي آلة الدولة هذه ذاتها . ومجرى الاحداث هذا يجبر الثورة على « **مركزة كل قوى التدمير** » **ضد** سلطة الدولة : انه يفرض عليها مهمة ليست مهمة تحسين آلة الدولة **بل تدميرها وسحقها** .

وليس التبرير المنطقي ، بل التطورات الفعلية ، التجربة الفعلية لاعوام ١٨٤٨ ـ

١٨٥١ هي التي قادت الى طرح المسألة على هذا الشكل . اما الى اي مدى يقف ماركس بثبات على أرض التجربة التاريخية ، فان هذا ما يوضحه واقع أنه ، في ١٨٥٢ ، لم يكن قد طرح بعد مسألة **أي شيء** يجب أن يحل محل آلة الدولة المحطمة . فالتجربة لم تكن قد زودته بعد بالمادة الضرورية لمعالجة هذه المسألة ، التي لم يطرحها التاريخ على بساط البحث الا في ١٨٧١ . وكل ما كان في مقدوره اثباته بملاحظة علمية دقيقة هو ان الثورة البروليتارية قد **اقتربت** من مهمة « مركزة كل قواها التدميرية » ضد سلطة الدولة . مهمة « سحق » آلة الدولة .

ويمكن أن يواجهنا السؤال التالي : هل يصح تعميم تجربة ماركس وملاحظاته واستنتاجاته . لتطبيقها على حقل أوسع من تاريخ فرنسا خلال السنوات الثلاث ١٨٤٨ – ١٨٥١ ؟ قبل معالجة هذه المسألة . فلنتذكر ملاحظة قدمها انجلز وعندئذ نتفحص الوقائع . ففي مقدمته للطبعة الثالثة **للثامن عشر من برومير** كتب

« فرنسا ، أكثر من أي بلد آخر . هي القطر الذي جرى فيه النضال الطبقي في كل مرة حتى شوطه الاخير . وفيه بالتالي طبعت الاشكال السياسية المتغيرة التي تحركت فيها النضالات الطبقية ، ولخصت فيها النتائج ، بموجزات حادة . ان فرنسا ، مركز الاقطاعية في العصور الوسطى ، والبلد النموذجي منذ النهضة ، قد دمرت الاقطاعية في ثورة عظيمة واقامت سلطة البرجوازية في صفاء كلاسيكي لا مثيل له ، في أي قطر اوروبي آخر . وقد ظهر هنا نضال البروليتاريا الناهض ضد البرجوازية في شكل حاد لم يعرف في مكان آخر (ص ٤ طبعة ١٩٠٧) .

ان الملاحظة الاخيرة قد شاخت ما دام قد حدث في ١٨٧١ انقطاع في النضال الثوري للبروليتاريا الاوروبية ، مع انه وان كان هذا الانقطاع طويلا ، فانه لا يستبعد مطلقا امكانية ان فرنسا يمكن ان تظهر نفسها ، في الثورة البروليتارية القادمة ، على انها القطر الكلاسيكي للنضال الطبقي حتى النهاية .

وعلى أية حال ، فلنلق نظرة عامة على تاريخ الاقطار المتقدمة في نهاية القرن . فسوف نرى أن العملية نفسها تجري ببطء ، وبأشكال متنوعة ، وفي حقل أكثر اتساعا : فمن جهة قيام « حكم برلماني » سواء في الاقطار الجمهورية (فرنسا ، أميركا ، سويسرا ، او في الاقطار الملكية (انكلترا ، المانيا الى حد ما ، ايطاليا ، الاقطار السكندينافية ... الخ) ، وهناك من جهة اخرى نضال في سبيل السلطة تخوضه شتى الاحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي وزعت واقتسمت « الغنائم » ، بأسس لم تتغير للمجتمع البرجوازي ، وأخيرا اكمال « السلطة التنفيذية » ودعمها واكمال الجهاز البيروقراطي والعسكري ودعمه .

وليس هناك أدنى شك في أن هذه السمات هي مشتركة بين سائر التطور الحديث لكل الدولة الرأسمالية بصورة عامة . وقد أظهرت فرنسا في السنوات الثلاث ١٨٤٨ – ١٨٥١ ، بشكل مريع وحاد ومركز ، عمليات التطور العقلية ذاتها ، التي تتعلق بالعالم الرأسمالي كله .

ان الامبريالية – عصر الرأسمالي المصرفي ، عصر الاحتكارات الرأسمالية

الجبارة ، عصر تطور الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية احتكار الدولة ـ قد أبدت بجلاء دعما فوق العادة « لآلة الدولة » ونموا لا مثيل له في جهـــازها البيروقراطي والعسكري ، مع توسيع اجراءات القمع ضد البروليتاريا ، سواء في الاقطار الملكية ، أو في الأقطار الجمهورية الاكثر حرية . ان التاريخ العالمي يقود ، ولا شك ، وبصورة أوسع بما لا يقاس من عام ١٨٥٢ الى « تمركز كـل قوى » الثـورة البروليتاريـة « لتدمير » آلة الدولة .

اما ما سوف تضعه البروليتاريا مكان آلة الدولة فقد قدمته بصورة رائعة كومونة باريس بمستندات واضحة جدا .

٣ ـ طرح ماركس للمسألة في عام ١٨٥٢ (★)

نشر مهرنغ عام ١٩٠٧ في مجلة **نيوزيت** (المجلد ٢٥ ، ٢ ، ص ١٦٤) مقتطفات من رسالة ماركس ويديماير مؤرخة في ٥ آذار ١٨٥٢ . ومن بين الاشياء التي تضمنتها الرسالة الملاحظة المشهورة التالية :

« اما فيما يتعلق بي الآن، فلا فضل لي في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث او النضال بين هذه الطبقات . فقبلي بزمن طويل وصف المؤرخون البرجوازيون التطور التاريخي لنضال الطبقات هذا ، كما وصف الاقتصاديون البرجوازيون أيضا التشريح الاقتصادي للطبقات . أما الجديد الذي قمت به فهو اثبات : ١ ـ **وجود الطبقات** مرتبط فقط **بمراحل تاريخية خاصة في تطور الانتاج** . ٢ ـ ان نضـال الطبقات يقود بالضرورة الـى **دكتاتورية البروليتاريا** . ٣ ـ ان تلك الدكتاتورية ذاتها هي انتقال فقط الى **الغاء كل الطبقات** والوصول الى **مجتمع لا طبقي** .

نجح ماركس ، بهذه الكلمات ، في التعبير بكل جلاء أولا عن الفارق الجذري والرئيسي بين نظريته ونظرية مفكري البرجوازية المتعمقين السابقين ، وثانيا ، عن جوهر نظريته في الدولة .

غالبا ما يقال ويكتب ان النقطة الرئيسية في نظرية ماركس هي النضال الطبقي. ولكن هذا خطأ . وهذه البدعـة الخاطئة غالبا ما تؤدي الـى التشويه الانتهـازي للماركسية وتحريفها بما يناسب البرجوازية . لان نظرية النضال الطبقي **لـم** يبتدعها ماركس ، **بل** البرجوازيون **قبل** ماركس ، واذا تحدثنا بشكل عام ، فان البرجوازيـة **تقبلها** . ان اولئك الذين يعترفون فقط بالنضال الطبقي ليسوا ماركسيين بعد ، فمن الممكن أنهم لا يزالون ضمن حدود التفكير البرجوازي والسياسة البرجوازية . وحصر الماركسية بنظرية النضال الطبقي يعني اجتثاث الماركسية وتشويهها ، وارجاعها الى شيء تقبله البرجوازية . ان الماركسي هو الذي **يوسع** اعترافه بالنضال الطبقي الى الاعتراف **بدكتاتورية البروليتاريا**. هذا هو ما يشكل الفارق العميق جدا بين الماركسي والبرجوازي العادي الصغير (والكبير أيضا) . هذا هو المحك الذي عليه يختبر فهم الماركسية والاعتراف بها . وليس من المدهش أن التاريخ الاوروبي عندما وضع الطبقة العاملة وجها لوجه مع هذه المسألة باعتبارها مسألة **عملية** ، لم يظهر الانتهازيـون

(★) اضيف هذا الى الطبعة الثانية .

والاصلاحيون جميعا فقط انهم مثقفون حقيرون بائسون وبرجوازيون صغار **يرفضون** دكتاتورية البروليتاريا . بل أيضا كل الكاوتسكيين (وهم الذين يتذبذبون بين الاصلاحية والماركسية) . ان كراسة كاوتسكي **دكتاتورية البروليتاريا** المطبوعة في آب ١٩١٨ . اي بعد الطبعة الاولى للكتاب الحالي بكثير ، هي مثال تام للتشويه البرجوازي الصغير للماركسية . وادانتها **الافعال** ، والاعتراف بها بصورة مرائية **بالاقوال** (راجع كتابي **الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي** . بتروغراد وموسكو ١٩١٨) .

ان الانتهازية في هذه الايام . كما يعرضها ممثلها الرئيسي : الماركسي سابقا كارل كاوتسكي . يتضمنها مجال الوصف الذي صاغه ماركس عن الموقف **البرجوازي**، المشار اليه سابقا . لان حدود هذه الانتهازية تحدد الاعتراف بالنضال الطبقي في مجال العلاقات البرجوازية . (داخل هذا المجال ، وفي اطاره ، ليس هناك اي ليبرالي مثقف واحد يرفض الاعتراف بالنضال الطبقي من حيث « المبدأ » !) ان الانتهازية **لا توسع** الاعتراف بالنضال الطبقي الى النقطة الجوهرية ، الى فترة **الانتقال** من الرأسمالية الى الشيوعية ، الى فترة **الاطاحة** بالبرجوازية **والقضاء** عليها . وفي الواقع ان هذه الفترة هي بصورة حتمية فترة نضال طبقي عنيف باشكال حادة لا مثيل لها ، وبالتالي فان الدولة خلال هذه الفترة يجب ان تكون حتما دولة ديمقراطية **بطريقة جديدة** (من أجل البروليتاريا والمعدمين بصورة عامة) ودكتاتورية **بطريقة جديدة** (ضد البرجوازية) .

وبعد ، فان جوهر نظرية ماركس في الدولة لا يتقنه الا اولئك الذين تحققوا من ان دكتاتورية الطبقة **الواحدة** ضرورية ، ليس لاي طبقة في المجتمع بصورة عامة ، ليس **للبروليتاريا** التي اطاحت بالبرجوازية فقط ، بل ضرورية أيضا ، من أجل **الفترة التاريخية** بأسرها ، تلك الفترة التي تفصل بين الرأسمالية و « المجتمع اللا طبقي » ، والشيوعية . ان الدول البرجوازية متنوعة الاشكال ، ولكن جوهرها واحد : فكل هذه الدول ، مهما كان شكلها ، هي في التحليل الاخير ، **دكتاتورية البرجوازية** . ان الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية لا بد من أن يقدم وفرة كبيرة من الاشكال السياسية المتنوعة ، ولكن الجوهر هو نفسه : **دكتاتورية البروليتاريا** .

الفصل الثالث

الدولة والثورة

تجربة كومونة باريس عام ١٨٧١ تحليل ماركس

١ ـ ما الذي جعل محاولة الكومونيين بطولية ؟

من المعروف ان ماركس في خريف ١٨٧٠ ، اي قبل الكومونة ببضعة اشهر ، حذر عمال باريس من أن اية محاولة للاطاحة بالحكومة ستكون حماقة يأس (٣٣١) . ولكن عندما **فرضت** على العمال في آذار ١٨٧١ المعركة الحاسمة ، وقبلها هؤلاء ، عندما اصبحت الانتفاضة واقعا ؛ حيا ماركس الثورة البروليتارية بأشد ما تكون الحماسة على الرغم من نذير الشؤم غير المناسب . انه لم يصر ، بتحذلق ، على ادانة حركة « في غير أوانها » كما فعل بيخلونوف المرتد الروسي الشهير عن الماركسية، بصورةبائسة، والذي كتب في تشرين الثاني سنة ١٩٠٥ مشجعا نضال العمال والفلاحين، بينما طفق ينادي بعد كانون الاول عام ١٩٠٥ باسلوب الليبراليين : « يجب الا يلجأوا الى السلاح » .

ولم يكتف ماركس ، مع ذلك ، بالحماسة لبطولة الكومونيين الذين ، حسب تعبيره ، « هبوا لاقتحام السماء » (٣٣٢) . ورغم ان الحركة الثورية الجماهيرية لم تحقق هدفها ، فقد اعتبرها ماركس تجربة بطولية ذات اهمية كبرى ، رأى فيها تقدما معينا للثورة البروليتارية العالمية ، رأى خطوة عملية اهم بمئات المرات من البرامج والمناقشات . وحاول ماركس تحليل هذه التجربة ، واستخلاص الدروس العملية منها ، واعادة النظر في نظريته على ضوئها .

ان « التصحيح » الوحيد الذي رآه ماركس ضروريا في **البيان الشيوعي** ، حققه على أساس التجربة الثورية لكومونيي باريس .

ان مقدمة الطبعة الاخيرة الجديدة من **البيان الشيوعي** ، الموقعة من المؤلفين . يرجع تاريخها الى ٢٤ حزيران ١٨٧٢ . ويقـــول كارل ماركس وفريدريك انجلز في هذه المقدمة ان برنامج **البيان الشيوعي** « قد شاخ اليـوم فـي بعض تفاصيله » ويتـابعـان :

« ان الشيء الوحيد الذي اثبتته الكومونة بصورة خاصة هو ان الطبقةالعاملة لا يكفي أن تستولي على آلة الدولة الجاهزة ببساطة وتستخدمها لاهدافها الخاصة » ... (٣٣٣) .

ان الكلمات المقتبسة بين قوسين . استعادها المؤلفان من كتاب ماركس « **الحرب الاهلية في فرنسا** » (٣٣٤) .

وهكذا فان ماركس وانجلز يعتبران ان لاحد الدروس الاساسية الرئيسية التي قدمتها كومونة باريس اهمية كبرى جعلتهما يدخلانه في **البيان الشيوعي** كتصحيح هـــام .

والاشد بروزا . هو ان هذا التصحيح الهام هو الذي شوهه الانتهازيون . وان تسعة أعشار ، ان لم يكن تسعة وتسعين بالمئة من قراء **البيان الشيوعي** لم يفهمـوا معناه على وجه التأكيد . وسوف نتحدث بصورة مفصلة عن هذا التشويه فيما بعد. في فصل مكرس بصورة خاصة لتلك التشويهات . ويكفي هنا أن نلاحظ أن « الشرح » المبتذل الجاري لعبارة ماركس الشهيرة التي اقتبسناها . هو أن ماركس قد شدد في هذا المقطع على فكرة التطور البطيء للاستيلاء على السلطة . وهلمجرا .

والحقيقة **أن الامر على العكس تماما** . ففكرة ماركس هـي أن **علـى** الطبقـة العاملة **أن تدمر وتسحق** « آلة الدولة الجاهزة » ولا يكتفي بالاستيلاء عليها فقط .

وفي ١٢ نيسان ١٨٧١ أي في زمن الكومونة تماما . كتب ماركس الى كوغلمان :

« **اذا** أعدت النظر في الفصل الاخير من كتابي الثامن عشر مـن بروميير . فسوف تجد انني أعلنت أن المحاولة التالية للثورة الفرنسية لن تكون . كما في السابق ، تحويل آلة الدولة البيروقراطية العسكرية من يد الى اخرى . بل ان تسحقها (اشارة بالتأكيد لماركس ــ في الاصل) .

وهذا هو الشرط المسبق لكل ثورة شعبية في القارة . وهذا ما حاوله رفاقنا الحزبيون الابطال في باريس » (مجلة النيوزيت المجلد ٢٠ ، ١ ، ١٩٠١ ــ ١٩٠٢ ص ٧٠٩) . (ان رسائل ماركس الى كوغلمان قد ظهرت بالروسية ليس اقل من طبعتين ، قمت بنشر احداها وقدمت لها) (٣٣٥) .

ان كلمات « سحق آلة الدولة البيروقراطية العسكرية » تعبر باختصار عن الدرس الاساسي للماركسية حول مهمات البروليتاريا خـلال الثورة فيمـا يتعلق بالدولة . ولم يتجاهل « الشرح » الكاوتسكي للماركسية هذا الدرس فحسب ، بل شوهه بصراحة .

اما مقطع ماركس في « **الثامن عشر من برومير** » الذي يشير اليه ، فقد أوردناه بجملته أعلاه .

ومن المهم أن نلاحظ ، بصورة خاصة ، نقطتين في هذه المناقشة التي يوردها ماركس . أولا ، يحدد ماركس استنتاجه بالقارة . وهذا يمكن فهمه في عام ١٨٧١ ، عندما كانت بريطانيا لا تزال القطر النموذجي الرأسمالي الخالص ، ولكن بدون طغمة عسكرية ، وبدون بيروقراطية الى حد ما . ولذلك فان ماركس كان يستثني بريطانيا ، حيث كانت الثورة ، وحتى الثورة الشعبية ، تبدو محتملة ، والواقع انها كانت محتملة ، **بدون** شرط مسبق وهو تدمير « آلة الدولة الجاهزة » .

اما اليوم ، في ١٩١٧ ، في عصر الحرب الامبريالية الكبرى الاولى ، فان هذا التحديد الذي قدمه ماركس لا يعود متماسكا . فبريطانيا وأميركا ، وهما الممثلان الاعظمان والاخيران ــ في العالم بأسره ــ « للحرية » الانكلوساكسونية ، بمعنى أن ليس لديها طغمة عسكرية وبيروقراطية ، قد انجرفتا بصورة كاملة الى المستنقع الاوروبي العام ، مستنقع المؤسسات البروقراطية العسكرية القذر والدامي الذي يخضع كل شيء ، ويسحق كل شيء . « فالشرط المسبق لكل ثورة شعبية » هو في الوقت الحاضر ، وفي بريطانيا وأميركا أيضا ، تحطيم « آلة الدولة الجاهزة » (التي أعدت في هذين البلدين خلال سنوات ١٩١٤ ــ ١٩١٧ ، حتى درجة الكمال «الاوروبي» الاستعماري العام) .

ثانيا ، يجب الاهتمام ، على الاخص ، بملاحظة ماركس العميقة الى حد بعيد : تحطيم آلة الدولة البيروقراطية العسكرية هو « الشرط المسبق لكل ثورة **شعبية** حقيقية » . ونظن أن البليخانوفيين والمناشفة الروس ، أنصار ستروفه الذين يريدون أن يعتبروا ماركسيين ، سيصفون تعبير ماركس هذا بأنه « زلة قلم » من ماركس . لقد أرجعوا الماركسية الى حالة من التشويه اللبرالي البائس جدا ، بحيث لا يوجد شيء بالنسبة اليهم أكثر من المعارضة بين الثورة البرجوازية ، والثورة البروليتارية ، وحتى هذه المعارضة يفسرونها بطريقة جامدة بصورة مطلقة .

اذا أخذنا ، على سبيل المثال ، ثورات القرن العشرين ، فلا بد من الاعتراف طبعا بأن الثورتين البرتغالية والتركية هما ايضا ثورتان بورجوازيتان . ولكن لا هذه ولا تلك يمكن اعتبارها ثورة « شعبية » ، لان جماهير الشعب ، بأكثريته الساحقة ، لم تسهم بشكل ملحوظ ومستقل بمطالبها الاقتصادية والسياسية لا هنا ولا هناك . وعلى العكس ، فالثورة البرجوازية الروسية ، في سنوات ١٩٠٥ ــ ١٩٠٧ ، وان لم تحقق من النجاحات « الباهرة » ما حققته أحيانا الثورتان البرتغالية والتركية ، قد كانت دون ريب « ثورة شعبية حقة » ، لان جماهير الشعب ، باكثريته ، وبفئاته الاجتماعية « الدنيا » البعيدة الاغوار والتي سحقها الظلم والاستثمار ، قد هبت مستقلة وطبعت مجرى الثورة بأكمله بطابع **مطالبها** الخاصة ، بطابع محاولاتها في بناء مجتمع جديد محل المجتمع القديم المتهدم على طريقتها .

لم تكن البروليتاريا في أوروبا عام ١٨٧١ تشكل أكثرية الشعب في أي قطر من أقطار القارة . والثورة لا تستطيع أن تكون « شعبية » وأن تجذب للحركة الاكثرية

فعلا ، ما لم تشمل البروليتاريا والفلاحين . وهاتان الطبقتان كانتا تؤلفان « الشعب» في ذلك. وبالنسبة لهاتين الطبقتين هناك واقع ان «آلة الدولة البيروقراطية العسكرية» تضطهدهما وتسحقهما وتستثمرهما . **وتحطيم هذه الآلة وتهشيمها** هو مصلحة « الشعب » الفعلية ، مصلحة اكثريته ، مصلحة العمال واكثرية الفلاحين ـ هو « الشرط المسبق » للتحالف الحر بين فقراء الفلاحين والبروليتاريا ، حيث ان الديمقراطية ، بدون هذا التحالف ، لا تكون وطيدة ، ويكون الانتقال الاشتراكي مستحيلا .

وكانت كومونة باريس ، كما هو معروف جيدا ، تشق طريقها الى مثل هذا التحالف ، وهي مع ذلك لم تبلغ هدفها لعدد من الظروف الداخلية والخارجية .

وبالتالي ، فان ماركس عندما تحدث عن « الثورة الشعبية الحقة » ، دون ان يسقط من حسابه أدنى شيء من سمات البرجوازية الصغيرة « السمات التي كثيرا ما تكلم عنها واكثر في الكلام عنها) كان يأخذ بعين الاعتبار ، بصورة دقيقة ، التناسب الواقعي بين الطبقات في معظم دول القارة الاوروبية في ١٨٧١ . ومن جهة اخرى اعلن ان « تحطيم » آلة الدولة تفرضه مصالح العمال والفلاحين ويوحدهم ويضعهم امام مهمة مشتركة هو القضاء على الدولة « الطفيلية » واستبدالها بشيء ما جديد .

ولكن ما هذا الشيء الجديد بالضبط ؟

٢ ـ بماذا تستبدل آلة الدولة المحطمة ؟

في عام ١٨٤٧ ، كان جواب ماركس في **البيان الشيوعي** عن هذا السؤال جوابا مجردا جدا ، او بالاصح ، كان جوابا يشير الى المهمات وليس الى طرق حلها . والجواب الذي ورد في **البيان الشيوعي** هو ان هذه الآلة يجب ان تستبدل « بالبروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة » و « بكسب معركة الديمقراطية » (٣٣٦) . ولم يغرق ماركس في الطوباويات ، وتوقع من **خبرة** الحركة الجماهيرية ان تقدم جوابا عن السؤال حول الاشكال النوعية التي يتخذها تنظيم البروليتاريا كطبقة حاكمة ، وحول الطريقة الدقيقة الواجب اتخاذها « لكسب معركة الديمقراطية » الاتم والاكمل .

لقد اخضع ماركس في كتابه « **الحرب الاهلية في فرنسا** » تجربة الكومونة ، على ضآلتها ، لادق تحليل . فلنقتبس المقاطع الاهم من هذا الكتاب :

> في القرن التاسع عشر تطورت « سلطة الدولة المتمركزة مع هيئاتها في كل ناحية ، من جيش دائم وشرطة وبيروقراطية ورجال دين ودوائر قضاء » ، هذه السلطة التي نشأت اصلا في العصور الوسطى . ومع تطور التناحرات الطبقية بين راس المال والعمل ، اتخذت « سلطة الدولة شيئا فشيئا طابع سلطة عامة لاضطهاد العمال ، طابع آلة السيادة الطبقية . وبعد كل ثورة ، تحقق تقدما في النضال الطبقي ، يبدو بصورة واضحة الطابع القسري الخالص لسلطة الدولة » . وبعد ثورة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ اصبحت سلطة الدولة

« اداة الحرب الوطنية لراس المال ضد العمل . وجاءت الامبراطورية الثانية تؤكد ذلك » .

« ان النقيض المباشر للامبراطورية كان الكومونة » . فقد « كانت شكلا نوعيا » « لجمهورية لم تكن قادرة فقط ان تزيل الشكل الملكي للحكم الطبقي ، بل الحكم الطبقي ذاته » ... فما هو هذا الشكل « النوعي » للجمهورية الاشتراكية البروليتارية ؟ وما هي الدولة التي طفقت تؤسسها ؟

« ... المرسوم الاول للكومونة ... كان القضاء على الجيش الدائم واستبداله بالشعب المسلح » .

وهذا المطلب يوجد حاليا في برنامج اي حزب يدعي الاشتراكية . ولكن القيمة الحقيقية لبرامجها تظهر تماما في سلوك اشتراكيينا الثوريين ومنشفكيينا ، الذين رفضوا مباشرة بعد ثورة ٢٧ شباط ان ينفذوا هذا المطلب !

« الكومونة تألفت من اعضاء مجالس بلدية أنتخبوا على اساس حق الاقتراع العام في مختلف مناطق باريس . وكانوا يحاسبون ويعزلون في اي وقت . وكانت اكثريتهم تتألف ، بطبيعة الحال ، من العمال او ممن يعترف بهم ممثلين للطبقة العاملة ... الشرطة التي كانت حتى ذلك الحين اداة في يد الحكومة المركزية انتزعت منها فورا كل وظائفها السياسية ، وحولت الى هيئة مسؤولة امام الكومونة ، ويمكن عزل افرادها في اي وقت . والشيء نفسه فيما يتعلق بالموظفين في كل فروع الادارة . وابتداء من اعضاء الكومونة فما دون ، كان ينبغي ان تتم الخدمة العامة مقابل **اجور العمال** . وقد زالت كل الامتيازات وتعويضات التمثيل التي كان يتقاضاها اصحاب المناصب العالية مع زوال هذه المناصب العالية نفسها ... وبعد ان تخلصت الكومونة من الجيش الدائم والشرطة ، وهما اداتا القوة المادية للحكومة القديمة ، اتجهت على الفور الى هدم اداة الاضطهاد الروحي ، سلطة الكهان ... وفقدت الوظائف القضائية استقلالها الظاهري ... فعليهم منذ ذلك الحين ان يكونوا منتخبين انتخابا يحاسبون ويعزلون ... » (٣٣٧) .

ولذلك يبدو ان الكومونة لم تستبدل آلة الدولة المحطمة « الا » بديمقراطية اكمل : القضاء على الجيش الدائم ، مبدأ الاقتراع ، وعزل جميع الموظفين . ولكن « الا » هذه تعني في حقيقة الامر تبديلا لنوع من مؤسسات بنوع آخر يختلف اختلافا مبدئيا . فنحن هنا في الواقع امام حالة من حالات « تحول الكمية الى كيفية » فالديمقراطية المطبقة بأكمل شكل يمكن تصوره تتحول من ديمقراطية برجوازية الى ديمقراطية بروليتارية ، من دولة (قوة خاصة لقمع طبقة معينة) الى شيء ليس الدولة بمعناها الخاص .

ولا يزال من الضروري اضطهاد البرجوازية وسحق مقاومتها . وكانت هذه الضرورة تفرض ذاتها ، بوجه خاص ، على الكومونة . فأحد اسباب انهزامها هو انها لم تقم بالحزم الكافي . ولكن منظمة الاضطهاد تصبح في هذه الحالة اغلبية السكان ، وليست الاقلية كما كان الامر دائما في عهد العبودية والقنانة والعمل المأجور . ومنذ ان

تأخذ اغلبية الشعب **نفسها** باضطهاد مضطهديها ، لا تعود هناك حاجة الى « قوة خاصة » للاضطهاد ! وبهذا المعنى تشرع الدولة بالاضمحلال . وبدلا من المؤسسات الخاصة العائدة للاقلية ذات الامتياز (من موظفين ذوي امتياز، وقادة الجيش الدائم)، تستطيع الاغلبية نفسها القيام بذلك بصورة مباشرة وبمقدار ما يتخذ القيام بمهمات سلطة الدولة طابعا شعبيا اشمل ، تقل الحاجة الى وجود هذه السلطة .

وبهذا الصدد ، فان الاجراءات التالية للكومونة، كما اكد ماركس، هي اجراءات رائعة بصورة ملحوظة : الغاء نفقات التمثيل ، وكل الامتيازات المرتبية للموظفين ، وتخفيض تعويض **كل** من يخدمون الدولة الى مستوى « **اجور العمال** » . ويظهر بهذا ، بصورة اوضح ، **الانعطاف** من الديمقراطية البرجوازية الى الديمقراطية البروليتارية ، من ديمقراطية المضطهدين الى ديمقراطية الطبقات المضطهدة ، من الدولة بوصفها « قوة خاصة » لقمع طبقة معينة ، الى قمع كل المضطهدين عن طريق « **قوة عامة** » لاغلبية الشعب : العمال والفلاحين . وفي هذه النقطة بالضبط من مسألة الدولة ، ولعلها اهم كل النقاط ، يبدو بجلاء ان تجاهل افكار ماركس قد بلغ حده الاقصى ! ولم يشيروا الى هذا الامر في تعليقاتهم المسفة التي لا تحصى . انه الشيء الذي احاطوه بصمت مطبق كما لو انه كان من « سذاجة » قديمة ، فكانوا كالمسيحيين الذين « نسوا » ، بعد ان اصبح دينهم دين الدولة ، « سذاجة » المسيحية الاولية بروحها الثورية الديمقراطية .

ان تخفيض مرتبات كبار الموظفين يبدو « بكل بساطة » مطلبا ديمقراطيا بدائيا ساذجا . ان احد « مؤسسي » الانتهازية الحديثة ، الاشتراكي الديمقراطي سابقا ، ادوارد برنشتاين قد كرر مرارا التهكمات البرجوازية الحقيرة الموجهة ضد الديمقراطية « البدائية » . فهو كجميع الانتهازيين وكل الكاوتسكيين الحاليين ، لم يفهم قطعا ، اولا ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية **مستحيل** دون « عودة » ما الى الديمقراطية « البدائية » (والا فكيف يمكن املاء وظائف الدولة بأغلبية السكان اولا ثم بمجموعهم ؟) ، ثانيا ان « الديمقراطية البدائية »على اساس النظام الرأسمالي والثقافة الرأسمالية ، ليست بالديمقراطية البدائية للعصور الوسطى او عصور ما قبل الرأسمالية . ان الثقافة الرأسمالية قد خلقت الانتاج الضخم والمعامل وسكك الحديد والبريد والهاتف ... الخ ولكن الاغلبية العظمى « لسلطة الدولة » القديمة قد اصبحت ، **على هذا الاساس** ، مبسطة حتى درجة بعيدة ، حتى يمكن ارجاعها الى عمليات فائقة البساطة من تسجيل ، وتقييد ومراقبة ، بحيث تكون ، بصورة كاملة ، في متناول جميع الناس الذين يملكون حدا ادنى من التعليم ، فيمكن انجازها ، بصورة كاملة ، مقابل « اجور العمال » الطبيعية وسطيا ، وهكذا يمكن (ويجب) ان ننزع عن هذه الوظائف حتى خيال كل صفة امتياز ينشأ عن « المنصب » .

كل الموظفين ، ولا استثناء ، ينتخبون ويخضعون للعزل في **اية لحظة** ، وتخفض مرتباتهم حتى « اجور العمال » المألوفة ، هذه التدابير الديمقراطية البسيطة « البديهية » التي توحد تماما مصالح العمال واكثرية الفلاحين ، هي في الوقت نفسه، جسر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية وتتعلق هذه التدابير باعادة تنظيم الدولة،

باعادة تنظيم المجتمع من الناحية السياسية الصرف ، ولكنها بالطبع لا تتخذ معناها كله وقيمتها كلها الا في حال تحقيق « نزع ملكية نازعي الملكية » او التحضير لذلك ، اي نقل الملكية الخاصة الراسمالية لوسائل الانتاج الى ملكية اجتماعية .

كتب ماركس « لقد طبقت الكومونة في الحياة شعار جميع الثورات البرجوازية : الحكومة الرخيصة ، وذلك بالقضاء على اعظم مصدرين للنفقات : الجيش والموظفين » (٣٣٨) .

ان اقلية هزيلة فقط من الفلاحين ، وطبقات البرجوازية الصغيرة الاخرى ، « تطفو على السطح » « تصبح من العالم » بالمعنى البرجوازي للكلمة ، ان تصبح اما من الميسورين ، من البرجوازيين ، واما من الموظفين اصحاب المناصب الممتازة . اما الاغلبية العظمى للفلاحين ، في سائر الاقطار الراسمالية ، حيث يوجد فلاحون (ومثل هذه الاقطار هي الاكثرية) فتلاقي الاضطهاد من قبل الحكومة وتطمح الى الاطاحة بها ، تطمح الى حكومة « رخيصة » . والبروليتاريا **فقط** هي التي تستطيع القيام بهذه المهمة ، وبقيامها بذلك تحقق في الوقت ذاته خطوة نحو اعادة التنظيم الاشتراكي للدولة

٣ ـ القضاء على البرلمانية

كتب ماركس : « لم تكن الكومونة مؤسسة برلمانية ، بل مؤسسة عاملة تقوم في وقت واحد بالتشريع وتنفيذ القوانين ...

« وبدلا من ان يقرر الاقتراع العام مرة كل ثلاث او ست سنوات اي عضو من الطبقة المسيطرة سيذهب الى البرلمان ليمثل الشعب ويضطهده ، يجب عليه ان يخدم الشعب المتشكل في كومونات لتجنيد عمال ومراقبين ومحاسبين لمشروعه ، مثلما يخدم الاقتراع الفردي كل صاحب عمل في ايجاد عمال ، ومراقبين ومحاسبين لمشروعه » (٣٣٩) .

ان هذا النقد اللامع للبرلمانية المكتوب في ١٨٧١ ، قد اصبح الان بفضل الاشتراكية الشوفينية والانتهازية السائدتين ، من جملة « الكلمات المنسية » للماركسية . فالوزراء والبرلمانيون المحترفون ، خونة البروليتاريا ، والاشتراكيون « العمليون » في ايامنا ، قد تركوا للفوضويين وحدهم مهمة نقد البرلمانية ، ولهذا السبب الباعث للدهشة ، فانهم يدينون كل نقد للبرلمانية ويصفونه « بالفوضوية » ! فلا غرابة اذا كانت بروليتاريا البلاد البرلمانية « المتقدمة » تشعر بالاشمئزاز من مثل هؤلاء « الاشتراكيين » امثال شيدمان ودافيد وليجايان وسامبا ورينولد وهندرسون وفاندرفالد وستويننغ وبرانتينغ وبيسولاتي وشركاهم وتميل بعواطفها اكثر فاكثر الى النقابية الفوضوية ، وان كانت هذه النقابية الفوضوية شقيقة الانتهازية التوأم .

لم يكن الديالكتيك الثوري ، بالنسبة الى ماركس ، تلك الثرثرة الجوفاء الشائعة ، لم يكن الهذر الذي حوله اليه بليخانوف وكاوتسكي وامثالهما . لقد عرف ماركس كيف ينفصل عن هذه الفوضوية دون شفقة ، لعجزها عن الاستفادة حتى من « حظيرة » البرلمانية البرجوازية ، وخاصة في وقت لم تكن الاوضاع فيه ثورية قطعا ،

لكنه كان يعرف في الوقت ذاته ان يقدم للبرلمانية نقدا بروليتاريا ثوريا حقا .

التقرير مرة كل بضع سنوات اي عضو من الطبقة المسيطرة سيسحق الشعب في البرلمان ـ هذا هو الجوهر الحقيقي للبرلمانية البرجوازية ، ليس في الملكيات الدستورية البرلمانية فحسب ، بل في الجمهوريات الاكثر ديمقراطية ايضا .

فاذا نحن عالجنا مسألة الدولة ، واعتبرنا البرلمانية احدى مؤسسات الدولة ، من وجهة نظر مهمات البروليتاريا في هذا الميدان ، فكيف السبيل الى الخروج من البرلمانية ؟ كيف السبيل الى الاستغناء عنها ؟

ومرة ثانية يجب ان نقول : ان دروس ماركس ، القائمة على دراسة الكومونة قد نسيت تماما ، حتى ان « الاشتراكي الديمقراطي » الحالي (اقرؤوا : الخائن الحالي للاشتراكية) عاجز بكل بساطة عن تصور نقد آخر للبرلمانية غير النقد الفوضوي او الرجعي .

ولا ريب أن سبيل الخروج من البرلمانية لا يكون بتدمير المؤسسات التمثيلية والمبدأ الانتخابي ، بل بتحويل هذه المؤسسات من أمكنة للثرثرة واللغو الى جمعيات « فاعلة » . « يجب ان تكون الكومونة جمعية غير برلمانية ، لكنها فاعلة ، فتتمتع في الوقت نفسه بالسلطتين التشريعية والتنفيذية » .

مؤسسة « غير برلمانية ، لكنها فاعلة » ـ هذا شيء يفحم البرلمانيين المحدثين وتلك « الكلاب الصغيرة المدللة » من برلمانيي الاشتراكية الديمقراطية . خذوا اي قطر برلماني من اميركا حتى سويسرا ، من فرنسا حتى انكلترا والنروج ... الخ : ان العمل الحقيقي « للدولة » يتم في الكواليس ، وتنفذه المديريات ، والمستشارون وأركان الحرب . اما في البرلمانات فانهم يكتفون عادة باللغو ، وما غايتهم سوى خداع « الشعب العام » . وهذا امر واقعي حتى ان كل عيوب البرلمانية قد ظهرت فورا في الجمهورية الروسية ، هذه الجمهورية الديمقراطية البرجوازية ، حتى قبل ان تستطيع تكوين برلمان حقيقي . فأبطال الثقافة المتفسخة من امثال السكوبيليفيين والتسيرتيليين والشيرنوفيين والاكسنتيفيين قد تمكنوا من تلويث السوفيتيات بجعلها ندوات للثرثرة على نمط البرلمانية البرجوازية الاشد اشمئزازا . ان السادة الوزراء « الاشتراكيين » يخدعون في السوفيتيات الفلاح الساذج بطنين عباراتهم وقراراتهم . وتتغير المشاهد في الحكومة باستمرار ، حتى يجلس ، من جهة ، بالتناوب اكبر عدد ممكن من الاشتراكيين الثوريين والمناشفة على « صحن حلوى » المناصب الكبيرة الفخمة ذات المنافع العديدة ، ومن جهة ثانية « شغل انتباه » الشعب . كل هذا بينما نجد المستشارين واركان الحرب « يقومون » بعمل « الدولة » .

ان **ديبلو نارودا** (٣٤٠) صحيفة الحزب الاشتراكي الثوري الحاكم ، قد اعترفت حديثا في افتتاحيتها ـ بصراحة اعضاء « المجتمع الطيب » الوقحة ، هذا المجتمع الذي يمارس فيه « الجميع » البغاء السياسي ـ بأن الوزارات التي يرأسها « الاشتراكيون » (واسمحوا لي بذلك) وكل الاجهزة البيروقراطية ظلت في الحقيقة دون تغيير ، ظلت تعمل على الطريقة القديمة وتعرقل « بكل حرية » المبادرات الثورية ! وحتى بدون هذا الاعتراف ، الا يثبت ذلك التاريخ الفعلي لاشتراك

الاشتراكيين الثوريين والمنشفيك في الحكومة ؟ ومن الجدير بالذكر انه في الشركة الوزارية للكاديت والشرنوفيين والروسانوفيين والزنزيبفيين وبقية محرري **ديبلو نوردا** قد فقدوا كل شعور بالخجل بحيث أنهم يؤكدون بوقاحة ، وكأنما يعلنون امرا تافها ، أن كل شيء في « وزاراتهم » لم يتغير !! ان التعابير الديمقراطية الثورية لمذاع سمعان الطيب ، والبيروقراطية والشريط الأحمر لادخال السرور على «قلب» الرأسماليين ــ ذلك هو **جوهر** التحالف « الشريف »

لقد استبدلت الكومونة البرلمانية المتسفخة والمتعفنة المجتمع البرجوازي بمؤسسات لا تنحط فيها حرية الرأي والمناقشة الى خداع ، ذلك أنه يجب على البرلمانيين أنفسهم ان يعملوا ، وأن ينفذوا قوانينهم الخاصة ، وان يختبروا النتائج المنجزة في الواقع ، وأن يكونوا هم أنفسهم مسؤولين عنها أمام ناخبيهم . ان المؤسسات التمثيلية تبقى ، لكن البرلمانية كنظام خاص ، كتقسيم للعمل تشريعي وتنفيذي ، وكمركز امتيازي للنواب قد انعدمت. ولا نستطيع أن نتصور ديمقراطية، وحتى ديمقراطية بروليتارية ، بدون مؤسسات تنفيذية ، لكننا نستطيع ، بل يجب علينا ، أن نتصور ديمقراطية بدون برلمانية ، ان لم يكن نقدنا للمجتمع البرجوازي ليس اكثر من كلمات ، واذا كانت رغبتنا في الاطاحة بالبرجوازية هي رغبة جدية مخلصة لا مجرد جملة « انتخابية » غايتها قنص أصوات العمال كما هو الأمر عند المناشفة والاشتراكيين الثوريين ، وايضا عند الشيدمانيين والليجينين والسامباتيين والفاندرفالديين .

ومن الهام جدا أن نلاحظ أن ماركس في حديثه عن وظائف **هؤلاء** الموظفين الضروريين للكومونة والديمقراطية البروليتارية ، يقارنهم ماركس بعمال « أي رب عمل آخر » ، أي المشروع الرأسمالي العادي ، « بعماله ومراقبيه ومحاسبيه » .

وليس عند ماركس أي أثر للطوباوية ، بمعنى أنه لا يقيم ولا يخترع مجتمعا « جديدا » . لا ، فقد درس **ولادة** المجتمع **من** المجتمع القديم ، وأشكال الانتقال من الثاني الى الأول ، كعملية تاريخية طبيعية . لقد فحص التجربة الفعلية للحركة الجماهيرية البروليتارية ، وحاول أن يستخلص الدروس العملية منها . لقد فحص التجربة الفعلية للحركة الجماهيرية البروليتارية ، وحاول أن يستخلص الدروس العملية منها . لقد « تعلم » من الكومونة ، تماما كما تعلم المفكرون الثوريون الكبار دون تردد من تجربة الحركات العظمى للطبقات المضطهدة ، ولم يلق « المواعظ » المتحذلقة (مثل بليخانوف : « ما كان يجب اللجوء الى السلاح » او مثل تسيريتيلي : « يجب أن تلجم الطبقة نفسها ») .

ان القضاء على البيروقراطية دفعة واحدة ، وفي كل مكان بصورة تامة ، لا علاقة له بالمسألة . ان ذلك طوباوية . ولكن **تحطيم** آلة البيروقراطية القديمة دفعة واحدة ، والبدء مباشرة ببناء آلة جديدة ، سيهيئان امكانية القضاء التدريجي على كل بيروقراطية ــ هذه **ليست** طوباوية ، انها تجربة الكومونة ، انها المهمة المباشرة والفورية للبروليتاريا الثورية .

ان الرأسمالية تبسط وظائف ادارة « الدولة » ، وتفسح الامكانية لتنحية

« سلم المناصب » جانبا ، وحصر كل الأمر بتنظيم البروليتاريين (كطبقة حاكمة) ، الذين يستأجرون « العمال ، والمراقبين والمحاسبين » باسم المجتمع بأسره .

نحن لسنا طوباويين ، اننا لا « نحلم » بالاستغناء **دفعة واحدة** عن كل ادارة ، عن كل اخضاع . ، تلك الاحلام الفوضوية ، القائمة على عدم تفهم مهمات دكتاتورية البروليتاريا ، هي غريبة كليا عن الماركسية ، ولا تخدم كأمر بديهي الا في تأخير الثورة الاشتراكية ، الى أن يصبح الشعب مختلفا . لا ، نحن نريد ثورة اشتراكية للشعب كما هو الآن ، الذى لا يستطيع الاستغناء عن الخضوع والمراقبة ، « والمراقبين والمحاسبين » .

ولكن يجب الخضوع للطليعة المسلحة ، طليعة كل المستثمرين والشغيلة ، أي طليعة البروليتاريا . يمكن ويجب الشروع على الفور ، بين ليلة وضحاها ، اخلال وظائف بسيطة « للمراقبين والمحاسبين » محل « سلم المناصب » النوعي لموظفي الدولة ، وهي وظائف واقعة ، بصورة عامة ، في مستوى سكان المدن ، ويمكن تنفيذها مقابل « أجور العمال » .

نحن ، العمال سوف ننظم الإنتاج الضخم على أساس ما أوجدته الرأسمالية سابقا ، معتمدين على تجربتنا كعمال ، ملتزمين بنظام طاعة حديدي دقيق تدعمه سلطة دولة العمال المسلحين . سوف نرجع موظفي الدولة الى دور عملاء بسطاء مهمتهم تنفيذ توجيهاتنا ، الى دور « مراقبين ومحاسبين » طبعا بمساعدة التقنيين من كل الانواع والانماط والمستويات) . تلك هي **مهمتنا** البروليتارية ، ذاك ما نستطيع ويجب ان **نبدأ** به في انجاز ثورة البروليتاريين . مثل هذه البداية ، على أساس الانتاج الضخم ، سوف يقود بذاته الى « الاضمحلال » التدريجي لكل بيروقراطية ، الى خلق تدريجي للنظام ــ نظام بدون قوسين نظام لا يحمل أي شبه من العبودية المأجورة ــ نظام تسير فيه وظائف المراقبة والمحاسبة ، من ابسط لأبسط ، وسوف ينفذ كل واحد بدوره هذه الوظائف ، وعندئذ سوف تصبح عادة ، واخيرا تتلاشى بصفتها وظائف **خاصة** لقطاعات خاصة من السكان .

ان احد الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان الظرفاء قد سمىّ في سبعينات القرن الماضي **مصلحة البريد** مثالا للنظام الاقتصادي الاشتراكي . وهذا حقيقي جدا . فمصلحة البريد في الوقت الحالي هي عمل منظم على طراز احتكار **راسمالية** الدولة . ان الامبريالية تحول تدريجيا كل التروستات الى منظمات في نمط مشابه ، يخضع فيه الشغيلة « العامين » المرهقين الجائعين للبيروقراطية البرجوازية نفسها. ولكن آلية التنظيم الاجتماعي هي هنا جاهزة . وعندما نطيح بالرأسماليين ، ونسحق مقاومة هؤلاء المستثمرين باليد الحديدية للعمال المسلحين ، وسحق الآلة البيروقراطية للدولة الحديثة ، فاننا نرى أمامنا آلية مجهزة بشكل رائع ، متحررة من كل « طفيلية » ، آلية يمكن أن يقيمها العمال المتحدون أنفسهم ، الذين سيستأجرون التقنيين والمراقبين والمحاسبين ويدفعون لهم **جميعا** ، كما يدفعون **لجميع** موظفي الدولة بشكل عام ، أجورا عمالية . هنا مهمة عملية ملموسة ، لا يمكن تحقيقها مباشرة فيما يتعلق بكل التروستات ، مهمة سوف يحرر انجازها

الشغيلة من الاستثمار ، مهمة تأخـــذ بالحسبان ما ابتدات به الكومونـــة عمليـــا (وخصوصا في بناء الدولة) .

ان تنظيـــم **كـــل** الاقتصـــاد على اساس مصلحـــة البريد بحيث ان التقنيـــين والمراقبين والمحاسبين ، مثلهم مثل **كـــل** الموظفين ، سيتقاضون مرتبـــات ليست أعلى من « اجور العمال » ، وكـــل ذلك يتم تحت اشراف البروليتاريا المسلحـــة وقيادتها ــ هذا هو هدفنا العاجل . هذه هي الدولة وهذا هو الاساس الاقتصادي الذي نحتاجه . وهذا ما سوف يقضي على البرلمانية ويحافظ علـــى المؤسسات التمثيلية . وهذا ما سوف يحرر الطبقات العاملة من البغـــاء البرجوازي لهذه المؤسسات .

٤ ــ تنظيم الوحدة الوطنيـــة

« في صورة مقتضبة للتنظيم الوطني الذي لم يسمح الوقت للكومونـــة ان تطوره ، قد اشير بوضوح الى انه يجب على الكومونة ان تكون الشكل السياسي حتى لاصغر قرية ... » فالكومونات هي التي يجـــب ان تنتخب « الوفـــد الوطني » في باريس .

« ... اما الوظائف القليلة ، ولكنها الهامة جدا ، التي ستبقى في الحكومة المركزية ، فيجب الا تحذف ، والذين كانوا يدعون ذلك يتعمدون الخطأ ، بل يجب ان يعهد بها الى موظفين من الكومونات ، اي موظفين مسؤولين مسؤولية جسيمة »

« ان الوحدة الوطنية لا تتحطم ، بل العكس ، تنظـم بواسطـــة الادارة الكومونية ، انها تصبح واقعا عن طريق تدمير سلطة الدولة التي كانت تدعي انها التحقيق المادي لهذه الوحدة ، وهي مستقلة عن الامة ، لم تكن في الحقيقة سوى طفيلي نما على جسدها ، واذ نبتر اجهزة السلطة الخكومية القديمة ، ووظائفها الشرعية التي تدعي الارتفاع على المجتمع ، نعهد بهذه الوظائف الى خدام المجتمع المسؤولين (٣٤١) » .

اما الى اية درجة ــ يفهم انتهازيو الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة ــ والاصح ان نقول انهم رفضوا ان يفهموا ــ الراي الذي قدمه ماركس ، فذلك ما يبينـــه تماما كتاب **مقدمات الاشتراكية ومهمات الاشتراكية الديمقراطية** ، الذي حصـــل فيه المرتد برنشتاين على شهرة ارستقراطية (★) . وبصدد المقطع المقتبس اعلاه من ماركس كتب برنشتاين انه « اذا اخذنا المضمون السياسي » لهذا البرنامج فانه « يشبه في جميع سماته الجوهرية شبها كبيرا اتحادية برودون ... على الرغـم من كل نقاط الخلاف الاخرى بين ماركس و « البرجوازي الصغير » برودون (ان برنشتاين يضع « برجوازي صغير » بين قوسين ليجعل في تعبيره شيئا من التهكم) فهما متفقان في هذا وخطاهما فيالتبرير يقتربانمن بعضهما اشد ما يكون الاقتراب» .

(★) نسبة الى ارستراطس الذي حرق معبد ديانا ، وهو من الاعاجيب السبع ، ليكسبالخلود لاسمه . (المترجم)

ويتابع برنشتاين قائلا ان اهمية البلديات تتعاظم ، ولكن يبدو لي ان من المشكوك فيه ان يكون العمل للديمقراطية هو حل الدول الحديثة، وتحويل كامل لتنظيمها كما كان ماركس وبرودون يتخيلان ذلك (تشكيل جمعية من مندوبي الجمعيات من المحافظات والمقاطعات التي ستشكل بدورها من مندوبي الكومونات) ، بحيث ان المجالس الوطنية في شكلها الراهن سوف ، بالتالي ، تتلاشى تماما » (برنشتاين « **مقدمات** » الطبعة الالمانية ١٨٩٩ ص ١٣٤ و ١٣٦) .

انه لشيء فظيع ان يخلط المرء آراء ماركس في « تحطيم سلطة الدولة الطفيلية » باتحادية برودون ! ولكن ليس محض صدفة ، اذ لا يخطر ببال انتهازي ان ماركس هنا لا يتكلم ابدا عن الاتحادية باعتبارها نقيض المركزية ، بل عن تحطيم آلة الدولة البرجوازية القديمة الموجودة في كل الاقطار البرجوازية .

ان الشيء الوحيد الذي يخطر ببال الانتهازي هو ما يراه حوله ، في بيئة الثقافة القذرة للبرجوازية الصغيرة ، والركود « الاصلاحي » ، أي لا يخطر بباله الا « البلديات » ! لقد نسي الانتهازي مطلقا حتى التفكير بالثورة البروليتارية .

انه لامر مضحك . لكن ما هو ملاحظ ان احدا لم يجادل برنشتاين حول هذه النقطة . لقد دحض كثيرون برنشتاين ، وعلى الاخص بليخانوف ، في الادب الروسي ، وكاوتسكي في الادب الاوروبي ، ولكن أيا منهما لم يقل **أي شيء** عن **هذا** التشويه البرنشتايني لماركس .

لقد نسي الانتهازي تماما ان يفكر بطريقة ثورية ، كما نسي ان يمعن النظر في الثورة حتى صار يعزو « الاتحادية » لماركس ، فيخلط بينه وبين مؤسس الفوضوية ، برودون . اما بالنسبة لكاوتسكي وبليخانوف ، اللذين يدعيان انهما ماركسيان مستقيمان ومدافعان عن النظرية الماركسية الثورية ، فانهما لزما الصمت حول هذه النقطة ! وهذا هو احد الاسباب الاساسية لابتذال المتطرف في الآراء حول الفرق بين الماركسية والفوضوية ، هذا الفرق الذي سنعود الى الحديث عنه فيما بعد .

ليس هناك اي اثر للفيدرالية في ملاحظات ماركس أعلاه عن تجربة الكومونة . ان ماركس يتفق مع برودون في نقطة دقيقة لا يراها برنشتاين الانتهازي . ويختلف ماركس مع برودون في نقطة دقيقة يظنها برنشتاين نقطة تشابه بينهما .

ان ماركس يتفق مع برودون في ان كليهما طالبا « بتحطيم » آلة الدولة الحديثة . ولا يرغب الانتهازيون ولا الكاوتسكيون في رؤية تشابه الرأيين حول هذه النقطة بين الماركسية والفوضوية (كل من برودون وباكونين) لانهم في هذه النقطة بالذات يبتعدون عن الماركسية .

ويختلف ماركس عن برودون وباكونين في مسألة الاتحادية بالضبط (ولا نشير الى دكتاتورية البروليتاريا هنا) . ان الاتحادية كمبدأ تنشأ بصورة منطقية من الآراء البرجوازية الصغيرة للفوضوية . وقد كان ماركس مركزيا . كما انه لم ينفصل عن المركزية في ملاحظاته التي اقتبسناها . وليس سوى اولئك الذين

اشبعوا « بالايمان الخرافي » القذر في الدولة يمكن ان يخطئوا في ان تدمير آلـــة الدولة البرجوازية هو تدمير المركزية !

ولو ان البروليتاريا وفقراء الفلاحين استولوا الآن على السلطة ، ونظموا انفسهم بكل حرية في كومونات، **يوحدون** عمل كل الكومونات في مقاومة الرأسماليين، وفي تحويل الملكية الخاصة للسكك الحديدية والمصانع والارض وغيرهـــا الى **كـل** الامة ، الى كل المجتمع ، الا يكون ذلك مركزية ؟ اليس ذلك من المركزية الديمقراطية المتماسكة ، او بالاحرى ، من المركزية البروليتارية ؟

ان برنشتاين لا يستطيع بكل بساطة ان يفهم امكانية المركزية الطوعيـــة ، التوحيد الطوعي للكومونات في امة ، المزج الطوعي للكومونات البروليتارية بهدف تحطيم سلطة البرجوازية وآلة الدولة البرجوازية . ويصور برنشتاين المركزيـة ، مثل كل التافهين ، وكأنها شيء لا يمكن فرضه والحفاظ عليه من الاعلى ، بـل بالبيروقراطية والطغمة العسكرية .

وكأن ماركس تنبأ بأن التشويه يمكن ان يصيب آراءه ، فألح بشدة على ان اتهام الكومونة بأنها ارادت تحطيم الوحدة الوطنية والقضاء على السلطة المركزية ، هو خطأ مقصود . ولقد استخدم ماركس عن قصد تعبير : « الوحدة الوطنية يجب ان تنظم » ليعارض المركزية البيروقراطية العسكريةالبرجوازية بالمركزية البروليتارية الديمقراطية الواعية .

ولكنك لن تجد أشد صمما من ذلك الذي لا يريد ان يسمـــع . وانتهازيو الاشتراكية الديمقراطية لا يريدون ان يسمعوا أي شيء عن تحطيم سلطة الدولة ، عن بتر الزائدة الطفيلية .

٥ ـ القضاء على الدولة الطفيليـة

اقتبسنا اعلاه من كلمات ماركس ما وافق هذا الموضوع ، سوف نكملهـا الآن :

كتب ماركس : « ان المبتكرات التاريخية الجديدة متعذر عليهـا ، بصورة عامـة ، ان تعتبر ، خطأ ، نسخة لأشكال اخرى من الحياة الاجتماعية ، اشكال اقدم منها بل اشكال منتهية ، الا انها تحمل بعض الشبه . وهكذا فقد ارادوا ان يروا في الكومونـة الجديدة التي تحطـم (تسحـق) سلطة الدولة الراهنة ، انبعاثا لكومونات العصور الوسطى ، اتحادا بـين دويلات (طبقا لرؤية مونتسكيو والجيرونديين (٣٤٢)) ... كشكل مبالغ فيه من النضال القديم ضد المركزية المفرطة » .

... « ولكن الدستور الكوموني ، عكس ذلك ، كان يرد الى الكيان الاجتماعي كل القوى التي ابتلعتها حتى ذلك الحين « الدولة » ، هذه الزائدة الطفيلية التي تعيش على حساب المجتمع وتعوق حركته الحرة . وبهذا المعنى فقط يمكن ان يكون ذلك الدستور نقطة الانطلاق لتجديد فرنسا » ...

« ... كان الدستور الكوموني سيضـــع المنتجين الريفيين تحت الادارة

الروحية للمدن ، مدافعين طبيعيين عن مصالحهم . ان وجود الكومونة يقود ، بصورة طبيعية كأمر بديهي الى الادارة الذاتية المحلية ، ولكن ليس باعتبار ذلك نقيض سلطة الدولة التي تصبح عندئذ « عديمة النفع (٣٤٣) ».

« القضاء على سلطة الدولة » ، هذه « الزائدة الطفيلية » ، « بترها » ، « سحقها » « سلطة الدولة التي تصبح عندئذ عديمة النفع » ــ تلك هي العبارات التي استخدمها ماركس فيما يتعلق بمسألة الدولة عندما يقدر ويحلل تجربة الكومونة .

كل هذا كتب منذ اقل من نصف قرن ، ولا بد اليوم من حفريات لنصل بالماركسية غير المشوهة الى وعي جماهير الشعب . ان الاستنتاجات التي استخلصها ماركس من ملاحظة آخر ثورة كبرى عاشها ، قد نسيت تماما عند حلول عصر من الثورات الجديدة الكبرى البروليتاريا .

« ان تنوع التفسيرات التي قدمتها الكومونة ، وتنوع المصالح فيها وجد تعبيره الذي يدل على انها كانت شكلا سياسيا في منتهى المرونة ، بينما كانت كل الاشكال القديمة للحكومة تعسفية في جوهرها . لقد كان سرها الحقيقي هو : انها كانت في جوهرها ، **حكومة الطبقة العاملة** ، نتيجة لنضال الطبقة التي تنتج ضد الطبقة التي تمتلك ، الشكل السياسي الذي وجد اخيرا ، الشكل الذي يمكن في ظله تحقيق التحرر الاقتصادي للعمل ... « وبدون هذا الشرط الاخير ، فان الدستور الكوموني كان يصبح شيئا مستحيلا وخدعة ... » (٣٤٤)

وقد اهتم الطوباويون « باكتشاف » الاشكال السياسية التي سيتم فيها التحول الاشتراكي للمجتمع . اما الفوضويون فقد تجنبوا مسألة الاشكال السياسية بصورة عامة . ولقد وافق انتهازيو الاشتراكية الديمقراطية المعاصرة على الاشكال السياسية البرجوازية للحكومة الديمقراطية البرلمانية باعتبارها حدا لا يمكن تجاوزه ، وقد عفروا جباههم وهم يصلون امام هذا « النموذج » واتهموا كل محاولة **لتدمير** هذه الاشكال بأنها محاولة فوضوية .

لقد استنتج ماركس ، من كل تاريخ الاشتراكية والنضال السياسي ، ان الدولة يجب ان تتلاشى (الانتقال من الدولة الى اللا دولة) ، وان هذا الشكل الانتقالي لتلاشيها هو ولا شك « البروليتاريا المنظمة في طبقة حاكمة » . اما **الاشكال** السياسية لهذا المستقبل فلم يتفرغ ماركس **لاكتشافها** . لقد اكتفى بالملاحظة الدقيقة ، وتحليل التاريخ الفرنسي ، واستخلاص النتيجة التي قادته اليها سنة ١٨٥١ : ان الامور تتجه نحو **تدمير** آلة الدولة البرجوازية .

وعندما اندلعت الحركة الثورية لجماهير البروليتاريا ، شرع ماركس يدرس الاشكال التي كشفت عنها تلك الحركة ، رغم فشلها ، ومحدوديتها زمنيا ، وضعف البين .

ان الكومونة هي الشكل الذي « اكتشفته اخيرا » الثورة البروليتارية ، الشكل الذي يمكن في ظله ان يتحقق التحرر الاقتصادي للعمل .

ان الكومونة هي المحاولة الاولى التي قامت بها الثورة البروليتارية لتحطيم آلة الدولة البرجوازية ، انها الشكل السياسي الذي « اكتشف اخيرا » ، الذي يمكن ويجب ان تحله محل آلة الدولة المحطمة .

وسوف نرى اكثر فيما بعد ان الثورتين الروسيتين عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٧ يكملان ، طبقا لظروف مختلفة وشروط مختلفة ، عمل الكومونة ويثبتان تحليل ماركس التاريخي الساطع .

الفصل الخامس

الأسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة

يشرح ماركس هذه المسألة بعمق في كتابه **نقد برنامج غوتا** (رسالة الى براك في ٥ أيار ١٨٧٥ ، لم تنشر الا في عام ١٨٩١ في مجلة **نيوزيت** المجلد التاسع الجزء الاول ، وظهرت باللغة الروسية في طبعة خاصة (٣٤٥)) . ان القسم الجدي من هذا الكتاب المشهور ، الذي يتضمن نقد اللاسالية قد غطى ، اذا جاز القول ، على القسم الايجابي، أي تحليل الرابطة بين تطور الشيوعية واضمحلال الدولة .

١ ـ طرح ماركس للمسألة

من مقارنة عابرة بين رسالة ماركس الى براك في ٥ ايار ١٨٧٥ ، مع رسالة انجلز الى بيبل في ٢٨ اذار ١٨٧٥ (٣٤٦) ، التي ناقشناها أعلاه ، قد يبدو ان ماركس « نصير للدولة » اكثر بكثير من انجلز وان الفرق بين رأي الكاتبين في الدولة كبير جدا .

ان انجلز يدعو بيبل الى الكف عن أي ثرثرة عن الدولة ، وحذف كلمة دولة من البرنامج نهائيا واستبدالها بكلمة « كومونة » ، بل ان انجلز يصل الى حد اعلان ان الكومونة لم تكن دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة . بينما ماركس يتحدث حتى عن « الدولة المقبلة للمجتمع الشيوعي » ، أي يبدو انه يعترف بضرورة الدولة حتى في ظل الشيوعية .

ولكن مثل هذا الرأي هو على خطأ من حيث الأساس . ان الامعان يبين ان آراء

ماركس وانجلز في الدولة واضمحلالها متطابقة تطابقا تاما ، وان تعبير ماركس المقتبس اعلاه ينطبق بالضبط على الدولة اثناء عملية **الاضمحلال** .

ومن الواضح انه لا يمكن ان تطرح قضيـــة تحديد لحظة هذا « الاضمحلال **المقبل** ، اذ ان العمليـــة طويلة الامد . ان الفرق بين ماركس وانجلز يرجع الى واقـــع انهما عالجا موضوعات مختلفة وسعيا وراء اهداف مختلفة . فهدف انجلز هو ان يبين لبيبل بصورة ساطعة وقاطعة وبخطوط عريضة ، السخافة المطلقة للاوهـــام السائدة عن الدولة (والتي يساهم فيها لاسال الى حد بعيد) . ان ماركس لامس **هذه** المسألـــة بصورة عابرة ، لان اهتمامه كان منصبا على موضوع آخر ، هو **تطـور** المجتمع الشيوعي .

ان كل نظرية ماركس هي تطبيق نظرية التطور ــ في شكلها الاحزم والاكمـــل والاوعى والاعمق ، ــ على الراسمالية المعاصرة . ومن الطبيعي ، ان ماركس كـــان يواجه مسألة تطبيق هذه النظرية على كل من الانهيار **المقبـــل** للراسمالية ، والتطور **المقبل** للشيوعية **المقبلة** .

وعلى اي اساس من **الوقائع** ، تمكن معالجة مسألة التطور المقبل للشيوعيـــة المقبلـــة ؟

على اساس واقع ان الشيوعية **تنبثق** من الراسمالية ، وانها تاريخيـــا تتطـور من الراسمالية وانها نتيجة فعل قوة اجتماعية **ولدتها** الراسمالية . ولا يوجد عنـــد ماركس اي اثر لمحاولة صنع طوباوية ، ولوضع تخمينات لا تمكن معرفتهـــا . ان ماركس يعالج مسألة الشيوعية بالطريقة نفسها التي يعالج بها عالم طبيعي مسألـــة تطور نوع بيولوجي جديد ، اذا عرف انه نشأ بهذه الطريقة او تلك ، وانه يتغير في هذا الاتجاه المحدد او ذاك .

ان ماركس يبدأ اولا بتنحية الاضطراب الذي جاء بها برنامج غوتا الى قضيـــة العلاقة بين الدولة والمجتمع . كتب ماركس :

« المجتمع الراهن هو مجتمع راسمالي قائم في كل الاقطار المتمدنـــة التي تحررت ، الى هذه الدرجة او تلك ، من عناصر العصور الوسطى ومتغير ، الى هذه الدرجة او تلك حسب خصائص التطور التاريخي في كل قطر ، ومتطور ، الى هذه الدرجة او تلك . ومن جهة اخرى ، فان « الدولـــة الراهنة » تتغير بتغير حدود القطر . فهي في الامبراطورية البروسية الالمانية تختلف عن سويسرا ، وتختلف في انكلترا عن الولايات المتحدة . ولذلك فان « الدولة الراهنة » هي وهم .

« ومع ذلك ، فان الدول المختلفة للاقطار المتمدنة ، رغم كثرة التنوع في الشكل ، تشترك في انها ترتكز على اساس المجتمع البرجوازي الحديث ، المتطور فقط راسماليةالى هذه الدرجة او تلك . ولذلك فانها تملك خصائص جوهرية مشتركة . وبهذا المعنى وحده يمكـــن التحدث عن « الدولـــة الراهنة » ازاء المستقبل ، عندما يموت جذرها الحالي ، وهو المجتمـــع البرجوازي .

« وعندئذ يطرح السؤال التالي : بأي تبدل ستمر الدولة في مجتمع شيوعي ؟ وبعبارة اخرى ما الوظائف الاجتماعية التي ستظل قائمة هناك وهي مماثلة لوظائف الدولة الحالية ؟ ولا يمكن الرد على هذا السؤال الا من الناحية العلمية فقط . ومهما حاولت الاقتراب من القضية بالجمع آلاف المرات بين كلمة شعب وكلمة دولة ، فان ذلك لا يقدمنا قيد انملة (٣٤٧) » .

وبعد ان يسخر ماركس من كل حديث حول « الدولةالشعبية »، يصوغ المسألة ويقدم تحذيرا من ان اولئك الذين يبحثون عن رد علمي ، يجب عليهم ان يعتمدوا فقط على معطيات علمية ثابتة وطيدة .

والواقعة الاولى التي اثبتتها بدقة كل نظرية التطور ، كل العلم بصورة عامة ـ وهي دافعة تجاهها الطوباويون ، ويتجاهلها الانتهازيون اليوم الذين يخافون الثورة الاشتراكية ـ هي انه ، تاريخيا ـ يجب ان تكون هناك دون شك مرحلة خاصة ، او عصر خاص **للانتقال** من الراسمالية الى الشيوعية .

٢ ـ الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية

يستطرد ماركس :

« بين المجتمع الراسمالي والمجتمع الشيوعي تقوم فترة من الانتقال الثوري من الاول الى الثاني . وانسجاما مع هذا نجد هناك ايضا فترة انتقال سياسي ، لا يمكن للدولة ان تكون فيها غير « **الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا** » (٣٤٨) .

ويقيم ماركس استنتاجه هذا على تحليل الدور الذي تلعبه البروليتاريا في المجتمع الراسمالي المعاصر ، وعلى ان المصالح المتناحرة بين البروليتاريا والبرجوازية مستعصية لا توفيق بينها .

وكانت المسألة في السابق تطرح كما يلي : يجب على البروليتاريا لتحقيق انعتاقها ان تطيح بالبرجوازية ، وان تكسب السلطة السياسية وتقيم دكتاتوريتها الثورية .

ولكن المسألة الآن تطرح بشكل مختلف الى حد ما : ان الانتقال من المجتمع الراسمالي ـ الذي يتطور باتجاه الشيوعية ـ الى المجتمع الشيوعي مستحيل بدون « مرحلة انتقال سياسية » ولا يمكن ان تكون الدولة في هذه المرحلة الا الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا . .

اذن ، ما العلاقة بين هذه الدكتاتورية والديمقراطية ؟

لقد رأينا ان **البيان الشيوعي** يقرن بكل بساطة بين المفهومين : « تحويل البروليتاريا الى مركز الطبقة الحاكمة » و « كسب معركة الديمقراطية » (٣٤٩) . وعلى اساس كل ما قيل سابقا ، فان من الممكن تقرير كيف تتغير الديمقراطية بالضبط في الانتقال من الراسمالية الى الشيوعية .

في المجتمع الراسمالي ، ولنفرض انه يتطور في انسب شروط ، نرى ديمقراطية

كاملة ، الى هذه الدرجة او تلك ، في الجمهورية الديمقراطية . ولكن هذه الديمقراطية منضغطة دائما داخل الحدود الضيقة التي يقيمها الاستثمار الرأسمالي ، وبالتالي ، فانها تظل دائما ، في جوهرها ، ديمقراطية من اجل الاقلية ، من اجل الطبقات المتملكة فقط ، من اجل الاغنياء فقط . ان الحرية في المجتمع الرأسمالي تظل دائما كما كانت في الجمهوريات اليونانية القديمة : حرية من أجل مالكي العبيد . والعبيد المأجورون اليوم ، نتيجة ظروف الاستثمار الرأسمالي ، تسحقهم الحاجة والفاقة بحيث انهم « لا يزعجون انفسهم بالديمقراطية » « لا يزعجون انفسهم بالسياسة » ، فاغلبية السكان في مجرى الاحداث العادي والسلمي ، مبعدة عن المشاركة في الحياة العامة والسياسية .

وربما كانت المانيا افضل مثال يدل على صحة هذا البيان ، لان الشرعية الدستورية قد ظلت بثبات لفترة طويلة ـ ما يقرب من نصف قرن (١٨٧١ـ١٩١٤) ـ وخلال هذه الفترة كان الاشتراكيون الديمقراطيون قادرين على انجاز شيء اكثر بكثير مما حققوه في البلدان الاخرى ، عن طريق « استغلال الشرعية » ، وتنظيم اكبر نسبة من العمال في حزب سياسي اكثر من أي مكان آخر في العالم .

ما هي اذن هذه النسبة ـ الاكثر ارتفاعا بين النسب التي نراها في المجتمع الرأسمالي ـ من العبيد المأجورين الواعين الفعالين سياسيا ؟ مليون من اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي من خمسة عشر مليونا من العمال المأجورين ! وثلاثة ملايين من النقابين من خمسة عشر مليونا !

الديمقراطية لاقلية ضئيلة ، الديمقراطية للاغنياء ـ تلك هي ديمقراطية المجتمع الرأسمالي . ولو نظرنا عن كثب اكثر في آلية الديمقراطية الرأسمالية ، لرأينا في كل مكان ، وفي التفاصيل « التافهة » ، المزعومة تافهة للانتخاب العام (شروط الاقامة ، استبعاد النساء ... الخ) ، وفي تقنية المؤسسات التمثيلية ، وفي العقبات الفعلية لحق الاجتماع (الابنية العامة ليست « للمعدمين ») ، وفي التنظيم الرأسمالي الخالص للصحافة اليومية ... الخ .. الخ ـ لرأينا تقييدا بعد تقييد للديمقراطية . وهذه التقييدات ، والاستثناءات ، والابعادات ، والعقبات في وجه الفقراء تبدو تافهة ، وعلى الاخص في نظر من لا يعرف الحاجة بنفسه ، ولم يقترب قط من الطبقات المضطهدة في حياتها الجماهيرية (وينطبق هذا على تسعة اعشار ، ان لم نقل ٩٩ ٪ من الصحفيين والساسة البرجوازيين) ، فاذا ما جمعت هذه التقييدات ، فانها تبعد الفقراء وتدفعهم عن السياسة ، عن المشاركة الفعالة في الديمقراطية .

لقد ادرك ماركس بصورة رائعة **جوهر** الديمقراطية الرأسمالية ، عندما قال ، في تحليل تجربة الكومونة ، ان المضطهدين يسمح لهم مرة كل عدة سنوات في تقرير من سوف يذهب من ممثلي الطبقة المضطهدة الى البرلمان ليمثلهم ويسحقهم (٣٥٠) .

ولكن التطور الى الامام من هذه الديمقراطية الرأسمالية ـ الضيقة بالضرورة ، والتي تبعد الفقراء بكل نفاق ، ولذلك فهي منافقة ومرائية حتى الاعماق ـ لا ينطلق بسهولة ومباشرة وبكل لين ، نحو « ديمقراطية اكمل فاكمل » كما يريد الاساتذة الليبراليون والانتهازيون البرجوازيون الصغار ، ان يقنعونا به . لا ، فالتطور الى

الامام ، أي باتجاه الشيوعية ، يكون عبر دكتاتورية البروليتاريا ، ولا يمكن ان يكون غير ذلك ، لان **تحطيم مقاومة** المالكين الراسماليين لا يمكن ان يتم عن طريق أية طبقة اخرى ، ولا عن وسيلة اخرى .

ودكتاتورية البروليتاريا ، أي تنظيم طليعة المضطهدين في طبقة حاكمة بهدف قمع المضطهدين ، لا يمكنها ان تكون مجرد توسيع الديمقراطية . **والى جانب** التوسيع الضخم للديمقراطية التي اصبحت لاول مرة ديمقراطية للفقراء ، ديمقراطية للشعب ، وليس ديمقراطية للاغنياء ، تفرض دكتاتورية البروليتاريا سلسلة من التقييدات على حرية المضطهدين والراسماليين والمستثمرين . يجب ان نضطهدهم لنحرر الانسانية من العبودية المأجورة ، يجب ان نحطم مقاومتهم بالعنف ، ومن الواضح انه لا وجود للحرية ولا للديمقراطية حيث يوجد اضطهاد ويوجد عنف .

لقد عبر انجلز عن ذلك بصورة رائعة عن هذا في رسالته الى لبيبل عندما قال ، كما يذكر القارىء ، ان « البروليتاريا تحتاج الى دولة ، ولكنها لا تحتاج اليها من اجل الحرية ، بل من اجل اضطهاد خصومها ، وحالما يمكن الحديث عن الحرية ، لن تكون هناك دولة » (٣٥١) .

ديمقراطية من اجل الغالبية العظمى من الشعب ، واضطهاد عنيف ، أي حرمان من الديمقراطية ، للمستثمرين ومضطهدي الشعب ، هذا هو التبدل الذي تخضع له الديمقراطية خلال **الانتقال** من الراسمالية الى الشيوعية .

في المجتمع الشيوعي فقط ، عندما تتحطم مقاومة الراسماليين بصورة تامة ، عندما لا يعود هناك راسماليون ولا طبقات (أي عندما لا يكون هناك تمييز بين اعضاء المجتمع حسب علاقاتهم بالوسائل الاجتماعية للانتاج) ، عندئذ**فقط** « تكف الدولة عن الوجود و « **يصبح بالامكان الحديث عن الحرية** » . عندئذ فقط تصبح ديمقراطية كاملة حقا ، دون استثناء حقا ، ممكنة ومطبقة . عندئذ فقط تبدأ الديمقراطية **بالاضمحلال** ، لهذا الواقع البسيط ، وهو ان الناس ، وقد تخلصوا من العبودية الراسمالية ، ومن الفظائع التي لم يسمع بها ، التي فرضها الاستثمار الراسمالي وتوحشه وسخافاته واذلالاته ، **يعتادون** شيئا فشيئا على مراعاة القواعد الاساسية للحياة في المجتمع ، المعروفة منذ قرون ، والمرددة طوال آلاف السنين في جميع الكتب ، يعتادون مراعاتها دون عنف ولا قسر ولا خضوع ، دون هذا **الجهاز الخاص** للقسر المسمى بالدولة .

ان تعبير « الدولة **تضمحل** » هو تعبير اختير بصورة موفقة ، لانه يشير الى كل من الطبيعة التدريجية والطبيعة العفوية للعملية . والعادة وحدها ، ولا بد ان تفعل هذا الفعل ، لاننا نلاحظ حولنا ملايين المرات كيف يعتاد الناس بسهولة مراعاة القواعد الاساسية للحياة الاجتماعية ، اذا كان الاستثمار معدوما ، اذا لم يكن هناك ما يثير ويدعو الى الاحتجاج والانتفاض ويستدعي ضرورة **الاضطهاد** .

وهكذا فاننا في المجتمع الراسمالي امام ديمقراطية بتراء ومشوهة وزائفة هي ديمقراطية من اجل الاغنياء وحدهم ، من اجل الاقلية . اما دكتاتورية البروليتاريا ، مرحلة الانتقال الى الشيوعية ، فهي تقدم لاول مرة الديمقراطية من اجل الشعب ،

من اجل الاكثرية ، الى جانب الاضطهاد الضروري للاقلية ، للمستثمرين . والشيوعية وحدها هي التي تستطيع ان تقدم الديمقراطية كاملة حقا ، وبقدر ما تتكامل ، تزول الحاجة اليها فتضمحل من تلقاء نفسها .

وبكلمات اخرى ، لدينا في ظل الراسمالية دولة بالمعنى الخاص للكلمة ، بمعنى آلة خاصة تضطهد بها طبقة اخرى ، او بالاحرى تقوم الاقلية باضطهاد الاكثرية . ومن الطبيعي ان هذا الامر ، وهو اضطهاد الاقلية المنظم للاكثرية المستثمرة ، يتطلب لنجاحه منتهى القسوة ، منتهى الوحشية في الاضطهاد ، يتطلب بحارا من الدماء تجتاز البشرية عبرها انظمة العبودية والرق والعمل المأجور .

وفوق ذلك ، ففي مرحلة **الانتقال** من الراسمالية الى الشيوعية **يبقى** الاضطهاد ضروريا ، ولكنه يصبح اضطهادا للاقلية المستثمرة من قبل الاكثرية المستثمرة ، والجهاز الخاص ، الآلة المعدة للاضطهاد ، « الدولة » ، **يبقى** امرا ضروريا ، ولكنها تصبح دولة انتقالية ، تكف عن ان تكون دولة بالمعنى الخاص للكلمة ، لان اضطهاد الاقلية المستثمرة من قبل الاكثرية ، عبيد العمل المأجور في **الامس** ، هو نسبيا أمر هين بسيط وطبيعي الى حد يجعله يكلف من الدماء اقل كثيرا مما يكلفه القضاء على تمردات العبيد والرقيق والعمال المأجورين . وهو يتلاءم مع جعل الديمقراطية تشمل اكثرية كبيرة من السكان بحيث ان الحاجة الى **آلة خاصة** للاضطهاد تأخذ بالزوال . ومن الطبيعي ان المستثمرين عاجزون عن اضطهاد الشعب بدون آلة في منتهى التعقيد تعد لهذه المهمة . ولكن **الشعب** يستطيع اضطهاد االمستثمرين بـ « آلة » في منتهى البساطة ، بدون « آلة » تقريبا ، بدون جهاز خاص، بمجرد **تنظيم الجماهير المسلحة** (واذا أردنا استباق الاحداث قلنا على غرار مجالس سوفيتات نواب العمال والجنود) .

واخيرا ، فان الشيوعية وحدها تجعل الدولة غير ضرورية مطلقا ، فلن يكون عندئذ **أي شخص** يجب اضطهاده ، بمعنى **الطبقة** ، بمعنى النضال المنظم ضد قسم معين من السكان . اننا لسنا طوباويين ، ولا ننكر ابدا امكانية وجود نزوات ، وحتمية وجود نزوات من **اشخاص فرديين** ، ولا ننكر ان يكون ردع **هذه** النزوات ضروريا . ولكن ، اولا ، لا ضرورة لآلة خاصة ، لجهاز خاص للاضطهاد في سبيل قمع تلك النزوات ، ان الشعب المسلح سيأخذ بنفسه تنفيذ هذه المهمة ، بمثل البساطة التي تفصل بها جماعة من الناس المتمدنين ، في المجتمع الراهن ، قوما يتقاتلون اولا تسمح بمعاملة امراة بقسوة . وثانيا ، نعرف ان السبب الاجتماعي الاساسي للنزوات ، التي تشكل خرقا لقواعد الارتباطات الاجتماعية ، هو استثمار الجماهير ، وحاجتها ، وبؤسها . وبابعاد السبب الرئيسي ، فان النزوات ستشرع حتما « **بالاضمحلال** » . ولكننا لا نعلم بأية سرعة وبأي تدرج ، لكننا نعلم انها ستضمحل حتما . ومع اضمحلالها سوف **تضمحل** الدولة ايضا .

لقد حدد ماركس ، دون ان يبني طوباويات ، بالتفصيل ما يمكن تعريفه **الآن** بصدد هذا المستقبل ، أي الفرق بين المرحلة (الدرجة ، المستوى) الدنيا والمرحلة العليا من المجتمع الشيوعي .

٣ ـ المرحلة الاولى من المجتمع الشيوعي

فند ماركس في كتابه « **نقد برنامج غوتا** » فكرة لاسال القائلة ان العامل ينال في الاشتراكية « منتوج العمل كاملا » او « غير المنقوص » . واظهر ماركس انه لا بد من ان تطرح من كامل العمل الاجتماعي الذي يقدمه المجتمع بأكمله مخصصات احتياط ومخصصات لتوسيع الانتاج ومخصصات لاستبدال الآلات « البالية والمهترئة » ، وهكذا . وتطرح من مواد الاستهلاك مخصصات للانفاق على جهاز الادارة والمدارس والمستشفيات ومأوى العجزة ... وهكذا .

وبدلا من عبارة لاسال العامة ، الغامضة والمبهمة (« كامل منتوج عمل العامل ») يبين ماركس بوضوح كيف انه يجب على المجتمع الاشتراكي بالضرورة ان يدير الامور . ان ماركس يحلل تحليلا **واقعيا** ظروف الحياة في مجتمع انعدمت فيه الرأسمالية فيقول :

« نحن لا نعالج هنا » ـ في تحليل برنامج حزب العمال ـ « مجتمعا شيوعيا **تطور** على قاعدته الخاصة ، بل نعالج مجتمعا **انبثق** فورا من المجتمع الرأسمالي ذاته ، ولذلك ما يزال يحمل من شتى النواحي ، اقتصاديا واخلاقيا وفكريا ، طابع المجتمع القديم الذي انبثق من رحمه » (٣٥٢) .

ان هذا المجتمع الشيوعي المنبثق على الفور من رحم الرأسمالية ، والذي يحمل من شتى النواحي طابع المجتمع القديم ، يسميه ماركس « المرحلة الاولى » او الدنيا من المجتمع الشيوعي .

ان وسائل الانتاج لا تبقى ملكا خاصا للافراد بل تصبح ملكا للمجتمع بأسره . وكل عضو من اعضاء المجتمع يقوم بقسط معين من العمل الضروري اجتماعيا وينال من المجتمع ايصالا بمقدار كمية العمل الذي قام به . وينال ، بموجب هذا الايصال ، من المخازن العامة لسلع الاستهلاك الكمية المناسبة من المنتوجات . وبعد طرح كمية العمل التي توجه المخصصات العامة ، ينال كل عامل بمقدار ما قدمه للمجتمع .

ويبدو اننا في عالم « المساواة » .

ولكن عندما يقول لاسال ، آخذا بعين الاعتبار هذا النظام الاجتماعي (الذي يسمى عادة الاشتراكية ويسميه ماركس المرحلة الاولى من الشيوعية) بأن هذا « توزيع عادل » ، بأن هذا « حق متساو لكل فرد في كمية متساوية من المنتوجات » ، فهو يخطىء ويبين ماركس خطأه .

يقول ماركس : « نحن هنا امام « الحق المتساوي » ولكنه **لا يزال** « حقا برجوازيا » **يفترض** ككل حق **عدم مساواة** . ان كل حق هو تطبيق لقاعدة واحدة على اناس **مختلفين** ، وليسوا في الواقع متشابهين ولا متساوين ، « فالحق المتساوي » هو خرق للمساواة وغير عادل . والحقيقة ان كل فرد ينال لقاء قسط متساو من العمل الاجتماعي قسطا متساويا من المنتوجات الاجتماعية (بعد طرح المخصصات المذكورة) .

ولكن الناس ليسوا متشابهين : احدهم قوي والآخر ضعيف ، أحدهم متزوج ،

والاخر اعزب ، هذا يملك كثيرا من الاطفال والاخر اقل وهكذا . والنتيجة التي يستخلصها ماركس :

« لدى تساوي العمل ، وبالتالي ، تساوي الحصة من مخصصات الاستهلاك الاجتماعي ينال الواحد عمليا اكثر من الاخر ويظهر اغنى من الاخر.. وهكذا. ولتجنب كل ذلك يجب الا يكون الحق متساويا بل ظلم » (٣٥٣) .

ولذلك فان المرحلة الاولى من الشيوعية لا يمكنها ان تقدم العدالة ولا المساواة : فتبقى فروق في الثروة وهي فروق مجحفة ، لكن **استثمار** الانسان للانسان يغدو مستحيلا ، فيغدو من المستحيل على المرء ان يستولي كملكية خاصة على **وسائل الانتاج** ، على المعامل والآلات والارض وغير ذلك . وفي تفنيد ماركس لعبارات لاسال الغامضة ، البرجوازية الصغيرة حول « المساواة » و « العدالة » **بصورة عامة** ، قد بين **مجرى تطور** المجتمع الشيوعي **المضطر** في البدء الى **الاكتفاء** بازالة ذلك « الظلم » المنحصر في تملك وسائل الانتاج من قبل افراد ، ولكنه **عاجز** عن ان يزيل دفعة واحدة الظلم الاخر الذي يتلخص بتوزيع مواد الاستهلاك « حسب العمل » (لا حسب الحاجات) .

ان الاقتصاديين المبتذلين ومنهم الاساتذة البرجوازيون ، بمن فيهم « صاحبنا » توغان ، يلومون الاشتراكيين دائما بأنهم ينسون ان الناس متفاوتون و « يحلمون » بازالة هذا التفاوت . وهذا اللوم لا يبرهن الا ان الايديولوجيين هم على اشد ما يكون من الجهل .

ولا يأخذ ماركس بالحساب حتمية التفاوت بين الناس فقط، بل يأخذ بالحساب ايضا واقع ان مجرد تحويل وسائل الانتاج الى ملكية عامة للمجتمع بأسره (« الاشتراكية » بالمعنى المعروف للكلمة) **لا يقضي** على مساوىء التوزيع والتفاوت بين « الحق البرجوازي » الذي **يستمر في السيادة** ما دامت المنتوجات توزع حسب العمل . ويتابع ماركس :

« ولكن هذه المساوىء محتمة في المرحلة الاولى من المجتمع الشيوعي بالشكل الذي يخرج فيه من المجتمع الراسمالي ، بعد مخاض طويل اليم . فلا يمكن ان يكون الحق أعلى من النظام الاقتصادي ودرجة الرقي الاجتماعي الملائمة له » (٣٤٥) .

وهكذا فان « الحق البرجوازي » في المرحلة الاولى من المجتمع الشيوعي (التي تدعى عادة اشتراكية ، يلغى **ليس** بصورة تامة ، بل بصورة جزئية ، بمقدار ما تتحقق الثورة الاقتصادية ، أي فيما يتعلق بوسائل الانتاج فقط . ان « الحق البرجوازي » يعترف بملكية الافراد الخاصة لهذه الوسائل . اما الاشتراكية فنجعل منها ملكية عامة . **وبهذا الحد** ــ وبهذا الحد فقط ــ يختفي « الحق البرجوازي » .

لكنه يبقى في قسمه الآخر على اعتباره ضابطا (عاملا مقررا) لتوزيع المنتجات وتوزيع العمل بين اعضاء المجتمع . « من لا يعمل لا يأكل » هذا المبدأ الاشتراكي قد تحقق منذ الان ، مقابل كمية متساوية من العمل، هناك كمية متساوية من المنتجات »، وهذا مبدأ اشتراكي آخر قد تحقق ايضا منذ الان . ومع ذلك فليست تلك هي

الشيوعية بعد ، وذلك لا يبطل « الحق البرجوازي » الذي يقدم كمية متساوية من المنتجات لاشخاص غير متساوين ، ولكمية غير متساوية (غير متساوية حقا) من العمل .

ويقول ماركس ، ان ذلك « نقص » لكنه نقص محتوم في المرحلة الاولى من الشيوعية ، لاننا لا نستطيع ان نفكر ، دون ان نقع في الطوباوية ، ان البشر سيتعلمون من الوهلة الاولى ، بعد الاطاحة بالرأسمالية ، ان يعملوا للمجتمع **دون قواعد حقوقية من أي نوع كان** ، بالاضافة الى ان الغاء الرأسمالية لا **يعطي من الوهلة الاولى** للمقدمات الاقتصادية لمثل هذا التغير .

ولكن لا وجود لقواعد أخرى غير قواعد « الحق البرجوازي » . ولذلك تبقى ضرورة قيام دولة تحمي مساواة العمل والمساواة في توزيع المنتجات اثناء حمايتها للملكية العامة لوسائل الانتاج .

ان الدولة تضمحل ، ولكن بمقدار ما لا يعود هناك رأسماليون ، ولا طبقات، ويكون بالتالي من المستحيل **اضطهاد** اي **طبقة** .

ولكن الدولة لا تضمحل تماما ، ما دام هناك استمرار في حماية « الحق البرجوازي » الذي يكرس التفاوت الفعلي . فحتى تضمحل الدولة تماما ، لا بد من الشيوعية الكاملة .

٤ ـ المرحلة العليا من المجتمع الشيوعي

ويتابع ماركس :

« في المرحلة العليا من المجتمع الشيوعي ، بعد ان تزول عبودية الافراد الناجمة عن خضوعه لتقسيم العمل ، ومعه يزول التضاد بين العمل الفكري والعمل اليدوي ، عندما لا يعود العمل وسيلة للحياة فقط ، بل يغدو هو نفسه الضرورة الحيوية الاولى ، عندما تتعاظم القوى المنتجة مع التطور المتنوع للافراد ، وتنبثق بقية ينابيع الثراء الاجتماعي بوفرة ، عندئذ فقط يمكن تجاوز الافق الضيق للحق البرجوازي تجاوزا تاما ، فيستطيع المجتمع ان يخط هذا الشعار على راياته : « من كل حسب قدرته ، ولكل حسب حاجاته » (٣٥٥) .

الآن فقط يمكننا تقدير صحة ملاحظات انجلز تقديرا كاملا ، عندما سخر دون شفقة من سخافة الجمع بين كلمتي « حرية » و « دولة » . فما دامت الدولة موجودة فليس هناك حرية ، وعندما تكون هناك حرية ، فلن تكون هناك دولة .

ان الاساس الاقتصادي لاضمحلال الدولة التام هو الشيوعية التي بلغت درجة عالية جدا من التطور بحيث يتلاشى كل تضاد بين العمل الفكري والعمل اليدوي ، وبالتالي يتلاشى احد المصادر الرئيسية للتفاوت الاجتماعي الراهن ، وهو مصدر لا يمكن ان يزول تماما بمجرد جعل وسائل الانتاج ملكا اجتماعيا بمجرد نزع ملكية الراسماليين .

ان نزع الملكية هذا سيجعل من **الممكن** ان تتطور القوى المنتجة تطورا جبارا .

وعندما نرى ان الراسمالية ، منذ الان ، تعيق بصورة لا تصدق هذا التقدم ، وكم يمكننا ان ننطلق بفضل التقنية الحديثة التي حصلنا عليها حتى الان ، فان لنا الحق ان نؤكد ، بايمان مطلق ، ان نزع ملكية الراسماليين سيؤدي بالضرورة الى تطور جبار لقوى المجتمع البشري المنتجة . اما الى أي مدى ستكون سرعة هذا التطور ، ومتى سينتهي الى الغاء تقسيم العمل ، الى القضاء على التضاد بين العمل الفكري والعمل اليدوي ، الى تحويل العمل الى « الضرورة الاولى للحياة » ــ ولا نعرف **ولا نستطيع** ان نعرف هذا .

وهذا هو السبب في اننا غير مخولين الا بالتحدث عن الاضمحلال الحتمي للدولة، مؤكدين على الطبيعة الطويلة المدى لهذه العملية واعتمادها على سرعة تطور **المرحلة العليا** من الشيوعية ، ونترك المسألة حول وقت هذا الاضمحلال ، او اشكاله الحسية ، مفتوحة ، لان **ليس** هناك معطيات للرد على هذه الاسئلة .

ان الدولة تضمحل تماما عندما يطبق المجتمع قاعدة : « من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجاته » أي عندما يعتاد الناس تماما على مراعاة القواعد الاساسية للترابط الاجتماعي ، وعندما يصبح عملهم منتجا لدرجة تجعلهم يعملون طوعا **حسب طاقتهم** . « ان الافق الضيق للحق البرجوازي ، الذي يجبر المرء على الحساب بحرص شايلوك ، فلا يعمل نصف ساعة زيادة عما يعمل آخر ، وان لا يقبض اجرة اقل من اجرة الاخر . وعندئذ لا يتطلب توزيع المنتجات تقنينا من المجتمع للمنتجات التي سينالها كل انسان ، ان كل انسان سيأخذ « حسب حاجاته » بكل حرية .

ويمكن ، من وجهة نظر برجوازية ، ان نصف مثل هذا النظام الاجتماعي بأنه نظام « طوباوي خالص » ، وان نسخر من الاشتراكيين الذين يعدون كل مواطن بالحق في ان يأخذ من المجتمع ، من غير مراقبة على عمله ، ما شاء من الكمأة والسيارات واجهزة البيانو الخ .. ويكتفي معظم « العلماء » البرجوازيين ، حتى اليوم ، بمثل هذه السخرية ، فيكشفون بذلك عن جهلهم ، ويميطون اللثام عن دفاعهم المتحيز عن الراسمالية .

الجهل ــ لانه لم يخطر قط في بال أي اشتراكي أن « يعد » بقيام المرحلة العليا من تطور الشيوعية ، أما **نبوءة** الاشتراكيين الكبار بقيامها ، فانها تفترض انتاجية للعمل تختلف عن انتاجية عمل اليوم ، وتفترض انسانا غير الانسان **الحالي** الذي يستطيع ، مثل تلاميذ مدرسة الرهبان في قصص بومبا لوفسكي (٣٥٦) ، يطالبون بالثروة العامة « لتبديدها » وينشدون المستحيل .

وحتى قيام المرحلة « العليا » من الشيوعية ، يطالب الاشتراكيون بالرقابة **الصارمة** من قبل المجتمع ، ومن قبل الدولة على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك ، ولكن هذه الرقابة يجب أن تبدأ بنزع ملكية الراسمالية ، بتوطيد رقابة العمال على الراسماليين ، ويجب أن تمارس لا من قبل دولة البيروقراطيين ، بل من قبل دولة **العمال المسلحين** .

ان دفاع الايديولوجيين البرجوازيين المغرض عن الراسمالية (واذناب هؤلاء الايدلوجين أمثال تسيريتسلي وتشيرنوف واحزابهم ، ينحصر بالضبط في انهم

يطمسون بالجدال واللغو حول المستقبل البعيد المسألة الملحة ، المسألة الحيوية ، مسألة السياسة **الراهنة** ، اي نزع ملكية الرأسماليين وتحويل **جميع** المواطنين الى شغيلة ومستخدمين في « نقابة » كبيرة **واحدة** ، أي الدولة بأسرها، واخضاع كل عمل هذه النقابة اخضاعا تاما لدولة ديمقراطية فعلا، لدولة **سوفييتات نواب العمال والجنود.**

في الواقع ، عندما يتحدث الاساتذة المتعامون ، يتبعهم المبتذلون ، ويتبع هؤلاء بدورهم تسيريتيلي وتشيرنوف ، عن الطوباويات السخيفة ، وعن وعود البلاشفة المضللة ، وعن استحالة « ادخال » الاشتراكية ، فانهم يفكرون بالضبط في تلك الدرجة ، او في تلك المرحلة العليا من الشيوعية ، التي لم يعد بها احد ، ولم يفكر في « ادخالها » لان « ادخالها » مستحيل بصورة عامة .

ويقودنا هذا الى مسألة الفرق العلمي بين الاشتراكية والشيوعية الذي تطرق اليه انجلز في الشاهد المقتبس اعلاه ، حول عدم صحة اسم « الاشتراكي ـ الديمقراطي » . فالفرق ، سياسيا ، بين المرحلة الاولى ، او المرحلة الدنيا والمرحلة العليا من الشيوعية سيكون ، بمرور الزمن ، عظيما بالتأكيد . ولكن من المضحك ان نعترف بهذا الفرق الان ، في ظل الرأسمالية ، وربما كان الفوضويون الفرديون فقط يولونه الاهمية الاولية (هذا اذا كان لا يزال بين الفوضويين أناس لم يتعلموا شيئا من تحول « بليخانوف »وغراف وكورنييسين . وبقية « النجوم » الآخرين من الفوضوية ، الى اشتراكيين شوفينيين ، او « فوضويي الخنادق » حسب تعبير غي ، وهو احد الفوضويين القلائل الذي لا يزال يحتفظ بشرفه ووجدانه) .

ولكن الفرق العلمي بين الاشتراكية والشيوعية واضح . فما يسمى عادة « اشتراكية » سماه ماركس المرحلة الاولى ، او الدنيا من المجتمع الشيوعي . وبقدر ما تصبح وسائل الانتاج ملكية **عامة** ، يمكن ان نطبق هنا كلمة « شيوعية » ، شريطة الا ننسى ان هذا **ليس** شيوعية كاملة . ان الاهمية الكبرى لشروح ماركس هو انه يطبق هنا ايضا ، بشكل متماسك الديالكتيك المادي ، يطبق نظرية التطور ، ويعتبر الشيوعية شيئا ينبثق **من** الرأسمالية . وبدلا من التعريفات « الملفقة » المخترعة ، بصورة مدرسية ، بدلا من النزاع حول كلمات (ما هي الاشتراكية؟ ما هي الشيوعية؟) يقدم ماركس تحليلا لما يمكن ان يسمى مراحل النضج الاقتصادي للشيوعية .

في المرحلة الاولى،او الدرجة الاولى، **لا تستطيع** الشيوعية بعد ان تكون«ناضجة، اقتصاديا » وحرة تماما من تقاليد الرأسمالية او آثارها . ولذلك فان الظاهرة الهامة هي ان الشيوعية في مرحلتها الاولى تحتفظ « بالافق الضيق للحق **البرجوازي** » . وبالطبع ، فان الحق البرجوازي فيما يتعلق بتوزيع السلع **الاستهلاكية** يفترض حتما وجود **الدولة البرجوازية** ، لان الحق ليس شيئا بدون جهاز قادر على **الزام** الناس بمراعاة الحق .

وينجم عن ذلك ان الحق البرجوازي سيبقى وقتا في ظل الشيوعية،وليس الحق البرجوازي وحده فقط ، بل حتى الدولة البرجوازية تبقى ، ولكن بدون البرجوازية.
وقد يبدو هذا تناقضا سفسطائيا او لعبة فكرية ديالكتيكية ، الذي كثيرا ما

تلفت الماركسيـــة اللوم بسببه من أناس لم يولوا أية عناية بدراسة مضمونه العميق الى ابعد حد .

وفي الواقع ، فان بقايا القديم ، المنبعثة مجددا ، تواجهنا في كل خطوة في حياتنا ، سواء في الطبيعة أم في المجتمـع . وماركس لم يحشر جزءا من الحـق « البرجوازي » في الشيوعية حشرا تعسفيا ، بل أشار ، اقتصاديا وسياسيا ، الى ما هو حتمي في مجتمع **ينبثق من رحم** الراسمالية .

أن الديمقراطية ذات اهمية قصوى بالنسبة للطبقة العاملة في نضالها ضـــد الراسماليين من اجل انعتاقها . ولكن الديمقراطية ليست ابدا حدا لا يمكن تخطيه ، انها مرحلة من مراحل الطريق من الاقطاعية الى الراسماليـة ، ومن الاشتراكيـــة الى الشيوعية .

الديمقراطية تعني المساواة . والاهمية الكبرى لنضال البروليتاريا من اجـل المساواة والمساواة كشعار ، ستتضح لنا اذا ما قسرنا المساواة على انها قضاء علـى **الطبقات** . ولكن الديمقراطية لا تعني الا مساواة **شكلية** . وما ان تتحقق المساواة لكل اعضاء المجتمع فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج ، أي مساواة العمل والاجور ، وسوف تواجه الانسانية حتما مسألة تقدم جديد لا بد من تحقيقه ، وهو الانتقال من المساواة الشكلية الى المساواة الفعلية ، أي الى العمل بمبدأ : « من كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجاته » . اما بأية مراحل ، وبأية وسائل من المقاييس العمليـــة سوف تسير الانسانية الى هذا الهدف السامي ، فاننا لا نعرف ولا نستطيع ان نعرف. ولكن من المهم ان نتحقق من مدى النفاق المطلق في المفهوم البرجوازي الشائع عـن ان الاشتراكية شيء ميت جامد ، يقدم مرة واحدة والى الابد ، بينما مع الاشتراكية **فقط** تبدأ حركة التقدم السريع في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية ، حركـة الجماهير .

ان الديمقراطية شكل من اشكال الدولة ، ونوع من انواعها ، وبالتالي فانها ، مثل أي دولة ، تمثل من جهة ، الاستخدام المنظم المنهجي للقوة ضد الناس ، ولكن من جهة اخرى ، تعني الاعتراف الشكلي بالمساواة بين المواطنين ، الحق المتساوي للجميع في تحديد بناء الدولة وادارتها . ويعني هذا ، بدوره ، أنه في مرحلة معينة من تطور الديمقراطية ، تمزج اولا الطبقة التي تشن نضالا ثوريا ضد الراسمالية ـ البروليتاريا ، وتمكنها من أن تفتت وتمزق اربا وتعفر وجه البرجوازية ، وحتى البرجوازية الجمهورية ، وتقضي على آلة الدولة والجيش الدائـــم والشرطـــة والبيروقراطية وتستعيض عن ذلك بآلة دولة **اكثر** ديمقراطية ، ولكنها آلة دولة علـى شكل عمال مسلحين يشكلون ميليشيا تشمل كل السكان .

هنا « تنقلب الكمية الى كيفية » : **مثل** هذه الدرجة من الديمقراطية تتخطـى حدود المجتمع البرجوازي وتبدأ باعادة التنظيم الاشتراكي . واذا اشترك الجميـــع **فعلا** في ادارة الدولة ، فان الراسمالية لا تستطيع البقاء . ان تطور الراسمالية يخلق، بدوره ، **الشروط المسبقة** التي **تمكن** « الجميع » حقا من المشاركة في ادارة الدولة . وبعض هذه الشروط المسبقة : التعليم الشامل الذي حققته الان بعض الاقطـــار

الطليعية الرأسمالية ، و « التدريب والتثقيف » لملايين العمال بواسطة اجهزةمشركة معقدة ضخمة من مصلحة البريد والسكك الحديدية ، والمصانع الكبرى ، والتجارة الضخمة ، والمصارف ... الخ ... الخ .

فاذا ما توفرت هذه الشروط المسبقة ، فان من الممكن تماما ، بعد الاطاحة بالرأسماليين والبيروقراطيين ، استبدالهم ، بين ليلة وضحاها ، في مراقبة الانتاج والتوزيع ، باحصاء العمل والمنتجات ، بالعمال المسلحين ، بكل السكان المسلحين (يجب عدم الخلط بين مسألة المراقبة والاحصاء ، وبين مسألة الهيئات المدربةعلميا من المهندسين والمهندسين الزراعيين وهلمجرا . ان هؤلاء السادة الذين يعملون اليوم حسب رغائب الرأسماليين ، سوف يعملون أفضل غدا حسب رغائب العمال المسلحين) .

الاحصاء والمراقبة ــ هذا ما تفرضه الحاجة ، **بصورة رئيسية** ، للعمل « المنتظم » ، وهو الوظيفة الخاصة في **المرحلة الاولى** من المجتمع الشيوعي . ان **كل** المواطنين يتحولون الى مستخدمين مأجورين عند الدولة ، التي تتألف من العمال المسلحين . ان **كل** المواطنين يصبحون مستخدمين وعمالا في « نقابة » الدولة العريضة **الواحدة** . وكل ما يطلب هو انهم سيعملون بالتساوي ، يقدمون نصيبهم الخاص من العمل ، ويتسلمون راتبا متساويا . الاحصاء والمراقبة ضروريان لان الرأسمالية قد بسطت ذلك الى ابعد حد . وارجعته الى اعمال بسيطة جدا ــ بحيث ان اي شخص متعلم يمكن ان ينفذه ــ من مراقبة وتسجيل ، ومعرفة القواعد الاربعة في الحساب وقطع الايصالات المناسبة (★) .

وعندما تبدأ **الاغلبية** في كل مكان بصورة مستقلة ، بالاحصاء ، وتمارس مراقبة الرأسماليين (الذين تحولوا الآن الى مستخدمين) ومراقبة السادة المفكرين الذين يحتفظون بعاداتهم الرأسمالية ، هذه المراقبة سوف تصبح عامة وشاملة حقا وشعبية فعلا ، ولا مناص منها ، لن « تكون هناك وسيلة للافلات » .

سوف يصبح المجتمع كله مكتبا واحدا ومصنعا واحدا ، مع مساواة في العمل والاجر .

بيد ان هذا النظام « المصنعي » الذي ستوسعه البروليتاريا ، بعد هزيمة الرأسماليين والاطاحة بالمستثمرين ، ليشمل كل المجتمع ، ليس بأي حال مثلنا الاعلى او هدفنا النهائي . انه لا يعدو ان يكون **خطوة** ضرورية لتنظيف المجتمع بعمق من قذارات الاستثمار الرأسمالي ودناءاته ، ولتوطيد النجاح **اللاحق** .

ولكن منذ اللحظة التي يتعلم فيها كل اعضاء المجتمع ، او الاغلبية العظمى منهم على الاقل ، ان يديروا **بانفسهم** شؤون الدولة ، ان يصبح هذا العمل في ايديهم هم ، وينظموا المراقبة على الاقلية الهزيلة من الرأسماليين ، والسادة الراغبين

(★) عندما تتحول وظائف الدولة الاكثر اهمية الى الاحصاء والمراقبة من قبل العمال انفسهم ، فانها تتوقف عن ان تكون « دولة سياسية » و « سوف تفقد الوظائف العامة طابعها السياسي وتصبح اكثر فاكثر وظائف ادارية » (انظر اعلاه : الفصل الرابع ، الفقرة الثانية من مشادة انجلز مع الفوضويين) .

بالاحتفاظ بعاداتهم الرأسمالية ، وعلى العمال الذين أفسدتهم الرأسمالية حتى الاعماق ـ منذ هذه اللحظة فان الحاجة الى حكومة من أي نوع تأخذ بالتلاشي ايضا. وكلما تكاملت الديمقراطية ، اقتربت أكثر فأكثر من اللحظة التي تصبح فيها غير ضرورية . وكلما كانت « الدولة » المشكلة من العمال المسلحين ، والتي « لم تعد دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة » اكثر ديمقراطية ، ابتدأ اسرع فأسرع **كل** شكل من اشكال الدولة بالاضمحلال .

لانه ، عندما يتعلم **الجميع** الادارة ويديرون حقا وبصورة مستقلة الانتاج الاجتماعي ، ويحققون الاحصاء ويمارسون المراقبة على الطفيليين ، وابناء الثروة والكسالى ،والمختلسين وبقية « حراس التقاليد والرأسمالية » ، يصبح الافلات من هذا الاحصاء وتلك المراقبة المطبقين من قبل الشعب بأسره ، امرا عسيرا ومستحيلا، واذا حدث فانه نادر جدا ، وسيسبب عقابا صارما وسريعا (لان العمال المسلحين هم رجال عمليون ، وليسوا بمثقفين عاطفيين ، وقلما يسمحون لاي شخص ان يمزح معهم) ، حيث ان المحافظة على القواعد الاساسية البسيطة للمجتمع ، سوف تصبح بسرعة **عادة** .

وعندئذ سوف يفتح الباب على مصراعيه للانتقال من المرحلة الاولى من المجتمع الشيوعي ، الى مرحلته العليا ، ومنها الى الاضمحلال الكامل للدولة .

كتب في آب ـ ايلول ١٩١٧
والفقرة ٣ من الفصل الثاني ـ قبل ١٧ كانون الاول ١٩١٨

الماركسية والانتفاضة

رسالة الى اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلشفي)

ان من اشد تشويهات الماركسيـة وقاحـة وانتشارا بين صفوف الاحزاب « الاشتراكية » السائدة تلك الكذبة الانتهازية بأن التحضير لانتفاضة ، او معالجـة الانتفاضة بصورة عامة على انها فن . انما هو « بلانكية » .

لقد اكتسب برنشتاين ، قائد الانتهازية ، صيتا سيئا باتهامه الماركسيـة بالبلانكية ، وعندما يجأر انتهازيو اليوم بالبلانكية فانهم لا يضيقون ولا « يغنون » « الافكار » الهزيلة التي أظهرها برنشتاين بشيء ، ولا بقلامة ظفر .

لقد الصقت تهمة البلانكية بالماركسيين ، لانهم يعالجون الانتفاضة كفن . وهل هناك تحريف فظيع للحقيقة ، عندما لا يرفض ماركسي واحد ان ماركس نفسه هو الذي عبر عن هذه المسألة بطريقة محددة دقيقة وعلمية ، معتمدا على الانتفاضة باعتبارها فنا . قائلا ان من الواجب ان تعالج كفن ، وان عليك ان **تكسب** الانتصار الاول ، وعندئذ تنطلق من انتصار الى انتصار ، دون ان يتوقف **الهجوم** ضد العدو ، مستفيدا من اضطرابه الخ . . . الخ ؟

وحتى ننجح يجب أن تعتمد الانتفاضة ليس على التآمر بل على الحزب ، على الطبقة التقدمية . تلك هي النقطة الاولى . فالانتفاضة يجب ان تعتمد على **المد الثوري للشعب** . تلك هي النقطة الثانية . ويجب ان تعتمد الانتفاضة على **المنعطف** التاريخي للثورة المتعاظمة عندما يكون نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب في ذروته، وعندما يدب **التذبذب** في صفوف العدو ، وعندما تتقوى **صفوف اصدقاء الثورة الضعيفين والخائفين والمترددين** . تلك هي النقطة الثالثة . وتلك الشروط الثلاثة لطرح مسألة الانتفاضة هي التي تميز **الماركسية من البلانكية** .

وحالما توجد هذه الشروط ، فان رفض معالجة الانتفاضة **كفن** هو خيانة للماركسية وخيانة للثورة .

وحتى نظهر ان الحزب في اللحظة الراهنة بالضبط ينبغي ان يعترف بأن المجرى العام للاحداث بأسره قد وضع **الانتفاضة** بصورة موضوعية كأمر يومي، وان الانتفاضة يجب ان تعالج باعتبارها فنا ، ربما كان من الافضل ان نستخدم طريقة المقارنة ، فنرسم خطوط مقارنة بين يومي ٣ ــ ٤ تموز (٣٥٧) وايام ايلول .

ففي ٣ ــ ٤ تموز لا يمكن القول ، دون اجتراح الحقيقة ، ان الشيء الصحيح وقتها ، كان الانقضاض لانتزاع السلطة ، لان اعداءنا سوف يتهموننا في كل الاحوال بالانتفاضة ، ويعاملوننا دون شفقة كمتمردين . وعلى اية حال ، فان التصميم على انتزاع السلطة في تلك الايام كان خطأ ، لان الظروف الموضوعية لانتصار الانتفاضة لم تكن متوفرة .

(١) كان لا يزال ينقصنا تأييد الطبقة التي هي طليعة الثورة .

كنا لا نزال لا نملك الاغلبية بين العمال والجنود في بتروغراد وموسكو . والآن نحن نملك اكثرية في السوفييتات . لقد خلق هذه الاكثرية تاريخ تموز واب ، وتجربة « المعاملة القاسية » التي تكبدها البلاشفة ، وتجربة تمرد كورنيلوف (٣٥٨) .

(٢) في ذلك الوقت لم يكن يوجد مد ثوري يشمل البلاد كلها . اما الآن فيوجد، بعد تمرد كورنيلوف ، والوضع في الاقاليم واستيلاء السوفييتات على السلطة في عدة مناطق محلية يثبت هذا .

(٣) في ذلك الوقت لم يكن هناك **تذبذب** على أي صعيد سياسي جدي في صفوف أعدائنا وبين البرجوازية الصغيرة المترددة . والتذبذب متوفر جدا الان . فعدونا الرئيسي وهو الحلفاء والامبريالية العالمية (ان الحلفاء هم على رأس الامبريالية العالمية) **قد طفق يتردد** بين حرب حتى النصر وبين سلم منفصل موجه ضد روسيا . وديمقراطيونا البرجوازيون الصغار ، وقد فقدوا أغلبيتهم بين الشعب ، قد طفقوا يتذبذبون ورفضوا التكتل أي الائتلاف مع الكاديت .

(٤) ولذلك كانت انتفاضة ٣ ــ ٤ تموز ستكون خطأ ، فما كان في مقدورنا الاحتفاظ بالسلطة لا ماديا ولا سياسيا . ما كنا لنحتفظ بالسلطة ماديا حتى وان كانت بتروغراد في ايدينا وقتئذ ، لان عمالنا وجنودنا في ذلك الوقت لم يكونوا **قد حاربوا وماتوا** من اجل بتروغراد . في ذلك لم تكن تلك « الوحشية » او ذاك الحقد الوحشي **من** كيرنسكي **و من** تسيرتيلي وتشيرنوف . ولم يكن شعبنا قد تصلب بتجربة ملاحقة البلاشفة التي ساهم فيها الاشتراكيون الثوريون والمناشفة .

ولم يكن في مقدورنا في ٣ ــ ٤ تموز ان نحتفظ بالسلطة سياسيا ، لان الجيش والاقاليم ، **قبل تمرد كورنيلوف** ، كان من الممكن ان يحارب ضد بتروغراد . ولكن الصورة الان تختلف كليا .

فتتبعنا اغلبية **طبقة** ، هي طليعة الثورة ، طليعة الشعب ، القادرة على جر الجماهير معها .

تتبعنا **اغلبية** الشعب ، لان استقالة تشيرنوف هي ، وان لم تكن المظهر الوحيد، اعظم اضراب والظاهرة الواضحة ان الفلاحين **لن يتسلموا ارضا** من كتلة الاشتراكيين

الثوريين (او من الاشتراكيين الثوريين انفسهم) . وهذا هو السبب الرئيسي لطابع الثورة الشعبي .

اننا في وضع موات لحزب يعرف بالتأكيد أي طريق يسلك في وقت يتذبذب فيه بشكل فظيع **الامبريالية ككل** والمناشفة وكتلة الاشتراكيين الثوريين ككل .

ان انتصارنا مضمون ، لان الشعب اقترب من اليأس ، وقد اظهرنا لكل الناس الطريق المضمون ، ولقد أظهرنا لكل الشعب ، أثناء « أيام كورنيلوف » قيمة قيادتنا ، وعندئذ **عرضنا** على سياسيي الكتلة اتفاقا ، **وقد رفضوه** ، مع انهم لم يكفوا عن تذبذبهم .

وانها لخطيئة كبرى ان نعتقد ان عرضنا للاتفاق لن يقابل بالرفض ، وان المؤتمر الديمقراطي (٣٥٩) يمكن ان يوافق عليه . لقد كان الاتفاق مقدما من **حزب** الى **أحزاب** ، وما كان يمكن اقتراحه بطريقة اخرى . ولقد رفضته **الاحزاب** . والمؤتمر الديمقراطي هو **مؤتمر** ، ولا شيء غير ذلك . شيء واحد يجب **الا** ننساه وهو ان اغلبية الشعب الثورية ، والفقراء والفلاحين الذين يزدادون مرارة ، غير ممثلين في هذا المؤتمر . انه مؤتمر **أقلية من الناس** ــ هذه الحقيقة الواضحة يجب الا ننساها . وانها لخطيئة كبرى وقماءة برلمانية خالصة من جانبنا ، اذا اعتبرنا المؤتمر الديمقراطي برلمانا ، حتى **ولو** زعم انه برلمان الثورة الدائم والحاكم ، فلن يستطيع **تقرير شيء** . ان سلطان التقرير موجود **خارجه** ، في ميادين الطبقة العاملة في بتروغراد وموسكو .

ان كل الشروط الموضوعية متوفرة للانتفاضة الناجحة . ان نستفيد فائدة استثنائية من وضع يستطيع فيه انتصارنا **فقط** في الانتفاضة ان يضع حدا لاشد شيء ايلاما في الارض ، وهو التذبذب ، الذي يمزق الشعب ، وانتصارنا بالانتفاضة وحده سيقدم الارض للفلاحين على الفور ، انه وضع يستطيع فيه انتصارنا بالانتفاضة **فقط** ان **يحبط** لعبة السلم المنفرد الموجه ضد الثورة ــ يحبطها باعلان اقتراح سلم عاجل وعادل وكامل ، سلم يكون **لصالح** الثورة .

واخيرا ان حزبنا وحده **يستطيع** ، بانتفاضة مظفرة ، ان ينقذ بتروغراد ، اذ لو رفض اقتراحنا للسلام ، واذا لم تؤمن ولا حتى هدنة، فاننا نصبح عندئذ «مدافعين»، وسوف نضع انفسنا في **رأس قائمة الاحزاب المدافعة عن الحرب** ، وسوف **نكون حزبا حربيا من الطراز الاول** ، وسوف ندير الحرب بطريقة ثورية حقيقية . سوف ننتزع الغذاء والكساء من الرأسماليين . لن نترك لهم الا الفتات ، وسنجعلهم ينتعلون الاحذية القديمة . سوف نرسل الغذاء والكساء الى الجبهة .

وعندئذ ننقذ بتروغراد .

ان مصادر الحرب الثورية الحقيقية في روسيا ، المادية والروحية ، لا تزال وفيرة ، والفرص هي مئة على واحد بأن الالمان سوف يسلمون معنا بهدنة على الاقل . وتأمين الهدنة في حد ذاته يعني الآن **ربح العالم بأسره** .

* * *

واذ نقر بالضرورة الملحة لانتفاضة عمال بتروغراد وموسكو لانقاذ الثورة وانقاذ

روسيا من التجزئة « الانفصالية » التي يسعى اليها امبراليو الفئتين ، علينا اولا ان نكيف تكتيكنا السياسي في المؤتمر حسب ظروف الانتفاضة المتعاظمة ، ثانيا علينا ان نثبت اننا نؤمن بفكرة ماركس ان الثورة يجب ان تعالج كفن ليس بالاقوال فقط(٣٥٩)

وفي المؤتمر علينا ان نجمع بتماسك الفئة البلشفية ، دون ان نسعى وراء الاعداد ، ودون الخوف من ترك المترددين في معسكر المترددين . انهم أجدى لقضية الثورة **هناك** اكثر منهم في معسكر المحاربين المحترفين والحازمين .

علينا ان نحصل على بيان مختصر من البلاشفة انه لا يجوز الحديث غير المناسب، ولا « الخطب » بصورة عامة ، وعلى ضرورة العمل العاجل لانقاذ الثورة ، وضرورة تحطيم البرجوازية بصورة تامة ، لاقصاء الحكومة الحالية ، بكليتها ، وقطع العلاقات مع الامبرياليين الانكلو ـ فرنسيين ، الذين يهيئون روسيا لتجزئة « منفصلة » ، ولنقل السلطة كلها بصورة فورية الى **الديمقراطيين الثوريين ، بقيادة البروليتاريا الثورية** .

ويجب ان يقدم بياننا أشد صيغة مختصرة وفعالة **لهذه** النتيجة فيما يتعلق بمقترحات البرنامج حول السلم للشعب ، والارض للفلاحين ، ومصادرة الارباح الفاحشة ، ولجم التحزيب المفضوح للانتاج من قبل الرأسماليين .

وكلما كان البيان أشد اختصارا ودقة ، كان أفضل . ويجب ان يشار في البيان الى نقطتين أخريين على درجة كبيرة من الاهمية ، وهما ان الناس ترهقهم هذه التذبذبات ، وانهم سئموا من تردد الاشتراكيين الثوريين والمناشفة ، واننا تخاصمنا مع هذه **الاحزاب** ، لانها خانت الثورة تماما .

وهناك شيء آخر . فباقتراح سلم فوري بدون الالحاقات ، وبالخصام الفوري للامبرياليين الحلفاء وكل الامبرياليين ، اما ان نحصل على هدنة مرة واحدة ، او ان البروليتاريا الثورية جمعاء ستعتمد على الدفاع عن البلاد ، والحرب العادلة حقا والثورية حقا سيوقدها عندئذ الديمقراطيون الثوريون بقيادة البروليتاريا .

وبعد قراءة هذا البيان ، واللجوء الى **قرارات** لا الى ثرثرة ، الى **عمل** لا الى كتابات جازمة ، علينا ان **نرسل** كل مجموعتنا بأسرها الى **المصانع والثكنات**. ان مكانهم هناك . وهناك دفقة الحياة ، هناك ينبوع الخلاص لثورتنا ، وهناك القوة الدافعة للمؤتمر الديمقراطي .

وعلينا ، هناك ، ان نشرح ، بخطب متوهجة متقدة ، برنامجنا ونضع بالتناوب: اما ان يوافق المؤتمر ـ **باجماعه** ، او انتفاضة اخرى . وليس هناك حل وسط . التلكؤ مستحيل . فالثورة تحتضر .

ويوضع المسألة بهذه الطريقة ، بتركيز كل مجموعتنا في المصانع والثكنات ، **نكون قادرين على تحديد اللحظة المناسبة للشروع بالانتفاضة** .

وحتى نعالج الانتفاضة بالطريقة الماركسية ، اي باعتبارها فنا ، علينا في الوقت نفسه ، دون اضاعة لحظة واحدة ، تنظيم **مراكز** لفصائل المتمردين ، وتوزيع قوانا ، وتحريك الافواج الموثوقة الى النقاط الهامة ، وتطويق مسرح الكساندرسكي ، واحتلال قلعة بطرس وبولس (٣٦٠) ، واعتقال هيئة الاركان والحكومة ، والتحرك ضد طلاب

الكلية الحربية ، والتقسيم الوحشي (٣٦١) ، تلك الفصائل التي تفضل ان تموت ، ولا تدع العدو من الاقتراب من النقاط الستراتيجية للمدينة . علينا تعبئة العمال المسلحين ودعوتهم للحرب حتى آخر رمق ، واحتلال مركز البرق وقطع الهاتف كليا ، ونقل مراكز تمردنا الى الهاتف المركزي وربطه بكل المصانع وكل الافواج ، وكل مراكز الحرب المسلحة ... الخ .

بالطبع ، كل هذا على سبيل المثال ، ليس الا **ايضاحا** لحقيقة هي ان من المستحيل في اللحظة الراهنة ان نبقى موالين للماركسية ، موالين للثورة ، **الا اذا عالجنا الانتفاضة باعتبارها فنا** .

ف . لينين

كتب في ١٣ ـ ١٤ ايلول ١٩١٧

من موجز تحضيري لمشروع برنامج

المؤتمر السابع الاستثنائي

للحزب الشيوعي الروسي (البلشفيكي)

تدعيم سلطة السوفييت وتطويرها باعتبارها شكلا لدكتاتورية البروليتاريا وفقراء الفلاحين (انصاف البروليتاريين) ، شكلا سبق ان عجمت عوده التجربة ، ودفع به النضال الثوري والحركة الجماهيرية الى الصدارة .

ويكون التدعيم والتطوير بانجاز (الانجاز على أوسع مدى وشمولا من التخطيط) تلك المهمات التي انيطت ، تاريخيا ، بهذا الشكل من سلطة الدولة،بهذا النمط الجديد للدولة ، وهي :

(١) التوحيد والتنظيم للجماهير العاملة المستغلة التي اضطهدتها الراسمالية ، وليس غيرها ، أي فقط العمال وفقراء الفلاحين ، وانصاف البروليتاريين ، مع الاستثناء الاوتوماتيكي للطبقات المستثمرة والممثلين الاغنياء للبرجوازية الصغيرة .

(٢) توحيد القسم الاوعى طبقيا والاعظم بأسا ونشاطا من الطبقات المضطهدة ، طليعة هذه الطبقات ، التي يجب ان تثقف كل عضو من الكادحين للمشاركة المستقلة في تنظيم الدولة ، ليس نظريا بل عمليا .

(٤) (٣) القضاء على البرلمانية (باعتبارها فصلا للنشاط التشريع عن النشاط التنفيذي) ، وصهر الادارة مع التشريع .

(٣) (٤) الربط الوثيق لكل اجهزة سلطة الدولة مع الجماهير اكثر مما كان في ظل الاشكال السابقة للديمقراطية .

(٥) خلق قوة مسلحة من العمال والفلاحين ، قوة منفصلة قليلا عن الشعب

(السوفييتات = العمال والفلاحون المسلحون) . الطابع القومي للشعب المسلح في كل البلاد ، كخطوة من الخطوات الاولى نحو تسليح كل الشعب .

(٦) المزيد من الديمقراطية الكاملة ، بالتقليل من الشكلية وجعل الانتخاب والاقالة ميسَّرين .

(٧) الارتباط الوثيق (والمباشر) مع المراكز والوحدات الاقتصادية الانتاجية (الانتخابات على اساس المصانع ، والمناطق الفلاحية المحلية والحرفية) . هذا الارتباط الوثيق يجعل من الممكن تنفيذ التبدلات الاشتراكية العميقة .

(٨) (بصورة جزئية ان لم يكن بصورة كلية ، مُغطاة سابقا) ـ امكانية الخلاص من البيروقراطية ، العمل بدونها ، الشروع بتحقيق هذه الامكانية .

(٩) تحويل بؤرة الاهتمام في مسائل الديمقراطية من المساواة الشكلية للبرجوازية والبروليتاريا والفقراء والاغنياء ، الى ملاءمة عملية للتمتع بالحرية (الديمقراطية) من قبل العمال وجماهير السكان المستثمرة .

(١٠) التطور اللاحق لتنظيم الدولة السوفياتي يجب ان يكون كل عضو من السوفييت ملزما بتنفيذ عمل دائم في ادارة الدولة ، الى جانب اشتراكه في اجتماعات السوفييت ، وعلاوة على ذلك يجب ان يعد ، تدريجيا ، كل عضو من السكان للمشاركة في التنظيم السوفييتي (شريطة خضوعه لتنظيمات الشغيلة) وفي خدمة ادارة الدولة .

انجاز هذه المهمات يتطلب

آ ـ في الميدان السياسي : تطوير الجمهورية السوفيتية

نتائج السوفيتيات

بروسفيشخيني ص ١٣ ـ ١٤ (ستة بنود)

توسيع الدستور السوفييتي **بقدر ما** تتوقف مقاومةالمستثمرين **لجميع** السكان. اتحاد الامم ، باعتبار ذلك انتقالا الى الوحدة **الواعية** الوثيقة للشغيلة ، عندما يتعلمون ، **بصورة طوعية** ، كيف يرتفعون فوق الشقاقات القومية .

اضطهاد لا هوادة فيه ، سيكون بالضرورة ، ضد مقاومة المستثمرين ، مقاييس الديمقراطية « العامة » (أي البرجوازية)تخضع لهذا الهدف ، وتفسح له الطريق . **ليست** « الحريات » والديمقراطية للجميع ، بل للجماهير العاملة المستثمرة ، لانعتاقها من الاستثمار ، اضطهاد لا هوادة فيه للمستثمرين .

لاحظوا جيدا : التشديد الرئيسي هو الانتقال **من الاقرار** الشكلي بالحريات (مثل تلك التي كانت موجودة في ظل البرلمانية البرجوازية) **الى** الضمان الفعلي **للتمتع** بالحريات من قبل الكادحين الذين اطاحوا بالمستثمرين ، أي من **الاقرار** بحرية الاجتماع الى **الاستيلاء** على كل القاعات الكبرى وتقديمها للعمال ، من الاقرار بحرية الكلام الى الاستيلاء على الصحافة وتقديمها للعمال ، وهلمجرا .

احصاء مختصر لهذه « الحريات » من البرنامج الادنى القديم
تسليح العمال ونزع سلاح البرجوازية

الانتقال **عبر** الدولة السوفيتية الى القضاء التدريجي على الدولة بجعل اكبر عدد من المواطنين ، وبالتالي **كل** مواطن **وأي** مواطن ، ينفذون مباشرة ، **ويوميا** ، نصيبهم من أعباء ادارة الدولة .

كتب في آذار ، ليس بعد ٨ آذار ١٩١٨

من المهمات المباشرة للحكومة السوفياتية

كانت المهمة الرئيسية للجماهير الكادحة ، في الثورات البرجوازية ، هو انجاز عمل سلبي او تدميري هو : الغاء الاقطاعية والملكية وبقايا العصور الوسطى . ان العمل الايجابي او التدميري لتنظيم مجتمع جديد كانت تنفذه اقلية برجوازية متملكة من السكان . وكانت تنفذ هذه المهمة بسهولة نسبية ، رغم مقاومة العمال وفقراء الفلاحين ، ليس فقط لان مقاومة الشعب المستثمر من قبل راس المال كانت ضعيفة وقتئذ للغاية ، نظرا لتبعثر هذا الشعب وجهالته،بل ايضا لان القوة التنظيمية الرئيسية لبناء المجتمع الراسمالي بناء فوضويا هي السوق الوطنية والعالمية التي اخذت بالنمو والاتساع بصورة عفوية .

وعلى هذا ففي كل ثورة اشتراكية ـ وبالتالي في الثورة الاشتراكية الروسية التي بداناها في ٢٥ تشرين الاول ١٩١٧ ـ نجد ان المهمة الرئيسية للبروليتاريا وفقراء الفلاحين الذين تقودهم ، هي العمل الايجابي او التدميري لاقامة نظام دقيق ومعقد للغاية ، لعلاقات تنظيمية جديدة تمتد لتصل الى الانتاج المخطط وتوزيع السلع اللازمة لملايين الناس . ويمكن تحقيق هذه الثورة بنجاح اذا انخرطت اغلبية السكان ، وبصورة اولية جماهير الكادحين ، في عمل مبدع مستقل باعتبارهم صانعي التاريخ . ولا يمكن ضمان انتصار الثورة الاشتراكية الا اذا اظهرت البروليتاريا وفقراء الفلاحين وعيا طبقيا كافيا ، وكرسوا نفسهم للتضحية الذاتية والمبدئية واظهروا صلابة . وبخلق نمط سوفياتي جديد للدولة يفسح امام الجماهير العاملة والمضطهدة فرصة المشاركة بدور فعال في البناء المستقل للمجتمع الجديد ، فاننا لا نحل سوى جزء بسيط فقط من هذه القضية العسيرة . ان الصعوبة الاساسية تكمن في الميدان الاقتصادي ، اي تقديم ادق حساب واشمل مراقبة لانتاج السلع وتوزيعها ، ورفع

انتاجية العمل ، **وتشريك** الانتاج في **الممارسة العملية** . . .

من بين السخافات التي تفخر البرجوازية بنشرها عن الاشتراكية هي الزعم ان الاشتراكيين ينكرون أهمية المنافسة . والواقع ان الاشتراكية وحدها فقط هي التي، بالغائها الطبقات ، وبالغاء عبودية الناس بالتالي ، فتحت لاول مرة باب المنافسة على الصعيد الجماهيري حقا . انه بالضبط الشكل السوفياتي للتنظيم هو الذي ، بتأمينه الانتقال من الديمقراطية الشكلية للحكومة البرجوازية الى المشاركة الحقيقية لجماهير الكادحين في **الادارة** ، وضع المنافسة لاول مرة على اساس واسع . ان من السهل جدا تنظيم هذا في الحقل السياسي اكثر من الحقل الاقتصادي، ولكن الاهم في سبيل نجاح الاشتراكية هو الحقل الاقتصادي .

خذوا ، على سبيل المثال ، وسيلة من وسائل تنظيم المنافسة مثل الدعاية . ان الجمهورية البرجوازية تؤمن الدعاية شكليا فقط ، اما في الناحية العملية ، فانها تخضع الصحافة لرأس المال ، وتلهي « الغوغاء » بهراء سياسي مؤثر في الحس ، ويخفون ما يدور في المصانع ، في الصفقات التجارية ، في العقود . . . الخ ، وراء قناع من « الاسرار التجارية » التي تصون « الحق المقدس للملكية » . لقد ابطلت الحكومة السوفيتية الاسرار التجارية ، واختطت سبيلا جديدا ، ونحن لم نقم بشيء لاستغلال الدعاية بهدف تشجيع المنافسة الاقتصادية . واذ نضطهد بلا رحمة الصحافة البرجوازية الكاذبة المنافقة ، يجدر بنا ان نفرغ للعمل المنظم من اجل خلق صحافة لا تلهي الشعب وتضلله بالنكات السياسية والتفاهات ، بل صحافة تطرح مسائل الحياة الاقتصادية اليومية بين يدي الشعب ليحكم فيها وتساعده في الدراسة الجدية لهذه المسائل . ان كل مصنع ، كل قرية هي كومونة منتجين ومستهلكين ، من حقهم وواجبهم تطبيق القوانين السوفيتية العامة بطريقتهم الخاصة (« بطريقتهم الخاصة »، ليس بمعنى خرقها ، بل بمعنى انهم يستطيعون تطبيقها بأشكال مختلفة) وبطريقتهم الخاصة يحلون مشكلة الاحصاء في الانتاج وتوزيع السلع . لقد كان هذا ، في ظل الرأسمالية ، « شأنا خاصا » للرأسمالي الفردي ، لمالك الارض او الكولاك . وليس شأنا خاصا ، في ظل النظام السوفياتي ، بل الشأن الاهم للدولة .

اننا لم نبدأ بعد بهذه المهمة الضخمة الشاقة ولكنها المفيدة ، مهمة تنظيم المنافسة بين الكومونات ، مهمة تقديم احصاء ودعاية في عملية انتاج الحبوب والملابس والاشياء الاخرى ، مهمة تحويل الاحصاء البيروقراطي الجامد الميت الى امثلة حية ، من امثلة تدعو الى الاشمئزاز الى امثلة جذابة . في ظل اسلوب الانتاج الرأسمالي ، كانت اهمية المثال الفردي ، ولنقل مثال المشغل التعاوني ، محدودا جدا بصورة حتمية ، وليس الا اولئك المشربين بالاوهام البرجوازية الصغيرة يحلمون « بتصحيح » الرأسمالية من خلال مثال المؤسسات المثلى . وبعد ان انتقلت السلطة السياسية الى يد البروليتاريا ، بعد ان اصبح نازعو الملكية منزوعي الملكية ، تغير الوضع جذريا ، نرى ان قوة المثال ــ كما اشار الى ذلك الاشتراكيون البارزون ــ قادرة ، لاول مرة ، ان تؤثر في الشعب . ان الكوميونات النموذجية يجب ان تقوم ، وسوف تقوم ، بمهمة المثقفين والمعلمين ، لتساعد في نهضة الكوميونات المتخلفة . يجب على الصحافة ان

تعمل باعتبارها أداة للبناء الاشتراكي ، فتقدم الدعاية للنجاحات التي انجزتها الكوميونات النموذجية بكل تفاصيلها ، ويجب ان تدرس اسباب هذه النجاحات ، وطرق تنظيم تلك الكوميونات ، ومن جهة اخرى ، يجب ان تضع على « اللائحة السوداء » تلك الكوميونات التي لا تزال تتمسك « بتقاليد الرأسمالية » أي الفوضى والكسل والاضطراب والاستغلال . في المجتمع الرأسمالي كانت الاحصاءات كلها وقفا على « خدام الحكومة » ، او كانت وقفا على الاختصاصيين المحدودين ، وعلينا ان ننقل هذه الاحصاءات الى الشعب ونجعلها شعبية بحيث ان الكادحين أنفسهم يمكن بالتدريج ان يتعلموا ويفهموا مدة العمل والطريقة الضرورية للعمل ، وان يروا كم من الزمن ، وبأية طريقة يجب ان يستريح المرء ، بحيث ان **مقارنة نتائج عمل** مختلف الكوميونات يمكن ان تصبح موضع دراسة واهتمام عام ، وان معظم الكوميونات المشهورة يمكن ان تكافأ فورا (بتخفيض يوم العمل ، وزيادة المرتبات ، وضع كمية ضخمة من التسهيلات الثقافية او الجمالية او القيم تحت تصرفها ... الخ) .

عندما تظهر طبقة جديدة على المسرح التاريخي كقائدة ومرشدة للمجتمع ، فان فترة من « الهزات » العنيفة ، والصدمات ، والنضال ، والعواصف ، من جهة ، وفترة من الخطوات غير الواثقة والتجارب والتأرجح والتردد فيما يتعلق باختيار الطرق الجديدة المتطابقة مع الظروف الموضوعية الجديدة ، من جهة اخرى ، هي امر محتوم لا مفر منه . ان النبلاء الاقطاعيين المحتضرين انتقموا لانفسهم من البرجوازية التي أزاحتهم وحلت محلهم ، ليس فقط بالمؤامرات ومحاولات التمرد والعودة ، بل ايضا بسيل من السخرية عن نقص المهارة ، وغباء « حديثي النعمة » واغلاطهم ، و « غطرسة » اولئك الذين تجرؤوا وانتزعوا « الخوذة المقدسة » للدولة بدون قرون من التدريب يملكها الامراء والبارونات والنبلاء والوجهاء ، وهذه الطريقة هي ذاتها تماما التي يستخدمها الكورنيلوفيون والكيرنسكيون والغوتزيون والمارتوفيون ، وكل اخوة ابطال الخداع البرجوازي ، او التشكيك البرجوازي ، للانتقام من الطبقة العاملة الروسية « لوقاحتها » في انتزاع السلطة .

بالطبع ، لا يتطلب الامر اسابيع ، بل يتطلب شهورا وسنوات طويلة لطبقة اجتماعية جديدة ، وعلى الاخص طبقة ظلت حتى الآن مضطهدة ومسحوقة بؤسا وجهالة ، حتى تستخدم مركزها الجديد ، وتبحث وتنظم عملها وترقي منظميها **هي** . ومن المفهوم ان الحزب الذي يقود البروليتاريا الثورية لم يكن قادرا على اكتساب الخبرة وعادات الاجراءات التنظيمية التي تشمل الملايين وعشرات الملايين من المواطنين ، فاعادة صياغة العادات القديمة ، وعلى وجه الحصر عادات المحرضين انما هي عملية طويلة جدا . ولكن ليس هناك مستحيل في هذا ، فطالما نقدر بوضوح ضرورة التغيير ، وطالما ان هناك تصميما وطيدا لاجراء التغيير ، والعزيمة في ملاحقة هدف عظيم وعسير ، فاننا سنحققه . هناك كمية ضخمة من الموهبة التنظيمية لدى « الشعب » ، أي بين العمال والفلاحين الذين لا يستثمرون عمل الآخرين . لقد سحق الرأسمال هؤلاء الموهوبين بالآلاف ، لقد قتل موهبتهم ورماهم بين سقط المتاع . ونحن لسنا قادرين الآن على اكتشافهم ، وتشجيعهم ، وتنصيبهم على اقدامهم ، وترقيتهم .

ولكننا سوف نتعلم ان نفعل ذلك ، اذا اندفعنا لتعلم ذلك بحماسة ثورية مفعمة ، هذه الحماسة التي بدونها لا يمكن ان تكون ثمة ثورات مظفرة .

لا توجد حركة شعبية عميقة وقوية حدثت في التاريخ ، بدون زبد قذر يطفو في قمتها ، بدون مغامرين ومحتالين يلتصقون بالمجددين غير المجربين ، بدون تشويش تافه وفوضى ، بدون « قادة » فرديين يحاولون معالجة عشرين قضية دفعة واحدة دون ان ينهوا أيا منها . فلندع كلاب المجتمع البرجوازي الصغيرة ، من بيلوروسوف الى مارتوف ، تصرخ وتعوي لدى سقوط كل شظية من قطع الغابة القديمة الضخمة. واذا كانت الكلاب الصغيرة لا تنبح على الفيل البروليتاري ، فلأي شيء خلقت ؟ دعها تنبح . وسوف نسير في طريقنا ونحاول بأشد ما يمكن من الحرص والصبر ان نجرب ونكتشف المنظمين الحقيقيين ، الذين يملكون عقولا رصينة وعملية ، الذين يجمعون بين الاخلاص للاشتراكية والقدرة دون اضطراب (ورغم التشويش والاضطراب) وان نحصل على عدد ضخم من الناس الذين يعملون معا بثبات وانسجام ضمن اطار التنظيم السوفياتي . **فقط** مثل هؤلاء الناس ، بعد ان يختبروا عشرات المرات ، بتحويلهم من المهمات البسيطة الى مهمات اكثر صعوبة ، يجب ان يرقوا الى المراكز المسؤولة لقادة العمل الشعبي ، قادة الادارة . اننا لم نتعلم بعد ان نفعل ذلك ، ولكننا سوف نتعلم ...

ان القرار الذي أجازه مؤتمر سوفييتات موسكو الاخير يضع في المقدمة المهمة الاولية في الوقت الراهن ، وهي انشاء « تنظيم منسجم » ، وتعليم نظام الطاعة . ان كل واحد « يصوت » الآن و « يوقع » على قرارات من هذا النوع ، ولكن الناس عادة لا يفكرون في حقيقة ان تطبيق مثل هذه القرارات يتطلب الاكراه ــ بالضبط الاكراه على شكل دكتاتورية . ومع ذلك فان المرء سيكون غبيا جدا وطوباويا بصورة تافهة اذا افترض ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ممكن دون اكراه ودون دكتاتورية . ان نظرية ماركس تعارض بصورة محددة هذه السخافة الديمقراطية البرجوازية الصغيرة والفوضوية منذ زمن طويل . وتثبت روسيا ١٩١٦ ــ ١٩١٧ صحة نظرية ماركس في هذا الخصوص بصورة دقيقة وجلية وملموسة، بحيث لا يوجد الا اولئك الناس من الاغبياء غباء ميئوسا منه ، او اولئك الذين صمموا بعناد على ان يديروا ظهورهم الحقيقة ، هم وحدهم الذين يضلون في هذا . فاما دكتاتورية كورنيلوف (اذا نحن اتخذناه بوصفه نمطا روسيا لكوفيناك البرجوازي) واما دكتاتورية البروليتاريا ــ وأي اختيار آخر هو **خارج نطاق المسألة** بالنسبة لقطر يأخذ بالتطور بمعدل سريع للغاية مع انعطافات حادة جدا وفي وسط من الدمار اليائس الذي خلقته حرب من أرعب الحروب في التاريخ . ان أي حل يقدم طريقا وسطا هو اما تضليل الشعب من قبل البرجوازية ــ لان البرجوازية لا تجرؤ على قول الحقيقة ولا انها بحاجة الى كورنيلوف ــ او عبارة عن حماقة الديمقراطيين البرجوازيين الصغار من اتباع تشيرنوف وتسيريتيلي ومارتوف الذين يتبجحون عن وحدة الديمقراطية ، ودكتاتورية الديمقراطية والجبهة الديمقراطية العامة ، وتفاهات أخرى مشابهة . وان الذي لم يتعلم من برنامج ثورة ١٩١٧ ــ ١٩١٨ بأن الطريق الوسط

مستحيل ، لا أمل منه .

ومن جهة اخرى ، فان من الصعب ان نرى انه خلال اي انتقال من الراسمالية الى الاشتراكية ، لا بد من الدكتاتورية لسببين رئيسيين ، او من خلال مسريين رئيسيين . الاول ان الراسمالية لا تنهزم ولا تستأصل بدون اضطهاد لا رحمة فيه لمقاومة المستثمرين ، الذين لا يمكن تجريدهم من ثروتهم دفعة واحدة ، وفوائد تنظيمهم ومعرفتهم ، وبالتالي فانهم سوف يحاولون لفترة طويلة نسبيا ان يطيحوا بحكم الفقراء البغيض ، ثانيا ، ان كل ثورة عظيمة ، والثورة الاشتراكية بصورة خاصة ، حتى وان لم تكن هناك حرب خارجية ، لا يمكن تصورها دون حرب داخلية، اي دون حرب أهلية ، وهي حرب تكون عادة أشد دمارا من الحرب الخارجية ، وتشمل آلاف الحالات ، وملايينها ، من التأرجح والانتقال من جانب الى آخر ، وحالة من الغموض الشديد ، ونقص التوازن والفوضى . وبالطبع ، فان كل عناصر تفسخ المجتمع القديم ، التي هي عديدة جدا بصورة محتومة ، ومرتبطة بصورة رئيسية بالبرجوازية الصغيرة (لان البرجوازية الصغيرة هي التي يحيق بها الخراب والتدمير أولا بأول في كل حرب وكل ازمة) ، ومضطرة « ان تكشف عن نفسها » خلال كل ثورة عميقة . وعناصر التفسخ هذه **لا تستطيع** « ان تكشف عن نفسها » الا بالاكثار من الجرائم وقطع الطرق والفساد والاستغلال والموبقات من كل نوع . وحتى نضع حدا لذلك يقتضي الامر زمنا **ويتطلب قبضة حديدية** .

ليس هناك ثورة واحدة في التاريخ لم يتحقق الشعب بصورة غريزية من هذا ولم يظهر صلابة منقذة فيطلق النار على اللصوص في مكان الجريمة . ومن سوء حظ الثورات السابقة ان الحماسة الثورية لدى الشعب لم تكن لتدوم طويلا، تلك الحماسة التي تبث فيهم حالة من التوتر ، وتمنحهم القوة لاضطهاد عناصر التفسخ دون رحمة. والسبب الاجتماعي ، أي السبب الطبقي لفتور الحماسة الثورية لدى الشعب كان ضعف البروليتاريا ، التي تقدر **وحدها** (اذا كانت عديدة الحصى ، واعية سبقيا ومتدربة على الطاعة) ان تكسب الى جانبها أغلبية الجماهير العاملة والمستثمرة (أغلبية الفقراء ، اذا استخدمنا لغة شعبية بسيطة) وتحتفظ بالسلطة لمدة طويلة كافية لقمع كل المستثمرين قمعا تاما ، كما تقمع ايضا كل عناصر التفسخ .

لقد كانت هذه التجربة التاريخية لكل الثورات ، هذا الدرس ــ الاقتصادي السياسي ــ التاريخي العالمي ، ما استخلصه ماركس عندما قدم صيغته المعبرة الدقيقة للحادة المختصرة : دكتاتورية البروليتاريا . والحقيقة ان الثورة الروسية كانت على صواب في مواجهة هذه المهمة التاريخية العالمية ، **وأثبتت ذلك** بالنجاح المظفر لشكل التنظيم السوفياتي بين جميع شعوب روسيا وقومياتها ، لان السلطة السوفياتية ليست سوى شكل تنظيمي لدكتاتورية البروليتاريا ، دكتاتورية الطبقة المتقدمة ، التي ترقى الى ديمقراطية جديدة والى المشاركة المستقلة في ادارة الدولة عشرات وعشرات الملايين من الجماهير الكادحة والمستثمرة ، التي تعلمت بخبرتها ان ترى في الطليعة البروليتارية المنظمة الواعية طبقيا أوثق قائد لها .

ان الدكتاتورية كلمة كبيرة على أية حال ، والكلمات الكبيرة لا يجوز القاؤها

جزافا . ان الدكتاتورية حكم حديدي ، حكومة ذات جراة ثورية ، سريعة لا ترحم في قمع المستثمرين وقطاع الطرق . ولكن حكومتنا لطيفة جدا ، انها أشبه بالهلام منها بالحديد . يجب الا ننسى لحظة واحدة ان العنصر البرجوازي والبرجوازي الصغير ما يفتأ يحارب النظام السوفياتي بطريقتين : فمن جهة يعمل من الخارج ، بأساليب السافينكوفيين والغوتزيين والفيغيتشوريين والكورنيلوفيين ، بالمؤامرات والتمردات، وبانعكاسها « الايديولوجي » القذر ، بسيل من الاكاذيب والافتراءات في صحافة الديمقراطيين الدستوريين ، والاشتراكيين الثوريين والمنشفيك ، ومن جهة اخرى يعمل هذا العنصر في الداخل ويستفيد من كل مظهر من مظاهر التفسخ ، من كل ضعف ليرشو ، وليزيد من فقدان الطاعة ، والاستهتار والفوضى . وكلما اقتربنا اكثر من القمع العسكري التام للبرجوازية ، ازداد عنصر الفوضوية البرجوازي الصغير خطورة . ولا يمكن شن حرب ضد هذا العنصر فقط عن طريق الدعاية والتحريض ، فقط عن طريق المنافسة المنظمة والمنظمين المختارين . ان النضال يجب ان يشن عن طريق الاكراه أيضا . . .

خذوا نفسية ممثل عادي متوسط للجماهير الكادحة والمستثمرة ، وقارنوها بالظروف المادية الموضوعة لحياته في المجتمع . فقبل ثورة اكتوبر ، لم ير مثالا واحدا من الطبقات المالكة المستثمرة قدمت فيه اي تضحية من أجله ، أو أي شيء لمصلحته . انه لم ير ان هذه الطبقات منحته الارض والحرية اللتين وعدته بهما مرارا ، ولم تقدم له السلم ولم تضح بمصالح « الدولة الكبرى » ومصالح المعاهدات السرية لهذه الدولة ، ولم تضح بالرأسمال والارباح . لقد رأى ذلك فقط بعد ثورة ٢٥ اكتوبر ١٩١٧ ، عندما أخذ كل ذلك بالقوة ، واضطر ان يدافع عن ذلك بالقوة ، ضد الكيرنسكيين والغوتزيين والفيغيشكوريين والداتوفيين والكورنيلوفيين . ومن الطبيعي ، الى وقت ما ، أن يكون كل اهتمامه ، وتفكيره ، وقوته الروحية ، تتركز في الاسترواح والانتصاب والانطلاق وتلقي بركات الحياة التي تهيأت له ، والتي كان يحرمه منها المستثمرون الذين أطيح بهم الآن . وبالطبع يحتاج الامر الى فترة من الزمن ليتمكن العامل العادي ، لا ان يرى بنفسه ، لا ليصبح مقتنعا فقط ، بل ان يشعر أيضا انه عاجز ببساطة عن « الاخذ » والابتزاز ، وهذا يؤدي الى تزايد الفساد والدمار وعودة الكورنيلوفيين . ان التغير المتطابق في شروط الحياة (وبالتالي في النفسية) للناس العاديين ، هو في بدايته تماما . ان كل مهمتنا ، مهمة الحزب الشيوعي (البلشفي) ، الذي هو الناطق الواعي طبقيا باسم المستثمرين للتحرر ، هي تقدير هذا التغير ، وتفهم ضرورته ، للوقوف في طليعة المسحوقين الباحثين عن مخرج ، وقيادتهم في الطريق الحقيقي ، في طريق الثقافة الحزبية العملية ، في طريق اخضاع مهمة المناقشة في الاجتماعات الجماهيرية عن شروط العمل ، مع مهمة الخضوع المطلق لارادة القائد السوفياتي ، الدكتاتور ، في اثناء العمل .

ان « هوس الاجتماعات » هو موضوع سخرية وتهكم من قبل البرجوازية والمناشفة وجماعة « نوفايا زيزن » (٣٦٢) ، الذين لا يرون الا الفوضى والاضطراب وانفجار انانية المالك الصغير . ولكن بدون المناقشات في الاجتماعات الشعبية ، فان

الجماهير المضطهدة لا يمكن ان تتغير من نظام الطاعة المفروض بالقوة من قبل المستثمرين ، الى نظام الطاعة الواعية الطوعية . ان الاجتماعات الشعبية التي تعالج المسائل الملحة هي الديمقراطية الحقيقية للكادحين ، هي الطريقة التي تجعلهم لا يحنون رقابهم ، وتوقظهم على حياة جديدة ، هي خطوتهم الاولى عبر طريق قاموا هم انفسهم بتطهيره من الافاعي (المستثمرين والامبرياليين وملاك الاراضي والرأسماليين) ويتعلمون كيف يبنونه بأنفسهم ، على طريقتهم ، من أجل أنفسهم ، حسب مبادىء سلطتهم هم السلطة **السوفياتية** ، لا حسب سلطة غريبة ارستقراطية برجوازية . لقد كان الامر يتطلب انتصار اكتوبر للكادحين على المستثمرين ، يتطلب مرحلة تاريخية يستطيع فيها الكادحون انفسهم أن يناقشوا بادىء بدء شروط الحياة الجديدة والمهمات الجديدة ، ليغدو بالامكان الانتقال الوطيد الى اشكال عليا من الطاعة في العمل ، الى التقدير الواعي لضرورة دكتاتورية البروليتاريا ، لتفهم الانصياع لاوامر الممثلين الفرديين للحكومة السوفياتية خلال العمل ...

ان الطابع الاشتراكي للسوفيات ، أي الديمقراطية **البروليتارية** ، كما تطبق اليوم بشكل ملموس ، يكمن أولا في حقيقة ان المنتخبين هم من الجماهير الكادحة والمستثمرة ، فالبرجوازية مستثناة . ثانيا ، يكمن في حقيقة ان كل شكليات الانتخابات وتقييداتها قد ألغيت ، ان الشعب نفسه يقرر نظام الانتخابات وزمنه ، وهم أحرار في ان يقيلوا أي شخص منتخب . ثالثا ، يكمن في اعظم تنظيم جماهيري لطليعة الكادحين ، أي البروليتاريا المنهمكة في الصناعة الضخمة ، التي تمكنها من قيادة جماهير المستثمرين الضخمة ، لتدخلهم في حياة سياسية مستقلة ، لتثقفهم سياسيا بتجربتهم الخاصة ، ولذلك تبدأ للمرة الاولى حملة لتعليم **جميع** السكان فن الادارة وقد بدأوا يديرون .

هناك سمات مميزة رئيسية للديمقراطية المطبقة الآن في روسيا ، التي هي أعلى **نموذج** من الديمقراطية ، قطع العلاقة مع التشويه البرجوازي للديمقراطية ، انتقال الى الديمقراطية الاشتراكية والى الشروط التي تأخذ معها الدولة في الاضمحلال .

ومن البديهي أن العنصر البرجوازي الصغير الرافض للتنظيم (الذي لا **بد** من ان يتضح في **كل** ثورة بروليتارية ، والذي هو واضح تماما في ثورتنا ، بسبب طابع بلادنا البرجوازي الصغير وتخلفها ونتائج الحرب الرجعية) لا يمكن الا ان يترك آثاره في السوفيتيات ايضا .

علينا ان نعمل بلا كلل **لتطوير** تنظيم السوفييتات والحكومة السوفياتية . وهناك اتجاه برجوازي صغير لتحويل اعضاء السوفييتات الى « برلمانيين » ، أو بالاحرى الى بيروقراطيين . علينا ان نحارب هذا بدفع **جميع** أعضاء السوفييتات للانخراط في الممارسة العملية للادارة . وفي عدة أماكن ، تمتزج اقسام السوفييتات تدريجيا بالمفوضيات . ان هدفنا هو جعل جميع الفقراء ينخرطون في الممارسة العملية للادارة ، وكل الخطوات المتخذة في هذا الخصوص ــ وكلما تنوعت كان أفضل ــ يجب ان تسجل بعناية وان تدرس وتنظم وتختبر بالتجربة وتجسد في قانون . ان

هدفنا هو **كل** شغيل ، بعد ان ينهي الساعات الثماني ، وهي « مهمته » في العمل الانتاجي ، يقوم بواجبات الدولة **مجانا** ، والانتقال الى هذا عسير عمليا ، ولكن هذا الانتقال وحده هو ضمانة لتدعيم الاشتراكية نهائيا . ومن الطبيعي ان تؤدي جدة هذا التبدل وصعوبته الى وفرة من الخطوات المتخذة ، على شكل تلمس ، اذا جاز القول ، الى وفرة من الاخطاء والترددات ـ وبدون هذا يستحيل تحقيق اي تقدم . ان السبب في ان الوضع الراهن يبدو خاصا بأولئك الذين يرغبون ان ينظر اليهم كاشتراكيين ، فهو انهم اعتادوا ان يعارضوا الرأسمالية بالاشتراكية بصورة تجريدية، ويضعون بينهما بعمق كلمة « قفزة » (بعضهم ، اذ يتذكر مقتطفات قرأها في كتابات انجلز ، لا يزال اكثر عمقا ، فيضيف عبارة « قفزة » من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية) (٣٦٣) . ان اغلبية هؤلاء الذين يسمون اشتراكيين ، الذين « يقرأون في الكتب » عن الاشتراكية ، ولكنهم لم يفكروا جديا بالقضية ، عاجزون عن فهم ان « القفزة » تعني عند معلمي الاشتراكية نقطة انعطاف في الصعيد التاريخي العالمي ، وان القفزات التي من هذا النوع تمتد الى فترة عشرات السنين ، وحتى أطول من ذلك . ومن الطبيعي ، في هذه الآونة ، ان يقدم « المثقفون » المزعومون عددا غير محدود من النواحين . بعضهم ينوح على الجمعية التأسيسية (٣٦٤) ، وآخرون ينوحون على نظام الطاعة البرجوازي ، وآخرون أيضا ينوحون على النظام الرأسمالي ، ولا يزال آخرون ينوحون على مالك الاراضي المثقف ، وآخرون أيضا لا يزالون ينوحون على سياسة الدولة الكبرى الامبريالية .. الخ . الخ .

ان فائدة مرحلةالقفزات الكبرى الحقيقية تكمن في حقيقة ان وفرة من حطام الماضي ، التي تراكمت بسرعة اكثر من البذور الاولى للجديد (التي قلما ترى بصورة مباشرة) تستدعي من المرء ان يكون قادرا على معرفة ما هو اكثر أهمية في خط التطور او سلسلة التطور . ان التاريخ يعرف فترات كان أهم شيء لنجاح الثورة اكبر ما يمكن من الشذرات أي تصفية قدر ما يمكن من المؤسسات ، فترات صفي فيها ما يكفي من هذه المؤسسات ، وعندئذ يوضع على بساط البحث مهمة التنفيذ « اعمل » (بالنسبة للبرجوازي الصغير « الضجر ») مهمة تنظيف الشذرات ، وفترات يكون الاهم فيها العناية ببذور النظام الجديد ، التي تنبت في وسط حطام في تربة نظفت من البقايا تنظيفا سيئا .

ولا يكفي ان يكون المرء ثوريا ونصيرا للاشتراكية او الشيوعية بصورة عامة . فأنت قادر في أية لحظة خاصة ، ان تجد الحلقة الخاصة في السلسلة التي يجب ان تتمسك بها بكل قوتك ، لتهيء الانتقال الى السلسلة الثانية بثبات ، مع ان السلاسل وشكلها والطريقة التي تربط بها حلقاتها ، والطريقة التي تختلف فيها كل حلقة تاريخية من الاحداث عن الاخرى ، ليست بهذه البساطة عديمة المعنى كالحلقة العادية التي يصنعها الحداد .

ان النضال ضد التشويه البيروقراطي للتنظيم السوفياتي تضمنه متانة الصلات التي تربط السوفييتات مع « الشعب » ، أي مع الشغيلة والمستثمرين ، ومرونة هذه الصلات وطواعيتها . ان البرلمانات البرجوازية ، حتى في افضل جمهورية

راسمالية في العالم ، من الناحية الديمقراطية ، لا يعتبرها الفقراء أبدا مؤسسات « لهم » . ولكن السوفييتات بالنسبة لجماهير العمال والفلاحين مؤسسات « لهم » ، لا لغيرهم ، وليست غريبة عنهم . ان « الاشتراكيين الديمقراطيين » المعاصرين أمثال سيدمان ، او من طـــراز مارتوف ، وسيان ، ينفرون من السوفييتات ويشعرون بانجذابهم نحو البرلمان البرجوازي المهذب ، او الجمعية التأسيسية ، تماما كما كان نورجنيف ينجذب ، منذ ستين عاما ، الى الدستور الملكي والنبيل المعتدل ، وينفر من ديمقراطية دوبروليوبوف وتشيرنيشيفسكي الفلاحية الخشنة .

ان اقتراب السوفييتات من « الشعب » ، من الكادحين ، هو الذي يخلق تماما اشكالا خاصة لاقالة النواب ولرقابة اخرى ، رقابة من تحت ، اشكالا يجب ان تطور الآن بفعالية خاصة وغيرة . فمثلا مجالس الثقافة العامة ، بصفتها مؤتمرات دوريـة للناخبين السوفييات ومندوبيهم ، تدعى لمناقشة نشاطات السلطات السوفييتية في هذا الحقل ومراقبتها ، تستحق عطفنا وتأييدنا الكاملين . وليس هناك أشد غباء من تحويل السوفييتات الى شيء جامد ، الى هدف قائم بذاته . وبقدر ما يترتب علينا اليوم ان ندعم بمزيد من الحزم سلطة قوية لا رحمة عندها ، ان ندعم دكتاتورية الافراد في **عمليات محدودة من العمل** ، في مظاهر محدودة من الوظائف **التنفيذيـة الخالصة** ، فان من الواجب ان تكون أشكال الرقابة ووسائلها من الادنى اكثر تنوعا ، لازاحة أي ظل لامكانية تشويه مبادىء الحكومة السوفياتيـــة ، لاستئصال الاعشاب الضارة للبيروقراطية مرارا ودون وهن .

كتب بين ١٣ نيسان و ٢٦ منه ١٩١٨

من خطاب ألقي في المؤتمر الأول للمجالس الاقتصادية

٢٦ ايـار ١٩١٨

بانتقال كل السلطة ، ـ وهذه المرة ليست السلطة السياسية فقط ، وليس السلطة السياسية بشكل رئيسي ، بل السلطة الاقتصادية ، اي السلطة التي تؤثر في اعمق أسس المعيشة الانسانية اليومية ـ الى طبقة جديدة ، وفوق ذلك ، الـى طبقة هي لاول مرة في تاريـخ البشرية ، قائدة الاغلبية العظمى للسكان ، لكل جماهير العمال والمستثمرين ـ تصبح مهماتنا أشد تعقيدا .

ومن البديهي ، من حيث الاهمية الفائقة ، والصعوبة الفائقة للمهمات التنظيمية التي تواجهنا ، عندما يكون علينا تنظيم أعمق الاسس لمعيشة مئات الملايين من الناس، على نحو جديد ، فان من المستحيل تنظيم الامور ببساطة المثل القائل : « قس ثلاث مرات وتحصى مرة واحدة » . ونحن في الحقيقة لسنا في وضع يخولنا قياس الشيء ما لا يحصى من المرات وعندئذ نقص ونثبت ما قيس أخيرا وجاء ملائما . علينا ان نبني صرحنا الاقتصادي عبر مسيرتنا ، مجربين شتى المؤسسات، مختبرين الكادحين، وقبل كل شيء نتائج العمل . علينا ان نفعل هذا عبر مسيرتنا ، وفوق ذلك ، في وضع من النضال اليائس والمقاومة الضارية من قبل المستثمرين ، الذين يزدادون ضراوة كلما اقتربنا أكثر من الزمن الذي نستطيع فيه ان نقلع الضرس الاخير النافرة للاستثمار الرأسمالي . ومن المفهوم انه حتى ضمن فترة وجيزة نغير النماذج وتنظيمات الادارة وأجهزتها في شتى فروع الاقتصاد الوطني عدة مرات ، فلا يوجد أدنى داع للتشاؤمية في هذه الظروف ، مع ان هذا ، بالطبع ، يقدم أسسا معتبرة ، لانفجارات من جانب البرجوازية والمستثمرين ، الذين أصيبوا في صميم شعورهم . وبالطبع ، فان هؤلاء الذين يشتركون عن كثب في جزء من هذا العمل ، مثلا ، هيئة الميـــاه

الرئيسية ، لا يرتاحون دائما لتغير الانظمة وقوانين الادارة ثلاث مرات ، والمرة التي تحصل من مثل هذا النوع من العمل لا يمكن ان تكون كبيرة . ولكن اذا جردنا انفسنا الى حد ما عن الانزعاج المباشر للتبديل المتكرر جدا للمراسيم ، واذا نحن نظرنا بعمق ولو قليلا ، الى المهمة التاريخية العالمية الضخمة التي تقوم بها البروليتاريا الروسية، معتمدة على قواها الخاصة التي لا تزال غير كافية ، سوف يفهم بصورة مباشرة ، انه حتى اجراء التبديلات بتواتر اكثر ، والتثبت بالتجربة من مختلف الانظمة الادارية ، والاشكال المختلفة لنظام الطاعة ، امر حتمي ، ذلك أننا في مهمة عملاقة لا نستطيع ان نزعم ، كما انه ما من اشتراكي عاقل كتب عن توقعات المستقبل لم يفكر يوما ، بأن في استطاعتنا حسب مخطط مزعوم موضوع مسبقا ، ان نرسم دفعة واحدة ونحدد دفعة واحدة أشكال المجتمع الجديد التنظيمية .

ولذلك ، فاننا نعرف ان التنظيم ، الذي هو المهمة الرئيسية والاساسية أمام السوفييتات ، سوف يجر حتما عددا ضخما من التجارب ، عددا ضخما من الخطوات، عددا ضخما من التبدلات ، عددا ضخما من الصعوبات ، وبصورة خاصة اذا نظرنا الى المسألة من حيث وضع الانسان المناسب في المكان المناسب، اذ ليس لنا تجربة في هذا ، فهنا علينا ان نخطو كل خطوة بأنفسنا، وبازدياد اخطائنا جدية في هذا الطريق، ستتعاظم الثقة مع كل زيادة في عضوية النقابات ، مع كل الف تضاف ، مع مئات الآلاف الاضافيين الذين ينتقلون الى معسكر الكادحين ، معسكر المستثمرين ، الذي عاشوا حتى الآن ، وفقا للتقاليد والعادات ، الى معسكر بناة المنظمات السوفياتية ، ان عدد الناس الذين يتلاءمون وينظمون العمل حسب خطوط خاصة ، هو في تزايد .

خذوا مهمة ثانوية يصطدم فيها مرارا المجلس الاقتصادي ـ المجلس الاقتصادي الاعلى ـ مهمة استخدام الخبراء البرجوازيين . فجميعنا نعرف ، أو على الاقل اولئك الذين اتخذوا موقفهم على اساس العلم والاشتراكية ، ان هذه المهمة يمكن ان تنجز فقط الى الحد الذي تطور فيه الراسمالية العالمية متطلبات العمل المادية والتقنية ، القائمة على اساس العلم ، وعلى اساس تدريب عدد ضخم من الاختصاصيين المثقفين علميا . ونعلم ان ذلك مستحيل بدون هذه الاشتراكية . ولو اعدنا قراءة مؤلفات اولئك الاشتراكيين الذين لاحظوا تطور الراسمالية خلال نصف القرن الاخير ، والذين انتهوا الى نتيجة هي ان الاشتراكية حتمية ، فسوف نجد أنهم جميعا دون استثناء ، قد اشاروا الى ان الاشتراكية وحدها هي التي تحرر العلم من قيوده البرجوازية ، من عبوديته لرأس المال ، من عبوديته لمصالح الجشع الرأسمالي القذر . ان الاشتراكية وحدها تجعل من الممكن توسيع الانتاج الاجتماعي وتوزيع المنتجات بشكل كبير على أسس علمية ، وتخضع ذلك لهدف تسهيل حياة الكادحين وتحسين رفاههم قدر الامكان . ان الاشتراكية وحدها تحقق ذلك . ونحن نعلم انه ينبغي تحقيق ذلك ، وفي ادراك هذه الحقيقة تكمن كل تعقيدات الماركسية وكل قوتها .

علينا ان نحقق ذلك اعتمادا على عناصر معارضة له ، فكلما تضخم رأس المال كان قمع البرجوازية للعمال اشد. ان تلك السلطة الآن بيد البروليتاريا وفقراء الفلاحين، وتأخذ الحكومة على عاتقها مهمات يساندها الشعب ، فاننا سنحقق تلك التغيرات

الاشتراكية بمساعدة الخبراء البرجوازيين الذين تدربوا في مجتمع برجوازي ، ولم يعرفوا وسطا غيره ، ولا يمكنهم ان يتصوروا نظاما اجتماعيا آخر . ولذلك ، حتى عندما يكون هؤلاء الخبراء صادقين ومخلصين لعملهم ، فانهم منعمون بآلاف الاوهام البرجوازية ، ومرتبطون بآلاف الارتباطات ، التي لا تظهر لهم ، مع المجتمع البرجوازي المحتضر والمتفسخ ، ولذلك يبدي مقاومة ضارية .

لا يمكننا ان نخفي هذه الصعوبات التي تعترض مهمتنا . من بين كل الاشتراكيين الذين بحثوا في هذا ، لا استطيع ان اتذكر كتاب اشتراكي واحد ، او راي اشتراكي بارز واحد ، حول مستقبل المجتمع الاشتراكي ، يشير الى هذه الصعوبة الملموسة العملية التي ستواجهها الطبقة العاملة عندما تنتزع السلطة ، عندما تأخذ على عاتقها تحويل هذه الثروة الهائلة تحويلا تاريخيا حتميا وضروريا لنا ، من الثقافة والمعرفة والتقنية التي كرستها الراسمالية من اداة للراسمالية ، الى اداة للاشتراكية . ان من السهل ان تصنع هذا في سيغة عامة ، في تعليل مجرد ، ولكن في النضال ضد الراسمالية ، التي لن تموت دفعة واحدة ، بل تبدي مقاومة اشد ضراوة عندما تقترب من موتها ، فان هذه المهمة تتطلب مجهودا جبارا . واذا كنا نعمد في هذا الحقل الى التجارب ، واذا كنا نصحح الاخطاء الجزئية مرارا ، فهذا سلوك لا مفر منه حين لا نحقق النجاح دفعة واحدة ، في هذا الحقل أو ذاك من ميدان الاقتصاد الوطني ، في تحويل الاختصاصيين من خدام للراسمالية ، الى خدام للكادحين ، الى مرشدين لهم . واذا كنا لا نستطيع ان نفعل هذا دفعة واحدة ، فيجب الا يتسرب التشاؤم الى نفوسنا مهما كان ، لان المهمة التي نذرنا انفسنا لها هي مهمة ذات اهمية تاريخية عالمية وذات صعوبة . اننا لن نغمض أعيننا عن حقيقة انه في بلد واحد ، حتى وان كان أقل تخلفا من روسيا ، يستحيل ان نحقق الثورة الاشتراكية كاملة بجهودنا الخاصة ، حتى وان كنا نعيش في ظروف أيسر مما هي عليه بعد أربع سنوات من حرب لا سابق لها ، حرب مؤلمة ومضنية ومدمرة . ان من يرتد عن الثورة الاشتراكية التي تأخذ مجراها الآن في روسيا ، متذرعا بأن القوى غير مناسبة ، هو اشبه « برجل ملفع » محافظ لا يرى أبعد من أنفه ، وينسى أنه لم يجر أي تبدل تاريخي هام ، دون أن يكون هناك حالات من القوى غير المناسبة . ان القوى تنمو في عملية النضال ، بنمو الثورة . وحين يسير بلد في طريق التغير العميق ، فالفخر لذاك البلد وحزب الطبقة العاملة الذي حقق الانتصار في ذاك البلد ، لانهما ينفذان بطريقة عملية المهمات التي كانت تطرح من قبل بصورة نظرية مجردة . هذه تجربة لن تنسى . ان هذه التجربة ، تجربة العمال الذين يتحدون في الوقت الحاضر في نقابات ومنظمات محلية ، والذين ينهمكون عمليا في تنظيم مجمل الانتاج على الصعيد الوطني ، ان هذه التجربة لا يمكن محوها ، مهما حدث ، مهما كانت تبدلات الثورة الروسية والثورة الاشتراكية العالمية مضنية . فقد دخلت التاريخ باعتبارها مكسبا من مكاسب الاشتراكية ، وعلى هذه التجربة ستبني الثورة العالمية القادمة صرحها الاشتراكي .

وابيح لنفسي أن أشير الى قضية اخرى ، ربما كانت أشق قضية ، ويرجع الى المجلس الاقتصادي الاعلى أمر ايجاد حل عملي لها . انها قضية نظام الطاعة

في العمل . واذا تحدثنا بدقة ، في الاشارة الى هذه القضية ، فان علينا ان نسلم وان نؤكد بكل ارتياح ان النقابات ، بمنظماتها الضخمة ، اي ، اللجنة المركزية لنقابة عمال التعدين ، والمجلس النقابي لكل روسيا ، والمنظمات النقابية العليا ، التي توحد ملايين الكادحين، هي اول من يشمر عن ساعد الجد لحل هذه القضية ذات الاهمية التاريخية العالمية . وحتى نفهم هذا علينا ان نجرد انفسنا عن الاخفاقات الجزئية الصغيرة ، عن الصعوبات التي لا تصدق والتي اذا ما اخذت على حدة لا يمكن تذليلها . علينا ان نرتفع الى مستوى عال ونراقب التغير التاريخي لانظمة الاقتصاد الاجتماعي . ومن هذه الزاوية فقط يمكن ان نقدر جلال المهمة التي اخذناها على عاتقنا ، والاهمية الكبرى لواقع ان الممثلين المتقدمين للمجتمع ، الجماهير الكادحة والمستثمرة ، يأخذون على عاتقهم ، بمبادهتهم الخاصة ، المهمة التي كانت حتى الآن ، في روسيا الاقطاعية ، حتى ١٨٦١ ، تحلها حفنة من مالكي الارض ، الذين ينظرون اليها كأنها شأنهم الخاص. وقد كان شأنهم الخاص في ذلك الوقت ان يؤمنوا الشمول والطاعة في البلاد .

ونحن نعلم الآن كيف كان مالكو الارض الاقطاعيون يخلقون نظام الطاعة . كان يفرض عن طريق القمع والتعسف والاهانة والآلام التي لا مثيل لها التي تفرض على غالبية الشعب . تذكروا كل هذا الانتقال من القنانة الى الاقتصاد البرجوازي . من كل ما عاينتم ــ مع ان اغلبيتكم لم تعاين ذلك ــ ومن كل ما تعلمتم من الاجيال القديمة، فأنكم تعرفون كم بدأ سهلا ، من الوجهة التاريخية ، الانتقال الى الاقتصاد البرجوازي الجديد بعد ١٨٦١ ، الانتقال من نظام الطاعة الاقطاعي القائم على العصا ، طاعة الاذلال الظالم والصلافة والبلادة وخرق حرمة الانسان ، الى نظام طاعة برجوازي ، طاعة الجوع ، طاعة ما يسمى حرية الاستخدام ، التي هي في الحقيقة طاعة العبودية الراسمالية . وكان هذا لان البشرية انتقلت من مستثمر الى آخر ، لان اقلية من الضواري ومستثمري عمل الشعب اخلوا السبيل لاقلية اخرى ، كانت هي الاخرى ايضا من الضواري ومستثمري عمل الشعب ، لان مالكي الارض الاقطاعيين اخلوا السبيل للراسماليين ، فاقلية اخلت السبيل لاقلية اخرى . بينما ظلت الجماهير الكادحة والمستثمرة مضطهدة . وحتى التبدل من طاعة مستثمر الى طاعة مستثمر آخر، استغرق سنوات ، ان لم نقل عشرات السنوات،من الجهد ، وخلال هذه الفترة اعتقد مالكو الارض الاقطاعيون باخلاص ان كل شيء يؤول الى التدمير والخراب ، اذ لا يمكن ، حسب رأيهم ، تنظيم البلاد بدون القنانة ، بينما كان رب العمل الراسمالي يواجه المصاعب في كل خطوة وينظر الى مشروعه وكأنه مهمة شاقة . ان الدليل المادي ، وهو احد الادلة الاساسية لصعوبة هذا الانتقال هو ان روسيا في ذلك الوقت استوردت من الخارج الآلية ، لاستخدامها استخداما على افضل وجه ، ولكن لم يكن هناك من يجيد تشغيل الآلات ، ولم يكن هناك من ينظمها ، فكان المرء يرى في كل روسيا الآلات في كل مكان مهملة لا يستخدمها احد ، بهذه الصعوبة كان الانتقال من الطاعة الاقطاعية الى الطاعة الراسمالية البرجوازية الجديدة .

وهكذا ايها الرفاق اذا نظرتم الى القضية من هذه الزاوية ، فلن تسمحوا بأن يخدعكم هؤلاء الناس ، هذه الطبقات ، هؤلاء البرجوازيون واذيالهم ، الذين تنحصر

مهمتهم في بث الرعب والقنوط،واليأس الكامل لعملنا ، ليبدو هذا العمل ميئوسا منه، الذين لا يرون الا عدم الطاعة والفساد ، ولذلك يرون في الثورة عملا رديئا ، كأن ليس في التاريخ ، ليس في العالم ، ثورة عظيمة حقيقية لم يكن فيها فساد وفقدان طاعة ، ولا خطوات تجريبية مؤلمة ، عندما كان يخلق نظاما جديدا للطاعة . ويجب علينا الا ننسى ان هذه هي المرة الاولى التي نجد فيها مرحلة أولية في التاريخ تتحقق ، حيث يخلق فيها نظام طاعة جديد ، طاعة سوفييتية رفاقية ، من قبل ملايين الكادحين والمستثمرين . ونحن لا نزعم ، ولا نتوقع ، النجاح السريع في هذا الميدان . ونحن نعلم ان مثل هذه المهمة تستغرق مرحلة تاريخية كاملة . وقد بدأنا بهذه المرحلة التاريخية ، مرحلة حطمنا فيها نظام الطاعة البرجوازي في بلاد لا تزال برجوازية ، ونحن فخورون بأن العمال الواعين سياسيا ، والفلاحين الكادحين بصورة مطلقة يساعدون في هذا التحطيم ، مرحلة أصبح الشعب فيها طوعا ، وبمبادهته الخاصة ، يقظا في ان عليه ــ ليس بموجب تعليمات صادرة من الاعلى ، بل بتجربته الخاصة الحية ــ ان يغير هذه الطاعة القائمة على استثمار الكادحين وعبوديتهم ، الى طاعة العمل الموحد ، طاعة العمال والفلاحين الكادحين المنظمين في كل روسيا ، في بلاد تعد بمئات الملايين . انها لمهمة ذات صعوبة ضخمة ، ولكنها مستمرة ، لاننا عندما نقوم بحلها في الممارسة العملية ، فاننا ندق آخر مسمار في نعش المجتمع الراسمالي الذي نقوم بدفنه .

صدر عام ١٩١٨ في كتاب اجراءات المؤتمر

الاول للمجالس الاقتصادية لكل روسيا

من الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي

كيف حول كاوتسكي ماركس الى ليبرالي مبتذل

ان المسألة الاساسية التي يناقشها كاوتسكي في كراسه (٣٦٥) ، تمس جوهر الثورة البروليتارية ، اي دكتاتورية البروليتارية . وهي مسألة ذات أهمية فائقة بالنسبة لكل البلدان ، وبخاصة البلدان المتقدمة ، وعلى الاخص لتلك التي تشترك في الحرب ، ولا سيما في الوقت الحاضر . ويمكن القول دون أن يخشى المرء المبالغة ، أن هذه هي القضية الرئيسية لكل النضال الطبقي البروليتاري. ولذا من الضروري أن توليها اهتماما خاصا .

يصوغ كاوتسكي المسألة على النحو التالي : « التناقض بين التيارين الاشتراكيين » (اي تيار البلاشفة وتيار غير البلاشفة) « هو تناقض بين طريقتين مختلفتين جذريا : الطريقة **الدكتاتورية** والطريقة **الديمقراطية** » (ص ٣).

وسوف نشير ، بشكل عابر ، أن كاوتسكي عندما يسمي غير البلاشفة في روسيا ، اي المناشفة والاشتراكيين الثوريين ، بانهم اشتراكيون ، فانه يسترشد **باسمهم** ، اي باللفظ ، وليس **بالمكان الفعلي** الذي يحتلونه في النضال بين البروليتاريا والبرجوازية . فياله من فهم وتطبيق رائعين للماركسية . ولكننا سنعود الى هذه النقطة فيما بعد تفصيلا .

علينا ، للوهلة الاولى ، أن نعالج النقطة الاساسية ، اي اكتشاف كاوتسكي العظيم عن « التناقض الاساسي » بين « الطريقتين : الديمقراطية والدكتاتورية». تلك هي عقدة القضية ، ذلك هو جوهر كراس كاوتسكي . وذلك هو الخلط النظري الفظيع والارتداد التام عن الماركسية ، فعلينا أن نعترف أن كاوتسكي قد قطع برنشتاين في هذا المجال أشواطا .

ان مسألة دكتاتورية البروليتاريا هي مسألة علاقة الدولة البروليتارية بالدولة البرجوازية ، علاقة الديمقراطية البروليتارية بالديمقراطية البرجوازية . ويظن المرء ان هذا الامر مبتقيم مثل قناة الرمح . ولكن كاوتسكي ، مثل معلم الذي اصبح جافا كالغبار لطيلة اقتباسه نصوص الكتب التاريخية القديمة دون تغيير ، يصر على أن يدير ظهره للقرن العشرين ويتجه الى القرن الثامن عشر ، ويلوك ويجتر بشكل مقرف مئات المرات ، في جملة مقاطع سقط المتاع القديم حول علاقة الديمقراطية البرجوازية بالحكم المطلق والعصور الوسطى .

انه يبدو كمن يجتر الاسمال البالية في نومه .

ولكن هذا يعني أنه لم يفهم شيئا على الاطلاق ! ولا يستطيع المرء الا ان يبتسم للجهد الذي يبذله كاوتسكي ليثبت ان هناك من يدعو الى «ازدراء الديمقراطية» (ص ١١) وهلمجرا . تلك هي التوافه التي يستخدمها كاوتسكي لتعمية المسألة وتشويشها ، لانه يتحدث مثل الليبراليين في تناولهم الديمقراطية بصورة عامة . وليس الديمقراطية **البرجوازية** ، بل يتجنب هذا المصطلح الطبقي الدقيق . وبدلا من ذلك يحاول التحدث عن ديمقراطية « ما قبل الاشتراكية » . وهذه الثرثرة تحتل ثلث من كراسه ، عشرين صفحة من أصل ثلاث وستين ، وهي ما توافق عليها البرجوازية ، لانها تزين الديمقراطية البرجوازية ، وتطمس مسألة الثورة البروليتارية .

ومع ذلك فان عنوان كراس كاوتسكي هو **دكتاتورية البروليتاريا** . والجميع يعرفون أن هذا هو **جوهر** مذهب ماركس ، وبعد هذه الكمية من الثرثرة الهامشية اضطر كاوتسكي أن يقتبس كلمات ماركس حول دكتاتورية البروليتاريا .

اما **الطريقة** التي اورد فيها هذا « الماركسي » تلك الكلمات ، فمن اطرف المساخر . فلنستمع اليها : « ان وجهة النظر هذه (التي يقول عنها كاوتسكي انها « ازدراء الديمقراطية ») « ترتكز على كلمة واحدة من كارل ماركس » . هذا ما يقوله كاوتسكي حرفيا في الصفحة ٢٠ . وفي الصفحة ٦٠ يكرر القول نفسه حتى أنه يدعي أنهم (أي البلاشفة) « تذكروا هذه الكلمة الصغيرة » (حرفيا !! des Wotchens !!) في الوقت المناسب حول دكتاتورية البروليتاريا التي استخدمها ماركس مرة في احدى رسائله عام ١٩٧٥ » .

« بين المجتمع الراسمالي والمجتمع الشيوعي تقوم مرحلة انتقال ثوري من الاول الى الثاني . وتطابقا مع هذا ، فان مرحلة من الانتقال السياسي يجب أن تقوم ، ولا يمكن لها الا أن تكون الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا » (٣٦٦) .

اولا ، القول عن هذا التضليل الكلاسيكي الذي جاء به ماركس . والذي يوجز فيه كل تعاليمه الثورية ، بأنه « كلمة واحدة » أو حتى « كلمة صغيرة » اهانة للماركسية وارتداد كامل عنها . ويجب الا ننسى ان كاوتسكي يعرف ماركس عن ظهر قلب . ويملك في مكتبه ، او في راسه ، اذا حكمنا على كتاباته عددا من الادراج ملأها بعناية بكل ما كتبه ماركس ، استعدادا للاستشهاد بها .

والمؤكد أن يعرف كاوتسكي ان ماركس وانجلز ، في رسائلهما كما في كتبهما المنشورة ، تحدثا مرارا عن دكتاتورية البروليتاريا ، ولا سيما بعد كومونة باريس. والمفروض ان يعرف كاوتسكي أن صيغة « دكتاتورية البروليتاريا » ليست سوى تعبير دقيق ملموس علميا وتاريخيا لمهمة البروليتاريا وهي « تحطيم » آلة الدولة البرجوازية ، وهي المهمة التي تحدث عنها ماركس وانجلز في استخلاصهما من من تجربة ثورة ١٨٥٢ وثورة ١٨٧١ خاصة ، ما يقرب من اربعين عاما ، من ١٨٥٢ الى ١٨٩١ .

فكيف نفسر هذا التشويه الفظيع الذي قام به كاوتسكي الماركسي المتحذلق؟ اذا نظرنا الى الاساس الفلسفي لهذه الظاهرة ، تبين لنا أنها تقتصر على احلال الانتقائية والسفسطائية محل الديالكتيك . وكاوتسكي معلم قديم في هذا النوع من الاستبدال . فمن الناحية السياسية العملية ، فان هذه الظاهرة تعني الخضوع للانتهازيين ، أي في التحليل الاخير ، للبرجوازية . لقد حقق كاوتسكي تقدما سريعا متزايدا فيه هذا الفن منذ اندلاع الحرب فكان ماركسيا بالاقوال وخادما للبرجوازية بالافعال ، الى أن أصبح يعزف في جوقتها .

ان المرء يزداد اقتناعا بهذا عندما يختبر الطريقة الفذة التي « يشرح » بها كاوتسكي كلمة ماركس « الصغيرة » عن دكتاتورية البروليتاريا . فلنستمع اليه :

« لقد اغفل ماركس ، مع الاسف ، أن يطلعنا بالتفصيل كيف يفهم هو هذه الدكتاتورية ... » (هذه عبارة منافقة مطلقا، لا تصدر الا من مرتد ، لان ماركس وانجلز قدما لينا حقا عددا من الايضاحات المفصلة تماما ، التي تجاهلها الماركسي المتحذلق كاوتسكي عن عمد) « ان كلمة دكتاتورية تعني حرفيا القضاء على الديمقراطية . ولكن طبعا اذا اخذت بمعناها الحرفي ، فانها تعني ايضا الحكم الكامل غير المجزأ المحصور بشخص لا يتقيد بأي قانون ـ انها أوتوقراطية تختلف عن الاستبدادية في أنها لا تعني مؤسسة دولة دائمة ، بل اجراء متطرف موقت » .

« ان مصطلح « دكتاتورية البروليتاريا » وليس دكتاتورية الشخص المفرد ، بل دكتاتورية الطبقة ، يدل على ان من المحتمل ان ماركس لا يقصد الدكتاتورية بمعناها الحرفي » .

«انه لا يتحدث هنا عن **شكل الحكومة** ، بل عن **ظرف** من الظروف ، يجب أن ينشأ بالضرورة حيثما تستولي البروليتاريا على السلطة السياسية . أما أن ماركس لم يفكر في هذه الحالة بشكل الحكومة ، فيثبته واقع أنه كان مع الرأي القائل ان الانتقال في بريطانيا واميركا يمكن ان يتم سلميا ، أي بطريقة ديمقراطية » (ص ٢٠) .

لقد تقصدنا اقتباس هذه المحاكمة كاملة بحيث يتمكن القارىء ان يرى بوضوح الطرق التي يستخدمها كاوتسكي « النظري »

لقد اختار كاوتسكي الاقتراب من المسألة بالبدء في تعريف « **كلمة** » دكتاتورية. حسن جدا . فلكل امرىء حق مقدس في أن يقترب من المسألة بالطريقة التي تسره .

ولكن يجب أن تميز أولا بين الاقتراب الجدي الشريف والاقتراب غيرالشريف. ان كل من يريد أن يكون جديا في الاقتراب من المسألة بهذه الطريقة عليه أن يقدم تعريفه الخاص « للكلمة » . وعندئذ تطرح المسألة بصورة جلية واضحة . ولكن

كاوتسكي لا يفعل ذلك . يكتب تعني كلمة دكتاتورية حرفيا القضاء على الديمقراطية» .

اولا ، ليس هذا تعريفا . واذا اراد كاوتسكي ان يتجنب تقديم تعريف لمفهوم الدكتاتورية ، فلماذا لا يختار هذا الاقتراب الخاص من المسألة ؟

ثانيا ، هذا خطأ مفضوح . فمن الطبيعي أن يتحدث الليبرالي عن «الديمقراطية» بوجه عام . اما الماركسي ، فلا ينسى ابدا ان يسأل : « في مصلحة اية طبقة ؟ » فكل امرىء يعرف مثلا (وكذلك « المؤرخ » كاوتسكي يعرف أيضا) أن انتفاضات الارقاء في العصور القديمة وحتى الهيجانات القوية ، كشفت مرة واحدة عن حقيقة ان الدولة القديمة كانت من حيث الاساس **دكتاتورية مالكي العبيد** . فهل قضت هذه الدكتاتورية على الديمقراطية **بين** مالكي العبيد أو من **اجلهم** ؟ ان كل امرىء يعرف انها لم تقض على الديمقراطية .

ان كاوتسكي « الماركسي » يأتي بهذه السخافة والاعلان المزيف لانه « يتناسى » النضال الطبقي .

وحتى نحول تأكيد كاوتسكي الليبرالي والخاطىء الى صيغة ماركسية علينا ان نقول : ان الدكتاتورية لا تعني بالضرورة القضاء على ديمقراطية الطبقة التي تمارس الدكتاتورية على الطبقات الاخرى ، ولكنها تعني القضاء على الديمقراطية (أو التقييد المادي الشديد ، الذي هو أيضا شكل من أشكال القضاء على الديمقراطية) بالنسبة للطبقة التي تمارس الدكتاتورية عليها أو ضدها .

ولكن مهما كان هذا التأكيد يحمل شيئا من الحقيقة ، فانه لا يقدم تعريفا للدكتاتورية .

ولنختبر الجملة التالية لكاوتسكي :

« ... ولكنها ، بالطبع ، اذا اخذت حرفيا ، فان هذه الكلمة تعني أيضا الحكم الشامل غير المجزأ لشخص مفورد لا يتقيد بقانون » .

ومثل الكلب الصغير الاعمى الذي يخبط خبط عشواء مرة في هذا الاتجاه ومرة في ذاك ، يقع كاوتسكي على فكرة حقيقية (اي الدكتاتورية هي حكم غير مفيد بأي قانون) **ومع ذلك عجز** عن تقديم تعريف للدكتاتورية ، وجاء فوق ذلك بفكرة تناقض الحقيقة التاريخية بصورة واضحة ، وهي أن الدكتاتورية سلطة شخص مفرد . بل ان هذه الفكرة خاطئة من حيث اشتقاق الكلمة ، لان الدكتاتورية يمكن أن تمارس أيضا من قبل حفنة من الاشخاص أو طغمة او طبقة ... الخ .

وينتقل كاوتسكي بعد ذلك ليشرح الفرق بين الدكتاتورية والاستبدادية ، ومع ان ما يقول غير صحيح فاننا سنتريث عنده ، رغم ان لا صلة له بالمسألة التي تهمنا . ان كل منا يعرف كيف يميل كاوتسكي من القرن العشرين الى القرن الثامن عشر ، ومن القرن الثامن عشر الى التاريخ القديم ، ونأمل أن تأخذ البروليتاريا الالمانية هذا الميل بعين الاعتبار ، بعد ان تحصل على الدكتاتورية ، وتعين كاوتسكي معلما للتاريخ القديم في المدارس الثانوية . ان التملص من تعريف دكتاتورية البروليتاريا ، بالتفلسف حول الاستبداد ، يدل على أمرين : اما غباوة شديدة ، واما خبث بليد جدا .

والخلاصة ان كاوتسكي حاول التحدث عن الدكتاتورية ، ولكنه جاء بكثير من الاخطاء الواضحة ، ولم يقدم اي تعريف ! ولو انه استثار ذاكرته بدلا من الركون الى مقدرته الفكرية ، لاستطاع ان يستخرج من « ادراجه » كل الاماكن التي يتناول فيها ماركس الدكتاتورية ، ولتوصل بلا شك اما الى التحديد التالي واما الى تحديد يوازيه من حيث الاساس .

الدكتاتورية سلطة تعتمد على العنف بصورة مباشرة دون ان يحدها قانون .

الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا هي سلطة تظفر بها البروليتاريا على البرجوازية بالعنف ، ولا يحدها قانون .

هذه الحقيقة البسيطة ، حقيقة مستقيمة استقامة الرمح بالنسبة لكل عامل واع طبقيا (يمثل الجماهير وليس الفئة العليا من الاوغاد البرجوازية الصغار الذين رشوهم الرأسماليون ، مثل الاشتراكيين الامبرياليين في كل الاقطار) هذه الحقيقة ، الواضحة لكل من يمثل الطبقات المستثمرة التي تحارب من اجل انعتاقها، هذه الحقيقة التي لا جدال فيها بالنسبة لكل ماركسي ، هذه الحقيقة علينا ان ننتزعها انتزاعا من العلامة كاوتسكي ! فكيف نفسر ذلك ؟ تفسير ذلك ببساطة هو روح المذلة التي تشبع بها قادة الاممية الثانية فحولتهم الى وشاة حقيرين في خدمة البرجوازية .

أولا ، يقترف كاوتسكي الغش ، حين يعلن هذه التفاهة الواضحة بأن كلمة دكتاتورية ، بمعناها الحرفي ، تعني دكتاتورية شخص مفرد وعندئذ ــ وبتقوية هذا الغش ــ يعلن أن تعبير « دكتاتورية طبقة » عند ماركس ليس له ، « بالتالي » معنى حرفي (فالدكتاتورية حسب ذلك لاتعني العنف الثوري ، بل الانتصار « السلمي» عن طريق الاكثرية في ظل « الديمقراطية » البرجوازية ــ وشددوا على كلمة ديمقراطية) .

يجب على المرء ، كما ترون ، ان يميز بين « الظرف » و « شكل الحكومة » . فياله من تمييز عميق غريب ، كالتمييز بين « ظرف » غباء انسان يناقش دون ذكاء أو فكر وبين « شكل » غبائه .

ان كاوتسكي يرى **أن من الضرورة** ان يفسر الدكتاتورية على انها « ظرف من السيطرة (هذا هو التعبير الحرفي الذي يستخدمه في الصفحة التالية تماما ، ص ٢١) ، اذ عندئذ لا يظهر **العنف الثوري ، ولا الثورة العنيفة** . ان « ظرف من السيطرة » هو ظرف تجد نفسها فيه أية اغلبية في ظل ... « الديمقراطية » ! وبفضل هذا الخداع **تختفي الثورة** بكل بساطة .

وعلى اية حال فان الخداع فج جدا ولا ينقذ كاوتسكي . فلا يستطيع المرء ان يخفي حقيقة ان الدكتاتورية تفترض مسبقا وتتضمن « ظرفا » ، لا يناسب المرتدين ، من **العنف الثوري** لطبقة ضد اخرى . ومن التفاهة أن نحدد فرقا بين « الظرف » و « شكل الحكومة » . فالحديث عن أشكال الحكومة في هذا الخصوص غباء مثلث ، لان كل تلميذ مدرسة يعرف أن الملكية والجمهورية شكلان مختلفان للحكومة . ويجب ان نوضح للسيد كاوتسكي ان **كلا الشكلين** للحكومة ، مثل كل

« اشكال الحكومة » الانتقالية في ظل الراسمالية . ليسا سوى مظهرين للدولة البرجوازية ، اي **دكتاتورية البرجوازية** .

واخيرا ، ليس الحديث عن اشكال الحكومة غباء فقط ، بل هو أيضا تزييف فج لماركس ، الذي يتحدث في هذا الخصوص عن هذا او ذاك النمط من انماط الدولة ، وليس عن أشكال الحكومة .

ان الثورة البروليتارية مستحيلة بدون تدمير عنيف لآلة الدولة البرجوازية واستبدالها **بآلة جديدة** ليست ، حسب تعبير انجلز ، « اكثر من دولة بالمعنى الخاص للكلمة » (٣٦٧) .

وعلى اية حال فان كاوتسكي بسبب موقفه الارتدادي يطمس هذا ويفتري فيه. فانظروا الى الذرائع التي يستخدمها .

الذريعة الاولى . « أما ان ماركس في هذه الحالة لم يفكر بشكل الحكومة ، فتثبته حقيقة انه كان مع الراي القائل ان الانتقال في بريطانيا وأميركا يمكن أن يتم بطريقة سلمية ، اي بطريقة ديمقراطية » .

ولا علاقة **لشكل الحكومة** في هذا مطلقا ، لانه هناك ملكيات لا تتميز بميزات الدولة البرجوازية ، كأن لا تملك ، على سبيل المثال ، طغمة عسكرية ، وهناك جمهوريات فيها كل هذه المميزات . فلديها ، على سبيل المثال ، طغمة عسكرية وبيروقراطية . وهذه حقيقة تاريخية سياسية شاملة ، لا يستطيع كاوتسكي تزييفها.

واذا كان كاوتسكي يرغب في ان يناقش بطريقة جدية شريفة فعلية أن يسأل نفسه : هل هناك قوانين تاريخية تتعلق بالثورة دون أن تعرف استثناء ؟ والجواب هو : لا ليس هناك مثل هذه القوانين ، ان مثل هذه القوانين تطبق فقط على ما هو نموذجي ، وهو ما وصفه ماركس مرة بأنه « مثالي » ، بمعنى الرأسمالية المتوسطة العادية ، الراسمالية النموذجية .

وفوق ذلك ، هل كان في السبعينات اي شيء يجعل انكلترا وأميركا استثناء بالنظر **لما نحن بصدده الآن** ؟ من الواضح لكل امرىء مطلع على متطلبات العلمية ولو قليلا في قضايا التاريخ ان هذه المسألة يجب أن تطرح . والعجز عن طرحها يعادل تزييف العلم ، والتلهي بالسفسطة . ولكن ما ان تطرح حتى يجيب المرء دون شك : الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا هي **عنف** ضد البرجوازية ، وضرورة مثل هذا العنف يتطلبه ، **بصورة خاصة** ، كما شرح ذلك ماركس وانجلز مرارا وبالتفصيل ، وعلى الاخص **في الحرب الاهلية في فرنسا** وفي مقدمة هذا الكتاب ذاته) وجود الجهاز **العسكري والبيروقراطي** . ولكن هاتين المؤسستين بالضبط لم تكونا موجودتين في بريطانيا وأميركا في السبعينات ، عندما قدم ماركس ملاحظاته (انهما **موجودتان** في بريطانيا واميركا الآن) !

ان كاوتسكي يلجأ الى حرفيته المخادعة في كل خطوة لتغطية ارتداده !

ثم لاحظوا كيف يخون نفسه دون قصد حين كتب : « سلميا ، اي بطريقة ديمقراطية » !

حاول كاوتسكي في تعريف الدكتاتورية ، ان يخفي جاهدا عن القارىء ، السمة

الاساسية لهذا المفهوم ، اي **العنف** الثوري . ولكن الحقيقة ظهرت الآن : انها مسألة التناقض بين **الثورة السلمية والثورة العنيفة** .

هنا بيت القصيد . ان كاوتسكي يلجأ الى كل هذه الذرائع والمغالطات والتزييفات لا لشيء الا **ليبعد** نفسه عن الثورة العنيفة ، ويخفي ارتداده ووقوفه الى جانب السياسة العمالية **الليبرالية** ، اي الى جانب البرجوازية . ذاك هو بيت القصيد .

ان « المؤرخ » كاوتسكي يزيف التاريخ دون خجل ، ذلك أنه « ينسى » الحقيقة الاساسية في أن راسمالية ما قبل الاحتكار ـ التي وصلت حقا الى ذروتها في السبعينات ـ بفضل خصائصها الاقتصادية ، التي وجدت تعبيرها النموذجي في بريطانيا واميركا ، تميزت ، بالحد الادنى نسبيا ، بحب السلام والحرية . والامبريالية ، من جهة أخرى ، اي الرأسمالية الاحتكارية ، التي لم تنضج كاملا الا في القرن العشرين ، بحكم خصائصها **الاقتصادية** الاساسية ، تتميز بأدنى حب للسلم والحرية ، درجة تكون الثورة السلمية أو العنيفة نموذجية او متحملة ، فانه يهبط الى مستوى الاجير المتبذل للبرجوازية .

الذريعة الثانية . لقد كانت كومونة باريس دكتاتورية البروليتاريا ، ولكنها كانت منتخبة باقتراع **عام** ، اي دون حرمان البرجوازية من حقوقها الانتخابية ، اي « **بصورة ديمقراطية** » . ويقول كاوتسكي بشعور المنتصر : « ... كانت دكتاتورية البروليتاريا عند ماركس (أو : وفقا لمفهوم ماركس) « ظرفا ينبع بالضرورة من الديمقراطية الخالصة ، اذا كانت البروليتاريا تشكل الاغلبية »

ان حجة كاوتسكي طريفة ، بحيث ان المرء يرتبك حقا من كثرة الاعتراضات التي يمكن أن توضع فيها . فأولا من المعروف ان زبدة البرجوازية ، وهيئة اركانها والقطاعات العليا منها ، قد فرت من باريس الى فرساي . وفي فرساي كان هناك « الاشتراكي » لويس بلان ـ الذي يثبت مرة أخرى بهتان تأكيد كاوتسكي ، ان « كل التيارات « الاشتراكية ساهمت في كومونة باريس . أليس من **المضحك ان** يقال عن انقسام سكان باريس الى معسكرين متحاربين ، أحدهما يضم كل البرجوازية المناضلة والنشيطة سياسيا ، انه « الديمقراطية الخالصة » مقرونة « بالاقتراع العام » ؟

ثانيا ، لقد شنت كومونة باريس الحرب ضد فرساي ، باعتبارها حكومة العمال **لفرنسا** ضد الحكومة البرجوازية . فما علاقة « الديمقراطية الخالصة » و « الاقتراع العام » بهذا ، عندما كانت باريس تقرر مصير فرنسا ؟ عندما عبر ماركس عن الراي القائل ان كومونة باريس اقترفت خطيئة اذ لم تستول على المصرف الذي يعود لكل فرنسا (٣٦٨) ، هل انطلق من مبادىء « الديمقراطية الخالصة » وممارستها العملية ؟

والحقيقة ان كاوتسكي ، كما يبدو ، يكتب في بلاد تحظر الشرطة على الناس أن يضحكوا « متجمهرين » ، والا لكان كاوتسكي قتل من الضحك .

ثالثا ، أسمح لنفسي أن اذكر بكل احترام السيد كاوتسكي ، الذي يغيب

ماركس وانجلز ، بالتقدير التالي لكومونة باريس ، كتبه انجلز من وجهة نظر .. « الديمقراطية الخالصة » :

« هل رأى هؤلاء السادة » (يقصد المناوئين للسلطة) « ثورة في يوم ما ؟ ان الثورة دون ريب سلطة عظيمة ، هي عمل به يفرض قسم من السكان ارادته على القسم الآخر بالسلاح ، بالحراب بالمدافع ـ أي بوسائل تسلط ما بعدها وسائل . ويجب على الحزب المنتصر أن يحتفظ بالحكم بوسائل الارهاب ، فأسلحة الحزب هي التي تدب الرعب في قلوب الرجعيين . فهل كان بمقدور كومونة باريس أن تصمد يوما واحدا ، لو لم تعتمد على سلطة الشعب المسلح ضد البرجوازية ؟ وهل يحق لنا أن نلومها ، بالعكس ، لانها لم تستخدم هذه السلطة الا قليلا جدا ؟ »(٣٦٩)

هذه هي « ديمقراطيتكم الخالصة » ! كم كان انجلز يتهكم من البرجوازي الصغير المبتذل ، من « الاشتراكي الديمقراطي » (بالمعنى الفرنسي في الاربعينات وبالمعنى الاوروبي العام لسنوات ١٩١٤ ـ ١٩١٨) الذي أدخل في رأسه انه يجب أن يتحدث عن « الديمقراطية الخالصة » في مجتمع مقسم الى طبقات .

ولكن هذا يكفي . فتعداد كل السخافات والغباوات التي تفوه بها كاوتسكي أمر مستحيل ، فكل تعبير من تعبيراته هاوية من الارتداد لا قرار لها .

لقد حلل ماركس وانجلز كومونة باريس بطريقة مفصلة جدا ، مبينا ان مأثرتها تقوم في انها حاولت تحطيم « آلة الدولة الجاهزة » وتهديمها (٣٧٠) . وقد اعتبر ماركس وانجلز هذه النتيجة ذات اهمية قصوى جدا بحيث انها كانت التعديل **الوحيد** الذي أدخلاه في ١٨٧٢ على البرنامج المهمل (في بعض النواحي) في « **البيان الشيوعي** » (٣٧١) . كما اظهر ماركس وانجلز أن الكومونة كانت تلغي الجيش والبيروقراطية ، وتقضي على **البرلمانية** ، وتحطم « هذه الزائدة الطفيلية التي اسمها الدولة » .. الخ . ولكن الحكيم كاوتسكي يردد ، وقد وضع قبعة نومه على رأسه ، ما رواه ألف مرة الاساتذة الليبراليون من حكايات حول « الديمقراطية الخالصة » .

لقد كانت روزا لوكسمبرغ على حق حين قالت في ٤ آب ١٩١٤ ان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية قد أصبحت **جيفة نتنة** .

الذريعة الثالثة . « اذا قلت عن الدكتاتورية انها شكل من أشكال الحكومة، فلا نستطيع القول بدكتاتورية الطبقة . لان الطبقة ، كما سبق وبينا ، لا تستطيع الا أن تفرض سيادتها ولكنها لا تستطيع أن تحكم ... فان « المنظمات » أو « الاحزاب » هي التي تحكم .

انك تشوش الامور ، تشوشها بصورة مقرفة ، أيها السيد المستشار « في شؤون التشويش » ! فالدكتاتورية « ليست شكلا من أشكال الحكومة » ، فهذا الزعم مضحك للغاية ! ان ماركس أيضا لا يتحدث عن « شكل الحكومة » . بل عن شكل **الدولة** او نموذج الدولة . وهذا ليسا أبدا شيئا واحدا ، نعم أبدا . كما من الخطأ أبدا القول ان الطبقة لا تستطيع أن تحكم : فمثل هذا الغباء لا يمكن أن يصدر الا عن « برلماني أبله » لا يرى سوى البرلمان البرجوازي ولا يلاحظ

غير « أحزاب حاكمة » . ان اي بلد في أوروبا يقدم لكاوتسكي أمثلة عن حكم تمارسه طبقة مسيطرة ، مثل طبقة مالكي الارض في العصور الوسطى رغم نقص تنظيمهم .

ولنوجز : لقد شوه كاوتسكي بطريقة لم يسمع بها مفهوم دكتاتوريةالبروليتاريا، فجعل من ماركس ليبراليا سطحيا مبتذلا ، وهذا يعني أن كاوتسكي هبط بنفسه الى مستوى الليبرالي الذي يتشدق بكل مبتذل وسطحي عن « الديمقراطية الخالصة » فيطمس محتوى الديمقراطية البرجوازية الطبقي ويزينه ، ويخاف أشد الخوف **العنف** الثوري من قبل الطبقة المضطهدة . وقد ضرب كاوتسكي الرقم القياسي العالمي في التحريف الليبرالي لماركس حين « فسر » مفهوم « الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا » بطريقة أزال منها العنف الثوري الذي تمارسه الطبقة المضطهدة ضد الطبقة المضطهدة . وبذلك لم يعد برنشتاين يبدو الى جانب المرتد كاوتسكي الا كلبا صغيرا .

الديمقراطية البرجوازية والديمقراطية البروليتارية

ان المسألة التي شوشها كاوتسكي بلا خجل ، تبدو حقا على النحو التالي .

ان لم نسخر من الحس السليم والتاريخ ، فمن الواضح أننا لن نستطيع التحدث عن « الديمقراطية الخالصة » طالما أن هناك **طبقات** مختلفة ، اننا نستطيع فقط أن نتحدث عن ديمقراطية **طبقية** . (فلنقل بين معترضتين أن « الديمقراطية الخالصة » ليست فقط تعبيرا جاهلا ، يفصح عن عدم فهم كل من النضال الطبقي الدولة ، بل هي أيضا تعبير اجوف ثلاث مرات ، ما دامت ديمقراطية المجتمع الشيوعي سوف **تضمحل** في عملية التغير وتصبح عادة ، ولكنها لن تصبح ابدا ديمقراطية « خالصة ») .

« الديمقراطية الخالصة » ليست سوى تعبير منافق لليبرالي يريد أن يخدع العمال . ان التاريخ يعرف الديمقراطية البرجوازية التي حلت محل الاقطاعية ، والديمقراطية البروليتارية التي حلت محل الديمقراطية البرجوازية .

وعندما يكرس كاوتسكي عشرات الصفحات « لاثبات » حقيقة انالديمقراطية البرجوازية هي ديمقراطية تقدمية بالقياس الى العصور الوسطى ، ويجب على البروليتاريا أن تستغلها بنجاح في نضالها ضد البرجوازية ، فان ذلك في الواقع ما هو الا ثرثرة المقصود منها خداع العمال . وهذه حقيقة بديهية ليس فقط بالنسبة لالمانيا المثقفة ، بل ايضا لروسيا غير المثقفة . ان كاوتسكي يذر ببساطة الرماد « العلمي » في عيون العمال عندما يتحدث ، بمظهر المغرورين ، عن ويتلبخ وجزويت الباراغوي ، وأشياء أخرى عديدة ، **حتى يتجنب** اخبارنا اي شيء عن جوهر الديمقراطية المعاصرة البرجوازي ، اي الديمقراطية **الرأسمالية** .

ان كاوتسكي يأخذ من الماركسية ما هو مقبول عند الليبراليين ، عند

البرجوازية (انتقاد العصور الوسطى ، الدور التاريخي التقدمي للراسمالية عامة والديمقراطية الراسمالية خاصة) ، وينبذ من الماركسية ما هو **غير مقبول** عند البرجوازية ، ويلزم الصمت حول ذلك ، ويطمسه (العنف الثوري للبروليتاريا ضد البرجوازية) ، للقضاء على البرجوازية) ولهذا السبب يتكشف كاوتسكي حتما عن أجير ذليل للبرجوازية ، بحكم موقفه الموضوعي ، مهما كانت عقائده الذاتية .

ان الديمقراطية البرجوازية ، وان كانت تشكل خطوة تاريخية كبيرة الى الامام بالنسبة الى العصور الوسطى ، تبقى دائما مع ذلك ، ولا يمكنها الا ان تبقى هكذا في ظل الراسمالية ، محدودة ومزيفة ومرائية ، وفردوسا للاغنياء ، ولكنها فخ وخديعة للمستثمرين ، للفقراء . وهذه الحقيقة التي تشكل الجزء الاساسي الجوهري في تعاليم ماركس ، هي التي عجز « الماركسي » كاوتسكي عن فهمها . وفي هذا الموضوع ـ الاساسي ـ يتقدم كاوتسكي « بلطافاته » للبرجوازية بدلا من النقد العلمي لتلك الشروط التي تجعل من كل ديمقراطية برجوازية ديمقراطية من أجل الاغنياء .

دعنا أولا نذكر العلامة السيد كاوتسكي بالفرضيات النظرية لماركس وانجلز التي « نسيها » ذاك المتحذلق بشكل وقح (ارضاء للبرجوازية) ، ثم يفسر القضية تفسيرا شعبيا قدر الامكان .

ليس فقط الدولة القديمة والاقطاعية ، بل أيضا « الدولة التمثيلية العصرية هي اداة استثمار العمل المأجور من قبل رأس المال » (انجلز في كتابه عن الدولة) (٣٧٢) . « ولذلك ، بما أن الدولة ليست الا مؤسسة انتقالية تستخدم في النضال ، في الثورة ، لقمع الخصوم بالقوة ، فان الحديث عن « الدولة الشعبية الحرة » تفاهة خالصة ، فطالما ان البروليتاريا لا تزال بحاجة الى دولة ، فانها لا تحتاجها من أجل الحرية ، بل لقمع أعدائها ، وحالما يصبح التحدث عن الحرية ممكنا عندئذ تزول الدولة باعتبارها دولة » (انجلز في رسالة الى بيبل ٢٨ آذار ١٨٧٥) (٣٧٣) . « في الواقع ليست الدولة سوى جهاز قمع تستخدمه طبقة ضد أخرى ، وهذا ما يصدق في الحقيقة على الجمهورية الديمقراطية بدرجة لا تقل عن الملكية » (انجلز : مقدمته **الحرب الاهلية في فرنسا** لماركس) (٣٧٤). ان الاقتراع العام هو «دليل على نضج الطبقة العاملة . **ولا يمكنه أن يكون شيئا** غير ذلك **في الدولة الراهنة** » (انجلز في كتابه عن الدولة (٣٧٥) . ان السيد كاوتسكي يجتر بشكل ممل القسم الاول من هذه الموضوعة ، وهو القسم الذي تقبله البرجوازية . أما القسم الثاني الذي أشرت اليه باشارة التأكيد ، والذي ترفضه البرجوازية ، فقد لزم المرتد كاوتسكي الصمت حوله !) . « كان يراد بالكومونة الا تكون هيئة برلمانية» ، بل هيئة عاملة تقوم بالتشريع والتنفيذ في الوقت ذاته... وبدلا من التقرير مرة كل ثلاث سنوات او ست سنوات أي عضو من الطبقة الحاكمة سوف يمثل ويضطهد الشعب في البرلمان ، كان على الاقتراع العام ان يخدم الشعب المنظم في كوميونات ، بغية البحث لمؤسسته عن عمال ومراقبين

ومحاسبين ، كما يخدم الاقتراع الفردي اي رب عمل آخر في البحث عن عمال ومراقبين ومحاسبين لعملة » (ماركس في كتابه عن كومونة باريس : الحرب الاهلية في فرنسا) (٣٧٦) .

ان كل فرضية من هذه الفرضيات ، التي يعرفها جيدا العلامة الكبير السيد كاوتسكي ، هي صفعة في وجهه ، تفضح ارتداده و تعريه . ففي كل كراسه ، لا نلمح اية بادرة لفهم هذه الحقائق . وليس كراسه بأكمله سوى سخر من الماركسية !

خذوا القوانين الاساسية في الدول المعاصرة ، خذوا اداتها ، خذوا حرية الاجتماع او حرية الصحافة ، خذوا « مساواة المواطن امام القانون » ، تروا لدى كل خطوة نفاق الديمقراطية البرجوازية الذي يعرفه جيد كل عامل واع طبقيا . فليس هناك دولة ، حتى اوفر الدول ديمقراطية ، لا يتضمن دستورها منافذ او تحفظات تهيء للبرجوازية تروجيه الجيوش ضد العمال واعلان الاحكام العرفية ، الخ .. « في حالة مخالفة الالتزام العام » ، والحق يقال انه في حالة « مخالفة » الطبقة المستثمرة وضعها العبودي وتحاول الا تسلك سلوك العبيد ان كاوتسكي يزين وجه الديمقراطية البرجوازية بكل صفاقة ، فهو على سبيل المثال لا يتحدث بكلمة عما يفعله اشد البرجوازيين نزعة ديمقراطية وجمهورية في اميركا او سويسرا ، ضد العمال المضربين .

ان كاوتسكي الحكيم والعلامة لا يقول عن هذا شيئا ! انه هذا السياسي العلامة لا يفهم ، أن السكوت هنا نذالة . فهو يفضل أن يروي للعمال قصص الاطفال ، كأن يقول مثلا ان الديمقراطية هي « حماية الاقلية » . ربما لا يصدق هذا القول ، ولكنه هكذا ورد ! ففي عام ١٩١٨ بعد المسيح ، في العام الخامس للمجزرة الامبريالية العالمية ، وبينما يخنقون في كل « ديموقراطيات » العالم الاقليات الاممية (التي لم تخن الاشتراكية بحقارة ، كما فعل رينوديل ولونغه واضرابهما ، وشيدمان وكاوتسكي وامثالهما ، وهندرسون وفيب ومن على شاكلتهما .. الخ) يقرظ السيد العلامة كاوتسكي بلسان معسول ، معسول جدا ، « حماية الاقلية » . وما على الراغب الا ان يقرأ هذا في الصفحة ١٥ من كراس كاوتسكي . وفي الصفحة ١٦ يخبرك هذا العلامة افراديا .... عن الونيفيين والتوريين (٣٧٧) في القرن الثامن عشر في انكلترا .

فيا للثقافة الموسوعية ! ويا له من تذلل ناعم للبرجوازية ! ويالها من طريقة متمدنة في الزحف على البطون امام الراسماليين ولصق جزماتهم ! ولو كنت محل كروب او شيدمان او كليمنصو او رينوديل ، لدفعت الملايين للسيد كاوتسكي ، ولا نهلت عليه تقبيلا مثل يهوذا ، ومدحته امام العمال ، ودعوت الى « وحدة اشتراكية » مع أناس « محترمين » امثال كاوتسكي . وكتابة الكراريس ضد دكتاتورية البروليتاريا ، وسرد تاريخ الويفيريين والتوريين في القرن الثامن عشر في انكلترا ، والالحاح ان الديمقراطية تعني « حماية الاقلية » ، والصمت عن مذابح الاممين في جمهورية اميركا « الديمقراطية » ، اليست تلك خدمات يقدمها اجير

حقير للبرجوازية ؟

ان السيد العلامة كاوتسكي قد « نسي » ـ ويبدو انه نسي صدفة ـ «تفاهة» وهي ان الحزب السائد في الديمقراطية البرجوازية لا يجيز حماية الاقل الا لحزب برجوازي آخر ، بينما تحظى البروليتاريا ، في كل قضية **جدية عميقة جذرية** ، بالاحكام العرفية او المجازر عوضا عن « حماية الاقلية » . وبمقدار ما تكون **الديمقراطية اكثر تطورا ، بمقدار ما تكون المجزرة او الحرب الاهلية اكثر قربا في** حال قيام اي خلاف سياسي عميق وخطر على البرجوازية . ان « قانون » الديمقراطية البرجوازية هذا ، كارن في استطاعة السيد العلامة كاوتسكي ان يراه ويلمسه في قضية دريفوس (٣٧٨) في الجمهورية الفرنسية ، في اعدام الزنوج (من قبل البيض دون محاكمة ـ المترجم) والاميين في الجمهورية الديمقراطية اميركا ، في قضية ايرلندا واولستر في بريطانيا الديمقراطية(٣٧٩)، في ملاحقة البلاشفة وتنظيم المجازر ضدهم في نيسان ١٩١٧ في الجمهورية الديمقراطية روسيا . واتقصد هذه الامثلة تقصدا ، لا من زمن الحرب فقط ، بل من قبل الحرب أيضا ، من أيام السلم . ولكن السيد معسول اللسان كاوتسكي فيحلو له أن يغمض عينيه عن هذه الوقائع من القرن العشرين ، وان يتحق العمال ، على العكس ، بأشياء جديدة كل الجدة ، طريفة كل الطرافة مفيدة كل الفائدة ، هامة للغاية ، بأشياء عن الويغيين والثوريين في القرن الثامن عشر .

خذوا البرلمان البرجوازي . فهل يمكن ان نفترض ان العلامة كاوتسكي لم يسمع ابدا بانه بقدر ما تبلغ الديمقراطية **درجة عليا** من التطور ، تخضع البورصة لنفسها ويخضع اصحاب المصارف لانفسهم البرلمانات البرجوازية ؟ ولكن لا يستنتج مما سبق انه يجب عدم استخدام البرلمانية البرجوازية (وقد استخدمها البلاشفة بنجاح ربما يكون اكبر من نجاح اي حزب آخر في العالم اذ اننا ظفرنا بكل مقاعد العمال في الدوما الرابع من ١٩١٢ حتى ١٩١٤) . ان ما يستنتج من ذلك انه ليس غير الليبرالي من ينسى ، كما نسي كاوتسكي ، طابع البرلمانية البرجوازية المحدود والنسبي ، من الناحية التاريخية . ففي الدولة البرجوازية الاوفر ديمقراطية، تصطدم الجماهير المضطهدة دائما بالتناقض الصارخ بين المساواة **الشكلية** التي تعلنها « ديمقراطية » الراسماليين ، وآلاف القيود **الفعلية** التي تجعل من البروليتاريين **عبيدا ماجورين** . ان هذا التناقض هو نفسه الذي يفتح عيون الجماهير على تعفن الراسمالية وبهتانها ونفاقها . ان هذا التناقض هو نفسه الذي يفضحه باستمرار محرضوا الاشتراكية ودعاتها للجماهير ، **لاعدادها** للثورة ، وبما أن عهد الثورات **قد بدأ الآن** ، فان كاوتسكي يدير له ظهره ، وطفق يتفنى بمفاتن الديمقراطية البرجوازية **المحتضرة** .

ان الديمقراطية البروليتارية ، التي تعتبر سلطة السوفييات شكلا منها ، قد طورت الديمقراطية ووسعتها الى حد لم يشهد العالم له مثيلا ، لصالح الاغلبية العظمى للسكان تماما ، لصالح المستثمرين والكادحين . وفي هذه الحالة ، اذا كتبت كراسا كاملا عن الديمقراطية ، كما فعل كاوتسكي الذي كرس صفحتين

فقط للدكتاتورية وعشرات الصفحات « للديمقراطية الخالصة » ، **ولم تلاحظ** ذلك. فانك تحرف الوقائع بصورة كلية وليبرالية .

خذوا السياسة الخارجية . فليس هناك اي بلد برجوازي تمارس فيه بصورة علنية ، وان كان هذا البلد اوفر البلدان البرجوازية الديمقراطية . ففي كل مكان خداع الجماهير ، وفي البلدان الديمقراطية فرنسا وسويسرا واميركا وانكلترا ، يبدو هذا الخداع على شكل كبير وناعم بحيث يزيد كبرا ونعومة مئة مرة عن البلدان الاخرى . اما السلطة السوفيتية ، فقد مزقت الحجاب عن اسرار السياسة الخارجية بصورة ثورية . وهذا واقع لم يلاحظه كاوتسكي ولم ينبس ببنت شفة عنه ، مع ما له من اهمية **جوهرية** في عصر الحروب اللصوصية والمعاهدات السرية حول « اقتسام مناطق النفوذ » (اي اقتسام العالم بين العصابات الراسمالية) ، فعليه تتوقف مسألة السلم ، مسألة حياة عشرات ملايين الناس او موتها .

خذوا بناء الدولة . ان كاوتسكي يلتقط بأية طريقة « الهوامش » ، حتى الحظ الى حد القول ان الانتخابات في ظل الدستور السوفياتي هي انتخابات « غير مباشرة»، ولكنه يخطىء الهدف . فهو عاجز عن رؤية الطبيعة **الطبقية** لجهاز الدولة ، آلة الدولة ان الراسماليين بألف حيلة وحيلة ـ تزداد مهارة وتأثيرا كلما تمت الديمقراطية « الخالصة » وتطورت ـ **يقصون** الشعب عن الاعمال الادارية ، من حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ... الخ . ان الحكومة السوفياتية هي **الاولى** : في العالم (واذا اردت الدقة فانها الثانية إن كومونة باريس قامت بالشيء ذاته) التي **أشركت** الشعب، ولا سيما الجماهير **المستثمرة** في عمل الادارة . ان الكادحين الذين **ابعدوا** عن المشاركة في البرلمانات البرجوازية (انهم **لا يقررون ابدا** المسائل في ظل الديمقراطيةالبرجوازية، التي تقررها البورصة والمصارف) بآلاف العقبات ، والعمال يعرفون ويشعرون ويرون ويتحققون بشكل جيد تماما ان البرلمانات البرجوازية هي مؤسسات **غريبة** عنهم ، **مؤسسات لاضطهاد العمال** من قبل البرجوازية ، مؤسسات الطبقة المعادية،مؤسسات الاقلية المستثمرة .

ان السوفييتات هي التنظيم المباشر للجماهير الكادحة والمستثمرة نفسها ، **يساعدها** في ان تنظم وتدير دولتها الخاصة ، بالطريقة الممكنة . وفي هذا ، فان طليعة الكادحين والمستثمرين ، بروليتاريا المدينة ، هي التي تتمتع بأنها توحدت عن طريق المشاريع الكبيرة ، فيسهل عليها اكثر من غيرها اختيار المنتجين ومراقبتهم . ان التنظيم السوفياتي **يساعد** بصورة اوتوماتيكية في توحيد كل الجماهير الكادحة والمستثمرة حول طليعتها ، البروليتاريا. ان الجهاز البرجوازيالقديم ـ البيروقراطية الامتيازات الناجمة عن الثروة والتعليم البرجوازي والارتباطات ... الخ (تزداد الامتيازات الفعلية تنوعا بقدر ما تكون الديمقراطية البرجوازية اكثر تطورا) وكل هذا يزول مع قيام النظام السوفياتي . ولا تعود حرية الصحافة نفاقا محضا ، اذ تنتزع المطابع والورق من البرجوازية . ويستولىعلىخيرة الابنية والقصور والبيوت الخاصة ، وبيوت الاقطاعيين . ان السلطة السوفياتية قد استولت دفعة واحدة ،على افضل هذه البنايات بالآلاف والالاف من المستثمرين ، وهكذا جعلت حق الاجتماع

للجماهير ـ والديمقراطية بدون هذا الحق هي محض خداع ـ اكثر « ديمقراطية » **بمليون مرة** . والانتخابات غير المباشرة للسوفييتات غير المحلية تسهل عقد مؤتمرات مؤتمرات السوفييتات ، وتجعل الجهاز **كله** اقل كلفة ، واكثر حركة ، واقرب تناولا للعمال والفلاحين كما في مرحلة من الحياة النشيطة يجب ان تتوفر لهم فيها امكانية سحب نائبهم المحلي او ارساله الى مؤتمر السوفييتات العام على جناح السرعة .

ان الديمقراطية البروليتاريا اكثر ديمقراطية بمليون مرة من اكثر الجمهوريات البرجوازية ديمقراطية .

ان الذي لا يلاحظ هذا هو انسان اما انه يخدم البرجوازية عمدا ، او انه ميت سياسيا مثل مسمار الباب ، وعاجز عن رؤية الحياة الحقيقية بعيدا عن غبار صفحات الكتب البرجوازية ، ومشبع بعمق بالاوهام البرجوازية الديمقراطية ، ولذلك فانه يحول نفسه موضوعيا الى أجير للبرجوازية .

ومن لا يستطيع ملاحظة هذا ، فانه انسان عاجز عن **طرح المسألة** من وجهة نظر الطبقات المضطهدة :

فهل في العالم ولو بلدا واحدا من اكثر البلدان البرجوازية ديمقراطية نجد فيه العامل **العادي المتوسط ، والاجير الزراعي العادي المتوسط** ، او بوجه عام نصف البروليتاري في الريف (أي ممثل الجماهير المضطهدة ، ممثل اغلبية السكان الساحقة) ، يتمتعان وان بصورة تقريبية بالحرية ذاتها في اقامة الاجتماعات في أفضل البنايات ، بالحرية نفسها في امتلاك المطابع ومخزونات الورق الوفيرة للاعراب عن افكارهما والدفاع عن مصالحهما ، بالحرية نفسها في تقديم افراد من طبقتهما بالذات الى ادارة الدولة و « تسييرها » ، كما في روسيا السوفياتية ؟

من المضحك فعلا ان يعتقد المرء ان في مستطاع السيد كاوتسكي ان يجد في بلد ما ، ولو عاملا واحدا او اجيرا زراعيا واحدا من الف ، يتردد في الاجابة عن هذا السؤال اذا عرف الحقيقة . ان جميع عمال العالم يتعاطفون مع جمهورية السوفيات بالفطرة ، لمجرد سماعهم شيئا من الحقيقة تعترف بها الصحف البرجوازية ، ويرجع السبب بالضبط الى انهم يرون فيها الديمقراطية **البروليتارية ، ديمقراطية الفقراء** ، لا ديمقراطية للاغنياء ، التي هي حقا كل ديمقراطية برجوازية من افضل هذه الديمقراطيات .

ونحن يحكمنا (ودولتنا « يسيرها ») بيروقراطيون برجوازيون وبرلمانيون برجوازيون وقضاة برجوازيون . وهذه حقيقة بسيطة لا جدال فيها ، يعرفها عشرات الملايين ومئاتها من ابناء الطبقات المضطهدة في كل البلدان البرجوازية ، حتى أوفرها ديمقراطية ، من تجربتهم الخاصة ويلمسونها ويتحققون منها كل يوم .

وعلى أية حال فان آلة البيروقراطية في روسيا سحقت سحقا ، ولم يبق منها شيء ، فقد طرد جميع القضاة السابقين ، واصبح بالبرلمان البرجوازي ، وفتح المجال امام تمثيل **أقرب بكثير الى متناول** العمال والفلاحين على وجه الدقة ، وحلت **سوفيتاتهم** محل الموظفين ، او ان **سوفيتاتهم** هي التي تقوم بانتخاب القضاة ، وهذا وحده يكفي لترى كل الطبقات المضطهدة ان سلطة السوفييت ، أي هذا الشكل من

دكتاتورية البروليتاريا ، هي اكثر ديمقراطية بمليون مرة من اكثر الجمهوريات البرجوازية ديمقراطية .

ان كاوتسكي لا يفهم هذه الحقيقة ، الواضحة لكل عامل ، لانه « ينسى » و « لم يتعلم » ان يطرح المسألة : **الديمقراطية لاية طبقة ؟** انه يناقش من وجهة الديمقراطية « الخالصة » (اي خالية من الطبقات ، او خارج الطبقات ؟) ويناقش على طريقة شايلوك : « رطل من اللحم لي » (٣٨٠) ولا شيء اكثر من ذلك . المساواة لكل المواطنين ــ والا فليس هناك ديمقراطية .

وهكذا لا بد ان نسأل العلامة كاوتسكي ، على « الماركسي » و « الاشتراكي » كاوتسكي :

هل يمكن ان تكون هناك مساواة بين المستثمر والمستثمر ؟

انه لامر مرعب لا يصدق ، ان مثل هذا السؤال يجب ان يطرح في مناقشة كتاب وضعه قائد ايديولوجي للاممية الثانية (٣٨١) . ولكن « ما دامت وضعت يدك على المحراث فلا تنظر الى الوراء » ، ونظرا لاضطراري الى الكتابة عن كاوتسكي ، فقد توجب علي ان أشرح للعلامة ، لماذا لا يمكن ان تكون هناك مساواة بين المستثمر والمستثمر .

كتب في تشرين الاول ولينس بعد ١٠ تشرين الثاني ١٩١٨

من منجزات وصعوبات أمام الحكومة السوفياتية

تخيل الاشتراكيون الطوباويون القدامى ان الاشتراكية تشاد على اكتاف رجال من نمط جديد ، يمارسون الخير أولا ، وهم أنقياء يثقفون ثقافة رائعة ابناء الشعب، وهؤلاء يبنون الاشتراكية . وكثيرا ما ضحكنا من هذا وقلنا انه لعب بالدمى ، وكأن الاشتراكية كانت تسلية للسيدات الصغيرات ، وليس للسياسيين الجديين .

أينا نريد بناء الاشتراكية بمساعدة هؤلاء الرجال والنساء الذين يترعرعون في ظل الاشتراكية ، واذا كانت قد افسدتهم الراسمالية . الا ان هذه الراسمالية قد عجمت عودهم وصلبتهم . وهناك بروليتاريون يقفون في وجه المصاعب والخطوب افضل الف مرة من أي جيش . وهناك عشرات الملايين من الفلاحين المضطهدين والجاهلين والمبعثرين . الا انهم قادرون على الالتفاف حول البروليتاريا في نضالها اذا تبنت البروليتاريا تكتيكا ماهرا . وهناك خبراء علميون وتقنيون متبعون حتى الاعماق بالنظرة البرجوازية الى العالم . وهناك خبراء عسكريون تدربوا في البلدان البرجوازية ـ واذا كانوا برجوازيين فقط، فان الامر ليس سيئا . الا ان هناك ايضا ظروفا للتملك العقاري والعبودية والعصا الكبيرة . اما بالنسبة للاقتصاد فان كل المهندسين الزراعيين والمهندسين الميكانيكيين ومعلمي المدارس يتلقون المدد من الطبقة المالكة ، فهم لم يهبطوا من السماء . فلا في ظل عهد القيصر نيقولا ولا في ظل عهد الرئيس الجمهوري ويلسون كان البروليتاريون المحرومون في اماكنهم ولا الفلاحون في حقلهم قادرين على تحصيل ثقافة جامعية . لم يوجد العلم والتكنولوجيا الا من اجل الاغنياء فقط . من اجل الطبقة المالكة ، فالراسمالية لا تقدم الثقافة الا للاقلية . علينا ان نبني الاشتراكية انطلاقا من هذه الثقافة ، وليس لنا سبيل آخر . اننا نريد الشروع ببناء الاشتراكية مرة واحدة من المادة التي تركتها لنا الراسمالية

البارحة ، لنستخدمها اليوم ، في هذه اللحظة بالذات ، وليس مع هؤلاء الذين ترعرعوا في بيوت دافئة ، ويزعمون اننا نأخذ هذه الحكاية الخرافية بصورة جدية . اننا نملك خبراء برجوازيون ، ولا شيء آخر . ليس لدينا آجر اخر للبناء . ان الاشتراكية يجب ان تنتصر ، واننا ، نحن الاشتراكيين والشيوعيين ، يجب ان نبرهن بالافعال اننا قادرون على بناء الاشتراكية بهذه الاجراءات ، بهذه المادة ، بأننا قادرون على بناء المجتمع الاشتراكي بمساعدة البروليتاريين الذين يتمتعون بثمرات الثقافة وان بدرجة ضئيلة ، وبمساعدة الاختصاصيين البرجوازيين .

واذا لم تبنوا المجتمع الشيوعي بهذه المادة فسوف تثبتون انكم لا تملكون الا الاجترار وقبض الربح .

بهذه الطريقة يقدم المسألة التراث التاريخي للراسمالية العالمية . وهذه هي الصعوبة التي تواجهنا تماما عندما نستولي على السلطة ، عندما نقيم آلة الدولة السوفيتية .

وما هذا الا نصف المهمة ، ولكنه نصفها الاعظم . ان الآلة السوفياتية للدولة تعني ان الكادحين متوحدون بصورة تسحق الراسمالية ضخامة وحدتهم الجماهيرية ، ان الجماهير فعلت هذا ، ولكن هذا لا يكفي لسحق الراسمالية ، فعلينا ان ناخذ كل الثقافة التي تركتها الراسمالية وراءها ، وبها نبني الاشتراكية. علينا ان نأخذ كل علومها وتقنيتها ومعرفتها وفنها ، وبدون هذا سنكون عاجزين عن بناء المجتمع الشيوعي . ولكن هذا العلم وتلك التقنية وذاك الفن ، هي في أيدي الخبراء ورؤوسهم .

تلك هي المهمة التي تواجهنا في كل المجالات ، انها مهمة ذات تناقضات ملازمة ، مثل التناقضات الملازمة للراسمالية ككل . انها لمهمة شاقة جدا ، ولكن تنفيذها ممكن عمليا . اننا لا نستطيع ان ننتظر عشرين سنة حتى ندرب الخبراء الشيوعيين الخلص ، حتى تدرب الجيل الاول من الشيوعيين ، دون ان يحيق بنا الذم واللوم . لا ، فعذرا ايها السادة ، اننا سنبني الاشتراكية اليوم ، في ظرف شهرين وليس في عشرين سنة ، حتى نكون قادرين على محاربة البرجوازية ، على معارضة علم البرجوازية وتكنولوجيا كل العالم . هنا يجب ان نحقق الظفر . ان من الصعب جعل الخبراء البرجوازيين يخدموننا بقوة جماهيرنا، ولكن هذا ممكن، فان حققناه فسوف ننتصر .

طبعت على شكل كراس في عام ١٩١٩

من بداية عظيمة

(بطولة العمال في المؤتمر ـ « السبوت الشيوعية »)

الاقل من الاعمال الملتهبة السياسية ، والاكثر من الانتباه الى أبسط وقائع البناء الشيوعي ، واكثرها حيوية ، منتزعة من الحياة التي اثبتت صحتها ـ هذا الشعار يجب علينا جميعا ، نحن الكتاب والمحرضين والدعاة والمنظمين ... الخ ان نردده بلا انقطاع .

من الطبيعي والحتمي ان ما يهمنا في الدرجة الاولى ، غب الثورة البروليتارية هو المهمة الرئيسية الاساسية التالية : التغلب على مقاومة البورجوازية ، التغلب على المستثمرين وسحق مؤامراتهم (مثل « مؤامرة مالكي العبيد » لتسليم بتروغراد ، تلك المؤامرة التي اشترك فيها كل من المئة السود والكادت حتى المناشفة والاشتراكيين الثوريين ايضا) (٣٨٢) ولكن في الوقت ذاته الى جانب هذه المهمة ، تنشأ مهمة أهم واشد ضرورة ، هي مهمة البناء الايجابي للشيوعية ، مهمة خلق علاقات اقتصادية جديدة ، ومجتمع جديد .

لقد اشرت مرارا عديدة كما في خطابي في ١٢ آذار في جلسة سوفييت نواب بتروغراد ، الى ان دكتاتورية البروليتاريا لا تعني فقط استعمال العنف ازاء المستثمرين ، بل هي اساسا لا تعني العنف . ان الاساس الاقتصادي لهذا العنف الثوري ،، ان ضمانة حيويته ونجاحه هو ان البروليتاريا تمثل وتحقق ، بالقياس الى الراسمالية ، النموذج الاعلى لتنظيم العمل في المجتمع . ذلك هو جوهر المسألة . ومن هنا تنبع القوة ، من هنا ضمانة انتصار الشيوعية التام المحتوم .

ان التنظيم الاقطاعي للعمل الاجتماعي كان يعتمد على طاعة الهراوة ، بينما كان الشغيلة الذين كانت تسرقهم وتشدد الطغيان عليهم حفنة من المالكين العقاريين ، في

جهالة عمياء يداسون بالاقدام . وكان التنظيم الراسمالي للعمل الاجتماعي يقوم على طاعة الجوع ، وكان السواد الاعظم من الشغيلة يظلون ، حتى في اوفر الجمهوريات المتمدنة والديمقراطية تقدما ، ورغم كل التقدم الذي حققته الثقافة البرجوازية والبرجوازية الديمقراطية ، جماهير ينهبها الرعب ويسودها الجهل من العبيد المأجورين او الفلاحين المرهقين ، تسرقهم وتستبد بهم حفنة من الراسماليين . اما التنظيم الشيوعي للعمل الاجتماعي ، التي تعتبر الاشتراكية الخطوة الاولى في سبيله ، فيقوم وسيقوم اكثر فاكثر على طاعة واعية يتقبلها الشغيلة انفسهم بملء حريتهم ،بعد ان يخلعوا نير المالكين العقاريين والراسماليين.

وهذه الطاعة الجديدة لا تهبط من السماء ، ولا تنجم عن الاماني الطيبة ، بل تنجم عن ظروف الانتاج الراسمالي الكبير المادية ، وعن هذه الظروف وحدها . وهي مستحيلة بدون هذه الظروف . ان مستودع ، او عجلة هذه الظروف المادية هي طبقة محدودة تاريخيا خلقتها ونظمتها ووحدتها ودربتها وثقفتها وقوتها الراسمالية الضخمة . تلك الطبقة هي البروليتاريا .

اذا نحن ترجمنا الاصطلاح الفلسفي التاريخي العلمي اللاتيني « دكتاتورية البروليتاريا » الى لغة ابسط فانها تعني تماما ما يلي :

ان هناك طبقة محددة فقط . هي عمال المدن المصانع ، العمال الصناعيون بوجه عام ، قادرة ان تقود جماهير الكادحين والمستثمرين في النضال للاطاحة بنير راس المال ، في خلعه فعلا ، في النضال للحفاظ على النصر وتوطيده ، في العمل على خلق نظام اجتماعي اشتراكي جديد وفي النضال العام للقضاء التام على الطبقات . (فلنلاحظ بين معترضتين ان الفرق العلمي الوحيد بين الاشتراكية والشيوعية هو ان المصطلح الاول يتضمن المرحلة الاولى للمجتمع الجديد الذي ينبثق عن الراسمالية ، بينما المصطلح الثاني يتضمن المرحلة التالية العليا) .

ان الخطأ الذي اقترفته اممية «برن » الصفراء (٣٨٣) هي ان زعماءها يقبلون بالنضال الطبقي والدور القيادي للبروليتاريا بالكلام فقط ، ويخافون التفكير حتى النهاية ، فيصل النضال الى نهايته المنطقية ، انهم يخافون النتيجة المحتومة التي ترعب البرجوازية بصورة خاصة ، والتي لا يوافقون عليها مطلقا . انهم يخافون الاعتراف ان دكتاتورية البروليتاريا هي ايضا مرحلة من مراحل النضال الطبقي الذي هو محتوم ، ما دامت الطبقات لم يتم القضاء عليها ، والذي تتغير اشكاله ويشتد ضراوة ، ويصبح اصيلا جدا عقب الاطاحة برأس المال . ان البروليتاريا لا تكف عن النضال الطبقي بعد الاستيلاء على السلطة السياسية ، بل تتابعه حتى يتم القضاء على الطبقات ـ طبعا في احوال مختلفة وبشكل مختلف وبوسائل مختلفة .

وماذا يعني الغاء الطبقات ؟ ان كل هؤلاء الذين يسمون انفسهم اشتراكيين يعترفون بأن هذا هو الهدف النهائي للاشتراكية ، ولكنهم لا يولون تفكير مطلقا لاهميته . ان الطبقات هي مجموعات ضخمة من الشعب تختلف الواحدة عن الاخرى بالمكانة التي تشغلها في النظام المحدد تاريخيا للانتاج الاجتماعي ، بعلاقتها

في معظم الاحيان تثبت وتصاغ في قانون بوسائل الانتاج ، بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وبالتالي ، بمدى حصتها في الثروة الاجتماعية التي تتصرف بها واسلوب الحصول عليها . الطبقات هي مجموعات من الناس ، تستطيع احداها ان تتملك على مجموعة اخرى بسبب الفرق في المكانة التي تشغلها في النظام المحدد للاقتصاد الاجتماعي .

ومن الواضح انه من اجل القضاء النهائي على الطبقات ، لا تكفي الاطاحة بالمستثمرين ، المالكين العقاريين والرأسماليين ، ولا يكفي الغاء ملكيتهم ، بل يجب ايضا القضاء على كل ملكية خاصة لوسائل الانتاج ، يجب ازالة الفرق بين المدينة والريف ، وايضا ازالة الفرق بين العمل الفكري والعمل اليدوي . ان هذا يتطلب فترة طويلة من الزمن . وحتى نحقق هذا يجب اتخاذ خطوة جبارة الى الامام في تطوير القوى المنتجة ، ومن الضروري التغلب على مقاومة العديد من بقايا الانتاج الصغير (وهي مقاومة سلبية احيانا ، عنيدة بصورة خاصة ، ويصعب التغلب عليها) ، يجب التغلب على القوة الهائلة الكامنة في العادة وروح المحافظة المرتبطة بهذه البقايا .

والزعم ان « الشغيلة » اهل للقيام بهذا العمل ليس سوى جملة فارغة ، او وهم من أوهام اشتراكي عتيق ، سابق للماركسية ، لان هذه الامكانية لا يمكن ان تنشأ في ذاتها ، بل تنمو تاريخيا ، وتنمو فقط من الشروط المادية للانتاج الرأسمالي الضخم . هذه الامكانية تملكها ، في بداية الطريق من الاشتراكية الى الشيوعية ، البروليتاريا وحدها . انها قادرة على تحقيق المهمة الجبارة التي تواجهها ، اولا ، لانها الطبقة الاقوى والاكثر تقدما في المجتمعات المتمدنة ، ثانيا ، لانها تؤلف في البلدان الاكثر تطورا اغلبية السكان ، ثالثا ، لان اغلبية السكان في البلدان الرأسمالية المتخلفة ، مثل روسيا ، تتألف من انصاف البروليتاريا ، اي من اناس يعيشون بانتظام قسما من السنة كبروليتاريين ، ويسعون دائما وراء معيشتهم فيعملون الى حد ما عمالا مأجورين في الافكار الرأسمالية .

ان الذين يريدون ان يحلوا قضايا الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على اساس الحديث العام عن الحرية والمساواة والديمقراطية بصورة عامة ، مساواة ديمقراطية العمل ... الخ ، كما يفعل كاوتسكي ومارتوف وابطال اخرون من امية برن الصفراء ، ، انما يفضحون طبيعتهم البرجوازية الصغيرة ، وطبيعتهم المبتذلة ، وينساقون ايديولوجيا وراء البرجوازية . ان الحل الصحيح لهذه القضية لا يمكن العثور عليه الا في الدراسة الملموسة للعلاقات النوعية بين الطبقة الخاصة التي تنتزع السلطة ، أي البروليتاريا ، وكل المحرومين من الملكية وأيضا أنصاف البروليتاريين وجماهير الشغيلة ـ العلاقات التي لا تتخذ شكلها في ظروف «مثالية» منسجمة وهميا ، بل في الظروف الحقيقية للمقاومة الضارية من البرجوازية التي تتخذ اشكالا عديدة ومتنوعة .

ان الاغلبية الساحقة من السكان ـ واغلبهم من الكادحين ـ في أي بلد راسمالي ، بما في ذلك روسيا ، جربوا آلاف المرات بأنفسهم ، ومن الاصدقاء

والاقرباء ، اضطهاد راس المال ، والاهانة والطغيان من كل نوع يقترفه . ان الحرب الامبريالية أي ذبح ملايين الناس لتقرير فيما اذا كان الراسمال الانكليزي أو الالماني تكون له السيادة في نهب كل العالم ، تزيد المحن بصورة فظيعة ، تفاقمها وتقممها حتى يدرك الناس معناها . ولذلك تظهر أغلبية السكان عواطفها حتما ، وعلى الاخص الشغيلة ، نحو البروليتاريا ، لانها بشجاعة بطولية وقسوة ثورية ستطيح بنير الراسمال والمستثمرين ، فتقمع مقاومتهم ، وتريق دمها لتمهيد الطريق من أجل خلق المجتمع الجديد الذي لا محل فيه للمستثمرين .

ومهما كانت عظيمة وحتمية ثروات البرجوازية الصغيرة وميلها الى العودة الى « النظام » البرجوازي تحت « جناح » البرجوازية ، فان الجماهير غير البروليتارية ونصف البروليتارية من الشغيلة ، لا تستطيع الا أن تعترف بالسلطة الاخلاقية والسياسية للبروليتاريا ، التي لا تطيح فقط بالمستثمرين وتقمع مقاومتهم ، بل تبني رابطة اجتماعية ، وطاعة اجتماعية ، طاعة الشغيلة المتحدين الواعين طبقيا ، الذين لا يعرفون نيرا ولا سلطة الا سلطة وحدتهم ، سلطة طليعتهم الخاصة الواعية طبقيا المتماسكة الجريئة الثورية .

ولتحقيق هذا النصر ، ولبناء الاشتراكية وتدعيمها ، على البروليتاريا أن تنجز مهمة ذات وجهين او مهمة مزدوجة : اولا ، عليها ، نظرا لبطولتها الفائقة في النضال الثوري ضد راس المال ، ان تكسب الى جانبها كل جماهير الشغيلة والمستثمرين ، انْ تكسبهم وتنظمهم وتقودهم في النضال للاطاحة بالبرجوازية وقمع مقاومتها قمعا كليا . ثانيا ، عليها ان تقود كل الجماهير الكادحةوالمستثمرة، والفئات البرجوازية الصغيرة ايضا ، الى طريق التطور الاقتصادي الجديد ، نحو خلق الرابطة الاجتماعية الجديدة ، وطاعة عمل جديدة ، وتنظيم عمل جديد ، يجمع خلاصة العلم والتقنية الراسمالية مع التكاتف الجماهيري للعمال الواعين طبقيا خالقة صناعة اشتراكية ضخمة .

والمهمة الثانية اكثر صعوبة من الاولى ، لانها لا يمكن أن تتحقق بأعمالمنفردة لوهج البطولة ، انها تتطلببطولة جماهيرية شاقة طويلة عنيدة فيعمل **بسيط يومي**. ولكن هذه المهمة اكثر جوهرية من الاولى ، لانها ، في آخر تحليل ، المصدر الاعمق للقوة من أجل الانتصار على البرجوازية والضمانة الوحيدة لمتانة هذه الانتصارات وديمومتها ليست سوى أسلوب جديد وعال جدا للانتاج الاجتماعي ، واحلالالانتاج الاشتراكي الضخم محل الانتاج الراسمالي والبرجوازي الصغير .

★ ★ ★

ان « السبوت الشيوعية » ذات أهمية تاريخية ضخمة ، لانها بالضبط تظهر المبادهة الواعية والطوعية للعمال في تطوير انتاجية العمل، في اتخاذ طاقة عمل جديدة . في خلق ظروف اشتراكية للاقتصاد والحياة .

ج. جاكوبي هو واحد من القلائل ، والواقع ان من الاصح القول انه من الندرة الاستثنائية ، من الديمقراطيين البرجوازيين الالمان الذين انتقلوا بعد دروس

١٨٧٠ ـ ١٨٧١ ، لا الى الشوفينية او الليبرالية القومية ، بل الى الاشتراكية . قال مرة ان تشكيل نقابة واحدة له من الاهمية اكثر ما لمعركة سادوفا (٣٨٤) . وهذا صحيح . فمعركة سادوفا قد فصلت في مسألة معرفة من من الملكيتين البرجوازيتين ، النمسوية أو البروسية ، ستتولى انشاء دولة رأسمالية قومية المانية . ان تشكيل نقابة واحدة كان خطوة صغيرة نحو الانتصار العالمي للبروليتاريا على البرجوازية . ويمكن أن نقول بالمقابل ان السبت الشيوعي الاول ، الذي نظمه عمال سكة موسكو ـ قازان في موسكو في ١٠ أيار ١٩١٩ كان أعظم أهمية تاريخية من اي انتصار من انتصارات هندنبرغ أو فوش او الانكليز في حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ الامبريالية . ان انتصارات الامبرياليين تعني ذبح ملايين العمال من اجل ارباح المليونيريين الانكلو ـ اميركان والفرنسيين ، انها وحشية الرأسمالية المحتضرة المتخمة العفنة . ان السبت الشيوعي لعمال سكة موسكو ـ قازان هو خلية من خلايا المجتمع الجديد ، الاشتراكي ، الذي يحمل لشعوب الارض الانعتاق من نير رأس المال والحروب .

ان السادة البرجوازيين واذنابهم ، بمن فيهم من المناشفة والاشتراكيين الثوريين ، الذين اعتادوا اعتبار انفسهم ممثلي « الرأي العام » ، يسخرون بالطبع من آمال الشيوعيين ، وهذه الامال يسمونها « شجرة استوائية في اناء للزهر » . ويسخرون من ضآلة عدد السبوت الشيوعية بالمقارنة مع كثرة امثلة السرقات والكسل وانخفاض انتاجية العمل ، وتلف المواد الخام والمنتجات ... الخ ولكننا نرد على هؤلاء السادة بان المثقفين البرجوازيين لو انهم يقدمون عملهم خدمة للشغيلة بدلا من ان يقدموه للرأسماليين الروس والاجانب بغية اعادة سلطتهم ، لتمت الثورة بمزيد من السرعة والهدوء . ولكن ذلك امر طوباوي لان المسألة تحل بالنضال الطبقي ، والواقع ان معظم المثقفين يؤيدون البرجوازية . ان البروليتاريا لن تنتصر بمساعدة المثقفين ، بل رغم معارضتهم (على الاقل في معظم الحالات) ، ان البروليتاريا ستنتصر بتنحية المثقفين البرجوازيين الذين لا امل في اصلاحهم . باعادة تكوين المثقفين المترددين واعادة تربيتهم ، باخضاعهم لها ، باكتساب قسم كبير منهم الى جانبها بصورة تدريجية . الشماتة بمصاعب الثورة واخفاقاتها وزرع الرعب ، والمطالبة بالتراجع ـ تلك هي الاسلحة واساليب النضال الطبقي للمثقفين البرجوازيين . ان البروليتاريا لن تسمح لنفسها ان تخدع بذلك .

واذا غصنا الى اعماق المسألة ، فهل حدث في التاريخ ان اسلوبا جديدا للانتاج قد استقرت جذوره مباشرة ، دون سلسلة من الاخفاقات والاخطاء والانتكاسات ؟ فبعد نصف قرن من القضاء على القنانة لا تزال هناك بقايا من القنانة في الريف الروسي .بعد نصف قرن من القضاء على العبودية في اميركا لا يزال الزنوج في وضع نصف عبودي . ان المثقفين البرجوازيين ، بمن فيهم من البلاشفة والاشتراكيين الثوريين ، لا يزالون منطقيين مع انفسهم في خدمة رأس المال ومتابعة استخدام الحجج الكاذبة بصورة مطلقة ـ فلقد اتهمونا قبل الثورة البروليتارية باننا طوباويون ، وبعد الثورة يطالبون بازالة كل آثار الماضي بسرعة خيالية .

ولكنا لسنا طوباويين ، ونعرف تماما ما قيمة « الحجج » البرجوازية ، ونعلم ايضا ان بقايا الماضي ، في مجال الاداب والاخلاق ، ستكون لها الغلبة بالضرورة ، لفترة من الزمن بعد الثورة ، على بذور النظام الجديد . فعندما يكون الجديد في الايام الاولى من ولادته ، يبقى القديم دائما اقوى منه لفترة من الزمن ، وتلك هي الحال تماما في الطبيعة ، كما في الحياة الاجتماعية . ان الهزء من ضعف بذور الجديد ، والتشكيك الرخيص عند جماعة المثقفين الخ ، ليس بصورة عامة سوى أساليب من النضال الطبقي تخوضه البرجوازية ضد البروليتاريا ، ليس سوى دفاع عن الرأسمالية ضد الاشتراكية . فعلينا نحن ان ندرس بذور الجديد بعناية ، وان نوليها اكثر ما يمكن من الاهتمام ، وان نفسح المجال لنموها بشتى الطرق ، وان «نعتني» بهذه النبتات الضعيفة . ان بعضها سوف يهلل حتما . ولا نستطيع ان نضمن ان « السبوت الشيوعية » ستقوم بدور هام تماما . فالمسألة لا تكمن في هذا . فالمقصود مساعدة جميع بذور الجديد ، ايا كانت ، والحياة تختار اكثرها قابلية للبقاء . فاذا كان احد العلماء اليابانيين ،حبا بمساعدة البشرية في التغلب على السفلس قد تحلى بروح الصبر وجرب ٦٠٥ مستحضر طبي قبل ان يجد المستحضر السادس بعد الستمئة الذي يستجيب للشروط المطلوبة ، فانه يترتب على الذين يريدون حل قضية اصعب ، يريدون التغلب على الرأسمالية ، ان يتحلوا بما يكفي من روح المثابرة فيجربوا مئات والافا من الاساليب والطرق ووسائل النضال الجديدة لاختيار افضلها .

لقد بلغت « السبوت الشيوعية » هذه الدرجة من الاهمية لانه باشرها عمال لم تتوفر لهم شروط صالحة استثنائية ، لانه باشرها عمال من شتى الاختصاصات، ومنهم عمال غير مختصين ، شغيلة ، توفرت لهم شروط عادية ، اي اصعب الشروط . ونعلم جميعا تماما السبب الاساسي لتدهور انتاجية العمل ، الذي لا يلاحظ في روسيا فقط بل في العالم كله ايضا . وهو ما نتج عن الحرب الامبريالية من دمار وفقر ، من تعب وغضب ، وكذلك الامراض وقلة التغذية . ان قلة التغذية تشغل المرتبة الاولى من حيث الاهمية . الجوع ، هو السبب . ومع ذلك فحتى نقضي على المجاعة لا بد من زيادة انتاجية العمل في الزراعة ، والنقليات ، والصناعة. ولذلك نجد انفسنا امام حلقة مفرغة : فلزيادة الانتاج لا بد من الخلاص من المجاعة، وللخلاص من المجاعة لا بد من زيادة انتاجية العمل .

ونحن نعرف عمليا ان مثل هذه التناقضات تحل بخرق الحلقة المفرغة ، باحداث تغيير جذري في مزاج الجماهير ، بالمبادهة البطولية للمجموعات الفردية التي غالبا ما تلعب دورا حاسما ضد خلفية هذا التغيير الجذري . ان الشغيلة غير المهرة وعمال سكة موسكو (بالطبع نقصد الاغلبية ، وليس حفنة من المستغلين والموظفين والحرس الابيض) هم الذين يعانون ظروفا قاسية بصورة مطلقة . فهم في قلة غذاء دائم، والان قبل جمع الموسم الجديد بصورة عامة يعانون الجوع بكل معنى الكلمة، نتيجة تفاقم ازمة المواد الغذائية . ومع هذا ، فان العمال الجياع ، الذين تتناولهم الدعاية الحاقدة المعادية للثورة ، التي تشنها البرجوازية والمناشفة والاشتراكيون

الثوريون . هم الذين ينظمون « السبوت الشيوعية » ويقدمون ساعات اضافية بلا تعويض ، ويحققون زيادة كبيرة جدا في انتاجية العمل . هذا مع انهم يرهقهم التعب ويهدهم الجوع . اليست تلك بطولة عظيمة ؟ اليست تلك بداية تغـــير جذري ذي اهمية ضخمة ؟

ان انتاجية العمل ، في التحليل الاخير ، هي اهم شيء جوهري لانتصار النظام الاجتماعي الجديد . ان الرأسمالية قد خلفت انتاجية عمل لم تعرف في عهد القنانة، ويمكن التغلب على الرأسمالية نهائيا ، وسيتم التغلب عليها نهائيا ، لان الاشتراكيـة تخلق انتاجية عمل جديدة ارفع بكثير . وهي مهمة شاقة وطويلة جدا ، لكنا باشرنا بها وهذا هو الامر الاساسي . فاذا كان عمال يعانون الجوع ، بعد ان عرفوا اربـع سنوات قاسية من الحرب الامبريالية ثم ثمانية عشر شهرا مـن الحرب الاهلية اشد واقسى ، قد تمكنوا ، صيف ١٩١٩ ، في موسكو الجائعة ان يباشروا هذا العمـــل الخطير الهام ، فما الخطوات التي سنتخذها الى الامام بعد احراز النصر في الحـرب الاهلية ونظفر بالسلام ؟

الشيوعية هي انتاجية عمل تفوق انتاجية العمل الرأسمالية ، ويقدمها عمـال متطوعون واعون طبقيا ، ومتحدون ، يستخدمون التقنية الحديثة . ان السبـوت الشيوعية غنية الى ما لا نهاية ، باعتبارها البداية الفعلية للشيوعية ، وهـذا شيء نادر للغاية ، لاننا في مرحلة « نخطو فيها الخطوات الاولى في الانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية » (كما يقول حقا برنامج حزبنا) .

ان الشيوعية تبدأ عندما يظهر العمال العاديون حماسة مشبوبة فيتخطـــون الصعاب لزيادة انتاجية العمل ، عندما يقتصدون كل بود مـــن الحبـوب والفحـم والحديد والمنتجات الاخرى ، التي لا تعود على العمال شخصيا او على اصدقائهـم او اقربائهم الاولين ، بل على اصدقائهم واقربائهم « الابعدين » اي على المجتمع ككل ، على عشرات ومئات من ملايين الناس المتحدين اولا في دولة اشتراكية ، وبعدها فـي اتحاد الجمهوريات السوفياتية .

كتب في ٢٨ حزيران ١٩١٩

الـــــدولـــــة

محاضرة القيت في جامعة سفرولوف في ١١ حزيران ١٩١٩

ايها الرفاق ، ان موضوع حديثنا اليوم ، حسب البرنامـــج الذي تبنيتمـــوه والذي ابلغت به ، هو مسألة الدولة . ولا اعرف مدى اطلاعكم السابق على هـــذا الموضوع . واذا لم اخطىء فان دوراتكم الدراسية قد بدات لتوها ، وهذه هي المرة الاولـــى التي تدرســـون فيهـــا هـــذا الموضـــوع بصورة منتظمة . واذا كان الامر كـــذلك ، فان مـــن الممكـــن تماما انني لا أنجح فـــي المحـــاضرة الاولى عـــن هذا المـــوضوع الصعب فـــي تقـــديم تعبير كاف ومفهـــوم من قبل العديد من المستمعين . واذا ثبت ان هذا هو الامر ، فأرجو الا تقلقـــوا ، لان مسألة الدولة من اكثر المسائل تعقيدا وصعوبة ، وربما كانت اكثر المسائل تعرضا لتشويش الاساتذة والكتاب والفلاسفة البرجوازيين . ولذا يجب ألا نتـــوقع ايضاح هذه المسألة ايضاحا تاما في حديث موجز ، وفي جلسة واحدة . وبعـــد الحديث الاول عن هذا الموضوع عليكم أن تلاحظوا المقاطع التي لم تفهموهـــا أو التي ليست واضحة لكم ، وأن تعودوا اليها مرة ثانية وثالثة ورابعة ، حتى يكمل فيما بعـــد ويفهـــم ما بقي غـــير مفهوم ، ســـواء عن طريق القراءة أو عن طريق المحاضرات والاحاديث . وآمل أن ننظم لقاء مرة ثانية ، وعندئذ سنكون قادرين على تبـــادل الآراء وكل المسائل المكملة ونرى ما بقي منها غير واضح . كما آمل ايضا بالاضافة الى الاحاديث والمحاضرات ، ان تخصصوا وقتا فتقرأوا على الاقل بضعة كتب من المؤلفات الهامة لماركس وانجلز . ولا أشك في ان هذه المؤلفات الهامة توجد فـــي قوائم الكتب وفي الكتب المدرسية المتوفرة في مكتبتكم لطـــلاب المدرسة السوفياتية

والحزبية ، وان كان بعضكم يصدم لاول مرة بصعوبة الشرح ، فانني انبهكم مرة اخرى الا تدعوا هذا يقلقكم ، فما هو غير واضح في القراءة الاولى سيكون واضحا في القراءة الثانية ، أو عندما تقتربون بالتالي من المسألة من زاوية مختلفة الى حد ما . واكرر للمرة الثانية ان المسألة معقدة وقد شوهها الاساتذة والكتاب البرجوازيون ، بحيث ان أي واحد يريد دراستها جديا واتقانها بصورة مستقلة ، ينبغي ان يتناولها مرات عديدة ، وأن يعيد النظر فيها ثانية وثانية من زوايا مختلفة ليحصل على الفهم الكافي الواضح لها. ولانها مسألة جوهرية وأساسية في السياسة كلها ، ولانكم لا ترجعون اليها في الزمن الثوري العاصف الحالي فقط ، بل حتى في زمن السلم ، فتجدونها كل يوم وعند قراءة أية صحيفة ومواجهة اية مسألة من المسائل السياسية والاقتصادية ، وتجدون أنفسكم أمام سؤال : ما هي الدولة وما طبيعتها ، وما أهميتها وما موقف حزبنا المناضل للاطاحة بالرأسمالية من الدولة ، الحزب الشيوعي ؟ والشيء الرئيسي انكم يجب أن تخرجوا من القراءة والاحاديث والمحاضرات عن الدولة ، بمعرفة تناول هذه المسألة بصورة مستقلة ، لان هذه المسألة ستواجهكم في شتى المناسبات ، في كل مسألة صغيرة ، وفي حالات لا تتوقعونها أبدا ، وفي الاحاديث والجدال مع الخصوم . وعندما تتعلمون فهم طبيعة هذه المسألة بصورة مستقلة ، عندئذ فقط تستطيعون اعتبار أنفسكم راسخين جدا في عقائدكم ، والدفاع عنها بنجاح ضد اي كان وفي اي ظرف .

بعد هذه الملاحظات المختصرة أنتقل الى معالجة المسألة نفسها : ما هي الدولة وكيف نشأت وما هو الموقف الاساسي من الدولة الذي يتخذه حزب الطبقة العاملة المناضل للاطاحة بالرأسمالية اطاحة تامة ــ الحزب الشيوعي ؟

لقد قلت من قبل انكم لن تجدوا مسألة اخرى شوهها عن عمد وبكل فجاجة ، ممثلو العلم البرجوازي والفلسفة والقضاء والاقتصاد السياسي والصحافة ، مثل مسألة الدولة . وغالبا ما تخلط حتى هذه الايام بالمسائل الدينية ، ليس فقط بالمذاهب الدينية المتهنة (ومن الطبيعي تماما أن نستثنيها منها) ، بل حتى الناس الذين يعتبرون أنفسهم متحررين من الوهم الديني ، غالبا ما يخلطون مسألة الدولة بمسائل الدين ويحاولون تكوين مذهب ــ غالبا ما يكون معقدا وبمسحة فلسفية وايديولوجية وجدلية ــ يزعم ان الدولة هي شيء مقدس ، فوق الطبيعة ، وقوة معينة استطاعت البشرية بواسطتها أن تعيش ، ذلك انها قوة ذات منشأ الهي تعطي الناس أو يمكن أن تعطي الناس ، أو تجلب معها شيئا ما ليس من الانسان بل تقدمه له من خارجه . ويجدر القول ان هذا المذهب يرتبط ارتباطا وثيقا مع مصالح الطبقات المستثمرة ــ الملاكين العقاريين والرأسماليين ــ واذ يخدم مصالحهم ، فانه ينفذ بعمق الى كل عادات هؤلاء السادة الذين يمثلون البرجوازية وآرائهم وعلومهم ، حيث انكم ستصادفون آثارا منه في كل خطوة ، حتى في فكرة المناشفة والاشتراكيين الثوريين عن الدولة ، وان كانوا يقتنعون بأنهم ينظرون الى الدولة نظرة حكيمة ويفكرون بسخط انهم يخضعون للاوهام الدينية . لقد شوهت هذه المسألة وعقدت لانها تؤثر في مصالح الطبقات الحاكمة اكثر من أية مسألة اخرى (باستثناء أسس

العلم الاقتصادي في هذا المجال) . ان مذهب الـــدولة يستخدم لتبرير الامتيـاز الاجتماعي ، ووجود الاستثمار ، ووجود الرأسمالية ـ وهذا هو السبب في ان من الخطأ الكبير توقع الحياد في هذه المسألة ، ومن الخطأ الاقتراب من هذه المسألـــة معتقدين ان الناس الذين يدعون انهم علميون يمكن ان يقدموا رأيا علميا خالصا فـي هذا الموضوع . في مسألة الدولة ، في مذهب الدولة ، في نظرية الدولة ، ترون على الدوام عندما تدرسون المسألة وتتعمقون فيها بشكل كـــاف انكم يجب أن تأخـذوا بالحسبان النضال الطبقي ، النضال الذي ينعكس أو يعبر عنه في تصارع الآراء في الدولة ، في تقدير دور الدولة وأهميتها .

ولتناول هذه المسألة بصورة علمية قدر الامكان ، يجب أن نلقي على الاقل نظرة عجلى الى الوراء ، الى تاريخ الدولة ، الى ظهورها وتطورها . ان الشيء الاهم فـي مسألة العلم الاجتماعي ، الشيء الضروري لمعالجة المسألة بصورة صحيحة ، وحتى لا يسمح المرء لنفسه ان يضيع في التفاصيـل أو في التنوع الكبير للاراء المتصارعة فينسى الشيء الاساسي ـ هذا الشيء الاهم في معالجة المسألة علميا هو الا ينسى الصلة التاريخية الوثيقة ، أن يختبر كل مسألة انطلاقا من كيف نشأت هذه الظاهرة المحددة في التاريخ ، وما المراحل الاساسية في تطورها ، وانطلاقا من تطورهـــا ، واختبار ما آلت اليه اليوم .

وأرجو في دراسة هذه المسألة أن تلموا بكتاب انجلز اصل العائلة **والملكية الخاصة والدولة** . انه أحد الكتب الاساسية للاشتراكية المعاصرة ، فكل جملة توحي بالثقة؛ بانها لم تكتب بشكل اعتباطي ، بل تقوم على مادة تاريخية وسياسية ضخمـة . ولا شك ان ليس كل أجزاء الكتاب قد شرحت بطريقة شعبيـــة مفهومة ، فبعض هذه الاجزاء يفترض ان القارىء يمتلك مسبقا معرفة محددة في التـاريخ والاقتصاد . ولكني أكرر ثانية انكم يجب الا تقلقوا اذا كنتم لا تفهمون شيئا اثناء دراسة هـــذا الكتاب . ان قلة من الناس يفهمونه . ولكن في العودة اليه فيما بعد ، عندما يزيـد اهتمامكم ، سوف تنجحون في فهم الجزء الاعظم منه ، ان لم تفهموه كله . وأنـــا أفضل الرجوع الى هذا الكتاب لانه يقترب بشكل صحيح من المسألة بالمعنى الـذي أشرت اليه . انه يبدأ بعرض تاريخي لاصل الدولة .

هذه المسألة ، مثل غيرها ـ كأصل الرأسمالية واستثمار الانسان للانسان ، والإشتراكية ، وكيف نشأت الاشتراكية ، وما الظروف التي أظهرتها ـ يمكـــن أن نعالجها بثقة واطمئنان اذا نحن ألقينا نظرة عجلى على تاريخ تطورها بصورة عامة . ويجب ، فيما يخص هذه المسألة ، ان نلاحظ اولا ان الدولة لم تكن موجودة دائما . فقد كان هناك زمن لم تكن فيه دولة . لقد ظهرت حيث ، وعندما ظهر انقسام المجتمع الى طبقات ، حيث ظهر المستثمرون والمستثمرون .

قبل ظهور الشكل الاول لاستثمار الانسان للانسان ، الشكـل الاول لانقسام المجتمع الى طبقات ـ ملاك العبيد والعبيد ـ كانت هناك العائلة البطريركية ، أو كما تسمى احيانا ، عائلة **العشيرة** . (العشيرة قبيلة ، في الوقت الذي كان فيه الناس الذين من محتد واحد يعيشون معا .) وهناك آثار محددة لهذه الازمنة البدائية قد

ظهرت في حياة عدد من الشعوب البدائية . ولو طالعتم اي كتاب عن الحضارة البدائية ، سوف تجدون . بطريقة او باخرى . أوصافا محددة، واشارات ومجموعات من واقع انهناك زمنا يشبه في قليل او كثير الشيوعية البدائية . لم يكن فيهالمجتمع منقسم الىمالكي عبيد وعبيد. ففي تلك الازمنة لم تكن هناك دولة، ولا جهاز خاص لاستخدام القوة استخداما منظما . ولاخضاع الناس بالعنف . ان مثل هذا الجهاز يدعى الدولة .

في المجتمع البدائي . عندما كان الناس يعيشون في تجمعات عائلية صغيرة . وكان التطور لا يزال في مراحله الدنيا . في ظرف يعادل الوحشية تقريبا ـ وهي مرحلة تبتعد عن المجتمع البشري المتمدن بعدة آلاف من السنين ـ لم تكن هناك اية دلائل على وجود دولة . فنحن نجد سيادة العادات والتسلط والاحترام ، والسلطة التي يمارسها شيوخ العشيرة . ونجد ان النساء أحيانا قد تستلم هذه السلطة ـ لم يكن وضع المرأة في مثل الظرف المنحط والظالم للمرأة اليوم ـ ولكننا لا نجد في اي مكان فئة خاصة من الناس تنفصل عن المجتمع لتحكم الآخرين وتملك بصورة نظامية ودائمة الحكم جهازا للقسر . جهازا للعنف ، كالجهاز القائم اليوم ، كما تتحققون بأم اعينكم ، من فصائل الجنود المسلحين والسجون وغير ذلك من وسائل اخضاع الآخرين بالعنف ـ كل ذلك يؤلف جوهر الدولة .

اذا تجردنا عما هو معروف من تعاليم دينية ، ومن حجج فلسفية واحابيل لشتى الاراء التي يقدمها الاساتذة البرجوازيون ، اذا تجردنا عن هذا ونفذنا الى سويداء القضية ، لوجدنا ان الدولة تتحول الى مثل هذا الجهاز للحكم الذي يقف خارج المجتمع بصورة عامة . وعندما يظهر هذا الفريق الخاص من الناس الذي لا عمل له سوى الحكم ، ويحتاج من اجل الحكم ، من اجل اخضاع الآخرين بالعنف ، الى جهاز خاص للقسر ـ سجون ، فصائل خاصة من الرجال ، جيوش ... الخ ـ عندئذ تظهر الدولة .

ولكن مر زمن لم يكن فيه دولة . عندما كان يجري الحفاظ على العلاقات . وعلى المجتمع نفسه . وعلى الطامحة ونظام العمل ، بقوة العادات والتقاليد ، بالسلطة والاحترام اللذين يتمتع بهما شيوخ العشيرة أو نساؤها ـ اللواتي كن في تلك الازمنة يتمتعن ليس بوضع مساو للرجال فقط ، بل حتى بوضع أعلى ـ وعندما لم تكن هناك فئة خاصة من الرجال الذين كانوا مختصين بالحكم . ان التاريخ يظهر أن الدولة كجهاز خاص لقسر الناس ظهر حيث ، وعندما ظهر انقسام المجتمع الى طبقات ، اي انقسام المجتمع الى جماعات من الناس يستطيع بعضها أن يتملك على الدوام عمل الآخرين . ويستثمر فيه بعضهم بعضهم الاخر .

ويجب الا يغيب عن بالنا أن انقسام طبقات هو واقع أساسي للتاريخ . ان تطور كل المجتمعات البشرية لآلاف السنين ، في كل الاقطار دون استثناء ، القاعدة العامة . القانون العام ، لهذا التطور الذي توالى بشكل يرينا في البدء مجتمعا بدون طبقات ـ المجتمع البطريركي الاولي ، المجتمع البدائي ، الذي كان خاليا من الارستقراطيين ، ثم المجتمع المبني على العبودية ، مجتمع العبودية . وقد قطعت

اوروبا المتمدنة كلها هذه الطريق . فالعبودية كانت مسيطرة تماما حتى الفي سنة . والاغلبية العظمى من شعوب العالم قطعت هذا الطريق . ولا تزال بقايا العبودية حتى الان موجودة بين الشعوب الاقل تطورا ، وتجدون حاليا مؤسسات عبودية في افريقيا مثلا . فمالكو العبيد والعبيد هو الانقسام الاول الكبير الى طبقات . ولم يكن الفريق الاول يملك فقط كل وسائل الانتاج ـ الارض والادوات ، على ما هي عليه من ضعف وبدائية في ذلك الزمن ، بل كان يملك الناس أيضا . ويدعى هذا الفريق مالكي العبيد ، أما الذين كانوا يعملون ويقدمون العمل للآخرين فقد كانوا يدعون عبيدا .

وجاء بعد هذا الشكل في التاريخ شكل آخر ـ هو الاقطاعية . فالعبودية ، عبر تطورها ، قد تحولت في الاغلبية العظمى لاقطار العالم الى نظام القنانة . وكان الانقسام الاساسي للمجتمع وقتها هو السادة الاقطاعيون والاقنان الفلاحون . وقد تغيرت العلاقات بين الناس . لقد كان مالكو العبيد يعتبرون العبيد ملكا لهم ، وقد ثبت القانون هذا الرأي واعتبر العبد ملكا منقولا لمالكي العبيد ، أما بالنسبة للقن الفلاح فقد ظل تحت الاضطهاد والتبعية ، ولكن لم يكن السيد الاقطاعي يملك الفلاحين كملكية منقولة ، بل كان يلزمهم بعملهم ، ويجبرهم قسرا على تأدية خدمات معينة . وانتم تعلمون ان القنانة عمليا ، وخاصة في روسيا حيث بقيت أطول مدة وظهرت بأقصى الاشكال فجاجة ، لا تختلف أبدا عن العبودية .

وفوق ذلك فان تطور التجارة ، وظهور السوق العالمية وتطور التداول النقدي اظهر طبقة جديدة في قلب المجتمع الاقطاعي ـ الطبقة الراسمالية . عن السلعة ، من تبادل السلع وتعاظم سلطة النقد نشأت سلطة راس المال . وخلال القرن الثامن عشر ، أو بالاحرى من نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر ، نشبت الثورات في كل انحاء العالم . فقد تم القضاء على الاقطاعية في كل بلدان أوروبا الغربية . وقد كانت روسيا آخر هذه الاقطار . ففي عام ١٨٦١ حدث تغير جذري في روسيا أيضا ، ونتيجة لهذا فقد حل شكل للمجتمع محل آخر ـ فقد حلت الراسمالية محل الاقطاعية ، وفي ظل الراسمالية بقي الانقسام الى طبقات ، كما ظلت أيضا أثار وبقايا من القنانة ، ولكن الانقسام الى طبقات اتخذ شكلا مختلفا من حيث الاساس .

ان أصحاب راس المال وأصحاب الارض ، وأصحاب المشاغل الفوا في كل الاقطار الراسمالية ، ولا يزالون يؤلفون أقلية ضئيلة من السكان تتحكم بعمل الناس جميعا ، وبالتالي تضطهد وتستثمر كتلة الجماهير الكادحة كلها ، التي تتألف بأغلبيتها من بروليتاريين وعمال مأجورين الذين لا يؤمنون لقمة العيش الا من عملية الانتاج التي يبيعون فيها قوة عملهم ، يبيعون أيديهم . وبالانتقال الى الراسمالية ، نرى ان الفلاحين الذين كانوا مبعثرين ومسحوقين في العهود الاقطاعية ، قد تحولوا جزئيا (بمعظمهم) الى بروليتاريين ، وتحول قسم منهم (الاقلية) الى فلاحين أغنياء يقومون بأنفسهم باستئجار الشغيلة ويؤلفون البرجوازية الريفية .

هذه الواقعة الاساسية ـ انتقال المجتمع من الاشكال البدائية للعبودية الى القنانة واخيرا الى الراسمالية ـ عليكم ان تتذكروها دائما ، لانكم بتذكر هذه الواقعة

الاساسية فقط ، وباختيار كل المذاهب السياسية التي اتخذت مكانها في هذا المخطط الأساسي فقط ، سوف تكونون قادرين على تقدير تلك المذاهب ، وتفهمون الى اين ترجع ، لان تلك الفترات الكبيرة في تاريخ البشرية ، ملكية العبيد ، والاقطاعية والراسمالية ، تستمر مئات القرون وتقدم مجموعة من الاشكال السياسية ، ومذاهب سياسية متنوعة وآراء وثورات ، بحيث أن مثل هذا التنوع الضخم والتباين المتطرف (وعلى الاخص فيما يتعلق بالمذاهب الفلسفية والسياسية والمذاهب الاخرى للاساتذة البرجوازيين والسياسيين) لا يمكن أن يفهم الا بالامساك بانقسام المجتمع الى طبقات . كمرشد لنا ، هذا التغير في اشكال الحكم الطبقي ، ومن هذا الموقف نختبر كل المسائل الاخرى الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية والدينية .. الخ .

واذا فحصتم الدولة من موقف هذا الانقسام الاساسي ، فانكم ستجدون انه قبل انقسام المجتمع الى طبقات ، كما قلت من قبل ، لم تكن هناك دولة . ولكن حالما ظهر انقسام المجتمع الى طبقات وتوطد اساسه ، حالما ظهر المجتمع الطبقي ، ظهرت الدولة ايضا وتوطدت . ان تاريخ البشرية يعرف مئات البلدان التي انتقلت أو هي في سبيل الانتقال من العبودية الى الاقطاعية الى الراسمالية . وفي كل قطر من هذه الاقطار ، على الرغم من التغيرات التاريخية الضخمة التي احتلت مكانها ورغم كل التقلبات السياسية ، وكل الثورات الناجمة عن تطور البشرية هذا ، عن انتقالها من العبودية الى الراسمالية عبر الاقطاعية ، والى النضال العالمي الحالي ضد الراسمالية ، سوف ترون دائما ظهور الدولة . لقد كانت دائما جهازا خاصا يقف خارج المجتمع ويؤلف مجموعة من الناس لا تقوم بأي عمل ، أو تقريبا بأي عمل ، الا أعمال الحكم . لقد انقسم الناس الى محكومين ، والى اختصاصيين بالحكم ، هؤلاء الذين تعالوا على المجتمع ودعوا حكاما ، رجال حكم . هذا الجهاز ، هذه الفئة من الناس ، الذين يحكمون الآخرين ، يمتلكون دائما وسائل معينة للقسر ، القوة الجسدية . سواء تجلى هذا القسر للناس في العصا البدائية او في طراز ارقى من السلاح في عهد العبودية ، أو في السلاح الناري في العصور الوسطى ، أو اخير في السلاح الراهن الذي بلغته في القرن العشرين معجزات التقنية والقائم بصورة تامة على احدث ما توصلت اليه التقنية المعاصرة . لقد تغيرت أساليب العنف ، ولكن في جميع الازمنة التي وجدت فيها الدولة ، كان اوجد على الدوام فريق من أشخاص يحكمون ويأمرون وينهون ويسيطرون ، وحفاظا على سلطتهم ترى في أيديهم جهازا للقسر الجسدي ، جهازا للعنف مع السلاح الذي يناسب مستوى التقنية في كل عصر . وبالعثور على جواب واضح عن سؤال : لماذا لم توجد دولة عندما لم توجد طبقات ، عندما لم يكن هناك مستثمرون ومستثمرون ، ولماذا ظهرت عندما ظهرت الطبقات ـ وبالطريقة التي نجد فيها جوابا محددا على هذا السؤال نجد جوابا على سؤال ما هي طبيعة الدولة وما أهميتها .

الدولة هي آلة للاحتفاظ بحكم طبقة على اخرى . وعندما لم يكن طبقات في المجتمع ، عندما كان الناس ، قبل عهد العبودية ، يعملون في شروط بدائية من المساواة الكبيرة ، في ظروف كانت انتاجية العمل لا تزال في ادنى مستواها ، وكان

الانسان البدائي لا يحصل على أدنى معيشة الا بشق النفس ، عندئذ لم يبرز ولم يكن بالامكان أن يبرز فريق خاص من الناس تنحصر وظيفتهم في الحكم والسيطرة على بقية المجتمع . فقط عندما ظهر الشكل الاول لانقسام المجتمع الى طبقات ، عندما ظهرت العبودية ، عندما ظهرت طبقة معينة من الشعب تمركزت على العمل الزراعي بأخشن اشكاله ، واستطاعت أن تنتج شيئا من القيمة الزائدة ، عندما لم تكن هذه القيمة الزائدة ضرورية مطلقا لاسوا حياة للعبد وانتقلت الى أيدي صاحب العبد ، عندما تأمنت بهذه الطريقة معيشة طبقة مالكي العبيد ـ عندئذ وحتى تتوطد هذه الملكية بصورة أساسية كان من الضروري أن تظهر الدولة .

وقد ظهرت دولة مالكي العبيد ، وهو جهاز منح السلطة لمالكي العبيد ومكنهم من الحكم على العبيد . وكان كل من المجتمع والدولة في ذلك الوقت أصغر بكثير مما هما اليوم ، وكانا يملكان رسائل مواصلات أضعف بما لا يقاس مما هو الآن . وكانت الجبال والانهار والبحار عقبات كأداء كبيرة أكثر مما هي اليوم . واتخذت الدولة شكلها ضمن حدود جغرافية ضيقة جدا . وكان جهاز الدولة الضعيف تقنيا يخدم دولة ضيقة الحدود نسبيا وقليلة الوظائف أيضا . بيد أنه كان يوجد جهاز قسر العبيد على البقاء في حالة العبودية ، فأبقى قسما من المجتمع في حالة القسر والخضوع للقسم الآخر .

ان قسر القسم الاكبر من المجتمع على العمل الدائم في خدمة القسم الاخر لا يمكن بدون جهاز يمارس القسر دائما . وعندما لم يكن لهذا الجهاز وجود . ولدى ظهور الطبقات تظهر دائما ، مع عمق انقسام المجتمع الى طبقات ، مؤسسة خاصة هي الدولة . وكانت أشكال الدولة في غاية التنوع . ففي عهود العبودية ، نجد في البلدان الاكثر تقدما وثقافة وحضارة وقتئذ اشكالا للدولة مختلفة ـ مثلا في اليونان وروما القديمتين اللتين كانتا تستندان على العبودية بشكل كامل . وظهر الفرق في ذلك الزمن بين الملكية والجمهورية ، بين الارستقراطية والديمقراطية . الملكية باعتبارها سلطة فرد ، والجمهورية باعتبارها عدم وجود أي سلطة غير منتخبة ، والارستقراطية باعتبارها سلطة أقلية ضئيلة نسبيا ، والديمقراطية باعتبارها سلطة الشعب (ان كلمة ديمقراطية في اليونان تعني حرفيا : سلطة الشعب) . ان كل هذه الفروق ظهرت في عهد العبودية . وعلى الرغم من هذه الفروق ، كانت دولة عهد ملكية العبيد دولة مالكي العبيد ، ولا أهمية اذا كانت ملكية أو جمهورية ديمقراطية .

في مجرى تاريخ العصور القديمة سوف تسمعون ، في أي محاضرة عن الموضوع، بالنضال الذي ينشب بين الدول الملكية والدول الجمهورية . ولكن الحقيقة الاساسية هي ان العبيد ما كانوا يعتبرون كائنات بشرية ـ ليس فقط انهم لا يعتبرون مواطنين ، بل لا يعتبرون أيضا كائنات بشرية . لقد كان القانون الروماني يعتبرهم من الملكية المنقولة . وقانون جريمة ذبح الانسان ، دون الاشارة الى غيره من القوانين التي تحمي الشخصية ، لم يكن يشمل العبيد . لم يكن يدافع الا عن مالكي العبيد ، الذين كانوا وحدهم المعترف بهم كمواطنين كاملي الحقوق . فاذا تأسست ملكية ، فهي

ملكية مالكي العبيد ، واذا تأسست جمهورية فهي جمهورية مالكي العبيد . وفي كلا الحالتين كان مالكوا العبيد يتمتعون بجميع الحقوق ، أما العبيد فكانوا ملكية منقولة بنظر القانون ، ويمكن استخدام لا كل العنف فقط ، بل كان قتل العبد لا يعتبر جريمة . لقد كانت جمهوريات مالكي العبيد تختلف من حيث تنظيمها الداخلي . فقد وجدت جمهوريات ارستقراطية واخرى ديمقراطية . ففي الجمهوريات الارستقراطية كان يشترك في الانتخابات عدد ضئيل من المميزين ، وفي الجمهورية الديمقراطية كان الجميع يشتركون في الانتخابات ، الجميع ، أي كل مالكي العبيد ، الجميع ما عدا العبيد . ويجب الا ننسى هذا الامر الاساسي ، لانه يوضح مسألة الدولة ، ويعرض بوضوح طبيعة الدولة .

الدولة هي آلة لاضطهاد طبقة من قبل طبقة اخرى ، آلة لفرض الطاعة على طبقة اخرى . لاخضاع الطبقات الاخرى . وهناك أشكال متنوعة لهذه الآلة . فمن الممكن أن تكون دولة ملكية العبيد ملكية ، أو جمهورية ارستقراطية ، أو حتى جمهورية ديمقراطية . في الواقع ان أشكال الحكومة تتنوع للغاية ، ولكن جوهرها يبقى واحدا : لا يتمتع العبيد بالحقوق ويؤلفون طبقة مضطهدة ، ولم يكونوا يعتبرون كائنات بشرية . اننا نجد الشيء ذاته في الدولة الاقطاعية .

ان التغير في شكل الاستثمار حول دولة ملكية العبيد الى الدولة الاقطاعية . وكان هذا ذا أهمية كبيرة . لقد كان العبد في مجتمع ملكية العبيد لا يتمتع بأي حقوق، وما كان يعتبر كائنا بشريا ، وفي المجتمع الاقطاعي ارتبط الفلاح بالتربة . ان السمة المميزة الرئيسية للقنانة هي أن الفلاحين (والفلاحون في ذلك الوقت يشكلون الاغلبية، فقد كان سكان المدن اقلية ضئيلة) كانوا يعتبرون مرتبطين بالارض ــ هذا هو الاساس الفعلي « للعبودية » . فالفلاح يمكن أن يعمل عدة أيام في قطعة أرض يعطيه اياها مالك العقار ، وفي الايام الاخرى يعمل في خدمة سيده . ان جوهر المجتمع الطبقي ظل كما هو ــ مجتمع يقوم على الاستثمار الطبقي . ولم يكن يتمتع بكامل الحقوق غير مالكي الارض ، بينما كان الفلاحون محرومين من كل الحقوق . وقد كانوا في وضع لا يختلف في الواقع عن وضع العبيد في دولة مالكي العبيد الا قليلا . ومع ذلك فقد انفتحت سبيل واسعة لتحررهم ، تحرر الفلاحين ، لان الفلاح القن لم يكن يعتبر ملكا مباشرا لمالك الارض . فكان في مقدوره أن يمضي قسما من الوقت في قطعة أرضه الى حد ما أن يكون ملكا لنفسه ، اذ جاز القول . وكان الانحلال يدب في النظام الاقطاعي شيئا فشيئا ، وكانت دائرة تحرر الفلاحين تتسع أكثر فأكثر ، باتساع امكانات تطور التبادل والعلاقات التجارية . لقد كان المجتمع الاقطاعي دائما اكثر تعقيدا من مجتمع العبودية ، فقد كان فيه عنصر كبير لتطور التجارة والصناعة، الامر الذي أدى حتى ذلك الوقت الى الراسمالية . وكانت الاقطاعية سائدة في العصور الوسطى . وهنا أيضا كانت أشكال الدولة متنوعة ، هنا أيضا كلا من الملكية والجمهورية ، مع أن الاخيرة كانت أقل وضوحا . ولكن السيد الاقطاعي كان يعتبر دائما الحاكم الاوحد . وقد كان الفلاحون الاقنان مجردين من كل الحقوق السياسية على الاطلاق .

ولا يمكن لا في ظل العبودية ولا في ظل النظام الاقطاعي ، لاقلية ان تسيطر على الاغلبية دون قسر . ان التاريخ مليء بالمحاولات الدائمة للطبقات المضطهدة لخلع نير الاضطهاد . ان تاريخ العبودية يتضمن سجلات من الحروب للانعتاق من العبودية ، هذه الحروب التي استمرت عشرات من السنين . ونقول في سياق الحديث ان اسم « السبارتاكيين » الذي تبناه الآن الشيوعيون في المانيا ـ الحزب الالماني الوحيد الذي يناضل بصدق ضد نير الرأسمالية ـ قد اتخذوه لان سبارتاكوس كان بطلا من ابرز الابطال في تمرد من اكبر التمردات التي قام بها العبيد منذ الفي سنة تقريبا . ان امبراطورية روما التي قامت كليا على العبودية كانت ، مع ما لها من قوة ، تعرضت لهزات وضربات من انتفاضة انتشرت بين العبيد الذين تسلحوا واتحدوا ليشكلوا جيشا ضخما تحت قيادة سبارتاكوس. وقد انهزموا في النهاية، فاعتقلوهم وعذبوهم. وهذه الحرب الاهلية نراها تتخلل كل تاريخ المجتمع الطبقي . والآن ذكرت على سبيل المثال حربا من اكبر الحروب في عهد العبودية . وكذلك تملا انتفاضات الفلاحين المستمرة محل العهد الاقطاعي . فمثلا احتدم النضال في المانيا بين طبقتين ـ طبقة مالكي الارض وطبقة الفلاحين الاقنان ـ في العصور الوسطى وامتد على نطاق واسع وتحول الى حرب أهلية شنها الفلاحون ضد كبار مالكي الارض . وتعرفون كلكم امثلة من الانتفاضات المشابهة العديدة التي قام بها الفلاحون ضد مالكي الارض الاقطاعيين في روسيا ايضا .

ان السادة الاقطاعيين في سبيل الاحتفاظ بحكمهم وسلطتهم كان عليهم ان يمتلكوا جهازا يستطيعون بواسطته اخضاع اكبر عدد من الناس ، واخضاعهم لقوانين واجراءات محددة ، وكل تلك القوانين كانت ترمي أساسا الى امر واحد ، هو بقاء سلطة السادة على الفلاحين الاقنان .

وكانت هذه الدولة الاقطاعية التي نجد أنها في روسيا ـ مثلا ـ أو في الاقطار الآسيوية المتأخرة تماما (حيث لا تزال الاقطاعية تسود هذه الايام) تختلف في الشكل ـ لقد كانت اما جمهورية او ملكية . وعندما تكون الدولة ملكية ، كان يعترف بالحكم لفرد ، واذا كانت جمهورية كان يعترف الى هذا الحد او ذاك باشتراك ممثلين منتخبين من مجتمع مالكي الارض ـ هذا ما كان في المجتمع الاقطاعي . ويمثل المجتمع الاقطاعي انقساما للطبقات كانت فيه الاغلبية العظمى ـ من الفلاحون الاقنان ـ خاضعة كليا لاقلية ضئيلة ـ مالكي الارض .

ان تطور التجارة ـ وتطور التبادل السلعي ادى الى ظهور طبقة جديده ـ طبقة الراسماليين . وقد اتخذ راس المال شكله منذ العصور الوسطى ـ عندما تطورت التجارة العالمية بشكل ضخم ، بعد اكتشاف اميركا ـ عندما تزايدت كمية المعادن الثمينة ، عندما أصبح الذهب والفضة وسيطين للتبادل ، عندما جعل التبادل النقدي من الممكن للافراد ان يمتلكوا ثروة طائلة . لقد تم الاعتراف بالذهب والفضة كثروة في كل انحاء العالم . ان السلطة الاقتصادية لطبقة مالكي الارض انحطت وتطورت سلطة الطبقة الجديدة ـ سلطة ممثلي راس المال . وقد تمت اعادة بناء المجتمع بحيث بدا ان كل المواطنين متساوون ، واختفى التقسيم القديم الى مالكي عبيد وعبيد .

فالجميع اعتبروا متساوين امام القانون ، دون اعتبار لما يملكه المرء من راس مال ، سواء امتلك أرضا كملكية خاصة ، او كان فقيرا لا يملك شيئا الا قوة عمله ـ الجميع متساوون امام القانون . ان القانون يحفظ المساواة لكـــل شخص ، انه يحافظ على ملكية هؤلاء الذين يملكونها من هجمات الجماهير التي لا تملك شيئا الا قوة العمـل . وتزداد فقرا باستمرار وتتحول الى بروليتاريين . هذا هو المجتمع الراسمالي .

ولا استطيع أن أعالجه هنا بالتفصيل . وعليكم أن ترجعوا الـى هـذا عندمـا تناقشون برنامج الحزب ـ وعندئذ ستسمعون وصفا للمجتمع الراسمالي. وقد تقدم هذا المجتمع ضد القنانة ، ضد النظام الاقطاعي القديم ، تحت شعار الحرية . ولكنها كانت حرية لاولئك الذين لديهم ملكية . وعندما تمزقت الاقطاعية ، وقد حدث هذا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ـ وقد حدث هذا متأخرا فـي روسيا اكثر من الاقطار الاخرى ، في عام ١٨٦١ ـ استبدلت الدولة الاقطاعية بالدولة الراسمالية ، التي أعلنت انها تعبر عن ارادة الشعب كله وكانت ترفض القول انهـا دولة طبقية . وينشب هنا نضال بين الاشتراكيين ، الذين يحاربون من أجل حـرية كل الناس ، وبين الدولة الراسمالية ـ نضال يؤدي الى خلق الجمهورية الاشتراكية السوفياتية التي ستنتشر في العالم .

وحتى نفهم النضال الذي بدأ ضد الراسمال العالمي ، حتى نفهم طبيعة الدولة الراسمالية ، يجب أن نتذكر ان الدولة الراسمالية ، اذ وقفت ضد الدولة الاقطاعية، قد خاضت المعركة تحت شعار الحرية . ان القضاء على الاقطاعية يعنـي الحريـة ، بالنسبة لممثلي الدولة الراسمالية ، واستفادت بقدر ما تحطمت القنانـــة ، وحقق الفلاحون فرصة التملك للارض باعتبارها ملكية تامة لهم عن طريق الشراء أو بأقساط مما يكتسبونه عندما يكونون احرارا ـ والدولة لم تكن تقيم وزنا لذلك ، فقد كـانت تحمي الملكية بغض النظر عن طريقة الحصول عليها ، لانها تقوم على الملكية الخاصة . لقد تحول الفلاحون الى أصحاب ملكية خاصة في كل الدول المتمدنة الحالية . وكانت الدولة تحمي الملكية الخاصة أيضا في الحالات التي يعطي فيها المالك قسما من أراضيه للفلاح وتعوض عليه عن طريق دفع البدل ، عن طريق البيع نقدا . وكأن الدولة قـد أعلنت : نحن نحافظ على الملكية الخاصة كاملة ، وقد كانت تؤيدهـا بكل وسيـلة وتشجعها. وكانت الدولة تعترف بهذه الملكية لاي تاجر واي صناعي وصاحب مصنع. وهذا المجتمع القائم على الملكية الخاصة ، على سلطة راس المال ، على خضوع كـل العمال المعدمين وجماهير الفلاحين الكادحين خضوعا تاما ، هذا المجتمع قد أعلن نفسه سائدا على أساس الحرية . وعندما كان يناضل ضد الاقطاعية ، أعلن الملكية حرة ، وكان يعتز كل الاعتزاز مدعيا أن الدولة قد كفت عن أن تكون دولة طبقية .

ومع هذا فقد استمرت الدولة في أن تكون آلة تساعد الراسماليين في اخضـاع الفلاحين الفقراء والطبقة العاملة . ولكنها كانت حرة في مظهرها الخارجي . لقـد أعلنت حق الانتخاب العام ، وأعلنت بلسان المدافعين عنها والمبشرين بها وأساتذهـا وفلاسفتها بأنها ليست دولة طبقية . وحتـى الان ، عندمـا طفقت الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في محاربة الدولة ، ليتهموننا بأننا نهدم الحرية ونبني دولـة

قائمة على القسر وقمع الاخرين ، وانهم يمثلون دولة شعبية ديمقراطية . وها نحن اليوم ، في زمن بداية الثورات الاشتراكية في كل العالم ، وبالضبط في زمن انتصار الثورة في بعض البلدان ، في زمن احتدام النضال ضد الراسمال العالمي ، نرى مسألة الدولة تكتسب اكبر الاهمية وتصبح المسألة الملحة ، ويمكن للمرء ان يقول ، محور جميع المسائل السياسية وجميع المجادلات السياسية الراهنة .

اذا اخذنا اي حزب في روسيا او في اي قطر من الاقطار الاكثر تمدنا ، لوجدنا تقريبا ان كل المنازعات والخلافات والآراء تتركز الان حول مفهوم الدولة . هل الدولة في بلد راسمالي ، في جمهورية ديمقراطية ـ بلد مثل سويسرا او الولايات المتحدة الاميركية بوجه خاص ـ في اكثر الجمهوريات الديمقراطية حرية ، هي تعبير عن الارادة الشعبية ، عن مجمل القرار العام للشعب ، تعبير عن الارادة الوطنية ، وهلمجرا ، أم ان الدولة آلة تمكن راسماليين تلك البلدان من الاحتفاظ بسلطتهم على الطبقة العاملة والفلاحين ؟ هذه هي المسألة الاساسية التي تتركز حولها كل المنازعات السياسية في العالم الآن . فماذا يقولون عن البلشفية ؟ ان الصحافة البرجوازية تشتم البلاشفة ولن تجد صحيفة واحدة لا تردد التهمة المبتذلة بأن البلاشفة يخرقون الحكم الشعبي . ولو أن مناشفتنا واشتراكيتنا الثوريين في طيبة قلبهم (ربما ليست طيبة أو ربما هي الطيبة التي يقول عنها المثل انها أسوأ من اللصوصية) يظنون أنهم هم الذين اكتشفوا او اخترعوا التهمة الموجهة الى البلاشفة بأنهم خرقوا الحرية وحكم الشعب ، فانهم يضلون ضلالا مضحكا . فلا توجد الان صحيفة من اغنى الصحف في أغنى البلدان ينفقون على توزيعها عشرات الملايين وتنشر الاكاذيب البرجوازية والسياسية الامبريالية بعشرات الملايين من النسخ ، الا تكرر هذه الحجج والاتهامات الاساسية ضد البلشفية والتي تقول أن اميركا وانكلترا وسويسرا هي دول راقية تقوم على سلطة الشعب ، بينما الجمهورية البلشفية هي دولة قطاع طرق والحرية فيها معدومة ، وقد خالف البلاشفة فكرة حكم الشعب . ولم يتوانوا عن حل المجلس التأسيسي . وهذه الاتهامات الفظيعة الموجهة ضد البلاشفة تتكرر في ارجاء العالم . وتضعنا هذه الاتهامات امام سؤال : ما هي الدولة ؟ بصورة مباشرة . ولفهم هذه الاتهامات ومضمونها ولفهمها فهما صحيحا ، لتكوين رأي ثابت . وليس على أساس الشائعات ، لا بد أن نعرف بوضوح ما هي الدولة . وحتى نجيب عن هذا السؤال علينا أن نختبر بصورة نقدية كل تلك النظريات والآراء .

لقد أشرت عليكم من قبل بالرجوع الى كتاب انجلز **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة** لانه يساعدكم . يقول هذا الكتاب أن كل دولة يوجد فيها تملك خاص للارض ووسائل الانتاج ويسود فيها الراسمال هي ، مهما كانت ديمقراطية، دولة راسمالية، هي آلة يستخدمها الراسماليون للابقاء على الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين في حالة خضوع ، بينما ليس الاقتراح العام ، والمجلس التأسيسي ، والبرلمان سوى شكل ، سوى نوع من سند الوعد ، لا يغير شيئا من الدولة الحقيقية .

ان اشكال سيطرة الدولة عديدة التنوع : فراس المال يبدي سلطته بطريقة واحدة حيث يوجد شكل واحد ، وبطريقة أخرى حيث يوجد شكل آخر ـ ولكن

السلطة من حيث الجوهر في يد راس المال ، سواء كانت هناك صفات انتخابية او بعض الحقوق الاخرى أم لم تكن ، وسواء كانت الجمهورية ديمقراطية أم لم تكن ـ فكلما كانت الديمقراطية اكثر ازداد حكم الرأسمالية فظاظة وقحة . ان الولايات المتحدة الاميركية هي من أعظم الدول الديمقراطية في العالم ، ومع ذلك فلا نجد في اي مكان (وهؤلاء الذين كانوا هناك منذ ١٩٠٥ يعرفون ذلك) سلطة الرأسمال ، سلطة لحفنة من المليونيريين تعلو على كل المجتمع ، اشد فظاظة واشد فسادا مكشوفا مما هو في أميركا . فمنذ أن يوجد الراسمال ، يسيطر على كل المجتمع ، ولا يمكن لجمهورية ديمقراطية او حق انتخاب أن يغير من طبيعته .

لقد كانت الجمهورية الديمقراطية ، وحق الانتخاب العام خطوة تقدمية جدا الى الامام بالقياس للاقطاعية : فقد مكن البروليتاريا من تحقيق وحدتها الحالية وتدعيمها، والى رص صفوفها لشن نضال منظم ضد رأس المال . ولا يوجد شبيه لهذا تقريبا بين الفلاحين الاقنان ، ان لم نتحدث عن العبيد ، كما عرفنا ، قاموا بانتفاضات وتمردات ، وباشروا حروبا أهلية ، الا انهم لم يتمكنوا من خلق اغلبية واعية طبقيا ولا احزابا لقيادة النضال ، وانهم بالكاد كانوا يدركون اهدافهم ، وحتى في أعظم اللحظات الثورية في التاريخ ، كانوا بيادق في ايدي الطبقات الحاكمة . ان الجمهورية البرجوازية ، والبرلمان والاقتراع العام ـ كل هذا يمثل تقدما كبيرا من وجهة نظر التطور العالمي للمجتمع . ان البشرية تحركت باتجاه الراسمالية ، وقد كانت الرأسمالية وحدها ، والفضل في ذلك للثقافة المدنية، التي تمكن الطبقة البروليتارية المضطهدة في ان تعي ذاتها وتخلق حركة عمالية عالمية ، فينتظم ملايين العمال في العالم في احزاب ـ الاحزاب الاشتراكية التي تقود بوعي نضال الجماهير . وبدون برلمانية ، بدون نظام انتخابي ، من المستحيل أن يتحقق هذا التطور للطبقة العاملة . وهذا هو السبب في أن كل هذه الاشياء تحظى باهتمام كبير من قبل جماهير الشعب العريضة . وهذا هو السبب في ان التغير الجذري يبدو عسيرا . والمنافقون الواعون من العلماء والكهنة ليسوا الوحيدين الذين يتبنون ويدافعون عن الكذبة البرجوازية بأن الدولة حرة ، وان رسالتها الدفاع عن مصالح الجميع ، بل وايضا عدد كبير من الناس يتمسكون بالاوهام القديمة ، ولا يستطيعون أن يفهموا الانتقال من المجتمع الراسمالي القديم ، الى الاشتراكية . لقد اشهر السلاح ضد البلشفية في العالم كله ، ليس فقط الموجودون في حالة تبعية مباشرة للبرجوازية ، ليس فقط الناس الرازحون تحت نير الراسمال ، او الذين افسدهم الراسمال (ففي خدمة راس المال جمهور من مختلف انواع العلماء والفنانين والكهان ... الخ) بل أيضا الناس الذين يقعون تحت تأثير أوهام الحرية البرجوازية ، لان الجمهورية السوفيتية قد ردت عند تأسيسها هذه الكذبة البرجوازية واعلنت صراحة : تقولون ان دولتكم حرة ، بينما في الواقع ، طالما ان هناك ملكية خاصة ، فان دولتكم ، حتى وان كانت جمهورية ديمقراطية ، ليست الا آلة يستخدمها الراسماليون لقمع العمال ، وكلما كانت اكثر حرية ، تجلى هذا بوضوح اكثر . وكأمثلة على ذلك هناك سويسرا في أوروبا والولايات المتحدة في أميركا. فليس من مكان يسيطر فيه الراسمال بفظاظة وقسوة كما في هذين البلدين ، وما من

مكان يظهر فيه ذلك بمثل هذا الوضوح الذي يظهر فيه هذين البلدين . مع أنهما جمهوريتان ديمقراطيتان ، ورغم نفاقهما الانيق وما يقال عن ديمقراطية العمل والمساواة بين جميع المواطنين . ان الراسمال يسيطر فعلا في سويسرا والولايات المتحدة ، وكل محاولة يقوم بها العمال لتحسين وضعهم جديا تستقبل على الفور بحرب أهلية . ان عدد جنود الجيش النظامي في هذين البلدين قليل نسبيا ـ وفي سويسرا توجد الميليشيا . وعند كل سويسري بندقية في بيته ، بينما في أميركا لم يتكون الجيش النظامي الا أخيرا جدا ـ وهكذا فعندما يحدث أضراب تتسابح البرجوازية وتستأجر الجنود وتقمع الاضراب . فلا يوجد مكان في العالم تحقق فيه هذا القمع لحركة الطبقة العاملة بهذا الظلم وتلك القسوة كما في سويسرا والولايات المتحدة الاميركية . ولا يوجد مكان يظهر فيه تاثير الراسمال في البرلمان كما يظهر بهذه القوة في هذين البلدين . ان سلطة الراسمال هي كل شيء . ان سلطة البورصة هي كل شيء . بينما البرلمان والانتخابات ليست سوى بيادق ودمى ... ولكن أعين العمال تتفتح أكثر وأكثر . وتنتشر فكرة الحكومة السوفياتية الى أبعد الامكنة . وعلى الاخص بعد المجزرة الدموية التي كابدناها . ان ضرورة شن حرب ضروس ضد الراسماليين قد أصبحت أوضح فأوضح بالنسبة للطبقة العاملة .

ومهما كان القناع الذي تتخذه الجمهورية . ومهما كانت ديمقراطية ، اذا كانت جمهورية برجوازية ، اذا كانت تحتفظ بالملكية الخاصة للارض والمصانع ، واذا كان الراسمال الخاص يبقي كل المجتمع في عبودية مأجورة ، أي كانت الجمهورية لا تنفذ ما أعلن عنه برنامج حزبنا . وما جاء في دستورنا السوفياتي . فان الدولة عندئذ هي آلة لقمع بعض الناس من قبل آخرين . وسوف نضع هذه الدولة في أيدي الطبقة التي تتطيح بسلطة راس المال . وسوف نرفض كل الاوهام القديمة عن الدولة بمعنى انها المساواة الشاملة ـ لان ذلك خداع : فطالما ان هناك استثمارا فلا يمكن ان تكون هناك مساواة شاملة . فلا يمكن ان يتساوى المالك العقاري مع العامل ، أو الجائع مع المتخم . ان الآلة التي تسمى الدولة . والتي يقف امامها الناس منحنين بخشوع، مؤمنين بالاساطير القديمة القائلة انها تعني الحكم الشعبي . الاساطير التي تعلق البروليتاريا انها كذبة برجوازية ـ هذه الآلة ستسحقها البروليتاريا . وسوف ننتزع الراسماليين من هذه الآلة ونستولي عليها . وسوف نستخدم هذه الآلة . أو هذه الهراوة . لتحطيم الاستثمار . وعندما لا تعود هناك امكانية استثمار في العالم ، عندما لا يكون هناك أصحاب أراض وأصحاب مصانع ، عندما لا يعود هناك وضع يتخم فيه اناس . عندما لا تعود هذه الامكانية موجودة ، عندئذ فقط سوف نلقي بهذه الآلة في مستودع سقط المتاع . وعندئذ لن تكون هناك دولة ولن يكون هناك استثمار . هذه هي نظرة حزبنا الشيوعي . وارجو ان نعود الى هذا الموضوع في محاضرات تالية ، ان نعود اليه المرة تلو الاخرى .

طبع لاول مرة في البرافدا العدد ١٥
١٨ كانون الثاني ١٩٢٩

بين الاقتصاد والسياسة في عهد دكتاتورية البروليتاريا

الاشتراكية تعني القضاء على الطبقات . وقد بذلت دكتاتورية البروليتاريا كل ما في وسعها للقضاء على الطبقات . ولكن الطبقات لن يقضى عليها بضربة واحدة .

والطبقات لا تزال **باقية وستظل باقية** في عهد دكتاتورية البروليتاريا . وعندما تزول الطبقات تصبح الدكتاتورية غير ضرورية . وبدون دكتاتورية البروليتاريا لن تزول هذه الطبقات .

لقد بقيت الطبقات ، ولكن في عهد دكتاتورية البروليتاريا **كل** طبقة خضعت لتغير ، وتغيرت ايضا العلاقات بين الطبقات . ان النضال الطبقي لا يزول في ظل دكتاتورية البروليتاريا ، انه يتخذ أشكالا مختلفة فقط .

لقد كانت البروليتاريا في ظل الراسمالية طبقة مضطهدة ، طبقة محرومة من وسائل الانتاج ، والطبقة الوحيدة التي وقفت مباشرة وبصورة تامة في وجه البرجوازية ، ولذلك فانها الطبقة الوحيدة القادرة على أن تكون ثورية حتى النهاية . واذ يتضح بالبرجوازية وتحصل على السلطة السياسية، فانها تصبح الطبقة **الحاكمة**، انها تستلم سلطة الدولة ، وتمارس السيطرة على وسائل الانتاج ، المشركة سابقا ، وترشد العناصر المترددة والوسيطة والطبقات ، انها تسحق المقاومة العنيدة المتنامية للمستثمرين . وكل هذا هو مهمات **نوعية** من مهمات النضال الطبقي التي لم تضعها لها البروليتاريا من قبل ولم يكن في استطاعتها أن تضعها .

ان طبقة المستثمرين ، ومالكي الارض والراسماليين ، لم تزل ولا يمكن أن تزول دفعة واحدة في ظل دكتاتورية البروليتاريا . لقد سحق المستثمرون ولكنهم لم يدمروا نهائيا . فلا يزال لهم اساس عالمي على شكل راسمال عالمي ، وهم فرع منه . فلا يزالون يحتفظون بوسائل انتاج معينة بصورة جزئية ، ولا يزال المال بأيديهم ،

كما أن لهم روابط اجتماعية ضخمة . وبسبب هزيمتهم فان طاقة مقاومتهم تتزايد مئات وآلاف المرات . ان « فن » الدولة ، والجيش وادارة الاقتصاد يجعلهم يتفوقون تفوقا هائلا بحيث يصبح دورهم أهم بما لا حد له من النسبة التي يمثلونها من مجمل السكان . والنضال الطبقي الذي يخوضه المستثمرون المهزومون ضد الطليعة المنتصرة للمستثمرين أي البروليتاريا قد أصبح مريرا الى ما لا حد له . ولا يمكن أن يكون الامر غير ذلك اذا تحدثنا عن الثورة ، الا اذا استبدلنا مفهومها بمفهوم الاوهام الاصلاحية (كما يفعل كل ابطال الاممية الثانية) .

واخيرا ، ان الفلاحين ، مثل البرجوازية الصغيرة بصورة عامة ، يشغلون مركزا وسطا ، في منتصف الطريق ، حتى في ظل دكتاتورية البروليتاريا : فمن جهة يشكلون كتلة ضخمة (وكتلة هائلة في روسيا المتخلفة) من الكادحين ، توحدهم المصلحة العامة للكادحين في الانعتاق من مالك الارض والرأسمالي ، ومن جهة أخرى ، نجدهم مالكين صغارا ، وأصحاب ملكيات خاصة وتجارا غير متحدين . ويسبب مثل هذا المركز الاقتصادي بصورة محتومة تذبذبهم بين البروليتاريا والبرجوازية . وفي غمرة النضال الحاد بين البروليتاريا والبرجوازية ، وعبر تحطيم جميع العلاقات الاجتماعية بصورة عامة ، بعادة التمسك بالقديم والروتين ، وكل ما هو ثابت ، فان من الطبيعي والحتمي أن نجدهم يتأرجحون من جانب الى آخر ، ويترددون ويتبدلون ويشككون وهكذا .

وازاء هذه الطبقة ــ أو هذه العناصر الاجتماعية ــ يجب أن تناضل البروليتاريا لتوطيد تاثيرها فيها ، لارشادها . يجب أن تقود البروليتاريا المتمردين والقلقين ــ هذه هي مهمة البروليتاريا .

واذا قارنا بين جميع القوى أو الطبقات الاساسية وبين علاقاتها التي عدلتها دكتاتورية البروليتاريا . فسوف نتحقق مدى الغباوة الحمقاء النظرية التي تتصف بها فكرة البرجوازية الصغيرة التي يعتنقها ممثلوا الاممية الثانية (٣٨٥) ، القائلة ان الانتقال الى الاشتراكية ممكن عن « طريق الديمقراطية » بصورة عامة . ان المصور الاساسي لهذا الخطأ هو الوهم الموروث من البرجوازية بأن « الديمقراطية » هي شيء مطلق وفوق الطبقات . والواقع ان الديمقراطية نفسها تمر في مرحلة جديدة كل الجدة في ظل دكتاتورية البروليتاريا ، وبشرئب النضال الطبقي الى مستوى أعلى ، مخضعا كل الاشكال له .

ان الحديث عن الحرية والمساواة والديمقراطية ليس في الحقيقة سوى تكرار أعمى للمفاهيم التي اتخذت شكلها في ظل علاقات الانتاج السلعي . ومحاولة حل القضايا الملموسة لدكتاتورية البروليتاريا بمثل هذه العموميات يعادل قبول نظريات البرجوازية ومبادئها. ان المسألة من وجهة نظر البروليتاريا توضح على النحو التالي : حرية الخلاص من الاضطهاد من أي طبقة ؟ المساواة بين أي طبقة وطبقة ؟ الديمقراطية على أساس الملكية الخاصة أم النضال لالغائها ؟ وهلمجرا .

لقد بين انجلز منذ أمد بعيد في كتابه **أنتي دوهرنغ** بأن مفهوم « المساواة » قد صيغ من علاقات الانتاج السلعي ، وتصبح المساواة وهما ان لم نفهم على انها **قضاء على الطبقات (٣٨٦)** .لقد تم نسيان هذه الحقيقة المبدئية في التمييزبين المفهوم البرجوازي الصغير والمفهوم البروليتاري عن المساواة . اما ان لم ينس فمن الواضح ان البروليتاريا باطاحتها بالبرجوازية تتخذ خطوة حاسمة جدا نحو القضاء على الطبقات ، ولانهاء العملية يجب ان تتابع البروليتاريا نضالها الطبيعي فتستخدم سلطة جهاز الدولة وشتى الطرق للتاثير والعمل ازاء البرجوازية المطاح بها والبرجوازية الصغيرة المترددة .

البرافدا العدد ٢٥٠ والازفستيا العدد ٢٥٠
في ٧ تشرين الثاني ١٩١٩

من الشيوعية « اليسارية » مرض طفولة

في الاشهر الاولى عقب استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية (٢٥ تشرين الثاني ـ ١٧ تشرين الاول ـ ١٩١٧) ، بدا ان الفرق الكبير بين روسيا المتخلفة واقطار اوروبا المغربية سيؤدي الى الثورة البروليتارية في الاقطار الاخيرة حاملا شبها قليلا جدا في خصائصنا . اننا نمتلك الان تجربة عالمية هامة جدا ، تظهر بصورة محددة ان السمات الاساسية المعينة لثورتنا تحظى بأهمية عالمية ، وليس فقط بأهمية محلية ، او قومية او روسية . ولا اتحدث عن الاهمية العالمية بالمعنى الواسع للكلمة : فليس فقط بعض سمات ثورتنا الاولية ، بل كل سماتها ، والعديد من سماتها الثانوية ، هي ذات اهمية عالمية بمعنى انها تؤثر في كل الاقطار فأنا أتحدث عنها بالمعنى الضيق للكلمة ، معتبرا أن الاهمية العالمية تعني القيمة العالمية أو الحتمية التاريخية لتكرار ما جرى في قطرنا ، على صعيد عالمي . ويجب الاقرار بأن السمات الاساسية لثورتنا تحوز تلك الاهمية .

وبالطبع ، من الخطأ الفادح المبالغة بهذه الحقيقة وتوسيعها لتمتد وراء السمات الاساسية المحددة لثورتنا . كما من الخطأ الا نرى واقع أن تغيرا حادا ، غب انتصار الثورة البروليتارية على الاقل في قطر من الاقطار المتقدمة ، سوف يحصل حتما : فسوف تكف روسيا عن أن تكون النموذج وسوف تصبح مرة اخرى قطرا متخلفا (بالمعنى « السوفياتي » والاشتراكي للكلمة) .

ولكن في اللحظة التاريخية الراهنة ، يتجلى النموذج الروسي **لكل** الاقطار ذا اهمية ـ واهمية كبيرة ـ الى حد ما ، من مستقبلها القريب والمحتوم . وقد تحقق من هذا العمال المتقدمون في كل الاصقاع منذ أمد طويل ، أو بالاحرى استوعبوا ذلك واحسوا به ، بغريزتهم ، غريزة الطبقة الثورية ، أكثر مما ادركوه ادراكا . ومن هنا

تبدو الاهمية العالمية (بالمعنى الضيق للكلمة) للسلطة السوفياتية ، وكذلك لاسس نظرية البلاشفة وتكتيكهم . وهذا ما لم يفهمه الزعماء « الثوريون » للاممية الثانية ، امثال كاوتسكي في ألمانيا واوتو باور وفريد ريك آدلر في النمسا الذين ظهروا ، لذلك، رجعيين ومدافعين عن أسوا انواع الانتهازية وسلوك الاشتراكيين الخونة . ونشير عرضا الى ان الكراس المغفل **الثورة العالمية** ، المنشور في فيينا ١٩١٩ يظهر بوضوح تام كل مجرى التفكير . وكل دائرة التفكير ، وبكلمة أصح يظهر الانهيار الى أدنى درك البلادة والحزلقة والضعة والخيانة لمصالح الطبقة العاملة ، وكل ذلك مطلي بطلاء « الدفاع » عن « الثورة العالمية » ...

اعتقد أنه تأكد بصورة شاملة الآن أن البلاشفة لا يستطيعون الاحتفاظ بالسلطة لشهرين ونصف، فكيف بالاحرى لسنتين ونصف، بدون طاعة حديدية قوية وحقيقية في حزبنا ، او بدون التأييد المطلق الكامل من جماهير الطبقة العاملة ، اي من كل مفكريها وشرفائها والعناصر المؤثرة فيها ، القادرة على قيادة الفئات المتخلفة او جرها معها .

ان دكتاتورية البروليتاريا تعني حربا عنيدا ضروسا تشنها الطبقة الجديدة ضد عدو **أكثر قوة** ، هو البرجوازية ، التي تتزايد مقاومتها بعد الاطاحة بها **أضعاف المرات** (حتى وان كان هذا في قطر واحد) والتي تكمن سلطتها ليس فقط في قوة الراسمال العالمي ، في قوة الارتباطات العالمية وصلابتها ، بل أيضا في **قوة العادة** ، في قوة **الانتاج الصغير** ، لسؤ الحظ ، لا يزال منتشرا في العالم ، والانتاج الصغير **يولد** الراسمالية والبرجوازية باستمرار في كل يوم ، في كل ساعة ، بصورة عفوية ، وعلى صعيد ضخم. ان كل هذه الاسباب تجعل دكتاتورية البروليتاريا ضرورية، والانتصار على البرجوازية مستحيل بدون نضال يائس عنيد حتى الموت ، يستدعي التماسك والطاعة والارادة الواحدة العنيدة .

واكرر : ان تجربة البروليتاريا المضطرة لدكتاتورية البروليتاريا في روسيا قد اظهرت بجلاء حتى لاولئك العاجزين عن التفكير أو الذين ليس لديهم فرصة التفكير بالقضية ان المركزية المطلقة والطاعة المتينة في البروليتاريا هما شرط أساسي للانتصار على البرجوازية .

وهذا غالبا ما يحدث . ومع ذلك ، فلا يكفي التفكير بما تعنيه ، وتحت أية شروط ممكنة . ان ترفق التحيات المقدمة الى السوفييت والبلاشفة **مرارا بتحليل عميق** للاسباب جول **لماذا** كان البلاشفة قادرين على بناء نظام الطاعة المطلوب اعتمادا على البروليتاريا الثورية ؟

ان البلشفية باعتبارها تيارا في التفكير السياسي وباعتبارها حزبا سياسيا ، قد وجدت منذ ١٩٠٣ . وفقط تاريخ البلشفية خلال مرحلة وجودها **كلها** يمكن ان يفسر بصورة مقنعة ، لماذا كانت قادرة أن تبني وتصون ، في ظل أصعب الظروف ، الطاعة الحديدية المنشودة لانتصار البروليتاريا .

والاسئلة الاولى أن تواجهنا : لماذا أمكن صيانة نظام الطاعة للحزب الثوري البروليتاري ؟ وكيف اختبرت ؟ وكيف تدعمت ؟ أولا بوعي الطليعة الثورية الطبقي

واندفاعها الى الثورة ، بثباتها وتضحيتها الذاتية وبطولتها . ثانيا بقدرتهـا على التكاتف والترابط الوثيق ـ واذا شئت الاندماج ، الى حد ما ، في اوسع جماهير الكادحين ـ وقبل كل شيء مع البروليتاريا ولكن أيضا **مع الجماهير البروليتاريـة** للكادحين . ثالثا ، بصحة القيادة السياسية التي تمارسها هذه الطليعة ، بصحـة ستراتيجيتها وتكتيكها السياسيين ، شريطة أن ترى الجماهير ، **من تجربتها الخاصة،** ان ذلك صحيح . وبدون هذه الشروط لا يمكن تحقيق هذه الطاعة في حزب ثـوري ، أهل لان يكون حزب الطبقة المتقدمة حقا، التي تنحصر رسالتها في الاطاحة بالبرجوازية وتحويل كل المجتمع . وبدون هذه الشروط تنتهي محاولات ايجاد طاعة الى الفشـل حتما وتتحول الى هراء وثرثرة . ومن جهة اخرى فان هذه الشروط لا يمكن ان تظهر فجأة . فلا تحصل الا بعد كفاح طويل وتجارب شاقة . ومما يسهل حصولها النظرية الثورية الصحيحة ، التي هي بدونها ، ليست عقيدة جامدة ، بل تكتسب شكلهـا النهائي فقط ، بالترابط الوثيق مع نشاط حركة جماهيرية وثورية حقا .

والحقيقة أن البلشفية في ١٩١٧ ـ ١٩٢٠ ، كانت قادرة ، في ظل ظروف مـن الصعوبة لم يسبق لها مثيل ، أن تبني وتصون بنجاح المركزية الصارمة والطاعـة . بسبب عدة خصائص تاريخية في روسيا .

ومن جهة اخرى ظهرت البلشفية في ١٩٠٣ على أساس ثابت مـن النظريـة الماركسية . ان صحة هذه النظرية الثورية ، وصحتها فقط ، لم تثبته فقط التجربة العالمية خلال القرن التاسع عشر ، بل أثبتتها بالضبط خبرة الضلالات والتذبذبات ، والاخطاء وخيبة أمل الفكر الثوري في روسيا . ففي غضون نصف قرن تقريبا أي من الاربعينات الى التسعينات ، في القرن الماضي تقريبا ـ كان الفكر القومي ، الـذي يعاني أمر العذاب من القيصرية ، يبحث متعطشا عن النظرية الثورية ، ويتابع بـداب « كل كلمة حديثة » في هذا المجال في أوروبا وأميركا . لقد حصلت روسيـا علـى الماركسية ـ النظرية الثورية الوحيدة ـ من خلال **المحن** التي كابدتها في مجرى نصف قرن من الالم والتضحية اللذين لا مثيل لهما ، من البطولة الثورية التي لا نظير لهـا ، ومن الطاقة الفائقة والبحث الدؤوب والدراسة والتجربة العملية والخيبة والتحقق من التجارب ، والمقارنة مع التجربة الاوروبية . وبفضل الهجرة السياسية التـي سببتها القيصرية ، استطاعت روسيا الثورية ، في النصف الثاني من القرن التـاسع عشر ، ان تحقق ثروة ضخمة من الروابط العالمية والاعلام الممتاز عن اشكال الحركة الثورية العالمية ونظرياتها ، وهذا ما لم يحققه أي بلد .

ومن جهة اخرى ، فان البلشفة التي قامت على اساس صخري من النظرية قد قطعت خمسة عشر عاما من التاريخ العملي (١٩٠٣ ـ ١٩١٧) لا يضاهيها غنى فـي التجربة أي مكان في العالم . وخلال الخمسة عشر عاما ، لم يعرف قطر آخر اي شيء، حتى على وجه التقريب ، عن الخبرة الثورية ، عن النجاح المتنوع والسريع لشتـى اشكال الحركة ـ العلنية والسرية ، السلمية والعاصفة الشرعيـة وغير الشرعيـة الدوائر المحلية والحركات الجماهيرية ، الاشكال البرلمانية والارهابية . ولا يوجد اي قطر جمع في خلال هذه الفترة القصيرة . مثل هذه الثروة في الاشكال والتنوع والطرق

في نضال جميع طبقات المجتمع الحديث ، هذا النضال الذي نضج بسرعة استثنائية، بفضل تخلف القطر وارهاق النير القيصري ، والذي تمثل بتعطش ونجاح « الكلمة الحديثة » للخبرة العملية الاميركية والاوروبية ...

ان طرح المسألة فقط على النحو التالي « دكتاتورية الحزب **أم** دكتاتورية الطبقة ، دكتاتورية الاحزاب القادة **أم** دكتاتورية « حزب » الجماهير ؟ » ـ يشهد على اعظم اضطراب فكري لا رجاء فيه . ان هؤلاء الناس يريدون ان **يخترعوا** شيئا جديدا خارجا عن المألوف ، وكم يبدون مضحكين عندما يحاولون ان يبدوا اذكياء . ان الجميع يعرفون ان الجماهير تنقسم الى طبقات ، ومعارضة الجماهير بالطبقات غير ممكنة الا بمعارضة الاكثرية الكبرى بشكل عام ، دون تقسيمها حسب وضعها في نظام الانتاج الاجتماعي ، بالفئات التي تشغل مركزا خاصا في نظام الانتاج الاجتماعي ، وان الطبقات عادة ، وفي اكثر الحالات ـ وعلى الاقل في البلدان المتمدنة المعاصرة ـ تقودها الاحزاب السياسية ، والاحزاب السياسية ، بصورة عامة ، تدار من قبل جماعات ثابتة الى حد ما ، من الاشخاص الاكثر سمعة ونفوذا وتجربة، ممن انتخبوا للمناصب الاكثر مسؤولية ، ويسمون القادة . كل هذا شيء أساسي. وكل هذا واضح وبسيط . فما الداعي لاستبدال هذا بمثل تلك التمتة وتلك الرطانة الجديدة ؟ من جهة يظهر هؤلاء الناس انهم اصيبوا باختلال الفكر حين وجدوا انفسهم في وضع حرج ، عندما نقض التبدل السريع الذي طرأ على الوضع العلني وغير العلني للحزب العلاقات العادية والطبيعية والبسيطة بين القادة والاحزاب والطبقات . لقد اعتادوا في المانيا ، كما في بقية البلدان الاوروبية ، بصورة تفوق الوصف ، على النشاط العلني والانتخابات الحرة والصحيحة « للقادة » في مؤتمرات الحزب المنظمة ، وعلى فحص مريح للتركيب الطبقي للاحزاب عن طريق الانتخابات البرلمانية والاجتماعات والصحافة ، ومعرفة عواطف النقابات وغيرها من الاتحادات الخ ... وعندما تعين ، بدل هذا السير العادي ، الانتقال بسرعة من العلنية الى السرية ودمج الاثنتين ، والى الطرق « غير المريحة » و « غير الديمقراطية » ، لاختيار « جماعات القادة » أو تشكيلها او حفظها ، وذلك بحكم سير الثورة العاصف ولتطور الحرب الاهلية ، فوقتذاك طار صواب الاشخاص ، وأخذوا يلفقون تلفيقات خرقاء . وربما يكون بعض اعضاء الحزب الشيوعي الهولندي ، الذين لسوء حظهم ولدوا في بلاد صغيرة ذات تقاليد وظروف ممتازة جدا وثابتة جدا للنشاط العلني، والذين لم يروا استبدال الظروف العلنية بالظروف السرية ، قد اضطربوا واختلت مشاعرهم وساهموا في خلق هذه التلفيقات السخيفة .

ونلاحظ ، من جهة اخرى ، ان كلمات « جمهور » و « قادة » التي اصبحت « زيا » الان تستعمل بدون تفكير أو ترابط . فقد سمع هؤلاء الناس وحفظوا اشياء كثيرة من الهجوم على « القادة » ووضعهم في الجهة المقابلة «للجمهور» ، لكنهم لم يستطيعوا ان يفكروا في طبيعة الامر ، وان يشكلوا فكرة واضحة عنه .

لقد ظهر الخلاف بين « القادة » و « الجماهير » بكل وضوح وشدة في نهاية الحرب الامبريالية وبعدها في كل البلدان . وقد شرح السبب الاساسي لهذه الظاهرة

ماركس وانجلز مرارا في اعوام ١٨٥٢ ـ ١٨٩٢ بمثال انكلترا . فوضع انكلترا الاحتكاري ادى الى ظهور « ارستقراطية عمالية » انتهازية شبيهة بالبرجوازية الصغيرة من بين « الجماهير » . وكان قادة هذه الارستقراطية العمالية دائما الى جانب البرجوازية ، وكانوا يتقاضون منها المكافآت بصورة مباشرة او غير مباشرة . وقد نال ماركس شرف حقد هؤلاء الانذال ، فكان يصمهم صراحة بأنهم خونة . لقد قدمت امبريالية (القرن العشرين) الحديثة وصفا ممتازا لبعض الدول المتقدمة ، بصورة استثنائية ، وقد قدم لنا هذا الوضع قادة اشتراكيين شوفينيين وانتهازيين خونة ، يدافعون عن مصالح فريقهم الخاص ، وقطاعهم الخاص من الارستقراطية العمالية . وهكذا انفصلت الاحزاب الانتهازية عن « الجماهير » اي عن الفئات العريضة للقادمين ، عن اغلبيتهم ، عن العمال ذوي الاجور الزهيدة . ان البروليتاريا الثورية لا تستطيع الانتصار ما لم تسحق هذا الشر ، ما لم تفضح القادةالاشتراكيين الخونة الانتهازيين ، وتشهر بهم وتطردهم . هذه هي السياسة التي تبنتها الاممية الثالثة (٣٨٦) .

والوصول في هذا المجال الى حد المقابلة ، **بصورة عامة** ، بين دكتاتورية الجماهير ودكتاتورية القادة هو تفاهة مضحكة ، وبليدة . ومما هو مضحك بصورة خاصة هو في الواقع انهم بدلا من القادة القدماء ، الذين يتبنون آراء مقبولة حول قضايا بسيطة جدا ، يقدمون **قادة جددا** (تحت ستار « لتسقط القادة » !) الذين يتحدثون بأباطيل وسخافات . ومن امثال هؤلاء لوفنبرغ ، وولفهيم وهورنر وكارل شرودر وفريدريك ونُدل وكارل ارلر ★ في المانيا . ان محاولات ارلر لعرض القضية بصورة « أعمق » والزعم ان الاحزاب السياسية ، بصورة عامة ، غير ضرورية وهي « برجوازية » ليس سوى تفاهة لا يستطيع المرء الا أن يهز كتفيه ازاءها . والواقع ان الخطأ الصغير يمكن دائما ان يتحول الى خطأ فاحش كبير اذا أصر المرء على الخطأ ، اذا بحث عن تبريرات عميقة ، واذا سار بالخطأ حتى نهايته المنطقية .

رفض المبدأ الحزبي والطاعة الحزبية ـ هذا ما وصلت اليه المعارضة . وهذا يعادل نزع سلاح البروليتاريا نزعا كاملا **لمصلحة البرجوازية** . ويضاف الى انتشار

★ كارل ارلر « حل الحزب » في « صحيفة العمال الشيوعية » ، هامبورغ في ٧ شباط ١٩٢٠ العدد ٣٢ : « لا تستطيع الطبقة العاملة ان تحطم الدولة البرجوازية ودن ان تحطم الديمقراطية البرجوازية ، ولا تستطيع ان تحطم الديمقراطية البرجوازية دون تحطيم الاحزاب » .

ان اشد الادمغة اضطرابا بين النقابيين والفوضويين في الاقطار اللاتينية يمكن ان تنتزع « القناعة » من حقيقة ان الالمان المتماسكين ، الذين يعتبرون انفسهم ، كما يبدو، ماركسيين (بمقالاتهم في الصحيفة المشار اليها يظهر ارلر وهورنر بكل وضوح انهما يعتبران نفسيهما ماركسيين رصينين ويوردان سخافات مضحكة جدا ، فاضحين عجزهما عن فهم الغباء الماركسية) يذهبون الى حد التفوه باشياء غير لائقة . ان الموافقة فقط على الماركسية لا تجنب المرء الخطأ . ونعرف ، نحن الروسيين ، هذا بصورة جيدة بنوع خاص ، لان الماركسية قد غدت « الطراز » الشائع في بلدنا .

البرجوازية الصغيرة وقلقها . ذاك العجز عن بذل الجهـــد والعمل التوحيـــدي والتنظيمي ، الذي لو شجع ، لقضى على كل حركة ثورية بروليتارية . ومن وجهة نظر الشيوعية فان رفض المبدأ الحزبي يعني القفز من عشية انهيـــار الراسمالية (في المانيا) ، لا الى المرحلة الدنيا او الوسطى من الشيوعية ، بل الى العليا . ونحن في روسيا (في السنة الثالثة لاسقاط البرجوازية) نقوم بالخطـــوات الاولى في الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية ، او المرحلة الدنيا من الشيوعية . ان الطبقات باقية . وستبقى في كل مكان **لعدة سنوات** بعد استيلاء البروليتاريا على السلطة . ويمكن ان تكون هذه الفترة اقصر في بريطانيا حيث لا يوجد فلاحون (بل توجـــد ملكيات صغيرة) . ان القضاء على الطبقات لا يعني فقط القضـــاء على الملاكين العقاريين والراسماليين ـ فان ذلك شيء انجزناه بسهولة نسبية ، بل يعني ايضـــا القضاء على **منتجي السلع الصغار** . ولا **يمكن القضاء** عليهم او سحقهم ، **فيجب ان نتعلم كيف نعيش** معهم . يمكن (ويجب) ان نحولهم ونعيد تثقيفهم عن طريق عمل تنظيمي طويل وحذر وبطيء . انهم يحيطون البروليتاريا من كل جانب بجو البرجوازية الصغيرة التي تسمم وتفسد البروليتاريا . وتسبب دائما عنـد البروليتاريا تكرار النواقص الملازمة للبرجوازية الصغيرة كالميوعة والتشتت والفردية والتحـول من الحماسة الى الخمود . ولا بد في داخل حزب البروليتاريا السيـــاسي من اقامة مركزية وطاعة شـــديدتين جدا لمقـــاومة ذلك ، ولاداء دور البروليتاريا **التنظيمي** (وهو دورها الرئيسي) بشكل صحيح وموفق ومظفر . ان دكتاتورية البروليتاريا عبارة عن نضال عنيد . دموي وغير دموي . قسري وسلمـي . حربي واقتصادي ، تربوي واداري . يشن ضد قوى المجتمع القديم وتقاليده . ان قوة العادة عند ملايين وعشرات الملايين من الناس هي اعظم قوة . ودون حزب حديدي متمرس بالنضال ، حزب يكسب ثقة جميع الشرفاء من الناس هي اعظم قـــوة . ودون حزب حديدي متمرس بالنضال ، حزب يكسب ثقة جميع الشرفاء من طبقته ، حزب باستطاعتـه ان يشرع على اهواء الجماهير وان يؤثر فيها ، من المستحيل خوض هذا النضـــال بنجاح . ان الانتصار على البرجوازية الكبيرة المتمركزة اهون الف مرة من الانتصار على الملايين والملايين من المالكين الصغار ، فهؤلاء يوجدون بنشاطهم اليومي العـادي غير الملحوظ ، وغير المحسوس والمفسد ، **ذي** نتائج تحتاج اليها البرجوازية، **وتنعش** البرجوازية من جديد . ان من يضعف نظام الطاعة الحديدية في حزب البروليتاريا (وخاصة في عهد دكتاتوريتها) ولو الى حد ضئيل جدا ، يساعد عمليا البرجوازية ضد البروليتاريا . . .

لقد اصبح البرلمان في اوروبا الغربية مقيتا جدا في نظر الطليعـــة الثورية للطبقة العاملة . وذاك ما لا يمكن انكاره . انه امر مفهوم بكل بساطة ، لان من الصعب ان نتصور اي شيء اكثر خسة وانحطاطا وخيانة من سلوك الاغلبية العظمى من النواب الاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين في البرلمان اثناء الحرب وبعـــدها . ولا يكون عملا غير مبرر فقط بل سيكون عملا اجراميا فعلا ان نستسلم لهذا المزاج عندما نقرر **كيف** يجب ان يحارب هذا الشر بصورة عامة . ففي اقطـــار عدة في اوروبا

الغربية نجد ان هذا المزاج الثوري « بدعة » و « ندرة » . وقد طال انتظاره بفارغ الصبر وبيأس ، وربما كان هذا هو سبب استسلام الناس لهذا المزاج . وبالتأكيد ، دون مزاج ثوري بين الجماهير ، دون ظروف تسهل نمو هذا المزاج ، فان التكتيك الثوري لن يتحول الى عمل . فقد علمتنا التجربة الطويلة المريرة المؤلمة ، في روسيا ، حقيقة ان التكتيك الثوري لا يمكن ان يبنى على المزاج الثوري وحده . يجب ان يقوم التكتيك على التقدير الموضوعي الرزين الدقيق **لجميع** القوى الطبقية في دولة خاصة (والدول التي تحيط بها ، وكل الدول في العالم) وأيضا تقدير تجربة الحركات الثورية . فمن السهل جدا ان يظهر المرء مزاجه « الثوري » بشتم الانتهازية البرلمانية ، او برفض المشاركة في البرلمانات فقط . ولكن سهولة ذلك لا يمكن ان تقلب هذا الى حل لقضية صعبة وصعبة جدا . ان من الصعب جدا خلق مجموعة برلمانية ثورية في برلمان اوروبي اكثر مما كان في روسيا . ان هذا بديهي . ولكن هذا تعبير خاص للحقيقة العامة وهي ان من السهل بالنسبة لروسيا ، في وضعها الفريد والنوعي من الوجهة التاريخية عام ١٩١٧ ، ان **تبدأ** الثورة الاجتماعية ، ولكن من الصعوبة جدا بالنسبة لروسيا اكثر من الاقطار الاوروبية ان **تتابع** الثورة والوصول بها الى نهايتها . لقد سبق وأشرت الى هذا من قبل في بداية ١٩١٨ ، وتجربة سنتين خلتا قد أثبتت صحة هذا الراي . ان شروطا نوعية معينة ، اي (١) امكانية ارتباط الثورة السوفياتية ، كنتيجة لهذه الثورة ، بنهاية الحرب الامبريالية ، التي سحقت العمال والفلاحين الى درجة لا توصف ، (٢) امكانية الاستفادة الموقتة من الصراع المميت بين مجموعتين قويتين من اللصوص الامبرياليين ، الذين كانوا اعجز من ان يتحدوا ضد عدوهم السوفياتي ، (٣) امكانية تحمل حرب اهلية طويلة نسبيا ، وبشكل خاص في بلد ذي حجم ضخم وبوسائل هزيلة من المواصلات ، (٤) وجود حركة ثورية برجوازية ديمقراطية بين الفلاحين ، وذلك ما جعل البروليتاريا قادرة على تبني مطالب حزب الفلاحين الثورية (الحزب الاشتراكي الثوري ، واغلبيته كانت تعادي البلشفية بشكل واضح) وتحقيق هذه المطالب دفعة واحدة ، بفضل استيلاء البروليتاريا على السلطة — ان كل هذه الظروف النوعية لا تتوفر في الوقت الحاضر في اوروبا الغربية ، وتكرار هذه الظروف او ما يشابهها ليس بالامر الهين . وبغض النظر عن عدد من الاسباب الاخرى ، فان هذا هو سبب الصعوبة الكبرى بالنسبة لاوروبا الغربية ان **تبدأ** ثورة اشتراكية اكثر مما كانت بالنسبة لنا . ومحاولة « تذليل » هذه الصعوبة « بالقفز » الى مهمة شاقة لاستغلال البرلمانات الرجعية للاهداف الثورية ما هو الا طفولة بصورة مطلقة . فأنتم تريدون خلق مجتمع جديد ، ومع هذا تخشون صعوبات تشكيل جماعة برلمانية جيدة من الشيوعيين المخلصين الابطال ، في البرلمان الرجعي . اليس هذا طفولة ؟ فاذا كان كارل ليبلنخت في المانيا وهوغلاند في السويد قادرين ، حتى بدون دعم من تحت ، ان يقدما الامثلة عن الاستغلال الثوري للبرلمان الرجعية ، فلماذا لا يكون النمو السريع لحزب جماهيري ثوري ، في وسط تشويش الجماهير في اعقاب الحرب ، قادرا ان **يصوغ** جماعة شيوعية في اسوأ البرلمانات ؟ ان هذا في اوروبا

الغربية ، هو بسبب ان جماهير العمال المتخلفة ـ حتى درجة كبيرة ـ والفلاحين الصغار تشربت الى حد بعيد بالاوهام البرجوازية الديمقراطية والبرلمانية ، اكثر مما في روسيا ، وبسبب ذلك فانه **فقط** من داخل مثل هذه المؤسسات كالبرلمانات البرجوازية يمكن للشيوعيين (ويجب عليهم) ان يشنوا نضالا طويلا دؤوبا ، لا تعوقهم صعوبات ، لفضح هذه الاوهام ونبذها وتخطيها ...

ان القانون الاساسي للثورة ، الذي أثبتته كل الثورات ، وعلى الاخص الثورات الروسية الثلاث في القرن العشرين ، هو ما يلي : حتى تأخذ الثورة مجراها لا يكفي للطبقات المستثمرة والمضطهدة ان تتحقق من استحالة حياتها حسب الطريقة القديمة، وان تطالب بالتغيرات ، ان من الاساسي حتى تأخذ الثورة مجراها ان يكون المستثمرون اعجز من ان يعيشوا ويحكموا حسب الطريقة القديمة . وفقط عندما **لا تريد « الطبقات الدنيا »** ان تعيش حسب الطريقة القديمة، ولا **تستطيع** « الطبقات العليا » ان تستمر **في الطريقة القديمة** ، عندئذ يمكن ان تنتصر الثورة . ويمكن ان نعبر عن هذه الحقيقة بكلمات اخرى : ان الثورة مستحيلة دون أزمة وطنية على نطاق واسع (تشمل كلا من المستثمرين والمستثمرين) . وينجم عن ذلك انه بالنسبة لثورة تأخذ مجراها ، من الضروري أولا ان تكون أغلبية العمال (او على الاقل أغلبية العمال الفعالين سياسيا ، والمفكرين والواعين طبقيا) قد تحقق لديها ان الثورة ضرورية ، وانهم يجب ان يستعدوا للموت من اجلها ، ثانيا يجب ان تمر الطبقات الحاكمة في أزمة حكم ، تدفع حتى اكثر الجماهير تخلفا الى السياسة (ان اعراض أي ثورة واضحة تنتشر بسرعة ، عشرات المرات وحتى مئات المرات من تزايد حجم الجماهير الكادحة والمضطهدة ـ والخامدة حتى الآن ـ القادرة على شن النضال السياسي) وضعف الحكومة ، فتجعل في مقدور الثوريين ان يطيحوا بها بسرعة ...

ولكن البرجوازية ، في الوقت نفسه ، لا ترى عمليا سوى جانب واحد من البلشفية ـ الانتفاضة والعنف والارهاب ، لذلك فانها تجهد لتهيئة نفسها لمقاومة ومعارضة اولية في **هذا** الميدان . ويمكن ، في حالات معينة ، وفي اقطار معينة ، وفي فترات قصيرة معينة ، أن تنجح في هذا . ويجب ان نضع في الحسبان مثل هذا الاحتمال ، ولكن يجب الا نخاف مطلقا اذا نجحت . ان الشيوعية تنبت بصورة ايجابية في كل مجال من الحياة العامة ، ان بداياتها تبدو في كل الجوانب . ان « العدوى » (اذا استخدمنا الاستعارة المفضلة عند البرجوازية والشرطة البرجوازية، التي ترتبط بها) قد شقت طريقها ونفذت بعمق الى الجهاز . واذا بذلت جهود خاصة واغلق أحد المنافذ ، فان « العدوى » سوف تجد منفذا آخر ، ويكون أحيانا غير متوقع . ان الحياة تفعلها فعلها . دع البرجوازية تتخبط ، وتذهب في صفتها الى حد الجنون ، وتتجاوز المقاييس ، وتقترف الحماقات ، وتأخذ ثأرها من البلاشفة سلفا وتسعى اكثر لتقتل (في الهند وهنغاريا والمانيا وغيرها) المئات والالاف ومئات الالاف من بلاشفة الامس والغد ، فالبرجوازية بسلوكها هذا تفعل ما فعلته كل الطبقات التي حكم عليها التاريخ بالفناء . يجب ان يعرف الشيوعيون ، في اية

حالة ، ان المستقبل لهم ، ولذلك يمكن (ويجب) ان نجمع بين الحماسة الضخمة للنضال الثوري الكبير ، وتقديرنا الرزين الهادىء للتخبطات الجنونية التي ترتكبها البرجوازية . لقد هزمت الثورة الروسية بعنف في ١٩٠٥ ، وقد هزم البلاشفة في تموز ١٩١٧ ، وقتل خمسة عشر ألف شيوعي الماني نتيجة الاثارة الغادرة والمناورات الماكرة لشيدمان ونوسكه ، اللذين كانا يعملان يدا بيد مع البرجوازية والجنرالات الملكية ، ويشرئب الارهاب الابيض في فنلندا وهنغاريا . ولكن في كل الحالات ، وفي كل الاقطار ، تتصلب الشيوعية وتنمو ، ان جذورها أعمق من ان تضعفها الملاحقات وتوهنها ، ولكنها تقويها . هناك شيء واحد فقط ينقصنا للسير قدما نحو الامام بعزيمة اكبر وثبات اكثر نحو النصر ، وهو اليقظة الشاملة والعميقة للشيوعيين في كل الاقطار ، ومن الضروري ان يقوموا بكل **مرونة** في تكتيكهم . ان الحركة الشيوعية التي تتطور بشكل رائع تحتاج الان ، وبشكل خاص في الاقطار المتقدمة ، الى هذه اليقظة والقدرة على تطبيقها في الممارسة .

ان ما حدث لقادة الاممية الثانية ، من امثال كاوتسكي واوتو باور وآخرين من الماركسيين الواسعي الاطلاع ، المتفانين من أجل الاشتراكية يمكن (ويجب) ان يكون درسا مفيدا . انهم يقدرون كل التقدير الحاجة الى تكتيك مرن ، انهم انفسهم تعلموا الديالكتيك الماركسي ، وعلموه للآخرين (وما فعلوه هم في هذا الميدان سيبقى مساهمة قيمة في الادب الاشتراكي) واقترفوا ، على اية حال ، في **تطبيق** هذا الديالكتيك خطأ واي خطأ ، او أثبتوا انهم **غير** ديالكتيكيين عمليا ، بحيث عجزوا عن ادراك التغير السريع للاشكال ، والاكتساب السريع في المضمون الجديد للاشكال القديمة ، بحيث ان مصيرهم ليس أفضل من هايدمان وغيد وبليخانوف . ان السبب الرئيسي لافلاسهم هو انهم « افتتنوا » بشكل واحد لنمو حركة العمال والاشتراكية ، وغاب عنهم انه ذو جانب واحد ، وكانوا يخافون النظر الى ذلك الانعطاف الحاد الذي أصبح محتوما بحكم الظروف الموضوعية ، واستمروا يرددون الحقائق البسيطة المحفوظة التي تبدو ، للوهلة الاولى ، مفروغا منها ، مثل ثلاثة اكبر من اثنين . ولكن السياسة أشبه بالجبر منها بالحساب ، بل علاوة على ذلك أشبه بالرياضيات العالية منها بالرياضيات الابتدائية . وفي الواقع اكتسبت كل الاشكال القديمة للحركة الاشتراكية بمضامين جديدة ، ولذا ظهرت أمام الاعداد علامة جديدة ، علامة « ناقص » ، أما جهابذتنا فقد استمروا بعناد (ولا يزالون) في اقناع انفسهم والآخرين بأن « ناقص ثلاثة » اكبر من « ناقص اثنين » .

يجب ان ننظر في ذلك حتى لا يكرر الشيوعيون الخطأ نفسه من الجانب الآخر ، او ، وهو الاصح ، يجب ان ننظر في ذلك بأسرع وقت وأقصر وقت ممكن ، وبأقل اذى للجسم ، لتصحيح **الخطأ** الذي يرتكبه ، من الناحية الاخرى ، الشيوعيون « اليساريون » . وليس المذهبية اليمينية هي الخطأ فقط ، بل المذهبية اليسارية خطأ ايضا . بالطبع ، ان أخطاء المذهبية اليسارية في الشيوعية هي اقل خطرا في الوقت الراهن أضعاف المرات واقل خطورة من اخطاء المذهبية اليمينية (أي الاشتراكية الشوفينية والكاوتسكية) غير ان ذلك فقط بسبب ان الشيوعية

اليسارية تيار حديث جدا وهو فتي النشأة . ولهـــذا السبب فقط ، يمكن ، في ظروف معينة ، معالجة المرض بسهولة ، كما ان من الضروري المبادرة الى الخلاص منه بأقصى جهد .

لقد انفجرت الاشكال القديمة ، فظهر ان المحتوى الجـــديد فيها ، المحتوى الرجعي المعادي للبروليتاريا ، قد بلغ درجة كبرى في التطور . ان لعملنا اليوم ، من وجهة نظر تطور الشيوعية العالمية ، محتوى وطيدا ، قويا ، جبارا (مـــن اجل السلطة السوفياتية ودكتاتورية البروليتاريا) الى درجة انه يستطيع ، بل ولا بد له أن يتجلى بأي شكل كان ، جديد وقديم ، كما انه يستطيع ، بل لا بد له ان يتعرف بكل الاشكال ، القديمة منها والجديدة ، وان يتغلب عليها ويخضعهـــــا لنفسه . لا لمهادنة الاشكال القديمة ، بل لجعـــل جميع الاشكال ، قـــديمها وجديدها ، أداة لانتصار الشيوعية انتصارا حتميا وتاما .

على الشيوعيين أن يبذلوا قصارى جهدهم لتوجيه حركـــة العمال والتطور الاجتماعي عامة ، عبر أقوم طريق واقصره الى انتصار السلطة السوفياتية ودكتاتورية البروليتاريا على الصعيد العالمي . وتلك حقيقة لا جدال فيها . ولكن يكفي ان نتخذ خطوة واحدة صغيرة اكثر ــ خطوة يمكن ان تبدو في الاتجاه نفسه ــ وعندئذ تنقلب الحقيقة الى خطأ . ما علينا الا أن نقول ، كما يفعـــــل الشيوعيون الالمان والانكليز اليساريون ، بأننا نعترف فقط بطريق واحدة ، بالطريق المباشرة ، واننا لا نسمح بالمناورات والاتفاقات والمساومات ، حتى نكون قد ارتكبنا خطأ يمكن أن يلحق أفدح الضرر بالشيوعية ، وقد الحق حقا أفدح الضرر ، الى حـــد ما ، ولا يزال يلحقه . لقد تمسكت المذهبية اليمينية بالاعتراف بالاشكال القديمة وحدها، وهي قد أفلست نهائيا ، لانها لم تنتبه للمحتوى الجديد . أما المذهبية اليســـــارية فتصر على انكار أشكال قديمة معينة بصورة مطلقة ، ولا ترى ان المحتوى الجديد يسير عبر كـــل الاشكال ، فمن واجبنا كشيوعيين أن نتقن كل الإشكال ، ونتعلم كيف نكمل شكلا بشكل آخر ، ونستبدل شكلا بشكل ، بأقصى ما يمكن من السرعة ، وان نوفق بين تكتيكنا وبين كل استبدال لم تتطلبه طبقتنا وجهودنا .

ان الثورة العالمية تحرضها بقوة وتدفعها أهـــوال الحرب الامبريالية العالمية وفظائعها ، والحالة المستعصية التي أوجدتها ، وهذه الثورة تتطـــور في الاتساع والعمق وبسرعة فائقة ووفرة رائعة في الاشكال المتتالية . وهي تفند عمليا وبوضوح اية مذهبية ، بحيث اننا نملك كل الاسس لشفاء الحركة الشيوعية العالمية من المرض الطفولي للشيوعية اليسارية .

٢٧ نيسان ١٩٢٠

كتب في نيسان ــ أيار ١٩٢٠

مساهمة في تاريخ مسألة الدكتاتورية

(ملاحظة)

ان مسألة دكتاتورية البروليتاريا هي المسألة الاساسية في حركة الطبقةالعاملة المعاصرة في كل البلدان الرأسمالية دون استثناء . ولايضاح هـذه المسألة بشكل عام ، يتطلب الامر معرفة تاريخها . فعلى الصعيد العـالمي نرى ان تاريخ مذهب الدكتاتورية الثورية ، بصورة عامة ، ودكتاتورية البروليتاريا بصورة خاصة ، ينطبق على تاريخ الاشتراكية الثورية ، وعلى الاخص تاريخ الماركسية . وعـلاوة على ذلك ـ وهذا بالطبع أهم شيء على الاطلاق ـ فان تاريخ كل ثورات الطبقـات المضطهدة والمستثمرة ، ضد المستثمرين ، عبر معرفتنا بالمصدر الاساسي حـول مسألـة الدكتاتورية . ان من لا يستطيع فهم ان الدكتاتورية ضرورية لانتصـار اي طبقة ثورية ، ليس لديه اي فهم لتاريخ الثورات ، أو بالاحرى لا يريد أن يفهم اي شيء في هذا المضمار .

وبالنسبة لروسيا ، يجب أن نولي أهمية خاصة ، من الناحيـة النظرية ، لبرنامج حزب العمـل الاشتراكي الديمقراطي الروسي (٣٨٨) كما وضعته في ١٩٠٢ ـ ١٩٠٣ هيئـة تحرير صحيفتي **زاريا وايسكرا** (٣٨٩) ، أو كما وضعه ، بالضبط ، بليخانوف ، ونقحته وصادقت عليه هيئة التحرير . لقـد أعلنت مسألة دكتاتورية البروليتاريا في هذا البرنامج بمصطلحات محددة واضحة ، ومرتبطـة ، علاوة على ذلك ، بالصراع ضد برنشتاين ، ضد الانتهازية . واهم ما في الامر هو مجرى تجربة الثورة ، اي خبرة عام ١٩٠٥ ، في حالة روسيا .

ان الاشهر الثلاثة الاخيرة من ذلك العام ـ تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون

الاول ـ كانت فترة ذات نضال ثوري جماهيري واسع وقوي بصورة ملحوظة ، كانت فترة شهدت دمجا لاقوى طريقتين فيذاك النضال : الاضرابالسياسي الجماهيري، والانتفاضة المسلحة . (ولنلاحظ بين معترضتين ، انه منذ **أيار ١٩٠٥** أعلن المؤتمر البلشفي ، « المؤتمر الثالث لحزب العمـــل الاشتراكي الديمقراطي الروسي » ان « مهمة تنظيم البروليتاريا للنضال المباشر ضد الاوتوقراطية عـــن طريق الانتفاضة المسلحة » كانت « مهمة من أعظم المهمات الكبرى الملحة للحزب » وأوعز لكلالمنظمات الحزبية « ان تشرح دور الاضرابات السياسية الجماهيرية ، التي يمكن ان تكون ذات أهمية كبرى في بدء نجاح الثورة وأثناءها » (٣٩٠) .

ولاول مرة في تاريخ العالم ، يصل النضال الثوري الى مثل هذه الدرجة العليا من التطور ، والى مثل هذه الدرجة من الاندفاع ، بحيث ان الانتفاضة المسلحة كانت تتلاقى مع السلاح البروليتاري بصورة خاصة ـ وهو الاضراب الجماهيري . ومن الواضح ان هذه التجربة ذات أهمية عالمية بالنسبة **لكل** الثورات البروليتارية . لقد درسها البلاشفة باهتمام كبير في مظاهرها السياسية والاقتصادية . وسوف أشير الى تحليل لحساب الاحزاب السياسية والاقتصادية عـــام ١٩٠٥ شهرا فشهرا ، للعلاقات بينها ، ولمستوى التطور الذي حققه النضال الاضرابي لاول مرة في تاريخ العالم . وقد قمتبنشر هذا التحليل في١٩١٠ و ١٩١١ فيصحيفة **بروسفيشينيي**، وقد ظهرت في الخارج خلاصة عنه قدمتها النشرات الدورية للبـــلاشفة في ذلك الزمن (٣٩١) .

لقد طرحت الاضرابات الجماهيريـــة والانتفاضات المسلحة ، كأمر بديهي ، مسألة السلطة الثورية ، والدكتاتورية ، لان هذه الاشكال من النضال تقـود حتما ـ مبدئيا على الصعيد المحلي ـ الى نبذ السلطات الحاكمة القديمة ، الى الاستيـلاء على السلطة من قبـــل البروليتاريا والطبقات الثورية الاخرى ، الـــى طرد الملاك العقاريين ، وأحيانا الى انتزاع المصانع ، وهكذا وهلمجرا . ان النضال الجماهيري الثوري لذلك الوقت ، قد رفع من المنظمات التي لم تكن معروفة في التاريخالعالمي ، مثل **سوفييتات نواب العمال** ، وتبعتها **سوفييتات نواب الجنود** ، واللجان الفلاحية، وما شابه ذلك . وهكذا فان المسائل الاساسية (السلطـة السوفييتية ودكتاتورية البروليتاريا) التي كانت وقتها تشغل أوساط العمل الواعين طبقيا في كل أرجـاء العالم ، قد طرحت بشكل عملي في نهـــاية عام ١٩٠٥ . وبينما تحقق الممثلون البارزون للبروليتاريا الثورية وللماركسية غير المزيفة ، مثـل روزا لوكسامبرغ ، على الفور ، من أهمية هذه التجربة العملية وقاموا بتحليل نقدي لها في الاجتماعات وفي الصحافة ، فان الاغلبيـــة العظمى من الممثلين الرسميين للاحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية الرسمية ـ ومنهـــم الاصلاحيون وأناس مـــن طراز « الكاوتسكيين » و « اللونفتسيين » وأتباع هيليكيت في اميركا ... الخ ـ برهنت بصورة مطلقة عن عدم فهمها أهمية هذه التجربة ، وعن عجزهم في تنفيذ واجبهم **كثوريين** ، أي الالتفات الى تعلم دروس هذه التجربة والدعاية لها .

في روسيا ، وعقب اندحار الانتفاضة المسلحة في كانون الاول ١٩٠٥ ، نرى

ان كلا من البلاشفة والمناشفة التفتوا الى استخلاص هذه التجربة . وقد تم هذا العمل من قبل ما يسمى مؤتمر الوحدة لحزب العمل الاشتراكي الديمقراطي ، الذي عقد في ستوكهولم في نيسان ١٩٠٦ ، حيث مثل فيه كل من البلاشفة والمناشفة (٣٩٢) ، واتحدوا شكليا . ان التحضيرات المحمومة لهذا المؤتمر قامت بها كلتا هاتين الفئتين . ومنذ مطلع ١٩٠٦ ، وقبل المؤتمر ، نشرت الفئتان مسودات قراراتهما حول كل المسائل الهامة . وهذه القرارات ـ وقد أعيد طبعها في كراس **تقرير عن مؤتمر الوحدة** لحزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي (**رسالة الى عمال سان بطرسبرغ**) موسكو ١٩٠٦ (١١٠ صفحات ، تقريبا نصف ما اتخذ من قرارات من كلا الفئتين والقرارات التي تبناها المؤتمر أخيرا) ـ تثبت الاهمية العظمى لدراسة المسألة كما طرحت عندئذ .

وبمرور الوقت ، ارتبط النزاع حول أهمية السوفييتات مع مسألة الدكتاتورية. لقد طرح البلاشفة مسألة الدكتاتورية حتى قبل ثورة تشرين الاول ١٩٠٥ (انظر كتابي **خطتان للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية** ، جنيف، تموز ١٩٠٥، وقد أعيد طبعه في مجلد من المقالات المجموعة بعنوان **اثنتي عشرة سنة**) . لقد اتخذ المناشفة موقفا سلبيا بالنسبة لشعار « الدكتاتورية » ، وأكد البلاشفة ان سوفييتات نواب العمال كانت « **تجربة فعلية لسلطة ثورية جديدة** » ، كما قيل حرفيا في مسودة القرار البلشفي (ص ٩٢ من **تقريري**) . لقد عرف المناشفة أهمية السوفييتات ، لقد كانوا يتعاطفون « في مساعدة تنظيمها » ... الخ ، بيد انهم لم يعتبروها تجربة لسلطة ثورية ، ولم يقولوا أي شيء بصورة عامة عن « السلطة الثورية الجديدة » لهذا النمط أو لنمط مشابه آخر ، ورفضوا بصراحة شعار الدكتاتورية . ومن السهل أن نرى ان هذا الموقف من المسألة يشتمل بشكل مسبق على بذور **كل** الخلافات الحالية مع المناشفة ، ومن السهل جدا أيضا ان نرى أن المناشفة ، في موقفهم من هذه المسألة ، (وسواء المناشفة الروس أو غير الروس ، أمثال الكاوتسكيين واللونجيتيين وأضرابهم) يسلكون سلوك الاصلاحيين أو الانتهازيين ، الذين يقرون الثورة البروليتارية بالاقوال ، **ويرتضون بالاعمال ما هو جوهري وأساسي في مفهوم « الثورة »** .

لقد حللت ، حتى قبل ثورة ١٩٠٥ ، في الكراس المشار اليه سابقا ، **خطتان** ، الحجج التي قدمها المناشفة ، الذين اتهموني انني استبدلت « الثورة » « بالدكتاتورية » (**اثنتا عشرة سنة** ص ٤٥٩) . لقد أظهرت بالتفصيل ان المناشفة، بهذا الابتهاج الفعلي ، كشفوا عن انتهازيتهم ، عن طبيعتهم السياسية الحقيقية ، كمتملقين للبرجوازية الليبرالية ، وكمروجين لتأثيرها بين صفوف البروليتاريا . وقد قلت ، عندما تصبح الثورة قوة لا جدال فيها ، يبدأ حتى أعداؤها « بالاعتراف بالثورة » ، وقد أشرت (في صيف ١٩٠٥) الى أمثال الليبراليين الروس الذين ظلوا ملكيين دستوريين . والآن ، في ١٩٢٠ ، يمكن ان يضيف المرء ان البرجوازية الليبرالية في المانيا وايطاليا ـ أو على الاقل معظم المثقفين والدهاة منهم ـ مستعدون « للاعتراف بالثورة » . ولكن « بالاعتراف بالثورة » ، وعدم الاعتراف في الوقت

نفسه **بدكتاتورية طبقة معينة** (أو طبقات معينة) كشف الليبراليون الروس والمناشفة الحاليون ، والليبراليون الالمان والايطاليون المعاصرون ، والتوراتيون والكاوتسكيون عن **اصلاحيتهم** ، عند عدم صلاحيتهم مطلقا في ان يكونوا ثوريين .

الواقع ، انه عندما تصبح الثورة قوة لا جدال فيها ، عندما « يعترف » حتى الليبراليون بها ، وعندما لا ترى الطبقات الحاكمة فقط ، بل تشعر ايضا بالقوة الملموسة للطبقات المضطهدة ، عندئذ فان **المسألة كلها** ـ بالنسبة للنظريين وزعماء السياسة العملية ـ ترجع بحد ذاتها الى **التعريف الطبقي الدقيق للثورة** . وعلى اية حال ، فبدون مفهوم « الدكتاتورية » ، فان هذا التعريف الطبقي الدقيق **لا يمكن** أن يطرح . ان المرء لا يمكن ان يكون ثوريا **فعلا** ما لم يستعد للدكتاتورية . لقد فهم المناشفة هذه الحقيقة في عام ١٩٠٥ ، ولم يفهمها في عام ١٩٢٠ الاشتراكيون الايطاليون والالمان وبقية الاشتراكية ، الذين يخافون من « الظروف » الحادة للاممية الشيوعية (٣٩٣) ، هذه الحقيقة يخافها أولئك الذين يستطيعون الاعتراف بالدكتاتورية بالاقوال ، ولكنهم لا يستطيعون **الاستعداد لها بالافعال** . ولذلك فانمن الانسب أن نقتبس مطولا تفسير آراء ماركس بأكملها ، التي طبعتها في تموز ١٩٠٥ معارضا المناشفة الروس ، ويمكن أن ينطبق هذا تماما على مناشفة أوروبا الغربية لعام ١٩٢٠ . (عوضا عن تقديم عناوين صحف .. الخ ، سوف أشير فقط الى المناشفة أو البلاشفة) .

« في ملاحظات مهرنغ على مقالات ماركس في الصحيفة الرينانية الجديدة عام ١٨٤٨ ، يخبرنا ان أحد الانتقادات لهذه الصحيفة من قبل هيئات التحرير البرجوازية كان انها تطالب « بتنفيذ مباشر للدكتاتورية كوسيلة وحيدة لتحقيق الديمقراطية » (ماركس ، Nachlass المجلد الثالث ص ٥٣) . ان مصطلحي الدكتاتورية والديمقراطية مستثنيين من وجهة النظر البرجوازية المبتذلة . ان البرجوازية ، وقد عجزت عن فهم نظرية النضال الطبقي واعتادت على النظر من خلال الفترة السياسية للنزاع الصغير لدوائر البرجوازية المختلفة وزمرها ، تفهم الدكتاتورية على انها الغاء لكل الحريات وضمانات الديمقراطية ، واستبداد من كل لون ، وكل نوع من الاساءة للسلطة ، لمصالح الدكتاتور الشخصية . في الواقع ، ان هذه النظرة البرجوازية المبتذلة بالضبط ، هي التي نلاحظها بين المناشفة ، الذين يعزون انحياز البلاسفة الى شعار « الدكتاتورية » الى « رغبة لينين في أن يجرب حظه » (**الايسكرا** ، العدد ١٠٣ ص ٣ عمود ٢) . وحتى يشرح المناشفة معنى كلمة الدكتاتورية الطبقية كشيء متميز عن الدكتاتورية الشخصية ، فانهم لا يخطئون الوقوف على آراء **الصحيفة الرينانية الجديدة** .

كتبت **الصحيفة الرينانية الجديدة** (٣٩٤) في ١٤ ايلول ١٨٤٨ : « بعد الثورة، نرى ان كل منظمة اقليمية بحاجة الى الدكتاتورية ، والى دكتاتورية محمومة . وقد لمنا منذ البداية كامفوزن (رئيس الوزارة بعد ١٨ آذار ١٨٤٨) لعدم ممارسته الدكتاتورية ، لعدم سحقه فورا وعدم قضائه على بقايا المؤسسات القديمة . وعندما انساق الهر كامفوزن مع الاوهام الدستورية ، استجمع الحزب المهزوم (أي حزب

الرجعية) قواه وعزز مراكزه في السلك البيروقراطي والجيش ، وصار هنا وهناك يغامر بنضال مكشوف » (٣٩٥) .

ويلاحظ مهرنغ بحق ، ان هذه الكلمات تلخص في فرضيات قليلة كل ما جاء تفصيلا في **الصحيفة الرينانية الجديدة** بمقالات مطولة حول وزارة كامفوزن . فماذا تعلمنا كلمات ماركس هذه ؟ يجب ان تمارس الحكومة الثورية الاقليمية الدكتاتورية وهي فرضية عجز المناشفة عن فهمها منذ أن حاربوا شعار الدكتاتورية) ، وان مهمة هذه الدكتاتورية هو القضاء على بقايا المؤسسات القديمة (وهذا ما أعلنه بوضوح قرار المؤتمر الثالث لحزب العمل الاشتراكي الروسي (البلاشفة) فيما يتعلق بالنضال ضد الثورة المضادة ، وقد حذف هذا من قرار المناشفة كما أظهرنا أعلاه) ثالثا ، وأخيرا ، ينتج من هذه الكلمات ان ماركس انتقد الديمقراطيين البرجوازيين لتمسكهم « بالاوهام الدستورية » في فترة الثورة والحرب الاهلية المكشوفة . ويصبح معنى هذه الكلمات واضحا بصورة خاصة من مقالة **الصحيفة الرينانية الجديدة** في ٦ حزيران عام ١٨٤٨ .

كتب ماركس : « يجب على الجمعية الوطنية التأسيسية ان تكون أولا وقبل كل شيء جمعية فعالة ، جمعية ثورية فعالة . ان لجنة فرانكفورت (٣٩٦) شغلت نفسها بتمرينات مدرسية في البرلمانية بينما سمحت للحكومة ان تفعل فعلها . ولنفرض ان هذه الجمعية المتعلمة نجحت ، بعد اعتبار ناضج ، في ان تضع أفضل برنامج ممكن وأعظم دستور ، ولكن ما فائدة أعظم برنامج ممكن وأعظم دستور ممكن ، اذا كانت الحكومات الالمانية قد وضعت الحربة في البرنامج ؟ » .

« ذاك هو معنى شعار : الدكتاتورية ...

« ان المسائل الكبيرة في حياة الامم ، لا تسوى الا بالقوة . والطبقات الرجعية نفسها هي اول من يلجأ الى العنف ، الى الحرب الاهلية ، أنها اول من يضع الحربة في البرنامج » كما كانت تفعل بصورة منظمة الاوتوقراطية الروسية منذ ٩ كانون الثاني (٣٩٧) . ومنذ ان نشأ هذا الوضع ، ومنذ ان أصبحت الحربة النقطة الاولى في البرنامج السياسي ، منذ ان أثبتت الانتفاضة نفوذها وأهميتها ــ تصبح الاوهام الدستورية والتمرينات المدرسية في البرلمانية ستارا فقط لخيانة البرجوازية للثورة ، ستار لاخفاء حقيقة « ارتداد » البرجوازية عن الثورة . ان شعار الدكتاتورية بالضبط هو الذي يجب ان تتقدم به الطبقة الثورية ، في تلك الحالة » .

هكذا كان البلاشفة يبررون الدكتاتورية قبل ثورة تشرين الاول ١٩٠٥ .

بعد تجربة هذه الثورة ، قمت بدراسة تفصيلية حول مسألة الدكتاتورية في كراسي **انتصار الكاديت ومهمات حزب العمال** سانبطرسبرغ ١٩٠٦ (الكراس مؤرخ في ٢٨ آذار ١٩٠٦) . وسوف أقتبس أهم الحجج من هذا الكراس ، مستبدلا فقط عددا من الاسماء الخاصة باشارة بسيطة فيما اذا كان الشاهد يرجع الى الكاديت أو المنشفيك . وقد كان هذا الكراس موجها بصورة عامة ضد الكاديت (٣٩٨) ، وبصورة جزئية ايضا ضد الليبراليين اللاحزبيين ، أشباه الكاديت وأشباه المنشفيك . ولكن اذا تحدثنا بصورة فعلية ، فان كل شيء قيل هناك حول الدكتاتورية ينطبق

في الحقيقة على المناشفة الذين انحازوا بصورة مستمرة الى موقف الكاديت في هذه المسألة .

« في اللحظة التي توقف فيها اطلاق النار في موسكو ، وعندما انهمكت دكتاتورية الجيش والشرطة في عربدات وحشية ، عندما اجتاح القمع والتنكيل كل أرجاء روسيا ، ارتفعت أصوات في صحافة الكاديت ضد استخدام اليساريين للعنف ، وضد لجان الاضراب التي نظمتها الاحزاب الثورية . ان أساتذة الكاديت في قائمة دوباسوف ، الذين يطوفون بعلمهم ، ذهبوا الى حد تفسير كلمة « دكتاتورية » بأنها « فرض الامن » . ان « رجال العلم هؤلاء » يشوهون حتى لاتينيتهم العليا ، حتى يشككوا بالنضال الثوري . من فضلكم ، ايها السادة الكاديت، أن تلاحظوا مرة والى الابد ، ان الدكتاتورية تعني سلطة غير محدودة ، تقوم على القوة ، وليس على القانون . ان أي سلطة منتصرة في الحرب الاهلية لا يمكن ان تكون الا دكتاتورية . ولذلك فان القضية هي انه توجد دكتاتورية أقلية على أغلبية ، دكتاتورية حفنة من الشرطة على الشعب ، وهناك دكتاتورية الاغلبية الساحقةللشعب على حفنة من الطغاة واللصوص ومغتصبي سلطة الشعب . ان السادة الكاديت بتشويهم المبتذل لمفهوم « الدكتاتورية » ، بصراحتهم ضد عنف اليسار في وقت يلجأ فيه اليمين الى خرق القانون واستخدام العنف ، قدموا دليلا صارخا على موقف « المساومين » الذي اتخذوه في النضال الثوري العارم . وعندما يندلع لهيب النضال ، فان « المساوم » يحاول بجبن ان يتستر . وعندما ينتصر الشعب الثوري (١٧ تشرين الاول) ، فان المساوم يخرج من مخبئه بافتخار وهو يتأنق فيصرخ بجنون حتى يبح صوته : « كان ذلك اضرابا سياسيا «مجيدا» » ! ولكن عندما يميل النصر الى الثورة المضادة ، يبدأ بالقاء اللوم الجنوني وعقد المجالس لدراسةالانهزام. لقد كان الاضراب الناجح « مجيدا » . وكانت الاضرابات الفاشلة مجرمة وتافهة وفوضوية . وكانت الانتفاضة المهزومة حماقة ، وشغب عناصر غوغائية ، بربرية وحماقة . وبكلمة مختصرة ، فانوعيه السياسيوحكمته السياسية يحثانه (المساوم) الى ان يتذلل امام الجانب الاقوى وان كان موقتا ، يسير في طريق مهاجمة الجانب الاول وعندئذ على الجانب الآخر ، ليحبط النضال ، ويخفف الوعي الثوري للشعب الذي يشن نضالا مريرا من أجل الحرية .

ولنتابع . وانها لفرصة سانحة في هذه النقطة أن نقتبسشروحات حولمسألة الدكتاتورية ، الموجهة ضد السيد ر. بلانك . وفي ١٩٠٦ ، عرض السيد بلانك هذا في صحيفة منشفية فعلا حيادية شكليا (٣٩٩) ، آراء المناشفة وأطرى جهودهم « لمباشرة حركة اشتراكية ديمقراطية روسية عبر الطريق التي اتبعتها كل الحركة الاشتراكية الديمقراطية العالمية بقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي العظيمة في المانيا » .

وباختصار ان بلانك ، مثل الكاديت ، يعارض البلاشفة باعتبارهم ثوريين متمردين غير ماركسيين وغير معقولين ... الخ ، بالمناشفة « المعقولين » ، ويقدم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني على انه حزب منشفيكي أيضا . هذه هي

الطريقة المألوفة للاتجاه العالمي للاشتراكيين الليبراليين ، المسالمين ... الخ ، الذين يطرون في كل الاقطـــار الاصلاحيين والانتهازيين والكاوتسكيين واللونغيتيين ، باعتبارهم اشتراكيين « معقولين » مقابل « جنون » البلاشفة .

وهذا هو ردي على بلانك في كراس ١٩٠٦ المومأ اليه :

« يقارن السيد بلانك بين مرحلتين من الثورة الروسية . وتشتمل المرحلة الاولى تشرين الاول الى كانون الاول ١٩٠٥ . وهذه فترة الاعصار الثوري . والمرحلة الثانية هي المرحلة الحالية التي ندعوها بحق فترة انتصارات الكاديت في انتخابات الدوما ، أو ربما سميناها اذا نحن تقدمنا اكثر بفترة دوما الكاديت (٤٠٠) .

فيما يتعلق بهذه الفترة ، يقول السيد بلانك ان تحولا للفكر والثقافة قد تم ، ومن الممكن ان تكون هناك نشاطات واعية منظمة . ومن جهة اخرى ، يصف السيد بلانك المرحلة الاولى بأنها مرحلة تباينت فيها النظرية والعمل . فقـــد هزمت كل الافكار الاشتراكية الديمقراطية ومبادئها ، وجرى تناسي التكتيك الذي طالما دافع عنه مؤسسو الاشتراكية الديمقراطية الروسية ، وحتـــى أعمدة النظرة العالميـة الاشتراكية الديمقراطية ، كانت قد انتزعت .

« ان التأكيد الرئيسي للسيد بلانك ليس سوى اعلان الواقع التالي : ان كـل نظرية الماركسية تختلف عن « الممارسة » في فترة الاعصار الثوري .

« فهل هذا صحيح ؟ وما هو « العمود » الرئيسي والاول للنظرية الماركسية ؟ انه تلك الطبقة الثورية فقط في المجتمع المعاصر ، ولذلك فان الطبقة المتقدمة فـي كل ثورة هي البروليتاريا . فالمسألة عندئذ هي : هل اقتلع الاعصار الثوري هـذا « العمود » للنظرة الاشتراكية الديمقراطية العالمية ؟ عـلى العكس . فقد اكسبها الاعصار الثوري شكـــلا رائعا . ان البروليتاريا هي التـــي كانت **المحارب** الاول والرئيسي ، والوحيد تقريبا ، في هذه المرحـــلة . وربما لاول مرة في التاريخ ، اشتهرت الثورة البرجوازية باستخدام السلاح البروليتاري الخالص ، أي الاضراب السياسي الجماهيري ، في شكل لم يسبق له مثيل في أعظم البلدان الرأسماليـة تطورا . ان البروليتاريا تسير الى معركة كانت ثورية بالتحديد ، فـي الوقت الذي كان فيه الستروفيون والبلانكيون يتجهون الى المشاركة في دوما بوليجين (٤٠١) ، وعندما كان أساتذة الكاديت يحرضون الطلاب على المثـــابرة في دراساتهم . ان البروليتاريا ، بسلاحها البروليتاري ، كسبت لروسيا كل ما يسمى « الدستور » الذي كان وقتها مشوها مبتورا . لقد استخدمت فـــي تشرين الاول ١٩٠٥ هذا التكتيك من النضال الذي وضع **قبل ستة أشهر** فـي قرار **البلاشفة** . ان المؤتمر الثالث لحزب العمل الاشتراكي الروسي ، هو الذي شدد بقوة على ضرورة الجمع بين الاضراب السياسي الجماهيري والانتفاضة . وهذا الجمع بالضبط هو الذي وسم كل مرحلة « الاعصار الثوري » ، كل الربـــع الاخير لعام ١٩٠٥ . ان ايديولوجيي برجوازيتنا الصغيرة شوهوا الواقع بطريقة مفضوحة وقحة . ولم يستشهد بواقعة واحدة لاثبات ان النظرية الماركسية تختلف عن التجربة العملية في مرحلة « الاعصار الثوري » ، لقد حاول ان يطمس السمة الرئيسية لهذا الاعصار الذي اثبت بشكل

رائع صحة « جميع مبادىء الاشتراكية الديمقراطية وافكارها » « كل أعمدة النظرة العالمية للاشتراكية الديمقراطية » .

« ولكن ما السبب الحقيقي الذي حدا بالسيد بلانك الى استخلاص النتيجة الخاطئة بصورة وقحة والقائلة ان كل المبادىء الماركسية وافكارها قد انتهت في مرحلة « الاعصار » ؟ ان من المفيد اختبار هذا الظرف ، انه يفضح اكثر فاكثر طبيعة البرجوازية الصغيرة المبتذلة في السياسة .

« فما الذي يميز مرحلة « الاعصار الثوري » عن مرحلة « الكاديت » الحالية ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاشكال المختلفة للنشاط السياسي والطرق المختلفة التي بواسطتها يصنع الناس التاريخ ؟ أولا وبصورة رئيسية استخدمت خلال مرحلة « الاعصار » طرق خاصة معينة في صنع التاريخ كانت غريبة عن مراحل الحياة السياسية الاخرى . واهم هذه الطرق هي ما يلي : ١) **« انتزاع » الشعب للحرية السياسية** ـ ومورست بدون اي حقوق أو قوانين ، بدون أي تغييرات (حرية الاجتماع ، وان كان في الجامعات فقط ، حرية الصحافة ، حرية تأسيس الجمعيات، واقامة المؤتمرات .. الخ) . ٢) خلق منظمات جديدة **للسلطة الثورية** ـ سوفييتات نواب العمال والجنود وعمال السكك والفلاحين ، السلطات الريفية والمدنية ، وهكذا وهلمجرا . هذه الاجهزة أقيمت بصورة استثنائية من قبل قطاعات الشعب الثورية، وبطريقة ثورية كليا ، كنتيجة لعبقرية الشعب الساذجة ، كمظهر للنشاط المستقل للشعب الذي حرر نفسه ، أو كان في سبيل تحرير نفسه ، من القيود البوليسية . واخيرا كانت أجهزة فعلية **للسلطة** ، بكل صفتها الواسعة العفوية غير المتبلورة الاولية ، في التركيب والنشاط . لقد مارست العمل كحكومة عندما انتزعت ، على سبيل المثال ، ورق الطباعة (في سانبطرسبرغ) واعتقلت ضباط الشرطة الذين كانوا يمنعون الشعب الثوري من ممارسة حقوقه (ومثل هذه الحالات حدثت أيضا في سانبطرسبرغ ، حيث يعتبر الجهاز الجديد للسلطة ضعيفا ، وحيث كانت الحكومة القديمة أقوى) . لقد مارست هذه الاجهزة عملها كحكومة عندما ناشدت كل الشعب أن يحجب الاموال عن الحكومة القديمة . لقد صادرت كل اعتمادات الحكومة القديمة (لجان اضراب السكة الحديدية في الجنوب) واستخدمتها لحاجات الحكومة الشعبية الجديدة . نعم ، تلك هي الاجنة التي لا شك فيها للحكومة الشعبية ، وان شئت فقل الثورية ، الجديدة . لقد كانت ، من حيث طابعها الاجتماعي والسياسي ، الاوليات الدكتاتورية للعناصر الثورية من الشعب . ان هذا يدهشك ، أيها السيد بلانك وانت أيها السيد كيسويتر . فانتما لم تريا هنا « الامن المفروض » الذي يعادل الدكتاتورية في نظر البرجوازية ؟ لقد أخبرتكما من قبل انكما لا تملكان أدنى فكرة عن المفهوم العلمي « للدكتاتورية » . وسوف نشرحه لكما فورا وبلحظة واحدة ، ولكن علينا أن نعالج أولا « الطريقة » **الثالثة** للنشاط في مرحلة « الاعصار الثوري » : **استخدام الشعب للقوة ضد الذين يستخدمون القوة ضد الشعب .**

« ان منظمات السلطة التي وصفناها قدمت الدكتاتورية بشكل جنيني ، لانها

لم تقر **بأي** سلطة أخرى ، **بأي** قانون ، **بأي** مقاييس **بأي** شيء مقر سابقا. ان السلطة ـ غير المحدودة ، الخارجة عن القانون ، والقائمة على القوة بالمعنى المباشر للكلمة ـ هي الدكتاتورية . ولكن القوة التي تقوم عليها السلطة الجديدة ، وتسعى لتؤسس نفسها ، ليست قوة حراب حفنة من العسكريين ، ولا سلطة « قوة البوليس » ، ولا سلطة المال ، ولا سلطة أية مؤسسات موطدة سابقا . ليست أي شيء من هذا النوع . ان الاجهزة الجديدة للسلطة لا تملك الاسلحة ، ولا المال ، ولا المؤسسات القديمة . ان سلطتها ـ هل يستطيع ان يتصورها السيدان بلانك وكيسويتر ؟ ـ لا تملك أي شيء من الادوات القديمة للسلطة ، لا شيء عام في « فرض الامن » ، ان لم نتذكر الامن المفروض لحماية الشعب من طغيان الشرطة والاجهزة الاخرى للحكم القديم .

اذن ، ما الذي تستند اليه هذه السلطة ؟ انها تستند الى جماهير الشعب . هذا هو الشكل **الرئيسي** الذي يميز هذه السلطة الجديدة من كل الاجهزة السابقة للحكم القديم . ان الاخيرة هي أدوات حكم الاقلية التي تتحكم بالشعب ، بجماهير العمال والفلاحين . أما الاولى فهي أداة حكم الشعب ، حكم العمال والفلاحين ، على الاقلية ، على حفنة من متنمري الشرطة ، على حفنة من النبلاء أصحاب ورسميي الحكومة . هذا هو الفرق بين الدكتاتورية **على** الشعب والدكتاتورية للشعب الثوري : فافهما هذا أيها السيدان بلانك وكيسويتر ! أما بالنسبة لدكتاتورية الاقلية، فان الحكم القديم كان قادرا على حماية نفسه فقط بمساعدة أجهزة الشرطة ، بمنع جماهير الشعب من المشاركة في الحكم ، ومن الاشراف على الحكم . لم تكن السلطة القديمة تثق بالجماهير ، كانت تخاف النور ، وكانت تحافظ على نفسها بالتضليل . أما بالنسبة لدكتاتورية الاغلبية الساحقة ، فان السلطة الجديدة تحافظ على نفسها ، وتستطيع أن تحافظ على نفسها فقط بالتمتع بثقة الجماهير الضخمة ، لانها تشرك الجماهير بالحكم بأعظم الطرق حرية واتساعاً وحزما . انها لا تخفي شيئا ، فليس لديها أسرار ، ولا ترتيبات ولا شكليات . وبالتالي فانها تقول : هل أنت كادح ؟ هل تريد ان تحارب لتحرير روسيا من عصابة متنمري الشرطة ؟ فأنت رفيقنا . انتخب نائبك . انتخبه دفعة واحدة ، وبصورة مباشرة ، وبالطريقة التي تراها أفضل . ونحن بكل رضى وسرور سنقبل به كعضو كامل العضوية في لجان سوفييت نواب العمال والفلاحين ، سوفييت نواب الجنود ، وهلمجرا . انها سلطة مفتوحة للجميع، انها تنفذ كل أعمالها أمام أعين الجماهير ، انها سهلة التناول للجماهير ، تنبثق مباشرة من الجماهير ، وهي أداة فورية ومباشرة للجماهير الشعبية ، لارادتها . هكذا هي السلطة الجديدة ، أو اذا أردنا الدقة ، هذا هو جنين السلطة الجديدة ، لان انتصار السلطة القديمة سيداس عاجلا بنعال هذه النبتة الفتية .

« وربما يسأل السيد بلانك أو السيد كيسويتر : ولماذا « الدكتاتورية » ، ولماذا « العنف » ؟ فهل من الضروري للجماهير الضخمة ان تستخدم العنف ضد حفنة ؟ فهل يمكن ان تكون عشرات الملايين ومئات الملايين أن يكونوا دكتاتوريين على الآلاف وعشرات الآلاف ؟

« غالبا ما يطرح هذا السؤال من قبل أناس سمعوا لاول مرة اصطلاح « دكتاتورية » يستخدم بحيث يوحي اليهم دلالة جديدة . ان الناس الذين اعتادوا الا يروا سوى سلطة الشرطة فقط لا يرون الا دكتاتورية الشرطة فقط . ان الفكرة القائلة انه لا يجوز ان تكون هناك سلطة دون اي شرطة أو ان الدكتاتورية لا تحتاج ان تكون دكتاتورية شرطة ، تبدو غريبة بالنسبة اليهم . فأنتما تقولان ان الملايين لا تحتاج الى العنف ضد الآلاف ؟ انكما على خطأ . وينجم هذا الخطأ من واقع انكما لا تنظران الى ظاهرة ما في عملية تطورها . فأنتما تنسيان ان السلطة الجديدة لم تهبط من السماء ، بل نمت ونشأت وفي معارضة للسلطة القديمة ، في النضال ضدها . وما لم يستخدم العنف ضد الطغاة المدججين بالسلاح وأدوات السلطة فان الشعب لن يستطيع التحرر من هؤلاء الطغاة .

« هنا ، أيها السيدان بلانك وكيسيويتر ، قياس سيساعدنا في فهم هذه الفكرة ، ويبدو قصيا و « خياليا » بالنسبة لعقل الكاديت . فلنفرض ان افراموف يؤذي ويؤلم سبيرودوفا ، والى جانب سبيرودوفا هناك عشرات ومئات من الناس العزل ، والى جانب افراموف هناك حفنة من القوزاق . فماذا يفعل الناس اذا كان سبيرودوفا يتعذب ، ليس في زنزانة بل في الحياة العامة ؟ انهم سيلجأون الى العنف ضد افراموف وحرسه . ربما يضحون بالقليل من رفاقهم ، يطلق افراموف عليهم النار ، ولكنهم في المدى الطويل سينزعون سلاح افراموف وقوزاقه بالقوة ؟ أنهم سوف يقتلون بعض هؤلاء الحيوانات في شكل بشري ، ويصفعون الباقين لمنعهم من اقتراف أية اعتداءات ولمحاكمتهم أمام الناس .

« وهكذا تريان ، أيها السيدان بلانك وكيسيويتر ، عندما عذب افراموف وقوزاقه سبيريدوفا ، كانت تلك دكتاتورية عسكرية وبوليسية على الشعب . وعندما يلجأ شعب ثوري (شعب قادر على محاربة الطغاة ، وليس فقط على نصحهم وتوجيههم والاسف منهم ، ولعنهم ، لا يبكي وينوح ، وليس ذا عقل محدود تافه ، بل شعب ثوري) الى العنف ضد افراموف والافراموفيين ، فان تلك هي دكتاتورية الشعب الثوري . انها **دكتاتورية** لانها سلطة الشعب على افراموف ، سلطة لا يقيدها أي قانون (ربما يعارض التافهون انقاذ سبيريدوفا من افراموف بالعنف معتقدين ان هذا ضد « القانون » . انهم سيسألون ولا شك : هل هناك « قانون » يسمح بقتل افراموف ؟ ألم يضع بعض التافهين نظرية عدم « مقاومة الشر » ؟) . ان المصطلح العلمي « دكتاتورية » لا يعني شيئا ايديولوجي سوى سلطة لا يحدها قانون ، مطلقة لا تقيدها أية أحكام مهما كانت ، وتقوم مباشرة على العنف . ان مصطلح « دكتاتورية » **لا يعني شيئا غير هذا** ـ فاحفظوا هذا جيدا أيها السادة الكاديت . ومرة أخرى نرى ، في القياس الذي ضربناه ، ان الدكتاتورية **للشعب** ، لان الشعب، جماهير السكان ، غير المنظمة ، يحتشدون لدى النقطة الحرجة ، يظهرون هم أنفسهم على المسرح ، يمارسون العدالة ويحددون العقوبة ، يمارسون السلطة ويخلقون قانونا ثوريا جديدا . وأخيرا ان هذه الدكتاتورية هي دكتاتورية الشعب **الثوري** . ولماذا فقط الشعب الثوري ، وليس الشعب كله ؟ لان الشعب كله ، الذي

يتألم ويظلم ، من مظالم افراموف ، هناك بعض روّع جسديا ودب فيه الرعب ، وهناك بعض آخر انحط أخلاقيا عن طريق نظرية « لا تقاوموا الشر » ، مثلا ، أو انحط بكل بساطة لا بسبب النظرية بل بسبب الوهم والعادة والرتابة ، وهناك أناس غير مبالين يدعون تافهين ، برجوازيين صغار يميلون الى الانعزال عن النضال ، ليبتعدوا أو ليخبئوا أنفسهم (حتى لا ينخرطوا في النضال وينالهم أذى) . هذا هو السبب في ان الدكتاتورية لا تمارس من قبل كل الشعب ، بل من قبل الشعب الثوري ، الذي لا ينأى عن الشعب كله ، الذي يشرح لكل الناس دوافع أعماله في كل تفاصيلها ، والذي يشرك بكل رغبة **جميع** الشعب ، ليس فقط في « ادارة » الدولة ، بل في الحكم أيضا ، بل في تنظيمها أيضا .

« وهكذا فان قياسنا البسيط يتضمن **كل عناصر** المفهوم العلمي « دكتاتورية الشعب الثوري » وأيضا مفهوم « الدكتاتورية العسكرية والبوليسية » . نستطيع الآن ان ننتقل من هذا القياس البسيط ، الذي يمكن ان يفهمه حتى الاستاذ الكاديتي المتعلم ، الى التطورات المعقدة في الحياة الاجتماعية .

« ان الثورة بالمعنى المحدد والمباشر للكلمة ، هي مرحلة في حياة الشعب حينما انفجر الغضب المتراكم خلال قرون على مظالم افراموف في **افعال** ، وليس فقط في كلمات ، والى اعمال **بملايين الناس** ، وليس الافراد فقط . ان الشعب يستيقظ ويهب ليحرر نفسه من افراموف . ان الشعب يخاطر بما لا يعد من الافراد السبيرودوفانيين في الحياة الروسية من افراموف ، مستخدما القوة ضد الافراموفيين ، ويقيم سلطته على الافراموفيين . وبالطبع ان هذا لا يتم بسهولة ، ولا « دفعة واحدة » ، كما هو في قياسنا بشكل موضح للسيد كيسيويتر . ان نضال الشعب هذا ضد الافراموفيين ، نضال بالمعنى المحدد والمباشر للكلمة ، هذا العمل في اطاحة الافراموفيين من مراكزهم يستغرق اكثر من أشهر وسنوات من « الاعصار الثوري » . ان عمل الشعب هذا في الاطاحة بالافراموفيين من مقاعدهم ، هو المضمون الحقيقي لما يسمى الثورة الروسية العظمى . هذا العمل ، اذا نظرنا اليه من وجهة نظر صنع التاريخ ، يتم في الاشكال التي وصفناها في مناقشتنا للاعصار الثوري ، أي : ينتزع الشعب الحرية السياسية ، أي الحرية التي حظرها افراموف على الشعب ، فيخلق الشعب سلطة ثورية جديدة ، سلطة على الافراموفيين ، على الطغاة من حكم الشرطة القديم ، ويستخدم الشعب العنف ضد الافراموفيين حتى يقصي تلك الكلاب المفترسة ، كل الافراموفيين ، والدورتوفيين والدوباسوفيين والمينيين ... الخ ، ويجردهم من سلاحهم ويتركهم لا حول لهم .

« فها أمر جيد ان يطبق الشعب طرقا لا تنطبق على قانون او نظام او ترتيب او طريقة معينة في النضال ، مثل انتزاع حريتهم وخلق سلطة ثورية غير معترف بها شكليا بحيث انه يستخدم العنف ضد مضطهدي الشعب ؟ نعم انه أمر جيد جدا . انه الظاهرة العليا لنضال الشعب من أجل الحرية . انه يحدد ان المرحلة العظمى عندما كانت أحلام الحرية تنمو في أذهان رجال روسيا ونساءها قد أصبحت **حقيقية** عندما غدت الحرية قضية جماهير الشعب ، وليست فقط قضية أبطال أفراد . انه

لامر جيد مثل انقاذ حشد السبيريدونوفيين (في قياسنا) من افراموف ، ونزع سلاحه بالعنف وجعله أعزل .

« ولكن هذا يقربنا جدا من أفكار الكاديت المستوردة . ان عضو الكاديت هو ايديولوجي المثقفين التافهين بالضبط لانه ينظر الى السياسة ، الى تحرر كل الشعب ، الى الثورة بمنظار المثقف التافه نفسه الذي سوف يحاول ـ حسب قياسنا لعذاب سبيريدونوفا من قبل افراموف ـ لجم الجماهير ، وينصحها بألا تخرق القانون . وبالطبع ان التافه سيكون في قياسنا غولا من الناحية الاخلاقية ، ولكن في الحياة الاجتماعية بشكل عام ، فأن لنعيد ونكرر ، بأن الغول التافه ليس فردا بل ظاهرة اجتماعية ، ربما تكون مشروطة بأعمق أوهام المثقف البرجوازي التافه عن نظرية القانون .

« لماذا يعتقد السيد بلانك ان من البديهي ان تكون كل المبادىء الماركسية قد جرى تجاهلها في فترة الاعصار الثوري ؟ لانه يشوه الماركسية بالبرنتانية (٤٠٢) ، ويعتقد ان تلك « المبادىء » مثل انتزاع الحرية واقامة سلطة ثورية واستخدام الشعب للعنف ليست مبادىء ماركسية . وهذه الفكرة هي الخيط الذي يجمع بين كل فقرات مقالته ، وليست مقالة السيد بلانك فقط ، بل مقالات كل الكاديت ، وكل الكتاب في المعسكر الليبرالي والراديكالي الذين يطرون الآن بليخانوف لحبه للكاديت ، لكل الكاديت ، حتى برنتانيي **Bez Zaglaviya** (٣٠٤) ، والبروكوفيتشيين والكوزكوفيين **وامثالهم** .

« فلننظر كيف ولماذا نشأ هذا الراي .

« لقد نشأ هذا الراي من المفاهيم البرنتانية ، او اذا اردنا الدقة ، من المفاهيم الانتهازية للاشتراكية الديمقراطية في اوروبا الغربية . ان مغالطات هذه المفاهيم التي فضحها دائما الماركسيون « الارثوذكسيون » ، تتهرب الآن « سرا » الى روسيا، في زي جديد وفي مناسبة مختلفة . الموافقة على مبادىء البرنتانيين وعلى الماركسية **ناقصا** روحها الثورية بصورة مباشرة . انهم لا ينظرون الى النضال البرلماني على انه احد الاسلحة الملائمة بصورة خاصة لمراحل تاريخية محددة ، بل على انه الشكل الرئيسي والوحيد تقريبا للنضال ، جاعلين «العنف» و «الاستيلاء» و «الدكتاتورية» غير ضرورية . هذا التشويه المبتذل التافه للماركسية هو الذي يهربه الآن البلانكيون ومداحو بليخانوف الليبراليون الآخرون الى روسيا . لقد اعتادوا هذا التشويه بحيث انهم لا يفكرون بضرورة التحقق من ان المبادىء والافكار الماركسية كانت متجاهلة في مرحلة الاعصار الثوري .

« لماذا نشأ هذا الراي ؟ لانه ينسجم تماما مع موقف البرجوازية الصغيرة الطبقي ومصالحها . ان ايديوليجي المجتمع البرجوازي « النقي » يوافقون على جميع الطرق التي يستخدمها الاشتراكيون الديمقراطيون في نضالهم **باستثناء تلك التي يلجأ اليها الشعب الثوري في مرحلة الاعصار** ، والتي يستعين بها الاشتراكيون الديمقراطيون . ان مصالح البرجوازي تقتضي ان تشارك البروليتاريا في النضال ضد الاوتوقراطية ، ولكن بالطريقة التي لا تؤدي الى سيادة البروليتاريا والفلاحين ،

ولا تقضي نهائيا على الاجهزة البوليسية الاوتوقراطية ـ الاقطاعية القديمة لسلطة الدولة . ان البرجوازية تريد الاحتفاظ بهذه الاجهزة ، لا تريد الا توطيد سلطتها عليها فقط . انها تحتاج اليها **ضد البروليتاريا** التي سيكون نضالها سهلا جدا اذا تم القضاء نهائيا على الاجهزة هذه . وهذا هو السبب في ان مصالح البرجوازية كطبقة تتطلب ملكية ومجلسا أعلى ، ومنع دكتاتورية الشعب الثوري . تقول البرجوازية للبروليتاريا ، حاربي الاوتوقراطية ، ولكن اياك ان تلمسي الاجهزة القديمة لسلطة الدولة ، لانني بحاجة اليها . حاربي بالطريقة « البرلمانية » ، اي ضمن الحدود التي سنحددها لك بالاتفاق مع الملكية . حاربي بمساعدة المنظمات ، ولكن ليس منظمات شبيهة بمنظمات لجان الاضراب العام ، وسوفييتات نواب العمال والجنود ... الخ ، ولكن منظمات معترف بها ومحددة وتهيىء الامن لرأس المال بقانون سوف نجيزه مع الملكية .

« ولذلك يتضح لماذا تتحدث البرجوازية بازدراء واحتقار وغضب وكراهية عن فترة الاعصار ، وبافتخار وغبطة وهيام بالرجعية ... عن فترة الدستورية كما حافظ عليها دوباسوف . انها الصفة القلقة الدائمة للكاديت : يبحثون عن الاعتماد على الشعب وفي الوقت نفسه يرتعدون من مبادرته الثورية .

« ويتضح ايضا لماذا تخاف البرجوازية خوفا عميقا من « الاعصار » ، لماذا تتجاهل وتطمس عناصر الازمة الثورية الجديدة ، لماذا تحتضن الاوهام الدستورية وتنشرها بين الناس .

« لقد أوضحنا الآن كيف ان السيد بلانك وامثاله يصرح ان فترة « الاعصار الثوري » قد جرى فيها نسيان الافكار والمبادىء الماركسية . ومثل المثقفين التافهين يوافق السيد بلانك على الماركسية **مجردة** من روحها الثورية ، انه يقبل بطرق النضال الاشتراكي الديمقراطي **مجردا** من الطرق الثورية والثورة بصورة مباشرة .

« ان موقف السيد بلانك من فترة « الاعصار » يوصف بأنه فشل البرجوازي في فهم الحركات البروليتارية ، الرعب البرجوازي من النضال الحاد والحازم ، الحقد البرجوازي لاي ظاهرة للطريقة الثورية الجذرية والمباشرة لحل القضايا التاريخية الاجتماعية ، الطريقة التي تحطم المؤسسات القديمة . ان السيد بلانك غير منطقي مع نفسه بكل ضيقه البرجوازي . فقد سمع في مكان ما او قرأ ان الاشتراكيين الديمقراطيين خلال فترة الاعصار الثوري ارتكبوا « أخطاء » ـ واسرع الى الاستنتاج والاعلان بثقة ذاتية ، وبلهجة لا تحمل اي تناقض ولا تستدعي اي دليل ان كل « مبادىء » الماركسية (التي ليس لديه عنها أقل فكرة !) قد تنوسيت. اما بالنسبة لهذه « الاخطاء » فاننا نلاحظ : هل هناك فترة في تطور حركة الطبقة العاملة ، في تطور الاشتراكية الديمقراطية ، لم ترتكب فيها أخطاء ، ومتى لم يكن هناك اي انحراف نحو اليمين او اليسار ؟ الا يمتلىء بالاخطاء تاريخ فترة النضال البرلماني الذي قام به الحزب الاشتراكي الديمقراطي ـ الفترة التي يعتبرها البرجوازي الضيق الافق في كل انحاء العالم بأنها الحد الاعظم ؟ واذا لم يكن السيد بلانك يجهل تماما قضايا الاشتراكية ، فسوف يتذكر بسهولة ملبرجر ودوهرنغ ،

ومسألة **اعانة السفن** (٤٠٤) و «الشبيبة» (٤٠٥) ، والبرنشتاينية (٤٠٦) ، والعديد غيرها . ولكن السيد بلانك لا يستفيد من دراسة المجرى الفعلي لتطور الحركة الاشتراكية الديمقراطية ، ان كل ما يريد هو التقليل من مدى النضال البروليتاري حتى يتملق الحقارة البرجوازية لحزبه الكاديت .

« والحقيقة اننا اذا أمعنا في المسألة على ضوء الانحرافات التي ارتكبتها الحركة الاشتراكية الديمقراطية من مجراها « العادي » المألوف ، فسوف نرى انه حتى في هذا المجال كانت هناك وحدة وطاقة ايديولوجية بين صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين في فترة الاعصار الثوري **اكثر** وليس أقل مما كان من قبل . ان التكتيك الذي اتخذ في فترة الاعصار الثوري لم يكن غريبا عن جناحي الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، بل قرب فيما بينهما . ان الخلافات السابقة فسحت المجال الى وحدة الرأي حول مسألة الانتفاضة المسلحة . ان الاشتراكيين الديمقراطيين من كلا الفريقين فعالين في سوفييتات نواب العمال والجنود ، تلك الادوات الجنينية الخاصة للسلطة الثورية ، لقد جاؤوا بالجنود والفلاحين الى هذه السوفييتات ، واصدروا بيانات ثورية مع الاحزاب البرجوازية الصغيرة الثورية . ان الخصومات القديمة لما قبل الفترة الثورية أفسحت المجال امام الاجماع في المسائل العملية . ان تعاظم المد الثوري نحى الخلافات جانبا وأجبر الاشتراكيين الديمقراطيين على تبني التكتيك النضالي ، لقد كنس رمسألة الدوما الى الخلف ليضع مكانها مسألة الانتفاضة على انها أمر يومي ، وجمع معا الاشتراكيين الديمقراطيين والديمقراطيين البرجوازيين الثوريين في القيام بهذه المهمات العاجلة . وفي **سفيرني غولوس** ، دعا المناشفة ، بالاشتراك مع البلاشفة الى اضراب عام وانتفاضة ، وناشدوا العمال الى متابعة النضال حتى ينتزعوا السلطة . ان الوضع الثوري نفسه يطرح الشعارات العملية . كانت هناك مجادلات فقط حول تفصيلات تقييم الاحداث : فمثلا اعتبرت صحيفة **صوت الشمال** سوفييتات نواب العمال أجهزة الحكم الذاتي الثوري المحلي، بينما اعتبرتها صحيفة **الحياة الجديدة** (٤٠٧) أجهزة جنينية لسلطة الدولة الثورية التي توحد البروليتاريا مع الديمقراطيين الثوريين . لقد مالت **صوت الشمال** الى دكتاتورية البروليتاريا . ودافعت **الحياة الجديدة** عن الدكتاتورية الديمقراطية للبروليتاريا والفلاحين . ولكن ألم تظهر هذه الخلافات التي من هذا النوع في أي مرحلة من مراحل تطور أي حزب اشتراكي في أوروبا ؟

« ان السيد بلانك يخطىء تقديم الوقائع ، وما تشويهه الفظ للتاريخ المعاصر اكثر من مثال للابتذال البرجوازي ، الذي تبدو فيه مراحل الاعصار الثوري تافهة (« كل المبادىء قد جرى تناسيها » « حتى الثقافة والفكر قد انسحقا تقريبا ») ، بينما اعتبرت مراحل القمع الثوري و « التقدم » المبتذل (الذي يحميه دوباسوفا) بأنها مراحل النشاط المنظم الواعي المنسق . هذا التقييم المقارن للمرحلتين (مرحلة الاعصار ومرحلة الكاديت) هي الخيط الذي يربط كل فقرات مقالة السيد بلانك . فعندما اندفع التاريخ الى الامام بسرعة القاطرة سماه « اعصارا » ، « سيلا » ، « نهاية » لكل « المبادىء والافكار » . وعندما راح التاريخ يتثاقل ويترنح ، أصبح

رمزا للعقل والمنهج . وعندما تبدأ جماهير الشعب نفسها ، بكل بساطتها وبدائيتها العذراء وتصميمها العنيد ، في صنع التاريخ ، عندما تبدأ بوضع « المبادىء والنظريات » بصورة عاجلة ومباشرة في التطبيق العملي ، ترتعد فرائص البرجوازية وتولول بأن « الثقافة قد رجعت القهقرى » (أليس العكس يا أبطال الثقافة المبتذلة ؟ اليست ثقافة الجماهير ، وليس ثقافة الافراد ، هي التي تحتل الميدان التاريخي في هذه اللحظات ؟ أليست ثقافة الجماهير الآن هي التي أصبحت حاسمة ومؤثرة وليست القوة النظرية ؟) . وعندما سحقت الحركة المباشرة للجماهير بالنار واساليب الاضطهاد والجلد والتشريح والتجويع ، عندما زحف كل طفيلي العلم الرسمي الذين يمولهم دوباسوف من مخابئهم وبدأوا يديرون الشؤون **باسم** الشعب ، **باسم الجماهير** ، يبيعون ويخونون مصالحها للاقلية صاحبة الامتياز ــ عندئذ اعتقد فرسان الثقافة التافهة أن عصرا من الهدوء والتقدم السلمي قد ارسي « وقد حان الالتفات الى التفات الى الثقافة والعقل » . ان البرجوازية دائما وفي كل مكان تظل حقيقة : سواء أخذت **بوليرنايازيزدا** او **الحياة الجديدة** (٤٠٨) ، سواء قرات ستروفه او بلانك ، فأنت واجد دائما ضيق التفكير والحذلقة الاستاذية وتقييم فترات الثورة وفترات الاصلاح بصورة بيروقراطية ميتة . فالفترات السابقة كانت فترات جنون ، Tolle Jahre ، واختفاء الثقافة والفكر . والفترات الاخيرة هي فترات النشاطات « الرصينة والمنظمة » .

« لا تسيئوا تفسير ما أقول . انا لا أجادل في ان البلانكيين يفضلون بعض المراحل على أخرى . انها ليست مسألة تفضيل ، ان تفضيلاتنا الذاتية لا تقرر التغيرات في المراحل التاريخية . الامر هو انه في **تحليل سمات** هذه المرحلة او تلك (بعيدا جدا عن تفضيلاتنا وعواطفنا) نجد ان البلانكيين **يشوهون الحقيقة** بلا خجل. الامر وما فيه هو ان الفترات الثورية بالضبط هي التي تتميز بصنع التاريخ بصورة اغنى واكثر نظاما وتنسيقا ورصانة وجراة وحيوية من فترات التقدم الاصلاحي ، فترة الكاديت ، فترة الثقافة الفلسفية التافهة . ولكن البلانكيين يقلبون الحقيقة . انهم يرون في الدناءة أروع صانع للتاريخ . انهم يعتبرون خمود الجماهير المضطهدة او المسحوقة انتصارا « للنظام » في عمل البيروقراطيين والبرجوازية . انهم يصرخون عن اختفاء الثقافة والفكر عندما ، بدلا من تمزيق القوانين الى مزق قبل البيروقراطيين الصغار والصحفيين الليبراليين **المأجورين** ، تبدأ مرحلة من النشاط السياسي المباشر « للشعب العام » الذي ينخرط في العمل دون ضجة لسحق كل أدوات اضطهاد الشعب ، وانتزاع السلطة والاستيلاء على ما كان يعتبر خاصا بكل انواع ناهبي الشعب ــ باختصار ، عندما استيقظت ثقافة وفكر ملايين الشعب المسحوقة، لا لتقرأ كتبا فقط ، بل لتقوم بعمل ، عمل انساني حيوي ، لتصنع التاريخ » .

هذا هو الخصام الذي نشب في روسيا في عام ١٩٠٥ و ١٩٠٦ حول مسألة الدكتاتورية .

حقا ان الديتمانيين والكاوتسكيين والكريسبيين والهلرردنفيين في المانيا ،

ولونغيه وشركاه في فرنسا ، وتوراتي وأصدقاءه في ايطـــاليا ، والماكدونالديـــن والسنودينيين في بريطانيا ... الخ ، يجادلون في مسالـة دكتاتورية البروليتاريا تماما كما يجادل السيد بلانك والكاديت في روسيا عام ١٩٠٥ . انهم لا يفهمون ماذا تعني الدكتاتورية ، لا يعرفـــون كيف يستعدون لها ، وهم أعجز من ان يفهموهـــا ويمارسوهـــا .

٢٠ – ١٠ – ١٩٢٠

من خطاب في مؤتمر عموم روسيا للتثقيف السياسي لهيئات عمال المحافظات والأقضية

السياسة تعني النضال بين الطبقات ، تعني علاقات البروليتاريا في نضال للتحرر ، ضد البرجوازية العالمية . ويواجهنا في نضالنا مظهران للقضية : فمن جهة هناك مهمة تحطيم تراث النظام البرجوازي ، احباط محاولات كل البرجوازية المتكررة لسحق الدولة السوفياتية . وقد استقطبت هذه المهمة جل اهتمامنا حتى الآن ، واعاقتنا عن التقدم الى مهمة اخرى ، هي مهمة البناء . ان السياسة ، بالنسبة للنظرة البرجوازية كانت كأنها منفصلة عن الاقتصاد . قالت البرجوازية : أيها الفلاحون ، عليكم أن تعملوا من أجل حياتكم ، وانتم أيها العمال ، يجب أن تعملوا لتأمين وسائل معيشتكم في السوق ، أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية فتلك من عمل أسيادكم . ولكن الامر ليس كذلك . فالسياسة يجب ان تكون عمل الشعب ، عمل البروليتاريا . وهنا ينبغي أن نشدد على حقيقة ان تسعة أعشار وقتنا وعملنا مخصصة للنضال ضد البرجوازية . ان الانتصارات على رانجل ، التي قرأتموها البارحة ، والتي ستقرأونها اليوم ، وربما غدا ، تظهر ان مرحلة من مراحل النضال قد شارفت النهاية ، واننا ضمنا السلم مع عدد من البلدان الغربية ، وكل انتصار في جبهة الحرب يطلق أيدينا حرة للنضال الداخلي ، لسياسة تنظيم الدولة . ان الدعاية على النمط القديم تصف وتوضح ما هي الشيوعية . الا ان هذا النوع من الدعاية عديم الجدوى الآن ، لاننا بينا في التطبيق العملي كيف تبنى الاشتراكية . ان كل دعايتنا يجب ان تقوم على التجربة السياسية للتطور الاقتصادي . تلك هي مهمتنا الرئيسية ، وكل من يشرحها حسب المعنى القديم سيظهر انه متأخر ، انه

شخص عاجز عن ادارة العمل الدعائي بين جماهير الفلاحين والعمال . ان سياستنا الرئيسية يجب ان تكون الآن تطوير الدولة اقتصاديا بحيث نحصل على الكثير من بودات الحبوب والمعادن والفحم ، ونقرر افضل الطرق لاستخدام هذه البودات من الحبوب والفحم للحؤول دون الجوع ـ تلك هي سياستنا . ان كل دعايتنا وتحريضنا يجب ان ينصبا على هذا الهدف . يجب الاقلال من الكلام الفخم ، لانكم لن تقنعوا العمال بالكلمات الفخمة . وحالما تمكننا الحرب من النصر في النضال ضد البرجوازية، ضد رانجل والحرس الابيض ، فسوف نلتفت الى السياسة الاقتصادية . وعندئذ سوف يلعب التحريض والدعاية دورا متعاظما فائق الاهمية .

ينبغي ان يكون كل محرض قائد دولة ، قائدا لجميع الفلاحين والعمال في عملية التطور الاقتصادي . ينبغي أن يخبرهم ما يجب أن يعرفه المرء ، والكراريس والكتب التي يجب ان يقراها المرء ليكون شيوعيا .

تلك هي طريقة تحسين حياتنا الاقتصادية وجعلها اكثر ضمانة ، اكثر اجتماعية ، تلك هي الطريقة لزيادة الانتاج ، لتحسين الوضع المعاشي وتوزيع السلع المنتجة ، وزيادة استخراج الفحم واقامة صناعة دون رأسمالية ودون روح رأسمالية .

على أي شيء تقوم الشيوعية ؟ يجب ان تدرأ كل دعاية للشيوعية بطريقة ترقى الى قيادة تطور الدولة قيادة عملية . يجب ان نجعل الشيوعية مفهومة من قبل جماهير العمال بحيث تنظر اليها باعتبارها قضيتها الخاصة . ان تلك المهمة تنفذ بسوء ، وآلاف الاخطاء ترتكب . ولا نخفي سرا من الواقع . ومع ذلك يجب على العمال والفلاحين انفسهم أن يبنوا جهازنا ويحسنوه ، بمساعدتنا ، مهما كانت ضعيفة وغير كافية . ان ذلك لم يعد بالنسبة الينا قضية برنامج ، قضية نظرية ، او مهمة يجب تنفيذها ، لقد أصبح قضية تطور فعلي وعملي . ومع اننا كابدنا بعض الاندحارات القاسية في حربنا ، فاننا تعلمنا على الاقل من هذه الاندحارات وربحنا النصر كاملا . والآن ايضا علينا ان نتعلم درسا من كل هزيمة ، وان نتذكر ان العمال والفلاحين يجب ان يتعلموا عن طريق اتخاذ العمل المنفذ سابقا كمثال لهم . علينا ان ندل على ما هو سيىء ، وأن نتجنبه في المستقبل .

وباتخاذ العمل البناء قدوة ، بتكراره المرة تلو الاخرى ، سننجح في تحويل المديرين الشيوعيين الى بناة خلاقين ، وأولا الى بناة حياتنا الاقتصادية . سوف نحقق كل أهدافنا ونتغلب على جميع العقبات التي ورثناها من النظام القديم والتي لا يمكن ان تنتهي بضربة واحدة . علينا ان نعيد تثقيف الجماهير ، ولا يمكن اعادة تثقيفها بالتحريض والدعاية فقط . يجب ان تنخرط الجماهير ، أولا وقبل كل شيء، في العمل لبناء الحياة الاقتصادية بأكملها . ذاك هو الموضوع المبدئي والاساسي في عمل كل محرض وداعية ، وعندما يحقق هذا ، فان نجاحه في عمله سيكون مضمونا.
(تصفيق صاخب) .

نشرة لمؤتمر عموم روسيا للثقافة السياسية .
١ ـ ٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ ـ موسكو .

من خطاب في الدفاع عن تكتيك الأممية الشيوعية

ألقي في المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية

١ تموز ١٩٢١

لقد أسهبت جدا في الحديث ، ولكني سأقول بضـــع كلمات حول مفهوم « الجماهير » . انه مفهوم يتغير وفقا لتغيرات طبيعة النضال . فيكفي في البدء أن يقوم بضعة آلاف من العمال الثوريين بالنضال حتى يمكن التحدث عن الجماهير . واذا نجح الحزب في أن يجتذب الى النضال ليس فقط أعضاءه ، وينجح أيضا في دفع الناس الحياديين ، فانه في الطريق السليم لاكتساب الجماهير . وخلال ثوراتنا كان هناك العديد من الحالات التي مثل فيها الجماهير آلاف من العمال . وفي تاريخ حركتنا ونضالنا ضد المنشفيك (٤٠٩) ستجدون أمثلة عدة حيث كان يكفي عـدة آلاف من العمال في المدينة لابراز الطابع الجماهيري للحركة . فلديكم جمهـــور عندما يبدأ العمل في طريقة ثورية عدة آلاف من العمال الحياديين ، الذين يعيشون عادة حياة حقيرة وعسيرة ، ولم يسمعوا أي شيء عن السياســـة . فاذا انتشرت الحركة واتسعت فانها تتطور تدريجيا الى ثورة . لقد رأينا هذا في ١٩٠٥ و ١٩١٧ خلال ثلاث ثورات ، وستمرون أنتم بهذا . وعندما يجري التحضير للثورة بشكل كاف ، فان مفهوم « الجماهير » يصبح مختلفا : فلن تعود عدة آلاف تؤلف الجماهير . ان هذه الكلمة تأخذ في الاشارة الى شيء آخر مختلف . ان مفهوم « الجماهير » يخضع لتغير بحيث انه يشمل الاغلبية ، وليست أغلبية العمال فقط ، بل أغلبيـــة جميع المستثمرين . ولا يسمح بتفسير آخر للثورة ، وأي معنى آخر للكلمة لا يعود يستوعب الجماهير . ومن الممكن حتى لحزب صغير ، حزب بريطاني أو اميركي ،

على سبيل المثال ، بعد ان يدرس بعمق مجرى التطور السياسي ويصبح مطلعا على حياة الجماهير الحيادية وعاداتها أن يثير حركة ثورية في اللحظة المناسبة (لقد اشار الرفيق راديك الى اضراب عمال المعادن كمثال راسخ) . وستكون لديكم حركة جماهير اذا سار حزب كهذا الى الامام بشعاراته في لحظة معينة ونجح في جعل ملايين العمال يتبعونه . ولكني لا ارفض ان ثورة ما يمكن ان تنشب بحزب صغير جدا ثم تصل الى نتيجة مظفرة . ولكن يجب ان يعرف المرء الطرق التي يستطيع ان يكسب الجماهير بواسطتها . لان هذا التحضير العميق للثورة ضروري . ولكن بينكم رفاقا جاؤوا مؤكدين ان علينا أن نلبي فورا مطلب الجماهير « الغفيرة » . يجب ان ننتقدهم . فبدون تحضير عميق لن تحرزوا النصر في اي قطر . يكفي تماما حزب صغير لقيادة الجماهير . وفي بعض الاحيان لا ضرورة للتنظيمات الكبيرة.

ولكن حتى نربح علينا ان نتعاطف مع الجماهير . ان الاغلبية المطلقة ليست أساسية دائما ، فما هو أساسي لتربح وتحتفظ بالسلطة ليس فقط أغلبية الطبقة العاملة ـ استخدام مصطلح «الطبقة العاملة» بالمعنى الاوروبي الغربي، أي البروليتاريا الصناعية ـ وانما أيضا اغلبية السكان الريفيين الكادحين والمستثمرين .

طبع في ٨ تموز ١٩٢١ في نشرة

المؤتمر الثالث للاممية الشيوعية

من مقالة حول التعاون

لا شك ان التعاونيات في الدولة الرأسمالية هي مؤسسات رأسمالية جماعية. وليس هناك أي شك في انه في ظل ظروفنا الاقتصادية الحالية ، حين جمعنا المشروعات الرأسمالية الخاصة ــ ولكن ليس بطريقة اخرى غير الارض المؤممة وفي ظل سيطرة دولة الطبقة العاملة ــ مع مشروعات النمط الاشتراكي (وسائل الانتاج ، الارض التي تقام عليها المشروعات ، والمشروعات باعتبارها تعود الى الدولة) ، ان المسألة تنشأ حول نموذج ثالث للمشروع ، التعاونيات ، التي لم تعتبر من قبل نموذجا مستقلا يختلف من حيث الاساس عن النماذج الاخرى . تختلف المشروعات التعاونية، في ظل الرأسمالية الخاصة ، عن المشروعات الرأسمالية باعتبارها مشروعات جماعية تختلف عن المشروعات الخاصة . والمشروعات التعاونية ، في ظل رأسمالية الدولة ، تختلف عن المشروعات الرأسمالية للدولة ، أولا لانها مشروعات خاصة ، وثانيا ، لانها مشروعات جماعية . والمشروعات التعاونية ، في ظل نظامنا الحالي ، تختلف عن المشروعات الرأسمالية الخاصة ، لانها مشروعات جماعية ، ولكنها لا تختلف عن المشروعات الاشتراكية اذا كانت الارض التي تقام عليها ووسائل الانتاج تعود الى الدولة ، أي الى الطبقة العاملة .

وهذا المثال لا يعتبر كافيا عندما نناقش التعاونيات . لقد جرى تناسي انه بفضل السمات الخاصة لنظامنا السياسي ، اكتسبت تعاونيات أهميتها الاستثنائية. واذا استثنينا بعض الامور التي لم تتطور الى الصعيد المنشود ، فان التعاون في ظل ظروفنا يتطابق تقريبا تطابقا تاما مع الاشتراكية .

وسأشرح لكم ما اعنيه . لماذا كانت مخططات التعاونيات القديمة خيالية ، منذ روبرت أوين فما بعد ؟ لانها تبغي اعادة تكوين المجتمع بصورة سلمية على شكل اشتراكية دون الاخذ بالحسبان المسائل الاساسية مثل النضال الطبقي ، وانتزاع

السلطة السياسية من قبل الطبقة العاملة . والاطاحة بحكم الطبقة المستثمرة . وهذا هو تماما ما أخذناه نحن بالحسبان ، وانا على حق في اعتبار هـــذه الاشتراكية « التعاونية » خيالية تماما ورومانسية بل حتى مبتذلة ، وتحلم في تحويـل الاعداء الطبقيين الى متعاونين طبقيا . وتحويل الحرب الطبقية الى سلم طبقي ، (الى مـا يسمى هدنة طبقية) فقط بتنظيم السكان في مجتمعات تعاونية .

ولا شك اننا على حق من وجهة نظر المهمة الاساسية لعصرنا الحـاضر ، لان الاشتراكية لا يمكن ان تتحقق دون نضال طبقي من أجـل السلطة السياسيـة في الدولـة .

ولكن انظروا الآن كيف تتغير الاشياء ، فالسلطة السياسية هي في يد الطبقة العاملة ، لقد أطيح الآن بسلطة المستثمرين السياسية ، وبكـل وسائل الانتـاج (ما عدا تلك التي تخلت عنها دولة العمال طوعا بالمعنى الخاص ولوقت محـدد الى المستثمرين ، على شكل سماح) هي الآن ملك الطبقة العاملة .

ويحق لنا القول الآن ان مجرد نمو التعاون (مع الاستثناء « الضعيف » المشار اليه سابقا) هو نفسه نمو الاشتراكية ، ويجب ان نقبل في الوقت نفسه ان تعديلا جذريا قد حصل في كل نظرتنا الى الاشتراكية . والتعديل الجذري هو هذا كنا من قبل نضع ، ويجب ان نضع ، اهتمامنا الرئيسي على النضـال السياسي ، على الثورة ، على الاستيلاء على السلطة ... الخ . وقد تغير اهتمامنا الآن الى العمل « الثقافي » التنظيمي السلمي . ويجب أن أقـول ان اهتمامنا منصب في العمل الثقافي ، لولا علاقاتنا العالمية ، لولا حقيقة اننا يجب ان نحـارب من أجل تعزيز مركزنا على الصعيد العالمي . ولو نحينا ذلك جانبا ، وحصرنا أنفسنا بالعلاقـات الاقتصادية الداخلية ، فان اهتمامنا سينصب ولا شك على الثقافة .

ثمة مهمتان تواجهاننا تشكلان مرحلة ــ اعادة تنظيم آلة دولتنا التي لا تصلح لشيء ، والتي استلمناها أجمعها من المرحلة السابقة ، ولم نستطع خـلال الخمس سنوات الماضية من النضال ، وما كان بوسعنا ، ان نعيد تنظيمها . ومهمتنا الثانية هي العمل الثقافي بين الفلاحين . وهدفنا الاقتصادي لهذا العمل التثقيفي بيـن الفلاحين هو تنظيمهم في مجتمعات تعاونية يفترض مسبقا مستوى ثقافيا بيـن الفلاحين (بين الفلاحين باعتبارهم الطبقة الاكثر حصى) ، وهذا لا يتحقق ، فـي الواقع ، دون ثورة ثقافية .

وطالما أخبرنا خصومنا اننا نندفع لغرز هذه الاشتراكية في قطر غير مثقف بشكل كاف . ولكنهم أخطأوا اذ طلبوا منا ان نبدأ من الطرف المقابل الذي وصفتـه النظرية (نظرية المتحذلقين من كل نوع) لان الثورة الاجتماعية والسياسية فـي قطرنا تسبق الثورة الثقافية . هذه الثورة الثقافية التي تواجهنا الآن .

ان هذه الثورة الثقافية كافية الآن لان تجعل قطرنا اشتراكيا بصورة تـامة ، ولكنها تنطوي على صعوبات ثقافية صرفة كثيرة جدا (لاننا أميون) وصعوبات مادية (فحتى نصبح مثقفين يجب ان نحقق تطورا معينا في الوسائل المادية للانتاج ، يجب ان نملك قاعدة مادية معينة) .

٦ كانون الثاني ١٩٢٣

ثورتنا

(مقترحات حول ملاحظات ن. سوخانوف)

ـ ١ ـ

القيت مؤخرا نظرة على ملاحظات سوخانوف حول الثورة . وما يصدم المرء هو حذلقة كل ديمقراطيينا البرجوازيين الصغار وكل ابطال الاممية الثانية . وعدا عن انهم جبناء للغاية بحيث ان افضلهم يتحصن بالتحفظات عندما يكون هناك اقل انحرافا عن النموذج الالماني ـ عدا عن السمة ، التي تشمل كل الديمقراطيين البرجوازيين الصغار ، والتي تتجلى فيهم بشكل وآخر خلال الثورة ، فان ما يصدم المرء هو تقليدهم الاناني للماضي .

انهم يدعون انفسهم ماركسيين ، ولكن مفهومهم عن الماركسية هو حذلقة لا تحتمل . لقد فشلوا في فهم ما هو حاسم في الماركسية ، اي ديالكتيكها الثوري. لقد فشلوا فشلا ذريعا في فهم بيانات ماركس البسيطة حول انزمن الثورة يستدعي اكبر قسط من المرونة (٤١١) ، كما لم يفهموا ، على سبيل المثال ، بيانات ماركس في رسائله ـ اظن في عام ١٨٥٦ ـ التي عبر فيها عن امله في الجمع بين حركة الفلاحين في المانيا ، التي يمكن ان تخلق وضعا ثوريا ، وحركة الطبقة العاملة (٤١٢) ـ لقد تجنبوا حتى هذا البيان البسيط ولفوا وداروا حوله مثل الهر حول صحن المرق الساخن .

ان سلوكهم يفضحهم كاصلاحيين جبناء يخافون الانحراف عن البرجوازية ، ولا يحاولون التصادم معها ، وفي الوقت نفسه يخفون جبنهم بالتبجح والخطابة الرنانة . ولكن ما يصدم المرء انهم حتى من وجهة نظر نظرية صرفة هو عجزهم المطلق

عن فهم الاعتبارات الماركسية التالية : فحتى الآن يرون الراسمالية والديمقراطية البرجوازية في أوروبا الغربية يتبعان طريقا محددة من التطور ، ولا يفهمون انهذه الطريق يمكن أن تتخذ Mutatis mutandis فقط بتعديلات معينة (غير مهمة ابدا من وجهة نظر التطور العام للتاريخ العالمي) .

أولا : الثورة المرتبطة بالحرب العالمية الامبريالية الاولى . فمثل هذه الثورة لا بد ان تكشف عن سمات جديدة ، أو اختلافات جديدة ، نتيجة الحرب نفسها ، لان العالم لم يشهد حربا بمثل هذا الوضع . فنجد منذ الحرب ان برجوازية اغنى الاقطار عاجزة حتى اليوم عن اقامة العلاقات البرجوازية « العادية » . ومع ذلك فان اصلاحيينا ـ البرجوازيين الصغار الذين يظهرون انهم ثوريون ـ يعتقدون ، ولا يزالون يعتقدون ، ان العلاقات البرجوازية العادية هي الحد (وهكذا تذهب بعيدا ولكن ليس ابعد من هذا الحد) . وحتى مفهومهم عن « العادية » ضيق ومبتذل وصاخب .

ثانيا : انهم غريبون تماما عن الفكرة القائلة انه بينما يتبع تطور التاريخ العالمي العام قوانين عامة ، فانه لا يستثني ، بل على العكس ، يفترض ان مراحل معينة من التطور يمكن ان تلعب أدوارا خاصة ، سواء في شكل التطور أو في نتيجته . فعلى سبيل المثال ، لم يدر في خلدهم انه بسبب وقوف روسيا على خط الحدود بين الاقطار المتمدنة والاقطار التي دفعتها الحرب لاول مرة الى مدار الحضارة ـ كل الدول الشرقية ، غير الاوروبية ـ فانها تكشف عن سمات متميزة ، ومع ان هذه السمات تنسجم طبعا مع الخط العام للتطور العالمي ، فانها تميز ثورتها من تلك الثورات التي ظهرت في الاقطار الاوروبية الغربية ، وقدمت تجديدات جزئية معينة باعتبارها ثورة تتحرك نحو الاقطار الشرقية .

لقد استظهروا ، على سبيل المثال ، نمطا مضخما في مجادلتهم خلال تطور الاشتراكية الديمقراطيةالاوروبية الغربية، أي اننا لم ننضج بعد للاشتراكية ، بحيث ان الشروط الاقتصادية الموضوعية ، كما يقول السادة « المتعلمون » بينهم ، لم توجد بعد في قطرنا . ولم يخطر في بال أحدهم ان يسأل : ولكن ماذا عن الشعب الذي وجد نفسه في وضع ثوري كذاك الذي خلقته الحرب الامبريالية الاولى ؟ الا يمكنه ، نتيجة وضعه اليائس ، ان ينخرط في النضال الذي يهيىء له على الاقل فرصة توفير الشروط لتطور لاحق للمدنية التي ليست مألوفة لديه الى حد ما ؟

« ان تطور القوى المنتجة في روسيا لم يصل الى المستوى الذي يجعل الاشتراكية ممكنة » . ان كل أبطال الاممية الثانية (٤١٣) ، بمن فيهم سوخانوف طبعا ، يقرعون الطبول حول هذه الموضوعة . انهم يعزفون هذه الموضوعة بألف نغمة ونغمة ، ويعتقدون انها القاعدة الحاسمة لثورتنا .

ولكن ماذا لو ان الوضع ، الذي أدخل روسيا في الحرب العالمية الامبريالية التي شملت كل قطر أوروبي غربي ذي نفوذ ، وجعلها تشهد عشية الثورات التي افسحت المجال ، أو التي ابتدات جزئيا في الشرق من قبل ، للظروف التي وضعت روسيا وتطورها في وضع يمكننا من « تحقيق ذاك الجمع تماما بين « حرب

الفلاحين » وحركة الطبقة العاملة الذي كان يعتبره ماركسي ماركسي لا يقل عن ماركس في عام ١٨٥٦ احتمالا ممكنا لروسيا ؟

وماذا لو ان وضعا ميئوسا منه تماما ، بمضاعفته مجهودات العمال والفلاحين عشرات المرات ، قد أتاح لنا فرصة خلق المتطلبات الاساسية للحضارة بطريقة مختلفة عن طريقة الاقطار الاوروبية ؟ فهل يغير ذلك الخط العام لتطور التاريخ العالمي ؟ هل يغير ذلك العلاقات الاساسية بين الطبقات الاساسية لكل الاقطار التي تندفع ، أو اندفعت في المجرى العام للتاريخ العالمي ؟

اذا كان الامر يتطلب مستوى معينا من الثقافة لبناء الاشتراكية (مع ان لا أحد يمكنه ان يحدد تماما ذلك « المستوى الثقافي » المعين ، لانه يختلف في كل قطر من أقطار أوروبا الغربية) ، فلماذا لا نبدأ أولا بتحقيق المتطلبات المسبقة لذلك المستوى الثقافي المعين بطريقة ثورية ، **وعندئذ** ، وبمساعدة حكومة العمال والفلاحين والنظام السوفياتي ، ننطلق للحاق بالامم الاخرى ؟

١٦ كانون الثاني ١٩٢٣

— ٢ —

تقولون ان الحضارة ضرورية لبناء الاشتراكية . حسن جدا . ولكن لماذا لا نخلق أولا المتطلبات المسبقة للحضارة في قطرنا مثل طرد المالكين العقاريين والرأسماليين الروس ، وعندئذ نبدأ بالاتجاه نحو الاشتراكية ؟ اين ، وفي اي كتاب، ان مثل هذه التغيرات لتسلسل الاحداث التاريخي العادي غير مقبول او انه مستحيل ؟

أظن ان نابليون كتب : « On S'engage et puis ... on voit »

وهذا يعني بتصرف : « العمل أولا في معركة جدية ، وعندئذ يرى المرء ماذا يحدث » حسن . لقد عملنا أولا في معركة جدية في تشرين الاول ١٩١٧ ، وعندئذ رأينا مثل هذه التفاصيل من التطور (كانت تفاصيل على وجه التأكيد من وجهة نظر التاريخ العالمي) مثل صلح بريست (٤١٤) ، والسياسة الاقتصادية الجديدة (٤١٥) ، وهلمجرا . ولا شك اننا الآن قد انتصرنا بصورة رئيسية .

غير ان سوفافيينا ، دون الاشارة الى الاشتراكيين الديمقراطيين الذين لا يزالون اكثر يمينية منه ، لا يتصورون ان الثورات لا يمكن ان تصنع بطريقة أخرى . ان مثقفينا التافهين الاوروبيين لا يتصورون أبدا ان الثورات المتلاحقة في الاقطار الشرقية ذات العدد السكاني الضخم ، وذات الظروف الاجتماعية المتنوعة جدا ، سوف تظهر ولا شك حتى تمايزات أعظم من الثورة الروسية .

ولا حاجة للقول ان كتابا وضع حسب الاتجاهات الكاوتسكية كان مفيدا جدا في وقته . ولكن حان الوقت للتخلي عن فكرة ان الكتاب يتنبأ بكل اشكال التطور اللاحق للتاريخ العالمي . وحان الوقت ايضا ان الذين يعتقدون ذلك هم حمقى بكل بساطة .

١٧ كانون الثاني ١٩٢٣

الملاحظات

١ ـ « أطروحات حول فيورباخ » كتبها ماركس في بروكسل ربيع ١٨٤٥ ، وجدت بعد وفاته في دفتر ملاحظاته تحت عنوان « فيما يتعلق بفيورباخ » . وكان هذا بالنسبة لانجلز « أول وثيقة كشف فيها النواة الرائعة للنظرة الجديدة الى العالم » . وعندما نشر انجلز « الاطروحات » في ١٨٨٨ ، قام بتغييرات طباعية معينة ليجعل الوثيقة ، التي لم يقصد ماركس نشرها ، اكثر تفهما من قبل القارىء . وعنوان « أطروحات حول فيورباخ » أضافته مؤسسة الماركسية ـ اللينينية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

٢ ـ الايديولوجية الالمانية : كتبه ماركس وانجلز في ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦ . لقد شكل ماركس وانجلز في هذا الكتاب المفهوم المادي للتاريخ بصفته الاساس الفلسفي لنظرية الشيوعية العلمية .

تتألف مخطوطة « الايديولوجية الالمانية » من مجلدين ، الاول نقد للفلسفة الهيغلية اللاحقة ، والثاني نقد الاشتراكية « الحقيقية » .

وفي الفصل الاول من المجلد الاول نجد المضمون الايجابي الرئيسي لكل الكتاب . وهذا هو السبب في ان أهميته قائمة في ذاته .

وفي هذا الكتاب أزيلت نقائص الطبعات السابقة من حيث ترتيب المادة . فقد نظمت مادة الكتاب بحسب المخطوطة . واضافة الى ذلك ، يشمل الفصل مقطعين من المخطوطة التي نشرت لاول مرة في ١٩٦٢ من قبل المؤسسة العالمية للتاريخ الاجتماعي في أمستردام (مراجعة عالمية في التاريخ الاجتماعي المجلد السابع الجزء الاول) .

ـ ان كل عناوين الفقرات والتأكيدات ضرورية ، وكذلك ارقام صفحات المخطوطة قد وضعت ضمن أقواس .

٣ ـ المرجع هنا هو الكتاب الرئيسي لدافيد شتراوس « حياة يسوع » الذي وضع البدايات الاولى لنقد الدين نقـــدا فلسفيا ولانقسام المدرسة الهيغلية الى الهيغليين الشيوخ والهيغليين الشباب .

٤ ـ الديودوتشي : ضباط اسكندر الكبير الذين تحاربوا بوحشية من اجل السلطة بعد وفاة الاسكندر . وفي غمار هذا الصراع (نهاية القرن الرابع وبداية القرن الثالث قبل الميلاد) انقسمت امبراطورية الاسكنـــدر ، التي كانت متحدة عسكريا واداريا ، الى دول مستقلة عديدة .

٥ ـ ان كلمة «Verbébr» استخدمت في الايديولوجية الالمانيـــة بمعناها الواسع جدا ، شاملا العلاقة المتداخلة المادية والروحية للافراد ، للفئات الاجتماعيـــة ولاقطار بكاملها . لقد أظهر ماركس وانجلز ان العلاقة المادية ، وقبل كل شيء علاقة الرجال بعملية الانتاج ، هي أساس كل شكل للعلاقة . ان مصطلحـــات Verkehrsform (شكـــل العلاقـــة المتداخـــلة) و Verkehrsiveise (أسلوب العلاقة المتداخلة) و Verkehrsverhaltnisse (العـــلاقات او شروط العلاقة المتداخلة) و Verkehrsuerhaltuisse Produktions and (علاقات الانتاج والعلاقة المتداخلة) التي نجدها في الايديولوجيـــة الالمانية استخدمت تعبيرا عن مفهوم « علاقات الانتاج » التي اتخذت شكلها في فكر ماركس وانجلز في ذلك الحين .

٦ ـ ان كلمة (Stamm) التي ترجمت في هذا الكتاب بكلمة « قبيلة » لعبت دورا كبيرا جدا في المؤلفات التاريخية التي كتبت في أربعينات القـرن الماضي ، اكثر مما لعبت هذا الدور حاليا ، فلقد استخدمت للاشارة الى شيوعية أناس ينحدرون من جد مشترك ، وتشتمل هذه الكلمة على المفاهيم الحديثة للجانس والقبيلة . ان أول من حدد وفرق بين هذه المفاهـــيم هو لويس هنري مورغان في كتابه الرئيسي « المجتمع القديم » (١٨٧٧) . ان هذا المؤرخ وعالم الانسان الاميركي البارز ، قد أظهر ، لاول مرة ، اهمية الجـانس باعتباره نواة النظام المشاعي البدائي ، وبذلك أرسى الاساس العلمي لتاريخ المجتمع القديم . فقد رسم انجلز الاستنتاجات العامة من اكتشافات مورغان ، وقام بتحليل شامل لمعنى مفهومي « الجانس » و « القبيلة » في كتابه « أصـــل العائلة والملكيـة الخاصة والدولة » (١٨٨٤) .

٧ ـ قانون ليسينيوس وسكستوس الزراعي ، والمحاكم الرومانية للشعب ، اجيز في ٣٦٧ ق.م نتيجة النضال الذي خاضه العوام ضد المواطنين الاصليين . فلا يستطيع المواطن الروماني ، حسب هذا القانون ، أن يمتلك اكثر من ٥٠٠ يوغيرا (٣٠٩ اكر تقريبا) من الارض العامة .

٨ ـ المرجع هنا هو مقالة برونو بوير «شخصية لودفيغ فيورباخ» المنشورة ١٨٤٥ .

٩ ـ انظر هيغل «فلسفة التاريخ» ، (المقدمة ، الاساس الجغرافي للتاريخ العالمي) .

١٠ ـ « الحوليات الالمانية الفرنسية » مجلة حررهـا ماركس وارنولد روج وطبعت بالالمانية في باريس . وظهر العدد الوحيد المزدوج في شباط ١٨٤٤ . ولـــم تتابع المجلة صدورها ، ويرجع السبب الرئيسي الى الخلافات الاساسية في

الراي بين ماركس والراديكالي البرجوازي روج .

١١ ـ ان الاستنتاج القائل ان الثورة البروليتارية لا تنتصر الا اذا نشبت في كل الاقطار الراسمالية المتقدمة في الوقت ذاته . ولذلك يستحيل انتصار الثورة في بلد واحد ، كان استنتاجا صحيحا في مرحلة راسمالية ما قبل الاحتكار .

اما لينين الذي اكتشف التطور السياسي والاقتصادي المتفاوت للراسمالية في مرحلة الامبريالية ، فقد انتهى الى استنتاج جديد على هذا الاساس . لقد اشار الى انه في الشروط التاريخية الجديدة . في مرحلة الراسمالية الاحتكارية . يمكن ان تنتصر الثورة الاشتراكية اولا في بضعة اقطار ، او حتى في قطر واحد . لقد وردت هذه الموضوعة لاول مرة في مقالة لينين حول شعار « الولايات المتحدة الاوروبية » ١٩١٥ (انظر هذه المقالة في القسم الثاني من هذا الكتاب) .

١٢ ـ « النظام القاري » أو الحصار القاري اعلنه نابليون الاول عام ١٨٠٦ يحظر فيه التجارة بين اقطار القارة الاوروبية وبريطانيا العظمى . وقد تفسخ النظام بعد اندحار نابليون في روسيا .

١٣ ـ انظر الملاحظة ٨ .

١٤ ـ المارسيلييز والكارمانول و Caira ـ اناشيد ثورية للثورة البرجوازية الفرنسية (١٧٨٩ ـ ١٧٩٩) . ولازمة النشيد الاخير هي : انظروا ، انظروا ، الارستقراطيون على المصابيح .

١٥ ـ التعبير من كتاب ماكس شتيرنر « المفرد وملكيته » (ليبزيغ ١٨٤٥) .

١٦ ـ التعبير من مقالة برونو بوير « شخصية لودفيغ فيورباخ » .

١٧ ـ التعبير من كتاب ماكس شتيرنر « المفرد وملكيته » .

١٨ ـ هالبش جاهبروشر ودوتش جاهبروشر ـ لقب مختصر للصحيفة الدورية الادبية والفلسفية العائدة الى الهيغليين الشباب ، صدرت بعنوان « حوليات هال في العلم والفن الالمانيين » من كانون الثاني ١٨٣٨ حتى حزيران ١٨٤١ . وبعنوان « الحوليات الالمانية للعلم والفن » من تموز ١٨٤١ حتى كانون الثاني ١٨٤٣ . وفي كانون الثاني ١٨٤٣ حظرتها الحكومة .

١٩ ـ برونو بوير « تاريخ السياسة والثقافة والتنوير في القرن الثامن عشر » ١٨٤٣ ـ ١٨٤٥ .

٢٠ ـ المرجع هنا الى مقالة لودفيغ فيورباخ (حول « جوهر المسيحية » بالنسبة لكتاب « المفرد وملكيته ») المنشورة في ١٨٤٥ .

وتنتهي المقالة بالمقطع التالي : « ولذلك فان فيورباخ لا يمكن ان يسمى ماديا ولا مثاليا ولا فيلسوف الهوية . فمن هو اذن ؟ انه في الفكر ما هو في الواقع ، وفي الروح ما هو في اللحم ، وفي الجوهر ما هو في الجوهر ـ انه انسان أو بالاحرى ـ ما دام فيورباخ يدخل جوهر الانسان في مجتمعه ـ انه انسان اجتماعي ، انه شيوعي » .

٢١ ـ فيورباخ « مبادىء فلسفة المستقبل » ١٨٤٣ .

ان انجلز في ملاحظاته وشروحاته بعنوان « فيورباخ » في الفصل الاول من المجلد الاول من الايديولوجية الالمانية يقتبس المقطع الثاني من كتاب فيورباخ :

« ليس الوجود مفهوما عاما يمكن ان ينفصل عن الاشياء . انه يشكل وحدة مع الاشياء الموجودة ... الوجود هو وضع الجوهر . **ان جوهري هو وجودي** . ان السمكة في الماء لكن جوهرها لا ينفصل عن هذا الوجود . وحتى اللغة توحد بين الجوهر والوجود . ان الوجود ينفصل عن الجوهر في الحياة البشرية فقط ـ **ولكن في حالات استثنائية فقط** ، فيحدث ان جوهر شخص ما لا يكون في المكان الموجود هو فيه ، وبسبب هذا الانفصال فقط فان روحه ليست حقا في المكان الذي يكون فيه جسده فعلا . فحيث يكون قلبك ، هناك تكون . فكل الاشياء ـ بغض النظر عن **احالات غير العادية** ـ تبتهج في ان تكون في المكان الذي هي فيه ، وتبتهج في ان تكون ما هي عليه .

« والاطراء الافضل هو لحالة الاشياء القائمة . وتشذ حالات استثنائية وحالات غير عادية ، فعندما يكون سنك سبع سنوات تبتهج في ان تكون بوابا في منجم فحم وتبقى في الظلمة وحيدا اربع عشرة ساعة في اليوم ، ولان هذا هو وجودك فانه جوهرك . والشيء نفسه ينطبق على الممثل الذاتي . ان « جوهرك » هو ان تكون تابعا لفرع من فروع العمل » (ماركس وانجلز في الايديولوجيا الالمانية ، موسكو ١٩٦٨ ص ٦٧٥) .

٢٢ ـ هنا يرجع ماركس وانجلز الى الفصل الثالث في المجلد الاول للايديولوجية الالمانية . وهذا الجزء حول فيورباخ كان في الاصل في الفصل الثالث ويتلوه مباشرة النص الذي يستشهد به ماركس وانجلز . وفي المقطع المذكور من الفصل الثالث يستشهدان بكتاب هيغل « فلسفة التاريخ » الخ .

٢٣ ـ عصبة مكافحة قانون القمح ، أسست في ١٨٣٨ من قبل مالكي مصانع مانشستر كوبن وبرايت . ان ما يسمى قوانين القمح التي تهدف الى حصر او حظر استيراد الحبوب من الخارج هي لصالح اصحاب العقارات الكبيرة . ان العصبة تقدمت بطلب اباحة التجارة الحرة ، وحاربت من اجل الغاء قوانين القمح بهدف تقليص اجور العمال واضعاف الوضع الاقتصادي والسياسي للارستقراطية العقارية . وقد الغيت هذه القوانين عام ١٨٤٦ نتيجة هذا النضال ، وكان هذا حدثا بارزا سجل انتصار البرجوازية الصناعية على الارستقراطية العقارية .

٢٤ ـ Verein (التعاون) هي بحسب مفهوم ماكس شتيرنر اتحاد طوعي للانانيات .

٢٥ ـ ايكين : « تشخيص القطر من ثلاثين الى اربعين ميلا من مانشستر » لندن ١٧٩٥ .

٢٦ ـ شاهد من « رسالة حول المنافسة في التجارة » المنشورة في كتاب بنتو « اطروحة حول التداول والاعتماد » امستردام ١٧٧١ ص ٢٣٤ و ٢٨٣ .

٢٧ ـ آدم سميث « بحث في طبيعة ثروة الامم واسبابها » لندن ١٧٧٦ .

٢٨ ـ انظر كتاب جان جاك روسو « العقد الاجتماعي ، أو مبادىء القانون السياسي » امستردام ١٧٦٢ .

٢٩ ـ غزا النورمانديون انكلترا في ١٠٦٦ ، نابولي في ١١٣٠ .

٣٠ ـ الامبراطورية الرومانية الشرقية : دولة اسست بالانفصال عن دولة مالكي العبيد الرومانية في ٣٩٥ ، وكانت القسطنطينية مركزها ، واكتسبت اخيرا لقب البيزنطية. وظلت الامبراطورية الشرقية قائمة حتى الغزو التركي ١٤٥٣ .

٣١ ـ كانت المدينة الايطالية أمالفي مركزا تجاريا منتعشا في القرنين العاشر والحادي عشر . وكان قانونها البحري Talula Amalphitana هو القانون المعمول به في كل القطر كما كان منتشرا في أقطار البحر الابيض المتوسط .

٣٢ ـ بيان الحزب الشيوعي ـ الوثيقة المنهجية الاولى للشيوعية العلمية التي قدمت شرحا متماسكا شاملا للمبادىء الاساسية لتعاليم ماركس وانجلز الكبرى . « لخص هذا الكتاب بعبقرية مشرقة واضحة المفهوم العالمي الجديد ، المادية المتماسكة ، التي شملت أيضا ميدان الحياة الاجتماعية والديالكتيك ، بصفتها المذهب الاشمل والاعمق للتطور ، ونظرية النضال الطبقي ، والدور الثوري التاريخي العالمي للبروليتاريا ـ خالقة المجتمع الحديث » (لينين ، المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢١) . كتبه ماركس وانجلز باعتباره برنامج العصبة الشيوعية. وطبع البيان لاول مرة في لندن في شباط ١٨٤٨ .

والموجود هنا من البيان هما فصلان : « البرجوازية والبروليتاريون » و « البروليتاريون والشيوعيون » .

٣٣ ـ كتاب ماركس « صراع الطبقات في فرنسا » (١٨٤٨ ـ ١٨٥٠) . انه يشرح من المواقف المادية كل فترة التاريخ الفرنسي ، ويبرز أهم المبادىء في تكتيك البروليتاريا الثوري . وعلى أساس الخبرة العملية للنضال الثوري الجماهيري. طور ماركس نظريته عن الثورة ودكتاتورية البروليتاريا . لقد اظهر ان الثورات هي « قاطرات التاريخ » التي تسهل تقدمه ونظهر القوة الخلاقة العظيمة للجماهير ، والبروليتاريا هي القوة الحاسمة في ثورات القرن التاسع عشر . واذ يظهر ماركس ان من الضروري ان تنتزع الطبقة العاملة السلطة السياسية، يستخدم لاول مرة مصطلح « دكتاتورية البروليتاريا » . ويكشف عن المهمات السياسية والاقتصادية والايديولوجية لهذه الدكتاتورية . ويصوغ فكرة التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين ، وتلعب الطبقة العاملة الدور القيادي. وفي كتابنا مقتطفات من ذلك الكتاب .

٣٤ ـ الشاهد هنا هو الانتفاضة البطولية لعمال باريس في ٢٣ ـ ٢٦ حزيران ١٨٤٨ التي سحقتها البرجوازية الفرنسية بوحشية مريعة . وكانت هذه الانتفاضة اول حرب أهلية بين البروليتاريا والبرجوازية .

٣٥ ـ الحلف المقدس ـ تآلف رجعي للملكيات الاوروبية أسس عام ١٨١٥ من قبل

روسيا القيصرية والنمسا وبروسيا لقمع الحركات الثورية في الاقطار الاوروبية وللحفاظ على الملكيات .

٣٦ ـ حزب النظام ـ حزب البرجوازية الكبيرة المحافظة أسس ١٨٤٨ . كان تجمعا لقطاعين ملكيين فرنسيين ـ الشرعيين والاورليانيين ، من ١٨٤٩ حتى انقلاب ٢ كانون الثاني ١٨٥١ ، وقد تم له المركز القيادي في الجمعية التشريعية للجمهورية الثانية .

٣٧ ـ لوناسيونال : صحيفة يومية فرنسية صدرت في باريس سنة ١٨٣٠ ـ ١٨٥١ . وكانت ناطقة بلسان الجمهوريين البرجوازيين المعتدلين .

لابرس ـ صحيفة يومية صدرت في باريس سنة ١٨٣٦ ، ووقفت في المعارضة خلال ملكية تموز ، وكانت في ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ الناطقة باسم الجمهوريين البرجوازيين وبالتالي باسم البونابرتيين .

لوسيكل ـ صحيفة فرنسية يومية صدرت في باريس من ١٨٣٦ حتى ١٩٣٩ . وعبرت في اربعينات القرن الماضي عن آراء القطاع البرجوازي الصغير الذي قنع بالمطالبة بالاصلاحات الدستورية المعتدلة ، وفي الخمسينات كانت صحيفة جمهورية معتدلة .

٣٨ ـ في دراسة نظرية البروليتاريا وتكتيكها في الثورة القادمة يشدد ماركس وانجلز بصورة خاصة في « رسالة اللجنة المركزية » على ضرورة انشاء حزب بروليتاري مستقل ، والانفصال عن الديمقراطيين البرجوازيين الصغار . ان الفكرة الرئيسية المرشدة للرسالة كانت « الثورة المستمرة » التي ستضع حدا للملكية الخاصة والطبقات وتقيم مجتمعا جديدا .

٣٩ ـ يستشهد انجلز هنا بالاشتراكي البرجوازي الصغير لويس بلان والعامل البرت (الكسندر مارتان) الذي مثل البروليتاريا في الحكومة الموقتة البرجوازية للجمهورية الفرنسية ، التي تشكلت في شباط ١٨٤٨ .

٤٠ ـ الوصاية الامبراطورية التي انتخبت في جمعية فرانكفورت الوطنية في ٦ حزيران ١٨٤٩ ، تتالف من خمسة ممثلين عن الجناح اليساري في الجمعية الوطنية ومن الليبراليين . وحاولت أن تجني حتى بعض ثمار ثورة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ الالمانية من خلال فشل البرلمان ، وقد حلت هذه الجمعية الوطنية في ١٨ حزيران ١٨٤٩ .

٤١ ـ يدرس انجلز في كتابه الثورة والثورة المضادة في المانيا نتائج ثورة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ الالمانية ويقدم تحليلا عميقا لمبادئها ، والمراحل الاساسية في تطورها ، والموقف الذي اتخذته الطبقات والاحزاب المختلفة من وجهة نظر المادية التاريخية .

والمقتطفات المأخوذة منه في هذا الكتاب ، تبرز بعض الاطروحات الاكثر اهمية للمادية التاريخية ، ومن بينها الحاجة الى تحليل الاساس الاقتصادي للمجتمع حتى نفهم التاريخ وتاريخ الافكار الاجتماعية ، والتكرار الطبيعي للثورات بصفتها التعبير عن الحاجات الملحة والمتطلبات العاجلة للبشر الذين

لا ينسجمون مع السياسي والاجتماعي البالي ، والمبادىء الاساسية لتعاليم ماركس عن الانتفاضة المسلحة .

٤٢ ـ in partibus infidelium (تعني حرفيا « في بلاد الوثنيين ») : هي اضافة للقب المطارنة الكاثوليك المعينين في أبرشية اسمية محضة في البلدان غير المسيحية . وقد استخدم ماركس وانجلز هذا التعبير مرارا في كتاباتهما وصفا لحكومات المهاجرين المشكلة في الخارج بغض النظر عن الوضع الحقيقي في القطر .

٤٣ ـ الثامن عشر من برومير لويس بونابرت ، كتب على أساس التحليل الملموس لاحداث فرنسا الثورية من ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ . وفي هذا الكتاب ، يقدم ماركس مزيدا من الايضاح لمبادىء المادية التاريخية الاساسية ـ الصراع الطبقي والثورة البروليتارية والدولة ودكتاتورية البروليتاريا . ويتابع ماركس تحليله لمسألة الفلاحين باعتبارهم حليفا للطبقة العاملة في الثورة المقبلة ، ملخصا دور الاحزاب السياسية في حياة المجتمع ، وايضا موقف الممثلين السياسيين والادبيين لطبقة ما بالنسبة لطبقتهم .

٤٤ ـ برومير : شهر في المفكرة الجمهورية الفرنسية . والثامن عشر من برومير (٩ تشرين الثاني) ١٧٩٩ ـ هو اليوم الذي تم فيه الانقلاب الذي تمخض عن توطيد دكتاتورية نابليون بونابرت العسكرية . ويقصد ماركس « بالطبعة الثانية للثامن عشر من برومير » انقلاب لويس بونابرت في الثاني من كانون الاول ١٨٥١ .

٤٥ ـ في ١٠ كانون الاول ١٨٤٨ انتخب لويس بونابرت في استفتاء عام رئيسا للجمهورية الفرنسية .

٤٦ ـ اخذت هذه العبارة من أسطورة الكتاب المقدس وفيها انه خلال خروج الاسرائيليين من مصر تمنى الضعفاء منهم لو ماتوا في العبودية ، وهم أمام أوعية اللحم المصرية من ان يخضعوا لهذه التجارب ويعانوا الجوع في طريقهم عبر الصحارى .

٤٧ ـ هنا رودس فاقفز هنا : هذه الكلمات من حكاية لايسوب حول ان متبجحا ادعى انه يستطيع الاتيان بشاهد ليثبت انه قام بقفزة عظيمة في رودس ، فكان الجواب : « لماذا تأتي بشاهد ان كنت قفزت حقا . ها هي رودس فاقفز هنا » . وبمعنى آخر : « اظهر لنا تماما ما تستطيع فعله » .

« هنا الوردة فارقص هنا » ـ أخذ هذا المقطع من الشاهد السابق (رودس تعني في اليونانية الوردة) استخدمه هيغل في مقدمة كتابه « مبادىء فلسفة الحق » .

٤٨ ـ انظر الملاحظة رقم ٣٦ .

٤٩ ـ يرجع هنا ماركس الى خاصة الثورة البرجوازية عندما كانت البرجوازية معادية للشعب ، عندما كانت قوة ثورية مضادة وكانت البروليتاريا اضعف من ان تتجنب هجوم الثورة المضادة .

٥٠ ـ بيتر سكليميل ـ بطل قصة بالاسم نفسه كتبها البيرت شاميزو . وقد باع سكليميل ظله لقاء محفظة سحرية .

٥١ ـ شكسبير ، الفصل الاول ، المشهد الخامس من مسرحية هاملت .

٥٢ ـ سيفينيز ـ اقليم جبلي من مقاطعة لانفيدوك في فرنسا حيث قامت انتفاضة الفلاحين عام ١٧٠٢ وحتى ١٧٠٥ . وقد اكتسب التمرد الذي ابتدأ باحتجاج ضد اضطهاد البروتستانت طابعا معاديا للاقطاعية بشكل واضح . وقد استمرت الانتفاضات الفلاحية المنفصلة حتى عام ١٧١٥ .

فاندي ـ اقليم في غربي فرنسا حيث قامت انتفاضة فلاحية مناهضة للثورة خلال الثورة البرجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر . وقاد الانتفاضة النبلاء والكهان .

٥٣ ـ المجلة الرينانية للسياسة والتجارة والصناعة ـ صحيفة يومية نشرت في كولون من ١ كانون الثاني ١٨٤٢ وحتى ٣١ اذار ١٨٤٣ . أسسها ممثلو البرجوازية الرينانية التي كانت تعارض الملكية البروسية . وبدأ ماركس يسهم في الصحيفة في نيسان ١٨٤٢ . وفي تشرين الاول من العام ذاته أصبح أحد محرريها .

وبدأت الصحيفة تحت رئاسة تحرير ماركس تكتسب الطابع الثوري الديمقراطي . اتخذت الحكومة البروسية قرارا باغلاقها في ١ نيسان ١٨٤٣ . ومال أصحابها الى جعلها معتدلة لتفادي قرار الحكومة بالحظر ، فأعلن ماركس استعفاءه من الصحيفة في ٧ اذار ١٨٤٣ .

٥٤ ـ المرجع هنا هو لمقالات ماركس « مناقشات اللانداغ الريناني ، المقالة الثالثة ، مناقشات حول سرقة الاخشاب » .

٥٥ ـ الصحيفة العامة ـ صحيفة يومية المانية رجعية انشئت في ١٧٩٨ ، كانت تنشر من ١٨١٠ ـ ١٨٨٢ في أوغسبرج . وفي ١٨٤٢ نشرت مقالات تشوه الشيوعية الخيالية والاشتراكية . وقد فضح ماركس ذلك في مقالته « الشيوعية والصحيفة العامة الاوغسبرجية » .

٥٦ ـ انظر الملاحظة رقم ١٠ .

٥٧ ـ المرجع هو كتاب انجلز الاقتصادي الاول « موجز نقد الاقتصاد السياسي » .

٥٨ ـ المرجع هو « الايديولوجية الالمانية لماركس وانجلز .

٥٩ ـ العمل المأجور ورأس المال لماركس .

٦٠ ـ الصحيفة الرينانية الجديدة ـ صحيفة يومية نشرت في كولون من ١ حزيران ١٨٤٨ حتى ١٩ ايار ١٨٤٩ . وكان ماركس رئيس تحريرها . ورغم ملاحقات الشرطة دافعت بعنف عن مصالح البروليتاريا والديمقراطية الثورية . وتوقفت الصحيفة عن الصدور نتيجة ابعاد ماركس من بروسيا ونتيجة حملة القمع التي نظمت ضد بقية المحررين .

٦١ ـ نيويورك تريبيون اليومية ـ صحيفة برجوازية تقدمية صدرت من ١٨٤١ الى ١٩٢٤ . ساهم فيها ماركس وانجلز من آب ١٨٥١ حتى اذار ١٨٦٢ .

٦٢ ـ مقالة « وجهة نظر النقد السياسي الاقتصادي لكارل ماركس » كتبها كوفمان.
٦٣ ـ انظر مطلع « مقدمة كتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » .
٦٤ ـ المرجع هنا هو للفلاسفة الالمان نجنر ولانج ودوهرنغ وفشر وآخرين .
٦٥ ـ يرجع هذا الى الانحدار الحاد ، الذي ابتدأ في الخمسة عشر قرنا الاخيرة ، لدور جنوا والبندقية والمدن الايطالية الشمالية الاخرى في تجارة النقل نتيجة الاكتشافات الجغرافية الكبرى لتلك الايام : اكتشاف كوبا وهايتي وباهاما وقارة اميركا الشمالية ، والبحر الذي يؤدي الى الهند حول افريقيا الوسطى الجنوبية ، واخيرا قارة اميركا الجنوبية .
٦٦ ـ حول مسألة التراكم الاولي انظر ايضا الجزء (٨) الفصل (٢٧) نزع ملكية السكان الريفيين للارض (الفصل الثامن والعشرون) ... الخ .
٦٧ ـ س بيكير : نظرية جديدة في الاقتصاد السياسي والاجتماعي أو بحث في تنظيم المجتمعات (باريس ١٨٤٢ ، ص ٤٣٥) .
٦٨ ـ من الواضح ان ماركس يرجع هنا الى « مقالة حول المزايا المقارنة للمنافسة والتعاون » .
٦٩ ـ انظر الملاحظة رقم ٤٦ .
٧٠ ـ الاشارة هنا الى الاصلاح الحكومي ١٨٧٢ في بروسيا . وطبقا له فان السلطة الموروثة للاقطاعي في اقطاعيته الغيت واقيمت معالم الحكم الذاتي المحلي .
٧١ ـ نقد برنامج غوتا : كتبه ماركس عام ١٨٧٥ ويتضمن نقدا لبنود مشروع برنامج حزب العمال الالماني الموحد . وفي هذا الكتاب نجد كثيرا من معالم النظرية الماركسية مثل الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا ومرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية ومرحلتي المجتمع الشيوعي والانتاج وتوزيعه الاشتراكي في ظل المجتمع الاشتراكي والسمات الاساسية للشيوعية وحزب الطبقة العاملة .
٧٢ ـ انظر بيان الحزب الشيوعي « البرجوازيون والبروليتاريون » .
٧٣ ـ Marat of Berlin اشارة ساخرة الى هاسلمان رئيس تحرير صحيفة « الاشتراكي الديمقراطي الجديد » ، لسان حال الجمعية العامة اللاسالية لحزب العمال الالماني .
٧٤ ـ يشير ماركس هنا الى « الصحيفة الالمانية العامة » لسان حال الحكومة البسماركية .
٧٥ ـ اشارة الى كتاب لانج « مسألة العمل : في الحاضر والمستقبل » .
٧٦ ـ صحيفة شهرية طبعت في باريس من ١٨٤٠ الى ١٨٥٠ .
٧٧ ـ اشارة الى ازمة ١٨٧٣ الاقتصادية التي كانت عميقة جدا وانتشرت في النمسا والمانيا واميركا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وايطاليا وروسيا واقطار اخرى .
٨٨ ـ الاشتراكية الخيالية الاشتراكية العلمية كتاب لانجلز ، وهو عبارة عن ثلاثة فصول من كتاب انجلز « انتي دوهرنغ » حيث أراد من وراء ذلك تقديم عرض

للنظرية الماركسية كنظرة عامة شاملة ووضع ذلك بين يدي العمال . والكتاب مقارنة بين الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية والفرق بينهما .

٧٩ ـ الشارتية : الحركة الجماهيرية الاولى للطبقة العاملة التي برزت في بريطانيا من ١٨٣٠ وحتى ١٨٤٠ . رفع الشارتيون عريضة الى البرلمان (وثيقة الشعب) تطالب بالانتخاب العام والغاء صفة الملكية العقارية كشرط للمقعد النيابي ... الخ ، والتف حولهم ملايين العمال لتحقيق هذه المطالب وتجمعت الجماهير وتظاهرت . ورفض البرلمان الوثيقة وكل عرائض الشارتيين وشنت الحكومة حملات الاضطهاد واعتقلت وسجنت قادتهم . وكان للشارتية تأثير كبير على الحركة العمالية العالمية .

٨٠ ـ الاشارة هنا الى حروب القرنين : السابع عشر والثامن عشر ، بين الاقطار الاوروبية الكبرى للسيطرة على التجارة مع الهند واميركا من اجل الاسواق العالمية. وقد تم النصر فيما بعد لبريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر فسيطرت على معظم التجارة العالمية .

٨١ ـ كارل ماركس « رأس المال » المجلد الاول .

٨٢ ـ المرجع السابق .

٨٣ ـ المرجع السابق .

٨٤ ـ أنظر فورييه « المؤلفات الكاملة » المجلد السادس باريس ١٨٤٥ من ص ٣٩٣ حتى ٣٩٤ .

٨٥ ـ جمعية تجارية مالية تأسست في بروسيا ١٧٧٢ .

٨٦ ـ « دولة الشعب الحر » شعار الديمقراطيين الاشتراكيين في ١٨٧٠ . ولمعرفة موقف الماركسية من ذلك أنظر كتاب ماركس « نقد برنامج غوتا » .

٨٧ ـ هذا يرجع الى اصلاح قانون الانتخابات الذي وافق عليه مجلس العموم ١٨٣١ وهذا ما فتح باب البرلمان أمام البرجوازية الصناعية .

٨٨ ـ الكتاب المقدس ، السفر الثاني ، الاصحاح العشرون ، الآية ١٥ .

٨٩ ـ « رأس المال » المجلد الاول ص ٥٩ ـ ٦٠ .

٩٠ ـ المرجع السابق .

٩١ ـ فرق دائم عن النتيجة الصحيحة فرضا والقائمة على المزاريا الشخصية للدارس أو للطريقة .

٩٢ ـ أنظر هيغل « موسوعة العلوم الفلسفية » .

٩٣ ـ مقتبس من الشاعر الروماني الهجاء القديم « جوفينال » .

٩٤ ـ أنظر « رأس المال » المجلد الاول ص ٥٨٣ ـ ٥٨٤ .

٩٥ ـ مقتبس من تهنئة فريدريك وليم الرابع الجيش الايراني بمناسبة عيد أول السنة في ١ كانون الثاني ١٨٤٩ .

٩٦ ـ أنظر « رأس المال » المجلد الاول ص ٧٥١ .

٩٧ ـ في هذا الكتاب يشرح انجلز مبادىء المادية التاريخية والمادية الجدلية .

٩٨ ـ « محاضرات في فلسفة التاريخ » لهيغل ، الجزء الاول المقطع الثاني .

٩٩ ـ مجلس نيقيا : أول مؤتمر لمطارنة الامبراطورية الرومانية دعا اليه الامبراطور قسطنطين في مدينة نيقيا (٣٢٥) . وخرج المجلس بالقانون النيقي (المبادىء الرئيسية للكنيسة الارثوذكسية) . وكانت مخالفته تعتبر جريمة كبرى ضد الدولة .

١٠٠ ـ Albigenses (نسبة الى مدينة البي) طائفة دينية كانت نشيطة في مدن جنوب فرنسا وشمال ايطاليا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر . وقد عارضت هذه الطائفة الطقوس الكاثوليكية والتنظيم الكنسي . وعبرت ، بصورة دينية ، عن معارضة صغار التجار والصناعيين ضد الاقطاعية .

١٠١ ـ انقلاب ١٦٨٨ نصب وليم الارانجي ونجم عنه نفي الملك جيمس الثاني .

١٠٢ ـ حروب الوردتين : حروب في انكلترا) ١٤٥٥ ـ ١٤٨٥) بين الاسر الاقطاعية في لانكستر ويورك ، والاسم مأخوذ من شعاري الطرفين : الوردة الحمراء والوردة البيضاء . وبينما حظي اليوركيون بتأييد اصحاب الاراضي الاقطاعيين من الجنوب وهو الجزء المتطور اقتصاديا ، حظي اللانكستريون بتأييد الارستقراطية الاقطاعية من الاقطار الشمالية .

١٠٣ ـ مأخوذ من مقدمة هوبز لكتابه

١٠٤ ـ اعلان حقوق الانسان والمواطن اتخذ في الجمعية التأسيسية الفرنسية عام ١٧٨٩ .

١٠٥ ـ لا يقصد انجلز هنا قانون نابليون فقط بل كل النظام البرجوازي وقانونه .

١٠٦ ـ انظر الملاحظة ٨٧ .

١٠٧ ـ الاشارة هنا الى قائمة قوانين الحبوب التي وافق عليها البرلمان الانكليزي في حزيران ١٨٤٦ .

١٠٨ ـ ميثاق الشعب الذي يتضمن مطالب الشارتيين طبع في ١٨٣٨ في الثامن من أيار على شكل قائمة ليوافق البرلمان عليها . ويتضمن الاقتراع العام والانتخاب السنوي للبرلمان والمساواة أمام القانون والغاء ميزة الملكية العقارية بالنسبة للمرشحين ... الخ .

١٠٩ ـ الاخ جوناثان اسم مستعار اطلقه الانكليز على الاميركان الشماليين اثناء حروب المستعمرات في اميركا من اجل الاستقلال .

١١٠ ـ حركة في البروتستانتية ظهرت في النصف الاول من القرن الثامن عشر في انكلترا ثم انتشرت في اميركا الشمالية .

١١١ ـ الاصلاح البرلماني الثاني تحقق في انكلترا عام ١٨٨٤ تحت الضغط الجماهيري في المقاطعات الريفية . ونالت المناطق الريفية من الحرية ما نالته المناطق الصناعية في المدن .

١١٣ ـ اشتراكية الكرسي اتجاه في الايديولوجية البرجوازية ظهر بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠ . ويمثله أساتذة الجامعات الالمانية ونادى بالاصلاحية البرجوازية تحت شعار الاشتراكية في الكراسي الجامعية .

١١٤ ـ الطقوسية اتجاه في الكنيسة الانكليزية ظهر في عام ١٨٣٠ . وجاهد

انصاره لاقامة الطقوس الكاثوليكية (ومن هنا اسمه) .

١١٥ ـ مقدمة انجلز لصراع الطبقات في فرنسا الكتاب الذي الفه ماركس . وقد كتبت للطبعة المنفصلة للكتاب في برلين عام ١٨٩٥ . وقد ألح الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني على انجلز لتخفيف اللهجة الثورية في الكتاب . وقد ظهر النص الكامل للمقدمة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٣٠ .

١١٦ ـ انظر الملاحظة ٦٠ .

١١٧ ـ الصحيفة الرينانية الجديدة انشأها ماركس وانجلز في كانون الاول ١٨٤٩ وظلت حتى تشرين الثاني عام ١٨٥٠ .

١١٨ ـ الاشارة هنا الى الاخفاقات الحكومية واستسلامها .

١١٩ ـ انظر الملاحظة ٤٢ .

١٢٠ ـ اشارة الى الحزبين الملكيين في البرجوازية الفرنسية في النصف الاول من القرن التاسع عشر : الشرعيين والارليانيين . الاول يؤيد أسرة بوربون والثاني يؤيد دوق أرليان .

١٢١ ـ خلال حكم نابليون الثالث شاركت فرنسا في حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٥) وشنت الحرب مع النمسا على حساب ايطاليا (١٨٥٩) وشاركت بريطانيا في حربها ضد الصين (١٨٥٦ ـ ١٨٥٨) وبدأت تغزو الهند الصينية (١٨٦٠ ـ ١٨٦١) ونظمت حملة على سورية (١٨٦٠ ـ ١٨٦١) والمكسيك (١٨٦٢ ـ ١٨٦٧) وحاربت اخيرا ضد بروسيا (١٨٧٠ ـ ١٨٧١) .

١٢٢ ـ الاتحاد الالماني تأسس في مؤتمر فيينا في ٨ حزيران ١٩١٥ وكان تعاونا بين الولايات الملكية المطلقة الاقطاعية ، وهذا ما ساعد على تفكيك الوحدة السياسية والاقتصادية .

١٢٣ ـ ظهرت الامبراطورية الالمانية نتيجة لانتصار بروسيا على فرنسا في حرب ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ ، ولم تشمل هذه الامبراطورية النمسا ، ولذلك جاء اسم « الامبراطورية الالمانية الصغيرة » . وكان اندحار نابليون الثالث قد ادى الى قيام ثورة في فرنسا اطاحت بلويس بونابرت وأقامت الجمهورية في ٤ ايلول ١٨٧٠ .

١٢٤ ـ الاشارة هي لخمسة آلاف مليون فرنك دفعت لالمانيا بعد هزيمة فرنسا .

١٢٥ ـ أباح بسمارك حق الانتخاب في ١٨٦٦ للناخبين في الريخستاغ الالماني الشمالي ، وفي ١٨٧١ أتاحه لكل الناخبين في ألمانيا المتحدة .

١٢٦ ـ يقتبس انجلز هنا مقدمة ماركس لبرنامج حزب العمال الفرنسي المتخذ في مؤتمر هافر ١٨٨٠ .

١٢٧ ـ في ٤ أيلول ١٨٧٠ أطاحت الجماهير الثورية بحكومة لويس بونابرت واعلنت الجمهورية . وفي ٣١ تشرين الاول ١٨٧٠ قام البلانكيون بمحاولة انقلاب فاشلة ضد حكومة الدفاع الوطني .

١٢٨ ـ نشبت معركة واغرام في ٥ ـ ٦ تموز ١٨٠٩ ، خلال حرب النمسا وفرنسا ١٨٠٩ . قاد نابليون بونابرت الفيالق الفرنسية وهزم

الجيش النمسوي . وجرت معركة واترلو في ١٨ حزيران ١٨١٥ وهزم نابليون .

١٢٩ – يشير انجلز الى الصراع الطويل الذي جرى بين الدوقات والنبلاء ونجم عنه توقيع المعاهدة التأسيسية في روستوك ١٧٥٥ واقرار الحقوق الوراثية للنبلاء .

١٣٠ – الاشارة الى اندماج مملكة هانوفر ومقاطعة هس كاسل ودوقية ناساو في بروسيا ١٨٦٦ نتيجة انتصار بروسيا على النمسا والولايات الالمانية الصغيرة ١٨٦٦ .

١٣١ – كتب آننكوف الى ماركس في ١ تشرين الثاني ١٨٤٦ حول كتاب برودون : الحقيقة ان خطة الكتاب تبدو لي اختلاق رجل يحاول الاطاحة بالفلسفة الالمانية اكثر مما هي حصيلة ضرورية للتحليل والتطور المنطقي لموضوع محدد .

١٣٢ – الاشارة هنا لكتاب ماركس الذي عزم على تأليفه وهو « نقد السياسة والاقتصاد » .

١٣٣ – يرجع ماركس هنا الى الفصل الاول (السلع والنقد) من كتابه رأس المال.

١٣٤ – دافيد ريكاردو « حول مبادىء الاقتصاد السياسي ونظام الضرائب » ص ٤٧٩ . لندن .

١٣٥ – من كلام هوبز .

١٣٦ – الكتاب المشار اليه هو « فلسفة التاريخ من هيغل والهيغليين حتى ماركس وهارتمان » .

١٣٧ – ورث « انتهاك حرمة هيغل واضطهاده في المانيا المعاصرة » .

١٣٨ – ان بوينغ في رسالته الى انجلز ، الذي قصد ان يلقي محاضرة في الاشتراكية ، يسأله فيما اذا كان بالامكان ان تؤثر التحولات الاشتراكية ، فيما يخص الاختلافات القائمة في الثقافة ومستوى الوعي ... الخ بين شتى طبقات المجتمع .

١٣٩ – انظر الملاحظة ١٠٥ .

١٤٠ – انظر الملاحظة ١٠١ .

١٤١ – انجلز « فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » .

١٤٢ – انظر فيما يتعلق بيوم العمل « رأس المال » المجلد الاول من ٢٣١ – ٣٠٢ وحتى الفصل ٢٤ المعنون « ما يسمى التراكم الاولي » .

١٤٣ – انظر الملاحظة ١٣٦ .

١٤٤ – المرجع هنا هو « رأس المال » المجلد الثالث .

١٤٥ – انظر الملاحظة ١٣٦ .

١٤٦ – المرجع هنا هو كتاب غوليش « الوصف التاريخي للتجارة والصناعة والزراعة لمعظم الدول التجارية الهامة في عصرنا » .

١٤٧ – انجلز « فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » .

١٤٨ ـ في نهاية ١٨٩٣ هاجمت زوسكوي بوغاتسفا صحيفة النارودنيك وبقية الصحف النارودنيكية الماركسية . فكتبت مقالات تشوه نظرة الماركسية في المجتمع والثورة الاشتراكية . وكتاب « من هم أصدقاء الشعب » للينين دفاع عظيم عن الماركسية ونظريتها وفضح لنظرة النارودنيك ورفضهم الطبيعة الموضوعية للتطور الاجتماعي والدور الحاسم للجماهير في التاريخ.

١٤٩ ـ الشاهد هو مقالة ميخائيلوفسكي التي طبعت في ١٨٧٧ .

١٥٠ ـ انظر « راس المال » المجلد الاول ، مقدمة الطبعة الالمانية الاولى .

١٥١ ـ المرجع هو « نقد فلسفة الحق عند هيغل » لماركس ، الذي كتب في صيف ١٨٤٣ .

١٥٢ ـ الاقتباس من مقدمة « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » .

١٥٣ ـ « العقد الاجتماعي » من أهم كتب جان جاك روسو ، طبع في ١٧٦٢ ، وفكرته الرئيسية هي ان كل نظام اجتماعي يجب ان يكون نتيجة الموافقة الحرة . ورغم مثالية الفكرة فقد لعبت عشية الثورة الفرنسية البرجوازية دورا ثوريا .

١٥٤ ـ انظر « راس المال » المجلد الاول .

١٥٥ ـ انظر ماركس وانجلز « الرسائل المختارة » .

١٥٦ ـ انظر « انتي دوهرنغ » لانجلز .

١٥٧ ـ « الايديولوجية الالمانية » كتبه انجلز وماركس معا. وتشخيص الايديولوجية الالمانية الذي عرضه انجلز مأخوذ من كتابه « فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » .

١٥٨ ـ انظر انجلز ، مقدمة الطبعة الاولى لكتابه « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » .

١٥٩ ـ النظام الاقطاعي (fief system) الشكل النوعي للملكية الاقطاعية التي ظهرت وتوطدت في روسيا في القرن الخامس عشر وخصوصا القرن السادس عشر. فأراضي الاقطاعات كانت توزعها الحكومة بين الذين خدموا في الجيش أو البلاط . والاقطاعة كانت الملكية المشروطة والموقتة للنبلاء الذين أدوا هذه الخدمات . وبعد الامر القيصري لبطرس الاول حول الوراثة ، المعلن في ١٧١٤ ، غدت الاقطاعات ملكية خاصة .

١٦٠ ـ الأممية الاولى : نظمها ماركس وانجلز ١٨٦٤ في مؤتمر العمال العالمي في لندن . وقد وجهت الاممية نضال العمال الاقتصادي والسياسي في شتى الاقطار ودعمت وحدتهم . ولعبت دورا كبيرا في تدعيم الماركسية ، وادخلت الاشتراكية الى العمال .

١٦١ ـ يستخدم لينين اسم بورينين ، المساهم في تحرير الصحيفة الرجعية « الازمنة الجديدة » رمزا للطرق الذميمة .

١٦٢ ـ « الازمنة الجديدة » صحيفة يومية ظهرت في سان بطرسبرج من ١٨٦٨ حتى ١٩١٧ . في البدء كانت ليبرالية معتدلة ، ولكن منذ ١٨٧٦ غدت

لسان حال الدوائر الرجعية بين الارستقراطية والبيروقراطية .

١٦٣ ـ انظر مقدمة « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » لانجلز .

١٦٤ ـ انظر « راس المال » المجلد الاول .

١٦٥ ـ انظر الملاحظة ١٦٦ .

١٦٦ ـ انظر رسالة ماركس الى روج وكروزناش .

١٦٧ ـ انظر « انتي دوهرنغ » لانجلز .

١٦٨ ـ « المراسل الاوروبي » صحيفة شهرية تاريخية سياسية أدبية ، برجوازية ليبرالية في اتجاهها ، ظهرت في سان بطرسبرج من ١٨٦٦ حتى ١٩١٨ .

١٦٩ ـ كان مؤلف المقالة البروفسور كوفمان في جامعة بطرسبرج .

١٧٠ ـ في النص التالي يقتطف لينين بعض المقاطع من « انتي دوهرنغ » .

١٧١ ـ انظر « راس المال » المجلد الاول ، ص ٧٨ .

١٧٢ ـ المرجع السابق ص ٧٦١ ـ ٧٦٤ .

١٧٣ ـ الاشارة الى تعقيب على الطبعة الثانية للمجلد الاول من كتاب « راس المال » .

١٧٤ ـ صحيفة سياسية أدبية طبعت في بطرسبرج عام ١٨٢٠ وأغلقتها الحكومة القيصرية عام ١٨٨٤ .

١٧٥ ـ الاشارة الى الاستنتاجات التالية من « البيان الشيوعي » : « لا تقوم الاستنتاجات النظرية للشيوعيين على الافكار والمبادىء التي استنبطها أو اكتشفها هذا او ذاك المصلح المرموق . انهم يعبرون فقط بصورة عامة عن العلاقات الفعلية الناجمة عن الصراع الطبقي القائم ، عن الحركة التاريخية الجارية أمام أبصارنا » .

١٧٦ ـ انظر « انتي دوهرنغ » الفصل التاسع .

١٧٧ ـ اشارة الى اشتراكية النارودنيك . والنارودنية تيار ايديولوجي وسياسي في روسيا ، ظهر في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر . رفض الاقرار بالدور القيادي للطبقة العاملة في الحركة الثورية وآمنوا ان الاشتراكية يمكن ان ينجزها الملاكون الصغار والفلاحون . ولذا ذهبوا الى الريف ، الى الشعب (نارود معناها الشعب ومن هنا اسمهم) ، بيد انهم لم يلقوا تأييدا هناك . وتصالحوا مع القيصرية في الثمانينات والتسعينات ومثلوا مصالح الكولاك وهاجموا الماركسية .

١٧٨ ـ اشارة الى مقالة ميخائيلوفسكي .

١٧٩ ـ مقتبس من رسالة ماركس الى روج .

١٨٠ ـ اشارة الى يوزاكوف .

١٨١ ـ الاشارة الى « جماعة تحرير العمل » وهي أول مجموعة ماركسية روسية أسسها بليخانوف في جنيف عام ١٨٨٣ . ولعبت دورا عظيما في نشر الماركسية في روسيا ، ولكن من غير ان تكون لها صلة بالطبقة العاملة . وأشار لينين الى ان جماعة تحرير العمل أرست فقط الاساس النظري

للحركة الاشتراكية ـ الديمقراطية . وأعلنت الجماعة انها أوقفت عملها عام ١٩٠٣ .

١٨٢ ـ أنظر تعقيب الطبعة الثانية من « رأس المال » .

١٨٣ ـ يقتبس لينين هنا من رسالة ماركس الى روج .

١٨٤ ـ كتاب « المضمون الاقتصادي للنارودنية وانتقادها في كتاب ستروفه : « انعكاس الماركسية في الادب البرجوازي » الفه لينين في بطرسبرج في نهاية ١٨٩٤ وبداية ١٨٩٥ فتابع فيه نقد نظريات النارودنيك .

١٨٥ ـ أنظر الثامن عشر من برومير لويس بونابرت .

١٨٦ ـ « انتي دوهرنغ » .

١٨٧ ـ « رأس المال » الجزء الاول .

١٨٨ ـ ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » الجزء الاول .

١٨٩ ـ مقاطعة صغيرة في جمهورية أثينا القديمة .

١٩٠ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » الجزء الثالث .

١٩١ ـ المرجع السابق ، الجزء الثاني .

١٩٢ ـ أنظر « انتي دوهرنغ » .

١٩٣ ـ أنظر الملاحظة ٣ ٥.

١٩٤ ـ الاشارة الى البيان الشيوعي .

١٩٥ ـ الاشارة الى « نقد الاقتصاد السياسي » لماركس .

١٩٦ ـ « ما العمل » كتبه لينين في كانون الثاني ١٩٠٢ وفيه يشرح أفكار ماركس وانجلز حول الحزب كمرشد ثوري وقوة منظمة للطبقة العاملة . ودعا لينين الى اقامة حزب من نوع خاص .

١٩٧ ـ رابوشي ديلو (قضية العمال) : لسان حال الاشتراكيين الديمقراطيين الروس في الخارج . طبعت في جنيف من ١٨٩٩ حتى شباط ١٩٠٢ ، وعبرت عن الآراء الانتهازية في قضايا التكتيك .

١٩٨ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » المجلد الثالث .

١٩٩ ـ برنامج غوتا : أقره مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني في مدينة غوتا ١٨٧٥ عندما اتحد الحزبان الاشتراكيان : اللاساليون والايزنخيون بقيادة بيبل وليبكنخت . وقد تعرض هذا البرنامج الانتهازي الى نقد مرير من ماركس وانجلز .

٢٠٠ ـ الاقتصادية : تيار انتهازي في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . عارض الاقتصاديون مساهمة الاشتراكيين الديمقراطيين في النضال السياسي . وحصروا مهمات الطبقة العاملة بالنضال الاقتصادي من أجل أجور مرتفعة وشروط عمالية أفضل . وكان الاقتصاديون ضد تأليف حزب سياسي مستقل للطبقة العاملة .

٢٠١ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » المجلد الاول .

٢٠٢ القانون الاستثنائي ضد الاشتراكية أعلنه بسمارك عام ١٨٧٨ ، حظر بموجبه نشاط كل الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية وأحزاب الطبقة العاملة . وفي ١٨٩٠ اضطرت الحكومة الى الغاء القانون هذا .

٢٠٣ ـ انظر الملاحظة ١٨١ .

٢٠٤ ـ وضع الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمسوي في مؤتمر فيينا البرنامج الجديد بدلا من القديم .

٢٠٥ ـ Credo (البرنامج) هو الاسم الذي أطلق على بيان الاقتصاديين الذي كتبه كوزكوفا .

٢٠٦ ـ الحزب التقدمي : حزب برجوازي الماني اسس في حزيران ١٨٦١ . واحد مطاليب برنامجه كان توحيد المانيا تحت سيطرة بروسيا . ولم يؤيد الحزب المطاليب الديمقراطية في الانتخاب العام وحرية الصحافة والتعاونيات ... الخ ، خوفا من ثورة الشعب .

٢٠٧ ـ الاشارة الى كتاب بروكوبوفيتش « حركة العمل في الغرب . دراسة نقدية » . وقد حاول في هذا الكتاب ان يثبت ان ظروف حركة الطبقة العاملة في المانيا وبلجيكا جعلت من المستحيل على الاشتراكية الديمقراطية متابعة السياسة الثورية وشن النضال الثوري .

٢٠٨ ـ اتحادات هرش دنكر : تنظيمات نقابية اصلاحية المانية تأسست في ١٨٦٨ بواسطة هرش ودنكر ، عضوي حزب التقدم البرجوازي. واستمرت في الوجود حتى ١٩٣٣ ، ولم تشكل قوة حقيقية في حركة الطبقة العاملة على الرغم من كل الجهود البرجوازية ودعم الحكومة .

٢٠٩ ـ الاشارة الى بداية ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ في روسيا . وتابع لينين الذي كان حتى ١٩٠٥ مهاجرا عن كثب التطورات في روسيا وقدم تحليلا وتقييما للاحداث .

٢١٠ ـ في كتاب « خطتان للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية » الذي الفه لينين في حزيران وتموز عام ١٩٠٥ ، شرح مفصل لتعاليم سيطرة البروليتاريا في الثورة ، وتحالف العمال والفلاحين ، وتطور الثورة البرجوازية الديمقراطية الى ثورة اشتراكية .

٢١١ ـ الاشارة الى ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ .

٢١٢ ـ الاشتراكيون الثوريون : حزب برجوازي صغير تأسس في روسيا في نهاية ١٩٠١ وبداية ١٩٠٢ نتيجة توحيد مختلف حلقات وجماعات النارودنيك وسموا أنفسهم اشتراكيين ، ولكن اشتراكيتهم كانت مختلفة تماما عن الاشتراكية العلمية للماركسية . كانت اشتراكيتهم اشتراكية مثالية برجوازية صغيرة . طالب الاشتراكيون الديمقراطيون باعطاء الارض للفلاحين آملين تحقيق « اشتراكية الارض » . ولم يميزوا طبقيا بين البروليتاريا والفلاحين متجاوزين التناقضات بين الفلاحين ـ الفلاحين العمال والكولاك ـ ورفضوا الدور القيادي للبروليتاريا في الثورة . وكان

تكتيكهم ضد القيصرية يعتمد على الارهاب الفردي . وبعد فشل ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ اتخذ العديد منهم موقف الليبرالية البرجوازية . وبعد نجاح الثورة البرجوازية الديمقراطية في شباط ١٩١٧ انضم الاشتراكيون الديمقراطيون الى المنشفيك ووقفوا ضد الحكومة المحلية الثورية . وحملوا السلاح ضد ثورة اكتوبر الاشتراكية متعاونين مع البرجوازية والاقطاعية والمتدخلين الاجانب .

٢١٣ ـ يعني اعادة توزيع الارض .

٢١٤ ـ الايسكريون الجدد . هم المنشفيك الملتفون حول صحيفة الايسكرا الانتهازية الجديدة . والايسكرا (الشرارة) هي أول صحيفة ماركسية لكل روسيا أسسها لينين سنة ١٩١٠ وطبعت في الخارج ودخلت البلاد سرا. وبعد الانشقاق في المؤتمر الثاني للحزب (١٩٠٣) الى جناح ثوري (البلشفيك) وانتهازي (المنشفيك) غدت الايسكرا لسان حال المنشفيك من العدد ٥٢ وعرفت بالايسكرا الجديدة .

٢١٥ ـ روسكاي فيدومستي وسن أوتشسفا وناشازيزن وناشي دني : صحف التيار البرجوازي .

٢١٦ ـ الانعتاق : صحيفة طبعت في الخارج من ١٩٠٢ حتى ١٩٠٥ ، لسان حال البرجوازية الليبرالية .

٢١٧ ـ أنظر ماركس وانجلز « البيان الشيوعي » .

٢١٨ ـ أنظر الملاحظة ٢٠٠ .

٢١٩ ـ أنظر « صراع الطبقات في فرنسا » لكارل ماركس .

٢٢٠ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » الجزء الاول .

٢٢١ ـ موسكوفيسكي فيدومستي : من أقدم الصحف الروسية ، أسست عام ١٧٥٦ . استلمها المئة السود منذ ١٩٠٥ .

٢٢٢ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » الجزء الثاني .

٢٢٣ ـ الكاديت : أعضاء الحزب الدستوري الديمقراطي ، الذي يمثل البرجوازية الملكية الليبرالية في روسيا . تأسس في ١٩٠٥ ، وكان أعضاؤه يتألفون من ممثلي البرجوازيين والاقطاعيين ومثقفي البرجوازية .

٢٢٤ ـ بيزاكلافتسي : جماعة من مثقفي البرجوازية الروسية ، نصف كاديت ونصف منشفيك ، تشكلت حول صحيفة بيزاكلافيا الاسبوعية (معناها « بلا عنوان ») ، وروجت أفكار الليبرالية البرجوازية والانتهازية وأيدت الانشقاقيين في الاشتراكية الديمقراطية الروسية والعالمية .

٢٢٥ ـ الاشارة الى حرب المتاريس في موسكو في كانون الاول ١٩٠٥ .

٢٢٦ ـ أنظر « المؤلفات المختارة » المجلد الثاني لماركس وانجلز .

٢٢٧ ـ أنظر « الرسائل المختارة » .

٢٢٨ ـ الدوما : الهيئة التمثيلية التي اضطرت القيصرية الى اقامتها تحت ضغط الاحداث الثورية عام ١٩٠٥ . وكانت الدوما هيئة تشريعية شكلا ولكنها

كانت تملك بعض السلطة فعلا . ولم يكن انتخاب الدوما مباشرة ، فكان العمال والفلاحون والقوميات غير الروسية محرومين من حق الانتخاب . وقد فضح لينين طبيعة الدوما الثالثة الرجعية ومعاداتها للشعب .

٢٢٩ ـ بالاليكن : شخصية في قصة سالتيكوف شدرن .

٢٣٠ ـ البرودونية : تيار معاد للماركسية في الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ، والاسم نسبة الى الفوضوي الفرنسي بيير جوزيف برودون .

٢٣١ ـ الباكونينيون : نسبة الى باكونين ، منظر الفوضوية الاكبر ، شنوا هجوما ضاريا ضد النظرية الماركسية والتكتيك الماركسي لحركة الطبقة العاملة . ومبدأهم الاساسي كان رفض كل أشكال الدولة ، بما في ذلك دكتاتورية البروليتاريا ، وهذا ما فضح فشلهم في فهم الدور التاريخي للبروليتاريا وآمنوا بأن جمعية ثورية سرية ، بأن « دكتاتورية خفية » من « الافراد المرموقين » تقود تمردات الشعب بعد اعلان سقوط الدولة واعلان قيام حكم « اللادولة » .

٢٣٢ ـ البرنشتاينيون : نسبة الى المحرف المشهور ادوار برنشتاين ، وهو تيار انتهازي معاد للماركسية ، ظهر في المانيا في نهاية القرن التاسع عشر .

٢٣٣ ـ الكانتية الجديدة : تيار رجعي في الفلسفة البرجوازية التي ظهرت في المانيا ، أواسط القرن التاسع عشر . وافق الكانتيون الجدد على معظم المفاهيم المثالية الرجعية في فلسفة كانت ورفضوا كل العناصر المادية التي تضمنتها . وتحت شعار « العودة الى كانت » دعوا الى بعث مثالية كانت وحاربوا المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية .

٢٣٤ ـ « رأس المال » الجزء الاول .

٢٣٥ ـ الاشارة الى « نظرية الاستفادة الهامشية » التي ظهرت في القرن الثامن عشر . وأيدتها في القرن التاسع عشر المدرسة النمسوية (بوهمه بوورك ومنجر وآخرون) . اكد اقتصاديو هذه المدرسة ان مصدر القيمة ليس بالعمل الضروري اجتماعيا بل باستغلال السلعة . وتقول هذه المدرسة ان السلعة تعتمد على الطلب والندرة .

٢٣٦ ـ الاشارة الى كومونة باريس وانتفاضة ديسمبر ١٩٠٥ في موسكو والمدن الاخرى التي اعتبرت بداية ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ .

٢٣٧ ـ الميلراندية : تيار انتهازي ينسب الى الاشتراكي الاصلاحي الفرنسي ميلراند ، الذي اشترك عام ١٨٩٩ في الحكومة الفرنسية البرجوازية الرجعية وأيد سياستها المعادية للشعب .

٢٣٨ ـ الارثوذكس : هم الاشتراكيون الديمقراطيون الالمان الذين عارضوا تحريف الماركسية .

٢٣٩ ـ الجيديون : تيار ماركسي ثوري في الحركة الاشتراكية الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، قاده جول جيد وبول لافارغ . وبعد الانقسام في حزب العمال الفرنسي عام ١٨٨٢ شكل

الجيديون حزبا مستقلا دافع عن السياسة الثورية المستقلة للبروليتاريا . وفي ١٩٠١ ألف رواد النضال الطبقي الثوري ، بقيادة « جيد » ، الحزب الاشتراكي لفرنسا (ودعي الاعضاء باسم قائدهم) .
الجوريسيون : اتباع الاشتراكي الفرنسي جان جوريس ، الذي شكل ، مع ميلراند ، جماعته من « الاشتراكيين المستقلين » في ١٨٩٠ .
الامكانيون : تيار برجوازي صغير اصلاحي. قاده بينوا مالون وبول بروس (ويسمون البروسيين) . رفضوا برنامج البروليتاريا الثوري وتكتيكها ، واغفلوا الاهداف الاشتراكية للطبقة العاملة مدعين ان على العمال حصر نضالهم بما هو « ممكن » في ظروف الراسمالية . وفي ١٩٠٢ شكل الامكانيون مع الفئات الاصلاحية الاخرى الحزب الاشتراكي الفرنسي . واتحد الحزبان (الاشتراكي والاشتراكي الفرنسي) تحت اسم الحزب الاشتراكي الفرنسي عام ١٩٠٥ .

٢٤٠ ـ الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي : تأسس عام ١٨٨٤ وكان من بين قادته بعض الاصلاحيين والفوضويين والاشتراكيين الديمقراطيين الثوريين ، وشكل الثوريون الجناح اليساري للحركة الاشتراكية في بريطانيا . وانتقد انجلز الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي لانقساميته وفقدان الاتصال مع حركة الطبقة العاملة . وفي عام ١٩٠٧ سمى الاتحاد نفسه الحزب الديمقراطي الاشتراكي . وفي ١٩١١ تأسس الحزب الاشتراكي البريطاني من الحزب السابق وعناصر يسارية من حزب العمل المستقل ، وهو تنظيم اصلاحي تأسس عام ١٨٩٣ واعضاؤه من النقابات الجديدة والنقابات القديمة ومن المثقفين والبورجوازيين الصغار الذين يحملون آراء فابيّة وكان قائد الحزب كير هاردي، واتخذ حزب العمل المستقل موقفا بورجوازيا اصلاحيا.

٢٤١ ـ الشموليون : يمثلون الاشتراكية « الشمولية » وهي نوع من الاشتراكية البرجوازية الصغيرة ، وكان قائدهم انريكو فيري الايطالي .

٢٤٢ ـ انظر الملاحظة ٢١٤ .

٢٤٣ ـ النقابية الثورية : اتجاه بورجوازي صغير نصف فوضوي ظهر في حركة العمل في عدة أقطار أوروبية غربية في نهاية القرن التاسع عشر .

٢٤٤ ـ المادية ومذهب النقد التجريدي : وهو كتاب لينين الفلسفي الرئيسي ، طور فيه فلسفة ماركس وقدم الاجابات عن المسائل الفلسفية الاساسية التي واجهت الحزب في تلك الفترة ، واستخلص نتائج فلسفية من احدث منجزات العلوم الطبيعية ، ففيه عارض مادية الماخيين وفند القوانين « الطاقية الاجتماعية » وفضح الفلسفة البرجوازية .

٢٤٥ ـ انظر مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي .

٢٤٦ ـ انظر ماركس وانجلز « رسائل مختارة » .

٢٤٧ ـ المالتوسية : هي النظرية الرجعية للاقتصادي الانكليزي توماس روبيرت مالتوس (١٧٦٦ ـ ١٨٣٤) الذي ادعى في كتابه مقالة حول « مبدأ

السكان » ان نمو وسائل الاستهلاك تتخلف عن نمو السكان وهذا ما يسبب الفقر والمجاعة ، وادعى ان الحرب والنكبات الطبيعية لها تأثير مفيد على تطور الانسانية طالما انها تقضي على السكان ، وانتقد ماركس هذه النظرية انتقادا مريرا .

٢٤٨ ـ أنظر الملاحظة ١٠ .

٢٤٩ ـ أنظر ماركس وانجلز « رسائل مختارة » .

٢٥٠ ـ أنظر الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية .

٢٥١ ـ الاشارة هنا الى انتي دوهرنغ وفيورباخ ونهاية الفلسفة الالمانية الكلاسيكية والمقدمة الخاصة بالطبعة الانكليزية لكتاب الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلميـــة .

٢٥٢ ـ يقتبس لينين مقصا من كتاب من مقالة لونا شارسكي « استعراضات مـن الادب الروسي الحديث » .

٢٥٣ ـ الثقافة : مجلة ادبية ذات طابع سياسي اجتماعي وعلمي شعبي ظهرت في بطرسبرج من ١٨٩٢ ـ ١٩٠٩ .

٢٥٤ ـ فيكي : مجموعة تتضمن مقالات المشهورين من الكاديت والصحفيين القريبين منهم ، طبعت في موسكو عام ١٩٠٩ .

٢٥٥ ـ اسم أطلقه الادب السياسي الروسي على غلاة ممثلي الجناح اليميني فـي الطبقة الاقطاعية الرجعية .

٢٥٦ ـ أودذوفيزم : تيار انتهازي مثله قطاع صغير من البلشفيك ظهر في أعقاب هزيمة ثورة ١٩٠٥ ، فدعا الى سحب نواب الاشتراكية الديمقراطية مـن الدوما ورفض العمل في النقابات والتعاونيات والتنظيمات المشروعة الاخرى .

٢٥٧ ـ أنظر فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية .

٢٥٨ ـ أنظر البيان الشيوعي .

٢٥٩ ـ أنظر الملاحظة رقم ٢٠٠ .

٢٦٠ ـ التصفوية : تيار انتهازي ظهر بين الاشتراكييـن الديمقراطيين المنشفيك بعد هزيمة ثورة ١٩٠٥ ، وقد طالب التصفويون بحل حزب الطبقة العاملة اللاشرعي .

٢٦١ ـ « المؤلفات المختارة » لماركس وانجلز ، المجلد الثالث .

٢٦٢ ـ « رأس المال » ، المجلد الاول .

٢٦٣ ـ « البيان الشيوعي » .

٢٦٤ ـ الاشارة الى مؤتمر بال للاممية الثانية في تشرين الثاني ١٩١٢ ، وكـان مؤتمرا فوق العادة ، دعي للتعبير عن استنكار حرب البلقان وخطر قيـام حرب عالمية . وأصدر المؤتمر بيانا يدعو اشتراكيي كل الاقطار « أن يحولوا دون قيام الحرب » . قال البيان : « ان العمال يعتبرون مـن الجريمة أن يطلقوا النار على بعضهم » .

٢٦٥ ـ الاشارة الى كومونة باريس ١٨٧١ والاضراب السياسي العام فـي روسيا

عام ١٩٠٥ والانتفاضة المسلحة في موسكو في كانون الاول ١٩٠٥ وكذلك في روستوف ونوفوروسيسك ومدن أخرى مهدت لثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ .

٢٦٦ ـ ان لينين بمعرفته الامبريالية واكتشافه مبدأ التطور الاقتصادي والسياسي غير المتكافىء في الاقطار الرأسمالية في مرحلة الامبريالية ، انتهى الى نتيجة وهي ان أطروحة ماركس وانجلز بأن الثورة الاشتراكية يمكن ان تنتصر فقط اذا هي تطورت في كل الاقطار الرأسمالية معا ، أو على الاقل في الاقطار الرئيسية ، لا يمكن تطبيقها في الظروف الجديدة . وبين لينين ان التطور المتفاوت في نظام الامبريالية والرأسمالية يجعل من السهل قطع السلسلة الرأسمالية في أضعف حلقاتها . أنظر « البرنامج العسكري للثورة البروليتارية » .

٢٦٧ ـ أنظر ٢٣٠ .

٢٦٨ ـ قضية دريفوس : محاكمة دريفوس الضابط الفرنسي اليهودي الكبير . اتخذ الرجعيون ذريعة اطلاق سراح دريفوس لشن هجوم عنيف على السامية والحكم الجمهوري والحريات الديمقراطية .

٢٦٩ ـ حادث زابرن : وقع في تشرين الثاني ١٩١٣ ، والسبب ان ضابطا بروسيا أساء معاملة الالزاسيين مما أدى الى انفجار تمرد بين السكان ، ومعظمهم من الفرنسيين ، ضد العسكرية البروسية المضطهدة .

٢٧٠ ـ الحكم الذاتي الوطني الثقافي : برنامج انتهازي حول المسألة القومية تقدم به الاشتراكيان الديمقراطيان النمسويان أوتو باور وكارل بينر عام ١٨٩٠ .

٢٧١ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » المجلد الثاني .

٢٧٢ ـ انظر ماركس وانجلز « مقالات من الصحيفة الرينانية الجديدة » .

٢٧٣ ـ الاشارة الى أطروحة ماركس حول مسألة الايرلندية .

٢٧٤ ـ « الزرائب الاوجنية » في الميثولوجيا اليونانية ، هي زرائب اوجيس الايلي التي لم تنظف لعدة سنين ، ومرة نظفها هرقل ، باعتبار ذلك أحد أعماله . والتعبير استخدم للاشارة الى فوضى الامور .

٢٧٥ ـ أنظر انجلز « السلافية الديمقراطية » .

٢٧٦ ـ يشير لينين في وصفه هذه المناقشة بأنها مناقشة اوكتوبرية ، الى ان الحزب المعادي للثورة من البرجوازيين الصناعيين والتجاريين والاقطاعيين الكبار ، منسجم مع وضع الديسمبريين .

٢٧٧ ـ أنظر الملاحظة ٢٠٠ .

٢٧٨ ـ أنظر ماركس « نقد برنامج غوتا » .

٢٧٩ ـ أنظر الملاحظة ٢٧٠ .

٢٨٠ ـ أنظر ماركس وانجلز « الرسائل المختارة » .

٢٨١ ـ جماعة زيمرفالد اليسارية : تألفت بناء على مبادرة لينين في المؤتمر الاشتراكي الاممي الذي عقد في زيمرفالد في ايلول ١٩١٥ . وكان هناك وفود من اللجنة المركزية ومن الاشتراكيين الديمقراطيين للسويد والنرويج

وسويسرا والمانيا ، والمعارضة الاشتراكية الديمقراطية البولونية والاشتراكيون الديمقراطيون من منطقة ليتوانا . وشنت جماعة زيمرفالد بقيادة لينين نضالا ضد الاغلبية المركزية في المؤتمر . وطبعت الجماعة صحيفة في المانيا بعنوان « هيرالد » .

٢٨٢ ـ الاقتصادية الامبريالية : اسم جديد أطلقه لينين على التيار الانتهازي الذي ظهر بين الاشتراكيين الديمقراطيين الروس خلال الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ . وعارض أنصار هذه النزعة مثل بوخارين وبياتاكوف وآخرين ، حق الامم في تقرير مصيرها اذ ، كما يقولون ، لا يمكن ان تكون هناك حروب تحرر وطنية وحروب قومية في مرحلة الامبريالية . وقد شرحت الاقتصادية النظرية الماركسية شرحا دغماطيا للغاية وبطريقة مبسطة.

٢٨٣ ـ الاقتباس من كتاب انجلز « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » .

٢٨٤ ـ اسم أطلق على الايقونات البدائية الخام التي ظهرت في روسيا ما قبل الثورة عن طريق الحرفيين الريفيين في سوزدال ، وهو كناية عن العمل العفوي البسيط الفج .

٢٨٥ ـ غولوس (الصوت) : اسبوعية منشفية طبعت في باريس من ايلول ١٩١٤ حتى كانون الثاني ١٩١٥ ، وطبعت صحيفة « ناش سلوفو » بدلا منها منذ كانون الثاني ١٩١٥ .

٢٨٦ ـ أنظر ماركس ، مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « الثامن عشر من برومير » .

٢٨٧ ـ أنظر ماركس وانجلز « الرسائل المختارة » .

٢٨٨ ـ المرجع السابق .

٢٨٩ ـ المرجع السابق .

٢٩٠ ـ المرجع السابق .

٢٩١ ـ لجنة الصناعات الحربية : انشئت في روسيا عام ١٩١٥ . انشأتها البرجوازية الامبريالية الكبيرة لمساعدة القيصرية في الحرب لاخضاع العمال داعية الى السلام الطبقي بين البرجوازية والبروليتاريا .

٢٩٢ ـ جماعة منشفية في الدوما الرابعة بقيادة شخيدز .

٢٩٣ ـ مجلة شهرية منشفية لسان حال المصنفين والشوفينية الروسية ، طبعت في بتروغراد ١٩١٥ . وغولوس ترودا هي الصحيفة المنشفية الشرعية ، طبعت في سامارا ١٩٢٦ .

٢٩٤ ـ أنظر الملاحظة ٢٨٥ .

٢٩٥ ـ أنظر « الرسائل المختارة » ، رسالة انجلز الى سورج .

٢٩٦ ـ أنظر الملاحظة ٢١٢ .

٢٩٧ ـ يقتبس لينين هنا كلمات مفستوفيلس من كتاب « فاوست » لغوته .

٢٩٨ ـ تعبير « معارضة سيادته » يرجع الى ميليوكوف ، قائد الحزب الكاديتي . وقال هذا التعبير في حفلة غداء على شرف محافظ لندن ١٩٠٩ : « طالما ان هناك لجنة تشريعية في روسيا فان المعارضة ستبقى معارضة سموه

وليس المعارضة لسموه » .

٢٩٩ ـ « حكومة عمال لا حكومة قيصر » شعار تقدم به تروتسكي أثناء ثورة ١٩٠٥ وغدا أحد فرضيات نظرية تروتسكي في الثورة الدائمة ـ ثورة بلا فلاحين معارضة لنظرية لينين في تطوير الثورة الديمقراطية البرجوازية الى ثورة اشتراكية مع سيطرة البروليتاريا في حركة كل الشعب .

٣٠٠ ـ أنظر « الحرب الاهلية في فرنسا » لماركس ومقدمة هذا الكتاب لانجلز .

٣٠١ ـ البلانكية : تيار في الحركة الاشتراكية الفرنسية بزعامة الثوري البارز وممثل الشيوعية الطوباوية الفرنسية لويس أوغست بلانكي . ونقطة الضعف في البلانكية هو ايمانها بأن الثورة يمكن ان تقوم بها مجموعة صغيرة من المتآمرين .

٣٠٢ ـ أنظر مقدمة الطبعة الالمانية للبيان الشيوعي .

٣٠٣ ـ الشاهد من كتاب بليخانوف « الفوضوية الاشتراكية » .

٣٠٤ ـ كلاوزفتز . طبع عام ١٨٣٢ ص ٣٨١ .

٣٠٥ ـ الدولة والثورة : مثال بارز عن الماركسية الخلاقة . استعرض لينين فيه مسألة الدولة التي كانت على جانب كبير من الاهمية وأظهر ان آراء ماركس وانجلز قد تطورت فيما يتعلق بالدولة . وحلل العلاقة بين الدولة والطابع الطبقي للمجتمع ، مبينا كيف انه لا سبيل ولا مهرب من الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا .

٣٠٦ ـ أظهر هيغل نظريته عن الدولة في كتابه « مبادىء فلسفة الحق » الذي طبع عام ١٨٢١ ، وقد حلل ماركس تحليلا شاملا مسألة الدولة في كتابه « نقد فلسفة الحق عند هيغل » .

٣٠٧ ـ ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » المجلد الثالث .

٣٠٨ ـ أنظر الملاحظة ٢١٢ .

٣٠٩ ـ أنظر الملاحظة ٢١٤ .

٣١٠ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » المجلد الثالث .

٣١١ ـ المرجع السابق .

٣١٢ ـ المرجع السابق .

٣١٣ ـ المرجع السابق .

٣١٤ ـ المرجع السابق .

٣١٥ ـ المرجع السابق .

٣١٦ ـ المرجع السابق .

٣١٧ ـ انجلز « انتث دوهرنغ » .

٣١٨ ـ الشاهد هو من كتاب « نقد برنامج غوتا » لماركس .

٣١٩ ـ انظر ماركس « رأس المال » المجلد الاول .

٣٢٠ ـ حرب الثلاثين (١٦١٨ ـ ١٦٤٨) حرب أوروبية سببها الصراع بين البروتستانت والكاثوليك . ابتدات بتمرد في بوهيميا ضد طغيان ملكية

هابسبرغ . والدول الاوروبية التي تدخلت في الحرب انقسمت الى معسكرين . فاسبانيا والهابسبرغيون النمسويون وأمراء المانيا الكاثوليك اعتمدوا على الكنيسة الكاثوليكية ومساعدة البابا وقفوا ضد الاقطار البروتستانتية ـ بوهيميا والدانمرك والسويد وعدد من الولايات الالمانية التي قبلت الدعوة الى الاصلاح .

٣٢١ ـ أنظر مقتطفات من دوهرنغ لانجلز في هذا الكتاب .

٣٢٢ ـ أنظر مقتطفات من كتاب « بؤس الفلسفة » في هذا الكتاب .

٣٢٣ ـ أنظر مقتطفات من البيان الشيوعي في هذا الكتاب .

٣٢٤ ـ أنظر الملاحظتين ٢١٢ و ٢١٤ .

٣٢٥ ـ أنظر مقتطفات من « الثامن عشر من برومير » في هذا الكتاب .

٣٢٦ ـ الاممية الثانية : جمعية أممية للاحزاب الاشتراكية قامت عام ١٨٨٩ . ومع تطور الامبريالية أخذت التيارات الانتهازية تسود . وفي الحرب العالمية الاولى أيد زعماء الاممية الثانية السياسة الامبريالية لاقطارهم البرجوازية بكل صراحة ، ثم انهارت الاممية الثانية .

٣٢٧ ـ نتيجة للثورة الديمقراطية البرجوازية في روسيا تمت اطاحة القيصرية في ٢٧ شباط ١٩١٧ .

٣٢٨ ـ المئة السود : عصابات أنشأها البوليس القيصري لمحاربة الحركة الثورية.

٣٢٩ ـ أنظر الملاحظتين ٢١٢ و ٢١٤ .

٣٣٠ ـ أنظر ماركس وانجلز « الرسائل المختارة » .

٣٣١ ـ الاشارة الى « الرسالة الثانية للاممية الاولى » الى أعضاء جمعية العمال العالمية في اوروبا والولايات المتحدة التي كتبها ماركس في لندن بين ٦ و ٩ أيلول ١٨٧٠ .

٣٣٢ ـ أنظر رسالة ماركس الى كوغلمان .

٣٣٣ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الاول .

٣٣٤ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثاني .

٣٣٥ ـ أنظر ماركس وانجلز « الرسائل المختارة » .

٣٣٦ ـ أنظر مقتطفات من « العمل المأجور ورأس المال » في هذا الكتاب .

٣٣٧ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثاني .

٣٣٨ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثاني .

٣٣٩ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثاني .

٣٤٠ ـ ديبلو نارودا (قضية الشعب) صحيفة يومية ، لسان حال الحزب الاشتراكي الثوري. نشرت في بتروغراد من آذار ١٩١٧ حتى تموز ١٩١٨ .

٣٤١ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، الجزء الثاني .

٣٤٢ ـ الجيرونديون : فئة برجوازية سياسية ظهرت في الثورة الفرنسية البرجوازية في نهاية القرن الثامن عشر . مثلت هذه الفئة مصالح الطبقة البرجوازية الوسطى وتأرجحت بين الثورة والثورة المضادة ، متبعة سياسة المساومة مع الملكية .

٣٤٣ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثاني .
٣٤٤ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثاني .
٣٤٥ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثالث .
٣٤٦ ـ أنظر رسالة ماركس الى بريك ورسالة انجلز الى بيبل في « الرسائل المختارة » لماركس وانجلز .
٣٤٧ ـ أنظر « نقد برنامج غوتا » في هذا الكتاب .
٣٤٨ ـ أنظر « نقد برنامج غوتا » في هذا الكتاب .
٣٤٩ ـ أنظر « البيان الشيوعي » في هذا الكتاب .
٣٥٠ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثاني .
٣٥١ ـ أنظر رسالة انجلز الى بيبل .
٣٥٢ ـ أنظر « نقد برنامج غوتا » في هذا الكتاب .
٣٥٣ ـ أنظر « نقد برنامج غوتا » في هذا الكتاب .
٣٥٤ ـ أنظر « نقد برنامج غوتا » في هذا الكتاب .
٣٥٥ ـ أنظر « نقد برنامج غوتا » في هذا الكتاب .
٣٥٦ ـ الاشارة الى طلاب السمنار الذين صورهم بوميالوفسكي في كتابه « مشاهد من حياة السمنار » .
٣٥٧ ـ اشارة الى التظاهرة الكبيرة في بتروغراد التي قام بها العمال والجنود بصورة عفوية وكان شعارها « كل السلطة للسوفيات » .
٣٥٨ ـ تمرد مضاد للثورة قام به الجنرال القيصري كورنيلوف ، نشب في آب ١٩١٧ . فدعا الحزب البلشفي العمال والجنود الثوريين الى القضاء على الثورة المضادة ، فنظمت بسرعة وحدات الحرس الاحمر ودحرت قوات كورنيلوف .
٣٥٩ ـ المؤتمر الديمقراطي لكل روسيا ـ عقد في بتروغراد من ١٤ الى ٢٢ ايلول ١٩١٧ بدعوة من المنشفيك بهدف اضعاف الحركة الثورية الصاعدة وكانت وفود المؤتمر من الاحزاب البرجوازية الصغيرة ، والسوفييتات ، والنقابات ، والزيمفستوات ، والبرجوازية الصناعية والتجارية والوحدات العسكرية .
٣٦٠ ـ « مسرح الكساندرسكي » في بتروغراد كان المكان الذي عقد فيه مؤتمر الديمقراطيين واستخدمت قلعة بطرس وبولس في بتروغراد كسجن للمعتقلين السياسيين قبل الثورة .
٣٦١ ـ هم طلاب مدرسة الضباط العسكرية في روسيا القيصرية . قام الطلاب هؤلاء أثناء ثورة اوكتوبر وبعدها مباشرة في بتروغراد وموسكو ومدن اخرى بمقاومة مسلحة للسلطة السوفياتية ولكنهم دحروا . أما التقسيم الوحشي فقد تشكل خلال الحرب العالمية الاولى من جبليي القوقاز . وحاول كورنيلوف استخدام ذلك كقوة ضاربة ضد بتروغراد الثورية .
٣٦٢ ـ شعب نوفايازيزن : منشفيك التفوا حول صحيفة نوفايازيزن التي ظهرت

في نيسان ١٩١٧ حتى تموز ١٩١٨ .

٣٦٣ ـ يقتبس لينين من « انتي دوهرنغ » .

٣٦٤ ـ الجمعية التأسيسية : انشئت في ٥ كانون الثاني ١٩١٨ . أقيمت الانتخابات على أساس قوائم ما قبل الثورة ، فعبر تركيبها عن التوازن القديم للقوى عندما كانت البرجوازية في السلطة ، وقد أدى هذا الى تناقض حاد بين ارادة أغلبية الشعب الذين يحاربون من أجل سلطة السوفييت ، وبين السياسة التي يتبعها المنشفيك والاشتراكيون الثوريون وهم أغلبية الجمعية التأسيسية وكانوا يمثلون مصالح البرجوازية والاقطاع . وقد حلت الجمعية بقرار من اللجنة التنفيذية المركزية .

٣٦٥ ـ الاشارة الى كتاب كاوتسكي « دكتاتورية البروليتاريا » .

٣٦٦ ـ مأخوذ من « نقد برنامج غوتا » .

٣٦٧ ـ أنظر رسالة انجلز الى بيبل « الرسائل المختارة » .

٣٦٨ ـ هذه الفرضية وردت في مقدمة انجلز لكتاب ماركس « الحرب الاهلية في فرنسا » .

٣٦٩ ـ يقتبس لينين هنا من مقالة انجلز « في السلطة » .

٣٧٠ ـ أنظر رسالة ماركس الى كوغلمان « الرسائل المختارة » .

٣٧١ ـ أنظر مقدمة الطبعة الالمانية ١٨٧٢ للبيان الشيوعي .

٣٧٢ ـ أنظر كتاب انجلز « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » .

٣٧٣ ـ أنظر ماركس وانجلز « الرسائل المختارة » .

٣٧٤ ـ أنظر مقدمة الحرب الاهلية في فرنسا .

٣٧٥ ـ أنظر « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » لفريدريك انجلز .

٣٧٦ ـ أنظر ماركس وانجلز « المؤلفات المختارة » ، المجلد الثالث .

٣٧٧ ـ الويغيون والتوريون : حزبان سياسيان في بريطانيا ظهرا في عامي ١٨٧٠ و ١٨٨٠ . مثل الويغيون مصالح البرجوازية المالية والتجارية وقطاع الارستقراطية المتبرجزة . أسس الويغيون حزب العمال . ومثل التوريون الاقطاعيين الكبار والقطاعات العليا للكنيسة الانكليزية . حافظوا على التقاليد الانكليزية العريقة وعارضوا المطالب التحررية والتقدمية . والفوا فيما بعد حزب المحافظين .

٣٧٨ ـ أنظر الملاحظة ٢٦٨ .

٣٧٩ ـ اشارة الى الاضطهاد الظالم الذي لاقته الانتفاضة الايرلندية ضد الحكم البريطاني ١٩١٦ .

٣٨٠ ـ شيلوخ : مراب في مسرحية شكسبير « تاجر البندقية » طالب خصمه برطل من اللحم مقابل الدين كما جاء في العقد .

٣٨١ ـ أنظر الملاحظة رقم ٣٢٦ .

٣٨٢ ـ اشارة الى المؤامرة على اخضاع بتروغراد من قبل المنظمة المعادية للثورة « المركز القومي » الذي أشرف على نشاطات عدد من المجموعات المعادية للسوفييت .

٣٨٣ ـ اشارة الى أممية برن التي تأسست من قـــادة الاحزاب الاشتراكيـة الاوروبية الغربية في مؤتمر برن ١٩١٩ بدلا من الاممية الثانية التي انتهت عقب انفجار الحرب العالمية الاولى .

٣٨٤ ـ سادوفا : قرية قرب مدينة كونيغراتز حيث جرت معركـــة في ٣ تموز ١٨٦٦ انتهت بانتصار ساحق لبروسيا على النمسا .

٣٨٥ ـ أنظر الملاحظة ٣٢٦ .

٣٨٦ ـ أنظر « انتي دوهرنغ » .

٣٨٧ ـ الاممية الشيوعية الثالثة : اتحاد الاحزاب الشيوعيـــة لمختلف الاقطار ، وهي منظمة ثورية أممية للبروليتاريا تأسست عام ١٩١٩ . كان تأسيسها ضروريا نظرا للظروف التي كانت تمر فيها الحركةالعمالية العالمية وانتهازية الاممية الثانية ، وفي عام ١٩٤٣ اتخذت اللجنة التنفيذية قرارا بحلها نظرا لانها لم تعد تتلاءم مع الظروف الجديدة .

٣٨٨ ـ ووفق على هذا البرنامج في المؤتمر الثاني للحزب في آب ١٩٠٣ .

٣٨٩ ـ زاريا (الفجر) : صحيفة ماركسية علمية وسياسية حررتها هيئة الايسكرا في شتوتغارت ١٩٠١ ـ ١٩٠٢ .

٣٩٠ ـ مأخوذ من قرار المؤتمر الثالث للحزب « حول الانتفاضة المسلحة » .

٣٩١ ـ اشارة الى مقالة لينين « المعنى التاريخي لنضـــال الحزب الداخلي فـي روسيا » .

٣٩٢ ـ أنظر الملاحظة ٢١٤ .

٣٩٧ ـ أنظر الملاحظة ٣٨٦ .

٣٩٤ ـ أنظر الملاحظة ٦٠ .

٣٩٥ ـ أنظر كارل ماركس « الازمة والثورة المضادة » .

٣٩٦ ـ جمعية فرانكفورت : جمعية قومية لكل ألمانيا قامت بعد ثورة ١٨٤٨ فـي ألمانيا . وكانت مهمة الجمعية وضع حد للانقسام السياسي ووضع دستور لالمانيا . وبسبب جبن الاغلبية الليبرالية في الجمعية وتذبذبها لم تستطع اتخاذ قرار حاسم في الامور الرئيسية لثورة ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ . حلت في حزيران ١٨٤٩ .

٣٩٧ ـ التاسع من شباط ١٩٠٥ ـ « الاحد الدامي » وهو اليوم الذي سار فيـه اكثر من ١٤٠ ألف من عمال بطرسبرج رافعين الايقـــونات ومصطحبين زوجاتهم وأطفالهم الى قصر الشتاء القديم لتقديم عريضة للقيصر . وبأمر من القيصر فتي الجنود النار على المظاهرة السلمية فقتل ما يقارب الالف وجرح اكثر من خمسة آلاف . وكانت هـــذه الاحداث بداية لثـــورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ .

٣٩٨ ـ أنظر الملاحظة رقم ٢٢٣ .

٣٩٩ ـ الاشارة هنا هي الى « ناشازيزن » الصحيفة الاسبوعية التي طبعت عـلى مراحل في بطرسبرج من كانون الثاني ١٩٠٤ حتى تموز ١٩٠٦ .

٤٠٠ ـ الدوما الاولى : ساد فيها الكاديت والفئات المقربـــة اليهم . قامت في نيسان١٩٠٦ ولم تقم بأيإصلاح. حلتها الحكومةالقيصرية فيتموز ١٩٠٦ .

٤٠١ ـ دوما بوليجين : هيئة تمثيلية استشارية ، وعـــدت الحكومة القيصرية بانشائها في آب ١٩٠٥ ووضع مشروع القانون وزير الداخلية بوليجين . وطبقا لمشروع القانون لا يمكـــن أن ينتخب الا الاقطاعيون والرأسماليون وقطاع صغير من الفلاحين الاغنياء . ولم تجر الانتخابات للدوما .

٤٠٢ ـ البرنتانية : تيار سياسي أنشأه الاقتصادي البرجوازي الالماني برنتانو دعا فيه الى « السلم الطبقي » في المجتمع الرأسمالي وأكد ان التناقضـــات الاجتماعية للرأسمالية يمكن التغلب عليها دون اللجوء الى الصراع الطبقي، وان مشكلة العمل يمكن انتحل ويمكنمساواة مصالح العمالوالرأسماليين.

٤٠٣ ـ بيز زاغلافيا (بدون عنوان) صحيفة سياسيـــة أسبوعية طبعت فـي بطرسبرج وحررها بروكوبوفتش ، الذي عمل مع كوزكافا وآخرين . وكان مؤيدوها من أنصاف الكاديت وأنصاف المنشفيك وآخريـــن من المثقفين البرجوازيين الروس . وكانوا يؤيدون المحرفين .

٤٠٤ ـ يشير هنا الى الخلافات فيمجموعة الاشتراكيين الديمقراطيينللرايخستاغ الالماني حول اعانات الشحن المالية . وفيما بعد ، في ١٨٨٤ أمر المستشار الالماني بسمارك ، رغبة في امتداد السياسة الاستعمارية لالمانيا ، بمـــد شركات الشحن البحري بالمعونات المالية لشق الطريق نحو آسيا الشرقية واستراليا وافريقيا ، ورفض هـــذه المعونات كل مـــن بيبل وليبكنخت الاشتراكيين الديمقراطيين في الريخستاغ وكانا على رأسالجناح اليساري للاشتراكيين الديمقراطيين ، بينما وقف الجنـــاح اليميني الى جـانب المعونـــات .

٤٠٥ ـ « الشبيبة » : معارضة برجوازية صغيـــرة نصف فوضوية في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني ، ظهرت في ١٨٩٠ ، وتألفت من الكتـاب والطلاب الشباب (ومن هنا اسمها) الذين طمحوا الى دور النظريينوالقادة في الحزب . ولم تفهم المعارضة التغيرات الجارية في أعقاب قانون معاداة الاشتراكية ورفضت الحاجة الى استخدام الطرق الشرعية في النضـال واستخدام البرلمان . وفي مؤتمر ايرفورت للحزب في تشرين الاول ١٨٩١ طردت فئة من بعض قوادهم .

٤٠٦ ـ انظر الملاحظة رقم ٢٣٢ .

٤٠٧ ـ سفيرين غولوس (صوت الشمال) صحيفة شرعيـة للحزب الاشتراكـي الديمقراطي الروسي ظهرت في بطرسبرج من كانون الاول (من ٦ ـ ٨) ١٩٠٥ ، وكان يحررها البلشفيك والمنشفيك معا .
ناخولا (البداية) صحيفة منشفية يومية شرعية طبعت في بطرسبرج من ١٣ تشرين الثاني حتى ٢ كانون الاول ١٩٠٥ .
نوفايا زيزن (الحياة الجديدة) أول صحيفة شرعية للبلشفيك كانت يومية

طبعت في بطرسبرج من ٢٧ تشرين الاول حتى ٣ كانون الاول ١٩٠٦ .

٤٠٨ ـ بوليارنايا زقزدا (نجمة القطب) اسبوعية ناطقة باسم الجناح اليميني للحزب الدستوري الديمقراطي. حررها ستروفه وطبعت في سان بطرسبرج من ١٥ كانون الاول ١٩٠٥ حتى ١٩ اذار ١٩٠٦ .

٤٠٩ ـ انظر الملاحظة ٢١٤ .

٤١٠ ـ كتبت مقالة لينين « ثورتنا » تعليقا على المجلدين الثالث والرابع لكتاب المنشفيكي المشهور سوخانوف « ملاحظات على الثورة » .

٤١١ ـ من الواضح ان لينين يشير هنا الى التشخيص الذي قدمه ماركس في كتابه « الحرب الاهلية في فرنسا » عن كومونة باريس بأنها « الشكل السياسي العميق » .

٤١٢ ـ يرجع لينين هنا الى مقاطع من رسالة ماركس الى انجلز في ١٦ نيسان سنة ١٨٥٦ .

٤١٣ ـ انظر الملاحظة ٣٢٦ .

٤١٤ ـ معاهدة السلم في برست : وقعت بين روسيا السوفياتية والتحالف الرباعي (المانيا وهنغاريا النمسوية وبلغاريا وتركيا) في برست ليتوفسك في اذار ١٨١٦ ، وقد سمحت هذه المعاهدة رغم عبئها بفترة سلمية لبناء روسيا السوفياتية .

٤١٥ ـ السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) : هي السياسة الاقتصادية للدولة البروليتارية في فترة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية . وسميت جديدة بالنسبة لشيوعية الحرب ، وهي السياسة التي اضطرت الحكومة السوفياتية الى اتباعها في فترة التدخل العسكري الاجنبي والحرب الاهلية . واقيمت سياسة النيب على أساس مركزية الانتاج والتوزيع وحظر حرية التجارة ... الخ ، مما اضطر الفلاحين الى تسليم الدولة المنتجات الزائدة . وفي ظل سياسة النيب التي أعقبت الحرب الاهلية أصبحت التجارة هي الشكل الاساسي للتماس بين الصناعة الاشتراكية والزراعة الفلاحية الصغيرة ، وبذلك استطاع الفلاحون بيع منتجاتهم الزائدة في السوق الحرة وشراء ما يحتاجون من البضائع المصنعة . وقد سمحت سياسة النيب ببعض المشاريع الراسمالية لفترة من الوقت ولكن الاوضاع الاقتصادية الاساسية ظلت بيد الدولة البروليتارية ، مما طور الانتاج ورفع مستوى الزراعة الى درجة أعلى وجعل الاموال تتراكم من اجل بناء الصناعة الاشتراكية .

الفهرس

ص

القسم الأول كارل ماركس - فردريك انجلز ٣

- ملاحظه الى القارىء ٩
- اطروحات حول فيورباخ ١١
  كارل ماركس
- من كتاب الأيديولوجية الألمانية ١٥
  كارل ماركس ـ فردريك انجلز
- من كتاب بؤس الفلسفة ٦٧
  كارل ماركس
- من كتاب بيان الحزب الشيوعي ٧٣
  كارل ماركس ـ فردريك انجلز
- من كتاب العمل المأجور ـ ورأس المال ٩١
  كارل ماركس
- من كتاب الصراع الطبقي في فرنسا ١٨٤٨ ـ ١٨٥٠ ٩٣
  كارل ماركس
- من رسالة اللجنة المركزية الى العصبة الشيوعية ٩٩
  كارل ماركس ـ فردريك انجلز
- من كتاب حرب الفلاحين في المانيا ١٠١
  فردريك انجلز
- من كتاب الثورة والثورة المضادة في المانيا ١٠٣
  فردريك انجلز
- من كتاب الثامن عشر من برومير لويس بونابرت ١٠٦
  كارل ماركس
- خطاب في الذكرى السنوية لصحيفة الشعب ١١٩
- مقدمة كتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي ١٢١
  كارل ماركس

ص

- من تعقيب على الطبعة الثانية الألمانية للمجلد الأول ١٢٥
  من كتاب رأس المال ـ كارل ماركس
- من كتاب رأس المال ١٢٨
- المجلد الأول ـ الجزء الثامن ـ التراكم الأولي
- الأتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي ١٣٢
- من كتاب رأس المال ـ المجلد الثالث ١٣٥
  كارل ماركس
- من كتاب مسألة السكن ١٣٨
  فردريك انجلز
- من كتاب نقد برنامج غوتا ١٤٢
- من مقال كارل ماركس ١٥٦
  فردريك انجلز
- الأشتراكية الخيالية والأشتراكية العلمية ١٦٠
  فردريك انجلز
- الطبقات الأجتماعية ـ الضروري منها والنافل ١٧٧
  فردريك انجلز
- من كتاب انتي دوهرنغ ١٨٠
  فردريك انجلز
- من مقدمة كتاب ديالكتيك الطبيعة ٢٠١
  فردريك انجلز
- من كتاب لودفيغ فيورباخ ٢٠٣
  ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية
- من مقدمة الطبعة الاولى عام ١٨٨٤ لكتاب ٢١٢
  اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة
  فردريك انجلز
- من مقدمة الطبعة الأنجليزية ١٨٨ ٢١٣
  لبيان الحزب الشيوعي
  فردريك انجلز
- من مقدمة لكتاب الحرب الألمانية في فرنسا ٢١٤
  فردريك انجلز
- من المقدمة الانجليزية الخاصة عام ١٨٩٢ لكتاب الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية ٢١٧
  فردريك انجلز
- مقدمة ١٨٩٥ لكتاب ماركس صراع الطبقات في فرنسا ٢٢٨
  فردريك انجلز

ص

□ رسائل
من ماركس الى ب . ف . اتنكوف ٢٤٣
□ من ماركس الى ويديماير في نيويورك ٢٥٢
□ من ماركس الى كوغلمان في هانوفر ٢٥٣
□ من انجلز الى لافروف في لندن ٢٥٥
□ من انجلز الى شميدت في برلين ٢٥٨
□ من انجلز الى اوتوفوف بوينيغ ٢٦٠
□ من انجلز الى بلوخ في كونيفسبرغ ٢٦٢
□ من انجلز الى شميدت في برلين ١٨٩٠ ٢٦٥
□ من انجلز الى مهرنغ في برلين ١٨٩٣ ٢٧١
□ من انجلز الى بورغيوس في برسلاف ٢٧٤

القسم الثاني ف. ا. لينين ٢٧٧

□ من هم أصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديمقراطيين ٢٨٣
□ من المضمون الاقتصادي للنارودنية (الشعبية) ونقدها في كتاب ستروف ٣٢٩
□ مطالعة في كتاب كارل كاوتسكي ٣٤٠
□ من كتاب « ما العمل » ٣٤٤
□ من أيام ثورية ٣٥٢
□ من الصوفية السياسية ٣٥٣
□ من خطتا الاشتراكية الديمقراطية للثورة الديمقراطية ٣٥٥
□ من أحدث ما في تاكتيك الأيسكرا ٣٦٦
□ الأشتراكية والدين ٣٦٨
□ من حرب العصابات ٣٧٢
□ من حول مسألة الوطنية الشاملة ٣٧٤
□ من ضد المقاطعة ٣٧٦
□ الماركسية والتحريفية ٣٨٠
□ من المادية ومذهب النقد التجريبي ٣٨٧
□ سمات معينة في تطور الماركسية التاريخي ٤٠١
□ مصادر الماركسية الثلاثة وأقسامها المكونة الثلاثة ٤٠٥
□ من مفاهيم النضال الطبقي : الليبرالية الماركسية ملاحظه ٤١٠
□ من كارل ماركس (موجز حياة مع عرض الماركسية) ٤١٢
□ من افلاس الاممية الثانية ٤١٦
□ حول شعار الولايات المتحدة الأوروبية ٤١٩
□ من ثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير مصيرها ٤٢٣
□ من خطاب المناقشة حول حرية تقرير المصير ٤٣٠

ص

□ من الهزء بالماركسية والأقتصادية الأمبريالية ٤٣٧
□ من البرنامج العسكري للثورة البروليتارية ٤٤٩
□ من الأمبريالية والأنشقاق في الاشتراكيـة ٤٥١
□ من علم الأحصاء وعلم الأجتماع ٤٦٠
□ من رسائل حول التكتيك ٤٦٢
□ من الحرب والثورة ٤٦٨
□ من الدولة والثورة ٤٧٣
ا ـ **الفصل الأول :**
المجتمع الطبقي والدولة
ـ **الفصل الثاني :**
□ الدولة والثورة خبرة ١٨٤٨ ـ ١٨٥١ ٤٨٥
ـ **الفصل الثالث :**
□ الدولـة والثورة ٤٩٤
ـ **الفصل الخامس :**
□ الأسس الأقتصادية لاضمحلال الدولة ٥٠٩
□ الماركسية والأنتفاضة ٥٢٣
□ من موجز تحضيري بالمشروع برنامج المؤتمر السابع الأستثنائي للحزب الشيوعي الروسي ٥٢٨
□ انجاز هذه المهمات يتطلب ٥٣٠
□ من المهمات المباشرة للحكومة السوفياتية ٥٣١
□ من خطاب القي في المؤتمر الاول للمجالس الأقتصادية ٥٤٠
□ من الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي ٥٤٥
□ الديمقراطية البرجوازية والديمقراطية البروليتارية ٥٥٤
□ من منجزات وصعوبات أمام الحكومة السوفياتية ٥٦١
□ من بداية عظيمة ٥٦٣
□ الدولة ٥٧٠
□ بين الأقتصاد والسياسة في عهد دكتاتورية البروليتاريا ٥٨٣
□ من الشيوعية « اليسارية » مرض طفولة ٥٨٦
□ مساهمة في تاريخ مسألة الدكتاتورية ٥٩٦
□ من خطاب في مؤتمر عموم روسيا للتثقيف السياسي للهيئات عمال المحافظات والأقضية ٦١٢
□ من خطاب في الدفاع عن تكتيك الأممية الشيوعية القي في المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية ١ تموز ١٩٢١ ٦١٤
□ من مقالة حول التعاون ٦١٦
□ ثورتنا ٦١٨
□ الملاحظات ٦٢١

صدر حديثا

عـــن

دار الفارابي

- ازمة الحضارة العربية ام ازمة البرجوازيات العربية ؟
  مهدي عامل

- اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني العربية

القسم الثاني :

- في نمط الانتاج الكولونيالي
  مهدي عامل

- الصحافة الثورية في لبنان ١٩٢٦ – ١٩٤٦
  د. ضاهر العكاري

- تاريخ لبنان الاجتماعي
  د. مسعود ضاهر

- ممارسات في النقد الادبي
  يمنى السعيد

- الحرية في ادب المراة
  عفيف فراج

- حلاق بغداد (مسرحية)
  الفرد فرج

دار الفارابي
بيروت

مكتبة الزهراء الحديثة
دمشق